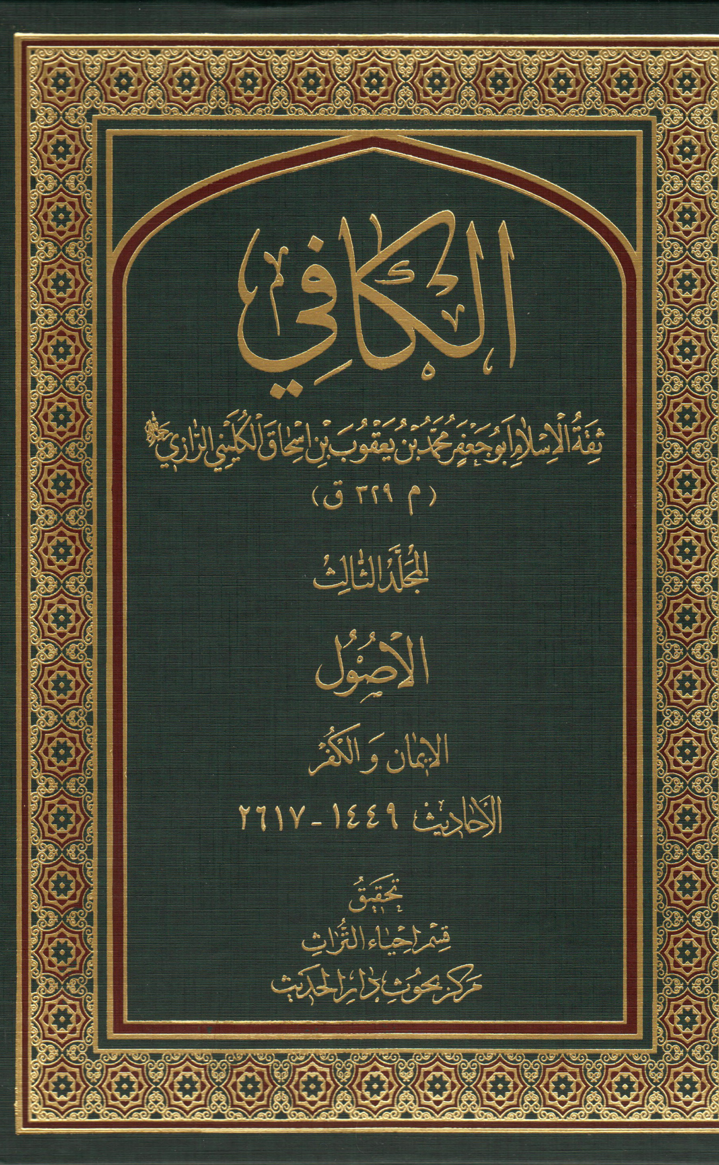

الكافي
ثقة الإسلام ابو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي
(م ٣٢٩ ق)
المجلد الثالث
الأصول
الايمان و الكفر
الأحاديث ١٤٤٩ - ٢٦١٧
تحقيق
قسم إحياء التراث
مركز بحوث دار الحديث







مركز بحوث دارالحديث : ١٨١

كليني رازى، محمّد بن يعقوب، ح ٢٥٩ ـ ٣٢٩ق.

الكافي / ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمّد حسين الدرايتي. ــ قم: دار الحديث، ١٤٢٩ق = ١٣٨٧ش.

ج. ـ (مركز بحوث دار الحديث؛ ١٨١).

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 347 - 5

فهرست‌نويسى پيش از انتشار بر اساس اطلاعات فيپا.

كتاب‌نامه: به صورت زيرنويس.

١. احاديث شيعه، قرن ٤ق. الف. كلينى، محمّد بن يعقوب، ٣٢٩ق. الكافى. ب. درايتى، محمّد حسين، ١٣٤٣، محقق. ج. عنوان.

١٣٨٧ BP ١٢٩ک٨ک٢٤٠٢ ٢٩٧/٢١٢

فهرست‌نويسى پيش از انتشار، توسّط كتاب‌خانهٔ تخصّصى حديث / قم.



ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثالث



الأصول

الإيمان والكفر

(الأحاديث ١٤٤٩ - ٢٦١٧)

تحقيق

قسم إحياء التراث

مركز بحوث دار الحديث

الكافي / ج ٣

ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي

باهتمام : محمّد حسين الدرايتي

تقويم نصّ المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميداوي

تقويم نصّ الأسناد وتحقيقها : السيّد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمّد رضا جديدي‌نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي ، حيدر المسجدي

التخريج وذكر المتشابهات : السيّد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي‌زاده ، السيّد محمّد الموسوي ، حميد الكنعاني ، أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيّد محمّد الموسوي ، السيّد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي‌زاده ، حميد الكنعاني ، لطيف فرادى ، جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمدي الجلفاني ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي ، غلامحسين قيصرّيه‌ها

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه‌جعفري ، محمود طرازكوهي ، محمود سپاسي ، مهدي جوهرچي ، مصطفى اُوجي

نضد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج : السيّد عليّ موسوي‌كيا

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دارالحديث

الكمية : ٥٠٠



ايران: قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف : ٣٧٧٤٠٥٤٥ ـ ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٠٢٥

http://darolhadith.ir

darolhadith.20@gmail.com

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 347 - 5

(٥)

كتاب الإيمان والكفر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

[٥]

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ

١ ـ بَابُ طِينَةِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ [١]

٢/٢

١٤٤٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ

---

١ . في «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».
وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرني محمّد بن يعقوب، قال: حدّثني».
وفي «د»: «كتاب الإيمان والكفر. بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثني».
وفي «ز»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان. باب طينة المؤمن والكافر».
وفي «ص»: «بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. حدّثني أبو محمّد هارون بن موسى بن أحمد التلّعكبري، قال: حدّثني أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثني».
وفي «ض»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».
وفي «ف»: «الحمد لله ربّ العالمين. بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان، والطاعات والمعاصي من المجلّد الثاني من كتاب الكافي. باب طينة المؤمن والكافر. قال أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني: حدّثني».
وفي «هـ»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر. حدّثني».
وفي «بر»: «بسم الله الرحمن الرحيم. وبه ثقتي. ربّ يسّر. المجلّد الثاني من المجلّدات السبع من الكتاب الكافي تأليف الشيخ الفقيه الكامل أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني قدّس الله سرّه، ونوّر ضريحه. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».
وفي «بس»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. باب طينة المؤمن والكافر».

رَجُلٍ[١]:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ[٢] اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّبِيِّينَ مِنْ طِينَةِ عِلِّيِّينَ قُلُوبَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ، وَخَلَقَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ تِلْكَ الطِّينَةِ[٣]، وَجَعَلَ[٤] خَلْقَ أَبْدَانِ الْمُؤْمِنِينَ[٥] مِنْ دُونِ ذٰلِكَ[٦]، وَخَلَقَ الْكُفَّارَ مِنْ طِينَةِ سِجِّينٍ[٧] قُلُوبَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ، فَخَلَطَ

= وفي «بف»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. كتاب الإيمان من الكافي، والكفر، والدعاء، وفضل القرآن، والزكاة، والصوم، والاعتكاف. باب طينة المؤمن والكافر».

وفي شرح المازندراني: «بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثني».

وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ١: «كتاب الإيمان والكفر من كتاب الكافي، تصنيف الشيخ أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه وأرضاه» ثمّ قال: «أقول: تلك الفقرات لم تكن في بعض النسخ، والظاهر أنّه من كلام رواة الكافي».

١. الخبر رواه الصفّار في بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٥ عن العبّاس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام. لكن في بعض نسخ البصائر زيادة: «عن رجل» بعد «ربعي».

٢. في «ض»: - «إنّ».

٣. في الوافي: «الطينة: الخلقة والجبلّة. وعلّيين، جمع علّيّ، أو مفرد ويعرب بالحروف والحركات: يقال للجنّة والسماء السابعة والملائكة الحفظة الرافعين لأعمال عباد الله الصالحين إلى الله سبحانه. والمراد به أعلى الأمكنة وأشرف المراتب وأقربها من الله؛ وله درجات كما يدلّ عليه ما ورد في بعض الأخبار الآتية من قولهم: «أعلى علّيّين» وكما وقع التنبيه عليه في هذا الخبر بنسبة خلق القلوب والأبدان كليهما إليه، مع اختلافهما في الرتبة».

٤. في «بع» والمحاسن والبصائر والعلل، ص ٨٢ و ١١٦ والاختصاص: - «جعل».

٥. في العلل، ص ٨٢ والاختصاص: «أبدانهم» بدل «أبدان المؤمنين».

٦. في «ز»: «تلك الطينة» بدل «ذلك».

٧. «السجّين»: اسم لجهنّم بإزاء علّيّين. المفردات للراغب، ص ٣٩٩ (سجن). وفي النهاية، ج ٢، ص ٣٤٤: «هو فِعّيل من السجن: الحبس». وفي الوافي: «وسجّين ... يقال للنار والأرض السفلى، والمراد به أسفل الأمكنة وأخسّ المراتب وأبعدها من الله سبحانه، فيشبه أن يراد به حقيقة الدنيا وباطنها التي هي مخبوءة تحت عالم الملك؛ أعني هذا العالم العنصري؛ فإنّ الأرواح مسجونة فيه؛ ولهذا ورد في الحديث: المسجون من سجنته الدنيا عن الآخرة. وخلق أبدان الكفّار من هذا العالم ظاهر، وإنّما نسب خلق قلوبهم إليه لشدّة ركونهم إليه =

بَيْنَ[١] الطِّينَتَيْنِ، فَمِنْ هٰذَا[٢] يَلِدُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَيَلِدُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ، وَمِنْ هَاهُنَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنُ السَّيِّئَةَ، وَمِنْ هَاهُنَا يُصِيبُ الْكَافِرُ الْحَسَنَةَ؛ فَقُلُوبُ[٣] الْمُؤْمِنِينَ تَحِنُّ[٤] إِلىٰ مَا خُلِقُوا مِنْهُ، وَقُلُوبُ الْكَافِرِينَ تَحِنُّ إِلىٰ مَا خُلِقُوا مِنْهُ».[٥]

⇐ وإخلادهم إلى الأرض وتثاقلهم إليها، فكأنّه ليس لهم من الملكوت نصيب لاستغراقهم في الملك. والخلط بين الطينتين إشارة إلى تعلّق الأرواح الملكوتيّة بالأبدان العنصريّة، بل نشوؤها منها شيئاً فشيئاً، فكلّ من النشأتين غلبت عليه صار من أهلها، فيصير مؤمناً حقيقيّاً، أو كافراً حقيقيّاً، أو بين الأمرين على حسب مراتب الإيمان والكفر».

وقال المحقّق الشعراني في تعليقته على الوافي: «ظاهر هذا الكلام [فكلّ من النشأتين غلبت عليه صار من أهلها] موجب للجبر، وهو لا يوافق المذهب، ويبعد كلّ البعد أن يكون مراد المصنّف ما يظهر من كلامه هذا. فإن قال قائل: إنّ الخلق من طينتين مختلفتين لا يستلزم سلب القدرة عن الطرف المخالف. قلنا: الخلق من طينة علّيّين يوجب أقربيّة مَن خلق منها إلى الخير، والسجّين بالعكس، وهذا أيضاً ظلم قبيح، ومقتضى العدل واللطف الإلهي أن يخلق جميع الناس من طينة واحدة قريبة إلى الخير، كما يدلّ عليه الآية الكريمة، وإن خرج من خرج عن فطرته بسوء اختياره. فإن أمكن تأويل ما يخالف ذلك من الأحاديث بحيث يوافق الآية الكريمة والضروري من مذهب الإماميّة فهو، وإلّا فهي مردودة. ونعم ما قال الفاضل محمّد صالح المازندراني: إنّ الخلق من طينتين تابع للإيمان والكفر ومسبّب عنهما، لا العكس؛ لأنّ الله تعالى علم أنّ جماعة يؤمنون باختيارهم، سواء كانوا من طينة علّيّين أو من طينة سجّين، فخلقهم من طينة علّيّين تشريفاً لهم، وعلم أنّ جماعة يكفرون باختيارهم ولو كانوا من طينة علّيّين، فخلقهم من طينة سجّين توهيناً وازدراءً. هذا محصّل كلامه، ثمّ قال: وبما قرّرنا تبيّن فساد توهّم أنّ الإيمان والفضل والكمال وأضدادها تابعة لطهارة الطينة وصفائها، وخباثة الطينة وظلمتها؛ انتهى. فهذه الطينة عارضة على الفطرة الأصليّة على التوحيد».

١. في الاختصاص: - «بين».

٢. في الوافي: «ذلك».

٣. في «ص»: «وقلوب».

٤. «تَحِنُّ»، أي تشتاق؛ من الحنين، وهو الشوق وتوقان النفس، وأصل الحنين: ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).

٥. بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٥، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ المحاسن، ص ١٣٢، كتاب الصفوة، ح ٦، إلى قوله: «خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك»؛ علل الشرائع، ص ٨٢، ح ٢، وفيهما بسند آخر عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله الهذلي، عمّن ذكره، عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٦، ح ١٣، بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن أبي نعيم الهذلي، عن رجل؛ الاختصاص، ص ٢٤، مرسلاً عن ربعي، عن رجل. الوافي، ج ٤، ص ٢٥، ح ١٦٤٣.

⇐

⇐ قال المحقّق الشعراني في تعليقته على شرح المازندراني، ج ٨، ص ٤: «ليس في الباب الأوّل من هذا الكتاب حديث يعتمد على إسناده، بل جميع أخباره ضعيفة بوجه، ولكنّ في البابين بعده أخباراً توصف بالحسن أو التوثيق ولكنّ مضامينها مخالفة لأُصول المذهب وللروايات الآتية في الباب الرابع؛ أعني باب فطرة الخلق على التوحيد؛ وذلك لأنّ من أُصول مذهبنا العدل واللطف وإن لم يخلق بعض الناس أقرب إلى قبول الطاعة وبعضهم أبعد، والتبعيض في خلق المكلّفين مخالف لمقتضى العدل؛ لأنّه تعالى سوّى التوفيق بين الوضيع والشريف، مكّن أداء المأمور وسهّل سبيل اجتناب المحظور. وخلق بعض الناس من طينة خبيثة، إمّا أن يكون ملزماً باختيار المعصية جبراً، وهو باطل، وإمّا أن يكون أقرب إلى قبول المعصية ممّن خلق من طينة طيّبة، وهو تبعيض وظلم، وقلنا: إنّه مخالف للروايات الآتية في الباب الرابع؛ لأنّها صريحة في أنّ الله تعالى خلق جميع الناس على فطرة التوحيد، وليس في أصل خلقهم تشويه وعيب، وإنّما العيب عارض، وهكذا ما نرى من خلق الله تعالى؛ فإنّه خلق الماء صافياً، وإنّما يكدّره الأرض التربة. وكذلك الإنسان خلق سالماً من الخبائث وأبواه يهوّدانه وينصّرانه ويمجّسانه.

وأيضاً القرآن يدلّ على أنّ جميع الناس قالوا: بلى، في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف (٧): ١٧٢] فالأصل الذي عليه اعتقادنا أنّ جميع أفراد الناس متساوية في الخلقة بالنسبة إلى قبول الخير والشرّ، وإنّما اختلافهم في غير ذلك، فإن دلّت رواية على غير هذا الأصل فهو مطروح، أو مؤوّل بوجه، سواء علمنا وجهه، أو لم نعلم. ومن التأويلات التي هي في معنى طرح الروايات تأويل الشارح؛ فإنّ الروايات صريحة في أنّ الطينة مؤثّرة في صيرورة العبد سعيداً أو شقيّاً، وأوّلها الشارح بأنّها غير مؤثّرة».

وقال العلّامة المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٥: «اعلم أنّ ما ذكر في هذا الباب وفي بعض الأبواب الآتية من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار، وممّا يوهم الجبر ونفي الاختيار، ولأصحابنا رضوان الله عليهم فيها مسالك:

الأوّل: ما ذهب إليه الأخباريّون، وهو أنّا نؤمن بها مجملاً ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها وعن أنّها من أيّ جهة صدرت ونردّ علمها إليهم عليهم السلام.

الثاني: أنّها محمولة على التقيّة؛ لموافقتها لروايات العامّة ومذاهب الأشاعرة الجبريّة، وهم جلّهم.

الثالث: أنّها كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون؛ فإنّه سبحانه لمّا خلقهم وكان عند خلقهم عالماً بما يصيرون إليه فكأنّه خلقهم من طينات مختلفة.

الرابع: أنّها كناية عن اختلاف استعداداتهم وقابليّاتهم، وهذا أمر بيّن لا يمكن إنكاره؛ فإنّه لا يريب عاقل في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وأباجهل ليسا في درجة واحدة من الاستعداد والقابليّة، وهذا لا يستلزم سقوط التكليف؛ فإنّ الله تعالى كلّف النبيّ صلى الله عليه وآله بقدر ما أعطاه من الاستعداد والقابليّة لتحصيل الكمالات، وكلّفه ما لم يكلّف أحداً مثله، وكلّف أباجهل ما في وسعه وطاقته، ولم يجبره على شيء من الشرّ والفساد.

⇐

١٤٥٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[1]، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ ٣/٢

﴾ الخامس: أنّه لمّا كلّف الله تعالى الأرواح أوّلاً في الذرّ وأخذ ميثاقهم فاختاروا الخير والشرّ باختيارهم في ذلك الوقت، وتفرّع اختلاف الطينة على ما اختاروه باختيارهم، كما دلّت عليه بعض الأخبار فلا فساد في ذلك».

وقال العلّامة الطباطبائي في ذيل هذا الحديث: «الأخبار مستفيضة في أنّ الله تعالى خلق السعداء من طينة علّيّين من الجنّة، وخلق الأشقياء من طينة سجّين من النار، وكلّ يرجع إلى حكم طينته من السعادة والشقاء. وقد أُورد عليها أوّلاً بمخالفة الكتاب، وثانياً باستلزام الجبر الباطل.

أمّا البحث الأوّل فقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام (٦): ٢] وقال: ﴿وَ بَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة (٣٢): ٧]، فأفاد أنّ الإنسان مخلوق من طين، ثمّ قال تعالى: ﴿وَ لِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ الآية، [البقرة (٢): ١٤٨] وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَ لَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ الآية، [الحديد (٥٧): ٢٢] فأفاد أنّ للإنسان غاية ونهاية من السعادة والشقاء، وهو متوجّه إليها، سائر نحوها، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾ الآية، [الأعراف (٧): ٢٩ـ ٣٠] فأفاد أنّ ما ينتهي إليه أمر الإنسان من السعادة والشقاء هو ما كان عليه في بدء خلقه وقد كان في بدء خلقه طيناً، فهذه الطينة طينة سعادة وطينة شقاء. وآخر السعيد إلى الجنّة وآخر الشقيّ إلى النار، فهما أوّلهما؛ لكون الآخر هو الأوّل، وحينئذ صحّ أنّ السعداء خلقوا من طينة الجنّة، والأشقياء خلقوا من طينة النار، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝ وَ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝ كِتَـٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطفّفين (٨٣): ١٨ـ ٢١]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝ وَ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ۝ كِتَـٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المطفّفين (٨٣): ٧ـ ١٠] الآيات، وهي تشعر بأنّ «علّيين» و«سجّين»، هما ما ينتهي إليه أمر الأبرار والفجّار من النعمة والعذاب، فافهم.

وأمّا البحث الثاني، وهو أنّ أخبار الطينة تستلزم أن تكون السعادة والشقاء لازمين حتميّين للإنسان، ومعه لا يكون أحدهما اختياريّاً كسبيّاً للإنسان، وهو الجبر الباطل.

والجواب عنه أنّ اقتضاء الطينة للسعادة أو الشقاء ليس من قبل نفسها، بل من قبل حكمه تعالى وقضائه ما قضى من سعادة وشقاء، فيرجع الإشكال إلى سبق قضاء السعادة والشقاء في حقّ الإنسان قبل أن يخلق وأنّ ذلك يستلزم الجبر. وقد ذكرنا هذا الإشكال مع جوابه في باب المشيئة والإرادة [ذيل ح ٣٨٧] وحاصل الجواب أنّ القضاء متعلّق بصدور الفعل عن اختيار العبد، وهو فعل اختياريّ في عين أنّه حتميّ الوقوع ولم يتعلّق بالفعل، سواء اختاره العبد، أو لم يختره حتّى يلزم منه بطلان الاختيار. وأمّا شرح ما تشتمل عليه هذه الأخبار تفصيلاً فأمر خارج عن مجال هذا البيان المختصر، فليرجع فيه إلى مطوّلات الشروح والتعاليق، والله الهادي».

١. هكذا في «ب، جح» وحاشية «جك». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٧، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن عبد الغفّار الجازي. وترجم النجاشي لعبد الغفّار بن حبيب الطائي الجازي وقال: «له كتاب يرويه جماعة ﴿

عَبْدِ الْغَفَّارِ الْجَازِيِّ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْمُؤْمِنَ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ، وَخَلَقَ الْكَافِرَ[٢] مِنْ طِينَةِ النَّارِ».

وَقَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللّٰهُ[٣] - عَزَّ وَجَلَّ - بِعَبْدٍ خَيْراً، طَيَّبَ رُوحَهُ وَجَسَدَهُ، فَلَا يَسْمَعُ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا يَسْمَعُ شَيْئاً مِنَ الْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْكَرَهُ».

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الطِّينَاتُ ثَلَاثٌ[٤]: طِينَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمُؤْمِنُ مِنْ تِلْكَ الطِّينَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ هُمْ[٥] مِنْ[٦] صَفْوَتِهَا؛ هُمُ[٧] الْأَصْلُ وَلَهُمْ فَضْلُهُمْ، وَالْمُؤْمِنُونَ الْفَرْعُ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ[٨]، كَذٰلِكَ[٩] لَا يُفَرِّقُ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيعَتِهِمْ».

وَقَالَ: «طِينَةُ النَّاصِبِ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ[١٠]، وَأَمَّا الْمُسْتَضْعَفُونَ[١١] فَمِنْ تُرَابٍ؛

← أخبرنا الحسين بن عبيد الله ... عن محمّد بن عبدالجبّار، قال: حدّثنا النضر بن شعيب، عن عبدالغفّار بكتابه». وطريق الشيخ الطوسي إلى كتاب خالد بن ماد القلانسي أيضاً ينتهي إلى محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن النضر بن شعيب. أضف إلى ذلك أنّ أكثر روايات النضر بن شعيب وردت بواسطة محمّد بن الحسين. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧٤، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٦ـ١٥٨.

١. في «هـ»: «الخازن».

٢. في البصائر: «الناصب».

٣. في «ف»: - «الله».

٤. في «د، ص، ض، هـ» والبصائر: «ثلاثة». قال في النحو الوافي: «عند عدم ذكر التميز لا يجب المخالفة».

٥. في «د، ص، ض، بر، بس»: - «هم».

٦. في البصائر: - «من».

٧. في البصائر: «وهم».

٨. في البصائر: «طينة». و«طين لازب» أي ممتزج متماسك، يلزق بعضه بعضاً. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٦٦. وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٢١٩ (لزب).

٩. في مرآة العقول: وفي بعض النسخ: «لذلك».

١٠. الحَمَأ: الطين الأسود، أو المنتن منه، والمسنون: المتغيّر المنتن. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦١ (حمأ)؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٩ (سنن).

١١. «المستضعف»: هو الذي لا يستطيع حيلة الكفر فيكفر، ولا يهتدي سبيلاً إلى الإيمان، كالصبيان، ومن كان من الرجال مثل عقول الصبيان مرفوع القلم عنهم. وعن بعض الشارحين: المستضعف: من لا يعتقد الحقّ ولا ←

لَا يَتَحَوَّلُ مُؤْمِنٌ عَنْ إِيمَانِهِ، وَلَا نَاصِبٌ عَنْ نَصْبِهِ، وَلِلَّهِ الْمَشِيئَةُ فِيهِمْ[١]».[٢]

١٤٥١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طِينَةَ الْمُؤْمِنِ؟ فَقَالَ: «مِنْ طِينَةِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَلَمْ تَنْجَسْ[٣] أَبَداً».[٤]

١٤٥٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[٥]، ٢/٤

← يعاند أهله، ولا يوالي أحداً من الأئمّة عليهم السلام ولا من غيرهم. أو هو - على ما في الوافي - من لا يلزم طريقة أهل الإيمان ولا طريقة أهل الكفر ولم يتقيّد بعقيدة، لاحقّ ولا باطل، ليس لهم نور الملكوت ولا ظلمة باطن الملك، بل لهم قبول كلّ من الأمرين؛ بخلاف الآخرين؛ فإنّهما لا يتحوّلان عمّا خلقوا له. راجع: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٨٦ (ضعف).

١. في «ف»: «فيهم المشيئة». وفي البصائر: + «جميعاً».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٧، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنّها من الله عزّوجلّ، ضمن ح ٤٣٠؛ و كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ضمن ح ٢٢٢٧؛ والمحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٣٤، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن وصيّته لأبي جعفر محمّد بن النعمان، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «إذا أراد الله عزّوجلّ» إلى قوله: «من المنكر إلّا أنكره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧، ح ١٦٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٢، ح ٧.

٣. في «ب» والمحاسن: «فلم تنجّس» بحذف إحدى التاءين. وفي «ص، هـ، بس» والوافي ومرآة العقول والبحار والمحاسن: «فلن تنجس». والمراد بالنجاسة المنفيّة: نجاسة الكفر والشرك، كما في المرآة؛ أو التعلّق بالدنيا تعلّق ركون وإخلاد يذهله عن الآخرة، كما في الوافي.

٤. المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٧، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني. المؤمن، ص ٣٥، ح ٧٤، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ الاختصاص، ص ٢٥، مرسلاً عن محمّد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوّله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٨، ح ١٦٤٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٢.

٥. هكذا في «هـ». وفي سائر النسخ والمطبوع والبحار: «محمّد بن خلف». والصواب ما أثبتناه؛ فقد تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٠١٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن أبي نهشل. وروى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي أيضاً صدر الخبر في المحاسن، ص ١٣٢، ح ٥، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام - والظاهر من البحار، ج ٥، ص ٢٣٥، ذيل الحديث ١١، أنّ أبا حمزة يروي الخبر عن أبي جعفر عليه السلام، فلاحظ - وورد الخبر في تأويل الآيات، ص ٧٤٨، نقلاً ممّا نحن فيه، وفيه أيضاً: «محمّد بن خالد».

←

عَنْ أَبِي نَهْشَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا مِنْ أَعْلىٰ عِلِّيِّينَ، وَخَلَقَ قُلُوبَ شِيعَتِنَا مِمَّا خَلَقَنَا مِنْهُ[1]، وَخَلَقَ أَبْدَانَهُمْ مِنْ دُونِ ذٰلِكَ، وَقُلُوبُهُمْ تَهْوِي إِلَيْنَا؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِمَّا خُلِقْنَا[2]» ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ○ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ○ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ○ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3].

«وَخَلَقَ عَدُوَّنَا مِنْ سِجِّينٍ، وَخَلَقَ قُلُوبَ شِيعَتِهِمْ مِمَّا خَلَقَهُمْ مِنْهُ، وَأَبْدَانَهُمْ مِنْ دُونِ ذٰلِكَ؛ فَقُلُوبُهُمْ تَهْوِي إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِمَّا خُلِقُوا مِنْهُ» ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ○ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ ○ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ○ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[4].[5]

⇐ هذا، وقد وردت رواية محمّد بن خالد المراد به البرقي عن أبي نهشل في الكافي، ح ٢٦٦٧ و ٣٧٠٩ و ٦٠٦٩.
ثمّ إنّه لا يخفى وجه تصحيف «خالد» بـ«خلف» على العارف بأساليب الخطوط القديمة؛ فقد كان يُكتَبُ «خالد» في بعض تلك الخطوط من دون «الألف» فيقع في معرض التصحيف بـ«خلف».

١. في الكافي، ح ١٠١٧: - «منه».

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: + «منه».

٣. المطفّفين (٨٣): ١٨ ـ ٢١.

٤. المطفّفين (٨٣): ٧ ـ ١٠. وفي «ه» والكافي، ح ١٠١٧ والبصائر: - ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾.

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب خلق أبدان الأئمّة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام، ح ١٠١٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن أبي نهشل. المحاسن، ص ١٣٢، كتاب الصفوة، ح ٥، عن أبيه، عن أبي نهشل... عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾. علل الشرائع، ص ١١٦، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أبي نهشل. بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٣، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن أبي نهشل ... عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤١١، بسنده عن محمّد بن إسماعيل، وفي الأخيرين إلى قوله: ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾. الكافي، كتاب الحجّة، باب خلق أبدان الأئمّة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام، ح ١٠١٤، إلى قوله: «خلقت ممّا خلقنا منه»؛ علل الشرائع، ص ١١٧، ح ١٤، وفيهما بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٩؛ وص ١٧، ح ١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ١٨، ح ١٧؛ وص ١٧١، ح ٢، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٢٤، ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف. وراجع: الأمالي للطوسي، ص ١٤٩، المجلس ٥، ح ٥٧ ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٩، ح ١٦٤٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٢٧، ح ٣٢.

١٤٥٣ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا[١]، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ[٢] جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ كَيْسَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنَا مَوْلَاكَ عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ كَيْسَانَ.

قَالَ: «أَمَّا النَّسَبُ فَأَعْرِفُهُ، وَأَمَّا أَنْتَ فَلَسْتُ أَعْرِفُكَ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي وُلِدْتُ بِالْجَبَلِ[٣]، وَنَشَأْتُ فِي أَرْضِ فَارِسَ، وَإِنَّنِي[٤] أُخَالِطُ النَّاسَ فِي التِّجَارَاتِ وَغَيْرِ ذٰلِكَ، فَأُخَالِطُ الرَّجُلَ، فَأَرىٰ لَهُ حُسْنَ السَّمْتِ[٥] وَحُسْنَ الْخُلُقِ

---

١ . في «ص»: + «عن أحمد بن محمّد» ـ وقد زيد في حاشيتها تصحيحاً ـ وهو سهو واضح لا يخفى على من تتبّع أسناد الكافي؛ فقد أكثر الكليني من الرواية عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٣ ـ ٥٤٠.

٢ . الحسين بن الحسن الراوي عن محمّد بن أُورمة، هو الحسين بن الحسن بن أبان، روى ابن الوليد عنه جميع كتبِ محمّد بن أُورمة، إلّا ما كان فيه من تخليط أو غلوّ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٠٧، الرقم ٦٢١؛ رجال الطوسي، ص ٤٤٨، الرقم ٦٣٦٢.

هذا، وقد روى الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن أُورمة في الكافي، ح ٢١٤١ و ٢١٥٣ و ٢٢٩٦ و ٢٣٢٤ و ٣٠٠٦ و ٤٤٤٩ و ٤٥٠٥ و ٤٥٤٦. وقد حُذِف عدّة من أصحابنا من صدر السند تعليقاً ـ و ح ٨١٥٣ و ٨١٥٩. فالظاهر في سندنا هذا أنّ سهل بن زياد والحسين بن الحسن يرويان معاً عن محمّد بن أُورمة، تدلّ على ذلك لفظة «جميعاً».

فعليه في السند تحويل، بعطف «غير واحد، عن الحسين بن الحسن» على «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٣ . في «ب»: «في الجبل». وفي شرح المازندراني، ج ٨، ص ٩: «قيل: المراد بالجهل: كردستان بين تبريز وبغداد وهمدان، وغير ذلك». وفي القاموس، ج ٢، ص ١٢٨٩ (جبل): «بلادُ الجبل: مُدُن بين آذربيجانَ وعراقِ العرب وخوزستان وفارس وبلاد الديلم». وراجع أيضاً: معجم البلدان، ج ٢، ص ١٠٣ (جبل).

٤ . في «ب»: «وإنّي».

٥ . «السَّمت»: هيئة أهل الخير، وهي عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من السَّكينة والوَقار، وحسن السيرة والطريقة، واستقامة المنظر والهَيئة. راجع: مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٠٦ (سمت).

وَكَثْرَةَ[١] أَمَانَةٍ[٢]، ثُمَّ أُفَتِّشُهُ، فَأَتَبَيَّنُهُ[٣] عَنْ[٤] عَدَاوَتِكُمْ؛ وَأُخَالِطُ الرَّجُلَ، فَأَرىٰ مِنْهُ سُوءَ الْخُلُقِ[٥] وَقِلَّةَ أَمَانَةٍ[٦] وَزَعَارَّةً[٧]، ثُمَّ أُفَتِّشُهُ، فَأَتَبَيَّنُهُ[٨] عَنْ وَلَايَتِكُمْ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذٰلِكَ؟

قَالَ[٩]: فَقَالَ لِي: «أَمَا عَلِمْتَ يَا ابْنَ كَيْسَانَ، أَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَخَذَ طِينَةً مِنَ الْجَنَّةِ وَطِينَةً مِنَ النَّارِ، فَخَلَطَهُمَا جَمِيعاً، ثُمَّ نَزَعَ هٰذِهِ مِنْ هٰذِهِ، وَهٰذِهِ مِنْ هٰذِهِ[١٠]، فَمَا رَأَيْتَ مِنْ[١١] أُولٰئِكَ مِنَ الْأَمَانَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ وَحُسْنِ السَّمْتِ، فَمِمَّا مَسَّتْهُمْ[١٢] مِنْ طِينَةِ[١٣] الْجَنَّةِ، وَهُمْ يَعُودُونَ إِلىٰ مَا خُلِقُوا مِنْهُ، وَمَا رَأَيْتَ مِنْ هٰؤُلَاءِ مِنْ قِلَّةِ الْأَمَانَةِ وَسُوءِ الْخُلُقِ وَالزَّعَارَّةِ[١٤]، فَمِمَّا مَسَّتْهُمْ[١٥] مِنْ طِينَةِ النَّارِ، وَهُمْ يَعُودُونَ[١٦] إِلىٰ مَا خُلِقُوا مِنْهُ».[١٧] ٥/٢

---

١. في «ب، ج، د، ص، ض، ف، هـ، بس، بف» والمحاسن: - «كثرة». وفي «جم، جه» و حاشية «ز، بج، بع، جح» والبحار كما في المتن.

٢. في الوافي والمحاسن: «الأمانة».

٣. في «ب، ص، بر، بس، بف» والبحار والمحاسن: «فأفتّشه».

٤. في «ز»: «على».

٥. في حاشية «ف»: «خلق».

٦. في الوافي: «الأمانة».

٧. يجوز فيه التخفيف. ومعناه: شراسة الخُلُق. الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٠ (زعر). وفي «د، ص» وحاشية «ب، ز»: «دعارة»، ومعناه: الفسق والفساد.

٨. في «ب، د، ص، بر، بس، بف» والبحار والمحاسن: «فأفتّشه».

٩. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: - «قال».

١٠. في «ض» والمحاسن: - «وهذه من هذه». وقال في الوافي: «معناه أنّه نزع طينة الجنّة من طينة النار، وطينة النار من طينة الجنّة بعد ما مسّت إحداهما الأُخرى، ثمّ خلق أهل الجنّة من طينة الجنّة، وخلق أهل النار من طينة النار».

١١. في «ب، د، ض، هـ، بر، بف» وحاشية «ج» وشرح المازندراني والبحار: «في».

١٢. في «ب، د، ص، ف، هـ، بر، بف» والوافي: «مسّهم».

١٣. في «ج، ص»: «طين».

١٤. يجوز فيه التخفيف. وفي «ج، ص»: «الدعارّة».

١٥. في «ب، د، ص، ف، بر» والوافي: «مسّهم».

١٦. في البحار: «يعادون».

١٧. المحاسن، ص ١٣٦، كتاب الصفوة، ح ٢٠، عن محمّد بن عليّ. الوافي، ج ٤، ص ٣١، ح ١٦٤٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٦، ح ٩.

١٤٥٤ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[١]، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: الْمُؤْمِنُونَ[٢] مِنْ طِينَةِ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».[٣]

١٤٥٥ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ[٤]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ[٥]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ عليه السلام بَعَثَ جَبْرَئِيلَ عليه السلام فِي أَوَّلِ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَبَضَ بِيَمِينِهِ قَبْضَةً بَلَغَتْ[٦] قَبْضَتُهُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ تُرْبَةً، وَقَبَضَ قَبْضَةً أُخْرىٰ مِنَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْعُلْيَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْقُصْوىٰ، فَأَمَرَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - كَلِمَتَهُ،

---

١ . في «ز، ض، بس»: «أحمد بن محمّد بن خالد» بدل «أحمد بن محمّد عن محمّد بن خالد». وهو سهو؛ فقد روى الخبر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في المحاسن، ص ١٣٣، ح ٨، عن أبيه، عن صالح بن سهل من أهل همدان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. والظاهر أنّ الموجب للسقط في النسخ الثلاثة المذكورة، هو جواز النظر من «محمّد» في «أحمد بن محمّد» إلى «محمّد» في «محمّد بن خالد».

٢ . في «ف» والبصائر: «المؤمن».

٣ . المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٨. بصائر الدرجات، ص ١٨، ح ١٥، عن أحمد بن محمّد، عن البرقي، عن صالح بن سهل • الوافي، ج ٤، ص ٢٩، ح ١٦٤٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٣.

٤ . في «ف» وحاشية «ص»: «صالح بن سهل بن محمّد». لكنّه سهو؛ فقد وردت رواية عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن الحسين بن يزيد في الكافي، ح ٣٠٨ و ٣٥١ و ٦٧١٨ و ١٢٢٢٥ و ١٢٨٦١. والظاهر أنّ الجميع قطعات من رواية واحدة.

٥ . في «ض، بس، جر» وحاشية «ج، د، ز، ف، بر» والبحار: «الحسين بن زيد». وفي «ف»: «الحسن بن يزيد». والحسين هذا، هو الحسين بن يزيد النوفلي؛ فقد روى علي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في الكافي، ح ٣٥١، ووردت رواية الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في الأمالي للصدوق، ص ٩٩، المجلس ٢٤، ح ٢؛ و ص ١٦٧، المجلس ٣٦، ح ١١؛ و ص ٣٨٣، المجلس ٧٢، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٣٢٩، ح ١١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٣١، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٥٩، ح ٢٨.

٦ . في البحار: «فبلغت».

فَأَمْسَكَ الْقَبْضَةَ الْأُولىٰ بِيَمِينِهِ، وَالْقَبْضَةَ[١] الْأُخْرىٰ بِشِمَالِهِ، فَفَلَقَ[٢] الطِّينَ فِلْقَتَيْنِ، فَذَرَا[٣] مِنَ الْأَرْضِ ذَرْواً، وَمِنَ السَّمَاوَاتِ ذَرْواً، فَقَالَ لِلَّذِي بِيَمِينِهِ: مِنْكَ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ[٤] وَالْأَوْصِيَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالسُّعَدَاءُ وَمَنْ أُرِيدُ كَرَامَتَهُ، فَوَجَبَ[٥] لَهُمْ مَا قَالَ كَمَا قَالَ، وَقَالَ لِلَّذِي بِشِمَالِهِ: مِنْكَ الْجَبَّارُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْكَافِرُونَ وَالطَّوَاغِيتُ وَمَنْ أُرِيدُ هَوَانَهُ وَشِقْوَتَهُ، فَوَجَبَ لَهُمْ مَا قَالَ كَمَا قَالَ.

ثُمَّ إِنَّ الطِّينَتَيْنِ[٦] خُلِطَتَا جَمِيعاً، وَذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنَّ اللّٰهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوىٰ﴾[٧]، فَالْحَبُّ طِينَةُ الْمُؤْمِنِينَ[٨] الَّتِي[٩] أَلْقَى اللّٰهُ عَلَيْهَا مَحَبَّتَهُ، وَالنَّوىٰ طِينَةُ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ نَأَوْا[١٠] عَنْ كُلِّ خَيْرٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ النَّوىٰ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَأىٰ[١١] عَنْ[١٢] كُلِّ خَيْرٍ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ[١٣].

وَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[١٤] فَالْحَيُّ:

---

١ . في «ص» : - «القبضة».

٢ . «الفَلْق» : شقّ الشيء وإبانة بعضه عن بعض. يقال: فلقتُه فانفلق. والفِلْقَة: القِطْعَة وزناً ومعنىً. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٤٥؛ المصباح المنير، ص ٤٨١ (فلق).

٣ . في «ج، ز، ص، بف» : «فذرأ» بالهمزة. وهو بمعنى خلق وكثّر وبذر. وأمّا «ذرا» فهو من الذَّرْو بمعنى الإذهاب والتفريق والإطارة، وعليه فالفاعل ضمير راجع إلى الله تعالى أو جبرئيل. واختاره العلّامة المجلسي. وبمعنى الذهاب والطيران، والضمير راجع إلى الطين، والمعنى: تحرّز وتفرّق سريعاً. واختاره العلّامة المازندراني. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٨٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٦ (ذرا).

٤ . في «ص، ف» : «الأنبياء والرسل».

٥ . في «ض، بف» : «فوجبت».

٦ . في «ه» : «الطينين».

٧ . الأنعام (٦) : ٩٥.

٨ . في «ف، ه» : «المؤمن».

٩ . في الوافي : - «التي».

١٠ . في «ج» : «ناؤوا». وناء ينوء، لغة في نأى ينأى.

١١ . في «ب» : «ناءَ» بصيغة الماضي. وفي «ز» : «ناءٍ» اسم للفاعل.

١٢ . في «ه» : «من».

١٣ . في «ب، د، ض، ف، ه، بر، بس، بف» والوافي : «منه».

١٤ . الأنعام (٦) : ٩٥.

الْمُؤْمِنُ الَّذِي تَخْرُجُ[١] طِينَتُهُ مِنْ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَالْمَيِّتُ - الَّذِي يَخْرُجُ[٢] مِنَ الْحَيِّ - هُوَ الْكَافِرُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ طِينَةِ الْمُؤْمِنِ[٣]، فَالْحَيُّ: الْمُؤْمِنُ، وَالْمَيِّتُ: الْكَافِرُ.

وَ ذٰلِكَ قَوْلُهُ[٤] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[٥] فَكَانَ مَوْتُهُ اخْتِلَاطَ طِينَتِهِ مَعَ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَكَانَ حَيَاتُهُ حِينَ فَرَّقَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمَا بِكَلِمَتِهِ[٦]؛ كَذٰلِكَ[٧] يُخْرِجُ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمُؤْمِنَ فِي الْمِيلَادِ مِنَ الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا إِلَى النُّورِ، وَيُخْرِجُ[٨] الْكَافِرَ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ إِلَى النُّورِ، وَذٰلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٩].[١٠] ٢ / ٦

٢ - بَابٌ آخَرُ مِنْهُ، وَفِيهِ زِيَادَةُ وُقُوعِ التَّكْلِيفِ الْأَوَّلِ[١١]

١٤٥٦ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

---

١ . في «ز ، بر ، بس ، بف» والوافي والبحار: «يخرج».

٢ . في البحار: + «هو».

٣ . في «ص»: - «فالحيّ - إلى - المؤمن».

٤ . في البحار: «قول الله».

٥ . الأنعام (٦): ١٢٢.

٦ . في «بر»: «حكمته». و«بكلمته»، أي بأمره. وفي الوافي: «والمراد بالكلمة جبرئيل؛ إذ هو القابض للقبضتين».

٧ . في «ج»: «فكذلك». وفي «ض ، بس»: «فذلك».

٨ . في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ - أي يخرج - على بناء المجرّد المعلوم، أو على بناء المجهول».

٩ . يٰس (٣٦): ٧٠.

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢، ح ١٦٤٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٧، ح ١٠.

١١ . في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٣: «يفهم من الروايات أنّ التكليف الأوّل - وهو ما وقع قبل التكليف في دار الدنيا بإرسال الرسل وإنزال الكتب - متعدّد: الأوّل: كان في عالم الأرواح الصرفة. الثاني: كان وقت تخمير الطينة قبل خلق آدم منها. الثالث: كان بعد خلق آدم منها حين أخرجهم من صلبه وهم ذرّ يدبّون يميناً وشمالاً. وكلّ من أطاع في هذه التكاليف الثلاثة فهو يطيع في تكليف الدنيا، وكلّ من عصى فيها فهو يعصي فيه. وهنا تكليف خامس يقع في القيامة، وهو مختصّ بالأطفال والمجانين والشيوخ الذين أدركوا النبيّ وهم لا يعقلون، ←

الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ[١] ابْتِدَاءُ الْخَلْقِ مَا[٢] اخْتَلَفَ اثْنَانِ، إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ قَالَ: كُنْ مَاءً عَذْباً، أَخْلُقْ[٣] مِنْكَ[٤] جَنَّتِي وَأَهْلَ طَاعَتِي، وَكُنْ مِلْحاً أُجَاجاً، أَخْلُقْ مِنْكَ نَارِي[٥] وَأَهْلَ مَعْصِيَتِي، ثُمَّ أَمَرَهُمَا، فَامْتَزَجَا، فَمِنْ ذٰلِكَ صَارَ يَلِدُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ[٦].

ثُمَّ أَخَذَ طِيناً[٧] مِنْ أَدِيمِ[٨] الْأَرْضِ، فَعَرَكَهُ[٩] عَرْكاً شَدِيداً، فَإِذَا هُمْ كَالذَّرِّ[١٠]

← وغيرهم ممّن ذكر في محلّه. وقال في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٦: «إنّما أفرد لتلك الأخبار باباً لاشتمالها على أمر زائد لم يكن في الأخبار السابقة؛ رعايةً لضبط العنوان بحسب الإمكان».

١. في «ه» والمحاسن: + «كان».

٢. في مرآة العقول والبحار والمحاسن: «لما».

٣. يجوز فيه الرفع. وكذا فيما يأتي.

٤. في مرآة العقول: «منك، أي من أجلك» وكذا فيما يأتي.

٥. في حاشية «ب»: «النار».

٦. في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٧: «أقول: لايبعد أن يكن الماء العذب كناية عمّا خلق الله في الإنسان من الدواعي إلى الخير والصلاح كالعقل والنفس الملكوتي، والماء الاُجاج عمّا ينافي ويعارض ذلك ويدعو إلى الشهوات الدنيّة واللذّات الجسمانيّة من البدن وما ركّب فيه من الدواعي إلى الشهوات؛ ويكون مزجهما كناية عن تركيبهما في الإنسان. فقوله: أخلق منك، أي من أجلك جنّتي وأهل طاعتي؛ إذ لولا في الإنسان من جهة الخير لم يكن لخلق الجنّة فائدة، ولم يكن يستحقّها أحد، ولم يصر أحد مطيعاً له تعالى. وكذا قوله: أخلق منك ناري؛ إذ لولا ما في الإنسان من دواعي الشرور لم يكن يعصي الله أحد، ولم يحتج إلى خلق النار للزجر عن الشرور».

٧. في حاشية «ب»: «طينه». وفي البحار: «طينة». وفي المحاسن: «طين آدم».

٨. أديم كلّ شيء: ظاهر جلده. وأدمة الأرض: وجهها. وفي الوافي: «ولعلّه كناية عمّا ينبت منها ممّا يصلح لأن يصير غذاءً للإنسان ويحصل منه النطفة، أو تتربّى منه». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧٢؛ معجم مقائيس اللغة، ج ١، ص ٧٢ (أدم)؛ البحار، ج ١١، ص ١٠٠.

٩. عركت الشيء أعرُكه عَرْكاً: دَلَكْتُه. وفي الوافي: «ولعلّه كناية عن مزجه بحيث يحصل منه المزاج المستعدّ للحياة». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٩ (عرك).

١٠. «الذرّ»: صغار النمل. الواحدة: ذرّة. وفي الوافي: «ووجه الشبه الحسّ والحركة وكونهم محلّ الشعور مع صغر الجثّة والخفاء». راجع: المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذرّ).

يَدِبُّونَ[١]، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: إِلَى الْجَنَّةِ بِسَلَامٍ، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي.

ثُمَّ أَمَرَ نَاراً، فَأُسْعِرَتْ[٢]، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا، فَهَابُوهَا، وَقَالَ[٣] لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: ادْخُلُوهَا، فَدَخَلُوهَا[٤]، فَقَالَ[٥]: كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً، فَكَانَتْ بَرْداً وَسَلَاماً.

فَقَالَ أَصْحَابُ الشِّمَالِ: يَا رَبِّ، أَقِلْنَا[٦]، فَقَالَ[٧]: قَدْ أَقَلْتُكُمْ، فَادْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، فَهَابُوهَا، فَثَمَّ[٨] ثَبَتَتِ[٩] الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ[١٠] هٰؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هٰؤُلَاءِ، وَلَا هٰؤُلَاءِ[١١] مِنْ هٰؤُلَاءِ».[١٢] ٧/٢

١٤٥٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ[١٣]، عَنْ زُرَارَةَ:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ[١٤] جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[١٥] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

فَقَالَ ـ وَأَبُوهُ يَسْمَعُ عليه السلام ـ : «حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قَبَضَ[١٦] قَبْضَةً مِنْ

---

١ . دبّ الصغير يدبّ دَبيباً، ودبّ الجيش دَبيباً أيضاً: ساروا سَيراً ليّناً. المصباح المنير، ص ١٨٨ (دبّ).

٢ . في المحاسن: «فاستعرت».

٣ . هكذا في «ب، ز، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار والمحاسن. وفي المطبوع: «فقال».

٤ . في «ب»: «ودخلوها».

٥ . في «ص»: «وقال».

٦ . أقال الله عثرته: رفعه من سقوطه. ومنه الإقالة في البيع؛ لأنّها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٧ . في البحار: «قال».

٨ . في «بر»: «ثَمَّ».

٩ . في «ض، بف»: «تثبت».

١٠ . في مرآة العقول والبحار: «ولا يستطيع».

١١ . في «ض» والمحاسن: + «أن يكونوا».

١٢ . المحاسن، ص ٢٨٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤١٢، عن عليّ بن الحكم. علل الشرائع، ص ٨٣، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «إنّ الله عزّ وجلّ» إلى قوله: «يلد المؤمن الكافر والكافر المؤمن» مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٥٨، صدر ح ١٨، عن عثمان بن عيسى، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «إنّ الله عزّ وجلّ» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤، ح ١٦٥٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٤.

١٣ . في البحار: «محمّد بن أُذينة».

١٤ . في «ب، ج، ص، ف، هـ، بر، بف» والبحار: «قوله».

١٥ . الأعراف (٧): ١٧٢.

١٦ . في البحار: «قد قبض».

تُرَابِ التُّرْبَةِ الَّتِي خَلَقَ[1] مِنْهَا آدَمَ عليه السلام، فَصَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ الْعَذْبَ الْفُرَاتَ، ثُمَّ تَرَكَهَا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، ثُمَّ[2] صَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ[3] الْمَالِحَ[4] الْأُجَاجَ، فَتَرَكَهَا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، فَلَمَّا اخْتَمَرَتِ الطِّينَةُ أَخَذَهَا، فَعَرَكَهَا عَرْكاً شَدِيداً، فَخَرَجُوا كَالذَّرِّ مِنْ[5] يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَأَمَرَهُمْ جَمِيعاً أَنْ يَقَعُوا فِي النَّارِ، فَدَخَلَ[6] أَصْحَابُ الْيَمِينِ، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ بَرْداً وَسَلَاماً، وَأَبىٰ أَصْحَابُ[7] الشِّمَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا».[8]

١٤٥٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ[9] - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ عليه السلام، أَرْسَلَ الْمَاءَ عَلَى الطِّينِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً فَعَرَكَهَا، ثُمَّ فَرَّقَهَا فِرْقَتَيْنِ بِيَدِهِ، ثُمَّ ذَرَأَهُمْ فَإِذَا هُمْ يَدِبُّونَ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَاراً، فَأَمَرَ أَهْلَ الشِّمَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا إِلَيْهَا، فَهَابُوهَا وَلَمْ يَدْخُلُوهَا[10]، ثُمَّ أَمَرَ أَهْلَ الْيَمِينِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، فَدَخَلُوهَا، فَأَمَرَ اللهُ - جَلَّ وَعَزَّ - النَّارَ فَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْداً وَسَلَاماً، فَلَمَّا رَأىٰ ذٰلِكَ أَهْلُ الشِّمَالِ[11]، قَالُوا: رَبَّنَا، أَقِلْنَا،

---

١. في حاشية «ز، بف» والبحار: + «الله».

٢. في «بس»: «فلمّا».

٣. في «ز»: «ماء».

٤. في «ف»: «المِلْح».

٥. في «د»: «عن».

٦. في «هـ»: «فدخلوا» على لغة أكلوني البراغيث، أو يكون «أصحاب» بدلاً عن ضمير الجمع.

٧. في «ب»: «أهل».

٨. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٧١، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٩، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٨، ح ١٦٥٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١١، ح ٢٢.

٩. في «ج، د، ز، ض، هـ»: «جلّ وعزّ». وفي «بر، بف»: «جلّ وعلا».

١٠. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فلم يدخلوها».

١١. في «بس»: «أهل الشمال ذلك».

فَأَقَالَهُمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: ادْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، فَقَامُوا عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلُوهَا[١]، فَأَعَادَهُمْ طِيناً[٢]، وَخَلَقَ مِنْهَا آدَمَ عليه السلام».

وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٣]: «فَلَنْ يَسْتَطِيعَ هٰؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هٰؤُلَاءِ، وَلَا هٰؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هٰؤُلَاءِ».

قَالَ[٤]: «فَيَرَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله أَوَّلُ مَنْ دَخَلَ تِلْكَ النَّارَ، فَلِذٰلِكَ قَوْلُهُ[٥] جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[٦]».[٧]

٣ ـ بَابُ آخَرُ مِنْهُ

٨/٢

١٤٥٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ حَيْثُ خَلَقَ الْخَلْقَ، خَلَقَ مَاءً عَذْباً وَ[٨] مَاءً مَالِحاً أُجَاجاً، فَامْتَزَجَ الْمَاءَانِ، فَأَخَذَ[٩] طِيناً مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ، فَعَرَكَهُ عَرْكاً شَدِيداً، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ـ وَهُمْ كَالذَّرِّ يَدِبُّونَ ـ: إِلَى الْجَنَّةِ بِسَلَامٍ، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا[١٠] يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ

---

١ . في «ب»: «فلم يدخلوها».

٢ . في الوافي: «عبّر عن إظهاره إيّاهم في عالم الخلق مفصّلة متفرّقة مبسوطة متدرّجة بالاعادة؛ لأن هذا الوجود مباين لذلك، متعقّب له».

٣ . في «ض»: - «ولم يدخلوها - إلى - وقال أبو عبدالله عليه السلام».

٤ . في «بف»: «وقال».

٥ . في «ف»: «قال».

٦ . الزخرف (٤٣): ٨١.

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٦٥٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٧، ح ١٥.

٨ . في «د»: + «خلق».

٩ . في «ف»: «وأخذ».

١٠ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٢: «في أكثر النسخ: أن تقولوا، بصيغة الخطاب، كما في القراءات المشهورة، ←

هٰذا غافِلِينَ﴾[١].

ثُمَّ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى النَّبِيِّينَ، فَقَالَ: أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ، وَأَنَّ هٰذَا مُحَمَّدٌ رَسُولِي، وَأَنَّ هٰذَا عَلِيٌّ[٢] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلىٰ، فَثَبَتَتْ[٣] لَهُمُ النُّبُوَّةُ؛ وَأَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلىٰ أُولِي الْعَزْمِ أَنَّنِي رَبُّكُمْ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولِي، وَعَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ وُلَاةُ أَمْرِي وَخُزَّانُ عِلْمِي، وَأَنَّ الْمَهْدِيَّ أَنْتَصِرُ بِهِ لِدِينِي، وَأُظْهِرُ بِهِ[٤] دَوْلَتِي، وَأَنْتَقِمُ بِهِ مِنْ أَعْدَائِي، وَأُعْبَدُ بِهِ طَوْعاً وَكَرْهاً، قَالُوا: أَقْرَرْنَا يَا رَبِّ، وَشَهِدْنَا[٥]، وَلَمْ يَجْحَدْ آدَمُ وَلَمْ يُقِرَّ، فَثَبَتَتِ[٦] الْعَزِيمَةُ لِهٰؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ فِي الْمَهْدِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ لِآدَمَ عَزْمٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «﴿وَلَقَدْ عَهِدْنا إِلىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾»[٧] قَالَ: «إِنَّمَا هُوَ: فَتَرَكَ»[٨].

ثُمَّ أَمَرَ نَاراً، فَأُجِّجَتْ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا، فَهَابُوهَا، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: ادْخُلُوهَا، فَدَخَلُوهَا، فَكَانَتْ عَلَيْهِمْ[٩] بَرْداً وَسَلَاماً، فَقَالَ أَصْحَابُ الشِّمَالِ:

⇐ فيكون ذكر تتمّة الآية استطراداً. والأصوب هنا: أن يقولوا، بصيغة الغيبة موافقاً لقراءة أبي عمرو في الآية».

١. الأعراف (٧): ١٧٢.

٢. في «ص، ض، هـ بف»: - «عليّ».

٣. في «ب، ض، ف» والوافي: «فثبت».

٤. في «ض»: - «أظهر به».

٥. في «ض»: «وشهدوا».

٦. في «ض»: «فتثبت».

٧. طه (٢٠): ١١٥.

٨. في الوافي: «يعني: معنى ﴿فَنَسِيَ﴾ هاهنا ليس إلّا «فترك». ولعلّ السرّ في عدم عزم آدم على الإقرار بالمهديّ استبعاده أن يكون لهذا النوع الإنساني اتّفاق على أمر واحد».

وفي مرآة العقول: «الظاهر أنّ المراد بعدم العزم عدم الاهتمام به وتذكّره، أو عدم التصديق اللساني؛ حيث لم يكن ذلك واجباً، لا عدم التصديق به مطلقاً، فإنّه لا يناسب منصب النبوّة، بل ما هو أدون منه».

وفي شرح المازندراني: «لم يجحد آدم ولم يقرّ، أي لم يجحد آدم عهد المهديّ عليه السلام قلباً، ولم يقرّ به لساناً، بل أقرّ به قلباً. ولم يقرّ به لساناً لتولّهه وتأسّفه بضلالة أكثر أولاده ... وعلى هذا كأنّه لم يكن له عزم تامّ على الإقرار به؛ إذ لو كان له ذلك العزم كما كان لأولي العزم من الرسل، لأقرّ به كما أقرّوا. أمّا قوله: ﴿فَنَسِيَ﴾ معناه فترك الإقرار به لساناً، أو فترك العزم على الإقرار به. وليس المراد به معناه الحقيقي؛ فتأمّل».

٩. في «ف»: - «عليهم».

يَا رَبِّ[١] أَقِلْنَا، فَقَالَ: قَدْ أَقَلْتُكُمْ، اذْهَبُوا، فَادْخُلُوهَا[٢]، فَهَابُوهَا، فَثَمَّ[٣] ثَبَتَتِ[٤] الطَّاعَةُ وَالْوَلَايَةُ وَالْمَعْصِيَةُ».[٥]

١٤٦٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ[٦] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبٍ السِّجِسْتَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَمَّا أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ عليه السلام مِنْ ظَهْرِهِ[٧] لِيَأْخُذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ بِالرُّبُوبِيَّةِ لَهُ، وَبِالنُّبُوَّةِ لِكُلِّ نَبِيٍّ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ لَهُ عَلَيْهِمُ ٩/٢ الْمِيثَاقَ بِنُبُوَّتِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً[٨]، ثُمَّ قَالَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لِآدَمَ: انْظُرْ مَا ذَا تَرىٰ؟».

قَالَ: «فَنَظَرَ آدَمُ عليه السلام إِلىٰ ذُرِّيَّتِهِ ـ وَهُمْ ذَرٌّ ـ قَدْ مَلَؤُوا السَّمَاءَ، قَالَ آدَمُ عليه السلام: يَا رَبِّ، مَا أَكْثَرَ ذُرِّيَّتِي! وَلِأَمْرٍ مَا خَلَقْتَهُمْ؟ فَمَا تُرِيدُ مِنْهُمْ بِأَخْذِكَ الْمِيثَاقَ عَلَيْهِمْ؟

قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾[٩] وَيُؤْمِنُونَ[١٠] بِرُسُلِي، وَيَتَّبِعُونَهُمْ.

قَالَ آدَمُ عليه السلام: يَا رَبِّ، فَمَا لِي أَرىٰ بَعْضَ الذَّرِّ أَعْظَمَ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضَهُمْ لَهُ نُورٌ كَثِيرٌ،

---

١ . في «ص»: «ربّنا» بدل «يا ربّ».

٢ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «فادخلوا».

٣ . في «ض»: «ثَمَّ».

٤ . في «ض، بس»: «ثبت».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٧٠، ح ٢، عن أحمد بن محمّد . الوافي، ج ٤، ص ٤١، ح ١٦٥٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١٣، ح ٢٣.

٦ . في «ب»: + «عن». هذا، والعاطف يعطف «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد»، وأحمد بن محمّد وإبراهيم بن هاشم والد عليّ يرويان عن الحسن بن محبوب، فيكون في السند تحويل.

٧ . في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «من صلبه».

٨ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف». وفي قليل من النسخ والمطبوع: «صلّى الله عليه وآله».

٩ . النور (٢٤): ٥٥.

١٠ . في «ف»: + «بي و».

وَبَعْضَهُمْ لَهُ نُورٌ قَلِيلٌ ، وَبَعْضَهُمْ لَيْسَ لَهُ نُورٌ[١]؟

فَقَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ : كَذٰلِكَ[٢] خَلَقْتُهُمْ لِأَبْلُوَهُمْ فِي كُلِّ حَالَاتِهِمْ.

قَالَ آدَمُ عليه السلام : يَا رَبِّ ، فَتَأْذَنُ لِي فِي الْكَلَامِ؛ فَأَتَكَلَّمَ؟

قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَكَلَّمْ؛ فَإِنَّ رُوحَكَ مِنْ رُوحِي ، وَطَبِيعَتَكَ[٣] خِلَافُ[٤] كَيْنُونَتِي[٥].

قَالَ آدَمُ: يَا رَبِّ[٦] ، فَلَوْ كُنْتَ خَلَقْتَهُمْ عَلىٰ مِثَالٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْرٍ وَاحِدٍ ، وَطَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَجِبِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَلْوَانٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَعْمَارٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَرْزَاقٍ سَوَاءٍ ، لَمْ يَبْغِ بَعْضُهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ ، وَلَمْ يَكُنْ[٧] بَيْنَهُمْ تَحَاسُدٌ وَلَا تَبَاغُضٌ ، وَلَا اخْتِلَافٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا آدَمُ ، بِرُوحِي[٨] نَطَقْتَ ، وَبِضَعْفِ طَبِيعَتِكَ[٩] تَكَلَّفْتَ[١٠] مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ ، وَأَنَا الْخَالِقُ الْعَالِمُ[١١] ، بِعِلْمِي خَالَفْتُ بَيْنَ خَلْقِهِمْ[١٢] ، وَبِمَشِيئَتِي يَمْضِي[١٣] فِيهِمْ أَمْرِي ، وَإِلىٰ تَدْبِيرِي وَتَقْدِيرِي[١٤] صَائِرُونَ ، لَا[١٥] تَبْدِيلَ لِخَلْقِي ، إِنَّمَا[١٦] خَلَقْتُ الْجِنَّ

---

١. في «ب» وحاشية «بف» والبحار: + «أصلاً».

٢. في «هـ»: «لذلك». وفي حاشية «ج»: «ولذلك». وفي مرآة العقول والبحار: «وكذلك».

٣. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: + «[من]». و«الطبع»: الجبلّة التي خلق الإنسان عليها. و«الطبيعة»: مزاج الإنسان المركّب من الأخلاط. المصباح المنير، ص ٣٦٩ (طبع).

٤. في «ف»: «بخلاف».

٥. في «ج، د، هـ» وحاشية «بر» والوافي: «كينونيّتي».

٦. في «ب» والبحار: - «يا ربّ».

٧. في البحار: «ولم يك».

٨. في الاختصاص: «بوحيي».

٩. في «ز» وحاشية «بر»: «قوّتك».

١٠. في «ف» والبحار: «تكلّمت».

١١. في «ب، ج، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والعلل والاختصاص: «العليم».

١٢. في حاشية «ز»: «بعلمي خلقتهم» بدل «بعلمي خالفت بين خلقهم».

١٣. في «ف»: «نمضي».

١٤. في «ز»: + «وأمري».

١٥. في «ف» والبحار: «ولا».

١٦. في «ص» والوافي والعلل والاختصاص: «وإنّما».

والْإِنْسَ لِيَعْبُدُونِ[١]، وَخَلَقْتُ الْجَنَّةَ لِمَنْ أَطَاعَنِي وَعَبَدَنِي[٢] مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ رُسُلِي وَلَا أُبَالِي، وَخَلَقْتُ النَّارَ لِمَنْ كَفَرَ بِي وَعَصَانِي وَلَمْ يَتَّبِعْ رُسُلِي وَلَا أُبَالِي، وَخَلَقْتُكَ وَخَلَقْتُ ذُرِّيَّتَكَ مِنْ غَيْرِ فَاقَةٍ[٣] بِي إِلَيْكَ وَإِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا خَلَقْتُكَ وَخَلَقْتُهُمْ لِأَبْلُوَكَ وَأَبْلُوَهُمْ أَيُّكُمْ[٤] أَحْسَنُ عَمَلاً فِي دَارِ الدُّنْيَا فِي حَيَاتِكُمْ وَقَبْلَ مَمَاتِكُمْ، فَلِذٰلِكَ[٥] خَلَقْتُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَالطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَكَذٰلِكَ[٦] أَرَدْتُ فِي تَقْدِيرِي وَتَدْبِيرِي.

وَ بِعِلْمِيَ النَّافِذِ فِيهِمْ خَالَفْتُ بَيْنَ صُوَرِهِمْ وَأَجْسَامِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَأَعْمَارِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ وَمَعْصِيَتِهِمْ[٧]، فَجَعَلْتُ مِنْهُمُ الشَّقِيَّ وَالسَّعِيدَ، وَالْبَصِيرَ وَالْأَعْمىٰ، وَالْقَصِيرَ وَالطَّوِيلَ، وَالْجَمِيلَ وَالدَّمِيمَ[٨]، وَالْعَالِمَ وَالْجَاهِلَ، وَالْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ، وَالْمُطِيعَ وَالْعَاصِيَ، وَالصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَمَنْ بِهِ الزَّمَانَةُ[٩] وَمَنْ لَا عَاهَةَ بِهِ، فَيَنْظُرُ الصَّحِيحُ إِلَى الَّذِي[١٠] بِهِ الْعَاهَةُ، فَيَحْمَدُنِي عَلىٰ عَافِيَتِهِ[١١]، وَيَنْظُرُ الَّذِي بِهِ الْعَاهَةُ إِلَى الصَّحِيحِ، فَيَدْعُونِي وَيَسْأَلُنِي أَنْ أُعَافِيَهُ، وَيَصْبِرُ عَلىٰ بَلَائِي، فَأُثِيبُهُ[١٢] جَزِيلَ عَطَائِي، وَيَنْظُرُ الْغَنِيُّ إِلَى الْفَقِيرِ، فَيَحْمَدُنِي وَيَشْكُرُنِي، وَيَنْظُرُ الْفَقِيرُ إِلَى الْغَنِيِّ، فَيَدْعُونِي وَيَسْأَلُنِي، وَيَنْظُرُ الْمُؤْمِنُ إِلَى الْكَافِرِ، فَيَحْمَدُنِي عَلىٰ مَا هَدَيْتُهُ[١٣]، ٢/١٠

---

١. في «ص، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار والعلل والاختصاص: «ليعبدوني».

٢. في «ب، د، ف، هـ، بر، بف» وحاشية «ج» والوافي والعلل والاختصاص: «عبدني وأطاعني». وفي «ج، ز، ص، بس» والبحار: «عبدني فأطاعني».

٣. «الفاقة»: الحاجة، ولا فعل لها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٤. في «ز، بس» وحاشية «ب، ف»: «أيّهم».

٥. في «ب، د، ف، هـ، بر»: «ولذلك».

٦. في حاشية «ج»: «ولذلك».

٧. في حاشية «ف»: «وطاعاتهم ومعاصيهم».

٨. في «ب، ج، بر، بس، بف» والمرآة والعلل ـ ناقلاً عن أكثر النسخ ـ: «الذميم». وفي شرح المازندراني: «الذهم». و«الدمامة»: القِصَر والقبح، ورجل دميم. النهاية، ج ٢، ص ١٣٤ (دمم).

٩. «الزمانة»: العاهة. زَمِن زَمَناً وزُمْنةً وزَمانةً فهو زَمِن وزَمينٌ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٨٢ (زمن).

١٠. في «ج، هـ»: «من».

١١. في «ز»: «عافية».

١٢. في الاختصاص: «فأتيته».

١٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ما هديتهم».

فَلِذٰلِكَ[١] خَلَقْتُهُمْ[٢] لِأَبْلُوَهُمْ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَفِيمَا أُعَافِيهِمْ وَفِيمَا أَبْتَلِيهِمْ وَفِيمَا أُعْطِيهِمْ وَفِيمَا أَمْنَعُهُمْ.

وَأَنَا اللّٰهُ الْمَلِكُ الْقَادِرُ، وَلِي أَنْ أَمْضِيَ[٣] جَمِيعَ مَا قَدَّرْتُ عَلىٰ مَا دَبَّرْتُ، وَلِي أَنْ أُغَيِّرَ مِنْ ذٰلِكَ مَا شِئْتُ إِلىٰ مَا شِئْتُ، وَأُقَدِّمَ مِنْ ذٰلِكَ مَا أَخَّرْتُ، وَأُؤَخِّرَ مِنْ ذٰلِكَ مَا قَدَّمْتُ[٤]، وَأَنَا اللّٰهُ الْفَعَّالُ لِمَا أُرِيدُ[٥]، لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ، وَأَنَا أَسْأَلُ خَلْقِي عَمَّا هُمْ فَاعِلُونَ».[٦]

١٤٦١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ وَعُقْبَةَ[٧] جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْخَلْقَ، فَخَلَقَ مَنْ[٨] أَحَبَّ مِمَّا أَحَبَّ، وَكَانَ[٩] مَا أَحَبَّ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ، وَخَلَقَ مَنْ[١٠] أَبْغَضَ مِمَّا أَبْغَضَ، وَكَانَ[١١] مَا أَبْغَضَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ[١٢] النَّارِ، ثُمَّ بَعَثَهُمْ فِي الظِّلَالِ».

فَقُلْتُ: وَأَيُّ[١٣] شَيْءٍ الظِّلَالُ؟

---

١. في «ف»: «فكذلك».

٢. في «هـ» وحاشية «بف»: «كلّفتهم».

٣. في «هـ»: «أقضي».

٤. في «ب، د، ز، بر، بس، بف»: «ما قدّمت من ذلك».

٥. في «ص، ف»: «يريد».

٦. علل الشرائع، ص ١٠، ح ٤، بطريقين مختلفين عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الاختصاص، ص ٣٣٢، مرسلاً عن هشام بن سالم، وفيهما مع اختلاف يسير ‪.‬ الوافي، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٦٥٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١٦، ح ٢٤.

٧. تقدّم الخبر في الكافي، ح ١١٨١ بنفس الإسناد عن صالح بن عقبة، عن عبد الله بن محمّد الجعفي - وفي المطبوع: «الجعفري»، لكن صحّحناه هناك - عن أبي جعفر عليه السلام، وعن عقبة، عن أبي جعفر عليه السلام.

٨. في الكافي، ح ١١٨١: «ما».

٩. في «ب، ج، هـ» والبحار: «فكان».

١٠. في البحار والكافي، ح ١١٨١: «ما».

١١. في «ب»: «فكان».

١٢. في «ج، د، هـ، بف» وحاشية «بر»: + «من».

١٣. في «هـ»: «فأيّ».

فَقَالَ[١]: «أ لَمْ تَرَ إِلىٰ ظِلِّكَ[٢] فِي الشَّمْسِ شَيْئاً[٣] وَلَيْسَ بِشَيْءٍ».

«ثُمَّ بَعَثَ[٤] مِنْهُمْ[٥] النَّبِيِّينَ، فَدَعَوْهُمْ[٦] إِلَى الْإِقْرَارِ بِاللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللّٰهُ﴾[٧] ثُمَّ دَعَوْهُمْ[٨] إِلَى الْإِقْرَارِ بِالنَّبِيِّينَ فَأَقَرَّ بَعْضُهُمْ، وَأَنْكَرَ بَعْضٌ[٩]، ثُمَّ دَعَوْهُمْ[١٠] إِلىٰ وَلَايَتِنَا، فَأَقَرَّ بِهَا وَاللّٰهِ مَنْ أَحَبَّ، وَأَنْكَرَهَا مَنْ أَبْغَضَ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا[١١] كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾[١٢]».

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «كَانَ التَّكْذِيبُ ثَمَّ».[١٣]

٤ ـ بَابُ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ أَوَّلُ مَنْ أَجَابَ وَأَقَرَّ[١٤] لِلّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ

١٤٦٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

---

١. في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «قال».
٢. في البصائر: «إذا ظلّل» بدل «إلى ظلّك».
٣. في «ه» والكافي، ح ١١٨١: «شيء». وقال في مرآة العقول: «و قوله: شيئاً، بتقدير تحسبه، أو الرؤية بمعنى العلم، لكن ينافيه تعديتها بـ«إلى». والأظهر: شيء، كما كان فيما مضى».
٤. في الكافي، ح ١١٨١: + «الله».
٥. في البحار والكافي، ح ١١٨١ والبصائر وتفسير العيّاشي: «فيهم».
٦. في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر وتفسير العيّاشي: «يدعونهم».
٧. الزخرف (٤٣): ٨٧.
٨. في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «دعاهم».
٩. في «ج» والبحار والكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «بعضهم».
١٠. في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «دعاهم».
١١. هكذا في القرآن. وفي أكثر النسخ والوافي: «وما». وفي المطبوع: «ما».
١٢. يونس (١٠): ٧٤.
١٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ح ١١٨١. بصائر الدرجات، ص ٨٠، ح ١، عن محمّد بن الحسين. علل الشرائع، ص ١١٨، ح ٣، بسنده عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٣٧، عن عبد الله بن محمّد الجعفي، عن أبي عبدالله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٥، ح ١٦٥٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٨، ح ١٦.
١٤. في «ص، ف»: «أقرّ وأجاب».

صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[١]: «أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ قَالَ لِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: بِأَيِّ شَيْءٍ سَبَقْتَ الْأَنْبِيَاءَ[٢] وَأَنْتَ بُعِثْتَ آخِرَهُمْ وَخَاتَمَهُمْ؟

فَقَالَ[٣]: إِنِّي كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِرَبِّي، وَأَوَّلَ مَنْ أَجَابَ حَيْثُ[٤] أَخَذَ اللّٰهُ مِيثَاقَ[٥] النَّبِيِّينَ، ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٦] فَكُنْتُ أَنَا أَوَّلَ نَبِيٍّ[٧] قَالَ: بَلىٰ، فَسَبَقْتُهُمْ بِالْإِقْرَارِ[٨] بِاللّٰهِ[٩] عَزَّ وَجَلَّ».[١٠]

٢/١١ ١٤٦٣ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي لَأَرىٰ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَعْتَرِيهِ النَّزَقُ[١٢] وَالْحِدَّةُ[١٣] وَالطَّيْشُ[١٤]، فَأَغْتَمُّ لِذٰلِكَ غَمّاً شَدِيداً، وَأَرىٰ مَنْ خَالَفَنَا، فَأَرَاهُ حَسَنَ

---

١. في «ف» وتفسير العيّاشي والعلل: + «قال». ٢. في العلل: + «وفضّلت عليهم».

٣. في البحار والكافي، ح ١١٩٧ والبصائر والعلل: «قال».

٤. في «ه، بف» وحاشية «ب» والوافي والكافي، ح ١١٩٧: «حين».

٥. في «ج، ه»: «الميثاق على».

٦. الأعراف (٧): ١٧٢. وفي «ه» والكافي، ح ١١٩٧ والبصائر وتفسير العيّاشي والعلل: + ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾.

٧. في «ب، ج، ص، ف، ه، بف»: «مَن». ٨. في تفسير العيّاشي والعلل: «إلى الإقرار».

٩. في «ز»: «لله».

١٠. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله ووفاته، ح ١١٩٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد. بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٢، عن الحسن بن محبوب. علل الشرائع، ص ١٢٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٧، عن صالح بن سهل ـ الوافي، ج ٤، ص ١٢٦، ح ١٧٢٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٣٦.

١١. السند معلّق على سابقه، ويروي عن أحمد بن محمّد، محمّد بن يحيى.

١٢. «النزق»: خفّة في كلّ أمرٍ، وعجلة في جهل وحُمق. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٠ (نزق).

١٣. «الحَدُّ» و «الحِدَّة»: ما يعتري الإنسان من الغضب والنَّزَق. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠٥ (حدد).

١٤. «الطَّيْش»: النَّزَقُ والخفّة، والرجل طيّاش. والنزق والحدّة والطيش متقاربة المعاني من جهة الفساد في ←

السَّمْتِ[١]؟

قَالَ: «لَا تَقُلْ حَسَنَ السَّمْتِ؛ فَإِنَّ[٢] السَّمْتَ سَمْتُ الطَّرِيقِ، وَلٰكِنْ قُلْ: حَسَنَ السِّيمَاءِ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَقُولُ: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[٣]».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَرَاهُ حَسَنَ السِّيمَاءِ، وَ[٤] لَهُ وَقَارٌ، فَأَغْتَمُّ لِذٰلِكَ؟

قَالَ[٥]: «لَا تَغْتَمَّ لِمَا رَأَيْتَ[٦] مِنْ نَزَقِ أَصْحَابِكَ، وَلِمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سِيمَاءِ مَنْ خَالَفَكَ؛ إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ عليه السلام، خَلَقَ تِلْكَ[٧] الطِّينَتَيْنِ[٨]، ثُمَّ فَرَّقَهُمَا فِرْقَتَيْنِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: كُونُوا خَلْقاً بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقاً بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَسْعىٰ، وَقَالَ لِأَهْلِ[٩] الشِّمَالِ: كُونُوا خَلْقاً بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقاً بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَدْرُجُ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَاراً، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي[١٠]، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَهَا مُحَمَّدٌ[١١] صلى الله عليه وآله، ثُمَّ اتَّبَعَهُ[١٢] أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَأَوْصِيَاؤُهُمْ وَأَتْبَاعُهُمْ.

ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي، فَقَالُوا: رَبَّنَا، خَلَقْتَنَا لِتُحْرِقَنَا؟ فَعَصَوْا، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: اخْرُجُوا بِإِذْنِي مِنَ النَّارِ، فَخَرَجُوا[١٣] لَمْ

← القوّة الشهويّة والغضبيّة. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

١. «السَّمت»: عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من السكينة والوَقار، وحُسن السيرة والطريقة، واستقامة المنظر والهَيئة. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٠٦ (سمت).

٢. في شرح المازندراني: + «حسن».

٣. الفتح (٤٨): ٢٩. وفي «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - ﴿مِنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾.

٤. في «ب، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «و».

٥. في «ج، هـ»: «فقال».

٦. في «هـ»: «لما ترى».

٧. في «ز، ص، بس»: «ذلك». وفي «ف»: «تينك».

٨. في «ج، هـ»: «الطينين».

٩. في حاشية «ز» والبحار: «لأصحاب».

١٠. في «ص، ف» والوافي: + «فدخلوها».

١١. في «ج، ص»: «محمّداً».

١٢. في «ب، ص»: «أتبعه».

١٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، هـ، بس، بف» والوافي والبحار. وفي المطبوع وبعض النسخ: - «فخرجوا».

تَكْلِمِ[١] النَّارُ مِنْهُمْ[٢] كَلْماً، وَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِمْ أَثَراً، فَلَمَّا رَآهُمْ أَصْحَابُ الشِّمَالِ قَالُوا: رَبَّنَا، نَرىٰ أَصْحَابَنَا قَدْ سَلِمُوا، فَأَقِلْنَا[٣] وَمُرْنَا بِالدُّخُولِ، قَالَ[٤]: قَدْ أَقَلْتُكُمْ، فَادْخُلُوهَا، فَلَمَّا دَنَوْا[٥] وَأَصَابَهُمُ الْوَهَجُ[٦] رَجَعُوا، فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا، لَا صَبْرَ لَنَا عَلَى الِاحْتِرَاقِ، فَعَصَوْا، فَأَمَرَهُمْ[٧] بِالدُّخُولِ ثَلَاثاً، كُلَّ ذٰلِكَ يَعْصُونَ وَيَرْجِعُونَ، وَأَمَرَ أُولٰئِكَ[٨] ثَلَاثاً، كُلَّ ذٰلِكَ يُطِيعُونَ وَيَخْرُجُونَ، فَقَالَ لَهُمْ: كُونُوا طِيناً بِإِذْنِي، فَخَلَقَ مِنْهُ آدَمَ عليه السلام».

قَالَ: «فَمَنْ كَانَ مِنْ هٰؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هٰؤُلَاءِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ هٰؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هٰؤُلَاءِ؛ وَمَا رَأَيْتَ مِنْ نَزَقِ أَصْحَابِكَ وَخُلُقِهِمْ، فَمِمَّا أَصَابَهُمْ[٩] مِنْ لَطْخِ[١٠] أَصْحَابِ الشِّمَالِ؛ وَمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سِيمَاءِ[١١] مَنْ خَالَفَكُمْ وَوَقَارِهِمْ، فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطْخِ[١٢] أَصْحَابِ الْيَمِينِ».[١٣]

١٢/٢   ١٤٦٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[١٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

---

١. في «د»: «فلم تكلم». وأصل الكلم: الجرح. النهاية، ج ٤، ص ١٩٩ (كلم).

٢. في «ز» والبحار: «منهم النار».

٣. أقال الله عثرته: رفعه من سقوطه، ومنه الإقالة في البيع؛ لأنّها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٤. في «ه»: «فقال».

٥. في «ج، ه»: «فلمّا أن دَنَوا».

٦. «الوَهَجُ»: حرّ النار. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٨ (وهج).

٧. في الوافي: «وأمرهم».

٨. في «ه»: «هؤلاء». وفي «بر»: «ذلك».

٩. في البحار: «أصاب».

١٠. «اللطخ»: التلويث، والمراد المخالطة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٨٤ (لطخ)؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٥.

١١. في «العلل»: «شيم».

١٢. في «ه»: «خلط».

١٣. علل الشرائع، ص ٨٣، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبد الله بن سنان، من قوله: «وما رأيت من نزق أصحابك». الوافي، ج ٤، ص ٣٧، ح ١٦٥٣؛ البحار ج ٦٧، ص ١٢٢، ح ٢٥.

١٤. هكذا في «ه» وحاشية «بر، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن الحسين». وما أثبتناه هو الصواب؛

←

مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؏، قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ سَبَقْتَ وُلْدَ آدَمَ؟

قَالَ: إِنِّي[١] أَوَّلُ مَنْ أَقَرَّ[٢] بِرَبِّي[٣]؛ إِنَّ اللّٰهَ أَخَذَ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[٤] فَكُنْتُ[٥] أَوَّلَ مَنْ أَجَابَ».[٦]

٥ ـ بَابُ كَيْفَ أَجَابُوا وَهُمْ ذَرٌّ[٧]

١٤٦٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؏: كَيْفَ أَجَابُوا[٨] وَهُمْ ذَرٌّ؟!

قَالَ: «جَعَلَ فِيهِمْ مَا إِذَا سَأَلَهُمْ أَجَابُوهُ[٩]، يَعْنِي فِي الْمِيثَاقِ».[١٠]

= فقد روى محمّد بن الحسن الصفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٨٦، ح ١٢، عن عليّ بن إسماعيل، عن محمّد بن إسماعيل، عن سعدان بن مسلم. وورد الخبر في مختصر البصائر، ص ٣٩٤، ح ٤٤٧ نقلاً من الكافي، وفيه أيضاً: «محمّد بن الحسن».

يؤيّد ذلك مضافاً إلى عدم ثبوت رواية محمّد بن الحسين ـ وهو ابن أبي الخطّاب ـ عن عليّ بن إسماعيل في موضع، كثرة رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين الموجبة لسهو القلم من قبل النسّاخ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٧ـ٨.

١ . في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «إنّني». وفي البصائر: «أنا».

٢ . في الوافي: «آمن ـ أقرّ خ ل ـ».

٣ . في البصائر: «ببلى».

٤ . الأعراف (٧): ١٧٢.

٥ . في «ف»: + «أنا».

٦ . بصائر الدرجات، ص ٨٦، ح ١٢، عن عليّ بن إسماعيل ـ الوافي، ج ٤، ص ١٢٧، ح ١٧٢١؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٣٧.

٧ . في «ه»: «باب في إجابة الخلق وهم ذرّ لله جلّ وعزّ».

٨ . في حاشية «د، بر» والعيّاشي: «أجابوه».

٩ . في البحار: «أجابوا».

١٠ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٧، ح ١٠٤، عن أبي بصير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٦٥٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٠٠، ح ١٧.

٦ ـ بَابُ فِطْرَةِ الْخَلْقِ عَلَى التَّوْحِيدِ

١٤٦٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: قُلْتُ[1]: ﴿فِطْرَتَ[2] اللّٰهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[3]؟ قَالَ: «التَّوْحِيدُ».[4]

١٤٦٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِطْرَتَ اللّٰهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾: مَا تِلْكَ الْفِطْرَةُ؟

قَالَ: «هِيَ الْإِسْلَامُ، فَطَرَهُمُ اللّٰهُ حِينَ[5] أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، قَالَ[6]: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[7] وَفِيهِ[8] الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ[9]».[10]

١٤٦٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

---

١ . في «ج، د» والوافي والأمالي: + «له».

٢ . «الفَطْر»: الابتداء والاختراع، و«الفِطرة»: الحالة منه؛ كالجِلْسة. والمعنى: أنّه يُخلق على نوع من الجِبِلّة والطبع المتهيّئ لقبول التوحيد. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٥٧ (فطر).

٣ . الروم (٣٠): ٣٠. وفي حاشية «ز»: + «ما تلك الفطرة».

٤ . التوحيد، ص ٣٢٨، ح ٢، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي بصائر الدرجات، ص ٧٨، ح ٧؛ وتفسير فرات، ص ٣٢٢، ح ٤٣٦؛ والتوحيد، ص ٣٢٩، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة في آخره. التوحيد، ص ٣٢٨، ح ١، بسند آخر. تفسير القمّيّ، ج ٢، ص ١٥٤، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أبي جعفر عليه السلام ، مع اختلاف وزيادة. الأمالي للطوسي، ص ٦٦٠، المجلس ٣٥، ح ١٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦١.

٥ . في «ف»: «حتّى».

٦ . في «ج، ف، هـ» والتوحيد: «فقال».

٧ . الأعراف (٧): ١٧٢.

٨ . في «بر»: «ومنهم». وفي «بف» وحاشية «بس»: «وفيهم».

٩ . في البحار: - «قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وفيه المؤمن والكافر».

١٠ . التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٣، بسنده عن عليّ بن إبراهيم. الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٣٤، ح ٦.

رِئَابٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِطْرَتَ اللّٰهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾.

قَالَ: «فَطَرَهُمْ[1] جَمِيعاً عَلَى التَّوْحِيدِ».[2]

١٤٦٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حُنَفَاءَ لِلّٰهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾[3].

قَالَ: «الْحَنِيفِيَّةُ مِنَ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللّٰهُ[4] النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللّٰهِ». قَالَ: ٢/ ١٣ «فَطَرَهُمْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِ[5]».

قَالَ[6] زُرَارَةُ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ[7] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[8] الْآيَةَ.

قَالَ: «أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّتَهُ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَخَرَجُوا كَالذَّرِّ، فَعَرَّفَهُمْ وَأَرَاهُمْ نَفْسَهُ[9]، وَلَوْ لَا[10] ذٰلِكَ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ رَبَّهُ».

وَ قَالَ: «قَالَ[11] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، يَعْنِي الْمَعْرِفَةَ[12] بِأَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَالِقُهُ[13]، كَذٰلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

---

١. في «ف»: + «عليها».

٢. التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب؛ وفي المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٢؛ والتوحيد، ص ٣٢٩، ح ٤، بسندهما عن زرارة؛ وفيه، ص ٣٣٠، ح ٨، بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٣.

٣. الحجّ (٢٢): ٣١.

٤. في «ج» والبحار: - «الله».

٥. في «هـ»: «له».

٦. في البحار: «فقال».

٧. في «ف»: «قوله».

٨. الأعراف (٧): ١٧٢.

٩. في التوحيد: «صنعه».

١٠. في «ج، هـ»: «فلولا».

١١. في «هـ»: «قال وقال».

١٢. في «ب، ج، د، ف، هـ، بر» والوافي والتوحيد: «على المعرفة».

١٣. في «ص»: «خلقه».

لَيَقُولُنَّ اللّٰهُ﴾[١]».[٢]

١٤٧٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ[٣]، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ[٤]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِطْرَتَ اللّٰهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[٥] قَالَ: «فَطَرَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ».[٦]

٧ ـ بَابُ كَوْنِ الْمُؤْمِنِ فِي صُلْبِ الْكَافِرِ

١٤٧١ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُيَسِّرٍ[٧]، قَالَ:

---

١ . لقمان (٣١): ٢٥؛ الزمر (٣٩): ٣٨.

٢ . معاني الأخبار، ص ٣٤٩، ح ١، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، إلى قوله: «الحنيفيّة من الفطرة». التوحيد، ص ٣٣٠، ح ٩، بسنده عن إبراهيم بن هاشم؛ المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٣، عن محمّد بن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «قال: فطرهم على المعرفة به». وفي بصائر الدرجات، ص ٧١، ح ٦؛ و ص ٧٢، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. تفسير فرات، ص ١٤٨، ح ١٨٦، عن محمّد بن القاسم معنعناً عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِىٓ ءَادَمَ﴾، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٦٦٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٣٥، ح ٧، إلى قوله: «لم يعرف أحد ربّه».

٣ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف، جر» والوافي. وفي «ج» والمطبوع: «ابن أبي جميلة». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبي جميلة المفضّل بن صالح كتاب محمّد بن عليّ الحلبي، وورد في بعض الأسناد توسّط أبي جميلة بين ابن فضّال ومحمّد [بن عليّ] الحلبي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٨٥، الرقم ٥٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٧٩؛ وج ٢١، ص ٣٦٧.

٤ . في الوافي: «محمّد بن عليّ الحلبي».

٥ . الروم (٣٠): ٣٠.

٦ . التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٥، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم. الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٢.

٧ . هكذا في «ز». وفي «ب، ج، د، ص، بر، بف، جر» والمطبوع: «ميسرة». وفي «ف»: «الميسرة». والصواب ما أثبتناه؛ فقد ذكر الشيخ في رجاله، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٧١: مُيَسِّر بن عبدالله النخعي. وقال «روى عنهما (الصادق والباقر عليهما السلام) ابناه محمّد وعليّ». وذكر أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام عليّ بن ميسّر بن عبدالله النخعي، مولاهم

⇐

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «إِنَّ نُطفَةَ الْمُؤْمِنِ لَتَكُونُ[١] فِي صُلْبِ الْمُشْرِكِ، فَلَا يُصِيبُهُ مِنَ الشَّرِّ[٢] شَيْءٌ، حَتّىٰ إِذَا صَارَ[٣] فِي رَحِمِ الْمُشْرِكَةِ، لَمْ يُصِبْهَا[٤] مِنَ الشَّرِّ شَيْءٌ حَتّىٰ تَضَعَهُ، فَإِذَا وَضَعَتْهُ، لَمْ يُصِبْهُ مِنَ الشَّرِّ شَيْءٌ حَتّىٰ يَجْرِيَ عَلَيْهِ الْقَلَمُ».[٥]

١٤٧٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي[٦] قَدْ[٧] أَشْفَقْتُ مِنْ دَعْوَةِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَلىٰ يَقْطِينٍ[٨] وَمَا وَلَدَ.

كوفي، كما ذكر محمّد بن ميسّر بن عبدالله وقال: «مولى وأخوه عليّ». رجال الطوسي، ص ٢٤٥، الرقم ٣٤٠٠؛ و ص ٢٩٤، الرقم ٤٢٩٩.

هذا، وقد قال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه، ج ٨، ص ٣٠ بعد ضبط مُيَسِّر: «عليّ بن مُيَسِّر الكوفي، وأخوه محمّد بن مُيَسِّر، عن جعفر الصادق»، كما قال العسقلاني في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ج ٤، ص ١٢٤٨، ذيل لفظة مُيسّر: «عليّ بن مُيسّر الكوفي وأخوه محمّد بن مُيسّر».

ويؤيّد ذلك كلّه أنّ البرقي روى في المحاسن، ص ١٣٨، ح ٢٣ ـ وعنه البحار، ج ٦٤، ص ٧٨، ح ٥ ـ مضمون الخبر، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن عليّ بن ميسّر، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله ﷺ.

ثمّ إنّه وقع الكلام في اتّحاد مُيَسِّر بن عبدالله ومُيَسِّر بن عبدالعزيز، والظاهر اتّحادهما وأنّ ميسّر بن عبدالله محرّف، كما ثبت في محلّه.

١ . في «ب»: «لتكوّن».

٢ . في حاشية «بع، جح، جه»: «من الشرك».

٣ . في «ب، ز»: «صارت».

٤ . في «ج، د» والوافي: «لم يصبه».

٥ . المحاسن، ص ١٣٨، كتاب الصفوة، ح ٢٣، عن الحسن بن عليّ الوشّاء. الوافي، ج ٤، ص ٧٠، ح ١٦٧٤.

٦ . في «ب، ج، ز، بس، بف» وحاشية «د» والوافي: «إنّني».

٧ . في «بس»: - «قد».

٨ . قال الشيخ في الفهرست، ص ٩٠، الرقم ٣٧٨: «عليّ بن يقطين رضي الله عنه ثقة، جليل القدر، له منزلة عظيمة عند أبي الحسن موسى ﷺ، عظيم المكان في الطائفة، وكان يقطين من وجوه الدعاة فطلبه مروان فهرب، وابنه عليّ بن يقطين هذا ولد بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة وهربت به أمّه وبأخيه عبيد بن يقطين إلى المدينة، فلمّا ظهرت الدولة الهاشميّة ظهر يقطين وعادت أمّ عليّ بعليّ وعبيد، فلم يزل في خدمة السفّاح والمنصور، مع ذلك كان يتشيّع ويقول بالإمامة، وكذلك ولده، وكان يحمل الأموال إلى جعفر الصادق ﷺ، ونمّ خبره إلى المنصور والمهديّ فصرفهما عنه كيدهما ...».

فَقَالَ: «يَا أَبَا الْحَسَنِ، لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ[١]، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ فِي صُلْبِ الْكَافِرِ بِمَنْزِلَةِ الْحَصَاةِ فِي اللَّبِنَةِ، يَجِيءُ الْمَطَرُ، فَيَغْسِلُ اللَّبِنَةَ، وَلَا[٢] يَضُرُّ الْحَصَاةَ شَيْئاً»[٣].[٤]

٨ ـ بَابُ إِذَا أَرَادَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَخْلُقَ الْمُؤْمِنَ[٥]

١٤/٢

١٤٧٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الصَّيْقَلِ[٦] الرَّازِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً[٧] تُسَمَّى الْمُزْنَ[٨]، فَإِذَا أَرَادَ اللّٰهُ أَنْ

= ونقله العلّامة المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ٦٥، ثمّ قال: «وأقول: هذا الخبر وما تقدّم في باب كراهية التوقيت يدلّان على أنّ يقطين لم يكن مشكوراً وكان منحرفاً عن هذه الناحية، وهذا الخبر يدلّ على أنّ الصادق عليه السلام كان دعا على يقطين وولده ولعنهم، وكان عليّ مشفقاً خائفاً من أن يصيبه أثر تلك الدعوة واللعنة، فأجاب عليه السلام بأنّ اللعنة وسائر الشرار لاتصيب المؤمن الذي في صلب الكافر، وشبّه ذلك بالحصاة في اللبنة؛ فإنّه لايضرّ الحصاة ما تقع على اللبنة من المطر وغيره، فعلى هذا شبّه عليه السلام اللعنة بالمطر؛ لأنّ المطر يفتّت اللبنة ويفرّقها ويبطلها، فكذا اللعنة تبطل من تصيبه وتفتّته وتفرّقه.

ويحتمل أن يكون شبّه عليه السلام الرحمة والألطاف التي تشمل من الله تعالى المؤمن بالمطر، ويكون الغرض أنّ ألطافه سبحانه ورحماته التي تحفظ طينة المؤمن تغسله وتطهّره من لوث الكفر وما يلزمه وما يتبعه من اللعنات والعقوبات، كما يغسل المطر لوث الطين من الحصاة، ولعلّه أظهر.

وحاصل الكلام على الوجهين أنّ دعاءه عليه السلام كان مشروطاً بعدم إيمانهم ولم يكن مطلقاً، وكان غرضه عليه السلام اللعن على من يشبهه من أولاده».

١ . في «ه»: «ذهبت».

٢ . في البحار: «فلا».

٣ . في مرآة العقول: «قوله: شيئاً، أي من الضرر. وفي بعض النسخ: شيءٌ، أي من الآفات واللعنات والشرور».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٧٠، ح ١٦٧٥؛ البحار، ج ٤٨، ص ١٥٨، ح ٣٠.

٥ . في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «باب كيفيّة خلق المؤمن».

٦ . في الوافي: «الصيقلي».

٧ . في البحار، ج ٦٠: «لثمرة».

٨ . في الوافي: «قد مضى ما يصلح لأن يكون شرحاً وبياناً ما لهذا الحديث، والجنّة تشمل جنان الجبروت والملكوت. والمزن: السحاب، وهو أيضاً يعمّ سحاب ماء الرحمة والجود والكرم، وسحاب ماء المطر والخصب والديم. وكما أنّ لكلّ قطرة من ماء المطر صورة وسحاباً انفصلت منه في عالم الملك، كذلك له =

صورة وسحاب انفصلت منه في عالمي الملكوت والجبروت. وكما أنّ البقلة والثمرة تتربّى بصورتها الملكيّة، كذلك تتربّى بصورتها الملكوتيّة والجبروتيّة المخلوقتين من ذكر الله تعالى اللتين من شجرة المزن الجناني. وكما أنّهما تتربّيان بها قبل الأكل، كذلك تتربّيان بها بعد الأكل في بدن الآكل؛ فإنّها ما لم تستحلّ إلى صورة العضو فهي بعد في التربية.

فالإنسان إذا أكل بقلة أو ثمرة وذكر الله عزّ وجلّ عندها، وشكر الله تعالى عليها وصرف قوّتها في طاعة الله سبحانه والأفكار الإيمانيّة والخيالات الروحانيّة، فقد تربّت تلك البقلة أو الثمرة في جسده بماء المزن الجناني، فإذا فضلت من مادّتها فضلة منويّة فهي من شجرة المزن التي أصلها في الجنّة، وإذا أكلها على غفلة من الله سبحانه، ولم يشكر الله عليها، وصرف قوّتها في معصية الله تعالى والأفكار المموّهة الدنيويّة والخيالات الشهوانيّة، فقد تربّت تلك البقلة أو الثمرة في جسده بماء آخر غير صالح لخلق المؤمن إلّا أن يكون قد تحقّق تربيتها بماء المزن الجنانيّ قبل الأكل. وأمّا مأكولة الكافر التي يخلق منها المؤمن فإنّما يتحقّق تربيتها بذلك الماء قبل أكله لها غالباً، ولذكر الله عند زرعها أو غرسها مدخل في تلك التربية، وكذلك لحلّ ثمنها وتقوّي زارعها أو غارسها، إلى غير ذلك من الأسباب».

والمحقّق الشعراني بيّن في هامش شرح المازندراني، ج ٨، ص ٤١ أنّ في عبارة الوافي تحقيقات شريفة تليق بأن يتعمّق فيها، ثمّ قال كلاماً هو كالشرح لها وهو قوله: «والذي يستفاد من هذا الحديث وأمثاله أنّ الجنّة كما هي معاد وعلّة غائيّة لأعمال الصالحين، كذلك لها مبدئيّة ودخل في علّيّتها الفاعليّة بنحو من الأنحاء؛ إذ لماء هذا المزن تأثير في تربية الصالحين، وهذا لا يوجب الجبر، كما مرّ، وبهذا يعرف معنى وجود الأرواح قبل الأجساد؛ لأنّ الروح قد يطلق على النفوس المنطبعة الحادثة بعد حصول المزاج الخاصّ واستعداد البدن بأن تصير النطفة علقة والعلقة مضغة إلى أن تصير قابلة لأن ينشئها الله خلقاً آخر، فيحدث هذه النفس بعد حصول الاستعداد ولم تكن قبل ذلك، ثمّ تتقلّب النفس في مراتبها حتّى إذا تجرّدت بالفعل وصارت عقلاً، وهو العقل الحادث بعد النفس وبعد تركيب المزاج، وليس هو بقيد الحدوث قبل البدن، والموجود قبله هو علّته المفيضة، ولمّا لم تكن العلّة شيئاً مبايناً في عرض المعلول نظير المعدّات، كالأب بالنسبة إلى الابن، بل هي أصل المعلول ومقوّمه والقائم عليه، فإذا كانت العلّة موجودة، كان المعلول موجوداً حقيقة وعرفاً.

ألا ترى أنّه يسمّى صاحب ملكة العلم القادر على تفصيل المسائل عالماً بها؛ لاندراجها في الملكة، ولقدرة العالم على استخراجها كلّما أراد، كذلك المزن الذي يتقاطر منه الملكات على نفوس الصالحين وتربّيها، يندرج فيه جميع تلك النفوس بتفاصيلها اندراجاً إجماليّاً، وإنّما تفصّل منه بوجودها الدنيوي ليحصل لها بالفعل ما كان كامناً بالقوّة، ولو كانت النفوس على كما لها منفصلة عن علّتها موجودة بالفعل لم يكن حاجة إلى إرسالها إلى الدنيا وإنّما الدنيا مزرعة الآخرة.

وبالجملة كلّ ما في هذا العالم عكس من موجود مثالي أو عقليّ قبله ينطبع على الموادّ مطابقاً لمثاله أو ظلّه

يَخلُقَ مُؤْمِناً[١]، أَقْطَرَ مِنْهَا قَطْرَةً، فَلَا تُصِيبُ بَقْلَةً وَلَا ثَمَرَةً أَكَلَ مِنْهَا مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ إِلَّا أَخْرَجَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مِنْ صُلْبِهِ مُؤْمِناً».[٢]

٩ ـ بَابٌ فِي[٣] أَنَّ الصِّبْغَةَ هِيَ الْإِسْلَامُ

١٤٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿صِبْغَةَ اللّٰهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّٰهِ صِبْغَةً﴾[٤] قَالَ: «الْإِسْلَامُ».

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقىٰ﴾[٥] قَالَ: «هِيَ الْإِيمَانُ بِاللّٰهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ».[٦]

١٤٧٥ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ

← وشبحه، وما شئت فسمّه، وأحسن التعبيرات عنه ما في القرآن، حيث قال: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [التحريم (٦٦): ١٢] و﴿أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون (٢٣): ١٤] ولا يكون النفخ إلّا من نفس موجود قبله وإن كان حصوله في الجسم واتّصاف الجسم بالحياة بسببه حادثاً».

١ . في «ب، ج، هـ»: «المؤمن».

٢ . المحاسن، ص ١٣٨، كتاب الصفوة، ح ٢٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٦٧٣؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٥٨، ح ٤٤؛ وج ٦٧، ص ٨٤، ح ٨.

٣ . في «د، ز، ص، ف، بر» ومرآة العقول: - «في».

٤ . البقرة (٢): ١٣٨.

٥ . البقرة (٢): ٢٥٦؛ لقمان (٣١): ٢٢.

٦ . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٥٩، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، من قوله: «في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ﴾». تفسير القمّي، ج ١، ص ٦٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «قال: الإسلام»، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٣١، ح ١.

دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ[١]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ[٢] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿صِبْغَةَ اللّٰهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّٰهِ صِبْغَةً﴾ قَالَ: «الصِّبْغَةُ هِيَ الْإِسْلَامُ».[٣]

١٤٧٦ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ[٤]، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ[٥]: ﴿صِبْغَةَ اللّٰهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّٰهِ صِبْغَةً﴾ قَالَ: «الصِّبْغَةُ هِيَ الْإِسْلَامُ»[٦].

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ[٧] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللّٰهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقىٰ﴾[٨] قَالَ: «هِيَ .... ←

---

١. في «ب»: «السرحان». وفي «ز»: «سرجان». وهو سهو؛ فإنّ داود هذا، هو داود بن سِرحان العطّار، روى أحمد بن محمّد بن أبي نصر كتابه، وتكرّرت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٩، الرقم ٤٢٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨٤، الرقم ٢٨٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٤.

٢. في «هـ»: «قوله».

٣. معاني الأخبار، ص ١٨٨، ح ١، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٢، ح ١٠٨، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وحمران عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «الصبغة: الإسلام». الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٣٢، ح ٢.

٤. في «ز»: «عن الحسن بن محبوب عن محمّد بن سَمَاعة». وهو سهو واضح؛ فقد أكثر حميد بن زياد من الرواية عن الحسن بن محمّد بن سماعة بمختلف عناوينه في الأسناد، كما روى عنه جميع كتبه ورواياته. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١، الرقم ٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٩٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٢٨٩.

أضف إلى ذلك أنّ طبقة حميد بن زياد المتوفّى سنة عشر وثلاثمائة تأبى عن الرواية عن ابن محبوب المتوفّى سنة أربع وعشرين ومائتين. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٢، الرقم ٣٣٩؛ رجال الكشّي، ص ٥٨٤، الرقم ١٠٩٤.

٥. في «بر»: - «في قول الله عزّ وجلّ».

٦. لم يرد هذا الحديث من أوّله إلى «هي الإسلام» في «هـ». والمظنون أنّ انتقال عين الناسخ من «الصبغة هي الإسلام» في الحديث ٢ إلى «الصبغة هي الإسلام» في الحديث ٣ هو العامل الموجب للسقط، كما لا يخفى.

٧. في «ب، د، ز، هـ، بر، بس، بف»: «قول الله».

٨. البقرة (٢): ٢٥٦.

الْإِيمَانُ».[1]

١٥/٢

١٠ ـ بَابُ فِي[2] أَنَّ السَّكِينَةَ هِيَ الْإِيمَانُ

١٤٧٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[3]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[5] قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».[6]

١٤٧٨ / ٢ . عَنْهُ[7]، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ[8]، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: ﴿أُولٰئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الْإِيمٰنَ﴾[9]: هَلْ لَهُمْ فِيمَا كَتَبَ فِي

---

١ . المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢١، بسنده عن أبان الأحمر، عن أبي جعفر الأحول، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «عروة الله الوثقى التوحيد والصبغة الإسلام». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٥٩، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وتمام الرواية فيه: «في قول الله: ﴿بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ قال: هي الإيمان بالله يؤمن بالله وحده». الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٧.

٢ . في مرآة العقول: - «في».

٣ . في مرآة العقول عن بعض النسخ: «عن عليّ بن أبي حمزة». وهو سهوٌ؛ فإنّ المراد من عليّ بن أبي حمزة في أسنادنا، هو البطائني وهو من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، بقي بعد أبي الحسن عليه السلام وكان أحد عمد الواقفة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٩، الرقم ٦٥٦؛ رجال الكشّي، ص ٤٠٥، الرقم ٧٥٩.

٤ . الفتح (٤٨): ٤.

٥ . المجادلة (٥٨): ٢٢.

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٦٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٩، ح ١٨.

٧ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ٧٣: «و إنّما ذكر هذا - أي الحديث الثاني - مع عدم اشتماله على ما عنون به الباب؛ لأنّه كالتتمّة لما ذكر في آخر الخبر السابق؛ لأنّهما في آية واحدة».

٨ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «فضيل». وفي «ص»: «الفضل».

٩ . المجادلة (٥٨): ٢٢.

قُلُوبِهِمْ صُنْعٌ[١]؟ قَالَ: «لَا».[٢]

١٤٧٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «السَّكِينَةُ[٣]: الْإِيمَانُ».[٤]

١٤٨٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ[٥] وَهِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَغَيْرِهِمَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦] قَالَ: «هُوَ[٧] الْإِيمَانُ».[٨]

١٤٨١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ[٩]، عَنْ يُونُسَ[١٠]، عَنْ

---

١ . في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: صبغ، بالباء الموحّدة والغين المعجمة، أي لهذه الكتابة صبغ ولون. وهو تصحيف».

٢ . المحاسن، ص ١٩٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن أبان الأحمر بن عثمان، عن فضل أبي العبّاس بقباق، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢٢.

٣ . في «ب» والوافي والبحار: + «هي».

٤ . معاني الأخبار، ص ٢٨٤، ح ١، بسنده عن العلاء ـ الوافي، ج ٤، ص ٦٨، ح ١٦٧٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ١٩.

٥ . في «ب»: «حفض بن البختري». وفي «ه»: «حفص البختري». وكلاهما سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب حفص بن البختري وتكرّرت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٢٠؛ و ج ٢٢، ص ٢٥٨ـ٢٦٢. ثمّ اعلم أنّ البَخْتَريّ اسم يشبه النسبة. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٢٩٤. فتأمّل.

٦ . الفتح (٤٨): ٤.

٧ . في «ب»: «هي».

٨ . الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٧٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢٠.

٩ . في «ه»: ـ «ابن عبيد». وفي «ص»: «محمّد بن عيسى عن عبيد». وهو سهو؛ فقد روى محمّد بن عيسى بن عبيد جميع كتب يونس بن عبدالرحمن. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١١، الرقم ٨١٣؛ رجال النجاشي، ص ٤٤٦، الرقم ١٢٠٨.

١٠ . في «ه»: + «عن ابن مسكان». وهو زائد؛ فإنّه لم يعهد توسّط راوٍ بين يونس بن عبد الرحمن وشيخه ←

جَمِيلٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ[1] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَالَ: «هُوَ[2] الْإِيمَانُ».

قَالَ: قُلْتُ[3]: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾؟ قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».

وَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَ أَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوىٰ﴾[4]؟ قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».[5]

١١ ـ بَابُ الْإِخْلَاصِ

١٤٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ[6] بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَنِيفاً مُسْلِماً﴾[7] قَالَ: «خَالِصاً[8] مُخْلِصاً، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ».[9]

= جميل بن درّاج، كما لم نجد ـ مع الفحص الأكيد ـ رواية ابن مسكان ـ وهو عبد الله ـ عمّن يسمّى بجميل، سواء أكان هو ابن درّاج أو ابن صالح. راجع: الكافي، ح ١٥٠٧؛ المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٧؛ و ص ٣٣٣، ح ١٠٠؛ وعلل الشرائع، ص ٤٣٩، ح ٢.

١ . في «بر» والبحار: «قول الله».

٢ . في «ج، د، ز، ص، بس»: - «هو».

٣ . هكذا في «د، ز، ص، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «ب، ف»: «قلت». وفي المطبوع: «قال» كلاهما بدل «قال: قلت».

٤ . الفتح (٤٨): ٢٦.

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٧١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢١.

٦ . في «بس»: - «عبدالله».

٧ . آل عمران (٣): ٦٧.

٨ . في شرح المازندراني: + «لله».

٩ . المحاسن، ص ٢٥١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٩، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، وتمام الرواية فيه: «في قول الله ... خالصاً مخلصاً لا يشوبه شيء». التهذيب، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٣٣، بسنده عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، ذيل الآية: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٠، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام، ذيل الآية: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَ ادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٣، ح ٢١٤٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٩، ح ١٢٣.

١٤٨٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[١]:

عَنْ أَبِيهِ[٢] رَفَعَهُ إِلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هُوَ ٢/١٦ اللّٰهُ وَالشَّيْطَانُ، وَالْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، وَالْهُدىٰ وَالضَّلَالَةُ، وَالرُّشْدُ[٣] وَالْغَيُّ، وَالْعَاجِلَةُ وَالْآجِلَةُ[٤] وَالْعَاقِبَةُ[٥]، وَالْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ، فَمَا كَانَ مِنْ حَسَنَاتٍ فَلِلّٰهِ، وَمَا كَانَ مِنْ سَيِّئَاتٍ[٦] فَلِلشَّيْطَانِ لَعَنَهُ اللّٰهُ[٧]».[٨]

١٤٨٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام[٩]: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - كَانَ يَقُولُ: طُوبىٰ لِمَنْ أَخْلَصَ لِلّٰهِ الْعِبَادَةَ وَالدُّعَاءَ، وَلَمْ يَشْغَلْ[١٠] قَلْبَهُ بِمَا تَرىٰ عَيْنَاهُ، وَلَمْ يَنْسَ ذِكْرَ اللّٰهِ[١١] بِمَا تَسْمَعُ[١٢] أُذُنَاهُ، وَلَمْ يَحْزُنْ[١٣] صَدْرَهُ بِمَا أُعْطِيَ غَيْرَهُ».[١٤]

١٤٨٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ[١٥] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[١٦] قَالَ:

---

١ . في «بس»: «أحمد بن محمّد أبي عبد الله».

٢ . في «بس»: - «عن أبيه».

٣ . في «بر»: + «والبغي».

٤ . في المحاسن: - «والآجلة».

٥ . في الوافي: «والعاجلة والآجلة (والعاقبة - خ ل)».

٦ . في المحاسن: «السيّئات».

٧ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والمحاسن: - «لعنه الله».

٨ . المحاسن، ص ٢٥١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٣، ح ٢١٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٧، ذيل ح ١٤٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٨، ح ٤.

٩ . في «ب، بس»: + «قال».

١٠ . في «ج»: «ولا يشغل».

١١ . في «ص»: «ذكره». وفي «ه»: + «جلّ ذكره».

١٢ . في «بف»: «يسمع».

١٣ . يجوز فيه التفعيل والإفعال أيضاً.

١٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٢١٤٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٩، ح ١٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٩، ح ٥.

١٥ . في «ه»: «قوله».

١٦ . هود (١١): ٧؛ الملك (٦٧): ٢.

«لَيسَ يَعْنِي[1] أَكْثَرَكُمْ[2] عَمَلاً، وَلٰكِنْ أَصْوَبَكُمْ عَمَلاً، وَإِنَّمَا الْإِصَابَةُ خَشْيَةُ اللّٰهِ وَالنِّيَّةُ الصَّادِقَةُ وَالْحَسَنَةُ»[3].

ثُمَّ قَالَ: «الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ حَتّىٰ يَخْلُصَ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ الْخَالِصُ الَّذِي لَا تُرِيدُ أَنْ يَحْمَدَكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالنِّيَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ، أَلَا وَإِنَّ النِّيَّةَ هِيَ[4] الْعَمَلُ»، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلىٰ شَاكِلَتِهِ﴾[5]: «يَعْنِي عَلىٰ نِيَّتِهِ».[6]

١٤٨٦ / ٥ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللّٰهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[7] قَالَ: «الْقَلْبُ[8] السَّلِيمُ الَّذِي يَلْقىٰ رَبَّهُ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ سِوَاهُ». قَالَ[9]: «وَ كُلُّ قَلْبٍ فِيهِ شِرْكٌ أَوْ شَكٌّ[10] فَهُوَ سَاقِطٌ، إِنَّمَا أَرَادُوا[11] بِالزُّهْدِ[12] .... ←

---

١ . في «ز» : «يعني ليس».

٢ . هكذا في «ب، ص، ف، هـ، بس، بف» ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع : «أكثر».

٣ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي ومرآة العقول والبحار : «والخشية». وقال في الوافي : «ولفظة: والخشية، بعد قوله: والنيّة الصادقة، زائدة، ولعلّها من طغيان قلم النسّاخ، وليست في بعض النسخ الصحيحة، ولو صحّت يكون معناها: خشية أن لا تقبل كما مرّ، وهو غير خشية الله». وفي المرآة: «أو يقال: النيّة الصادقة، مبتدأ، والخشية، معطوف عليه، والخبر محذوف، أي مقرونتان. أو الخشية، منصوب ليكون مفعولاً معه».

٤ . في «ص، هـ، بر» و حاشية «بس» والوافي : «هو». وفي «ف» : «من».

٥ . الإسراء (١٧) : ٨٤.

٦ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النيّة، ح ١٦٧٩؛ وباب الرياء، ح ٢٥٠٢؛ والمحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٤؛ و علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٧٥، ح ٢١٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٥١، ح ٩٧، من قوله: «والنيّة أفضل من العمل»؛ وفيه، ص ٦٠، ح ١٢٦، من قوله: «قال: الإبقاء على العمل» إلى قوله: «أن يحمدك عليه أحد إلّا الله عزّوجلّ»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٠، ح ٦.

٧ . الشعراء (٢٦) : ٨٩.

٨ . في «ز، هـ، بس» والوسائل : ـ «القلب».

٩ . في البحار : «و قال».

١٠ . في الوسائل والبحار، ج ٧٣ والكافي، ح ١٨٩٧ : «شكّ أو شرك».

١١ . في «ب، ج، د، بس، بف» و حاشية «ف، بر» : «أراد».

١٢ . هكذا في «ب، د، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والكافي، ح ١٨٩٧. وفي المطبوع : «الزهد».

فِي الدُّنْيَا لِتَفْرَغَ[١] قُلُوبُهُمْ لِلآخِرَةِ[٢]».[٣]

١٤٨٧ / ٦. وَ[٤] بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ[٥]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَخْلَصَ عَبْدٌ[٦] الْإِيمَانَ بِاللّٰهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً - أَوْ قَالَ: مَا أَجْمَلَ[٧] عَبْدٌ ذِكْرَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعِينَ يَوْماً - إِلَّا زَهَّدَهُ[٨] اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا[٩]، وَبَصَّرَهُ دَاءَهَا وَدَوَاءَهَا، وَأَثْبَتَ[١٠] الْحِكْمَةَ فِي قَلْبِهِ، وَأَنْطَقَ بِهَا لِسَانَهُ».

ثُمَّ تَلَا[١١]: «﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذٰلِكَ نَجْزِى الْمُفْتَرِينَ﴾[١٢]؛ فَلَا تَرىٰ صَاحِبَ بِدْعَةٍ إِلَّا ذَلِيلاً، وَ[١٣] ....←

---

١. في «ج»: «ليتفرّغ». وفي «ص، هـ»: «ليفرغ».

٢. في «ز»: «في الآخرة». وفي «بس»: «إلى الآخرة».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذمّ الدنيا والزهد فيها، ح ١٨٩٧، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمّد، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري، عن سفيان بن عيينة، عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «وكلّ قلب فيه شكّ». تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٢٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «أحد سواه». الوافي، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٢١٤٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٠، ح ١٢٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٩، ح ٧؛ وفيه، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٣، من قوله: «وكلّ قلب فيه شكّ».

٤. هكذا في «ب، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس». وفي «ج» والمطبوع: - «و».

٥. هكذا في «ص، ف، هـ، بر، بس، بف، جر» وحاشية «د» والوافي. وفي «ب، ج، د» والمطبوع: «السندي». وفي «ز»: «السُّندي». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّا لم نجد - حسب تتبّعنا - السندي في رواة أبي جعفر الباقر عليه السلام. وأمّا السُّدّيّ، فقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّيّ الكوفي - وهو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة، المتوفّى سنة سبع وعشرين ومائة، أو تسع وعشرين ومائة - في أصحاب محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٤، الرقم ١٢٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٣٢، الرقم ٤٦٢.
هذا وقد أورد صدر الخبر في مستدرك الوسائل، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ٥٩٠١ نقلاً من الكافي و فيه أيضاً: «السُّدّيّ».

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «العبد».

٧. في «هـ»: «ما أخلص».

٨. في «ض»: «أزهده».

٩. في شرح المازندراني: «فزهّده فيها وصرف قبله عنها» بدل «زهّده - إلى - الدنيا».

١٠. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فأثبت». وفي شرح المازندراني: «ويجوز أن يقرأ: أنبت، بالنون، فيكون تمثيلاً لزيادتها ونموّها بالإخلاص بإنبات الزرع ونموّه بالماء؛ لقصد الإيضاح».

١١. في «بر»: + «هذه الآية».

١٢. الأعراف (٧): ١٥٢.

١٣. في «ف»: - «و». وفي مرآة العقول والبحار: «أو».

مُفْتَرِياً[1] عَلَى اللّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَعَلىٰ رَسُولِهِ وَعَلىٰ[2] أَهْلِ بَيْتِهِ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ ـ[3] إِلَّا ذَلِيلاً[4]».[5]

١٢ ـ بَابُ الشَّرَائِعِ

١٧/٢

١٤٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ جَمِيعاً، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اللّهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَعْطىٰ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله شَرَائِعَ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسىٰ وَعِيسىٰ عليهم السلام التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ وَخَلْعَ الْأَنْدَادِ، وَالْفِطْرَةَ الْحَنِيفِيَّةَ السَّمْحَةَ، وَ[6] لَا رَهْبَانِيَّةَ، وَلَا سِيَاحَةَ، أَحَلَّ فِيهَا الطَّيِّبَاتِ، وَحَرَّمَ فِيهَا الْخَبَائِثَ[7]، وَوَضَعَ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ[8] وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ ←

---

١ . في شرح المازندراني: «قوله: ومفترياً، عطف على صاحب بدعة، أي فلا ترى مفترياً على الله، إلى آخره إلّا ذليلاً ﴿وَ لِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِۦ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ لَـٰكِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون (٦٣): ٨]».

٢ . في «ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» والبحار: - «على».

٣ . في «ب»: «صلّى الله عليه وآله». وفي «ج، د، ص، بر، بس، بف» والوافي: «صلّى الله عليهم». وفي «ز»: «عليهم السلام». وفي «ف»: «صلّى الله عليه وآله وسلّم». وفي «هـ»: «صلّى الله عليه وعليهم».

٤ . في «ص»: - «إلّا ذليلاً». وفي الوافي: «لعلّ الوجه في تلاوته عليه السلام الآية التنبيه على أنّ من كانت عبادته لله عزّ وجلّ واجتهاده فيها على وفق السنّة، بصّره الله عيوب الدنيا، فزهّده فيها، فصار بسبب زهده فيها عزيزاً؛ لأنّ المذلّة في الدنيا إنّما تكون بسبب الرغبة فيها. ومن كانت عبادته على وفق الهوى، أعمى الله قلبه عن عيوب الدنيا، فصار بسبب رغبته فيها ذليلاً؛ فأصحاب البدع لايزالون أذلّاء صغاراً. ومن هنا قال الله عزّ وجلّ في متّخذي العجل ما قال».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٢١٤٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٤٠، ح ٨.

٦ . في «ب، ج، د، ف، بر، بس، بف» والوافي والمحاسن: - «و».

٧ . في المحاسن: «الخبيثات».

٨ . أصل الإصر: الضيق والحبس. ويقال للثقل: إصر؛ لأنّه يأصر صاحبه من الحركة لثقله. وقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ ←

عَلَيْهِمْ[١].

ثُمَّ افْتَرَضَ[٢] عَلَيْهِ[٣] فِيهَا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ[٤] وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَلَالَ وَالْحَرَامَ[٥] وَالْمَوَارِيثَ وَالْحُدُودَ وَالْفَرَائِضَ[٦] وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ، وَزَادَهُ[٧] الْوُضُوءَ، وَفَضَّلَهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَبِخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْمُفَصَّلِ[٨]، وَأَحَلَّ لَهُ الْمَغْنَمَ وَالْفَيْءَ[٩]، وَنَصَرَهُ بِالرُّعْبِ[١٠]، وَجَعَلَ لَهُ الْأَرْضَ[١١] مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَأَرْسَلَهُ كَافَّةً إِلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ[١٢]، وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ[١٣]، وَأَعْطَاهُ الْجِزْيَةَ وَأَسْرَ الْمُشْرِكِينَ وَفِدَاهُمْ[١٤]، ثُمَّ كُلِّفَ[١٥] مَا لَمْ يُكَلَّفْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ[١٦] أُنْزِلَ عَلَيْهِ سَيْفٌ[١٧] مِنَ السَّمَاءِ فِي[١٨] غَيْرِ غِمْدٍ،

= ﴿عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف (٧): ١٥٧] هو مَثَل لثقل تكليفهم، نحو قتل الأنفس في التوبة. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٠٨ (أصر).

١. في المحاسن: + «فعرف فضله بذلك».

٢. في «ه»: + «الله جلّ وعزّ».

٣. في المحاسن: «عليها».

٤. في «ه»: + «والحلال والحرام».

٥. في «ه»: - «والحلال والحرام».

٦. في الوسائل، ج ١: - «والحلال والحرام - إلى - الفرائض».

٧. في «ه، بر، بف»: «و زيادة».

٨. في الوسائل، ج ١: - «وفضله - إلى - المفصّل». قال الراغب: «والمفصّل من القرآن: السبع الأخير، وذلك للفصل بين القصص بالسور القصار» وقال الشيخ الطبرسي: «أمّا المفصّل فما بعد الحواميم من قصار السور إلى آخر القرآن؛ سمّيت مفصّلاً لكثرة الفصول بين سورها ببسم الله الرحمن الرحيم». وقال العلّامة المجلسي: «وأقول: اختلف في أوّل المفصّل، فقيل: من سورة ق، وقيل: من سورة محمّد ﷺ، وقيل: من سورة الفتح. وعن النووي: مفصّل القرآن من محمّد إلى آخر القرآن، وقصاره من الضحى إلى آخره، ومطوّلاته إلى عمّ، ومتوسّطاته إلى الضحى، وفي الخبر: المفصّل: ثمان وستّون سورة». راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٨ (فصل)؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٤٢، مقدّمة الكتاب؛ مرآة العقول، ج ١٧، ص ٩٥.

٩. في «ف»: + «والأنفال».

١٠. في الوسائل، ح ٨: - «ونصره بالرعب».

١١. في شرح المازندراني: «الأرض له».

١٢. في «ص، ف، ه»: «الأسود والأبيض».

١٣. في الوسائل، ح ٨: - «وأرسله - إلى - الإنس».

١٤. في «بر»: «فداءهم».

١٥. في المحاسن: «كلّفه».

١٦. في «ب، ف، ه، بس، بف» والوافي والمحاسن: - «و».

١٧. في «ج، ه»: «سيفاً».

١٨. في «ب» والوافي: «من».

وَقِيلَ لَهُ: قَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ[١]».[٢]

١٤٨٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[٣]؟

فَقَالَ: «نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسىٰ وَعِيسىٰ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَيْهِمْ»[٤].

قُلْتُ: كَيْفَ صَارُوا أُولِي الْعَزْمِ[٥]؟

قَالَ: «لِأَنَّ نُوحاً عليه السلام بُعِثَ بِكِتَابٍ وَشَرِيعَةٍ، وَكُلُّ[٦] مَنْ جَاءَ بَعْدَ نُوحٍ أَخَذَ بِكِتَابِ نُوحٍ[٧] وَشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ حَتّىٰ جَاءَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام بِالصُّحُفِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ كِتَابِ نُوحٍ لَا كُفْراً بِهِ، فَكُلُّ[٨] نَبِيٍّ جَاءَ[٩] بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ أَخَذَ[١٠] بِشَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمِنْهَاجِهِ وَبِالصُّحُفِ حَتّىٰ جَاءَ مُوسىٰ عليه السلام بِالتَّوْرَاةِ وَشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ الصُّحُفِ، وَكُلُّ[١١] نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ

---

١. إشارة إلى الآية ٨٤ من سورة النساء (٤). وفيه ﴿فَقَاتِلْ﴾ بدل «قاتل». وفي «هـ»: + «صلّى الله عليه وعلى أهل بيته المستحفظين وسلّم تسليماً». وفي المحاسن: + «عبّاس بن عامر. وزاد فيه بعضهم: فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه يعني الولاية».

٢. المحاسن، ص ٢٨٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣١، عن أبي إسحاق الثقفي، عن محمّد بن مروان. الوافي، ج ٣، ص ٧١٨، ح ١٣٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦، ح ٨، إلى قوله: «وأسر المشركين وفداهم»؛ وفيه، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ٣٨٣٨؛ وج ٥، ص ١١٧، ح ٦٠٨٢، وفيهما إلى قوله: «الأرض مسجداً وطهوراً».

٣. الأحقاف (٤٦): ٣٥.

٤. في «ج»: - «عليهم». وفي «د، بف»: «صلّى الله عليه وعليهم». وفي «ف»: «صلّى الله عليه وآله وسلّم وعليهم السلام». وفي «هـ»: «عليهم السلام أجمعين». وفي المحاسن: + «وعلى جميع أنبيائه ورسله».

٥. في «ب»: + «من الرسل».

٦. في المحاسن: «فكلّ».

٧. في المحاسن: «بكتابه» بدل «بكتاب نوح».

٨. في المحاسن: «وكلّ».

٩. في «هـ»: + «من».

١٠. في المحاسن: «جاء» بدل «أخذ».

١١. في «ب، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف» والبحار والمحاسن: «فكلّ».

مُوسىٰ أَخَذَ بِالتَّوْرَاةِ وَشَرِيعَتِهِ[١] وَمِنْهَاجِهِ حَتّىٰ جَاءَ الْمَسِيحُ عليه السلام بِالْإِنْجِيلِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ[٢] شَرِيعَةِ مُوسىٰ وَمِنْهَاجِهِ، فَكُلُّ نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ الْمَسِيحِ أَخَذَ بِشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ[٣] حَتّىٰ جَاءَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، فَجَاءَ[٤] بِالْقُرْآنِ وَبِشَرِيعَتِهِ[٥] وَمِنْهَاجِهِ؛ فَحَلَالُهُ حَلَالٌ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فَهٰؤُلَاءِ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ عليهم السلام[٦]».[٧] ١٨/٢

١٣ ـ بَابُ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ

١٤٩٠ / ١. حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَادِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٨]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[٩] عليه السلام، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلىٰ خَمْسٍ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ[١٠]، وَالْحَجِّ، وَالْوَلَايَةِ[١١]؛ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ ←

---

١. في الوافي: «وبشريعة».

٢. في «ف»: + «التوراة و».

٣. في المحاسن: - «فكلّ نبيّ جاء بعد المسيح أخذ بشريعته ومنهاجه».

٤. في الوافي: - «فجاء».

٥. في «هـ» والمحاسن: «وشريعته».

٦. في البحار: - «فهؤلاء أولو العزم من الرسل عليهم السلام».

٧. المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، عن عثمان بن عيسى. الكافي، كتاب الحجّة، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام، ح ٤٤١، بسند آخر؛ الخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «وعيسى ومحمّد صلى الله عليه وآله». وفي علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٨٠، ح ١٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفي كلّها (إلّا المحاسن) مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٧١٩، ح ١٣٣٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٣٨.

٨. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فضيل».

٩. في «ف»: «أبي عبد الله». وهو سهو؛ فقد ورد مضمون الخبر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام في المحاسن، ص ٢٨٦، ح ٤٢٩؛ والخصال، ص ٢٧٧، ح ٢١؛ والأمالي للمفيد، ص ٣٥٣، ح ٤؛ والأمالي للطوسي، ص ١٢٤، ح ٥.
ثمّ اعلم أنّا لم نجد رواية الفضيل ـ وهو ابن يسار ـ عن أبي حمزة في غير هذا الخبر.

١٠. في «هـ»: «الصيام». وفي «بس»: «على الصلاة والصيام والزكاة».

١١. في الوافي: «الوَلاية ـ بالفتح ـ بمعنى المحبّة والمودّة، وهي المراد بها في الحديث الآتي، ولهذا لم يكتف بها ←

كَمَا[1] نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ».[2]

١٤٩١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[3]، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَجْلَانَ[4] أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَوْقِفْنِي عَلىٰ حُدُودِ الْإِيمَانِ[5].

فَقَالَ[6]: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ[7] بِهِ[8] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَصَلَاةُ[9] الْخَمْسِ، وَأَدَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحِجُّ الْبَيْتِ، وَوَلَايَةُ وَلِيِّنَا، وَعَدَاوَةُ عَدُوِّنَا، وَالدُّخُولُ مَعَ الصَّادِقِينَ[10]».[11]

» حتّى أردفه بقوله: والدخول مع الصادقين. وبالكسر: تولّي الأُمور ومالكيّة التصرّف فيه؛ وهو المراد بها هاهنا وفيما يأتي. والنداء بالولاية إشارة إلى حديث يوم الغدير». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ١٠٠: «الوِلاية ـ بالكسر ـ الإمارة وكونه أولى بالحكم والتدبير؛ وبالفتح: المحبّة والنصرة. وهنا يحتملهما».

١ . في «د، ف» وحاشية «بر» والوسائل والمحاسن: «ما». وفي حاشية «د»: «مثل ما».

٢ . المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٤٢٩؛ الخصال، ص ٢٧٧، باب الخمسة، ح ٢١، وفيهما مع زيادة في آخره؛ الأمالي للمفيد، ص ٣٥٣، المجلس ٤٢، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ١٢٤، المجلس ٥، ح ٥، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «والحجّ والولاية» وفي كلّها بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٨٧، ح ١٦٩٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧، ح ١٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٢٩، ح ١.

٣ . في «ب، ص، هـ، بر» وحاشية «بف»: + «بن عبيد».

٤ . في «ب» وحاشية «ج، و، بر»: + «بن». وهو سهو، كما يظهر من ملاحظة الأسناد وكتب الرجال؛ فقد روى عجلان أبو صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في عددٍ من الأسناد، وذكر البرقي والكشّي والشيخ الطوسي عجلان أبا صالح في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٤٣؛ رجال الكشّي، ص ٤١١، الرقم ٧٧٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم ٣٧٥١؛ وص ٢٦٣، الرقم ٣٧٥٢ و٣٧٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ١٣٢.

٥ . في «ف»: «الإسلام».

٦ . في «هـ»: «قال».

٧ . في «بر، بف» والوافي: «بجميع ما جاء».

٨ . في «ف، هـ، بر، بس، بف» والوسائل والبحار: - «به».

٩ . كذا في النسخ والمطبوع والوسائل والبحار، وهو هنا ـ بقرينة السياق ـ مصدر، وفي الوافي: «صلوات» وعليه فالأولى هو «الصلوات».

١٠ . في الوافي: «لعلّ المراد بالدخول مع الصادقين متابعة أهل بيت العصمة والطهارة في أقوالهم وأفعالهم، وهو ناظر إلى قوله سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [التوبة (٩): ١١٩]».

١١ . المحاسن، ص ١٣، كتاب القرائن، ح ٣٨؛ ثواب الأعمال، ص ٣٠، ح ١؛ الخصال، ص ٤٣٢، باب العشرة، «

١٤٩٢ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنِ الْفُضَيْلِ[١] بْنِ يَسَارٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلىٰ خَمْسٍ[٢] : عَلَى الصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَالصَّوْمِ[٣] ، وَالْوَلَايَةِ ؛ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ كَمَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِأَرْبَعٍ وَتَرَكُوا هٰذِهِ» يَعْنِي الْوَلَايَةَ .[٤]

١٤٩٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ[٥] الْعَرْزَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ :

عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام ، قَالَ[٦] : «أَثَافِيُّ[٧] الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ : الصَّلَاةُ ، وَالزَّكَاةُ ، وَالْوَلَايَةُ ، لَا تَصِحُّ[٨] وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا بِصَاحِبَتَيْهَا[٩]» .[١٠]

« ح ١٥ ، وفي كلّها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ؛ وفيه ، ح ١٦ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن جدّه عليهم السلام ، وفي كلّها مع اختلاف . تفسير العيّاشي ، ج ٢ ، ص ١١٧ ، ح ١٥٧ ، عن هشام بن عجلان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . وراجع : الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب في أنّ الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلّها ، ح ١٥٢٣ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٨٧ ، ح ١٦٩٣ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ١٧ ، ح ٩ ؛ البحار ، ج ٦٨ ، ص ٣٣٠ ، ح ٤ .

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «فضيل» .

٢ . في «ف» : «الخمس» .

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «والصوم والحجّ» .

٤ . راجع : ح ١ من هذا الباب ومصادره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٨٨ ، ح ١٦٩٦ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ١٣ ، ح ١ ، إلى قوله : «والصوم والولاية» ؛ البحار ، ج ٦٨ ، ص ٣٢٩ ، ح ٢ .

٥ . في «ج ، د ، ز ، بس ، بف ، جر» : - «ابن» .

٦ . هكذا في «ص ، بر ، بس ، بف» والوافي والوسائل والبحار . وفي سائر النسخ والمطبوع : + «قال» .

٧ . «الأُثْفِيَّة» بالضمّ ويكسر : الحجر يوضع عليه القِدْر ، وجمعها : أثافيّ ، ويخفّف . والتشبيه بالأثافي للتنبيه على أنّ الإسلام لا يستقيم ولا يثبت بدونها كالقدر بدون الأثافي . راجع : شرح المازندراني ، ج ٨ ، ص ٥٩ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٠٥٦ (أثف) .

٨ . في «ب» : «ولا تصحّ» . وفي «ز» : «لا يصحّ» . وفي «ص ، ف» : «لا تصلح» . وفي «هـ ، بر ، بف» وحاشية «بس» : «لا يصلح» . وفي الوافي : «لا (تصحّ - خ ل) تصلح» .

٩ . في «ب ، ف» : «بصاحبها» . وفي «ج ، ص ، هـ» : «بصاحبيها» . وفي «د ، بس» والوسائل : «بصاحبتها» .

١٠ . المحاسن ، ص ٢٨٦ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٤٢٨ ، بسند آخر عن عليّ عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، »

١٤٩٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلىٰ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّوْمِ[١]، وَالْوَلَايَةِ».

قَالَ زُرَارَةُ: فَقُلْتُ: وَأَيُّ[٢] شَيْءٍ مِنْ[٣] ذٰلِكَ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ[٤]: «الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ، وَالْوَالِي[٥] هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَّ».

قُلْتُ: ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذٰلِكَ فِي الْفَضْلِ؟ ١٩/٢

فَقَالَ[٦]: «الصَّلَاةُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ قَالَ: الصَّلَاةُ عَمُودُ[٧] دِينِكُمْ».

قَالَ[٨]: قُلْتُ: ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا[٩] فِي الْفَضْلِ؟

قَالَ: «الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ قَرَنَهَا بِهَا، وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: الزَّكَاةُ تُذْهِبُ الذُّنُوبَ[١٠]».

قُلْتُ: وَالَّذِي[١١] يَلِيهَا[١٢] فِي الْفَضْلِ؟

قَالَ: «الْحَجُّ؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[١٣]؛ وَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: لَحَجَّةٌ مَقْبُولَةٌ خَيْرٌ مِنْ

↩ ج ٤، ص ٩٧، ح ١٧٠٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦، ح ٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٠، ح ٥.

١ . في «ص، ف، هـ، بر، بف» والبحار وتفسير العيّاشي وفضائل الأشهر الثلاثة: «والصوم والحجّ».

٢ . في «هـ» والمحاسن: «فأيّ».

٣ . في «هـ» والمحاسن: - «شيء من».

٤ . في «هـ، بس» والبحار وتفسير العيّاشي: «قال».

٥ . في «ف»: «فالوالي».

٦ . في «ب» والمحاسن وتفسير العيّاشي: «قال».

٧ . في الوافي: «عماد (عمود - خ ل)».

٨ . في الوسائل، ح ٢: - «إنّ رسول الله - إلى - قال».

٩ . في «هـ» والمحاسن: «يليه».

١٠ . في الوسائل، ح ٢: - «وقال رسول الله - إلى - الذنوب».

١١ . في الوسائل، ح ٢ و المحاسن وتفسير العيّاشي: «فالذي».

١٢ . في «هـ» والمحاسن: «يليه».

١٣ . آل عمران (٣): ٩٧.

عِشْرِينَ صَلَاةً نَافِلَةً ، وَمَنْ طَافَ بِهٰذَا الْبَيْتِ طَوَافاً أَحْصىٰ فِيهِ أُسْبُوعَهُ وَأَحْسَنَ رَكْعَتَيْهِ ، غَفَرَ اللّٰهُ[١] لَهُ ؛ وَقَالَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ الْمُزْدَلِفَةِ مَا قَالَ[٢]».

قُلْتُ : فَمَا ذَا[٣] يَتْبَعُهُ[٤]؟ قَالَ : «الصَّوْمُ».

قُلْتُ : وَمَا بَالُ الصَّوْمِ صَارَ آخِرَ ذٰلِكَ أَجْمَعَ؟

قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ : الصَّوْمُ جُنَّةٌ[٥] مِنَ النَّارِ».

قَالَ : ثُمَّ قَالَ[٦] : «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ مَا إِذَا[٧] فَاتَكَ لَمْ تَكُنْ[٨] مِنْهُ تَوْبَةٌ دُونَ أَنْ تَرْجِعَ[٩] إِلَيْهِ فَتُؤَدِّيَهُ[١٠] بِعَيْنِهِ ، إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَالْوَلَايَةَ لَيْسَ يَنْفَعُ[١١] شَيْءٌ[١٢] مَكَانَهَا[١٣] دُونَ أَدَائِهَا ، وَإِنَّ الصَّوْمَ إِذَا فَاتَكَ أَوْ قَصَّرْتَ[١٤] أَوْ سَافَرْتَ فِيهِ ، أَدَّيْتَ مَكَانَهُ أَيَّاماً غَيْرَهَا[١٥] ، وَجَزَيْتَ[١٦] ذٰلِكَ الذَّنْبَ بِصَدَقَةٍ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ ، وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ يُجْزِيكَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ».

---

١ . في «ب ، د ، ز ، ف ، هـ ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والبحار والمحاسن وتفسير العيّاشي : - «الله».

٢ . في الوسائل ، ح ٢ : - «وقال الله عزّ وجلّ - إلى - ما قال».

٣ . في «ج ، د ، ز ، ف ، هـ ، بر ، بس ، بف» : «بماذا». وفي حاشية «د ، بر ، بس» والوسائل ، ح ٢ : «ماذا».

٤ . في «هـ» : «نتبعه».

٥ . «الجُنّة» : الدِّرع . وكلّ ما وقاك فهو جُنّتك . ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ٣٢٤ (جنّ).

٦ . في شرح المازندراني : - «قال».

٧ . في «ب ، ج ، د ، ز ، ص ، ف ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والوافي والمحاسن : + «أنت». قال المازندراني : «الظاهر أنّ لفظ «أنت» زائد».

٨ . في «ب ، ج ، ف ، هـ ، بف» والمحاسن : «لم يكن».

٩ . في «ز ، بر» : «يرجع».

١٠ . في «هـ» : «فيؤدّيه».

١١ . هكذا في «ب ، ج ، د ، ز ، ص ، ف ، هـ ، بر ، بف» والوافي والبحار وتفسير العيّاشي . وفي «بس» : «ليس ينتفع». وفي المطبوع : «ليس يقع».

١٢ . في «بس» : «بشيء».

١٣ . في «هـ» : «شيء ينفع مكانها» بدل «يقع شيء مكانها».

١٤ . يجوز فيه التخفيف أيضاً . وفي تفسير العيّاشي : «أفطرت».

١٥ . في «بف» : «غيره».

١٦ . في «د ، ز ، هـ» والوافي والمحاسن : «وجبرت». وفي تفسير العيّاشي : «وفديت».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ[١]: «ذِرْوَةُ[٢] الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ[٣] وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا[٤] الرَّحْمٰنِ الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ[٥]، إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّٰهَ وَمَنْ تَوَلّٰى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾[٦] أَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلاً قَامَ لَيْلَهُ وَصَامَ نَهَارَهُ[٧] وَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَحَجَّ جَمِيعَ دَهْرِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَلَايَةَ وَلِيِّ اللّٰهِ فَيُوَالِيَهُ وَيَكُونَ[٨] جَمِيعُ أَعْمَالِهِ بِدَلَالَتِهِ إِلَيْهِ[٩]، مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللّٰهِ حَقٌّ فِي ثَوَابِهِ[١٠]، وَلَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ». ثُمَّ قَالَ: «أُولٰئِكَ الْمُحْسِنُ مِنْهُمْ يُدْخِلُهُ اللّٰهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ[١١]».[١٢]

---

١. في «بس»: + «إنّ».

٢. الذِّرْوَة - بالكسر والضمّ - من كلّ شيء: أعلاه. المصباح المنير، ص ٢٠٨ (ذرو).

٣. سَنام كلّ شيء: أعلاه. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٩٢ (سنم).

٤. في «ج، د، هـ، بر، بس»: «رضاء».

٥. في الكافي، ح ٤٨٣: + «ثمّ قال».

٦. النساء (٤): ٨٠. وفي الوسائل، ح ٢٩٨: - «إنّ الله - إلى - ﴿حَفِيظًا﴾».

٧. في الوسائل، ح ٣٣١٦٣: «صام نهاره وقام ليله».

٨. في «ب» والوسائل، ح ٣٣١٦٣: «وتكون». وفي «ز»: «فيكون».

٩. في حاشية «د، ز»: «إليها».

١٠. في الوسائل، ح ٣٣١٦٣: «على الله ثواب» بدل «على الله حقّ في ثوابه».

١١. في حاشية «بف»: «بفضله ورحمته» وفي الوسائل، ح ٣٣١٦٣: - «ثمّ قال - إلى - رحمته».

١٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة، ح ٤٨٣، من قوله: «ذروة الأمر وسنامه» إلى قوله: ﴿عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾؛ وفيه، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ح ٦٢٥٢، وفيهما عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى. التهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٨، معلّقاً عن الكليني في ح ٦٢٥٢. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١١٩، ح ١١٧، بسند آخر عن حمّاد بن عيسى، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «الحجّ والصوم والولاية» مع قطعة أخرى وهي: «وقال رسول الله ﷺ الصوم جنّة من النار». المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٠، بسند آخر عن حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي عبدالله ؈. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٨٧٠، مرسلاً عن أبي جعفر ؈، إلى قوله: «الحجّ والصوم والولاية»؛ وفيه، ح ١٨٧١، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية فيه: «الصوم جنّة من النار». تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٠٩، عن أبي جعفر ؈، إلى قوله: «ليس من تلك الأربعة شيء يجزيك مكانه غيره». الوافي، ج ٤، ص ٨٩، ح ١٦٩٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣، ح ٢، إلى قوله: «قلت: فماذا يتبعه؟ قال: الصوم»؛ وفيه، ص ١١٩، ح ٢٩٨، من قوله:

١٤٩٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ عِيسَى بْنِ السَّرِيِّ أَبِي الْيَسَعِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي بِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ، الَّتِي لَا يَسَعُ أَحَداً التَّقْصِيرُ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا، الَّتِي[١] مَنْ قَصَّرَ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا فَسَدَ[٢] دِينُهُ وَلَمْ يَقْبَلْ[٣] مِنْهُ[٤] عَمَلَهُ، وَمَنْ عَرَفَهَا وَعَمِلَ بِهَا صَلَحَ لَهُ دِينُهُ وَقُبِلَ[٥] مِنْهُ عَمَلُهُ، وَلَمْ يَضِقْ بِهِ[٦] مِمَّا[٧] هُوَ فِيهِ لِجَهْلِ[٨] شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ جَهِلَهُ[٩]؟ ٢٠/٢

فَقَالَ[١٠]: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ[١١] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَحَقٌّ[١٢] فِي ←

← «قال ذروة الأمر وسنامه»، إلى قوله: «في ثوابه ولا كان من أهل الايمان»؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١٣، من قوله: «أما لو أنّ رجلاً قام ليله وصام نهاره» إلى قوله: «ولا كان من أهل الايمان»؛ وفيه، ص ٤٢، ح ٣٣١٦٣، من قوله: «أما لو أنّ رجلاً قام ليله»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ١٠.

١ . هكذا في «ب، هـ، بر، بف» والبحار وتفسير العيّاشي. وفي المطبوع وسائر النسخ: «الذي».

٢ . في «ب، ج، د، ز، ف، هـ، بس، بف» والوافي والبحار وتفسير العيّاشي: + «عليه».

٣ . هكذا في معظم النسخ. وفي «جم» والمطبوع: + «الله».

٤ . في «ز»: - «منه».

٥ . في «هـ»: «ويقبل».

٦ . في «ب، ج، د، ز، هـ، بف» والوافي: «ولم يضرّ به».

٧ . في مرآة العقول: «في بعض النسخ: فيما، مكان ممّا».

٨ . في «ب، هـ» وتفسير العيّاشي: «بجهل».

٩ . اتّفق المازندراني والمجلسي في كون «جهله» فعلاً ماضياً صفة لـ«شيء»، واختلفا في فاعل «لم يضق»، فهو عند المازندراني قوله: «جهلُ شيء جَهِلَه من الأمور التي هي ليست من الدعائم». وعند المجلسي قوله: «ممّا هو فيه»، أو كلمة «شيء» على أن يقرأ «لجهل» بالتنوين، و«شيء» بالرفع. وقال الفيض في الوافي: «لم يضرَّ به» على البناء للمفعول، و«جهله» فعل ماض، و«من» في «ممّا» صلة الضرر. أو على البناء للفاعل، و«جهله» على المصدر فاعله، و«من» ابتدائيّة، والجملة معترضة». راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٦٤؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ١٠٩؛ الوافي، ج ٤، ص ٩٢.

١٠ . في «هـ» وحاشية «بف»: «قال». وفي البحار: «قال، فقال».

١١ . في «ز، بر، بس» وتفسير العيّاشي: - «به».

١٢ . يجوز فيه الجرّ عطفاً على الموصول، والرفع عطفاً على شهادة، أو خبراً للزكاة. والزكاة على الأوّل ←

الْأَمْوَالِ[١] الزَّكَاةُ، وَالْوَلَايَةُ[٢] الَّتِي أَمَرَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهَا وَلَايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ».

قَالَ: فَقُلْتُ[٣] لَهُ: هَلْ[٤] فِي الْوَلَايَةِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ فَضْلٌ[٥] يُعْرَفُ[٦] لِمَنْ أَخَذَ بِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّٰهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٧] وَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ وَ[٨] لَا يَعْرِفُ[٩] إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَكَانَ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ وَكَانَ عَلِيّاً[١٠] ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: كَانَ[١١] مُعَاوِيَةَ؛ ثُمَّ كَانَ الْحَسَنَ،

= والثاني بدل عنه. واستبعد المجلسي الثاني، ثمّ قال: «يمكن أن يقرأ حقّ على بناء الماضي المجهول».

١. في «ف»: «الأعمال».

٢. في الوافي: «وأراد ﷺ بالولاية المأمور بها -بالكسر- الإمارة وأولويّة التصرّف». وفي مرآة العقول: «أقول: بل الوَلاية -بالفتح- بمعنى المحبّة والنصرة والطاعة، واعتقاد الإمامة هنا أنسب كما لا يخفى».

٣. في «ب، ج»: «قلت».

٤. في «ب، د، بس»: -«هل».

٥. في «بس»: «فصل» بالمهملة. وفي مرآة العقول: «قوله: هل في الولاية شيء، أقول: هذا الكلام يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد: هل في الإمامة شرط مخصوص وفضل معلوم يكون في رجل خاصّ من آل محمّد بعينه يقتضي أن يكون هو وليّ الأمر دون غيره يعرف هذا الفضل لمن أخذ به، أي بذلك الفضل وادّعاه وادّعى الإمامة، فيكون من أخذ به الإمام؟ أو يكون معروفاً لمن أخذ وتمسّك به وتابع إماماً بسببه، ويكون حجّته على ذلك؟ فالمراد بالموصول الموالي للإمام.

الثاني: أن يكون المراد به: هل في الولاية دليل خاصّ يدلّ على وجوبها ولزومها فضل؟ أي فضل بيان وحجّة. وربّما يقرأ بالصاد المهملة، أي برهان فاصل قاطع، يعرف هذا البرهان لمن أخذ به، أي بذلك البرهان. والأخذ يحتمل الوجهين، ولكلّ من الوجهين شاهد في ما سيأتي.

و يمكن الجمع بين الوجهين بأن يكون قوله: شيء دون شيء، إشارة إلى الدليل، وقوله: فضل، إشارة إلى شرائط الإمامة وإن كان بعيداً.

وحاصل جوابه أنّه لمّا أمر الله بطاعة أُولي الأمر مقرونة بطاعة الرسول وبطاعته فيجب طاعتهم ولا بدّ من معرفتهم، وقال الرسول ﷺ: من مات ولم يعرف إمام زمانه -أي من يجب أن يقتدي به في زمانه- مات ميتة جاهليّة، والميتة بالكسر: مصدر للنوع، أي كموت أهل الجاهليّة على الكفر والضلال، فدلّ على أنّ لكلّ زمان إماماً لا بدّ من معرفته ومتابعته».

٦. في «ف»: «تعرف» أي الإمامة.

٧. النساء (٤): ٥٩.

٨. في «ب، ج، د، هـ، بس، بف» والوافي: -«و».

٩. في «ص، ف»: «ولم يعرف».

١٠. في «هـ، بر، بس، بف»: «عليّ». والخبر محذوف.

١١. في البحار: «وكان».

ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنَ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: يَزِيدَ[١] بْنَ مُعَاوِيَةَ وَحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ[٢]؛ وَلَا سَوَاءَ وَلَا سَوَاءَ[٣].

قَالَ[٤]: ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَزِيدُكَ؟» فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ الْأَعْوَرُ: نَعَمْ، جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: «ثُمَّ كَانَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَانَتِ الشِّيعَةُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَنَاسِكَ حَجِّهِمْ وَحَلَالَهُمْ وَحَرَامَهُمْ، حَتّىٰ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ، فَفَتَحَ[٥] لَهُمْ، وَبَيَّنَ لَهُمْ مَنَاسِكَ حَجِّهِمْ وَحَلَالَهُمْ وَحَرَامَهُمْ، حَتّىٰ صَارَ النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ مِنْ[٦] بَعْدِ مَا كَانُوا يَحْتَاجُونَ إِلَى النَّاسِ، وَهٰكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ[٧]، وَالْأَرْضُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ، وَمَنْ مَاتَ لَا[٨] يَعْرِفُ إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَأَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلىٰ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ إِذَا[٩] بَلَغَتْ نَفْسُكَ[١٠] هٰذِهِ - وَأَهْوىٰ[١١] بِيَدِهِ إِلىٰ حَلْقِهِ - وَانْقَطَعَتْ عَنْكَ الدُّنْيَا تَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ عَلىٰ أَمْرٍ حَسَنٍ[١٢]». [١٣] ٢١/٢

---

١. في «هـ»: + «و». ويجوز فيه وما عطف عليه الرفع والنصب.

٢. احتمل في مرآة العقول: زيادة حسين بن عليّ من الرواة أو النسّاخ، واحتمل كونه مبتدأً، وخبره - وهو حيّ - محذوفاً، وقال: «وقد يقرأ حسين بالتنوين فيكون ابن عليّ خبراً ... فالمعنى: وقال آخرون: يزيد بن معاوية والحسين متعارضان». ثمّ ذكر وجوهاً أُخرى أيضاً.

٣. في «ص، بر، بف» والوافي: - «ولا سواء». وفي «ز» والبحار: + «ولا سواء»، أي مرّة ثالثة. وفي الوافي: «أي لا سواء عليّ ومعاوية، ولا الحسين ويزيد حتّى لا يعرف الفضل ويلتبس الأمر؛ فهو جواب لقول السائل: يعرف لمن أخذ به».

٤. في «هـ»: - «قال».

٥. في العيّاشي: «فحجّ».

٦. في «بف»: - «من».

٧. في المرآة: «أي هكذا يكون أمر الإمامة دائماً مردّداً بين معصوم من أهل البيت بيّن فضله وورعه وعصمته، وجاهل فاسق بيّن الجهالة والفسق من خلفاء الجور».

٨. في «ف»: «ولا».

٩. هكذا في «ب، ج، ز، بر، بس، بف» ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذ».

١٠. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «نفسه».

١١. في «هـ، بر» وحاشية «بف»: «و أومأ».

١٢. في شرح المازندراني: «وهو الإقرار بالولاية ومتابعة وليّ الأمر. وفيه إشارة عظيمة ودلالة واضحة على أنّ المؤمن في جميع أزمنة عمره محتاج إلى الإمام؛ لأنّه نور قلبه وسبب هدايته، سيّما وقت الاحتضار، فإنّ احتجاجه إليه حينئذٍ أشدّ وأقوى».

١٣. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٧٥، عن يحيى بن السريّ، إلى قوله: «والأرض لا تكون إلّا بالإمام». ←

● أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عِيسَى بْنِ السَّرِيِّ أَبِي الْيَسَعِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.

١٤٩٦ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ [١]، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَّاطِ [٢]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَجْلَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلىٰ خَمْسٍ [٣]: الْوَلَايَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ». [٤]

١٤٩٧ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ [٥]:

↩ تفسير فرات، ص ١٠٩، ح ١١١، وفيه: «حدّثني إبراهيم بن سليمان معنعناً عن عيسى بن السريّ» إلى قوله: «مات ميتة جاهليّة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وكان عليّاً عليه السلام» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٩١، ح ١٧٠٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٧، ح ١١.

١ . في البحار: - «عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر». وهو سهوٌ؛ فقد روى سهل [بن زياد] عن [أحمد بن محمّد] بن أبي نصر عن مثنّى [الحنّاط] في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٦ ـ ٦١٧؛ ج ٢٢، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٢ . في «ص، هـ، بر، بس، جر»: «الخيّاط». وهو سهو؛ فإنّ مثنّى هذا هو المثنّى بن الوليد الحنّاط. فقد وردت رواية الوشّاء عن مثنّى عن عبد الله بن عجلان في الكافي، ح ١١٠٢ و ١١٠٧. و وردت رواية الحسن بن عليّ الوشّاء عن مثنّى الحنّاط عن عبد الله بن عجلان في الكافي، ح ١١١٦. والحسن بن عليّ الوشّاء هذا هو الحسن بن عليّ الخزّاز الذي روى كتاب مثنّى بن الوليد الحنّاط عنه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٦٨، الرقم ٧٤٨؛ وص ١٣٨، الرقم ٢٠٢؛ رجال النجاشي، ص ٣٩، الرقم ٨٠.

٣ . في «ف»: + «على». وفي «هـ» وحاشية «بف» والبحار: + «دعائم».

٤ . الأمالي للصدوق، ص ٢٦٨، المجلس ٤٥، ح ١٤؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٦، ح ٦٥؛ وص ١١٢، ح ١٠٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨، ح ١١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣١، ح ٧.

٥ . هكذا في «ب، ج، د، ص، ف، هـ، بر، بف، جر» والبحار. وفي المطبوع: «فضيل». وفي «ز، بس» وحاشية «جر»: «الفضل». وهو سهو؛ فقد تقدّم في الكافي، ح ١٤٩٢ مضمون الخبر عن أبان بن عثمان، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلىٰ خَمْسٍ[١]: الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَالْوَلَايَةِ[٢]؛ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ مَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ يَوْمَ الْغَدِيرِ».[٣]

١٤٩٨ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عِيسَى بْنِ السَّرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ : حَدِّثْنِي عَمَّا بُنِيَتْ عَلَيْهِ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ إِذَا أَنَا[٤] أَخَذْتُ بِهَا زَكَا عَمَلِي، وَلَمْ يَضُرَّنِي جَهْلُ مَا جَهِلْتُ بَعْدَهُ[٥].

فَقَالَ[٦]: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ[٧] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَحَقٌّ فِي الْأَمْوَالِ مِنَ[٨] الزَّكَاةِ، وَالْوَلَايَةُ الَّتِي أَمَرَ اللّٰهُ بِهَا وَلَايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ؛ فَإِنَّ[٩] رَسُولَ اللّٰهِ قَالَ: مَنْ مَاتَ وَ[١٠] لَا يَعْرِفُ[١١] إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللّٰهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[١٢] فَكَانَ عَلِيٌّ، ثُمَّ صَارَ مِنْ بَعْدِهِ الْحَسَنُ[١٣]، ثُمَّ[١٤] مِنْ بَعْدِهِ الْحُسَيْنُ[١٥]، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثُمَّ هٰكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِإِمَامٍ، وَمَنْ مَاتَ

---

١ . في «ب، د، بر، بس» وحاشية «ج» والبحار: + «الولاية و». وفي «ف»: + «على». وفي «هـ»: «خمسة».

٢ . في «ب، ج، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «والولاية».

٣ . راجع: الأمالي للطوسي، ص ٥١٨، المجلس ١٨، ح ٤١. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨، ذيل ح ١٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ٣٣٢، ح ٨.

٤ . في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس»: - «أنا».

٥ . في «هـ»: «بعدها به».

٦ . في «هـ»: «قال».

٧ . في «د، بس»: - «به».

٨ . في الوافي: - «من».

٩ . في «هـ»: «وأنّ».

١٠ . في «ب، ج، د، هـ، بر، بس، بف»: - «و».

١١ . في حاشية «ف»: «ولم يعرف».

١٢ . النساء (٤): ٥٩.

١٣ . هكذا في «ف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حسن».

١٤ . في «ج»: + «صار».

١٥ . هكذا في «ف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حسين».

لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَ[١] أَحْوَجُ مَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ إِلىٰ مَعْرِفَتِهِ إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُهُ[٢] هَاهُنَا -قَالَ[٣]: وَأَهْوىٰ بِيَدِهِ إِلىٰ صَدْرِهِ- يَقُولُ حِينَئِذٍ: لَقَدْ كُنْتُ عَلىٰ أَمْرٍ حَسَنٍ».[٤]

١٤٩٩ / ١٠ . عَنْهُ[٥]، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ[٦]، هَلْ تَعْرِفُ مَوَدَّتِي لَكُمْ، وَانْقِطَاعِي إِلَيْكُمْ،

---

١ . في «ب»: + «قال».

٢ . في «هـ»: + «إلى».

٣ . في «ف، هـ»: - «قال».

٤ . المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٦، بسنده عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن السري أبي اليسع، من قوله: «ومن مات لايعرف إمامه»؛ المحاسن، ص ١٥٤، كتاب الصفوة، ح ٧٩، بسنده عن حمّاد بن عثمان، عن أبي اليسع عيسى بن السري، من قوله: «إنّ الأرض لاتصلح إلّا بإمام»؛ ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ١، بسنده عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن السري اليسري، من قوله: «ومن مات لايعرف إمامه». راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب من مات وليس له إمام من أئمّة الهدى...، ح ٩٧٨ . الوافي، ج ٤، ص ٩٣، ح ١٧٠١.

٥ . روى في الكافي، ح ١٢٢٨١، عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حمّاد، عن أبي الجارود. فيبدو في بادى النظر رجوع الضمير في ما نحن فيه إلى حمّاد بن عثمان في السند السابق، لكنّ الظاهر أنّه لا يمكن الاعتماد على الكافي المطبوع؛ فقد ورد في بعض نسخه المعتبرة «الجارود» وفي بعضها الآخر «جارود» بدل «أبي الجارود». ويؤيّد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧٦؛ والوسائل، ج ٢٥، ص ٣٣٥، ح ٣٢٠٥٦ -نقلاً من الكافي- من «جارود» بدل «أبي الجارود». وجارود هو جارود بن المنذر أبوالمنذر الكندي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ رجال البرقي، ص ١٥؛ و ص ٤٢.

هذا، ولم نجد رواية حمّاد -وهو ابن عثمان- عن أبي الجارود -وهو زياد بن المنذر- في موضع.

ثمّ إنّ الظاهر رجوع الضمير إلى عيسى بن السريّ في السند المتقدّم؛ فقد وردت رواية أبي اليسع عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في التوحيد، ص ٤٥٧، ح ١٣. وأبو اليسع هو عيسى بن السريّ، كما ظهر ممّا تقدّم آنفاً من الحديث السادس وذيله، وكذا من المحاسن، ص ٩٢، ح ٤٦، وعنه في ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ١، وص ١٥٤، ح ٧٩. وانظر أيضاً: رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الكشّي، ص ٤٢٤، الرقم ٧٩٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٣٣٣، الرقم ٥٢٣.

فعليه في السند تعليق، ويكون أصله هكذا: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن السريّ، عن أبي الجارود.

٦ . في «هـ»: + «عليك السلام».

وَمُوَالَاتِي إِيَّاكُمْ؟ قَالَ[١]: فَقَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ[٢]: فَقُلْتُ[٣]: فَإِنِّي[٤] أَسْأَلُكَ[٥] مَسْأَلَةً تُجِيبُنِي فِيهَا[٦]؛ فَإِنِّي مَكْفُوفُ الْبَصَرِ، قَلِيلُ ٢/٢٢ الْمَشْيِ، وَلَا أَسْتَطِيعُ[٧] زِيَارَتَكُمْ كُلَّ حِينٍ؟ قَالَ[٨]: «هَاتِ[٩] حَاجَتَكَ».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِدِينِكَ الَّذِي تَدِينُ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ؛ لِأَدِينَ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ، قَالَ[١٠]: «إِنْ كُنْتَ أَقْصَرْتَ[١١] الْخُطْبَةَ[١٢] فَقَدْ[١٣] أَعْظَمْتَ الْمَسْأَلَةَ، وَاللّٰهِ لَأُعْطِيَنَّكَ دِينِي وَدِينَ آبَائِيَ الَّذِي نَدِينُ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ[١٤]، شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ[١٥] ﷺ، وَالْإِقْرَارَ بِمَا جَاءَ بِهِ[١٦] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَالْوَلَايَةَ لِوَلِيِّنَا، وَالْبَرَاءَةَ مِنْ عَدُوِّنَا، وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِنَا، وَانْتِظَارَ قَائِمِنَا، وَالِاجْتِهَادَ، وَالْوَرَعَ».[١٧]

١٥٠٠ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

---

١ . في «هـ»: - «قال».

٢ . في «بر»: - «قال».

٣ . في «ج، ز، ف، هـ» والوافي: «قلت».

٤ . في «ب، بر»: «إنّي».

٥ . في «ص، ف، هـ»: + «عن».

٦ . في «بس»: «بها».

٧ . في «بس» والبحار: «لا أستطيع» بدون الواو. وفي «ص»: «فلا أستطيع».

٨ . في «هـ»: «فقال».

٩ . في «بس»: «فأت».

١٠ . في «هـ»: «فقال».

١١ . في «هـ»: + «في». وفي «بر»: «قصرت» بالتخفيف. وفي «بف»: «قصّرت» بالتشديد.

١٢ . في «د»: «الخِطبة» بكسر الخاء. وفي مرآة العقول: «الظاهر أنّ الخُطبة -بضمّ الخاء- أي ما يتقدّم من الكلام المناسب قبل إظهار المطلوب. ومنهم من قرأ: الخِطبة، بالكسر، مستعارة من خِطبة النساء، وهو تكلّف». وفي الوافي: «لعلّه أراد بالخُطبة ما مهّده قبل السؤال. وإقصاره إيّاه اكتفاؤه بالاستفهام من غير بيان وإعلام».

١٣ . في «ج، ف، بس» وحاشية «د»: «قد».

١٤ . في «ج»: - «به».

١٥ . في «د»: - «الله».

١٦ . في «ب، د، ف، بس» والبحار: - «به».

١٧ . الوافي، ج ٤، ص ٩٣، ح ١٧٠٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٤، ح ١٥.

سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، فَقَالَ[1] لَهُ[2]: جُعِلْتُ فِدَاكَ ، أَخْبِرْنِي[3] عَنِ الدِّينِ الَّذِي افْتَرَضَ[4] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى الْعِبَادِ مَا[5] لَا يَسَعُهُمْ جَهْلُهُ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ غَيْرَهُ : مَا هُوَ؟

فَقَالَ : «أَعِدْ عَلَيَّ» فَأَعَادَ عَلَيْهِ[6] ، فَقَالَ : «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ» ثُمَّ سَكَتَ قَلِيلاً ، ثُمَّ قَالَ[7]: «وَ الْوَلَايَةُ» مَرَّتَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ : «هٰذَا الَّذِي فَرَضَ[8] اللّٰهُ عَلَى الْعِبَادِ ، لَا يَسْأَلُ[9] الرَّبُّ الْعِبَادَ[10] يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولَ : أَلَّا زِدْتَنِي عَلىٰ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ[11] ، وَلٰكِنْ مَنْ زَادَ زَادَهُ اللّٰهُ[12] ؛ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله سَنَّ سُنَناً[13] حَسَنَةً جَمِيلَةً يَنْبَغِي لِلنَّاسِ الْأَخْذُ بِهَا».[14]

١٥٠١ / ١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ[15] ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ[16] الْحَلَّالِ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ الْأَزْدِيِّ ، قَالَ :

---

١ . في حاشية «ف» : «فيقول».

٢ . في «د» : - «له».

٣ . في الوسائل : - «فقال له : جعلت فداك ، أخبرني».

٤ . في «ص» : + «من».

٥ . بدل ، أو عطف بيان للدين ، أو مبتدأ.

٦ . في الوسائل : - «فقال : أعد عليّ ، فأعاد عليه».

٧ . في الوسائل : - «ثمّ سكت قليلاً ، ثمّ قال».

٨ . في «هـ» : «افترض».

٩ . هكذا في «ب ، ج ، ص ، ف ، هـ ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار . وفي سائر النسخ والمطبوع : «ولا يسأل».

١٠ . في «هـ» : «العبد» . وهذا أنسب بقوله : «ألّا زدتني».

١١ . في البحار : «عليكم».

١٢ . في «هـ» : + «الكريم».

١٣ . في «ج ، ف» : «سنّة».

١٤ . راجع : تفسير العيّاشي ، ج ٢ ، ص ١١٧ ، ح ١٥٧ ـ الوافي ، ج ٤ ، ص ٩٤ ، ح ١٧٠٣ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ١٨ ، ح ١٢ ، إلى قوله : «ثمّ سكت قليلاً ، ثمّ قال : والولاية» ؛ البحار ، ج ٦٩ ، ص ١٥ ، ح ١٦.

١٥ . في هامش المطبوع : «في بعض النسخ : الحسين بن عليّ ، وفي بعضها : عليّ بن محمّد» . وكلاهما سهوٌ ؛ فقد روى الحسين بن محمّد ، عن معلّى بن محمّد في كثيرٍ من الأسناد جدّاً . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ٦ ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٧.

١٦ . في حاشية «بف» والوافي : «يزيد» ، والرجل مجهول لم نعرفه.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ عَلىٰ خَلْقِهِ خَمْساً، فَرَخَّصَ فِي أَرْبَعٍ[١]، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي وَاحِدَةٍ».[٢]

١٥٠٢ / ١٣ . عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

دَخَلَ رَجُلٌ عَلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَمَعَهُ صَحِيفَةٌ[٣]، فَقَالَ لَهُ[٤] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هٰذِهِ صَحِيفَةُ مُخَاصِمٍ[٥] يَسْأَلُ[٦] عَنِ الدِّينِ الَّذِي يُقْبَلُ فِيهِ الْعَمَلُ». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللّٰهُ، هٰذَا الَّذِي أُرِيدُ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٧]، وَتُقِرَّ بِمَا جَاءَ[٨] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَالْوَلَايَةُ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ عَدُوِّنَا، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِنَا، وَالْوَرَعُ، وَالتَّوَاضُعُ، وَانْتِظَارُ قَائِمِنَا؛ فَإِنَّ لَنَا دَوْلَةً إِذَا شَاءَ اللّٰهُ جَاءَ بِهَا[٩]».[١٠] ٢٣/٢

١٥٠٣ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

---

١ . في الوافي: «لعلّ الرخصة في الأربع سقوط الصلاة عن فاقد الطهورين، والزكاة عمّن لم يبلغ ماله النصاب، والحجّ عمّن لم يستطع، والصوم عن الذين لايطيقونه».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ٩.

٣ . في الأمالي: + «مسائل شبه الخصومة».

٤ . في «بس»: - «له».

٥ . في مرآة العقول: «مخاصم، أي مناظر مجادل سائل. وفي بعض النسخ: سأل، أي فيها. ويحتمل على هذه النسخة أن يكون مخاصم اسم رجل».

٦ . في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف» والوافي: «سأل». وفي الوافي: «وفي بعض النسخ: سل، فعل أمر؛ يعني لا تناظرني بل سل من غير تعنّت، وهو أوضح». وفي مرآة العقول: «أقول: ما رأيت هذه النسخة وفي وضوحه خفاء».

٧ . في «ف»: «رسول الله» بدل «عبده ورسوله».

٨ . في «ج»: + «به».

٩ . في «بس»: «الله».

١٠ . الأمالي للطوسي، ص ١٧٩، المجلس ٧، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي، مع اختلاف يسير. الغيبة للنعماني، ص ٢٠٠، ح ١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٩٤، ح ١٧٠٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢، ذيل ح ٢.

وَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام -وَ هُوَ فِي مَنْزِلِ أَخِيهِ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ- فَقُلْتُ لَهُ[١]: جُعِلْتُ فِدَاكَ[٢]، مَا حَوَّلَكَ إِلىٰ هٰذَا الْمَنْزِلِ؟ قَالَ[٣]: «طَلَبُ النُّزْهَةِ»[٤] فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَ لَا أَقُصُّ عَلَيْكَ دِينِي؟ فَقَالَ: «بَلىٰ».

قُلْتُ: أَدِينُ اللّٰهَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٥]، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللّٰهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ[٦]، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحِجِّ الْبَيْتِ، وَالْوَلَايَةِ لِعَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَالْوَلَايَةِ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَالْوَلَايَةِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَالْوَلَايَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَلَكَ مِنْ بَعْدِهِ[٧] -صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ[٨] أَجْمَعِينَ- وَأَنَّكُمْ أَئِمَّتِي، عَلَيْهِ أَحْيَا وَعَلَيْهِ أَمُوتُ، وَأَدِينُ اللّٰهَ بِهِ.

---

١. في «ب» والمحاسن: - «له».

٢. في الوسائل، ح ١٥٢٦١: - «له: جعلت فداك».

٣. في «ص، بر، بس، بف» والوافي والمحاسن: «فقال».

٤. النُّزْهة: اسم من التنزّه، بمعنى التباعد، والمراد -على ما قاله العلّامة المازندراني- هو البعد عن الخلق، أو المراد بها بُعد الخاطر عن الهمّ والحزن؛ لكون مكانه نزهاً فيه سعة وماء وكلأ وخضر. أو اسم من التنزّه، بمعنى الخروج إلى البساطين والخضر والرياض، وقال ابن السكّيت: هو ممّا يضعه الناس في غير موضعه، وقال الفيروزآبادي: هو غلط قبيح، وقال أبوعبيدة: «ذهب أهل العلم في قول الناس: خرجوا يتنزّهون إلى البساتين، أنّه غلط، وهو عندي ليس بغلط؛ لأنّ البساتين في كلّ بلد إنّما تكون خارج البلد، فإذا أراد أحد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت، ثمّ كثر هذا حتّى استعملت النزهة في الخضر والجنان».
وقال العلّامة المجلسي: «وأقول: كفى باستعماله في هذا المعنى ظاهراً، شاهداً على صحّته، بل فصاحته ... مع أنّهم عليهم السلام قد كانوا يتكلّمون بعرف المخاطبين ومصطلحاتهم تقريباً إلى أفهامهم». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٥٣؛ المصباح المنير، ص ٦٠١ (نزه)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ٦٩؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ١١٨.

٥. في الوسائل، ح ٤: «رسول الله» بدل «عبده ورسوله».

٦. في الوسائل، ح ٤: - «وأنّ الساعة - إلى - القبور».

٧. في «بف»: «بعد».

٨. في «ب، ص، ف»: «عليكم».

فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، هٰذَا[1] وَاللّٰهِ دِينُ اللّٰهِ وَدِينُ آبَائِيَ الَّذِي أَدِينُ اللّٰهَ بِهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، فَاتَّقِ اللّٰهَ، وَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي هَدَيْتُ نَفْسِي، بَلِ اللّٰهُ هَدَاكَ، فَأَدِّ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ عَلَيْكَ، وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ إِذَا أَقْبَلَ طُعِنَ فِي عَيْنِهِ[2]، وَإِذَا أَدْبَرَ طُعِنَ فِي قَفَاهُ[3]، وَلَا تَحْمِلِ النَّاسَ عَلىٰ كَاهِلِكَ[4]؛ فَإِنَّكَ أَوْشَكَ -إِنْ[5] حَمَلْتَ النَّاسَ عَلىٰ كَاهِلِكَ- أَنْ يَصْدَعُوا[6] شَعَبَ[7] كَاهِلِكَ».[8]

١٥٠٤ / ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[9]: «أَ لَا أُخْبِرُكَ بِالْإِسْلَامِ[10]: أَصْلِهِ[11] وَفَرْعِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟» ٢ / ٢٤
قُلْتُ[12]: بَلىٰ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ[13]: «أَمَّا أَصْلُهُ فَالصَّلَاةُ، وَفَرْعُهُ الزَّكَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ

---

١. في «بر، بف»: «هذه».
٢. في «بر»: «عينيه».
٣. في شرح المازندراني: «هذا في الحقيقة أمر بحسن المعاشرة مع الخلق وبالتقيّة في موضعها، أي كن بحسن صفاتك ممّن يمدحه الناس في حضوره وغيبته، ولاتكن بشرارة ذاتك وقبح صفاتك ممّن يذمّونه فيهما. وفيه دلالة على وجوب التجنّب عن المطاعن بقدر الإمكان».
٤. في مرآة العقول: «أي لا تسلّط الناس على نفسك بترك التقيّة، أو لا تحملهم على نفسك بكثرة المداهنة والمداراة معهم بحيث تتضرّر بذلك». و«الكاهل»: مقدّم أعلى الظهر ما يلي العُنُق، وهو الثلث الأعلى، وفيه ستُّ فقرات. راجع: المصباح المنير، ص ٥٤٣ (كهل).
٥. في «ص، ف»: «إذا».
٦. «الصَّدْع»: الشَقّ. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١ (صدع).
٧. «الشَعَب» بالتحريك: بُعد ما بين المنكبين. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٤ (شعب).
٨. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٨، إلى قوله: «طلب النزهة»؛ رجال الكشّي، ص ٤١٨، ح ٧٩٢، وفيهما بسند آخر عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ٤، ص ٩٥، ح ١٧٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥، ح ٤، من قوله: «ألا أقصّ عليك ديني» إلى قوله: «والولاية لمحمّد بن عليّ»؛ وفيه، ج ٥، ص ٣٣٩، ذيل ح ٦٧٣٣؛ وج ١١، ص ٤٦٠، ح ١٥٢٦١، إلى قوله: «طلب النزهة»؛ البحار، ج ٦٩، ص ٦، ذيل ح ٧.
٩. في المحاسن: + «قال».
١٠. في «ج، ز، ص» والمحاسن: «بأصل الإسلام».
١١. في «ج»: - «أصله».
١٢. في المحاسن: «قال: قلت».
١٣. في «ص»: «فقال».

الْجِهَادُ[١].

ثُمَّ[٢] قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ[٣]، قَالَ: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ[٤]، وَالصَّدَقَةُ تَذْهَبُ بِالْخَطِيئَةِ، وَقِيَامُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ بِذِكْرِ[٥] اللهِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾[٦].[٧]

١٤ ـ بَابُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُحْقَنُ بِهِ الدَّمُ[٨] وَأَنَّ الثَّوَابَ عَلَى الْإِيمَانِ

١٥٠٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنِ الْقَاسِمِ[٩] الصَّيْرَفِيِّ شَرِيكِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

---

١. في الوافي: «إنّما صارت الصلاة أصل الإسلام، لأنّ الإسلام بدونها لايثبت على ساق؛ وإنّما صارت الزكاة فرع الإسلام، لأنّها بدونه لاتصحّ ولاتقبل؛ وإنّما صار الجهاد ذروة سنامه، لأنّه فوق كلّ برّ، كما ورد في الحديث». وفي المرآة: «ذروة سنامه، الإضافة بيانيّة أو لاميّة؛ إذ للسنام الذي هو ذروة البعير ذروة أيضاً هي أرفع أجزائه». وفي الزهد: «وأمّا ذِروته وسنامه فالجهاد» بدل «وذروة سنامه الجهاد».

٢. في المحاسن والزهد: - «ثمّ».

٣. في الوسائل: - «جعلت فداك».

٤. في «ج، ز، ص، بس، بف» والوافي والمحاسن: - «من النار».

٥. في «ج، ف، بف» والبحار: «يذكر».

٦. السجدة (٣٢): ١٦.

٧. المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ص ٤٣٥، عن أبيه، عن عليّ بن النعمان؛ الزهد، ص ٧٣، ح ٢٦، عن عليّ بن النعمان، إلى قوله: «وذروة سنامه الجهاد»؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٩٥٨، بسنده عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٤؛ والكافي، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ح ٦٢٥٤؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٢٢، ح ١٢٦؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٧٧٥، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «الصوم جنّة من النار». وفي كلّ المصادر (إلّا المحاسن، ح ٤٣٥ والزهد) مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٩٦، ح ١٧٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤، ح ٣، إلى قوله: «قال: الصوم جنّة»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٠، ح ٦؛ وفيه، ج ٨٧، ص ١٢٤، من قوله: «إن شئت أخبرتك بأبواب الخير».

٨. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس» ومرآة العقول. وفي «بف» والمطبوع: + «وتُؤدّىٰ به الأمانة».

٩. في «ج»: + «بن». والقاسم هذا، هو القاسم بن عبد الرحمن الصيرفي شريك المفضّل بن عمر. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٧١، الرقم ٣٩٠٦.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يُحْقَنُ بِهِ الدَّمُ، وَتُؤَدّىٰ[١] بِهِ الْأَمَانَةُ[٢]، وَتُسْتَحَلُّ[٣] بِهِ الْفُرُوجُ[٤]، وَالثَّوَابُ عَلَى الْإِيمَانِ».[٥]

١٥٠٦ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ إِقْرَارٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامُ إِقْرَارٌ بِلَا عَمَلٍ».[٦]

١٥٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٧] فَقَالَ لِي[٨]: «أَ لَا تَرىٰ أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ الْإِسْلَامِ؟».[٩]

---

١. في «ف، بس» والمحاسن: «ويؤدّى».

٢. في الوافي: «إن قيل: أداء أمانة الكافر أيضاً واجب، فلم خصّ بالمسلم؟ قلنا: إنّما يجب أداء أمانة الكافر إذا صار في حكم المسلم بالذمّة». وفي شرح المازندراني، ج ٨، ص ٧١: «كأنّ المراد أنّ أداءها إلى أهل الإسلام أوكد، أو أنّه ممّا يحكم به أهل الإسلام، وإلّا فظاهر الآية والروايات الكثيرة أنّ أداء أمانة الكافر وإن كان حربيّاً واجب أيضاً. واحتمال إرادة أنّه يحفظ به ماله كما يحقن به دمه، أو يحفظ به أمانه للحربيّ أظهر». وراجع: مرآة العقول، ج ٧، ص ١٢٤.

٣. في «ب، ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والمحاسن: «ويستحلّ».

٤. في المحاسن: «الفرج».

٥. المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٣، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن القاسم الصيرفي، عن شريك المفضّل. الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٥٦، ح ٢٦٣٣٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٣، ذيل ح ٣.

٦. تحف العقول، ص ٢٩٧، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٧٠، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية في الأخير: «الإيمان إقرار وعمل ونيّة والإسلام إقرار وعمل». الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٨٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٥، ح ٤.

٧. الحجرات (٤٩): ١٤.

٨. في البحار: - «لي».

٩. راجع: الخصال، ص ٤١١، باب الثمانية، ح ١٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٨١، ح ١٠. الوافي، ج ٤، ص ٨٥، ح ١٦٩٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٦، ح ٥.

١٥٠٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السِّمْطِ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ[1]: مَا[2] الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ الْتَقَيَا فِي الطَّرِيقِ وَ[3] قَدْ أَزِفَ[4] مِنَ الرَّجُلِ الرَّحِيلُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كَأَنَّهُ قَدْ أَزِفَ مِنْكَ رَحِيلٌ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ[5]: «فَالْقَنِي فِي الْبَيْتِ» فَلَقِيَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ[6]: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

فَقَالَ: «الْإِسْلَامُ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ[7]، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ[8]، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحِجُّ الْبَيْتِ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهٰذَا الْإِسْلَامُ».

٢٥/٢ وَ قَالَ[9]: «الْإِيمَانُ مَعْرِفَةُ هٰذَا الْأَمْرِ مَعَ هٰذَا، فَإِنْ أَقَرَّ بِهَا وَلَمْ يَعْرِفْ هٰذَا الْأَمْرَ، كَانَ مُسْلِماً وَكَانَ ضَالّاً».[10]

١٥٠٩ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلٰكِنْ

---

١ . في «ص»: «الإيمان والإسلام».

٢ . في «ز»: «و» بدل «ما». ٣ . في «بر»: - «و».

٤ . «أزف»: دنا وقرب. النهاية، ج ١، ص ٤٥ (أزف).

٥ . في «ب، بر، بف» والوافي: «قال». ٦ . في «بس»: «الإيمان والإسلام».

٧ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: + «وحده لا شريك له».

٨ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «وأنّ محمّداً عبده ورسوله».

٩ . في «د»: + «ألا».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٨٣، ح ١٦٨٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٦، ح ٦.

قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فَمَنْ زَعَمَ[١] أَنَّهُمْ آمَنُوا فَقَدْ كَذَبَ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ لَمْ يُسْلِمُوا فَقَدْ كَذَبَ».[٢]

١٥١٠ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ[٤]، عَنْ قَاسِمٍ شَرِيكِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يُحْقَنُ بِهِ الدَّمُ، وَتُؤَدّىٰ[٥] بِهِ الْأَمَانَةُ، وَتُسْتَحَلُّ[٦] بِهِ الْفُرُوجُ[٧]، وَالثَّوَابُ عَلَى الْإِيمَانِ».[٨]

---

١. «الزعم»: يطلق على الظنّ، وعلى الاعتقاد، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ [التغابن (٦٤): ٧]. راجع: المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعم).

٢. الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٧، ح ٧.

٣. أحمد بن محمّد الراوي عن الحسين بن سعيد، مشترك بين أحمد بن محمّد بن خالد وأحمد بن محمّد بن عيسى، بل في أسناد الكافي متعيّن في ابن عيسى، كما يعلم من ملاحظة الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤١٦ـ٤٩٦.

وعلى أيّ تقدير أحمد بن محمّد هذا ليس من مشايخ الكليني، فعليه في السند تعليق. والظاهر أنّه معلّق على الحديث الرابع، لا على الطريق الثاني من الحديث الخامس؛ فإنّ أحمد بن محمّد في ذاك السند مشترك بين ابن عيسى وابن خالد، وفي الحديث الرابع منصرف بل متعيّن في أحمد بن محمّد بن عيسى.

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «حكم بن أعين». وهو سهوٌ؛ فإنّه لم يعهد في رواتنا من يعرف بهذا العنوان. والمذكور في مصادرنا الرجاليّة هو الحكم بن أيمن. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠. ثمّ إنّه ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٥، رواية صفوان ـ وهو ابن يحيى ـ عن الحكم بن أعين، لكنّ المذكور في بعض نسخه المعتبرة هو «الحكم بن أيمن». كما أنّ ما ورد في البحار، ج ٢٧، ص ٥٦، ح ١٢، نقلاً من المحاسن من حكم بن أعين، قد ورد في المحاسن، ص ١٦٥، ح ١٢٠، حكم بن أيمن على الصواب.

٥. في «ف»: «ويؤدّى».

٦. في «ب، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي: «ويستحلّ».

٧. في «ب، ص، بف»: «الفرج».

٨. راجع: ح ١ من هذا الباب ـ الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٥٦، ذيل ح ٢٦٣٣٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٣، ذيل ح ٣.

١٥ ـ بَابُ أَنَّ الْإِيمَانَ يَشْرَكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَشْرَكُ الْإِيمَانَ

١٥١١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ أَ هُمَا مُخْتَلِفَانِ؟

فَقَالَ[1]: «إِنَّ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ الْإِيمَانَ».

فَقُلْتُ: فَصِفْهُمَا[2] لِي.

فَقَالَ: «الْإِسْلَامُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَالتَّصْدِيقُ بِرَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، بِهِ حُقِنَتِ الدِّمَاءُ، وَعَلَيْهِ جَرَتِ الْمَنَاكِحُ وَالْمَوَارِيثُ، وَعَلىٰ ظَاهِرِهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ، وَ[3] الْإِيمَانُ الْهُدىٰ وَمَا يَثْبُتُ[4] فِي الْقُلُوبِ مِنْ صِفَةِ الْإِسْلَامِ وَمَا ظَهَرَ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ[5]، وَالْإِيمَانُ أَرْفَعُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ؛ إِنَّ[6] الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ فِي الظَّاهِرِ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ الْإِيمَانَ فِي الْبَاطِنِ، وَإِنِ اجْتَمَعَا فِي الْقَوْلِ وَالصِّفَةِ».[7]

١٥١٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ الْإِيمَانَ».[8]

---

١ . في «ز، بس، بف»: «قال».
٢ . في «ب»: «صفهما». وفي «ص»: «فقصّهما».
٣ . في حاشية «ج»: «وأنّ».
٤ . في «ض»: «أثبت».
٥ . في «ص، ض، ف، بس» ومرآة العقول: - «به».
٦ . في «ض» ومرآة العقول: - «إنّ».
٧ . الوافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ١٦٧٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٨، ح ٨.
٨ . الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٧٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٩، ح ٩.

١٥١٣ / ٣ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: ٢٦/٢

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ[١] الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَلَا يُشَارِكُهُ[٢] الْإِسْلَامُ[٣]؛ إِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَقَرَ[٤] فِي الْقُلُوبِ، وَالْإِسْلَامَ مَا عَلَيْهِ الْمَنَاكِحُ وَالْمَوَارِيثُ وَحَقْنُ الدِّمَاءِ، وَالْإِيمَانَ يَشْرَكُ[٥] الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَشْرَكُ[٦] الْإِيمَانَ».[٧]

١٥١٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَيُّهُمَا[٨] أَفْضَلُ: الْإِيمَانُ أَوِ[٩] الْإِسْلَامُ[١٠]؟ فَإِنَّ مَنْ قِبَلَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ[١١] الْإِسْلَامَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيمَانِ[١٢].

فَقَالَ: «الْإِيمَانُ أَرْفَعُ مِنَ الْإِسْلَامِ[١٣]». قُلْتُ: فَأَوْجِدْنِي ذٰلِكَ، قَالَ: «مَا[١٤] تَقُولُ فِيمَنْ أَحْدَثَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مُتَعَمِّداً؟» قَالَ: قُلْتُ: يُضْرَبُ ضَرْباً شَدِيداً، قَالَ: «أَصَبْتَ[١٥]».

---

١ . في «ز»: - «إنّ».

٢ . في «ز» وحاشية «ج»: «ولا يشركه».

٣ . في «ص»: «والإسلام لا يشارك الإيمان».

٤ . في «ج، ز، بر»: «وقّر» بالتشديد. ووقر في صدره، أي سكن فيه وثبت. النهاية، ج ٥، ص ٢١٣ (وقر).

٥ . في «ب، ج» والوافي: «يشارك».

٦ . في «ب، ج» والوافي: «لا يشارك».

٧ . المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «الإيمان ما وقر في القلوب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٧٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٩، ح ١٠.

٨ . في المحاسن: «أيّ شيء». وفي الوسائل، ح ٣٤٩٨٧: «أيما».

٩ . في البحار والمحاسن: «أم».

١٠ . في الوسائل، ح ١٧٧٧٢: «الإسلام أو الإيمان».

١١ . في «ز» والمحاسن: - «إنّ».

١٢ . في المحاسن: - «من الإيمان».

١٣ . في الوسائل، ح ١٧٧٧٢ و ٣٤٩٨٧: - «أرفع من الإسلام».

١٤ . في «ب»: «فما».

١٥ . في المحاسن: - «قال: ما تقول فيمن أحدث - إلى - قال: أصبت».

قَالَ[١]: «فَمَا[٢] تَقُولُ فِيمَنْ أَحْدَثَ فِي الْكَعْبَةِ مُتَعَمِّداً؟» قُلْتُ: يُقْتَلُ، قَالَ: «أَصَبْتَ، أَ لَا[٣] تَرىٰ أَنَّ الْكَعْبَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ[٤]، وَأَنَّ[٥] الْكَعْبَةَ تَشْرَكُ[٦] الْمَسْجِدَ، وَالْمَسْجِدَ لَا يَشْرَكُ[٧] الْكَعْبَةَ؟ وَكَذٰلِكَ الْإِيمَانُ يَشْرَكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَشْرَكُ الْإِيمَانَ».[٨]

١٥١٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ، وَأَفْضىٰ بِهِ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَدَّقَهُ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ لِلّٰهِ وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ[٩]؛ وَالْإِسْلَامُ مَا ظَهَرَ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ مِنَ الْفِرَقِ كُلِّهَا، وَبِهِ حُقِنَتِ الدِّمَاءُ، وَعَلَيْهِ جَرَتِ الْمَوَارِيثُ، وَجَازَ النِّكَاحُ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، فَخَرَجُوا بِذٰلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، وَأُضِيفُوا إِلَى الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَشْرَكُ الْإِيمَانَ[١٠]، وَالْإِيمَانُ يَشْرَكُ الْإِسْلَامَ، وَهُمَا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ يَجْتَمِعَانِ[١١]، كَمَا صَارَتِ الْكَعْبَةُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدُ لَيْسَ فِي الْكَعْبَةِ، وَكَذٰلِكَ الْإِيمَانُ يَشْرَكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَشْرَكُ

---

١ . في «ض، بر، بس، بف» والوسائل، ح ١٧٧٧٢ و ٣٤٩٨٧ والبحار: - «قال».

٢ . في المحاسن: «ما».

٣ . في المحاسن: «أما».

٤ . في «ج»: + «الحرام».

٥ . في «بر»: - «أنّ».

٦ . في «ض، بر، بف»: «يشرك».

٧ . في البحار: «لا تشرك».

٨ . المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٥، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي الصبّاح الكناني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٢، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، من قوله: «ما تقول فيما أحدث في المسجد الحرام» إلى قوله: «فيمن أحدث في الكعبة متعمّداً؟ قلت: يقتل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٦؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٠، ح ١٧٧٧٢؛ و ج ٢٨، ص ٣٦٨، ح ٣٤٩٨٧، وفيهما إلى قوله: «ألا ترى أنّ الكعبة أفضل من المسجد»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٥٠، ح ١١.

٩ . في الوافي: «لأمر الله».

١٠ . في «ض»: - «والإسلام لا يشرك الإيمان».

١١ . في «ف»: «مجتمعان».

الْإِيمَانَ؛ وَقَدْ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1] فَقَوْلُ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- أَصْدَقُ الْقَوْلِ».

قُلْتُ[2]: فَهَلْ لِلْمُؤْمِنِ فَضْلٌ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَضَائِلِ وَ[3] الْأَحْكَامِ وَالْحُدُودِ وَغَيْرِ ذٰلِكَ؟

فَقَالَ: «لَا، هُمَا يَجْرِيَانِ[4] فِي ذٰلِكَ مَجْرىٰ وَاحِدٍ[5]، وَلٰكِنْ لِلْمُؤْمِنِ فَضْلٌ[6] عَلَى الْمُسْلِمِ فِي أَعْمَالِهِمَا وَمَا يَتَقَرَّبَانِ بِهِ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ». ٢٧/٢

قُلْتُ: أَ لَيْسَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[7] وَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ[8] مَعَ الْمُؤْمِنِ؟

قَالَ: «أَ لَيْسَ قَدْ[9] قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَيُضَاعِفَهُ[10] لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[11]؟ فَالْمُؤْمِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يُضَاعِفُ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمْ[12] حَسَنَاتِهِمْ: لِكُلِّ حَسَنَةٍ سبعين[13] ضِعْفاً، فَهٰذَا[14] فَضْلُ الْمُؤْمِنِ، وَيَزِيدُهُ[15] اللّٰهُ فِي حَسَنَاتِهِ عَلىٰ قَدْرِ صِحَّةِ إِيمَانِهِ أَضْعَافاً كَثِيرَةً، وَيَفْعَلُ اللّٰهُ بِالْمُؤْمِنِينَ مَا يَشَاءُ مِنَ الْخَيْرِ[16]».

قُلْتُ: أَ رَأَيْتَ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ أَ لَيْسَ[17] هُوَ دَاخِلاً فِي الْإِيمَانِ؟

---

١. الحجرات (٤٩): ١٤.
٢. في «ج»: «فقلت».
٣. في «ز»: «أو».
٤. في «ض»: «مجريان».
٥. في «ج، د، ز، ض» والوافي: «واحداً».
٦. في «ف»: «ولكنّ المؤمن فَضَّل».
٧. الأنعام (٦): ١٦٠.
٨. في حاشية «ج»: + «والجهاد».
٩. في «ز، ض، بس»: - «قد».
١٠. هكذا في القرآن وجميع النسخ. وفي المطبوع: «يضاعفه».
١١. البقرة (٢): ٢٤٥.
١٢. في «ز»: - «لهم».
١٣. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «سبعون».
١٤. في «بر»: «وهذا».
١٥. في مرآة العقول والبحار: «و يزيد».
١٦. في «ب»: «الخيرات».
١٧. في «ب»: «ليس» بدون الهمزة.

فَقَالَ: «لَا، وَلٰكِنَّهُ[١] قَدْ أُضِيفَ إِلَى الْإِيمَانِ، وَخَرَجَ[٢] مِنَ الْكُفْرِ وَسَأَضْرِبُ لَكَ مَثَلاً تَعْقِلُ بِهِ فَضْلَ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ[٣]: أَ رَأَيْتَ لَوْ أَبْصَرْتَ[٤] رَجُلاً فِي الْمَسْجِدِ، أَ كُنْتَ[٥] تَشْهَدُ أَنَّكَ رَأَيْتَهُ فِي الْكَعْبَةِ؟» قُلْتُ: لَا يَجُوزُ لِي ذٰلِكَ.

قَالَ: «فَلَوْ أَبْصَرْتَ[٦] رَجُلاً فِي الْكَعْبَةِ، أَ كُنْتَ شَاهِداً[٧] أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ[٨] الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَ[٩] كَيْفَ ذٰلِكَ؟» قُلْتُ: إِنَّهُ[١٠] لَا يَصِلُ إِلىٰ[١١] دُخُولِ الْكَعْبَةِ حَتّىٰ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ[١٢]: «قَدْ[١٣] أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ» ثُمَّ قَالَ: «كَذٰلِكَ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ».[١٤]

١٦ ـ بَابٌ آخَرُ مِنْهُ وَفِيهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ

١٥١٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ مَعَ[١٥] عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْإِيمَانِ: مَا هُوَ؟

---

١ . في «ب، ف»: «ولكن».

٢ . في «ض، ف، بف» والبحار: + «به».

٣ . في «ف»: «المؤمن على المسلم».

٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «لو بصرت».

٥ . في «ز»: «لكنت».

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فلو بصرت».

٧ . في «ف»: «تشهد».

٨ . في حاشية «بف»: + «في».

٩ . في «ب، د، ص، ض» والوافي: - «و».

١٠ . في حاشية «بف»: «لأنّه». وفي البحار: - «إنّه».

١١ . في الوافي: - «إلى».

١٢ . في «ج» والبحار: «قال».

١٣ . في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «قد».

١٤ . تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤٧٩، عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «قلت: فهل للمؤمن فضل على المسلم» إلى قوله: «ويفعل الله بالمؤمنين ما يشاء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ١٦٧٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٥٠، ح ١٢.

١٥ . في التوحيد: «على يدي» بدل «مع».

فَكَتَبَ إِلَيَّ مَعَ[١] عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ: «سَأَلْتَ -رَحِمَكَ اللّٰهُ- عَنِ الْإِيمَانِ؛ وَ[٢]الْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَعَقْدٌ فِي الْقَلْبِ[٣]، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَالْإِيمَانُ[٤] بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَهُوَ دَارٌ، وَكَذٰلِكَ الْإِسْلَامُ دَارٌ، وَالْكُفْرُ دَارٌ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَبْدُ مُسْلِماً قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِناً، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِناً حَتّىٰ يَكُونَ مُسْلِماً، فَالْإِسْلَامُ[٥] قَبْلَ الْإِيمَانِ وَهُوَ يُشَارِكُ الْإِيمَانَ[٦]، فَإِذَا أَتَى الْعَبْدُ كَبِيرَةً[٧] مِنْ كَبَائِرِ[٨] الْمَعَاصِي، أَوْ صَغِيرَةً[٩] مِنْ صَغَائِرِ[١٠] الْمَعَاصِي الَّتِي نَهَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهَا، كَانَ خَارِجاً مِنَ الْإِيمَانِ، سَاقِطاً[١١] عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ، وَثَابِتاً عَلَيْهِ اسْمُ الْإِسْلَامِ[١٢]، فَإِنْ تَابَ وَاسْتَغْفَرَ، عَادَ إِلىٰ دَارِ[١٣] الْإِيمَانِ، وَلَا يُخْرِجُهُ إِلَى[١٤] الْكُفْرِ إِلَّا الْجُحُودُ وَالِاسْتِحْلَالُ بِأَنْ[١٥] يَقُولَ لِلْحَلَالِ: هٰذَا حَرَامٌ، وَ[١٦] لِلْحَرَامِ: هٰذَا حَلَالٌ، ٢٨/٢ وَدَانَ بِذٰلِكَ، فَعِنْدَهَا يَكُونُ خَارِجاً مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، دَاخِلاً[١٧] فِي الْكُفْرِ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ ثُمَّ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، وَأَحْدَثَ فِي الْكَعْبَةِ حَدَثاً، فَأُخْرِجَ عَنِ الْكَعْبَةِ

---

١. في التوحيد: «على يدي» بدل «إليّ مع».

٢. في «بر»: - «و».

٣. في التوحيد: «بالقلب».

٤. في التوحيد: «فالإيمان».

٥. في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «والإسلام».

٦. في الوافي: «وهو يشارك الإيمان، معناه أنّه كلّما يتحقّق الإيمان فهو يشاركه في التحقّق. وأمّا ما مضى في الأخبار أنّه لايشارك الإيمان، فمعناه أنّه ليس كلّما تحقّق تحقّق الإيمان؛ فلا منافاة. ويحتمل أن يكون قد سقط من الكلام شيء وكان هكذا: وهو يشارك الإسلام والإسلام لا يشارك الإيمان. فيكون على وتيرة ما سبق». وفي المرآة: «الظاهر هنا المشاركة في الأحكام الظاهرة، وفيما سبق نفي المشاركة في جميع الأحكام».

٧. في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣ والتوحيد: «بكبيرة».

٨. في «ص، بر»: «كبار».

٩. في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٠. في «ز، ص، بر»: «صغار».

١١. في التوحيد: «وساقطاً».

١٢. في «ف»: + «فقال».

١٣. في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣ والتوحيد: - «دار».

١٤. في «ب»: + «دار».

١٥. هكذا في «بر» والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

١٦. في «بر»: «أو».

١٧. في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «وداخلاً».

وَعَنِ الْحَرَمِ، فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَصَارَ إِلَى النَّارِ».[1]

١٥١٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ: قُلْتُ لَهُ: أَ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ[2]؟

قَالَ: «فَأَضْرِبُ لَكَ مَثَلَهُ[3]؟» قَالَ: قُلْتُ: أَوْرِدْ[4] ذٰلِكَ، قَالَ: «مَثَلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ[5] مَثَلُ الْكَعْبَةِ الْحَرَامِ[6] مِنَ الْحَرَمِ[7]، قَدْ يَكُونُ[8] فِي الْحَرَمِ وَلَا يَكُونُ فِي الْكَعْبَةِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْكَعْبَةِ حَتّىٰ يَكُونَ فِي الْحَرَمِ، وَقَدْ يَكُونُ مُسْلِماً وَلَا يَكُونُ مُؤْمِناً، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِناً حَتّىٰ يَكُونَ مُسْلِماً».

قَالَ: قُلْتُ: فَيُخْرِجُ[9] مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَيُصَيِّرُهُ[10] إِلىٰ مَا ذَا؟ قَالَ: «إِلَى الْإِسْلَامِ أَوِ[11] الْكُفْرِ». وَقَالَ: «لَوْ[12] أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ الْكَعْبَةَ، فَأَفْلَتَ مِنْهُ[13] بَوْلُهُ[14]،

---

١ . التوحيد، ص ٢٢٩، ح ٧، بسنده عن العبّاس بن معروف، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٨٢، ح ١٦٨٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٧، ذيل ح ٥٧، من قوله: «فالإسلام قبل الإيمان»؛ وفيه، ج ٢٨، ص ٣٥٤، ح ٣٤٩٥٣، وفيهما إلى قوله: «خارجاً من الإسلام والإيمان داخلاً في الكفر»؛ وفيه، ص ٣٦٩، ح ٣٤٩٨٩، من قوله: «وكان بمنزلة من دخل الحرم ثمّ دخل الكعبة»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٥٦، ح ١٥.

٢ . في «ف»: «الإيمان والإسلام».

٣ . في «ب، د، ز» وحاشية «ج، ف»: «مثلاً».

٤ . في «بس»: «قد أورد».

٥ . في الوسائل والمعاني: «من الإسلام» بدل «والإسلام».

٦ . في الوسائل: - «الحرام».

٧ . في «ض»: - «الحرام من الحرم».

٨ . في «ب»: «قد تكون» وكذا فيما بعد. وفي المعاني: + «الرجل».

٩ . في المعاني: «فيخرجه».

١٠ . في «ج، بس»: «فصيّره». وفي حاشية «د»: «فمصيره».

١١ . في «بس»: + «إلى».

١٢ . في الوسائل: «ولو».

١٣ . في «ف»: «فيه».

١٤ . «فَأَفْلَتَ مِنْهُ بَوْلُهُ»، أي خرج فجأة؛ من الإفلات، وهو التخلّص من الشيء فجأة من غير تمكّث. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٦ (فلت).

أُخرِجَ[1] مِنَ الْكَعْبَةِ وَلَمْ يُخرَجْ مِنَ الْحَرَمِ، فَغَسَلَ[2] ثَوْبَهُ وَتَطَهَّرَ، ثُمَّ لَمْ يُمْنَعْ[3] أَنْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ؛ وَلَوْ أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ الْكَعْبَةَ[4]، فَبَالَ فِيهَا[5] مُعَانِداً، أُخرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَمِنَ الْحَرَمِ، وَضُرِبَتْ عُنُقُهُ».[6]

١٧ ـ بَابٌ[7]

١٥١٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ[8]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[9]، عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[10]: «إِنَّ أُنَاساً[11] تَكَلَّمُوا فِي هٰذَا[12] الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ[13]، وَذٰلِكَ أَنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ يَقُولُ: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ

---

١ . في «ج»: «فخرج». وفي «ص، ف، بس، بف» والوسائل: «خرج».

٢ . في «ب، ج، ز»: «غسل» بدون الفاء. وفي «بر»: «فيغسل».

٣ . في «ص»: «فلم يمنع».

٤ . في «ف»: – «ولم يخرج – إلى – الكعبة».

٥ . في «ف»: – «فيها».

٦ . معاني الأخبار، ص ١٨٦، ح ١، بسنده عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٦، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، من قوله: «ولو أنّ رجلاً دخل الكعبة فبال». الوافي، ج ٤، ص ٨٣، ح ١٦٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩١، ح ١٧٧٧٣، وفيه: «سألته عن الإيمان والإسلام؟ قال: قال: مثل الإيمان من الإسلام مثل الكعبة من الحرم...».

٧ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٦٤: «إنّما لم يعنون الباب لأنّه قريب من البابين السابقين في أنّه مشتمل على معاني الإسلام والإيمان، لكن لمّا كان فيه زيادة تفصيل وتوضيح وفوائد كبيرة جعله باباً آخر».

٨ . في «ص»: «عليّ بن إبراهيم».

٩ . في «ز، بر»: «أصحابنا».

١٠ . في «بس»: – «قال».

١١ . في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس» وشرح المازندراني: «ناساً».

١٢ . في الوسائل، ح ٣٣٥٤٩: – «هذا».

١٣ . في «بر»: «علمه».

وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّـهُ﴾[١] الآيَةَ، فَالْمَنْسُوخَاتُ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ[٢]، وَالْمُحْكَمَاتُ مِنَ النَّاسِخَاتِ[٣].

إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بَعَثَ نُوحاً إِلىٰ قَوْمِهِ: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّـهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾[٤] ثُمَّ ٢٩/٢ دَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، وَأَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، ثُمَّ بَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ عَلىٰ ذٰلِكَ إِلىٰ أَنْ بَلَغُوا مُحَمَّداً ﷺ، فَدَعَاهُمْ إِلىٰ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَقَالَ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّىٰ بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وَما وَصَّيْنا بِهِ إِبْرٰاهِيمَ وَمُوسىٰ وَعِيسىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ما تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾[٥] فَبَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ إِلىٰ قَوْمِهِمْ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَ بِهِ[٦] مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَمَنْ آمَنَ[٧] مُخْلِصاً وَمَاتَ عَلىٰ ذٰلِكَ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِذٰلِكَ، وَذٰلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ، وَذٰلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يُعَذِّبُ عَبْداً حَتّىٰ يُغَلِّظَ عَلَيْهِ فِي الْقَتْلِ، وَالْمَعَاصِي الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا[٨] النَّارَ لِمَنْ عَمِلَ بِهَا.

فَلَمَّا اسْتَجَابَ لِكُلِّ نَبِيٍّ مَنِ اسْتَجَابَ[٩] لَهُ مِنْ قَوْمِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، جَعَلَ لِكُلِّ نَبِيٍّ

---

١. آل عمران (٣): ٧. وفي «ج» ومرآة العقول: + ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾. وفي «ض»: - «﴿وَٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ -إلى- ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾».

٢. في الوافي: «المحكم ما لا يحتمل غير المعنى المقصود منه، والمتشابه بخلافه. ولمّا كان بعض المحكمات مقصور الحكم على الأزمنة السابقة منسوخاً بآيات أُخرى، ونسخها خافياً على أكثر الناس، فيزعمون بقاء حكمها، صارت متشابهة من هذه الجهة؛ ولهذا قال عليه السلام: فالمنسوخات من المتشابهات. وفي بعض النسخ: من المشتبهات. وإنّما غيّر الأسلوب في أُختها وقال: والمحكمات من الناسخات، دون أن يقول: والناسخات من المحكمات؛ لأنّ المحكم أخصّ من الناسخ من وجه، بخلاف المتشابه، فإنّه أعمّ من المنسوخ مطلقاً».

٣. في الوسائل، ح ٣٣٥٤٩: «والناسخات من المحكمات».

٤. نوح (٧١): ٣.

٥. الشورى (٤٢): ١٣.

٦. في «ب، ج، د، ص، ض، ف، بح، بس، بف، جل، جم، جه» والوافي: - «به». وفي «ز، بج، بر، بع، بك، جح، جس» كما في المتن.

٧. في «ف»: + «خالصاً».

٨. في «ج»: «به».

٩. في «ض»: - «لكلّ نبيّ من استجاب».

مِنهُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً، وَالشِّرْعَةُ[١] وَالْمِنْهَاجُ سَبِيلٌ وَسُنَّةٌ، وَقَالَ اللّٰهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾[٢] وَأَمَرَ كُلَّ نَبِيٍّ بِالْأَخْذِ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ[٣]، وَكَانَ مِنَ السَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ[٤] الَّتِي أَمَرَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهَا مُوسىٰ ﷺ أَنْ جَعَلَ[٥] عَلَيْهِمُ السَّبْتَ، وَكَانَ[٦] مَنْ أَعْظَمَ السَّبْتَ وَلَمْ يَسْتَحِلَّ أَنْ يَفْعَلَ ذٰلِكَ مِنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ[٧]، أَدْخَلَهُ[٨] اللّٰهُ[٩] الْجَنَّةَ، وَمَنِ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ، وَاسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ[١٠] الَّذِي نَهَاهُ[١١] اللّٰهُ عَنْهُ فِيهِ[١٢]، أَدْخَلَهُ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- النَّارَ، وَذٰلِكَ حَيْثُ اسْتَحَلُّوا[١٣] الْحِيتَانَ، وَاحْتَبَسُوهَا، وَأَكَلُوهَا يَوْمَ السَّبْتِ، غَضِبَ اللّٰهُ عَلَيْهِمْ[١٤] مِنْ[١٥] غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا[١٦] أَشْرَكُوا بِالرَّحْمٰنِ، وَلَا شَكُّوا[١٧] فِي[١٨] شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ[١٩] مُوسىٰ ﷺ، قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[٢٠].

ثُمَّ بَعَثَ اللّٰهُ عِيسىٰ ﷺ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَالْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَ بِهِ[٢١] مِنْ عِنْدِ

---

١. في «ف»: «والشرع».

٢. النساء (٤): ١٦٣.

٣. في البحار، ج ١٤: - «وقال الله لمحمّد - إلى - بالسبيل والسنّة».

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ١٤ و ٦٩. وفي المطبوع: «السنّة والسبيل».

٥. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول والبحار، ج ١٤ و ٦٩. وفي المطبوع: + «الله».

٦. في «ز، ض، ف، بر، بس، بف»: «فكان».

٧. في البحار، ج ١٤: + «من قوم ثمود سبقت الحيتان إليهم يوم السبت».

٨. في البحار، ج ١٤: «أدخلها».

٩. في «د، ز، ض، بس»: - «الله».

١٠. هكذا في النسخ التي قوبلت وتقتضيه القواعد. وفي المطبوع: «عمل».

١١. في البحار، ج ١٤: «نهى».

١٢. في «بر»: - «فيه».

١٣. في «بر، بف»: «استحلّ».

١٤. في «ض»: - «عليهم».

١٥. في «ض، بس»: «في».

١٦. في البحار، ج ١٤: «أن يكون».

١٧. في «ص»: «ولا يشكّوا».

١٨. في «ض»: + «أيّ».

١٩. في الوافي: - «به».

٢٠. البقرة (٢): ٦٥.

٢١. في «ب، ض، بس، بف»: - «به».

اللّٰهِ، وَجَعَلَ لَهُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً، فَهَدَمَتِ[1] السَّبْتَ الَّذِي أُمِرُوا بِهِ أَنْ يُعَظِّمُوهُ قَبْلَ ذٰلِكَ، وَعَامَّةَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ السَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا[2] مُوسىٰ، فَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ سَبِيلَ عِيسىٰ، أَدْخَلَهُ اللّٰهُ النَّارَ وَإِنْ كَانَ[3] الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّونَ جَمِيعاً أَنْ لَا يُشْرِكُوا[4] بِاللّٰهِ شَيْئاً.

ثُمَّ بَعَثَ اللّٰهُ مُحَمَّداً ﷺ -وَ هُوَ بِمَكَّةَ- عَشْرَ سِنِينَ[5]، فَلَمْ يَمُتْ بِمَكَّةَ فِي تِلْكَ الْعَشْرِ سِنِينَ أَحَدٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً ﷺ رَسُولُ اللّٰهِ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللّٰهُ[6] الْجَنَّةَ ٣٠/٢ بِإِقْرَارِهِ -وَ هُوَ إِيمَانُ[7] التَّصْدِيقِ- وَلَمْ يُعَذِّبِ اللّٰهُ أَحَداً مِمَّنْ مَاتَ -وَ هُوَ مُتَّبِعٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ عَلىٰ ذٰلِكَ- إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ بِالرَّحْمٰنِ.

وَ تَصْدِيقُ ذٰلِكَ أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَكَّةَ: ﴿وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيّٰاهُ وَبِالْوٰالِدَيْنِ إِحْسٰاناً﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّهُ كٰانَ بِعِبٰادِهِ خَبِيراً بَصِيراً﴾[8] أَدَبٌ وَعِظَةٌ وَتَعْلِيمٌ وَنَهْيٌ خَفِيفٌ، وَلَمْ يَعِدْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَوَاعَدْ عَلَى اجْتِرَاحِ[9] شَيْءٍ مِمَّا نَهىٰ عَنْهُ، وَأَنْزَلَ نَهْياً عَنْ أَشْيَاءَ حَذَّرَ عَلَيْهَا[10]، وَلَمْ يُغَلِّظْ فِيهَا، وَلَمْ يَتَوَاعَدْ عَلَيْهَا.

---

١. في مرآة العقول: «قوله: فهدمت، أي الشرعة والمنهاج أيضاً؛ لكونه بمعنى الطريق، يجوز فيه التأنيث. ويمكن أن يقرأ على بناء المجهول بإضمار السنّة في السبت».

٢. في «ج، ص»: «به».

٣. «إن» وصليّة، و«كان» ناقصة، والموصول اسمها، وخبرها محذوف. أي باقياً لم يتغيّر، أو معه ما جاء. أو هي تامّة، والمعنى: وإن كان منه الإقرار بما جاء به النبيّون وهو التوحيد ونفي الشرك. وقوله: «أن لا يشركوا» عطف بيان أو بدل للموصول. واحتمل كونه خبر «كان» على الأوّل. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٨٧؛ الوافي، ج ٤، ص ١١١؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ١٧٦.

٤. في «ج، د، ض، بر، بس، بف» والوافي: «لا يشرك».

٥. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: عشر سنين. أقول: هذا مخالف لما مرّ في تاريخ النبيّ ﷺ، ولما هو المشهور من أنّه ﷺ أقام بعد البعثة بمكّة ثلاث عشرة سنة». ثمّ ذكر وجوهاً في توجيهه.

٦. في «ض»: - «الله».

٧. في «ص»: «الايمان و» بدل «إيمان».

٨. الإسراء (١٧): ٢٣ - ٣٠.

٩. «اجترح»: عمل بيده واكتسب. المصباح المنير، ص ٩٥ (جرح).

١٠. في «ف» والوافي: «عنها».

وَ قَالَ: ﴿وَ لا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كانَ خِطْأً كَبِيراً ○ وَلا تَقْرَبُوا الزِّنىٰ إِنَّهُ كانَ فاحِشَةً وَساءَ سَبِيلاً ○ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللّٰهُ إِلاّ بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنا لِوَلِيِّهِ سُلْطاناً فَلا يُسْرِفْ فِى الْقَتْلِ إِنَّهُ كانَ مَنْصُوراً ○ وَلا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ إِلاّ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُلاً ○ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ○ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً ○ وَلا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبالَ طُولاً ○ كُلُّ ذٰلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ○ ذٰلِكَ مِمّا أَوْحىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللّٰهِ إِلٰهاً آخَرَ فَتُلْقىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً﴾[١].

وَ أَنْزَلَ فِي ﴿وَ اللَّيْلِ إِذا يَغْشىٰ﴾: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظّىٰ ○ لا يَصْلاها إِلَّا الْأَشْقىٰ ○ الَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلّىٰ﴾[٢] فَهٰذَا مُشْرِكٌ.

وَ أَنْزَلَ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾: ﴿وَأَمّا مَنْ أُوتِىَ كِتابَهُ وَراءَ ظَهْرِهِ ○ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُوراً ○ وَيَصْلىٰ سَعِيراً ○ إِنَّهُ كانَ فِى أَهْلِهِ مَسْرُوراً ○ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ○ بَلىٰ﴾[٣] فَهٰذَا مُشْرِكٌ.

وَ أَنْزَلَ فِي[٤] «تَبارَكَ»: ﴿كُلَّما أُلْقِىَ فِيها فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُها أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ○ قالُوا بَلىٰ قَدْ جاءَنا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنا وَقُلْنا ما نَزَّلَ اللّٰهُ مِنْ شَىْءٍ﴾[٥] فَهٰؤُلاءِ مُشْرِكُونَ.

وَ أَنْزَلَ فِي «الْوَاقِعَةِ»: ﴿وَ أَمّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضّالِّينَ ○ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ ○ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾[٦] فَهٰؤُلَاءِ مُشْرِكُونَ.

وَ أَنْزَلَ فِي «الْحَاقَّةِ»: ﴿وَ أَمّا مَنْ أُوتِىَ كِتابَهُ بِشِمالِهِ فَيَقُولُ يا لَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتابِيَهْ ○ وَلَمْ أَدْرِ ما حِسابِيَهْ ○ يا لَيْتَها كانَتِ الْقاضِيَةَ ○ ما أَغْنىٰ عَنِّى مالِيَهْ﴾ إِلىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ كانَ لا يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ

---

١. الإسراء (١٧): ٣١ـ٣٩.

٢. الليل (٩٢): ١٤ـ١٦.

٣. الانشقاق (٨٤): ١٠ـ١٥.

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي المطبوع: + «سورة».

٥. الملك (٦٧): ٨ـ٩.

٦. الواقعة (٥٦): ٩٢ـ٩٤.

الْعَظِيمِ﴾[1] فَهٰذَا مُشْرِكٌ.

وَأَنْزَلَ فِي «طسم»: ﴿وَ بُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ۝ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ مِنْ دُونِ اللّٰهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ ۝ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ۝ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾[2] ٢ / ٣١

جُنُودُ[3] إِبْلِيسَ ذُرِّيَّتُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

وَ قَوْلُهُ: ﴿وَ مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[4] يَعْنِي الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِمْ هٰؤُلَاءِ، فَاتَّبَعُوهُمْ عَلىٰ شِرْكِهِمْ، وَهُمْ قَوْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ لَيْسَ فِيهِمْ[5] مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارىٰ أَحَدٌ.

وَ تَصْدِيقُ ذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ[6] قَوْمُ نُوحٍ﴾[7]، ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾[8]، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾[9] لَيْسَ فِيهِمُ[10] الْيَهُودُ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللّٰهِ﴾، وَلَا النَّصَارَى الَّذِينَ قَالُوا: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللّٰهِ﴾[11] سَيُدْخِلُ اللّٰهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى النَّارَ، وَيُدْخِلُ كُلَّ قَوْمٍ بِأَعْمَالِهِمْ.

وَ قَوْلُهُمْ: ﴿وَ مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ إِذْ دَعَوْنَا[12] إِلىٰ سَبِيلِهِمْ ذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهِمْ حِينَ جَمَعَهُمْ إِلَى النَّارِ: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ[13] رَبَّنَا هٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ

---

١. الحاقّة (٦٩): ٢٥-٣٣.
٢. الشعراء (٢٦): ٩١-٩٥.
٣. في «ب»: «وجنود».
٤. الشعراء (٢٦): ٩٩.
٥. في الوافي والبحار، ج ٦٩: «هم».
٦. في مرآة العقول: «قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، كأنّه نقل بالمعنى؛ لأنّ تلك الآيات في سورة الشعراء وليس فيها ﴿قَبْلَهُمْ﴾ وإنّما هي في «صٓ» [(٣٨): ١٢] و «المؤمن» [(٤٠): ٥].
٧. الحجّ (٢٢): ٤٢؛ ق (٥٠): ١٢ ومواضع أخرى من القرآن. وفي الشعراء (٢٦): ١٠٥: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾.
٨. الشعراء (٢٦): ١٧٦.
٩. الشعراء (٢٦): ١٦٠؛ القمر (٥٤): ٣٣.
١٠. في «ب»: - «فيهم». وفي «د، ض، ف» ومرآة العقول: «هم».
١١. التوبة (٩): ٣٠.
١٢. في «ض، بف»: «دعوناهم».
١٣. هكذا في القرآن و«جس» وحاشية «بح» والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أُوليهم لأُخراهم». وقال في مرآة العقول بعد ذكر الآيات في سورة الأعراف: «فظهر أنّ قوله: وقالت أُوليهم لأُخراهم،
←

عذاباً ضِعْفاً مِنَ النّارِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً﴾[1] بَرِئَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَلَعَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، يُرِيدُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَحُجَّ[2] بَعْضاً رَجَاءَ الْفَلْجِ[3]، فَيَفْلِتُوا[4] مِنْ عَظِيمِ مَا نَزَلَ بِهِمْ، وَلَيْسَ بِأَوَانِ بَلْوىٰ، وَلَا اخْتِبَارٍ، وَلَا قَبُولِ مَعْذِرَةٍ، وَلَاتَ[5] حِينَ نَجَاةٍ، وَالْآيَاتُ[6] وَأَشْبَاهُهُنَّ مِمَّا نَزَلَ بِهِ[7] بِمَكَّةَ، وَلَا يُدْخِلُ اللّٰهُ النَّارَ إِلَّا مُشْرِكاً.

فَلَمَّا أَذِنَ اللّٰهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، بَنَى الْإِسْلَامَ عَلىٰ خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[8]، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحِجِّ الْبَيْتِ، وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْحُدُودَ وَقِسْمَةَ الْفَرَائِضِ، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَعَاصِي[9] الَّتِي أَوْجَبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا وَبِهَا[10] النَّارَ لِمَنْ عَمِلَ بِهَا.

وَ أَنْزَلَ فِي بَيَانِ الْقَاتِلِ: ﴿وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ

← من سهو النسّاخ أو الرواة، وأنّ «كلّما دخلت» مقدّم على السابق في الترتيب. قالوا: «و» في قوله: «وقوله»، بمعنى مع، مع أنّه لا يدلّ على الترتيب».

١. الأعراف (٧): ٣٨.

٢. في «ب، بس» وحاشية «ص، بر، بف» والبحار، ج ٦٩: «يحجّج».

٣. في «ف»: «الفلاح». وفي حاشية «ف»: «الفلح» بالمهملة. وقال الخليل: «الفلج: الظفر بمن تخاصمه»، وقال الجوهري: «الفلج: الظفر والفوز». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤١٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

٤. في «ز»: «فيخلصوا». والإفلات: التخلّص من فجأة من غير تمكّث. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٦ (فلت).

٥. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» ومرآة العقول والبحار، ج ٦٩: «ولا» بدل «ولات».

٦. قوله: «الآيات» مرفوع بـ«نزلت» المقدّرة. وقوله: «ولا يدخل» حال. قال في مرآة العقول: «أي نزلت تلك الآيات في حالٍ كان الحكم فيها أن لا يدخل الله النار إلّا مشركاً».

٧. في الوافي: - «به».

٨. في «ب، ج، ز، ف»: «رسول الله» بدل «عبده ورسوله».

٩. في «ص»: «المعاصي».

١٠. في «ف»: «عليه بها».

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذاباً عَظِيماً﴾[1] وَلَا يَلْعَنُ اللّٰهُ مُؤْمِناً؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللّٰهَ لَعَنَ الْكافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيراً ○ خالِدِينَ فِيها أَبَداً لا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلا نَصِيراً﴾[2] وَكَيْفَ يَكُونُ[3] فِي الْمَشِيئَةِ وَقَدْ أَلْحَقَ بِهِ -حِينَ جَزَاهُ[4] جَهَنَّمَ- الْغَضَبَ وَاللَّعْنَةَ، وَ[5] قَدْ بَيَّنَ ذٰلِكَ[6] مَنِ الْمَلْعُونُونَ فِي كِتَابِهِ.

وَ أَنْزَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مَنْ أَكَلَهُ ظُلْماً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامىٰ ظُلْماً إِنَّما يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ناراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾[7] وَذٰلِكَ أَنَّ آكِلَ مَالِ الْيَتِيمِ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٣٢/٢ وَالنَّارُ تَلْتَهِبُ[8] فِي بَطْنِهِ حَتّىٰ يَخْرُجَ لَهَبُ النَّارِ مِنْ فِيهِ يَعْرِفُهُ[9] أَهْلُ[10] الْجَمْعِ أَنَّهُ آكِلُ مَالِ الْيَتِيمِ.

وَ أَنْزَلَ فِي الْكَيْلِ: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[11] وَلَمْ يَجْعَلِ الْوَيْلَ لِأَحَدٍ حَتّىٰ يُسَمِّيَهُ كَافِراً؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[12].

وَ أَنْزَلَ فِي الْعَهْدِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّٰهِ وَأَيْمانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُولٰئِكَ لا خَلاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللّٰهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾[13] وَالْخَلَاقُ

---

١. النساء (٤): ٩٣.
٢. الأحزاب (٣٣): ٦٤ـ ٦٥.
٣. في الوافي: «يعني كيف يكون أمر القاتل في مشيئة الله إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له، والحال أنّه قد ألحق به بعد أن جزاه جهنّم الغضب واللعنة المختصّين بالكفّار؟!».
٤. في «ب، ج، بس»: «جزاؤه».
٥. في الوافي: -«و».
٦. قوله: «ذلك» فاعل «بيّن». والمراد به آية الأحزاب المذكورة. راجع: شرح المازندراني ومرآة العقول.
٧. النساء (٤): ١٠.
٨. في «ص»: «يلتهب» والنار قد تذكّر. وفي «ف»: «تلهب».
٩. هكذا في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتّى يعرفه». في البحار، ج ٦٩: «حتّى يعرف».
١٠. هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلّ أهل».
١١. المطفّفين (٨٣): ١.
١٢. مريم (١٩): ٣٧.
١٣. آل عمران (٣): ٧٧.

النَّصِيبُ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْآخِرَةِ[١]، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟

وَ أَنْزَلَ بِالْمَدِينَةِ: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] فَلَمْ يُسَمِّ اللّٰهُ الزَّانِيَ مُؤْمِناً وَلَا الزَّانِيَةَ مُؤْمِنَةً، وَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ -لَيْسَ[٣] يَمْتَرِي[٤] فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ[٥]-: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ[٦] حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذٰلِكَ، خُلِعَ[٧] عَنْهُ الْإِيمَانُ كَخَلْعِ الْقَمِيصِ.

وَ نَزَلَ[٨] بِالْمَدِينَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللّٰهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٩] فَبَرَّأَهُ[١٠] اللّٰهُ -مَا كَانَ مُقِيماً عَلَى الْفِرْيَةِ[١١]- مِنْ أَنْ يُسَمّىٰ بِالْإِيمَانِ؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لَا يَسْتَوُونَ﴾[١٢] وَجَعَلَهُ اللّٰهُ مُنَافِقاً؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[١٣] وَجَعَلَهُ اللّٰهُ[١٤] -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْ أَوْلِيَاءِ إِبْلِيسَ؛ قَالَ[١٥]: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ ←

---

١. في «ف»: «في الآخرة نصيب».
٢. النور (٢٤): ٣.
٣. في «ز»: «وليس».
٤. الامتراء في الشيء: الشكّ فيه. وكذلك التماري. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (مرا).
٥. في مرآة العقول: «الجملة إلى قوله: أنّه قال، معترضة ... والاعتراض لبيان أنّ الخبر معلوم متواتر بين الفريقين».
٦. في «ب، ج، د، ص، ض، بس، بف»: - «السارق».
٧. في «د، بر» والوافي: + «الله».
٨. في «ب، ج، د، ز، ص» والوافي ومرآة العقول والبحار، ج ٦٩: «وأنزل».
٩. النور (٢٤): ٤-٥.
١٠. في «ب، ج، ص»: «برّأه». وفي البحار، ج ٦٩: «فبرأ».
١١. «الفرية»: الكذب والقَذْف. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٣٩٣ (فري).
١٢. السجدة (٣٢): ١٨.
١٣. التوبة (٩): ٦٧.
١٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي المطبوع: - «الله».
١٥. في «ص» والبحار، ج ٦٩: + «الله». وفي «ز»: + «الله تعالى».

رَبِّهِ﴾[1] وَجَعَلَهُ[2] مَلْعُوناً، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ○ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3] وَلَيْسَتْ تَشْهَدُ الْجَوَارِحُ عَلَىٰ[4] مُؤْمِنٍ، إِنَّمَا تَشْهَدُ عَلَىٰ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَيُعْطَىٰ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿(فَأَمَّا مَنْ)[5] أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولٰئِكَ يَقْرَؤُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً[6]﴾[7].

٣٣/٢ وَسُورَةُ النُّورِ أُنْزِلَتْ[8] بَعْدَ سُورَةِ النِّسَاءِ؛ وَتَصْدِيقُ ذٰلِكَ أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿وَاللَّاتِي[9] يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّٰهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾[10] وَالسَّبِيلُ الَّذِي قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ○ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللّٰهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[11]».[12]

---

١. الكهف (١٨): ٥٠.

٢. في «ج، د، ص»: + «الله». وفي «ف»: + «الله عزّ وجلّ».

٣. النور (٢٤): ٢٣-٢٤.

٤. في «ب»: + «كلّ».

٥. كذا في النسخ والمطبوع. وفي القرآن والبحار، ج ٦٩: ﴿فَمَنْ﴾ بدل «فأمّا من».

٦. قال الراغب: «الفتيل: المفتول، وسمّي ما يكون في شقّ النواة فتيلاً؛ لكونه على هيئته، قال تعالى: ﴿لا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ وهو ما تفتله بين أصابعك من خيط أو وسخ. ويضرب به المثل في الشيء الحقير». راجع: المفردات، ص ٦٢٣ (فتل).

٧. الإسراء (١٧): ٧١. وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٠٣: «ثمّ اعلم أنّ هذا المضمون وقع في مواضع من القرآن المجيد -أي الإسراء (١٧): ٧١؛ الحاقّة (٦٩): ١٩؛ الانشقاق (٨٤): ٧...- وما في الحديث لا يوافق شيئاً منها وإن كان بالأوّل أنسب، فكأنّه من تصحيف النسّاخ، أو نقل بالمعنى؛ جمعاً بين الآيات».

٨. في «ب»: «نزلت».

٩. هكذا في القرآن وأكثر النسخ وشرح المازندراني ومرآة العقول. وفي «ز» والمطبوع: «اللاتي».

١٠. النساء (٤): ١٥.

١١. النور (٢٤): ١-٢.

١٢. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٤٨ و ٢٤٦٢؛ الوافي، ج ٤، ص ١٠٤، ←

١٥١٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[1] بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ[2]، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ : مَنْ شَهِدَ[3] أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ ، كَانَ مُؤْمِناً؟ قَالَ: فَأَيْنَ فَرَائِضُ اللّٰهِ؟»

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ: لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ كَلَاماً، لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ صَوْمٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ».

قَالَ: وَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ : إِنَّ عِنْدَنَا قَوْماً يَقُولُونَ: إِذَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ ، فَهُوَ[4] مُؤْمِنٌ.

قَالَ: «فَلِمَ يَضْرِبُونَ الْحُدُودَ؟ وَلِمَ تُقْطَعُ[5] أَيْدِيهِمْ؟ وَمَا خَلَقَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلْقاً أَكْرَمَ عَلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ[6] - مِنَ الْمُؤْمِنِ[7]؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ خُدَّامُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ جِوَارَ

ح ١٧١٠؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥٣، من قوله: «فلمّا أذن الله لمحمّد في الخروج من مكّة» إلى قوله: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُوا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾، مع تقطيع بعض الفقرات وتغيير بعض الكلمات؛ وفيه، ج ٢٧، ص ١٨٢، ح ٣٣٥٤٩، إلى قوله: «والمحكمات من الناسخات»؛ البحار، ج ٧، ص ٣١٨، ح ١٤، من قوله: «وليست تشهد الجوارح على مؤمن» إلى قوله «فأمّا المؤمن فيعطى كتابه بيمينه»؛ وفيه، ج ١٤، ص ٥٠، ح ٤، من قوله: «فلمّا استجاب لكلّ نبيّ من استجاب له من قومه» إلى قوله: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾؛ وج ٦٩، ص ٨٥، ح ٣٠.

١. في «ب»: - «عن محمّد». وفي «ز»: - «عن محمّد بن إسماعيل». وفي كلتا النسختين تحريف؛ فقد توسّط محمّد بن إسماعيل [بن بزيع] بين أحمد بن محمّد [بن عيسى] ومحمّد بن الفضيل في كثير من الأسناد. ورواية أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الفضيل مباشرةً، غير ثابتة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٠-٣٥٢؛ وص ٣٥٩.

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «فضيل».

٣. في شرح المازندراني: «هذا القول يحتمل أن يكون استفهاماً وإخباراً».

٤. في «ز»: «هو».

٥. في «ز» والبحار: «يقطع». وفي «بر»: «يقطعون». وفي «بف»: «تقطعون».

٦. في «ف»: - «على الله عزّ وجلّ».

٧. في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «من مؤمن».

اللّٰهِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْحُورَ الْعِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ». ثُمَّ قَالَ: «فَمَا بَالُ مَنْ جَحَدَ الْفَرَائِضَ كَانَ كَافِراً؟».[1]

١٥٢٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَلَّامٍ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ[2]: «الْإِيمَانُ أَنْ يُطَاعَ اللّٰهُ، فَلَا يُعْصىٰ[3]».[4]

١٨ ـ بَابٌ[5] فِي أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْثُوثٌ[6] لِجَوَارِحِ[7] الْبَدَنِ كُلِّهَا

١٥٢١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ[8]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو[9] الزُّبَيْرِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، أَخْبِرْنِي أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللّٰهِ؟

---

١. الوافي، ج ٤، ص ١٠٣، ح ١٧٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩، ح ٢.

٢. في «ص، بر»: «قال».

٣. في «ف»: «ولا يعصى».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في أنّ الإيمان مبثوت لجوارح البدن كلّها، ضمن ح ١٥٢٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٣٨، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخره. مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٩٩، ح ١٧٠٨، وفيه «بيان» مفصّل في حقيقة الإيمان ودرجاته وكماله؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٢، ح ٥٣.

٥. في «ج»: - «باب».

٦. في حاشية «ج»: «مثبوت».

٧. في «ب»: «في جوارح». وفي «ز، ف»: «بجوارح».

٨. في «ز» والوسائل: «يزيد». وهو سهو. والقاسم، هو القاسم بن بُرَيْد بن معاوية العجلي؛ فقد روى النجاشي بسنده عن بكر بن صالح، عن القاسم بن بريد بن معاوية، عن أبي عمرو الزبيري كتاب المفضّل بن عمر. والقاسم بن بريد هو المترجم في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٦، الرقم ١١١٢؛ و ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٣، الرقم ٣٩٤٧؛ و ص ٣٤٢، الرقم ٥٠٩٦.

٩. في «ز»: «عمير». والظاهر من ملاحظة الأسناد عدم صحّته. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٦١، الرقم ١٤٦٢٢.

قَالَ: «مَا لَا يَقْبَلُ اللّٰهُ[١] شَيْئاً إِلَّا بِهِ».

قُلْتُ: وَمَا هُوَ؟

قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللّٰهِ -الَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ- أَعْلَى الْأَعْمَالِ دَرَجَةً، وَأَشْرَفُهَا مَنْزِلَةً، ٣٤/٢ وَأَسْنَاهَا حَظّاً».

قَالَ: قُلْتُ: أَ لَا تُخْبِرُنِي عَنِ الْإِيمَانِ: أَ قَوْلٌ هُوَ وَعَمَلٌ، أَمْ[٢] قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؟

فَقَالَ: «الْإِيمَانُ عَمَلٌ كُلُّهُ، وَالْقَوْلُ بَعْضُ ذٰلِكَ الْعَمَلِ بِفَرْضٍ[٣] مِنَ اللّٰهِ بَيِّنٍ[٤] فِي كِتَابِهِ، وَاضِحٍ نُورُهُ، ثَابِتَةٍ حُجَّتُهُ، يَشْهَدُ لَهُ[٥] بِهِ الْكِتَابُ، وَيَدْعُوهُ[٦] إِلَيْهِ».

قَالَ: قُلْتُ[٧]: صِفْهُ لِي جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَتّٰى أَفْهَمَهُ.

قَالَ: «الْإِيمَانُ[٨] حَالَاتٌ وَدَرَجَاتٌ وَطَبَقَاتٌ وَمَنَازِلُ؛ فَمِنْهُ التَّامُّ[٩] الْمُنْتَهِي تَمَامُهُ، وَمِنْهُ النَّاقِصُ الْبَيِّنُ نُقْصَانُهُ، وَمِنْهُ الرَّاجِحُ الزَّائِدُ[١٠] رُجْحَانُهُ».

قُلْتُ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَتِمُّ وَيَنْقُصُ وَيَزِيدُ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: كَيْفَ[١١] ذٰلِكَ[١٢]؟ قَالَ: «لِأَنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- فَرَضَ الْإِيمَانَ عَلىٰ جَوَارِحِ ابْنِ آدَمَ، وَقَسَّمَهُ عَلَيْهَا، وَفَرَّقَهُ فِيهَا؛ فَلَيْسَ مِنْ جَوَارِحِهِ جَارِحَةٌ إِلَّا وَقَدْ

---

١. في «ف»: - «الله».

٢. في «ب»: «أو».

٣. في «ج، ف»: «يفرض».

٤. يجوز فيه كونه مبنيّاً للمفعول. وأمّا كونه مبنيّاً للفاعل فهو مرجوح؛ لاستلزامه حذف المفعول. وصرّح المازندراني في شرحه بالتنوين صفة لقوله: «بفرضٍ»، كما اخترناه.

٥. في «ف»: - «له».

٦. في «ب»: «يدعو». وفي الوافي: «واضح نوره» صفةٌ للفرض، وكذا «ثابتة حجّته». «يشهد له» أي لكونه عملاً، أو للعامل. «به» أي بذلك الفرض. و«يدعوه إليه» أي يدعو العامل إلى ذلك الفرض.

٧. في «ص»: + «له».

٨. في حاشية «ج» ومرآة العقول: «للإيمان».

٩. في «ف»: «التمام».

١٠. في «ص»: «البيّن» بدل «الزائد».

١١. في «ز، ف»: «وكيف».

١٢. في حاشية «ص، ض، بس، بف»: «ذاك».

وُكِّلَتْ مِنَ الْإِيمَانِ بِغَيْرِ مَا وُكِّلَتْ بِهِ[١] أُخْتُهَا، فَمِنْهَا قَلْبُهُ الَّذِي بِهِ يَعْقِلُ وَيَفْقَهُ وَيَفْهَمُ، وَهُوَ أَمِيرُ بَدَنِهِ الَّذِي لَا تَرِدُ[٢] الْجَوَارِحُ وَلَا تَصْدُرُ[٣] إِلَّا عَنْ رَأْيِهِ وَأَمْرِهِ، وَمِنْهَا عَيْنَاهُ اللَّتَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَأُذُنَاهُ اللَّتَانِ يَسْمَعُ بِهِمَا، وَيَدَاهُ اللَّتَانِ يَبْطِشُ[٤] بِهِمَا، وَرِجْلَاهُ اللَّتَانِ يَمْشِي بِهِمَا، وَفَرْجُهُ الَّذِي الْبَاهُ[٥] مِنْ قِبَلِهِ، وَلِسَانُهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَرَأْسُهُ الَّذِي فِيهِ وَجْهُهُ، فَلَيْسَ مِنْ هٰذِهِ جَارِحَةٌ إِلَّا وَ[٦] قَدْ وُكِّلَتْ مِنَ الْإِيمَانِ بِغَيْرِ مَا وُكِّلَتْ بِهِ[٧] أُخْتُهَا بِفَرْضٍ مِنَ اللّٰهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ يَنْطِقُ بِهِ الْكِتَابُ لَهَا وَيَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهَا.

فَفَرَضَ[٨] عَلَى الْقَلْبِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى السَّمْعِ، وَفَرَضَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ[٩]، وَفَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ[١٠] غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ، وَفَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ، وَفَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْوَجْهِ.

فَأَمَّا مَا فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْإِقْرَارُ[١١] وَالْمَعْرِفَةُ وَالْعَقْدُ وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ بِأَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلٰهاً وَاحِداً لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً

---

١. في «ف»: - «به».

٢. في «ز، ض»: «لا يرد».

٣. في مرآة العقول: «الورود: حضور الماء للشرب، والصدر والصدور: الانصراف عنه، وهذا مثل في أنّها لا تفعل شيئاً إلّا بأمره، كما يقال في الفارسيّة: لا يشرب الماء إلّا بأمره وإذنه». وراجع: المفردات للراغب، ص ٨٦٥ (ورد)، النهاية، ج ٣، ص ١٥ (صدر).

٤. «البَطْش»: الأخذ القويّ الشديد. النهاية، ج ١، ص ١٣٥ (بطش).

٥. في الوافي: «الباءة». وفي مرآة العقول: «والباه، في بعض النسخ بدون الهمزة، وفي بعضها بها». وقال الجوهري: «الباه مثال الجاه: لغة في الباءة وهي الجماع». الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٨ (بوه).

٦. في «ز»: - «و».

٧. في «ف»: «بها».

٨. في «ف»: + «الله».

٩. في «ب»: «العين».

١٠. في «ب»: «العين».

١١. في «ف، بس»: «والإقرار». وفي حاشية «ز»: + «بالله».

وَلَا وَلَداً، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ـ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ[١] ـ وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ مِنْ نَبِيٍّ أَوْ[٢] كِتَابٍ.

فَذٰلِكَ مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلٰكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً﴾[٣] وَقَالَ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللّٰهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا[٥] بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾[٦] وَقَالَ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّٰهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[٧] فَذٰلِكَ مَا فَرَضَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ رَأْسُ الْإِيمَانِ. ٢/٣٥

وَ فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى اللِّسَانِ الْقَوْلَ وَالتَّعْبِيرَ عَنِ الْقَلْبِ بِمَا عَقَدَ[٨] عَلَيْهِ[٩] وَأَقَرَّ بِهِ؛ قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ[١٠]: ﴿وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[١١] قَالَ: قُولُوا آمَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلٰهُنَا وَإِلٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ»[١٢] فَهٰذَا مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى اللِّسَانِ وَهُوَ عَمَلُهُ.

---

١ . في «ب، ص، بس، بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ز، بر»: «صلّى الله عليه وآله». وفي «ف»: «صلوات الله وسلامه عليه».

٢ . في «ب»: «و».

٣ . النحل (١٦): ١٠٦. وفي الوسائل: - ﴿وَلٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾.

٤ . الرعد (١٣): ٢٨.

٥ . هكذا في القرآن ونسخة الوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذين آمنوا».

٦ . المائدة (٥): ٤١.

٧ . البقرة (٢): ٢٨٤.

٨ . «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء. ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة، كعقد الحبل، وعقد البناء، ثمّ يستعار ذلك للمعاني نحو: عقد البيع. واعتقدت كذا: عقدت عليه القلب والضمير. المفردات للراغب، ص ٥٧٦؛ المصباح المنير، ص ٤٢١ (عقد).

٩ . في «ف» + «ولزمه».

١٠ . في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» وشرح المازندراني: «تبارك اسمه». وفي «ب، بس»: «تبارك وتعالى اسمه».

١١ . البقرة (٢): ٨٣.

١٢ . في مرآة العقول: «ثمّ إنّ الآية الثانية ليست في المصاحف هكذا». ثمّ ذكر الآية ١٣٦ من البقرة (٢)، والآية ٤٦ من العنكبوت (٢٩) وقال: «فالظاهر أنّ التغيير من النسّاخ، أو نقل الآيتين بالمعنى، وفي النعماني موافق للأولى. ولعلّه كان في الخبر الآيتان فأسقطوا عجز الأولى وصدر الثانية».

وَ فَرَضَ عَلَى السَّمْعِ أَنْ يَتَنَزَّهَ عَنِ الِاسْتِمَاعِ إِلىٰ مَا حَرَّمَ[١] اللّٰهُ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ مِمَّا نَهَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُ، وَالْإِصْغَاءِ إِلىٰ مَا أَسْخَطَ اللّٰهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ فِي ذٰلِكَ: ﴿وَ قَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتابِ أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللّٰهِ يُكْفَرُ بِها وَيُسْتَهْزَأُ بِها فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتّٰى يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾[٢] ثُمَّ اسْتَثْنَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مَوْضِعَ النِّسْيَانِ، فَقَالَ: ﴿وَإِمّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظّالِمِينَ﴾[٣] وَقَالَ: ﴿فَبَشِّرْ عِبادِ[٤] ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولٰئِكَ الَّذِينَ هَداهُمُ اللّٰهُ وَأُولٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾[٥] وَقَالَ[٦] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِى صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكاةِ فاعِلُونَ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿وَ إِذا[٨] سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقالُوا لَنا أَعْمالُنا وَلَكُمْ أَعْمالُكُمْ﴾[٩] وَقَالَ: ﴿وَ إِذا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِراماً﴾[١٠] فَهٰذَا مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى السَّمْعِ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ لَا يُصْغِيَ إِلىٰ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَ فَرَضَ عَلَى الْبَصَرِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلىٰ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَمَّا نَهَى اللّٰهُ عَنْهُ مِمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَالَ[١١] تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾، فَنَهَاهُمْ[١٢] أَنْ يَنْظُرُوا إِلىٰ

---

١. في الوافي: «حرّمه».
٢. النساء (٤): ١٤٠.
٣. الأنعام (٦): ٦٨.
٤. في «ب، ج، د، ض، ف، بر»: «عبادي». وفي مرآة العقول: «عبادي، في النسخ بإثبات الياء موافقاً لرواية أبي عمرو برواية موسى؛ حيث قرأ في الوصل بفتح الياء وفي الوقف بإسكانها، وقرأ الباقون بإسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة».
٥. الزمر (٣٩): ١٧-١٨.
٦. في «د»: + «الله».
٧. المؤمنون (٢٣): ١-٤.
٨. هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» وهو مطابق للقرآن. وفي «د، ز، ص، ف، بر» والمطبوع: «إذا» بدون الواو.
٩. القصص (٢٨): ٥٥. وفي «ج، ز، ض، ف، بس، بف» والوافي والوسائل: - «وَ قالُوا لَنآ أَعْمالُنا وَ لَكُمْ أَعْمالُكُمْ».
١٠. الفرقان (٢٥): ٧٢.
١١. في «د» وحاشية «ب، ج» والبحار: + «الله».
١٢. في «بر، بس، بف» وحاشية «ص» والوافي: + «عن». وفي الوسائل: - «فنهاهم». وفي البحار: + «من».

عَوْرَاتِهِمْ[١]، وَأَنْ يَنْظُرَ الْمَرْءُ إِلىٰ فَرْجِ أَخِيهِ، وَيَحْفَظَ فَرْجَهُ[٢] أَنْ يَـنْظَرَ[٣] إِلَـيْهِ، وَ[٤] قَـالَ: ﴿وَ قُلْ لِلْمُؤْمِناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾[٥] مِنْ أَنْ تَنْظُرَ[٦] إِحْدَاهُنَّ[٧] إِلىٰ ٣٦/٢ فَرْجِ أُخْتِهَا، وَتَحْفَظَ فَرْجَهَا مِنْ أَنْ يُنْظَرَ[٨] إِلَيْهَا[٩] -وَ قَالَ-: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حِفْظِ الْفَرْجِ فَهُوَ مِنَ الزِّنىٰ إِلَّا هٰذِهِ الْآيَةَ[١٠]؛ فَإِنَّهَا مِنَ النَّظَرِ.

ثُمَّ نَظَمَ مَا فَرَضَ[١١] عَلَى الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ[١٢] فِي آيَةٍ أُخْرىٰ، فَقَالَ: ﴿وَما كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصارُكُمْ وَلا جُلُودُكُمْ﴾[١٣] يَعْنِي بِالْجُلُودِ الْفُرُوجَ وَالْأَفْخَاذَ، وَقَالَ: ﴿وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً﴾[١٤] فَهٰذَا مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ مِنْ غَضِّ الْبَصَرِ عَمَّا حَرَّمَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ[١٥]، وَهُوَ عَمَلُهُمَا[١٦]، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَ فَرَضَ اللّٰهُ[١٧] عَلَى الْيَدَيْنِ أَنْ لَا يَبْطِشَ بِهِمَا إِلىٰ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ، وَأَنْ يَبْطِشَ

---

١. في «بس»: «عورتهم».

٢. في البحار: + «من».

٣. في «ج»: «ينظروا».

٤. في «ب، ز» والوسائل: - «و».

٥. النور (٢٤): ٣٠ و ٣١.

٦. في «ب، د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

٧. في «بس»: «أحد منهنّ».

٨. في «ف»: «أن تنظر».

٩. في «ف»: + «أختها».

١٠. في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٣٢: «ليس المراد نقص المبصرات وتبعيضها ولا الأبصار، بل النظر بها، وهو المراد ممّا قيل: المراد غضّ البصر وخفضه عمّا يحرم النظر إليه والاقتصار به على ما يحلّ ... وهذه الرواية وغيرها تدلّ على أنّ المراد بحفظ الفرج هنا ستره عن أن ينظر إليه أحد، وكذا ظاهر الرواية تخصيص غضّ البصر بترك النظر إلى العورة». وللمزيد راجع: التبيان، ج ٧، ص ٤٢٩؛ الكشّاف، ج ٣، ص ٦٠؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٤١؛ فقه القرآن للراوندي، ج ٢، ص ١٢٨، في كلّها ذيل الآية المذكورة؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٠٥-١٠٦.

١١. في «ب، ج، ض، ف»: + «الله».

١٢. في الوسائل: «البصر واللسان» بدل «اللسان والسمع والبصر».

١٣. فصّلت (٤١): ٢٢.

١٤. الإسراء (١٧): ٣٦.

١٥. في الوسائل: - «عمّا حرّم الله عزّ وجلّ».

١٦. في «ج، بر، بف»: «عملها».

١٧. في «ب، ج، د، ص، ض، ف، بس، بف» والوافي والوسائل: - «الله».

بِهِمَا إِلىٰ مَا أَمَرَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمَا مِنَ الصَّدَقَةِ وَصِلَةِ الرَّحِمِ[١] وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ وَالطَّهُورِ لِلصَّلَاةِ[٢]، فَقَالَ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٣] وَقَالَ[٤]: ﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتّٰى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمّا فِداءً حَتّٰى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزارَها﴾[٥] فَهٰذَا مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى الْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ مِنْ عِلَاجِهِمَا.

وَ فَرَضَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ أَنْ لَا يَمْشِيَ بِهِمَا إِلىٰ شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِي اللّٰهِ، وَفَرَضَ[٦] عَلَيْهِمَا الْمَشْيَ إِلىٰ مَا يُرْضِي[٧] اللّٰهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ: ﴿وَ لا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبالَ طُولاً﴾[٨] وَقَالَ: ﴿وَ اقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْواتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[٩] وَقَالَ[١٠] ـ فِيمَا شَهِدَتِ[١١] الْأَيْدِي[١٢] وَالْأَرْجُلُ عَلىٰ[١٣] أَنْفُسِهِمَا[١٤]، وَعَلىٰ أَرْبَابِهِمَا[١٥] مِنْ تَضْيِيعِهِمَا[١٦] لِمَا أَمَرَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، وَفَرَضَهُ عَلَيْهِمَا[١٧] ـ: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلىٰ أَفْواهِهِمْ وَتُكَلِّمُنا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١٨] فَهٰذَا أَيْضاً[١٩] مِمَّا فَرَضَ اللّٰهُ عَلَى الْيَدَيْنِ وَعَلَى الرِّجْلَيْنِ، وَهُوَ عَمَلُهُمَا[٢٠]، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

---

١. في حاشية «ص»: «الأرحام».

٢. في «ص، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «للصلوات».

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. في «ز، ص»: «فقال».

٥. محمّد (٤٧): ٤.

٦. في «ف»: + «الله».

٧. يجوز فيه التجريد أيضاً مع رفع الجلالة.

٨. الإسراء (١٧): ٣٧.

٩. لقمان (٣١): ١٩.

١٠. في «ص»: «فقال».

١١. في الوسائل: + «به».

١٢. في حاشية «ض، بف»: «الأيادي».

١٣. في الوافي: «في».

١٤. في الوسائل: «أنفسها».

١٥. في الوسائل: «أربابها».

١٦. في الوسائل: «تضييعها».

١٧. في الوسائل: «عليها».

١٨. يس (٣٦): ٦٥.

١٩. في «بر»: - «أيضاً».

٢٠. في «ج» والوسائل: «عملها».

وَ فَرَضَ[1] عَلَى الْوَجْهِ السُّجُودَ لَهُ[2] بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3] فَهٰذِهِ[4] فَرِيضَةٌ ٢/ ٣٧ جَامِعَةٌ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلّٰهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللّٰهِ أَحَداً﴾[5] وَقَالَ[6] فِيمَا فَرَضَ[7] عَلَى الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّهُورِ وَالصَّلَاةِ بِهَا وَذٰلِكَ أَنَّ

---

١. في «ز»: + «الله».

٢. في الوافي: - «له».

٣. الحجّ (٢٢): ٧٧.

٤. في «ج، د، ز، ف، بر» والوافي: «وهذه».

٥. الجنّ (٧٢): ١٨.

٦. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٠٩: «قوله: وقال فيما فرض، إلى آخره، كأنّ المراد: وقال: هذه الآية - يعني ﴿أَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ﴾ - فيما فرض الله على الجوارح السبعة من الطهور والصلاة بها، فهذه أيضاً فريضة جامعة على الوجه واليدين والرجلين كالسابقة، ولعلّ «ذلك» في قوله: «وذلك أنّ الله عزّ وجلّ» إلى آخره، إشارة إلى كون القرآن دليلاً على بثّ الإيمان على الجوارح، وتفصيل القول فيه أنّ الآيات المذكورة إنّما دلّت على أنّه تعالى فرض على كلّ جارحة شيئاً غير ما فرضه على الاُخرى، ولم يثبت بهذا القدر من جهة القرآن ما ذكره أوّلاً من أنّه تعالى فرض الإيمان على جوارح ابن آدم وقسمه عليها وفرّقه فيها، فأشار هنا إلى إثبات ذلك بالقرآن، وحاصله أنّ الآية، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ دلّت على أنّ الصلاة إيمان، ولا ريب في أنّ الصلاة مركّبة من أفعال جميع الجوارح، فقد ثبت أنّ الإيمان مركّب منها. هذا ما خطر بالبال على سبيل الاحتمال، والله أعلم».

وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٣٨: «قوله: وقال فيما فرض على الجوارح من الطهور والصلاة بها، أي بالجوارح، وكأنّ مفعول القول محذوف، أي ما قال، أو «من الطهور» مفعوله بزيادة «من»، أو بتقدير «شيئاً» أو «كثيراً»، أو المراد: قال ذلك، أي آية المساجد، فيما فرض الله على هذه الجوارح من الطهور والصلاة؛ لأنّ الطهور أيضاً يتعلّق بالمساجد. وعلى التقادير قوله: «وذلك» إشارة إلى كون الآيات السابقة دليلاً على كون الإيمان مبثوثاً على الجوارح؛ لأنّها إنّما دلّت على أنّ الله تعالى فرض أعمالاً متعلّقة بتلك الجوارح، ولم تدلّ على أنّها إيمان، فاستدلّ ﷺ على ذلك بأنّ الله تعالى سمّى الصلاة المتعلّقة بجميع الجوارح إيماناً، فتمّ به الاستدلال بالآيات المذكورة على المطلوب.

والظاهر أنّ في العبارة سقطاً أو تحريفاً أو اختصاراً مخلّاً من الرواة، أو من المصنّف ... ويحتمل أن يكون مفعول القول ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾، أو مبهماً يفسّره ذلك، حذف لدلالة التعليل عليه، وقوله: «ذلك» تعليل للقول، أي النزول، وقوله: «فأنزل الله» ليس جوابَ «لمّا»؛ لعدم جواز دخول الفاء عليه، بل الجواب محذوف بتقدير: أنزل وجه الحكمة في الصرف فأنزل».

٧. في «ص»: + «الله».

اللّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمَّا صَرَفَ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَى الْكَعْبَةِ عَنْ[١] بَيْتِ الْمَقْدِسِ[٢]، فَأَنْزَلَ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ ما كانَ اللّهُ لِيُضيعَ إيمانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنّاسِ لَرَؤُفٌ رَحيمٌ﴾[٣] فَسَمَّى الصَّلَاةَ إِيمَاناً، فَمَنْ لَقِيَ اللّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَافِظاً لِجَوَارِحِهِ، مُوفِياً كُلَّ جَارِحَةٍ مِنْ جَوَارِحِهِ مَا فَرَضَ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا، لَقِيَ اللّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَكْمِلاً لِإِيمَانِهِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ خَانَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ تَعَدّىٰ مَا[٤] أَمَرَ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا، لَقِيَ اللّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَاقِصَ الْإِيمَانِ».

قُلْتُ: قَدْ فَهِمْتُ نُقْصَانَ الْإِيمَانِ وَتَمَامَهُ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ زِيَادَتُهُ؟

فَقَالَ: «قَوْلُ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ إِذا ما أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زادَتْهُ هٰذِهِ إيماناً فَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا فَزادَتْهُمْ إيماناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ○ وَأَمَّا الَّذينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزادَتْهُمْ رِجْساً إِلىٰ رِجْسِهِمْ﴾[٥] وَقَالَ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْناهُمْ هُدىً﴾[٦] وَلَوْ كَانَ كُلُّهُ وَاحِداً، لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَاسْتَوَتِ النِّعَمُ فِيهِ، وَلَاسْتَوَى النَّاسُ، وَبَطَلَ التَّفْضِيلُ، وَلٰكِنْ[٧] بِتَمَامِ الْإِيمَانِ دَخَلَ الْمُؤْمِنُونَ الْجَنَّةَ، وَبِالزِّيَادَةِ فِي الْإِيمَانِ تَفَاضَلَ الْمُؤْمِنُونَ بِالدَّرَجَاتِ عِنْدَ اللّهِ[٨]، وَبِالنُّقْصَانِ دَخَلَ الْمُفَرِّطُونَ النَّارَ».[٩]

---

١. في «ف»: «من».

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «البيت المقدّس».

٣. البقرة (٢): ١٤٣.

٤. في الوسائل: «ممّا».

٥. التوبة (٩): ١٢٤-١٢٥.

٦. الكهف (١٨): ١٣.

٧. في الوسائل: - «لكن».

٨. في الوسائل: - «وبالزيادة - إلى - عندالله».

٩. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٣، ح ١١٥؛ وص ١٥٧، ح ٥٢٩؛ وص ٢٨٢، ح ٢٩٢؛ وج ٢، ص ٢٩٣، ح ٧٧؛ وص ٣٢٣، ح ١٢، وفي كلّها عن أبي عمرو الزبيري، قطعة منه، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢٦، ح ٣٢١٥، مرسلاً عن عليّ ﷺ في وصيّته لابنه محمّد بن الحنفيّة، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١١٥، ح ١٧١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٤، ح ٢٠٢١٨، من قوله: «قال: لأنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح»؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣، ح ٦، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ج ٨٥، ص ١٢٧، قطعة منه.

١٥٢٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ الْبَرْقِيِّ[١]، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللّٰهِ[٢] بْنِ الْحَسَنِ[٣]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ، قَالَ:

قَالَ لِي[٤] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا﴾[٥]» قَالَ: «يُسْأَلُ السَّمْعُ عَمَّا سَمِعَ، وَالْبَصَرُ عَمَّا[٦] نَظَرَ إِلَيْهِ[٧]، وَالْفُؤَادُ عَمَّا عَقَدَ عَلَيْهِ».[٨]

١٥٢٣ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ أَوْ[٩] غَيْرِهِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: ٣٨/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ[١٠]: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ[١١]،

---

١. في السند تحويل كما هو ظاهرٌ من وقوع «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» بعد العاطف، والبرقي هذا هو محمّد بن خالد البرقي والد أحمد بن محمّد بن خالد، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في كثيرٍ من الأسناد، وروى هو كتاب النضر بن سويد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٣ـ ٦٩٤؛ وص ٧٠٢ـ٧٠٣؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٨١، الرقم ٧٧٢. فالظاهر إمّا زيادة «عن أبيه» بعد «أحمد بن محمّد بن خالد»، أو زيادة لفظة «جميعاً» في السند، ولعلّ زيادة الثاني أولى. فتأمّل.

هذا، وما ورد في الوافي والوسائل والبحار من عدم ذكر «عن أبيه» بعد «أحمد بن محمّد بن خالد»، احتمال التصحيح الاجتهادي فيه قويّ جدّاً؛ فإنّ جميع النسخ ـ من التي قوبلت وغيرها ـ متّفقة على ثبوت هذه العبارة.

٢. في «ج، د، بس» وحاشية «بر، بف» والبحار: «عبد الله».

٣. في «ب، بس»: «الحسين».

٤. في «ز»: ـ «لي».

٥. الإسراء (١٧): ٣٦.

٦. في «ب»: «عمّن».

٧. في تفسير العيّاشي، ح ٧٥: «يطرف» بدل «نظر إليه».

٨. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٧٥، عن الحسين بن هارون؛ وح ٧٤، عن الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوّله؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨١، مع زيادة في أوّله وآخره. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام بزيادة في أوّله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٢٠، ح ١٧١٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٧، ح ٢٠٢١٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٢، ح ٣.

٩. في «ز»: «و».

١٠. في «ص، ف»: «قال».

١١. هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: + «[وأنّ محمّداً ←

وَالْإِقْرَارُ[1] بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ، وَمَا اسْتَقَرَّ فِي الْقُلُوبِ مِنَ التَّصْدِيقِ بِذٰلِكَ».

قَالَ: قُلْتُ: الشَّهَادَةُ أَ لَيْسَتْ[2] عَمَلاً؟ قَالَ: «بَلىٰ». قُلْتُ: الْعَمَلُ[3] مِنَ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْإِيمَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَالْعَمَلُ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِعَمَلٍ».[4]

١٥٢٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[5]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[6]: مَا الْإِسْلَامُ؟

فَقَالَ[7]: «دِينُ اللّٰهِ اسْمُهُ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ دِينُ اللّٰهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونُوا حَيْثُ كُنْتُمْ، وَبَعْدَ أَنْ تَكُونُوا، فَمَنْ[8] أَقَرَّ بِدِينِ اللّٰهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛ وَمَنْ عَمِلَ بِمَا أَمَرَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ[9] فَهُوَ مُؤْمِنٌ».[10]

١٥٢٥ / ٥ . عَنْهُ[11]، عَنْ ....←

↩ رسول الله]».

١ . في «ص، ف»: «وإقرار».

٢ . في «ص، ف»: «أليست الشهادة».

٣ . في «ف»: «فالعمل».

٤ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ح ١٤٩١، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٥٧، عن هشام بن عجلان، عن أبي عبد الله ، وفيهما إلى قوله: «والإقرار بما جاء من عند الله» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢٠، من قوله: «الإيمان لايكون إلّا بعمل»؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٢، ح ٤.

٥ . في حاشية «بف»: «أصحابنا».

٦ . في «ض»: - «له».

٧ . في «ب» وشرح المازندراني: «قال».

٨ . في الوسائل والبحار، ج ٧٥: «من».

٩ . في «ب، بر» والبحار، ج ٧٥: - «به».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٣٦، وفيهما من قوله: «فمن أقرّ بدين الله»؛ وج ٦٨، ص ٢٥٩، ح ١٦.

١١ . ضمير «عنه» راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند المتقدّم. فقد روى محمّد بن خالد البرقي ـ والد أحمد ـ عن النضر بن سويد كتاب يحيى بن عمران الحلبي، وتوسّط النضر بن سويد بينه وبين يحيى بن ↩

أَبِيهِ[١]، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ[٢] سَلَّامٌ: إِنَّ خَيْثَمَةَ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ[٣] يُحَدِّثُنَا عَنْكَ[٤] أَنَّهُ سَأَلَكَ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقُلْتَ لَهُ[٥]: إِنَّ الْإِسْلَامَ مَنِ اسْتَقْبَلَ[٦] قِبْلَتَنَا، وَشَهِدَ شَهَادَتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، وَوَالَىٰ وَلِيَّنَا، وَعَادَىٰ عَدُوَّنَا؛ فَهُوَ مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ[٧]: «صَدَقَ[٨] خَيْثَمَةُ».

قُلْتُ[٩]: وَسَأَلَكَ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقُلْتَ: الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِكِتَابِ اللهِ، وَأَنْ لَا يُعْصَى اللهُ[١٠]؟ فَقَالَ: «صَدَقَ خَيْثَمَةُ[١١]».[١٢]

↩ عمران [الحلبي] في عددٍ من الأسناد، منها سند الحديث الثاني من الباب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧-٣٨٨.

فيظهر ممّا تقدّم وقوع التحريف في ما ورد في «بر» من «عليّ» بدل «عنه»، وكذا وقوع السهو في ما ورد في «ص» من «عدّة من أصحابنا» بدل «عنه عن أبيه».

١. في «د، ز، بس، بف» والوافي: - «عن أبيه». وهو سهو، كما ظهر ممّا تقدّم آنفاً.

٢. في الوافي: - «له».

٣. في «ب، ج» والمحاسن: «خثيمة بن أبي خثيمة». وهو سهو. والظاهر أنّ خيثمة هذا، هو خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري. راجع: تهذيب الكمال، ج ٨، ص ٣٦٩، الرقم ١٧٤٦.

٤. في المحاسن: «حدّثنا» بدل «يحدّثنا عنك».

٥. في «ج، د، ز، ض، ف، بر» والبحار: - «له».

٦. في «ج»: «لمن استقبل». وفي مرآة العقول: «قوله: من استقبل قبلتنا، أي دينُ من استقبل، فقوله: فهو مسلم، تفريع وتأكيد».

٧. في المحاسن: «قال».

٨. في «ف»: «صدّقوا». وفي «ض»: «صدّق».

٩. في المحاسن: - «خيثمة قلت».

١٠. في المحاسن: «والتصديق بكتابه وأن أحبّ في الله وأبغض في الله» بدل «والتصديق بكتاب الله وأن لا يعصى الله».

١١. في المحاسن: «خثيمة».

١٢. المحاسن، ص ٢٨٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٢. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٥٢٠، بسند آخر، وتمام الرواية هكذا: «سألت أبا عبدالله ﷺ عن الإيمان فقال: الإيمان أن يطاع الله فلايعصى»؛ الأمالي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٨٠، ح ١٦٨٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٦، ح ٥٤.

١٥٢٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّٰهِ».

قَالَ: قُلْتُ: أَ لَيْسَ هٰذَا عَمَلٌ[1]؟ قَالَ: «بَلىٰ». قُلْتُ: فَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «لَا يَثْبُتُ لَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ مِنْهُ».[2]

١٥٢٧ / ٧ . بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُيَسِّرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصِيبِيِّ[3]، قَالَ:

٢/ ٣٩ سَأَلَ رَجُلٌ الْعَالِمَ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، أَخْبِرْنِي أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللّٰهِ؟ قَالَ: «مَا لَا يَقْبَلُ[4] عَمَلٌ[5] إِلَّا بِهِ» فَقَالَ: وَمَا ذٰلِكَ[6]؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللّٰهِ الَّذِي

---

١ . كذا في النسخ، ومقتضى القاعدة: «عملاً». قال في مرآة العقول: «كذا في النسخ بالرفع، ولعلّه من تصحيف النسّاخ. ويحتمل أن يكون اسم «ليس» ضمير الشأن ويكون مبنياً على لغة بني تميم؛ حيث ذهبوا إلى أنّ «ليس» إذا انتقض نفيه يحمل على «ما» في الإهمال، والنفي هنا منتقض بالاستفهام الإنكاري».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٨٠، ح ١٦٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣، ح ٥.

٣ . في «ب، ج، د، ز، ص، بس، بف»: «حمّاد بن عثمان والنصيبي». وفي «ض»: «حمّاد بن عثمان النصيبي». وفي «ف»: «حمّاد بن عمر النصيبي». وفي «بر»: «حمّاد بن عمرو النصيبي» ـ بعد تصحيحها من «حمّاد بن عيسى والنصيبي» ـ كما في المطبوع، وهو الصواب. وحمّاد هذا، هو حمّاد بن عمرو بن سلمة النصيبي. راجع: تاريخ الإسلام، ج ١٢، ص ١٣٣، الرقم ٨٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٢٣٩، الرقم ٤١٥.
ثمّ إنّ الظاهر أنّ منشأ التصحيف في أكثر النسخ أمران مرسومان في الخطوط القديمة: أحدهما: عدم كتابة «الألف» في كثير من العناوين، ومنها «عثمان». والآخر: عدم وضع النقطة إلّا في مواضع خاصّة، ولذلك كان بعض الألفاظ المتشابهة في الكتابة في معرض التصحيف ببعض، ومنها: «عثمان وعمر»، «عثمان وعيسى». ويؤيّد ذلك ما ورد في «ب، ج، د، ز» من «حمّاد بن عثمن والنصيبي»، فتأمّل.

٤ . في «ز»: + «الله».

٥ . في «ب، ج، د، ز، ض، بس، بف»: «عملاً».

٦ . في «ص»: «ذاك».

هُوَ[١] أَعْلَى الْأَعْمَالِ دَرَجَةً، وَأَسْنَاهَا[٢] حَظّاً، وَأَشْرَفُهَا مَنْزِلَةً».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ: أَ قَوْلٌ[٣] وَعَمَلٌ، أَمْ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؟

قَالَ: «الْإِيمَانُ عَمَلٌ كُلُّهُ، وَالْقَوْلُ بَعْضُ ذٰلِكَ الْعَمَلِ، بِفَرْضٍ[٤] مِنَ اللّٰهِ، بَيَّنَهُ[٥] فِي كِتَابِهِ، وَاضِحٍ نُورُهُ، ثَابِتَةٍ حُجَّتُهُ، يَشْهَدُ بِهِ الْكِتَابُ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ».

قُلْتُ: صِفْ لِي ذٰلِكَ حَتّىٰ أَفْهَمَهُ.

فَقَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ[٦] حَالَاتٌ وَدَرَجَاتٌ وَطَبَقَاتٌ وَمَنَازِلُ، فَمِنْهُ التَّامُّ الْمُنْتَهِي تَمَامُهُ، وَمِنْهُ النَّاقِصُ الْمُنْتَهِي نُقْصَانُهُ[٧]، وَمِنْهُ الزَّائِدُ الرَّاجِحُ زِيَادَتُهُ».

قُلْتُ: وَإِنَّ[٨] الْإِيمَانَ لَيَتِمُّ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ[٩]؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَ[١٠] كَيْفَ ذٰلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّ[١١] اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- فَرَضَ الْإِيمَانَ عَلىٰ[١٢] جَوَارِحِ بَنِي آدَمَ، وَقَسَّمَهُ عَلَيْهَا[١٣]، وَفَرَّقَهُ عَلَيْهَا[١٤]؛ فَلَيْسَ مِنْ جَوَارِحِهِمْ جَارِحَةٌ إِلَّا وَهِيَ[١٥] مُوَكَّلَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ بِغَيْرِ مَا وُكِّلَتْ بِهِ أُخْتُهَا، فَمِنْهَا قَلْبُهُ الَّذِي بِهِ يَعْقِلُ وَيَفْقَهُ وَيَفْهَمُ، وَهُوَ أَمِيرُ بَدَنِهِ الَّذِي لَا تُورَدُ[١٦]

---

١. في مرآة العقول: «هو -أي هذا الخبر- جزء من الحديث الأوّل بتغييرات مخلّة، منها قوله: بالله الذي هو؛ فإنّ الصحيح: بالله الذي لا إله إلّا هو».

٢. «أسناها»، أي أرفعها، من السناء: الرفعة. وأسناه: رَفَعه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠١ (سنى).

٣. في «ف»: + «هو».

٤. في «د»: «فرض».

٥. في «ب» وحاشية «ف، بس، بف»: «بيّنٍ» مجرور صفة لفرض. قال في مرآة العقول: «وقوله: بيّنه، والأصحّ: بيّن».

٦. في حاشية «ج»: «إنّ للإيمان بها». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: إنّ للإيمان».

٧. في مرآة العقول: «وقوله: المنتهي نقصانه، كأنّ البيّن نقصانه أصحّ». وهو الذي مرّ في الحديث الأوّل صدر الباب.

٨. في «ص»: «فإنّ».

٩. في «ص، ف»: «وينقص ويزيد».

١٠. في «ض»: - «و».

١١. في «ف»: - «إنّ».

١٢. في «ز»: + «جميع».

١٣. في «ض»: «فيها».

١٤. في «ب»: «وفرّق فيها».

١٥. في «ز، ص، ض، ف»: - «وهي».

١٦. في «ز»: «لا يورد». وفي «د»: «لا ترد». وفي مرآة العقول: «وقوله: لا تورد، على بناء المجهول، ←

الْجَوَارِحُ وَلَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ رَأْيِهِ وَأَمْرِهِ، وَمِنْهَا يَدَاهُ اللَّتَانِ يَبْطِشُ بِهِمَا، وَرِجْلَاهُ اللَّتَانِ يَمْشِي بِهِمَا، وَفَرْجُهُ الَّذِي الْبَاهُ مِنْ قِبَلِهِ، وَلِسَانُهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ الْكِتَابُ[١]، وَيَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهَا، وَعَيْنَاهُ اللَّتَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَأُذُنَاهُ اللَّتَانِ يَسْمَعُ بِهِمَا.

وَ فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ، وَفَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى السَّمْعِ، وَفَرَضَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ، وَفَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْوَجْهِ.

فَأَمَّا[٢] مَا فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْإِقْرَارُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّصْدِيقُ وَالتَّسْلِيمُ وَالْعَقْدُ وَالرِّضَا بِأَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[٣]، أَحَداً صَمَداً[٤]، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً، وَأَنَّ مُحَمَّداًﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».[٥]

١٥٢٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ[٦] بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ: ٢/ ٤٠

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ[٧] - وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ قَوْلِ ←

← والأصحّ: لا ترد، كما في بعض النسخ هنا أيضاً». وهو الذي مرّ في الحديث الأوّل.

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١١٦: «قراءة الكتاب بضمّ الكاف وشدّ التاء وإرادة الحفظة بعيدة». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٤٧: «قوله: ينطق به الكتاب، يظهر ممّا مرّ أنّه سقط هنا نحو من سطرين من «ينطق به» إلى «ينطق به» - أي في ضمن الحديث الأوّل من هذا الباب - ويمكن أن يتكلّف في تصحيح ما في النسخ بأن يقال: من عمل اللسان أنّ ما يكتب في الكتب بصير متلفّظاً به، فكأنّ الكتاب ينطق بسبب اللسان... ويشهد على بناء المفعول».

٢. في «ص»: «وأمّا».

٣. في «ب، بس»: + «إلهاً واحداً».

٤. في «ج، د، ص، ف»: «أحد صمد».

٥. هذا الحديث مذكور في صدر الباب مع اختلاف في السند وتغيير يسير في المتن وحذف في الآخر. راجع الحديث الأوّل من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ١٢٠، ح ١٧١٧.

٦. في «ز»: «منصور».

٧. في مرآة العقول: «ومفعول «يقول» قوله: سبحان الله، إلى آخر الكلام. وإعادة «فقال» للتأكيد؛ لطول الفصل».

الْمُرْجِئَةِ[١] فِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَيْنَا، وَيَقُولُونَ: كَمَا أَنَّ الْكَافِرَ عِنْدَنَا هُوَ الْكَافِرُ عِنْدَ اللّٰهِ، فَكَذٰلِكَ نَجِدُ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَقَرَّ بِإِيمَانِهِ أَنَّهُ عِنْدَ اللّٰهِ مُؤْمِنٌ ـ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللّٰهِ! وَكَيْفَ[٢] يَسْتَوِي هٰذَانِ؟! وَالْكُفْرُ إِقْرَارٌ مِنَ الْعَبْدِ، فَلَا يُكَلَّفُ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِبَيِّنَةٍ، وَالْإِيمَانُ دَعْوَى لَا يَجُوزُ[٣] إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَبَيِّنَتُهُ عَمَلُهُ وَنِيَّتُهُ، فَإِذَا اتَّفَقَا فَالْعَبْدُ عِنْدَ اللّٰهِ مُؤْمِنٌ، وَالْكُفْرُ مَوْجُودٌ بِكُلِّ جِهَةٍ مِنْ هٰذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ: مِنْ نِيَّةٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، وَالْأَحْكَامُ تَجْرِي عَلَى الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَمَا أَكْثَرَ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ بِالْإِيمَانِ، وَيَجْرِي[٤] عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ عِنْدَ اللّٰهِ كَافِرٌ، وَقَدْ أَصَابَ مَنْ أَجْرىٰ عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْمُؤْمِنِينَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ[٥]».[٦]

١٩ ـ بَابُ السَّبْقِ إِلَى الْإِيمَانِ

١٥٢٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الزُّبَيْرِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ[٧] دَرَجَاتٍ وَمَنَازِلَ

---

١. اختُلف في المرجئة. فقيل: هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنّه لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وعن ابن قتيبة أنّه قال: هم الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل. وقال بعض أهل المعرفة بالملل: إنّ المرجئة هم الفرقة الجبريّة الذين يقولون: إنّ العبد لا فعل له. مجمع البحرين، ج ١، ص ١٧٧ (رجأ).

٢. في «ص»: «فكيف».

٣. في «د، بس» والبحار: «لاتجوز». وفي «ب، ض، بف» بالتاء والياء معاً.

٤. في «د، ز، ف»: «وتجري».

٥. في «ز»: + «والحمد لله وحده، وصلّى الله على خير خلقه الطيّبين الطاهرين. اللّهمّ تمّم تمامه بالخير والظفر، والعافية والسلامة، إنّك على كلّ شيء قدير. ويتلوه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٧، ح ٥٥.

٧. في «د، بر»: «الإيمان».

يَتَفَاضَلُ[1] الْمُؤْمِنُونَ فِيهَا عِنْدَ اللّٰهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: صِفْهُ لِي -رَحِمَكَ اللّٰهُ- حَتّىٰ أَفْهَمَهُ.

قَالَ[2]: «إِنَّ اللّٰهَ سَبَّقَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يُسَبَّقُ بَيْنَ الْخَيْلِ يَوْمَ الرِّهَانِ[3]، ثُمَّ فَضَّلَهُمْ عَلىٰ دَرَجَاتِهِمْ فِي السَّبْقِ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ كُلَّ امْرِئٍ مِنْهُمْ عَلىٰ دَرَجَةِ سَبْقِهِ، لَا يَنْقُصُهُ فِيهَا مِنْ حَقِّهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَسْبُوقٌ سَابِقاً، وَلَا مَفْضُولٌ فَاضِلاً، تَفَاضَلَ بِذٰلِكَ أَوَائِلُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ وَ[4] أَوَاخِرُهَا[5]، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلسَّابِقِ إِلَى الْإِيمَانِ فَضْلٌ عَلَى الْمَسْبُوقِ، إِذاً[6] لَلَحِقَ آخِرُ هٰذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، نَعَمْ[7]، وَلَتَقَدَّمُوهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَنْ سَبَقَ إِلَى الْإِيمَانِ الْفَضْلُ عَلىٰ مَنْ أَبْطَأَ عَنْهُ، وَلٰكِنْ بِدَرَجَاتِ الْإِيمَانِ قَدَّمَ اللّٰهُ السَّابِقِينَ، وَبِالْإِبْطَاءِ عَنِ الْإِيمَانِ أَخَّرَ اللّٰهُ الْمُقَصِّرِينَ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْآخِرِينَ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عَمَلاً مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَأَكْثَرُهُمْ صَلَاةً وَصَوْماً وَحَجّاً وَزَكَاةً وَجِهَاداً[8] وَإِنْفَاقاً، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ[9] سَوَابِقُ يَفْضُلُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً عِنْدَ اللّٰهِ، لَكَانَ الْآخِرُونَ بِكَثْرَةِ الْعَمَلِ مُقَدَّمِينَ[10] عَلَى الْأَوَّلِينَ، وَلٰكِنْ أَبَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يُدْرِكَ آخِرُ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ أَوَّلَهَا، وَيُقَدَّمَ فِيهَا مَنْ أَخَّرَ اللّٰهُ، أَوْ[11] يُؤَخَّرَ فِيهَا مَنْ قَدَّمَ اللّٰهُ[12]». ٢/ ٤١

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَمَّا نَدَبَ[13] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْمُؤْمِنِينَ إِلَيْهِ مِنَ الِاسْتِبَاقِ إِلَى الْإِيمَانِ.

---

١. في «ز»: «تتفاضل». وفي البحار، ج ٦٩: «ويتفاضل».

٢. في «ص»: «فقال».

٣. «الرهن»: معروف. والجمع: رِهان. وراهنت فلاناً على كذا مُراهنةً: خاطَرتُه. والمراهنة والرهان بالكسر: المسابقة على الخيل. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٨ (رهن).

٤. في «ز، ض، بف» ومرآة العقول والبحار، ج ٢٢: - «و».

٥. في حاشية «د»: «آخرها».

٦. في «ص»: «وإذاً».

٧. في «ف»: - «نعم».

٨. في «ف»: «وجهاداً وزكاة وحجّاً».

٩. في الوافي: «لم تكن».

١٠. في حاشية «بر»: «متقدّمين».

١١. في «ف»: «و».

١٢. في حاشية «ز»: + «فيها».

١٣. «ندب إليه»، أي دعا إليه. يقال: ندبتُه فانتَدَب، أي بعثتُه ودعوتُه فأجاب. النهاية، ج ٥، ص ٣٤ (ندب).

فَقَالَ: «قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ﴾[1] وَ[2] قَالَ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ○ أُولٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3] وَ[4] قَالَ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[5] فَبَدَأَ[6] بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ عَلَىٰ دَرَجَةِ سَبْقِهِمْ، ثُمَّ ثَنّٰى بِالْأَنْصَارِ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَوَضَعَ كُلَّ قَوْمٍ عَلَىٰ قَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ عِنْدَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا فَضَّلَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ أَوْلِيَاءَهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، فَقَالَ[7] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللّٰهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ (فَوْقَ بَعْضٍ[8]) دَرَجَاتٍ﴾[9] إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ. وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[10] وَقَالَ: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾[11] وَقَالَ: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللّٰهِ﴾[12] وَقَالَ: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾[13] وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللّٰهِ﴾[14] وَقَالَ: ﴿وَفَضَّلَ اللّٰهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً ○ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾[15] وَقَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ

---

١. الحديد (٥٧): ٢١.

٢. في «ف»: - «و».

٣. الواقعة (٥٦): ١٠-١١.

٤. في «ج، ص، ف، بر» والبحار، ج ٢٢: - «و».

٥. التوبة (٩): ١٠٠.

٦. في «ج»: «بدا».

٧. في «ص»: «وقال». وفي حاشية «ز»: + «الله».

٨. في مرآة العقول: «وفي المصاحف: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ﴾ وليس فيها «فوق بعض» فالزيادة إمّا من الرواة أو النسّاخ، أو منه ﷺ زاده للبيان والتفسير، وهذه الزيادة مذكورة في سورة الزخرف [(٤٣):٣٢]، حيث قال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَـٰتٍ﴾ فيحتمل أن يكون الزيادة للإشارة إلى الآيتين».

٩. البقرة (٢): ٢٥٣.

١٠. الإسراء (١٧): ٥٥.

١١. الإسراء (١٧): ٢١.

١٢. آل عمران (٣): ١٦٣.

١٣. هود (١١): ٣.

١٤. التوبة (٩): ٢٠.

١٥. النساء (٤): ٩٥-٩٦.

أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[١] وَقَالَ: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ﴾[٢] وَقَالَ: ﴿ذلِكَ بِأَنَّهُمْ لا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلا نَصَبٌ وَلا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ اللهِ وَلا يَطَؤُنَ مَوْطِئاً يَغِيظُ الْكُفّارَ وَلا يَنالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً إِلاّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صالِحٌ﴾[٣] وَقَالَ: ﴿وَمَا ٤٢/٢ تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ○ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[٥] فَهٰذَا ذِكْرُ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ وَمَنَازِلِهِ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[٦]».[٧]

---

١. الحديد (٥٧): ١٠.

٢. المجادلة (٥٨): ١١.

٣. التوبة (٩): ١٢٠.

٤. البقرة (٢): ١١٠؛ المزّمّل (٧٣): ٢٠.

٥. الزلزلة (٩٩): ٧ـ٨.

٦. في الوافي: «الغرض من هذا الحديث أن يبيّن أنّ تفاضل درجات الإيمان بقدر السبق والمبادرة إلى إجابة الدعوة إلى الإيمان، وهذا يحتمل عدّة معان:

أحدها: أن يكون المراد بالسبق، السبق في الذرّ وعند الميثاق، كما يدلّ عليه الخبران الآتيان ـ وهما الخبران: ١٧٢٠ و ١٧٢١ من هذا الكتاب ـ. وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأُمّة وأواخرها، أوائلها وأواخرها في الإقرار والإجابة هناك، فالفضل للمتقدّم في قوله: «بلى» والمبادرة إلى ذلك، ثمّ المتقدّم والمبادر.

والمعنى الثاني: أن يكون المراد بالسبق، السبق في الشرك والرتبة والعلم والحكمة وزيادة العقل والبصيرة في الدين ووفور سهام الإيمان الآتي ذكرها، ولا سيّما اليقين، كما يستفاد من أخبار الباب الآتي. وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأُمّة وأواخرها، أوائلها وأواخرها في مراتب الشرف والعقل والعلم، فالفضل للأعقل والأعلم والأجمع للكمالات. وهذا المعنى يرجع إلى المعنى الأوّل؛ لتلازمهما ووحدة مآلهما واتّحاد محصّلهما. والوجه في أنّ الفضل للسابق على هذين المعنيين ظاهر لا مرية فيه.

وممّا يدلّ على إرادة هذين المعنيين اللذين مرجعهما إلى واحد، قوله عليه السلام: «ولو لم تكن سوابق يفضل بها المؤمنون» إلى قوله: «من قدّم الله» ولاسيّما قوله: «أبى الله تعالىٰ أن يدرك آخر درجات الإيمان أوّلها». ومن تأمّل في تتمّة الحديث أيضاً حقّ التأمّل يظهر له أنّه المراد إن شاء الله تعالى.

والمعنى الثالث: أن يكون المراد بالسبق، السبق الزماني في الدنيا عند دعوة النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاهم إلى الإيمان. وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأُمّة وأواخرها، أوائلها وأواخرها في الإجابة للنبيّ صلى الله عليه وآله وقبول الإسلام والتسليم بالقلب والانقياد للتكاليف الشرعيّة طوعاً، ويعرف الحكم في سائر الأزمنة بالمقايسة. وسبب فضل السابق على هذا المعنى أنّ السبق في الإجابة للحقّ دليل على زيادة البصيرة والعقل والشرف التي هي الفضيلة والكمال.

والمعنى الرابع: أن يراد بالسبق، السبق الزماني عند بلوغ الدعوة، فيعمّ الأزمنة المتأخّرة عن زمن النبيّ صلى الله عليه وآله.

↔

٢٠ ـ بَابُ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ

١٥٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَضَعَ الْإِيمَانَ عَلىٰ سَبْعَةِ أَسْهُمٍ: عَلَى الْبِرِّ، وَالصِّدْقِ، وَالْيَقِينِ، وَالرِّضَا، وَالْوَفَاءِ، وَالْعِلْمِ، وَالْحِلْمِ، ثُمَّ[1] قَسَمَ[2] ذٰلِكَ بَيْنَ النَّاسِ، فَمَنْ جَعَلَ فِيهِ هٰذِهِ[3] السَّبْعَةَ الْأَسْهُمِ، فَهُوَ كَامِلٌ مُحْتَمِلٌ، وَ[4] قَسَمَ[5] لِبَعْضِ النَّاسِ السَّهْمَ، وَلِبَعْضٍ[6] السَّهْمَيْنِ، وَلِبَعْضٍ[7] الثَّلَاثَةَ حَتّٰى انْتَهَوْا[8] إِلَى السَّبْعَةِ[9]». ثُمَّ قَالَ: «لَا تَحْمِلُوا[10] عَلىٰ صَاحِبِ السَّهْمِ سَهْمَيْنِ، وَلَا عَلىٰ صَاحِبِ السَّهْمَيْنِ ثَلَاثَةً؛ فَتَبْهَضُوهُمْ[11]». ثُمَّ قَالَ كَذٰلِكَ حَتّٰى ←

← وهذا المعنى يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بالأوائل والأواخر ما ذكرناه أخيراً، وكذا السبب في الفضل.

والآخر: أن يكون المراد بالأوائل من كان في زمن النبيّ ﷺ وبالأواخر من كان بعد ذلك. ويكون سبب فضل الأوائل صعوبة قبول الإسلام، وترك ما نشأوا عليه في تلك الزمن وسهولته فيما بعد استقرار الأمر وظهور الإسلام وانتشاره في البلاد، مع أنّ الأوائل سبب لاهتداء الأواخر؛ إذ بهم وبنصرتهم استقرّ ما استقرّ وقوي ما قوي وبان ما استبان؛ والله المستعان».

٧. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧، عن أبي عمرو الزبيري، وفيه قطعة مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٢٣، ح ١٧١٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ٣٠٨، ح ٩؛ وج ٦٩، ص ٢٨، ح ٦.

١. في «ف»: «و».

٢. يجوز فيه التشديد أيضاً.

٣. في الوسائل: - «هذه».

٤. في حاشية «ف»: «ثمّ».

٥. في «ج، ز»: «القسم».

٦. في الوسائل: «ولبعضهم».

٧. في الوسائل: «ولبعضهم».

٨. في «ض، بع»: «انتهى». وفي حاشية «بع»: «ينتهي».

٩. في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بح، بج، بس، بع، بك، جح، جل» والوسائل: «سبعة» بدون الألف واللام. وفي «ص، جس، جم، جه» وحاشية «بع» والبحار كما في المتن.

١٠. في «ز»: «لا يحملوا». وفي «ص»: «لا تحمّلوا». وفي مرآة العقول: «ولا تحملوا».

١١. في «ج»: والوافي والوسائل والبحار: «فتبهظوهم». و«بهضني» و«بهظني» بمعنى، وبالظاء أكثر. بهظه ←

يَنْتَهِيَ[١] إِلَى السَّبْعَةِ[٢].[٣]

١٥٣١ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ[٤]، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الضَّحَّاكِ ـ: رَجُلٍ[٥] مِنْ أَصْحَابِنَا ـ سَرَّاجٍ وَكَانَ خَادِماً لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ـ قَالَ: ٤٣/٢

بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي حَاجَةٍ ـ وَهُوَ بِالْحِيرَةِ[٦] ـ أَنَا وَجَمَاعَةٌ مِنْ مَوَالِيهِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِيهَا، ثُمَّ رَجَعْنَا مُغْتَمِّينَ[٧]، قَالَ: وَكَانَ فِرَاشِي فِي ←

← الحِمْل يَبْهَظُه بهظاً: أي أثقله وعجز عنه، فهو مبهوظ. الصحاح، ج ٣، ص ١١٧١ (بهظ).

١ . في «ج، د، ز، ض، بس» والوسائل والبحار: «انتهى».

٢ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بح، بج، بر، بس، بف، بك، جح، جل» والوسائل: «سبعة» بدون الألف واللام. وفي «جس، جم، جه» والبحار كما في المتن.

٣ . الخصال، ص ٣٥٤، باب السبعة؛ ضمن الحديث الطويل ٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيه: «إنّ الله تبارك وتعالى وضع الإسلام على سبعة أسهم ...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٢٩، ح ١٧٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٥٩، ح ٢١٢٤١؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٥٩، ح ١.

٤ . في «ز»: «أبي اليقضان». وفي «ص»: «أبي اليقطان». وكلاهما سهو كما يُعلَم من ملاحظة الكتب والأسناد. أنظر على سبيل المثال: رجال النجاشي، ص ٢٩١، الرقم ٧٨١، وص ٤٢٩، الرقم ١١٥٢؛ رجال الطوسي، ص ٧٠، الرقم ٦٣٩، وص ٢٥١، الرقم ٣٥٢٧.

٥ . هكذا في «د، ز، بر، بس، بف، جر». وفي «ب، ج، ص، ض، ف» والمطبوع وحاشية «د، بر»: «عن رجل». وما أثبتناه هو الظاهر، فإنّه مؤيّد أوّلاً: بالمراجعة إلى نسخ خطّيّة أُخرى منها «بج، بح، بش، بع، بل، جح، جس، جك، جل و جم»، وثانياً: بالالتفات في نفس العنوان؛ فإنّه يستبعد جدّاً عدم كون خادم أبي عبد الله عليه السلام معروفاً بالاسم واللقب عند الأصحاب حتّى يعبّروا عنه برجلٍ من أصحابنا سرّاج.

٦ . في «ف»: «في الحيرة». و«الحيرة»: «مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له: النجف، كانت مسكن ملوك العرب في الجاهليّة. معجم البلدان، ج ٢، ص ٣٢٨ (حيرة).

٧ . في هامش المطبوع: «في بعض النسخ: معتمّن»، وقال في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٧٤: «معتمّين، الظاهر أنّه بالعين المهملة على بناء الإفعال أو التفعيل ... أي رجعنا داخلين في وقت العتمة. وفي أكثر النسخ بالغين المعجمة من الغمّ، وكأنّه تصحيف. وربّما يقرأ: مغتنمين من الغنيمة وهو تحريف». وفي هامشه: «الظاهر أنّ ←

الْحَائِرِ[١] الَّذِي كُنَّا فِيهِ نُزُولاً، فَجِئْتُ ـ وَ أَنَا بِحَالٍ ـ فَرَمَيْتُ بِنَفْسِي، فَبَيْنَا[٢] أَنَا كَذٰلِكَ إِذَا[٣] أَنَا بِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ قَدْ أَقْبَلَ، قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ أَتَيْنَاكَ»، أَوْ قَالَ: «جِئْنَاكَ[٤]»، فَاسْتَوَيْتُ جَالِساً، وَجَلَسَ[٥] عَلىٰ صَدْرِ فِرَاشِي، فَسَأَلَنِي عَمَّا[٦] بَعَثَنِي لَهُ[٧]، فَأَخْبَرْتُهُ، فَحَمِدَ اللّٰهَ.

ثُمَّ جَرىٰ ذِكْرُ قَوْمٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا نَبْرَأُ[٨] مِنْهُمْ؛ إِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ مَا نَقُولُ[٩]، قَالَ[١٠]: فَقَالَ: «يَتَوَلَّوْنَا[١١] وَلَا يَقُولُونَ مَا تَقُولُونَ، تَبْرَؤُونَ[١٢] مِنْهُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهُوَ ذَا عِنْدَنَا مَا لَيْسَ عِنْدَكُمْ، فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَبْرَأَ مِنْكُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا[١٣]، جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ[١٤]: «وَ[١٥] هُوَ ذَا عِنْدَ اللّٰهِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا، أَ فَتَرَاهُ اطَّرَحَنَا[١٦]؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا وَاللّٰهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا نَفْعَلُ[١٧]؟

قَالَ: «فَتَوَلَّوْهُمْ[١٨] وَلَا تَبَرَّؤُوا مِنْهُمْ؛ إِنَّ مِنَ ←

← ذهابه ﷺ من المدينة إلى الحيرة كان بأمر الخليفة، أعني المنصور وهو ـ عليه اللعنة ـ يحتال في قتله ﷺ، وكانت مواليه مغتمّين لذلك ويترصّدون حاله ومآل أمره مع المنصور وينتظرون رجوعه، وقوله: أنا بحال، أي بسوء حال من الغمّ كما فسّره الوافي، وعليه فما في أكثر النسخ هو الأصحّ».

١. «الحائر»: المكان المطمئنّ الوسط المرتفع الحروف، ومجتمع الماء، وحوض يُسَيَّبُ إليه مسيل ماء الأمطار، والبستان. والمراد هنا البستان، على ما يظهر من الوافي. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٤١ (حير).

٢. في «ج، ص، ف» وحاشية «بر»: «فبينما».

٣. في «ج» والوافي: «إذ».

٤. في «ض، ف، بر»: «قد جئناك».

٥. في «ص»: «فجلس».

٦. في «ز»: + «كان».

٧. في «ص، بر، بف» والوافي: «إليه».

٨. في الوافي: «نتبرّأ». وفي الوسائل: «قال: فقلت له: إنّا لنبرأ» بدل «فقلت: جعلت فداك إنّا نبرأ». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: أنا أبرأ».

٩. في «ص، بر» وحاشية «ف»: «تقول». وفي «ف»: «تقولون».

١٠. في البحار: - «قال».

١١. في «ص»: «يتوالونا».

١٢. في «ج، بر»: «تبرّؤون». وفي الوافي: «وتبرّؤون».

١٣. في «ص، ف»: + «والله».

١٤. في «ز»: «وقال».

١٥. في «ز»: - «و».

١٦. في «ف»: «طرحنا».

١٧. في «ص، ف»: «ما يفعل».

١٨. في «ب»: «تولّوهم».

الْمُسْلِمِينَ[١] مَنْ لَهُ سَهْمٌ، وَمِنْهُمْ[٢] مَنْ لَهُ سَهْمَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ[٣] ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ خَمْسَةُ أَسْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ سِتَّةُ أَسْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ سَبْعَةُ أَسْهُمٍ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي[٤] أَنْ يُحْمَلَ صَاحِبُ السَّهْمِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّهْمَيْنِ، وَلَا صَاحِبُ السَّهْمَيْنِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ، وَلَا صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا صَاحِبُ الْأَرْبَعَةِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الْخَمْسَةِ، وَلَا صَاحِبُ الْخَمْسَةِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السِّتَّةِ، وَلَا صَاحِبُ السِّتَّةِ عَلىٰ مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّبْعَةِ.

وَ سَأَضْرِبُ لَكَ مَثَلاً: إِنَّ رَجُلاً كَانَ لَهُ جَارٌ وَكَانَ نَصْرَانِيّاً، فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَزَيَّنَهُ لَهُ[٥]، فَأَجَابَهُ[٦]، فَأَتَاهُ[٧] سُحَيْراً، فَقَرَعَ عَلَيْهِ الْبَابَ، فَقَالَ لَهُ[٨]: مَنْ هٰذَا؟ قَالَ[٩]: أَنَا فُلَانٌ، قَالَ[١٠]: وَمَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ[١١]: تَوَضَّأْ[١٢]، وَالْبَسْ ثَوْبَيْكَ، وَمُرَّ بِنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ، وَلَبِسَ ثَوْبَيْهِ، وَخَرَجَ مَعَهُ، قَالَ: فَصَلَّيَا مَا شَاءَ اللّٰهُ، ثُمَّ صَلَّيَا الْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَا حَتّىٰ أَصْبَحَا[١٣]، فَقَامَ الَّذِي كَانَ نَصْرَانِيّاً يُرِيدُ مَنْزِلَهُ[١٤]، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ النَّهَارُ قَصِيرٌ، وَالَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الظُّهْرِ قَلِيلٌ، قَالَ: فَجَلَسَ مَعَهُ إِلىٰ أَنْ صَلَّى[١٥] الظُّهْرَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَلِيلٌ، فَاحْتَبَسَهُ حَتّىٰ صَلَّى الْعَصْرَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ هٰذَا آخِرُ النَّهَارِ، وَأَقَلُّ مِنْ أَوَّلِهِ، فَاحْتَبَسَهُ ٢/٤٤

---

١. في «ج»: «إنّ للمسلمين».
٢. في «ص»: – «منهم».
٣. في «ف»: – «من له».
٤. في حاشية «ف، بر» والبحار: «فلا ينبغي».
٥. في «ض»: – «له».
٦. في «ف»: «وأجابه».
٧. في «ف»: «وأتاه».
٨. في الوسائل: – «له».
٩. في «ز، ص»: «فقال».
١٠. في «ز»: «فقال».
١١. في «ب، ض»: + «له». وفي الوسائل والبحار: «قال».
١٢. في «ب، ز، ص، بر»: «توضّ» بقلب الهمزة ياءً وحذفها.
١٣. في «ف»: + «فقال».
١٤. في «ب» والبحار: + «قال».
١٥. في «ف»: + «صلاة». وفي البحار: «إلى صلاة» بدل «إلى أن صلّى».

حَتّىٰ صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ[١]، فَقَالَ لَهُ[٢]: إِنَّمَا بَقِيَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: فَمَكَثَ حَتّىٰ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ تَفَرَّقَا.

فَلَمَّا كَانَ سَحَيْراً[٣] غَدَا عَلَيْهِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ الْبَابَ، فَقَالَ: مَنْ هٰذَا؟ قَالَ[٤]: أَنَا فُلَانٌ، قَالَ: وَمَا حَاجَتُكَ[٥]؟ قَالَ: تَوَضَّأْ، وَالْبَسْ[٦] ثَوْبَيْكَ، وَاخْرُجْ بِنَا[٧]، فَصَلِّ، قَالَ: اطْلُبْ لِهٰذَا الدِّينِ مَنْ هُوَ أَفْرَغُ مِنِّي، وَأَنَا إِنْسَانٌ مِسْكِينٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَدْخَلَهُ فِي شَيْءٍ[٨] أَخْرَجَهُ مِنْهُ» أَوْ قَالَ: «أَدْخَلَهُ مِنْ[٩] مِثْلِ[١٠] ذِهْ[١١]، وَأَخْرَجَهُ مِنْ مِثْلِ هٰذَا».[١٢]

٢١ ـ بَابٌ آخَرُ مِنْهُ

١٥٣٢ / ١ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ[١٣]، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبَانٍ، عَنْ شِهَابٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ خَلَقَ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ

---

١ . في «ب»: + «قال».

٢ . في «ب»: - «له».

٣ . اتّفقت النسخ على نصب «سحيراً» فهو خبر «كان» واسمه راجع إلى الزمان. ويجوز رفعه وكون «كان» تامّة.

٤ . في البحار: «فقال».

٥ . في «ض»: - «قال: وما حاجتك».

٦ . في «ف»: «وألبسك».

٧ . في «ز، بر، بس» والوسائل: - «بنا».

٨ . في «ص، ف»: + «و». وفي مرآة العقول: «أدخله في شيء» أي من الإسلام صار سبباً لخروجه من الإسلام رأساً. أو المراد بالشيء الكفر، أي أدخله بجهله في الكفر الذي أخرجه منه. «أو قال: أدخله في مثل هذا» أي العمل الشديد. «وأخرجه من مثل هذا» أي هذا الدين القويم.

٩ . في «د» وحاشية «بف» والمرآة والبحار: «في».

١٠ . في «ج»: «مثله».

١١ . في «ب، د، بر، بف» والوافي والمرآة: «هذا». وفي «ف»: «هذه».

١٢ . الوافي، ج ٤، ص ١٣٠، ح ١٧٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٠، ح ٢١٢٤٢، من قوله: «ثمّ جرى ذكر قوم، فقلت: جعلت فداك، إنّا نبرأ منهم»؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦١، ح ٢.

١٣ . في «ز، ص»: «أحمد بن عمير». وفي «ف»: «أحمد عن ابن أبي عمير».

هٰذَا الْخَلْقَ، لَمْ يَلُمْ أَحَدٌ أَحَداً»[1].

فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، فَكَيْفَ[2] ذَاكَ[3]؟

فَقَالَ[4]: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ خَلَقَ أَجْزَاءً بَلَغَ بِهَا تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً، ثُمَّ جَعَلَ الْأَجْزَاءَ أَعْشَاراً، فَجَعَلَ الْجُزْءَ عَشْرَةَ أَعْشَارٍ، ثُمَّ قَسَمَهُ[5] بَيْنَ الْخَلْقِ، فَجَعَلَ فِي رَجُلٍ عُشْرَ جُزْءٍ، وَفِي آخَرَ عُشْرَيْ جُزْءٍ حَتّىٰ بَلَغَ بِهِ جُزْءاً تَامّاً، وَفِي آخَرَ جُزْءاً وَعُشْرَ جُزْءٍ، وَ[6] آخَرَ جُزْءاً وَعُشْرَيْ جُزْءٍ، وَ[7] آخَرَ جُزْءاً وَثَلَاثَةَ أَعْشَارِ جُزْءٍ، حَتّىٰ بَلَغَ بِهِ جُزْءَيْنِ تَامَّيْنِ، ثُمَّ بِحِسَابِ ذٰلِكَ حَتّىٰ بَلَغَ بِأَرْفَعِهِمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ إِلَّا عُشْرَ جُزْءٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلىٰ[8] أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الْعُشْرَيْنِ، وَكَذٰلِكَ[9] صَاحِبُ الْعُشْرَيْنِ لَا يَكُونُ[10] مِثْلَ صَاحِبِ الثَّلَاثَةِ[11] الْأَعْشَارِ، وَكَذٰلِكَ مَنْ تَمَّ[12] لَهُ جُزْءٌ[13] لَا يَقْدِرُ عَلىٰ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الْجُزْءَيْنِ، وَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَلَقَ

---

١. في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٧٧: «لم يلم أحد أحداً، أي في عدم فهم الدقائق والقصور عن بعض المعارف، أو في عدم اكتساب الفضائل والأخلاق الحسنة وترك الإتيان بالنوافل والمستحبّات، وإلّا فكيف يستقيم عدم الملامة على ترك الفرائض والواجبات وفعل الكبائر والمحرّمات؟ وقد مرّ أنّ الله تعالى لايكلّف الناس إلّا بقدر وسعهم، وليسوا بمجبورين في فعل المعاصي ولا في ترك الواجبات؛ لكن يمكن أن لايكون في وسع بعضهم معرفة دقائق الأُمور وغوامض الأسرار، فلم يكلّفوا بها؛ وكذا عن تحصيل بعض مراتب الإخلاص واليقين وغيرها من المكارم، فليسوا بملومين بتركها. فالتكاليف بالنسبة إلى العباد مختلفة بحسب اختلاف قابليّاتهم واستعداداتهم».

٢. في «ب، ج، د، ص، ض، بر، بس، بف» والبحار: «وكيف». وفي «ف»: «كيف».

٣. في «ص» والبحار: «ذلك».

٤. في الوافي والبحار: «قال».

٥. يجوز فيه التشديد أيضاً.

٦. في «ف» والوسائل والبحار: «وفي».

٧. في «ف» والبحار: «وفي».

٨. في الوسائل: - «على».

٩. في «ص»: «وكذا».

١٠. في «ف»: «لايقدر على أن يكون» بدل «لايكون».

١١. في الوسائل: - «الثلاثة».

١٢. في «ض»: «أتمّ».

١٣. في «ب، ض»: «جزءاً». فهو تميز لـ«تمّ» كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ الأعراف (٧): ١٤٢.

هٰذَا الْخَلْقَ عَلىٰ هٰذَا، لَمْ يَلُمْ أَحَدٌ أَحَداً».[١]

١٥٣٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ[٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادٍ الْخَزَّازِ[٣]، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَرَاطِيسِيِّ، قَالَ: ٢ / ٤٥

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، إِنَّ الْإِيمَانَ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، بِمَنْزِلَةِ السُّلَّمِ يُصْعَدُ مِنْهُ مِرْقَاةً بَعْدَ[٤] مِرْقَاةٍ، فَلَا يَقُولَنَّ[٥] صَاحِبُ الْاِثْنَيْنِ لِصَاحِبِ الْوَاحِدِ[٦]: لَسْتَ عَلىٰ شَيْءٍ حَتّىٰ[٧] يَنْتَهِيَ[٨] إِلَى الْعَاشِرِ[٩]، فَلَا تُسْقِطْ[١٠] مَنْ هُوَ دُونَكَ؛ فَيُسْقِطَكَ[١١] مَنْ هُوَ فَوْقَكَ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْكَ بِدَرَجَةٍ، فَارْفَعْهُ إِلَيْكَ بِرِفْقٍ، وَلَا تَحْمِلَنَّ عَلَيْهِ مَا لَا يُطِيقُ؛ فَتَكْسِرَهُ[١٢]؛ فَإِنَّ مَنْ كَسَرَ[١٣] مُؤْمِناً فَعَلَيْهِ جَبْرُهُ[١٤]».[١٥]

١٥٣٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ

---

١. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦١، ح ٢١٢٤٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٤، ح ٣.

٢. في «ص، ض، بف» والبحار والخصال، ص ٤٤٧: - «عن محمّد بن عثمان».

٣. في «ب، ز، ص»: «الخرّاز».

٤. في «ف»: - «بعد».

٥. في «ص»: «ولا يقول». وفي «ف»: «ولا يقولنّ».

٦. في الخصال، ص ٤٤٧ و ٤٤٨: «فلا تقولنّ صاحب الواحد لصاحب الاثنين».

٧. في «ب»: «حين».

٨. في «د»: «تنتهي».

٩. في «ج، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «العاشرة».

١٠. في «ف»: «فلا يسقط». وفي «بر» والخصال، ص ٤٤٧: «ولا تسقط».

١١. في «ف»: «فيسقط».

١٢. في «ج»: «فتكسّره» بالتشديد.

١٣. في «ف»: «كسّر» بالتشديد.

١٤. في الخصال، ص ٤٤٧: + «وكان المقداد في الثامنة، وأبو ذرّ في التاسعة، وسلمان في العاشرة».

١٥. الخصال، ص ٤٤٧، باب العشرة، ح ٤٨، بسنده عن محمّد بن أحمد، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان، عن محمّد بن حمّاد الخزّاز. وفيه، ص ٤٤٨، نفس الباب، ح ٤٩، بسنده عن محمّد بن حمّاد الخزّاز، مع اختلاف وزيادة ـ الوافي، ج ٤، ص ١٣١، ح ١٧٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٢، ح ٢١٢٤٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٥، ح ٤.

ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي[١] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلىٰ مَنَازِلَ: مِنْهُمْ عَلىٰ وَاحِدَةٍ، وَمِنْهُمْ عَلىٰ اثْنَتَيْنِ[٢]، وَمِنْهُمْ عَلىٰ ثَلَاثٍ، وَمِنْهُمْ عَلىٰ أَرْبَعٍ، وَمِنْهُمْ عَلىٰ خَمْسٍ، وَمِنْهُمْ عَلىٰ سِتٍّ، وَمِنْهُمْ عَلىٰ سَبْعٍ؛ فَلَوْ ذَهَبْتَ تَحْمِلُ عَلىٰ صَاحِبِ الْوَاحِدَةِ ثِنْتَيْنِ[٣]، لَمْ يَقْوَ؛ وَعَلىٰ صَاحِبِ الثِّنْتَيْنِ ثَلَاثاً، لَمْ يَقْوَ؛ وَعَلىٰ صَاحِبِ الثَّلَاثِ أَرْبَعاً، لَمْ يَقْوَ؛ وَعَلىٰ صَاحِبِ الْأَرْبَعِ خَمْساً، لَمْ يَقْوَ؛ وَعَلىٰ صَاحِبِ الْخَمْسِ سِتّاً، لَمْ يَقْوَ؛ وَعَلىٰ صَاحِبِ السِّتِّ سَبْعاً، لَمْ يَقْوَ؛ وَ[٤] عَلىٰ هٰذِهِ الدَّرَجَاتُ».[٥]

١٥٣٥ / ٤. عَنْهُ[٦]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَنْتُمْ وَالْبَرَاءَةَ يَبْرَأُ[٧] بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ؟ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ صَلَاةً مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهُمْ أَنْفَذُ بَصَراً[٨] مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ الدَّرَجَاتُ[٩]».[١٠]

---

١. في «ب، د، ص، ف، بر، بس، جر» والوسائل: - «لي».

٢. في الوافي: «اثنين».

٣. في «ج، ف»: «اثنتين».

٤. في «ض، بف»: - «و».

٥. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٣، ح ٢١٢٤٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٧، ح ٦.

٦. ضمير «عنه» راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند المتقدّم. وأحمد بن محمّد بن عيسى وإن أكثر الرواية عن محمّد بن سنان (معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٥ـ٦٩٦) لكن قد توسّط بينهما بعض الأصحاب كعليّ بن الحكم، كما في الكافي، ح ١٥٤٠٠؛ والحسين بن سعيد كما في الكافي، ح ٧٥٦٢.

٧. في «ص»: «يتبرّأ». وفي «ف»: «تبرأ».

٨. في حاشية «بر» والبحار: «بصيرة».

٩. في مرآة العقول: «وهي الدرجات، أي درجات الإيمان... أو هي الدرجات التي ذكرها في قوله: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران (٣): ١٦٣] وغيره».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٣، ح ٢١٢٤٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٨، ح ٧.

٢٢ ـ بَابُ نِسْبَةِ الْإِسْلَامِ

١٥٣٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَأَنْسُبَنَّ[١] الْإِسْلَامَ نِسْبَةً لَمْ يَنْسُبْهُ[٢] أَحَدٌ قَبْلِي وَلَا يَنْسُبُهُ أَحَدٌ بَعْدِي إِلَّا بِمِثْلِ[٣] ذٰلِكَ، إِنَّ[٤] الْإِسْلَامَ هُوَ التَّسْلِيمُ، وَالتَّسْلِيمَ هُوَ الْيَقِينُ، وَالْيَقِينَ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقَ هُوَ الْإِقْرَارُ، وَالْإِقْرَارَ هُوَ الْعَمَلُ، وَالْعَمَلَ هُوَ الْأَدَاءُ، إِنَّ ٢/٤٦ الْمُؤْمِنَ لَمْ يَأْخُذْ دِينَهُ عَنْ رَأْيِهِ، وَلٰكِنْ أَتَاهُ مِنْ[٥] رَبِّهِ، فَأَخَذَهُ[٦]؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَ[٧] يُرىٰ[٨] يَقِينُهُ فِي عَمَلِهِ، وَالْكَافِرَ يُرىٰ إِنْكَارُهُ فِي عَمَلِهِ، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا عَرَفُوا أَمْرَهُمْ[٩]، فَاعْتَبِرُوا إِنْكَارَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ بِأَعْمَالِهِمُ الْخَبِيثَةِ».[١٠]

---

١. في المحاسن: + «اليوم». يقال: نسبتُ الرجلَ كنصرت أو كضربت، أي ذكرت نسبته، والمراد بيان الإسلام والكشف التامّ عن معناه، ولمّا كان نسبة شيء إلى شيء يوضح أمره وحاله وما يؤول هو إليه أُطلق هنا على الإيضاح، من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٢ (نسب)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٣٥؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٨٢.

٢. هكذا في النسخ التي بأيدينا والوافي والوسائل والمحاسن. وفي المطبوع: «لا ينسبه».

٣. في «بر»: «مثل».

٤. في المحاسن: - «إنّ».

٥. في المحاسن: «عن».

٦. في الوسائل والمحاسن: «فأخذ به».

٧. في مرآة العقول: «فالمؤمن» بدل «إنّ المؤمن».

٨. في شرح المازندراني: «يرى، إمّا مجهول من الرؤية، أو معلوم من الإراءة. وما بعده على الأوّل مرفوع، وعلى الثاني منصوب».

٩. في المحاسن: «أمر ربّهم».

١٠. المحاسن، ص ٢٢٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٥. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٥١، المجلس ٥٦، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٥، ح ١، بسندهما آخر عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن [في المعاني: - «أحمد بن»] محمّد بن يحيى الخزّاز [في المعاني: - «الخزّاز»]، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. تفسير القمّي، ج ١، ص ٩٩، عن محمّد بن يحيى البغدادي، رفع الحديث إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. نهج البلاغة، ص ٤٩١، الحكمة ١٢٥؛ خصائص

↔

١٥٣٧ / ٢ . عَنْهُ[1]، عَنْ أَبِيهِ[2]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[3]: الْإِسْلَامُ عُرْيَانٌ، فَلِبَاسُهُ الْحَيَاءُ، وَزِينَتُهُ الْوَفَاءُ[4]، وَمُرُوءَتُهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَعِمَادُهُ الْوَرَعُ، وَ[5] لِكُلِّ شَيْءٍ أَسَاسٌ[6]، وَأَسَاسُ الْإِسْلَامِ حُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ».[7]

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.[8]

١٥٣٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ:

← الأئمّة عليهم السلام، ص ١٠٠، مرسلاً، وفيهما إلى قوله: «والعمل هو الأداء» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٤١، ح ١٧٣٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٣، ح ٢٠٢٣١، إلى قوله: «ولكن أتاه من ربّه فأخذه».

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق، كما يعلم بأدنى التفات.

٢ . في «ف»: - «عن أبيه». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله ـ وهو أحمد بن محمّد بن خالد ـ عن أبيه كتاب عبد الله بن القاسم صاحب معاوية بن عمّار. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٣، الرقم ٤٦٣؛ ورجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٣.

٣ . المحاسن، ص ١٥٠: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٤ . هكذا في النسخ التي بأيدينا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار والمحاسن والفقيه والأمالي. وفي المطبوع: «الوقار».

٥ . في «بر»: - «و».

٦ . في شرح المازندراني: «قوله: ولكلّ شيء أساس، الظاهر أنّه كلام أبي عبد الله عليه السلام». واستبعده المجلسي؛ حيث قال في مرآة العقول: «ويحتمل كون الفقرة الأخيرة كلام الصادق عليه السلام، لكنّه بعيد».

٧ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٦، من قوله: «لكلّ شيء أساس»؛ وفيه، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ الأمالي للطوسي، ص ٨٤، المجلس ٣، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٣٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٣، ح ١٥.

٨ . الأمالي للصدوق، ص ٢٦٨، المجلس ٤٥، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن معبد، عن عبدالله بن القاسم، عن مبارك بن عبدالرحمن، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ـ الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٣٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ذيل ح ٢٠٢٣٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٣، ذيل ح ١٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ - قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ خَلَقَ الْإِسْلَامَ، فَجَعَلَ لَهُ[1] عَرْصَةً[2]، وَجَعَلَ لَهُ نُوراً، وَجَعَلَ لَهُ حِصْناً، وَجَعَلَ لَهُ نَاصِراً؛ فَأَمَّا عَرْصَتُهُ فَالْقُرْآنُ، وَأَمَّا نُورُهُ فَالْحِكْمَةُ، وَأَمَّا حِصْنُهُ فَالْمَعْرُوفُ، وَأَمَّا أَنْصَارُهُ فَأَنَا وَأَهْلُ بَيْتِي وَشِيعَتُنَا؛ فَأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي وَشِيعَتَهُمْ وَأَنْصَارَهُمْ؛ فَإِنَّهُ[3] لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَنَسَبَنِي[4] جَبْرَئِيلُ عليه السلام لِأَهْلِ السَّمَاءِ، اسْتَوْدَعَ اللّٰهُ حُبِّي وَحُبَّ أَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِهِمْ فِي قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ وَدِيعَةٌ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ هَبَطَ بِي إِلىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَنَسَبَنِي لِأَهْلِ[5] الْأَرْضِ، فَاسْتَوْدَعَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - حُبِّي وَحُبَّ أَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِهِمْ فِي قُلُوبِ مُؤْمِنِي أُمَّتِي، فَمُؤْمِنُو أُمَّتِي يَحْفَظُونَ وَدِيعَتِي فِي أَهْلِ بَيْتِي[6] إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَلَا فَلَوْ أَنَّ الرَّجُلَ[7] مِنْ أُمَّتِي عَبَدَ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عُمُرَهُ أَيَّامَ الدُّنْيَا، ثُمَّ لَقِيَ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مُبْغِضاً لِأَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِي[8]، مَا فَرَّجَ[9] اللّٰهُ صَدْرَهُ إِلَّا عَنِ النِّفَاقِ[10]».[11]

---

١. في «ف»: «فجعله».

٢. «العَرْصَة»: كلّ بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناءٌ. والجمع: العِراص والعَرَصات. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٤ (عرص).

٣. في حاشية «ج»: «فإنّي».

٤. في مرآة العقول: «فنسبني، أي ذكرني أو وصفني وذكر نبوّتي ومناقبي. وأمّا ذكر نسبه لأهل الأرض فبالآيات التي أنزلها فيه وفي أهل بيته ويقرؤها الناس إلى يوم القيامة، أو ذكر فضله ونادى به بحيث سمع من في أصلاب الرجال وأرحام النساء كنداء إبراهيم عليه السلام بالحجّ. وقيل: لمّا وجبت الصلوات الخمس في المعراج، فلمّا هبط عليه السلام علّمها الناس، وكان من أفعالها الصلاة على محمّد وآله في التشهّد؛ فدلّهم بذلك على أنّهم أفضل الخلق؛ لأنّه لو كان غيرهم أفضل لكانت الصلاة عليه أوجب. والأوّل أظهر». وقيل غير ذلك. وللمزيد راجع: شرح المازندراني.

٥. هكذا في «ب، ج، د، ص، بر، بف» وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى أهل».

٦. في «د، بس»: - «في أهل بيتي».

٧. في «ض، بس»: «رجلاً».

٨. في «ب» وحاشية «بف»: «و شيعتهم».

٩. في «ف»: «فرح». وفي حاشية «ف»: «شرح».

١٠. في «د، ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «نفاق».

١١. الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٣٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٣، إلى قوله: «وأمّا أنصاره فأنا ←

٤٧/٢

٢٣ ـ بَابٌ[1]

١٥٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ[2] بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَمَانِي[3] خِصَالٍ: وَقُوراً[4]

⇐ وأهل بيتي وشيعتنا»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤١، ح ١٣.

١. هكذا في النسخ التي بأيدينا ومرآة العقول. وفي المطبوع: «باب [خصال المؤمن]». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٩١: «لمّا كانت أخبار هذا الباب متقاربة المضمون مع الباب السابق لم يعنونه، والفرق بينهما أنّ المذكور في الباب السابق نسبة الإسلام، وفي هذا الباب نسبة الإيمان».

٢. سيأتي الخبر ـ باختلاف يسير جدّاً ـ في نفس المجلّد، ح ٢٢٨١، بسند آخر عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبد الله بن غالب. ورواه الصدوق في الأمالي، ص ٤٧٤، المجلس ٨٦، ح ١٧؛ والخصال، ص ٤٠٦، ح ١. وفيهما أيضاً «عبد الله بن غالب».

والظاهر ـ في بادئ الرأي ـ وقوع التحريف في أحد العنوانين، وبما أنّ عبد الملك بن غالب لم نجد له ذكراً في كتب الرجال والأسناد ـ في غير سند هذا الخبر ـ تميل النفس إلى القول بصحّة عبد الله بن غالب، كما قال به في معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٦٠؛ لأنّه هو المترجم في الكتب والمذكور في الأسناد.

لكن هذا القول أيضاً يواجه إشكالاً، وهو أنّ عبد الله بن غالب روى الحسن بن محبوب كتابه، وأكثر رواياته أيضاً قد وردت عن ابن محبوب بلا واسطة. فيستبعد جدّاً رواية ابن محبوب عنه بالتوسّط، أضف إلى ذلك أنّا لم نجد رواية جميل بن صالح عن عبد الله بن غالب في غير سند هذا الخبر. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٢، الرقم ٥٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٧ـ٤٨٨.

هذا، وقد ذكر الأُستاد السيّد محمّد جواد الشبيري ـ دام توفيقه ـ في تعليقته على السند، احتمالاً آخر؛ وهو كون الصواب عبد الملك بن عمرو ـ بدل عبد الملك بن غالب ـ فصُحّف عمرو بـ«غالب» ثمّ صحّحوا عبد الملك بن غالب، بعبد الله بن غالب. ثمّ انتشرت نسخة عبد الله بن غالب في كتب الصدوق وموضع من الكافي. يؤيّد ذلك رواية جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤١١ـ٤١٢.

ثمّ اعلم أنّه قد ورد الخبر في أعلام الدين، ص ١٠٩، نقلاً من كتاب المجالس للبرقي، عن عبد الله بن يونس، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٣. في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٢٢٨١ والأمالي والخصال وتحف العقول: «ثمان».

٤. «الوقار»: السكون والحِلم. يقال: هو وَقور ووَقار ومتوقِّر. وقال العلّامة المجلسي: «أي لا يعرض له ⇐

عِنْدَ الْهَزَاهِزِ[١]، صَبُوراً عِنْدَ الْبَلَاءِ، شَكُوراً عِنْدَ الرَّخَاءِ، قَانِعاً بِمَا رَزَقَهُ اللّٰهُ، لَا يَظْلِمُ الْأَعْدَاءَ، وَلَا يَتَحَامَلُ[٢] لِلْأَصْدِقَاءِ[٣]، بَدَنُهُ مِنْهُ فِي تَعَبٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ.

إِنَّ الْعِلْمَ خَلِيلُ الْمُؤْمِنِ، وَالْحِلْمَ وَزِيرُهُ، وَالْعَقْلَ[٤] أَمِيرُ جُنُودِهِ، وَالرِّفْقَ أَخُوهُ، وَالْبِرَّ[٥] وَالِدُهُ».[٦]

١٥٤٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام[٧]، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: الْإِيمَانُ[٨] لَهُ أَرْكَانٌ أَرْبَعَةٌ[٩]: التَّوَكُّلُ عَلَى اللّٰهِ، وَتَفْوِيضُ الْأَمْرِ إِلَى اللّٰهِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ

← شكّ عند الفتن التي تصير سبباً لشكّ الناس وكفرهم». المفردات للراغب، ص ٨٨٠ (وقر).

١ . «الهزاهز»: الفتن يهتزّ فيها الناس. المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هزز).

٢ . تحامل في الأمر، وبه: تكلّفه على مشقّة، وعليه: كلّفه ما لا يطيق. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل). وتحامل عليه: أي مال. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٧ (حمل). والمعنى على الأوّل: أنّه لا يتحمّل الوزر لأجل الأصدقاء، أو لا يتكلّف لهم. وقيل غير ذلك. وعلى الأخير يكون المعنى: لا يميل على الناس لأجلهم، كأن يشهد لهم بالزور، أو يكتم الشهادة لرعايتهم، أو يسعى لهم في حرام. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٤٠؛ الوافي، ج ٤، ص ١٥٨؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٩٢.

٣ . في «بر»: + «و». وفي تحف العقول: «لا يتحمّل الأصدقاء».

٤ . في الوافي والكافي، ح ٢٢٨١ والأمالي والخصال وتحف العقول: «الصبر».

٥ . في الكافي، ح ٢٢٨١ والأمالي والخصال وتحف العقول: «اللين». وفي الوافي: «البرّ - خ ل - اللين».

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٥٩٢، المجلس ٨٦، ح ١٧؛ والخصال، ص ٤٠٦، باب الثمانية، ح ١، بسندهما عن أحمد بن محمّد بن عيسى [في الأمالي: - «بن عيسى»]، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبدالله بن غالب، عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبدالله بن غالب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٤٠٦، باب الثمانية، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «والناس منه في راحة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٨، ح ١٧٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٥، ح ٢٠٢٣٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٦٨، ح ١.

٧ . في الكافي، ح ١٥٦٤ والوسائل: - «عن أبيه عليه السلام».

٨ . في الوسائل: «الإسلام».

٩ . في الكافي ح ١٥٦٤: «أربعة أركان».

اللهِ[1]، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».[2]

١٥٤١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ[3] عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلىٰ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ[4] صَالِحِينَ حَتّىٰ تَعْرِفُوا، وَلَا تَعْرِفُونَ[5] حَتّىٰ تُصَدِّقُوا، وَلَا تُصَدِّقُونَ[6] حَتّىٰ تُسَلِّمُوا أَبْوَاباً أَرْبَعَةً لَا يَصْلُحُ أَوَّلُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا[7]، ضَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ وَتَاهُوا تَيْهاً بَعِيداً، إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَتَقَبَّلُ[8] اللهُ[9] إِلَّا بِالْوَفَاءِ[10] بِالشُّرُوطِ وَالْعُهُودِ، وَمَنْ[11] وَفَى اللهَ[12]

---

١ . في الكافي، ح ١٥٦٤: «الرضا بقضاء الله، والتوكّل على الله، وتفويض الأمر إلى الله».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٤. الجعفريّات، ص ٢٣٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٨، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام؛ و تحف العقول، ص ٢٣٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير، وفي غير «الكافي» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ١٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٥، ح ٢٠٢٣٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٠، ح ١٢.

٣ . في «ص، ف»: «محمّد بن محمّد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى». وهو سهو، فقد تكرّرت رواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عمّن ذكره، عن محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. راجع: الكافي، ح ١١٦ و ٤٧٤ ـ نفس الخبر ـ؛ و ح ١٨٤٧ و ٢٦٨٦.

٤ . في «بف» وشرح المازندراني: «لا تكونوا». وقال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هنا لغة تحذف نون الرفع بدون الناصب والجازم».

٥ . في «ص، ف، بف» والكافي، ح ٤٧٤: «ولا تعرفوا».

٦ . في «ف، بر، بف» والكافي، ح ٤٧٤: «ولا تصدّقوا».

٧ . في الوافي: «يعني أنّ الصلاح موقوف على المعرفة، والمعرفة موقوفة على التصديق، والتصديق موقوف على تسليم أبواب أربعة، لايتمّ بعضها بدون بعض؛ وهي التوبة عن الشرك، والإيمان بالتوحيد، والعمل الصالح، والاهتداء بالإمام؛ فصاحب الثلاثة الأول من دون الاهتداء بالإمام ضالّ تائه لاتقبل توبته ولا توحيده ولا عمله؛ لعدم وفائه بجميع الشروط والعهود. أجمل عليه السلام هذا المعنى أوّلاً، ثمّ فصّل بقوله: إنّ الله أخبر العباد بطرق الهدى» إلى آخر ما قال.

٨ . في الكافي، ح ٤٧٤: «ولا يقبل».

٩ . في «د، بر، بف» والوافي والبحار: ـ «الله».

١٠ . في الكافي، ح ٤٧٤: «الوفاء».

١١ . في «ض» والكافي، ح ٤٧٤: «فمن».

١٢ . في «ب، بس» والوافي والبحار والكافي، ح ٤٧٤: «لله».

بِشُرُوطِهِ[١] وَاسْتَكْمَلَ[٢] مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا[٣] عِنْدَهُ وَاسْتَكْمَلَ وَعْدَهُ[٤].

إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطُرُقِ[٥] الْهُدىٰ، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ[٦]، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: ﴿وَ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدىٰ﴾[٧] وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّٰهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[٨] فَمَنِ اتَّقَى اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مُؤْمِناً بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ؛ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، فَاتَ[٩] قَوْمٌ وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا[١٠] أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا اهْتَدىٰ، وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا سَلَكَ طَرِيقَ[١١] الرَّدىٰ.

وَصَلَ اللّٰهُ طَاعَةَ وَلِيِّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ[١٢]؛ فَمَنْ[١٣] تَرَكَ طَاعَةَ وُلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِعِ اللّٰهَ وَلَا رَسُولَهُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا نَزَلَ[١٤] مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ[١٥]، ٤٨/٢

---

١. في «ص، بر، بف» والوافي والكافي، ح ٤٧٤: «بشرطه».

٢. في الكافي، ح ٤٧٤: «واستعمل».

٣. في البحار: «ممّا».

٤. في الكافي، ح ٤٧٤: «ما وعده».

٥. هكذا في «ب، ج، ز، ض، ف، بر، بس، بف» وحاشية «د» وشرح المازندراني والوافي والبحار والكافي ح ٤٧٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بطريق».

٦. في الوافي: «كنّى بالمنار عن الأئمّة ﷺ فإنّها صيغة جمع، وبتقوى الله فيما أمره عن الاهتداء إلى الإمام والاقتداء به، وبإتيان البيوت من أبوابها عن الدخول في المعرفة من جهة الإمام» و «المنار»: جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدّين، ومَنار الحرم: أعلامه التي ضربها إبراهيم الخليل - على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام - على أنظار الحرم ونواحيه، وبها تعرف حدود الحرم من حدود الحلّ، والميم زائدة. النهاية، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

٧. طه (٢٠): ٨٢.

٨. المائدة (٥): ٢٧.

٩. في «ص» ومرآة العقول: «مات». وقال في المرآة: «فيما مضى: فات قوم، وهو أظهر، أي فاتوا عنّا ولم يبايعونا، أو ماتوا. فالثاني تأكيد».

١٠. في «ج، ض، ف» والبحار: «فظنّوا».

١١. في «ب»: «طرائق».

١٢. إشارة إلى الآية ٥٩ من سورة النساء (٤): ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

١٣. في «ص»: «ومن».

١٤. في الكافي، ح ٤٧٤: «بما أنزل».

١٥. في «ب»: «بما نزّل الله من عنده». وفي «ف»: «بما نزّل من عند الله»، بالتشديد.

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[١]، وَالْتَمِسُوا[٢] الْبُيُوتَ الَّتِي أَذِنَ اللّٰهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ[٣]؛ فَإِنَّهُ قَدْ خَبَّرَكُمْ[٤] أَنَّهُمْ ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللّٰهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[٥].

إِنَّ اللّٰهَ قَدِ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ[٦] لِأَمْرِهِ، ثُمَّ[٧] اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ لِذٰلِكَ[٨] فِي نُذُرِهِ، فَقَالَ: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[٩] تَاهَ مَنْ جَهِلَ، وَاهْتَدىٰ مَنْ أَبْصَرَ وَعَقَلَ؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ[١٠] الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[١١] وَكَيْفَ[١٢] يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ[١٣]؟ وَكَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يُنْذَرْ[١٤]؟ اتَّبِعُوا[١٥]

---

١. الأعراف (٧): ٣١.

٢. في «ف»: «وأتوا».

٣. اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾.

٤. في الكافي، ح ٤٧٤: «أخبركم» بدل «قد خبّركم».

٥. النور (٢٤): ٣٧. وفي الوافي: «وأوّل الزينة بمعرفة الإمام، والمسجد بمطلق العبادة، والبيوت ببيوت أهل العصمة سلام الله عليهم، والرجال بهم ﷺ. والمراد بعدم إلهائهم البيع والتجارة عن الذكر أنّهم يجمعون بين ذين وذا، لا أنّهم يتركونها رأساً، كما ورد النصّ عليه في خبر آخر».

٦. في «ف»: «الرسول».

٧. في «ف»: «و».

٨. في الكافي، ح ٤٧٤: «بذلك».

٩. فاطر (٣٥): ٢٤.

١٠. «القلب»: هو الفؤاد. وقيل: هو أخصّ منه. وقيل: هما سواء. والجمع: قلوب. وعن بعض أهل التحقيق: إنّ القلب يطلق على معنيين: أحدهما: اللحم الصنوبري الشكل المُودع في الجانب الأيسر من الصدر، وهو لحم مخصوص، وفي باطنه تجويف وفي ذلك التجويف دم أسود، وهو منبع الروح ومعدنه. وهذا المعنى من القلب موجود للبهائم، بل للميّت. والمعنى الثاني: لطيفة ربّانيّة روحانيّة لها بهذا القلب تعلّق، وتلك اللطيفة هي المعبّر عنها بالقلب تارة، وبالنفس أخرى، وبالروح أخرى، وبالإنسان أيضاً. وهو المُدرِك العالِمُ العارف، وهو المخاطب والمطالب والمُعاقَب. وله علاقة مع القلب الجسماني، وقد تحيّر أكثر الخلق في إدراك وجه علاقته. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٧ (قلب).

١١. الحجّ (٢٢): ٤٦.

١٢. في «ف»: «فكيف».

١٣. في «بر، بف»: «لا يبصر».

١٤. في «بس» والكافي، ح ٤٧٤: «لم يتدبّر».

١٥. في كمال الدين: + «قول».

رَسُولَ اللّهِ[١] صلى الله عليه وآله[٢]، وَأَقِرُّوا بِمَا نَزَلَ[٣] مِنْ عِنْدِ[٤] اللّهِ، وَاتَّبِعُوا[٥] آثَارَ الْهُدىٰ؛ فَإِنَّهُمْ[٦] عَلَامَاتُ الْأَمَانَةِ وَالتُّقىٰ.

وَ اعْلَمُوا أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام، وَأَقَرَّ بِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ يُؤْمِنْ؛ اقْتَصُّوا[٧] الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ[٨]، وَالْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللّهِ رَبِّكُمْ».[٩]

١٥٤٢ / ٤. عَنْهُ[١٠]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ عليهما السلام، قَالَ: «رَفَعَ[١١] إِلىٰ رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله قَوْمٌ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ[١٢]؟ فَقَالُوا: مُؤْمِنُونَ يَا رَسُولَ اللّهِ[١٣]، قَالَ[١٤]: وَمَا بَلَغَ مِنْ

---

١. في «ج»: «رسوله».
٢. في الكافي، ح ٤٧٤: + «وأهل بيته».
٣. في البحار: «أنزل».
٤. في البحار: - «من عند».
٥. في الوافي ومرآة العقول وهامش المطبوع: «في بعض النسخ: وابتغوا».
٦. في البحار: «فإنّها».
٧. في «ص»: «اقتفوا». وفي كمال الدين: «اقصدوا». وقَصَّ أثره: تتبّعه. وكذلك اقتصّ أثره وتقصّص أثره. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥١ (قصص).
٨. في «ض، ف»: «النار».
٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب معرفة الإمام والردّ إليه، ح ٤٧٤. وفي كمال الدين، ص ٤١١، ح ٧، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، من قوله: «كيف يهتدي من لم يبصر». الوافي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ١٧٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٤، إلى قوله: «لا يصلح أوّلها إلّا بآخرها»؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٠، ح ١٢.
١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن سليمان الجعفري في عددٍ من الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٣٧١، ح ١٣٠؛ وص ٤٠٦، ح ١١٧؛ وص ٤٤١، ح ٣٠٣؛ وص ٥٣٧، ح ٨١٨؛ وص ٦٤٠، ح ١٥٤؛ وص ٦٤٢، ح ١٦٠ و ١٦١.
١١. في مرآة العقول: «رفع إلى رسول الله، كمنع على البناء المعلوم، أي أسرعوا إليه. أو على بناء المجهول [كما في «بر»] أي ظهروا؛ فإنّ الرفع ملزوم للظهور... ويمكن أن يقرأ بالدال. ولكن قد عرفت أنّه لا حاجة إليه. قال في المصباح: دُفِعْتُ إلى كذا، بالبناء للمفعول: انتهيتُ إليه». وراجع: المصباح المنير، ص ١٩٦ (دفع).
١٢. في حاشية «د، ج»: «من أنتم».
١٣. في «ض»: + «عليك السلام».
١٤. في الوافي: «فقال».

إِيمَانِكُمْ؟ قَالُوا: الصَّبْرُ عِنْدَ[1] الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: حُلَمَاءُ[2]، عُلَمَاءُ، كَادُوا مِنَ الْفِقْهِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ[3]، إِنْ كُنْتُمْ كَمَا تَصِفُونَ فَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ، وَلَا تَجْمَعُوا مَا[4] لَا تَأْكُلُونَ، وَاتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ[5]».[6]

٤٩/٢

٢٤ ـ بَابٌ[7]

١٥٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً[8]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[9] ﷺ؛

وَ بِأَسَانِيدَ مُخْتَلِفَةٍ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:

خَطَبَنَا[10] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ فِي دَارِهِ ـ أَوْ قَالَ: فِي الْقَصْرِ ـ وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ، ثُمَّ أَمَرَ ـ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ـ فَكُتِبَ فِي كِتَابٍ، وَقُرِئَ[11] عَلَى النَّاسِ.

---

١ . في «ض»: «على».

٢ . في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «حكماء».

٣ . في «ف»: «من الأنبياء».

٤ . في «ف»: «مالا».

٥ . في «ض»: «تحشرون».

٦ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١٥١٥؛ والمحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥١؛ والتوحيد، ص ٣٧١، ح ١٢؛ والخصال، ص ١٤٦، باب الثلاثة، ح ١٧٥؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٨، ح ١٧٤٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٨٤، ح ٧.

٧ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٩٨: «إنّما لم يعنون لأنّه من تتمّة البابين السابقين، وإنّما أفرده لأنّ فيه نسبة الإيمان والإسلام معاً، أو لأنّ فيه مدح الإسلام وفضله، لا صفاته».

٨ . للمصنّف إلى أبي جعفر ﷺ ثلاثة طرق، وتنضمّ هذه الطرق إلى طريق الأصبغ بن نباتة الذي لم يذكر المصنّف أسانيده إليه.

٩ . في «ص، ف»: «أبي عبد الله».

١٠ . في «ب»: «خطب».

١١ . في «ب»: «فقرئ».

وَ رَوىٰ غَيْرُهُ[١] أَنَّ ابْنَ الْكَوَّاءِ سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنْ صِفَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، فَقَالَ:

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ شَرَعَ الْإِسْلَامَ، وَسَهَّلَ شَرَائِعَهُ[٢] لِمَنْ وَرَدَهُ، وَأَعَزَّ أَرْكَانَهُ لِمَنْ حَارَبَهُ[٣]، وَجَعَلَهُ عِزّاً لِمَنْ تَوَلَّاهُ، وَسِلْماً لِمَنْ دَخَلَهُ، وَهُدًى لِمَنِ ائْتَمَّ بِهِ، وَزِينَةً لِمَنْ تَجَلَّلَهُ[٤]، وَعُذْراً[٥] لِمَنِ انْتَحَلَهُ[٦]، وَعُرْوَةً لِمَنِ اعْتَصَمَ بِهِ، وَحَبْلاً لِمَنِ اسْتَمْسَكَ بِهِ، وَبُرْهَاناً لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَنُوراً لِمَنِ اسْتَضَاءَ بِهِ، وَعَوْناً[٧] لِمَنِ اسْتَغَاثَ بِهِ[٨]، وَشَاهِداً لِمَنْ خَاصَمَ[٩] بِهِ، وَفَلْجاً[١٠] لِمَنْ حَاجَّ بِهِ، وَعِلْماً لِمَنْ وَعَاهُ[١١]، وَحَدِيثاً لِمَنْ

---

١. ضمير «غيره» راجع إلى الأصبغ بن نباتة، فيكون للخبر طريق خامس مُرسَل.

٢. «الشرع والشريعة»: هو ما شرع الله لعباده من الدين، أي سنّه لهم وافترضه عليهم. وقد شرع الله الدينَ شرعاً: إذا أظهره وبيّنه. والشريعة: مورد الإبل على الماء الجاري. وتقال لما شرع الله تعالى لعباده إذ به حياة الأرواح، كما بالماء حياة الأبدان. راجع: الوافي، ج ٤، ص ١٣٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

٣. في الوافي: «محاربة الإسلام، إمّا كناية عن محاربة أهله، وإمّا على حقيقته، بمعنى أنّه حاربه في نفسه ببغضه له وشنآنه إيّاه». وفي البحار: «جأر به». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: جأر به ـ كسأل بالجيم والهمز ـ أي استغاث به ولجأ إليه». وفي النهج: «وأعزّ أركانه على من غالبه». وفي التحف: «وأعزّ أركانه على من جانبه».

٤. في «ص، بر» والوافي: «تحلّله». و«جلّله»: غطّاه. وتجلّل بثوبه: تغطّى به. أساس البلاغة، ص ٦٢ (جلل). ويتجلّل الصبح السماء: أي يعلوها بضوء ويعمّها، من قولهم: تجلّله: أي علاه. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٤٠ (جلل). وفي شرح المازندراني: «أي جعله برداً ولباساً من قولهم: جلّل فرساً له فتجلّل، ولا ريب في أنّ أحكام الإسلام بعضها يتعلّق بالظاهر وبعضها يتعلّق بالباطن، ومن تلبّس بها يتزيّن ظاهره وباطنه، فيصير إنساناً كاملاً له صورة مزيّنة ظاهراً وباطناً».

٥. في الغارات: «وزينة لمن تحلّى به وعدلاً».

٦. فلان ينتحِل مذهب كذا وقبيلة كذا: إذا انتسب إليه وادّعاه كاذباً. راجع؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٧ (نحل).

٧. في «ب، بر»: «وغوثاً».

٨. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوافي والبحار والغارات: - «وعوناً لمن استغاث به».

٩. في «ف»: «تخاصم».

١٠. في «ج، ف»: «وفلحاً». و«الفُلْج»: الظَّفر بمن تخاصمه. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤١٣ (فلج).

١١. في «ج»: «دعاه».

رَوىٰ، وَحُكْماً لِمَنْ قَضىٰ، وَحِلْماً لِمَنْ جَرَّبَ[١]، وَلِبَاساً لِمَنْ تَدَبَّرَ[٢]، وَفَهْماً لِمَنْ تَفَطَّنَ، وَيَقِيناً لِمَنْ عَقَلَ[٣]، وَبَصِيرَةً لِمَنْ عَزَمَ، وَآيَةً لِمَنْ تَوَسَّمَ[٤]، وَعِبْرَةً لِمَنِ اتَّعَظَ، وَنَجَاةً لِمَنْ صَدَّقَ[٥]، وَتُؤَدَةً[٦] لِمَنْ أَصْلَحَ، وَزُلْفىٰ لِمَنِ اقْتَرَبَ[٧]، وَثِقَةً لِمَنْ تَوَكَّلَ، وَرَخَاءً[٨] لِمَنْ فَوَّضَ، وَسُبْقَةً[٩] لِمَنْ أَحْسَنَ، وَخَيْراً لِمَنْ سَارَعَ، وَجُنَّةً[١٠] لِمَنْ صَبَرَ، وَلِبَاساً لِمَنِ اتَّقىٰ، وَظَهِيراً[١١] لِمَنْ رَشَدَ، وَكَهْفاً[١٢] لِمَنْ آمَنَ، وَأَمَنَةً لِمَنْ أَسْلَمَ، وَرَجَاءً[١٣] لِمَنْ صَدَقَ[١٤]، وَغِنًى لِمَنْ قَنِعَ. ٢/ ٥٠

---

١. في الغارات: «حرب».

٢. في الوافي: «تدثّر». وقال: «التدثّر ـ بالمثلّثة بين المهملتين ـ: الاشتمال بالثوب». وفي مرآة العقول: «أي لباس عافية لمن تدبّر في العواقب، أو في أوامره ونواهيه. أو لباس زينة. والأوّل أظهر. وقد يقرأ «تدثّر» بالثاء المثلّثة، أي لبسه وجعله مشتملاً على نفسه كالدثار، وهو تصحيف لطيف». وفي نهج البلاغة وكتاب سليم والغارات وأمالي المفيد والطوسي والتحف: «ولُبّاً لمن تدبّر». وقال المجلسي في المرآة: «وفي النهج والكتابين: ولُبّاً لمن تدبّر. واللبّ: العقل؛ وهو أصوب».

٣. في الغارات: «علم».

٤. توسّمت فيه الخير: أي تفرّست. والمتوسّم. المتفرّس المتأمّل المتثبّت في نظره حتّى يعرف حقيقة سَمْت الشيء. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٢؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٨٣ (وسم).

٥. يجوز فيه التخفيف أيضاً، كما احتمله المجلسي في مرآة العقول.

٦. في «ص»: «مودّة». و«التُؤدة»: التأنّي. يقال: اتّأد في فعله وقوله، وتوأّد: إذا تأنّى وتثبّت ولم يعجل. النهاية، ج ١، ص ١٧٨ (تئد). وهو ظاهر؛ لأنّ من أصلح بقواعد الإسلام وتبع حكمه كان الإسلام سبباً لتأنّيه ورزانته. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٥٤.

٧. في «بر، بف»: «اقترن». وقال المجلسي في مرآة العقول: «كأنّه تصحيف».

٨. في «ز، ص، بر، بف» والوافي ومرآة العقول والبحار: «و رجاء».

٩. في «ض»: «سابقة». وفي الغارات: «صبغة».

١٠. «الجُنّة»: الدِرع، وكلّ ما وقاك فهو جنّتك. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جنّ).

١١. في الغارات: «وطهراً».

١٢. في الغارات: «وكتبة».

١٣. في «ب» وحاشية «بر، بس» والوافي والغارات: «و روحاً».

١٤. في «ب، ج، د» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «صدّق» بالتشديد. وأيّد المجلسي التخفيف بما في تحف العقول: «وروحاً للصادقين».

فَذٰلِكَ الْحَقُّ سَبِيلُهُ الْهُدىٰ، وَمَأْثُرَتُهُ[١] الْمَجْدُ، وَصِفَتُهُ الْحُسْنىٰ؛ فَهُوَ أَبْلَجُ[٢] الْمِنْهَاجِ[٣]، مُشْرِقُ[٤] الْمَنَارِ، ذَاكِي[٥] الْمِصْبَاحِ، رَفِيعُ الْغَايَةِ، يَسِيرُ[٦] الْمِضْمَارِ[٧]، جَامِعُ الْحَلْبَةِ[٨]، سَرِيعُ السَّبْقَةِ[٩]، أَلِيمُ النَّقِمَةِ، كَامِلُ[١٠] الْعُدَّةِ، كَرِيمُ الْفُرْسَانِ؛ فَالْإِيمَانُ[١١] مِنْهَاجُهُ، وَالصَّالِحَاتُ مَنَارُهُ، وَالْفِقْهُ[١٢] مَصَابِيحُهُ، وَالدُّنْيَا مِضْمَارُهُ، وَالْمَوْتُ غَايَتُهُ، وَالْقِيَامَةُ حَلْبَتُهُ[١٣]، وَالْجَنَّةُ سَبْقَتُهُ، وَالنَّارُ نَقِمَتُهُ، وَالتَّقْوىٰ عُدَّتُهُ، وَالْمُحْسِنُونَ[١٤] فُرْسَانُهُ.

فَبِالْإِيمَانِ[١٥] يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحَاتِ، وَبِالصَّالِحَاتِ[١٦] يُعْمَرُ الْفِقْهُ، وَبِالْفِقْهِ يُرْهَبُ

---

١. «المأثرة»: المكرمة. ومآثر العرب: مكارمها ومفاخرها التي تؤثر عنها، أي تروى وتذكر. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ٢٢ (أثر).

٢. في «ج، ز، ف» وحاشية «ص»: «أبلغ». وفي «ص»: «أبلح». وبلج الصُبح بُلوجاً: أسفر وأنار، ومنه قيل: بلج الحقّ إذا وضح وظهر. وأبلج، بالألف كذلك. المصباح المنير، ص ٦٠ (بلج).

٣. في «ص»: «المناهج».

٤. في «بر، بف»: «مشرف» بالفاء.

٥. ذكت النارُ ذُكوّاً وذكاً وذكاءً، واستذكت: اشتدّ لَهَبُها، وهي ذكيّة. القاموس المحيط، ج ٢، ص١٦٨٦ (ذكو).

٦. في شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: بشير، بالشين المعجمة، فكأنّها تبشّر للسابق بما عند الله تعالى».

٧. «المضمار»: الموضع الذي تضمّر فيه الخَيل، ويكون وقتاً للأيّام التي تُضَمَّر فيها. والمُضمِّر: الذي يُضمِّر خيله لغزو أو سباق. وتضمير الخيل: هو أن يظاهَر عليها بالعلف حتّى تسمن، ثمّ لا تعلف إلّا قوتاً لتخفّ. النهاية، ج ٣، ص ٩٩ (ضمر). قال المازندراني: «مضمار الإسلام الدنيا، وهي يسير قليل يسهل السبق فيها إلى الله تعالى»، وقال المجلسي: «... المراد بقوله: يسير المضمار، قلّة مدّته وسرعة ظهور السبق وعدمه، أو سهولة قطعه وعدم وعورته، أو سهولة التضمير فيه وعدم صعوبته لقصر المدّة، وتهيّؤ الأسباب من الله تعالى». راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٥٣؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٠٨.

٨. في «ب، ز، بر، بف»: «الحلية». وفي «ص، ف»: «حليته». و«الحَلْبَة»: خيلٌ تُجمع للسباق من كلّ أوب. لسان العرب، ج ١، ص ٣٢٨ (حلب).

٩. يجوز فيه الضمّ أيضاً، كما احتمله المجلسي في مرآة العقول.

١٠. في الغارات: «قديم».

١١. في «ض»: «والإيمان».

١٢. في الغارات: «والعفّة».

١٣. في «بر، بف»: «حليته».

١٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «والمؤمنون».

١٥. في الغارات: «فبالإسلام».

١٦. في «ز»: «والصالحات».

الْمَوْتُ، وَبِالْمَوْتِ تُخْتَمُ[١] الدُّنْيَا، وَبِالدُّنْيَا تَجُوزُ[٢] الْقِيَامَةَ، وَبِالْقِيَامَةِ تُزْلَفُ الْجَنَّةُ، وَالْجَنَّةُ حَسْرَةُ أَهْلِ النَّارِ، وَالنَّارُ[٣] مَوْعِظَةُ الْمُتَّقِينَ[٤]، وَالتَّقْوىٰ سِنْخُ[٥] الْإِيمَانِ».[٦]

٢٥ ـ بَابُ صِفَةِ الْإِيمَانِ

١٥٤٤ / ١ . بِالْإِسْنَادِ[٧] الْأَوَّلِ[٨]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ جَعَلَ الْإِيمَانَ عَلىٰ أَرْبَعِ دَعَائِمَ: عَلَى الصَّبْرِ، وَالْيَقِينِ، وَالْعَدْلِ، وَالْجِهَادِ.

فَالصَّبْرُ مِنْ ذٰلِكَ عَلىٰ أَرْبَعِ شُعَبٍ: عَلَى الشَّوْقِ، وَالْإِشْفَاقِ[٩]، وَالزُّهْدِ، وَالتَّرَقُّبِ؛ فَمَنِ اشْتَاقَ إِلَى الْجَنَّةِ، سَلَا[١٠] عَنِ الشَّهَوَاتِ؛ وَمَنْ أَشْفَقَ مِنَ[١١] النَّارِ، رَجَعَ

---

١ . في «ز» والبحار: «يختم».

٢ . في «ص، ف، بر»: «تحوز». وقال الفيض: «وفي بعض النسخ: تُجاز، بالبناء للمفعول ولعلّه الأصحّ. وربّما يوجد في بعضها بالمهملة ـ أي تُحاز ـ من الحيازة. وعلى التقادير فالوجه فيه أنّ كلّ ما يلقاه العبد في القيامة فإنّما هو نتائج أعماله وأخلاقه وعقائده المكتسبة في الدنيا؛ فبالدنيا تجاز القيامة أو تحاز». وقرأ المازندراني: يجوز، وهو الذي نقله المجلسي عن بعض النسخ، ثمّ قال: «أي يجوز المؤمن أو الإنسان. وفي بعضها: يجاز على بناء المجهول وهو أظهر، وفي بعضها: يحاز، بالحاء المهملة من الحيازة ... ومنهم من قرأ: تحوز بالحاء المهملة ... وفي التحف: تحذر القيامة، وكأنّه أظهر». ولكن في التحف المطبوع: «وبالدنيا تحذو الآخرة».

٣ . في «بس»: «فالنار».

٤ . في «ج، ف، بر، بس» والوافي والبحار: «للمتّقين».

٥ . في «ص»: «نهج».

٦ . كتاب سليم بن قيس، ص ٦١٨، ح ٩؛ والغارات، ص ٨٢؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٧٥، المجلس ٣٣، ح ٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٣٧، المجلس ٢، ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٦٢، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ نهج البلاغة، ص ١٥٣، الخطبة ١٠٦، إلى قوله: «والقيامة حلبته والجنّة سبقته» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٣٨، ح ١٧٣٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٩، ح ١٨.

٧ . في «ج، ض»: «وبالإسناد».

٨ . المراد به: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه».

٩ . «الإشفاق»: الخوف. لسان العرب، ج ١٠، ص ١٧٩ (شفق).

١٠ . سلوت عنه سُلُوّاً: صبرت، وسلاه وعنه: نسيه. والاسم: السُّلوة، ويضمّ. المصباح المنير، ص ٢٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٠ (سلو).

١١ . في «ز» والبحار: «عن».

عَنِ[١] الْمُحَرَّمَاتِ[٢]؛ وَمَنْ زَهِدَ فِي الدُّنْيَا، هَانَتْ[٣] عَلَيْهِ الْمُصِيبَاتُ[٤]؛ وَمَنْ رَاقَبَ الْمَوْتَ، سَارَعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ.

وَ الْيَقِينُ عَلىٰ أَرْبَعِ شُعَبٍ: تَبْصِرَةِ الْفِطْنَةِ[٥]، وَتَأَوُّلِ[٦] الْحِكْمَةِ، وَمَعْرِفَةِ الْعِبْرَةِ[٧]، وَسُنَّةِ الْأَوَّلِينَ؛ فَمَنْ أَبْصَرَ الْفِطْنَةَ، عَرَفَ الْحِكْمَةَ[٨]؛ وَمَنْ تَأَوَّلَ الْحِكْمَةَ، عَرَفَ الْعِبْرَةَ[٩]؛ وَمَنْ عَرَفَ الْعِبْرَةَ، عَرَفَ السُّنَّةَ؛ وَمَنْ عَرَفَ السُّنَّةَ، فَكَأَنَّمَا كَانَ مَعَ الْأَوَّلِينَ، وَاهْتَدىٰ[١٠] إِلَى الَّتِي[١١] هِيَ أَقْوَمُ، وَنَظَرَ إِلىٰ مَنْ نَجَا بِمَا نَجَا، وَمَنْ هَلَكَ بِمَا هَلَكَ، وَإِنَّمَا[١٢] أَهْلَكَ اللّٰهُ مَنْ أَهْلَكَ[١٣] بِمَعْصِيَتِهِ، وَأَنْجىٰ مَنْ أَنْجىٰ بِطَاعَتِهِ[١٤]. ٢/ ٥١

وَ الْعَدْلُ عَلىٰ أَرْبَعِ شُعَبٍ: غَامِضِ[١٥] الْفَهْمِ، وَغَمْرِ[١٦] الْعِلْمِ، وَزَهْرَةِ............ ←

---

١. في نهج البلاغة: «اجتنب» بدل «رجع عن».
٢. في «ب، ج، ص، ض، بف»: «الحرمات».
٣. في «بر»: «هان».
٤. في «ج، ز» وحاشية «د، ض، بر» ومرآة العقول: «المصائب».
٥. «الفِطنة»: الحِذق، وضدّه: الغباوة. وقيل: الفطنة: الفهم. فطن به وإليه فَطناً، فهو فاطن وفطين وفَطِن. وقيل: الفَطانة: جودة استعداد الذهن لإدراك ما يرد عليه من الغير. تاج العروس، ج ١٨، ص ٤٣٤ (فطن).
٦. في الوسائل: «وتأويل».
٧. في الوافي: «تبصرة الفطنة: جعلها بصيرة بالشيء. وتأوّل الحكمة، تأويلها أي جعلها مكشوفة بالتدبّر فيها. ومعرفة العبرة، أي المعرفة بأنّه كيف ينبغي أن يعتبر من الشيء، أي يتّعظ به وينتقل منه إلى ما يناسبه».
٨. في «ف»: - «وتأوّل الحكمة - إلى - عرف الحكمة».
٩. في «ب»: - «فمن أبصر - إلى - العبرة».
١٠. في «ض»: «فاهتدى».
١١. في «بر، بف» والوافي: «للتي».
١٢. في «ز، ض»: «فإنّما».
١٣. في البحار: «هلك».
١٤. في الوسائل: - «فمن أبصر - إلى - بطاعته».
١٥. في الخصال والغارات ونهج البلاغة وتحف العقول: «غائص». و«الغامض»: المطمئنّ من الأرض. والغُموض: بطون الأودية. وأغمض حدَّ السيف: رقّقه. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٣٥٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض). والمراد: عمق الفهم، أو دقّته، كما قال المازندراني: «أي الفهم الغامض الذي ينفذ في بواطن الأشياء»، أو المراد فهم الغوامض، كما احتمله أيضاً المجلسي. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٨٥؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣١٨.
١٦. في نهج البلاغة: «غور». و«الغمر»: الكثير. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٣ (غمر). وفي شرح المازندراني: ←

الْحُكْمِ[1]، وَرَوْضَةِ[2] الْحِلْمِ؛ فَمَنْ فَهِمَ، فَسَّرَ جَمِيعَ الْعِلْمِ؛ وَمَنْ عَلِمَ، عَرَفَ شَرَائِعَ[3] الْحُكْمِ[4]؛ وَمَنْ حَلُمَ، لَمْ يُفَرِّطْ[5] فِي أَمْرِهِ، وَعَاشَ فِي النَّاسِ حَمِيداً.

وَ الْجِهَادُ عَلىٰ أَرْبَعِ شُعَبٍ: عَلَى[6] الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالصِّدْقِ فِي الْمَوَاطِنِ، وَشَنَآنِ[7] الْفَاسِقِينَ؛ فَمَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، شَدَّ ظَهْرَ الْمُؤْمِنِ[8]؛ وَمَنْ نَهىٰ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَرْغَمَ أَنْفَ[9] الْمُنَافِقِ[10] وَأَمِنَ كَيْدَهُ؛ وَمَنْ صَدَقَ فِي الْمَوَاطِنِ، قَضَى الَّذِي عَلَيْهِ؛ وَمَنْ شَنِئَ الْفَاسِقِينَ، غَضِبَ لِلّٰهِ؛ وَمَنْ غَضِبَ لِلّٰهِ، غَضِبَ اللّٰهُ لَهُ؛ فَذٰلِكَ الْإِيمَانُ وَ[11] دَعَائِمُهُ وَشُعَبُهُ».[12]

← «الغامر، أي الغائر الذي يطّلع عليه أذهان الأذكياء».

١. في «ف»: «الحكمة».

٢. في نهج البلاغة: «ورساخة».

٣. في الغارات، ص ٨٠: «شعائرهم». وفيه، ص ٨٢: «غرائب».

٤. في نهج البلاغة: «فمن فهم علم غور العلم، ومن علم غور العلم صدر عن شرائع الحكم» بدل «فمن فهم فسّر جميع العلم، ومن علم عرف شرائع الحكم».

٥. في «ج»: «لا يفرّط». وفي مرآة العقول: «ولم يفرّط، على بناء التفعيل ... وفي بعض نسخ النهج على بناء الإفعال». وجواز الوجهين هو الظاهر من شرح المازندراني.

٦. في شرح المازندراني: - «على».

٧. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «شنىء».

٨. في نهج البلاغة: «شدّ ظهور المؤمنين».

٩. في نهج البلاغة: «أنوف».

١٠. في نهج البلاغة: «أرغم أنوف الكافرين».

١١. في «ز، ص، بر»: - «و».

١٢. كتاب سليم بن قيس، ص ٦١٣، ضمن ح ٨؛ والغارات، ص ٨٠؛ و ص ٨٢، ضمن الحديث؛ والخصال، ص ٢٣١، باب الأربعة، صدر ح ٧٤؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٧٥، المجلس ٣٣، ذيل ح ٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٣٧، المجلس ٢، ذيل ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين. وفي تحف العقول، ص ١٦٢، ضمن الحديث؛ ونهج البلاغة، ص ٤٧٣، صدر الحكمة ٣١، عن أمير المؤمنين، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٠، ح ١٧٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٦، ح ٢٠٢٣٧، إلى قوله: «والصدق في المواطن وشنآن الفاسقين»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٥٠، ح ١٩.

٢٦ ـ بَابُ فَضْلِ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْيَقِينِ عَلَى الْإِيمَانِ

١٥٤٥ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي[١] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا أَخَا جُعْفٍ، إِنَّ الْإِيمَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّ[٢] الْيَقِينَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَعَزَّ[٣] مِنَ الْيَقِينِ».[٤]

١٥٤٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى[٥] بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ فَوْقَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوىٰ فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ، وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوىٰ بِدَرَجَةٍ، وَمَا قُسِمَ[٦] فِي النَّاسِ[٧] شَيْءٌ أَقَلُّ[٨] مِنَ الْيَقِينِ».[٩]

١٥٤٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: ٢/ ٥٢

---

١ . في «ز»: - «لي».

٢ . في «ص»: - «وإنّ».

٣ . يجوز فيه الرفع أيضاً باعتبار محلّ «شيء». وعزّ الشيء: قلّ، فلا يكاد يوجد، فهو عزيز. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٢ (عزز).

٤ . التمحيص، ص ٦٢، ح ١٣٨، عن جابر الجعفي، من قوله: «إنّ اليقين». راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٨. الوافي، ج ٤، ص ١٤٦، ح ١٧٣٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٥، ح ١.

٥ . في «ج»: «المعلّى».

٦ . يجوز فيه التشديد أيضاً.

٧ . في مرآة العقول: «للناس».

٨ . في تحف العقول: «أشدّ».

٩ . قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٧٢، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف وزيادة؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١، وتمام الرواية فيه: «ما قسم بين الناس أقلّ من اليقين». الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٦، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ فَضَّلَ الْإِيمَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، كَمَا فَضَّلَ الْكَعْبَةَ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ[1]».[2]

١٥٤٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، الْإِسْلَامُ دَرَجَةٌ[3]» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ[4]: «وَالْإِيمَانُ عَلَى الْإِسْلَامِ دَرَجَةٌ» قَالَ[5]: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَ التَّقْوىٰ عَلَى الْإِيمَانِ دَرَجَةٌ» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ[6]: «وَ الْيَقِينُ عَلَى التَّقْوىٰ دَرَجَةٌ» قَالَ[7]: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا[8] أُوتِيَ النَّاسُ أَقَلَّ مِنَ الْيَقِينِ، وَإِنَّمَا تَمَسَّكْتُمْ بِأَدْنَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِيَّاكُمْ[9] أَنْ يَنْفَلِتَ[10] مِنْ أَيْدِيكُمْ[11]».[12]

١٥٤٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

---

١ . في تفسير القمّي: + «بدرجة».

٢ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٩٩، بسنده عن الحسن بن محبوب . الوافي، ج ٤، ص ١٤٦، ح ١٧٤٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٦٠، ح ١٧.

٣ . هكذا في النسخ التي بأيدينا والوافي والبحار. وفي المطبوع: + «قال». وفي مرآة العقول: «الإسلام درجة، أي درجة من الدرجات، أو أوّل درجة. وهو استفهام أو خبر. و«نعم» يقع في جوابهما».

٤ . في «ص»: + «قال».

٥ . في البحار: - «قال».

٦ . في «ب، بس»: - «قال».

٧ . في «ب، ج، ز، ص، ض، بر، بس» والبحار: - «قال».

٨ . في مرآة العقول: «ما».

٩ . في «ب»: «وإيّاكم».

١٠ . في «ص، بس» وحاشية «ض، بر»: «يتفلّت». وفي «بف» والوافي: «يُفلت». والإفلات والتفلّت والانفلات بمعنى التخلّص من الشيء فجأة. وفيه ترغيب في إمساك ما لهم من أدنى الإسلام وحفظه، وتحذير من الغفلة عنه وتفلّته، فإنّ تفلّته يوجب الدخول في الكفر. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٦١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٦ (فلت).

١١ . في «ب»: «أيدكم».

١٢ . تحف العقول، ص ٣٥٨، إلى قوله: «فما أُوتي الناس أقلّ من اليقين» مع اختلاف . الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٧، ح ٣.

فَقَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّمَا هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالْإِيمَانُ فَوْقَهُ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوىٰ فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ، وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوىٰ بِدَرَجَةٍ، وَلَمْ يُقْسَمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَقَلُّ مِنَ الْيَقِينِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الْيَقِينُ؟

قَالَ: «التَّوَكُّلُ عَلَى اللّٰهِ، وَالتَّسْلِيمُ لِلّٰهِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللّٰهِ، وَالتَّفْوِيضُ إِلَى اللّٰهِ[١]».

قُلْتُ: فَمَا تَفْسِيرُ ذٰلِكَ؟ قَالَ: «هٰكَذَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام».[٢]

١٥٥٠ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ فَوْقَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوىٰ فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ، وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوىٰ بِدَرَجَةٍ[٣]، وَلَمْ يُقْسَمْ[٤] بَيْنَ[٥] الْعِبَادِ[٦] شَيْءٌ أَقَلُّ مِنَ الْيَقِينِ».[٧]

٢٧ ـ بَابُ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ

١٥٥١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ، عَنْ أَبِيهِ: ٥٣/٢

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ إِذْ[٨] لَقِيَهُ رَكْبٌ،

---

١ . في «ف»: + «قال».

٢ . التمحيص، ص ٦٣، ح ١٤٥، عن يونس . الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٨، ح ٤، إلى قوله: «والتقوى فوق الإيمان بدرجة».

٣ . في «ب»: - «واليقين فوق التقوى بدرجة».

٤ . في «ف»: «فلم يقسم». وفي الوافي: «ما قسّم».

٥ . في الوافي: «في».

٦ . في «د، بر» والوافي: «الناس».

٧ . الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٩، ح ٥.

٨ . في المحاسن: «إذا».

فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، فَقَالَ[١]: مَا أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا[٢]: نَحْنُ[٣] مُؤْمِنُونَ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ[٤]: فَمَا حَقِيقَةُ إِيمَانِكُمْ؟ قَالُوا: الرِّضَا بِقَضَاءِ اللّٰهِ[٥]، وَالتَّفْوِيضُ إِلَى اللّٰهِ، وَالتَّسْلِيمُ[٦] لِأَمْرِ اللّٰهِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: عُلَمَاءُ، حُكَمَاءُ[٧]، كَادُوا أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ، وَلَا تَجْمَعُوا مَا لَا تَأْكُلُونَ، وَاتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ[٨]».[٩]

١٥٥٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَابِشِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ صَلّىٰ بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، فَنَظَرَ إِلىٰ شَابٍّ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ[١٠] يَخْفِقُ وَيَهْوِي بِرَأْسِهِ[١١] مُصْفَرّاً لَوْنُهُ، قَدْ[١٢] نَحِفَ جِسْمُهُ، وَغَارَتْ عَيْنَاهُ فِي رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ[١٣]:

---

١ . في «ض»: «قال».

٢ . في «ض، ف، بف» والمحاسن والخصال والمعاني: «قالوا».

٣ . في «ب» والوافي: + «قوم».

٤ . في «ج»: «فقال».

٥ . في «ف»: «بالقضاء» بدون الله.

٦ . في «ب»: «والتسليمة».

٧ . في «ص، ز، بف» والوافي: «حلماء».

٨ . في «ص»: «تحشرون».

٩ . المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥١. وفي التوحيد، ص ٣٧١، ح ١٢؛ والخصال، ص ١٤٦، باب الثلاثة، ح ١٧٥؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٧، ح ٦، بسند آخر عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤٢، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٧، ح ١٧٤٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٨٦، ح ٨.

١٠ . في المحاسن: «شابّ من الأنصار وهو في المسجد» بدل «شابّ في المسجد وهو».

١١ . في «ز»: «رأسه».

١٢ . في حاشية «ص»: «وقد».

١٣ . في «ض» والمحاسن: «فقال».

أَصْبَحْتُ -يَا رَسُولَ اللّٰهِ- مُوقِناً.

فَعَجِبَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ:[١] إِنَّ لِكُلِّ يَقِينٍ[٢] حَقِيقَةً، فَمَا حَقِيقَةُ يَقِينِكَ؟

فَقَالَ: إِنَّ يَقِينِي -يَا رَسُولَ اللّٰهِ- هُوَ الَّذِي أَحْزَنَنِي، وَأَسْهَرَ لَيْلِي، وَأَظْمَأَ هَوَاجِرِي[٣]، فَعَزَفَتْ[٤] نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا حَتّىٰ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ عَرْشِ رَبِّي وَقَدْ نُصِبَ لِلْحِسَابِ[٥]، وَحُشِرَ الْخَلَائِقُ لِذٰلِكَ وَأَنَا فِيهِمْ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَنَعَّمُونَ[٦] فِي الْجَنَّةِ وَيَتَعَارَفُونَ، وَ[٧] عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ أَهْلِ النَّارِ وَهُمْ فِيهَا مُعَذَّبُونَ[٨] مُصْطَرِخُونَ[٩]، وَكَأَنِّي[١٠] الْآنَ أَسْمَعُ زَفِيرَ النَّارِ يَدُورُ[١١] فِي مَسَامِعِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ[١٢]: هٰذَا عَبْدٌ نَوَّرَ اللّٰهُ قَلْبَهُ بِالْإِيمَانِ[١٣]، ثُمَّ قَالَ لَهُ: الْزَمْ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.

فَقَالَ الشَّابُّ: ادْعُ اللّٰهَ لِي يَا رَسُولَ اللّٰهِ أَنْ أُرْزَقَ الشَّهَادَةَ[١٤] مَعَكَ.

---

١. في «ض» والوافي والبحار والمحاسن: + «له».

٢. في المحاسن: «شيء».

٣. أي في هواجري. و«الهواجر»: جمع الهاجرة، نصف النهار عند اشتداد الحرّ، أو من عند الزوال إلى العصر؛ لأنّ الناس يسكنون في بيوتهم كأنّهم قد تهاجروا من شدّة الحرّ. مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦٠ (هجر).

٤. في «ف»: «عزَفتُ» بضمّ التاء. وفي شرح المازندراني: «وعزفت، بسكون التاء، أي عافتها وكرهتها نفسي وانصرفت عنها. وبضمّ التاء محتمل، أي منعت نفسي وصرفتها عنها».

٥. في «ج»: «الحساب».

٦. في «ض»: «يتمتّعون».

٧. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف» والوافي والبحار والمحاسن: - «و».

٨. في «ض»: «يعذّبون».

٩. اصطرخ: استغاث. لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣ (صرخ).

١٠. في «ج»: «وكأنّ». وفي «ف»: «فكأنّي».

١١. في المحاسن: «ينفرون».

١٢. في شرح المازندراني والبحار: - «لأصحابه».

١٣. في المحاسن: «للإيمان».

١٤. في «ف»: «يا رسول الله ﷺ، ادع الله لي أن أرزقني الشهادة بين يديك و» بدل «ادع - إلى - الشهادة».

فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ فِي بَعْضِ[1] غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتُشْهِدَ بَعْدَ تِسْعَةِ نَفَرٍ، وَكَانَ هُوَ الْعَاشِرَ[2]».[3]

٥٤/٢ ٣/١٥٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[4] بْنِ سِنَانٍ[5]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ حَارِثَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَارِثَةَ بْنَ مَالِكٍ[6]؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ[7]، مُؤْمِنٌ[8] حَقّاً.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ، فَمَا حَقِيقَةُ قَوْلِكَ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، عَزَفَتْ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا، فَأَسْهَرَتْ[9] لَيْلِي، وَأَظْمَأَتْ هَوَاجِرِي، وَكَأَنِّي[10] أَنْظُرُ إِلىٰ عَرْشِ رَبِّي وَ[11] قَدْ وُضِعَ لِلْحِسَابِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ

---

١ . في «ف»: «أخصّ».
٢ . في «بر»: + «رحمه الله».
٣ . المحاسن، ص ٢٥٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٥، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٤٨، ح ١٧٤٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٩، ح ١٧.
٤ . في «ف»: - «عن محمّد». ولا يخفى ما فيها من وقوع التحريف بجواز النظر من «محمّد» في «أحمد بن محمّد» إلى «محمّد» في «محمّد بن سنان».
٥ . في الوافي: + «عن عبدالله بن سنان» وهو سهو؛ فقد روى محمّد بن سنان كتب عبدالله بن مسكان، وتوسّط [عبدالله] بن مسكان بين [محمّد] بن سنان و بين أبي بصير في أسناد عديدة. ولم نجد في شيء من الأسناد توسّط عبدالله بن سنان بين محمّد بن سنان و شيخه ابن مسكان. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٩ ـ ٥٠١؛ ج ١، ص ٤٩٩ ـ ٥٠١؛ ج ٢٣، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩.
وأمّا احتمال عطف عبدالله بن مسكان على عبدالله بن سنان، فضعيف جدّاً؛ لعدم توسّط عبدالله بن سنان بين محمّد بن سنان وبين أبي بصير في الأسناد.
٦ . في البحار: + «النعماني».
٧ . في المحاسن: + «أصبحت».
٨ . في «ف»: «مؤمناً».
٩ . في «د، ف»: «فأسهرتُ» بصيغة التكلّم. وكذا «أظمأتُ». وفي مرآة العقول: «فأسهرت ليلي، على صيغة الغيبة بإرجاع الضمير إلى النفس، أو على صيغة التكلّم. وكذا الفقرة التالية تحتمل الوجهين».
١٠ . في الوافي: «فكأنّي».
١١ . في «ب، ز، بس، بف»: - «و».

فِي الْجَنَّةِ، وَكَأَنِّي أَسْمَعُ عُوَاءَ[١] أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ.

فَقَالَ[٢] رَسُولُ اللّهِ ﷺ: عَبْدٌ نَوَّرَ اللّهُ قَلْبَهُ[٣]؛ أَبْصَرْتَ[٤]، فَاثْبُتْ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، ادْعُ اللّهَ لِي[٥] أَنْ يَرْزُقَنِي[٦] الشَّهَادَةَ مَعَكَ[٧]، فَقَالَ[٨]: اللّهُمَّ ارْزُقْ حَارِثَةَ الشَّهَادَةَ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَيَّاماً حَتّىٰ بَعَثَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ سَرِيَّةً[٩]، فَبَعَثَهُ فِيهَا، فَقَاتَلَ، فَقَتَلَ تِسْعَةً[١٠] أَوْ ثَمَانِيَةً، ثُمَّ قُتِلَ».[١١]

● وَفِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ[١٢]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: «اسْتُشْهِدَ مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ تِسْعَةِ نَفَرٍ، وَكَانَ هُوَ[١٣] الْعَاشِرَ».[١٤]

---

١. «العواء»: الصياح، وكأنّه بالذئب والكلب أخصّ. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٧ (عوى).

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والمحاسن والمعاني والجعفريّات. وفي المطبوع: + «له».

٣. في «ز» والمحاسن: + «للإيمان».

٤. في المحاسن: - «أبصرت».

٥. في «ز»: + «ربّي».

٦. في «ف»: «أرزقني».

٧. في المحاسن: - «معك».

٨. في «ض»: «قال».

٩. في حاشية «ج، ض، بر، بس» والبحار: «بسريّة».

١٠. في المحاسن: «سبعة».

١١. المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤٧، عن أبيه، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ١٨٧، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «عبد نوّر الله قلبه أبصرت فاثبت»، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الجعفريّات، ص ٧٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٠، ح ١٧٤٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٦، ح ٩٨؛ و ج ٦٧، ص ٢٨٧، ح ٩.

١٢. في «ز، ص، بس، بف» وحاشية «ج»: «يزيد».

ولم يُعهَد في رواتنا من يسمّى بالقاسم بن يزيد، وما ورد في بعض الأسناد القليلة محرّف من «القاسم بن بريد». وهو القاسم بن بريد بن معاوية العجلي، روى كتابه فضالة بن أيّوب وتكرّرت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٣٩-٤٤٠، و ص ٤٥٠.

هذا، وقد روى محمّد بن سنان عن القاسم بن بريد في طريق الشيخ الصدوق إلى القاسم، فاحتمال وقوع التعليق في السند بأن يكون محمّد بن سنان راوياً عن القاسم بن بريد، غير منفيّ. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٥١٦.

١٣. في «بس، بف»: - «هو».

١٤. الوافي، ج ٤، ص ١٥١، ح ١٧٤٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٦، ذيل ح ٩٨؛ و ج ٦٧، ص ٢٨٧، ذيل ح ٩.

١٥٥٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ[١]: إِنَّ عَلىٰ كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلىٰ كُلِّ صَوَابٍ[٢] نُوراً».[٣]

٢٨ ـ بَابُ التَّفَكُّرِ

١٥٥٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ يَقُولُ: نَبِّهْ بِالتَّفَكُّرِ[٤] قَلْبَكَ، وَجَافِ[٥] عَنِ اللَّيْلِ[٦] جَنْبَكَ، وَاتَّقِ اللّٰهَ رَبَّكَ».[٧]

١٥٥٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِ، قَالَ:

---

١ . في الكافي، ح ٢٠٣: «قال رسول الله ﷺ» بدل «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه».

٢ . في تفسير العيّاشي: «ثواب».

٣ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، ح ٢٠٣. وفي المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥٠، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن عليّ ﷺ؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، وفي كلّها مع زيادة في آخره. الغيبة للنعماني، ص ١٤١، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٩، ح ٢، عن السكوني؛ و ج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ١٤٧، ح ١٧٤١.

٤ . في الوسائل: «بالفكر».

٥ . جفا الشيءُ يجفو جَفاءً، كالسرج يجفو عن الظهر، وكالجنب يجفو عن الفراش. وتجافى مثله. وقوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة (٣٢): ١٦] أي ترتفع وتنبو عن الفُرُش. يقال: تجافى جنبه عن الفراش إذا لم يستقرّ عليه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٠١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٨٨ (جفو).

٦ . في الأمالي: «النوم».

٧ . الأمالي للمفيد، ص ٢٠٨، المجلس ٢٣، ح ٤٢، بسنده عن إسماعيل، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٥، ح ٢٠٢٥٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣١٨، ح ١.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَمَّا يَرْوِي[١] النَّاسُ أَنَّ[٢] تَفَكُّرَ[٣] سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ: قُلْتُ: كَيْفَ يَتَفَكَّرُ؟

قَالَ: «يَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ[٤] أَوْ بِالدَّارِ[٥]، فَيَقُولُ: أَيْنَ سَاكِنُوكِ؟ أَيْنَ[٦] بَانُوكِ؟ مَا لَكِ[٧] لَا تَتَكَلَّمِينَ؟». [٨] ٢/٥٥

١٥٥٧ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ بَعْضِ[٩] رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ إِدْمَانُ التَّفَكُّرِ فِي اللّٰهِ[١٠] وَفِي قُدْرَتِهِ». [١١]

١٥٥٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ[١٢] الْعِبَادَةُ كَثْرَةَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ[١٣]، إِنَّمَا

---

١ . في «ز»: «يرورن».

٢ . في «ج، د، ض، بس» والوسائل: – «أنّ».

٣ . في «بر»: «فكر».

٤ . في مرآة العقول: «بخربة».

٥ . في حاشية «ف»: «الدور». وفي الزهد: + «فيتفكّر».

٦ . في البحار والزهد: «وأين».

٧ . هكذا في «ب، ج، ز، ض، بر، بس، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار والزهد والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما بالك».

٨ . الزهد، ص ٧٥، ح ٢٩، عن القاسم وفضالة، عن أبان؛ المحاسن، ص ٢٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ٥، بسنده عن جعفر بن أبان، عن الحسن الصيقل، وفيهما مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٠، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٥، ح ٢١٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٥، ح ٢٠٢٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٠، ح ٢.

٩ . في «ف»: – «بعض».

١٠ . في الوافي: «ليس المراد بالتفكّر في الله التفكّر في ذات الله سبحانه، فإنّه ممنوع منه؛ لأنّه يورث الحيرة والدهش واضطراب العقل، كما مرّ في أبواب التوحيد؛ بل المراد منه النظر إلى أفعاله وعجائب صنعه وبدائع أمره في خلقه، فإنّها تدلّ على جلاله وكبريائه وتقدّسه وتعاليه، وتدلّ على كمال علمه وحكمته وعلى نفاذ مشيئته وقدرته وإحاطته بالأشياء ومعيّته لها؛ وهذا تفكّر أُولي الألباب».

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٣، ح ٢١٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢١، ح ٣.

١٢ . في «ض» وفقه الرضا: «ليست».

١٣ . في «ز»: «الصوم والصلاة».

الْعِبَادَةُ التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».[١]

٥/١٥٥٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[٢]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ[٣]: التَّفَكُّرُ[٤] يَدْعُو إِلَى الْبِرِّ وَالْعَمَلِ بِهِ[٥]».[٦]

٢٩ ـ بَابُ الْمَكَارِمِ

١/١٥٦٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ[٧] بْنِ عَطِيَّةَ:

---

١ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٠، مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٤٤٢، عن الرضا عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٨٨، عن الهادي عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٢، ح ٤.

٢ . في البحار: «عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد» بدل «عن أحمد بن محمّد». وهو سهوٌ ظاهراً؛ فقد روى محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عيسى ـ وهو المراد من أحمد بن محمّد في سندنا هذا ـ عن إسماعيل بن سهل، في الكافي، ح ٢٩٥٣، ووردت رواية عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن إسماعيل بن سهل، في الكافي، ح ٣٤٣٨، ووردت أحمد بن محمّد بن عيسى عن إسماعيل بن سهل في كامل الزيارات، ص ٢٨٨، ح ٦.

٣ . هكذا في النسخ التي بأيدينا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي المطبوع: + «إنّ». وفي الوسائل: - «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه».

٤ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٤٢: «كأنّ التفكّر الوارد في هذا الخبر شامل لجميع التفكّرات الصحيحة التي أشرنا إليها، كالتفكّر في عظمة الله، فإنّه يدعو إلى خشيته وطاعته، والتفكّر في فناء الدنيا ولذّاتها، فإنّه يدعو إلى تركها، والتفكّر في عواقب من مضى من الصالحين، فيدعو إلى اقتفاء آثارهم و ...».

٥ . في «ف»: - «به».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٢، ح ٥.

٧ . هكذا في «ح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسين». لكن في حاشيتها: عن بعض النسخ: «الحسن بن

←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْمَكَارِمُ عَشْرٌ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ فِيكَ فَلْتَكُنْ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي الرَّجُلِ وَلَا تَكُونُ فِي وَلَدِهِ[١]، وَتَكُونُ فِي الْوَلَدِ وَلَا تَكُونُ فِي أَبِيهِ، وَتَكُونُ فِي الْعَبْدِ وَلَا تَكُونُ فِي الْحُرِّ».

قِيلَ: وَمَا هُنَّ؟

قَالَ: «صِدْقُ الْيَأْسِ[٢]، وَصِدْقُ اللِّسَانِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَ صِلَةُ الرَّحِمِ،

← عطيّة». والصواب ما أثبتناه، فقد روى يزيد بن إسحاق عن الحسن بن عطيّة في كامل الزيارات، ص ٥٥، ح ٣؛ و ص ٢١٣، ح ١٠؛ و ص ٢٤٥، ح ٣.

ثمّ إنّ هذا الخبر رواه الصدوق في الخصال، ص ٤٣١، ح ١١، والشيخ الطوسي في الأمالي، ص ١٠، المجلس ١، ح ١٢، بسنديهما عن يزيد بن إسحاق عن الحسن بن عطيّة. وأمّا الأمالي للمفيد، ص ٢٢٦، المجلس ٢٦، ح ٤، فقد ورد الخبر فيه عن يزيد بن إسحاق عن الحسين بن عطيّة، ولكنّ المذكور في حاشية الكتاب نقلاً من بعض النسخ هو «الحسن بن عطيّة».

هذا، ولم نجد رواية يزيد بن إسحاق عن الحسين بن عطيّة ـ مع الفحص الأكيد ـ في غير سند هذا الخبر.

١. في «ج»: «الولد».

٢. في «ص، ف» وحاشية «ج، بس» وشرح المازندراني والوافي والخصال والأمالي للمفيد والأمالي للطوسي، ص ١٠: «البأس». وفي «بس، بف» والجعفريّات والأمالي للطوسي، ص ٣٠١: «الناس». وقال في الوافي: «أُريد بصدق البأس موافقة خشوع ظاهره وإخباته لخشوع باطنه وإخباته، لايرى التخشّع في الظاهر أكثر ممّا في باطنه». وقال في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٧٣: «صدق البأس، أي الخوف، أو الخضوع، أو الشدّة والفقر، ومنه البائس الفقير، أو القوّة. وصدق الخوف عن المعصية بأن يتركها، ومن التقصير في العمل بأن يسعى في كماله، ومن عدم الوصول إلى درجة الأبرار بأن يسعى في اكتساب الخيرات ... وصدق الخضوع بأن يخضع لله تعالى، لا لغيره ... وصدق الفقر بأن يترك عن نفسه هواها ومتمنّياتها وآمالها وإلّا فهو ليس بفقير، وصدق القوّة أن يصرفها في الطاعات فمن صرفها في المعاصي فهو ضعيف عاجز».

ونقل العلّامة المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٤٤ عن بعض النسخ: «اليأس» وعن بعضها: «البأس»، ثمّ قال: «فعلى الأوّل المراد به اليأس عمّا في أيدي الناس وقصر النظر على فضله تعالى ولطفه، والمراد بصدقه عدم كونه بمحض الدعوى من غير ظهور آثاره ... وعلى الثاني المراد بالبأس إمّا الشجاعة والشدّة في الحرب وغيره، أي الشجاعة الحسنة الصادقة في الجهاد في سبيل الله وإظهار الحقّ والنهي عن المنكر، أو من البؤس والفقر، كما قيل: أُريد بصدق البأس موافقة خشوع ظاهره وإخباته لخشوع باطنه وإخباته، لايرى التخشّع في الظاهر أكثر ممّا في باطنه. انتهى، وهو بعيد عن اللفظ؛ إذ الظاهر حينئذٍ البؤس، بالضمّ، وهو خلاف المضبوط من الرسم»، ثمّ نقل كلام المازندراني أيضاً وقال: «وفي أكثرها تكلّف مستغنى عنه».

٥٦/٢ وَإِقْرَاءُ[1] الضَّيْفِ، وَإِطْعَامُ السَّائِلِ، وَالْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنَائِعِ، وَالتَّذَمُّمُ[2] لِلْجَارِ، وَالتَّذَمُّمُ لِلصَّاحِبِ، وَرَأْسُهُنَّ الْحَيَاءُ.[3]

١٥٦١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَصَّ رُسُلَهُ[4] بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؛ فَامْتَحِنُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَاحْمَدُوا اللّٰهَ، وَاعْلَمُوا أَنَّ ذٰلِكَ مِنْ خَيْرٍ؛ وَإِنْ لَا تَكُنْ[5] فِيكُمْ، فَاسْأَلُوا[6] اللّٰهَ، وَارْغَبُوا[7] إِلَيْهِ فِيهَا[8]».

قال: فَذَكَرَهَا[9] عَشَرَةً: «الْيَقِينَ[10]، وَالْقَنَاعَةَ، وَالصَّبْرَ[11]، وَالشُّكْرَ،..........←

---

١ . في الأمالي للطوسي، ص ٣٠١: «قرى». وفي شرح المازندراني: «الظاهر أنّ الإقراء بمعنى القِرى المجرّد، يقال: قَرَيْتُ الضيفَ». أي أضفتُهُ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «كذا في نسخ الكتاب وغيره إلّا في رواية أُخرى رواها الشيخ في المجالس موافقة المضامين لهذه الرواية؛ فإنّ فيها: قرى الضيف، وهو أظهر وأوفق لما في كتب اللغة ... لكن قد نرى كثيراً من الأبنية مستعملة في الأخبار والعرف العامّ والخاصّ لم يتعرّض لها اللغويّون».

٢ . «التذمّم»: هو أن يحفظ زمامه ويطرح عن نفسه ذمّ الناس له إن لم يحفظه، والمراد دفع الضرر عمّن يصاحبه سفراً أو حضراً وعمّن يجاوره في البيت أو في المجلس. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٦٩ (ذمم).

٣ . الخصال، ص ٤٣١، باب العشرة، ح ١١، بسنده عن يزيد بن إسحاق؛ وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٢٦، المجلس ٢٦، ح ٤؛ والأمالي للطوسي، ص ١٠، المجلس ١، ح ١٢، بسندهما عن أحمد بن محمّد بن عيسى. وفيه، ص ٣٠١، المجلس ١١، ح ٤٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الجعفريّات، ص ١٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ١٩١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٣، ذيل ح ٢٠٢٣٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٧، ح ١٧.

٤ . في «ب، ج» والفقيه وفقه الرضا والخصال: «رسوله». وفي صفات الشيعة والمعاني: «رسول الله ﷺ».

٥ . في «بف»: «لا يكنّ».

٦ . في «ض»: «فسلوا».

٧ . رغب إليه رَغَباً: ابتهل، أو هو الضراعة والمسألة. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٩ (رغب).

٨ . في الفقيه والأمالي والخصال وصفات الشيعة والمعاني: «وارغبوا في الزيادة منها» بدل «واعلموا أنّ -إلى- فيها».

٩ . في «ز، بس» والبحار: «فذكر».

١٠ . يجوز فيه وما عطف عليه الرفع أيضاً.

١١ . في فقه الرضا: «والبصيرة».

وَالْحِلْمَ[١]، وَحُسْنَ الْخُلُقِ، وَالسَّخَاءَ، وَالْغَيْرَةَ، وَالشَّجَاعَةَ، وَالْمُرُوءَةَ».

قَالَ: وَرَوىٰ بَعْضُهُمْ بَعْدَ هٰذِهِ الْخِصَالِ الْعَشَرَةِ[٢] وَزَادَ فِيهَا: «الصِّدْقَ[٣]، وَأَدَاءَ الْأَمَانَةِ».[٤]

١٥٦٢ / ٣ . عَنْهُ[٥]، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ -قَالَ بَكْرٌ[٦]: وَأَظُنُّنِي[٧] قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ- عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا لَنُحِبُّ[٨] مَنْ كَانَ عَاقِلاً[٩] فَهِماً[١٠] فَقِيهاً حَلِيماً مُدَارِياً صَبُوراً صَدُوقاً وَفِيّاً؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَصَّ الْأَنْبِيَاءَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؛ فَمَنْ

---

١ . في الخصال والمعاني: «والرضا».

٢ . في «ض، بر، بس، بف»: «العشر».

٣ . في فقه الرضا: + «والحياء». و«الصدق» مفعولُ «روى»، أو «زاد» على سبيل التنازع. وفي شرح المازندراني: «وإن توهّم زيادة لفظ بعد، أو زاد». وفي مرآة العقول: «فقوله: وزاد فيها، تأكيد للكلام السابق؛ لئلّا يتوهّم أنّه أتى بها بدلاً من خصلتين من العشر تركهما، فلابدّ من سقوط «عشرة» من الرواية الأخيرة، كما في الرواية الآتية، أو إبدالها باثنتي عشرة. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: وزاد فيها، أنّه زاد في أصل العدد أيضاً بما ذكرنا من الإبدال. والله أعلم بحقيقة الحال».

٤ . الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ٤٩٠١؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٢١، المجلس ٣٩، ح ٨؛ الخصال، ص ٤٣١، باب العشرة، ح ١٢؛ صفات الشيعة، ص ٤٧، ح ٦٧؛ معاني الأخبار، ص ١٩١، ح ٣، وفي كلّها بسند آخر عن أحمد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، إلى قوله: «والسخاء والغيرة والشجاعة والمروءة» مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٣، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ١٩٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٠، ذيل ح ٢٠٢٢٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧١، ح ١٨.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد عن بكر بن صالح في عدّة من الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٦٠، ح ١٠١؛ و ص ٣٤٨، ح ٢١؛ و ص ٣٥٥، ح ٥٣؛ وص ٣٥٦، ح ٥٨؛ و ص ٣٧٠، ح ١٢٢؛ و ص ٤٤٦، ح ٣٣٨ -وقد روى فيه بكر بن صالح، عن جعفر بن محمّد الهاشمي-؛ ومعجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٣٤٧-٣٤٨.

٦ . هو بكر بن صالح المذكور في نفس السند، والمراد أنّ بكراً كما سمع الخبر من جعفر بن محمّد الهاشمي عن إسماعيل بن عبّاد، سمعه أيضاً من إسماعيل بن عبّاد مباشرة، فللمصنّف إلى عبد الله بن بكير طريقان.

٧ . في «ص» وحاشية «بف»: «وأظنّ».

٨ . في الأمالي: + «من شيعتنا».

٩ . في تحف العقول: + «عالماً».

١٠ . في «ف»: «فهيماً».

كَانَتْ فِيهِ، فَلْيَحْمَدِ[١] اللّٰهَ عَلىٰ ذٰلِكَ ؛ وَمَنْ لَمْ تَكُنْ[٢] فِيهِ، فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيَسْأَلْهُ إِيَّاهَا[٣]».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا هُنَّ؟

قَالَ: «هُنَّ[٤]: الْوَرَعُ، وَالْقَنَاعَةُ[٥]، وَالصَّبْرُ، وَالشُّكْرُ، وَالْحِلْمُ، وَالْحَيَاءُ، وَالسَّخَاءُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَالْغَيْرَةُ، وَالْبِرُّ، وَصِدْقُ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ[٦]».[٧]

١٥٦٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٨]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ارْتَضىٰ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً[٩]؛ فَأَحْسِنُوا صُحْبَتَهُ بِالسَّخَاءِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ».[١٠]

١٥٦٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[١١]، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: الْإِيمَانُ

---

١ . في «ف»: «فليحمدوا».

٢ . في «ف»: «لم يكنّ».

٣ . في الأمالي: «إيّاه». ٤ . في «بس»: «لهنّ».

٥ . في الأمالي: «والقنوع».

٦ . في تحف العقول: + «واليقين وحسن الخلق والمروّة».

٧ . الأمالي للمفيد، ص ١٩٢، المجلس ٢٣، ح ٢٢، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن إسماعيل بن عبّاد، عن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٦٢. الوافي، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ١٩٠٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٢٠٢٦٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧٤، ح ١٩.

٨ . في «ض»: «عن بعض رجاله».

٩ . في الكافي، ح ١٨٠٥: «اصطفى الإسلام واختاره» بدل «ارتضى لكم الإسلام ديناً».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب كظم الغيظ، ح ١٨٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الأمالي للصدوق، ص ٢٧٠، المجلس ٤٦، ح ٣، بسند آخر؛ الزهد، ص ٨٧، ح ٥٨، بسند آخر، وفيه: «إنّ الله ارتضى الإسلام لنفسه ديناً، فأحسنوا...». الوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٢٠٢٦٩.

١١ . في الكافي، ح ١٥٣٧: «أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام».

أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ[١]: الرِّضَا بِقَضَاءِ اللّٰهِ، وَالتَّوَكُّلُ عَلَى اللّٰهِ، وَتَفْوِيضُ[٢] الْأَمْرِ[٣] إِلَى اللّٰهِ[٤]، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِ اللّٰهِ».[٥]

١٥٦٥ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ[٦]: ٥٧/٢

«أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَمَلَ إِسْلَامُهُ[٧] وَلَوْ[٨] كَانَ مِنْ قَرْنِهِ[٩] إِلىٰ قَدَمِهِ خَطَايَا، لَمْ تَنْقُصْهُ[١٠]: الصِّدْقُ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَالشُّكْرُ».[١١]

---

١. في الكافي، ح ١٥٣٧: «له أركان أربعة» بدل «أربعة أركان».

٢. في «بر»: «التفويض». ٣. في «بر»: - «الأمر».

٤. في الكافي، ح ١٥٣٧: «التوكّل على الله، وتفويض الأمر إلى الله، والرضا بقضاء الله».

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٣٧. وفي الجعفريّات، ص ٢٣٢، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أميرالمؤمنين عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٨، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام، وفيهما من دون الإسناد إلى أميرالمؤمنين عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٢، عن أميرالمؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير، وفي غير الكافي مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ١٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٩، ح ٢٠٢٧٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٣، ح ١٧.

٦. في الزهد: + «سمعته يقول». ٧. في «ب»: «الإسلام».

٨. في الوسائل: «وإن».

٩. «القرن»: الجانب الأعلى من الرأس، وجمعه: قرون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

١٠. في «ف»: «لم ينقصه شيء». وفي الزهد: «لم ينقصه ذلك». وفي الوسائل: «لم ينقصه».

١١. الزهد، ص ٨٨، ح ٦١، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحياء، ح ١٧٨٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، باب حسن الخلق، ح ١٧٤٧؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٥١، بسند آخر؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٩٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢١؛ والخصال، ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، المجلس ٣٥، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٠٦، بسند آخر عن الباقر، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٣١٩، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ١٩١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٩، ح ٢٠٢٧١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧٦، ح ٢١.

١٥٦٦ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ رِجَالِكُمْ؟» قُلْنَا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ[١] خَيْرِ رِجَالِكُمُ[٢] التَّقِيَّ، النَّقِيَّ، السَّمْحَ الْكَفَّيْنِ، النَّقِيَّ الطَّرَفَيْنِ[٣]، الْبَرَّ بِوَالِدَيْهِ، وَلَا يُلْجِئُ عِيَالَهُ إِلىٰ غَيْرِهِ».[٤]

٣٠ ـ بَابُ فَضْلِ الْيَقِينِ

١٥٦٧ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا حَدُّ التَّوَكُّلِ؟ قَالَ: «الْيَقِينُ». قُلْتُ: فَمَا حَدُّ الْيَقِينِ؟ قَالَ: «أَلَّا تَخَافَ مَعَ اللّٰهِ شَيْئاً».[٥]

---

١ . في الوسائل: - «من».

٢ . ذكر المازندراني هاهنا إشكالاً بأنّه لا يقال: قوله: بخير رجالكم، ينافي قوله: من خير رجالكم؛ لأنّ الأوّل يفيد أنّه الخير مطلقاً، والثاني يفيد أنّه من جملة خير الرجال وبعضهم. ثمّ أجاب بأنّ المراد بالأوّل الصنف، وبالثاني كلّ فرد من هذا الصنف، أو الخير في الأوّل إضافي بالنسبة إلى من توجد فيه الصفات المذكورة دون الخير الحقيقي وعلى الإطلاق. وقال المجلسي: «وأقول: يحتمل أن يكون ﷺ أراد ذكر الكلّ ثمّ اكتفى بذكر البعض. أو المراد أنّ المتّصف بكلّ من الصفات المذكورة من جملة الخير، أو المراد بقوله: بخير رجالكم، ببعضهم، بقرينة الأخير، ومرجعه إلى بعض الوجوه المتقدّمة». راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٧٩؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٥٢.

٣ . طرفا الإنسان: ذَكَره ولسانه. كذا في الوافي والصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف). واحتمل وجوه أُخر هي: الفرجان، أو الفرج والفم والبطن، أو الوالدان.

٤ . التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٠، ضمن الحديث الطويل ١٥٩٧، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب ◆ الوافي، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ١٩١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٢٠٢٦٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧٥، ح ٢٠.

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٢٤٠، المجلس ٤٢، ح ٨؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٩، ح ٩٢، بسند آخر ←

٢/١٥٦٨ . عَنْهُ ، عَنْ مُعَلًّى ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ[1] الْحَنَّاطِ وَ[2] عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «مِنْ صِحَّةِ يَقِينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللّٰهِ ، وَلَا يَلُومَهُمْ عَلىٰ مَا لَمْ يُؤْتِهِ اللّٰهُ[3] ؛ فَإِنَّ الرِّزْقَ لَا يَسُوقُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ[4] ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ[5] كَارِهٍ ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ فَرَّ مِنْ رِزْقِهِ كَمَا يَفِرُّ مِنَ الْمَوْتِ ، لَأَدْرَكَهُ رِزْقُهُ كَمَا يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ».

ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ اللّٰهَ بِعَدْلِهِ وَقِسْطِهِ جَعَلَ الرَّوْحَ وَالرَّاحَةَ فِي الْيَقِينِ وَالرِّضَا ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحَزَنَ فِي الشَّكِّ وَالسَّخَطِ».[6]

← عن الرضا عليه السلام ، هكذا : «سألت الرضا عليه السلام فقلت له : جعلت فداك ما حدّ التوكّل؟ فقال لي : أن لا تخاف مع الله أحداً» مع زيادة في آخره . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٥٨ ؛ تحف العقول ، ص ٤٤٥ ، عن الرضا عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، ح ١٩٢٢ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٠٢ ، ح ٢٠٢٧٩ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ١٤٢ ، ح ٦.

١ . في «ف» : «أبي الولّاد».

٢ . في «ف» : «عن» . وهو سهو ؛ فإنّ أبا ولّاد الحنّاط وعبد الله بن سنان كليهما من مشايخ الحسن بن محبوب ، وروى عنهما في كثير من الأسناد ، كما أنّ كتاب أبي ولّاد رواه الحسن بن محبوب عنه . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ٥ ، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩ ، و ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ؛ و ج ٢٣ ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ ، و ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦ ؛ رجال النجاشي ، ص ١٣٥ ، الرقم ٣٤٧ ؛ والفهرست للطوسي ، ص ١٥٩ ، الرقم ٢٤٥.

٣ . في الوافي : «لعلّ المراد بقوله : «ولا يلومهم على ما لم يؤته الله» أن لا يشكوهم على ترك صلتهم إيّاه بالمال ونحوه .... ويحتمل أن يكون المراد أن لا يلومهم على ما لم يؤته الله إيّاهم».

٤ . في «ف» : «الحريص». ٥ . في مرآة العقول : «كراهة».

٦ . الأمالي للمفيد ، ص ٢٨٤ ، المجلس ٣٤ ، ح ٢ ؛ والأمالي للطوسي ، ص ٦١ ، المجلس ٢ ، ح ٦٠ ، بسند آخر ، إلى قوله : «كما يدركه الموت» ؛ وفي المحاسن ، ص ١٦ ، كتاب القرائن ، ح ٤٧ ؛ والتوحيد ، ص ٣٧٥ ، ح ٢٠ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن آبائه ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، مع زيادة في آخره . تحف العقول ، ص ٣٧٧ ، إلى قوله : «كما يدركه الموت» ؛ وفيه ، ص ٦ ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله في وصيّته لأمير المؤمنين عليه السلام ، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، ح ١٩٢٣ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٠٢ ، ح ٢٠٢٨٠ ، ح ٥ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ١٤٣ ، ح ٧.

١٥٦٩ / ٣ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[١]، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ[٢]: «إِنَّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ الْقَلِيلَ[٣] عَلَى الْيَقِينِ[٤] أَفْضَلُ عِنْدَ اللّٰهِ مِنَ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ عَلىٰ غَيْرِ يَقِينٍ».[٥]

٥٨/٢ ١٥٧٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمِنْبَرِ: لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ[٦] طَعْمَ الْإِيمَانِ[٧] حَتّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ».[٨]

١٥٧١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام قَالَ[٩]: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ جَلَسَ إِلىٰ حَائِطٍ مَائِلٍ[١٠] يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَقْعُدْ تَحْتَ هٰذَا الْحَائِطِ، فَإِنَّهُ مُعْوِرٌ[١١]،

---

١ . السند معلّق على السند الثاني من الخبر المتقدّم. ويروي عن ابن محبوب، محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد.

٢ . في الكافي، ح ١٥١٥٣ والعلل والاختصاص: + «لحمران بن أعين: يا حمران، واعلم».

٣ . في الوسائل: «القليل الدائم».

٤ . في فقه الرضا: + «والبصيرة».

٥ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٥٣؛ وعلل الشرائع، ص ٥٥٩، ح ١، بسندهما عن ابن محبوب. الاختصاص، ص ٢٢٧، مرسلاً عن هشام بن سالم؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٦؛ تحف العقول، ص ٣٦٠، وفي كلّها مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٢، ح ٢٠٢٨١؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٤٧، ح ٨.

٦ . في «ب، ص، بر، بس، بف»: «أحد». وفي «ض» وتحف العقول، ص ٢١٨: «عبد».

٧ . في فقه الرضا: «لا يكون المؤمن مؤمناً حقّاً» بدل «لا يجد أحدكم طعم الإيمان».

٨ . التمحيص، ص ٦٣، ح ١٣٩؛ تحف العقول، ص ٢٠٧ و ٢١٨؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٨؛ التوحيد، ص ٣٧٤، ح ١٩؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٦٠، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٤٧، ح ٩٠.

٩ . هكذا في «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال».

١٠ . في «ج»: «مال».

١١ . في «ب، ج، ص، بر»: «معوّر». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٦١: «فإنّه معور، على بناء الفاعل من ←

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: حَرَسَ امْرَأً أَجَلُهُ[١]، فَلَمَّا قَامَ[٢] سَقَطَ الْحَائِطُ».

قَالَ[٣]: «وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِمَّا[٤] يَفْعَلُ هٰذَا وَأَشْبَاهَهُ، وَهٰذَا الْيَقِينُ[٥]».[٦]

١٥٧٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا[٧] الْجِدارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾[٨] فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ[٩] مَا كَانَ ذَهَباً وَلَا فِضَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ[١٠]: لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنَا[١١]؛ مَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ لَمْ يَضْحَكْ سِنُّهُ[١٢]، وَمَنْ أَيْقَنَ[١٣] بِالْحِسَابِ لَمْ

= باب الإفعال، أي ذو شقّ وخلل يخاف منه. أو على بناء المفعول من التفعيل أو الإفعال، أي ذو عيب». من العَوار، وهو العيب، والضمّ لغة. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٨٤: «امرأ، مرفوع على الفاعليّة. وأجله، منصوب على المفعوليّة، والعكس محتمل. والمقصود الإنكار؛ لأنّ أجل المرء ليس بيده حتّى يحرسه». وتعجّب منه المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٦٢، ثمّ قال: «ويشكل هذا بأنّه يدلّ على جواز إلقاء النفس إلى التهلكة وعدم وجوب الفرار عمّا يظنّ عنده الهلاك، والمشهور عند الأصحاب خلافه» ثمّ أجاب عنه بوجوه. وفي الوافي: «يعني إنّ أجل المرء حارسه عن الآفات حتّى يدركه».

٢. في البحار، ج ٤١: + «أمير المؤمنين عليه السلام».

٣. في الوسائل: - «قال».

٤. في البحار، ج ٥: - «ممّا».

٥. في المرآة: «وهذا اليقين، أي من ثمرات اليقين بقضاء الله وقدره وقدرته وحكمته ولطفه ورأفته وصدق أنبيائه ورسله».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٠٢٧٨؛ البحار، ج ٥، ص ١٠٤، ح ٣٠؛ وج ٤١، ص ٦، ح ٦؛ وج ٧٠، ص ١٤٩، ح ١٠.

٧. في «ف»: «فأمّا».

٨. الكهف (١٨): ٨٢. وفي «ص»: + ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا﴾.

٩. في فقه الرضا: «والله» بدل «أما إنّه».

١٠. في فقه الرضا: «لكنّه كان لوحاً مكتوباً عليه أربعة أحرف: أنا الله» بدل «إنّما كان أربع كلمات».

١١. في شرح المازندراني: + «الله».

١٢. في «ض»: - «سنّه». واحتمل المازندراني كون لفظ «سنّه» منصوباً؛ حيث قال: «يحتمل أن يراد به - أي السنّ - العمر، أي لم يضحك في مدّة عمره». واستبعده المجلسي.

١٣. في تفسير العيّاشي: «أقرّ».

يَفْرَحْ قَلْبُهُ، وَمَنْ أَيْقَنَ[١] بِالْقَدَرِ[٢] لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللّٰهَ[٣]».[٤]

١٥٧٣ / ٧ . عَنْهُ[٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: لَا يَجِدُ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتّٰى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَأَنَّ الضَّارَّ النَّافِعَ هُوَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ».[٦]

١٥٧٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: ٥٩/٢

نَظَرْتُ يَوْماً فِي الْحَرْبِ إِلىٰ رَجُلٍ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ، فَحَرَّكْتُ فَرَسِي، فَإِذَا هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقُلْتُ: يَا[٧] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فِي مِثْلِ هٰذَا الْمَوْضِعِ؟

فَقَالَ[٨]: «نَعَمْ، يَا سَعِيدَ بْنَ قَيْسٍ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَلَهُ مِنَ اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَافِظٌ[٩] وَوَاقِيَةٌ[١٠]، مَعَهُ مَلَكَانِ يَحْفَظَانِهِ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ، أَوْ يَقَعَ فِي بِئْرٍ،

---

١ . في تفسير العيّاشي: «آمن».

٢ . في البحار: «بالقدرة».

٣ . في فقه الرضا: «علم أنّه لا يصيبه إلّا ما قدر عليه» بدل «لم يخش إلّا الله».

٤ . الخصال، ص ٢٣٦، باب الأربعة، ح ٧٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٦٦، عن صفوان الجمّال، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٠. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٩٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٠٢٧٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٢، ح ١١.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٠٢٧٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٤، ح ١٢.

٧ . في «ف»: - «يا».

٨ . في «بس»: «قال».

٩ . في «ف»: «حافظة».

١٠ . في الوافي: «واقية، أي جُنّة واقية، كأنّها من الصفات الغالبة. أو التاء للمبالغة عطف تفسيري للحافظ». وفي مرآة العقول: «ملائكة واقية ... وقيل: التاء في قوله: واقية، للنقل إلى الاسميّة؛ إذ المراد: الواقية من خصوص الموت».

فَإِذَا نَزَلَ[١] الْقَضَاءُ خَلَّيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ».[٢]

١٥٧٥ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ فِي الْكَنْزِ الَّذِي قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾[٣] كَانَ[٤] فِيهِ: بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ كَيْفَ يَفْرَحُ، وَعَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدَرِ كَيْفَ يَحْزَنُ، عَجِبْتُ لِمَنْ رَأَى الدُّنْيَا وَتَقَلُّبَهَا بِأَهْلِهَا كَيْفَ يَرْكَنُ إِلَيْهَا، وَيَنْبَغِي[٥] لِمَنْ عَقَلَ عَنِ اللّٰهِ أَنْ لَا يَتَّهِمَ اللّٰهَ فِي قَضَائِهِ، وَلَا يَسْتَبْطِئَهُ فِي رِزْقِهِ».

فَقُلْتُ[٦]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَهُ، قَالَ: فَضَرَبَ وَاللّٰهِ يَدَهُ[٧] إِلَى[٨] الدَّوَاةِ لِيَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيَّ، فَتَنَاوَلْتُ يَدَهُ، فَقَبَّلْتُهَا، وَأَخَذْتُ الدَّوَاةَ، فَكَتَبْتُهُ.[٩]

---

١. في «ب»: «أنزل».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٩٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٠٢٨٢؛ البحار، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣١؛ و ج ٤١، ص ٦، ح ٧؛ و ج ٧٠، ص ١٥٤، ح ١٣.

٣. الكهف (١٨): ٨٢.

٤. في تفسير العيّاشي: «لوح من ذهب» بدل «كان».

٥. في الوافي: «لعلّ قوله: «وينبغي» إلى آخره، من كلام الرضا عليه السلام، دون أن يكون من جملة ما في الكنز».

٦. في «ج، ز، ف، بر» والبحار: + «له». وفي «ص»: «قلت». وفي الوسائل: «قال: قلت له».

٧. في الوسائل: «فضرب يده والله».

٨. في «ص»: «على».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ١٠٠١، بسنده عن عليّ بن أسباط. قرب الإسناد، ص ٣٧٤، ضمن ح ١٣٣٠، بسند آخر، وفيهما إلى قوله: «ولا يستبطئه في رزقه»؛ الجعفريّات، ص ٢٣٧، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف؛ علل الشرائع، ص ٦١، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره؛ معاني الأخبار، ص ٢٠٠، ح ١، بسند آخر عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف؛ الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨٢، بسند آخر عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٠٨، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيهما: «ينبغي لمن عقل عن الله أن لا يستبطئه في رزقه ولا يتّهمه في قضائه»؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٦٧، عن عليّ بن أسباط، إلى قوله: «ولا يستبطئه في رزقه». الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٩٣٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ٢٠٢٨٣، إلى قوله: «كيف يحزن»؛ و ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٣٣٢٦٩، من قوله: «جعلت فداك أريد أن أكتبه»؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٦، ح ١٤.

١٥٧٦ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْعَرْزَمِيِّ[1]، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ قَنْبَرٌ غُلَامُ عَلِيٍّ[2] يُحِبُّ عَلِيّاً[3] عليه السلام حُبّاً شَدِيداً، فَإِذَا خَرَجَ عَلِيٌّ[4] عليه السلام خَرَجَ عَلىٰ أَثَرِهِ بِالسَّيْفِ، فَرَآهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ[5]، فَقَالَ[6]: يَا قَنْبَرُ، مَا لَكَ؟ فَقَالَ: جِئْتُ لِأَمْشِيَ خَلْفَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ[7]، قَالَ: وَيْحَكَ، أَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ تَحْرُسُنِي، أَوْ[8] مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: لَا[9]، بَلْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: إِنَّ[10] أَهْلَ الْأَرْضِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لِي شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ اللّٰهِ مِنَ السَّمَاءِ، فَارْجِعْ، فَرَجَعَ».[11]

١٥٧٧ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

قِيلَ لِلرِّضَا عليه السلام: إِنَّكَ تَتَكَلَّمُ[12] بِهٰذَا الْكَلَامِ[13] وَالسَّيْفُ يَقْطُرُ دَماً[14].

فَقَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ وَادِياً مِنْ ذَهَبٍ حَمَاهُ بِأَضْعَفِ خَلْقِهِ[15] النَّمْلِ، فَلَوْ رَامَهُ[16] الْبَخَاتِيُّ[17]

---

١ . في «ب، بس»: «العزرمي». وفي «ض»: «العرزفي» والصواب هو «العَرْزَميّ» بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي المعجمة. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ١٧٨.

٢ . في «ب، بر»: + «وكان». وفي «ض»: + «أمير المؤمنين عليه السلام وكان».

٣ . في «ض»: «أمير المؤمنين».

٤ . في «ض»: «أمير المؤمنين».

٥ . في «ف»: «يوم».

٦ . في «ب، ف، بف»: «قال».

٧ . في التوحيد: «خلفك، فإنّ الناس كما تراهم يا أمير المؤمنين، فخفت عليك» بدل «خلفك يا أمير المؤمنين».

٨ . في «ز، ص، ض، بس» والتوحيد: «أم».

٩ . في «ف»: - «لا».

١٠ . في «ب»: - «إنّ».

١١ . التوحيد، ص ٣٣٨، ح ٧، بسنده عن العرزمي، عن أبيه، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٩٢٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٨، ح ١٥.

١٢ . في البحار: «متكلّم».

١٣ . «بهذا الكلام» أي بدعوى الإمامة. و«السيف» أي سيف السلطان. راجع: مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٧١.

١٤ . في البحار: «الدم».

١٥ . في حاشية «ج»: + «وهو».

١٦ . «رامه»، أي طلبه؛ من الرَّوْم، وهو الطلب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روم). في البحار، ج ٤٩ و ٦٠: «رامته». وفي البحار، ج ٧٠: «رامت».

١٧ . البَخاتيّ: جمع البُخْت، وهي جمال طوال الأعناق، وهو معرّب، وقيل: هو عربيّ. راجع: الصحاح، ←

لَمْ تَصِلْ[١] إِلَيْهِ».[٢]

٣١ - بَابُ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ

٢ / ٦٠

١٥٧٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِ بَنِي النَّجَاشِيِّ[٣]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «رَأْسُ طَاعَةِ اللّٰهِ[٤] الصَّبْرُ وَالرِّضَا عَنِ اللّٰهِ فِيمَا أَحَبَّ الْعَبْدُ أَوْ كَرِهَ، وَلَا يَرْضىٰ عَبْدٌ عَنِ اللّٰهِ فِيمَا أَحَبَّ[٥] أَوْ كَرِهَ إِلَّا كَانَ خَيْراً لَهُ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ».[٦]

١٥٧٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ لَيْثٍ الْمُرَادِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِاللّٰهِ[٧] أَرْضَاهُمْ بِقَضَاءِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ».[٨]

↩ ج ١، ص ٢٤٣؛ النهاية، ج ١، ص ١٠١ (بخت).

١. في «ض، ف، بر»: «لم يصل».

٢. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٢٦، مرسلاً عن الصادق ﷺ، من قوله: «إنّ لله وادياً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٩٣٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ٢٠٢٨٤؛ البحار، ج ٤٩، ص ١١٦، ح ٨؛ و ج ٦٠، ص ١٨٦، ح ١٧؛ و ج ٧٠، ص ١٥٨، ح ١٦.

٣. في الوسائل: «عن رجل» بدل «عن بعض أشياخ بني النجاشي».

٤. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١: «وفي بعض نسخ الحديث: كلّ طاعة الله».

٥. في «ج»: + «العبد».

٦. الأمالي للطوسي، ص ١٩٦، المجلس ٧، ح ٣٧، بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف. المؤمن، ص ٢٠، ح ١٥، عن إسحاق بن عمّار، مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٩، وتمام الرواية فيه: «رأس طاعة الله الصبر والرضا». الوافي، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٩٣٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٣، ح ١٨.

٧. في «ص»: - «بالله».

٨. التمحيص، ص ٦٠، ح ١٣٠، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٩. الوافي، ↩

١٥٨٠ / ٣ . عَنْهُ[١]، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ[٢]، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّبْرُ وَالرِّضَا عَنِ اللهِ رَأْسُ طَاعَةِ اللهِ، وَمَنْ صَبَرَ وَرَضِيَ عَنِ اللهِ فِيمَا قَضىٰ عَلَيْهِ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، لَمْ يَقْضِ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَهُ[٣] فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ إِلَّا مَا[٤] هُوَ خَيْرٌ لَهُ».[٥]

١٥٨١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مِنْ عِبَادِيَ[٦] الْمُؤْمِنِينَ عِبَاداً لَا يَصْلُحُ لَهُمْ[٧] أَمْرُ دِينِهِمْ إِلَّا بِالْغِنىٰ وَالسَّعَةِ وَالصِّحَّةِ فِي الْبَدَنِ، فَأَبْلُوهُمْ بِالْغِنىٰ وَالسَّعَةِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ[٨]، فَيُصْلِحُ عَلَيْهِمْ[٩] أَمْرَ دِينِهِمْ.

وَ إِنَّ مِنْ عِبَادِيَ الْمُؤْمِنِينَ لَعِبَاداً[١٠] لَا يَصْلُحُ لَهُمْ أَمْرُ دِينِهِمْ إِلَّا بِالْفَاقَةِ[١١] وَالْمَسْكَنَةِ[١٢]

← ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٩٣٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٣، ح ١٩.

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد في كثير من الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ١٣٥، ح ١٧؛ و ص ٢٠٢، ذيل ح ٤٢؛ و ص ٢٠٣، ح ٤٨؛ و ص ٢٦٦، ح ٣٤٧؛ و ص ٢٩٥، ح ٤٦١؛ و ص ٤٠٤، ح ١٠٧؛ و ص ٤٤٠، ح ٣٠٠.

٢ . في «ب، ج»: «عن يحيى بن إبراهيم، عن أبي البلاد». وفي «ز، بف»: «عن يحيى بن إبراهيم، عن ابن أبي البلاد». وفي «ف»: - «أبي».

٣ . في «ز، ص، ف»: - «له».

٤ . في «بر»: «و» بدل «ما».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٩٣٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٤، ح ٢٠.

٦ . في «ص»: «عباد». وفي حاشية «ج»: «عبادنا».

٧ . في شرح المازندراني: - «لهم».

٨ . في «ف»: «والصحّة» بدل «وصحّة البدن».

٩ . في «ب، بر، بف» وحاشية «ف، بس»: «عليه».

١٠ . في «ص»: «عباداً».

١١ . «الفاقة»: الحاجة. ولا فعل لها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

١٢ . «المسكين» و«المسكنة» و«التمسكن»: كلّها يدور معناها على الخضوع والذلّة، وقلّة المال، والحال ←

وَالسُّقْمِ فِي أَبْدَانِهِمْ، فَأَبْلُوهُمْ بِالْفَاقَةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالسُّقْمِ[١]، فَيَصْلُحَ عَلَيْهِمْ[٢] أَمْرُ دِينِهِمْ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ أَمْرُ دِينِ عِبَادِيَ الْمُؤْمِنِينَ.

٢/ ٦١ وَ إِنَّ مِنْ عِبَادِيَ الْمُؤْمِنِينَ لَمَنْ يَجْتَهِدُ فِي عِبَادَتِي، فَيَقُومُ[٣] مِنْ رُقَادِهِ وَلَذِيذِ وِسَادِهِ[٤]، فَيَتَهَجَّدُ[٥] لِيَ[٦] اللَّيَالِيَ[٧]، فَيُتْعِبُ نَفْسَهُ فِي عِبَادَتِي، فَأَضْرِبُهُ بِالنُّعَاسِ اللَّيْلَةَ وَاللَّيْلَتَيْنِ؛ نَظَراً[٨] مِنِّي لَهُ[٩]، وَإِبْقَاءً عَلَيْهِ، فَيَنَامُ حَتّىٰ يُصْبِحَ، فَيَقُومُ وَهُوَ مَاقِتٌ لِنَفْسِهِ، زَارِئٌ[١٠] عَلَيْهَا، وَلَوْ أُخَلِّي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُ مِنْ عِبَادَتِي لَدَخَلَهُ الْعُجْبُ مِنْ ذٰلِكَ، فَيُصَيِّرُهُ الْعُجْبُ[١١] إِلَى الْفِتْنَةِ بِأَعْمَالِهِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ ذٰلِكَ مَا فِيهِ هَلَاكُهُ؛ لِعُجْبِهِ بِأَعْمَالِهِ، وَرِضَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، حَتّىٰ يَظُنَّ أَنَّهُ قَدْ فَاقَ الْعَابِدِينَ، وَجَازَ فِي عِبَادَتِهِ حَدَّ التَّقْصِيرِ، فَيَتَبَاعَدُ مِنِّي عِنْدَ ذٰلِكَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ، فَلَا يَتَّكِلِ[١٢] الْعَامِلُونَ[١٣] عَلىٰ أَعْمَالِهِمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا[١٤] لِثَوَابِي؛ فَإِنَّهُمْ لَوِ اجْتَهَدُوا وَأَتْعَبُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَفْنَوْا[١٥] أَعْمَارَهُمْ فِي عِبَادَتِي كَانُوا مُقَصِّرِينَ، غَيْرَ بَالِغِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ كُنْهَ عِبَادَتِي فِيمَا يَطْلُبُونَ عِنْدِي[١٦]

← السيّئة. و«المسكين»: هو الذي لا شيء له. وقيل: هو الذي له بعض الشيء. وقد تقع المسكنة على الضعف. النهاية، ج ٢، ص ٣٨٥ (سكن).

١. في البحار: + «في أبدانهم».

٢. في «ض، بر»: «عليه».

٣. في «ص»: «يقوم».

٤. في «ف»: «وسادته».

٥. في «ج» وحاشية «ب، ز، ص، ف، بس، بف» والوسائل، ح ٢٣٤ والبحار وفقه الرضا: «فيجتهد».

٦. في التوحيد: «في».

٧. في «ب، ز، ص»: «بالليالي».

٨. أي عطفاً منّي عليه ورحمة منّي له. تقول العرب: نظرتُ لك: أي عطفتُ عليك بما عندي. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٠٨ (نظر).

٩. في حاشية «بس» والبحار: «إليه».

١٠. في «ض» والبحار والتوحيد: «زارٍ» بقلب الهمزة ياءً، ثمّ حذفها. وفي الوافي: «زارٍ عليها، بالزاي أوّلاً والراء أخيراً، أي عاتب ساخط غير راض».

١١. في «ض»: - «من ذلك فيصيّره العجب».

١٢. في الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «لا يتّكل».

١٣. في «بر» والوسائل، ح ٢٣١: + «لي».

١٤. في الأمالي: «يعملون بها».

١٥. في الوسائل، ح ٢٣١ والبحار والكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: - «وأفنوا».

١٦. في الأمالي: - «عندي».

مِنْ كَرَامَتِي وَالنَّعِيمِ فِي جَنَّاتِي وَرَفِيعِ دَرَجَاتِيَ[١] الْعُلىٰ[٢] فِي جِوَارِي، وَلٰكِنْ[٣] فَبِرَحْمَتِي[٤] فَلْيَثِقُوا، وَبِفَضْلِي[٥] فَلْيَفْرَحُوا[٦]، وَإِلىٰ حُسْنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا؛ فَإِنَّ رَحْمَتِي عِنْدَ ذٰلِكَ تَدَارَكُهُمْ[٧]، وَمَنِّي يُبَلِّغُهُمْ رِضْوَانِي، وَمَغْفِرَتِي تُلْبِسُهُمْ[٨] عَفْوِي؛ فَإِنِّي أَنَا اللّٰهُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ، وَ[٩] بِذٰلِكَ تَسَمَّيْتُ».[١٠]

١٥٨٢ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

---

١ . في «ب، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ف» والبحار: «درجات» بكون كسرة التاء بدلاً من الياء. وفي الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «الدرجات».

٢ . في الأمالي: - «العلى».

٣ . في «بر»: «ولكنّي».

٤ . في الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والتمحيص والأمالي: «برحمتي».

٥ . في الوسائل، ح ٢٣١ و الكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «فضلي».

٦ . في «بر» والوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والتمحيص والأمالي: «فليرجوا».

٧ . أصله: تتداركهم، حذفت إحدى التاءين كما نصّ عليه في مرآة العقول. ويجوز كونه من المفاعلة. وفي الكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «تدركهم».

٨ . في الأمالي: «بمنّي أبلّغهم رضواني وألبسهم» بدل «منّي - إلى - تلبسهم».

٩ . في التمحيص والأمالي: - «و».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حسن الظنّ بالله عزّ وجلّ، ح ١٦١٢، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٨، بسنده عن الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وفيهما من قوله: «فلا يتّكل العاملون على أعمالهم» مع اختلاف يسير. التوحيد، ص ٤٠٤، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، إلى قوله: «وهو يظنّ أنّه يتقرّب إليّ» مع اختلاف يسير؛ الأمالي للطوسي، ص ١٦٦، المجلس ٦، ح ٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٧، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فأبلوهم بالفاقة والمسكنة والسقم فيصلح عليهم أمر دينهم»؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٧، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «أنا أعلم بما يصلح عليه» مع اختلاف؛ و فيه، ص ٣٦١، من قوله: «فلا يتّكل العاملون على أعمالهم» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ١٩٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٣١، من قوله: «فلا يتّكل العاملون على أعمالهم» إلى قوله: «وإلى حسن الظنّ بي فليطمئنّوا»؛ و فيه، ص ٩٨، ح ٢٣٤، من قوله: «وإنّ من عبادي المؤمنين لمن يجتهد في عبادتي» إلى قوله: «وهو يظنّ أنّه يتقرّب إليّ»؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٢٧، ح ١١.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ، قَالَ: «يَنْبَغِي لِمَنْ عَقَلَ[١] عَنِ اللهِ أَنْ لَا يَسْتَبْطِئَهُ[٢] فِي رِزْقِهِ، وَلَا يَتَّهِمَهُ فِي قَضَائِهِ».[٣]

٦/١٥٨٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نُهَيْكٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ : «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِيَ الْمُؤْمِنَ لَا أُصْرِفُهُ[٤] فِي شَيْءٍ إِلَّا جَعَلْتُهُ خَيْراً لَهُ؛ فَلْيَرْضَ بِقَضَائِي، وَلْيَصْبِرْ عَلىٰ بَلَائِي[٥]، وَلْيَشْكُرْ[٦] نَعْمَائِي[٧]؛ أَكْتُبْهُ -يَا مُحَمَّدُ- مِنَ[٨] الصِّدِّيقِينَ عِنْدِي».[٩]

٧/١٥٨٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ،

---

١ . «العقل»: يقال للقوّة المتهيّئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوّة. وأصل العقل: الإمساك والاستمساك، كعقل البعير بالعِقال، وعقل الدواء البَطنَ. وعَقَل لسانه: كفّه. المفردات للراغب، ص ٥٧٨ (عقل).
وفي مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٢٦ (عقل): «عقل عن الله، أي عرف عنه، كأن أخذ العلم من كتاب الله وسنّة نبيّه »، وقال في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٩٢: «المجرور في «رزقه» يعود إلى الله، أو إلى «مَنْ»، أي من عرفه ينبغي أن لا ينسب البطء والبخل في إيصال الرزق، كاليهود قالوا: يدالله مغلولة».
٢ . في «بس، بف»: «لا يستبطيه» بقلب الهمزة ياءً.
٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب فضل اليقين، ح ١٥٧٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ١٠٠١؛ و قرب الإسناد، ص ٣٧٥، ضمن الحديث الطويل ١٣٣٠، بسند آخر عن الرضا ، مع اختلاف يسير و زيادة في أوّله وآخره. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٦٧، عن عليّ بن أسباط، عن الرضا ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٤٠٨ ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٤، ح ٢١.
٤ . في «بر»: «لا اُصرّفه». وفي «بس»: «أحترمه». وفي مرآة العقول: «لا أصرفه في شيء، بالتخفيف، وكأنّ «في» بمعنى إلى... أو على بناء التفعيل. يقال: صرّفته في الأمر تصريفاً فتصرّف: قلّبته فتقلّب».
٥ . في «بس»: «بلاي» بحذف الهمزة تخفيفاً.
٦ . في «ز، ص» والمؤمن: + «على».
٧ . في «بس»: «نعماي» بحذف الهمزة تخفيفاً.
٨ . في شرح المازندراني: «في».
٩ . المؤمن، ص ٢٧، ح ٤٨، عن أبي عبدالله ، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٣٥٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٠، ح ١٣.

عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام قَالَ[١]: «إِنَّ فِيمَا أَوْحَى[٢] اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام: يَا مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ[٣]، مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنِّي[٤] إِنَّمَا أَبْتَلِيهِ[٥] لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأُعَافِيهِ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ[٦]، وَأَزْوِي عَنْهُ[٧] مَا[٨] هُوَ شَرٌّ لَهُ[٩] لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ[١٠]، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ[١١] عَبْدِي، فَلْيَصْبِرْ عَلىٰ بَلَائِي[١٢]، وَلْيَشْكُرْ[١٣] نَعْمَائِي[١٤]، وَلْيَرْضَ بِقَضَائِي[١٥]؛ أَكْتُبْهُ فِي[١٦] الصِّدِّيقِينَ عِنْدِي إِذَا عَمِلَ بِرِضَائِي[١٧]، وَأَطَاعَ أَمْرِي».[١٨] ٢/٦٢

---

١. هكذا في «ب» وحاشية «ز، بر، بس» والوافي والوسائل والبحار والتوحيد والأمالي. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال».

٢. في الأمالي للمفيد: «ناجى».

٣. في الوسائل والأمالي للطوسي: - «بن عمران».

٤. في «د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والأمالي للمفيد والطوسي: «وإنّي».

٥. في «ز» والأمالي للطوسي: «ابتليته».

٦. في «د، بف» والوافي والوسائل والأمالي للمفيد: - «وأعافيه لما هو خير له».

٧. «أزوي عنه»، أي أصرف عنه وأجمع، يقال: زويت الشيء، أي جمعته وطويته وصرفته وقبضته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٢٠ (زوى).

٨. في «ب، د»: «لما».

٩. في «د، ز، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «ما هو شرّ له». وفي الأمالي للمفيد: «ما يشتهيه» بدل «ما هو شرّ له».

١٠. في الأمالي للمفيد: + «وأعطيته لما هو خير له».

١١. في الأمالي للمفيد: - «عليه». وفي التوحيد: + «أمر».

١٢. في «بس»: «بلاي».

١٣. في «ص»: + «على».

١٤. في «بس»: «نعماي».

١٥. في «بس»: «بقضاي».

١٦. في «بر»: «من».

١٧. في «ض، بس» والوافي: «برضاي» بتخفيف الهمزة. وفي الأمالي للمفيد: «بما يرضيني» بدل «برضائي».

١٨. الأمالي للمفيد، ص ٩٣، المجلس ١١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى؛ التوحيد، ص ٤٠٥، ح ١٣، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٣٨، المجلس ٩، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ١٧، ح ٩، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣١، ح ١٤.

١٥٨٥ / ٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ فُضَيْلِ[١] بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «عَجِبْتُ لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ[٢]؛ لَا يَقْضِي[٣] اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ[٤] قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْراً لَهُ؛ وَ[٥] إِنْ قُرِّضَ[٦] بِالْمَقَارِيضِ كَانَ خَيْراً لَهُ، وَإِنْ مَلَكَ[٧] مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا كَانَ خَيْراً لَهُ».[٨]

١٥٨٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أَحَقُّ خَلْقِ اللّٰهِ أَنْ يُسَلِّمَ[٩] لِمَا[١٠] قَضَى اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ عَرَفَ اللّٰهَ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَمَنْ رَضِيَ بِالْقَضَاءِ، أَتىٰ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَعَظَّمَ[١١] اللّٰهُ أَجْرَهُ[١٢]؛ وَمَنْ

---

١ . في «ص، بف»: «فضل». وهذا أيضاً صحيح. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤؛ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧.

٢ . في مرآة العقول: «كأنّ المراد المسلم بالمعنى الأخصّ، أي المؤمن المنقاد لله. وربّما يقرأ بالتشديد من التسليم».

٣ . في «ف»: «أن لا يقضي».

٤ . في «ب، بر، بف»: «عليه».

٥ . في «ب، د، ص، ض، ف»: - «و».

٦ . في مرآة العقول: «وإن قرض، على بناء المجهول، من باب ضرب. أو على بناء التفعيل، للتكثير والمبالغة».

٧ . في مرآة العقول: «وإن ملك، على بناء المجرّد المعلوم، أو على بناء المفعول من التفعيل».

٨ . الكافي، كتاب المعيشة، باب دخول الصوفيّة على أبي عبد الله ﷺ ...، ح ٨٣٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. وفي التوحيد، ص ٤٠١، ح ٥؛ والأمالي للصدوق، ص ٥٤٦، المجلس ٨١، ح ١٥، بسندهما عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. المؤمن، ص ٢٧، ح ٤٩، عن أبي عبدالله ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة: «عجبت للمرء المسلم أنّه ليس من قضاء يقضيه الله عزّ وجلّ إلّا كان خيراً له في عاقبة أمره» مع زيادة في أوّله. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٦٠، مع اختلاف يسير .الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٣٥٤٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣١، ح ١٥.

٩ . في مرآة العقول: «أن يسلّم، بفتح الهمزة بتقدير الباء، أي بأن يسلّم، على بناء التفعيل، ويحتمل الإفعال».

١٠ . في مرآة العقول: «بما».

١١ . في الوسائل: «وأعظم».

١٢ . في الخصال: «وهو مأجور» بدل «وعظّم الله أجره».

سَخِطَ الْقَضَاءَ، مَضىٰ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَأَحْبَطَ اللّٰهُ أَجْرَهُ».[١]

١٥٨٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ[٢] عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا: «الزُّهْدُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ؛ أَعْلىٰ دَرَجَةِ الزُّهْدِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ الْوَرَعِ، وَأَعْلىٰ دَرَجَةِ الْوَرَعِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ الْيَقِينِ، وَأَعْلىٰ دَرَجَةِ الْيَقِينِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ الرِّضَا».[٣]

١٥٨٨ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَقِيَ الْحَسَنُ[٤] بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام عَبْدَ اللّٰهِ بْنَ جَعْفَرٍ، فَقَالَ[٥]: يَا عَبْدَ اللّٰهِ[٦]، كَيْفَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً وَهُوَ يَسْخَطُ قِسْمَهُ[٧]، وَيُحَقِّرُ مَنْزِلَتَهُ،

---

١ . الخصال، ص ٢٣، باب الواحد، ح ٨٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «ومن رضي بالقضاء أتى عليه القضاء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٢، ح ١٦.

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٥٦ والبحار، ج ٧٢. وفي المطبوع والوسائل، ح ٢٠٨٣٢ والبحار، ج ٧٣: + «لي».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذمّ الدنيا والزهد فيها، ح ١٨٩٦، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمّد، عن القاسم بن محمّد. وفي الخصال، ص ٤٣٧، باب العشرة، ح ٢٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ٤، بسندهما عن القاسم بن محمّد الإصبهاني، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٥٩. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٦؛ وج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢٢؛ وج ٧٢، ص ٣٣٤، ح ٢٢.

٤ . في «ز»: «الحسين».

٥ . في الوسائل: + «له».

٦ . في «ض»: + «بن جعفر».

٧ . في «ص، ف» وحاشية «بر»: «قسمته». وفي مرآة العقول: «القسم، بالكسر وهو النصيب، أو بالفتح مصدر قسمه كضربه، أو بكسر القاف وفتح السين جمع قسمة بالكسر مصدراً أيضاً. وعلى الأوّل الضمير البارز راجع إلى المؤمن، وعلى الأخيرين إمّا راجع إليه أيضاً بالإضافة إلى المفعول، أو إلى الله».

وَالْحَاكِمُ[١] عَلَيْهِ اللّٰهُ؟ وَأَنَا الضَّامِنُ لِمَنْ لَمْ يَهْجُسْ[٢] فِي قَلْبِهِ إِلَّا الرِّضَا أَنْ يَدْعُوَ اللّٰهَ، فَيُسْتَجَابَ لَهُ».[٣]

١٥٨٩ / ١٢ . عَنْهُ[٤]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ[٥]: بِأَيِّ شَيْءٍ يَعْلَمُ[٦] الْمُؤْمِنُ بِأَنَّهُ[٧] مُؤْمِنٌ؟ ٢ / ٦٣

قَالَ: «بِالتَّسْلِيمِ لِلّٰهِ، وَالرِّضَا فِيمَا[٨] وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ سُرُورٍ أَوْ[٩] سَخَطٍ».[١٠]

١٥٩٠ / ١٣ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ[١١]، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ لِشَيْءٍ قَدْ مَضىٰ: لَوْ كَانَ

---

١ . في شرح المازندراني: «والحاكم ... عطف على «منزلته» والله بدل عن الحاكم، أي ويحقّر الحاكم عليه وهو الله؛ لأنّ تحقير حكم الحاكم تحقير له»، واستبعده المجلسي في مرآة العقول.

٢ . يهجس في القلب، أي ما يخطر به ويدور فيه من الأحاديث والأفكار. النهاية، ج ٥، ص ٢٤٧ (هجس).

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٩؛ البحار، ج ٤٣، ص ٣٥١، ح ٢٥؛ وج ٧٢، ص ٣٣٥، ح ٢٣.

٤ . الضمير راجع إلى «أحمد بن محمّد بن خالد» المذكور في السند السابق؛ فقد روى الخبر في المحاسن، ص ٣٢٨، ح ٨٥، عن أبيه، عن محمّد بن سنان.

٥ . في المحاسن: - «له».

٦ . في «ج، ص، ف» وحاشية «د، ز، بس، بف» والوسائل والمحاسن: «علم». وفي «بر»: «أعلم».

٧ . في «ب، ج، د، ص، ض، ف، بف» والوسائل والمحاسن: «أنّه».

٨ . في المحاسن: «بما». ٩ . في المحاسن: «و».

١٠ . المحاسن، ص ٣٢٨، كتاب العلل، ح ٨٥، مع زيادة في أوّله. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٢٢، ح ١٥، بسند آخر، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٩٤٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٦، ح ٢٤.

١١ . في «ز، ص، ض، بس، بف»: - «عن أبيه». هذا، وعلى فرض صحّة هذه النسخ ضمير «عنه» في صدر السند راجع إلى «أبيه» ـ والمراد منه محمّد بن خالد ـ في السند السابق؛ فإنّا لم نجد سنداً روى فيه أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن سنان، ـ وهو المراد من ابن سنان ـ عن الحسين بن المختار، إلّا أن توسّط والد أحمد بينه وبين ابن سنان. راجع: المحاسن، ص ٢٤٩، ح ٢٦١؛ و ص ٢٥٥، ح ٢٨٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٥، ح ١.

غَيْرُهُ». [١]

٣٢ ـ بَابُ التَّفْوِيضِ إِلَى اللهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ

١٥٩١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: مَا اعْتَصَمَ بِي عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي دُونَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِي عَرَفْتُ ذٰلِكَ [٢] مِنْ نِيَّتِهِ، ثُمَّ تَكِيدُهُ [٣] السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ [٤] فِيهِنَّ، إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ الْمَخْرَجَ مِنْ بَيْنِهِنَّ؛ وَمَا اعْتَصَمَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي [٥] بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي [٦] عَرَفْتُ ذٰلِكَ [٧] مِنْ نِيَّتِهِ، إِلَّا قَطَعْتُ [٨] أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ [٩] مِنْ يَدَيْهِ، وَأَسَخْتُ [١٠] الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهِ، وَلَمْ أُبَالِ بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ [١١]». [١٢]

١٥٩٢ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

---

١ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، وفيه: «ولا تقل لشيء قد مضى: لو كان غيره». الوافي، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٩٤٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥١.

٢ . في «ف»: + «منه».

٣ . في الوسائل: «يكيده». وفي فقه الرضا: «يكيده أهل».

٤ . في فقه الرضا: «وما».

٥ . في حاشية «ص»: «المؤمنين».

٦ . في فقه الرضا: + «دوني».

٧ . في «ف»: + «منه».

٨ . في «ج»: «فقطعت».

٩ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: + «والأرض».

١٠ . ساخت بهم الأرض: خسفت. ويعدّى بالهمزة، فيقال: أساخه الله. المصباح المنير، ص ٢٩٤ (سوخ). وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٦: «وأسختّ، بالخاء المعجمة وتشديد التاء، من السَخْت وهو الشديد. وهو من اللغات المشتركة بين العرب والعجم. أي لا ينبت له زرع ولا يخرج له خير من الأرض. أو من السوخ، وهو الانخساف، على بناء الإفعال، أي خسفت الأرض به. وربّما يقرأ بالحاء المهملة من السياحة، كناية عن الزلزلة». والوجه الأوّل هو الظاهر من شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٩٨.

١١ . في «ج، د، ز، ض، بس» والبحار، ج ١٤: «تهالك». وفي الوسائل: «يهلك».

١٢ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٩٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١١، ح ٢٠٣٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٤١، ح ٢٩؛ و ج ٧١، ص ١٢٥، ح ٢.

حَفْصٍ[١] الْأَعْشىٰ، عَنْ عَمْرِو[٢] بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «خَرَجْتُ حَتّىٰ انْتَهَيْتُ إِلىٰ هٰذَا الْحَائِطِ، فَاتَّكَأْتُ[٣] عَلَيْهِ، فَإِذَا رَجُلٌ[٤] عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَبْيَضَانِ، يَنْظُرُ فِي تُجَاهِ وَجْهِي، ثُمَّ قَالَ[٥]: يَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، مَا لِي أَرَاكَ كَئِيباً حَزِيناً[٦]؟ أَ عَلَى الدُّنْيَا[٧]؟ فَرِزْقُ اللّٰهِ حَاضِرٌ لِلْبَرِّ[٨] وَالْفَاجِرِ. قُلْتُ: مَا عَلىٰ هٰذَا أَحْزَنُ، وَإِنَّهُ لَكَمَا تَقُولُ. قَالَ[٩]: فَعَلَى الْآخِرَةِ؟ فَوَعْدٌ صَادِقٌ يَحْكُمُ فِيهِ مَلِكٌ قَاهِرٌ -أَوْ قَالَ: قَادِرٌ[١٠]- قُلْتُ: مَا عَلىٰ هٰذَا أَحْزَنُ، وَإِنَّهُ لَكَمَا تَقُولُ. فَقَالَ[١١]: مِمَّ[١٢] حُزْنُكَ؟ قُلْتُ[١٣]: مِمَّا[١٤] .... ← ٢ / ٦٤

١. في «ض، بر»: «حفض». وهو سهو؛ فقد ورد الخبر في التوحيد للصدوق، ص ٣٧٣، ح ١، بسنده عن أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة؛ وورد في الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٤٨، بسنده عن أبي جعفر الأعشى، عن أبي حمزة الثمالي. والمذكور في البحار، ج ٧١، ص ١٤٨، ح ٤٣ ـ نقلاً من الإرشاد ـ أبي حفص الأعشى؛ وورد الخبر في الأمالي للمفيد، ص ٢٠٤، المجلس ٢٣، ح ٣٤، بسنده عن أبي حفص الأعشى ومحمّد بن سنان، عن رجل من بني أسد، جميعاً عن أبي حمزة الثمالي. ولا يخفى ما في سند الأمالي من التحويل، ورواية أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة الثمالي في الطريق الأوّل.

هذا. وأبو حفص الأعشى هو عمرو بن خالد، ترجم له في تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٦٠٧، الرقم ٤٣٥٨، وعدّ من مشايخه أبا حمزة الثمالي. أنظر أيضاً: الفهرست للطوسي، ص ٣١٨، ح ٤٩١؛ ورجال الطوسي، ص ٢٥٠، الرقم ٣٤٥٩.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في السند. والصواب أبي حفص الأعشى عمرو بن خالد.

٢. في «د، ز، ص، بف» والوسائل والبحار: «عمر». وهو سهوٌ، كما ظهر ممّا تقدّم آنفاً.

٣. في «ض»: «فاتّكلت». وفي «ف» والتوحيد: «فاتّكيت» بقلب الهمزة ياءً.

٤. في الوافي: «لعلّ الرجل كان هو الخضر على نبيّنا وآله وعليه السلام».

٥. في «ب» وحاشية «ز، بس» والتوحيد: + «لي».

٦. في «بس»: «حزيناً كئيباً».

٧. في التوحيد والإرشاد: + «حزنك».

٨. في حاشية «ف»: «للبارّ».

٩. في «ب»: «فقال».

١٠. في التوحيد والإرشاد والأمالي: - «أو قال قادر».

١١. في «ج، ص، ف»: «قال».

١٢. في «ج، بر» وحاشية «ز، بر»: «ممّا».

١٣. في «د»: «فقلت».

١٤. في حاشية «بر»: «ممّ».

نَتَخَوَّفُ[1] مِنْ فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ[2] وَمَا فِيهِ.. ←

---

١. في البحار: «يتخوّف».

٢. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨ـ٢٠: «ابن الزبير هو عبدالله، وكان أعدى عدوّ أهل البيت عليهم السلام، وهو صار سبباً لعدول الزبير عن ناحية أميرالمؤمنين عليه السلام؛ حيث قال عليه السلام: لازال الزبير معنا حتّى أدرك فرخه.

والمشهور أنّه بويع له بالخلافة بعد شهادة الحسين عليه السلام لسبع بقين من رجب سنة أربع وستّين في أيّام يزيد، وقيل: لمّا استشهد الحسين عليه السلام في سنة ستّين من الهجرة دعا ابن الزبير بمكّة إلى نفسه وعاب يزيد بالفسوق والمعاصي وشرب الخمور، فبايعه أهل تهامة والحجاز، فلمّا بلغ يزيد ذلك ندب له الحصين بن نمير وروح بن زنباع، وضمّ إلى كلّ واحد جيشاً، واستعمل على الجميع مسلم بن عقبة، وجعله أميرالأُمراء، ولمّا ودّعهم قال: يا مسلم لاتردّ أهل الشام عن شيء يريدونه لعدوّهم، واجعل طريقك على المدينة، فإن حاربوك فحاربهم، فإن ظفرت بهم فأبحهم ثلاثاً، فسار مسلم حتّى نزل الحرّة، فخرج أهل المدينة فعسكروا بها وأميرهم عبدالله بن حنظلة الراهب غسيل الملائكة، فدعاهم مسلم ثلاثاً فلم يجيبوا، فقاتلهم فغلب أهل الشام وقتل عبدالله وسبعمائة من المهاجرين والأنصار، ودخل مسلم المدينة وأباحها ثلاثة أيّام.

ثمّ شخص بالجيش إلى مكّة وكتب إلى يزيد بما صنع بالمدينة، ومات مسلم لعنه الله في الطريق، فتولّى أمر الجيش الحصين بن نمر حتّى وافى مكّة، فتحصّن منه ابن الزبير في المسجد الحرام في جميع من كان معه، ونصب الحصين المنجنيق على أبي قبيس ورمى به الكعبة، فبينما هم كذلك إذ ورد الخبر على الحصين بموت يزيد لعنة الله عليهما، فأرسل إلى ابن الزبير يسأله الموادعة، فأجابه إلى ذلك، وفتح الأبواب واختلط العسكران يطوفون بالبيت، فبينما الحصين يطوف ليلة بعد العشاء إذ استقبله ابن الزبير، فأخذ الحصين بيده وقال له سرّاً: هل لك في الخروج معي إلى الشام، فأدعو الناس إلى بيعتك؛ فإنّ أمرهم قد مرج، ولا أدري أحداً أحقّ بها اليوم منك، ولست أُعصى هناك، فاجتذب ابن الزبير يده من يده وهو يجهر: دون أن أقتل بكلّ واحد من أهل الحجاز عشرة من الشام، فقال الحصين: لقد كذب الّذي زعم أنّك من دهاة العرب، أُكلّمك سرّاً وتكلّمني علانية، وأدعوك إلى الخلافة وتدعوني إلى الحرب.

ثمّ انصرف بمن معه إلى الشام وقالوا: بايعه أهل العراق وأهل مصر وبعض أهل الشام إلى أن بايعوا لمروان بعد حروب، واستمرّ له العراق إلى سنة إحدى وسبعين، وهي الّتي قتل فيها عبدالملك بن مروان أخاه مصعب بن الزبير، وهدم قصر الإمارة بالكوفة.

ولمّا قتل مصعب انهزم أصحابه، فاستدعى بهم عبدالملك، فبايعوه وسار إلى الكوفة ودخلها واستقرّ له الأمر بالعراق والشام ومصر، ثمّ جهّز الحجّاج في سنة ثلاث وسبعين إلى عبدالله بن الزبير، فحصره بمكّة، ورمى البيت بالمنجنيق، ثمّ ظفر به وقتله واجتزّ الحجّاج رأسه وصلبه منكّساً، ثمّ أنزله ودفنه في مقابر اليهود.

وكانت خلافته بالحجاز والعراق تسع سنين واثنين وعشرين يوماً، وله من العمر ثلاث وسبعون سنة، وقيل: اثنان وسبعون سنة، وكانت أُمّه أسماء بنت أبي بكر.

↔

النَّاسَ[١]».

قَالَ: «فَضَحِكَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، هَلْ[٢] رَأَيْتَ[٣] أَحَداً دَعَا[٤] اللّٰهَ[٥] فَلَمْ يُجِبْهُ[٦]؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ[٧]: فَهَلْ رَأَيْتَ أَحَداً تَوَكَّلَ عَلَى اللّٰهِ فَلَمْ يَكْفِهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ رَأَيْتَ أَحَداً سَأَلَ اللّٰهَ فَلَمْ يُعْطِهِ؟ قُلْتُ: لَا، ثُمَّ غَابَ عَنِّي[٨]».[٩]

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، مِثْلَهُ.

١٥٩٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ كَثِيرٍ: ٢ / ٦٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْغِنىٰ وَالْعِزَّ يَجُولَانِ، فَإِذَا ظَفِرَا بِمَوْضِعِ التَّوَكُّلِ أَوْطَنَا[١٠]».[١١]

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

= وأقول: الظاهر أنّ خوفه عليه السلام كان من ابن الزبير عليه وعلى شيعته، ويحتمل أن يكون من الحجّاج وغيره ممّن حاربه. وكان الفرق بين الدعاء والسؤال أنّ الدعاء لدفع الضرر، والسؤال لجلب النفع».

١. في التوحيد والإرشاد والأمالي: - «وما فيه الناس».

٢. في «ب»: «فهل».

٣. في الأمالي: + «قطّ».

٤. في التوحيد والأمالي: «خاف».

٥. في «ف»: - «الله».

٦. في التوحيد: «فلم ينجه».

٧. في «ب»: - «قال». وفي «ص»: «فقال».

٨. في التوحيد والإرشاد والأمالي: «ثمّ نظرت فإذا ليس قدّامي أحد» بدل «ثمّ غاب عنّي».

٩. التوحيد، ص ٣٧٣، ح ١٧؛ والإرشاد، ج ٢، ص ١٤٨، بسندهما عن أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٠٤، المجلس ٢٣، ح ٣٤، بسنده عن أبي حفص الأعشى ومحمّد بن سنان، عن رجل من بني أسد، جميعاً عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير. كمال الدين، ص ٣٨٦، ح ٢، بسند آخر عن الصادق عليه السلام، وفيه: «خرج أبو جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام بالمدينة فتضجّر واتّكأ على جدار...» مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٩٤٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٢، ح ٢٠٣٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٢، ح ١.

١٠. في «ص» وتحف العقول: «أوطناه».

١١. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٨؛ تحف العقول، ص ٣٧٣. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٩٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٢، ح ٢٠٣٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٦، ح ٣.

حَسَّانَ، مِثْلَهُ.

١٥٩٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَقْبَلَ قِبَلَ[1] مَا يُحِبُّ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَقْبَلَ اللّٰهُ قِبَلَ مَا يُحِبُّ؛ وَمَنِ اعْتَصَمَ بِاللّٰهِ عَصَمَهُ اللّٰهُ[2]؛ وَمَنْ أَقْبَلَ اللّٰهُ قِبَلَهُ وَ[3] عَصَمَهُ لَمْ يُبَالِ لَوْ سَقَطَتِ السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ كَانَتْ[4] نَازِلَةٌ نَزَلَتْ عَلىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَشَمِلَتْهُمْ بَلِيَّةٌ[5]، كَانَ فِي حِزْبِ اللّٰهِ بِالتَّقْوىٰ مِنْ كُلِّ بَلِيَّةٍ، أَ لَيْسَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾[6]؟».[7]

١٥٩٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾[8] فَقَالَ: «التَّوَكُّلُ عَلَى اللّٰهِ دَرَجَاتٌ: مِنْهَا أَنْ تَتَوَكَّلَ[9] عَلَى اللّٰهِ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا، فَمَا فَعَلَ بِكَ كُنْتَ عَنْهُ رَاضِياً، تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْلُوكَ خَيْراً وَفَضْلاً، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي ذٰلِكَ لَهُ؛ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ بِتَفْوِيضِ ذٰلِكَ إِلَيْهِ، وَثِقْ[10] بِهِ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا».[11]

---

١ . «قبل» إمّا بكسر القاف وفتح الباء، وإمّا بضمّ الكاف وسكون الباء. والنسخ مختلفة.

٢ . في «بس»: - «الله».

٣ . في «بر، بف»: + «من».

٤ . في «ب»: «وكانت». وفي حاشية «ض»: «ولو كان» كلاهما بدل «أو كانت».

٥ . في مرآة العقول: «فشملتهم بليّة، بالنصب على التميز. أو بالرفع، أي شملتهم بليّة بسبب النازلة. أو يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر».

٦ . الدخان (٤٤): ٥١.

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٩٤٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١١، ح ٢٠٣٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٧، ح ٤.

٨ . الطلاق (٦٥): ٣. وفي «ص، ف، بس»: + ﴿إِنَّ اللّٰهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِ﴾.

٩ . في «ب، د»: «أن يتوكّل».

١٠ . في «ب»: «ووثق». وفي «د، ص، ض، بر، بف» وحاشية «ج، ز»: «ووثقت».

١١ . تحف العقول، ص ٤٤٣، عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٨، فيه ←

١٥٩٦ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ[١]: «مَنْ أُعْطِيَ ثَلَاثاً لَمْ يُمْنَعْ[٢] ثَلَاثاً: مَنْ أُعْطِيَ الدُّعَاءَ أُعْطِيَ[٣] الْإِجَابَةَ، وَمَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ، وَمَنْ أُعْطِيَ التَّوَكُّلَ أُعْطِيَ الْكِفَايَةَ».

ثُمَّ قَالَ: «أَ تَلَوْتَ كِتَابَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ مَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ وَقَالَ: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[٤] وَقَالَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[٥]؟».[٦]

١٥٩٧ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[٧]، عَنِ الْحُسَيْنِ[٨] بْنِ ← ٢/٦٦

→ هكذا: «التوكّل على الله عزّ وجلّ درجات: منها أن تثق في أُمورك كلّها فما فعله بك كنت عليه راضياً». الوافي، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ١٩٥٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٣، ح ٢٠٣٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٩، ح ٥.

١. في المحاسن والخصال، ص ١٠١: + «يا معاوية».

٢. في المحاسن والخصال، ص ١٠١: «لم يحرم».

٣. في «ب» وحاشية «د»: «لم يمنع».

٤. إبراهيم (١٤): ٧.

٥. غافر (٤٠): ٦٠.

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر، ح ١٧٢٢، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يحيى بن مبارك، وتمامه فيه هكذا: «من أعطي الشكر أعطي الزيادة، يقول الله عزّوجلّ ﴿لَـئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾». وفي المحاسن، ص ٣، كتاب القرائن، ح ١؛ والخصال، ص ١٠١، باب الثلاثة، ح ٥٦، بسندهما عن معاوية بن وهب. راجع: معاني الأخبار، ص ٣٢٣، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٥٢، المجلس ١٦، ح ١٤؛ وص ٦٩٣، المجلس ٣٩، ح ١٦؛ وخصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ١٠٣؛ ونهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٥؛ وتحف العقول، ص ٤١. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٩٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٣، ح ٢٠٣٠٨؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٩ ح ٦.

٧. في «ب»: «عن أبي الحسن». وفي «بر، بف»: «عن محمّد بن الحسين». والرجل مجهول لم نعرفه.

٨. الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأنّ الصواب هو «الحسن». فقد وردت في المحاسن، ص ١٤١، ح ٣٤، رواية القاسم بن يحيى، عن الحسن بن راشد، عن الحسين بن علوان.

والقاسم بن يحيى، هو القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، روى كتاب جدّه الحسن. وتكرّرت روايته عنه ↔

رَاشِدٍ[١]، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُلْوَانَ، قَالَ:

كُنَّا فِي مَجْلِسٍ نَطْلُبُ[٢] فِيهِ الْعِلْمَ، وَقَدْ نَفِدَتْ[٣] نَفَقَتِي فِي بَعْضِ الْأَسْفَارِ[٤]، فَقَالَ لِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مَنْ[٥] تُؤَمِّلُ لِمَا قَدْ نَزَلَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: فُلَاناً، فَقَالَ: إِذاً وَاللّٰهِ لَا تُسْعَفُ[٦] حَاجَتُكَ، وَلَا يَبْلُغُكَ[٧] أَمَلُكَ، وَلَا تُنْجَحُ[٨] طَلِبَتُكَ، قُلْتُ: وَمَا عَلَّمَكَ[٩] رَحِمَكَ اللّٰهُ؟

قَالَ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام حَدَّثَنِي أَنَّهُ قَرَأَ[١٠] فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- يَقُولُ: «وَ عِزَّتِي وَجَلَالِي وَمَجْدِي وَارْتِفَاعِي عَلىٰ عَرْشِي، لَأُقَطِّعَنَّ أَمَلَ[١١] كُلِّ مُؤَمِّلٍ[١٢] مِنَ النَّاسِ[١٣] غَيْرِي بِالْيَأْسِ[١٤]، وَلَأَكْسُوَنَّهُ ثَوْبَ الْمَذَلَّةِ[١٥] عِنْدَ[١٦] النَّاسِ، وَلَأُنَحِّيَنَّهُ مِنْ

---

* في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٦، الرقم ٨٦٦؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٧، الرقم ٢٠٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٦٦.

١. في «ج» وحاشية «د، ز، ف» والوسائل: «أسد».

٢. في الوسائل: «يطلب».

٣. في «بس» وحاشية «ض، ف»: «نفقت». وفي حاشية «ز»: «تفقّدت».

٤. في «د»: «أسفاري».

٥. في «ض»: «ومن».

٦. في «ص، ف»: «لا يقضى». وفي حاشية «ف»: «لا تسبغ». وفي مرآة العقول: «في أكثر النسخ: لا تعسف، ولا تنجح، بالتاء، فهما على بناء المفعول. وفي بعضها بالياء، فهما على بناء الفاعل. وحينئذٍ «لا يبلغك» على التفعيل أو الإفعال، والضمائر المستترة لفلان».

٧. في «ب، ص، ف»: «ولا تبلغ». وفي «ج»: «ولا يبلّغك». وفي «ض»: «ولا تبلغك». وفي حاشية «ز»: «ولا يبلغ». وفي حاشية «ف»: «ولا يبالغ».

٨. في «ب، بر»: «ولا ينجح».

٩. في «ف»: «عِلمك».

١٠. في «بر»: - «أنّه قرأ».

١١. في الوسائل: - «أمل».

١٢. في «بر»: - «مؤمّل».

١٣. في «ب»: «عند الناس أمّل» بدل «من الناس». وفي «ض»: - «من الناس». وفي «ف»: + «يؤمّل» بالتشديد. وفي «بس»: والبحار: + «أمّل».

١٤. في «ض»: + «من الناس».

١٥. في «ض»: «الذلّة».

١٦. في «ج»: «عن».

قُرْبِي[١]، وَلَأُبَعِّدَنَّهُ مِنْ فَضْلِي[٢]، أَ يُؤَمِّلُ[٣] غَيْرِي فِي الشَّدَائِدِ وَالشَّدَائِدُ بِيَدِي، وَيَرْجُو غَيْرِي، وَيَقْرَعُ بِالْفِكْرِ بَابَ غَيْرِي[٤] وَبِيَدِي مَفَاتِيحُ الْأَبْوَابِ، وَهِيَ مُغْلَقَةٌ[٥]، وَبَابِي مَفْتُوحٌ لِمَنْ دَعَانِي؟!

فَمَنْ ذَا الَّذِي أَمَّلَنِي لِنَوَائِبِهِ[٦]، فَقَطَعْتُهُ دُونَهَا؟ وَمَنْ ذَا[٧] الَّذِي رَجَانِي لِعَظِيمَةٍ، فَقَطَعْتُ رَجَاءَهُ مِنِّي؟ جَعَلْتُ آمَالَ عِبَادِي عِنْدِي مَحْفُوظَةً، فَلَمْ يَرْضَوْا بِحِفْظِي، وَمَلَأْتُ سَمَاوَاتِي مِمَّنْ لَا يَمَلُّ مِنْ تَسْبِيحِي[٨]، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ لَا يُغْلِقُوا الْأَبْوَابَ[٩] بَيْنِي وَبَيْنَ عِبَادِي، فَلَمْ يَثِقُوا بِقَوْلِي، أَ لَمْ يَعْلَمْ[١٠] مَنْ[١١] طَرَقَتْهُ نَائِبَةٌ مِنْ نَوَائِبِي أَنَّهُ[١٢] لَا يَمْلِكُ كَشْفَهَا أَحَدٌ غَيْرِي إِلَّا مِنْ[١٣] بَعْدِ إِذْنِي؟ فَمَا لِي أَرَاهُ لَاهِياً عَنِّي؟

أَعْطَيْتُهُ بِجُودِي مَا لَمْ يَسْأَلْنِي، ثُمَّ انْتَزَعْتُهُ عَنْهُ[١٤]، فَلَمْ يَسْأَلْنِي رَدَّهُ وَسَأَلَ[١٥] غَيْرِي، أَ فَيَرَانِي[١٦] أَبْدَأُ[١٧] بِالْعَطَاءِ[١٨] قَبْلَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ أُسْأَلُ فَلَا ←

---

١ . في «ز»: «عن قربي». وفي حاشية «ف»: «عن بعدي». و«لأُنحيَنّه» أي لأُبعدنّه وأُزيلنّه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣١٠ (نحا).

٢ . في «ب، ز، ض، ف، بر، بف» وحاشية «بس» والبحار: «من وصلي». وفي «ز»: «عن فضلي».

٣ . في «ف»: «يؤمّل» بدون همزة الاستفهام.

٤ . في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٠٢: «تشبيه الفكر باليد مكنيّة، وإثبات القرع لها تخييليّة، وذكر الباب ترشيح. والمقصود ذمّه بصرف قلبه وفكره عند الحاجة إلى غيره تعالى».

٥ . في «ز، بر»: «مغلّقة» بالتشديد.

٦ . في الوسائل: «لنائبة». و«النوائب»: جمع نائبة، وهي ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمّات والحوادث. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).

٧ . في الوسائل: - «ذا».

٨ . في «بس»: - «من». وفي شرح المازندراني: «بتسبيحي».

٩ . في «ب»: + «التي».

١٠ . في «ج»: «لم يعلم» بدون الهمزة.

١١ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «[أنّ] من».

١٢ . في «ز»: «أن».

١٣ . في شرح المازندراني: - «من».

١٤ . في «ج»: - «عنه». وفي «ض»: «منه».

١٥ . في «ص، ف»: «ويسأل».

١٦ . في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف»: «أفتراني».

١٧ . في «ب»: «أبدؤه».

١٨ . في حاشية «ز»: «بالعطايا - بالعطيّة». وفي البحار: «بالعطايا».

أُجِيبُ[١] سَائِلِي؟ أَ بَخِيلٌ أَنَا، فَيُبَخِّلَنِي عَبْدِي؟ أَ وَلَيْسَ الْجُودُ وَالْكَرَمُ[٢] لِي؟ أَ وَلَيْسَ الْعَفْوُ وَالرَّحْمَةُ بِيَدِي؟ أَ وَلَيْسَ أَنَا مَحَلَّ الْآمَالِ؟ فَمَنْ يَقْطَعُهَا دُونِي؟ أَ فَلَا[٣] يَخْشَى الْمُؤَمِّلُونَ أَنْ يُؤَمِّلُوا غَيْرِي؟ فَلَوْ أَنَّ أَهْلَ سَمَاوَاتِي وَأَهْلَ أَرْضِي أَمَّلُوا جَمِيعاً، ثُمَّ أَعْطَيْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلَ مَا أَمَّلَ الْجَمِيعُ، مَا انْتَقَصَ[٤] مِنْ مُلْكِي مِثْلَ عُضْوِ ذَرَّةٍ[٥]، وَكَيْفَ يَنْقُصُ مُلْكٌ أَنَا قَيِّمُهُ؟! ٢/٦٧

فَيَا بُؤْساً[٦] لِلْقَانِطِينَ مِنْ رَحْمَتِي! وَيَا بُؤْساً لِمَنْ عَصَانِي وَلَمْ يُرَاقِبْنِي!».[٧]

١٥٩٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[٨]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبَّادِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّوَاجِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ بِيَنْبُعَ[٩]، وَقَدْ نَفِدَتْ[١٠] نَفَقَتِي فِي بَعْضِ الْأَسْفَارِ، فَقَالَ لِي بَعْضُ وُلْدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام: مَنْ تُؤَمِّلُ[١١] لِمَا قَدْ نَزَلَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللّٰهِ، فَقَالَ: إِذاً لَا تُقْضىٰ[١٢] حَاجَتُكَ، ثُمَّ لَا تُنْجَحُ طَلِبَتُكَ، قُلْتُ: وَلِمَ ذَاكَ[١٣]؟ قَالَ: لِأَنِّي

---

١. في «ز»: «فلم أجب».
٢. في «ف»: «الكرم والجود».
٣. في «ص، بف»: «فلا» بدون الهمزة.
٤. في «ض»: «ما ينقص».
٥. «الذرّ»: صغار النمل. الواحدة: ذَرّة. المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذرّ).
٦. في «ف»: «ويا بؤساً». والبؤس والبأس والبأساء: الشدّة والفقر والحزن. وكأنّه كان غير متعيّن وقت ندائه لعظمته. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠ (بأس).
٧. الأمالي للطوسي، ص ٥٨٤، المجلس ٢٤، ح ١٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وراجع: صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٩٣، ح ٢٨ ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٩٥٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٤، ح ٢٠٣٠٩، من قوله: «أنّه قرأ في بعض الكتب أنّ الله تبارك وتعالى»؛ البحار، ج ٧١، ص ١٣٠، ح ٧.
٨. في «ض» والوسائل والبحار: «محمّد بن الحسين».
٩. «ينبع» على ما قال عرّام بن الأصبغ السلمي: قرية غنّاء عن يمين رضوى لمن كان منحدراً من المدينة إلى البحر، على ليلة من رضوى من المدينة على سبع مراحل. وقال غيره: ينبع: حِصن به نخيل وماء وزرع، وبها وقوف لعليّ بن أبي طالب عليه السلام. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ٤٥٠ (ينبع).
١٠. في «ف»: «نفقت».
١١. في «ز»: «لمن تأمل».
١٢. في «ف»: «لا يقضى».
١٣. في «ز، ص»: «ذلك».

وَجَدْتُ[١] فِي بَعْضِ كُتُبِ آبَائِي: أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ؛ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، أَمْلِ[٢] عَلَيَّ، فَأَمْلَاهُ[٣] عَلَيَّ، فَقُلْتُ: لَا وَاللّٰهِ، مَا أَسْأَلُهُ حَاجَةً[٤] بَعْدَهَا.[٥]

٣٣ـ بَابُ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ

١٥٩٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَوْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا كَانَ فِي وَصِيَّةِ لُقْمَانَ؟

قَالَ: «كَانَ فِيهَا الْأَعَاجِيبُ، وَكَانَ[٦] أَعْجَبَ مَا كَانَ[٧] فِيهَا أَنْ قَالَ لِابْنِهِ: خَفِ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خِيفَةً لَوْ جِئْتَهُ بِبِرِّ الثَّقَلَيْنِ لَعَذَّبَكَ، وَارْجُ اللّٰهَ رَجَاءً لَوْ جِئْتَهُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ لَرَحِمَكَ»[٨].

---

١. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «ب» والمطبوع والوسائل: «قد وجدت».

٢. في «ز، ض، ف، بر»: «أملي» على لغة من لا يحذف الياء في حالة الجزم، أو بقلب اللام الثانية من «أمّل» ياءً. ويمكن قراءته بتشديد اللام بصيغة الأمر من أملّ.

٣. في «ز»: «فأملى».

٤. في «ب، ض»: + «أبداً».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ١٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٤، ذيل ح ٢٠٣٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٣٣، ح ٨.

٦. في «ص»: «وقال». وفي تحف العقول: + «من».

٧. في «ف»: - «كان».

٨. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٩: «يدلّ على أنّه ينبغي أن يكون الخوف والرجاء كلاهما كاملين في النفس، ولاتنافي بينهما، فإنّ ملاحظة سعة رحمة الله وغنائه وجوده ولطفه على عباده سبب للرجاء، والنظر إلى شدّة بأس الله وبطشه وما أوعد العاصين من عباده موجب للخوف، مع أنّ أسباب الخوف ترجع إلى نقص العبد وتقصيره وسوء أعماله وقصوره عن الوصول إلى مراتب القرب والوصال وانهماكه فيما يوجب الخسران والوبال، وأسباب الرجاء تؤول إلى لطف الله ورحمته وعفوه وغفرانه ووفور إحسانه، وكلّ منهما في أعلى مدارج الكمال».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنَّهُ[1] لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَ[2] فِي قَلْبِهِ نُورَانِ: نُورُ خِيفَةٍ، وَنُورُ رَجَاءٍ، لَوْ وُزِنَ[3] هٰذَا لَمْ يَزِدْ عَلىٰ هٰذَا، وَلَوْ وُزِنَ[4] هٰذَا لَمْ يَزِدْ عَلىٰ هٰذَا».[5]

١٦٠٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: ٦٨/٢

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «يَا إِسْحَاقُ، خَفِ اللّٰهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ وَإِنْ كُنْتَ لَا تَرَاهُ[6] فَإِنَّهُ يَرَاكَ[7]، ....←

---

١. في الوسائل: - «إنّه».

٢. في «ب، د، بس»: - «و».

٣. في «بر»: «ولو وزن». وفي «ز»: «وزنت».

٤. في «ز»: «وزنت».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٦٦٨، المجلس ٩٥، ح ٥، بسند آخر، وفيه: «يا بنيّ خف الله خوفاً لو وافيته ببرّ الثقلين خفت أن يعذّبك الله، وارج الله رجاءً لو وافيته بذنوب الثقلين رجوت أن يغفر الله لك» مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٣٧٥. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٢، ح ١.

٦. في مرآة العقول: «فإن لم تكن تراه» بدل «وإن كنت لا تراه».

٧. في «ب»: - «وإن كنت لا تراه فإنّه يراك». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٢-٣٣: «واعلم أنّ الرؤية تطلق على الرؤية بالبصر وعلى الرؤية القلبيّة، وهي كناية عن غاية الانكشاف والظهور، والمعنى الأوّل هنا أنسب، أي خف الله خوف من يشاهده بعينه وإن كان محالاً. ويحتمل الثاني أيضاً؛ فإنّ المخاطب لمّا لم يكن من أهل الرؤية القلبيّة ولم يرتق إلى تلك الدرجة العليّة - فإنّها مخصوصة بالأنبياء والأوصياء ﷺ - قال: «كأنّك تراه»، وهذه مرتبة عين اليقين وأعلى مراتب السالكين.

وقوله: «فإن لم تكن تراه»، أي إن لم تحصل لك هذه المرتبة من الانكشاف والعيان، فكن بحيث تتذكّر دائماً أنّه يراك، وهذه مقام المراقبة، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآيِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد (١٣): ٣٣]؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء (٤): ١]، والمراقبة: مراعاة القلب للرقيب واشتغاله به، والمثمر لها هو تذكّر أنّ الله تعالى مطّلع على كلّ نفس بما كسبت، وأنّه سبحانه عالم بسرائر القلوب وخطراتها، فإذا استقرّ هذا العلم في القلب جذبه إلى مراقبة الله سبحانه دائماً وترك معاصيه خوفاً وحياءً، والمواظبة على طاعته وخدمته دائماً.

وقوله: «وإن كنت ترى» تعليم لطريق جعل المراقبة ملكة للنفس، فتصير سبباً لترك المعاصي. والحقّ أنّ هذه شبهة عظيمة للحكم بكفر أرباب المعاصي، ولا يمكن التفصّي عنها إلّا بالاتّكال على عفوه وكرمه سبحانه، ومن هنا يظهر أنّه لا يجتمع الإيمان الحقيقي مع الإصرار على المعاصي، كما مرّت الإشارة إليه.

فَإِنْ[١] كُنتَ تَرىٰ أَنَّهُ لَا يَرَاكَ فَقَدْ كَفَرْتَ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يَرَاكَ ثُمَّ بَرَزْتَ[٢] لَهُ بِالْمَعْصِيَةِ[٣]، فَقَدْ جَعَلْتَهُ مِنْ[٤] أَهْوَنِ النَّاظِرِينَ عَلَيْكَ[٥]».[٦]

١٦٠١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ[٧] بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ خَافَ اللّٰهَ، أَخَافَ اللّٰهُ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ؛ وَمَنْ لَمْ يَخَفِ اللّٰهَ، أَخَافَهُ اللّٰهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».[٨]

١٦٠٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[٩]، قَالَ:

---

١ . في «ب، ف، بر، بس، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار وفقه الرضا: «وإن».

٢ . في «ض»: «برّزت».

٣ . في فقه الرضا وثواب الأعمال: «ثمّ استترت عن المخلوقين بالمعاصي وبرزت له بها» بدل «ثمّ برزت له بالمعصية».

٤ . في «فقه الرضا»: - «من». وفي ثواب الأعمال: «في حدّ» بدل «من».

٥ . في «بر» وحاشية «ج، د، بف» وفقه الرضا وثواب الأعمال: «إليك».

٦ . ثواب الأعمال، ص ١٧٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسنده عن إسحاق بن عمّار. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٢، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٥، ح ٢.

٧ . في «بر»: «الهيثم». وهو سهو. والهيثم هذا، هو الهيثم بن واقد الجزري. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧١؛ رجال البرقي، ص ٤٠.

٨ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في أوّله وآخره. وفيه، ص ٣٥٧، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير؛ الأمالي للطوسي، ص ١٤٠، المجلس ٥، ح ٤١؛ وص ٢٠١، المجلس ٧، ح ٤٦، بسند آخر، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٥٧، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢٢.

٩ . في «ف»: + «الثمالي».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؈ : «مَنْ عَرَفَ اللّٰهَ خَافَ اللّٰهَ، وَمَنْ خَافَ اللّٰهَ سَخَتْ[١] نَفْسُهُ عَنِ الدُّنْيَا».[٢]

١٦٠٣ / ٥ . عَنْهُ[٣]، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈ ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي[٤]، وَيَقُولُونَ: نَرْجُو، فَلَا يَزَالُونَ كَذٰلِكَ حَتّىٰ يَأْتِيَهُمُ الْمَوْتُ[٥]؟

فَقَالَ: «هٰؤُلَاءِ قَوْمٌ يَتَرَجَّحُونَ[٦] فِي الْأَمَانِيِّ، كَذَبُوا، لَيْسُوا بِرَاجِينَ؛

---

١ . «سَخَتْ»، أي تركت، يقال: سَخَتْ نفسي عن الشيء وسَخِيَتْ، إذا تركته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٣؛ المصباح المنير، ص ٢٧٠ (سخا).

٢ . تحف العقول، ص ٣٦٢؛ فقه الرضا ؈، ص ٣٨١، وفيه هكذا: «من خاف الله سخت نفسه عن الدنيا». الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٦، ح ٣.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد ـ بعناوينه المختلفة ـ عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢؛ و ج ٢٢، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

وأمّا ما ورد في المحاسن، ص ٣١، ح ١٩، من رواية البرقي عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عبد العزيز العبدي، فالظاهر وقوع التحريف فيه. والصواب «وابن أبي نجران»؛ فقد وردت في المحاسن، ص ١٣٣، ح ٩، و ص ١٤٧، ح ٥٥، رواية البرقي، عن أبيه وابن أبي نجران، متعاطفين.

و يؤيّد ما استظهرناه من وقوع التحريف ما وردت في المحاسن، ص ٤٩٥، ح ٥٩٥؛ و ص ٤٩٧، ح ٦٠٤؛ و ص ٥٠٠، ح ٦٢٢؛ و ص ٥٤٠، ح ٨٢٤، من رواية البرقي عن عبد العزيز العبدي بواسطة واحدة.

٤ . في «ب»: «المعاصي». ٥ . في «ز»: «أجلهم».

٦ . في «ب»: «يترجّجون» بالجيمين. والترجّح: الميل، وتذبذب الشيء المعلّق في الهواء والتميّل من جانب إلى جانب. ومنه الأُرجوحة، وهو حبل يشدّ طرفاه في موضع عال، ثمّ يركبه الإنسان ويُحرّك، وهو فيه؛ سمّي به لتحرّكه ومجيئه وذهابه. أو هي التي يلعب بها، وهي خشبة تؤخذ فيوضع وسطها على تلّ، ثمّ يجلس غلام على أحد طرفيها وغلام آخر على الطرف الآخر فترجّحُ الخشبة بهما ويتحرّكان فيميل أحدهما بصاحبه الآخر. و«في» للسببيّة، أو للظرفيّة، أو بمعنى على؛ يعني مالت بهم عن الاستقامة أمانيّهم الكاذبة، وبعبارة أُخرى: يميلون عن الحقّ بسبب الأمانيّ، أو فيها، أو عليها باعتبار أنّها تميل بهم، كما تميل الأُرجوحة بمن فيها، أو عليها. فكأنّه ؈ شبّه أمانيّهم بأرجوحة يركبه الصبيان، يتحرّك بأدنى نسيم وحركة، فكذا هؤلاء يميلون بسبب الأمانيّ من الخوف إلى الرجاء بأدنى وهم. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٩٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٦ (رجح)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٠٩؛ الوافي، ج ٤، ص ٢٨٩.

إنَّ[١] مَنْ رَجَا شَيْئاً طَلَبَهُ، وَمَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ[٢] هَرَبَ مِنْهُ».[٣]

١٦٠٤ / ٦. وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قُلْتُ[٤] لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ قَوْماً مِنْ مَوَالِيكَ يُلِمُّونَ بِالْمَعَاصِي، وَيَقُولُونَ: نَرْجُو؟

فَقَالَ: «كَذَبُوا لَيْسُوا لَنَا بِمَوَالٍ، أُولٰئِكَ قَوْمٌ[٥] تَرَجَّحَتْ بِهِمُ[٦] الْأَمَانِيُّ؛ مَنْ رَجَا شَيْئاً عَمِلَ لَهُ، وَمَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ[٧] هَرَبَ مِنْهُ».[٨] ٢ / ٦٩

١٦٠٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمْزَةَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الْعِبَادَةِ شِدَّةَ الْخَوْفِ مِنَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[٩] وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[١٠] وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿وَ مَنْ يَتَّقِ اللّٰهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾[١١] قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّ

---

١. في «د، ز، ص، ف» والوسائل: - «إنّ».

٢. في «بر»: «شيئاً» بدل «من شيء».

٣. تحف العقول، ص ٣٦٢. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٧، ح ٤.

٤. في «ص»: «قال».

٥. في «ب»: «أقوام».

٦. في «ز»: «لهم».

٧. في «د، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ض»: «شيئاً» بدل «من شيء». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٦: «الأحاديث الواردة في سعة عفو الله سبحانه وجزيل رحمته ووفور مغفرته كثيرة جدّاً، ولكن لابدّ لمن يرجوها ويتوقّعها من العمل الخالص المعدّ لحصولها، وترك الانهماك في المعاصي المفوّت لهذا الاستعداد، فاحذر أن يغرّك الشيطان ويثبّطك عن العمل ويقنعك بمحض الرجاء والأمل، وانظر إلى حال الأنبياء والأولياء واجتهادهم في الطاعات وصرفهم العمر في العبادات ليلاً ونهاراً، أما كانوا يرجون عفو الله ورحمته؟ بلى والله، إنّهم كانوا أعلم بسعة رحمته، وأرجى لها منك ومن كلّ أحد، ولكن علموا أنّ رجاء الرحمة من دون العمل غرورٌ محض وسفهٌ بحت؛ فصرفوا في العبادات أعمارهم، وقصروا على الطاعات ليلهم ونهارهم».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ١٩٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٧، ذيل ح ٤.

٩. فاطر (٣٥): ٢٨.

١٠. المائدة (٥): ٤٤.

١١. الطلاق (٦٥): ٢. وفي «ج»: + ﴿وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾.

حُبَّ الشَّرَفِ وَالذِّكْرِ لَا يَكُونَانِ فِي قَلْبِ الْخَائِفِ الرَّاهِبِ».[١]

١٦٠٦ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِي، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ[٢]: «إِنَّ رَجُلاً رَكِبَ الْبَحْرَ بِأَهْلِهِ، فَكُسِرَ بِهِمْ، فَلَمْ يَنْجُ مِمَّنْ كَانَ فِي السَّفِينَةِ إِلَّا امْرَأَةُ الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهَا نَجَتْ عَلىٰ لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ حَتّىٰ أَلْجَأَتْ[٣] عَلىٰ[٤] جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، وَكَانَ فِي تِلْكَ الْجَزِيرَةِ رَجُلٌ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَلَمْ يَدَعْ لِلّٰهِ[٥] حُرْمَةً إِلَّا انْتَهَكَهَا، فَلَمْ يَعْلَمْ إِلَّا وَالْمَرْأَةُ قَائِمَةٌ عَلىٰ رَأْسِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ[٦]: إِنْسِيَّةٌ أَمْ جِنِّيَّةٌ؟ فَقَالَتْ: إِنْسِيَّةٌ، فَلَمْ يُكَلِّمْهَا كَلِمَةً[٧] حَتّىٰ جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمَّا أَنْ هَمَّ بِهَا اضْطَرَبَتْ، فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ تَضْطَرِبِينَ؟ فَقَالَتْ: أَفْرَقُ[٨] مِنْ هٰذَا، وَأَوْمَأَتْ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ. ٢ / ٧٠

قَالَ[٩]: فَصَنَعْتِ مِنْ هٰذَا شَيْئاً؟ قَالَتْ[١٠]: لَا وَعِزَّتِهِ، قَالَ: فَأَنْتِ تَفْرَقِينَ مِنْهُ[١١] هٰذَا الْفَرَقَ وَلَمْ تَصْنَعِي مِنْ هٰذَا شَيْئاً وَإِنَّمَا اسْتَكْرَهْتُكِ[١٢] اسْتِكْرَاهاً، فَأَنَا وَ اللّٰهِ أَوْلىٰ بِهٰذَا الْفَرَقِ وَالْخَوْفِ وَأَحَقُّ مِنْكِ.

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ١٩٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٩، ح ٥.

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: + «[قال]».

٣ . في «ص، بر»: «أُلجئت» مبنيّاً للمفعول.

٤ . في «ب، ج، د، ز، ف، بر» والبحار: «إلى».

٥ . في «بس»: - «لله».

٦ . في «ض»: «وقال».

٧ . في حاشية «ز»: «بكلمة».

٨ . «الفَرَق»: الخوف والفزع. يقال: فَرِق يَفْرَق فَرَقاً. النهاية، ج ٣، ص ٤٣٨ (فرق).

٩ . في «ب»: «فقال».

١٠ . في «ض»: «فقالت».

١١ . في «ب، ج، د، ز، ض، بس»: - «منه».

١٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «أستكرهك».

قَالَ: فَقَامَ وَلَمْ يُحْدِثْ شَيْئاً، وَرَجَعَ إِلىٰ أَهْلِهِ، وَلَيْسَتْ[١] لَهُ هِمَّةٌ إِلَّا التَّوْبَةُ وَالْمُرَاجَعَةُ، فَبَيْنَا[٢] هُوَ يَمْشِي إِذْ صَادَفَهُ[٣] رَاهِبٌ يَمْشِي فِي الطَّرِيقِ، فَحَمِيَتْ عَلَيْهِمَا الشَّمْسُ، فَقَالَ الرَّاهِبُ لِلشَّابِّ: ادْعُ اللّٰهَ يُظِلَّنَا[٤] بِغَمَامَةٍ، فَقَدْ حَمِيَتْ[٥] عَلَيْنَا الشَّمْسُ، فَقَالَ الشَّابُّ: مَا أَعْلَمُ أَنَّ[٦] لِي عِنْدَ رَبِّي حَسَنَةً فَأَتَجَاسَرَ عَلىٰ أَنْ أَسْأَلَهُ شَيْئاً، قَالَ: فَأَدْعُو أَنَا وَتُؤَمِّنُ أَنْتَ، قَالَ: نَعَمْ[٧]، فَأَقْبَلَ الرَّاهِبُ يَدْعُو[٨] وَالشَّابُّ يُؤَمِّنُ، فَمَا كَانَ بِأَسْرَعَ مِنْ أَنْ[٩] أَظَلَّتْهُمَا غَمَامَةٌ، فَمَشَيَا تَحْتَهَا مَلِيّاً[١٠] مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ[١١] الْجَادَّةُ جَادَّتَيْنِ، فَأَخَذَ الشَّابُّ فِي وَاحِدَةٍ، وَأَخَذَ[١٢] الرَّاهِبُ فِي وَاحِدَةٍ، فَإِذَا السَّحَابَةُ[١٣] مَعَ الشَّابِّ.

فَقَالَ الرَّاهِبُ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي، لَكَ اسْتُجِيبَ[١٤] وَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي، فَخَبِّرْنِي[١٥] مَا قِصَّتُكَ[١٦]؟ فَأَخْبَرَهُ بِخَبَرِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ: غُفِرَ[١٧] لَكَ مَا مَضىٰ حَيْثُ دَخَلَكَ الْخَوْفُ، فَانْظُرْ كَيْفَ تَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ[١٨]».[١٩]

---

١. في البحار: «وليس».

٢. في «ب» والبحار: «فبينما».

٣. في «ج، بس» وحاشية «ز، ض»: «إذ جاء». وفي «د» وحاشية «ز»: «إذ ضامّه».

٤. في «ص»: «يظللنا».

٥. في «بر»: «حَمَت».

٦. في «ب، ج، د، ز، بس»: - «أنّ».

٧. في «ص، بر»: + «قال».

٨. في «ب»: «ويدعو».

٩. في «ج»: - «أن».

١٠. «المَلِيّ»: الطائفة من الزمان لا حدّ لها. يقال: مضى مليّ من النهار، ومليّ من الدهر، أي طائفة منه. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملا).

١١. في «د، ز، ض، بس، بف» والبحار، ج ٧٠: «ثمّ انفرقت». وفي «بر» وحاشية «ز» والبحار، ج ١٤: «ثمّ انفرجت».

١٢. في «ف»: - «أخذ».

١٣. في البحار: «السحاب».

١٤. في «ز»: «استجيب لك».

١٥. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فأخبرني».

١٦. في «بس» وحاشية «د، ض، بر»: «قضيّتك».

١٧. في «ب، ص، ض، ف» وحاشية «ج»: + «الله».

١٨. في «بس»: «يستقبل».

١٩. الوافي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٩٦٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٧، ح ٣٢؛ و ج ٧٠، ص ٣٦١، ح ٦.

١٦٠٧ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا حُفِظَ مِنْ خُطَبِ النَّبِيِّ[1] صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: أَيُّهَا[2] النَّاسُ، إِنَّ لَكُمْ مَعَالِمَ، فَانْتَهُوا إِلىٰ مَعَالِمِكُمْ، وَإِنَّ لَكُمْ نِهَايَةً، فَانْتَهُوا إِلىٰ نِهَايَتِكُمْ[3]، أَلَا إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْمَلُ[4] بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ: بَيْنَ أَجَلٍ[5] قَدْ مَضىٰ لَا يَدْرِي مَا اللّٰهُ صَانِعٌ فِيهِ، وَبَيْنَ أَجَلٍ قَدْ بَقِيَ[6] لَا يَدْرِي[7] مَا اللّٰهُ قَاضٍ فِيهِ[8]، فَلْيَأْخُذِ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ[9] مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَمِنْ دُنْيَاهُ لِآخِرَتِهِ، وَفِي[10] الشَّبِيبَةِ[11] قَبْلَ الْكِبَرِ، وَفِي[12] الْحَيَاةِ قَبْلَ الْمَمَاتِ[13]، فَوَالَّذِي[14] نَفْسُ مُحَمَّدٍ[15] بِيَدِهِ، مَا بَعْدَ الدُّنْيَا مِنْ مُسْتَعْتَبٍ[16]، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ[17] دَارٍ إِلَّا الْجَنَّةُ أَوِ النَّارُ[18]».[19]

---

١ . في الوسائل: «رسول الله».

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «يا أيّها».

٣ . في حاشية «بر»: «نهاياتكم».

٤ . في تحف العقول: - «يعمل».

٥ . في «ص»: «أجله».

٦ . في «ز»: «آت». وفي «بف»: - «قد بقي».

٧ . في «ب، ز»: «ما يدري».

٨ . في «ض»: «به».

٩ . في مرآة العقول: - «المؤمن».

١٠ . في «بر» وتحف العقول: «ومن».

١١ . هكذا في «د، ض، بس» وشرح المازندراني والوسائل والبحار والمحاسن، وجعله في مرآة العقول أظهر. وفي سائر النسخ والمطبوع وتحف العقول: «الشيبة».

١٢ . في «بر» وتحف العقول: «ومن».

١٣ . في «ز، ص»: «الموت».

١٤ . في «بر»: «والذي». وفي البحار: «فوالله الذي».

١٥ . في «ص، ف»: «نفسي».

١٦ . «المستعتب» إمّا مصدر على زنة المفعول، بمعنى طلب الرضا، أو اسم مكان، أو اسم فاعل على احتمال، بمعنى طالبة.

١٧ . في «ص»: - «من».

١٨ . في «بر» والبحار وتحف العقول: «والنار».

١٩ . المحاسن، ص ٢٧٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٦، بسند آخر، وتمامه فيه هكذا: «إنّ لكم معالم فاتّبعوها ونهاية فانتهوا إليها». تحف العقول، ص ٢٧، ذيل الحديث الطويل، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ١٩٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٨، ح ٢٠٣١٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٢، ح ٧.

١٦٠٨ / ١٠ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[1] قَالَ: «مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللّٰهَ يَرَاهُ وَيَسْمَعُ مَا يَقُولُ[2] وَيَعْلَمُ مَا يَعْمَلُهُ[3] مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَيَحْجُزُهُ ذٰلِكَ عَنِ الْقَبِيحِ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَذٰلِكَ الَّذِي خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوىٰ[4]».[5] ٢ / ٧١

١٦٠٩ / ١١ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ[6] بْنِ أَبِي سَارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً حَتّىٰ يَكُونَ خَائِفاً رَاجِياً، وَلَا يَكُونُ خَائِفاً رَاجِياً حَتّىٰ يَكُونَ عَامِلاً[7] لِمَا[8] يَخَافُ وَيَرْجُو».[9]

١٦١٠ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ: ذَنْبٍ قَدْ مَضىٰ لَا يَدْرِي

---

١ . الرحمٰن (٥٥): ٤٦.

٢ . في «بف» والبحار: + «ويفعله».

٣ . في الكافي، ح ١٦٥١: «ويسمع ما يقوله ويفعله».

٤ . إشارة إلى الآية ٤٠ من سورة النازعات (٧٩).

٥ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب اجتناب المحارم، ح ١٦٥١. الوافي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٩٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٤، ح ٨.

٦ . في «ب»: «الحنين». وفي «د، ص، ض، ف، بس، بف» والوسائل: «الحسين»، وكلاهما سهو. والحسن هذا، هو الحسن بن أبي سارة النيلي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٤، الرقم ٨٨٣؛ رجال الطوسي، ص ١٣٠، الرقم ١٣٢٣؛ و ص ١٨١، الرقم ٢١٧٩.

٧ . في «ب» وحاشية «ف»: «عالماً».

٨ . في «بر»: «بما».

٩ . الأمالي للمفيد، ص ١٩٥، المجلس ٢٣، ح ٢٧، بسنده عن محمّد بن سنان، عن الحسن بن أبي سارة. تحف العقول، ص ٣٦٩؛ و فيه، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن الكاظم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٩٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٧، ح ٢٠٣١٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٥، ح ٩.

مَا صَنَعَ اللّٰهُ فِيهِ، وَعُمُرٍ قَدْ بَقِيَ لَا يَدْرِي مَا يَكْتَسِبُ فِيهِ مِنَ الْمَهَالِكِ، فَهُوَ لَا يُصْبِحُ[1] إِلَّا خَائِفاً[2]، وَلَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْخَوْفُ[3]».[4]

١٦١١ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[5]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «كَانَ أَبِي ؑ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَ[6] فِي قَلْبِهِ نُورَانِ: نُورُ خِيفَةٍ، وَنُورُ رَجَاءٍ، لَوْ وُزِنَ هٰذَا لَمْ يَزِدْ عَلىٰ هٰذَا، وَلَوْ وُزِنَ هٰذَا لَمْ يَزِدْ عَلىٰ هٰذَا».[7]

٣٤ ـ بَابُ حُسْنِ الظَّنِّ بِاللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ

١٦١٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؑ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: لَا يَتَّكِلِ الْعَامِلُونَ[8] عَلىٰ أَعْمَالِهِمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا لِثَوَابِي؛ فَإِنَّهُمْ لَوِ اجْتَهَدُوا[9] وَأَتْعَبُوا أَنْفُسَهُمْ[10] أَعْمَارَهُمْ فِي عِبَادَتِي كَانُوا مُقَصِّرِينَ، غَيْرَ بَالِغِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ كُنْهَ عِبَادَتِي فِيمَا

---

١. في «ج، بر»: «لا يصلح». وفي الوسائل: «فلا يصبح» بدل «فهو لا يصبح».
٢. في تحف العقول: + «ولا يمسي إلّا خائفاً».
٣. في «ف»: «الحزن».
٤. تحف العقول، ص ٣٧٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ١٩٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٥، ح ١٠.
٥. في «ز»: «أصحابنا».
٦. في «ب، ج، د، ص، ف، بس، بف»: - «و».
٧. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ١٩٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٧، ح ٢٠٣١٤.
٨. في «ب، ج، د، ض، ف، بس» وشرح المازندراني والوسائل: + «لي».
٩. في حاشية «ض»: «أجهدوا».
١٠. في «ص»: + «في». وفي «ف» والكافي، ح ١٥٨١: + «وأفنوا».

يَطْلُبُونَ[١] عِنْدِي مِنْ كَرَامَتِي وَالنَّعِيمِ فِي جَنَّاتِي[٢] وَرَفِيعِ الدَّرَجَاتِ الْعُلىٰ فِي جِوَارِي، وَلٰكِنْ بِرَحْمَتِي[٣] فَلْيَثِقُوا، وَفَضْلِي[٤] فَلْيَرْجُوا[٥]، وَإِلىٰ حُسْنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا؛ فَإِنَّ رَحْمَتِي عِنْدَ ذٰلِكَ تُدْرِكُهُمْ[٦]، وَمَنِّي[٧] يُبَلِّغُهُمْ رِضْوَانِي، وَمَغْفِرَتِي تُلْبِسُهُمْ[٨] عَفْوِي؛ فَإِنِّي أَنَا اللّٰهُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ، وَبِذٰلِكَ تَسَمَّيْتُ[٩]».[١٠]

١٦١٣ / ٢ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[١١]، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ قَالَ وَهُوَ[١٢] عَلىٰ مِنْبَرِهِ: وَ[١٣] الَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ، مَا أُعْطِيَ مُؤْمِنٌ قَطُّ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا بِحُسْنِ ظَنِّهِ[١٤] بِاللّٰهِ، وَرَجَائِهِ لَهُ، وَحُسْنِ خُلُقِهِ، وَالْكَفِّ عَنِ اغْتِيَابِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَالَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ، لَا يُعَذِّبُ اللّٰهُ مُؤْمِناً بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ إِلَّا بِسُوءِ ظَنِّهِ بِاللّٰهِ، وَتَقْصِيرِهِ[١٥] ٧٢/٢

---

١ . في فقه الرضا، ص ٣٦١: «فيما يظنّونه».
٢ . في «د»: «جناني».
٣ . في الكافي، ح ١٥٨١: «فبرحمتي».
٤ . في «ج، ز، ض» والكافي، ح ١٥٨١: «وبفضلي». وفي فقه الرضا، ص ٣٦١: «ومن فضلي».
٥ . في الكافي، ح ١٥٨١: «فليفرحوا».
٦ . في الكافي، ح ١٥٨١: «تداركهم».
٧ . في «ص»: «وهي منّي».
٨ . في الأمالي: «وبمنّي أبلغهم رضواني و ألبسهم» بدل «ومنّي يبلغهم رضواني ومغفرتي تبلسهم».
٩ . في حاشية «ز»: «سمّيت».
١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨١، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، مع زيادة في أوّله. وفي الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٨، بسنده عن الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. التمحيص، ص ٥٧، ح ١١٥، عن أبي عبيدة الحذّاء. وفي الأمالي للطوسي، ص ١٦٧، المجلس ٦، ح ٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عن النبيّ، مع اختلاف وزيادة في أوّله. فقه الرضا، ص ٣٦١، ذيل الحديث الطويل، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٣٨٧، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٥، ح ١٩٦٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٣١، إلى قوله: «وإلى حسن الظنّ بي فليطمئنّوا».
١١ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد.
١٢ . في الوسائل: - «وهو».
١٣ . في «ز»: «والله».
١٤ . في «ز، ص، ف»: «الظنّ».
١٥ . في «ب، ج، ز، ض» والوسائل والبحار: «تقصير».

مِنْ رَجَائِهِ[1]، وَسُوءِ خُلُقِهِ، وَاغْتِيَابِهِ[2] لِلْمُؤْمِنِينَ؛ وَ[3] الَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ، لَا يَحْسُنُ ظَنُّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ بِاللّٰهِ إِلَّا كَانَ اللّٰهُ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ كَرِيمٌ، بِيَدِهِ الْخَيْرَاتُ[4]، يَسْتَحْيِي أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ الْمُؤْمِنُ قَدْ أَحْسَنَ بِهِ الظَّنَّ، ثُمَّ يُخْلِفَ ظَنَّهُ وَرَجَاءَهُ؛ فَأَحْسِنُوا بِاللّٰهِ الظَّنَّ، وَارْغَبُوا إِلَيْهِ».[5]

١٦١٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «أَحْسِنِ[6] الظَّنَّ بِاللّٰهِ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ[7] ظَنِّ عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ[8] بِي[9]، إِنْ خَيْراً فَخَيْراً[10]، وَإِنْ شَرّاً فَشَرّاً[11]».[12]

١٦١٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «حُسْنُ الظَّنِّ بِاللّٰهِ أَنْ لَا تَرْجُوَ إِلَّا اللّٰهَ، وَلَا تَخَافَ إِلَّا

---

١. في الوسائل: + «له».
٢. في الوسائل: «واغتياب».
٣. في «ز»: «والله».
٤. في الوسائل: «الخير».
٥. الاختصاص، ص ٢٢٧، مرسلاً عن الباقر عليه السلام، إلى قوله: «وسوء خلقه واغتيابه للمؤمنين»؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٠، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ١٩٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ٢٠٣٥٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٥، ح ١٤.
٦. في شرح المازندراني: «أحسنوا».
٧. في البحار: + «حسن».
٨. في «ص، ض، هـ» والوسائل والعيون: - «المؤمن».
٩. في «ص، ض، هـ» وحاشية «ض» والعيون: - «بي».
١٠. في «ز»: «فخير».
١١. في «ز»: «فشرّ».
١٢. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠، ضمن الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٧٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه: «إنّ الله عزّ وجلّ عند ظنّ عبده، إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً» مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ١٩٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٩، ح ٢٠٣٤٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٦، ح ١٥.

ذَنْبَكَ»[١].[٢]

٣٥ ـ بَابُ الِاعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ

١٦١٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلَفٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ لِبَعْضِ وُلْدِهِ : «يَا بُنَيَّ[٣] ، عَلَيْكَ بِالْجِدِّ ، لَا تُخْرِجَنَّ[٤] نَفْسَكَ مِنْ[٥] حَدِّ التَّقْصِيرِ فِي عِبَادَةِ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَطَاعَتِهِ ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ لَا يُعْبَدُ حَقَّ عِبَادَتِهِ».[٦]

١٦١٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ[٧] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، عَنْ بَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنّىٰ الْحَضْرَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :

قَالَ لِي[٨] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «يَا جَابِرُ ، لَا أَخْرَجَكَ اللّٰهُ مِنَ النَّقْصِ وَلَا[٩] التَّقْصِيرِ».[١٠] ٧٣/٢

١ . في مرآة العقول ، ج ٨ ، ص ٤٥ : «فيه إشارة إلى أنّ حسن الظنّ بالله ليس معناه ومقتضاه ترك العمل والاجتراء على المعاصي اتّكالاً على رحمة الله ، بل معناه أنّه مع العمل لايتّكل على عمله ، وإنّما يرجو قبوله من فضله وكرمه ، ويكون خوفه من ذنبه وقصور عمله ، لا من ربّه ؛ فحسن الظنّ لا ينافي الخوف ، بل لابدّ من الخوف وضمّه مع الرجاء وحسن الظنّ».

٢ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، ح ١٩٧١ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٣٠ ، ح ٢٠٣٥١ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٦٧ ، ح ١٦.

٣ . في الأمالي : «أنّه قال : بدل «قال : قال لبعض ولده : يا بنيّ».

٤ . في الأمالي : «ولا تخرجنّ».

٥ . في «ف» والبحار : «عن».

٦ . الأمالي للطوسي ، ص ٢١١ ، المجلس ٨ ، ح ١٧ ، بسنده عن الكليني . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٤٠٨ ، ح ٥٨٨٥ ، معلّقاً عن الحسن بن محبوب . تحف العقول ، ص ٤٠٩ ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٩٩ ، ح ١٩٧٢ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٩٥ ، ح ٢٢٧ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٢٣٥ ، ح ١٦.

٧ . في «ف» : + «محمّد».

٨ . في «بس» والوسائل : - «لي».

٩ . في «ج ، ز ، ص ، ض ، ف ، بس» والوسائل : - «لا». وفي المرآة : «أي وفّقك الله لأن تعدّ عبادتك ناقصة ونفسك مقصّرة أبداً».

١٠ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، ح ١٩٧٤ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٩٦ ، ح ٢٣٠ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٢٣٥ ، ح ١٧.

١٦١٨ / ٣ . عَنْهُ[1]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ[2]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلاً فِي[3] بَنِي إِسْرَائِيلَ عَبَدَ اللّٰهَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ قَرَّبَ قُرْبَاناً، فَلَمْ يَقْبَلْ[4] مِنْهُ، فَقَالَ لِنَفْسِهِ: مَا أُتِيتُ[5] إِلَّا مِنْكِ، وَمَا الذَّنْبُ إِلَّا لَكِ». قَالَ: «فَأَوْحَى اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ إِلَيْهِ: ذَمُّكَ لِنَفْسِكَ[6] أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَتِكَ[7] أَرْبَعِينَ سَنَةً».[8]

١٦١٩ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ[9]: «أَكْثِرْ مِنْ[10] أَنْ تَقُولَ: اللّٰهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِنَ الْمُعَارِينَ[11]، وَلَا تُخْرِجْنِي مِنَ[12] التَّقْصِيرِ».

قَالَ[13]: قُلْتُ: أَمَّا الْمُعَارُونَ، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الرَّجُلَ يُعَارُ الدِّينَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ،

---

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فإنّ ابن فضّال الراوي عن الحسن بن الجهم، هو الحسن بن عليّ بن فضّال، روى عنه أحمد بن أبي عبد الله، بعنوان أحمد بن محمّد بن خالد، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٥٠ ـ ٥١.

٢ . في «ب، ج، ص، بف»: «جهم».

٣ . في «ب»: «من».

٤ . في «هـ»: «فلم يتقبّل».

٥ . في «ز، ف» والوافي والبحار، ج ١٤: «أُوتيت». وفي الوافي: «ما أُتيت إلّا منك، على البناء للمفعول، أي ما دخل عليّ البلاء إلّا من جهتك». وفي حاشية «بر»: «أُثيب».

٦ . في البحار: «نفسك».

٧ . في «ص، ف، هـ، بر، بف»: «عبادة».

٨ . الوافي، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١٩٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٢، ح ٢٠٣٥٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٠، ح ٢٣؛ وج ٧١، ص ٢٣٤، ح ١٥.

٩ . في الوسائل: - «قال».

١٠ . في «ز، ص، ف»: - «من».

١١ . في الوافي: «المعارة على البناء للمفعول ـ من الإعارة، يعني بهم الذين يكون الإيمان عارية عندهم غير مستقرّ في قلوبهم ولا ثابت في صدورهم، كما فسّره الراوي».

١٢ . في «بر» وحاشية «بس»: + «حدّ».

١٣ . في «ج، ف» والبحار: - «قال».

فَمَا مَعْنىٰ «لَا تُخْرِجْنِي مِنَ[١] التَّقْصِيرِ»؟

فَقَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ[٢] تُرِيدُ بِهِ[٣] اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَكُنْ فِيهِ مُقَصِّراً عِنْدَ نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللّٰهِ مُقَصِّرُونَ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ».[٤]

٣٦- بَابُ الطَّاعَةِ وَالتَّقْوىٰ

١٦٢٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ[٥] أَخِي عُرَامٍ[٦]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «لَا تَذْهَبْ[٧] بِكُمُ الْمَذَاهِبُ، فَوَ اللّٰهِ مَا شِيعَتُنَا إِلَّا مَنْ أَطَاعَ اللّٰهَ عَزَّ وَجَلَّ».[٨]

١٦٢١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ٢ / ٧٤

---

١ . في حاشية «بر»: + «حدّ».

٢ . في الكافي، ح ٣٤٤٤: + «تعمله».

٣ . في الكافي، ح ٣٤٤٤: + «وجه».

٤ . الكافي، كتاب الدّعاء، باب دعوات موجزات ... ، ح ٣٤٤٤، بسنده عن الفضل بن يونس، إلى قوله: «مقصّرون». الوافي، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٧٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣٣، ح ١٤.

٥ . في «ف»: + «ابن».

٦ . في «ب، ج، ص، ف، هـ، بر، بس» والبحار: «غرام».

٧ . في «هـ» ومرآة العقول والبحار: «لا يذهب». وقال في المرآة: «لا يذهب بكم المذاهب، على بناء المعلوم، والباء للتعدية - وإسناد الإذهاب إلى المذاهب على المجاز، فإنّ فاعله النفس أو الشيطان - أي لا يذهبكم المذاهب الباطلة إلى الضلال والوبال. أو على بناء المجهول، أي لا يذهب بكم الشيطان في المذاهب الباطلة من الأمانيّ الكاذبة والعقائد الفاسدة بأن تجترّوا على المعاصي اتّكالاً على دعوى التشيّع والمحبّة والولاية من غير حقيقة، فإنّه ليس شيعتهم إلّا من شايعهم في الأقوال والأفعال، لا من ادّعى التشيّع بمحض المقال».

٨ . الأمالي للطوسي، ص ٢٧٣، المجلس ١٠، ح ٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ، وتمام الرواية فيه: «إنّما شيعتنا من أطاع الله عزّ وجلّ». الوافي، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١٩٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٣، ح ٢٠٣٦٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٥، ح ٢.

حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَاللّٰهِ[١] مَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ[٢] النَّارِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ نَفَثَ[٣] فِي رُوعِي[٤] أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ[٥] نَفْسٌ حَتّىٰ تَسْتَكْمِلَ[٦] رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللّٰهَ، وَأَجْمِلُوا[٧] فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلْ أَحَدَكُمُ اسْتِبْطَاءُ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ[٨] بِغَيْرِ[٩] حِلِّهِ[١٠]؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْرَكُ مَا عِنْدَ اللّٰهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ».[١١]

١٦٢٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ؛

---

١. في الوسائل: - «والله».
٢. في البحار: «عن».
٣. أي أوحى وألقى؛ من النَفث بالفم، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقلّ من التفْل؛ لأنّ التفْل لا يكون إلّا ومعه شيء من الريق. النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).
٤. «في روعي»، أي في نفسي وخَلَدي. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٧ (روع).
٥. في «ص»: «لن يموت».
٦. في «ض»: «يستكمل».
٧. أجمل في الطلب: إذا لم يحرص. أساس البلاغة، ص ٦٤ (جمل).
٨. في «ف»: «أن يطلب». وفي الوسائل: «أن تطلبوه».
٩. في الوسائل: «من غير».
١٠. في «ف»: «جدّه».
١١. المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٩٩، بسنده عن عاصم بن حميد، إلى قوله: «إلّا وقد نهيتكم عنه» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب الإجمال في الطلب، ح ٨٤٠٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٨٨٠، بسندهما عن أبي حمزة الثمالي، من قوله: «ألا وإنّ الروح القدس نفث» إلى قوله: «أن يطلبه بغير حلّه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره؛ التمحيص، ص ٥٢، ح ١٠٠، عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير و زيادة. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب الإجمال في الطلب، ح ٨٤١٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفيه، نفس الباب، ح ٨٤٠٢، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام؛ بصائر الدرجات، ص ٤٥٣، ح ١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما من قوله: «ألا وإنّ الروح القدس نفث». وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٩٣، المجلس ٤٩، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. المقنعة، ص ٥٨٦، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما من قوله: «ألا وإنّ الروح القدس نفث» إلى قوله: «وأجملوا في الطلب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٥٢، ح ١٦٨٤٢؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٤٥، ح ٢١٩٣٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٦، ح ٣.

وَ[١] أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي[٢]: «يَا جَابِرُ، أَ يَكْتَفِي[٣] مَنْ يَنْتَحِلُ[٤] التَّشَيُّعَ أَنْ يَقُولَ بِحُبِّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَوَ اللّٰهِ مَا شِيعَتُنَا إِلَّا مَنِ اتَّقَى اللّٰهَ وَأَطَاعَهُ، وَمَا كَانُوا يُعْرَفُونَ يَا جَابِرُ إِلَّا بِالتَّوَاضُعِ، وَالتَّخَشُّعِ، وَالْأَمَانَةِ[٥]، وَكَثْرَةِ ذِكْرِ اللّٰهِ، وَالصَّوْمِ[٦]، وَالصَّلَاةِ، وَالْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ[٧]، وَالتَّعَاهُدِ[٨] لِلْجِيرَانِ[٩] مِنَ الْفُقَرَاءِ وَأَهْلِ الْمَسْكَنَةِ وَالْغَارِمِينَ وَالْأَيْتَامِ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَكَفِّ الْأَلْسُنِ عَنِ[١٠] النَّاسِ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَكَانُوا أُمَنَاءَ عَشَائِرِهِمْ فِي الْأَشْيَاءِ».

قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، مَا نَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَداً بِهٰذِهِ الصِّفَةِ.

فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، لَا تَذْهَبَنَّ[١١] بِكَ[١٢] الْمَذَاهِبُ، حَسْبُ[١٣] الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ[١٤]:

---

١. في السند تحويل بعطف «أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه» على «محمّد بن سالم» ـ عطف طبقتين على طبقة واحدة ـ فإنّ أحمد بن النضر، هو الخزّاز، له كتاب رواه عنه محمّد بن خالد البرقي ومحمّد بن سالم، كما وردت روايتهما عنه في عددٍ من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧١٠ـ٧١٢.

٢. في «هـ»: + «أبو جعفر ﷺ».

٣. في «ف» والوافي: «أيكفي».

٤. في «بر، بف» والوافي: «انتحل». وفي صفات الشيعة: «اتّخذ». وانتحال الشيء: ادّعاؤه. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).

٥. في الأمالي للصدوق: - «والأمانة».

٦. في «ف»: - «والصوم».

٧. في الأمالي للصدوق: - «والبرّ بالوالدين».

٨. في «ج، د، ز، ف، بر» ومرآة العقول والبحار والأمالي للصدوق وصفات الشيعة: «والتعهّد».

٩. في حاشية «ج، ض»: «بالجيران».

١٠. في «ص»: «من».

١١. في «هـ» والأمالي للصدوق: «لا يذهبنّ».

١٢. في «هـ»: «بكم».

١٣. في الأمالي للصدوق: «أحسب».

١٤. «حسب الرجل أن يقول»: التركيب مثل: حسبك درهم، أي كافيك. وهو خبر لفظاً واستفهام معنى، أو حرف الاستفهام مقدّر، أي لا يكفيه ذلك ولا ينجيه من العقوبة بدون أن يكون فعّالاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٢٨؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٥١.

أُحِبُّ عَلِيّاً وَأَتَوَلَّاهُ، ثُمَّ لَا يَكُونَ مَعَ ذٰلِكَ فَعَّالًا[١]؟! فَلَوْ قَالَ: إِنِّي أُحِبُّ رَسُولَ اللّٰهِ، فَرَسُولُ[٢] اللّٰهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ ﷺ، ثُمَّ لَا يَتَّبِعُ سِيرَتَهُ، وَلَا يَعْمَلُ بِسُنَّتِهِ، مَا نَفَعَهُ حُبُّهُ إِيَّاهُ شَيْئاً؛ فَاتَّقُوا اللّٰهَ[٣]، وَاعْمَلُوا لِمَا عِنْدَ اللّٰهِ، لَيْسَ بَيْنَ اللّٰهِ وَبَيْنَ أَحَدٍ قَرَابَةٌ[٤]، أَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَأَكْرَمُهُمْ عَلَيْهِ[٥] أَتْقَاهُمْ[٦]، وَأَعْمَلُهُمْ بِطَاعَتِهِ.

يَا جَابِرُ، وَاللّٰهِ[٧] مَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللّٰهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- إِلَّا بِالطَّاعَةِ[٨]، وَ[٩] مَا مَعَنَا ٧٥/٢ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَلَا[١٠] عَلَى اللّٰهِ لِأَحَدٍ مِنْ[١١] حُجَّةٍ[١٢]؛ مَنْ كَانَ لِلّٰهِ مُطِيعاً، فَهُوَ لَنَا وَلِيٌّ؛ وَمَنْ كَانَ لِلّٰهِ عَاصِياً، فَهُوَ لَنَا عَدُوٌّ؛ وَ[١٣] مَا تُنَالُ[١٤] وَلَايَتُنَا إِلَّا بِالْعَمَلِ

---

١ . في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة: - «ثمّ لا يكون مع ذلك فعّالاً».

٢ . في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة والأمالي للطوسي: «ورسول».

٣ . في البحار: - «الله».

٤ . في «ف»: «من قرابة». وفي مرآة العقول: «أي ليس بين الله وبين الشيعة قرابة حتّى يسامحكم ولا يسامح مخالفيكم مع كونكم مشتركين معهم في مخالفته تعالى، أو ليس بينه وبين عليّ ﷺ قرابة، حتّى يسامح شيعة عليّ ﷺ ولا يسامح شيعة الرسول. والحاصل أنّ جهة القرب بين العبد وبين الله إنّما هي بالطاعة والتقوى، ولذا صار أتقاكم أحبّ الخلق إلى الله؛ فلو لم تكن هذه الجهة فيكم لم ينفعكم شيء».

٥ . في «ب، ج، د، ز، ض» والوسائل: - «وأكرمهم عليه». وفي حاشية «ف»: «أكرمهم عنده».

٦ . في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة والأمالي للطوسي: + «له».

٧ . وفي البحار: «فوالله».

٨ . في الأمالي للطوسي: «بالعمل».

٩ . في «ص، هـ» والوافي: - «و».

١٠ . في الأمالي للطوسي: «وما لنا» بدل «ولا».

١١ . في صفات الشيعة: «منكم».

١٢ . في المرآة: «وما معناه براءة من النار، أي ليس معنا صكّ وحكم ببراءتنا وبراءة شيعتنا من النار وإن عملوا بعمل الفجّار. «ولا على الله لأحد من حجّة» أي ليس لأحد على الله حجّة إذا لم يغفر له بأن يقول: كنت من شيعة عليّ، فلم لم تغفر لي؛ لأنّ الله لم يحتم بغفران من ادّعى التشيّع بلا عمل. أو المعنى: ليس لنا على الله حجّة في إنقاذ من ادّعى التشيّع من العذاب. ويؤيّده أنّ في المجالس: وما لنا على الله حجّة. و«من كان لله مطيعاً» كأنّه جواب عمّا يتوهّم في هذا المقام أنّهم ﷺ حكموا بأنّ شيعتهم وأولياءهم لا يدخلون النار، فأجاب ﷺ بأنّ العاصي لله ليس بوليّ لنا، ولا تدرك ولايتنا إلّا بالعمل بالطاعات والورع عن المعاصي».

١٣ . في «بف»: - «و».

١٤ . في البحار والأمالي للصدوق وصفات الشيعة: «ولا تنال». وفي الأمالي للطوسي: «والله لا تنال».

وَالْوَرَعِ[١]».[٢]

١٦٢٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، يَقُومُ[٣] عُنُقٌ[٤] مِنَ النَّاسِ، فَيَأْتُونَ بَابَ الْجَنَّةِ، فَيَضْرِبُونَهُ[٥]، فَيُقَالُ لَهُمْ[٦]: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ أَهْلُ الصَّبْرِ، فَيُقَالُ لَهُمْ[٧]: عَلىٰ مَا صَبَرْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَصْبِرُ عَلىٰ طَاعَةِ اللّٰهِ، وَنَصْبِرُ عَنْ[٨] مَعَاصِي اللّٰهِ، فَيَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقُوا، أَدْخِلُوهُمُ الْجَنَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٩]».[١٠]

١٦٢٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ فُضَيْلِ[١١] بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

---

١ . في الأمالي للطوسي: - «والورع».

٢ . الأمالي للصدوق، ح ٧٢٤، المجلس ٩١، ح ٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٣٥، المجلس ٤٦، ح ١، بسنده عن عمرو بن شمر؛ صفات الشيعة، ص ١١، ح ٢٢، بسنده عن جابر، وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٧٨٣، ح ١٧٨٣؛ وص ٣٠١، ح ١٩٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٤، ح ٢٠٣٦٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٧، ح ٤.

٣ . في «ف» والبحار، ج ٧٠: «تقوم».

٤ . «العنق»: الجماعة الكثيرة من الناس، والرؤساء والكبراء. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عنق).

٥ . في «هـ»: «فيدقّونه». وفي الوسائل: - «فيضربونه».

٦ . في الوسائل: - «لهم».

٧ . في «ف»: - «لهم».

٨ . في «ز، ض» وشرح المازندراني: «على».

٩ . الزمر (٣٩): ١٠.

١٠ . الزهد، ص ١٧٠، ح ٢٥٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوّله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٨، مع اختلاف ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٠٥٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣٦٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٠١، ح ٥؛ وج ٦٩، ص ٣٦٢.

١١ . في «ص، ف» وحاشية «بر، بس»: «فضل». وهذا أيضاً صحيح، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٥٨٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: لَا يَقِلُّ عَمَلٌ مَعَ تَقْوىً[1]، وَكَيْفَ يَقِلُّ مَا يُتَقَبَّلُ[2]؟!».[3]

١٦٢٥ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَمْرِو[4] بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَا مَعْشَرَ[5] الشِّيعَةِ -شِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ- كُونُوا النُّمْرُقَةَ[6] الْوُسْطىٰ، يَرْجِعُ إِلَيْكُمُ الْغَالِي، وَيَلْحَقُ بِكُمُ التَّالِي».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ -يُقَالُ لَهُ: سَعْدٌ-: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا الْغَالِي؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَقُولُونَ فِينَا مَا لَا نَقُولُهُ فِي أَنْفُسِنَا، فَلَيْسَ أُولٰئِكَ مِنَّا، وَلَسْنَا مِنْهُمْ».

---

١. في نهج البلاغة والأمالي للمفيد، ص ١٩٤: «التقوى».

٢. إشارة إلى الآية ٢٧ من سورة المائدة (٥): ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

٣. الأمالي للمفيد، ص ١٩٤، المجلس ٢٣، ح ٢٤، بسنده عن محمّد بن سنان. وفيه، ص ٢٩، المجلس ٤، ح ٢؛ و ص ٢٨٤، المجلس ٣٤، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٠، المجلس ٢، ح ٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٤٨٤، الحكمة ٩٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٦، ح ١٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٠، ح ٢٠٣٨٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٣، ذيل ح ٣٣.

٤. في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بف، جر»: «عمر». لكنّ الظاهر صحّة «عمرو»؛ فقد روى الكليني رحمه الله في الكافي، ح ١٢٩٤١، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام. وروى أيضاً في الكافي، ح ٥٣٣٢، بسنده عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أبان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام.

ثمّ إنّ عمرو بن خالد هذا، هو عمرو بن خالد الواسطي الذي عُدّ من رواة أبي جعفر عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١٥٣٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٦٠٣، الرقم ٤٣٥٧.

٥. في حاشية «ج، د، بر»: «معاشر».

٦. «النمرقة» بضمّ النون والراء وبكسرهما وبفتح النون وبغير هاء: الوسادة الصغيرة، فاستعار عليه السلام لفظ النمرقة بصفة الوسطى باعتبار أنّ التالي، أي المفرّط المقصّر في الدين يلحق بهم، والغالي، أي المفرّط المتجاوز يرجع إليهم، كما يستند إلى النمرقة المتوسّطة من على جانبيها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦١؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٨؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٤٢ (نمرق).

قَالَ: فَمَا التَّالِي؟ قَالَ: «الْمُرْتَادُ، يُرِيدُ الْخَيْرَ يُبَلِّغُهُ الْخَيْرَ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ[1]».

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «وَ اللّٰهِ، مَا مَعَنَا مِنَ اللّٰهِ بَرَاءَةٌ[2]، وَلَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللّٰهِ قَرَابَةٌ، وَلَا لَنَا عَلَى اللّٰهِ حُجَّةٌ، وَلَا نَتَقَرَّبُ[3] إِلَى اللّٰهِ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُطِيعاً لِلّٰهِ، تَنْفَعُهُ[4] وَلَايَتُنَا؛ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ عَاصِياً لِلّٰهِ، لَمْ تَنْفَعْهُ[5] وَلَايَتُنَا، وَيْحَكُمْ لَا تَغْتَرُّوا، ٢/ ٧٦ وَيْحَكُمْ لَا تَغْتَرُّوا[6]».[7]

---

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣١: «قال: المرتاد يريد الخير، فسّر التالي بأنّه المرتاد، أي الطالب؛ من ارتاد الرجل الشيء: إذا طلبه، والمطلوب أعمّ من الخير والشرّ، فقوله: يريد الخير تخصيصٌ، وبيانٌ للمعنى المراد هنا. يبلغه الخير يؤجر عليه، من الإبلاغ والتبليغ، وهو الإيصال، وفاعله معلوم بقرينة المقام، أي من يوصله إلى الخير المطلوب له يوجر عليه؛ لهدايته وإرشاده».

وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٥٥: «المرتاد يريد الخير يبلّغه الخير، كأنّه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، أي يريد الأعمال الصالحة التي تبلغه أن يعملها، ولكن لايعمل بها، ويؤجر عليه بمحض هذه النيّة؛ أو المعنى أنّه المرتاد الطالب لدين الحقّ وكماله. وقوله: يبلغه الخير، جملة اُخرى لبيان أنّ طالب الخير سيجده ويوفّقه الله لذلك، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت (٢٩): ٦٩]، وقوله: يؤجر عليه: لبيان أنّه بمحض الطلب مأجور. وقيل: المرتاد: الطالب للاهتداء الذي لايعرف الإمام ومراسم الدين، بعد يريد التعلّم ونيل الحقّ، يبلغه الخير، بدل من الخير؛ يعني يريد أن يبلّغه الخير ليوجر عليه»، ثمّ نقل ما نقلناه عن العلّامة المازندراني وقال: «وأقول: على هذا يمكن أن يكون فاعله ـ أي فاعل يبلغه ـ الضمير الراجع إلى النمرقة؛ لما فهم سابقاً أنّه يلحق التالي بنفسه. وقيل: جملة «يريد الخير» صفة المرتاد؛ إذ اللام للعهد الذهني، وهو في حكم النكرة، وجملة «يبلغه» إمّا على المجرّد من باب نصر، أو على بناء الإفعال أو التفعيل استيناف بيانيّ، وعلى الأوّل الخير مرفوع بالفاعليّة إشارة إلى أنّ الدين الحقّ لوضوح براهينه كأنّه يطلبه ويصل إليه، وعلى الثاني والثالث الضمير راجع إلى مصدر يريد، والخير منصوب، ويوجر عليه، استيناف للاستيناف الأوّل؛ لدفع توهّم أن لايوجر؛ لشدّة وضوح الأمر، فكأنّه اضطرّ إليه. وأكثر الوجوه لاتخلو من تكلّف، وكأنّ فيه تصحيفاً وتحريفاً».

٢. في «ص، ض، ف»: + «من النار».

٣. في «ب، ج، ز، ص، ض، هـ، ف، بر» والبحار: «ولايتقرّب». وفي مرآة العقول: «ولا نتقرّب، بصيغة المتكلّم أو الغائب المجهول».

٤. في «ج، هـ»: «ينفعه».

٥. في «هـ»: «لم ينفعه».

٦. في «ف»: «لا تفترّوا». واحتمل المازندراني في شرحه كون الفعلين بالفاء، من الفتور في العمل.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٢، ح ١٩٧٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٠١، ح ٦.

١٦٢٦ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَذَكَرْنَا الْأَعْمَالَ، فَقُلْتُ أَنَا: مَا أَضْعَفَ[1] عَمَلِي!

فَقَالَ: «مَهْ، اسْتَغْفِرِ اللّٰهَ» ثُمَّ قَالَ لِي: «إِنَّ قَلِيلَ الْعَمَلِ مَعَ التَّقْوىٰ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعَمَلِ[2] بِلَا تَقْوىٰ».

قُلْتُ[3]: كَيْفَ يَكُونُ كَثِيرٌ[4] بِلَا تَقْوىٰ؟!

قَالَ: «نَعَمْ، مِثْلُ الرَّجُلِ يُطْعِمُ طَعَامَهُ، وَيَرْفُقُ جِيرَانَهُ، وَيُوَطِّئُ[5] رَحْلَهُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ لَهُ الْبَابُ مِنَ الْحَرَامِ دَخَلَ فِيهِ، فَهٰذَا الْعَمَلُ بِلَا تَقْوىٰ، وَيَكُونُ الْآخَرُ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ لَهُ الْبَابُ مِنَ الْحَرَامِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ».[6]

١٦٢٧ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ، عَنْ مُحَسِّنٍ الْمِيثَمِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا نَقَلَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَبْداً مِنْ ذُلِّ الْمَعَاصِي إِلىٰ عِزِّ التَّقْوىٰ إِلَّا أَغْنَاهُ[7] مِنْ غَيْرِ مَالٍ، وَأَعَزَّهُ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَةٍ، وَآنَسَهُ مِنْ غَيْرِ بَشَرٍ[8]».[9]

---

١ . في مرآة العقول: «ما أضعف، على صيغة تعجّب كما هو الظاهر. أو «ما» نافية، و«أضعف» بصيغة المتكلّم، أي ما أعدّ عملي ضعيفاً».

٢ . في «ج، ض، هـ، بر» والوسائل والبحار: - «العمل».

٣ . في «هـ»: «وقلت».

٤ . في «بر»: «كثيراً»، أي كيف يكون العمل كثيراً.

٥ . يجوز فيه الإفعال والتفعيل، والنسخ أيضاً مختلفة. و«التوطئة»: التمهيد والتذليل. ورجل مُوطّأ الأكناف: سهل دَمِث كريم مضياف، أو يتمكّن في ناحيته صاحبُه. و«الرحل»: مسكنك وما تستصحبه من الأساس. وهو هنا كناية عن كثرة الضيافة وقضاء حوائج المؤمنين بكثرة الواردين على منزله، أو كناية عن التواضع والتذلّل، يقال: فرش وطئ لا يؤذي جنب النائم؛ يعني رحله ممهّد يتمكّن منه من يصاحبه ولا يتأذّى. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٤ (وطأ)؛ و ج ٣، ص ٣٨٣ (رحل).

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ١٩٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤١، ح ٢٠٣٨٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٠٤، ح ٧.

٧ . في «ص، ف، هـ»: + «الله».

٨ . في حاشية «ف»: «إنسان».

٩ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠؛ والأمالي للطوسي، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٥، بسند آخر، مع ←

٣٧ ـ بَابُ الْوَرَعِ

١٦٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ[١]، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، عَنْ عَمْرِو[٢] بْنِ سَعِيدِ بْنِ هِلَالٍ الثَّقَفِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي لَا أَلْقَاكَ إِلَّا فِي السِّنِينَ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ آخُذُ بِهِ[٣].

فَقَالَ: «أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللّٰهِ[٤] وَالْوَرَعِ وَالِاجْتِهَادِ[٥]، وَاعْلَمْ[٦] أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ[٧]».[٨]

١٦٢٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَدِيدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

؞ اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفيه، ص ١٤٠، المجلس ٥، ح ٤١؛ وص ٢٠١، المجلس ٧، ح ٤٦، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٥٧، عن النبيّ ﷺ، مع زيادة في آخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ١٩٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤١، ح ٢٠٣٨٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٨٢، ح ١.

١ . في «ز»: «أبي المُعزّا». وفي «هـ»: «أبي المعرا». وكلاهما سهو. وأبو المغراء هو حميد بن المُثنّى، روى ابن أبي عمير عنه كتابه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٥٤، الرقم ٢٣٦.

٢ . في «ص، بس»: «عمر». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الطوسي، ص ١٤٠، الرقم ١٤٨٨؛ وص ٢٤٩، الرقم ٣٤٧٨.

٣ . في «ج»: ـ «به». وفي «بس»: «اُحدّثه» بدل «آخذ به».

٤ . في الكافي، ح ١٥٠٠٤: + «وصدق الحديث».

٥ . في الوافي: «الورع: كفّ النفس عن المعاصي ومنعها عمّا لاينبغي، والاجتهاد: تحمّل المشقّة في العبادة».

٦ . في «ب»: ـ «اعلم».

٧ . في «ب»: «لا ينفع ورع لا اجتهاد فيه». وفي الكافي، ح ١٥٠٠٤: «معه» بدل «فيه».

٨ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٠٤؛ والزهد، ص ٧٢، ح ٢٤، [فيه إلى قوله: «الورع والاجتهاد»] بسندهما عن أبي المغراء، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٢٠٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٣، ح ٢٠٣٩٢، من قوله: «أُوصيك بتقوى الله والورع والاجتهاد»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٦، ح ١.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «اتَّقُوا اللّٰهَ، وَصُونُوا دِينَكُمْ بِالْوَرَعِ».[١]

١٦٣٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ:

وَعَظَنَا أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَأَمَرَ وَزَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْوَرَعِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللّٰهِ إِلَّا بِالْوَرَعِ».[٢]

٢/٧٧ ١٦٣١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ».[٣]

١٦٣٢ / ٥. عَنْهُ[٤]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الصَّيْقَلِ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ[٥] عليه السلام: «إِنَّ أَشَدَّ[٦] الْعِبَادَةِ الْوَرَعُ».[٧]

١٦٣٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

---

١. ثواب الأعمال، ص ٢٩٤، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد، من قوله: «صونوا»؛ الأمالي للمفيد، ص ٩٩، المجلس ١٢، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب؛ الكافي، كتاب المعيشة، باب عمل السلطان وجوائزهم، ح ٨٥٠٨، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٩١٤، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٢.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٣.

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٢٠٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٥.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد عن أبيه عن فضالة بن أيّوب في كثيرٍ من الأسناد. اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ١٣٣، ح ١٠؛ وص ١٣٥، ح ١٤؛ وص ١٨٤، ح ١٨٩؛ وص ٢٠٢، ح ٤١؛ وص ٣٢١، ح ٦٢؛ وص ٣٣٦، ح ١١١؛ الكافي، ح ٩٤ و ٣٨٥ و ٣٩٤.

٥. في «ف»: «أبو عبد الله».

٦. في حاشية «بس»: «أسدّ».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٥.

إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: مَا نَلْقىٰ مِنَ النَّاسِ فِيكَ! فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «وَ مَا الَّذِي تَلْقىٰ مِنَ النَّاسِ فِيَّ؟» فَقَالَ: لَا يَزَالُ يَكُونُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ الْكَلَامُ، فَيَقُولُ: جَعْفَرِيٌّ خَبِيثٌ، فَقَالَ: «يُعَيِّرُكُمُ النَّاسُ بِي؟» فَقَالَ لَهُ أَبُو الصَّبَّاحِ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ[١]: «فَمَا[٢] أَقَلَّ وَاللّٰهِ مَنْ يَتَّبِعُ جَعْفَراً مِنْكُمْ! إِنَّمَا أَصْحَابِي مَنِ اشْتَدَّ وَرَعُهُ، وَعَمِلَ لِخَالِقِهِ، وَرَجَا ثَوَابَهُ[٣]؛ هٰؤُلَاءِ[٤] أَصْحَابِي».[٥]

١٦٣٤ / ٧. حَنَانُ بْنُ سَدِيرٍ[٦]، عَنْ أَبِي سَارَةَ[٧] الْغَزَّالِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ابْنَ آدَمَ[٨]، اجْتَنِبْ مَا حَرَّمْتُ عَلَيْكَ؛

---

١. في «ج، ص، ض، ف، هـ، بر» والوافي والبحار: - «فقال».

٢. هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

٣. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣٩: «في ذكر الرجاء بعد العمل والورع تنبية على أنّهما سبب لرجاء الثواب، لا الثواب؛ وعلى أنّه لاينبغي لأحد أن يتّكل على عمله، غاية ما في الباب له أن يجعله وسيلة للرجاء. وقد مرّ أنّ الرجاء بدونها غرور وحمق. وفيه دلالة على أنّه عليه السلام كره ما قاله أبوالصبّاح؛ لما فيه من الخشونة وسوء الأدب».

٤. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي «ب» والمطبوع: «فهؤلاء».

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨٨، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل، عن منصور بزرج، عن مفضّل، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في أوّله. وفيه، نفس الباب، ح ٢٣٠٢؛ والخصال، ص ٢٩٥، باب الخمسة، ح ٦٣؛ وصفات الشيعة، ص ٧، ح ١٢؛ وص ١١، ح ٢١، بسند آخر، وفي كلّ المصادر من قوله: «إنّما أصحابي من اشتدّ» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٨، من قوله: «إنّما أصحابي من اشتدّ»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٨، ح ٦.

٦. السند معلّق على سابقه. ويروي عن حنان، محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

٧. في «ز»: «أبي بشارة». وفي «ص» وفي حاشية «بف»: «أبي سامرة».

٨. في «ف»: «يا ابن آدم».

تَكُنْ مِنْ أَوْرَعِ النَّاسِ».[١]

١٦٣٥ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ[٢]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْوَرَعِ مِنَ النَّاسِ[٣]، فَقَالَ: «الَّذِي يَتَوَرَّعُ عَنْ[٤] مَحَارِمِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ».[٥]

١٦٣٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ[٦] بِتَقْوَى اللّٰهِ، وَالْوَرَعِ، وَالِاجْتِهَادِ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ؛ وَكُونُوا دُعَاةً إِلىٰ أَنْفُسِكُمْ

---

١ . الأمالي للصدوق، ص ٢٠١، المجلس ٣٦، ح ١٣؛ والأمالي للمفيد، ص ٣٥٠، المجلس ٤٢، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٢٠، المجلس ٤، ح ٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها: «كفّ عن محارم الله تكن أورع الناس» مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٢٩٦؛ وفيه، ص ٢٨١، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٢٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٣٩٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٨، ح ٧.

٢ . في الكافي، ح ٨٥١٦: + «القاساني».

٣ . في تفسير القمّي: - «من الناس».

٤ . في «ب» وتفسير العيّاشي والمعاني: «من».

٥ . الكافي، كتاب المعيشة، باب عمل السلطان وجوائزهم، ح ٨٥١٦، عن عليّ بن إبراهيم ...، عن سليمان المنقري، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره. تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٠٠، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ١، بسنده عن القاسم بن محمّد الإصبهانيّ، عن سليمان بن داود المنقريّ، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٢٥، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ٢٠٤٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٩، ح ٨.

٦ . هكذا في «ب، د، ض، هـ، بر، ف» وحاشية «ج» والمحاسن، ويقتضيه السياق. وفي «ج، ز، ص، ف، بس» والمطبوع والوسائل، ح ٢٠١ و ٢٠٤٠٠ والبحار: «عليك».

بِغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ، وَكُونُوا زَيْناً، وَلَا تَكُونُوا شَيْناً[١]؛ وَعَلَيْكُمْ[٢] بِطُولِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَطَالَ[٣] الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، هَتَفَ إِبْلِيسُ مِنْ خَلْفِهِ، وَقَالَ: يَا وَيْلَهُ[٤]، أَطَاعَ[٥] وَعَصَيْتُ، وَسَجَدَ[٦] وَأَبَيْتُ».[٧]

١٦٣٧ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي زَيْدٍ[٨]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ٧٨/٢

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، فَدَخَلَ[٩] عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللّٰهِ الْقُمِّيُّ، فَرَحَّبَ بِهِ، وَقَرَّبَ مِنْ[١٠] مَجْلِسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عِيسَى بْنَ عَبْدِ اللّٰهِ، لَيْسَ مِنَّا وَلَا كَرَامَةَ مَنْ كَانَ فِي مِصْرٍ -فِيهِ مِائَةُ أَلْفٍ[١١] أَوْ يَزِيدُونَ- وَكَانَ فِي ذٰلِكَ الْمِصْرِ أَحَدٌ أَوْرَعَ

---

١. «الشَّين»: خلاف الزين. والشَّين: العيب. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٤٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٢١ (شين).

٢. في المحاسن: - «وكونوا زيناً -إلى- عليكم».

٣. هكذا في «ب، د، ز، ض، هـ، بف» والوسائل، ح ٢٠٤٠٠ والبحار والمحاسن. وفي «ج، ص، ف، بس» والمطبوع: «طال».

٤. في المحاسن: «يا ويلتاه».

٥. في حاشية «ج، هـ، بر، بف» والمحاسن: «أطاعوا».

٦. في حاشية «ج، هـ، بر، بف» والمحاسن: «وسجدوا».

٧. المحاسن، ص ١٨، كتاب القرائن، ح ٥٠، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد، عن أبي أسامة، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٨٧، مع زيادة في أوّله؛ ثواب الأعمال، ص ٥٦، ح ١، وفيهما بسند آخر، من قوله: «فإنّ أحدكم إذا أطال الركوع» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٨، مرسلاً، من قوله: «فإنّ أحدكم إذا أطاع الركوع» مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٦؛ تحف العقول، ص ٤٨٧، عن العسكري ﷺ، وفيهما إلى قوله: «وحسن الجوار» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ١٩٩٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٤٠٠؛ وفيه، ج ١، ص ٧٦، ح ١٧٠، من قوله: «كونوا دعاة» إلى قوله: «ولا تكونوا شيناً»؛ و فيه، ص ٨٦، ح ٢٠١، وتمام الرواية: «عليك بتقوى الله والورع والاجتهاد»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٩، ح ٩.

٨. في «ز، ص، ف»: «عليّ بن أبي يزيد»، لكن استظهر في حاشية «ف» صحّة «عليّ بن أبي زيد». وفي «هـ»: «عليّ بن الوليد».

٩. في الوسائل: + «عليه».

١٠. في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بس»: - «من».

١١. في الوسائل: - «ألف».

مِنْهُ[١]».[٢]

١٦٣٨ / ١١ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ[٣]، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ هِلَالٍ[٤]، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَوْصِنِي، قَالَ[٥]: «أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللّٰهِ وَالْوَرَعِ وَالِاجْتِهَادِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ».[٦]

١٦٣٩ / ١٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَعِينُونَا بِالْوَرَعِ؛ فَإِنَّهُ[٧] مَنْ لَقِيَ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْكُمْ بِالْوَرَعِ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللّٰهِ فَرَجاً[٨]؛ إِنَّ[٩] اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿مَنْ[١٠] يُطِعِ اللّٰهَ وَ(رَسُولَهُ)[١١]

---

١ . في الوافي: «لعلّ المراد أن يكون في المخالفين أورع منه، وذلك لأنّ أصحابنا بعضهم أورع من بعض، فيلزم أن لا يكون منهم إلّا الفرد الأعلى خاصّة».

٢ . الوافي، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٤٠١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٠، ح ٩.

٣ . في «ز»: «كهمش، كهميس». وفي «بر، بس، بف» والبحار: «كهمش». هذا، والظاهر من التتبّع في الأسناد والكتب صحّة «كهمس»، وأبو كهمس هو الهيثم. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧٠؛ رجال البرقي، ص ٤٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤١، الرقم ٨٨٨.

٤ . في «ز»: «عمر بن سعيد الهلالي». وابن سعيد هذا، هو عمرو بن سعيد بن هلال الثقفي. راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الطوسي، ص ١٤٠، الرقم ١٤٨٨؛ و ص ٢٤٩، الرقم ٣٤٧٨.

٥ . في «هـ»: «فقال».

٦ . الأمالي للمفيد، ص ١٩٤، المجلس ٢٣، ح ٢٥، بسنده عن الحسن، عن عليّ بن عقبة؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٨١، المجلس ٣٨، ح ١، بسنده عن حسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن عقبة، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٢٠٢٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٣، ذيل ح ٢٠٣٩٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٠، ح ١٠.

٧ . في «ف»: «فإنّ».

٨ . كون الكلمة بالحاء محتمل، وهو خبر كان، واسمه ضمير يعود إلى اللقاء أو الورع. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣٨؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٦٣.

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وإنّ».

١٠ . في «ص، بر»: «ومن».

١١ . كذا. وفي القرآن: ﴿وَٱلرَّسُولَ﴾. قال في مرآة العقول: «كأنّه نقل بالمعنى مع الإشارة إلى ما في سورة ←

فَأُولٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّٰهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولٰئِكَ رَفِيقاً﴾[١] فَمِنَّا النَّبِيُّ، وَمِنَّا الصِّدِّيقُ[٢] وَالشُّهَدَاءُ وَالصَّالِحُونَ[٣]».[٤]

١٦٤٠ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا لَا نَعُدُّ الرَّجُلَ مُؤْمِناً حَتّٰى يَكُونَ لِجَمِيعِ أَمْرِنَا مُتَّبِعاً[٥] مُرِيداً، أَلَا وَ[٦] إِنَّ مِنِ اتِّبَاعِ أَمْرِنَا وَإِرَادَتِهِ[٧] الْوَرَعَ، فَتَزَيَّنُوا بِهِ يَرْحَمْكُمُ[٨] اللّٰهُ، وَكَبِّدُوا[٩] أَعْدَاءَنَا[١٠] بِهِ[١١] يَنْعَشْكُمُ[١٢] اللّٰهُ».[١٣]

١٦٤١ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ ابْنِ

↩ النور [(٢٤) الآية ٥٤ و ٥٦]».

١ . النساء (٤): ٦٩.

٢ . في «ز، ص»: «الصدّيقين». وفي «ف»: «الصدّيقون».

٣ . في «ز»: «والصالحين».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢٨، ح ٢٠٣٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٤٠٢، إلى قوله: «كان له عند الله فرجاً»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠١، ح ١١.

٥ . في «ف»: «مطيعاً».

٦ . في «ب»: - «و».

٧ . في البحار: - «وإرادته».

٨ . في «ف»: «رحمك». وفي «بر، بف» وحاشية «ف»: «رحمكم».

٩ . في «ب، د، ف، هـ، بر» وشرح المازندراني والوسائل والبحار، ج ٧٠: «وكيدوا». وقوله: «كبّدوا» من كبدتُ الرجلَ: أصبت كَبِدَه. والكَبَد: الشدّة. الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٠ (كبد). وفي مرآة العقول: «وكيدوا به، في أكثر النسخ بالياء المثنّاة، أي حاربوهم بالورع لتغلبوا، أو ادفعوا به كيدهم... أو احتالوا بالورع ليرغبوا في دينكم، كما مرّ في قوله عليه السلام: «كونوا دعاة الناس» وكأنّه أظهر؛ وفي بعض النسخ بالباء الموحّدة المشدّدة من الكبد بمعنى الشدّة والمشقّة، أي أوقعوهم في الألم والمشقّة؛ لأنّه يصعب عليهم ورعكم، والأوّل أكثر وأظهر».

١٠ . في «ض»: «أعدانا».

١١ . في «ص»: - «كبّدوا أعداءنا به». وفي البحار، ج ٧٥: - «به».

١٢ . يقال: نعشه الله ينعشه نعشاً، إذا رَفَعه. وانتعش العاثر، إذا نهض من عثرته. والمعنى: حاربوا أعداءنا بالورع لتغلبوا عليهم يرفعكم الله. وجوّزوا في «ينعشكم» كون الفعل من باب الإفعال والتفعيل أيضاً؛ استناداً إلى ما في المصباح والقاموس. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣٩؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٦٤؛ النهاية، ج ٥، ص ٨١ (نعش).

١٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٣، ح ٢٠٣٩١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٢، ح ١٢؛ وج ٧٥، ص ٢٣٥، ذيل ح ١.

أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كُونُوا دُعَاةً لِلنَّاسِ[١] بِغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ؛ لِيَرَوْا مِنْكُمُ الْوَرَعَ وَالِاجْتِهَادَ وَالصَّلَاةَ وَالْخَيْرَ؛ فَإِنَّ ذٰلِكَ دَاعِيَةٌ[٢]».[٣]

٧٩/٢ ١٦٤٢ / ١٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ[٤]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللّٰهِ[٦] بْنُ عَلِيٍّ:

---

١ . في الكافي، ح ١٧٧٨: + «بالخير».

٢ . في الكافي، ح ١٧٧٨: «الاجتهاد والصدق والورع» بدل «الورع - إلى - داعية».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصدق وأداء الأمانة، ح ١٧٧٨، بسنده عن العلاء. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٦، ح ١٧١؛ و ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ٢٠٤٠٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٣، ح ١٣.

٤ . هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوسائل والبحار. وفي «ب، د، هـ، بر، جر» والمطبوع: «سعيد». والصواب ما أثبتناه؛ فقد وردت رواية الحسين بن محمّد ومحمّد بن يحيى عن عليّ بن محمّد بن سعد في الكافي، ح ٢٢٧٩ و ٢٤١٠ و ٢٨٤٠ و ١٢٨٠١. وعليّ بن محمّد في مشايخ محمّد بن يحيى، ترجم له النجاشي بعنوان عليّ بن محمّد بن عليّ بن سعد الأشعري القمّي القزداني، وقال: «يعرف بابن متويه، له كتاب نوادر كبير ... حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٣. وانظر أيضاً: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٧، الرقم ٣٨١.
هذا، والظاهر أنّ عليّ بن محمّد بن سعد المذكور قد اختُصِر في نسبه كما هو المعهود في كثيرٍ من العناوين.
ثمّ إنّ النجاشي ترجم في كتابه، ص ٣٢٢، الرقم ٨٧٧ لمحمّد بن سالم بن أبي سلمة الكندي السجستاني، وجعل راويه علويه بن متويه بن عليّ بن سعد، أخي أبي الآثار القزداني. وعلويه بن متويه، هو نفس عليّ بن محمّد الأشعري المذكور الذي قال النجاشي: إنّه يعرف بابن متويه، يعلم ذلك بمقايسة هذه الترجمة مع ما ورد في ترجمة محمّد بن سالم بن أبي سلمة في الفهرست للطوسي، ص ٤٠١، الرقم ٦٠٩؛ فقد ذكر الشيخ رحمه الله عليّ بن محمّد بن سعيد القيرواني (القزداني - خ ل) راوياً لكتابه. وبذلك كلّه يعلم أنّ الصواب في العنوان الآتي بعد هذا العنوان هو «محمّد بن سالم» كما أثبتناه، لا «محمّد بن مسلم» كما في أكثر النسخ والمطبوع.
و يؤيّد ذلك ما ورد في الكافي، ح ١٥١٣٠ من رواية الحسين بن محمّد الأشعري عن عليّ بن محمّد بن سعيد، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة، وفي الكافي، ح ١٥١٠٥ من رواية الحسين بن محمّد الأشعري، عن عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة.
هذا، ولم نجد في هذه الطبقة من يسمّى بمحمّد بن مسلم.

٥ . هكذا في «هـ». وفي «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والمطبوع والوسائل والبحار: «مسلم». وفي «ب»: - «عن محمّد بن مسلم (سالم)».

٦ . في «ض» وحاشية «ف، بر»: «عبد الله».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام ، قَالَ : «كَثِيراً مَا كُنْتُ أَسْمَعُ أَبِي يَقُولُ : لَيْسَ مِنْ شِيعَتِنَا مَنْ لَا تَتَحَدَّثُ[1] الْمُخَدَّرَاتُ بِوَرَعِهِ فِي خُدُورِهِنَّ[2]، وَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَائِنَا مَنْ هُوَ فِي قَرْيَةٍ -فِيهَا عَشَرَةُ آلَافِ رَجُلٍ- فِيهِمْ مِنْ[3] خَلْقِ اللّٰهِ أَوْرَعُ مِنْهُ[4]».[5]

٣٨ ـ بَابُ الْعِفَّةِ

١٦٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ زُرَارَةَ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «مَا عُبِدَ اللّٰهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ عِفَّةِ[6] بَطْنٍ وَفَرْجٍ».[7]

١٦٤٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «إِنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَةِ عِفَّةُ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ[8]».[9]

---

١ . في «بس» والبحار : «لا يتحدّث».

٢ . في مرآة العقول : «المعنى : اشتهر ورعه بحيث تتحدّث النساء المستورات غير البارزات بورعه في بيوتهنّ . وقيل : إنّه يدلّ على أنّ إظهار الصلاح ليشتهر أمر مطلوب ، ولكن بشرط أن لا يكون لقصد الرياء والسمعة ، بل لغرض صحيح مثل الاقتداء به والتحفّظ من نسبة الفسق إليه ونحوهما . وفيه نظر» .

٣ . في الوسائل : - «من» .

٤ . في «ج» : «فيهم مَنْ خَلَق الله أورع منه» . وفي «ص ، بر» : «فيهم خلق الله أورع منه» . وفي «ض» : «فيهم لله جلّ وعزّ خلق أورع منه» . وفي «ف» : «فيهم لله جلّ وعزّ خلق أورع منه» . وفي «هـ» : «فيهم من خلق الله جلّ وعزّ خلق أورع منه» . وفي حاشية «ف» : «فيهم خلق الله جلّ وعزّ أورع منه» .

٥ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٢٧ ، ح ٢٠٣٦ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٤٦ ، ح ٢٠٤٠٤ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٠٣ ، ح ١٤ .

٦ . عفّ عن الحرام يَعِفّ عَفّاً وعِفّةً وعَفافاً وعفافة ، أي كفّ . الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٤٠٥ (عفف) .

٧ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٣١ ، ح ٢٠٤١ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٤٩ ، ح ٢٠٤١٥ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٢٦٨ ، ح ١ .

٨ . في المحاسن : «بطن وفرج» .

٩ . المحاسن ، ص ٢٩٢ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٤٤٧ ، بسند آخر ، مع زيادة في آخره . تحف العقول ، ص ٢٩٦ ؛ الاختصاص ، ص ٢٢٨ ، مرسلاً عن أبي جعفر وعليّ بن الحسين عليهما السلام ، مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٣١ ، ح ٢٠٤٢ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٤٩ ، ح ٢٠٤١٤ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٢٦٩ ، ح ٢ .

١٦٤٥ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ[١]: أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْعَفَافُ».[٢]

١٦٤٦ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[٣]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُعَلَّى أَبِي عُثْمَانَ[٤]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنِّي[٥] ضَعِيفُ الْعَمَلِ، قَلِيلُ الصِّيَامِ، وَلٰكِنِّي[٦] أَرْجُو أَنْ لَا آكُلَ إِلَّا حَلَالاً[٧].

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «أَيُّ[٨] الِاجْتِهَادِ[٩] أَفْضَلُ مِنْ عِفَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ؟».[١٠]

---

١ . في «بف»: + «إنّ».

٢ . الكافي، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء والحثّ عليه، ح ٣٠٦٩، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٣.

٣ . في «ب، ف، هـ، بر، بف، جر»: «أحمد بن محمّد بن أبي عبد الله». وفي «ض»: «أحمد بن محمّد، عن أبي عبد الله». وفي حاشية المطبوع عن بعض النسخ: «أحمد بن محمّد» و«أحمد بن محمّد أبي عبد الله». هذا، وأحمد بن أبي عبدالله هو أحمد بن محمّد بن خالد، روى عن أبيه عن النضر بن سويد في أسنادٍ عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣؛ وج ٢١، ص ٤١٠.

٤ . في «ز، ص، ض، هـ، بف» وحاشية المطبوع: «معلّى بن عثمان». وفي «بر»: «معلّى بن أبي عثمان». وهو سهو. ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان ـ أو معلّى بن زيد ـ أبو عثمان الأحول. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٤٧٦.

٥ . في «ب»: + «رجل».

٦ . في «ف»: «ولكن».

٧ . في «ص»: «إلّا الحلال». وفي «ف»: «لا آكل الحرام». وفي المحاسن: + «ولا أنكح إلّا حلالاً».

٨ . في «ف»: «فأيّ». وفي البحار: «وأيّ».

٩ . في المحاسن: «فقال: وأيّ جهاد» بدل «قال، فقال له: أي الاجتهاد».

١٠ . المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ٢٠٤١٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٤.

١٦٤٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: أَكْثَرُ مَا تَلِجُ[١] بِهِ أُمَّتِي[٢] النَّارَ الْأَجْوَفَانِ: الْبَطْنُ، وَالْفَرْجُ».[٣]

١٦٤٨ / ٦ . وَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ[٤]:

«قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: ثَلَاثٌ[٥] أَخَافُهُنَّ عَلىٰ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي[٦]: الضَّلَالَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ[٧]، وَمَضَلَّاتُ الْفِتَنِ[٨]، وَشَهْوَةُ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ».[٩]

١٦٤٩ / ٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[١٠]، عَنْ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، قَالَ: ٢ / ٨٠

---

١ . في «ز، ف»: «يلج». ٢ . في الجعفريّات: + «في».

٣ . الجعفريّات، ص ١٥٠، بسند آخر. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٠٧؛ وصحيفة الرضا، ص ٦٧، ح ١٢٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عن رسول الله، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة؛ الخصال، ص ٧٨، باب الاثنين، ح ١٢٦، بسند آخر عن رسول الله، مع اختلاف وزيادة. الاختصاص، ص ٢٢٨، مرسلاً عن رسول الله، مع اختلاف يسير وزيادة ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٥.

٤ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبدالله. والمراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدّم إليه في السند السابق.

٥ . في صحيفة الرضا والعيون والأمالي للمفيد والطوسي: «ثلاثة».

٦ . في «ف» والوسائل والبحار: «بعدي على أمّتي» بدل «على أمّتي من بعدي». وفي الأمالي للمفيد والطوسي: - «من بعدي».

٧ . في الفقيه: «الهدى».

٨ . في الوافي: «أريد بمضلّات الفتن الامتحانات التي تصير سبباً للضلالة».

٩ . المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٢، بسند آخر عن رسول الله، مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨١، بسند آخر. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٢٨؛ وصحيفة الرضا، ص ٤٤، ح ١٦؛ والأمالي للمفيد، ص ١١١، المجلس ١٣، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦، ح ٢٦٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عن رسول الله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ذيل ح ٥.

١٠ . في «هـ»: «أصحابنا».

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ عِبَادَةٍ أَفْضَلَ مِنْ عِفَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ».[1]

١٦٥٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ عِبَادَةٍ أَفْضَلَ عِنْدَ اللّٰهِ مِنْ عِفَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ».[2]

٣٩ ـ بَابُ اجْتِنَابِ الْمَحَارِمِ

١٦٥١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرَّقِّيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[3] قَالَ: «مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَرَاهُ، وَيَسْمَعُ مَا يَقُولُهُ[4] وَيَفْعَلُهُ[5] مِنْ خَيْرٍ أَوْ[6] شَرٍّ، فَيَحْجُزُهُ ذٰلِكَ عَنِ الْقَبِيحِ مِنَ الْأَعْمَالِ[7]، فَذٰلِكَ الَّذِي خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوىٰ[8]».[9]

١٦٥٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ:

---

١. الكافي، كتاب النكاح، باب أنّ من عفّ عن حرم الناس عفّ عن حرمه، ح ١٠٣٤٩، بسنده عن معاوية بن وهب، عن ميمون القدّاح. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ٢٠٤٢٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٧٠، ح ٦.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٧٠، ح ٧.

٣. الرحمٰن (٥٥): ٤٦.

٤. في «ب، بس»: «يقول».

٥. في «ف»: «يعقله». وفي الوسائل والكافي، ح ١٦٠٨: «يقول ويعلم ما يعمله». وفي البحار: «يقول ويفعله ويعلم ما يعمله» كلاهما بدل «يقوله ويفعله».

٦. في «ز، ص»: «و».

٧. في «هـ»: - «من الأعمال».

٨. إشارة إلى الآية ٤٠ من سورة النازعات (٧٩).

٩. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الخوف والرجاء، ح ١٦٠٨. الوافي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٩٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٤، ح ٨.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ عَيْنٍ بَاكِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَيْرَ ثَلَاثٍ: عَيْنٍ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ، وَعَيْنٍ فَاضَتْ[1] مِنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ، وَعَيْنٍ غُضَّتْ[2] عَنْ[3] مَحَارِمِ اللّٰهِ».[4]

١٦٥٣ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا نَاجَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ[5] مُوسىٰ عليه السلام: يَا مُوسىٰ، مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْمُتَقَرِّبُونَ بِمِثْلِ الْوَرَعِ عَنْ مَحَارِمِي؛ فَإِنِّي أُبِيحُهُمْ جَنَّاتِ[6] عَدْنٍ لَا أُشْرِكُ مَعَهُمْ أَحَداً».[7]

١٦٥٤ / ٤. عَلِيٌّ[8]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ[9]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَشَدِّ مَا فَرَضَ اللّٰهُ عَلىٰ خَلْقِهِ ذِكْرُ اللّٰهِ كَثِيراً» ثُمَّ قَالَ: «لَا أَعْنِي سُبْحَانَ اللّٰهِ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَاللّٰهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ؛ وَلٰكِنْ[10] ذِكْرَ اللّٰهِ[11] عِنْدَ مَا أَحَلَّ[12] وَحَرَّمَ، فَإِنْ كَانَ طَاعَةً عَمِلَ بِهَا، وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً

---

١. في المرآة: «إسناد الفيض إلى العين مجاز، وفاض الماء والدمع فيضاً: كثر حتّى سال».

٢. في المرآة: «غُضَّت، على بناء المفعول، يقال: غضّ طرفه، أي كسره وأطرق ولم يفتح عينه».

٣. في «ف»: «من».

٤. الكافي، كتاب الدعاء، باب البكاء، ح ٣١٢٣؛ والزهد، ص ١٤٧، ح ٢١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي ثواب الأعمال، ص ٢١١، ح ١، والخصال، ص ٩٨، باب الثلاثة، ح ٤٦، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٤٢، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٨، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٧؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٢؛ و ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٧.

٥. في «هـ»: - «به».

٦. في «بس»: «جنان».

٧. راجع: ثواب الأعمال، ص ٢٠٥، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٨.

٨. هكذا في «ب، ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف». وفي «ز، ص، ف» والمطبوع: + «بن إبراهيم». وفي «جر»: «عنه».

٩. في «هـ»: + «الحذّاء».

١٠. في «ص»: «ولكنّ».

١١. في «ج»: «ذكره».

١٢. في «ف»: + «الله».

تَرَكَهَا».[١]

٢ / ٨١ ١٦٥٥ / ٥ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[٢]، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ قَدِمْنا إِلىٰ ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً﴾[٣] قَالَ[٤]: «أَمَا وَاللّٰهِ، إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ الْقَبَاطِيِّ[٥]، وَلٰكِنْ كَانُوا إِذَا عَرَضَ لَهُمُ الْحَرَامُ[٦] لَمْ يَدَعُوهُ».[٧]

١٦٥٦ / ٦ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ تَرَكَ مَعْصِيَةً لِلّٰهِ[٨] مَخَافَةَ اللّٰهِ[٩] - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - أَرْضَاهُ اللّٰهُ[١٠] يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[١١]

---

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٥٤ و ١٩٥٥؛ الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣٠؛ معاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ١؛ الأمالي للمفيد، ص ٨٨، المجلس ١٠، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٥، المجلس ٣٥، ح ٣٧، وفي كلّها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٩.

٢ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، عليّ [بن إبراهيم] عن أبيه.

٣ . الفرقان (٢٥): ٢٣. وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٧٠: «﴿وَ قَدِمْنَآ﴾ أي عمدنا وقصدنا ﴿إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ﴾ كقرى الضيف وصلة الرحم وإغاثة الملهوف وغيرها. ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ فلم يبق له أثر. والهباء غبار في شعاع الشمس الطالع من الكوّة من الهبوة، وهو الغبار».

٤ . في «ض، هـ»: «فقال».

٥ . «القباطي»: ثياب بيض من كتّان يتّخذ بمصر. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٣٤ (قبط).

٦ . في «ج، ص، ف»: «حرام».

٧ . الكافي، كتاب المعيشة، باب المكاسب الحرام، ح ٨٥٨٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٦، وفيهما مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٦.

٨ . في «ز» والبحار: «الله». وفي الاختصاص: - «لله».

٩ . في «ف»: «لله».

١٠ . وفي الوسائل: - «الله».

١١ . صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٩٠، ح ١٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ←

٤٠ ـ بَابُ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ

١٦٥٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا: «مَنْ عَمِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللّٰهُ[١] عَلَيْهِ، فَهُوَ مِنْ خَيْرِ[٢] النَّاسِ».[٣]

١٦٥٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٤]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾[٥] قَالَ: «اصْبِرُوا عَلَى الْفَرَائِضِ».[٦]

١٦٥٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي السَّفَاتِجِ:

= ص ٢٤٩، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٣، ح ٢٠٤٣٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٥، ح ١٠.

١ . في «ز»: - «الله».

٢ . في الكافي، ح ١٦٧٤: «أعبد».

٣ . الزهد، ص ٧٩، ح ٤١، عن الحسن بن محبوب؛ الأمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العبادة، ح ١٦٧٤، بسنده عن أبي حمزة. وراجع: المصادر التي ذكرناها ذيله. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٥؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ١.

٤ . في «بس»: «عنه».

٥ . آل عمران (٣): ٢٠٠. وفي «ج، ز، هـ، بس، بف»: - ﴿وَرَابِطُوا﴾.

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ قَالَ: «اصْبِرُوا عَلَى الْفَرَائِضِ، وَصَابِرُوا عَلَى الْمَصَائِبِ، وَرَابِطُوا عَلَى الْأَئِمَّةِ ﷺ».[١]

● وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي السَّفَاتِجِ، وَزَادَ فِيهِ[٢]:
«وَاتَّقُوا[٣] اللّٰهَ رَبَّكُمْ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ».[٤]

٨٢/٢ ١٦٦٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: اعْمَلْ بِفَرَائِضِ اللّٰهِ؛ تَكُنْ[٥] أَتْقَى النَّاسِ».[٦]

١٦٦١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ:

---

١ . تفسير القمّي، ج ١، ص ١٢٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الغيبة للنعماني، ص ٢٦؛ و ص ١٩٩، ح ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصبر، ح ١٧٠٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٦٩، ح ١؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١٦، بسند آخر، مع اختلاف وفي الأخير مع زيادة في أوّله وآخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨٠، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله ﷺ؛ وفيه، ح ١٨١، عن يعقوب السرّاج، عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره؛ الاختصاص، ص ١٤٢، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٦؛ البحار، ج ٢٤، ص ٢٢١، ح ٢٢؛ وج ٧١، ص ١٩٥، ح ٣.

٢ . في «ب، ج، ز، ص، ف، بس» والوسائل: - «وزاد فيه».

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فاتّقوا».

٤ . بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١٦، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨١، عن يعقوب السرّاج، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٧؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ٣.

٥ . في الأمالي للمفيد والطوسي: + «من».

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٢٠١، المجلس ٣٦، ح ١٣؛ والأمالي للمفيد، ص ٣٥٠، المجلس ٤٢، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٢٠، المجلس ٤، ح ١٨٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠١٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ٢٠٤٥٠؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ[١]: «قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: مَا تَحَبَّبَ[٢] إِلَيَّ عَبْدِي بِأَحَبَّ[٣] مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ».[٤]

٤١ ـ بَابُ اسْتِوَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهِ

١٦٦٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «إِذَا[٥] كَانَ الرَّجُلُ عَلىٰ عَمَلٍ، فَلْيَدُمْ عَلَيْهِ[٦] سَنَةً، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ إِلىٰ غَيْرِهِ، وَذٰلِكَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ يَكُونُ فِيهَا فِي عَامِهِ[٧] ذٰلِكَ مَا شَاءَ اللّٰهُ أَنْ يَكُونَ».[٨]

---

١ . في «ز، ص، ف»: + «قال رسول الله ﷺ».

٢ . في «ز»: «يحبّب». وفي «ف»: «يحبّ». وفي «بس»: «تحبّبت». والتحبّب: إظهار المحبّة والوداد، والتودّد، هذا في اللغة، وأمّا العلّامة المجلسي فإنّه قال: «التحبّب، جلب المحبّة وإظهارها، والأوّل أنسب، ولو لم تكن الفرائض أحبّ إليه تعالى لما افترضه». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٢ (حبب).

٣ . في المحاسن: «بشيء أحبّ إليّ» بدل «بأحبّ».

٤ . المحاسن، ص ٢٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن النبيّ ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٨؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٥.

٥ . في «ج»: «إذ».

٦ . في «ف»: - «عليه».

٧ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٨١: «يكون، خبر «أنّ» و«فيها» خبر «يكون» والضمير راجع إلى الليلة، وقوله: «ما شاء الله أن يكون» اسم «يكون» وقوله: «في عامه» متعلّق بيكون، أو حال عن الليلة. والحاصل أنّه إذا داوم سنة يصادف ليلة القدر التي يكون فيها ما شاء الله كونه من البركات والخيرات والمضاعفات، فيصير له هذا العمل مضاعفاً مقبولاً. ويحتمل أن يكون الكون بمعنى التقدير، أو يقدّر مضاف في «ما شاء الله» فالمعنى: لمّا كان تقدير الأمور في ليلة القدر، فإذا صادفها يصير سبباً لتقدير الأمور العظيمة له ... وقيل: ... «وفي عامّة» بتشديد الميم متعلّق بـ«تكون»، أو بقوله: «فيها». والمراد بالعامّة المجموع ... والحاصل أنّه يكون فيه ليلة القدر، سواء وقع أوّله أو وسطه أو آخره. وما ذكرنا ـ أي تخفيف الميم ـ أظهر». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «عامة».

٨ . دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢١٤، عن أبي عبدالله ﷺ، إلى قوله: «سنة». الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٨، ح ٢٤.

١٦٦٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام[1]، قَالَ[2]: قَالَ[3]: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللّٰهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مَا دَاوَمَ[4] عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِنْ قَلَّ».[5]

١٦٦٤ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ نَجِيَّةَ[6]:

---

١ . في «هـ»: - «عن أبي جعفر عليه السلام».
٢ . في البحار: - «قال».
٣ . في «هـ، بر، بف، جر»: + «أبو جعفر عليه السلام».
٤ . في «ف» والتهذيب: «ما دام».
٥ . الكافي، كتاب الصلاة، باب المواقيت أوّلها وآخرها وأفضلها، ح ٤٨٣١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٠، بسندهما عن حمّاد بن عيسى، مع زيادة في أوّله. تنزيه الأنبياء عليهم السلام، ص ١٣٠، مرسلاً عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره .الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٩، ح ٢٥.
٦ . هكذا في «ب، ج، د، هـ، بر» والوسائل. وفي «ص، ف، بس، بف»: «نجيه» من دون تشديد. وفي «ز»: «نجبّه». وفي «ص»: «نحبه». وفي المطبوع والبحار: «نجبة».
والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه، وأن نجيّة هذا، هو نجيّة العطّار المذكور في رجال البرقي، ص ٣٤، في أصحاب الصادق عليه السلام. وهو متّحد مع نجيّة بن الحارث المذكور في رجال الطوسي، ص ٣١٦، الرقم ٤٧٠٥، و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٤٩ في أصحاب الصادق وموسى بن جعفر عليهما السلام، فقد وردت رواية نجيّة بعناوينه المختلفة ـ نجية، نحية العطّار، نجيّة بن الحارث، ونجية بن الحارث العطّار ـ عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام. راجع: الكافي، ح ١٤٧٩٨؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٤٤١؛ و ج ٤، ص ٣٠١، ح ٩١٠ ـ وقد ورد هذا الخبر في الكافي، ح ٦٥٨١. وفيه: «نجبة». لكن في نسختين عتيقتين منه: «نجيّة» ـ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٣٤، ح ١٥٠٥.
هذا، وقد ورد في رجال الكشّي، ص ٤٥٢، الرقم ٨٥٢. عنوان «نجبة بن الحارث» ونقله ابن داود في رجاله، ص ٣٥٨، الرقم ١٥٩٨ وقال: «نَجَبَة: بالنون والجيم المفتوحتين والباء المفردة»، لكن لا يمكن الاعتماد على هذين الأمرين. أمّا رجال الكشّي، فقد ورد في حاشيته هكذا: «في أغلب النسخ: نجية». وأمّا رجال ابن داود فهو ليس إلّا كنسخة ولا يمكن الاعتماد على ضبطه، سيّما إذا تفرّد هو بالضبط، وهذا واضح لمن مارس هذا الكتاب.
وأمّا الضبط الصحيح للكلمة فهو «نَجِيَّة»، بالنون المفتوحة والجيم المكسورة والياء تحتها نقطتان. راجع: توضيح المشتبه، ج ٢، ص ٣٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْ عَمَلٍ يُدَاوَمُ[١] عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ».[٢]

١٦٦٥ / ٤ . عَنْهُ[٣]، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا - يَقُولُ: إِنِّي[٤] لَأُحِبُّ أَنْ أُدَاوِمَ[٥] عَلَى الْعَمَلِ وَإِنْ قَلَّ».[٦]

١٦٦٦ / ٥ . عَنْهُ[٧]، عَنْ فَضَالَةَ[٨]، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: ٢/ ٨٣

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا - يَقُولُ: إِنِّي لَأُحِبُّ[٩] أَنْ أَقْدَمَ عَلىٰ رَبِّي وَعَمَلِي مُسْتَوٍ[١٠]».[١١]

١٦٦٧ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ أَنْ[١٢] تَفْرِضَ عَلىٰ نَفْسِكَ فَرِيضَةً، فَتُفَارِقَهَا اثْنَيْ عَشَرَ

---

١ . في «ف»: «يدام».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٩، ح ٢٦.

٣ . الضمير راجع إلى عليّ بن مهزيار المذكور في السند السابق.

٤ . في «بس»: «لأنّي».

٥ . في «بس» وحاشية «ض» والتهذيب: «أدوم». وفي بحار الأنوار، ج ٤٦: «أُقدم».

٦ . التهذيب، ج ٢، ص ١٥، ح ٤٠، بسنده عن معاوية بن عمّار، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢١؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٢، ح ٩٠؛ وج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٧.

٧ . الضمير راجع إلى «عليّ بن مهزيار»، كما هو الظاهر.

٨ . هكذا في «ج، د، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف، جر». وفي «ب» والمطبوع: + «بن أيّوب».

٩ . في «د»: «لا أُحبّ».

١٠ . في الوافي: «يعني لايزيد ولا ينقص على حسب الأزمنة بإفراط وتفريط». في «ف»: «مستور».

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١٢٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٢٠؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٢، ذيل ح ٩٠؛ وج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٨.

١٢ . في «ج»: «بأن».

هِلَالًا[١]».[٢]

٤٢ ـ بَابُ الْعِبَادَةِ

١٦٦٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي التَّوْرَاةِ مَكْتُوبٌ: يَا ابْنَ آدَمَ، تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي؛ أَمْلَأْ قَلْبَكَ غِنًى[٣]، وَلَا أَكِلْكَ إِلىٰ طَلَبِكَ، وَعَلَيَّ[٤] أَنْ أَسُدَّ فَاقَتَكَ[٥]، وَأَمْلَأْ قَلْبَكَ خَوْفاً مِنِّي، وَإِنْ لَا تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي، أَمْلَأْ قَلْبَكَ شُغْلاً بِالدُّنْيَا، ثُمَّ لَا أَسُدَّ فَاقَتَكَ، وَأَكِلْكَ إِلىٰ طَلَبِكَ».[٦]

١٦٦٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٧]، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:

---

١ . في «ز، ص، ف»: «شهراً».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٩.

٣ . في «هـ»: «غناءً».

٤ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٨٣: «وعليّ، بتشديد الياء، والجملة حاليّة. وربّما يقرأ بالتخفيف عطفاً على «أملأ» بحسب المعنى؛ لأنّه في قوّة: عليّ أن أملأ، والأوّل أظهر».

٥ . «الفاقة»: الحاجة. ولا فعل لها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٢، ح ١٩١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٢، ح ٨.

٧ . في «ج»: + «عن يونس، عن عمرو بن جميع». وهو سهو؛ فإنّا لم نجد ـ مع الفحص الأكيد ـ رواية عمرو بن جميع عن أبي جميلة ـ وهو المفضّل بن صالح ـ في موضع. يؤكّد وقوعَ السهو وقوع هذه العبارة بعينها بعد «محمّد بن عيسى» في السند الآتي.
ثمّ إنّا لم نجد رواية محمّد بن عيسى ـ وهو ابن عبيد ـ عن أبي جميلة، بلا واسطة، إلّا في هذا الخبر وما يأتي في الكافي، ح ٢٢٣٨، والمتوسّط بينهما في هذا الطريق، أي طريق عليّ بن إبراهيم، هو يونس [بن عبد الرحمٰن]، والظاهر سقوطه من السند؛ فقد روى الخبر الصدوق رحمه الله في الأمالي، ص ٢٤٧، المجلس ٥٠، ح ٢ بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمٰن، عن أبي جميلة، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله. وكذا الخبر الآتي في ح ٢٢٣٨، روى الكليني رحمه الله صدره في ح ٣٤٧٨، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن أبي جميلة.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: يَا عِبَادِيَ الصِّدِّيقِينَ[1]، تَنَعَّمُوا بِعِبَادَتِي[2] فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّكُمْ تَتَنَعَّمُونَ[3] بِهَا فِي الْآخِرَةِ».[4]

١٦٧٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ[5] عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَفْضَلُ[6] النَّاسِ مَنْ عَشِقَ الْعِبَادَةَ فَعَانَقَهَا، وَأَحَبَّهَا بِقَلْبِهِ، وَبَاشَرَهَا بِجَسَدِهِ، وَتَفَرَّغَ لَهَا، فَهُوَ لَا يُبَالِي عَلىٰ مَا أَصْبَحَ مِنَ الدُّنْيَا، عَلىٰ عُسْرٍ أَمْ عَلىٰ يُسْرٍ».[7]

١٦٧١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ، قَالَ: وَكَتَبْتُ[8] مِنْ[9] كِتَابِهِ بِإِسْنَادٍ لَهُ[10] يَرْفَعُهُ[11] إِلىٰ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ:

قَالَ عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللّٰهِ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا الْعِبَادَةُ؟

قَالَ: «حُسْنُ النِّيَّةِ بِالطَّاعَةِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يُطَاعُ اللّٰهُ مِنْهَا، أَمَا إِنَّكَ يَا عِيسىٰ لَا تَكُونُ مُؤْمِناً حَتّىٰ تَعْرِفَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ».

---

١ . في «ب، هـ»: «الصادقين». وفي «بر»: «السابقين».

٢ . في مرآة العقول: «الظاهر أنّ الباء صلة، فإنّ الصدّيقين والمقرّبين يلتذّون بعبادة ربّهم ويتقوّون بها، وهي عندهم أعظم اللذّات الروحانيّة. وقيل: الباء سببيّة، فإنّ العبادة سبب الرزق كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق (٦٥): ٢]. وهو بعيد».

٣ . في «بر»: «تنعّمون» بحذف إحدى التاءين. وفي حاشية «ف»: «متنعّمون».

٤ . الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢، بسنده عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبي جميلة ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٣؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٥، ح ٩٣؛ و ج ٧٠، ص ٢٥٣، ح ٩.

٥ . في «ز، ص، هـ»: «بن». وهو سهو؛ فقد روى يونس بن عبد الرحمٰن، عن عمرو بن جميع كتابه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٩.

٦ . في «ف»: «إنّ أفضل».

٧ . الجعفريّات، ص ٢٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٣، ح ١٠.

٨ . في «ص، ف»: «وكتب».

٩ . في «ز، ص»: «في».

١٠ . في الوسائل: «بإسناده».

١١ . في «هـ»: «رفعه».

٢ / ٨٤ قَالَ[١]: قُلْتُ[٢]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «أَ لَيْسَ تَكُونُ مَعَ الْإِمَامِ مُوَطِّناً نَفْسَكَ عَلىٰ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي طَاعَتِهِ، فَيَمْضِي ذٰلِكَ الْإِمَامُ، وَيَأْتِي إِمَامٌ آخَرُ، فَتُوَطِّنُ نَفْسَكَ عَلىٰ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي طَاعَتِهِ؟».

قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هٰذَا[٣] مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ».[٤]

١٦٧٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ[٥] الْعِبَادَةَ[٦] ثَلَاثَةٌ[٧]: قَوْمٌ عَبَدُوا اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَوْفاً، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ؛ وَقَوْمٌ عَبَدُوا اللّٰهَ[٨] -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- طَلَبَ الثَّوَابِ[٩]، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأُجَرَاءِ[١٠]؛ وَقَوْمٌ عَبَدُوا اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- حُبّاً لَهُ، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأَحْرَارِ، وَهِيَ أَفْضَلُ[١١] الْعِبَادَةِ[١٢]».[١٣]

---

١ . في «ز، ص»: «فقال».

٢ . في «ب»: «فقلت». وفي «ز»: - «قلت».

٣ . في «ب، بر، بف»: «هذه».

٤ . المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٤٠، ح ١، بسندهما عن عيسى بن عبد الله، إلى قوله: «الوجوه التي يطاع الله منها» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٢، ذيل ح ١٠٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٤، ح ١١.

٥ . في «د، ز، ص، ض، ف، بس» والوسائل والبحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦: - «إنّ».

٦ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل، وهو الأنسب؛ لأنّ التقسيم يرد بالأصالة على العبادة والوصف؛ وبقرينة قوله في آخر الحديث: «وهي أفضل العبادة». وفي «ف» والمطبوع: «العُبّاد».

٧ . في «ف»: + «أقوام». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ثلاث».

٨ . في «بف»: - «الله».

٩ . في «ف» والبحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦: «طلباً للثواب».

١٠ . في «ص»: «الأبرار». وفي «هـ»: «الأجير».

١١ . في حاشية «ف»: «أعبد».

١٢ . في حاشية «ف»: «هو أفضل العباد».

١٣ . الأمالي للصدوق، ص ٣٨، المجلس ١٠، ح ٤؛ والخصال، ص ١٨٨، باب الثلاثة، ح ٢٥٩؛ وعلل الشرائع،

١٦٧٣ / ٦ . عَلِيٌّ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَا أَقْبَحَ الْفَقْرَ بَعْدَ الْغِنىٰ! وَأَقْبَحَ[٢] الْخَطِيئَةَ بَعْدَ[٣] الْمَسْكَنَةِ[٤]! وَأَقْبَحُ مِنْ ذٰلِكَ الْعَابِدُ لِلّٰهِ، ثُمَّ يَدَعُ[٥] عِبَادَتَهُ».[٦]

١٦٧٤ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللّٰهُ عَلَيْهِ[٧]، فَهُوَ مِنْ[٨] أَعْبَدِ[٩] النَّاسِ».[١٠]

← ص ١٢، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ٢٤٦، عن الحسين بن عليّ عليه السلام؛ نهج البلاغة، ص ٥١٠، الحكمة ٢٣٧، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٢، ح ١٣٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦؛ و ص ٢٥٥، ح ١٢.

١ . في «ض، هـ»: + «بن إبراهيم».

٢ . في «ف»: «وما أقبح».

٣ . في «ف»: + «التوبة و». وفي حاشية «ج، بف»: «مع».

٤ . في تحف العقول: «النسك».

٥ . في تحف العقول: «يترك».

٦ . تحف العقول، ص ٣٩٧، عن الكاظم عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢١؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٢٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٦، ح ١٣.

٧ . في البحار: - «عليه».

٨ . في شرح المازندراني: - «من».

٩ . في الكافي، ح ١٦٥٧ والزهد والأمالي للمفيد: «خير».

١٠ . الزهد، ص ٧٩، ح ٤١؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أداء الفرائض، ح ١٦٥٧؛ والأمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر عن أبي حمزة. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٥؛ والخصال، ص ١٢٥، باب الثلاثة، ضمن الحديث الطويل ١٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٧، ضمن الحديث الطويل، عن النبيّ صلى الله عليه وآله. وورد: «أعبد الناس من أقام الفرائض» في هذه المصادر: الخصال، ص ١٦، باب الواحد، ح ٥٦، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره؛ وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، صدر الحديث الطويل ٥٨٤٠؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، صدر الحديث الطويل ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٥، صدر الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠١٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ٢٠٤٥١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٧، ح ١٤.

٤٣ ـ بَابُ النِّيَّةِ

١٦٧٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ[١]».[٢]

١٦٧٦ / ٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ[٣] خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَنِيَّةُ الْكَافِرِ[٤] شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ، وَكُلُّ[٥] عَامِلٍ[٦] يَعْمَلُ عَلىٰ ←

---

١ . في الكافي، ح ١٥١٢٨: «بالنيّة». وفي الوافي: «يعني لا عمل يحسب من عبادة الله تعالى ويُعَدّ من طاعته بحيث يصحّ أن يترتّب عليه الأجر في الآخرة إلّا ما يراد به التقرّب إلى الله تعالى والدار الآخرة، أعني يقصد به وجه الله سبحانه، أو التوصّل إلى ثوابه، أو الخلاص من عقابه، وبالجملة امتثال أمر الله تعالى في ما ندب عباده إليه ووعدهم الأجر عليه، وإنّما يأجرهم على حسب أقدارهم ومنازلهم ونيّاتهم». وللكلام تتمّة، ومن أراد التفصيل فليراجع.

٢ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٢٨. وفي الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٢٨٠، وفي كلّها مع زيادة في أوّله وآخره. راجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، ح ٢١١؛ والمحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ١١، ح ٤؛ والجعفريّات، ص ١٥٠؛ والمقنعة، ص ٣٠١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٢٠؛ والأمالي للطوسي، ص ٣٨٥، المجلس ١٣، ح ٩٠؛ وتحف العقول، ص ٤٣؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٦١، ح ٢١٣١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦، ح ٨٣؛ و ج ٦، ص ٥، ح ٧١٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٨٥، ح ١.

٣ . في المحاسن: «المرء».

٤ . في «هـ» والمحاسن: «الفاجر».

٥ . في «ص»: «فكلّ».

٦ . في الجعفريّات: - «عامل».

نِيَّتِهِ»[١].[٢]

١٦٧٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ ٢ / ٨٥

١. في الوافي: «قد ذكر في معنى هذا الحديث وجوه أكثرها مدخول لا فائدة في إيراده، فلنقتصر منها على ما هو أقرب إلى الصواب، وهو أربعة:
أحدها: ما ذكره الغزالي في إحيائه، وهو أنّ كلّ طاعة ينتظم بنيّة وعمل، وكلّ منهما من جملة الخيرات إلّا أنّ النيّة من الطاعتين خير من العمل؛ لأنّ أثر النيّة في المقصود أكثر من أثر العمل؛ لأنّ صلاح القلب هو المقصود من التكليف، والأعضاء آلات موصلة إلى المقصود، والغرض من حركات الجوارح أن يعتاد القلب إرادة الخير ويؤكّد فيه الميل إليه؛ ليتفرّغ عن شهوات الدنيا، ويقبل على الذكر والفكر، فبالضرورة يكون خيراً بالإضافه إلى الغرض؛ قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا وَلٰكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوىٰ مِنْكُمْ﴾ [الحجّ (٢٢): ٣٧] والتقوى صفة القلب. وفي الحديث: «إنّ في الجسد لمضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد».
والثاني: ما نقل عن ابن دريد، وهو أنّ المؤمن ينوي خيرات كثيرة لايساعده الزمان على عملها، فكان الثواب المترتّب على نيّاته أكثر من الثواب المترتّب على أعماله. وهذا بعينه معنى الحديث الآتي.
والثالث: ما خطر ببالي، وهو أنّ المؤمن ينوي أن يوقع عباداته على أحسن الوجوه؛ لأنّ إيمانه يقتضي ذلك، ثمّ إذاكان يشتغل بها لايتيسّر له ذلك ولايتأتّى كما يريد، فلا يأتي بهاكما ينبغي، فالذي ينوي دائماً خيرٌ من الذي يعمل في كلّ عبادة.
والرابع: أن يكون المراد بالحديث مجموع المعنيين الأخيرين؛ لاشتراكهما في أمر واحد، وهو نيّة الخير الذي لايتأتّى له كما يريد. ويؤيّده الأخبار الآتية.
وممّا يدلّ عليه صريحاً ما اطّلعت عليه بعد شرحي لهذا الحديث في كتاب علل الشرائع للصدوق رحمه الله، وهو ما رواه بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنّه كان يقول: «نيّة المؤمن خير من عمله؛ وذلك لأنّه ينوي من الخير ما لا يدركه؛ ونيّة الكافر شرّ من عمله؛ وذلك لأنّ الكافر ينوي الشرّ ويأمل من الشرّ ما لا يدركه».
وبإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال له زيد الشحّام: إنّي سمعتك تقول: «نيّة المؤمن خير من عمله»، فكيف تكون النيّة خيراً من العمل؟ قال: «لأنّ العمل إنّما كان رياء المخلوقين، والنيّة خالصة لربّ العالمين، فيعطي عزّوجلّ على النيّة ما لا يعطي على العمل». قال أبوعبدالله عليه السلام: «إنّ العبد لينوي من نهاره أن يصلّي بالليل، فتغلبه عينه فينام، فيثبت الله له صلاته، ويكتب نفسه تسبيحاً، ويجعل نومه صدقة».
ومن أراد التفصيل فليراجع إلى مرآة العقول، ج ٨، ص ٩٢-١٠٢.

٢. المحاسن، ص ٢٦٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١٥، عن حسين بن يزيد النوفلي. الجعفريّات، ص ١٦٩، بسند آخر؛ علل الشرائع، ص ٥٢٤، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ح ١٠١٣، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه: «نيّة المؤمن أبلغ من عمله، وكذلك الفاجر». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٨، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٠، ح ٩٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٨٩، ح ٢.

سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْفَقِيرَ لَيَقُولُ: يَا رَبِّ ارْزُقْنِي حَتّىٰ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْبِرِّ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ، فَإِذَا عَلِمَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذٰلِكَ مِنْهُ بِصِدْقِ نِيَّةٍ[1]، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا يَكْتُبُ لَهُ لَوْ عَمِلَهُ؛ إِنَّ اللّٰهَ وَاسِعٌ كَرِيمٌ».[2]

١٦٧٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ[3] الْحُسَيْنِ بن[4] عَمْرٍو، عَنْ[5] حَسَنِ[6] بْنِ[7] أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ حَدِّ[8] الْعِبَادَةِ الَّتِي إِذَا فَعَلَهَا فَاعِلُهَا كَانَ مُؤَدِّياً، فَقَالَ: «حُسْنُ النِّيَّةِ بِالطَّاعَةِ».[9]

١٦٧٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّمَا خُلِّدَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ لِأَنَّ نِيَّاتِهِمْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا أَنْ[10] لَوْ خُلِّدُوا فِيهَا أَنْ يَعْصُوا اللّٰهَ أَبَداً، وَإِنَّمَا خُلِّدَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ[11] لِأَنَّ نِيَّاتِهِمْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا أَنْ[12] لَوْ بَقُوا فِيهَا أَنْ يُطِيعُوا اللّٰهَ أَبَداً[13]؛ فَبِالنِّيَّاتِ[14] خُلِّدَ[15] هٰؤُلَاءِ وَهٰؤُلَاءِ» ثُمَّ

---

١ . في «ف» والمحاسن: «نيّته».

٢ . المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٠، عن ابن محبوب، عن أبي بصير. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٢١٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩، ح ٩٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٩٩، ح ٤.

٣ . في «ز»: «عن».

٤ . هكذا في «د، ز، ص، ض، ف، هـ، بف» وحاشية «بر، بس». وفي «ألف، ب، بر، بس» والمطبوع: «عن».

٥ . في حاشية «ج»: «بن».

٦ . في «ب، ف، هـ»: «الحسن».

٧ . في «هـ»: «عن».

٨ . في «ز»: «حسن».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٢١٣٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩، ح ٩٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٩٩، ح ٣.

١٠ . في «ض» والعلل: - «أن».

١١ . في «ز»: - «في الجنّة».

١٢ . في «بر» والعلل: - «أن».

١٣ . في العلل: + «ما بقوا».

١٤ . في «هـ»: «فالنيّات».

١٥ . في العلل: «تخلد».

تَلا قَوْلَهُ تَعالىٰ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلىٰ شاكِلَتِهِ﴾[١] قالَ[٢]: «عَلىٰ نِيَّتِهِ[٣]».[٤]

٤٤ ـ بَابٌ

١٦٨٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْأَحْوَلِ، عَنْ سَلَّامِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَلَا إِنَّ[٥] لِكُلِّ عِبَادَةٍ شِرَّةً[٦]، ثُمَّ تَصِيرُ إِلىٰ فَتْرَةٍ، فَمَنْ صَارَتْ شِرَّةُ عِبَادَتِهِ إِلىٰ سُنَّتِي فَقَدِ اهْتَدىٰ؛ وَمَنْ خَالَفَ سُنَّتِي فَقَدْ ضَلَّ، وَكَانَ عَمَلُهُ فِي تَبَابٍ[٧]، أَمَا إِنِّي أُصَلِّي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأُفْطِرُ، وَأَضْحَكُ، وَأَبْكِي؛ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ[٨] مِنْهَاجِي وَسُنَّتِي[٩] فَلَيْسَ مِنِّي، وَقَالَ: كَفىٰ[١٠] بِالْمَوْتِ مَوْعِظَةً، وَكَفىٰ

---

١ . الإسراء (١٧): ٨٤. ٢ . في المحاسن: «أي».

٣ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٠٤: «وكأنّ الاستشهاد بالآية مبنيّ على ما حقّقنا سابقاً أنّ المدار في الأعمال على النيّة التابعة للحالة التي اتّصفت النفس بها من العقائد والأخلاق الحسنة والسيّئة، فإذا كانت النفس على العقائد الثابتة والأخلاق الحسنة الراسخة التي لايتخلّف عنها الأعمال الصالحة الكاملة لو بقي في الدنيا أبداً، فبتلك الشاكلة والحالة استحقّ الخلود في الجنّة، وإذا كانت على العقائد الباطلة والأخلاق الرديّة التي علم الله تعالى أنّه لو بقي في الدنيا أبداً لعصى الله تعالى دائماً؛ فبتلك الشاكلة استحقّ الخلود في النار، لا بالأعمال التي لم يعملها».

٤ . المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٤؛ وعلل الشرائع، ص ٥٢٣، ح ١، بسندهما عن القاسم بن محمّد. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٥٨، عن أبي هاشم. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإخلاص، ح ١٤٨٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٣٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٠، ح ٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٠١، ح ٥.

٥ . في «ب»: - «إنّ». وفي «ف»: «وإنّ».

٦ . «الشِّرَّة»: النّشاط والرغبة. النهاية، ج ٢، ص ٤٥٨ (شرر).

٧ . في «ص، ف، بس» وحاشية «ب، ج، د، هـ، بر، بف» والوسائل، ح ٢٦٨: «تبار». و«التباب»: الهلاك والخسران. الصحاح، ج ١، ص ٩٠ (تبب).

٨ . «رغب عنه»: لم يرده. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٩ (رغب).

٩ . في «ز، ص»: «عن باب سنّتي ومنهاجي». ١٠ . في «ز»: «وكفى».

بِالْيَقِينِ غِنًى، وَكَفىٰ بِالْعِبَادَةِ شُغُلاً».[١]

٢/٨٦ ١٦٨١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لِكُلِّ أَحَدٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَطُوبىٰ لِمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلىٰ خَيْرٍ».[٢]

٤٥ ـ بَابُ الِاقْتِصَادِ فِي الْعِبَادَةِ

١٦٨٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ هٰذَا الدِّينَ مَتِينٌ؛ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُكَرِّهُوا عِبَادَةَ اللّٰهِ إِلىٰ عِبَادِ اللّٰهِ[٣]؛ فَتَكُونُوا كَالرَّاكِبِ الْمُنْبَتِّ[٤] الَّذِي لَا سَفَراً قَطَعَ، وَلَا ظَهْراً[٥] أَبْقىٰ».[٦]

---

١ . المحاسن، ص ٢٤٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «كفى باليقين غنى وبالعبادة شغلاً». راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٣٨؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٧، المجلس ١، ح ٣١؛ والغارات، ج ١، ص ١٤٨؛ وفقه الرضا عليه السلام ص ٣٨١؛ وتحف العقول، ص ٣٥؛ ومصباح الشريعة، ص ١١٣، الباب ٥٣ ـ الوافي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٢٤٣؛ وج ٤، ص ٣٥٦، ح ٢١١٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٤، وفي الأخيرين من قوله: «كفى بالموت»؛ وص ١٠٩، ح ٢٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٩، ح ١.

٢ . الكافي، كتاب التوحيد، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، ح ٢١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف ـ الوافي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٢٤٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١١، ح ٢.

٣ . في «ف»: «عباد الله إلى عبادته».

٤ . «البتّ»: القطع المستأصل. و«المُنبتّ»: الذي أتعب دابّته حتّى عطب ظهرُه وبقي منقطعاً به. لسان العرب، ج ٢، ص ٧ (بتت).

٥ . في الوافي: «الظهر: المركب؛ يريد أنّه بقي في طريقه عاجزاً عن مقصده لم يقض وطره وقد أعطب مركبه».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٢١٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١١، ح ٣.

● مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ[١]، عَنْ مُقَرِّنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلَهُ.[٢]

١٦٨٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُكَرِّهُوا إِلىٰ أَنْفُسِكُمُ الْعِبَادَةَ».[٣]

١٦٨٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَحَبَّ عَبْداً، فَعَمِلَ[٤] عَمَلاً[٥] قَلِيلاً، جَزَاهُ بِالْقَلِيلِ الْكَثِيرَ، وَلَمْ يَتَعَاظَمْهُ أَنْ يَجْزِيَ بِالْقَلِيلِ الْكَثِيرَ لَهُ[٦]».[٧]

١٦٨٥ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ[٨]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ بِي أَبِي وَأَنَا بِالطَّوَافِ وَأَنَا حَدَثٌ[٩]، وَقَدِ اجْتَهَدْتُ فِي الْعِبَادَةِ، فَرَآنِي وَأَنَا أَتَصَابُّ عَرَقاً، فَقَالَ لِي: يَا جَعْفَرُ، يَا بُنَيَّ، إِنَّ اللّٰهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْداً أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَرَضِيَ عَنْهُ[١٠] ←

---

١. في السند تعليق. ويروي عن محمّد بن سنان، محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٢١٢٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٠، ذيل ح ٢٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٢، ذيل ح ٣.

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٤.

٤. في «ف»: «فيعمل».

٥. في «ج، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف»: - «عملاً».

٦. في «هـ»: - «له».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٥.

٨. في «ب، د، ز، ص، هـ، بس» وحاشية «ف»: «جهم».

٩. رجل حَدَث، أي شابّ، فإن ذكرتَ السنّ قلتَ: حديث السن. الصحاح، ج ١، ص ٢٧٨ (حدث).

١٠. في «هـ» وحاشية «ض» والبحار: «منه».

بِالْيَسِيرِ».[١]

٨٧/٢ ١٦٨٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «اجْتَهَدْتُ فِي الْعِبَادَةِ[٢] وَأَنَا شَابٌّ، فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بُنَيَّ، دُونَ مَا أَرَاكَ تَصْنَعُ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَحَبَّ عَبْداً رَضِيَ عَنْهُ[٣] بِالْيَسِيرِ».[٤]

١٦٨٧ / ٦ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ[٥]، عَنْ مُعَاذِ[٦] بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ هٰذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُبَغِّضْ[٧] إِلىٰ نَفْسِكَ عِبَادَةَ رَبِّكَ؛ فَإِنَّ[٨] الْمُنْبَتَّ -يَعْنِي الْمُفْرِطَ- لَا ظَهْراً[٩] أَبْقىٰ، وَلَا أَرْضاً قَطَعَ؛ فَاعْمَلْ عَمَلَ مَنْ يَرْجُو أَنْ يَمُوتَ هَرِماً، وَاحْذَرْ حَذَرَ مَنْ يَتَخَوَّفُ أَنْ يَمُوتَ غَداً».[١٠]

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٥، ح ٩٤؛ وج ٧١، ص ٢١٣، ح ٦.

٢ . في «ز، ص، ف»: «بالعبادة».

٣ . في «ج، ض، هـ، بس» وحاشية «بر» والبحار: «منه».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٣٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٥، ح ٩٥؛ وج ٧١، ص ٢١٣، ح ٧.

٥ . في «هـ»: «ابن التفّاح». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن عليّ بن يوسف المعروف بابن بقّاح عن معاذ بن ثابت الجوهري كتابه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧.

٦ . في: «ج، ص، ض، هـ، بس»: «معاد».

٧ . يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٨ . في «ج، د، ز، ض، ف، هـ، بس» والوسائل والبحار: «إنّ».

٩ . في «بس»: «أظهراً».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٨.

٤٦ ـ بَابُ مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللّٰهِ عَلىٰ عَمَلٍ

١٦٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ عَلىٰ شَيْءٍ، فَصَنَعَهُ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ[1] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلىٰ مَا بَلَغَهُ».[2]

١٦٨٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عِمْرَانَ الزَّعْفَرَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ[3] اللّٰهِ عَلىٰ عَمَلٍ، فَعَمِلَ ذٰلِكَ الْعَمَلَ الْتِمَاسَ ذٰلِكَ الثَّوَابِ، أُوتِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَهُ[4]».[5]

٤٧ ـ بَابُ الصَّبْرِ

١٦٩٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ[6] بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

---

١ . هكذا في «ب، ج، د، ض، هـ، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: ـ «أجره».

٢ . المحاسن، ص ٢٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ٢، عن أبيه، عن عليّ بن حكم، عن هشام بن سالم. ثواب الأعمال، ص ١٦٠، ح ١، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٤٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٨١، ح ١٨٧.

٣ . في «هـ»: ـ «من».

٤ . في الوافي: «وذلك لأنّ الأعمال الجسمانيّة لا قدر لها عند الله إلّا بالنيّات القلبيّة، ومن يعمل بما سمع أنّه عبادة فإنّما يعمل به طاعةً لله وانقياداً لرسول الله ﷺ، فيكون عمله مشتملاً على نيّة التقرّب وهيئة التسلّم وإن كان نسبته إلى الرسول خطأ؛ وذلك لأنّ الخطأ لم يصدر منه باجتهاده، وإنّها صدر من غيره، وهو إنّما تبع ما سمع. فلا ينافي هذا ما مضى ... أنّه لا نيّة إلّا بإصابة السنّة».

٥ . المحاسن، ص ٢٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ١، بسنده عن محمّد بن مروان، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٤١؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٢، ح ١٨٨.

٦ . في «ب»: ـ «الحسن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «الصَّبْرُ رَأْسُ الْإِيمَانِ».[١]

١٦٩١ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ[٢] الْفُضَيْلِ[٣]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا ذَهَبَ الرَّأْسُ ذَهَبَ الْجَسَدُ، كَذٰلِكَ[٤] إِذَا ذَهَبَ الصَّبْرُ ذَهَبَ الْإِيمَانُ».[٥]

٢/٨٨ ١٦٩٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيُّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[٦] جَمِيعاً[٧]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ[٨]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

قَالَ[٩] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «يَا حَفْصُ، إِنَّ مَنْ صَبَرَ، صَبَرَ قَلِيلاً، وَإِنَّ[١٠] مَنْ جَزِعَ، جَزِعَ قَلِيلاً».

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٤٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٧، ح ٢.

٢ . في «ص»: «عن». وهو سهو، فقد روى أحمد بن إدريس، ـ وهو أبو عليّ الأشعري ـ عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان كتاب العلاء بن الفضيل بن يسار، وتكرّرت رواية محمّد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٩٨، الرقم ٨١٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

٣ . هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوسائل والبحار. وفي «هـ»: «الفصل». وفي «ب، بف» والطبعة الأخيرة من الكافي: «فضيل»، أمّا الطبعة السابقة عليها، ففيها أيضاً: «الفضيل».

٤ . في «ف»: «وكذلك».

٥ . قرب الإسناد، ص ١٥٥، ح ٥٧٢؛ والجعفريّات، ص ٢٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ ؛ الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦، بسند آخر عن عليّ ، مع زيادة في آخره، في كلّها إلى قوله: «بمنزلة الرأس من الجسد» مع زيادة في أوّله. مصباح الشريعة، ص ١٨٤، الباب ٨٧، عن الصادق، عن عليّ ، وتمام الرواية فيه: «الصبر من الإيمان كالرأس من الجسد». الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٧.

٦ . في «هـ»: «القاشاني».

٧ . في الوسائل: - «جميعاً».

٨ . في «ز، ص»: «الإصفهاني».

٩ . في «ب» وحاشية «د»: + «لي».

١٠ . في شرح المازندراني: - «إنّ».

ثُمَّ قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله، فَأَمَرَهُ[١] بِالصَّبْرِ وَالرِّفْقِ، فَقَالَ[٢]: ﴿وَ اصْبِرْ عَلىٰ مٰا يَقُولُونَ وَ اهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً[٣] ○ وَ ذَرْنِي وَ الْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ﴾[٤] وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ[٥] فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ عَدٰاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ[٦] ○ وَ مٰا يُلَقّٰاهٰا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَ مٰا يُلَقّٰاهٰا إِلاّٰ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[٧].

فَصَبَرَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[٨] حَتّىٰ نَالُوهُ[٩] بِالْعَظَائِمِ، وَرَمَوْهُ بِهَا، فَضَاقَ صَدْرُهُ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ لَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمٰا يَقُولُونَ ○ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ كُنْ مِنَ السّٰاجِدِينَ﴾[١٠] ثُمَّ كَذَّبُوهُ وَرَمَوْهُ[١١]، فَحَزِنَ لِذٰلِكَ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاٰ يُكَذِّبُونَكَ وَ لٰكِنَّ الظّٰالِمِينَ بِآيٰاتِ اللّٰهِ يَجْحَدُونَ ○ وَ لَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلىٰ مٰا كُذِّبُوا وَ أُوذُوا حَتّٰى أَتٰاهُمْ نَصْرُنٰا﴾[١٢].

فَأَلْزَمَ[١٣] النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله[١٤] نَفْسَهُ الصَّبْرَ[١٥]، فَتَعَدَّوْا، فَذَكَرُوا[١٦] اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ

---

١. في تفسير القمّي: «وأمره».
٢. في حاشية «ف»: + «﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾. وقال».
٣. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٦٣: «الهجر الجميل هو أن يجانبهم ويداريهم ولا يكافيهم ويكل أمرهم إلى الله».
٤. المزمّل (٧٣): ١٠ ـ ١١. وفي تفسير القمّي: - «﴿وَ ذَرْنِي وَ الْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي النَّعْمَةِ﴾».
٥. هكذا في القرآن و«هـ» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ التي بأيدينا والمطبوع: + «السيّئة».
٦. في «ف»: + «وقال».
٧. فصّلت (٤١): ٣٤ ـ ٣٥. وفي تفسير القمّي: - «﴿وَ مَا يُلَقَّـٰهَآ إِلَّا الَّذِينَ﴾ - إلى - ﴿عَظِيمٍ﴾».
٨. في «د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «رسول الله».
٩. في تفسير القمّي: «قابلوه». ونِلْتُه أنيلُه وأناله نَيلاً: أصبتُه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٧ (نيل). وفي الوافي: «نالوه بالعظائم ورموه بها؛ يعني نسبوه إلى الكذب والجنون والسحر وغير ذلك وافتروا عليه».
١٠. الحجر (١٥): ٩٧ ـ ٩٨. وفي تفسير القمّي: - «﴿فَسَبِّحْ﴾ - إلى - ﴿السَّـٰجِدِينَ﴾».
١١. في «ز، ص، ف»: «فرموه».
١٢. الأنعام (٦): ٣٣ ـ ٣٤.
١٣. في «هـ، بف»: + «الله».
١٤. في تفسير القمّي: - «النبيّ صلى الله عليه وآله».
١٥. في «بر»: «بالصبر».
١٦. في «ف، بس»: «فذكر». وفي حاشية «ف»: «وذكر». وفي تفسير القمّي: «فقعدوا وذكروا».

وَتَعالىٰ[١] ـ وَكَذَّبُوهُ[٢]، فَقَالَ[٣]: قَدْ[٤] صَبَرْتُ فِي نَفْسِي وَأَهْلِي[٥] وَعِرْضِي، وَلَا صَبْرَ لِي عَلىٰ ذِكْرِ[٦] إِلٰهِي، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمٰاوٰاتِ وَالْأَرْضَ وَمٰا بَيْنَهُمٰا فِي سِتَّةِ أَيّٰامٍ وَمٰا مَسَّنٰا مِنْ لُغُوبٍ[٧] ۞ فَاصْبِرْ عَلىٰ مٰا يَقُولُونَ﴾[٨] فَصَبَرَ النَّبِيُّ[٩] ﷺ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

ثُمَّ بُشِّرَ فِي عِتْرَتِهِ بِالْأَئِمَّةِ[١٠]، وَوُصِفُوا بِالصَّبْرِ، فَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَجَعَلْنٰا مِنْهُمْ[١١] أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنٰا لَمّٰا صَبَرُوا وَكٰانُوا بِآيٰاتِنٰا يُوقِنُونَ﴾[١٢] فَعِنْدَ ذٰلِكَ قَالَ[١٣] ﷺ: الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ كَالرَّأْسِ[١٤] مِنَ الْجَسَدِ[١٥]، فَشَكَرَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ذٰلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ[١٦]: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنىٰ عَلىٰ بَنِي إِسْرٰائِيلَ بِمٰا صَبَرُوا وَدَمَّرْنٰا مٰا كٰانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمٰا كٰانُوا يَعْرِشُونَ﴾[١٧] فَقَالَ[١٨] ﷺ: إِنَّهُ[١٩] بُشْرىٰ وَانْتِقَامٌ، فَأَبَاحَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَهُ[٢٠] قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ[٢١]: ﴿فَاقْتُلُوا[٢٢] الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ ٨٩/٢

١. في تفسير القمّي: + «بالسوء».
٢. في حاشية «ف»: «فكذّبوه».
٣. في تفسير القمّي: + «رسول الله ﷺ».
٤. في «ب»: - «قد».
٥. في حاشية «بس»: + «ومالي».
٦. في تفسير القمّي: «ذكرهم».
٧. في تفسير القمّي: - ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا - إلى - مِن لُّغُوبٍ﴾. و«اللغوب»: التعب والإعياء. لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٢ (لغب).
٨. قٓ (٥٠): ٣٨-٣٩.
٩. في «ب، ص، ض، ف، هـ، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «النبيّ».
١٠. في حاشية «ف»: «بالإمامة». وفي تفسير القمّي: «الأئمّة من عترته» بدل «عترته بالأئمّة».
١١. هكذا في القرآن و«ص، ف، هـ» وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جعلناهم».
١٢. السجدة (٣٢): ٢٤.
١٣. في «هـ، بف» والوافي والوسائل: + «النبيّ».
١٤. في «ز»: «بمنزلة الرأس».
١٥. في تفسير القمّي: «من البدن».
١٦. في تفسير القمّي: «له ذلك فأنزل الله عليه».
١٧. الأعراف (٧): ١٣٧.
١٨. في «ف، هـ»: + «النبيّ». وفي تفسير القمّي: + «رسول الله».
١٩. في تفسير القمّي: «آية».
٢٠. في «ب، ف، هـ»: - «له».
٢١. في «ب، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي: - «الله». وفي «ج»: - «فأنزل الله».
٢٢. هكذا في القرآن و«و، جل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «اقتلوا».

وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[١] ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ[٢]﴾[٣] فَقَتَلَهُمُ اللّٰهُ[٤] عَلىٰ يَدَيْ[٥] رَسُولِ اللّٰهِ[٦] ﷺ[٧] وَأَحِبَّائِهِ، وَجَعَلَ[٨] لَهُ[٩] ثَوَابَ صَبْرِهِ مَعَ مَا ادَّخَرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَمَنْ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتّىٰ يُقِرَّ اللّٰهُ لَهُ[١٠] عَيْنَهُ[١١] فِي أَعْدَائِهِ مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ[١٢]».[١٣]

١٦٩٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللّٰهِ السَّرَّاجِ:

رَفَعَهُ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ».[١٤]

---

١ . التوبة (٩): ٥.

٢ . ﴿ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾، أي أدركتموهم، يقال: ثقفه، كسمعه، أي صادفه، أو أخذه، أو ظفر به، أو أدركه. قال الراغب: «الثقف: الحِذق في إدراك الشيء وفعله ... ثمّ يتجوّز به فيستعمل في الإدراك وإنْ لم تكن معه ثقافة. راجع: المفردات للراغب، ص ١٧٣؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦١ (ثقف).

٣ . البقرة (٢): ١٩١؛ النساء (٤): ٩١.

٤ . في «ف»: - «الله». وفي تفسير القمّي: «فأباح الله قتل المشركين حيث وجدوا، فقتلهم» بدل «فأباح الله عزّ وجلّ له - إلى - فقتلهم الله».

٥ . في «ص، هـ، بف» والوافي والبحار: «أيدي».

٦ . في «ز، ص، ض، هـ»: «رسوله».

٧ . في «هـ»: + «وأهله».

٨ . في «ب، ف، هـ، بر» وحاشية «ز، ض» والوافي ومرآة العقول: «وعجّل». وفي تفسير القمّي: «وعجّل الله».

٩ . في «ب، هـ، بر» والوافي ومرآة العقول: + «الثواب». وفي «بف»: - «له».

١٠ . في «د، ض، هـ، بر، بف» والوافي والبحار: - «له».

١١ . في «ز، ص، بس»: «يقرّ له عينه». وفي «ض، هـ»: «يقرّ الله جلّ وعزّ عينه». وفي حاشية «ض»: «يقرّ له الله عينه».

١٢ . في تفسير القمّي: - «فمن صبر - إلى - في الآخرة».

١٣ . تفسير القمّي، ج ١، ص ١٩٦، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود. الوافي، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٢٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦١، ح ٢٠٤٥٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٠، ح ١.

١٤ . الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٥؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٥٥؛ وصحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨١، ح ١٧٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٨١؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧،

١٦٩٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ[1] الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا ذَهَبَ الرَّأْسُ، ذَهَبَ الْجَسَدُ[2]؛ كَذٰلِكَ[3] إِذَا ذَهَبَ الصَّبْرُ، ذَهَبَ الْإِيمَانُ».[4]

١٦٩٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ يَقُولُ: «إِنَّ الْحُرَّ حُرٌّ عَلىٰ جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، إِنْ نَابَتْهُ نَائِبَةٌ[5] صَبَرَ لَهَا؛ وَإِنْ تَدَاكَّتْ[6] عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ لَمْ تَكْسِرْهُ؛ وَإِنْ أُسِرَ وَقُهِرَ وَاسْتُبْدِلَ بِالْيُسْرِ عُسْراً[7] - كَمَا كَانَ يُوسُفُ الصِّدِّيقُ الْأَمِينُ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - لَمْ يَضْرُرْ حُرِّيَّتَهُ أَنِ اسْتُعْبِدَ وَ[8] قُهِرَ وَأُسِرَ، وَلَمْ تَضْرُرْهُ[9] ظُلْمَةُ الْجُبِّ[10] وَوَحْشَتُهُ وَمَا نَالَهُ أَنْ مَنَّ اللّٰهُ

مرسلاً عن عليّ ، وفي كلّها مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٢٠٢، عن عليّ ؛ وفيه، ص ٢١١، عن عليّ ، إلى قوله: «بمنزلة الرأس من الجسد» مع زيادة في أوّله؛ نهج البلاغة، ص ٤٨٢، الحكمة ٨٢؛ خصائص الأئمّة ، ص ٩٤، عن عليّ ، وفيهما مع زيادة واختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٧.

١ . في «هـ»: «في». ٢ . في «ز»: «البدن».

٣ . في «ز، ض، هـ، بر»: «وكذلك». وفي «ف»: «فكذلك».

٤ . راجع المصادر التي ذكرنا ذيل ح ١٦٩١ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٧.

٥ . ناب الأمر: نزل، و«النائبة»: المصيبة، أي أصابته مصيبة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٤ (نوب).

٦ . في «ف»: «و إن توالت». و«تَداكَّتْ»، أي ازدحمت. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٨؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٢٦ (دكك).

٧ . في حاشية «ض» وشرح المازندراني: «بالعسر يسراً».

٨ . في الوسائل: «أو».

٩ . في «د، ز، ض، ف، بر، بس» والوافي والبحار: «لم يضرره».

١٠ . قال الخليل: «الجُبّ: بئر غير بعيدة الغور»، وقال الجوهري: «الجبّ: البئر التي لم تُطْوَ». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٧؛ الصحاح، ج ١، ص ٩٦ (جبب).

عَلَيْهِ[١]؛ فَجَعَلَ الْجَبَّارَ الْعَاتِيَ لَهُ عَبْداً بَعْدَ إِذْ كَانَ لَهُ[٢] مَالِكاً، فَأَرْسَلَهُ وَرَحِمَ بِهِ أُمَّةً، وَكَذٰلِكَ[٣] الصَّبْرُ يُعَقِّبُ خَيْراً؛ فَاصْبِرُوا وَوَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى الصَّبْرِ تُوجَرُوا». [٤]

١٦٩٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[٥] عليه السلام، قَالَ[٦]: «الْجَنَّةُ مَحْفُوفَةٌ بِالْمَكَارِهِ وَالصَّبْرِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى الْمَكَارِهِ فِي الدُّنْيَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ وَجَهَنَّمُ مَحْفُوفَةٌ بِاللَّذَّاتِ وَالشَّهَوَاتِ، فَمَنْ أَعْطىٰ نَفْسَهُ ٢ / ٩٠ لَذَّتَهَا وَشَهْوَتَهَا، دَخَلَ النَّارَ[٧]». [٨]

---

١. في «ف» ومرآة العقول: - «عليه». ٢. في «ج، د، ز، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «له».

٣. في «ف»: «فكذلك».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٩، ح ٣.

٥. هكذا في «ض، هـ». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: «أبي جعفر».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنّه لم يثبت رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام، وما ورد في بعض الأسناد ففيه خلل لا محالة.

فقد وردت في الاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٩٢٣، رواية أبي ولّاد عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام. لكنّ الشيخ روى الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٢٣. وفيه «حمران» بدل «حمزة بن حمران»، وكذا الكليني روى الخبر في ضمن خبر طويل في الكافي، ح ١١٠٤٠، وفيه أيضاً «حمران».

وورد في مستطرفات السرائر، ص ٨٦، ح ٣٤، حمزة بن حمران، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام. والخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١٣٧٥١، وفيه «حمزة بن حمران، عن حمران، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام».

وورد في الكافي، ح ١١٣٨١، حمزة بن حمران، قال: شكا رجل إلى أبي جعفر عليه السلام. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٦٠٩، ح ١٤، بسنده عن حمزة بن حمران، عن رجل، قال: شكا رجل إلى أبي جعفر عليه السلام.

هذا، وأمّا ما ورد في رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٧، من عدّ حمزة بن حمران بن أعين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فلا يمكن الاعتماد عليه؛ لتفرّده بهذا الأمر، مع أنّ النجاشي والبرقي ذكراه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولم يشيرا إلى روايته عن أبي جعفر عليه السلام. وأبو غالب الزراري أيضاً - في رسالته التي كتبها إلى ابن ابنه وعرّف فيها آل أعين بالتفصيل - عدّه ممّن لقي أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٠، الرقم ٣٦٥؛ رجال البرقي، ص ٣٩؛ رسالة أبي غالب الزراري، ص ١١٤.

٦. في «ب»: + «إنّ». ٧. في «بر»: «جهنّم».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٠٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٩، ح ٢٠٦٠٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٢، ح ٤.

١٦٩٧ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَرْحُومٍ[١]، عَنْ أَبِي سَيَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ[٢]، كَانَتِ الصَّلَاةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالزَّكَاةُ عَنْ يَسَارِهِ، وَالْبِرُّ مُظِلٌّ[٣] عَلَيْهِ، وَيَتَنَحّىٰ[٤] الصَّبْرُ نَاحِيَةً، فَإِذَا[٥] دَخَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ مُسَاءَلَتَهُ، قَالَ الصَّبْرُ لِلصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْبِرِّ[٦]: دُونَكُمْ[٧] صَاحِبَكُمْ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْهُ فَأَنَا دُونَهُ».[٨]

١٦٩٨ / ٩ . عَلِيٌّ[٩]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ عَلىٰ بَابِ الْمَسْجِدِ[١٠] كَئِيبٍ[١١] حَزِينٍ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام[١٢]: مَا لَكَ؟

---

١ . ورد الخبر في الكافي، ح ٤٧٠٧ بنفس السند عن عبد الله بن كولوم، عن أبي سعيد. والظاهر عدم صحّة «كولوم»؛ فإنّا لم نجد في الكتب والأسناد من يسمّى بـ«كولوم» أو يلقّب به. وعبد الله بن مرحوم ذكره الشيخ في أصحاب الصادق وأبي الحسن عليه السلام. رجال الطوسي، ص ٢٣٢، الرقم ٣١٤٩؛ وص ٣٤١، الرقم ٥٠٧٥.

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار والكافي، ح ٤٧٠٧. وفي المطبوع: «في قبره». وفي ثواب الأعمال: «من قبره».

٣ . في حاشية «د» ومرآة العقول والبحار: «مطلّ» بالمهملة أي مشرف. وفي الكافي، ح ٤٧٠٧: «يطلّ».

٤ . في «ب»: «و ينتحي».

٥ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: «وإذا».

٦ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: - «والبرّ».

٧ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: «دونكما».

٨ . الكافي، كتاب الجنائز، باب المسألة في القبر ...، ح ٤٧٠٧، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن كولوم، عن أبي سعيد، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٠٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن مرحوم، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٠٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٢، ح ٥.

٩ . في «ص، ض، ف»: + «بن إبراهيم».

١٠ . في الوسائل: - «على باب المسجد».

١١ . في «هـ، بر، ب» وحاشية «ف» والوسائل: «مكتئب».

١٢ . في الوسائل: - «أمير المؤمنين عليه السلام».

قَالَ[١]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ[٢]، أُصِبْتُ[٣] بِأَبِي[٤] وَأَخِي، وَأَخْشىٰ[٥] أَنْ أَكُونَ قَدْ[٦] وَجِلْتُ[٧]، فَقَالَ لَهُ[٨] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللّٰهِ وَالصَّبْرِ؛ تَقْدَمْ[٩] عَلَيْهِ غَداً، وَالصَّبْرُ[١٠] فِي الْأُمُورِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا فَارَقَ الرَّأْسُ الْجَسَدَ، فَسَدَ الْجَسَدُ، وَإِذَا فَارَقَ الصَّبْرُ الْأُمُورَ، فَسَدَتِ الْأُمُورُ».[١١]

١٦٩٩ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[١٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا حَبَسَكَ عَنِ الْحَجِّ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَقَعَ عَلَيَّ دَيْنٌ كَثِيرٌ، وَذَهَبَ مَالِي، وَدَيْنِيَ[١٣] الَّذِي قَدْ لَزِمَنِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَهَابِ مَالِي، فَلَوْ[١٤] لَا أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِنَا أَخْرَجَنِي مَا قَدَرْتُ أَنْ[١٥] أَخْرُجَ، فَقَالَ لِي[١٦]:

---

١ . في «ض» وحاشية «بر»: «فقال». وفي «هـ»: + «فقال».

٢ . في الوسائل: - «يا أمير المؤمنين».

٣ . في حاشية «ج»: «قد أُصبتُ».

٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «وأُمّي».

٥ . في «ف»: «وأُختي».

٦ . في الوسائل: - «قد».

٧ . في حاشية «ص»: «قد دخلت». ولعلّ المراد بخشية الوجل خوفه أن يكون قد انشقّ مرارته من شدّة ما أصابه من الألم؛ أو المعنى: أخشى أن يكون حزني بلغ حدّاً مذموماً شرعاً، فعبّر عنه بالوجل. راجع: الوافي، ج ٤، ص ٣٤١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ١٣٤.

٨ . في «هـ»: - «له».

٩ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٣٤: «تقدم؛ على بناء المعلوم من باب علم، بالجزم جزاء للأمر في «عليك». أو بالرفع استينافاً بيانيّاً».

١٠ . في «هـ»: «فالصبر».

١١ . نهج البلاغة، ص ٤٨٢، الحكمة ٨٢؛ خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ٩٤، مرسلاً عن عليّ عليه السلام، وفيهما هكذا: «عليكم بالصبر، فإنّ الصبر من الإيمان كالرأس من الجسد، ولا خير في جسد لا رأس معه» مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦١؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٨٨، ح ٦؛ و ج ٧١، ص ٧٣، ح ٦.

١٢ . في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف»: - «بن عيسى».

١٣ . في «ج» وحاشية «بر»: «والدين».

١٤ . في «هـ»: «ولو».

١٥ . في «د، بس»: - «أن».

١٦ . في «هـ» والوسائل: - «لي».

«إِنْ تَصْبِرْ تُغْتَبَطْ[١] ، وَإِلَّا تَصْبِرْ يُنْفِذِ اللّٰهُ مَقَادِيرَهُ ، رَاضِياً كُنْتَ[٢] أَمْ كَارِهاً».[٣]

١٧٠٠ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ ، عَنِ الْأَصْبَغِ ، قَالَ :

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ : «الصَّبْرُ صَبْرَانِ : صَبْرٌ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ حَسَنٌ جَمِيلٌ ، وَأَحْسَنُ مِنْ ذٰلِكَ الصَّبْرُ عِنْدَ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَيْكَ ؛ وَالذِّكْرُ ذِكْرَانِ : ذِكْرُ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِنْدَ الْمُصِيبَةِ ، وَأَفْضَلُ مِنْ ذٰلِكَ ذِكْرُ اللّٰهِ عِنْدَ مَا حَرَّمَ[٤] عَلَيْكَ ، فَيَكُونَ[٥] حَاجِزاً».[٦]

٢/ ٩١ ١٧٠١ / ١٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنِ الْعَرْزَمِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُنَالُ الْمُلْكُ فِيهِ[٧] إِلَّا بِالْقَتْلِ وَالتَّجَبُّرِ[٨] ، وَلَا الْغِنىٰ إِلَّا بِالْغَصْبِ وَالْبُخْلِ ، وَلَا الْمَحَبَّةُ إِلَّا بِاسْتِخْرَاجِ[٩] الدِّينِ وَاتِّبَاعِ الْهَوىٰ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذٰلِكَ الزَّمَانَ ، فَصَبَرَ عَلَى الْفَقْرِ وَهُوَ

---

١ . في «ف» : «تعبّط» . و«الغبطة» : أن تتمنّى مثلَ حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه ، وليس بحسد . الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٤٦ (غبط) .

٢ . في «هـ» : «أنت» .

٣ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٤١ ، ح ٢٠٧٨ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ ، ح ٣٥٧١ ، من قوله : «فقال لي : إن تصبر تغتبط» ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٧٤ ، ح ٧ .

٤ . في «ج ، ز ، ص ، ض ، ف» والوسائل : + «الله» .

٥ . في حاشية «بر» : + «الله» . وفي تحف العقول : + «ذلك» .

٦ . تحف العقول ، ص ٢١٦ ؛ والاختصاص ، ص ٢١٨ ، مرسلاً ؛ الفقيه ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، ح ٥٦٥ ، مرسلاً عن الصادق عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، ح ٢٠٥٧ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٣٦ ، ح ٢٠٣٦٩ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٧٥ ، ح ٨ .

٧ . في الوسائل : «فيه الملك» .

٨ . في حاشية «بر» : «والتجرّي» .

٩ . في «بس» : «باستجراح» . وفي المرآة : «إلّا باستخراج الدين ، أي طلب خروج الدين من القلب ، أي [أو -خ ل] بطلب خروجهم من الدين» .

يَقْدِرُ عَلَى الْغِنىٰ، وَصَبَرَ عَلَى الْبِغْضَةِ[١] وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْمَحَبَّةِ، وَصَبَرَ عَلَى الذُّلِّ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْعِزِّ[٢]، آتَاهُ[٣] اللّٰهُ ثَوَابَ خَمْسِينَ صِدِّيقاً مِمَّنْ صَدَّقَ بِي».[٤]

١٧٠٢ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «لَمَّا حَضَرَتْ[٥] أَبِي[٦] عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام الْوَفَاةُ ضَمَّنِي إِلىٰ صَدْرِهِ، وَقَالَ[٧]: يَا بُنَيَّ، أُوصِيكَ بِمَا أَوْصَانِي بِهِ أَبِي حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَبِمَا ذَكَرَ أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَاهُ بِهِ[٨]: يَا بُنَيَّ، اصْبِرْ عَلَى الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُرّاً».[٩]

١٧٠٣ / ١٤ . عَنْهُ[١٠]، عَنْ أَبِيهِ[١١] رَفَعَهُ:

عَنْ[١٢] أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «الصَّبْرُ صَبْرَانِ: صَبْرٌ عَلَى[١٣] الْبَلَاءِ حَسَنٌ جَمِيلٌ،

---

١ . في المرآة: «أي بغضة الناس له؛ لعدم اتّباعه أهواءهم».

٢ . في «بر»: «العزّة».

٣ . في حاشية «بر»: «أناله».

٤ . تحف العقول، ص ٥٩، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٢٠٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٣، ح ٢٠٤٥٥؛ البحار، ج ١٨، ص ١٤٦، ح ٨؛ وج ٧١، ص ٧٥، ح ٩.

٥ . في الكافي، ح ٢٦٥٤: «حضر».

٦ . في الوسائل: - «أبي».

٧ . في «ز، ص، ف، هـ، بر» والوافي والفقيه: «ثمّ قال».

٨ . في البحار: - «به».

٩ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩١، معلقاً عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الظلم، ح ٢٦٥٤؛ والأمالي للصدوق، ص ١٨٢، المجلس ٣٤، ح ١٠؛ والخصال، ص ١٦، باب الواحد، ح ٥٩ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ٢٠٣٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٦، ح ١٠.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

١١ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والطبعة الحجريّة من الكتاب والوسائل والبحار. وفي «هـ، جر» وحاشية «ز، بف» والمطبوع: + «عن يونس بن عبد الرحمن».

١٢ . في «ض»: «على». وفي «هـ، بر» وحاشية «ص»: «إلى».

١٣ . في «ج» وحاشية «ف، بر، بس»: «عند».

وَأَفْضَلُ الصَّبْرَيْنِ[١] الْوَرَعُ عَنِ الْمَحَارِمِ».[٢]

١٧٠٤ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ[٣] الطَّائِفِيُّ[٤]:

قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو[٥] بْنُ شِمْرٍ الْيَمَانِيُّ[٦] يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلىٰ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الصَّبْرُ ثَلَاثَةٌ: صَبْرٌ عِنْدَ[٧] الْمُصِيبَةِ، وَصَبْرٌ عَلَى[٨] الطَّاعَةِ، وَصَبْرٌ عَنِ[٩] الْمَعْصِيَةِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى الْمُصِيبَةِ حَتّىٰ يَرُدَّهَا بِحُسْنِ عَزَائِهَا، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ ثَلَاثَمِائَةِ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى[١٠] الْأَرْضِ، وَمَنْ صَبَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ سِتَّمِائَةِ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا[١١] بَيْنَ تُخُومِ[١٢] الْأَرْضِ إِلَى[١٣] الْعَرْشِ، وَمَنْ صَبَرَ عَنِ[١٤] الْمَعْصِيَةِ، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ تِسْعَمِائَةِ دَرَجَةٍ،

---

١ . في «هـ»: «الصبر».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٣٣٥، ح ٢٠٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ٢٠٣٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٧، ح ١١.

٣ . في «بس»: «سليمان»، ويحيى بن سليم الطائفي ترجم له في تهذيب الكمال، ج ٣١، ص ٣٦٥، الرقم ٦٨٤١، وذكر أنّه مات سنة خمس وتسعين ومائة. والشيخ الطوسي أيضاً ذكر في رجاله، ص ٣٢٣، الرقم ٤٨٢١، يحيى بن سليم الطائفي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. والظاهر كونه معمّراً كما يظهر من ملاحظة ترجمته في تهذيب الكمال، فلاحظ.

٤ . في «هـ»: - «قال: أخبرني يحيى بن سُلَيم الطائفي».

٥ . في «ز»: «عمر».

٦ . في «بر، ف»: «اليمامي»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٧ . في البحار: «على».

٨ . في الوسائل: «عند».

٩ . في «ز، ص، ف» والبحار: «على».

١٠ . في «ز، ص، بر» وحاشية «بف» والوافي والوسائل: «و».

١١ . في «ز»: «ما».

١٢ . «التَخْم»: حدّ الأرض. والجمع: تُخُوم. والتُخوم: الفصل بين الأرضين. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢١ (تخم).

١٣ . في حاشية «ز» وشرح المازندراني والوسائل: + «منتهى».

١٤ . في «ز، ف، بر» وحاشية «ج» والبحار: «على». وفي «بس»: «عند».

مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ[١] إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا بَيْنَ تُخُومِ الْأَرْضِ إِلىٰ مُنْتَهَى الْعَرْشِ».[٢]

١٧٠٥ / ١٦ . عَنْهُ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: ٩٢/٢

أَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَنْ آتِيَ الْمُفَضَّلَ، وَأُعَزِّيَهُ بِإِسْمَاعِيلَ[٤]، وَقَالَ: «أَقْرِئِ الْمُفَضَّلَ السَّلَامَ، وَ[٥] قُلْ لَهُ: إِنَّا قَدْ أُصِبْنَا بِإِسْمَاعِيلَ، فَصَبَرْنَا، فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا؛ إِنَّا أَرَدْنَا أَمْراً وَأَرَادَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَمْراً، فَسَلَّمْنَا لِأَمْرِ اللّٰهِ عَزَّوَجَلَّ».[٦]

١٧٠٦ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنِ ابْتُلِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِبَلَاءٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِ، كَانَ لَهُ[٧] مِثْلُ أَجْرِ أَلْفِ شَهِيدٍ».[٨]

١٧٠٧ / ١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

---

١ . في الوسائل: «درجة».

٢ . تحف العقول، ص ٢٠٦، عن عليّ عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية: «الصبر ثلاثة: الصبر على المصيبة، والصبر على الطاعة، والصبر عن المعصية». الوافي، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٢٠٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ٢٠٣٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٧، ح ١٢.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٤ . في الوسائل: «أن أعزّي المفضّل» بدل «أن آتي المفضّل وأعزّيه بإسماعيل». وفي الوافي: «كأنّ المراد بإسماعيل ابنه عليه السلام ولعلّ المفضّل كان ممّن أحبّه وآنس به».

٥ . في الوسائل: - «أقرئ المفضّل السلام و».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٣.

٧ . في «ف»: + «أجر».

٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٣٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوّله وآخره. المؤمن، ص ١٦، ح ٧، عن أحدهما عليهما السلام؛ وفيه، ح ٨، عن أبي الحسن عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْعَمَ عَلىٰ قَوْمٍ[1]، فَلَمْ يَشْكُرُوا، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ وَبَالاً، وَابْتَلىٰ قَوْماً[2] بِالْمَصَائِبِ، فَصَبَرُوا، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ[3] نِعْمَةً».[4]

١٧٠٨ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي مُسَافِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ فِي[5] قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصابِرُوا﴾[6]، قَالَ: «اصْبِرُوا عَلَى الْمَصَائِبِ».[7]

● وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «صَابِرُوا[8] عَلَى الْمَصَائِبِ[9]».[10]

١٧٠٩ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ،

---

١ . في الأمالي وتحف العقول والتهذيب: + «بالمواهب».

٢ . في «ف»: «وابتلاهم» بدل «وابتلى قوماً».

٣ . في «ف»: - «عليهم».

٤ . التهذيب، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ١١٠١؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٠٢، المجلس ٥٠، ح ٤، بسند آخر عن محمّد بن سنان. تحف العقول، ص ٣٥٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٣٥٧٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٨.

٥ . في «ز، ص»: «عن».

٦ . آل عمران (٣): ٢٠٠. وفي «ف»: + ﴿وَرَابِطُوا﴾.

٧ . معاني الأخبار، ص ٣٦٩، ح ١، بسند آخر. الاختصاص، ص ١٤٢، من دون الإسناد إلى المعصوم ، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٣٥٦٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ١٩.

٨ . في «ج، د، ص، ض، ف، بس» والكافي، ح ١٦٥٨ و ١٦٥٩: «اصبروا».

٩ . في «ف» والكافي، ح ١٦٥٨ و ١٦٥٩: «الفرائض». وفي حاشية «ف»: «مصائب».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أداء الفرائض، ح ١٥٦٨ و ١٦٥٩، بسند آخر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨٠، عن ابن أبي يعفور، وفيهما مع زيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٣٥٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ذيل ح ١٩.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ[١]، عَنْ جَدِّهِ أَبِي جَمِيلَةَ[٢]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٣]، قَالَ:

«لَوْ لَا أَنَّ الصَّبْرَ خُلِقَ قَبْلَ الْبَلَاءِ، لَتَفَطَّرَ[٤] الْمُؤْمِنُ كَمَا تَتَفَطَّرُ الْبَيْضَةُ عَلَى الصَّفَا[٥]».[٦]

١٧١٠ / ٢١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَعَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ[٧]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنِّي جَعَلْتُ[٨] الدُّنْيَا بَيْنَ عِبَادِي قَرْضاً، فَمَنْ أَقْرَضَنِي مِنْهَا قَرْضاً[٩]، أَعْطَيْتُهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْراً إِلىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَمَا شِئْتُ مِنْ ذٰلِكَ، وَمَنْ لَمْ يُقْرِضْنِي مِنْهَا قَرْضاً[١٠]، فَأَخَذْتُ مِنْهُ شَيْئاً[١١] قَسْراً، فَصَبَرَ[١٢]، أَعْطَيْتُهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لَوْ أَعْطَيْتُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مَلَائِكَتِي لَرَضُوا بِهَا مِنِّي». ٩٣/٢

---

١ . في «ص»: «أبي جميل».

٢ . في «ب»: - «عن جدّه أبي جميلة». وفي «ص»: «أبي جميل».

٣ . في الوسائل: «عن رجل» بدل «عن بعض أصحابه».

٤ . فَطَرَ الشيءَ يَفطُرُه فَطْراً فانفطَرَ و فَطَّرَه: شقّه. لسان العرب، ج ٥، ص ٥٥ (فطر).

٥ . «الصفا»: حجر صُلب أملس. الواحدة: صفاة. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٨؛ المصباح المنير، ص ٣٤٤ (صفو).

٦ . الفقيه، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥١٣، مرسلاً عن الصادق عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ٢٠.

٧ . ورد الخبر - مع اختلاف يسير - في الخصال، ص ١٣٠، ح ١٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمّار، عن عبدالله بن سنان. وهو سهو ظاهراً؛ فإنّه تكرّرت رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبدالله] بن سنان مباشرة في كثير من الأسناد، ولم يثبت رواية إسحاق بن عمّار عن عبدالله بن سنان في موضع، بل وردت في الكافي، ح ٢٨٦٠ و ١٤٩٩٧، رواية ابن سنان معطوفاً على إسحاق بن عمّار.

٨ . في الخصال: «أعطيت».

٩ . في حاشية «ف»: + «حسناً».

١٠ . في «ف»: + «حسناً». وفي البحار: - «قرضاً».

١١ . في «ف» والخصال: - «شيئاً».

١٢ . في «د، ز، بف» والبحار والخصال: - «فصبر».

قَالَ[١]: ثُمَّ تَلَا أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: «﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ۝ أُولٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ فَهٰذِهِ وَاحِدَةٌ مِنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ اثْنَتَانِ[٢] ﴿وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾[٣] ثَلَاثٌ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «هٰذَا لِمَنْ أَخَذَ اللّٰهُ مِنْهُ شَيْئاً قَسْراً».[٤]

١٧١١ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيُّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[٥]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ[٦]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مُرُوَّةُ[٧] الصَّبْرِ فِي حَالِ الْحَاجَةِ وَالْفَاقَةِ[٨] وَالتَّعَفُّفِ وَالْغِنىٰ[٩] أَكْثَرُ مِنْ مُرُوَّةِ[١٠] الْإِعْطَاءِ».[١١]

---

١. في البحار: - «قال».

٢. في «بر»: «ثنتان».

٣. البقرة (٢): ١٥٦ـ١٥٧.

٤. الخصال، ص ١٣٠، باب الثلاثة، ح ١٣٥، بسنده عن إسحاق بن عمّار، عن عبد الله بن سنان. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٨، ح ١٢٦، عن إسحاق بن عمّار، مع اختلاف وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٥؛ وج ٨٢، ص ١٢٦.

٥. في «بس»: «القاشاني».

٦. في «ب، ر، ض، بر، بف» وحاشية «ج، ز»: + «الجعفي».

٧. في «ب» وحاشية «د، بف»: «مرارة». و«المروّة»: آداب نفسانيّة تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وقد يتحقّق بمجانبة ما يؤذن بخِسّة النفس من المباحات. مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٦٨٣ (مرأ).

٨. في الوافي: «الفاقة والحاجة».

٩. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٧٥: «ونقل عن بعض الأفاضل أنّه حكّ نقطة الغنى، وهو المضبوط في جميع النسخ وجعله العناء بالعين المهملة». وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٤٣: «وفي بعض النسخ بالمهملة، بمعنى التعب. فعطفه على «الحاجة» حينئذٍ أنسب، وتخلّل التعطّف في البين ممّا يبعّده، فالأظهر على تقديره عطفه على الصبر أيضاً».

١٠. في «ب» وحاشية «د، بف»: «مرارة».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٨٧، ح ١١٥٢، بسنده عن عليّ بن محمّد، عن القاسم بن محمّد، مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٢٠٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ٢١.

١٧١٢ / ٢٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ [١]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَرْحَمُكَ اللّٰهُ، مَا الصَّبْرُ الْجَمِيلُ؟

قَالَ: «ذٰلِكَ [٢] صَبْرٌ لَيْسَ فِيهِ شَكْوَى إِلَى النَّاسِ». [٣]

١٧١٣ / ٢٤ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَيَابَةَ، عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ أَوْ [٤] أَبِي جَعْفَرٍ عليهما السلام، قَالَ: «مَنْ لَا يُعِدَّ الصَّبْرَ لِنَوَائِبِ [٥] الدَّهْرِ يَعْجِزْ [٦]». [٧]

١٧١٤ / ٢٥ . أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ الْأَشْعَرِيُّ [٨]، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

---

١ . في «ص»: «النصر». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١.

٢ . في «بر» والوافي وتفسير العيّاشي: «ذاك».

٣ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٥٧، عن جابر، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٦٩، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٢٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٢٤٨٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٣، ح ٢٢.

٤ . في «ف»: + «عن». وفي «بف»: «و».

٥ . في الأمالي: «لفواجع».

٦ . في «بف، بر» وحاشية «بس»: «العجز».

٧ . الأمالي للمفيد، ص ١٨٥، المجلس ٢٣، ح ١١، بسنده عن أبان، عن عبد الرحمن بن سيابة، عن النعمان، عن أبي جعفر عليه السلام . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٦٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . تحف العقول، ص ٤٤، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٢٠٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٣٥٧٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٣، ح ٢٣.

٨ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف». وفي «ج، ف» والمطبوع: «أبو عليّ الأشعري». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ أبا عبد الله الأشعري، هو الحسين بن محمّد من مشايخ الكليني، وقد أكثر الرواية عن معلّى بن محمّد، ويأتي في الكافي، ح ٣٧٢٦، رواية أبي عبد الله الأشعري، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣ ـ ٣٥٠؛ رجال النجاشي، ص ٦٦، الرقم ١٥٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «إِنَّا صُبَّرٌ[١] وَشِيعَتُنَا أَصْبَرُ مِنَّا». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، كَيْفَ صَارَ شِيعَتُكُمْ أَصْبَرَ مِنْكُمْ؟ قَالَ : «لِأَنَّا نَصْبِرُ عَلىٰ مَا نَعْلَمُ، وَشِيعَتُنَا يَصْبِرُونَ عَلىٰ مَا لَا يَعْلَمُونَ».[٢]

٩٤/٢

٤٨ ـ بَابُ الشُّكْرِ

١٧١٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الصَّائِمِ الْمُحْتَسِبِ، وَالْمُعَافَى الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الْمُبْتَلَى الصَّابِرِ، وَالْمُعْطَى[٣] الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الْمَحْرُومِ الْقَانِعِ».[٤]

١٧١٦ / ٢ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَا فَتَحَ اللّٰهُ عَلىٰ عَبْدٍ بَابَ شُكْرٍ، فَخَزَنَ[٥] عَنْهُ[٦] بَابَ الزِّيَادَةِ».[٧]

---

١ . يجوز في الكلمة ضمّ الباء مخفّفة.

٢ . تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله ؛ وفيه، ج ٢، ص ١٤١، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد أبي عبدالله جعفر بن محمّد ، ح ١٢٨١ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٠، ح ١٦.

٣ . في «ف»: «والمعاطى».

٤ . قرب الإسناد، ص ٧٤، ح ٢٣٧، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه يرفعه، قال: «الطاعم ...»؛ ثواب الأعمال، ص ٢١٦، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله . تحف العقول، ص ٣٦٤، عن أبي عبد الله ، وفيهما من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، إلى قوله: «كأجر المبتلى الصابر». وراجع: المحاسن، ص ٤٣٥، كتاب المأكل، ح ٢٧١ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٠، ح ٢١٦٢٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢، ح ١.

٥ . في «ف»: «فخرج». وخَزَن المال: غيّبه. مجمع البحرين، ج ١، ص ٥٠٩ (خزن).

٦ . في حاشية «بر، بف»: «عليه».

٧ . الجعفريّات، ص ٢٢٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١١، ح ٢١٦٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣، ح ٢.

١٧١٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَاةِ: اشْكُرْ[1] مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْكَ، وَأَنْعِمْ عَلىٰ[2] مَنْ شَكَرَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا زَوَالَ لِلنَّعْمَاءِ[3] إِذَا شُكِرَتْ، وَلَا بَقَاءَ لَهَا إِذَا كُفِرَتْ؛ الشُّكْرُ[4] زِيَادَةٌ فِي النِّعَمِ، وَأَمَانٌ مِنَ الْغِيَرِ[5]».[6]

١٧١٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ[7] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليهما السلام، قَالَ: «الْمُعَافَى الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مَا لِلْمُبْتَلَى الصَّابِرِ، وَالْمُعْطَى[8] الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَالْمَحْرُومِ الْقَانِعِ».[9]

١٧١٩ / ٥. عَنْهُ[10]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ فَضْلٍ

---

١. في «ف»: + «على».

٢. في «ف»: - «على».

٣. في حاشية «ج، د»: «من نعمائي».

٤. في البحار: «والشكر».

٥. «الغِيَرُ»: تغيّر الحال وانتقالها عن الصلاح إلى الفساد. و«الغِيَر»: الاسم من قولك: غيّرت الشيء فتغيّر. النهاية، ج ٣، ص ٤٠١ (غير). وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٤٧: «وفي بعض النسخ بالباء الموحّدة، وهو محرّكة داهية لا يهتدى لمثلها. والظاهر أنّه تصحيف».

٦. كفاية الأثر، ص ٢٤٠؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٠١، المجلس ١٨، ح ٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، في وصيّته لبعض ولده، مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ٣٥٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦١٨؛ و ج ١٦، ص ٣١١، ح ٢١٦٢٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٦٠، ح ٧٢؛ و ج ٧١، ص ٢٧، ح ٤.

٧. في «ج، ز، ص، ض، ف، بس» والوافي: - «أبي جعفر أو».

٨. في «ص، ف»: «والمعاطى».

٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٨، ح ٥.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد تكرّرت رواية أحمد بن أبي عبدالله بهذا العنوان وبعنوان أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٦؛ و ص ٦٣٢.

الْبَقْبَاقِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[١] قَالَ: «الَّذِي أَنْعَمَ[٢] عَلَيْكَ بِمَا فَضَّلَكَ وَأَعْطَاكَ وَأَحْسَنَ إِلَيْكَ». ثُمَّ قَالَ: «فَحَدِّثْ بِدِينِهِ وَمَا أَعْطَاهُ اللّٰهُ وَمَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ».[٣]

٩٥/٢ ١٧٢٠ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وُهَيْبِ[٤] بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[٥] ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ عِنْدَ عَائِشَةَ لَيْلَتَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، لِمَ تُتْعِبُ نَفْسَكَ وَقَدْ غَفَرَ اللّٰهُ[٦] لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَ لَا أَكُونُ عَبْداً شَكُوراً؟».

قَالَ: «وَكَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَقُومُ عَلىٰ أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ[٧]: ﴿طٰه ○ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقىٰ﴾[٨]».[٩]

١٧٢١ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ

---

١. الضحى (٩٣): ١١.

٢. في «ز، ص، ف»: + «الله».

٣. المحاسن، ص ٢١٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٥، بسند آخر عن الحسين بن عليّ ﷺ. تحف العقول، ص ٢٤٦، عن الحسين بن عليّ ﷺ، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٨، ح ٦.

٤. في «ب»: «وهب». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن سماعة ـ وهو الحسن بن محمّد بن سماعة ـ عن وهيب بن حفص كتابه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩.

٥. في «ف»: «أبي عبد الله».

٦. في «ج، د، ز، ف»: - «الله».

٧. في «ب، ج، د، بر»: - «سبحانه وتعالى». وفي الوافي: «سبحانه عليه».

٨. طه (٢٠): ١ ـ ٢.

٩. الأمالي للطوسي، ص ٤٠٣، المجلس ١٤، ح ٩٠٣، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٢٠٩٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٠، ح ٧١٣٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٨٥، ح ٣، وفيهما من قوله: «وكان رسول الله ﷺ يقوم على أطراف»؛ و ص ٢٦٣، ح ٥٩؛ و ج ٧١، ص ٢٤، ح ٣.

جَهْمٍ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «ثَلَاثٌ لَا يَضُرُّ مَعَهُنَّ شَيْءٌ: الدُّعَاءُ عِنْدَ الْكَرْبِ، وَالِاسْتِغْفَارُ عِنْدَ الذَّنْبِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ النِّعْمَةِ».[1]

١٧٢٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ؛ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[2]».[3]

١٧٢٣ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا[4] سَمِعَاهُ:

عَنْ[5] أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَنْعَمَ اللهُ عَلىٰ عَبْدٍ مِنْ نِعْمَةٍ، فَعَرَفَهَا بِقَلْبِهِ، وَحَمِدَ اللهَ ظَاهِراً[6] بِلِسَانِهِ فَتَمَّ كَلَامُهُ، حَتّىٰ يُؤْمَرَ لَهُ ←

---

١. الأمالي للطوسي، ص ٢٠٤، المجلس ٧، ح ٣٤٩، بسنده عن أحمد بن عبد الله، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن فضّال. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٢٠٩١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩، ح ٢٦.

٢. إبراهيم (١٤): ٧.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التفويض إلى الله والتوكّل عليه، ح ١٥٩٦، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن يحيى بن المبارك. وفي المحاسن، ص ٣، كتاب القرائن، ح ١؛ والخصال، ص ١٠١، باب الثلاثة، ح ٥٦، بسندهما عن معاوية بن وهب، وفي كلّها مع زيادة. وفي الخصال، ص ٢٠٢، باب الأربعة، ح ١٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٢٣، ح ١، بسند آخر هكذا: «من أعطي الشكر لم يحرم الزيادة» مع زيادة في أوّله وآخره. وفي الأمالي للطوسي، ص ٤٥٢، المجلس ١٦، ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٩٣، المجلس ٣٩، ح ١٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. نهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٥، مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله وآخره، وفيهما هكذا: «من أعطي الشكر لم يحرم الزيادة»؛ خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ١٠٣، مرسلاً عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٧.

٤. في «د، بس»: - «من أصحابنا».

٥. في «د، ص، بس» وحاشية «ض»: «من».

٦. في حاشية «بف»: + «عليها».

بِالْمَزِيدِ».[1]

١٧٢٤ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ[2]، عَنْ مُيَسِّرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «شُكْرُ النِّعْمَةِ[3] اجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ[4]، وَتَمَامُ الشُّكْرِ قَوْلُ الرَّجُلِ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».[5]

١٧٢٥ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ[6]، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «شُكْرُ كُلِّ نِعْمَةٍ ـ وَإِنْ عَظُمَتْ ـ أَنْ تَحْمَدَ[7] اللّٰهَ ـ عَزَّ

---

١ . الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٩١٣، بسند آخر، مع اختلاف؛ ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، المجلس ٢٤، ح ٢، بسنده آخر عن أبي عبدالله، عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٣، عن أبي عمر المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٦٧، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٥٧ ضمن الحديث الطويل، عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٨.

٢ . في «ب»: «هاشم».

٣ . في «ب، بر، بف»: «النعم».

٤ . في «ب»: «المعاصي».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٩.

٦ . هكذا في «ب، ض، بر، بف، جر» وحاشية «بس» والبحار. وفي «ج، د، ز، ص، ف، بس» والمطبوع: «عيينة».

وما أثبتناه هو الصواب؛ فإنّا لم نجد لعليّ بن عيينة ذكراً في الكتب والأسناد في غير هذا المورد، أمّا عليّ بن عقبة، فقد ورد في كثير من الأسناد، ويأتي رواية ابن أبي عمير عنه في الكافي، ح ٥٠٢٣ و ١٤٠٩٩، وهو المذكور في كتب الرجال، روى كتابه الحسن بن عليّ بن فضّال المتوفّى سنة إحدى وعشرين أو أربع وعشرين ومائتين، فيكون ابن فضّال في طبقة محمّد بن أبي عمير المتوفّى سنة سبع عشرة ومائتين. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥؛ رجال النجاشي، ص ٣٤، الرقم ٧٢؛ و ص ٧٥، الرقم ١٨٠؛ و ص ٢٩٩، الرقم ٨١٤؛ و ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٩٥، الرقم ٨٣٢٠.

٧ . في «ب، ف»: «أن يحمد».

وَجَلَّ ـ عَلَيْهَا[١]». [٢]

١٢/١٧٢٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: ٩٦/٢

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: هَلْ لِلشُّكْرِ حَدٌّ إِذَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ كَانَ شَاكِراً؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: مَا[٣] هُوَ؟ قَالَ: «يَحْمَدُ اللّٰهَ عَلىٰ كُلِّ نِعْمَةٍ[٤] عَلَيْهِ فِي أَهْلٍ وَمَالٍ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا أَنْعَمَ[٥] عَلَيْهِ فِي مَالِهِ حَقٌّ أَدَّاهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ[٦] جَلَّ وَعَزَّ: ﴿سُبْحانَ الَّذِى سَخَّرَ لَنا هٰذا وَما كُنّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾[٧] وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالىٰ[٨]: ﴿رَبِّ أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾[٩] وَقَوْلُهُ: ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِى مِنْ لَدُنْكَ سُلْطاناً نَصِيراً﴾[١٠]». [١١]

١٣/١٧٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ـ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ـ يَقُولُ: «مَنْ حَمِدَ اللّٰهَ عَلَى النِّعْمَةِ فَقَدْ

---

١. في «ج، ز، ص، ض، بر، بس» والخصال: - «عليها».

٢. الخصال، ص ٢١، باب الواحد، ح ٧٣، بسنده عن عمر بن يزيد. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٣٠.

٣. في «ج، ف»: «وما».

٤. في «ف»: + «أنعم».

٥. في «ف» وحاشية «بف»: + «الله».

٦. في البحار: «قول الله».

٧. الزخرف (٤٣): ١٣.

٨. في «ض» ومرآة العقول والبحار: + «﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ ومنه قوله».

٩. المؤمنون (٢٣): ٢٩.

١٠. الإسراء (١٧): ٨٠. وفي الوافي: «يعني ومن الحقّ الذي يجب أداؤه فيما أنعم الله عليه أن يقول عند ركوب الفلك أو الدابّة اللتين أنعم الله بهما عليه ما قاله سبحانه تعليماً لعباده وإرشاداً لهم حيث قال عزّ وجلّ: ﴿وَ جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَ ٱلْأَنْعَـٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝ لِتَسْتَوُواْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَ تَقُولُواْ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَ مَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف (٤٣): ١٢ـ١٣]. وأن يقول عند نزوله من إحداهما: ﴿رَبِّ أَنزِلْنِى﴾ الآية. وأن يقول عند دخوله الدار أو البيت: ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِى﴾ الآية».

١١. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٦٧، ح ١٢٠، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩، ح ٧.

شَكَرَهُ، وَكَانَ الْحَمْدُ أَفْضَلَ مِنْ تِلْكَ النِّعْمَةِ».[١]

١٧٢٨ / ١٤ . مُحَمَّدٌ[٢]، عَنْ أَحْمَدَ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا أَنْعَمَ اللّٰهُ عَلىٰ عَبْدٍ بِنِعْمَةٍ ـ صَغُرَتْ أَوْ كَبُرَتْ ـ فَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلّٰهِ" إِلَّا أَدّىٰ شُكْرَهَا».[٤]

١٧٢٩ / ١٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَنْ أَنْعَمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ، فَعَرَفَهَا[٥] بِقَلْبِهِ[٦]، فَقَدْ أَدّىٰ شُكْرَهَا».[٧]

١٧٣٠ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: «إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَشْرَبُ[٨] الشَّرْبَةَ مِنَ الْمَاءِ، فَيُوجِبُ اللّٰهُ لَهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

٩٧/٢ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْخُذُ الْإِنَاءَ، فَيَضَعُهُ عَلىٰ فِيهِ فَيُسَمِّي[٩]، ثُمَّ يَشْرَبُ، فَيُنَحِّيهِ وَهُوَ

---

١ . ثواب الأعمال، ص ٢١٦، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله ؑ، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٩، ح ٢٠٩٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣١، ح ٨.

٢ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «بف»: + «بن يحيى».

٣ . في حاشية «بف»: + «بن محمّد». وفي البحار: «محمّد بن أحمد» بدل «محمّد عن أحمد». وهو سهو واضح.

٤ . الخصال، ص ٢٩٩، باب الخمسة، ح ٧٢، بسند آخر عن عليّ بن الحسين ؑ، وفيه: «ومن قال: الحمد لله، فقد أدّى شكر كلّ نعمة لله عزّ وجلّ عليه» مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٩، ح ٢٠٩٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ٩.

٥ . في «ز»: «وعرفها».

٦ . في تحف العقول: + «وعلم أنّ المنعم عليه الله».

٧ . تحف العقول، ص ٣٦٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٠، ح ٢٠٩٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١٠.

٨ . في «ف»: «يشرب».

٩ . في الوسائل: «ويسمّي». والتسمية أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.

يَشْتَهِيهِ، فَيَحْمَدُ اللّٰهَ[١]، ثُمَّ يَعُودُ فَيَشْرَبُ[٢]، ثُمَّ يُنَحِّيهِ، فَيَحْمَدُ اللّٰهَ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَشْرَبُ، ثُمَّ يُنَحِّيهِ، فَيَحْمَدُ اللّٰهَ، فَيُوجِبُ[٣] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهَا لَهُ[٤] الْجَنَّةَ».[٥]

١٧٣١ / ١٧ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[٦]، عَنِ الْحَسَنِ[٧] بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنِّي سَأَلْتُ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يَرْزُقَنِي مَالاً، فَرَزَقَنِي[٨]، وَإِنِّي سَأَلْتُ اللّٰهَ أَنْ يَرْزُقَنِي وَلَداً[٩]، فَرَزَقَنِي وَلَداً[١٠]، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَرْزُقَنِي دَاراً، فَرَزَقَنِي[١١]، وَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَ ذٰلِكَ[١٢] اسْتِدْرَاجاً[١٣]؟

فَقَالَ: «أَمَا وَاللّٰهِ، مَعَ الْحَمْدِ[١٤] فَلَا».[١٥]

١٧٣٢ / ١٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ ضَاعَتْ دَابَّتُهُ، فَقَالَ: «لَئِنْ رَدَّهَا اللّٰهُ

---

١ . في البحار: - «الله».
٢ . في الوسائل: «يشرب».
٣ . في «ز»: «فيوهب».
٤ . في «ب، د، ف، بف» والوافي والوسائل والبحار: «له بها».
٥ . المحاسن، ص ٥٧٨، كتاب الماء، ذيل ح ٤٤، بسنده عن منصور بن يونس. وفي الكافي، كتاب الأشربة، باب القول على شرب الماء، ح ١٢١٨٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٨٥، ح ١٧، بسند آخر، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٥٧١، ح ٢٠٠٢٣؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٢٥١، ح ٣١٨٣٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١١.
٦ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، عليّ بن إبراهيم عن أبيه.
٧ . في «ز، ص»: «الحسين». وقد توسّط الحسن بن عطيّة بين ابن أبي عمير وعُمَر بن يزيد في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٢٤.
٨ . في «ب»: + «مالاً».
٩ . في «ز، ف»: - «ولداً».
١٠ . في الوافي والبحار: - «ولداً».
١١ . في «بر، بف»: + «داراً».
١٢ . في الوافي: - «ذلك».
١٣ . استدرجه: خَدَعه وأدناه، كدَرَّجَه. واستدراج الله تعالى العبد: أنّه كلّما جدّد خطيئةً جدّد له نعمة وأنساه الاستغفار، أو أن يأخذه قليلاً قليلاً ولا يباغته. والبغتة: الفجأة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٨ (درج).
١٤ . في «ض»: + «لله».
١٥ . الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٤، ح ٣٥٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١٢.

عَلَيَّ، لَأَشْكُرَنَّ اللّٰهَ حَقَّ شُكْرِهِ». قَالَ: فَمَا لَبِثَ أَنْ أُتِيَ بِهَا، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلّٰهِ». فَقَالَ قَائِلٌ لَهُ[1]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَ لَيْسَ[2] قُلْتَ: لَأَشْكُرَنَّ اللّٰهَ حَقَّ شُكْرِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَ لَمْ تَسْمَعْنِي قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ؟».[3]

١٧٣٣ / ١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْمُثَنّىٰ[4] الْحَنَّاطِ[5]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ يَسُرُّهُ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلىٰ هٰذِهِ النِّعْمَةِ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ يَغْتَمُّ بِهِ[6]، قَالَ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلىٰ كُلِّ حَالٍ».[7]

١٧٣٤ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[8]، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْمُبْتَلىٰ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُسْمِعَهُ[9]: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَلَوْ شَاءَ[10] فَعَلَ[11]» قَالَ: «مَنْ قَالَ

---

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «له قائل».

٢ . في حاشية «ف»: «أ لست». وهو الظاهر. وفي البحار: - «أ ليس».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣، ح ١٣.

٤ . في «ز، ص، ض، ف»: «مثنّى».

٥ . في «ف، بر»: «الخيّاط»، وتقدّم في الكافي، ح ١٤٩٦، أنّه سهو.

٦ . في حاشية «ض»: «يغتمّ له». وفي مرآة العقول: «يغتمّ به، على بناء المعلوم. وقد يقرأ على المجهول».

٧ . الأمالي للطوسي، ص ٤٩، المجلس ٢، ح ٣٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٧، ح ٣٥٣٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣، ح ١٤.

٨ . هكذا في «د، ز، ص، جر». وفي «ب، ج، ض، ف، بس، بف» والمطبوع: «الخزّاز». وفي «بر»: «الخرّار». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ح ٧٥.

٩ . في «بر»: «تسمّعه» بالتشديد.

١٠ . في حاشية «ص»: + «الله».

١١ . في «ب، ز، بف»: «لفعل».

ذٰلِكَ، لَمْ يُصِبْهُ ذٰلِكَ الْبَلَاءُ أَبَداً».[١]

١٧٣٥ / ٢١ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حَفْصٍ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَرىٰ[٢] مُبْتَلًى، فَيَقُولُ: "الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي عَدَلَ عَنِّي مَا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَيْكَ بِالْعَافِيَةِ، اللّٰهُمَّ عَافِنِي مِمَّا ابْتَلَيْتَهُ[٣] بِهِ" إِلَّا لَمْ يُبْتَلَ بِذٰلِكَ الْبَلَاءِ[٤]».[٥]

١٧٣٦ / ٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيحٍ: ٩٨/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ وَ[٦] قَدِ ابْتُلِيَ وَ[٧] أَنْعَمَ اللّٰهُ[٨] عَلَيْكَ، فَقُلِ: اللّٰهُمَّ إِنِّي لَا أَسْخَرُ وَلَا أَفْخَرُ[٩]، وَلٰكِنْ[١٠] أَحْمَدُكَ عَلىٰ عَظِيمِ نَعْمَائِكَ عَلَيَّ».[١١]

١٧٣٧ / ٢٣ . عَنْهُ[١٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ:

---

١ . الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للعلل والأمراض، ح ٣٤٠٦، بسند آخر، وفيه: «وفضّلني عليك وعلى كثير ممّن خلق» بدل «ولو شاء فعل»؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٦٧، المجلس ٤٥، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٩٩، ضمن الحديث الطويل، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وراجع: الجعفريّات، ص ٢٢٠ .الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٥.

٢ . في البحار: «رأى». ٣ . في «ز»: «ابتليت».

٤ . في حاشية «بر» والوافي والبحار: + «أبداً».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٦.

٦ . في «ب، ج، ف، بر، بس» والوافي والبحار: - «و».

٧ . في «بر» وحاشية «بس»: «وقد». ٨ . في «ز، ص، ف»: - «الله».

٩ . في الوافي: «يعني لا أسخر من هذا المبتلى بابتلائه بذلك، ولا أفخر عليه ببراءتي منه».

١٠ . في «بر، بف» والوافي: «ولكنّي».

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٧.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه ↔

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْبَلَاءِ، فَاحْمَدُوا اللّٰهَ، وَلَا تُسْمِعُوهُمْ؛ فَإِنَّ ذٰلِكَ يَحْزُنُهُمْ».[1]

١٧٣٨ / ٢٤ . عَنْهُ[2]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ[3]: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ يَسِيرُ عَلىٰ نَاقَةٍ لَهُ إِذَا[4] نَزَلَ فَسَجَدَ خَمْسَ سَجَدَاتٍ، فَلَمَّا أَنْ[5] رَكِبَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، إِنَّا رَأَيْنَاكَ صَنَعْتَ شَيْئاً لَمْ تَصْنَعْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَقْبَلَنِي جَبْرَئِيلُ ، فَبَشَّرَنِي بِبِشَارَاتٍ[6] مِنَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَسَجَدْتُ لِلّٰهِ شُكْراً[7]، لِكُلِّ بُشْرىٰ سَجْدَةٌ».[8]

١٧٣٩ / ٢٥ . عَنْهُ[9]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِذَا ذَكَرَ أَحَدُكُمْ نِعْمَةَ[10] اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ شُكْراً لِلّٰهِ، فَإِنْ كَانَ رَاكِباً، فَلْيَنْزِلْ فَلْيَضَعْ[11] خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ[12]، وَإِنْ[13] لَمْ

ـ كتاب هارون بن الجهم، وتكرّرت روايته عنه بتوسّط أبيه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٨ـ٣٩٩.

١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٨.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٣ . في «ج، ز، ص، ف، بر، بف» والوسائل والبحار: - «قال».

٤ . في «ب، د، ص، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار: «إذ».

٥ . في «د، ص، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «أن».

٦ . في «ز»: «ببشارة».

٧ . في الوسائل: «شكراً لله».

٨ . الأمالي للمفيد، ص ٢١، المجلس ٣، ح ٢، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن أبي عبد الرحمن، عن جعفر بن محمد ، مع اختلاف يسير وزيادة. الأمالي للصدوق، ص ٥٠٩، المجلس ٧٦، ح ٦، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٨، ح ٨٥٩٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٤، ح ٦٠؛ وج ٧١، ص ٣٥، ح ١٩.

٩ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

١٠ . في «ف»: «نعم».

١١ . في «بر»: «وليضع».

١٢ . في الوافي: + «شكراً لله».

١٣ . في «ب»: «فإن». وفي «ف»: + «كان».

يَكُنْ يَقْدِرُ عَلَى النُّزُولِ لِلشُّهْرَةِ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلىٰ قَرَبُوسِهِ[1]، فَإِنْ[2] لَمْ[3] يَقْدِرْ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلىٰ كَفِّهِ[4]، ثُمَّ لْيَحْمَدِ اللّٰهَ عَلىٰ مَا أَنْعَمَ اللّٰهُ[5] عَلَيْهِ».[6]

١٧٤٠ / ٢٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ، قَالَ:

كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي بَعْضِ أَطْرَافِ[7] الْمَدِينَةِ إِذْ ثَنىٰ رِجْلَهُ عَنْ دَابَّتِهِ[8]، فَخَرَّ سَاجِداً، فَأَطَالَ وَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَرَكِبَ دَابَّتَهُ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ أَطَلْتَ السُّجُودَ[9]؟ فَقَالَ: «إِنَّنِي[10] ذَكَرْتُ نِعْمَةً أَنْعَمَ اللّٰهُ بِهَا[11] عَلَيَّ[12]، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَشْكُرَ رَبِّي».[13]

١٧٤١ / ٢٧ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ـ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ غَيْرِهِ ـ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ[14]: «أَوْحَى اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إِلىٰ .... ←

---

١ . «القربوس» ـ كحلزون، ولا يسكَّن إلّا في الشعر ـ: حِنْوُ السرج. وهما قربوسان. وجمعه: قرابيس. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٤ (قربس).

٢ . هكذا في «ب، ج، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإن».

٣ . في البحار: «لم يكن».

٤ . في «بس» وحاشية «د، ص، بف»: «كفّه على خدّه».

٥ . في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بف» والوافي: - «الله».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩، ح ٨٥٩٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٥، ح ٢٠.

٧ . في «بف» وحاشية «ج، ض»: «طرق».

٨ . «ثنى رجله عن دابّته»: ضمّ ساقه إلى فَخِذه فنزل عن دابّته. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥١ (ثنى).

٩ . في حاشية «بف»: «السجدة».

١٠ . في «ب» والوسائل: «إنّي».

١١ . في «ف»: - «بها».

١٢ . في «ض، بف»: - «عليّ».

١٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١١٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩، ح ٨٥٩٣؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٦، ح ٢٩؛ و ج ٧١، ص ٣٥، ح ٢١.

١٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت والبحار. وفي المطبوع: + «فيما».

مُوسىٰ[١] عليه السلام : يَا مُوسَى اشْكُرْنِي حَقَّ شُكْرِي ، فَقَالَ : يَا رَبِّ[٢] ، وَكَيْفَ[٣] أَشْكُرُكَ حَقَّ شُكْرِكَ ، وَلَيْسَ مِنْ شُكْرٍ أَشْكُرُكَ بِهِ إِلَّا وَأَنْتَ أَنْعَمْتَ[٤] بِهِ[٥] عَلَيَّ؟ قَالَ : يَا مُوسَى ، الْآنَ[٦] شَكَرْتَنِي حِينَ[٧] عَلِمْتَ أَنَّ ذٰلِكَ مِنِّي».[٨]

٩٩/٢ ١٧٤٢ / ٢٨ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[٩] ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «إِذَا أَصْبَحْتَ وَأَمْسَيْتَ ، فَقُلْ عَشْرَ مَرَّاتٍ : "اللّٰهُمَّ مَا أَصْبَحَتْ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ عَافِيَةٍ فِي[١٠] دِينٍ أَوْ دُنْيَا ، فَمِنْكَ[١١] وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، لَكَ الْحَمْدُ ، وَلَكَ الشُّكْرُ بِهَا عَلَيَّ يَا رَبِّ حَتّىٰ تَرْضىٰ ، وَبَعْدَ الرِّضَا" فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذٰلِكَ ، كُنْتَ قَدْ[١٢] أَدَّيْتَ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللّٰهُ بِهِ[١٣] عَلَيْكَ فِي ذٰلِكَ الْيَوْمِ ، وَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ».[١٤]

١٧٤٣ / ٢٩ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[١٥] ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ نُوحٌ عليه السلام يَقُولُ ذٰلِكَ[١٦] إِذَا أَصْبَحَ ، فَسُمِّيَ بِذٰلِكَ عَبْداً شَكُوراً».

---

١ . في «ض» : + «بن عمران».
٢ . في «ف» : - «يا ربّ».
٣ . في البحار : «فكيف».
٤ . في «ز» : «أنعمتني». وفي حاشية «ف» : «أنعمته».
٥ . في «ف» : - «به».
٦ . في «ز» : «الآن يا موسى».
٧ . في حاشية «ف» : «حيث».
٨ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ ، ح ٢١٠٠ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٣٦ ، ح ٢٢.
٩ . السند معلّق على سابقه . ويروي عن ابن أبي عمير ، عليّ بن إبراهيم عن أبيه .
١٠ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي . وفي المطبوع : «من».
١١ . في مرآة العقول : «وربّما يقرأ منّك بفتح الميم وتشديد النون ، وهو تصحيف».
١٢ . في «ف» : «عبداً لله» بدل «قد».
١٣ . في البحار ، ج ٧١ : - «به».
١٤ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، ح ٢١٠٢ ؛ الوسائل ، ج ٧ ، ص ٢٢٩ ، ح ٩١٩٢ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٣٦ ، ح ٢٣ ؛ وج ٨٣ ، ص ١٢٥ ، ح ٧٣.
١٥ . السند معلّق ، كسابقه .
١٦ . يعني الدعاء المذكور في الحديث السابق .

وَ قَالَ[١]: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ صَدَقَ[٢] اللّٰهَ نَجَا».[٣]

١٧٤٤ / ٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ كُلَّ قَلْبٍ حَزِينٍ، وَيُحِبُّ كُلَّ عَبْدٍ شَكُورٍ، يَقُولُ اللّٰهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - لِعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَ شَكَرْتَ فُلَاناً؟ فَيَقُولُ: بَلْ شَكَرْتُكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: لَمْ تَشْكُرْنِي إِذْ[٤] لَمْ تَشْكُرْهُ» ثُمَّ[٥] قَالَ: «أَشْكَرُكُمْ لِلّٰهِ أَشْكَرُكُمْ لِلنَّاسِ».[٦]

٤٩ - بَابُ حُسْنِ الْخُلُقِ

١٧٤٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

---

١ . في «ض، بر» والوافي: «قال و».

٢ . في «ب، ز، ف، بر» وشرح المازندراني والوافي: «صدّق» بالتشديد. وفي الوافي: «لعلّه عليه السلام أشار بآخر الحديث إلى أنّ هذه الكلمات تصديق لله سبحانه فيما وصف الله به نفسه وشهد به من التوحيد».

٣ . الفقيه، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٩٨١، معلّقاً عن حفص البختري، مع اختلاف يسير. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٧، عن حفص البختري، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ح ١٩، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير، وفي كلّها إلى قوله: «فسمّي بذلك عبداً شكوراً». وفيه، ح ١٦، عن حفص بن البختري؛ وفيه، ح ١٨، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام وفيهما إلى قوله: «إذا أصبح» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٢٩، ح ٩١٩٣ـ٩١٩٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧، ح ٢٤.

٤ . في «ف» والوافي: «إذا». ٥ . في «بر، بف»: - «ثمّ».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٤، ح ٢١١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٠، ح ٢١٦٢٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨، ح ٢٥.

٧ . هكذا في «ج، ز، ص، ف» وحاشية «د، ض، بر، بف». وفي «ب، د، ض، بر، بس، بف، جر» والمطبوع والوسائل والبحار: «جميل بن صالح».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً».[١]

١٧٤٦ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ[٢]:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَا[٣] يُوضَعُ فِي مِيزَانِ امْرِئٍ

= والظاهر صحّة ما أثبتناه؛ فإنّا لم نجد رواية جميل بن صالح عن محمّد بن مسلم إلّا في الكافي، ح ٦٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٥٣، المجلس ٥١، ح ١، وفي ما نحن فيه.

والخبر الأوّل أورده ابن إدريس في مستطرفات السرائر، ص ٨٤، ح ٣١، نقلاً من كتاب المشيخة تصنيف الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عن محمّد بن مسلم والمذكور في بعض نسخ الكافي أيضاً هو «جميل بن درّاج». وما نحن فيه قد ورد في بعض النسخ «جميل بن درّاج»، كما أشرنا إليه، فلم يبق في البين إلّا ما رواه الصدوق في الأمالي، وبه لا يثبت رواية جميل بن صالح، عن محمّد بن مسلم ـ مع أنّ كلّاً منهما كثير الرواية جدّاً ـ؛ فإنّ الخبر رواه الصدوق بسنده عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن محمّد بن مسلم. واحتمال كون الأصل في العنوان هو جميل وتفسيره بجميل بن صالح ـ لما ورد في كثير من الأسناد من الرواية [الحسن] بن محبوب، عن جميل بن صالح ـ قويّ جدّاً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٥٩؛ و ج ٥، ص ٣٤٣ـ٣٤٤؛ و ج ١٧، ص ٢٣٣؛ و ج ٢٣، ص ٢٥١ـ٢٥٣.

هذا، وقد أكثر جميل بن درّاج من الرواية عن محمّد بن مسلم في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٢ـ٤٥٣.

١. الأمالي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٤٠، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٣٩٢، المجلس ١٤، ح ١٢، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ الزهد، ص ٩١، ح ٦٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ كفاية الأثر، ص ٢٥٠، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٧، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام. وورد مع اختلاف في هذه المصادر: الأمالي للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ضمن الحديث الطويل ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٥، ضمن الحديث الطويل ١، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٠٩، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٧، ح ١٢٥، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١٥٩٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٢، ح ١.

٢. في الوسائل: - «من أهل المدينة».

٣. في البحار، ج ٧، ص ٣٠٣: + «من عمل».

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلَ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ».[١]

١٧٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ الْحَنَّاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَمَلَ إِيمَانُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَرْنِهِ[٢] إِلىٰ قَدَمِهِ[٣] ذُنُوباً[٤] لَمْ يَنْقُصْهُ ذٰلِكَ» قَالَ: «وَ هُوَ: الصِّدْقُ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ».[٥] ٢/ ١٠٠

---

١. قرب الإسناد، ص ٤٦، ح ١٤٩، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية: «أوّل ما يوضع في ميزان العبد يوم القيامة حسن خلقه». الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٦؛ البحار، ج ٧، ص ٢٤٩، ح ٧؛ و ص ٣٠٣، ح ٦٣؛ وج ٧١، ص ٣٧٤، ح ٢.

٢. «القَرْن»: الجانب الأعلى من الرأس. وجمعه: قرون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

٣. في «ف»: «قدميه».

٤. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٦٨: «يمكن حملها على الصغائر، فإنّ صاحب هذه الخصال لايجترئ على الإصرار على الكبائر، أو أنّه يوفّق للتوبة وهذه الخصال تدعوه إليها؛ مع أنّ الصدق يخرج كثيراً من الذنوب كالكذب وما يشاكله، وكذا أداء الأمانة يخرج كثيراً من الذنوب كالخيانة في أموال الناس ومنع الزكوات والأخماس وسائر حقوق الله، وكذا الحياء من الخلق يمنعه من التظاهر بأكثر المعاصي، والحياء من الله يمنعه من تعمّد المعاصي والاصرار عليها ويدعوه إلى التوبة سريعاً، وكذا حسن الخلق يمنعه عن المعاصي المتعلّقة بإيذاء الخلق كعقوق الوالدين وقطع الأرحام والإضرار بالمسلمين؛ فلا يبقى من الذنوب إلّا قليل لايضرّ في إيمانه، مع أنّه موفّق للتوبة؛ والله الموفّق».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٩٠، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد، عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٢٠، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٥؛ والزهد، ص ٨٨، ح ٦١، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢١؛ والخصال، ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، المجلس ٣٥، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه عليّ بن الحسين ﷺ، مع اختلاف وزيادة. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٢١، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف وزيادة. تحف العقول، ص ٣٦٩، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان

←

١٧٤٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ الْعَابِدِ، قَالَ:

قَالَ لِي[١] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا يَقْدَمُ الْمُؤْمِنُ عَلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعَمَلٍ[٢] بَعْدَ الْفَرَائِضِ[٣] أَحَبَّ إِلَى اللّٰهِ تَعَالىٰ مِنْ أَنْ يَسَعَ النَّاسَ بِخُلُقِهِ[٤]».[٥]

١٧٤٩ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ صَاحِبَ الْخُلُقِ الْحَسَنِ، لَهُ مِثْلُ أَجْرِ[٦] الصَّائِمِ الْقَائِمِ».[٧]

١٧٥٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَكْثَرُ مَا تَلِجُ[٨] بِهِ أُمَّتِيَ الْجَنَّةَ[٩] تَقْوَى اللّٰهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».[١٠]

← والكفر، باب الحياء، ح ١٧٨٧. الوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١٥٩٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٤، ح ٣.

١ . في «د، بر»: - «لي».

٢ . في الوسائل: «بشيء».

٣ . في «بر»: «فرائض الله».

٤ . في المرآة: «أي يكون خلقه الحسن وسيعاً بحيث يشمل جميع الناس».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٤.

٦ . في «ب، بر»: «أجر مثل».

٧ . عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧١، ح ٣٢٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٥.

٨ . في «ب، ز، بس»: «يلج».

٩ . في الجعفريّات: «في الجنّة».

١٠ . الجعفريّات، ص ١٥٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ص ٢٢٨، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٦.

١٧٥١ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنٍ الْأَحْمَسِيِّ[١] وَعَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْخُلُقَ الْحَسَنَ يَمِيثُ[٢] الْخَطِيئَةَ، كَمَا تَمِيثُ[٣] الشَّمْسُ الْجَلِيدَ[٤]».[٥]

١٧٥٢ / ٨ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبِرُّ وَحُسْنُ الْخُلُقِ يَعْمُرَانِ الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي

---

١ . في «ز ، ف» : «الحسين الأحمسي» . وفي «ص» : «الحسين بن الأحمُسي» . وفي «بس» : «حسين الأخمسي» .
هذا ، وقد ورد الخبر ـ مع اختلاف وزيادة في آخره ـ في الزهد ، ص ٩٣ ، ح ٧٥ ، عن محمّد بن أبي عمير عن عليّ الأحمسي . وعليّ الأحمسي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله ، ص ٢٤٦ ، الرقم ٣٤٢٠ ، وروى عنه ابن أبي عمير في الكافي ، ح ٢٩٤٧ و ٣٠٠٤ . ثمّ إنّ المظنون اتّحاد عليّ الأحمسي مع أبي الحسن الأحمسي الراوي عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي ، ح ٧٢٣٥ و ١٢٥١٣ ، كما أنّ المظنون وقوع التحريف في عنوان أبي الحسين الأحمسي المذكور في رجال البرقي ، ص ٤٣ والراوي عن أبي عبدالله عليه السلام في المحاسن ، ص ٤٠٨ ، ح ١٢٥ ؛ و ص ٥٣١ ، ح ٧٨٦ ، وأنّ الصواب فيه هو أبوالحسن الأحمسي .
إذا تبيّن هذا فنقول : روى ابن أبي عمير كتاب الحسين بن عثمان الأحمسي أيضاً ، وتكرّرت روايته عنه بعنوان الحسين بن عثمان في الأسناد . راجع : رجال النجاشي ، ص ٥٤ ، الرقم ١٢٢ ؛ معجم رجال الحديث ، ج ٦ ، ص ٣٣٠ـ٣٣٤ .
فعليه لا يبعد أن يكون الراوي لخبرنا هذا و ما ورد في الزهد أحد هذين الأحمسيين إلّا أنّه قد وقع التحريف في أحد الموضعين .

٢ . في «ج ، د ، ز ، بف» : «يميت» . وفي الزهد : «حسن الخلق يذيب» . وماث الشيء مَوْثاً ، ويَميث مَيثاً ـ لغة ـ : ذاب في الماء ، فانماث هو فيه انمياثاً ، وماثه غيره ، يتعدّى ولا يتعدّي ، والمعنى : يذيبها ويذهبها ، كإذابة الشمس الجليد . المصباح المنير ، ص ٥٨٤ ؛ مجمع البحرين ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ (موث) .

٣ . في «ب ، ج» : «يميت» . وفي «ز ، بس» : «تميت» . وفي الزهد : «تذيب» .

٤ . قال الجوهري : «الجليد : الضريب والسقيط ، وهو ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض» ، وقال ابن الأثير : «الجليد هو الماء الجامد من البرد» . راجع : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٢٨٥ (جلد) .

٥ . الزهد ، ص ٩٣ ، ح ٧٥ ، عن محمّد بن أبي عمير ، عن عليّ الأحمسي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٠ ، ح ٢٢٣٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٤٩ ، ح ١٥٩٠٩ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٣٧٥ ، ح ٧ .

الْأَعْمَارِ».[١]

١٧٥٣ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي[٢] يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو[٣]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَوْحَى اللّٰهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - إِلىٰ بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ عليهم السلام: الْخُلُقُ الْحَسَنُ[٤] يَمِيثُ[٥] الْخَطِيئَةَ، كَمَا تَمِيثُ[٦] الشَّمْسُ الْجَلِيدَ».[٧]

٢/١٠١ ١٧٥٤ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «هَلَكَ رَجُلٌ عَلىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ[٨] صلى الله عليه وآله، فَأَتَى[٩] الْحَفَّارِينَ، فَإِذَا هُمْ[١٠] لَمْ يَحْفِرُوا شَيْئاً، وَشَكَوْا ذٰلِكَ[١١] إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللّٰهِ[١٢]، مَا يَعْمَلُ حَدِيدُنَا فِي الْأَرْضِ، فَكَأَنَّمَا[١٣] نَضْرِبُ بِهِ فِي .... ←

---

١. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٤، عن ابن أبي عمير. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفيه: «إنّ الرفق والبرّ وحسن الخلق يعمر الديار ويزيد في الرزق». الوافي، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٢٣٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٨.

٢. في «ز»: + «عبد الله بن».

٣. في «بف» والوافي: «عثمان».

٤. في «ز»: «وحسن الخلق».

٥. في «د، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ج»: «يميت».

٦. في «ج»: «يميث». وفي «ز»: «يميت».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٥؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٥.

٨. في «ض» والبحار: «رسول الله».

٩. الضمير المستتر في الفعل للنبيّ صلى الله عليه وآله. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ومنهم من قرأ: أُتي، على بناء المفعول من باب التفعيل، فالنائب للفاعل الضمير المستتر الراجع إلى الرجل. والحفّارين، مفعوله الثاني. ولا يخفى ما فيه». وراجع أيضاً الوافي.

١٠. هكذا في «ز، ص» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإذا بهم».

١١. في «د، بس»: - «ذلك».

١٢. في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والبحار: - «يا رسول الله».

١٣. في «ض»: «كأنّما».

الصَّفَا[١]، فَقَالَ: وَلِمَ؟ إِنْ[٢] كَانَ صَاحِبُكُمْ لَحَسَنَ الْخُلُقِ، ائْتُونِي[٣] بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ[٤]، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَأَدْخَلَ[٥] يَدَهُ فِيهِ، ثُمَّ رَشَّهُ عَلَى الْأَرْضِ رَشّاً[٦]، ثُمَّ قَالَ: احْفِرُوا». قَالَ: «فَحَفَرَ[٧] الْحَفَّارُونَ، فَكَأَنَّمَا كَانَ رَمْلاً يَتَهَايَلُ[٨] عَلَيْهِمْ».[٩]

١٧٥٥ / ١١ . عَنْهُ،[١٠] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْخُلُقَ مَنِيحَةٌ[١١] يَمْنَحُهَا اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلْقَهُ،

---

١ . «الصفا»: حجر صُلْب أملس. الواحدة: صفاة. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٨؛ المصباح المنير، ص ٣٣٤ (صلب).

٢ . «إن» مخفّفة عن المثقّلة؛ بدليل اللام في خبر كان، لا للشرط و«ائتوني» جزاؤه، بل هو ابتداء الكلام. وقال المجلسي في مرآة العقول: «وتعجّبه ﷺ من أنّه لم اشتدّ الأرض عليهم مع كون صاحبهم حسن الخلق، فإنّه يوجب يسر الأمر في الحياة وبعد الوفاة، بخلاف سوء الخلق، فإنّه يوجب اشتداد الأمر فيهما. والحاصل: أنّه لمّا كان حسن الخلق فليس هذا الاشتداد من قبله، فهو من صلابة الأرض، فصبّ الماء المتبرّك بيده المباركة على الموضع، فصار بإعجازه في غاية الرخاوة. وقيل: إن، للشرط، ولم، قائم مقام جزاء الشرط. فحاصله: أنّه لو كان حسن الخلق لم يشتدّ الحفر على الحفّارين فرشّ صاحب الخلق الحسن الماء الذي أدخل يده المباركة فيه لرفع تأثير خلقه السيّء. ولا يخفى بعده».

٣ . في «ب، ف، بس»: «آتوني».

٤ . في «ز»: «من الماء».

٥ . في «ف»: + «به».

٦ . في «ف»: - «رشّاً».

٧ . في «ف»: «فحفروا» بناء على كون «الحفّارون» بدلاً، أو على لغة أكلوني البراغيث.

٨ . «يتهايل»، من الهَيْل، وهو الصبّ، يقال: هِلْتُ الماء وأهلته، إذا صببته و أرسلته. وكلّ شيء أرسلته إرسالاً من رمل أو تراب أو طعام ونحوه، قلت: هلته فانهال، أي صببته فانصبّ وجرى. بقي شيء، وهو أنّ تفاعل لم يجئ في كتب اللغة من هذه المادّة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧١٤ (هيل).

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٢٣٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٦، ح ٨.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد أكثر هو بهذا العنوان من الرواية عن محمّد بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٥-٦٩٦.

١١ . في «بر، بف»: «المنحة» وفي الوسائل والزهد: «منحة». و«المَنْح»: العطاء. مَنَحَه يَمْنَحُه ويَمْنِحه. والاسم: المِنْحَة والمنيحة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٠٨؛ المصباح المنير، ص ٥٨٠ (منح).

فَمِنْهُ سَجِيَّةٌ، وَمِنْهُ نِيَّةٌ[1]». فَقُلْتُ[2]: فَأَيَّتُهُمَا[3] أَفْضَلُ؟ فَقَالَ[4]: «صَاحِبُ السَّجِيَّةِ هُوَ مَجْبُولٌ لَا يَسْتَطِيعُ غَيْرَهُ، وَصَاحِبُ النِّيَّةِ يَصْبِرُ[5] عَلَى الطَّاعَةِ تَصَبُّراً؛ فَهُوَ أَفْضَلُهُمَا[6]».[7]

١٧٥٦ / ١٢ . وَعَنْهُ[8]، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - لَيُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الثَّوَابِ عَلىٰ حُسْنِ الْخُلُقِ، كَمَا يُعْطِي الْمُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ، يَغْدُو عَلَيْهِ وَيَرُوحُ[9]».[10]

١٧٥٧ / ١٣ . عَنْهُ[11]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَجَّالِ[12]، عَنْ أَبِي[13] عُثْمَانَ الْقَابُوسِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

---

١ . في الوافي: «فمنه سجيّة، أي جبلة وطبيعة وخلق. ومنه نيّة، أي يكون عن قصد واكتساب وتعمّد».

٢ . في «بر، بف» والوافي والوسائل: «قلت».

٣ . في «ب، ص، ف»: «أيهما». وفي «ز»: «وأيّهما». وفي «ض، بر» والوافي والوسائل: «فأيّهما».

٤ . في الوسائل والزهد: «قال».

٥ . في الوافي: «تصبّر».

٦ . في البحار: «أفضلها».

٧ . الزهد، ص ٩٢، ح ٧١، عن محمّد بن سنان. تحف العقول، ص ٣٧٣، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٧، ح ٩.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٩ . «الغُدُوّ»: سَيْر أوّل النهار، نقيض الرواح. و«الرواح»: العَشيّ، أو من الزوال إلى الليل. ورُحْنا رواحاً: سرنا فيه أو عَمِلنا. النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦ (غدا)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح). والمراد أنّ ثواب العبد في حسن خلقه مثل ثواب هذا المجاهد الساعي في الجهاد المستمرّ فيه، أو المراد أنّ الثواب يغدو على حسن خلقه ويروح؛ يعني إنّه ملازم له كملازمة حسن خلقه، أو المراد أنّ المجاهد يغدو على الجهاد ويروح. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٩١؛ الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ١٧١.

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٧، ح ١٠.

١١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٢ . في «ز، ص»: «الجمّال». وهو سهو؛ فإنّ عبد الله هذا، هو عبد الله بن محمّد أبو محمّد الحجّال، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، بعناوينه: الحجّال وأبي محمّد الحجّال وعبد الله الحجّال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٩٣، الرقم ٤٣٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

١٣ . في «ز»: «ابن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؛ قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - أَعَارَ أَعْدَاءَهُ[١] أَخْلَاقاً مِنْ أَخْلَاقِ أَوْلِيَائِهِ؛ لِيَعِيشَ أَوْلِيَاؤُهُ مَعَ أَعْدَائِهِ[٢] فِي دَوْلَاتِهِمْ».[٣]

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «وَ[٤] لَوْ لَا ذٰلِكَ لَمَا تَرَكُوا وَلِيّاً لِلّٰهِ[٥] إِلَّا قَتَلُوهُ».[٦]

١٧٥٨ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ كَامِلٍ، قَالَ: ١٠٢/٢

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ: «إِذَا خَالَطْتَ النَّاسَ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تُخَالِطَ أَحَداً مِنَ النَّاسِ إِلَّا كَانَتْ[٧] يَدُكَ الْعُلْيَا[٨] عَلَيْهِ، فَافْعَلْ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ فِيهِ بَعْضُ التَّقْصِيرِ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَيَكُونُ لَهُ خُلُقٌ حَسَنٌ[٩]، فَيُبَلِّغُهُ[١٠] اللّٰهُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ[١١] دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ».[١٢]

---

١ . في «ض، بس»: «أعداء».

٢ . في «بس»: «أعدائهم».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨، ح ١١.

٤ . في «بر» والوافي: - «و».

٥ . في «ز»: «أولياء الله».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨، ذيل ح ١١.

٧ . في الوسائل: «كان».

٨ . اليد العليا: المُعطية. النهاية، ج ٥، ص ٢٩٣ (يد). وفي الوافي: «أي كنت نفّاعاً له يصل نفعك إليه». وفي مرآة العقول: «العليا بالضمّ مؤنّث الأعلى، وهي خبر «كانت» و«عليه» متعلّق بالعليا، والتعريف يفيد الحصر، «فافعل» أي الإحسان أو المخالطة، والأوّل أظهر، أي كن أنت المحسن عليه أو أكثر إحساناً لا بالعكس. ويحتمل كون العليا صفة لليد، و«عليه» خبر «كانت»، أي يدك المعطية ثابتة أو مفيضة أو مشرفة عليه».

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «حسن خلق».

١٠ . في «ص»: «يبلّغه».

١١ . في «ج، ز، ص، ف» وحاشية «د» والوسائل والبحار والزهد: «بخلقه» بدل «بحسن خلقه».

١٢ . الزهد، ص ٩٠، ح ٦٥، عن حمّاد بن عيسى. وفي الكافي، كتاب العشرة، باب حسن المعاشرة، ح ٣٦٠٣؛ وباب حسن الصحابة وحقّ الصاحب...، ح ٣٧٧٥؛ والمحاسن، ص ٣٥٨، كتاب السفر، ح ٦٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٢٤٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر، مع اختلاف. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن وصيّة الإمام موسى بن جعفر لهشام، مع اختلاف يسير، وفي كلّ المصادر إلّا الزهد إلى قوله: «كانت يدك العليا عليه فافعل». الوافي، ج ٤، ص ٤٢٣، ح ٢٢٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩١٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨، ح ١٢.

١٧٥٩ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ بَحْرٍ السَّقَّاءِ[١]، قَالَ:

قَالَ لِي[٢] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا بَحْرُ، حُسْنُ الْخُلُقِ يُسْرٌ[٣]».

ثُمَّ قَالَ: «أَ لَا أُخْبِرُكَ بِحَدِيثٍ مَا هُوَ فِي يَدَيْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟» قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «بَيْنَا[٤] رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله ذَاتَ يَوْمٍ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَتْ جَارِيَةٌ لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ وَهُوَ قَائِمٌ، فَأَخَذَتْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، فَلَمْ تَقُلْ[٥] شَيْئاً، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله شَيْئاً حَتّىٰ فَعَلَتْ ذٰلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[٦]، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فِي الرَّابِعَةِ -وَ هِيَ خَلْفَهُ- فَأَخَذَتْ هُدْبَةً[٧] مِنْ ثَوْبِهِ، ثُمَّ رَجَعَتْ.

فَقَالَ لَهَا النَّاسُ: فَعَلَ اللّٰهُ بِكِ وَفَعَلَ، حَبَسْتِ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا تَقُولِينَ لَهُ شَيْئاً، وَلَا هُوَ يَقُولُ لَكِ شَيْئاً، مَا[٨] كَانَتْ[٩] حَاجَتُكِ إِلَيْهِ؟ قَالَتْ[١٠]: إِنَّ لَنَا مَرِيضاً، فَأَرْسَلَنِي أَهْلِي لِآخُذَ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهِ لِيَسْتَشْفِيَ[١١] بِهَا، فَلَمَّا أَرَدْتُ

---

١ . روى الحسين بن سعيد في الزهد، ص ٨٩، ح ٦٣، عن حمّاد بن عيسى بن ربعي، قال قال أبوعبدالله عليه السلام ليحيى السقّاء: «يا يحيى إنّ الخلق الحسن يسر وإنّ الخلق السيّئ نكد».
والظاهر أنّ يحيى السقّاء في سند الزهد محرّف من بحر السقّاء؛ فإنّا لم نجد ليحيى السقّاء ذكراً في ما تتبّعنا من الأسناد وكتب الرجال. وأمّا بحر السقّاء، فهو مذكور في مصادرنا ومصادر العامّة الرجاليّة. راجع: رجال البرقي، ص ٤٠؛ رجال الطوسي، ص ١٧٢، الرقم ٢٠١٢؛ الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٣٣٩، الرقم ١٦٥٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٥٠، الرقم ٢٨٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢، ص ١٢، الرقم ٦٣٩.

٢ . في «ص» والوافي: - «لي».

٣ . في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ يسر بصيغة المضارع، أي يصير سبباً لسرور صاحبه، أو الناس، أو الأعمّ».

٤ . في البحار: «بينما».

٥ . في «ف»: + «له».

٦ . في «بر» والوافي: + «لا تقول له شيئاً ولا يقول لها شيئاً».

٧ . هُدْب الثوب وهُدّاب الثوب: ما على أطرافه. الصحاح، ج ١، ص ٢٣٧ (هدب).

٨ . في «بر» والوافي: «فما».

٩ . في «ج»: «كان».

١٠ . في الوافي: «فقالت».

١١ . في «ب»: «تستشفي». وفي «ج، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي ومرآة العقول: «يستشفي». وفي «ز»: ←

أُخْذَهَا[١] رَآنِي، فَقَامَ، فَاسْتَحْيَيْتُ[٢] أَنْ آخُذَهَا وَهُوَ يَرَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَأْمِرَهُ فِي أَخْذِهَا، فَأَخَذْتُهَا».[٣]

١٧٦٠ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَبِيبٍ الْخَثْعَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَفَاضِلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقاً، الْمُوَطَّؤُونَ أَكْنَافاً[٤]، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، وَتُوَطَّأُ رِحَالُهُمْ».[٥]

١٧٦١ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام[٦]: الْمُؤْمِنُ مَأْلُوفٌ، وَلَا خَيْرَ

= «النستشفي». وفي «ض، جم»: «نستشفي» وفي المطبوع: «[لـ] يستشفي». وفي «بع، جس، جه» و البحار كما في المتن.

١. في «بر، بف» والوافي: «أن آخذها».

٢. هكذا في «ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «منه». وفي «ب، ز، ص، ض، بر، بس، بف»: «استحييت». وفي «د» وحاشية «ض»: «استحيت».

٣. الزهد، ص ٨٩، ح ٦٣، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، قال: قال أبوعبدالله عليه السلام، ليحيى السقّاء، وتمام الرواية فيه: «يا يحيى، إنّ الخلق الحسن يسر، وإنّ الخلق السيّئ نكد». الوافي، ج ٤، ص ٤٢٣، ح ٢٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٤، ملخصاً؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٤، ح ٦١؛ و ج ٧١، ص ٣٧٩، ح ١٣.

٤. في «ز، ص» وحاشية «بس»: «أكتافاً». قال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالتاء، كناية عن غاية حسن الخلق، كأنّهم يحملون الناس على أكتافهم ورقابهم، وكأنّه تصحيف». ورجل موطّأ الأكناف: سهل دَمِثٌ كريم مِضْياف، وهو مثل. وحقيقته من التوطئة، وهي التمهيد والتذليل. وفراش وطيء، لا يؤذي جنب النائم. و«الأكناف: الجوانب. أراد الذين جوانبهم وطيئة يتمكّن فيها من يصاحبهم ولا يتأذّى». القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٤؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠١ (وطأ).

٥. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٧، عن ابن أبي عمير، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٤، ح ٢٢٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٧، ح ١٥٩٤٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨٠، ح ١٤.

٦. في «ز» والوسائل: - «قال أمير المؤمنين عليه السلام». وفي «ص، ف»: - «أمير المؤمنين عليه السلام».

فِيمَنْ لَا[1] يَأْلَفُ وَلَا يُؤْلَفُ».[2]

١٠٣/٢ ١٧٦٢ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ يَبْلُغُ بِصَاحِبِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ».[3]

٥٠ ـ بَابُ حُسْنِ الْبِشْرِ

١٧٦٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنَّكُمْ لَنْ تَسَعُوا النَّاسَ[4] بِأَمْوَالِكُمْ، فَالْقَوْهُمْ بِطَلَاقَةِ الْوَجْهِ وَحُسْنِ الْبِشْرِ».[5]

---

١ . في «ف»: - «لا».

٢ . الأمالي للطوسي، ص ٤٦٢، المجلس ١٦، ح ٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ﷺ عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٤، ح ٢٢٤٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٨، ح ١٥٩٤١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨١، ح ١٥.

٣ . الزهد، ص ٩٠، ح ٦٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٥٩، المجلس ٥٧، ح ١٠، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره؛ الخصال، ص ٦٢٠، باب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن عليّ ﷺ. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٧؛ وص ٧١، ح ٣٢٨؛ وصحيفة الرضا ﷺ، ص ٦٤، ح ١١٠، بسندها عن الرضا، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨١، ح ١٦.

٤ . في «ف»: «الذكر».

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٤٤٦، المجلس ٦٨، ضمن الحديث الطويل ٩؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٣، ضمن الحديث الطويل ٢٠٤، بسند آخر عن الإمام الجواد، عن أبيه، عن جدّه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٥٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٦٩، ح ٣٦.

● وَرَوَاهُ[١] عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَا بَنِي هَاشِمٍ».[٢]

١٧٦٤ / ٢. عَنْهُ[٣]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ أَتَى اللّٰهَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، أَوْجَبَ اللّٰهُ لَهُ الْجَنَّةَ: الْإِنْفَاقُ[٤] مِنْ إِقْتَارٍ[٥]، وَالْبِشْرُ لِجَمِيعِ[٦] الْعَالَمِ، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ».[٧]

١٧٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؑ، قَالَ: «أَتىٰ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَوْصِنِي[٨]، فَكَانَ فِيمَا أَوْصَاهُ[٩] أَنْ قَالَ[١٠]: الْقَ أَخَاكَ بِوَجْهٍ مُنْبَسِطٍ».[١١]

١٧٦٦ / ٤. عَنْهُ[١٢]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

---

١. الضمير المستتر في «رواه» راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق؛ فإنّ القاسم بن يحيى هذا، روى عنه أحمد بن محمّد بن خالد وأحمد بن محمّد بن عيسى. وأحمد بن محمّد في مشايخ العدّة مشترك بينهما. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٥١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٦٩، ذيل ح ٣٦.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد.

٤. في «ز»: + «في سبيل الله».

٥. في حاشية «ز»: «افتقار». وفي الوسائل: «الإقتار».

٦. في «ب، بر، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار: «بجميع».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١٥٩٥٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٦٩، ح ٣٧.

٨. في «ص»: + «فأوصاه».

٩. في «ف»: «فأوصاه» بدل «فكان فيما أوصاه».

١٠. في «بر»: - «قال».

١١. الزهد، ص ٨١، ح ٤٥، بسند آخر عن زيد بن عليّ، عن آبائه، عن عليّ ؑ. تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٤٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧١، ح ٣٨.

١٢. روى عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن [الحسن] بن محبوب في كثيرٍ من الأسناد. والظاهر البدوي من السند

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ[1] : مَا حَدُّ حُسْنِ الْخُلُقِ؟

قَالَ : «تُلِينُ[2] جَنَاحَكَ[3]، وَتُطِيبُ[4] كَلَامَكَ ، وَتَلْقىٰ أَخَاكَ بِبِشْرٍ حَسَنٍ».[5]

١٧٦٧ / ٥ . عَنْهُ[6]، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ رِبْعِيٍّ ، عَنْ فُضَيْلٍ[7]، قَالَ[8]:

صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ وَحُسْنُ الْبِشْرِ يَكْسِبَانِ الْمَحَبَّةَ ، وَيُدْخِلَانِ الْجَنَّةَ ؛ وَالْبُخْلُ وَعُبُوسُ الْوَجْهِ يُبْعِدَانِ مِنَ اللّٰهِ ، وَيُدْخِلَانِ النَّارَ.[9]

---

* رجوع ضمير «عنه» إلى لفظة «أبيه» في السند السابق ، و به أخذ الشيخ الحرّ في الوسائل ، ج ١٢ ، ح ١٥٩٤٩ . لكن يأتي في نفس المجلّد ، ذيل ح ٣٣٨٩ ، عدم ثبوت رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم المعبّر عنه بـ «أبيه» في شيءٍ من أسناد الكافي.

والظاهر من ملاحظة الأسناد السابقة في الباب ، رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد المشترك بين ابن عيسى وابن خالد البرقي.

ويؤكّد ذلك ورد الخبر في معاني الأخبار ، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى . عن الحسن بن محبوب ، عن بعض أصحابنا قال قلت لأبي عبدالله .

١ . في الوسائل والبحار : - «له».

٢ . يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٣ . في الفقيه والمعاني : «جانبك». و«الجناح» : جناح الطائر . وسمّي جانبا الشيء جَناحيه ، فقيل : جناحا الإنسان لجانبيه . والمراد أن تتواضع ، نظير قوله تعالى : ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر (١٥) : ٨٨]. راجع : المفردات للراغب ، ص ٢٠٦ (جنح) ؛ أساس البلاغة ، ص ٤١٩ (لين).

٤ . يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٥ . معاني الأخبار ، ص ٢٥٣ ، ح ١ ، بسنده عن الحسن بن محبوب ، عن بعض أصحابه . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٤١٢ ، ح ٥٨٩٧ ، مرسلاً . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ ، ح ٢٢٥٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٦٠ ، ح ١٥٩٤٩ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ١٧١ ، ح ٣٩.

٦ . في «ض ، ف» : «وعنه» . والضمير راجع إلى عليّ بن إبراهيم المذكور في سند ح ١٧٦٥ ؛ فقد روى هو عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن ربعيّ بن عبد الله ، عن الفضيل بن يسار في عدّة من الأسناد . اُنظر على سبيل المثال ما تقدّم في ح ١٦٩٤ ، وما يأتي في ح ٢٢٣٩.

٧ . في «ب ، ج ، ض ، ف ، بر» : «الفضل» . وفي «د ، بس ، بف ، جر» والوسائل والبحار : «الفضيل».

٨ . في البحار : + «قال» . وفي مرآة العقول : «والضمير في «قال» راجع إلى الباقر أو الصادق ، وكأنّه سقط من النسّاخ أو الرواة».

٩ . تحف العقول ، ص ٢٩٦ ، عن أبي جعفر ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٨ ، ح ٢٢٥٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٦٠ ، ح ١٥٩٤٧ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ١٧٢ ، ح ٤٠.

١٧٦٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: حُسْنُ الْبِشْرِ يَذْهَبُ بِالسَّخِيمَةِ[1]».[2] ٢/١٠٤

٥١ ـ بَابُ الصِّدْقِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ

١٧٦٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيّاً إِلَّا بِصِدْقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ».[3]

١٧٧٠ / ٢ . عَنْهُ[4]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَغْتَرُّوا بِصَلَاتِهِمْ[5] وَلَا بِصِيَامِهِمْ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا لَهِجَ[6] بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ حَتّىٰ لَوْ تَرَكَهُ اسْتَوْحَشَ، وَلٰكِنِ اخْتَبِرُوهُمْ عِنْدَ صِدْقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ».[7]

---

١ . «السخيمة»: الحِقد في النفس. الصحاح، ج ٢، ص ٣٥١ (سخم).

٢ . تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٨، ح ٢٢٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١٥٩٥٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧٢، ح ٤١.

٣ . الاختصاص، ص ٢٦٣، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في أوّله وآخره. الأمالي للطوسي، ص ٦٧٦، المجلس ٣٧، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٧٣، ح ٢٤١٨٢؛ البحار، ج ١١، ص ٦٧، ح ٢١؛ وج ٧١، ص ٢، ح ١.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٥ . في الوسائل: «بكثرة صلاتهم» بدل «بصلاتهم».

٦ . اللَّهَجُ بالشيء: الولوع به. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٩ (لهج).

٧ . الأمالي للصدوق، ص ٣٠٣، المجلس ٥٠، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥١، ح ١٩٧، بسند آخر ←

١٧٧١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَّاطِ[١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَدَقَ لِسَانُهُ زَكىٰ[٢] عَمَلُهُ».[٣]

١٧٧٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي أَوَّلِ دَخْلَةٍ دَخَلْتُ عَلَيْهِ: «تَعَلَّمُوا الصِّدْقَ قَبْلَ الْحَدِيثِ».[٤]

١٧٧٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ[٥] أَبِي كَهْمَسٍ[٦]، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ.

قَالَ: «عَلَيْكَ[٧] وَعَلَيْهِ[٨] السَّلَامُ، إِذَا أَتَيْتَ عَبْدَ اللّٰهِ فَأَقْرِئْهُ السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: إِنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ لَكَ: انْظُرْ[٩] مَا بَلَغَ بِهِ عَلِيٌّ عليه السلام عِنْدَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَالْزَمْهُ؛ فَإِنَّ

← عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف.
الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٧، ح ٢٤١٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢، ح ٢.

١ . في «ج، ص، بر»: «الخيّاط». وتقدّم في الكافي، ذيل ح ١٤٩٦، أنّه سهو.

٢ . في «ج»: «زكّى» بالتشديد. وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨٢: «وفي بعض النسخ: زُكّي على المجهول من بناء التفعيل بمعنى القبول، أي يمدح الله عمله ويقبله».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣٢، ح ٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣، ح ٣.

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣٢، ح ٢٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣، ح ٤.

٥ . في «ص» والوافي: + «ابن». والظاهر أنّ أبا كهمس هذا، هو هيثم أبو كهمس. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧٠؛ رجال البرقي، ص ٤٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤١، الرقم ٨٨٨.

٦ . في «د، ز»: «كهمش»، وتقدّم ذيل ح ١٦٣٨ عدم صحّته.

٧ . في «ب، ز، ص، ف، بس، بف» والوسائل: «وعليك».

٨ . في «ف» وحاشية «ض»: «عليه وعليك».

٩ . في «ف»: + «إلى».

عَلِيّاً عليه السلام إِنَّمَا بَلَغَ مَا بَلَغَ بِهِ[١] عِنْدَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله بِصِدْقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ».[٢]

١٧٧٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٣] بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا فُضَيْلُ، إِنَّ الصَّادِقَ أَوَّلُ مَنْ يُصَدِّقُهُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَتُصَدِّقُهُ[٤] نَفْسُهُ، تَعْلَمُ[٥] أَنَّهُ صَادِقٌ».[٦]

١٧٧٥ / ٧. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[٧]، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ: ٢/ ١٠٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ إِسْمَاعِيلُ صَادِقَ الْوَعْدِ لِأَنَّهُ وَعَدَ رَجُلاً فِي مَكَانٍ، فَانْتَظَرَهُ فِي ذٰلِكَ الْمَكَانِ[٨] سَنَةً، فَسَمَّاهُ[٩] اللّٰهُ[١٠] عَزَّ وَجَلَّ[١١] ﴿صَادِقَ الْوَعْدِ﴾[١٢] ثُمَّ[١٣]: إِنَّ الرَّجُلَ أَتَاهُ بَعْدَ ذٰلِكَ، فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ: مَا زِلْتُ مُنْتَظِراً لَكَ».[١٤]

---

١. في «ص»: - «به». وقال في مرآة العقول: «كأنّه زيدت كلمة «به» من النسّاخ، وليست في بعض النسخ، وعلى تقديرها كأنّ الباء زائدة ... فيمكن أن يكون الباء بمعنى إلى. ويحتمل على بُعد أن يكون قوله: «فإنّ عليّاً» تعليلاً للزوم، وضمير «به» راجعاً إلى الموصول في «ما بلغ به» أوّلاً، وقوله: «بصدق الحديث» كلاماً مستأنفاً متعلّقاً بفعل مقدّر، أي بلغ ذلك بصدق الصديق».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٢٢٦٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٧، ح ٢٤١٦٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤، ح ٥.

٣. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «فضيل».

٤. في «ز»: «ويصدّقه». وفي الوافي: «فتصدّقه».

٥. في «ب، ج، ز»: «يعلم».

٦. ثواب الأعمال، ص ٢١٣، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٢٢٦١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٥، ح ٦.

٧. السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، عليّ بن إبراهيم عن أبيه.

٨. في «ج، ز، ص، ض، ف، بس» والوسائل: - «في ذلك المكان».

٩. في «ف»: «فسمّي».

١٠. في «بس»: - «الله».

١١. في «ف»: - «الله عزّ وجلّ».

١٢. مريم (١٩): ٥٤.

١٣. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «[قال]».

١٤. علل الشرائع، ص ٧٧، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٢٢٦٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٤، ح ١٥٩٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٥، ح ٧.

١٧٧٦ / ٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْخَزَّازِ[1]، عَنْ جَدِّهِ الرَّبِيعِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

قَالَ لِي[2] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا رَبِيعُ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتّىٰ يَكْتُبَهُ اللّٰهُ صِدِّيقاً».[3]

١٧٧٧ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[4]، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَصْدُقُ حَتّىٰ يُكْتَبَ عِنْدَ اللّٰهِ مِنَ الصَّادِقِينَ، وَيَكْذِبُ حَتّىٰ يُكْتَبَ عِنْدَ اللّٰهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَإِذَا صَدَقَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقَ وَبَرَّ[5]، وَإِذَا كَذَبَ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: كَذَبَ وَفَجَرَ».[6]

١٧٧٨ / ١٠ . عَنْهُ[7]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كُونُوا دُعَاةً لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ بِغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ؛ لِيَرَوْا مِنْكُمُ

---

١ . في «ص، ض، بف، جر» والوسائل: «الخرّاز». والظاهر أنّ الصواب في لقب العنوان هو «الخزّاز». راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١؛ الرجال لابن داود، ص ٤٧، الرقم ١٣٩.

٢ . في الوافي: - «لي».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٦٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر، عن عليّ بن الحسين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٦١؛ البحار، ج ٧١، ص ٦، ح ٨.

٤ . في «ج»: + «بن محمّد».

٥ . البرّ: التوسّع في فعل الخير، ويستعمل في الصدق لكونه بعض الخيرات المتوسّع فيه، وبرّ العبد ربّه: توسّع في طاعته. وسمّي الكاذب فاجراً لكون الكذب بعض الفجور. راجع: المفردات للراغب، ص ١١٤ (برر)، و ص ٦٢٦ (فجر).

٦ . المحاسن، ص ١١٧، كتاب الصفوة، ذيل ح ١٢٥، مرسلاً عن أبي بصير، وفيه: «إنّ العبد ليكذب حتّى يكتب من الكذّابين، فإذا كذب قال الله تعالى: كذب وفجر». وراجع: الأمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٩. الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٧، ح ٧.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

الاِجْتِهَادَ وَالصِّدْقَ وَالْوَرَعَ».[١]

١٧٧٩ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ حَسَنُ بْنُ زِيَادٍ الصَّيْقَلُ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنْ صَدَقَ لِسَانُهُ زَكىٰ عَمَلُهُ، وَمَنْ حَسُنَتْ نِيَّتُهُ زِيدَ فِي رِزْقِهِ، وَمَنْ حَسُنَ بِرُّهُ[٢] بِأَهْلِ[٣] بَيْتِهِ مُدَّ لَهُ[٤] فِي عُمُرِهِ».[٥]

١٧٨٠ / ١٢ . عَنْهُ[٦]، عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لَا تَنْظُرُوا إِلىٰ طُولِ رُكُوعِ الرَّجُلِ وَسُجُودِهِ؛ فَإِنَّ ذٰلِكَ شَيْءٌ[٧] اعْتَادَهُ، فَلَوْ تَرَكَهُ اسْتَوْحَشَ لِذٰلِكَ، وَلٰكِنِ انْظُرُوا[٨] إِلىٰ صِدْقِ حَدِيثِهِ، وَأَدَاءِ أَمَانَتِهِ».[٩]

---

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ح ١٦٤١، بسند آخر عن العلاء، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٤، ح ١٥٩٥٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٧، ح ٨.

٢ . «البِرّ»: الصلة والاتّساع في الإحسان. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (برر).

٣ . في «ز، ص»: «في أهل».

٤ . في الكافي، ح ١٥٠٨٥: «بأهله زاد الله» بدل «بأهل بيته مُدّ له». وفي الأمالي وتحف العقول: «زيد» بدل «مدّ له».

٥ . الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٧، بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي وليد، عن الحسن بن زياد الصيقل. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٨٥؛ والخصال، ص ٨٧، باب الثلاثة، ح ٢١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٨٧، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١٨؛ فقه الرضا، ص ٣٧٨؛ تحف العقول، ص ٢٩٥ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨، ح ٩.

٦ . الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، وأنّ المراد بأبي طالب هو أبو طالب عبد الله بن الصلت الذي روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في عددٍ من الأسناد. أُنظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٧٤، المجلس ١٨، ح ١١؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٠؛ و ص ٣٠، ح ٩١؛ و ص ١١٦، ح ٤٣٣.
يؤيّد ذلك كثرة رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد [بن عيسى] في أسناد الكافي، كما لا يخفى على المتتبّع.

٧ . في «ج، ز» والبحار: + «قد».

٨ . في «ز»: «انظر».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٨، ح ٢٤١٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨، ح ١٠.

٥٢ ـ بَابُ الْحَيَاءِ

١٠٦/٢

١٧٨١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ[١]، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ فِي الْجَنَّةِ».[٢]

١٧٨٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حَسَنٍ[٣] الصَّيْقَلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ وَالْعَفَافُ وَالْعِيُّ ـ أَعْنِي عِيَّ اللِّسَانِ[٤] لَا عِيَّ الْقَلْبِ ـ مِنَ الْإِيمَانِ».[٥]

١٧٨٣ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ[٦]، عَنْ.......... ←

---

١ . في «ص»: «زياد». وهو سهو؛ فقد روى عليّ بن رئاب كتاب أبي عبيدة الحذّاء، وتوسّط بينه وبين الحسن بن محبوب في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٠، ح ٤٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

٢ . الزهد، ص ٦٦، ح ١٠، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٩٢، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر ﷺ. وورد: «الحياء من الإيمان» في هذه المصادر: عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٣، بسند آخر عن الرضا ﷺ؛ الغيبة للطوسي، ص ٣٩٠، ح ٣٥٦، مع زيادة في آخره؛ مصباح الشريعة، ص ١٨٩، الباب ٩٠، مع زيادة في آخره؛ تحف العقول، ص ٥٦، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١٥٩٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٩، ح ١.

٣ . هكذ في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع والزهد: «الحسن».

٤ . والمراد بعيّ اللسان ترك الكلام فيما لا فائدة فيه، وعدم الاجتراء على الفتوى بغير علم وعلى إيذاء الناس وأمثاله؛ وهذا ممدوح. وعيّ القلب: عجزه عن إدراك دقائق المسائل وحقائق الأمور؛ وهو مذموم. راجع: مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨٨.

٥ . الزهد، ص ٧٠، ح ٢١، عن محمّد بن سنان، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٧، ح ١٥٩٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٩، ح ٢.

٦ . محمّد بن أحمد النهدي هو أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، وقد ورد في ترجمة مُصعَب بن يزيد ←

مُصْعَبِ[1] بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَوَّامِ[2] بْنِ الزُّبَيْرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ، رَقَّ عِلْمُهُ[3]».[4]

١٧٨٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ يَحْيىٰ -أَخِي دَارِمٍ- عَنْ مُعَاذِ[5] بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «الْحَيَاءُ وَالْإِيمَانُ مَقْرُونَانِ فِي قَرَنٍ[6]، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُهُمَا تَبِعَهُ صَاحِبُهُ».[7]

١٧٨٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ[8] بْنِ كَثِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

← أنّه روى محمّد بن أحمد القلانسي عن عليّ بن الحسن الطويل كتاب مُصعَب بن يزيد، فيحتمل سقوط الواسطة بينهما في السند. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤١، الرقم ٩١٤؛ و ص ٤١٩، الرقم ١١٢٢.
نبّه على ذلك الأُستاذ السيّد محمّد جواد الشبيري -دام توفيقه- في تعليقته على السند.

١. في «بس»: «مصعبة».

٢. في «ب»: «عوام». وفي «ز، بر»: «القوام». وهو سهو غير مذكور في ما يُتَرقَّبُ ذكره.

٣. في «ص، ض، بف» وحاشية «ج»: «عمله». وفي المرآة: «والمراد برقّة الوجه الاستحياء عن السؤال وطلب العلم، وهو مذموم، فإنّه لاحياء في طلب العلم ولا في إظهار الحقّ، وإنّما الحياء عن الأمر القبيح، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب (٣٣): ٥٣]. ورقّة العلم كناية عن قلّته. وما قيل: إنّ المراد برقّة الوجه قلّة الحياء، فضعفه ظاهر».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦، ح ٢٢٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣٠، ح ٣.

٥. في «ز، بس، بف»: «معاد». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٨.

٦. في «ج»: «القرن». و«القِران»: الحبل. و«القَرَن» بفتحتين، لغة فيه. المصباح المنير، ص ٥٠٠ (قرن).

٧. تحف العقول، ص ٢٩٧، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١٥٩٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٤.

٨. هكذا في جميع النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب والوافي والبحار. وفي المطبوع: «الفضل». والخبر يأتي في الكافي، ح ٩٤١١ و ١٢٥٣٦، مع زيادة، وقد رواه المصنّف رحمه الله بنفس السند، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن الفضل بن كثير المدائني. والرجل لم نعرفه حتّى يمكن لنا تمييز الصواب منهما.

→

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ».[1]

١٧٨٦ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ حَيَاءَانِ: حَيَاءُ عَقْلٍ، وَحَيَاءُ حُمْقٍ، فَحَيَاءُ الْعَقْلِ هُوَ الْعِلْمُ، وَحَيَاءُ الْحُمْقِ هُوَ الْجَهْلُ».[2]

٢/١٠٧ ١٧٨٧ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَكَانَ مِنْ قَرْنِهِ[3] إِلىٰ قَدَمِهِ[4] ذُنُوباً، بَدَّلَهَا اللّٰهُ حَسَنَاتٍ[5]: الصِّدْقُ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَالشُّكْرُ».[6]

← ثمّ إنّ الفضل أو الفضيل بن كثير هذا، غير الفضل بن كثير الذي ذكره الشيخ في رجاله، ص ٣٩٠، الرقم ٥٧٤٣ من أصحاب عليّ بن محمّد الهادي ؛ فإنّ ابن كثير في ما نحن فيه يروي عنه الحسن بن عليّ بن يقطين، وهو من أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر والرضا . راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥، الرقم ٩١؛ رجال البرقي، ص ٥١؛ رجال الطوسي، ص ٣٥٤، الرقم ٥٢٤٦.

١ . الكافي، كتاب المعيشة، باب النوادر من كتاب المعيشة، ح ٩٤١١؛ وكتاب الزيّ والتجمّل، باب لبس الخُلقان، ح ١٢٥٣٦، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦، ح ٢٢٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١٥٩٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٥.

٢ . تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦، ح ٢٢٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٦.

٣ . «القَرْن»: الجانب الأعلى من الرأس. وجمعه: قرون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

٤ . في «ف»: «قدميه».

٥ . إشارة إلى الآية ٧٠ من سورة الفرقان (٢٥): ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَـٰلِحًا فَأُوْلَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

٦ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٥؛ والزهد، ص ٨٨، ح ٦١، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم ، وفي الكافي، نفس الكتاب، باب حسن الخلق، ح ١٧٤٧؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٩٠؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله . تحف ←

٥٣ ـ بَابُ الْعَفْوِ

١٧٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ فِي خُطْبَتِهِ[١]: أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ خَلَائِقِ[٢] الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟: الْعَفْوُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلُ[٣] مَنْ قَطَعَكَ، وَالْإِحْسَانُ إِلىٰ مَنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ، وَإِعْطَاءُ مَنْ حَرَمَكَ».[٤]

١٧٨٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ غُرَّةَ[٥] بْنِ دِينَارٍ الرَّقِّيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهِ : «أَ لَا أَدُلُّكُمْ عَلىٰ خَيْرِ أَخْلَاقِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟: تَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ».[٦]

← العقول، ص ٣٦٩، عن أبي عبد الله ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وورد مع اختلاف وزيادة في هذه المصادر: المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢١؛ الخصال، ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، المجلس ٣٥، ح ٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٥، وفي كلّها بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه . وفي الأمالي للمفيد، ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٢١، بسند آخر عن أبي جعفر . الوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٧، ح ١٥٩٧٣.

١ . في الوافي والزهد: «خطبة». وفي الوسائل: «خطبه».

٢ . في «ص، ف» وحاشية «ض، بر، بس» والوافي: «أخلاق». و«الخلائق» جمع الخليقة، وهي الطبيعة. والمراد هنا الملكات النفسانيّة الراسخة. مرآة العقول، ج ٨، ص ١٩٢.

٣ . في «ف»: «والصلة». وفي الأمالي: «وأن تصل».

٤ . الأمالي للمفيد، ص ١٨٠، المجلس ٢٣، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان؛ الزهد، ص ٧٥، ح ٣٠، عن محمّد بن أبي عمير، عن أبي سيّار، عن أبي عبدالله ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٢٢٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٢، ح ١٥٩٩٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ١.

٥ . في «ز، ص»: «عزّة». وفي «بس، بف»: «عزة». وفي البحار: «ضمرة». ويحتمل كون الصواب: «عزرة». راجع: الإكمال لابن ماكولا، ج ٦، ص ٢٠١؛ الثقات لابن حبّان، ج ٧، ص ٣٠٠.

٦ . الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، عن ابن أبي البلاد، عن أبيه رفعه، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. ←

١٧٩٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ نُسَيْبٍ[1] اللَّفَائِفِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «ثَلَاثٌ مِنْ مَكَارِمِ[2] الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: تَعْفُو[3] عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ، وَتَحْلُمُ[4] إِذَا[5] جُهِلَ عَلَيْكَ[6]».[7]

١٧٩١ / ٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

↔ تحف العقول، ص ٤٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٢٢٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ٢.

١. هكذا في «بف» وحاشية «د». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، جر» والمطبوع: «نشيب». والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه، فإنّا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في الكتب والأنساب «نشيب» في غير هذا الخبر. والمذكور في كتب الضبط هو «نُسَيْب» بضمّ النون وفتح السين المهملة، ثمّ الياء المثنّاة تحتها، ثمّ الموحّدة، كأحد الأعلام، راجع: توضيح المشتبه، ج ٥، ص ٢٩١؛ وج ٩، ص ٧٧.
هذا، واحتمل العلّامة الخبير السيّد موسى الشبيري - مدّ ظلّه - في تعليقته على السند صحّة «نَسِيب» بمعنى «قريب»، وقد اُضيف اللفظ إلى اللفائفي، بمعنى «من أقرباء اللفائفي».
وأمّا: قد ذكر «نَشَب» أيضاً في الأعلام، كما في توضيح المشتبه، ج ٩، ص ٧٦، فلايضرّ باستظهار صحّة «نُسَيب» أو «نَسيب»؛ فقد أجمعت النسخ إجماعاً مركّباً على عدم صحّة «نَشَب» لاجتماعها في ثلاثة حروف وهي «النون، والياء، والباء»، واختلافها في «السين والشين». فلابدّ من اختيار اللفظ الصحيح ممّا ورد في النسخ مؤيّداً بالقرائن الخارجيّة؛ فتأمّل.

٢. في الفقيه: + «الأخلاق في».

٣. في الفقيه: «أن تعفو».

٤. في «ف»: + «من». وحَلُم حِلماً: صفح وستر، فهو حليم. المصباح المنير، ص ١٤٨ (حلم).

٥. في الفقيه: «عمّن» بدل «إذا».

٦. هو يجهل على قومه: يتسافه عليهم. أساس البلاغة، ص ٦٧ (جهل).

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الأمالي للطوسي، ص ٦٤٤، المجلس ٢، ح ٢٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٨٠، المجلس ٤٧، ح ١٠؛ معاني الأخبار، ص ١٩١، ح ١، وفيهما بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٨، ح ٢٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٣، ح ١٥٩٩٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ٣.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، جَمَعَ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ : أَيْنَ أَهْلُ ٢/١٠٨ الْفَضْلِ؟» قَالَ : «فَيَقُومُ عُنُقٌ[1] مِنَ النَّاسِ ، فَتَلَقَّاهُمُ[2] الْمَلَائِكَةُ ، فَيَقُولُونَ : وَمَا كَانَ فَضْلُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ : كُنَّا نَصِلُ مَنْ قَطَعَنَا ، وَنُعْطِي مَنْ حَرَمَنَا ، وَنَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَنَا» قَالَ : «فَيُقَالُ لَهُمْ : صَدَقْتُمْ ، ادْخُلُوا الْجَنَّةَ[3]».[4]

١٧٩٢ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ جَهْمِ بْنِ الْحَكَمِ الْمَدَائِنِيِّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : عَلَيْكُمْ بِالْعَفْوِ ؛ فَإِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عِزّاً ، فَتَعَافَوْا يُعِزَّكُمُ اللّٰهُ».[5]

١٧٩٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ ، عَنْ حُمْرَانَ :

---

١ . «العُنُق» : الجماعة من الناس ، والرُّؤساء . القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٢١٠ (عنق).

٢ . في حاشية «بف» والوسائل والزهد : «فتتلقّاهم».

٣ . في الوافي : «هذه الخصال فضيلة وأيّة فضيلة ، ومكرمة وأيّة مكرمة ، لايدرك كنه شرفها وفضلها ؛ إذ العامل بها يثبت بها لنفسه الفضيلة ، ويرفع بها عن صاحبه الرذيلة ، ويغلب على صاحبه بقوّة قلبه ، يكسر بها عدوّ نفسه ونفس عدوّه . وإلى هذا اُشير في القرآن المجيد بقوله : ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ يعني السيّئة ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ ثمّ اُشير إلى فضلها العالي وشرفها الرفيع بقوله عزّوجلّ : ﴿وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصّلت (٤١) : ٣٤ـ٣٥] يعني من الإيمان والمعرفة».

٤ . الزهد ، ص ١٧٠ ، ح ٢٥٣ ، عن محمّد بن أبي عمير ، مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ ، ح ٢٢٨٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٧٢ ، ح ١٥٩٩٤ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٤٠٠ ، ح ٤ .

٥ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب التواضع ، ح ١٨٦٣ ؛ والأمالي للمفيد ، ص ٢٣٨ ، المجلس ٢٨ ، ح ٢ ؛ والأمالي للطوسي ، ص ١٤ ، المجلس ١ ، ح ١٨ ، بسند آخر ، من قوله : «فإنّ العفو لا يزيد» ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٤١ ، ح ٢٢٨٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٦٩ ، ح ١٥٩٨٤ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٤٠١ ، ح ٥ .

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «النَّدَامَةُ عَلَى الْعَفْوِ أَفْضَلُ وَأَيْسَرُ مِنَ النَّدَامَةِ عَلَى الْعُقُوبَةِ».[١]

١٧٩٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ[٢]، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ مُعَتِّبٍ، قَالَ:

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام فِي حَائِطٍ[٣] لَهُ يَصْرِمُ[٤]، فَنَظَرْتُ إِلىٰ غُلَامٍ لَهُ قَدْ أَخَذَ كَارَةً[٥] مِنْ تَمْرٍ، فَرَمىٰ بِهَا وَرَاءَ[٦] الْحَائِطِ، فَأَتَيْتُهُ وَأَخَذْتُهُ[٧]، وَذَهَبْتُ بِهِ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ[٨]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي وَجَدْتُ هٰذَا وَهٰذِهِ الْكَارَةَ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «يَا[٩] فُلَانُ» قَالَ لَبَّيْكَ، قَالَ: «أَ تَجُوعُ[١٠]؟» قَالَ: لَا يَا سَيِّدِي، قَالَ: «فَتَعْرىٰ[١١]؟» قَالَ: ....←

---

١. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٠، ح ١٥٩٨٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠١، ح ٦.

٢. هكذا في «ص». وفي «ب، ج، د، ز، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والمطبوع والبحار: - «عن أبيه».
والصواب ما أثبتناه، فقد أكثر أحمد بن أبي عبد الله من الرواية عن سعدان [بن مسلم] بتوسّط أبيه في كتابه المحاسن، كما توسّط والد أحمد بينهما في غيره من الكتب، ولم يثبت رواية أحمد عن سعدان مباشرة، وما يبدو منه رواية أحمد عن سعدان بلاواسطة ممّا ورد في المحاسن، ص ٩٩، ح ٦٩؛ و ص ٤٠٣، ح ٩٩؛ و ص ٤٠٩، ح ١٣٢، ففيه خلل لا محالة؛ فإنّ الأوّل رواه الكليني رحمه الله في الكافي، ح ٢٧٨٨، وقد توسّط محمّد بن عليّ بينهما. والثاني رواه في الكافي، ح ١١٨٢١، والمتوسّط بينهما والد أحمد. وأمّا الثالث، فقد ورد في المحاسن هكذا: «عنه، عن سعدان» إلخ. وقد سبقه خبر بهذا السند: «عنه، عن أبيه، عن سعدان» إلخ.
والمحتمل قويّاً أنّ السند كان في أصل الكتاب معلّقاً على سابقه ولم يلتفت إلى هذا الأمر راوي الكتاب وأضاف لفظة «عنه» في صدر كلا السندين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٧-٣٥٨؛ و ج ٢١، ص ٤٠٧.

٣. «الحائط»: البستان. وجمعه: حوائط. المصباح المنير، ص ١٥٧ (حوط).

٤. «يصرم»، أي يقطع الثمرة من النخلة؛ من الصَّرْم، وهو القطع والجَذّ. والصِّرام، وهو قطع الثمرة واجتناؤها من النخلة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦ (صرم).

٥. «الكارة»: مقدار معلوم من الطعام. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٦ (كور).

٦. في «ف»: «من وراء».

٧. في «ج، ض» والبحار: «فأخذته».

٨. في «ب، ج، ض، بر، بف» والوافي والبحار: + «له».

٩. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» والبحار: - «يا».

١٠. في «ص»: «أتجوّع» بحذف إحدى التاءين.

١١. في «ف»: «أفتعرى».

لَا يَا[١] سَيِّدِي[٢]، قَالَ: «فَلِأَيِّ شَيْءٍ أَخَذْتَ هٰذِهِ[٣]؟» قَالَ: اشْتَهَيْتُ ذٰلِكَ، قَالَ: «اذْهَبْ، فَهِيَ لَكَ» وَقَالَ: «خَلُّوا عَنْهُ».[٤]

١٧٩٥ / ٨. عَنْهُ[٥]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا الْتَقَتْ[٦] فِئَتَانِ قَطُّ إِلَّا نُصِرَ[٧] أَعْظَمُهُمَا عَفْواً».[٨]

١٧٩٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله أُتِيَ بِالْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَمَّتِ الشَّاةَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ لَهَا: مَا حَمَلَكِ عَلىٰ مَا صَنَعْتِ؟ فَقَالَتْ: قُلْتُ: إِنْ كَانَ نَبِيّاً لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَلِكاً أَرَحْتُ النَّاسَ مِنْهُ» قَالَ: «فَعَفَا رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله عَنْهَا».[٩]

١٧٩٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ: ١٠٩/٢

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يَزِيدُ اللّٰهُ بِهِنَّ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ إِلَّا عِزّاً: الصَّفْحُ عَمَّنْ

---

١. في «ج»: - «يا».

٢. في البحار، ج ٧١: - «قال: فتعرى، قال: لا، يا سيّدي».

٣. في «ب، د، ز، ض، ف، بس، بف» والوافي: «هذا».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٧؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٥، ح ٢٦؛ وج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٧.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٦. في «ز»: «اتّصلت».

٧. في الأمالي: + «الله».

٨. الأمالي للمفيد، ص ٢٠٩، المجلس ٢٣، ح ٤٥، بسند آخر عن الحسن بن عليّ بن فضّال. تحف العقول، ص ٤٤٦، عن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٨.

٩. الأمالي للصدوق، ص ٢٢٤، المجلس ٤٠، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن عليّ عليه السلام، من دون الإشارة إلى عفو رسول الله صلى الله عليه وآله عنها، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٢، ح ٢٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٠، ح ١٥٩٨٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٥، ح ٦٢؛ وج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٩.

ظَلَمَهُ، وَإِعْطَاءُ مَنْ حَرَمَهُ، وَالصِّلَةُ لِمَنْ قَطَعَهُ».[١]

٥٤ ـ بَابُ كَظْمِ الْغَيْظِ

١٧٩٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ يَقُولُ: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِذُلِّ نَفْسِي[٢] حُمْرَ النَّعَمِ[٣]، وَمَا تَجَرَّعْتُ جُرْعَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ لَا أُكَافِي بِهَا[٤] صَاحِبَهَا».[٥]

١٧٩٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ وَعَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ[٦]، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «نِعْمَ الْجُرْعَةُ الْغَيْظُ لِمَنْ صَبَرَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ[٧] عَظِيمَ

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣٨، ح ٢٢٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٣، ح ١٥٩٩٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٣، ح ١٠.

٢ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٩٧: «ذلّ النفس ـ بالكسر ـ سهولتها وانقيادها وهو ذلول، وبالضمّ مذلّتها وضعفها وهي ذليل ... فالخبر يحتمل وجهين: الأوّل: أن يكون الذُلّ بالضمّ والباء للسببيّة أو المصاحبة، أي لا أُحبّ أن يكون لي مع ذُلّ نفسي أو بسببه نفائس أموال الدنيا أقتنيها أو أتصدّق بها؛ لأنّه لم يكن للمال عنده قدر ومنزلة. وقال الطيبي: هو كناية عن خير الدنيا كلّه. والحاصل: أنّي ما أرضى أن أذلّ نفسي ولي بذلك كرائم الدنيا .... الثاني: أن يكون الذُلّ بالكسر والباء للعوض، أي لا أرضى أن يكون لي عوض انقياد نفسي وسهولتها وتواضعها ـ أو بالضمّ أيضاً، أي المذلّة الحاصلة عند إطاعة أمر الله بكظم الغيظ والعفو ـ نفائس الأموال».

٣ . قال في مرآة العقول: «وربّما يقرأ النِعَم بالكسر جمع نعمة. والحمرة كناية عن الحسن، أي محاسن النعم. والأوّل ـ أي الفتح ـ أشهر وأظهر». والنَّعَم بالفتح، المال الراعي، وأكثر ما يقع على الإبل، أو الإبل خاصّة، والإبل الحمر أنفس أموال العرب. وفي المغرب: حمر النعم: كرائمها، وهي مثل في كلّ نفيس.

٤ . في حاشية «بر»: «عليها».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٦، ح ٢٠.

٦ . في الكافي، ح ٢٣٥٤: - «وعليّ بن النعمان».

٧ . في الكافي، ح ٢٣٥٤: «إنّ».

الْأَجْرِ لِمَنْ[١] عَظِيمِ[٢] الْبَلَاءِ، وَمَا أَحَبَّ اللّٰهُ قَوْماً إِلَّا ابْتَلَاهُمْ».[٣]

١٨٠٠ / ٣ . عَنْهُ[٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «اصْبِرْ عَلىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ[٥]؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِئَ مَنْ عَصَى اللّٰهَ فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللّٰهَ فِيهِ».[٦]

١٨٠١ / ٤ . عَنْهُ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ[٨]، عَنْ ثَابِتٍ مَوْلىٰ آلِ جَرِيرٍ[٩]:

---

١ . في الكافي، ح ٢٣٥٤: «لمع».

٢ . في «ز» والوافي: «عظم». وفي «ف»: «لعظيم» بدل «لمن عظيم».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدّة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٥٤. وفيه، نفس الباب، ح ٢٣٥٩، بسند آخر عن زيد الزرّاد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٤، بسند آخر عن محمّد بن سنان، عن زيد أبي أُسامة الشحّام، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في آخره، وفي كلّها من قوله: «فإنّ عظيم الأجر». المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٦، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٤.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق، كما هو الظاهر.

٥ . في الوافي: «أُريد بأعداء النعم الحسّاد، وبالعصيان الحسد وما يترقّب عليه، وبالطاعة الصبر على أذى الحاسد وما يقتضيه».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢١؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٨، ح ٢٢.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٨ . روى أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن، ص ٢٥٩، ح ٣١٢، صدر الخبر عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن ثابت مولى آل جرير، وكذا نقله عنه المجلسي رحمه الله في البحار، ج ٧٥، ص ٣٩٩، ح ٣٨، والظاهر وقوع السقط في ما نحن فيه.

٩ . هكذا في «ف». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: «آل حريز». والظاهر أنّ ما أثبتناه هو الصواب؛ فقد ورد في رجال البرقي، ص ٤١ ثابت مولى بني جرير في ذيل أصحاب الصادق عليه السلام، وفي رجال الطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٢٠٦٢، ثابت مولى جرير. ونقل ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، ج ٢، ص ١٤٣، الرقم ١٨٥٨ عن الكشّي، ثابت مولى جرير، وقال: «ذكره الكشّي في رجال الشيعة. وقال عليّ بن الحكم: كان كوفيّاً دخل على جعفر وأسند عنه».

ثمّ إنّ الظاهر من جامع الرواة، ج ١، ص ١٣٩ نقلاً من الكافي، ثبوت «جرير».

يؤيّد ما أثبتناه شباهة اللفظين «جرير» و«حريز» في الكتابة شباهة تامّةً، وكون «حريز» أكثر تكراراً في الأسناد، بحيث يوجب تحريف «جرير» بـ«حريز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «كَظْمُ الْغَيْظِ عَنِ[1] الْعَدُوِّ فِي دَوْلَاتِهِمْ تَقِيَّةٌ حَزْمٌ[2] لِمَنْ أَخَذَ بِهِ[3]، وَتَحَرُّزٌ مِنَ[4] التَّعَرُّضِ لِلْبَلَاءِ فِي الدُّنْيَا ؛ وَمُعَانَدَةُ الْأَعْدَاءِ فِي دَوْلَاتِهِمْ وَمُمَاظَّتُهُمْ[5] فِي غَيْرِ تَقِيَّةٍ تَرْكُ أَمْرِ اللّٰهِ ؛ فَجَامِلُوا النَّاسَ يَسْمَنْ[6] ذٰلِكَ لَكُمْ[7] عِنْدَهُمْ ، وَلَا تُعَادُوهُمْ فَتَحْمِلُوهُمْ عَلىٰ رِقَابِكُمْ ، فَتَذِلُّوا[8]».[9]

٢/١١٠ ١٨٠٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ،[10] عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ حُصَيْنٍ[11] السَّكُونِيِّ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «مَا مِنْ عَبْدٍ كَظَمَ غَيْظاً إِلَّا زَادَهُ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عِزّاً فِي الدُّنْيَا

---

١ . في البحار : «من».

٢ . في الوافي : «تقيّة حزم ، إمّا برفع «تقيّة» على الخبريّة والإضافة إلى الحزم ؛ وإمّا بنصبها على التمييز ، ويكون الخبر حزم».

٣ . في المحاسن : «بها».

٤ . في البحار : «عن».

٥ . «المماظّة» : شدّة المنازعة والمخاصمة مع طول اللزوم . النهاية ، ج ٤ ، ص ٣٤٠ (مظظ).

٦ . في «ف» : «يسمّن» . وفي «بس» : «تسمن» . وفي «بف» : «يسمّى» . وفي الوافي : «يسما» . وقال في شرح المازندراني ، ج ٨ ، ص ٣٠٦ : «وفي بعض النسخ : يسمن الله ذلك ، إلى آخره ، ويسمن حينئذٍ من باب الإفعال أو التفعيل ، أي يجعل الله ذلك عندهم شريفاً عظيماً تورث المحبّة لكم» . وقال في مرآة العقول ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ : «قوله : يسمن ذلك عندهم ، كذا في أكثر النسخ ... ويمكن أن يقرأ على بناء المفعول من الإفعال أو التفعيل ، أي يفعل الله ذلك مرضيّاً محبوباً عندهم . وفي بعض النسخ : يسمّى على بناء المفعول من التسمية ، أي يذكرهم عندهم ويحمدونكم بذلك ، فيكون مرفوعاً بالاستيناف البياني».

وسَمِنَ يسمن : إذا كثر لحمه وشحمه . ومن المجاز دار سمينة : كثيرة الأهل . وسمّنوا لفلان : أعطوه عطاءً كثيراً . المصباح المنير ، ص ٢٩٠ ؛ أساس البلاغة ، ص ٢٢١ (سمن) . وهو هنا كناية عن العزّة والراحة ، والذي يلازم الاتّساع في المال والعدد.

٧ . في مرآة العقول : - «لكم».

٨ . في «ج» : «فتُذَلّوا» مبنيّ للمفعول من الإفعال.

٩ . المحاسن ، ص ٢٥٩ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٣١٢ ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن ثابت مولى آل جرير ، عن أبي عبد الله ، إلى قوله : «التعرّض للبلاء في الدنيا» . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٢٥ ، ح ٢٥٠١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٧٩ ، ح ١٦٠١٧ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٤٠٩ ، ح ٢٣.

١٠ . هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب والوسائل والبحار . وفي المطبوع : - «عن أبيه».

١١ . في «ز» : «حسين» . والمذكور في رجال الشيخ ، ص ٣٠٢ ، الرقم ٤٤٣٧ هو مالك بن حصين السكوني.

وَالآخِرَةِ، وَقَدْ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ الْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللّٰهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[١] وَأَثَابَهُ اللّٰهُ مَكَانَ غَيْظِهِ ذٰلِكَ».[٢]

١٨٠٣ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؈ يَقُولُ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظاً - وَ لَوْ شَاءَ أَنْ يُمْضِيَهُ أَمْضَاهُ - مَلَأَ[٣] اللّٰهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِضَاهُ[٤]».[٥]

١٨٠٤ / ٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُنْذِرٍ، عَنِ الْوَصَّافِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؈، قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظاً - وَ هُوَ يَقْدِرُ عَلىٰ إِمْضَائِهِ - حَشَا اللّٰهُ قَلْبَهُ أَمْناً وَإِيمَاناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[٦]

١٨٠٥ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدٍ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا زَيْدُ، اصْبِرْ عَلىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ، فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِئَ مَنْ عَصَى اللّٰهَ فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللّٰهَ فِيهِ؛ يَا زَيْدُ، إِنَّ اللّٰهَ اصْطَفَى

---

١ . آل عمران (٣): ١٣٤.

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٢٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٩، ح ٢٤.

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع وشرح المازندراني ومرآة العقول: «أملأ».

٤ . في «ف»: «رضاءه».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٣٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٥.

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ؈ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٧٧، مرسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٣٠١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠١٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ذيل ح ٢٥.

الْإِسْلَامَ وَاخْتَارَهُ، فَأَحْسِنُوا صُحْبَتَهُ بِالسَّخَاءِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ».[1]

١٨٠٦ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَفْصٍ[2] بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ أَحَبِّ السَّبِيلِ[3] إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- جُرْعَتَانِ: جُرْعَةُ غَيْظٍ تَرُدُّهَا[4] بِحِلْمٍ، وَجُرْعَةُ مُصِيبَةٍ[5] تَرُدُّهَا[6] بِصَبْرٍ».[7]

١٨٠٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ لِي أَبِي: يَا بُنَيَّ[8]، مَا مِنْ شَيْءٍ أَقَرَّ لِعَيْنِ أَبِيكَ مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ عَاقِبَتُهَا صَبْرٌ، وَمَا[9] يَسُرُّنِي أَنَّ لِي[10] بِذُلِّ نَفْسِي حُمْرَ النَّعَمِ».[11]

---

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٣؛ والزهد، ص ٨٧، ح ٥٨؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٧٠، المجلس ٤٦، ح ٣، بسند آخر، من قوله: «إنّ الله اصطفى الإسلام» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٢٢٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٦.

٢ . في «ب، ف، بر»: «حفض». وفي «ض»: «حفظ». هذا ولم نعثر على هذين اللفظين كالعنوان في موضع.

٣ . في تحف العقول: «السبل».

٤ . في «ب، ج، ز، ف، بر، بس، بف» والبحار: «يردّها».

٥ . في «ب»: «معصية». وفي تحف العقول: «حزن».

٦ . في «ب، ج، ز، ف، بر، بس، بف» والبحار: «يردّها».

٧ . الخصال، ص ٥٠، باب الاثنين، ح ٦٠؛ والأمالي للمفيد، ص ١١١، المجلس ١، ح ٨، بسند آخر عن زين العابدين عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول صلى الله عليه وآله؛ الزهد، ص ١٤٦، ح ٢٠٨، بسند آخر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢١٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٣٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٧.

٨ . في الوسائل: - «يا بنيّ».

٩ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ف، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وما من شيء».

١٠ . في «ب»: - «لي».

١١ . الأمالي للطوسي، ص ٦٧٣، المجلس ٣٦، ح ٢٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١٢، ح ٢٨.

١٨٠٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ[١] بْنِ مُسْلِمٍ: ١١١/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: «اصْبِرُوا[٢] عَلىٰ أَعْدَاءِ النِّعَمِ؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِئَ مَنْ عَصَى اللهَ فِيكَ بِأَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللهَ فِيهِ».[٣]

١٨٠٩ / ١٢ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَلَّادٍ، عَنِ[٤] الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: قَالَ[٥]: «مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِذُلِّ نَفْسِي حُمْرَ النَّعَمِ، وَمَا تَجَرَّعْتُ مِنْ[٦] جُرْعَةٍ[٧] أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ لَا أُكَافِئُ بِهَا صَاحِبَهَا».[٨]

١٨١٠ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَّاطِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

---

١ . في «بس»: «معاد». ومُعاذ هذا، هو مُعاذ بن مسلم النحوي الهرّاء. راجع: رجال الكشّي، ص ٢٥٣، الرقم ٤٧٠؛ رجال الطوسي، ص ١٤٦ الرقم ١٦١٢؛ و ص ١٨٣، الرقم ٢٢٠٩؛ و ص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٧.

٢ . في الفقيه والأمالي والخصال: «اصبر».

٣ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٥٨٥٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله . وفي الأمالي للصدوق، ص ٩٨، المجلس ٢١، ح ٥؛ والخصال، ص ٢٠، باب الواحد، ح ٧١، بسند آخر عن ابن أبي عمير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٢٢٩٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٠، ذيل ح ١٦٠١٨.

٤ . في «بس»: - «عن». وهو سهو؛ فقد روى الصدوق الخبر في الخصال، ص ٢٣، ح ٨١ بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن خلّاد، عن أبي حمزة الثمالي. وخلّاد هذا، هو خلّاد السدّي البزّاز، روى ابن أبي عمير كتابه؛ فقد ورد الخبر ـ باختلاف يسير ـ في مستدرك الوسائل، ج ٩، ص ١٣، ح ١٠٠٦٧، نقلاً من كتاب خلّاد السندي ـ والصواب السدّي كما يأتي في الكافي، ح ١٣٦٣٢ ـ البزّاز الكوفي عن أبي حمزة الثمالي، عن عليّ بن الحسين . راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٤، الرقم ٤٠٥؛ رجال الطوسي، ص ١٩٩، الرقم ٢٥١٧.

٥ . في الخصال: - «قال».

٦ . في الوافي والزهد والخصال: - «من».

٧ . في حاشية «بف»: «بجرعة» بدل «من جرعة».

٨ . الخصال، ص ٢٣، باب الواحد، ح ٨١، بسند آخر عن محمّد بن أبي عمير؛ الزهد، ص ١٣٠، ح ١٦٨، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله ، ومنصور، عن الثمالي، عن أبي جعفر ، قال: كان عليّ بن الحسين يقول: ما أحبّ ... ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٥٧، ح ٢١٢٣٥؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٢، ح ٩١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا مِنْ جُرْعَةٍ يَتَجَرَّعُهَا الْعَبْدُ[١] أَحَبَّ إِلَى اللّٰهِ مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ يَتَجَرَّعُهَا عِنْدَ تَرَدُّدِهَا[٢] فِي قَلْبِهِ: إِمَّا بِصَبْرٍ، وَإِمَّا[٣] بِحِلْمٍ[٤]».[٥]

٥٥ ـ بَابُ الْحِلْمِ

١٨١١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ[٦]، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَابِداً حَتّىٰ يَكُونَ حَلِيماً، وَإِنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا تَعَبَّدَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَمْ يُعَدَّ عَابِداً حَتّىٰ يَصْمُتَ[٧] قَبْلَ ذٰلِكَ عَشْرَ سِنِينَ».[٨]

---

١. في المحاسن: «عبد».

٢. في «د، ص، بف» والمحاسن: «عبد يردّدها».

٣. في «ج، ض، ف» وحاشية «بر»: «أو».

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أما يصبر وأما يحلم».

٥. المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٠، عن الوشّاء. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١٣، ح ٢٩.

٦. هكذا في «ر، ز، ص، ف، بر، جر». وفي «ب، ج، ض، بس، بف» والمطبوع: «محمّد بن عبيد الله». والصواب ما أثبتناه؛ فقد توسّط محمّد بن عبد الله ومحمّد بن عبد الله الأشعري ومحمّد بن عبد الله القمّي بين أحمد بن محمّد بن أبي نصر وأبي الحسن الرضا عليه السلام في عددٍ من الأسناد. وقد ذكر الشيخ الطوسي محمّد بن عبد الله الأشعري ومحمّد بن عبد الله بن عيسى الأشعري ـ والظاهر اتّحادهما ـ في أصحاب عليّ بن موسى الرضا عليه السلام. رجال الطوسي، ص ٣٦٥، الرقم ٥٤١١ و ٥٤١٩؛ وص ٣٦٧، الرقم ٥٤٦٨. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٢٣١، الرقم ١١٠٧٢؛ وص ٢٥٧، الرقم ١١١٥٢؛ وص ٤٢٨.

ثمّ إنّ ما ورد في التهذيب، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩٢، من توسّط محمّد بن عبيد الله بين ابن أبي نصر والرضا عليه السلام، فإنّه مضافاً إلى وجود نسخة «عبد الله» في بعض نسخ التهذيب، روى الكليني الخبر في الكافي، ح ٣٩٩٩، وكذا الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٣٧ بسنديهما عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن عبد الله.

٧. في «ب»: «يصمّت» بالتشديد.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان، ح ١٨٣٧؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٥، ح ٢٠٤٦٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٨، ح ٣٣؛ وج ٧١، ص ٤٠٣، ح ١٢.

١٨١٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ[١]:

«الْمُؤْمِنُ مَنْ[٢] خَلَطَ عَمَلَهُ[٣] بِالْحِلْمِ، يَجْلِسُ لِيَعْلَمَ[٤]، وَيَنْطِقُ لِيَفْهَمَ، لَا يُحَدِّثُ[٥] أَمَانَتَهُ الْأَصْدِقَاءَ، وَلَا يَكْتُمُ شَهَادَتَهُ الْأَعْدَاءَ[٦]، وَلَا يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الْحَقِّ رِيَاءً، وَلَا يَتْرُكُهُ حَيَاءً، إِنْ زُكِّيَ خَافَ مِمَّا[٧] يَقُولُونَ، وَاسْتَغْفَرَ اللّٰهَ مِمَّا لَا يَعْلَمُونَ، لَا يَغُرُّهُ قَوْلُ مَنْ جَهِلَهُ، وَيَخْشىٰ[٨] إِحْصَاءَ مَا قَدْ عَمِلَهُ».[٩]

١٨١٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ٢ / ١١٢

---

١ . كذا في النسخ والمطبوع موقوفاً، لكنّ الخبر رواه الشيخ الصدوق رحمه الله ـ مع زيادة ـ في الأمالي، ص ٣٩٩، المجلس ٧٤، ح ١٢، بسنده عن مالك بن عطيّة، عن أبي حمزة الثمالي، عن سيّد العابدين عليّ بن أبي طالب. والظاهر وقوع السقط في سند الأمالي، والصواب: سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. يؤيّد ذلك، مضافاً إلى لقب سيّد العابدين في الأمالي، ما ورد في البحار، ج ٦٤، ص ٢٩١، ح ١٤، نقلاً من الأمالي للصدوق، وفيه: «عليّ بن الحسين». فعليه، الظاهر سقوط عنوان المعصوم عليه السلام في ما نحن فيه.

٢ . هكذا في «ج، د، ف، بس» وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: - «من».

٣ . في «بف» والوافي والأمالي، ص ٤٩٣: «علمه». وقال العلّامة المجلسي في المرآة: «وهو أظهر وأوفق بسائر الأخبار؛ إذ العلم بدون العمل يصير غالباً سبباً للتكبّر والترفّع والسفاهة».

٤ . في الأمالي، ص ٤٩٣: + «وينصت ليسلم».

٥ . في «د، ص، ف» والوافي: «ولا يحدّث».

٦ . في الوافي: «للأعداء».

٧ . في «ف، ض» وحاشية «بف»: «ما».

٨ . في «ص»: «ولا يخشى». وله معنى صحيح.

٩ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨٢، بسند آخر عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ح ١٢، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، عن سيّد العابدين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٥٧٢، المجلس ٨٤، ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٢٨٠، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوّله. الفقيه، ج ٣، ص ٧٢، ذيل ح ٣٣٦٣، قطعة منه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٨، ح ١٧٥٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٦، ذيل ح ٢٠٢٣٨.

ابْنِ[1] بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الرَّجُلُ أَنْ يُدْرِكَهُ حِلْمُهُ عِنْدَ غَضَبِهِ».[2]

١٨١٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[3]: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ[4] الْحَيِيَّ الْحَلِيمَ[5]».[6]

١٨١٥ / ٥ . عَنْهُ[7]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصٍ الْعَوْسِيِّ[8] الْكُوفِيِّ:

رَفَعَهُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَا أَعَزَّ اللَّهُ بِجَهْلٍ قَطُّ، وَلَا أَذَلَّ بِحِلْمٍ قَطُّ».[9]

---

١ . في «ج، ص»: - «ابن». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن عليّ بن فضّال كتاب عبد الله بن بكير، وتوسّط ابن بكير بينه وبين زرارة في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٢٤ـ ٤٢٥؛ و ج ٢٢، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٥، ح ٢٠٤٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٣.

٣ . في حاشية «ز»: + «قال رسول الله».

٤ . في «ب»: + «الخلق».

٥ . في «ج»: «العليم».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٤.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو في كتابه المحاسن، ص ١٩٥، ح ١٨، عن العوسي، ووردت في الكافي، ح ١٢٥٧٢، رواية أحمد بن أبي عبد الله ـ وهو أحمد بن محمّد بن خالد ـ عن العوسي. ويأتي في الكافي، ح ٢٩٥٩ سند هكذا: «عنه، عن عليّ بن حفص العوسي». والظاهر فيه أيضاً رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند المتقدّم عليه.

٨ . في البحار: «القرشي». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: العويسي، وفي بعضها: الأوسي. وفي بعضها: القرشي».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٥.

١٨١٦ / ٦ . عَنْهُ[1]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[2] رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كَفىٰ بِالْحِلْمِ نَاصِراً». وَقَالَ: «إِذَا لَمْ تَكُنْ حَلِيماً، فَتَحَلَّمْ».[3]

١٨١٧ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَجَّالِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ:

بَعَثَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام غُلَاماً لَهُ فِي حَاجَةٍ، فَأَبْطَأَ، فَخَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[4] عَلىٰ أَثَرِهِ لَمَّا أَبْطَأَ[5]، فَوَجَدَهُ نَائِماً، فَجَلَسَ عِنْدَ رَأْسِهِ يُرَوِّحُهُ[6] حَتّٰى انْتَبَهَ، فَلَمَّا تَنَبَّهَ[7]، قَالَ[8] لَهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا فُلَانُ، وَاللّٰهِ مَا ذٰلِكَ[9] لَكَ، تَنَامُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ؛ لَكَ اللَّيْلُ، وَلَنَا مِنْكَ النَّهَارُ».[10]

١٨١٨ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ الْحَيِيَّ الْحَلِيمَ، الْعَفِيفَ[11]

---

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٢ . في «ص»: «أصحابنا».

٣ . نهج البلاغة، ص ٥٠٦، الحكمة ٢٠٧، مع زيادة في آخره؛ خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ١١٥، مع زيادة في أوّله وآخره، وفيهما مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «إذا لم تكن حليماً فتحلّم»، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٦.

٤ . في الوسائل: ـ «أبو عبد الله عليه السلام».

٥ . في «ز»: ـ «لمّا أبطأ». وفي الكافي، ح ١٤٨٦٥: «لمّا أبطأ عليه». وفي الوسائل: «لمّا أبطأه».

٦ . أي يروّحه من الحرّ بالمِرْوَحَة. النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).

٧ . في «ب، ز، ض، ف، بر، بس، بف» والبحار والكافي، ح ١٤٨٦٥: «انتبه». وفي الوسائل: ـ «فلمّا تنبّه».

٨ . في الوسائل: «فقال».

٩ . في الوسائل: «ذاك».

١٠ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٦٥ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٦، ح ٩٧؛ وج ٧١، ص ٤٠٥، ح ١٧.

١١ . في الزهد: «الغنيّ».

الْمُتَعَفِّفُ[1]».[2]

١٨١٩ / ٩ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِيِّ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ[3] عِمْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وَقَعَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مُنَازَعَةٌ نَزَلَ مَلَكَانِ، فَيَقُولَانِ لِلسَّفِيهِ مِنْهُمَا: قُلْتَ وَ قُلْتَ[4] وَأَنْتَ أَهْلٌ لِمَا قُلْتَ، سَتُجْزىٰ[5] بِمَا قُلْتَ، وَيَقُولَانِ لِلْحَلِيمِ ١١٣/٢ مِنْهُمَا: صَبَرْتَ وَحَلُمْتَ، سَيَغْفِرُ اللّٰهُ[6] لَكَ إِنْ أَتْمَمْتَ ذٰلِكَ» قَالَ[7]: «فَإِنْ[8] رَدَّ الْحَلِيمُ عَلَيْهِ ارْتَفَعَ الْمَلَكَانِ».[9]

٥٦ ـ بَابُ الصَّمْتِ وَحِفْظِ اللِّسَانِ

١٨٢٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

---

١ . في تفسير العيّاشي: «الضعيف».

٢ . الزهد، ص ٧٠، ح ٢٠، عن عليّ بن النعمان، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبدالله ﷺ، مع زيادة في آخره؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ح ٤، بسند آخر عن جابر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٣، عن جابر؛ تحف العقول، ص ٣٠٠، عن أبي جعفر ﷺ. وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ، ومع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٥، ح ١٨.

٣ . في «ز»: «عن أبي عمران».

٤ . تكرار الفعل لبيان كثرة الشتم وقول الباطل. وربّما يقرأ الثاني بالفاء، كما هو في بعض النسخ: يقال: فال الرجل في رأيه وفيّل، إذا لم يصب فيه، ورجل فايل الرأي. وقال المجلسي: «والظاهر أنّه تصحيف».

٥ . في «بر» والوسائل: «وستجزى».

٦ . في «بس» وحاشية «ج» والوسائل: ـ «الله».

٧ . في «د» والوسائل: ـ «قال».

٨ . في الوسائل: «وإن».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٧، ح ٢٠٤٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٦، ح ١٩.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا[١]ﷺ: «مِنْ عَلَامَاتِ الْفِقْهِ[٢]: الْحِلْمُ، وَالْعِلْمُ[٣]، وَالصَّمْتُ؛ إِنَّ الصَّمْتَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْحِكْمَةِ؛ إِنَّ[٤] الصَّمْتَ يَكْسِبُ الْمَحَبَّةَ[٥]؛ إِنَّهُ[٦] دَلِيلٌ عَلَىٰ كُلِّ خَيْرٍ».[٧]

١٨٢١ / ٢ . عَنْهُ[٨]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا[٩] شِيعَتُنَا الْخُرْسُ[١٠]».[١١]

١٨٢٢ / ٣ . عَنْهُ[١٢]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[١٣]، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ.............................. ←

---

١ . في «ج، ز، ص، ف، بر، بف، جر» والوسائل والعيون والخصال: - «الرضا».

٢ . في «ز» والعيون: «الفقيه».

٣ . في الوسائل: «العلم والحلم». أُورد هاهنا بأنّ العلم هو الفقه، ولا يصحّ أن يكون الشيء علامة لنفسه. وأُجيب بوجوه: منها: أنّ المراد بالعلم آثاره، كإثبات الحقّ وغيره، وهو بهذا الاعتبار من آثار الفقه وعلاماته الدالّة عليه. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣١٣؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢١٠.

٤ . في الخصال: «وإنّ».

٥ . في حاشية «بر»: «الجنّة».

٦ . في الخصال: «وإنّه». وفي قرب الإسناد: «وهو» بدل «إنّه».

٧ . قرب الإسناد، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١؛ والخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٤، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الكافي، كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، ح ٧٠، بسند آخر عن الرضاﷺ، وتمام الرواية فيه: «إنّ من علامات الفقه الحلم والصمت». تحف العقول، ص ٤٤٥؛ وفيه، ص ٤٤٢، من قوله: «إنّ الصمت باب من»؛ الاختصاص، ص ٢٣٢، مرسلاً، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، ح ٧٣ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٤، ح ٦٥.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩ . في «ض» وحاشية «بر»: «إنّ».

١٠ . خَرِس الإنسان خرساً: مُنع من الكلام خِلقةً، فهو أخرس، والأُنثى: خرساء، والجمع: خُرْس. وهو هنا كناية عن قلّة الكلام، من قولهم: هو من خُرْسِ المجلس، إذا لم يتكلّم. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٦؛ أساس البلاغة، ص ١٠٧ (خرس).

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٥، ح ٦٦.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٣ . هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب. وفي المطبوع: «الحسن بن محبوب».

الْجَوَّانِيِّ[١]، قَالَ:

شَهِدْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام وَهُوَ يَقُولُ لِمَوْلًى لَهُ -يُقَالُ لَهُ: سَالِمٌ- وَوَضَعَ يَدَهُ عَلىٰ شَفَتَيْهِ[٢]، وَقَالَ: «يَا سَالِمُ، احْفَظْ لِسَانَكَ تَسْلَمْ، وَلَا تَحْمِلِ النَّاسَ عَلىٰ رِقَابِنَا».[٣]

١٨٢٣ / ٤ . عَنْهُ[٤]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، قَالَ:

حَضَرْتُ أَبَا الْحَسَنِ -صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ- وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَوْصِنِي، فَقَالَ[٥] لَهُ[٦]: «احْفَظْ لِسَانَكَ تَعِزَّ[٧]، وَلَا تُمَكِّنِ النَّاسَ مِنْ قِيَادِكَ فَتَذِلَّ رَقَبَتَكَ[٨]».[٩]

١٨٢٤ / ٥ . عَنْهُ[١٠]، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ أَتَاهُ: أَ لَا أَدُلُّكَ عَلىٰ أَمْرٍ يُدْخِلُكَ اللّٰهُ بِهِ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ: أَنِلْ مِمَّا أَنَالَكَ[١١] اللّٰهُ، قَالَ: فَإِنْ

---

١ . في «بف»: «الخرّاز». ٢ . في الوسائل: «شفته».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٩، ح ١٦٠٤٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٥، ح ٦٧.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٥ . في «ز»: «قال».

٦ . في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بس، بف» والوسائل والبحار: - «له».

٧ . يجوز قراءته مبنيّاً للمفعول من الإفعال.

٨ . في الكافي، ح ٢٢٧٧: «من قياد رقبتك فتذلّ». وفي مرآة العقول: «القياد -ككتاب-: حبلٌ تقاد به الدابّة. وتمكين الناس من القياد كناية عن تسلّطهم وإعطاء الحجّة لهم على إيذائه وإهانته بترك التقيّة. ونسبة الإذلال إلى الرقبة لظهور الذلّ فيها أكثر من سائر الأعضاء. وفيه ترشيح للاستعارة السابقة؛ لأنّ القياد يشدّ على الرقبة».

٩ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧٧، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، مع زيادة في أوّله؛ قرب الإسناد، ص ٣٠٩، ح ١٢٠٤، عن محمّد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، وتمام الرواية فيه: «لا تمكّن الناس من قيادك فتذلّ». الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٤٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٦، ح ٦٨.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى؛ فقد وردت رواية أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن الهيثم بن أبي مسروق [النهدي] في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٢٨-٤٣٠.

١١ . في «ب»: «آتاك». وفي «ض»: «أنال». أي أعط المحتاجين ممّا أعطاك الله تعالى.

كُنْتُ أَخْوَجَ مِمَّنْ[١] أُنِيلُهُ؟ قَالَ: فَانْصُرِ الْمَظْلُومَ، قَالَ: فَإِنْ[٢] كُنْتُ أَضْعَفَ مِمَّنْ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: فَاصْنَعْ لِلْأَخْرَقِ[٣] -يَعْنِي[٤] أَشِرْ عَلَيْهِ- قَالَ: فَإِنْ كُنْتُ أَخْرَقَ مِمَّنْ أَصْنَعُ لَهُ؟ قَالَ: فَأَصْمِتْ[٥] لِسَانَكَ[٦] إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، أَ مَا يَسُرُّكَ أَنْ تَكُونَ[٧] فِيكَ خَصْلَةٌ مِنْ هٰذِهِ الْخِصَالِ تَجُرُّكَ إِلَى الْجَنَّةِ؟».[٨] ٢/ ١١٤

١٨٢٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ، إِنْ كُنْتَ زَعَمْتَ أَنَّ الْكَلَامَ مِنْ فِضَّةٍ، فَإِنَّ السُّكُوتَ مِنْ ذَهَبٍ».[٩]

١٨٢٦ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ[١٠] رَفَعَهُ،

---

١ . في «بس»: «ممّا».

٢ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإن».

٣ . «الخُرْق»: الجهل والحُمق. وقد خَرِقَ يَخْرَقُ فهو أخرق. وفي الوافي: «والأخرق: الجاهل بما يجب أن يعلمه، ومن لا يحسن التصرّف في الأمور، ولم يكن في يديه صنعة يكتسب بها، ومنه الحديث: تعين صانعاً أو تصنع للأخرق». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٦ (خرق).

٤ . في مرآة العقول: «والظاهر أنّ «يعني» من كلام الصادق عليه السلام . ويحتمل كونه كلام بعض الرواة، أي ليس المراد نفعه بمال أو نحوه، بل برأي ومشورة ينفعه».

٥ . قال في المرآة: «فاصمت، على بناء المجرّد أو الإفعال. وفي القاموس: الصَمت والصموت والصمات: السكوت، كالإصمات والتصميت، وأصمته وصمّته: أسكته، لازمان متعدّيان». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥١ (صمت).

٦ . في «ج»: «بلسانك».

٧ . في «ب، د، ز، ص، ض، بس، بف»: «أن يكون».

٨ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٦، ح ٦٩.

٩ . قرب الإسناد، ص ٦٩، ح ٢٢١، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليه السلام ، وفيه: «أنّ داود قال لسليمان عليه السلام ...»، مع اختلاف وزيادة في أوّله . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١٦٠٢٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٧، ح ٧٠.

١٠ . في «ب»: «يونس بن عليّ الحلبي». وهو سهو؛ فقد وردت في عددٍ من الأسناد رواية عليّ بن إبراهيم، عن ⟸

قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «أَمْسِكْ لِسَانَكَ؛ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ[1] بِهَا عَلىٰ نَفْسِكَ» ثُمَّ قَالَ: «وَ لَا يَعْرِفُ عَبْدٌ[2] حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتّىٰ يَخْزُنَ[3] مِنْ[4] لِسَانِهِ».[5]

١٨٢٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عُبَيْدِ اللّٰهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈ فِي قَوْلِ اللّٰهِ[6] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾[7] قَالَ: «يَعْنِي كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ».[8]

١٨٢٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «نَجَاةُ الْمُؤْمِنِ فِي[9] حِفْظِ لِسَانِهِ».[10]

← محمّد بن عيسى، عن يونس، عن يحيى الحلبي. ويونس هذا، هو يونس بن عبدالرحمن. راجع: الكافي، ح ٢٠٩٧ و ١٣٣٤٠ و ١٣٤٦٠ و ١٣٤٧٨ و ١٣٩٩٢.

١. في الوسائل: «تتصدّق».

٢. في «ب»: «أحد».

٣. خزن المالَ في الخِزانة: أحرزه. ومن المجاز: أخزُن لسانك. أساس البلاغة، ص ١١٠ (خزن).

٤. في الوسائل: - «من».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٤، ح ١٦٠٣٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٨، ح ٧١.

٦. في البحار: «قوله».

٧. النساء (٤): ٧٧.

٨. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٩٧، عن الحلبي، عن أبي جعفر ؈، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣١٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٤٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٩، ح ٧٢.

٩. في «ب، ز، ص، ض، بس» والبحار: «من». وفي «د، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والوسائل: - «في».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢١٧، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا، عن أبيه ؈، قال: «قال أبو عبد الله ؈: نجاة المؤمن...». الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٥١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٠، ح ٧٣.

١٨٢٩ / ١٠ . يُونُسُ[١]، عَنْ مُثَنًّى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ أَبُو ذَرٍّ -رَحِمَهُ اللّٰهُ[٢]- يَقُولُ: يَا مُبْتَغِيَ[٣] الْعِلْمِ، إِنَّ هٰذَا اللِّسَانَ مِفْتَاحُ خَيْرٍ، وَمِفْتَاحُ شَرٍّ، فَاخْتِمْ عَلىٰ لِسَانِكَ[٤] كَمَا تَخْتِمُ عَلىٰ ذَهَبِكَ وَوَرِقِكَ[٥]».[٦]

١٨٣٠ / ١١ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ[٧] بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْمَسِيحُ عليه السلام يَقُولُ: لَا تُكْثِرُوا[٨] الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللّٰهِ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ يُكْثِرُونَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللّٰهِ[٩] قَاسِيَةٌ قُلُوبُهُمْ، وَلٰكِنْ

---

١ . السند معلّق على سابقه، ويروي عن يونس، عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى. ويؤيّد ذلك ما ورد في تأويل الآيات، ص ٣٣٤، من رواية محمّد بن عيسى عن يونس عن المثنّى الحنّاط.

٢ . في «ب، ج» والوافي والبحار: - «رحمه الله». وفي «د، ص، بس، بف»: «عليه السلام». وفي «ف»: + «الرحيم». وفي «بر»: «عليه الرحمة».

٣ . في الأمالي للطوسي: «يا باغي». ومبتغي العلم: طالبه.

٤ . في تحف العقول والأمالي للمفيد والطوسي: «فمك».

٥ . «الوَرِق»: الدراهم المضروبة. ومنهم من يقول: الفضّة، مضروبةً كانت أو غير مضروبة. وفيه ثلاث لغات: وَرِق، ووِرْق، ووَرْق. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٤، وراجع: المصباح المنير، ص ٦٥٥ (ورق).

٦ . الأمالي للمفيد، ص ١٧٩، المجلس ٢٣، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام، في وصيّته لهشام. وورد: «فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك» في هذه المصادر: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٨، ضمن الحديث الطويل ٥٨٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ والاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلاً عن عليّ عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ نهج البلاغة، ص ٥٤٣، الحكمة ٣٨١، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠١، ح ٧٤.

٧ . في «ز، بس»: «معاد». ومُعاذ هذا، هو مُعاذ بن ثابت الجوهري، روى كتابه الحسن بن عليّ بن يوسف المعروف بابن بقّاح. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧.

٨ . في «ض»: «لا تكثّروا» بالتشديد.

٩ . في «ز، ض، بف» والوافي والبحار، ج ١٤: - «في غير ذكر الله». وفي المرآة: «فيه دلالة على أنّ كثرة الكلام ←

لَا يَعْلَمُونَ».[١]

١٢/١٨٣١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: ٢/١١٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَكُلُّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ[٢] يُكَفِّرُ اللِّسَانَ[٣] يَقُولُ: نَشَدْتُكَ اللّٰهَ أَنْ نُعَذَّبَ فِيكَ».[٤]

١٣/١٨٣٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام[٥]، قَالَ: «إِنَّ لِسَانَ ابْنِ آدَمَ يُشْرِفُ[٦] عَلىٰ جَمِيعِ[٧] جَوَارِحِهِ كُلَّ صَبَاحٍ، فَيَقُولُ: كَيْفَ أَصْبَحْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ إِنْ تَرَكْتَنَا، وَ[٨] يَقُولُونَ: اللّٰهَ اللّٰهَ فِينَا، وَيُنَاشِدُونَهُ وَيَقُولُونَ: إِنَّمَا نُثَابُ وَنُعَاقَبُ بِكَ[٩]».[١٠]

← في الأمور المباحة يوجب قساوة القلب، وأمّا الكلام في الأمور الباطلة فقليله كالكثير في إيجاب القساوة والنهي عنه».

١ . الأمالي للمفيد، ص ٢٠٨، المجلس ٢٣، ضمن الحديث الطويل ٤٣، بسنده عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ٣، المجلس ١، ح ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١٦٠٧٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٣؛ وج ٧١، ص ٣٠١، ح ٧٥.

٢ . في «ض»: «البدن».

٣ . في الوافي: «للّسان» وقال: «يكفّر للّسان، أي يذلّ ويخضع. والتكفير هو أن ينحني الإنسان ويطأطئ رأسه قريباً من الركوع. ونشدتك الله، أي سألتك بالله وأقسمت عليك».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٢، ح ٧٦.

٥ . في «ب، د، ص، بس، بف»: «صلوات الله عليهما». وفي «ف»: «صلوات الله وسلامه عليهما». وفي «بر»: «عليه السلام».

٦ . في الوسائل: + «كلّ يوم».

٧ . في الوسائل: - «جميع».

٨ . في «بر»: - «و».

٩ . في «د، ز، ص، بر»: «فيك».

١٠ . ثواب الأعمال، ص ٢٨٢، ح ١؛ والخصال، ص ٥، باب الواحد، ح ١٥، بسند آخر عن عليّ بن الحكم. ←

١٨٣٣ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ قَيْسٍ أَبِي إِسْمَاعِيلَ[١] ـ وَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا ـ رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَوْصِنِي، فَقَالَ[٢]: «احْفَظْ لِسَانَكَ». قَالَ[٣]: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَوْصِنِي، قَالَ: «احْفَظْ لِسَانَكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَوْصِنِي، قَالَ: «احْفَظْ لِسَانَكَ[٤]، وَيْحَكَ، وَهَلْ يَكُبُّ[٥] النَّاسَ عَلىٰ مَنَاخِرِهِمْ[٦] فِي النَّارِ إِلَّا حَصَائِدُ[٧] أَلْسِنَتِهِمْ؟».[٨]

١٨٣٤ / ١٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَحْسُبْ[٩] كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ،

← الاختصاص، ص ٢٣٠، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٢، ح ٢٣٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٩، ح ١٦٠٤٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٢، ح ٧٧.

١ . في «ز»: «قيس ابن أبي إسماعيل». وفي «ص، بر، بف»: «قيس بن إسماعيل». والظاهر أنّ قيساً هذا، هو قيس أبو إسماعيل الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق ؑ. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٧٢، الرقم ٣٩٢٣.

٢ . في «ز، ص، ف»: «قال».

٣ . في «د، ز»: «فقال».

٤ . في «ص»: - «قال: يا رسول الله أوصني. قال: احفظ لسانك».

٥ . في «ض»: «يُكِبّ» من الإفعال.

٦ . المَنْخَر والمَنْخَران: ثَقْبا الأنف. النهاية، ج ٥، ص ٣٢ (نخر).

٧ . «حصائد ألسنتهم»، أي ما يقتطعونه من الكلام الذي لا خير فيه. واحدتها: حصيدة؛ تشبيهاً بما يُحصد من الزرع، وتشبيهاً للّسان وما يقتطعه من القول بحدّ المنجل الذي يحصد به. النهاية، ج ١، ص ٣٩٤ (حصد).

٨ . الزهد، ص ٦٩، ح ١٨، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه رفعه، عن رسول الله ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٣٦، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله ﷺ، وفيهما من قوله: «وهل يكبّ الناس». تحف العقول، ص ٥٦، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٢، ح ٢٣٢٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٣، ح ٧٨.

٩ . في «ف»: «لم يحتسب». وفي حاشية «ض، بر»: «لا يحسب».

كَثُرَتْ خَطَايَاهُ، وَحَضَرَ عَذَابُهُ[١]».[٢]

١٨٣٥ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: يُعَذِّبُ اللّٰهُ اللِّسَانَ بِعَذَابٍ لَا يُعَذِّبُ بِهِ شَيْئاً مِنَ الْجَوَارِحِ، فَيَقُولُ[٣]: أَيْ رَبِّ عَذَّبْتَنِي بِعَذَابٍ لَمْ تُعَذِّبْ بِهِ شَيْئاً[٤]؟ فَيُقَالُ لَهُ: خَرَجَتْ مِنْكَ[٥] كَلِمَةٌ، فَبَلَغَتْ[٦] مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَسُفِكَ بِهَا الدَّمُ الْحَرَامُ، وَانْتُهِبَ[٧] بِهَا الْمَالُ الْحَرَامُ، وَانْتُهِكَ بِهَا الْفَرْجُ[٨] الْحَرَامُ، وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٩] لَأُعَذِّبَنَّكَ بِعَذَابٍ لَا أُعَذِّبُ[١٠] بِهِ شَيْئاً مِنْ جَوَارِحِكَ».[١١]

١١٦/٢ ١٨٣٦ / ١٧ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ شُؤْمٌ[١٢]، فَفِي اللِّسَانِ».[١٣]

١٨٣٧ / ١٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

---

١ . في الوافي: «إنّما حضر عذابه لأنّه أكثر ما يكون يندم على بعض ما قاله ولا ينفعه الندم، ولأنّه قلّما يكون كلام لايكون مورداً للاعتراض ولاسيّما إذاكثر».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٦٠٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٤، ح ٧٩.

٣ . في «بر»: + «له».

٤ . في «ب، د، بر» والجعفريّات: + «من الجوارح».

٥ . في «بر»: «عنك».

٦ . في الجعفريّات: «يلهث».

٧ . في الجعفريّات: «وأُخذ».

٨ . في «ف»: «الفُروج».

٩ . في «ج، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والجعفريّات: - «وجلالي».

١٠ . في «ج» وحاشية «ض، بر»: «لم أُعذّب».

١١ . الجعفريّات، ص ١٤٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عن رسول الله. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١، ح ٣٣١٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٤، ح ٨٠.

١٢ . في شرح المازندراني: «الشؤم: الشرّ، وشيء مشوم، أي غير مبارك، وفيه تنبيه على كثرة شومه؛ لأنّ له تعلّقاً بكلّ خير وشرّ، فميدان شرّه أوسع من ميدان شرّ جميع الجوارح، فمن أطلق عنانه في ميدانه أورده في مهاوي الهلاك، ولا شؤم أعظم من ذلك». وفي مرآة العقول: «كثرة شؤم اللسان لكثرة المضرّات والمفاسد المترتّبة».

١٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١٦٠٥٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٥، ح ٨١.

سَمِعْتُ الرِّضَاﷺ يَقُولُ: «كَانَ الرَّجُلُ مِنْ[١] بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا أَرَادَ الْعِبَادَةَ، صَمَتَ قَبْلَ ذٰلِكَ عَشْرَ سِنِينَ».[٢]

١٨٣٨ / ١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْغِفَارِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِﷺ يَقُولُ[٣]: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِﷺ: مَنْ رَأىٰ مَوْضِعَ كَلَامِهِ[٤] مِنْ عَمَلِهِ[٥]، قَلَّ كَلَامُهُ إِلَّا فِيمَا يَعْنِيهِ[٦]».[٧]

١٨٣٩ / ٢٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ:

---

١ . في حاشية «بر»: «في».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحلم، ح ١٨١١، مع زيادة في أوّله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٨، وفيهما بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١٦٠٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٦، ح ٨٢.

٣ . في «ج»: «قال».

٤ . في نهج البلاغة وتحف العقول: «من علم أنّ كلامه» بدل «من رأى موضع كلامه».

٥ . في الزهد: «عقله». وفي شرح المازندراني: «وفيه تنبيه على أنّ المتكلّم ينبغي أن يعدّ كلامه من عمله ويتدبّر في صحّته وفساده وضرّه ونفعه، فإن رآه صحيحاً لايترتّب عليه شيء من المفاسد آجلاً وعاجلاً، تكلّم به، وإن رأى خلاف ذلك، أمسك عنه».

٦ . في تحف العقول: «فيما ينفعه». وفي شرح المازندراني: «فيما يعنيه، أي يهمّه، أو يقصده؛ من عنيتُ به، أي اهتممت واشتغلت به؛ أو من عنيتُ فلاناً، أي قصدته». وراجع أيضاً: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٥؛ المصباح المنير، ص ٤٣٤.

٧ . الزهد، ص ٦٤، ح ٤، عن محمّد بن سنان، عن جعفر بن إبراهيم، عن أبي عبداللهﷺ، من دون الإسناد إلى النبيّﷺ. وفي الخصال، ص ٥٢٥، أبواب العشرين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٤٠، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول اللهﷺ. نهج البلاغة، ص ٥٣٦، الحكمة ٣٤٩، مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٨٩، ضمن الحديث الطويل؛ وفيه، ص ١٠٠، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنينﷺ، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٢٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١٦٠٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٦، ح ٨٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «فِي حِكْمَةِ[1] آلِ دَاوُدَ: عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِزَمَانِهِ[2]، مُقْبِلاً عَلىٰ شَأْنِهِ، حَافِظاً لِلِسَانِهِ».[3]

١٨٤٠ / ٢١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ[4] يُكْتَبُ مُحْسِناً مَا دَامَ سَاكِتاً، فَإِذَا تَكَلَّمَ كُتِبَ[5] مُحْسِناً أَوْ مُسِيئاً».[6]

٥٧ ـ بَابُ الْمُدَارَاةِ[7]

١٨٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

---

١ . في مرآة العقول والبحار: «حكم».

٢ . في الوسائل والفقيه: «بأهل زمانه».

٣ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧٣، بسند آخر عن الرضا، عن أبي جعفر، وفيه: «في حكمة آل داود: ينبغي للمسلم أن يكون مالكاً لنفسه، مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه»، مع زيادة في أوّله وآخره. وفي الخصال، ص ٥٢٥، أبواب العشرين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٤٠، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله، حكاية عن صحف إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٧، ح ٨٤.

٤ . في الفقيه وثواب الأعمال، ص ١٧٨: «الرجل المسلم» بدل «العبد المؤمن».

٥ . في «ف»: «يكتب». وفي ثواب الأعمال، ص ١٧٨: + «إمّا».

٦ . ثواب الأعمال، ص ١٩٦، ح ١؛ وفيه، ص ١٧٨، ح ٣؛ والخصال، ص ١٥، باب الواحد، ح ٥٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين بن رباط، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٦، ح ٥٨٤٢؛ والاختصاص، ص ٢٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٣٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٤، ح ١٦٠٣١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٧، ح ٨٥.

٧ . في الوافي: «المداراة ـ غير مهموزة ـ: ملاينة الناس وحسن صحبتهم واحتمال أذاهم لئلا ينفروا عنك. وقد تهمز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ : ثَلَاثٌ مَنْ لَمْ يَكُنَّ فِيهِ لَمْ يَتِمَّ[1] لَهُ عَمَلٌ : وَرَعٌ يَحْجُزُهُ عَنْ مَعَاصِي اللّٰهِ ، وَخُلُقٌ يُدَارِي بِهِ النَّاسَ ، وَحِلْمٌ يَرُدُّ بِهِ جَهْلَ الْجَاهِلِ[2]».[3]

١٨٤٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ ، قَالَ :

سَمِعْتُ جَعْفَراً يَقُولُ : «جَاءَ جَبْرَئِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، رَبُّكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ ، وَيَقُولُ لَكَ : دَارِ خَلْقِي».[4] ١١٧/٢

١٨٤٣ / ٣ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ حَبِيبٍ السِّجِسْتَانِيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ : «فِي التَّوْرَاةِ مَكْتُوبٌ - فِيمَا نَاجَى اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ[5] - : يَا مُوسَى ، اكْتُمْ مَكْتُومَ[6] سِرِّي فِي سَرِيرَتِكَ ، وَأَظْهِرْ فِي عَلَانِيَتِكَ الْمُدَارَاةَ عَنِّي[7] لِعَدُوِّي وَعَدُوِّكَ مِنْ خَلْقِي ، ....←

---

١ . في المحاسن والخصال ، ص ١٢٤ : «لم يقم».

٢ . في «ب» : «الجهل» بدل «جهل الجاهل».

٣ . المحاسن ، ص ٦ ، كتاب القرائن ، ح ١٣ ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن آبائه عن رسول الله ﷺ . الخصال ، ص ١٢٤ ، باب الثلاثة ، ح ١٢١ ، بسند آخر ، مع زيادة في أوّله وآخره . وورد مع اختلاف في هذه المصادر : الخصال ، ص ١٤٥ ، باب الثلاثة ، ح ١٧٢ ؛ التهذيب ، ج ٥ ، ص ٤٤٥ ، ح ١٥٤٩ ، وفيهما بسند آخر ؛ الكافي ، كتاب الحجّ ، باب الوصيّة ، ح ٦٩٩٦ ؛ الخصال ، ص ١٤٨ ، باب الثلاثة ، ح ١٨٠ ، وفيهما بسند آخر عن أبي جعفر ، وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٥٧ ، ح ٢٣٤٠ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ ، ح ١٦٠٨٤ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣٧ ، ح ١٠٤ .

٤ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٥٧ ، ح ٢٣٤١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ ، ح ١٦٠٨٣ ؛ البحار ، ج ١٨ ، ص ٢١٣ ، ح ٤٢ ؛ وج ٧٥ ، ص ٤٣٨ ، ح ١٠٥ .

٥ . في «ص ، ف ، بف» والوافي : - «بن عمران».

٦ . في الأمالي للصدوق والمفيد : «مكنون».

٧ . في الوافي : «لمّا كان أصل الدرء الدفع وهو مأخوذ في المداراة عُدّيت بعن».

وَلَا تَسْتَسِبَّ[١] لِي عِنْدَهُمْ بِإِظْهَارِ مَكْتُومِ[٢] سِرِّي: فَتَشْرَكَ[٣] عَدُوَّكَ وَعَدُوِّي[٤] فِي سَبِّي[٥]».[٦]

١٨٤٤ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ[٧]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَمَرَنِي رَبِّي بِمُدَارَاةِ النَّاسِ، كَمَا أَمَرَنِي بِأَدَاءِ[٨] الْفَرَائِضِ».[٩]

١٨٤٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ[١٠] مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[١١]، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مُدَارَاةُ النَّاسِ نِصْفُ الْإِيمَانِ،

---

١ . في الأمالي للصدوق: «ولا تستبّ»، وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ولا تسبب». ولا تستسبّ له، أي لا تُعرِّضه للسَّبّ وتجرُّه إليه. والمراد: لاتطلب سبّي، فإنّ من لم يفهم السرّ يسبّ من تكلّم به. فتشرك، أي تكون شريكاً له؛ لأنّك أنت الباعث له عليه. راجع: الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٠ (سبب).

٢ . في الأمالي للصدوق والمفيد: «بإظهارك مكنون».

٣ . يجوز في الكلمة هيئة الإفعال على بُعدٍ.

٤ . في «بر، بف»: «عدوّي وعدوّك».

٥ . في «ص»: «سرّي».

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ح ٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب؛ الأمالي للمفيد، ص ٢١٠، المجلس ٢٣، ح ٤٦، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٧، ح ٢٣٤٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٨، ح ١٠٦.

٧ . في «بر» والوسائل: - «عن حمزة بن بزيع». ولعلّه ناشٍ من جواز النظر من «بزيع» الأوّل إلى «بزيع» الثاني المستتبع للسقط.

٨ . في الأمالي: «بإقامة».

٩ . معاني الأخبار، ص ٣٨٥، ضمن الحديث الطويل ٢٠، بسند آخر. الأمالي للطوسي، ص ٤٨١، المجلس ١٧، ذيل ح ١٩؛ وفيه، ص ٥٢١، المجلس ١٨، ح ٥٧، وتمام الرواية فيه: «إنّا اُمرنا معاشر الأنبياء بمداراة الناس كما اُمرنا بإقامة الفرائض»، وفيهما بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤٨؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٨، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨١؛ البحار، ج ١٨، ص ٢١٣، ح ٤٣؛ وج ٧٥، ص ٤٤٠، ح ١٠٧.

١٠ . في «ز»: «بن». وهو سهو؛ فقد روى هارون بن مسلم كتب مسعدة بن صدقة وروايته عنه في الأسناد كثيرة جدّاً. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٥، الرقم ١١٠٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٥ـ٤٠٧.

١١ . من قوله: «قال رسول الله» في الحديث السابق إلى هنا لم يرد في «ب». ولعلّه سقط من الناسخ.

وَالرِّفْقُ بِهِمْ نِصْفُ الْعَيْشِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «خَالِطُوا الْأَبْرَارَ سِرّاً، وَخَالِطُوا الْفُجَّارَ جِهَاراً[1]، وَلَا تَمِيلُوا عَلَيْهِمْ[2] فَيَظْلِمُوكُمْ؛ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ لَا يَنْجُو فِيهِ[3] مِنْ ذَوِي الدِّينِ إِلَّا مَنْ ظَنُّوا أَنَّهُ أَبْلَهُ[4]، وَصَبَّرَ[5] نَفْسَهُ عَلىٰ أَنْ يُقَالَ[6]: إِنَّهُ أَبْلَهُ لَا عَقْلَ لَهُ».[7]

١٨٤٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[8] ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ قَوْماً مِنَ النَّاسِ[9] قَلَّتْ مُدَارَاتُهُمْ لِلنَّاسِ، فَأُنِفُوا[10]

---

١ . في «ز، ص، ف» والوافي: «جهراً».

٢ . قال في مرآة العقول: «لا تميلوا عليهم، على بناء المجرّد، والتعدية بعلى للضرر، أي لاتعارضوهم إرادة للغلبة.... وقيل: هو على بناء الإفعال والتفعيل، أي لا تعارضوهم لتميلوهم من مذهب إلى مذهب آخر، وهو تكلّف وإن كان أنسب بما بعده».

٣ . في شرح المازندراني: - «فيه».

٤ . بَلِهَ بَلَهاً: ضَعُفَ عقله فهو أبله. المصباح المنير، ص ٦١ (بله).

٥ . يجوز في «صبر» التجريد والتثقيل؛ فإنّ المجرّد منه يستعمل لازماً ومتعدّياً. يقال: صَبَرْتُ، أي حبستُ النفس عن الجزع، وصَبَرْتُ زيداً وصبّرته، أي حملته على الصبر بوعد الأجر، أو قلت له: اصبر. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٢٣؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٣٠.

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «[له]».

٧ . تحف العقول، ص ٤٢، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «الرفق بهم نصف العيش». وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرفق، ح ١٨٥٧، ومصادره . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠١، ح ١٦٠٨٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٤٠، ح ١٠٨.

٨ . في الوسائل: «أصحابنا».

٩ . في الوسائل: - «من الناس». وفي الخصال: «قريش».

١٠ . في «ب، ج، د، ز، ض» وشرح المازندراني والوسائل: «فأُلقوا». وفي الخصال: «فنفوا». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فأنفوا من قريش، كذا في أكثر النسخ، وكأنّه على بناء الإفعال مشتقّاً من النفي بمعنى الانتفاء؛ فإنّ النفي يكون لازماً ومتعدّياً، لكن هذا البناء لم يأت في اللغة. أو هو على بناء المفعول من أنف، من قولهم: أَنَفَهُ يَأْنِفُهُ ويَأْنُفُهُ: ضرب أنفه، فيدلّ على النفي مع مبالغة فيه، وهو أظهر وأبلغ. وقيل: كأنّه صيغة مجهول من الأنفة بمعنى الاستنكاف؛ إذ لم يأت الإنفاء بمعنى النفي؛ انتهى. وأقول: هذا أيضاً لا يستقيم؛ لأنّ الفساد مشترك؛ إذ لم يأت أنف بهذا المعنى على بناء المجهول فإنّه يقال: أنف منه كفرح أنفاً وأنفةً: استنكف. وفي كثير من النسخ: فألقوا، أي أخرجوا وأطرحوا منهم. وفي الخصال: فنفوا. وهو أظهر».

مِنْ قُرَيْشٍ، وَايْمُ اللّٰهِ مَا كَانَ بِأَحْسَابِهِمْ بَأْسٌ، وَإِنَّ قَوْماً مِنْ غَيْرِ[1] قُرَيْشٍ[2] حَسُنَتْ مُدَارَاتُهُمْ، فَأُلْحِقُوا بِالْبَيْتِ الرَّفِيعِ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَفَّ يَدَهُ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّمَا يَكُفُّ عَنْهُمْ يَداً وَاحِدَةً، وَيَكُفُّونَ عَنْهُ أَيْدِيَ[3] كَثِيرَةً».[4] ١١٨/٢

٥٨ـ بَابُ الرِّفْقِ

١٨٤٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلىٰ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قُفْلاً، وَقُفْلُ الْإِيمَانِ الرِّفْقُ[5]».[6]

١٨٤٨ / ٢ . وَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ قُسِمَ لَهُ الرِّفْقُ، قُسِمَ لَهُ الْإِيمَانُ».[7]

---

١ . في «ف» وشرح المازندراني والوافي: - «غير».

٢ . في الخصال: «غيرهم» بدل «غير قريش».

٣ . كذا في النسخ والمطبوع. وفي الكافي، ح ٣٦٣٠: «أيدياً» وهو الصحيح. وفي الخصال: «أيادي».

٤ . الكافي، كتاب العشرة، باب التحبّب إلى الناس والتودّد إليهم، ح ٣٦٣٠، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، من قوله: «من كفّ يده عن الناس»؛ الخصال، ص ١٧، باب الواحد، ح ٦٠، بسنده عن محمّد بن سنان. وفي الزهد، ص ١٠٣، ضمن ح ١٠١؛ والكافي، كتاب الايمان والكفر، باب صلة الرحم، ضمن ح ١٩٩٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٣٤٧، المجلس ١٢، ضمن ح ٥٧، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «من كفّ يده عن الناس»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠١، ح ١٦٠٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٤١، ح ١٠٩.

٥ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٣٣: «الرفق، وهو لين الجانب والرأفة وترك العنف والغلظة في الأفعال والأقوال على الخلق في جميع الأحوال، سواء صدر عنهم بالنسبة إليه خلاف الآداب أو لم يصدر. ففيه تشبيه الإيمان بالجوهر النفيس الذي يعتنى بحفظه، والقلب بخزانته، والرفق بالقفل؛ لأنّه يحفظه عن خروجه وطريان المفاسد عليه، فإنّ الشيطان سارق الايمان، ومع فتح القفل وترك الرفق يبعث الإنسان على اُمور من الخشونة والفحش والقهر والضرب، وأنواع الفساد وغيرها من الأمور التي توجب نقص الإيمان أو زواله».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٥، ح ٢٠.

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٨٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٦، ح ٢١.

١٨٤٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ يَحْيَى[١] الْأَزْرَقِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ بَشِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، فَمِنْ رِفْقِهِ بِعِبَادِهِ تَسْلِيلُهُ[٢] أَضْغَانَهُمْ وَمُضَادَّتَهُمْ[٣] لِهَوَاهُمْ[٤] وَقُلُوبِهِمْ[٥]، وَمِنْ رِفْقِهِ بِهِمْ أَنَّهُ يَدَعُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ يُرِيدُ إِزَالَتَهُمْ عَنْهُ رِفْقاً بِهِمْ لِكَيْلَا يُلْقِيَ[٦] عَلَيْهِمْ عُرَى الْإِيمَانِ[٧] وَمُثَاقَلَتَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَيَضْعُفُوا، فَإِذَا أَرَادَ ذٰلِكَ[٨]، نَسَخَ الْأَمْرَ بِالْآخَرِ[٩]، فَصَارَ مَنْسُوخاً».[١٠]

١٨٥٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ١١٩/٢

١ . في «ب»: - «عن يحيى»، ووجه سقوطه ظاهر بعد ما أشرنا إليه غير مرّة من جواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر.

٢ . «السَّلّ»: انتزاعك الشيء وإخراجه بالرفق. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٨٦٨ (سلل).

٣ . في «ض، بف»: «ومضادّاتهم». وفي «بر»: «ومضادّاته». وفي حاشية «ز» والوافي: «ومضادّته».

٤ . في «ب»: «أهواءهم».

٥ . ذكر في مرآة العقول في قوله: «ومضادّتهم لهواهم وقلوبهم» وجوهاً: منها: كونه عطفاً على «تسليله». والمعنى: من لطفه بعباده المؤمنين أن جعل أهوية المخالفين والكافرين متضادّة مختلفة، فلو كانوا مجتمعين متّفقين في الأهواء لأفنوا المؤمنين واستأصلوهم. أو المعنى: أنّه من لطفه جعل المضادّة بين هوى كلّ امرء وقلبه، أي روحه وعقله، فلو لم يكن القلب معارضاً للهوى لم يختر أحد الآخرة على الدنيا. ومنها: أن يكون المعنى: من رفقه أنّه أوجب عليهم التكاليف المضادّة لهواهم وقلوبهم، لكن برفق ولين بحيث لم يشقّ عليهم، بل إنّما كلّف عباده بالأوامر والنواهي متدرّجاً كيلا ينفروا، كما أنّهم لمّا كانوا اعتادوا بشرب الخمر نزلت أوّلاً آية تدلّ على مفاسدها، ثمّ نهوا عن شربها قريباً من وقت الصلاة، ثمّ عمّم وشدّد. وفي لفظ «المضادّة» إيماء إلى ذلك.

٦ . في «ب»: «تلقى».

٧ . في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «عرى الإسلام».

٨ . في «ب، د، بف» وحاشية «ج، ض» والوافي: + «الأمر».

٩ . في «ب، بف» وحاشية «ج»: «الآخر». وفي الوافي: «نسخ الآخر». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «فإذا أراد ذلك الأمر نسخ بالآخر».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٦، ح ٢٢.

مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاذِ[1] بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: الرِّفْقُ يُمْنٌ[2]، وَالْخُرْقُ[3] شُؤْمٌ».[4]

١٨٥١ / ٥ . عَنْهُ[5]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ[6]: «إِنَّ اللّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَ[7] يُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ».[8]

١٨٥٢ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ الرِّفْقَ لَمْ يُوضَعْ عَلىٰ شَيْءٍ[9] إِلَّا

---

١ . في «ص»: «معاوية»، وقد تقدّمت في الكافي، ح ١٨٠٨ رواية معاوية بن وهب عن مُعاذ بن مسلم. ولانعرف راوياً بعنوان معاوية بن مسلم مذكوراً في مصادرنا.

٢ . «اليُمن»: البَرَكة، وضدّه الشُّؤم. النهاية، ج ٥، ص ٣٠٢ (يمن).

٣ . «الخَرَق» بالتحريك: ضدّ الرفق، وأن لايحسن الرجل العمل والتصرّف في الأمور، والاسم: الخرق، بضمّ الخاء وسكون الراء. وقال ابن الأثير: «الخُرق - بالضمّ -: الجهل والحُمق». النهاية، ج ٢، ص ٢٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٨ (خرق).

٤ . الزهد، ص ٩٢، ح ٧٢، بسنده عن معاذ بن مسلم. الغارات، ص ١٢١، عن سهل بن سعد، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «وارفق بالخاصّة والعامّة، فإنّ الرفق يمن»، مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٨، ح ٢٧٤٢؛ و ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٩، ح ٢٣.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد عيسى المذكور في السند السابق.

٦ . في «ص»: + «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٧ . في «ف»: - «و».

٨ . الزهد، ص ٩١، ح ٦٩، عن عليّ بن النعمان، عن عَمرو بن شَمِر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «إنّ الله رفيق يعطي الثواب ويحبّ كلّ رفيق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف». الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٤.

٩ . في الكافي، ح ٣٦٥٨: + «قطّ».

زَانَهُ[١]، وَلَا نُزِعَ[٢] مِنْ شَيْءٍ[٣] إِلَّا شَانَهُ[٤]».[٥]

١٨٥٣ / ٧ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

رَفَعَهُ إِلَى[٦] النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي[٧] الرِّفْقِ الزِّيَادَةَ وَالْبَرَكَةَ، وَمَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الْخَيْرَ».[٨]

١٨٥٤ / ٨ . عَنْهُ[٩]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[١٠]، قَالَ: «مَا زُوِيَ الرِّفْقُ عَنْ أَهْلِ بَيْتٍ إِلَّا زُوِيَ عَنْهُمُ الْخَيْرُ».[١١]

١٨٥٥ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلّٰى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَرْقَمَ الْكُوفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ[١٢] أُعْطُوا حَظَّهُمْ مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ وَسَّعَ

---

١ . زان الشيء صاحبَه زَيناً، وأزانه إزانةً . والاسم: الزينة . المصباح المنير، ص ٢٦١ (زين).

٢ . في «د»: «ولا ينزع».

٣ . في الكافي، ح ٣٦٥٨: «ولم يرتع عنه قطّ» بدل «ولا نزع من شيء».

٤ . «الشَّينُ»: العيب، وقد شانه يشينه . النهاية، ج ٢، ص ٥٢١ (شين).

٥ . الكافي، كتاب العشرة، باب التسليم على أهل الملل، ح ٣٦٥٨، مع زيادة في أوّله وآخره . وفي الجعفريّات، ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره . تحف العقول، ص ٤٧، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٨، ح ٢٧٤١؛ وج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٥.

٦ . في الوسائل: «عن». ٧ . في «ز»: - «في».

٨ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٦.

٩ . الظاهر البدوي من السند رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم، والد عليّ المذكور في السند السابق، لكنّه يأتي في الكافي، ح ٣٥٣٠، عدم ثبوت هذه الظاهرة في أسناد الكافي . فلا يبعد سقوط «عن أبيه» من سندنا هذا.

١٠ . في الوافي: «عنه، عن عمرو بن أبي المقدام رفعه إلى النبيّ ﷺ» بدل «عنه - إلى - أبي عبد الله عليه السلام».

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٧.

١٢ . في «ص»: «البيت».

اللّٰهُ عَلَيْهِمْ فِي الرِّزْقِ، وَالرِّفْقُ فِي تَقْدِيرِ الْمَعِيشَةِ خَيْرٌ مِنَ السَّعَةِ فِي الْمَالِ، وَالرِّفْقُ لَا يَعْجِزُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَالتَّبْذِيرُ لَا يَبْقىٰ مَعَهُ شَيْءٌ؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ[1]».[2]

١٨٥٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي -وَ جَرىٰ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ كَلَامٌ فَقَالَ لِيَ-: «ارْفُقْ بِهِمْ؛ فَإِنَّ[3] كُفْرَ أَحَدِهِمْ[4] فِي غَضَبِهِ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ كُفْرُهُ فِي غَضَبِهِ».[5] ٢/١٢٠

١٨٥٧ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ[6] عليه السلام، قَالَ: «الرِّفْقُ نِصْفُ الْعَيْشِ».[7]

١٨٥٨ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيُعِينُ عَلَيْهِ،

---

١. في الوافي: «لعلّ المراد بهذه الأخبار أنّ الرفق يصير سبباً للتوسّع في الرزق والزيادة فيه، وفي الرفق الخير والبركة، وأنّ الرفق مع التقدير في المعيشة خيرٌ من الخرق في سعة من المال، والرفيق يقدر على كلّ ما يريد، بخلاف الأخرق. والسرّ فيه أنّ الناس إذا رأوا من أحد الرفق أحبّوه وأعانوه، وألقى الله له في قلوبهم العطف والودّ، فلم يدعوه يتعب أو يتعسّر عليه أمره».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٨.

٣. في «ج»: «إنّ».

٤. في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «أحدكم». وفي «ج»: «أحد».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٢٣٥٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦١، ح ٢٩.

٦. في «ب، ج، ز، ص، ف، بف، جر»: - «موسى».

٧. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل القصد، ح ٦٢١٩، مع زيادة في آخره. وفيه، كتاب الإيمان والكفر، باب المداراة، ضمن ح ١٨٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الجعفريّات، ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله وآخره. وفي تحف العقول، ص ٤٢؛ وص ٥٦، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٢٣٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٢، ح ٣٠.

فَإِذَا رَكِبْتُمُ الدَّوَابَّ[١] الْعُجْفَ[٢] فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ[٣] كَانَتِ الْأَرْضُ مُجْدِبَةً[٤] فَانْجُوا[٥] عَنْهَا[٦]، وَإِنْ كَانَتْ مُخْصِبَةً[٧] فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا».[٨]

١٨٥٩ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؑ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: لَوْ كَانَ الرِّفْقُ خَلْقاً يُرىٰ، مَا كَانَ مِمَّا[٩] خَلَقَ اللّٰهُ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنْهُ».[١٠]

١٨٦٠ / ١٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ

---

١ . في البحار: «الدابّة». والتفريع بقوله: فإذا ركبتم، للتنبيه على أنّ الرفق مطلوب حتّى مع الحيوانات.

٢ . في الفقيه: «العجاف». و«العَجَف»: الهزال. والأعجف: المهزول، وقد عَجِفَ. والأنثى: عجفاء. والجمع: عجاف، على غير قياس، وعُجْف. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٩؛ المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٥٨٥ (عجف).

٣ . في «ض»: «وإن».

٤ . «الأرض المُجْدِبة»: هي التي تمسك الماء فلا تشربه سريعاً. وقيل: هي الأرض التي ليس بها قليل ولا كثير ولامرتع ولا كلأ، وقيل: هي الأرض التي لا نبات بها، مأخوذ من الجَدْب، وهو القحط. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٤٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٧ (جدب).

٥ . النَّجاءُ: السرعة في السير، والخلاص عن الشيء، يقال: نجا ينجو نَجاءً، إذا أسرع، ونجا من الأمر، إذا خلص، وأنجاه غيره. والمعنى: أسرعوا في السير؛ لتخلصوا منها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٠٦ (نجا)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٢٩.

٦ . في المحاسن: «فألحوا عليها» بدل «فانجوا عنها». وفي البحار والفقيه: «عليها» بدل «عنها».

٧ . «المخصبة»: نقيض المجدبة، وقد مضى معناها، من الخِصْب، وهو نقيض الجَدْب، وهو كثرة العُشْب ورفاغة العيش. وللمزيد راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٥٥ (خصب).

٨ . المحاسن، ص ٣٦١، كتاب السفر، ح ٨٧، عن النوفلي. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ٢٤٨٠، بسنده عن السكوني. الجعفريّات، ص ١٥٩، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ١٥٠، وتمام الرواية فيه: «إنّ الله يحبّ الرفق ويعين عليه، وذكر الحديث بطوله»، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ؑ عن رسول الله ﷺ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٢٣٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٥١، ذيل ح ١٥٢٣٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٢، ح ٣١.

٩ . في الوافي: «من ـ خ ل» بدل «ممّا».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢٣٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٣، ح ٣٢.

بْنِ مَيْمُونٍ[١]، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَمِنْ رِفْقِهِ بِكُمْ تَسْلِيلُهُ[٢] أَضْغَانَكُمْ، وَمُضَادَّةَ[٣] قُلُوبِكُمْ، وَإِنَّهُ[٤] لَيُرِيدُ تَحْوِيلَ الْعَبْدِ عَنِ الْأَمْرِ، فَيَتْرُكُهُ عَلَيْهِ حَتّىٰ يُحَوِّلَهُ بِالنَّاسِخِ كَرَاهِيَةَ[٥] تَثَاقُلِ الْحَقِّ عَلَيْهِ».[٦]

١٨٦١ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَا اصْطَحَبَ اثْنَانِ إِلَّا كَانَ أَعْظَمُهُمَا أَجْراً وَأَحَبُّهُمَا إِلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْفَقَهُمَا بِصَاحِبِهِ[٧]».[٨]

١٨٦٢ / ١٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٩] بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ رَفِيقاً فِي أَمْرِهِ، نَالَ مَا يُرِيدُ مِنَ النَّاسِ».[١٠]

---

١ . في «ج، ز، ص، ف، بس»: - «بن ميمون».

٢ . هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف». وفي «ب» والمطبوع: «تسليل». ولم يُر مجيء التفعيل من السلّ.

٣ . في «ب، ض» والوافي: «مضادّته». وفي مرآة العقول: «كأنّ الأنسب هنا عطف مضادّة على أضغانكم... ويحتمل أيضاً العطف على التسليل بالإضافة إلى المفعول».

٤ . في «ج»: «فإنّه». وفي «ص»: «فإنّه ليس».

٥ . في «بر»: «كراهة».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٣، ح ٣٣.

٧ . في الفقيه: «لصاحبه».

٨ . الكافي، كتاب العشرة، باب حسن الصحابة وحقّ الصاحب في السفر، ح ٣٧٧٦. وفي المحاسن، ص ٣٥٧، كتاب السفر، ح ٦٨، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٢٤٣٧، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢٣٦٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٣٣، ح ١٥٨٦٠؛ وج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٩٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٤، ح ٣٤.

٩ . هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب. وفي المطبوع: «فضيل».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢٣٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ٢٠٤٩٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٤، ح ٣٥.

٥٩ ـ بَابُ التَّوَاضُعِ

١٢١/٢

١٨٦٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ[١]، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَرْسَلَ النَّجَاشِيُّ إِلىٰ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِهِ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي بَيْتٍ لَهُ، جَالِسٌ عَلَى التُّرَابِ، وَعَلَيْهِ خُلْقَانُ الثِّيَابِ[٢]». قَالَ: «فَقَالَ جَعْفَرٌ[٣]: فَأَشْفَقْنَا مِنْهُ حِينَ رَأَيْنَاهُ عَلىٰ[٤] تِلْكَ الْحَالِ، فَلَمَّا[٥] رَأىٰ مَا بِنَا وَتَغَيُّرَ وُجُوهِنَا، قَالَ: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي نَصَرَ مُحَمَّداً وَأَقَرَّ عَيْنَهُ[٦]، أَ لَا أُبَشِّرُكُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلىٰ أَيُّهَا الْمَلِكُ، فَقَالَ: إِنَّهُ جَاءَنِي[٧] السَّاعَةَ مِنْ نَحْوِ[٨] أَرْضِكُمْ عَيْنٌ مِنْ عُيُونِي[٩] هُنَاكَ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قَدْ[١٠] نَصَرَ نَبِيَّهُ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله، وَأَهْلَكَ عَدُوَّهُ، وَأُسِرَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ[١١]، الْتَقَوْا بِوَادٍ يُقَالُ لَهُ: بَدْرٌ، كَثِيرِ الْأَرَاكِ[١٢]، لَكَأَنِّي[١٣] أَنْظُرُ إِلَيْهِ حَيْثُ كُنْتُ أَرْعىٰ لِسَيِّدِي

---

١ . الظاهر زيادة «عن أبيه» في السند، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨.

٢ . في شرح المازندراني: «الخلقان الثوب». و«الخُلْقان»: جمع الخَلَق، وهو البالي. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٧٢ (خلق).

٣ . في «ز»: «أبو جعفر». وفي «ف»: + «بن محمّد».

٤ . في «ج» وحاشية «ض، ف، بر»: «في».

٥ . في الأمالي للمفيد: + «أن».

٦ . في «ص، ف»: «عينيه». وفي الأمالي للمفيد والطوسي: «عينيّ به».

٧ . في الأمالي للمفيد والطوسي: «جاء في» بدل «جاءني».

٨ . في «ف»: «من» بدل «الساعة من نحو».

٩ . في «ز»: «عيون». والعين: الجاسوس والديدبان. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣١ (عين).

١٠ . في «ز، ص، ف»: - «قد».

١١ . في «ز، ف»: - «فلان». وفي حاشية «د»: + «وفلان». وفي الأمالي للمفيد والطوسي: + «وقتل فلان وفلان وفلان».

١٢ . «الأراك»: شجر من الحَمْض يستاك بقُضبانه. والواحدة: أراكة، له حَمل كعناقيد العنب، واسمه: الكَباث، وإذا نضج يُسمن المَرْد. المصباح المنير، ص ١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠ (أرك).

١٣ . في «ب، ف»: «فكأنّي». وفي الوافي: «وقوله: لكأنّي أنظر إليه، إمّا من كلام النجاشي، أو حكاية كلام العين».

هُنَاكَ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي[١] ضَمْرَةَ.

فَقَالَ لَهُ جَعْفَرٌ: أَيُّهَا الْـمَلِكُ[٢]، فَمَا لِي أَرَاكَ جَالِساً عَلَى التُّرَابِ، وَعَلَيْكَ هٰذِهِ الْخُلْقَانُ؟ فَقَالَ لَهُ[٣]: يَا جَعْفَرُ، إِنَّا نَجِدُ فِيمَا أَنْزَلَ اللّٰهُ عَلىٰ عِيسىٰ عليه السلام أَنَّ مِنْ حَقِّ اللّٰهِ عَلىٰ عِبَادِهِ أَنْ يُحْدِثُوا لَهُ[٤] تَوَاضُعاً[٥] عِنْدَ مَا يُحْدِثُ لَهُمْ مِنْ[٦] نِعْمَةٍ[٧]، فَلَمَّا أَحْدَثَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِي نِعْمَةً بِمُحَمَّدٍ[٨] صلى الله عليه وآله، أَحْدَثْتُ لِلّٰهِ هٰذَا التَّوَاضُعَ[٩].

فَلَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِنَّ الصَّدَقَةَ تَزِيدُ صَاحِبَهَا كَثْرَةً، فَتَصَدَّقُوا؛ يَرْحَمْكُمُ اللّٰهُ، وَإِنَّ التَّوَاضُعَ يَزِيدُ صَاحِبَهُ رِفْعَةً، فَتَوَاضَعُوا؛ يَرْفَعْكُمُ اللّٰهُ[١٠]، وَإِنَّ الْعَفْوَ يَزِيدُ صَاحِبَهُ عِزّاً، فَاعْفُوا؛ يُعِزَّكُمُ اللّٰهُ».[١١]

١٢٢/٢ ١٨٦٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ فِي السَّمَاءِ مَلَكَيْنِ مُوَكَّلَيْنِ بِالْعِبَادِ، فَمَنْ تَوَاضَعَ لِلّٰهِ رَفَعَاهُ، وَمَنْ تَكَبَّرَ وَضَعَاهُ».[١٢]

---

١ . في «ز»: - «بني».

٢ . في الأمالي للمفيد والطوسي: + «الصالح».

٣ . في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بف» والوافي: - «له».

٤ . في البحار والأمالي للمفيد والطوسي: - «له».

٥ . في «ز»: «به تواضعاً له» بدل «له تواضعاً».

٦ . في «ز، ف»: - «من».

٧ . في الأمالي للمفيد: «النعمة».

٨ . في «ز، بر» والوافي: «محمّد».

٩ . في «ض»: + «قال».

١٠ . في البحار: «يرحمكم الله».

١١ . الأمالي للمفيد، ص ٢٣٨، المجلس ٢٨، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ١٤، المجلس ١، ح ١٨، بسند آخر عن هارون بن مسلم بن سعدان، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العفو، ح ١٧٩٢، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «وإنّ العفو يزيد صاحبه عزّاً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٧، ح ٢٣٦٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٤، ح ٢٣.

١٢ . الزهد، ص ١٣٠، ح ١٦٦، عن ابن أبي عمير. المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٧، مرسلاً عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٢، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٨، ح ٢٣٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ٢٠٤٩٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٦، ح ٢٤.

١٨٦٥ / ٣ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[1]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِاللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «أَفْطَرَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ فِي مَسْجِدِ قُبَا، فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَرَابٍ؟ فَأَتَاهُ أَوْسُ بْنُ خَوَلِيٍّ[2] الْأَنْصَارِيُّ بِعُسٍّ[3] مَخِيضٍ[4] بِعَسَلٍ، فَلَمَّا وَضَعَهُ عَلىٰ فِيهِ نَحَّاهُ، ثُمَّ[5] قَالَ: شَرَابَانِ يُكْتَفىٰ بِأَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ، لَا أَشْرَبُهُ، وَلَا أُحَرِّمُهُ، وَلٰكِنْ أَتَوَاضَعُ لِلّٰهِ؛ فَإِنَّ[6] مَنْ تَوَاضَعَ لِلّٰهِ رَفَعَهُ اللّٰهُ[7]، وَمَنْ تَكَبَّرَ خَفَضَهُ اللّٰهُ، وَمَنِ اقْتَصَدَ فِي مَعِيشَتِهِ[8] رَزَقَهُ اللّٰهُ، وَمَنْ بَذَّرَ حَرَمَهُ اللّٰهُ، وَمَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ[9] أَحَبَّهُ اللّٰهُ».[10]

١٨٦٦ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ دَاوُدَ الْحَمَّارِ[11]:

---

١ . السند معلّق على سابقه . ويروي عن ابن أبي عمير ، عليّ بن إبراهيم عن أبيه .

٢ . في الزهد : «خولة» .

٣ . «العُسّ» : القدح الكبير . والجمع : عِساس ، وربّما قيل : أعساس . المصباح المنير ، ص ٤٠٩ (عسس) .

٤ . في الزهد : «بعُسّ من لبن مخيض» . وخاض الشراب : خَلَطَه . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٨٦٩ (خاض) .

٥ . في «ص» : - «ثمّ» .

٦ . في «ب ، د ، ز ، ص ، ف ، بر» والزهد : «فإنّه» . وفي «ج» : «إنّه» .

٧ . في «ف» : - «الله» .

٨ . في «ج ، ز» : «معيشة» .

٩ . في الزهد : «ذكر الله» .

١٠ . الزهد ، ص ١٢٤ ، ح ١٥١ ، عن محمّد بن أبي عمير . الكافي ، كتاب الزكاة ، باب فضل القصد ، ح ٦٢١٨ ، بسند آخر ، وتمام الرواية فيه : «من اقتصد في معيشته رزقه الله ، ومن بذّر حرمه الله» ؛ المحاسن ، ص ٤٠٩ ، كتاب المآكل ، ح ١٣٣ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ ، إلى قوله : «ولكن أتواضع لله» ، مع اختلاف ؛ كامل الزيارات ، ص ٢٧٠ ، الباب ٨٨ ، ذيل الحديث الطويل ١٥ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ ، من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ ، وتمام الرواية فيه : «من تواضع لله رفعه الله ، ومن تكبّر وضعه الله» ؛ الأمالي للطوسي ، ص ٥٦ ، المجلس ٢ ، ح ٤٩ ، وتمام الرواية فيه : «ما تواضع أحد إلّا رفعه الله» ؛ وفيه ، ص ١٨٢ ، المجلس ٧ ، ضمن الحديث الطويل ٨ ، وتمامه فيه : «ومن تواضع لله رفعه الله» ، وفيهما بسند آخر عن رسول الله ﷺ . تحف العقول ، ص ٤٦ ، عن رسول الله ﷺ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٦٨ ، ح ٢٣٦٤ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٧٧ ، ح ٢٠٥٠٥ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ٢٦٥ ، ح ٦٤ ؛ وج ٧٥ ، ص ١٢٦ ، ح ٢٥ .

١١ . في «بر» : «الحمّاز» . وفي حاشية «ج ، بف» : «الجمّاز» . وداود هذا ، هو داود بن سليمان الحَمّار . راجع : ←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ، مِثْلَهُ[١] . وَ قَالَ : «مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللّٰهِ ، أَظَلَّهُ اللّٰهُ فِي جَنَّتِهِ[٢]».[٣]

١٨٦٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَذْكُرُ أَنَّهُ : «أَتىٰ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ مَلَكٌ[٤] ، فَقَالَ : إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُخَيِّرُكَ أَنْ تَكُونَ[٥] عَبْداً رَسُولاً مُتَوَاضِعاً[٦] ، أَوْ مَلِكاً رَسُولاً» .

قَالَ[٧] : «فَنَظَرَ إِلىٰ جَبْرَئِيلَ[٨] ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ : أَنْ تَوَاضَعْ ، فَقَالَ : عَبْداً مُتَوَاضِعاً رَسُولاً[٩] ، فَقَالَ الرَّسُولُ[١٠] : مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُكَ مِمَّا عِنْدَ رَبِّكَ شَيْئاً» قَالَ[١١] : «وَ مَعَهُ مَفَاتِيحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ[١٢]».[١٣]

↩ رجال النجاشي ، ص ١٦٠ ، الرقم ٤٢٣ ؛ رجال الطوسي ، ص ٢٠٢ ، الرقم ٢٥٧٣ .

١ . في «ج ، بر» : + «قال» . وفي «بس» : - «مثله» . وفي الوسائل والكافي ، ح ٣٢٠٢ : - «مثله و» .

٢ . في مرآة العقول : «أي آواه تحت قصورها وأشجارها ، أو وقع عليه ظلّ رحمته ، أو أدخله في كنفه وحمايته ، كما يقال : فلان في ظلّ فلان» .

٣ . الكافي ، كتاب الدعاء ، باب ذكر الله عزّ وجلّ كثيراً ، ح ٣٢٠٢ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٦٨ ، ح ٢٣٦٥ ؛ الوسائل ، ج ٧ ، ص ١٥٦ ، ح ٨٩٩٠ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ١٢٧ ، ح ٢٦ .

٤ . في «ص» : - «ملك» . وفي حاشية «ز» : «جبرئيل ﷺ» .

٥ . في «ز» : - «أن تكون» .

٦ . في «ص» : «يخيّرك عبداً رسولاً» بدل «فقال: إنّ الله - إلى - متواضعاً» .

٧ . في مرآة العقول ، ج ٨ ، ص ٢٤٨ : «أي قال أبو جعفر ﷺ : فنظر الرسول إلى جبرئيل... ويحتمل أن يكون المستتر في «قال» راجعاً إلى الرسول ، و«إليّ» بالتشديد . وكأنّ الأوّل أظهر» .

٨ . في الوافي : «فنظر إلى جبرئيل كأنّه يستشيره . وهذه الجملة وما بعدها معترضة» .

٩ . في «ص» والوافي : - «متواضعاً» . وفي «ف» : «عبداً رسولاً متواضعاً» .

١٠ . في الوافي : «فقال الرسول ، يعني الملك» .

١١ . في «ب» : «وقال» .

١٢ . في المرآة : «قال ومعه ، أي قال أبوجعفر ﷺ وكان مع الملك عند تبليغ هذه الرسالة المفاتيح أتى بها ليعطيه إيّاها إن اختار الملك . ويحتمل أن يكون ضمير «قال» راجعاً إلى الملك ، ومفعول القول محذوفاً ، والواو في قوله : «ومعه» للحال ، أي قال ذلك ومعه المفاتيح . وقيل : ضمير «قال» راجع إلى الرسول ، أي قال ﷺ : لأقبل وإن كان معه المفاتيح . ولا يخفى ما فيه» .

١٣ . تفسير القمّي ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، ضمن الحديث الطويل ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ↩

١٨٦٨ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنَ التَّوَاضُعِ أَنْ تَرْضىٰ بِالْمَجْلِسِ دُونَ الْمَجْلِسِ[١]، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلىٰ مَنْ تَلْقىٰ، وَأَنْ تَتْرُكَ الْمِرَاءَ[٢] وَإِنْ كُنْتَ مُحِقّاً، وَ[٣] لَا تُحِبَّ أَنْ تُحْمَدَ عَلَى التَّقْوىٰ».[٤] ١٢٣/٢

١٨٦٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ مُوسىٰ عليه السلام: أَنْ يَا مُوسىٰ، أَ تَدْرِي لِمَ[٥] اصْطَفَيْتُكَ بِكَلَامِي[٦] دُونَ خَلْقِي؟ قَالَ[٧]: يَا رَبِّ، وَلِمَ ذَاكَ؟» قَالَ: «فَأَوْحَى اللّٰهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - إِلَيْهِ: يَا مُوسىٰ[٨]، إِنِّي قَلَّبْتُ عِبَادِي ظَهْراً لِبَطْنٍ، فَلَمْ أَجِدْ فِيهِمْ أَحَداً أَذَلَّ لِي نَفْساً[٩] مِنْكَ؛ يَا مُوسىٰ، إِنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ وَضَعْتَ خَدَّكَ[١٠] عَلَى التُّرَابِ - أَوْ

← ص ٤٦٨، ح ٢٣٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٥، ح ٦٥؛ وج ٧٥، ص ١٢٨، ح ٢٧.

١ . في المعاني: «المجالس».

٢ . ماريتُه أُماريه مماراة ومِراءً: جادلته. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى).

٣ . هكذا في جميع النسخ والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار والمعاني. وفي المطبوع: + «أن».

٤ . معاني الأخبار، ص ٣٨١، ح ٩، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام. وفي الكافي، كتاب العشرة، باب التسليم، ح ٣٦٤٥؛ والخصال، ص ١١، باب الواحد، ح ٣٩، بسند آخر، وتمام الرواية فيهما: «من التواضع أن تسلّم على من لقيت». الجعفريّات، ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٨٧، عن العسكري عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «من التواضع السلام على كلّ من تمرّ به، والجلوس دون شرف المجلس». الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١٥٧٧٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٩، ح ٢٨.

٥ . في البحار والعلل: «لما».

٦ . في العلل: «لكلامي».

٧ . في «ض»: + «موسى».

٨ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «أن يا موسى». و في الوسائل والعلل: - «يا موسى».

٩ . في «ب، ج د، ض» والوافي: «أذلّ نفساً لي». وفي «ز»: «أذلّ نفساً» بدون «لي». وفي «ف»: «أذلّ بي نفساً».

١٠ . في الوسائل والعلل: «خدّيك».

قَالَ: عَلَى الْأَرْضِ -».[١]

١٨٧٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا - عَلَى الْمُجَذَّمِينَ[٢] وَهُوَ رَاكِبٌ[٣] حِمَارَهُ وَهُمْ يَتَغَدَّوْنَ[٤]، فَدَعَوْهُ إِلَى الْغَدَاءِ[٥]، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي[٦] لَوْ لَا أَنِّي[٧] صَائِمٌ لَفَعَلْتُ، فَلَمَّا صَارَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ أَمَرَ بِطَعَامٍ، فَصُنِعَ[٨]، وَأَمَرَ أَنْ يَتَنَوَّقُوا[٩] فِيهِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَتَغَدَّوْا[١٠] عِنْدَهُ، وَتَغَدّىٰ[١١] مَعَهُمْ».[١٢]

١٨٧١ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

---

١. علل الشرائع، ص ٥٦، ح ١، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن عليّ بن يقطين، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٥، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧١، مع اختلاف وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٦٩، ح ٢٣٦٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٠، ح ٨٥٧٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٩، ح ٢٩.

٢. في «ب» وحاشية «ف»: «مجذَمين». وفي حاشية «ج، د، ف، ض، بس» والبحار: «المجذومين». والمجذَم والمجذوم: المبتلى بالجذام، وهو داء يحدث من غلبة السوداء فيفسد مزاج الأعضاء. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٣٣ (جذم).

٣. يجوز فيه الإضافة كما في «ص».

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «يتغذّون» بالذال المعجمة، وكذا بعده.

٥. في «ب»: «الغذاء» بالمعجمتين.

٦. في الوسائل: - «إنّي».

٧. في «ب»: - «أنّي».

٨. في «ض»: + «له».

٩. في «ض»: «أن يتفوّقوا». وفي مرآة العقول: «يتألّقوا». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «يتأنّفوا». وتنوّق فلان في مطعمه ومَلبسه وأُموره: إذا تجوّد وبالغ. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٥٤ (نوق).

١٠. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «فتغذّوا» بالمعجمتين.

١١. في «ب»: «تغذّى» بالمعجمتين. وفي المرآة: «هذا ليس بصريح في الأكل معهم في إناء واحد، فلا ينافي الأمر بالفرار من المجذوم؛ مع أنّه يمكن أن يكونوا مستثنين من هذا الحكم لقوّة توكّلهم وعدم تأثّر نفوسهم بأمثال ذلك، أو لعلمهم بأنّ الله لايبتليهم بأمثال البلايا التي توجب نفرة الخلق».

١٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٩، ح ٢٣٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٧، ح ٢٠٥٠٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٥، ح ٢؛ و ص ٩٤، ذيل ح ٨٤؛ و ج ٧٥، ص ١٣٠، ح ٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مِنَ التَّوَاضُعِ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ دُونَ شَرَفِهِ».[١]

١٨٧٢ / ١٠ . عَنْهُ[٢]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ وَمُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

نَظَرَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام إِلىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَدِ اشْتَرىٰ لِعِيَالِهِ شَيْئاً وَهُوَ يَحْمِلُهُ، فَلَمَّا رَآهُ[٣] الرَّجُلُ اسْتَحْيَا[٤] مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ[٥] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «اشْتَرَيْتَهُ لِعِيَالِكَ، وَحَمَلْتَهُ إِلَيْهِمْ؛ أَمَا وَاللّٰهِ، لَوْ لَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَشْتَرِيَ لِعِيَالِيَ الشَّيْءَ، ثُمَّ أَحْمِلَهُ إِلَيْهِمْ».[٦]

١٨٧٣ / ١١ . عَنْهُ[٧]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا أَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: يَا دَاوُدُ، كَمَا أَنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ مِنَ[٨] اللّٰهِ الْمُتَوَاضِعُونَ، كَذٰلِكَ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ اللّٰهِ الْمُتَكَبِّرُونَ».[٩] ١٢٤/٢

١٨٧٤ / ١٢ . عَنْهُ[١٠]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ رَفَعَهُ ←

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١٥٧٧٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣١، ح ٣١.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتاب محسّن بن أحمد القيسي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٤.

٣ . في «ز»: «رأى».

٤ . في حاشية «د»: «استحى».

٥ . هكذا في «ب، ص ض، ف، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢، ح ٥٧٥٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٢.

٧ . في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨ . في «ب» وحاشية «ص، ف، بف»: «إلى».

٩ . الأمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ٢٠٤٩٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٩، ح ٢١؛ وج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٤.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى هو كتاب عليّ بن الحكم، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧٤، الرقم ٧١٨، وأكثر من الرواية عنه مباشرة في كتابه المحاسن، فالظاهر أنّ ما ورد في «ب، ف، بر» والمطبوع من زيادة «عن أبيه» سهو لا يعتمد عليه.

↔

إلىٰ [1] أبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا لَكَ ذَبَحْتَ كَبْشاً، وَنَحَرَ فُلَانٌ بَدَنَةً [2]؟

فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ نُوحاً عليه السلام كَانَ فِي السَّفِينَةِ، وَكَانَ فِيهَا مَا شَاءَ اللّٰهُ، وَكَانَتِ السَّفِينَةُ مَأْمُورَةً، فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَهُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ، وَخَلّىٰ سَبِيلَهَا نُوحٌ عليه السلام، فَأَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى الْجِبَالِ: أَنِّي وَاضِعٌ سَفِينَةَ نُوحٍ عَبْدِي عَلىٰ جَبَلٍ مِنْكُنَّ، فَتَطَاوَلَتْ، وَشَمَخَتْ [3]، وَتَوَاضَعَ الْجُودِيُّ [4] - وَ هُوَ جَبَلٌ عِنْدَكُمْ - فَضَرَبَتِ السَّفِينَةُ بِجُؤْجُؤِهَا [5] الْجَبَلَ». قَالَ: «فَقَالَ نُوحٌ عليه السلام عِنْدَ ذٰلِكَ: يَا مَارِي، أَتْقِنْ، وَهُوَ بِالسُّرْيَانِيَّةِ: يَا [6] رَبِّ، أَصْلِحْ».

قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَرَّضَ بِنَفْسِهِ [7]. [8]

= يؤيّد ذلك خلوّ «ج، د، ز، ص، ض، بس، بف، جر» والطبعة الحجريّة من هذه الزيادة.

ثمّ إنّ ما ورد في بعض الأسناد القليلة من توسّط والد أحمد بن أبي عبد الله بينه وبين عليّ بن الحكم كما في المحاسن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ وص ٣١٦، ح ٣٤ و ٣٦؛ وص ٣١٧، ح ٣٩؛ وص ٤٢٩، ح ٢٤٧، لا يأمن من وقوع الخلل.

١. في «ب، د، ز، ف، بس، بف، جر» وحاشية «ض» والوافي: «عن».

٢. قال الجوهري: «البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكّة؛ سمّيت بذلك لأنّهم كانوا يسمّنونها». وقال ابن الأثير: «البدنة تقع على الجمل والناقة والبقر، وهي بالإبل أشبه، وسمّيت بدنة لعظمها وسمنها». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٣. «شمخت» أي ترفّعت وعلت. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٠٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠ (شمخ).

٤. «الجوديّ»: جبل بأرض الجزيرة ما بين دجلة والفرات، استوت عليه سفينة نوح عليه السلام. الصحاح، ج ٢، ص ٤٦١؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩ (جود).

٥. «الجُؤجُؤ»: صدر السفينة. والجمع: الجآجئ. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٥ (جأجأ).

٦. في «ب، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوافي والبحار: - «يا».

٧. في البحار، ج ١١: - «قال: فظننت - إلى - بنفسه». وفي الوافي: «عرّض بنفسه، يعني أراد بهذه الحكاية أن يتبيّن أنّه إنّما تواضع بذبح الشاة دون أن ينحر البدنة ليجبر الله تواضعه ذاك بالرفعة في قدره في الدنيا والآخرة».

٨. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٣٨، عن أبي بصير، من قوله: «إنّ نوحاً كان في السفينة»، مع اختلاف =

١٨٧٥ / ١٣ . عَنْهُ[١]، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[٣] عليه السلام، قَالَ[٤]: «التَّوَاضُعُ أَنْ تُعْطِيَ[٥] النَّاسَ مَا تُحِبُّ أَنْ تُعْطَاهُ[٦]».[٧]

١٨٧٦ / ١٤ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، قَالَ[٨]: قُلْتُ: مَا حَدُّ التَّوَاضُعِ الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ، كَانَ مُتَوَاضِعاً؟

فَقَالَ: «التَّوَاضُعُ دَرَجَاتٌ، مِنْهَا أَنْ يَعْرِفَ الْمَرْءُ قَدْرَ نَفْسِهِ، فَيُنْزِلَهَا[٩] مَنْزِلَتَهَا[١٠] بِقَلْبٍ سَلِيمٍ، لَا يُحِبُّ أَنْ يَأْتِيَ[١١] إِلىٰ أَحَدٍ إِلَّا مِثْلَ مَا يُؤْتىٰ إِلَيْهِ، إِنْ رَأىٰ سَيِّئَةً

← يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٤؛ البحار، ج ١١، ص ٣٣٨، ح ٧٣، من قوله: «يا أبا محمّد إنّ نوحاً»؛ وج ٤٨، ص ١١٥، ح ٢٨؛ وج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٥.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى هو عن عليّ بن أسباط، وقد توسّط بينهما «بعض أصحابنا» أو «عدّة من أصحابنا» في عددٍ من الأسناد، اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٢٠٩، ح ٧٥؛ وص ٢٢٧، ح ١٥٨؛ وص ٢٢٩، ح ١٦٥؛ وص ٢٥٥، ح ٢٨٤؛ وص ٢٧٤، ح ٣٨٠؛ وص ٢٧٥، ح ٣٨٨؛ وص ٢٧٧، ح ٣٩٣.

٢. في «ب، د، ز، بس، بف، جر» والوافي: «أصحابنا».

٣. هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب والوافي. وفي المطبوع: + «الرضا».

٤. في «ض»: - «قال».

٥. في «ز»: «يعطى».

٦. في «ز»: «ما يحبّ أن يعطاه».

٧. الأمالي للصدوق، ص ٢٤٠، المجلس ٤٢، ح ٨؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٩٢، وفيهما بسند آخر عن عليّ بن أسباط، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٥، ح ٣٦.

٨. الظاهر أنّ الضمير المستتر في «قال» راجع إلى الحسن بن الجهم، وهو الذي سأل الإمام عليه السلام عن حدّ التواضع. فعليه يحتمل أن يكون السند معلّقاً على السند المذكور إلى الحسن بن الجهم.
هذا، وقد ورد الخبر - باختلاف يسير - في مشكاة الأنوار للطبرسي، ص ٢٢٥ هكذا: عن أبي الحسن موسى عليه السلام سأله عليّ بن سويد المدائني عن التواضع الذي إذا فعله العبد كان متواضعاً...

٩. في «ز، ص»: «فينزّلها».

١٠. في «بس»: «منزلها».

١١. قال في مرآة العقول: «أن يأتي إليه، على المعلوم. وكأنّ الظرف فيهما مقدّر، والتقدير: لا يحبّ أن يأتي إلى أحد بشيء إلّا مثل ما يؤتى به إليه... ويمكن أن يقرأ على بناء التفعيل في الموضعين من قولهم: أتّيت الماء تأتية وتأتّياً، أي سهّلت سبيله ليخرج إلى موضع. ذكره الجوهري، لكنّه بعيد».

دَرَأَهَا[1] بِالْحَسَنَةِ، كَاظِمُ الْغَيْظِ، عَافٍ عَنِ النَّاسِ، وَاللّٰهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ».[2]

٦٠ ـ بَابُ الْحُبِّ فِي اللّٰهِ وَالْبُغْضِ فِي اللّٰهِ

١٨٧٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[3]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

٢/١٢٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِلّٰهِ[4] وَأَبْغَضَ لِلّٰهِ وَأَعْطىٰ لِلّٰهِ[5]، فَهُوَ مِمَّنْ كَمَلَ إِيمَانُهُ».[6]

---

١. «الدَّرْء»: الدفع. الصحاح، ج ١، ص ٤٨ (درأ).

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٢، ح ٢٣٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٨، من قوله: «التواضع درجات»؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٥، ذيل ح ٣٦.

٣. في السند تحويل، والطرق إلى ابن محبوب في ظاهر السند أربعة:

الأوّل: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى.

الثاني: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد.

الثالث: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه.

الرابع: عليّ بن إبراهيم، عن سهل بن زياد؛ لكنّه لم يثبت رواية عليّ بن إبراهيم عن سهل بن زياد في شيء من أسناد الكافي، فلا يبعد وقوع خللٍ في السند، بأن يكون موضع «وسهل بن زياد» بعد «أحمد بن محمّد بن خالد» فيكون الراوي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا. وهذا هو الذي يؤيّده الرجوع إلى أسناد [الحسن] بن محبوب في الكافي.

٤. في حاشية «ض»: «في الله». وفي المرآة: «في بعض النسخ «في الله» في المواضع».

٥. في الزهد: + «ومنع لله».

٦. المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٠، عن الحسن بن محبوب. الزهد، ص ٧٧، ح ٣٤، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٥، ح ٢١٢٤٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣٩، ح ١٢.

١٨٧٨ / ٢ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[١]، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ[٢] فِي اللّٰهِ، وَتُبْغِضَ فِي اللّٰهِ، وَتُعْطِيَ فِي اللّٰهِ، وَتَمْنَعَ فِي اللّٰهِ».[٣]

١٨٧٩ / ٣ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[٤]، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ -مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَحْوَلِ صَاحِبِ الطَّاقِ- عَنْ سَلَّامِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[٥]: وُدُّ الْمُؤْمِنِ لِلْمُؤْمِنِ[٦] فِي اللّٰهِ مِنْ أَعْظَمِ شُعَبِ[٧] الْإِيمَانِ، أَلَا وَ[٨] مَنْ أَحَبَّ فِي اللّٰهِ وَأَبْغَضَ فِي اللّٰهِ وَأَعْطىٰ فِي اللّٰهِ وَمَنَعَ فِي اللّٰهِ[٩]، فَهُوَ مِنْ أَصْفِيَاءِ اللّٰهِ».[١٠]

---

١ . السند معلّق على سابقه وينسحب إليه الطرق الأربعة المتقدّمة.

٢ . في هامش المطبوع: «في بعض النسخ بصيغة الغائب في الجميع».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٨، عن ابن محبوب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٥٧٨، المجلس ٨٥، ح ١٣؛ وثواب الأعمال، ص ٢٠٢، ح ١؛ والأمالي للمفيد، ص ١٥١، المجلس ١٩، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب. الزهد، ص ٧٧، ح ٣٥، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٣٦٢؛ المقنعة، ص ٣٣، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره؛ الاختصاص، ص ٣٦٥، مرسلاً عن البراء بن عازب، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله، وفيهما إلى قوله: «وتبغض في الله». الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٥، ح ٢١٢٥٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣٩، ح ١٣.

٤ . السند معلّق على السند الأوّل من الباب، كما لا يخفى.

٥ . في «ص، ف»: + «لأصحابه». وفي الوسائل: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٦ . في «ز، ف، بس»: - «للمؤمن».

٧ . «الشعب»: جمع الشعبة، وهو الطائفة من كلّ شيء والقطعة منه، والشعبة من الشجرة: الغُصن المتفرّع منها، وشعب الإيمان: الأعمال والأخلاق التي يقتضي الإيمان الإتيان بها. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعب)؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٥٨.

٨ . في «ف»: + «إنّ».

٩ . في «ف»: - «وأعطى في الله ومنع في الله».

١٠ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٩، عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٤٨، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٦، ح ٢١٢٥١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٠، ح ١٤.

١٨٨٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَحَابِّينَ فِي اللّٰهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ قَدْ أَضَاءَ نُورُ وُجُوهِهِمْ وَ[١] نُورُ أَجْسَادِهِمْ وَنُورُ مَنَابِرِهِمْ[٢] كُلَّ شَيْءٍ حَتّىٰ يُعْرَفُوا بِهِ، فَيُقَالُ: هٰؤُلَاءِ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللّٰهِ».[٣]

١٨٨١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ[٤]، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْحُبِّ وَالْبُغْضِ: أَ مِنَ[٥] الْإِيمَانِ هُوَ؟

فَقَالَ: «وَ هَلِ الْإِيمَانُ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبُغْضُ»، ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾[٦].[٧]

١٨٨٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٨]، عَنْ

---

١ . في المحاسن، ح ٣٣٩: - «نور وجوههم و». ٢ . في الوسائل: + «على».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٩، عن الحسن بن عليّ الوشّاء. ثواب الأعمال، ص ١٨٢، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. المحاسن، ص ٢٦٥، ح ٣٣٨، عن أبيه مرسلاً عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الأمالي للمفيد، ص ٧٥، المجلس ٨، ح ١١ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٦، ح ٢١٢٥٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٤؛ وج ٦٩، ص ٢٤٠، ح ١٥.

٤ . في الوسائل: «ابن أبي عمير» بدل «حمّاد». وهو سهو ناشٍ من كثرة روايات عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، كثرةً لايُقاس عليها روايات عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى.

٥ . في «ز»: «من» بدون همزة الاستفهام. ٦ . الحجرات (٤٩): ٧.

٧ . المحاسن، ص ٢٦٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٦، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٥٠؛ والمحاسن، ص ٢٦٢، ح ٣٢٧، بسند آخر وفيهما: «وهل الدين إلّا الحبّ»؛ تفسير فرات، ص ٤٢٨، ح ٥٦٧، بسند آخر، وفيه: «وهل الدين إلّا الحبّ والبغض»، وفي الثلاثة الأخيرة عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٠، ذيل ح ٢١٢٦٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٥٢؛ وج ٦٩، ص ٢٤١، ح ١٦.

٨ . في البحار: + «عن حريز». وهو سهو؛ لعدم ثبوت رواية محمّد بن عيسى عن حريز. وما ورد في

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيىٰ ـ فِيمَا أَعْلَمُ[١] ـ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُدْرِكٍ الطَّائِيِّ[٢]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله لِأَصْحَابِهِ: أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟ فَقَالُوا[٣]: اللّٰهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الصَّلَاةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الزَّكَاةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الصِّيَامُ[٤]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِهَادُ. ١٢٦/٢

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: لِكُلٍّ مَا قُلْتُمْ فَضْلٌ وَلَيْسَ بِهِ[٥]، وَلٰكِنْ أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللّٰهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللّٰهِ، وَتَوَالِي[٦] أَوْلِيَاءِ اللّٰهِ، وَالتَّبَرِّي مِنْ أَعْدَاءِ اللّٰهِ».[٧]

٧/١٨٨٣. عَنْهُ[٨]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُمَرَ[٩] بْنِ جَبَلَةَ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

← رجال الكشّي، ص ١٥٠، الرقم ٢٤٣، من رواية محمّد بن عيسى عن حريز، الظاهر سقوط «عن عثمان بن عيسى» قبل «عن حريز»، من السند، كما يعلم ذلك من رجال الكشّي، ص ١٦٠، الرقم ٢٦٩. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٣٠ـ٤٣١.

١. في الوسائل: «أعلمه».

٢. ورد الخبر في المحاسن لأحمد بن أبي عبدالله البرقي، ص ٢٦٤، ح ٣٣٥ بنفس السند عن عمرو بن مدرك الطائي. وورد في المحاسن، ص ١٦٥، ح ١٢١ أيضاً ـ مع تفصيل ـ بسند آخر عن عمر بن مدرك أبي عليّ الطائي.

هذا وقد ذُكر في رجال البرقي، ص ٣٦: «عمر بن مدرك أبو عليّ الطائي» وفي رجال الطوسي، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٨٣: «عمر بن مدرك الطائي» في أصحاب الصادق عليه السلام، والظاهر اتّحاد العنوانين ووقوع التحريف في أحدهما.

٣. في «ف»: «فقال»، أي بعضهم.

٤. في «ب» والوسائل والمحاسن، ص ٢٦٤ والمعاني: «الصوم».

٥. أي ليس بأوثق. وفي «ف»: + «نقص».

٦. في «ب» والمعاني: «وتولّي».

٧. المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٥، عن محمّد بن عيسى؛ معاني الأخبار، ص ٣٩٨، ح ٥٥، بسنده عن محمّد بن عيسى... عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ المحاسن، ص ١٦٥، كتاب الصفوة، ح ١٢١، عن عمرو بن مدرك، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ٣٦٥، مرسلاً عن البراء بن عازب، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وراجع: تحف العقول، ص ٥٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٧، ح ٢١٢٨٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٢، ح ١٧.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٩. في «د»: «عمرو». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٤، ح ٣٣٧، وفيه: «محمّد». والرجل مجهول ←

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الْمُتَحَابُّونَ فِي اللّٰهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلىٰ أَرْضِ زَبَرْجَدَةٍ[1] خَضْرَاءَ، فِي ظِلِّ عَرْشِهِ عَنْ يَمِينِهِ ـ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ـ وُجُوهُهُمْ أَشَدُّ بَيَاضاً[2]، وَأَضْوَأُ مِنَ الشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، يَغْبِطُهُمْ[3] بِمَنْزِلَتِهِمْ كُلُّ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، يَقُولُ النَّاسُ: مَنْ هٰؤُلَاءِ؟ فَيُقَالُ[4]: هٰؤُلَاءِ الْمُتَحَابُّونَ[5] فِي اللّٰهِ».[6]

١٨٨٤ / ٨. عَنْهُ[7]، عَنْ أَبِيهِ[8]، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا جَمَعَ[9] اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، قَامَ مُنَادٍ فَنَادىٰ[10] يُسْمِعُ[11] النَّاسَ، فَيَقُولُ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللّٰهِ؟»

قَالَ: «فَيَقُومُ عُنُقٌ[12] مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: اذْهَبُوا إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ».

قَالَ[13]: «فَتَلَقَّاهُمُ[14] الْمَلَائِكَةُ، فَيَقُولُونَ: إِلىٰ أَيْنَ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ

↩ لم نعرفه.

١. في المحاسن: «زبرجد».

٢. في المحاسن: + «من الثلج».

٣. في مرآة العقول: «وربّما يقرأ: يغبّطهم، على بناء التفعيل، أي يعدّ أنّهم ذوي غبطة وحسن حال، أو مغبوطين للناس». و«الغِبطةُ»: أن تتمنّى مثلَ حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحسد. تقول: غَبَطْتُه بما نال أغبِطُه غَبْطاً وغِبْطةً. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط).

٤. في «ز»: «فيقولون».

٥. في «ص»: «المحابّون».

٦. المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٧، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن جبلة الأحمسي. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٧، ح ٢١٢٥٣؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٥.

٧. في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨. في «ز»: ‒ «عن أبيه». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٤، ح ٣٣٦ عن أبيه، عن النضر، عن هشام بن سالم.

٩. في «ص»: «أجمع».

١٠. في حاشية «ف»: «ينادي». وفي المحاسن: «ينادى بصوت» بدل «فنادى».

١١. في حاشية «ض»: «ليسمع».

١٢. «العُنُق»: الجماعة من الناس، والرُّؤساء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عنق).

١٣. في «ص»: «وقال».

١٤. في «ز»: «فتتلقّاهم». وفي مرآة العقول: «فتلقّاهم، على بناء المجرّد، أو على بناء التفعّل، بحذف إحدى ↩

حِسَابٍ».

قَالَ: «فَيَقُولُونَ[1]: فَأَيُّ[2] ضَرْبٍ[3] أَنْتُمْ مِنَ النَّاسِ[4]؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللّٰهِ».

قَالَ: «فَيَقُولُونَ: وَ[5] أَيَّ شَيْءٍ كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا نُحِبُّ فِي اللّٰهِ، وَنُبْغِضُ فِي اللّٰهِ» قَالَ: «فَيَقُولُونَ: نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ».[6]

١٨٨٥ / ٩ . عَنْهُ[7]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «ثَلَاثٌ[8] مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ: عِلْمُهُ بِاللّٰهِ، وَمَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ[9] يُبْغِضُ».[10]

١٨٨٦ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحِبُّكُمْ وَمَا يَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَيُدْخِلُهُ

= التاءين، أي تستقبلهم».

١ . في الوسائل: «ويقولون».

٢ . في الوسائل: «وأيّ». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أيّ» بدون الفاء.

٣ . في حاشية «ج، ض، ف» والمحاسن: «حزب».

٤ . في «ب»: «من الناس أنتم».

٥ . في الوسائل: - «و».

٦ . المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٦، عن أبيه، عن النضر ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٨٣، ح ٢٤٠٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٧، ح ٢١٢٥٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٥، ح ١٩.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨ . في الكافي، ح ٢٢٩٤: «ثلاثة».

٩ . في «ب»: - «من».

١٠ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٢، عن عليّ بن حسّان الواسطي. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٩٤، بسند آخر؛ الجعفريّات، ص ٢٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن عليّ بن أبي طالب ؛ صفات الشيعة، ص ٣٠، ح ٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٥٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٨، ح ٢١٢٥٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٦، ح ٢٠.

اللّٰهُ الْجَنَّةَ بِحُبِّكُمْ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُبْغِضُكُمْ وَمَا يَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَيُدْخِلُهُ اللّٰهُ بِبُغْضِكُمُ النَّارَ».[١]

١٨٨٧ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ الْعَرْزَمِيِّ[٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ:

١٢٧/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ[٣] فِيكَ خَيْراً، فَانْظُرْ إِلىٰ قَلْبِكَ، فَإِنْ كَانَ يُحِبُّ أَهْلَ طَاعَةِ اللّٰهِ وَيُبْغِضُ أَهْلَ مَعْصِيَتِهِ[٤]، فَفِيكَ خَيْرٌ وَاللّٰهُ يُحِبُّكَ؛ وَإِنْ[٥] كَانَ يُبْغِضُ أَهْلَ طَاعَةِ اللّٰهِ وَيُحِبُّ أَهْلَ مَعْصِيَتِهِ[٦]، فَلَيْسَ فِيكَ خَيْرٌ[٧] وَاللّٰهُ يُبْغِضُكَ، وَالْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».[٨]

١٨٨٨ / ١٢ . عَنْهُ[٩]، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبَانٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلاً أَحَبَّ رَجُلاً لِلّٰهِ، لَأَثَابَهُ اللّٰهُ عَلىٰ[١٠] حُبِّهِ إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْبُوبُ فِي عِلْمِ اللّٰهِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ وَلَوْ أَنَّ رَجُلاً أَبْغَضَ[١١] رَجُلاً لِلّٰهِ، لَأَثَابَهُ

---

١ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣١٠؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٩، ح ٣٩؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٤٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٣، ح ٢٤٠٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٦، ح ٢١.

٢ . في «ب، ض، ف، بر»: «العزرمي». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٥٧٦.

٣ . في «ب»: - «أنّ».

٤ . في «ف»: «معصية الله».

٥ . في «ج، ص ض، ف، بر، بس، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «وإذا».

٦ . في «ف»: «معصية الله».

٧ . في المحاسن: «ففيك شرّ» بدل «فليس فيك خير».

٨ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣١، عن العرزمي؛ علل الشرائع، ص ١١٧، ح ١٦، بسند آخر عن أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن ابن العرزمي. مصادقة الإخوان، ص ٥٠، ح ٣، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٤، ح ٢٤٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٣، ح ٢١٣٠٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٧، ح ٢٢.

٩ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى الخبر في المحاسن، ص ٢٦٥، ح ٣٤٢ عن أبي عليّ الواسطي.

١٠ . في «ص»: «عن».

١١ . في الوافي: «يبغض».

اللّٰهُ عَلىٰ بُغْضِهِ إِيَّاهُ[١]، وَإِنْ كَانَ الْمُبْغَضُ[٢] فِي عِلْمِ اللّٰهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ[٣]».[٤]

١٨٨٩ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ ، عَنْ بَشِيرٍ[٥] الْكُنَاسِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ، قَالَ : «قَدْ يَكُونُ حُبٌّ فِي اللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَحُبٌّ فِي الدُّنْيَا ، فَمَا كَانَ فِي اللّٰهِ وَرَسُولِهِ ، فَثَوَابُهُ عَلَى اللّٰهِ ؛ وَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ[٦]».[٧]

---

١ . في الوسائل : - «إيّاه» .

٢ . في «ب» وحاشية «ف» : «المبغوض» . وفي «ف» : «المغضوب» .

٣ . في مرآة العقول : «هذا إذا لم يكن مقصّراً في ذلك ولم يكن مستنداً إلى ضلالته وجهالته ، كالذين يحبّون أئمّة الضلالة ويزعمون أنّ ذلك لله ، فإنّ ذلك لمحض تقصيرهم عن تتبّع الدلائل ، واتّكالهم على متابعة الآباء وتقليد الكبراء واستحسان الأهواء ؛ بل هو كمن أحبّ منافقاً يظهر الإيمان والأعمال الصالحة وفي باطنه منافق فاسق ، فهو يحبّه لإيمانه وصلاحه لله ، وهو مثاب بذلك . وكذا الثاني ؛ فإنّ أكثر المنافقين يبغضون الشيعة ويزعمون أنّه لله ، وهم مقصّرون في ذلك كما عرفت . وأمّا من رأى شيعة يتّقي من المخالفين ويظهر عقائدهم وأعمالهم ولم يَرَ ولا سمع منه ما يدلّ على تشيّعه ، فإن أبغضه ولعنه فهو في ذلك مثاب مأجور وإن كان من أبغضه من أهل الجنّة ومثاباً عند الله بتقيّة ، أو كأحد من علماء الشيعة زعم عقيدة من العقائد كفراً ، أو عملاً من الأعمال فسقاً ، وأبغض المتّصف بأحدهما لله ، ولم يكن أحدهما مقصّراً في بذل الجهد في تحقيق تلك المسألة ؛ فهما مثابان ، وهما من أهل الجنّة إن لم يكن أحدهما ضرورياً للدين» .

٤ . المحاسن ، ص ٢٦٥ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٣٤٢ ، عن أبي عليّ الواسطي . الأمالي للطوسي ، ص ٦٢١ ، المجلس ٢٩ ، ح ١٨ ، بسنده عن الحسن بن أبان ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي جعفر ﷺ ، وتمام الرواية فيه : «لو أنّ رجلاً أحبّ رجلاً لله عزّ وجلّ ، لأثابه الله تعالى على حبّه إيّاه ، وإن كان في علم الله من أهل الجنّة» . مصادقة الإخوان ، ص ٥٠ ، ح ٢ ، مرسلاً . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٨٤ ، ح ٢٤٠٨ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ١٨٤ ، ح ٢١٣٠١ ؛ البحار ، ج ٦٩ ، ص ٢٤٨ ، ح ٢٣ .

٥ . في «ب ، ج» : «بشر» . والرجل مجهول لم نعرفه .

٦ . في المحاسن : + «ثمّ نفض يده» .

٧ . المحاسن ، ص ٢٦٥ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٣٤٤ ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد . وفيه ، ص ١٦٢ ، كتاب الصفوة ، ح ١٠٩ ، بسند آخر عن بشير الدهّان ، عن أبي عبد الله ﷺ ، مع زيادة في أوّله . مصادقة الإخوان ، ص ٥٠ ، ح ١ ، مرسلاً . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٨٤ ، ح ٢٤٠٩ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ١٦٨ ، ح ٢١٢٥٦ ؛ البحار ، ج ٦٩ ، ص ٢٤٩ ، ح ٢٤ .

١٨٩٠ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَـنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَـالَ: «إِنَّ الْـمُسْلِمَيْنِ يَـلْتَقِيَانِ[٢]، فَـأَفْضَلُهُمَا أَشَـدُّهُمَا حُـبّاً لِصَاحِبِهِ».[٣]

١٨٩١ / ١٥ . عَنْهُ[٤]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ وَابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا الْتَقىٰ مُؤْمِنَانِ قَطُّ[٥] إِلَّا كَانَ أَفْضَلُهُمَا[٦] أَشَدَّهُمَا حُبّاً لِأَخِيهِ[٧]».[٨]

١٨٩٢ / ١٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ السَّبِيعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ لَمْ يُحِبَّ عَلَى الدِّينِ وَلَمْ يُبْغِضْ عَلَى الدِّينِ، فَلَا دِينَ لَهُ».[٩]

---

١ . هكذا في «د، ز، ص ض، ف، بر، بس، بف، جر» والطبعة الحجريّة من الكتاب. وفي «ب» والمطبوع: + «بن خالد».

٢ . في الوافي: «ليلتقيان».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٤، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٥.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

٥ . في المؤمن: + «فتصافحا».

٦ . في المؤمن: + «إيماناً».

٧ . في «ض، بس»: «لصاحبه».

٨ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٣، عن أحمد بن أبي نصر. المؤمن، ص ٣١، ح ٦٠، عن صفوان الجمّال، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٦.

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٧، ح ٢١٢٨٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٧.

٦١ ـ بَابُ ذَمِّ الدُّنْيَا وَالزُّهْدِ فِيهَا

١٢٨/٢

١٨٩٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ الْجَزَرِيِّ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَنْ زَهِدَ فِي الدُّنْيَا أَثْبَتَ[٢] اللّٰهُ الْحِكْمَةَ فِي قَلْبِهِ، وَأَنْطَقَ[٣] بِهَا لِسَانَهُ، وَبَصَّرَهُ عُيُوبَ الدُّنْيَا دَاءَهَا وَدَوَاءَهَا[٤]، وَأَخْرَجَهُ مِنَ الدُّنْيَا[٥] سَالِماً إِلىٰ دَارِ السَّلَامِ».[٦]

١٨٩٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[٧] جَمِيعاً، عَنِ الْقَاسِمِ

---

١ . هكذا في حاشية «ج». وفي «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف، جر» والمطبوع والبحار: «الحريري». وفي «ض، ف» والوسائل: «الجريري». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ المذكور في كتب الرجال هو الهيثم بن واقد الجزري. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧١؛ رجال البرقي، ص ٤٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٠، الرقم ٤٧٦٩.

هذا، وقد أورد ابن إدريس الخبر في مستطرفات السرائر، ص ٥٩٣ ـ في ضمن حديث ـ نقلاً من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن الهيثم بن واقد الجزري.

٢ . في ثواب الأعمال: «أنبت» بالنون، واحتمله المازندراني في شرحه.

٣ . في ثواب الأعمال: «وانطلق». وفي الأمالي للطوسي: «وأطلق».

٤ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٦٨: «وقيل: داءها ودواءها، مجروران بدلا بعض للدنيا، فالمراد بعيوب دواء الدنيا: شدّتها على النفس وصعوبتها. وربّما يقرأ: دواها، بالقصر، بمعنى الأحمق، أي المبتلى بحبّ الدنيا. ولا يخفى بعده».

٥ . في الوسائل وثواب الأعمال: «منها» بدل «من الدنيا».

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠، عن الحسن بن محبوب. وفي ثواب الأعمال، ص ١٩٩، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٨، بسند آخر، وفي كلّها مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٥٧، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٠، ح ٢٠٨٢٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٨، ح ١٩.

٧ . في «ر، بس»: «القاشاني».

بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «جُعِلَ الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي بَيْتٍ، وَجُعِلَ مِفْتَاحُهُ الزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ : لَا يَجِدُ الرَّجُلُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ[٢] حَتّىٰ لَا يُبَالِيَ مَنْ[٣] أَكَلَ الدُّنْيَا».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «حَرَامٌ عَلىٰ قُلُوبِكُمْ أَنْ تَعْرِفَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتّىٰ تَزْهَدَ فِي الدُّنْيَا».[٤]

١٨٩٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ[٥]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ : إِنَّ مِنْ أَعْوَنِ[٦] الْأَخْلَاقِ عَلَى الدِّينِ الزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا».[٧]

١٨٩٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيُّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

---

١ . في الوسائل: - «عن القاسم بن محمّد». والمتكرّر في الأسناد رواية إبراهيم بن هاشم وعليّ بن محمّد [القاساني] عن القاسم بن محمّد [الإصفهاني] عن سليمان بن داود [المنقري]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤؛ و ص ٣٥٩-٣٦١؛ و ص ٣٦٥.

٢ . في «ج، ز، ف» وشرح المازندراني والوسائل: - «في قلبه».

٣ . في «د، بر، بس، بف»: «مَن» بفتح الميم، وليس في سائر النسخ ما ينافيه. وفي مرآة العقول: «يحتمل أن يكون «من» اسم موصول، و«أكل» فعلاً ماضياً، وأن يكون «من» حرف جرّ و«أكل» مصدراً؛ فعلى الأوّل المعنى أنّه لايعتني بشأن الدنيا بحيث لايحسد أحداً عليها، ولو كانت لقمة في فم كلب لم يغتمّ لذلك ولم ير ذلك له كثيراً. وعلى الثاني أيضاً يرجع إلى ذلك، أو المعنى: لايعتني بأكل الدنيا والتصرّف فيها».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٩، ح ٢٠.

٥ . هكذا في «د، ز، ض، بر، بف، جر» والوسائل. وفي «ب، ج، ف، بس» والمطبوع: «الخرّاز». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٦ . في «ز»: «أعوان».

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢١.

سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ الزُّهْدِ، فَقَالَ: «عَشَرَةُ أَشْيَاءَ[١]، فَأَعْلىٰ دَرَجَةِ الزُّهْدِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ الْوَرَعِ، وَأَعْلىٰ دَرَجَةِ الْوَرَعِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ الْيَقِينِ، وَأَعْلىٰ دَرَجَةِ[٢] الْيَقِينِ أَدْنىٰ دَرَجَةِ[٣] الرِّضَا، أَلَا وَإِنَّ الزُّهْدَ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[٤]».[٥]

١٨٩٧ / ٥. وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ[٦] بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: ١٢٩/٢

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام وَهُوَ[٧] يَقُولُ: «كُلُّ قَلْبٍ فِيهِ شَكٌّ أَوْ شِرْكٌ[٨] فَهُوَ سَاقِطٌ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِالزُّهْدِ[٩] فِي الدُّنْيَا لِتَفْرُغَ قُلُوبُهُمْ لِلْآخِرَةِ[١٠]».[١١]

١٨٩٨ / ٦. عَلِيٌّ[١٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

---

١. في حاشية «بر» والوافي: «أجزاء». ٢. في حاشية «بر» والوسائل: «درجات».

٣. في «ز» وحاشية «بر، بس، بف» والوسائل: «درجات».

٤. الحديد (٥٧): ٢٣.

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨٧، إلى قوله: «أدنى درجة الرضا» مع اختلاف يسير. وفي الخصال، ص ٤٣٧، باب العشر، ح ٢٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ٤، بسندهما عن القاسم بن محمّد. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٥٩، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود رفعه إلى عليّ بن الحسين عليه السلام، وفيه قطعة منه مع اختلاف وزيادة. تحف العقول، ص ٢٧٨ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٢٢٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢٢.

٦. في «ز»: «سفينه». وهو سهو؛ وسفيان هو سفيان بن عيينة بن أبي عِمران الهلالي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٠، الرقم ٥٠٦؛ تهذيب الكمال، ج ١١، ص ١٧٧، الرقم ٢٤١٣.

٧. في الوسائل والبحار: - «وهو». ٨. في الكافي، ح ١٤٨٦: «شرك أو شكّ».

٩. في «ب» والكافي، ح ١٤٨٦: «الزهد» بدون الباء. والباء زائدة.

١٠. في «ز»: «للأُخروة».

١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإخلاص، ح ١٤٨٦، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٢١٦٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٣، ح ٢٠٨٣٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٣.

١٢. في «ز»: + «بن إبراهيم».

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ : إِنَّ عَلَامَةَ[١] الرَّاغِبِ فِي ثَوَابِ الْآخِرَةِ زُهْدُهُ[٢] فِي عَاجِلِ زَهْرَةِ[٣] الدُّنْيَا؛ أَمَا إِنَّ زُهْدَ[٤] الزَّاهِدِ فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَا يَنْقُصُهُ مِمَّا قَسَمَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ[٥] فِيهَا وَإِنْ زَهِدَ[٦]، وَإِنَّ حِرْصَ الْحَرِيصِ عَلىٰ[٧] عَاجِلِ زَهْرَةِ الْحَيَاةِ[٨] الدُّنْيَا لَا يَزِيدُهُ فِيهَا وَإِنْ حَرَصَ؛ فَالْمَغْبُونُ مَنْ حُرِمَ[٩] حَظَّهُ مِنَ[١٠] الْآخِرَةِ».[١١]

١٨٩٩ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ[١٢]،

---

١ . في «ف»: + «الزاهد». ٢ . في «ب» والوسائل: «زهد».

٣ . في «ف، بر» وحاشية «ج، ز، ص» والوافي: + «الحياة». و«زهرة الدنيا»: بهجتها ونضارتها وحسنها.

٤ . في «ف»: + «هذا». ٥ . في البحار: «له عزّ وجلّ».

٦ . في الوافي: «وإن زهد، أي وإن سعى في صرفها عن نفسه. وإن حرص، أي في تحصيلها. فالمراد بالزهد والحرص الأوّلين القلبيّان، وبالآخرين الجسمانيّان».

٧ . في «ض»: «في».

٨ . في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار: - «الحياة».

٩ . في «بر» والوسائل: «غبن». ١٠ . في «ب»: «عن».

١١ . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٢١٦٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١١، ح ٢٠٨٢٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٤.

١٢ . كذا في النسخ والمطبوع، لكنّ الظاهر عدم صحّة «الخثعمي»، والمظنون كونه زيادة تفسيريّة اُدرجت في المتن سهواً.

توضيح ذلك: قد وردت في كثير من الأسناد رواية محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن محمّد بن يحيى عن طلحة بن زيد. ومحمّد بن يحيى في مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى مشترك بين محمّد بن يحيى الخثعمي ومحمّد بن يحيى الخزّاز، والتأمّل في أسناد هذين الراويين يقضي بوجود اختلاف ما بين طبقتيهما بحيث يروي الخثعمي في أكثر أسناده عن أبي عبد الله ، لكنّ الخزّاز يروي عن عدّة من أصحاب أبي عبد الله ، ولم يثبت روايته عنه . راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٨٧ - ٣٨٨؛ وص ٣٩١ - ٣٩٣.

هذا، وقد ذكر النجاشي في ترجمة محمّد بن يحيى الخثعمي أنّه روى عن أبي عبد الله ، وذكره الشيخ الطوسي أيضاً في أصحاب أبي عبد الله . وأمّا محمّد بن يحيى الخزّاز ذكر النجاشي أنّه روى عن أصحاب أبي عبد الله ، ولم يرد له ذكر في كتب الطبقات كرجال الشيخ ورجال البرقي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩،

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَعْجَبَ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا[١] جَائِعاً خَائِفاً[٢]».[٣]

١٩٠٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَهُوَ مَحْزُونٌ، فَأَتَاهُ مَلَكٌ، وَمَعَهُ مَفَاتِيحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ[٤]، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هٰذِهِ مَفَاتِيحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ[٥]، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: افْتَحْ[٦] وَخُذْ مِنْهَا مَا شِئْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْقُصَ[٧] شَيْئاً عِنْدِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الدُّنْيَا دَارُ مَنْ[٨] لَا دَارَ لَهُ[٩]، وَلَهَا[١٠] ....←

← الرقم ٩٦٣ و ٩٦٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٩٧، الرقم ٤٣٥٨.

فعليه، الظاهر زيادة «الخثعمي» كما أشرنا إليه. والمراد من محمّد بن يحيى هذا، هو محمّد بن يحيى الخزّاز؛ فقد وردت رواية محمّد بن يحيى الخزّاز عن طلحة بن زيد في الأمالي للصدوق، ص ٤٢، المجلس العاشر، ح ٨؛ علل الشرائع، ص ٣٢٠، ح ١؛ ص ٥٣٠، ح ٣؛ الخصال، ص ٢٤٢، ح ٩٣؛ ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٧؛ كما روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن يحيى الخزّاز، عن طلحة بن زيد في طريق الصدوق إلى طلحة بن زيد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٨٠.

١. في شرح المازندراني: - «فيها».

٢. في «ص»: «خائفاً جائعاً».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٢١٧١؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٦، ح ٦٦؛ و ج ٧٣، ص ٥٣، ح ٢٥.

٤. في «ب» والبحار: «أرض الدنيا». وفي حاشية «ج»: «الدنيا» بدل «الأرض».

٥. في «ب»: - «فقال - إلى - الأرض». وفي «ج، ض»: «الدنيا».

٦. في حاشية «ف»: «افتتح».

٧. في «ز» والبحار: «أن ينقص». وفي «بر»: «أن ينتقص». وفي مرآة العقول: «من غير أن تنقص، على بناء المجهول... و يمكن أن يقرأ على بناء المعلوم، فالمستتر راجع إلى المفاتيح».

٨. في «ب»: «لمن».

٩. في الوافي: «لعلّ المراد: أنّ الدنيا دار من لا دار له غيرها، يعني من ليس له في الآخرة نصيب، فإنّ من كان داره الآخرة لا يطمئنّ إلى الدنيا ولا يتّخذها داراً ولا يقرّ فيها قراراً. أو المراد أنّ من اتّخذ الدنيا داراً فلا دار له؛ لأنّها لا تصلح للاستقرار وليست بدار».

١٠. في «ف»: «ومالها».

يَجْمَعُ[1] مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ.

فَقَالَ الْمَلَكُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيّاً[2]، لَقَدْ سَمِعْتُ هٰذَا الْكَلَامَ مِنْ مَلَكٍ يَقُولُهُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ حِينَ أُعْطِيتُ الْمَفَاتِيحَ».[3]

١٩٠١ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ بِجَدْيٍ[4] أَسَكَّ[5]، مُلْقًى عَلىٰ مَزْبَلَةٍ مَيْتاً، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كَمْ يُسَاوِي هٰذَا؟ فَقَالُوا: لَعَلَّهُ لَوْ كَانَ حَيّاً لَمْ يُسَاوِ دِرْهَماً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَلدُّنْيَا[6] أَهْوَنُ[7] عَلَى اللّٰهِ مِنْ هٰذَا الْجَدْيِ عَلىٰ أَهْلِهِ».[8]

١٩٠٢ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ: ٢ / ١٣٠

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللّٰهُ بِعَبْدٍ خَيْراً زَهَّدَهُ فِي الدُّنْيَا، وَفَقَّهَهُ فِي الدِّينِ، وَبَصَّرَهُ عُيُوبَهَا؛ وَمَنْ أُوتِيَهُنَّ فَقَدْ أُوتِيَ[9] خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». وَقَالَ: «لَمْ يَطْلُبْ أَحَدٌ الْحَقَّ بِبَابٍ أَفْضَلَ مِنَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ ضِدٌّ لِمَا طَلَبَ أَعْدَاءُ الْحَقِّ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِمَّا ذَا[10]؟

---

١ . في مرآة العقول: «وربّما يقرأ: يجمع، على بناء الإفعال من العزم والاهتمام».

٢ . في «ب، ض، بر، بس، بف» والبحار: - «نبيّاً».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٢١٧٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٦، ح ٦٧؛ و ج ٧٣، ص ٥٤، ح ٢٦.

٤ . «الجَدْي»: هو الذكر من أولاد المعز، والأنثى عَناق. وقيّده بعضهم بكونه في السنة الأُولى. المصباح المنير، ص ٩٣ (جدى).

٥ . «أسكّ»: مصطلَم الأذنين مقطوعهما. النهاية، ج ٢، ص ٣٨٤ (سكك).

٦ . في «ز، بر»: «الدنيا» بدون اللام. ٧ . في «ف»: «أهوى».

٨ . الزهد، ص ١١٧، ح ١٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه ؑ عن جابر، قال: «مرّ رسول الله ﷺ ...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩١، ح ٢١٧٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٥، ح ٢٧.

٩ . في «ف»: + «خيراً كثيراً».

١٠ . في الوافي: «ممّا ذا، أي ممّا ذا طلب أعداء الحقّ مطلوبهم».

قَالَ: «مِنَ الرَّغْبَةِ فِيهَا» وَقَالَ: «أَ لَا[١] مِنْ صَبَّارٍ كَرِيمٍ، فَإِنَّمَا[٢] هِيَ أَيَّامٌ قَلَائِلُ، أَلَا إِنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَجِدُوا طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتّىٰ تَزْهَدُوا فِي الدُّنْيَا».

قَالَ[٣]: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا تَخَلَّى[٤] الْمُؤْمِنُ مِنَ الدُّنْيَا سَمَا[٥]، وَوَجَدَ حَلَاوَةَ حُبِّ اللّٰهِ، وَكَانَ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا كَأَنَّهُ قَدْ خُولِطَ[٦]، وَإِنَّمَا خَالَطَ الْقَوْمَ حَلَاوَةُ حُبِّ اللّٰهِ[٧]، فَلَمْ يَشْتَغِلُوا[٨] بِغَيْرِهِ».

قَالَ[٩]: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْقَلْبَ إِذَا صَفَا ضَاقَتْ بِهِ الْأَرْضُ حَتّىٰ يَسْمُوَ».[١٠]

١٩٠٣ / ١١ . عَلِيٌّ[١١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ.. ←

---

١ . الهمزة في «ألا» للاستفهام، و«لا» للنفي، و«من» زائدة لعموم النفي. والمعنى: ألا يوجد صبّار كريم النفس يصبر عن الدنيا ويزهد فيها. أو هي «إلّا» بالتشديد، استثناء من الرغبة فيها، أي إلّا من صبّار كريم فإنّها لا تضرّه؛ لأنّه يطلبها من طرق الحلال ويصبر عن الحرام، أو لأنّه يزوي نفسه عنها ويزويها عن نفسه. الأوّل هو الأظهر عند المجلسي، والثاني هو مختار المازندراني والفيض، إلّا أنّ الفيض احتمل الأوّل أيضاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٦٠؛ الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٧٦.

٢ . في الوافي والبحار: «وإنّما». وفي الوافي: «فإنّما هي أيّام قلائل، هو ترغيب في الزهد وتسهيل لتحصيله».

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى عبد الله بن القاسم المذكور في أصل السند. هذا، وبذلك يعلم مرجع الضميرين في «قال وسمعته يقول» الآتية.

٤ . في «ف»: «يخلّى».

٥ . «سما»: علا وارتفع، من السموّ بمعنى العلوّ والارتفاع. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٠٥ (سما).

٦ . خولط فلان في عقله مخالطة: إذا اختلّ عقلُه. النهاية، ج ٢، ص ٦٤ (خلط).

٧ . في الوسائل: - «وكان عند أهل الدنيا - إلى - حبّ الله».

٨ . في «ب، ص»: «فلم يشغلوا».

٩ . في «د»: «وقال».

١٠ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، ح ٤٩، بسند آخر؛ الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيهما: «إذا أراد الله بعبد خيراً فقّهه في الدين». الأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ح ١، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «وبصّره عيوبها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩١، ح ٢١٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٣، ح ٢٠٨٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٥، ح ٢٨.

١١ . هكذا في «ب، ج د، ز، ص، ض، بر، بس، بف». وفي «ف»: + «بن إبراهيم» وفي «جر»: «عنه» بدل «عليّ».

الْقَاسَانِيِّ[1]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[2] مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ[3] بْنِ شِهَابٍ، قَالَ:

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: أَيُّ الْأَعْمَالِ[4] أَفْضَلُ عِنْدَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ؟

فَقَالَ[5]: «مَا مِنْ عَمَلٍ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللّٰهِ -جَلَّ وَعَزَّ- وَ[6] مَعْرِفَةِ رَسُولِهِ[7] صلى الله عليه وآله أَفْضَلَ مِنْ بُغْضِ الدُّنْيَا، وَإِنَّ[8] لِذٰلِكَ لَشُعَباً[9] كَثِيرَةً، وَلِلْمَعَاصِي شُعَباً[10]، فَأَوَّلُ مَا عُصِيَ اللّٰهُ بِهِ الْكِبْرُ، وَهِيَ[11] مَعْصِيَةُ إِبْلِيسَ حِينَ[12] أَبىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

= وفي المطبوع والبحار: + «[عن أبيه]». وهو سهو؛ فقد روى عليّ [بن إبراهيم] عن أبيه وعليّ بن محمّد [القاساني] عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود [المنقري] في أسنادٍ عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٥٩-٣٦١؛ و ص ٣٦٥.

يؤيّد ذلك ورودُ الخبر في الكافي، ح ٢٥٩٣، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمّد جميعاً عن القاسم بن محمّد، عن سليمان المنقري، عن عبدالرّزاق بن همّام، عن معمر بن راشد، عن الزهري محمّد بن مسلم بن عبيدالله.

١. في «بس»: «القاشاني».

٢. في «ب، ج، ز، بر، بف، جر»: + «عن». وهو سهو؛ فإنّ الزهري هذا، هو محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، روى عن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وروى عنه مَعْمَر بن راشد الأزدي. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ٤١٩، الرقم ٥٦٠٦؛ و ج ٢٨، ص ٣٠٣، الرقم ٦١٠٤.

٣. في «ب، د»: + «عن عبيد الله». وفي «ف»: + «عن». وفي «بف»: + «بن عبيد الله». وفي الوافي: - «محمّد بن مسلم بن شهاب».

٤. في حاشية «ف»: «العمل».

٥. في الكافي، ح ٢٥٩٣: «قال».

٦. في «ف»: «وبعد».

٧. في «ج، ز، ص، ض، ف»: «رسول الله».

٨. في الكافي، ح ٢٥٩٣: «فإنّ».

٩. في «ض»: «شعباً». وفي المرآة: «وأنّ لذلك، أي لبغض الدنيا لشعباً، أي من الصفات الحسنة والأعمال الصالحة. وهي ضدّ شعب المعاصي، كالتواضع مع الكبر، والقنوع مع الحرص، والرضا بما آتاه الله مع الحسد».

١٠. في «ف»: «والمعاصي شعب».

١١. في «ج، ض»: «وهو». وفي الكافي، ح ٢٥٩٣: - «وهي».

١٢. في حاشية «ف»: «حيث».

وَالْحِرْصُ[١]، وَهِيَ[٢] مَعْصِيَةُ آدَمَ وَحَوَّاءَ حِينَ[٣] قَالَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمَا: ﴿فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُما وَلا تَقْرَبا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظّالِمِينَ﴾[٤] فَأَخَذَا مَا لَا حَاجَةَ بِهِمَا[٥] إِلَيْهِ، فَدَخَلَ ذٰلِكَ[٦] عَلىٰ ذُرِّيَّتِهِمَا إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَذٰلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَطْلُبُ[٧] ابْنُ آدَمَ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ. ٢ / ١٣١

ثُمَّ الْحَسَدُ، وَهِيَ مَعْصِيَةُ ابْنِ آدَمَ حَيْثُ حَسَدَ أَخَاهُ، فَقَتَلَهُ، فَتَشَعَّبَ مِنْ ذٰلِكَ حُبُّ النِّسَاءِ، وَحُبُّ الدُّنْيَا، وَحُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَحُبُّ الرَّاحَةِ، وَحُبُّ الْكَلَامِ، وَحُبُّ الْعُلُوِّ وَ[٨] الثَّرْوَةِ، فَصِرْنَ سَبْعَ خِصَالٍ، فَاجْتَمَعْنَ كُلُّهُنَّ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، فَقَالَ الْأَنْبِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ ذٰلِكَ: حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ؛ وَالدُّنْيَا دُنْيَاءَانِ: دُنْيَا بَلَاغٍ[٩]، وَدُنْيَا مَلْعُونَةٌ.[١٠]

١٩٠٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا إِضْرَاراً بِالْآخِرَةِ،

---

١. في «ب، بس» وحاشية «د، بر» والكافي، ح ٢٥٩٣ والوافي، ح ٣٢٣٨: «ثمّ الحرص» بدل «والحرص».

٢. في «ب»: «و هو».

٣. في حاشية «ف»: «حيث».

٤. الأعراف (٧): ١٩.

٥. في حاشية «ف»: «لهما».

٦. في المرآة: «فدخل ذلك، أي الحرص، أو أخذ ما لا حاجة به إليه».

٧. في «ف»: + «به».

٨. في «ج» ومرآة العقول والبحار: «وحبّ».

٩. في المرآة: «دنيا بلاغ، أي تبلغ به إلى الآخرة ويحصل بها مرضاة الربّ تعالى، أو تكون بقدر الضرورة والكفاف؛ فالزائد عليها ملعونة، أي ملعون صاحبها، فالإسناد على المجاز؛ أو هي ملعونة، أي بعيدة من الله ومن الخير والسعادة».

١٠. الكافي، كتاب الايمان والكفر، باب حبّ الدنيا والحرص عليها، ح ٢٥٩٣، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمّد جميعاً، عن القاسم بن محمّد. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. مصباح الشريعة، ص ١٣٧، الباب ٦٤، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيهما: «حبّ الدنيا رأس كلّ خطيئة». الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢، ح ٢١٧٦؛ وج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٩، ح ٢٩.

وَفِي طَلَبِ الْآخِرَةِ إِضْرَاراً بِالدُّنْيَا، فَأَضِرُّوا بِالدُّنْيَا؛ فَإِنَّهَا أَحَقُّ[١] بِالْإِضْرَارِ».[٢]

١٣/١٩٠٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[٣]، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: حَدِّثْنِي بِمَا[٤] أَنْتَفِعُ بِهِ.

فَقَالَ[٥]: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، أَكْثِرْ ذِكْرَ الْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُكْثِرْ إِنْسَانٌ ذِكْرَ الْمَوْتِ[٦] إِلَّا زَهِدَ فِي الدُّنْيَا».[٧]

١٤/١٩٠٦ . عَنْهُ[٨]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَبْزَارِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَلَكٌ يُنَادِي[٩] كُلَّ يَوْمٍ: ابْنَ آدَمَ، لِدْ لِلْمَوْتِ، وَاجْمَعْ لِلْفَنَاءِ، وَابْنِ لِلْخَرَابِ».[١٠]

---

١. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي «ب» والمطبوع: «أولى». وفي المرآة: «ويؤمي إلى أنّ المذموم من الدنيا ما يضرّ بأمر الآخرة، فأمّا ما لا يضرّ به كقدر الحاجة في البقاء والتعيّش فليس بمذموم».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢، ح ٢١٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦١، ح ٣٠.

٣. هكذا في «ج، ز، ص، ض، بس، بف، جر». وفي «ب، د، بر» والمطبوع: «الخزّاز». وتقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥، أنّ الصواب في لقب أبي أيّوب هذا، هو الخرّاز.

٤. في الكافي، ح ٤٧٥٧: «ما».

٥. في «بر»: «قال».

٦. في الكافي، ح ٤٧٥٧: «ذكره إنسان» بدل «إنسان ذكر الموت».

٧. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٧، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أيّوب، عن أبي عبيدة؛ الزهد، ص ١٤٩، ح ٢١٤، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٣، ح ٢١٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٥٦٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٤، ح ٣١.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩. في «د» والوافي: + «في».

١٠. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٨، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن؛ الزهد، ص ١٤٨، ح ٢١٣، عن محمّد بن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن. قرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٣٤، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف ←

١٩٠٧ / ١٥ . عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا: إِنَّ الدُّنْيَا قَدِ ارْتَحَلَتْ مُدْبِرَةً، وَإِنَّ الْآخِرَةَ قَدِ ارْتَحَلَتْ مُقْبِلَةً، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ؛ فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا. ١٣٢/٢

أَلَا وَكُونُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبِينَ[٢] فِي الْآخِرَةِ.

أَلَا إِنَّ الزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا اتَّخَذُوا الْأَرْضَ بِسَاطاً، وَالتُّرَابَ فِرَاشاً، وَالْمَاءَ طِيباً، وَقَرَّضُوا مِنَ الدُّنْيَا تَقْرِيضاً[٣].

أَلَا وَمَنِ اشْتَاقَ إِلَى الْجَنَّةِ سَلَا[٤] عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَمَنْ أَشْفَقَ مِنَ النَّارِ رَجَعَ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ[٥]، وَمَنْ زَهِدَ فِي الدُّنْيَا هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ.

أَلَا إِنَّ لِلّٰهِ عِبَاداً كَمَنْ رَأىٰ أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ مُخَلَّدِينَ[٦]، وَكَمَنْ رَأىٰ أَهْلَ النَّارِ فِي النَّارِ مُعَذَّبِينَ، شُرُورُهُمْ مَأْمُونَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ مَحْزُونَةٌ؛ أَنْفُسُهُمْ[٧] عَفِيفَةٌ، وَحَوَائِجُهُمْ خَفِيفَةٌ[٨]؛ صَبَرُوا[٩] أَيَّاماً قَلِيلَةً، فَصَارُوا بِعُقْبىٰ رَاحَةٍ طَوِيلَةٍ.

أَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ[١٠] أَقْدَامَهُمْ، تَجْرِي دُمُوعُهُمْ عَلىٰ خُدُودِهِمْ، وَهُمْ................ ←

← يسير وزيادة في أوّله. وفي نهج البلاغة، ص ٤٩٣، الحكمة ١٣٢؛ وخصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ١٠٣، مرسلاً عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف يسير ◆الوافي، ج ٤، ص ٣٩٣، ح ٢١٧٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٤، ح ٣٢.

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢ . في «ف»: «والراغبين».

٣ . في حاشية «بف»: «قرضاً». وفي الوافي: «القرض: القطع، أي قطعوا أنفسهم من الدنيا تقطيعاً بإقلاع قلوبهم عنها».

٤ . سلوتُ عنه سُلُوّاً: صبرت، وسلاه وعنه: نَسِيَه. والاسم: السُلوة، ويضمّ. المصباح المنير، ص ٢٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٠ (سلو).

٥ . في حاشية «بر» والوافي: «الحرمات».

٦ . في مرآة العقول: «ومن الأفاضل من قرأ: مخلدين، على بناء الفاعل من الإفعال من قولهم: أخلد إليه، أي مال. ولا يخفى بعده».

٧ . في «ف، بف»: «وأنفسهم».

٨ . في «ز»: «مقضيّة».

٩ . في «ف»: «صبّروا» بالتشديد.

١٠ . في الوافي: «فصافّوا».

يَجْأَرُونَ[١] إِلىٰ رَبِّهِمْ، يَسْعَوْنَ فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ.

وَ أَمَّا النَّهَارَ[٢] فَحُلَمَاءُ[٣]، عُلَمَاءُ، بَرَرَةٌ، أَتْقِيَاءُ، كَأَنَّهُمُ الْقِدَاحُ[٤] قَدْ بَرَاهُمُ[٥] الْخَوْفُ مِنَ الْعِبَادَةِ، يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ النَّاظِرُ، فَيَقُولُ: مَرْضىٰ[٦] -وَ مَا بِالْقَوْمِ مِنْ[٧] مَرَضٍ- أَمْ[٨] خُولِطُوا فَقَدْ خَالَطَ الْقَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ مِنْ ذِكْرِ النَّارِ وَمَا فِيهَا».[٩]

---

١. جأر القوم إلى الله جُؤاراً: وهو أن يرفعوا أصواتهم إلى الله متضرّعين. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٦ (جأر).

٢. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٩١: «أمّا النهار، عطف على أمّا الليل، وكلاهما يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الظرفيّة».

٣. في البحار: «فحكماء».

٤. «القِداح»: جمع القِدْح، وهو السهم الذي يُرمى به عن القَوس. يقال للسهم أوّل ما يقطع: قِطْع، ثمّ يُنْحت ويبرى فيسمّى: بَرْياً، ثمّ يقوّم فيسمّى: قِدحاً، ثمّ يُراش ويركّب نصلُه فيسمّى: سهماً. وفي الوافي: «شبّههم في نحافة أبدانهم بالأسهم، ثمّ ذكر ما يستعمل في السهم، أعني البري، وهو النحت من العبادة، أي من كثرتها، إن تعلّق بقوله: كأنّهم القداح؛ أو من قلّتها، إنّ تعلّق بالخوف». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠ (قدح).

٥. في «بر» والوافي: «برأهم». وبرى السهم يبريه بَرياً: نحته. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٨ (برى).

٦. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٩٠: «يحتمل أن يكون قوله: مرضى، على الاستفهام. وقوله: أم خولطوا، معادلاً له من كلام الناظر، فاعترض جوابه ﷺ بين أجزاء كلامه. والحاصل: أنّهم لمّا كانوا لشدّة اشتغالهم بحبّ الله وعبادته، واعتزالهم عن عامّة الخلق، ومباينة أطوارهم لأطوارهم وأقوالهم لأقوالهم، ويسمعون منهم ما هو فوق إدراكهم وعقولهم، فتارة ينسبونهم إلى المرض الجسماني، وتارة إلى المرض الروحاني وهو الجنون واختلاط العقل بما يفسده، فأجاب ﷺ عن الأوّل بالنفي المطلق، وعن الثاني بأنّ المخالطة متحقّقة لكن لا بما يفسد العقل، بل بما يكمله من خوف النار، وحبّ الملك الغفّار».

٧. في «ز»: - «من».

٨. في «ز»: - «أم». وفي «بس، بف»: «لم».

٩. تحف العقول، ص ٢٨١، عن عليّ بن الحسين ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٧٠، وفيهما مع اختلاف يسير. صفات الشيعة، ص ١٨، ضمن الحديث الطويل ٣٥، [خطبة همّام] بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ. نهج البلاغة، ص ٣٠٣، الخطبة ١٩٣، [خطبة همّام] عن أمير المؤمنين ﷺ، وفيهما من قوله: «ألا إنّ لله عباداً كمن رأى أهل الجنّة في الجنّة» مع اختلاف. وورد إلى قوله: «فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا» مع اختلاف يسير في هذه المصادر: كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ضمن الحديث الطويل ١٨، عن أمير المؤمنين ﷺ؛ الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨٣٦، بسنده عن سليم بن قيس، عنه ﷺ؛ الخصال، ص ٥١، باب الاثنين، ح ٦٢؛ وص ٥٢، نفس الباب، ح ٦٤، وفيهما بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوّله

←

١٩٠٨ / ١٦ . عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ[٢]: «يَا جَابِرُ، وَاللّٰهِ إِنِّي لَمَحْزُونٌ، وَ[٣] إِنِّي لَمَشْغُولُ الْقَلْبِ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا شُغُلُكَ[٤]؟ وَمَا حُزْنُ قَلْبِكَ؟

فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، إِنَّهُ مَنْ دَخَلَ قَلْبَهُ صَافِي خَالِصِ[٥] دِينِ اللّٰهِ، شَغَلَ قَلْبَهُ عَمَّا سِوَاهُ؛ ١٣٣/٢ يَا جَابِرُ، مَا الدُّنْيَا؟ وَمَا عَسىٰ أَنْ تَكُونَ الدُّنْيَا؟ هَلْ هِيَ إِلَّا طَعَامٌ أَكَلْتَهُ[٦]، أَوْ ثَوْبٌ لَبِسْتَهُ، أَوِ امْرَأَةٌ أَصَبْتَهَا؟

يَا جَابِرُ[٧]، إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَطْمَئِنُّوا إِلَى الدُّنْيَا بِبَقَائِهِمْ فِيهَا، وَلَمْ يَأْمَنُوا قُدُومَهُمُ الْآخِرَةَ.

يَا جَابِرُ، الْآخِرَةُ دَارُ قَرَارٍ[٨]، وَالدُّنْيَا دَارُ فَنَاءٍ وَزَوَالٍ، وَلٰكِنْ أَهْلُ الدُّنْيَا أَهْلُ غَفْلَةٍ، وَكَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ[٩] هُمُ الْفُقَهَاءُ، أَهْلُ فِكْرَةٍ وَعِبْرَةٍ، لَمْ يُصِمَّهُمْ عَنْ ذِكْرِ اللّٰهِ -جَلَّ اسْمُهُ- مَا سَمِعُوا بِآذَانِهِمْ، وَلَمْ يُعْمِهِمْ عَنْ ذِكْرِ اللّٰهِ مَا رَأَوْا مِنَ الزِّينَةِ بِأَعْيُنِهِمْ[١٠]، فَفَازُوا بِثَوَابِ

← وآخره. وفي الإرشاد، ج ١، ص ٢٣٦، ضمن الحديث الطويل؛ والأمالي للمفيد، ص ٩٢، المجلس ١١، ح ١؛ وص ٢٠٧، المجلس ٢٣، ح ٤١؛ و ص ٣٤٥، المجلس ٤١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١١٧، المجلس ٤، ح ٣٧؛ و ص ٢٣١، المجلس ٩، ح ١، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره. خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ٩٦، مرسلاً عن ابن عبّاس، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٤، ح ٢١٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٣، ح ١٨.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢. في «بس»: + «والله».

٣. في «ض»: - «و».

٤. في «ص»: «شَغَلَك» على بناء الماضي. وهكذا يجوز في «حزن». وفي «ض»: «شغل قلبك».

٥. في «ص»: + «في».

٦. في مرآة العقول: «أكلته، وأُختاها على صيغة الخطاب، ويحتمل التكلّم».

٧. في «بر»: + «ألا».

٨. في «ج، ض، ف، بر، بس، بف»: «القرار».

٩. في «ج، ص»: «وكان المؤمنون».

١٠. في البحار: - «بأعينهم».

الْآخِرَةِ كَمَا فَازُوا بِذٰلِكَ الْعِلْمِ.

وَ اعْلَمْ يَا جَابِرُ، أَنَّ أَهْلَ التَّقْوىٰ أَيْسَرُ[1] أَهْلِ الدُّنْيَا مَؤُونَةً، وَأَكْثَرُهُمْ لَكَ مَعُونَةً، تَذْكُرُ[2] فَيُعِينُونَكَ، وَإِنْ نَسِيتَ ذَكَّرُوكَ، قَوَّالُونَ بِأَمْرِ اللّٰهِ، قَوَّامُونَ[3] عَلىٰ أَمْرِ اللّٰهِ، قَطَعُوا مَحَبَّتَهُمْ بِمَحَبَّةِ رَبِّهِمْ، وَوَحَشُوا الدُّنْيَا لِطَاعَةِ[4] مَلِيكِهِمْ، وَنَظَرُوا إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَإِلىٰ مَحَبَّتِهِ بِقُلُوبِهِمْ، وَعَلِمُوا أَنَّ ذٰلِكَ هُوَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ لِعَظِيمِ[5] شَأْنِهِ، فَأَنْزِلِ الدُّنْيَا كَمَنْزِلٍ نَزَلْتَهُ ثُمَّ ارْتَحَلْتَ عَنْهُ، أَوْ كَمَالٍ[6] وَجَدْتَهُ فِي مَنَامِكَ، فَاسْتَيْقَظْتَ[7] وَلَيْسَ مَعَكَ مِنْهُ[8] شَيْءٌ، إِنِّي إِنَّمَا ضَرَبْتُ لَكَ[9] هٰذَا مَثَلاً؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّبِّ وَالْعِلْمِ بِاللّٰهِ كَفَيْءِ الظِّلَالِ.

يَا جَابِرُ، فَاحْفَظْ مَا اسْتَرْعَاكَ اللّٰهُ -جَلَّ وَعَزَّ- مِنْ دِينِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَلَا تَسْأَلَنَّ عَمَّا لَكَ عِنْدَهُ إِلَّا مَا لَهُ عِنْدَ نَفْسِكَ، فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا عَلىٰ[10] غَيْرِ[11] مَا وَصَفْتُ لَكَ، فَتَحَوَّلْ إِلىٰ دَارِ الْمُسْتَعْتَبِ[12]، فَلَعَمْرِي لَرُبَّ حَرِيصٍ عَلىٰ أَمْرٍ قَدْ شَقِيَ بِهِ حِينَ أَتَاهُ، وَلَرُبَّ كَارِهٍ لِأَمْرٍ قَدْ سَعِدَ بِهِ حِينَ أَتَاهُ، وَذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللّٰهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ

---

١. في «بر»: + «من».
٢. في «ج، ص»: «تذكّر» بحذف إحدى التاءين.
٣. في «ف»: - «قوّامون».
٤. في «د»: «بطاعة».
٥. في «ب»: «عظم».
٦. الكاف جارّة. وفي مرآة العقول: «كما».
٧. في البحار: «واستيقظت».
٨. في «ص»: - «منه».
٩. في «ز»: - «لك».
١٠. في «ب»: - «على».
١١. في «ز، ص»: - «غير».
١٢. في الوافي: «لعلّ المراد بقوله: «ولا تسألنّ عمّا لك عنده» أنّك لاتحتاج إلى أحد تسأله عن ثوابك عند الله، إذ ليس ذلك إلّا بقدر ماله عند نفسك، أعني بقدر رعايتك دينه وحكمته، فاجعله المسؤول وتعرّف ذلك منه. أو المراد: لاتسأل عن ذاك، بل سل عن هذا، فإنّك إنّما تفوز بذلك بقدر رعايتك هذا. ثمّ قال ﷺ: «فإن تكن الدنيا عندك على غير ما وصفت لك» فتكون تطمئنّ إليها، فعليك أن تتحوّل فيها إلى دار ترضى فيها ربّك، يعني أن تكون في الدنيا ببدنك وفي الآخرة بروحك تسعى في فكاك رقبتك وتحصيل رضا ربّك عنك حتّى يأتيك الموت. وهذا الحديث ممّا ذكره الحسن بن عليّ بن شعبة في تحف العقول ولم يذكر فيه لفظة «غير» وعلى هذا فلا حاجة إلى التكلّف في معناه». وذكر في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٩٥ـ٢٩٦ لقوله ﷺ: «فإن تكن» وجوهاً، ومن أراد التفصيل فليراجع.

الْكَافِرِينَ﴾[1]».[2] ١٣٤/٢

١٩٠٩ / ١٧ . عَنْهُ[3]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَحِمَهُ اللّٰهُ: جَزَى اللّٰهُ الدُّنْيَا عَنِّي مَذَمَّةً بَعْدَ رَغِيفَيْنِ مِنَ الشَّعِيرِ: أَتَغَدّىٰ[4] بِأَحَدِهِمَا، وَأَتَعَشّىٰ بِالْآخَرِ، وَبَعْدَ شَمْلَتَيِ الصُّوفِ[5]: أَتَّزِرُ بِإِحْدَاهُمَا، وَأَتَرَدّىٰ[6] بِالْأُخْرىٰ».[7]

١٩١٠ / ١٨ . وَ عَنْهُ[8]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْمُثَنّىٰ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[9] عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبُو ذَرٍّ -رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ[10]- يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: يَا مُبْتَغِيَ الْعِلْمِ، كَأَنَّ شَيْئاً[11] مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ شَيْئاً، إِلَّا ...... ←

---

١ . آل عمران (٣): ١٤١.

٢ . تحف العقول، ص ٣٧٧، عن سفيان الثوري، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٩٥، ح ٢١٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٦، ح ١٧.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في سند الحديث ١٣.

٤ . في «ب، ف»: «أتغذّى» بالمعجمتين.

٥ . في «ص، ض»: «شملتين من». وفي حاشية «ض»: «شملتي صوف». و «الشَّملة»: كساء صغير يُؤتَزر به. المصباح المنير، ص ٣٢٣ (شمل).

٦ . في «ب، ج، بر» وحاشية «ف» والبحار والأمالي: «أرتدي».

٧ . الأمالي للطوسي، ص ٧٠٢، المجلس ٤٠، ح ٥، عن موسى بن بكر، عن العبد الصالح عليه السلام، عن أبي ذرّ ـ الوافي، ج ٤، ص ٣٩٦، ح ٢١٨٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٠١، ح ١٠؛ وج ٧٣، ص ٦٤، ح ٣٣.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في سند الحديث ١٣.

٩ . الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٢٨، ح ١٦٠ ـ باختلاف في بعض الأجزاء ـ بسنده عن مثنّى بن الوليد، عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول. والشيخ المفيد أيضاً أورد الخبر أكثر تفصيلاً في الأمالي، ص ١٧٩، المجلس ٢٣، ح ١، بسنده عن عاصم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام.

والظاهر أنّ الصواب في ما نحن فيه «أبي جعفر عليه السلام»؛ يؤيّد ذلك ما تقدّم في ح ١٨٢٩، من رواية مثنّى، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام بعض أجزاء الخبر المفصّل.

١٠ . في «ض، ف»: «رحمه الله».

١١ . في «ج، ف»: «كان شيء».

مَا[1] يَنْفَعُ خَيْرُهُ وَيَضُرُّ شَرُّهُ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللّٰهُ.

يَا مُبْتَغِيَ الْعِلْمِ، لَا يَشْغَلْكَ أَهْلٌ وَلَا مَالٌ عَنْ نَفْسِكَ، أَنْتَ يَوْمَ تُفَارِقُهُمْ كَضَيْفٍ بِتَّ فِيهِمْ، ثُمَّ غَدَوْتَ عَنْهُمْ[2] إِلىٰ غَيْرِهِمْ، وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ كَمَنْزِلٍ تَحَوَّلْتَ مِنْهُ[3] إِلىٰ غَيْرِهِ، وَمَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْبَعْثِ إِلَّا كَنَوْمَةٍ نِمْتَهَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْتَ مِنْهَا.

يَا مُبْتَغِيَ الْعِلْمِ، قَدِّمْ لِمَقَامِكَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّكَ مُثَابٌ[4] بِعَمَلِكَ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ يَا مُبْتَغِيَ الْعِلْمِ[5]».[6]

١٩١١ / ١٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا[7]، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُهَا

---

١. في الأمالي للمفيد: «عملاً» بدل «ما». وقيل: «ألا» حرف تنبيه، و«ما» نافية، والضميران راجعان إلى «شيئاً»، والجملة بيان لما قبلها. كذا في شرح المازندراني والوافي. وهذا أحد الوجوه الخمسة التي ذكرها في مرآة العقول.

٢. في الأمالي للمفيد: «من عندهم» بدل «عنهم».

٣. في حاشية «ض»: «عنه». وفي الأمالي للمفيد: «نزلته ثمّ عدلت عنه» بدل «تحوّلت منه».

٤. في حاشية «ف»: «تثاب». وفي الأمالي للمفيد: «مرتهن».

٥. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٠١: «يا مبتغي العلم، قيل: هذا افتتاح كلام آخر تركه المصنّف، وإنّما ذكر ليعلم أنّ ما ذكره ليس جميع الخطبة، كما مرّ بعضه في باب الصمت، [ح ١٨٢٩]؛ حيث قال عليه السلام: يا مبتغي العلم، إنّ هذا اللسان مفتاح الخير، إلخ».

٦. الأمالي للمفيد، ص ١٧٩، المجلس ٢٣، صدر الحديث الطويل ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ذيل الحديث الطويل ٢، وفيهما بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٠، عن الوشّاء، عن مثنّى بن الوليد، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام، وفيهما من قوله: «يا مبتغي العلم لا يشغلك أهل و لا مال»، إلى قوله: «ثم استيقظت منها»، مع زيادة في آخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير .الوافي، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ٢١٨٤؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٠١، ح ١١؛ وج ٧٣، ص ٦٥، ح ٣٤.

٧. في «ض، بر» وحاشية «بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: + «وما أنا والدنيا». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ما أنا والدنيا». وفي البحار: «الدنيا» بدل «للدنيا». قال في المرآة: «مالي

←

كَمَثَلِ الرَّاكِبِ[١]، رُفِعَتْ لَهُ شَجَرَةٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ[٢]، فَقَالَ[٣] تَحْتَهَا، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا».[٤]

١٩١٢ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقْبَةَ الْأَزْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَثَلُ الْحَرِيصِ عَلَى الدُّنْيَا كَمَثَلِ[٥] دُودَةِ الْقَزِّ، كُلَّمَا ازْدَادَتْ[٦] عَلىٰ نَفْسِهَا لَفّاً، كَانَ أَبْعَدَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ حَتّىٰ تَمُوتَ غَمّاً».

قَالَ: وَ[٧] قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ[٨] عليه السلام: «كَانَ فِيمَا وَعَظَ بِهِ لُقْمَانُ ابْنَهُ[٩]: يَا بُنَيَّ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا قَبْلَكَ لِأَوْلَادِهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ[١٠] مَا جَمَعُوا[١١]، وَلَمْ يَبْقَ مَنْ جَمَعُوا لَهُ[١٢]، وَإِنَّمَا أَنْتَ عَبْدٌ مُسْتَأْجَرٌ[١٣] قَدْ أُمِرْتَ بِعَمَلٍ، وَوُعِدْتَ عَلَيْهِ أَجْراً، فَأَوْفِ عَمَلَكَ، وَاسْتَوْفِ ٢ / ١٣٥ أَجْرَكَ، وَلَا تَكُنْ فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ شَاةٍ وَقَعَتْ[١٤] فِي زَرْعٍ أَخْضَرَ، فَأَكَلَتْ حَتّىٰ سَمِنَتْ[١٥]، فَكَانَ حَتْفُهَا[١٦] عِنْدَ سِمَنِهَا، وَلٰكِنِ اجْعَلِ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ قَنطَرَةٍ[١٧] عَلىٰ نَهَرٍ

← وللدنيا، أي أيّ شغل لي مع الدنيا؟ وقيل: «ما» نافية، أي مالي محبّة مع الدنيا. أو للاستفهام، أي أيّ محبّة لي معها حتّى أرغب فيها؟ ذكره الطيبي في شرح بعض رواياتهم».

١ . في «د، ص ف، بر، بس، بف» والبحار: «راكب». وفي الوسائل: «كراكب» بدل «ومثلها كمثل الراكب».

٢ . في حاشية «ض»: «في الصيف». و«يوم صائف»: يوم حارّ.

٣ . في حاشية «ج، ص»: «فقعد». وقال يقيل قَيْلاً وقَيلولةً: نام نصف النهار. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ٢١٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧، ح ٢٠٨٤٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٧، ح ٣٥.

٥ . في الكافي، ح ٢٥٩٢: «مثل».

٦ . في البحار، ص ٢٣ والكافي، ح ٢٥٩٢: + «من القزّ».

٧ . في «ز، ص»: - «و».

٨ . في «ف»: «أبو جعفر».

٩ . في «ص»: «لابنه».

١٠ . في «ز»: «فلم يبقوا».

١١ . في «ج، د، ز»: + «له». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ: ما جمعوا له، وكأنّه زيد «له» من النسّاخ». ثمّ ذكر معنى العبارة على تقديره.

١٢ . في «ز، ض»: - «ولم يبق من جمعوا له».

١٣ . في حاشية «ف»: «مستأمر».

١٤ . في «ز»: «وقفت».

١٥ . هكذا في «ب، د، ز، ص، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج، ض، ف» والمطبوع: «سمن».

١٦ . في حاشية «ض»: «هلاكها». والحتف: الهلاك.

١٧ . «القَنْطرة»: الجِسْر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٩ (قنطر).

جُزْتَ عَلَيْهَا وَتَرَكْتَهَا، وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهَا[1] آخِرَ الدَّهْرِ، أَخْرِبْهَا وَلَا تَعْمُرْهَا[2]؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُؤْمَرْ[3] بِعِمَارَتِهَا.

وَ اعْلَمْ أَنَّكَ سَتُسْأَلُ غَداً إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْ أَرْبَعٍ: شَبَابِكَ فِيمَا أَبْلَيْتَهُ؟ وَعُمُرِكَ فِيمَا أَفْنَيْتَهُ؟ وَمَالِكَ مِمَّا اكْتَسَبْتَهُ[4] وَفِيمَا أَنْفَقْتَهُ؟ فَتَأَهَّبْ لِذٰلِكَ، وَأَعِدَّ لَهُ جَوَاباً، وَلَا تَأْسَ[5] عَلىٰ مَا فَاتَكَ مِنَ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الدُّنْيَا لَا يَدُومُ بَقَاؤُهُ، وَكَثِيرَهَا لَا يُؤْمَنُ بَلَاؤُهُ، فَخُذْ حِذْرَكَ، وَجِدَّ فِي أَمْرِكَ، وَاكْشِفِ الْغِطَاءَ عَنْ وَجْهِكَ، وَتَعَرَّضْ لِمَعْرُوفِ رَبِّكَ، وَجَدِّدِ التَّوْبَةَ فِي قَلْبِكَ، وَاكْمُشْ[6] فِي فَرَاغِكَ، قَبْلَ أَنْ يُقْصَدَ قَصْدُكَ[7]، وَيُقْضىٰ قَضَاؤُكَ، وَيُحَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَا تُرِيدُ».[8]

١٩١٣ / ٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «فِيمَا نَاجَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ[9] مُوسىٰ ﷺ: يَا مُوسىٰ، لَا تَرْكَنْ إِلَى الدُّنْيَا رُكُونَ الظَّالِمِينَ، وَرُكُونَ مَنِ اتَّخَذَهَا أَباً وَأُمّاً.

---

١ . في «ف» : + «إلى».

٢ . في «ف» : «لا تعمّرها» على بناء التفعيل. و«أخربها» أي دعها خراباً بترك ما لا تحتاج إليه من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، والاقتصار على القدر الضروري في كلّ منها. كذا في المرآة.

٣ . في «ز» : «لم تؤمن».

٤ . في «ف» : «اكسبته».

٥ . «الأسى» : الحزن. وحقيقته : اتّباع الفائت بالغمّ. المفردات للراغب، ص ٧٧ (أسا).

٦ . «اكمش» أي اسرع وعجّل. راجع : لسان العرب، ج ٦، ص ٣٤٣ (كمش).

٧ . في المرآة: «قصدك، أي نحوك، كناية عن توجّه ملك الموت إليه لقبض روحه، أو توجّه الأمراض والبلايا من الله إليه».

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حبّ الدنيا والحرص عليها، ح ٢٥٩٢، إلى قوله: «حتّى تموت غمّاً» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٢١٨٦؛ و ج ٥، ص ٨٩١، ح ٣٢٣٦؛ وفي البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٣؛ وفيه، ص ٦٨، ح ٣٦، إلى قوله: «أبعد لها من الخروج حتّى تموت غمّاً».

٩ . في «ز» : - «به».

يَا مُوسىٰ، لَوْ وَكَلْتُكَ إِلىٰ نَفْسِكَ لِتَنْظُرَ لَهَا[١]، إِذاً لَغَلَبَ[٢] عَلَيْكَ حُبُّ الدُّنْيَا وَزَهْرَتُهَا.

يَا مُوسىٰ، نَافِسْ[٣] فِي الْخَيْرِ أَهْلَهُ[٤]، وَاسْتَبِقْهُمْ[٥] إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْخَيْرَ كَاسْمِهِ[٦]، وَاتْرُكْ مِنَ الدُّنْيَا مَا بِكَ الْغِنىٰ عَنْهُ، وَلَا تَنْظُرْ[٧] عَيْنُكَ إِلىٰ كُلِّ مَفْتُونٍ بِهَا وَ[٨] مُوكَلٍ[٩] إِلىٰ نَفْسِهِ.

وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِتْنَةٍ بَدْؤُهَا حُبُّ الدُّنْيَا، وَلَا تَغْبِطْ أَحَداً بِكَثْرَةِ الْمَالِ؛ فَإِنَّ مَعَ كَثْرَةِ الْمَالِ تَكَثُّرَ[١٠] الذُّنُوبِ لِوَاجِبِ الْحُقُوقِ[١١]، وَلَا تَغْبِطَنَّ[١٢] أَحَداً بِرِضَى النَّاسِ عَنْهُ حَتّىٰ تَعْلَمَ أَنَّ اللّٰهَ رَاضٍ عَنْهُ[١٣]، وَلَا تَغْبِطَنَّ مَخْلُوقاً[١٤] بِطَاعَةِ النَّاسِ لَهُ؛ فَإِنَّ طَاعَةَ النَّاسِ لَهُ وَاتِّبَاعَهُمْ إِيَّاهُ عَلىٰ غَيْرِ الْحَقِّ هَلَاكٌ لَهُ وَلِمَنِ اتَّبَعَهُ[١٥]».[١٦] ١٣٦/٢

---

١. في «ز» والبحار: «عليها». ٢. في حاشية «ض»: «لغلبك».

٣. «نافس في الخير أهله»، أي سابقهم فيه، والمنافسة: الرغبة في الشيء على وجه المباراة في الكرم، والمباراة: المسابقة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٥؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٨ (نفس).

٤. في البحار: - «أهله».

٥. في «ب، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «واسبقهم».

٦. في الوافي: «كاسمه؛ يعني أنّ الخير خير كلّه كما أنّ اسمه خير».

٧. قال في مرآة العقول: «ولا تنظر، على بناء المجرّد. عينك، بالرفع أو بالنصب بنزع الخافض، أي بعينك. وربّما يقرأ: تُنظر، على بناء الإفعال، أي لاتجعلها ناظرة إلى كلّ مفتون بها، أي مبتلى مخدوع بها».

٨. في «ز، ص»: - «و».

٩. في «ب، ج»: «موكّل» بالتشديد. و في مرآة العقول: «المتبادر أنّه على بناء المفعول، لكن كأنّ الظاهر حينئذٍ: وموكول؛ إذ لم يأت «أوكله» فيما عندنا من كتب اللغة، لكن كثير من الأبنية المتداولة كذلك. ويمكن أن يقرأ على بناء الفاعل من الإيكال بمعنى الاعتماد».

١٠. في «ز»: «كثرة». وقال في مرآة العقول: «تكثر الذنوب، بصيغة المضارع من باب حسن، أو مصدر باب التفعّل. والأنسب هو الأخير؛ لأنّه اسم «إنّ»».

١١. في حاشية «ض»: «الحقّ».

١٢. «الغِبْطَة»: أن تتمنّى مثل حال المغبوطِ من غيرِ أن تريد زوالَها عنه، وليس بحسد. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط). ١٣. في «ج»: - «عنه».

١٤. في «ج» وحاشية «ض، ف، بر» والبحار: «أحداً».

١٥. في «بر»: «تبعه».

١٦. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨٢٣، بسنده عن عليّ بن عيسى رفعه، من دون الإسناد ←

٢٢ / ١٩١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: إِنَّمَا مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ الْحَيَّةِ، مَا أَلْيَنَ مَسَّهَا[1] وَفِي جَوْفِهَا السَّمُّ النَّاقِعُ[2]، يَحْذَرُهَا الرَّجُلُ الْعَاقِلُ، وَيَهْوِي إِلَيْهَا الصَّبِيُّ الْجَاهِلُ».[3]

٢٣ / ١٩١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلىٰ بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَعِظُهُ[4]: أُوصِيكَ وَنَفْسِي بِتَقْوىٰ[5] مَنْ لَا تَحِلُّ[6] مَعْصِيَتُهُ، وَلَا يُرْجىٰ غَيْرُهُ، وَلَا الْغِنىٰ إِلَّا بِهِ؛ فَإِنَّ مَنِ اتَّقَى اللّٰهَ، جَلَّ وَعَزَّ وَقَوِيَ[7] وَشَبِعَ[8] وَرَوِيَ وَرُفِعَ عَقْلُهُ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَبَدَنُهُ مَعَ[9] أَهْلِ الدُّنْيَا، وَقَلْبُهُ وَعَقْلُهُ مُعَايِنٌ[10] الْآخِرَةِ، فَأَطْفَأَ بِضَوْءِ[11] قَلْبِهِ مَا أَبْصَرَتْ عَيْنَاهُ مِنْ حُبِّ[12] الدُّنْيَا، فَقَذَّرَ حَرَامَهَا، وَجَانَبَ شُبُهَاتِهَا، وَأَضَرَّ[13] - وَاللّٰهِ - بِالْحَلَالِ الصَّافِي إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ

← إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٢١٨٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٣، ح ٣٧.

١ . في «ز»: «لمسها». وفي حاشية «ج»: «متنها».

٢ . «سمّ ناقع»، أي بالغ. وقيل: قاتِل. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٢؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٩٨ (نقع).

٣ . نهج البلاغة، ص ٤٨٩، الحكمة ١١٩؛ تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن الكاظم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٢١٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧، ح ٢٠٨٤٥.

٤ . في «ف»: - «يعظه».

٥ . في «ز، ص بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي: + «الله».

٦ . في «د، ز، بر، بف» والوافي: «لا يحلّ».

٧ . في «ب، ز، ض، ف، بر، بف»: «عزّ وجلّ قوي». وعليه فقوله: «عزّ وجلّ» معترض بين الشرط والجزاء. وفي «ج، بس» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «عزّ وقوي» بدل «جلّ وعزّ وقوي».

٨ . في «ز»: - «وشبع».

٩ . في «ب»: «من».

١٠ . في «ف»: «مغاير».

١١ . في حاشية «بف»: «بنور».

١٢ . قرأ الفيض: «حِبّ» بكسر الحاء، بمعنى المحبوب. وهو المحتمل عند المجلسي.

١٣ . قال في مرآة العقول: «وأضرّ، على بناء المعلوم، كناية عن تركه ... أو على بناء المجهول، أي يعدّ نفسه متضرّرة، أو يتضرّر به لعلوّ حاله».

كِسْرَةٍ[١] مِنْهُ[٢] يَشُدُّ بِهَا صُلْبَهُ[٣]، وَثَوْبٍ يُوَارِي[٤] بِهِ عَوْرَتَهُ مِنْ أَغْلَظِ مَا يَجِدُ[٥] وَأَخْشَنِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيمَا لَا بُدَّ لَهُ[٦] مِنْهُ ثِقَةٌ وَلَا رَجَاءٌ، فَوَقَعَتْ ثِقَتُهُ وَرَجَاؤُهُ عَلىٰ خَالِقِ الْأَشْيَاءِ، فَجَدَّ وَاجْتَهَدَ وَأَتْعَبَ بَدَنَهُ[٧] حَتّىٰ بَدَتِ الْأَضْلَاعُ، وَغَارَتِ الْعَيْنَانِ، فَأَبْدَلَ[٨] اللّٰهُ لَهُ[٩] مِنْ ذٰلِكَ قُوَّةً فِي بَدَنِهِ وَشِدَّةً فِي عَقْلِهِ، وَمَا ذُخِرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ أَكْثَرُ، فَارْفُضِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ حُبَّ الدُّنْيَا يُعْمِي وَيُصِمُّ[١٠] وَيُبْكِمُ[١١] وَيُذِلُّ الرِّقَابَ؛ فَتَدَارَكْ مَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِكَ، وَلَا تَقُلْ غَداً أَوْ[١٢] بَعْدَ غَدٍ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ[١٣] بِإِقَامَتِهِمْ عَلَى الْأَمَانِيِّ وَالتَّسْوِيفِ حَتّىٰ[١٤] أَتَاهُمْ أَمْرُ اللّٰهِ بَغْتَةً وَهُمْ غَافِلُونَ، فَنُقِلُوا عَلىٰ أَعْوَادِهِمْ[١٥] إِلىٰ قُبُورِهِمُ الْمُظْلِمَةِ الضَّيِّقَةِ وَقَدْ أَسْلَمَهُمُ[١٦] الْأَوْلَادُ وَالْأَهْلُونَ، فَانْقَطِعْ إِلَى اللّٰهِ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ مِنْ رَفْضِ الدُّنْيَا

---

١. في «ف»: «كسوة». و«الكِسْرَة»: القطعة من الشيء المكسور. ومنه: الكسرة من الخُبز. المصباح المنير، ص ٥٣٣ (كسر).

٢. في «ب، ج، ض»: «ما لابدّ له منه من كسرة». وفي «ص، بر»: «ما لابدّ منه له من كسرة». وفي البحار: «ما لابدّ منه من كسرة» كلّها بدل «ما لابدّ له من كسرة منه». وفي «ز، بس، بف» و شرح المازندراني و الوافي: - «منه». وفي المطبوع: «[منه]».

٣. في «ف»: «أصلبة». و«الصُلب» من الظهر، وكلّ شيء من الظهر فيه فقارٌ فذلك الصُلب. الصحاح، ج ١، ص ١٦٣ (صلب).

٤. في «ض»: «تواري».

٥. في «ب»: «يجده».

٦. في «ض» والبحار: - «له».

٧. في «ز، بس»: - «وأتعب بدنه».

٨. في «ض» وحاشية «بف»: «فأبدأ».

٩. في «ز»: - «له».

١٠. «الصَمم»: انسداد الأُذن وثقل السمع. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٨٨ (صمم).

١١. «الأبكم»: الأخرس الذي لا يتكلّم، وإذا امتنع الرجل من الكلام جهلاً أو تعمّداً فقد بَكِمَ عنه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٦ (بكم).

١٢. في «ب، ز، ص، ض، بس» وشرح المازندراني والوافي والبحار: «و» بدل «أو».

١٣. في حاشية «د»: «قبلكم».

١٤. في «ز»: «من حيث» بدل «حتّى».

١٥. في الوافي: «الأعواد، جمع عود، والمراد بها ما يحمل عليه الموتى إلى قبورهم».

١٦. «أسلمهم»: خذلهم، أو تركهم. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ (سلم).

وَعَزْمٍ لَيْسَ فِيهِ انْكِسَارٌ وَلَا انْخِزَالٌ[١]؛ أَعَانَنَا اللّٰهُ[٢] وَإِيَّاكَ عَلىٰ طَاعَتِهِ، وَوَفَّقَنَا اللّٰهُ[٣] وَإِيَّاكَ لِمَرْضَاتِهِ».[٤]

١٩١٦ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَغَيْرِهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَثَلُ[٥] الدُّنْيَا كَمَثَلِ مَاءِ الْبَحْرِ[٦]، كُلَّمَا شَرِبَ[٧] مِنْهُ الْعَطْشَانُ ازْدَادَ عَطَشاً حَتّىٰ[٨] يَقْتُلَهُ».[٩]

١٣٧/٢ ١٩١٧ / ٢٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا ؑ يَقُولُ: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - لِلْحَوَارِيِّينَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَأْسَوْا عَلىٰ مَا فَاتَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا، كَمَا لَا يَأْسىٰ أَهْلُ الدُّنْيَا عَلىٰ مَا فَاتَهُمْ مِنْ دِينِهِمْ[١٠] إِذَا أَصَابُوا دُنْيَاهُمْ».[١١]

---

١ . الخزل والتخزّل والانخزال: مشية في تثاقل، وتخزّل السحاب كأنّه يتراجع تثاقلاً. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣١٢ (خزل).

٢ . في «ف»: - «الله».

٣ . في «ف، بر» والوافي: - «الله».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٢١٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٥، ح ٣٩.

٥ . في «بس»: + «إنّما مثل».

٦ . في الزهد: «البحر المالح» بدل «ماء البحر».

٧ . في «ف»: «أشرب».

٨ . في «ف»: - «حتّى».

٩ . الزهد، ص ١١٦، ح ١٣٢، عن عبدالله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، مع زيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن الكاظم ؑ. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٢١٩٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٩، ح ٤٠.

١٠ . في الزهد: «آخرتهم».

١١ . الزهد، ص ١١٩، ح ١٤٠، عن الحسن بن عليّ، عن أبي الحسن ؑ. الأمالي للصدوق، ص ٤٩٦، المجلس ٧٥، ح ٢، بسنده عن الحسن بن عليّ، عن أبي الحسن ؑ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٢١٩١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٨٠، ح ٤١.

٦٢ ـ بَابٌ[1]

١٩١٨ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[2] وَعَظَمَتِي وَعُلُوِّي[3] وَارْتِفَاعِ مَكَانِي، لَا يُؤْثِرُ عَبْدٌ[4] هَوَايَ عَلىٰ هَوىٰ نَفْسِهِ إِلَّا[5] كَفَفْتُ عَلَيْهِ[6] ضَيْعَتَهُ[7]، وَضَمَّنْتُ[8] السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ رِزْقَهُ[9]، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ[10]».[11]

١٩١٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ[12]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

---

١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣١٦: «إنّما لم يعنون هذا الباب لأنّه قريب من الباب الأوّل، فكأنّه داخل في عنوانه؛ لأنّه فيه المنع عن إيثار هوى الأنفس وشهواتها على رضا الله تعالى، وليس هذا الإيثار إلّا لحبّ الدنيا وشهواتها، لكن لمّا لم تذكر في الخبرين ذكر الدنيا صريحاً أفرد لهما باباً وألحقه بالباب السابق».

٢ . في «د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: - «وجلالي».

٣ . في حاشية «ض»: «وعلوّ ارتفاعي».

٤ . في «ض»: + «مؤمن».

٥ . في الخصال: + «جعلتُ غناه في نفسه وهمّه في آخرته و».

٦ . في حاشية «د» والخصال: «عنه».

٧ . في «بف»: «صنيعته». ويكفّ عنه ضَيْعَتَه: أي يجمع عليه معيشته ويضمّها إليه. النهاية، ج ٤، ص ١٩٠ (كفف).

٨ . يجوز في «ضمنت» تخفيف الميم، أي يقرأ بصيغة الغائب على بناء المجرّد ورفع السماوات والأرض. واستبعده المجلسي.

٩ . في «بر»: «برزقه».

١٠ . في المرآة: «أي كنت له عوضاً من تجارة كلّ تاجر، فإنّ كلّ تاجر يتّجر لمنفعة دنيويّة أو اُخرويّة، ولمّا أعرض عن جميع ذلك كنت أنا ربح تجارته. وهذا معنى رفيع دقيق خطر بالبال».

١١ . الخصال، ص ٣، باب الواحد، ح ٥، بسند آخر عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبيدة الحذّاء، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٩٠٢، ح ٣٢٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٨، ح ٢٠٥٠٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٧٩، ح ١٥.

١٢ . المراد من ابن سنان في رواة أبي حمزة هو عبد الله بن سنان، وروى محمّد بن يحيى عن أحمد بن ←

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[١] عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَعَظَمَتِي وَبَهَائِي وَعُلُوِّ ارْتِفَاعِي لَا يُؤْثِرُ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ[٢] هَوَايَ عَلىٰ هَوَاهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا إِلَّا جَعَلْتُ غِنَاهُ فِي نَفْسِهِ، وَهِمَّتَهُ[٣] فِي آخِرَتِهِ، وَضَمَّنْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ رِزْقَهُ، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ».[٤]

٦٣ ـ بَابُ الْقَنَاعَةِ

١٩٢٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

⇐ محمّد [بن عيسى] عن [الحسن] بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي حمزة في عددٍ من الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ح ١٨٢١ و ٢٣٣٤ و ٣١٨٨ و ٣١٩٢. وراجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ١٣٢، الرقم ١٤١٩٠؛ و ص ١٣٥، الرقم ١٤١٩٢. ولم نجد رواية العلاء بن رزين عن عبد الله بن سنان في غير هذا المورد. والعلاء وابن سنان كلاهما من مشايخ الحسن بن محبوب وروى هو عنهما في كثيرٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨؛ و ج ٢٣، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦؛ و ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.

والظاهر وقوع خلل في سندنا هذا. والمحتمل قويّاً أنّ ابن سنان معطوف على العلاء بن رزين، وأنّ الصواب في السند هو: «العلاء بن رزين وابن سنان عن أبي حمزة».

ويؤيّد ذلك ما ورد في بعض الأسناد من رواية العلاء بن رزين عن أبي حمزة مباشرة. راجع: المختار من كتاب علاء بن رزين المطبوع ضمن الأصول الستّة عشر، ص ٣٦٢، ح ٦١٧؛ و ص ٣٦٣، ح ٦١٨؛ و ص ٣٦٤، ح ٦٢٤ و ٦٢٥؛ الخصال، ص ٢٧٧، ح ٢١.

١. في «ج»: «أبي عبد الله».

٢. في «ب» والمحاسن والزهد: - «مؤمن».

٣. في «بر» والزهد: «وهمّه».

٤. المحاسن، ص ٢٨، كتاب ثواب الأعمال، ح ١، عن ابن بنت إلياس، عن عبد الله بن سنان، عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الزهد، ص ٨٦، ح ٥٧، عن النضر، عن ابن سنان؛ الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب اتّباع الهوى، ح ٢٦٧٤، بسند آخر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ثواب الأعمال، ص ٢٠١، ح ١، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن زين العابدين عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩؛ تحف العقول، ص ٣٩٥، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٢١٩٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٩، ح ٢٠٥١٠.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِيَّاكَ أَنْ تَطْمَحَ[١] بَصَرَكَ[٢] إِلىٰ مَنْ هُوَ فَوْقَكَ، فَكَفىٰ بِمَا قَالَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله[٣]: ﴿فَلا[٤] تُعْجِبْكَ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ﴾[٥] وَقَالَ[٦]: ﴿وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلىٰ ما مَتَّعْنا بِهِ أَزْواجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾[٧] فَإِنْ دَخَلَكَ مِنْ ذٰلِكَ[٨] شَيْءٌ[٩]، فَاذْكُرْ عَيْشَ[١٠] رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؛ فَإِنَّمَا كَانَ[١١] قُوتُهُ الشَّعِيرَ، وَحَلْوَاهُ التَّمْرَ، وَوَقُودُهُ السَّعَفَ[١٢] إِذَا[١٣] وَجَدَهُ».[١٤] ١٣٨/٢

---

١. في «ز»: «أن يطمح». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٢٠: «أن تطمح بصرك ... يحتمل أن يكون على بناء المجرّد ورفع البصر». وطمح ببصره نحو الشيء يطمح طموحاً: استشرف له. المصباح المنير، ص ٣٧٨ (طمح).

٢. في «بس» والزهد: - «بصرك». وفي الكافي، ح ١٥٠٠٤: «نفسك».

٣. في الوسائل: - «لنبيّه صلى الله عليه وآله».

٤. هكذا في القرآن. وفي جميع النسخ والمطبوع: «ولا». وفي مرآة العقول: «كذا في النسخ التي عندنا، والظاهر: «فلا»؛ إذ الآية في سورة التوبة في موضعين ... وما ذكر هنا لا يوافق شيئاً منهما، وإن احتمل أن يكون نقلاً بالمعنى إشارة إلى الآيتين معاً».

٥. التوبة (٩): ٥٥.

٦. في الكافي، ح ١٥٠٠٤: + «الله عزّ وجلّ لرسوله».

٧. طه (٢٠): ١٣١.

٨. في الوسائل: - «من ذلك».

٩. في الكافي، ح ١٥٠٠٤ والزهد: «فإن خفت شيئاً من ذلك» بدل «فإن دخلك من ذلك شيء».

١٠. في حاشية «ف»: «فتذكّر تعيّش».

١١. في مرآة العقول: - «كان».

١٢. السَّعَف: أغصان النخل، وأكثر ما يقال إذا يبست، وإذا كانت رطبة فهي الشطبة، هذا ما دامت بالخوص، فإذا زال الخوص عنها قيل: جريدة؛ أو السعف: الورق، والواحدة: سَعَفة. وكلاهما يمكن أن يراد هنا. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٥١؛ المصباح المنير، ص ٢٧٧ (سعف).

١٣. في مرآة العقول: «إن».

١٤. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٠٤؛ والزهد، ص ٧٢، ح ٢٤، بسنده عن زيد الشحّام، عن عمرو بن سعيد بن هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٩٤، المجلس ٢٣، ح ٣٥؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٨١، المجلس ٣٨، ح ١، بسندهما عن عمرو بن سعيد بن هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. وفيه، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٢٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «كان طعام رسول الله صلى الله عليه وآله الشعير إذا وجده، وحلواه التمر، ووقوده السعف»، مع زيادة في أوّله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٥، وتمام الرواية فيه: «إن دخل نفسك شيء من القناعة فاذكر معاش رسول الله صلى الله عليه وآله». الوافي، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٢٢٠١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٠، ح ٢٧٧٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٢، ح ١٣.

١٩٢١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ[١] ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ جَمِيعاً ، عَنِ الْوَشَّاءِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ ـ سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ ـ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ ، وَمَنِ اسْتَغْنىٰ أَغْنَاهُ اللّٰهُ».[٢]

١٩٢٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «مَنْ رَضِيَ مِنَ اللّٰهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْمَعَاشِ[٣] ، رَضِيَ اللّٰهُ مِنْهُ[٤] بِالْيَسِيرِ[٥] مِنَ الْعَمَلِ».[٦]

---

١ . هكذا في النسخ والطبعة القديمة من الكافي والوسائل . وفي المطبوع : - «وعليّ بن محمّد» . والصواب ما أثبتناه ؛ فقد روى المصنّف عن شيخه عليّ بن محمّد ، عن صالح بن أبي حمّاد في كثيرٍ من الأسناد . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٢ ، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ . فعليه في السند تحويل بعطف «عليّ بن محمّد ، عن صالح بن أبي حمّاد» على «الحسين بن محمّد بن عامر ، عن معلّى بن محمّد» ، ويروي عن الوشّاء ، معلّى بن محمّد وصالح بن أبي حمّاد معاً .
يؤكّد ذلك مضافاً إلى وجود لفظة «جميعاً» في السند الدالّ على تعدّد الراوي عن الوشّاء ، ما ورد في الكافي ، ح ٢٠٢٣ و ٢٥٤١ و ٢٦٨٧ و ١٢٦٩٥ ، من رواية الحسين بن محمّد ، عن معلّى بن محمّد وعليّ بن محمّد ، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً عن الوشّاء ، عن أحمد بن عائذ ، عن أبي خديجة [سالم بن مكرم] .
هذا ، ويظهر وجه سقوط «وعليّ بن محمّد» من المطبوع ؛ من الشباهة الكثيرة بين معلّى بن محمّد وعليّ بن محمّد في الكتابة الموجب لجواز النظر من أحدهما إلى الآخر ، كما أشرنا إليه غير مرّة .

٢ . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٦٥ ـ الوافي ، ج ٤ ، ص ٤١٠ ، ح ٢٢١١ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ٥٣٠ ، ذيل ح ٢٧٧٧٤ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ١٧٤ ، ح ١٤ .

٣ . في «ض» وفقه الرضا والخصال والمعاني وتحف العقول : «الرزق» .

٤ . في «ز ، ض ، ف» : «عنه» .

٥ . في فقه الرضا والخصال وتحف العقول ، ص ٦٠ : «بالقليل» .

٦ . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٤١٠ ، ح ٥٨٩٠ ، بإسناده عن الحسن بن محبوب . الأمالي للطوسي ، ص ٧٢١ ، المجلس ٤٣ ،

١٩٢٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَاةِ: ابْنَ آدَمَ، كُنْ كَيْفَ شِئْتَ؛ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ، مَنْ رَضِيَ مِنَ اللّٰهِ بِالْقَلِيلِ مِنَ الرِّزْقِ، قَبِلَ اللّٰهُ مِنْهُ الْيَسِيرَ[1] مِنَ الْعَمَلِ[2]؛ وَمَنْ رَضِيَ[3] بِالْيَسِيرِ مِنَ الْحَلَالِ، خَفَّتْ[4] مَؤُونَتُهُ، وَزَكَتْ مَكْسَبَتُهُ[5]، وَخَرَجَ[6] مِنْ حَدِّ الْفُجُورِ[7]».[8]

١٩٢٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يُقْنِعْهُ مِنَ الرِّزْقِ إِلَّا الْكَثِيرُ، لَمْ يَكْفِهِ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا الْكَثِيرُ؛ وَمَنْ كَفَاهُ مِنَ الرِّزْقِ الْقَلِيلُ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ مِنَ الْعَمَلِ الْقَلِيلُ».[9]

ح ٥، بسند آخر؛ الخصال، ص ٦١٦، أبواب المائة فما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين؛ معاني الأخبار، ص ٢٦٠، ح ١، بسند آخر، وفيه: «سألت أبا عبد الله عن معنى الحديث من رضي... قال: يطيعه في بعض ويعصيه في بعض». فقه الرضا، ص ٣٦٥؛ تحف العقول، ص ٥٧، و ص ٦٠، عن رسول الله؛ وفيه، ص ١٠٧، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين، وفي كلّ المصادر مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٢٢٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٠، ح ٢٧٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٥، ح ١٥.

١ . في الوسائل: «القليل».

٢ . في «ف»: - «من العمل».

٣ . في حاشية «ج»: + «من الله».

٤ . في «ز»: «خفّفت».

٥ . في «ب، ج، بس» ومرآة العقول: «مكسبه». وفي حاشية «ف»: «مكتسبه».

٦ . في «ف»: + «به».

٧ . في تحف العقول، ص ٣٧٧: «العجز». و«الفجور»: الريبة والانبعاث في المعاصي. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٣٧٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٣٤ (فجر).

٨ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٦١، بسند آخر عن الرضا. تحف العقول، ص ٤٤٨، عن الرضا، وفيهما مع اختلاف وزيادة؛ وفيه، ص ٣٧٧، من قوله: «من رضي من الله بالقليل». الوافي، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٢٢٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٥، ح ١٦.

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٢٢٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٦، ح ١٧.

١٩٢٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: ابْنَ[1] آدَمَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مِنَ الدُّنْيَا مَا يَكْفِيكَ، فَإِنَّ أَيْسَرَ مَا فِيهَا يَكْفِيكَ؛ وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا[2] تُرِيدُ مَا لَا يَكْفِيكَ، فَإِنَّ كُلَّ مَا فِيهَا لَا يَكْفِيكَ».[3] ١٣٩/٢

١٩٢٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[4] بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «اشْتَدَّتْ حَالُ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: لَوْ[5] أَتَيْتَ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله فَسَأَلْتَهُ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا رَآهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، قَالَ: مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ، وَمَنِ اسْتَغْنىٰ أَغْنَاهُ اللّٰهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا يَعْنِي غَيْرِي، فَرَجَعَ[6] إِلَى امْرَأَتِهِ، فَأَعْلَمَهَا، فَقَالَتْ[7]: إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله بَشَرٌ، فَأَعْلِمْهُ، فَأَتَاهُ، فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، قَالَ: مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ، وَمَنِ اسْتَغْنىٰ أَغْنَاهُ اللّٰهُ، حَتّٰى فَعَلَ الرَّجُلُ ذٰلِكَ ثَلَاثاً، ثُمَّ ذَهَبَ الرَّجُلُ، فَاسْتَعَارَ مِعْوَلاً[8]، ثُمَّ أَتَى الْجَبَلَ، فَصَعِدَهُ فَقَطَعَ حَطَباً،

١ . في «ص، ف، بر، بف» والوافي: «يا ابن».

٢ . في «ف» ومرآة العقول والوسائل: - «إنّما».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٢٢٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٦، ح ١٨.

٤ . في «ض»: «عبد الله». وربّما يتوهّم كونه عبد الله بن محمّد الحجّال الأسدي الذي روى عنه محمّد بن الحسين بعناوينه المختلفة. لكنّ الظاهر عدم صحّة هذه النسخة، وعبد الرحمن هذا، هو عبد الرحمن بن محمّد بن أبي هاشم، الذي روى محمّد بن الحسين عنه بعنوان عبد الرحمن بن أبي هاشم البزّاز كتاب سالم بن مكرم. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٦، الرقم ٦٢٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٢٧.

يؤيّد ذلك مضافاً إلى عدم ثبوت رواية الحجّال - بعناوينه المختلفة - عن سالم بن مكرم - بعناوينه المختلفة - في موضع، ما ورد في الكافي، ح ٨٣٢١ من رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن محمّد، عن أبي خديجة. وأبو خديجة كنية سالم بن مكرم.

٥ . «لو» للتمنّي.

٦ . في «ب»: + «الرجل». وفي «ز»: «فراح».

٧ . في «ض»: + «امرأته».

٨ . «المِعْوَل»: حديدة ينقر بها الجبال.

ثُمَّ جَاءَ بِهِ، فَبَاعَهُ بِنِصْفِ مُدٍّ[١] مِنْ دَقِيقٍ، فَرَجَعَ بِهِ، فَأَكَلَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنَ الْغَدِ، فَجَاءَ بِأَكْثَرَ مِنْ ذٰلِكَ، فَبَاعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَعْمَلُ وَيَجْمَعُ حَتّٰى اشْتَرىٰ مِعْوَلاً، ثُمَّ جَمَعَ حَتّٰى اشْتَرىٰ بَكْرَيْنِ[٢] وَغُلَاماً، ثُمَّ أَثْرىٰ[٣] حَتّٰى أَيْسَرَ، فَجَاءَ إِلَى[٤] النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَأَعْلَمَهُ كَيْفَ جَاءَ يَسْأَلُهُ[٥]، وَكَيْفَ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: قُلْتُ لَكَ: مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ، وَمَنِ اسْتَغْنىٰ أَغْنَاهُ اللّٰهُ».[٦]

١٩٢٧ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفُرَاتِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[٧] عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ، فَلْيَكُنْ بِمَا فِي يَدِ[٨] اللّٰهِ أَوْثَقَ مِنْهُ بِمَا فِي يَدِ[٩] غَيْرِهِ».[١٠]

١٩٢٨ / ٩. عَنْهُ[١١]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

---

١. في «ب»: «مَنّ».

٢. «البَكر»: الفتيّ من الإبل. والأُنثى: بَكرة. والجمع: بِكار. الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٥ (بكر).

٣. «أثرى» من الثروة، أي كثر ماله. لسان العرب، ج ١٤، ص ١١١ (ثرا).

٤. في «ب»: - «إلى».

٥. في «ف»: - «يسأله».

٦. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٢٢١٠؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٨، ح ١٠٢؛ وج ٧٣، ص ١٧٧، ح ١٩.

٧. في «ب»: «أبي عبد الله».

٨. في «ز، ص ض، ف»: «يدي».

٩. في «ف، بر»: «يدي».

١٠. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٥٨؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٢٧، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع زيادة في أوّله وآخره؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٤، وفي كلّها مع اختلاف يسير. راجع: الأمالي للمفيد، ص ٣٥٠، المجلس ٤٢، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٢٠، المجلس ٤، ح ١٨٧؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٤. الوافي، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٢٢١٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٧، ح ٢٠.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن خالد،

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ[١] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَنِعَ بِمَا رَزَقَهُ اللّٰهُ، فَهُوَ مِنْ أَغْنَى النَّاسِ».[٢]

١٩٢٩ / ١٠ . عَنْهُ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:
شَكَا رَجُلٌ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَنَّهُ يَطْلُبُ فَيُصِيبُ وَلَا يَقْنَعُ، وَتُنَازِعُهُ نَفْسُهُ إِلىٰ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ؟ وَقَالَ: عَلِّمْنِي شَيْئاً أَنْتَفِعُ بِهِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٣]: «إِنْ كَانَ مَا يَكْفِيكَ يُغْنِيكَ، فَأَدْنىٰ مَا فِيهَا يُغْنِيكَ؛ وَإِنْ كَانَ مَا يَكْفِيكَ لَا يُغْنِيكَ، فَكُلُّ مَا فِيهَا لَا يُغْنِيكَ».[٤]

٢/١٤٠ ١٩٣٠ / ١١ . عَنْهُ[٥]، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

← عن ابن فضّال في كثيرٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٥؛ و ص ٦٣١ ـ ٦٣٢. فظهر أنّ مرجع الضمير في هذا السند والسند الآتي واحدٌ.

١ . في «ب» وحاشية «بر»: «و». وفي «ف»: + «عن».

٢ . الزهد، ص ٧٩، ح ٤١؛ والأمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوّله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٥؛ والخصال، ص ١٢٥، باب الثلاثة، ضمن الحديث الطويل ١٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الأمالي للطوسي، ص ٥٣٥، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٠١، المجلس ٣٦، ح ١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيه: «وارض بقسم الله تكن أغنى الناس» مع زيادة في أوّله وآخره. تحف العقول، ص ٦، ضمن الحديث الطويل، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٢٧٨، عن عليّ بن الحسين عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٢٢٠٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢١.

٣ . في «ف»: + «له».

٤ . تحف العقول، ص ٣٨٧، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام، من قوله: «إن كان ما يكفيك يغنيك» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٢٢٠٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢٢.

٥ . في «ب، ف» وحاشية «بر، بف»: «وعنه». ثمّ إنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد روى هو عن عدّة من أصحابنا عن حنان [بن سدير] في المحاسن، ص ٥٠٧، ح ٢٥٢؛ و ص ٥٢٤، ح ٧٤٨؛ و ص ٥٣٨، ح ٨١٦؛ و ص ٥٨٠، ح ٥٢.

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ رَضِيَ مِنَ الدُّنْيَا[1] بِمَا يُجْزِيهِ[2]، كَانَ أَيْسَرُ مَا فِيهَا يَكْفِيهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الدُّنْيَا بِمَا يُجْزِيهِ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا[3] شَيْءٌ[4] يَكْفِيهِ».[5]

٦٤ ـ بَابُ الْكَفَافِ[6]

١٩٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ[7] عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مِنْ أَغْبَطِ[8] أَوْلِيَائِي عِنْدِي رَجُلاً خَفِيفَ[9] الْحَالِ[10]، ذَا حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ بِالْغَيْبِ[11]، وَكَانَ غَامِضاً[12] فِي النَّاسِ، جُعِلَ رِزْقُهُ كَفَافاً، فَصَبَرَ[13] عَلَيْهِ، عُجِّلَتْ[14]

---

١ . في «ز»: «بالدنيا».

٢ . أجزأني الشيءُ ـ مهموز ـ: أي كفاني. وهذا الشيء يُجزئ عن هذا، يُهمز ويليّن. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٨٥ (جزأ).

٣ . في «ف»: - «فيها».

٤ . في البحار وفقه الرضا: «شيء منها» بدل «فيها شيء».

٥ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٩١٠، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٢٠٧؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٢٢٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٢، ح ٢٧٧٨٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢٣.

٦ . في «ف»: + «والعفاف».

٧ . في «ب»: «أبا عبد الله».

٨ . «الغِبْطَة»: حُسن الحال والمَسَرَّة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٦ (غبط).

٩ . في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول عن بعض النسخ: «حفيف» بالمهملة، أي سوء العيش وقلّة المال.

١٠ . في تحف العقول: «الحاذ». وفي الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ): «وفي الحديث: مؤمن خفيف الحاذ. أي خفيف الظَّهر».

١١ . في تحف العقول: «في الغيب».

١٢ . «غامضاً»، أي مغموراً غير مشهور. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٧ (غمض).

١٣ . في «ف»: «تصبّر» بهيئة الماضي من التفعّل.

١٤ . في «ص»: «عَجِلت» بالتخفيف. يجوز فيه المبنيّ للفاعل وسكون التاء أو ضمّها وسكون اللام. وفي الوافي: «كأنّ المراد بعجلة منيّته زهده في مشتهيات الدنيا وعدم افتقاره إلى شيء منها كأنّه ميّت، وقد ورد في الحديث ←

مَنِيَّتُهُ[1]، فَقَلَّ تُرَاثُهُ[2]، وَقَلَّ[3] بَوَاكِيهِ».[4]

١٩٣٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: طُوبىٰ لِمَنْ أَسْلَمَ[5]، وَكَانَ عَيْشُهُ كَفَافاً».[6]

١٩٣٣ / ٣. النَّوْفَلِيُّ[7]، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: اللّٰهُمَّ ارْزُقْ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ وَمَنْ أَحَبَّ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ الْعَفَافَ وَالْكَفَافَ، وَارْزُقْ مَنْ أَبْغَضَ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ[8] الْمَالَ وَالْوَلَدَ[9]».[10]

المشهور: «موتوا قبل أن تموتوا». أو المراد أنّه مهما قرب موته قلّ تراثه وقلّت بواكيه لانسلاخه متدرّجاً عن أمواله وأولاده».

١. في حاشية «ف»: «ميتته». وفي تحف العقول: «ومات» بدل «عجّلت ميتته».

٢. في حاشية «ض»: «ميراثه». و«التُراث»: ما يخلّفه الرجل لورثته. والتاء فيه بدل الواو. النهاية، ج ١، ص ١٨٦ (ترث).

٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، بف» وتحف العقول. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقلّت». وما أثبتناه في المتن هو الصحيح، كقوله تعالى: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾.

٤. تحف العقول، ص ٣٨، عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤١١، ح ٢٢١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٧، ح ١.

٥. في فقه الرضا: «آمن».

٦. فقه الرضا ، ص ٣٦٦ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٩، ح ٢.

٧. السند معلّق على سابقه. ويروي عن النوفلي، عليّ بن إبراهيم عن أبيه.

٨. في الجعفريّات: + «كثرة».

٩. في الوافي: «ذلك لأنّ المال والولد فتنة لمن افتتن بهما، وربما يكون الولد عدوّاً؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال (٨): ٢٨؛ التغابن (٦٤): ١٥] وقال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾ [التغابن (٦٤): ١٤] وقال الله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف (١٨): ٤٦]».

١٠. الجعفريّات، ص ١٨٣، بسنده عن أبي عبد الله، عن آبائه عن رسول الله ﷺ. فقه الرضا ، ص ٣٦٦،

١٩٣٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ:

رَفَعَهُ إِلىٰ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ بِرَاعِي إِبِلٍ، فَبَعَثَ يَسْتَسْقِيهِ، فَقَالَ: أَمَّا مَا فِي ضُرُوعِهَا فَصَبُوحُ[1] الْحَيِّ، وَأَمَّا مَا[2] فِي آنِيَتِنَا[3] فَغَبُوقُهُمْ[4]، فَقَالَ[5] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: اللّٰهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوُلْدَهُ. ٢/١٤١

ثُمَّ مَرَّ بِرَاعِي غَنَمٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَسْتَسْقِيهِ، فَحَلَبَ لَهُ[6] مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَأَكْفَأَ[7] مَا فِي إِنَائِهِ فِي إِنَاءِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِشَاةٍ، وَقَالَ: هٰذَا مَا عِنْدَنَا، وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ نَزِيدَكَ زِدْنَاكَ[8]؟» قَالَ: «فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: اللّٰهُمَّ ارْزُقْهُ الْكَفَافَ.

فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، دَعَوْتَ لِلَّذِي رَدَّكَ بِدُعَاءٍ عَامَّتُنَا نُحِبُّهُ، وَدَعَوْتَ لِلَّذِي أَسْعَفَكَ[9] بِحَاجَتِكَ بِدُعَاءٍ[10] كُلُّنَا نَكْرَهُهُ[11]؟

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ مَا قَلَّ وَكَفىٰ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهىٰ[12]، اللّٰهُمَّ ارْزُقْ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ الْكَفَافَ».[13]

↔ مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٩، ح ٣.

١ . «الصَّبُوح»: الشرب بالغداة، وهو خلاف الغَبوق. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠ (صبح).

٢ . في شرح المازندراني: - «ما». ٣ . في «بس»: «أبياتنا». وفي البحار: «آنيتها».

٤ . «الغَبُوق»: ما يُشرب بالعشيّ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٢ (غبق).

٥ . في «ف»: + «له». ٦ . في «ب»: - «له».

٧ . في «ب، ج، بس»: «وأكفى» وهو من تخفيف الهمزة. و«أكفأ» أي قلب وكبّ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ). ٨ . في «ف»: «نزيدك».

٩ . الإسعاف: الإعانة وقضاء الحاجة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٦٨ (سعف).

١٠ . في الوافي: «دعاء». ١١ . في «ب»: «نكره» بحذف المفعول.

١٢ . «ألهى»، أي شغل، والمراد: شغل عن الله تعالى وعن عبادته. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لها).

١٣ . الأمالي للصدوق، ص ٤٨٧، المجلس ٧٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن

↔

١٩٣٥ / ٥ . عَنْهُ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: يَحْزَنُ[٢] عَبْدِيَ الْمُؤْمِنُ إِنْ[٣] قَتَّرْتُ عَلَيْهِ[٤]، وَذٰلِكَ أَقْرَبُ لَهُ مِنِّي، وَيَفْرَحُ[٥] عَبْدِيَ الْمُؤْمِنُ إِنْ[٦] وَسَّعْتُ[٧] عَلَيْهِ، وَذٰلِكَ أَبْعَدُ لَهُ مِنِّي».[٨]

١٩٣٦ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[٩]: قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مِنْ أَغْبَطِ

← النبيّ صلى الله عليه وآله؛ الزهد، ص ١٠٧، ضمن ح ١١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، عن أبي ذرّ. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٥٧٦٤؛ وتفسير القمّي، ج ١، ص ٢٩٠، ضمن الحديث الطويل؛ والاختصاص، ص ٣٤٢، ضمن الحديث الطويل، مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله. وفيه، ص ٢٣٤؛ وقرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٦، عن أبي ذرّ، مع زيادة في أوّله، والموجود منه في كلّ المصادر هذه الفقرة: «إنّ ما قلّ وكفى خير ممّا كثر وألهى» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦١، ح ٤.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فإنّ أبا البختري هذا، هو وَهْب بن وَهْب القرشي، روى عنه أحمد بن محمّد بن خالد بتوسّط أبيه في الطرق والأسناد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٧٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٤؛ وص ٣٦٤، ج ٢١؛ وص ٤٠٤؛ وص ٤١٠ـ ٤١١.

٢. في «ض»: «يُحزن» بهيئة الإفعال. وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٣١: «حزن كفرح لازم، وحزن كنصر متعدّ... و هنا يحتمل الوجهين بأن يكون: يَحْزَنُ بفتح الزاي، وعبدي فاعله، وإن بالكسر حرف شرط، أو يَحْزُنُ بالضمّ، وعبدي مفعوله، وأن بالفتح مصدريّة في محلّ الفاعل. والتقتير: التضييق. وكذا قوله: يفرح، يحتمل بناء المجرّد ورفع عبدي، وكسر إن، أو بناء التفعيل، و نصب عبدي، وفتح أن، واللام في «له» في الموضعين للتعدية».

٣. في «ص»: «أن» بفتح الهمزة، والمأوّل به فاعل يحزن.

٤. في «ف»: + «رزقه».

٥. في «ص»: «ويفرّح» بالتشديد.

٦. في «ص»: «أن» بفتح الهمزة.

٧. في شرح المازندراني: «قوله: إن وسعت، بالتخفيف أو التشديد».

٨. تحف العقول، ص ٥١٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٣، ح ٢٢١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦١، ح ٥.

٩. في «د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل والبحار: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

أَوْلِيَائِي عِنْدِي[١] عَبْداً مُؤْمِناً، ذَا حَظٍّ مِنْ صَلَاحٍ، أَحْسَنَ[٢] عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَعَبَدَ اللّٰهَ فِي السَّرِيرَةِ، وَكَانَ غَامِضاً فِي النَّاسِ، فَلَمْ يُشَرْ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافاً، فَصَبَرَ عَلَيْهِ، فَعَجِّلَتْ[٣] بِهِ الْمَنِيَّةُ[٤]، فَقَلَّ تُرَاثُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ[٥]».[٦]

٦٥ ـ بَابُ[٧] تَعْجِيلِ فِعْلِ الْخَيْرِ

١٤٢/٢

١٩٣٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِخَيْرٍ فَلَا يُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ رُبَّمَا صَلَّى الصَّلَاةَ أَوْ[٨] صَامَ الْيَوْمَ[٩]، فَيُقَالُ لَهُ: اعْمَلْ مَا شِئْتَ بَعْدَهَا، فَقَدْ غَفَرَ اللّٰهُ[١٠] لَكَ».[١١]

١٩٣٨ / ٢ . عَنْهُ[١٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:

---

١ . في «بف»: - «عندي».

٢ . في قرب الإسناد: «وأحسن».

٣ . يجوز فيه البناء للفاعل والمفعول بصيغة المتكلّم.

٤ . في حاشية «ف»: «الميتة».

٥ . في قرب الإسناد: + «ثلاثاً».

٦ . قرب الإسناد، ص ٤٠، ح ١٢٩، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمّد. وراجع: ح ١ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ٤١١، ح ٢٢١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧٣؛ و ج ٢١، ص ٥٣٢، ح ٢٧٧٨١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦٢، ح ٦.

٧ . في «ص، ض، ف»: + «فضل».

٨ . في «ز»: «أم». وفي الأمالي: «و».

٩ . في «ب، ص، بف» والوافي ومرآة العقول: «الصوم».

١٠ . في «ج، د، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: - «الله». وفي الوافي: «يعني أنّ العبادة التي توجب المغفرة التامّة مستورة على العبد، لا يدري أيّها هي، فكلّما همّ بعبادة فعليه إمضاؤها قبل أن تفوته، فلعلّها تكون هي تلك العبادة».

١١ . الأمالي للمفيد، ص ٢٠٥، المجلس ٢٣، ح ٣٧، بسند آخر عن عليّ بن النعمان. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٢١٥١؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١، ح ٢٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٣٠.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «افْتَتِحُوا نَهَارَكُمْ بِخَيْرٍ، وَأَمْلُوا عَلىٰ حَفَظَتِكُمْ فِي أَوَّلِهِ خَيْراً[١]، وَفِي آخِرِهِ خَيْراً؛ يُغْفَرْ لَكُمْ مَا بَيْنَ ذٰلِكَ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ».[٢]

١٩٣٩ / ٣. عَنْهُ[٣]، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِذَا هَمَمْتَ بِخَيْرٍ فَبَادِرْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَحْدُثُ».[٤]

١٩٤٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُعَجَّلُ».[٥]

١٩٤١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ[٦] بْنِ ....

---

١. في البحار: - «خيراً».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٢١٥٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢١، ح ٣١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٢١٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١، ح ٢٧٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٢.

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب المواقيت أوّلها وآخرها وأفضلها، ح ٤٨٢٨. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٧، معلّقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، وفيهما مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٢١٤٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٣.

٦. في «ض، بر» والبحار: «بشر». وفي «بف»: «بسر».

وربّما يتوهّم أنّ الصواب في ما نحن فيه هو «بشر»، وهو بشر بن يسار العجلي الذي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٦٨، الرقم ١٩٥٧ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، لكنّ الخبر رواه الصدوق في الأمالي، ص ٣٠٠، المجلس ٥٨، ح ١١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن بشّار بن يسار، عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام.

هذا، و قد ترجم النجاشي لبشّار بن يسار الضُّبَعيّ أخو سعيد، مولى بني ضُبَيْعَة بن عِجل وعدّه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، والظاهر اتّحاد بشار هذا مع بشار بن يسار العجلي الذي ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

راجع: رجال النجاشي، ص ١١٣، الرقم ٢٩٠؛ رجال الطوسي، ص ١٦٩، الرقم ١٩٧١.

يَسَارٍ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ فَلَا تُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَصُومُ الْيَوْمَ الْحَارَّ يُرِيدُ[٢] مَا عِنْدَ اللّٰهِ، فَيُعْتِقُهُ اللّٰهُ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَلَا تَسْتَقِلَّ[٣] مَا يُتَقَرَّبُ[٤] بِهِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَلَوْ شِقَّ[٥] تَمْرَةٍ».[٦]

١٩٤٢ / ٦ . عَنْهُ[٧]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ هَمَّ بِخَيْرٍ فَلْيُعَجِّلْهُ[٨] وَلَا يُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ رُبَّمَا عَمِلَ الْعَمَلَ، فَيَقُولُ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: قَدْ غَفَرْتُ لَكَ، وَلَا أَكْتُبُ عَلَيْكَ شَيْئاً أَبَداً؛ وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَعْمَلْهَا، فَإِنَّهُ رُبَّمَا عَمِلَ الْعَبْدُ السَّيِّئَةَ، فَيَرَاهُ الرَّبُّ[٩] سُبْحَانَهُ، فَيَقُولُ: ٢/١٤٣

← ثمّ إنّه عنون الكشّي في رجاله، ص ٤١١، الرقم ٧٧٣ بشّار بن بشّار، وقال: «حدّثني محمّد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن عن بشّار بن بشّار الذي يروي عنه أبان بن عثمان؟ قال: هو خير من أبان وليس به بأس». فتحصّل ممّا ذكر أنّه لا يحصل الاطمئنان بصحّة «بشر» في ما نحن فيه، بل المظنون قويّاً أنّ الصواب هو «بشّار» كما في الأمالي للصدوق، وأنّ احتمال حذف الألف في «بشر» -كما كان مرسوماً في قديم الأيّام- غير منفيّ، فتأمّل.

١ . في «ب»: «بشار».
٢ . في «بف» والأمالي: + «به».
٣ . في «ب، ج، ز، بر، بس، بف» والبحار: «ولا يستقلّ».
٤ . في «ص، ض، ف»: «تتقرّب».
٥ . في «ب، ز، ص، ض، ف، بس» ومرآة العقول والبحار: «بشقّ». وفي الوافي: «النهي عن الاستقلال إنّما هو قبل الفعل لئلّا يمنعه عن الإتيان به، وأمّا بعد ما أتى به فلا ينبغي أن يستكثر عمله فيصير معجباً به. وقوله: ولو شقّ تمرة، يعني التصدّق به».
٦ . الأمالي للصدوق، ص ٣٦٦، المجلس ٥٨، ح ١١، عن عليّ بن أحمد بن عبد الله البرقي، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن حكم، إلى قوله: «فيعتقه الله به من النار»، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٩، إلى قوله: «فيعتقه الله به من النار»؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٤.
٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.
٨ . في «ج»: «فليُعْجِله» بهيئة الإفعال.
٩ . هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٢٤٢٧ والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الله».

لَا[١] وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَهَا أَبَداً».[٢]

١٩٤٣ / ٧. عَلِيٌّ[٣]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؛، قَالَ: «إِذَا هَمَمْتَ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلَا تُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رُبَّمَا اطَّلَعَ[٤] عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ عَلىٰ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَةِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٥]، لَا أُعَذِّبُكَ بَعْدَهَا أَبَداً؛ وَإِذَا هَمَمْتَ بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَعْمَلْهَا، فَإِنَّهُ رُبَّمَا اطَّلَعَ اللّٰهُ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ عَلىٰ شَيْءٍ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَهَا[٦] أَبَداً».[٧]

١٩٤٤ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؛، قَالَ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِخَيْرٍ أَوْ صِلَةٍ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ[٨] شَيْطَانَيْنِ، فَلْيُبَادِرْ، لَا يَكُفَّاهُ[٩] عَنْ ذٰلِكَ».[١٠]

١٩٤٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

---

١. في الكافي، ح ٢٤٢٧، والمحاسن: - «لا».

٢. المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤، عن أبيه، عن الحسن بن عليّ بن فضّال. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٢٧، عن أبي عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله ؛ ثواب الأعمال، ص ٢٨٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، مع اختلاف يسير، وفي كلّها من قوله: «من همّ بالسيّئة فلا يعملها». الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٨٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٣، ح ٣٥.

٣. في «ج، ز، ض» وحاشية «د»: + «بن إبراهيم». وفي «جر»: «عنه» بدل «عليّ».

٤. يجوز فيه وما يأتي الإفعال والافتعال كلاهما. وظاهر النسخ أيضاً مختلف، ففي «ز، ف» من الافتعال. وفي غيرهما من الإفعال. وهما بمعنى الإشراف والعلم.

٥. في «بر، بس»: - «وجلالي».

٦. في «ض»: «بعده».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٣، ح ٣٦.

٨. في «ف»: «و عن شماله».

٩. في الوافي: «لئلا يكفّاه».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٢١٥٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٤، ح ٣٧.

أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ هَمَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلْيُعَجِّلْهُ[١]، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِيهِ تَأْخِيرٌ[٢]، فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَظْرَةً[٣]».[٤]

١٩٤٦ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ ثَقَّلَ الْخَيْرَ عَلىٰ أَهْلِ الدُّنْيَا كَثِقْلِهِ[٥] فِي مَوَازِينِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَفَّفَ الشَّرَّ عَلىٰ أَهْلِ الدُّنْيَا كَخِفَّتِهِ فِي مَوَازِينِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[٦]

٦٦ ـ بَابُ الْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ

٢ / ١٤٤

١٩٤٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمْزَةَ[٧]، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ[٨] أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ فِي

---

١. في «ج»: «فليعجله» بهيئة الإفعال. وفي «ص، بر، بف»: «فليعمله».

٢. في حاشية «ض»: «تأخّر».

٣. «نظرة» إمّا بسكون الظاء، أي فكرة لإحداث حيلة يكفّ بها العبد عن الإتيان بالخير. أو بكسرها بمعنى التأخير، أي مهلة يتفكّر فيها لذلك. أو بالتحريك بمعنى الحكم، أو بمعنى الفكر، أو بمعنى الانتظار. والكلّ مناسب. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ٤، ص ٣٨١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٣٧.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٢١٥٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٨٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٥، ح ٣٨.

٥. في «ب»: «كثقلته».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٢١٥٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١، ح ٢٧٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٥، ح ٣٩.

٧. في «ج» والبحار: «الحسن بن أبي حمزة».

٨. في «ب، ز، ص» والبحار: - «عن».

آخِرِ خُطْبَتِهِ: طُوبىٰ لِمَنْ طَابَ خُلُقُهُ[1]، وَطَهُرَتْ سَجِيَّتُهُ[2]، وَصَلَحَتْ سَرِيرَتُهُ، وَحَسُنَتْ عَلَانِيَتُهُ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ.[3]

١٩٤٨ / ٢ . عَنْهُ[4]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ يَضْمَنُ لِي[5] أَرْبَعَةً[6] بِأَرْبَعَةِ أَبْيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ؟: أَنْفِقْ وَلَا تَخَفْ فَقْراً، وَأَفْشِ السَّلَامَ فِي[7] الْعَالَمِ[8]، وَاتْرُكِ الْمِرَاءَ وَإِنْ كُنْتَ مُحِقّاً، وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ».[9]

١٩٤٩ / ٣ . عَنْهُ[10]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ جَارُودٍ

---

١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٠: «خلقه، بضمّ الخاء، أي تخلّق بالأخلاق الحسنة. ويحتمل الفتح أيضاً، أي يكون مخلوقاً من طينة حسنة».

٢ . «السَّجِيّة»: الخُلُق والطبيعة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٢ (سجا).

٣ . الأمالي للطوسي، ص ٥٣٧، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذرّ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٣٠، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ نهج البلاغة، ص ٤٩٠، الحكمة ١٢٣. وفي تفسير القمّي، ج ٢، ص ٧٠؛ وخصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ٩٩، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّ المصادر مع اختلاف وزيادة. وفي الاختصاص، ص ٢٢٨، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩، ح ٢٢.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٥ . في الكافي، ح ٦١٧٠: - «لي».

٦ . في المحاسن: + «أضمن له».

٧ . في «ج»: «بين».

٨ . في «ب»: «للعالم» بدل «في العالم».

٩ . الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦١٧٠، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢٢؛ والزهد، ص ٦٤، ح ٣، عن محمّد بن سنان، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة؛ الخصال، ص ٢٢٣، باب الأربعة، ح ٥٢، عن محمّد بن موسى بن المتوكّل، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١١، مرسلاً. راجع: التوحيد، ص ٤٦١، ح ٣٤؛ والخصال، ص ١٤٤، باب الثلاثة، ح ١٧٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٠، ح ٢٣.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

هذا، وفي «ص، بر، بف»: - «عنه». ووقوع التعليق في السند على كلا الاحتمالين ممّا لا يخفى.

أَبِي الْمُنْذِرِ[١]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَيِّدُ[٢] الْأَعْمَالِ ثَلَاثَةٌ: إِنْصَافُ[٣] النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ حَتّٰى لَا تَرْضىٰ بِشَيْءٍ[٤] إِلَّا رَضِيتَ لَهُمْ[٥] مِثْلَهُ[٦]، وَمُوَاسَاتُكَ[٧] الْأَخَ فِي الْمَالِ، وَذِكْرُ اللّٰهِ عَلىٰ كُلِّ حَالٍ؛ لَيْسَ[٨] سُبْحَانَ اللّٰهِ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَاللّٰهُ أَكْبَرُ[٩] فَقَطْ، وَلٰكِنْ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ شَيْءٌ أَمَرَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بِهِ، أَخَذْتَ بِهِ، وَإِذَا[١٠] وَرَدَ عَلَيْكَ شَيْءٌ نَهىٰ[١١] اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عَنْهُ، تَرَكْتَهُ».[١٢]

١٩٥٠ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ

---

١ . في «ص»: «جارود بن المنذر». وجارود هذا، هو جارود بن المنذر أبو المنذر الكندي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤.

٢ . في الخصال والمعاني والأمالي للمفيد والطوسي: «أشدّ».

٣ . في الأمالي للمفيد: «إنصافك».

٤ . في شرح المازندراني: + «لنفسك». وفي الخصال والمعاني: «لا ترضى لها منهم بشيء». وفي الأمالي للمفيد: «لا ترضى لها بشيء منهم». وفي الأمالي للطوسي: «لا ترضى لها بشيء» كلّها بدل «لا ترضى بشيء».

٥ . في الخصال ومعاني والأمالي للمفيد: + «منها».

٦ . في الوافي والخصال والمعاني والأمالي للطوسي: «بمثله».

٧ . الأصل في الكلمة هو الهمزة، والمواساة لغة في المؤاساة.

٨ . في «ف»: + «وليس هو». وفي الأمالي للمفيد: + «أن تقول».

٩ . في «ب، ج ز، ص، بر، بس، بف» والبحار والأمالي للطوسي: - «والله أكبر».

١٠ . هكذا في «ز، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار والخصال والمعاني والأمالي للطوسي. وفي «ب»: «وإن». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو إذا».

١١ . في الأمالي للطوسي: «نهاك».

١٢ . الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٣، ح ٤، بسند آخر عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٩٣، المجلس ٢٣، ح ٢٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٨٠، المجلس ٣٧، ح ٢٥، بسند آخر عن الحسن بن عليّ بن فضّال. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، ح ٢٠٥٨، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ضمن وصيّته لعليّ عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: ح ٨ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٥، ح ٢٣٨٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٤٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣١، ح ٢٤.

الثَّقَفِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلّىٰ[١]، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمِيثَمِيِّ، عَنْ رُومِيِّ بْنِ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي كَلَامٍ لَهُ: أَلَا إِنَّهُ مَنْ يُنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، لَمْ يَزِدْهُ اللّٰهُ إِلَّا عِزّاً».[٢]

٢/١٤٥ ١٩٥١ / ٥ . عَنْهُ[٣]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِاللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ هُمْ أَقْرَبُ الْخَلْقِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتّىٰ يَفْرُغَ[٤] مِنَ الْحِسَابِ: رَجُلٌ لَمْ تَدْعُهُ قُدْرَةٌ[٥] فِي حَالِ غَضَبِهِ إِلىٰ أَنْ يَحِيفَ[٦] عَلىٰ مَنْ تَحْتَ يَدِهِ؛ وَرَجُلٌ مَشىٰ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَلَمْ يَمِلْ مَعَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِشَعِيرَةٍ؛ وَرَجُلٌ قَالَ بِالْحَقِّ[٧] فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ».[٨]

١٩٥٢ / ٦ . عَنْهُ[٩]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنِ

---

١ . في حاشية «بر، بف» وحاشية المطبوع: «عبد الله بن المعلّى». وفي بحار الأنوار: - «عليّ بن». والظاهر صحّة «عليّ بن المعلّى»؛ فقد روى إبراهيم بن محمّد الثقفي عن عليّ بن المعلّى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٨٧، الرقم ٢٧٩؛ ثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١؛ علل الشرائع، ص ٤٦٥، ح ١٥.

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٢٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٣، ح ٢٥.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤ . في الخصال: + «الناس». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٤: «وقوله: حتّى يفرغ، إمّا على بناء المعلوم والمستتر راجع إلى الله، أو على بناء المجهول والظرف نائب الفاعل».

٥ . في الوافي والخصال: «قدرته».

٦ . حاف يحيف حَيْفاً: جار وظلم، وسواء كان حاكماً أو غير حاكم فهو حائف، وجمعه: حافَة. المصباح المنير، ص ١٥٩ (حيف).

٧ . في الأمالي: «الحقّ».

٨ . الأمالي للصدوق، ص ٣٥٨، المجلس ٥٧، ح ٦؛ والخصال، ص ٨١، باب الثلاثة، ح ٥، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٩٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٣، ح ٢٦.

٩ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في ح ١٩٥٠؛ فقد روى هو عن أبيه عن النضر بن سويد في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣ و ٣٦٩.

الْحَسَنِ الْبَزَّازِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ فِي حَدِيثٍ لَهُ: «أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدِّ مَا فَرَضَ اللّهُ عَلىٰ خَلْقِهِ؟» فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، أَوَّلُهَا: «إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ[1] نَفْسِكَ».[2]

١٩٥٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: سَيِّدُ الْأَعْمَالِ[3] إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ[4] نَفْسِكَ، وَمُؤَاسَاةُ[5] الْأَخِ فِي اللّهِ، وَذِكْرُ اللّهِ عَلىٰ كُلِّ حَالٍ».[6]

١٩٥٤ / ٨. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَزَّازِ، قَالَ:

قَالَ لِي[7] أَبُو عَبْدِ اللّهِ عليه السلام: «أَ لَا أُخْبِرُكَ بِأَشَدِّ مَا فَرَضَ اللّهُ عَلىٰ خَلْقِهِ[8]؟» قُلْتُ: بَلىٰ، قَالَ: «إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، وَمُؤَاسَاتُكَ أَخَاكَ، وَذِكْرُ اللّهِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ؛ أَمَا[9] إِنِّي لَا

---

١. في «ف»: «عن».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٨٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٤، ح ٢٧.

٣. في الجعفريّات: + «ثلاث». وفي الخصال وتحف العقول: + «ثلاث خصال». وفي الأمالي: + «ثلاثة».

٤. في «ف»: «عن».

٥. في الوافي: «المؤاساة ـ بالهمزة ـ بين الإخوان عبارة عن إعطاء النصرة بالنفس والمال وغيرهما في كلّ ما يحتاج إلى النصرة فيه، يقال: آسيته بمالي مؤاساة، أي جعلته شريكي فيه على سويّة. وبالواو لغة».

٦. الجعفريّات، ص ٢١٥؛ وص ٢٣٠؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٧٧، المجلس ٣٢، ح ٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الخصال، ص ١٢٤، باب الثلاثة، ضمن ح ١٢١، بسند آخر عن يونس بن عبد الرحمن رفعه إلى أبي عبد الله، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٧، مرسلاً عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ تحف العقول، ص ٦، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٢٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٤، ح ٢٨.

٧. في «ز، ف»: - «لي».

٨. هكذا في «ج، ص ف، بر» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «ثلاث». وفي مرآة العقول: «ليس «ثلاث» في بعض النسخ، وهو أظهر. وعلى تقديره بدل أو عطف بيان للأشدّ، أو خبر مبتدأ محذوف».

٩. في «ز»: «ألا».

أَقُولُ: سُبْحَانَ اللّٰهِ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ، وَاللّٰهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ هٰذَا مِنْ ذَاكَ[١]، وَلٰكِنْ ذِكْرُ اللّٰهِ -جَلَّ وَعَزَّ- فِي كُلِّ مَوْطِنٍ إِذَا هَجَمْتَ[٢] عَلىٰ طَاعَةٍ[٣]، أَوْ عَلىٰ[٤] مَعْصِيَةٍ[٥]».[٦]

١٩٥٥ / ٩ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[٧]، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «مَا ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُ بِشَيْءٍ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنْ خِصَالٍ ثَلَاثٍ يُحْرَمُهَا[٨]».

قِيلَ: وَمَا هُنَّ؟

١٤٦/٢ قَالَ: «الْمُؤَاسَاةُ[٩] فِي ذَاتِ يَدِهِ[١٠]، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ، وَذِكْرُ اللّٰهِ كَثِيراً؛ أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ[١١]: «سُبْحَانَ اللّٰهِ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ[١٢]»، وَلٰكِنْ ذِكْرَ اللّٰهِ عِنْدَ

---

١ . في «ز، ف»: «ذلك».

٢ . في «ج» وحاشية «ف» والوافي: «هممت». وفي مرآة العقول: «إذا هجمت، على بناء المعلوم أو المجهول ... وفي بعض النسخ: إذا هممتَ. والأوّل أكثر وأظهر».

٣ . في «ب، ف»: «طاعته».

٤ . في «ز، ص، ف»: - «على».

٥ . في «ب، ف»: «معصيته».

٦ . معاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ٣؛ والأمالي للمفيد، ص ٨٨، المجلس ١٠، ح ٤، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير؛ وفي الأمالي للمفيد، ص ٣١٧، المجلس ٣٨، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٨٨، المجلس ٣، ح ٤٤؛ و ص ٦٦٥، المجلس ٣٥، ح ٣٧، بسند آخر عن هشام بن سالم، عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، ح ٢٠٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، باب اجتناب المحارم، ح ١٦٥٤؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ١٣٣، باب الثلاثة، ح ١٤٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٤٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٤، ح ٢٩.

٧ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عليّ، عن أبيه.

٨ . قرأها المازندراني على بناء المعلوم، وردّه المجلسي حيث قال: «ومن قرأ على بناء المعلوم من قولهم: حَرُمَتُهُ إذا امتنعت فعله، فقد أخطأ واشتبه عليه ما في كتب اللغة».

٩ . في «ب»: «المساواة».

١٠ . في الخصال: + «بالله».

١١ . في الخصال والمعاني: + «لكم».

١٢ . في «ج، ض، بر، بس، بف» والوافي والتمحيص والتحف: - «ولا إله إلّا الله». وفي «ز، ص» والوسائل ←

مَا أَحَلَّ[١] لَهُ، وَذِكْرُ اللّٰهِ عِنْدَ مَا حَرَّمَ[٢] عَلَيْهِ».[٣]

١٩٥٦ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي الْبِلَادِ[٤] رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُرِيدُ بَعْضَ غَزَوَاتِهِ، فَأَخَذَ بِغَرْزِ[٥] رَاحِلَتِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، عَلِّمْنِي عَمَلاً أَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «مَا أَحْبَبْتَ أَنْ يَأْتِيَهُ[٦] النَّاسُ إِلَيْكَ، فَأْتِهِ إِلَيْهِمْ؛ وَمَا كَرِهْتَ أَنْ يَأْتِيَهُ النَّاسُ إِلَيْكَ، فَلَا تَأْتِهِ إِلَيْهِمْ، خَلِّ سَبِيلَ الرَّاحِلَةِ».[٧]

١٩٥٧ / ١١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «الْعَدْلُ أَحْلىٰ مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظَّمْآنُ؛ مَا أَوْسَعَ الْعَدْلَ

← والخصال والمعاني: + «والله أكبر».

١. في «ص»: «أُحلّ» على بناء المفعول. وفي «ف»: + «الله».

٢. في «ص»: «حُرّم» على بناء المفعول.

٣. الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣٠؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب. التمحيص، ص ٦٧، ح ١٥٧، مرسلاً عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين ؑ. تحف العقول، ص ٢٠٧، عن أمير المؤمنين ؑ، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٧٥، ح ٢٣٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٤٣٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٥، ح ٣٠.

٤. في البحار: - «عن أبيه، عن جدّه أبي البلاد».

٥. «الغَرْز»: رِكاب كُور الجَمل إذا كان من جِلد أو خشب. وقيل: هو الكور مطلقاً، مثل الركاب للسرج. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٩ (غرز).

٦. في «ف»: «أن تأتيه» في الموضعين وفي مرآة العقول: «أن يأتيه ... يمكن أن يقرأ على بناء التفعيل من قولهم: أتّيت الماء تأتية، أي سهّلت سبيله».

٧. الزهد، ص ٨١، ح ٤٦، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن بعض أصحابه رفع إلى النبيّ ﷺ ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٦، ح ٣١.

إِذَا عُدِلَ فِيهِ[١] وَإِنْ قَلَّ».[٢]

١٩٥٨ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، رُضِيَ بِهِ[٣] حَكَماً لِغَيْرِهِ».[٤]

١٩٥٩ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُوسُفَ[٥] بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مِيثَمٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلىٰ آدَمَ عليه السلام: أَنِّي سَأَجْمَعُ لَكَ الْكَلَامَ فِي أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ.

قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَا هُنَّ؟

---

١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٨: «وقوله عليه السلام: إذا عدل فيه، يحتمل وجوهاً: الأوّل: أن يكون الضمير راجعاً إلى الأمر، أي ما أوسع العدل إذا عدل في أمر وإن قلّ ذلك الأمر .... الرابع: ما قيل: إنّ «عُدّل» على المجهول من بناء التفعيل. والمراد جريانه في جميع الوقائع لا أن يعدل إذا لم يتعلّق به غرض، فالتعديل رعاية التعادل والتساوي. وعلى التقادير يحتمل أن يكون المراد بقوله: «وإن قلّ» بيان قلّة العدل بين الناس».

٢ . الاختصاص، ص ٢٦١، عن محمّد بن الحسين، عن عيسى بن هشام ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٣.

٣ . في مرآة العقول: «رضي به، على بناء المجهول، وحَكَماً ـ بالتحريك ـ تميز أو حال عن ضمير «به». والمعنى أنّه يجب أن يكون الحاكم بين الناس من أنصف الناس من نفسه. ويمكن أن يقرأ على بناء المعلوم. أي من أنصف الناس من نفسه لم يحتج إلى حاكم، بل رضي أن تكون نفسه حكماً بينه وبين غيره. والأوّل أظهر».

٤ . الخصال، ص ٨، باب الواحد، ح ٢٤، بسند آخر، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ١٣، ح ٣٢٣٧، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٣٥٧ـ الوافي، ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٢٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٧، ح ٣٤.

٥ . في حاشية «بر، بف»: «يونس». ويأتي في الكافي، ح ٦٩٣٤ رواية النضر بن شعيب عن يونس بن عمران بن ميثم. لكنّ الخبر رواه الحسين بن سعيد في كتابه الزهد، ص ٨٣، ح ٥١ عن محمّد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن يعقوب بن شعيب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول؛ كما وردت رواية يوسف بن عمران الميثمي عن ميثم في رجال الكشّي، ص ٨٣، الرقم ١٣٩، والظاهر اتّحاده مع يوسف بن عمران بن ميثم هذا.

ثمّ إنّ الخبر أورده الصدوق في الخصال، ص ٢٤٣، ح ٩٨ بسنده عن محمّد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن ميثم بن يعقوب بن شعيب. و وقوع التحريف فيه لا يخفى؛ فإنّ يعقوب بن شعيب هذا، هو يعقوب بن شعيب بن ميثم التمّار الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٦.

قَالَ: وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ.

قَالَ: يَا رَبِّ بَيِّنْهُنَّ لِي[1] حَتّىٰ أَعْلَمَهُنَّ[2].

قَالَ: أَمَّا الَّتِي لِي، فَتَعْبُدُنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً؛ وَأَمَّا الَّتِي لَكَ، فَأَجْزِيكَ بِعَمَلِكَ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ؛ وَأَمَّا الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَعَلَيْكَ الدُّعَاءُ[3] وَعَلَيَّ الْإِجَابَةُ؛ وَأَمَّا الَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَتَرْضىٰ لِلنَّاسِ[4] مَا تَرْضىٰ[5] لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ».[6]

١٩٦٠ / ١٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَوْحٍ ابْنِ أُخْتِ الْمُعَلّىٰ: ٢/ ١٤٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «اتَّقُوا اللّٰهَ وَاعْدِلُوا، فَإِنَّكُمْ تَعِيبُونَ عَلىٰ قَوْمٍ لَا يَعْدِلُونَ».[7]

١٩٦١ / ١٥ . عَنْهُ[8]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

---

١. في «د»: - «لي».

٢. في الزهد: «أعمل بهنّ».

٣. في مرآة العقول: «قوله: فعليك الدعاء، كأنّ «الدعاء» مبتدأ، و «عليك» خبره. وكذا: عليّ الإجابة. ويحتمل أن يكون بتقدير: عليك بالدعاء».

٤. في «ف»: «الناسَ» منصوب بنزع الخافض.

٥. في «ز»: + «به».

٦. الزهد، ص ٨٣، ح ٥١، عن محمّد بن سنان؛ الخصال، ص ٢٤٣، باب الأربعة، ح ٩٨، بسنده عن محمّد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن ميثم بن يعقوب بن شعيب (وفيه تصحيف)، ولم يرد فيهما: «وتكره لهم ما تكره لنفسك». وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٠٨، المجلس ٨٩، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٣٧، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر ؈؛ الخصال، ص ٢٤٤، باب الأربعة، ح ٩٩، بسند آخر عن رسول الله ؈. فقه الرضا ؈، ص ٣٥٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٧، ح ٢٠٥٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٨، ح ٣٥.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٣، ح ٢٠٥٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٨، ح ٣٦.

٨. في مرآة العقول: «الظاهر رجوع ضمير «عنه» إلى أحمد بن محمّد بن عيسى في الخبر السابق، وغفل عن

↔

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «الْعَدْلُ أَحْلىٰ مِنَ الشَّهْدِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، وَأَطْيَبُ رِيحاً مِنَ الْمِسْكِ».[1]

١٩٦٢ / ١٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ[2]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : ثَلَاثُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَ فِي ظِلِّ عَرْشِ اللّٰهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: رَجُلٌ أَعْطَى النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ

← توسّط خبر آخر كما لا يخفى على المتتبّع، ويحتمل عوده إلى إبراهيم بن هاشم؛ لروايته سابقاً عن ابن محبوب. ويمكن عوده إلى محمّد بن عبد الجبّار. والأوّل أظهر، كما لا يخفى على المتتبّع».

هذا، وقد أرجع الشيخ الحرّ الضمير إلى محمّد بن عبد الجبّار في الوسائل، ح ٢٠٥٥١. والظاهر أنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى كما استظهره المجلسي رحمه الله؛ فإنّا لم نجد رواية محمّد بن عبد الجبّار عن ابن محبوب إلّا في خبرين: أحدهما في الكافي، ح ١٥٩٢، والآخر في الأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، ح ٩، وكلا السندين ينتهيان إلى أبي حمزة الثمالي، قبل المعصوم. فيستبعد جدّاً رجوع الضمير إلى محمّد بن عبد الجبّار، مضافاً إلى أنّ رجوع الضمير إليه في أسناد الكافي في غاية النُدرة.

وأمّا احتمال رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم والد عليّ بن إبراهيم في ح ١٩٥٨، فإنّه وإن لم يكن غير منفيّ، لكنّه لم يثبت وقوع هذه الظاهرة في أسناد الكافي، كما يأتي في ح ٣٥٣٠، ويبعّده وقوع الفصل الكثير بين الضمير ومرجعه.

١. الاختصاص، ص ٢٦٢، عن ابن محبوب. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ٢٠٥٥١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٩، ح ٣٧.

٢. الخبر رواه الصدوق في الخصال، ص ٨٠، ح ٣ بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران، عن عثمان بن جبلة، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام.

والظاهر صحّة ما في الخصال؛ فإنّه مضافاً إلى عدم ملاءمة ما ورد في الكافي لطبقة إسماعيل بن مهران المعدود من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام - كما في رجال البرقي، ص ٥٥، و رجال الطوسي، ص ٣٥٢، الرقم ٥٢٠٨ - فيبعد روايته عن أبي جعفر المراد به محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام بواسطة واحدة، روى عثمان بن جبلة عن أبي عبد الله عليه السلام مع الواسطة فروايته عن أبي جعفر عليه السلام مباشرةً بعيدة. راجع: بصائر الدرجات، ص ٢٢، ح ١٠، و ص ٥٠٧، ح ٨؛ معاني الأخبار، ص ٤٠٣، ح ٧١؛ الغيبة للطوسي، ص ٤٠٥.

هذا، والمظنون قويّاً في وجه سقوط «عن أبي حمزة [الثمالي]» من سند الكافي، هو جواز نظر الناسخ من لفظة «أبي» في «أبي حمزة» إلى «أبي» في «أبي جعفر» المورث للسقط.

مَا هُوَ سَائِلُهُمْ؛ وَرَجُلٌ لَمْ يُقَدِّمْ رِجْلاً وَلَمْ يُؤَخِّرْ رِجْلاً حَتّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ[١] ذٰلِكَ لِلّٰهِ رِضاً؛ وَرَجُلٌ لَمْ يَعِبْ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِعَيْبٍ حَتّىٰ يَنْفِيَ ذٰلِكَ الْعَيْبَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي مِنْهَا[٢] عَيْباً إِلَّا بَدَا لَهُ عَيْبٌ، وَكَفىٰ بِالْمَرْءِ شُغْلاً بِنَفْسِهِ عَنِ النَّاسِ».[٣]

١٩٦٣ / ١٧ . عَنْهُ[٤]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ حَمَّادٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْغِفَارِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ وَاسَى[٥] الْفَقِيرَ مِنْ مَالِهِ[٦]، وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، فَذٰلِكَ الْمُؤْمِنُ حَقّاً».[٧]

١٩٦٤ / ١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَافِعٍ بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْبَزَّازِ[٨]، قَالَ:

---

١ . في «ف»: - «أنّ».
٢ . في «ج»: «منه». والنفس ممّا يذكّر ويؤنّث.
٣ . الخصال، ص ٨٠، باب الثلاثة، ح ٣، بسنده عن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران، عن عثمان بن جبلة، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام. المحاسن، ص ٤، كتاب القرائن، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الخصال، ص ٨١، باب الثلاثة، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٨٢، عن السجّاد عليه السلام، وفيهما من دون الإسناد إلى الرسول صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٧٦، ح ٢، مرسلاً عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٨، ح ٢٠٥٣٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٩، ح ٣٨.
٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمّد هذا عن عبد الرحمن بن حمّاد في بعض الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢٣٠١ و ٦٠١٦ و ٨٣٩٨ و ٨٧٥١؛ المحاسن، ص ٦، ح ١٧؛ وص ١١، ح ٢٣؛ وص ١٣٨، ح ٢٤؛ وص ٣٦١، ح ٨٩.
٥ . «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها الهمزة فقلبت واواً تخفيفاً. النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسا).
٦ . في الخصال: - «من ماله».
٧ . الخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٤٨، بسنده، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبدالرحمن بن حمّاد الكوفي، عن عبدالله بن محمّد الغفّاري، عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٠، ح ٣٩.
٨ . في «ب، ج»: «البزّار». والبزّار اسم لمن يخرج الدهن من البَزْر أو يبيعه. راجع: الأنساب للسمعاني، ←

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا تَدَارَأَ[١] اثْنَانِ فِي أَمْرٍ قَطُّ، فَأَعْطىٰ أَحَدُهُمَا النَّصَفَ[٢] صَاحِبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، إِلَّا أُدِيلَ[٣] مِنْهُ».[٤]

١٤٨/٢ ١٩٦٥ / ١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ جَنَّةً لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ، أَحَدُهُمْ مَنْ حَكَمَ فِي نَفْسِهِ[٥] بِالْحَقِّ».[٦]

١٩٦٦ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَدْلُ أَحْلىٰ مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظَّمْآنُ؛ مَا أَوْسَعَ الْعَدْلَ إِذَا عُدِلَ فِيهِ وَإِنْ قَلَّ».[٧]

← ج ١، ص ٣٣٦؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ٤٨٤.
هذا، والمذكور في رجال البرقي، ص ٢٩؛ و رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤١ هو يوسف البزّاز.

١ . في «بر»: «تدارى» وهو من تخفيف الهمزة. و «الدَّرء»: الدفع، وتقول: تدارأتم، أي اختلفتم. الصحاح، ج ١، ص ٤٨ (درأ).

٢ . «النَّصَف»: اسم الإنصاف. وتفسيره: أن تعطيه من نفسك النصف، أي تعطي من نفسك ما يستحقّ من الحقّ كما تأخذه. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٠٠ (نصف).

٣ . أدال الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكَرّة لهم عليهم. والإدالة: النُّصرة والغلبة. أساس البلاغة، ص ١٣٩؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٧٤ (دول).

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٣٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٠، ح ٤٠.

٥ . في حاشية «د، بر» والكافي، ح ٢٠٨٦: «على نفسه». وفي «ف»: «في تقيّة».

٦ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٨٦، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب. الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٦٠، ح ١٥٥، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٩١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٥، ح ٢٠٥٣١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤١، ح ٤١.

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٣، ذيل ح ٢٠٥٥٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٦، ح ٣٣.

٦٧ ـ بَابُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ

١٩٦٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُ اللَّيْلِ[١] ، وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ».[٢]

١٩٦٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيُّ[٣] جَمِيعاً ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ لَا يَسْأَلَ رَبَّهُ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ ، فَلْيَيْأَسْ[٤] مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ ، وَلَا يَكُونُ[٥] لَهُ رَجَاءٌ إِلَّا[٦] عِنْدَ اللّٰهِ ، فَإِذَا عَلِمَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ذٰلِكَ مِنْ قَلْبِهِ ، لَمْ يَسْأَلِ[٧] اللّٰهَ شَيْئاً إِلَّا ←

---

١ . في الوسائل : «بالليل».

٢ . الكافي ، كتاب الصلاة ، باب النوادر ، ذيل ح ٥٦٩٧ ؛ والتهذيب ، ج ٢ ، ص ١٢٠ ، ذيل ح ٤٥١ ؛ وثواب الأعمال ، ص ١٦٣ ، ح ١ ؛ والخصال ، ص ٦ ، باب الواحد ، ذيل ح ١٨ ، بسند آخر عن عبدالله بن سنان . الزهد ، ص ١٥٠ ، ذيل ح ٢١٨ ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، حكايةً عن جبرئيل في كلامه مع النبيّ صلى الله عليه وآله . وفي الأمالي للصدوق ، ص ٢٣٣ ، المجلس ٤١ ، ذيل ح ٥ ؛ والخصال ، ص ٧ ، باب الواحد ، ذيل ح ١٩ ؛ ومعاني الأخبار ، ص ١٧٨ ، ذيل ح ٢ ، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام حكايةً عن جبرئيل في كلامه مع النبيّ صلى الله عليه وآله . وفي الفقيه ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، ذيل ح ١٣٦٠ ؛ و ج ٤ ، ص ٣٩٩ ، ذيل ح ٥٨٥٦ ، هكذا : «نزل جبرئيل على النبيّ صلى الله عليه وآله فقال له ...» ؛ فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٦٧ ، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي ، ج ٤ ، ص ٤١٥ ، ح ٢٢١٩ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٤٤٨ ، ح ١٢٤٦٦ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ١٠٩ ، ح ١٤ .

٣ . في «بس» : «القاشاني».

٤ . في «ب ، ج د ، ص ، ف» والوافي : «فليأيس» . من أيس يأيس . وهو إمّا لغة مستقلّة ، وإمّا مقلوب من يئس .

٥ . الجملة إمّا حاليّة ، أو من عطف الخبر على الإنشاء .

٦ . في الوافي والوسائل والأمالي للمفيد ، ص ٢٧٤ والأمالي للطوسي ، ص ٣٦ : + «من».

٧ . في الوافي والكافي ، ح ١٤٩٢٣ ومصباح الشريعة والأمالي للمفيد ، ص ٣٢٩ : «لم يسأله».

أَعْطَاهُ».[١]

١٩٦٩ / ٣ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ الْخَيْرَ كُلَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ فِي قَطْعِ الطَّمَعِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَمَنْ لَمْ يَرْجُ النَّاسَ فِي شَيْءٍ، وَرَدَّ أَمْرَهُ إِلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، اسْتَجَابَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ».[٢]

١٩٧٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «طَلَبُ الْحَوَائِجِ إِلَى النَّاسِ اسْتِلَابٌ[٣] لِلْعِزِّ، وَ[٤] مَذْهَبَةٌ[٥] لِلْحَيَاءِ؛ وَالْيَأْسُ مِمَّا[٦] فِي أَيْدِي النَّاسِ عِزٌّ لِلْمُؤْمِنِ[٧] فِي دِينِهِ، وَالطَّمَعُ هُوَ ١٤٩/٢

١ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٢٣. وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٧٤، المجلس ٣٣، ح ١؛ و ص ٣٢٩، المجلس ٣٩، ح ١، بسند آخر عن عليّ بن محمّد القاشاني، عن الإصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٦، المجلس ٢، ح ٣٨، بسند آخر عن عليّ بن محمّد القاشاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث؛ وفيه، ص ١١٠، المجلس ٤، ح ٢٣، بسند آخر عن عليّ بن محمّد القاساني، عن حفص بن غياث. مصباح الشريعة، ص ١٣٢، الباب ٦٢، مع اختلاف يسير، وفي كلّها مع زيادة في آخره؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٧، إلى قوله: «ولا يكون له رجاء إلّا عندالله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٥، ح ٢٢٢١؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٤٢، ح ٨٩٥٣؛ و ج ٩، ص ٤٤٨، ح ١٢٤٦٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٠٩، ح ١٥.

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الطمع، ح ٢٦٠٥، إلى قوله: «عمّا في أيدى الناس». الوافي، ج ٤، ص ٤١٥، ح ٢٢٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٩، ح ١٢٤٦٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٠، ح ١٦.

٣ . في الوسائل: «استسلاب».

٤ . في «ج، ز، ص بس، بف» والوافي: - «و».

٥ . في «ص»: «مُذهبة» بهيئة اسم الفاعل. قال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٤: «المذهبة إمّا بالفتح مصدراً ميميّاً، والحمل على المبالغة. أو هو بمعنى اسم الفاعل. أو اسم المكان، أي مظنّة لذهاب الحياء. أو بالكسر، أي آلة لذهابه».

٦ . في «ف»: «عمّا».

٧ . في «بس» وحاشية «بف»: «المؤمن».

الْفَقْرُ الْحَاضِرُ».[١]

١٩٧١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[٢] أَبِي نَصْرٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، اكْتُبْ لِي إِلىٰ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَاوُدَ الْكَاتِبِ لَعَلِّي أُصِيبُ مِنْهُ[٣].

قَالَ[٤] : «أَنَا أَضَنُّ[٥] بِكَ أَنْ تَطْلُبَ مِثْلَ هٰذَا وَشِبْهَهُ ، وَلٰكِنْ عَوِّلْ عَلىٰ[٦] مَالِي».[٧]

١٩٧٢ / ٦ . عَنْهُ[٨] ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ نَجْمِ بْنِ حُطَيْمٍ[٩] الْغَنَوِيِّ :

---

١ . تحف العقول ، ص ٢٧٩ ، عن عليّ بن الحسين عليه السلام ، مع اختلاف . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤١٦ ، ح ٢٢٢٣ ؛ الوسائل ، ج ٩ ، ص ٤٤٩ ، ح ١٢٤٧٠ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ١١٠ ، ح ١٧ .

٢ . في «ب» : - «محمّد بن» .

٣ . في «ب ، ج د ، ص ، ض ، بس» والوافي : + «شيئاً» .

٤ . في «ب» : + «إذا» .

٥ . في حاشية «بر» : «أعزّ» . و «الضَّنّ» : هو ما يختصّه ويضنّ به ، أي يبخل به لمكانته منه وموقعه عنده . مجمع البحرين ، ج ٦ ، ص ٢٧٥ (ضنن) .

٦ . في «بر» : «إلى» .

٧ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤١٦ ، ح ٢٢٢٤ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٤٤٩ ، ح ١٢٤٧١ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ١١١ ، ح ١٨ .

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق ؛ فقد روى هو عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى كتبه - كما في الفهرست للطوسي ، ص ١٥٦ ، الرقم ٢٤١ - وأكثر من الرواية عنه بتوسّط أبيه في المحاسن . أُنظر على سبيل المثال : المحاسن ، ص ٦٧ ، ح ١٢٥ و ١٢٦ ؛ وص ١٣٢ ، ح ٦ ؛ وص ١٣٣ ، ح ٩ ؛ وص ٣٣٤ ، ح ١٠٢ ؛ وص ٣٣٧ ، ح ١١٥ و ١١٧ ؛ وص ٣٤٠ ، ح ١٢٩ .

٩ . في «ص ، ض ، بر» : «خطيم» . وقد ذكر البرقي في رجاله ، ص ١٥ نجم بن حَطيم الغَنَوي في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام . والشيخ الطوسي ذكر في رجاله ، ص ١٤٧ ، الرقم ١٦٣١ نجم بن حَطيم . ثمّ قال : «وقيل : أبو حطيم (ابن خطيم - خ ل) العبدي .

وقال ابن ماكولا في الإكمال ، ج ٣ ، ص ١٦٨ : «نجم بن الخَطيم العجلي أبو عليّ ، يروي عن أبي جعفر محمّد بن عليّ ، روى عنه حصين بن مخارق» .

وقال ابن حبّان في كتابه الثقات ، ج ٩ ، ص ٢٢٠ : «نجم بن حطيم ، يروي عن سدير الضبي (الصيرفي - خ ل) ، روى عنه حميد بن المثنّى» .

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «الْيَأْسُ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ عِزُّ الْمُؤْمِنِ فِي دِينِهِ؛ أَ وَمَا[1] سَمِعْتَ قَوْلَ حَاتِمٍ[2]:

إِذَا مَا عَزَمْتَ الْيَأْسَ أَلْفَيْتَهُ الْغِنىٰ إِذَا عَرَّفْتَهُ النَّفْسَ وَالطَّمَعُ الْفَقْرُ[3]».[4]

٧/١٩٧٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارٍ السَّابَاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لِيَجْتَمِعْ فِي قَلْبِكَ الِافْتِقَارُ إِلَى النَّاسِ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُمْ[5]؛ فَيَكُونَ افْتِقَارُكَ

---

١ . في «بر»: «أما».

٢ . هو حاتم بن عبدالله بن سعد الحشرج الطائي القحطاني، أبو عَديّ، فارس شاعر جواد جاهلي، يضرب المثل بجوده وسخائه، كان من أهل نجد وزار الشام، فتزوّج مارية بنت حجر الغسّانيّة، ومات في عوارض، وهو جبل في بلاد الطيئ، قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. وشعر حاتم كثير، ضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير مطبوع. وأرّخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، أي نحو سنة ٤٦ قبل الهجرة. الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٥١.

٣ . قال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٦: «ذكر شعر حاتم ليس للاستشهاد، بل للشهرة والدلالة على أنّ هذا ممّا يحكم به عقل جميع الناس حتّى الكفّار. «إذا ما عزمت اليأس» كلمة «ما» زائدة، أي إذا عزمت على اليأس عن الناس. «ألفيته» أي وجدته «الغنا إذا عرّفته» بصيغة الخطاب من باب التفعيل ونصب النفس، أو بصيغة الغيبة ورفع النفس. والطمع مرفوع بالابتدائيّة، والفقر بالخبريّة». وتمثّل أيضاً بهذا، الإمام الصادق عليه السلام في حديث آخر في الكافي، كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة، ح ٦٠٨٣، وفيه: «إذا ما عرفت» بدل «إذا ما عزمت».

٤ . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٦٧، إلى قوله: «عزّ المؤمن في دينه» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٤، ح ١٢٤٧٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ح ١٩.

٥ . في مرآة العقول: «ليجتمع في قلبك الافتقار إلى الناس والاستغناء عنهم، أي العزم عليهما بأن تعاملهم ظاهراً معاملة من يفتقر إليهم في لين الكلام وحسن البشر، وأن تعاملهم من جهة أُخرى معاملة من يستغني عنهم بأن تنزّه عرضك من التدنّس بالسؤال عنهم، وتبقي عزّك بعدم التذلّل عندهم للأطماع الباطلة. أو يجتمع في قلبك اعتقادان: اعتقادك بأنّك مفتقر إليهم للمعاشرة، لأنّ الإنسان مدنيّ بالطبع يحتاج بعضهم إلى بعض في التعيّش والبقاء؛ واعتقادك بأنّك مستغن عنهم غير محتاج إلى سؤالهم، لأنّ الله تعالى ضمن أرزاق العباد، وهو مسبّب الأسباب».

إِلَيْهِمْ فِي لِينِ كَلَامِكَ وَحُسْنِ بِشْرِكَ، وَيَكُونَ اسْتِغْنَاؤُكَ عَنْهُمْ فِي نَزَاهَةِ عِرْضِكَ وَبَقَاءِ عِزِّكَ».[1]

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ[2] بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ـ يَقُولُ»[3] ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

٦٨ ـ بَابُ صِلَةِ الرَّحِمِ

٢/ ١٥٠

١٩٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[4] قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ أَرْحَامُ النَّاسِ، إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَمَرَ بِصِلَتِهَا

---

١ . الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، ح ١٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ح ٢٠.

٢ . في «ز»: - «عليّ».

والخبر رواه الصدوق في معاني الأخبار، ص ٢٦٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن معبد، قال: أخبرني أحمد بن عمر، عن يحيى بن عمران. ولا يبعد صحّته؛ فقد روى الكليني في الكافي، ح ٣٤، بسنده عن أحمد بن عمر الحلبي، عن يحيى بن عمران، عن أبي عبد الله ، قال: كان أمير المؤمنين يقول، وقد ذكر خبراً آخر.

هذا، وقد وردت رواية أحمد بن عمر الحلّال عن يحيى بن عمران الحلبي عن أبي عبد الله في الخصال، ص ٣٤٨، ح ٢٢، و ص ٤٣٤، ح ٢٠.

ثمّ إنّ أحمد بن عمر الحلّال و أحمد بن عمر الحلبي، كلاهما مذكوران في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٥؛ و ص ٩٩، الرقم ٢٤٨. وعليّ بن عمر هذا مجهول لم نعرفه.

٣ . معاني الأخبار، ص ٢٦٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن معبد، عن أحمد بن عمر، عن يحيى بن عمران، عن أبي عبد الله . تحف العقول، ص ٢٠٤، عن أمير المؤمنين . الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، ذيل ح ١٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ذيل ح ٢٠.

٤ . النساء (٤): ١.

وَعَظَّمَهَا ؛ أَ لَا تَرىٰ أَنَّهُ جَعَلَهَا مِنْهُ[١]».[٢]

١٩٧٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ[٣]:

بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٤] أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ[٥]، أَهْلُ بَيْتِي أَبَوْا إِلَّا تَوَثُّباً[٦] عَلَيَّ وَقَطِيعَةً لِي وَشَتِيمَةً[٧]، فَأَرْفُضُهُمْ؟ قَالَ: «إِذاً يَرْفُضَكُمُ اللّٰهُ جَمِيعاً». قَالَ: فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذٰلِكَ كَانَ لَكَ مِنَ اللّٰهِ[٨] عَلَيْهِمْ ظَهِيرٌ».[٩]

١٩٧٦ / ٣ . وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ[١٠]، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «يَكُونُ الرَّجُلُ يَصِلُ رَحِمَهُ، فَيَكُونُ قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ ثَلَاثُ سِنِينَ، فَيُصَيِّرُهَا[١١] اللّٰهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَفْعَلُ اللّٰهُ................ ←

---

١ . في تفسير العيّاشي والزهد: «معه». وفي الوافي: «جعلها منه، أي قرنها باسمه في الأمر بالتقوى». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٩: «وربّما يقرأ: مُنّة، بضمّ الميم وتشديد النون، أي جعلها قوّة وسبباً لحصول المطالب. أو بالكسر والتشديد، أي أنعم بهما على الخلائق. ولا يخفى ما فيهما من التعسّف».

٢ . الزهد، ص ١٠٦، ح ١٠٨، عن محمّد بن أبي عمير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٠، عن جميل بن درّاج؛ وفيه، ح ٩، عن عمر بن حنظلة، عنه عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٣، ح ٢٤٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٦، ح ٧٦.

٣ . هكذا في «ص، بر، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «قال».

٤ . في «ف»: + «أنّه قال».

٥ . في الوسائل: + «إنّ».

٦ . التوثّب: الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٠ (وثب).

٧ . في الوسائل: - «وشتيمة».

٨ . في «ب»: «من الله لك».

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٨، ح ٢٧٨٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٣، ح ٧٢.

١٠ . هكذا في «ب» والطبعة القديمة وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمّد بن عبيد الله». والصواب ما أثبتناه، وتقدّم وجهه في الكافي، ذيل ح ١٨١١.

١١ . في شرح المازندراني: «فيصيّره».

مَا يَشَاءُ».[١]

١٩٧٧ / ٤ . وَ عَنْهُ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ خَطَّابٍ الْأَعْوَرِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «صِلَةُ الْأَرْحَامِ تُزَكِّي[٣] الْأَعْمَالَ، وَتُنْمِي الْأَمْوَالَ، وَتَدْفَعُ الْبَلْوىٰ، وَتُيَسِّرُ الْحِسَابَ، وَتُنْسِئُ[٤] فِي[٥] الْأَجَلِ».[٦]

١٩٧٨ / ٥ . عَنْهُ[٧]، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أُوصِي الشَّاهِدَ مِنْ أُمَّتِي وَالْغَائِبَ مِنْهُمْ وَمَنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَنْ يَصِلَ الرَّحِمَ وَإِنْ كَانَتْ[٨] مِنْهُ عَلىٰ مَسِيرَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنَّ ذٰلِكَ مِنَ الدِّينِ».[٩] ١٥١/٢

---

١. قرب الإسناد، ص ٣٥٥، ح ١٢٧١، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الرضا، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في آخره. الأمالي للطوسي، ص ٤٨٠، المجلس ١٧، ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «ثلاثين سنة». تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٢٠، عن الحسين بن زيد بن عليّ، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع زيادة في أوّله وآخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٠٨، ح ٧٠.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٣. في «ب»: «تزكي» على بناء الإفعال. وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٧: «تزكي، مضارع من باب الإفعال أو التفعيل، أي تجعلها نامية، أو طاهرة من النقص أو الردّ وإن كان فيها نقص ما».

٤. «النَّسْء»: التأخير. يقال: نسأت الشيءَ نَسأً، وأنسأته إنساءً: إذا أخّرته. ويكون في العمر والدَّين. النهاية، ج ٥، ص ٤٤ (نسأ).

٥. في «بر»: - «في».

٦. راجع: حديث ٢٠٠٦ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١١، ح ٧١.

٧. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٨. في «ج، ض»: «ولو كان». وفي «ص» وشرح المازندراني و الوافي: «وكان». قال المازندراني: «وفي بعض النسخ: ولو كانت منه، بالتأنيث، وكلاهما جائز؛ لأنّ الرحم يذكّر ويؤنّث».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٣، ح ٢٤٣٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٤، ح ٧٣.

١٩٧٩ / ٦ . وَ عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «صِلَةُ الْأَرْحَامِ تُحَسِّنُ[٢] الْخُلُقَ، وَتُسَمِّحُ الْكَفَّ، وَتُطَيِّبُ النَّفْسَ[٣]، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَتُنْسِئُ فِي[٤] الْأَجَلِ».[٥]

١٩٨٠ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّحِمَ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ[٦]: اللّٰهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي[٧]، وَهِيَ رَحِمُ آلِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ[٨] قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾[٩] وَرَحِمُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ».[١٠]

---

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢ . يجوز فيه وفي «تسمح» و «تطيب» الإفعال أيضاً. والنسخ مختلفة.

٣ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٦٦: «السماحة: الجود، ونسبتها إلى الكفّ على المجاز لصدورها منها غالباً. «وتطيّب النفس» أي تجعلها سمحة بالبذل والعفو والإحسان، يقال: طابت نفسه بالشيء: إذا سمحت به من غير كراهة ولا غضب؛ أو تطهّرها من الحقد والحسد وسائر الصفات الذميمة، فإنّه كثيراً ما يستعمل الطيّب بمعنى الطاهر؛ أو يجعل باله فارغاً عن الهموم والغموم والتفكّر في دفع الأعادي، فإنّها ترفع العداوة بينه وبين أقاربه».

٤ . في «بر»: - «في».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٤، ح ٧٤.

٦ . في «ض، ف» والبحار: «يقول».

٧ . في الوافي: «تمثيل للمعقول بالمحسوس وإثبات لحقّ الرحم على أبلغ وجه. وتعلّقها بالعرش كناية عن مطالبة حقّها بمشهد من الله. ومعنى ما تدعو به: كن له كما كان لي، وافعل به ما فعل بي من الإحسان والإساءة».

٨ . في «ض»: «وهي».

٩ . الرعد (١٣): ٢١.

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ١٩٩٩، بسند آخر عن الرضا ﷺ؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٦٣، بسند آخر عن أبي الحسن ﷺ؛ الزهد، ص ١٠٢، ح ١٠٠، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «وهي رحم آل محمّد» مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢٧، عن العلاء بن فضيل، عن أبي عبدالله ﷺ؛ وفيه، ح ٢٩، عن محمّد بن فضل، عن العبد الصالح ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرات، ص ١٠١، ح ٨٨. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٩٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٥، ح ٧٥.

١٩٨١ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ[1] ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ : «أَوَّلُ نَاطِقٍ مِنَ الْجَوَارِحِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّحِمُ تَقُولُ[2] : يَا رَبِّ مَنْ وَصَلَنِي فِي الدُّنْيَا ، فَصِلِ الْيَوْمَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ؛ وَمَنْ قَطَعَنِي فِي الدُّنْيَا ، فَاقْطَعِ الْيَوْمَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ» .[3]

١٩٨٢ / ٩ . عَنْهُ[4] ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ ، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ : صِلْ رَحِمَكَ وَلَوْ بِشَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ[5] ، وَأَفْضَلُ مَا تُوصَلُ[6] بِهِ الرَّحِمُ كَفُّ الْأَذىٰ عَنْهَا ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ مَنْسَأَةٌ[7] فِي الْأَجَلِ[8] ، مَحْبَبَةٌ[9] فِي .... ←

---

١ . ورد الخبر في الزهد للحسين بن سعيد ، ص ١٠٢ ، ح ٩٩ ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطيّة ، عن يونس بن عفّان . ولم نجد ذكراً ليونس بن عفّان في غير سند هذا الخبر ، وقد روى مالك بن عطيّة ، عن يونس بن عمّار في الكافي ، ح ٢٣٨١ و ٣٢٥٢ و ٣٤٨٤.
والظاهر أنّ ما ورد في الزهد محرّف ، والمراد من يونس هو يونس بن عمّار الصيرفي المذكور في أصحاب أبي عبدالله ﷺ . راجع : رجال البرقي ، ص ٢٩ ؛ رجال الطوسي ، ص ٣٢٤ ، الرقم ٤٨٥١.

٢ . في «ب ، ض ، ف ، بر ، بف» : «يقول».

٣ . الزهد ، ص ١٠٢ ، ح ٩٩ ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطيّة ، عن يونس بن عفّان ، عن أبي عبدالله ﷺ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٠٤ ، ح ٢٤٣٨ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ٥٣٤ ، ح ٢٧٧٨٩ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ١١٧ ، ح ٧٧.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق .

٥ . في «ز» : «من الماء».

٦ . في «ب ، د ، ز ، ف ، بر ، بس ، بف» والوافي : «ما يوصل».

٧ . «منسأة» : مفعلة من النَّسْء ، والنسء : التأخير . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٤٤ (نسأ).

٨ . في قرب الإسناد : + «مثراة في المال و».

٩ . في «ب ، ج ، د ، ز ، ص ، ض ، ف ، بر ، بس ، بف» والوافي والوسائل وقرب الإسناد : «محبّة». وفي شرح المازندراني : «ومحبية». وفي مرآة العقول : «محبّة ، في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل .

↔

الأَهْلِ».[١]

١٩٨٣ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٢] بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الرَّحِمَ مُعَلَّقَةٌ[٣] يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَرْشِ تَقُولُ[٤]: اللّٰهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي».[٥]

١٥٢/٢ ١٩٨٤ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ[٦]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: حَافَتَا[٧] الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّحِمُ وَالْأَمَانَةُ، فَإِذَا مَرَّ الْوَصُولُ لِلرَّحِمِ الْمُؤَدِّي لِلْأَمَانَةِ، نَفَذَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِذَا مَرَّ الْخَائِنُ لِلْأَمَانَةِ الْقَطُوعُ لِلرَّحِمِ، لَمْ يَنْفَعْهُ مَعَهُمَا[٨] عَمَلٌ،

= وفي بعضها بفتح الميم على بناء المجرّد. إمّا على المصدر على المبالغة، أي سبب لمحبّة الأهل. أو اسم المكان، أي مظنّة كثرة المحبّة؛ لأنّ الإنسان عبيد الإحسان».

١. قرب الإسناد، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٢، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الرضا، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إجلال الكبير، ح ٢٠٤١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، وتمام الرواية: «عظّموا كباركم وصلوا أرحامكم، وليس تصلونهم بشيء أفضل من كفّ الأذى عنهم». تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «كفّ الأذى عنها»، مع زيادة الآية: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَـٰتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾ [البقرة (٢): ٢٦٤]. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٤٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٧، ح ٧٨.

٢. هكذا في النسخ والوسائل والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «فضيل».

٣. في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوسائل: «متعلّقة».

٤. في «ب، ض، بر» والبحار: «يقول».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٣٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٩١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٧، ح ٧٩.

٦. في «ض»: «رحمه الله».

٧. أي جانباه. والحافة: ناحية الموضع وجانبه. النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حوف).

٨. في «بف» والوافي: «لم ينفعهما معه».

وَتَكَفَّأَ[1] بِهِ الصِّرَاطُ فِي النَّارِ».[2]

١٩٨٥ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ قُرْطٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «صِلَةُ الْأَرْحَامِ[3] تُحَسِّنُ[4] الْخُلُقَ، وَتُسَمِّحُ الْكَفَّ، وَتُطَيِّبُ النَّفْسَ، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَتُنْسِئُ فِي[5] الْأَجَلِ».[6]

١٩٨٦ / ١٣ . عَنْهُ[7]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ خَطَّابٍ الْأَعْوَرِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «صِلَةُ الْأَرْحَامِ تُزَكِّي الْأَعْمَالَ، وَتَدْفَعُ الْبَلْوىٰ، وَتُنْمِي الْأَمْوَالَ[8]، وَتُنْسِئُ لَهُ فِي عُمُرِهِ، وَتُوَسِّعُ[9] فِي رِزْقِهِ، وَتُحَبِّبُ[10] فِي أَهْلِ بَيْتِهِ؛ فَلْيَتَّقِ اللّٰهَ، وَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».[11]

١٩٨٧ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

---

١ . في «ب، ف»: «وتكفأ». و«تكفأ» أي تقلّب، وكفأت الإناء: كبيته وقلّبته. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ).

٢ . الزهد، ص ١٠٧، ح ١١٢، عن حنان، عن أبيه، وفيه: «على حافتي الصراط يوم القيامة الرحم والأمانة، فإذا مرّ عليه الوصول للرّحم والمؤدّي للأمانة لم يكتفا به في النار» مع زيادة في أوّله .الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٨، ح ٢٤١٦٩؛ البحار، ج ٨، ص ٦٧، ح ٩؛ وج ٧٤، ص ١١٧، ح ٨٠.

٣ . في «ز، ض، ف، بر، بس، بف»: «الرحم».

٤ . يجوز فيه وفي «تسمح» و«تطيب» الإفعال والتفعيل.

٥ . في «ز، بر» وحاشية «بف»: - «في».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٣.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨ . في «ض»: «المال».

٩ . في حاشية «بر»: + «له».

١٠ . في «ف»: «وتحبّ» على بناء الإفعال.

١١ . تحف العقول، ص ٢٩٩، وتمام الرواية فيه: «صلة الأرحام تزكّي الأعمال، وتنمي الأموال، وتدفع البلوى، وتيسّر الحساب، وتنسئ في الأجل» .الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٨، ح ٨١.

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً[١]، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْحَكَمِ الْحَنَّاطِ[٢]، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؈: «صِلَةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجِوَارِ يَعْمُرَانِ[٣] الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ».[٤]

١٩٨٨ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؈، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ أَعْجَلَ الْخَيْرِ ثَوَاباً صِلَةُ الرَّحِمِ».[٥]

١٩٨٩ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ النَّسَاءُ[٦] فِي الْأَجَلِ وَالزِّيَادَةُ فِي الرِّزْقِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».[٧]

---

١ . في الوسائل: - «ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً».

٢ . في «ف، بس» وحاشية «ص»: «الخيّاط». والظاهر أنّه هو حكم بن أيمن الذي وصفه النجاشي بالحنّاط، ووصفه البرقي والطوسي بالخيّاط. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠.

٣ . في «ف»: «يعمّران» على بناء التفعيل.

٤ . الكافي، كتاب العشرة، باب حقّ الجوار، ح ٣٧٦٣، بسند آخر عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن الحكم الخيّاط، وتمام الرواية: «حسن الجوار يعمر الديار ويزيد في الأعمار». وفيه، ح ٣٧٦٢، بسند آخر وتمام الرواية: «حسن الجوار زيادة في الأعمار وعمارة الديار»؛ وفيه، ح ٣٧٦٥، بسند آخر عن أبي عبدالله ؈ عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية: «حسن الجوار يعمر الديار وينسي في الأعمار». صحيفة الرضا ؈، ص ٨٥، ح ١٩٦، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن محمّد بن عليّ ؈، و تمام الرواية فيه: «صلة الأرحام وحسن الجوار زيادة في الأموال». الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٠، ح ٨٢.

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٣.

٦ . «النَّسْء»: التأخير. يقال: نسأت الشيء نَسأً وأنسأته إنساءً: إذا أخّرته. و «النَّساء» الاسم. ويكون في العمر والدَّين. النهاية، ج ٥، ص ٤٤ (نسأ).

٧ . الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، بسند آخر عن النبيّ ﷺ، مع زيادة؛ الخصال، ص ٣٢، باب الواحد، ح ١١٢، ←

١٩٩٠ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا نَعْلَمُ شَيْئاً يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا صِلَةَ الرَّحِمِ، حَتّىٰ إِنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ أَجَلُهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، فَيَكُونُ وَصُولاً لِلرَّحِمِ[1]، فَيَزِيدُ اللّٰهُ فِي عُمُرِهِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، ٢/١٥٣ فَيَجْعَلُهَا[2] ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَكُونُ أَجَلُهُ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَيَكُونُ قَاطِعاً لِلرَّحِمِ[3]، فَيَنْقُصُهُ اللّٰهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَجْعَلُ أَجَلَهُ إِلىٰ ثَلَاثِ سِنِينَ».[4]

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، مِثْلَهُ.[5]

١٩٩١ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُرِيدُ الْبَصْرَةَ نَزَلَ بِالرَّبَذَةِ[6]، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ مُحَارِبٍ[7]، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي تَحَمَّلْتُ فِي

← بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٤، ص ١٥٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٤.

١ . في «ز»: «في الرحم». ٢ . في «ب»: + «الله».

٣ . في «ز»: «لرحمه».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٦، ح ٢٧٧٩٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٥.

٥ . الزهد، ص ١٠٨، ح ١١٥، عن الحسن بن عليّ، عن أبي الحسن عليه السلام، من قوله: «إنّ الرجل يكون أجله ثلاث سنين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٦، ذيل ح ٢٧٧٩٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ذيل ح ٨٥.

٦ . «الرَّبَذَة»: من قرى المدينة على ثلاثة أيّام، قريبة من ذات عِرق على طريق الحجاز إذا رحلتَ من فيد تريد مكّة. معجم البلدان، ج ٣، ص ٤٤ (ربذة).

٧ . «محارب»: قبيلة من فِهر. الصحاح، ج ١، ص ١٠٩ (حرب).

قَوْمِي حَمَالَةً[١]، وَإِنِّي سَأَلْتُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمُ الْمُؤَاسَاةَ[٢] وَالْمَعُونَةَ، فَسَبَقَتْ إِلَيَّ أَلْسِنَتُهُمْ بِالنَّكَدِ[٣]، فَمُرْهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَعُونَتِي، وَحُثَّهُمْ عَلىٰ مُؤَاسَاتِي، فَقَالَ: أَيْنَ هُمْ؟ فَقَالَ: هٰؤُلَاءِ فَرِيقٌ مِنْهُمْ حَيْثُ تَرىٰ».

قَالَ: «فَنَصَّ[٤] رَاحِلَتَهُ فَادَّلَفَتْ[٥] كَأَنَّهَا ظَلِيمٌ[٦]، فَدَلَفَ[٧] بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَلَأْياً بِلَأْيٍ[٨] مَا لُحِقَتْ[٩]، فَانْتَهىٰ إِلَى الْقَوْمِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، وَسَأَلَهُمْ مَا يَمْنَعُهُمْ[١٠] مِنْ مُؤَاسَاةِ صَاحِبِهِمْ، فَشَكَوْهُ وَشَكَاهُمْ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: وَصَلَ امْرُؤٌ عَشِيرَتَهُ[١١]؛ فَإِنَّهُمْ ١٥٤/٢

---

١ . «الحمالة»: ما يتحمّله الإنسان عن غيره من دية أو غرامة، والتحمّل أن يتحمّلها عن نفسه. النهاية، ج ١، ص ٤٤٢ (حمل).

٢ . يجوز في الكلمة: «المواساة» وهو من تخفيف الهمزة.

٣ . «النَّكَد»: كلّ شيء جرّ على صاحبه شرّاً. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٣٨ (نكد). والمراد: بالقبيح والشرّ.

٤ . يقال: نصّ راحلته: إذا استخرج ما عندها من السير. ونصّ كلّ شيء: منتهاه. وقال الأصمعي: النصّ: السير الشديد حتّى يستخرج أقصى ما عندها. مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٨٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٨ (نصص).

٥ . «فادّلفت»، على هيئة الافتعال، ويجوز التفعّل، أي مشت مشي المقيّد وفوق الدبيب، كأنّها الذَّكَر من النعام؛ من الدليف، وهو المشي فوق الدبيب. أو مشت وقاربت الخَطْو وأسرعت؛ من الدليف بمعنى المشي مع تقارب الخطو والإسراع، كأنّه الوَخَدان، وهو نوع من سير الإبل، وهو أن تسرع وتوسّع الخطو، أو ترمي قوائمه كمشي النعام. أو المعنى: ركضت وتقدّمت؛ من الدَّلْف، وهو التقدّم. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨١ (دلف)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٥١١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٧٤؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٣٣، ذيل الحديث ١٠٦.

٦ . «الظليم»: الذكر من النعام. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٨ (ظلم).

٧ . هكذا في «ب، ز، ص، ف، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي. و في بعض النسخ والمطبوع: «فأدلف».

٨ . في «بر، بس»: «فلأيا» بصيغة التثنية. يقال: فعل ذلك بعد لأي، أي بعد شدّة وإبطاء. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨ (لأى).

٩ . مقتضى المقام كون «ما» نافيةً، أي ما لُحقت راحلتُه عليه السلام مع سعي ذلك البعض واجتهاده. وفي الوافي: و«ما» مصدريّة؛ يعني فأبطأ عليه السلام واحتبس بسبب إبطاء لحوق القوم. وذكر في مرآة العقول، لقوله عليه السلام: «فلأياً بلأي ما لحقت» وجوهاً من المعنى، فقرأ على بعض الوجوه: لحقت، بصيغة المعلوم.

١٠ . في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وسألهم ما يمنعهم. «ما» استفهاميّة، وضمير الغائب في «يمنعهم» و «صاحبهم» لتغليب زمان الحكاية على زمان المحكيّ».

١١ . في المرآة: «وصل امرؤ، أمرٌ في صورة الخبر. وكذا قوله: وصلت العشيرة. والنكرة هنا للعموم نحوها ←

أُولِىٰ بِبِرِّهِ وَذَاتِ يَدِهِ، وَوَصَلَتِ الْعَشِيرَةُ أَخَاهَا إِنْ عَثَرَ بِهِ دَهْرٌ وَأَدْبَرَتْ عَنْهُ دُنْيَا[١]؛ فَإِنَّ الْمُتَوَاصِلِينَ الْمُتَبَاذِلِينَ مَأْجُورُونَ، وَإِنَّ الْمُتَقَاطِعِينَ الْمُتَدَابِرِينَ مَوْزُورُونَ».

قَالَ: «ثُمَّ[٢] بَعَثَ رَاحِلَتَهُ، وَقَالَ: حَلْ[٣]».[٤]

١٩٩٢ / ١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يَحْيىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَنْ يَرْغَبَ الْمَرْءُ عَنْ[٥] عَشِيرَتِهِ وَإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَوَلَدٍ، وَعَنْ مَوَدَّتِهِمْ وَكَرَامَتِهِمْ وَدِفَاعِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ، هُمْ أَشَدُّ النَّاسِ حِيطَةً[٦] مِنْ وَرَائِهِ وَأَعْطَفُهُمْ عَلَيْهِ وَأَلَمُّهُمْ لِشَعَثِهِ[٧] إِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ أَوْ نَزَلَ بِهِ بَعْضُ مَكَارِهِ الْأُمُورِ؛ وَمَنْ يَقْبِضْ يَدَهُ عَنْ عَشِيرَتِهِ، فَإِنَّمَا يَقْبِضُ عَنْهُمْ يَداً وَاحِدَةً، وَيُقْبَضُ[٨] عَنْهُ مِنْهُمْ[٩] أَيْدٍ كَثِيرَةٌ؛ وَمَنْ يَلِنْ[١٠] حَاشِيَتَهُ، يَعْرِفْ صَدِيقُهُ مِنْهُ الْمَوَدَّةَ؛ وَمَنْ

← في قولهم: أنجز حرّ ما وعد».

١ . في «ز»: «دنياه». ٢ . في «بر، بف»: «ثمّ قال».

٣ . في «ب، ج، ز، ص، بر، بس، بف» وحاشية «ض، ف»: «خلّ». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٧٦: «في أكثر النسخ بالحاء المهملة، وفي القاموس: حلحلهم: أزالهم عن مواضعهم وحرّكهم فتحلحلوا، والإبل قال لها: حلِ حلِ منوّنين، أو حَلْ مسكّنة. وفي النهاية: حل: زجرٌ للناقة إذا حثثتها على السير. وقيل: هو بالتشديد، أي حلّ العذاب على أهل البصرة؛ لأنّه كان متوجّهاً إليهم. ولا يخفى ما فيه. وفي بعض النسخ بالخاء المعجمة: أي خلّ سبيل الراحلة، كأنّ السائل كان آخذاً بغرز راحلته، وهو المسموع عن المشايخ».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٠، ح ٢٤٦٠؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٣٢، ح ١٠٦؛ و ج ٧٤، ص ١٠٥، ح ٦٩.

٥ . في «بس»: «من».

٦ . في مرآة العقول: «حيطة، أي حفظاً ... وهذا إذا كان حيطة بالكسر كما في بعض نسخ النهج، وفي أكثرها: حيّطة، كبيّنة، بفتح الباء وكسر الياء المشدّدة، وهي التحنّن».

٧ . «الشَّعَث»: الانتشار والتفرّق كما يتشعّب رأس السواك، وفي الدعاء: «لمّ الله شعثكم»، أي جمع أمركم. المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

٨ . في «ف، بر»: «وتقبض».

٩ . في «ف»: - «منهم».

١٠ . في «ب، ز، ف، بس»: «تلن». وفي «بر، بف»: «يليّن» بالتشديد. وفي مرآة العقول: «قيل: يلن، إمّا بصيغة ←

بَسَطَ يَدَهُ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا وَجَدَهُ، يُخْلِفِ اللّٰهُ لَهُ[1] مَا أَنْفَقَ فِي دُنْيَاهُ، وَيُضَاعِفْ لَهُ فِي آخِرَتِهِ؛ وَلِسَانُ الصِّدْقِ لِلْمَرْءِ يَجْعَلُهُ اللّٰهُ فِي النَّاسِ خَيْراً[2] مِنَ الْمَالِ يَأْكُلُهُ وَيُوَرِّثُهُ[3]، لَا يَزْدَادَنَّ[4] أَحَدُكُمْ كِبْراً وَعِظَماً فِي نَفْسِهِ وَنَأْياً عَنْ[5] عَشِيرَتِهِ إِنْ كَانَ[6] مُوسِراً فِي الْمَالِ، وَلَا يَزْدَادَنَّ أَحَدُكُمْ فِي أَخِيهِ زُهْداً وَلَا مِنْهُ بُعْداً إِذَا[7] لَمْ يَرَ مِنْهُ مُرُوَّةً وَكَانَ مُعْوِزاً[8] فِي الْمَالِ، وَلَا يَغْفُلُ[9] أَحَدُكُمْ عَنِ الْقَرَابَةِ بِهَا الْخَصَاصَةُ[10] أَنْ يَسُدَّهَا بِمَا لَا يَنْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكَهُ، وَلَا يَضُرُّهُ إِنِ اسْتَهْلَكَهُ».[11]

← المعلوم من باب ضرب أو باب الإفعال ... وأقول: الظاهر أنّه من باب الإفعال». و«اللّين»: ضدّ الخشونة. ومن المجاز: قوم لَيِّنون وألْيِناء جمع لَيِّن. وألانَ لهم جناحه. الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٨؛ أساس البلاغة، ص ٤١٩ (لين). والمراد: حسن الصحبة والمعاشرة والملاطفة واللين مع العشيرة وغيرهم، كما في شرح المازندراني و مرآة العقول.

١. في «بف»: - «له».

٢. قرأ المجلسي في مرآة العقول: خير - بالرفع - ثمّ قال: «وفي بعض النسخ: خيراً، بالنصب فيحتمل نصب «لسان» من قبيل ما أُضمر عامله على شريطة التفسير، ورفعه بالابتداء و«يجعله» خبره، و«خيراً» مفعول ثان ليجعله».

٣. في «ب»: «يؤثره».

٤. في الوافي: «ولا يزدادنّ». و«ازداد» لازم ومتعدّ. وكلاهما محتمل هنا. وعلى التعدّي فأحدكم مفعوله، وأن كان - بفتح الهمزة - فاعله.

٥. في «ز»: «في».

٦. قال في مرآة العقول: «أن كان، بفتح الهمزة، أي من أن، أو بكسرها حرف شرط».

٧. في «ج»: «إذ».

٨. «المعوز»، على بناء الفاعل بمعنى المفتقر الذي لا شيء له، أو على بناء المفعول، بمعنى القليل المال. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٤؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٧٩.

٩. في «ب، ج، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي: «لايغفل» بدون الواو. وفي «ف»: «ألا يعقل» بدل «ولا يغفل».

١٠. «الخصاصة»: الفقر والحاجة. المصباح المنير، ص ١٧١ (خصص).

١١. الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦١٦٤، وفيه «عن بعض من حدّثه» بدل «عن يحيى»، وتمام الرواية فيه: «ومن يبسط يده بالمعروف إذا وجده يخلف الله له ما أنفق في دنياه، ويضاعف له في آخرته». الزهد، ص ١٠٣، ح ١٠١، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٦٥، ذيل الخطبة ٢٣، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العشرة، باب التحبّب إلى الناس ...، ح ٣٦٣٠. الوافي، ج ٥، ص ٥١١، ح ٢٤٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٦.

١٩٩٣ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ آلَ فُلَانٍ يَبَرُّ[١] بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَيَتَوَاصَلُونَ، فَقَالَ: «إِذاً ٢/١٥٥ تَنْمِي[٢] أَمْوَالُهُمْ وَيَنْمُونَ، فَلَا يَزَالُونَ فِي ذٰلِكَ حَتَّىٰ يَتَقَاطَعُوا[٣]، فَإِذَا[٤] فَعَلُوا[٥] ذٰلِكَ انْقَشَعَ[٦] عَنْهُمْ».[٧]

١٩٩٤ / ٢١ . عَنْهُ[٨]، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ زِيَادٍ الْقَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْقَوْمَ لَيَكُونُونَ فَجَرَةً وَلَا يَكُونُونَ بَرَرَةً، فَيَصِلُونَ أَرْحَامَهُمْ، فَتَنْمِي[٩] أَمْوَالُهُمْ، وَتَطُولُ[١٠] أَعْمَارُهُمْ، فَكَيْفَ إِذَا كَانُوا أَبْرَاراً بَرَرَةً».[١١]

١٩٩٥ / ٢٢ . وَعَنْهُ[١٢]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

---

١ . في «بس»: «تبرّ».

٢ . في «ف»: «تنمو». وفي مرآة العقول: «تنمي أموالهم، على بناء الفاعل، أو المفعول. وكذا «ينمون» يحتملهما».

٣ . في البحار: «يتقاطعون». ٤ . في «ب»: «فإذ».

٥ . في «ز، ص»: «قطعوا».

٦ . «انقشع»، أي انكشف، والمراد: انكشف وزال عنهم نموّ الأموال والأنفس. راجع: المصباح المنير، ص ٥٠٣ (قشع). وفي «ب، بر»: «انقشعت». وفي «ز، ص»: «انقطع». وفي حاشية «ج، د، بس»: «انقشعت ـ انقطعت». وفي حاشية «ص»: «انقشع ـ انقطعت». وفي الزهد: «انكسر».

٧ . الزهد، ص ١٠٤، ح ١٠٣، عن القاسم، عن عبدالصمد بن هلال، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٥، ح ٨٧.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٩ . في «ب»: «فتنمو». ويمكن قراءته على صيغة المعلوم من الإفعال. والضمير المستتر راجع إلى صلة الرحم.

١٠ . في «ص»: «وتطوّل» على صيغة المعلوم أو المجهول من التفعيل.

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٥، ح ٨٨.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى أحمد هذا عن القاسم بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: صِلُوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالتَّسْلِيمِ [١]، يَقُولُ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [٢]» [٣].

١٩٩٦ / ٢٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ [٤] عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

وَقَعَ بَيْنَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ وَبَيْنَ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْحَسَنِ كَلَامٌ حَتّىٰ وَقَعَتِ الضَّوْضَاءُ [٥] بَيْنَهُمْ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَافْتَرَقَا عَشِيَّتَهُمَا بِذٰلِكَ، وَغَدَوْتُ فِي حَاجَةٍ، فَإِذَا [٦] أَنَا بِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَلىٰ بَابِ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْحَسَنِ وَهُوَ يَقُولُ: «يَا جَارِيَةُ [٧]، قُولِي لِأَبِي مُحَمَّدٍ يَخْرُجْ [٨]». قَالَ: فَخَرَجَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ، مَا بَكَّرَ بِكَ [٩]؟ فَقَالَ [١٠]: «إِنِّي تَلَوْتُ آيَةً

---

١ . في الخصال وتحف العقول: «بالسلام».

٢ . النساء (٤): ١.

٣ . الخصال، ص ٦١٣، أبواب المائة فما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠ [حديث أربعمائة]؛ والجعفريّات، ص ١٨٨، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية فيه: «صلوا أرحامكم بالدنيا بالسلام». تحف العقول، ص ١٠٣، ضمن الحديث الطويل [حديث أربعمائة]، عن أمير المؤمنين ﷺ؛ وفيه، ص ٥٧، عن النبيّ ﷺ، من دون الإشارة إلى الآية. وراجع: ح ٣١ من هذا الباب. الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٦، ح ٨٩.

٤ . في «ج»: - «محمّد بن».

٥ . قال الجوهري: «الضوضاء: أصوات الناس وجلبتهم»، وقال ابن الأثير: «الضوضاة: أصوات الناس وغلبتهم، وهي مصدر». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٠ (ضوا)؛ النهاية، ج ٣، ص ١٠٥ (ضَوْضَو).

٦ . في الوافي: «وإذا».

٧ . في حاشية «ض»: «للجارية».

٨ . في «ب، ج، د، ض، بر، بس، بف» والبحار: - «يخرج». وفي «ف»: «تخرج». والفعل مجزوم في جواب الأمر، كقوله تعالى في سورة إبراهيم (١٤): ٣١: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾، والإسراء (١٧): ٥٣: ﴿قُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾.

٩ . في «د، ف» وحاشية «ض، بر» وشرح المازندراني والبحار: «يكربك» من الإكراب، وهو الإسراع. و«بكّر» من البكور.

١٠ . في «ب، ج، ز، ف، بر» والوافي: «قال».

مِنْ[1] كِتَابِ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- الْبَارِحَةَ، فَأَقْلَقَتْنِي[2]». قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «قَوْلُ اللّٰهِ جَلَّ وَعَزَّ ذِكْرُهُ[3]: ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾[4]».

فَقَالَ[5]: صَدَقْتَ لَكَأَنِّي[6] لَمْ أَقْرَأْ هٰذِهِ الْآيَةَ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ قَطُّ[7]، فَاعْتَنَقَا وَبَكَيَا.[8][9]

١٩٩٧ / ٢٤ . وَعَنْهُ[10]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ لِيَ ابْنَ عَمٍّ أَصِلُهُ فَيَقْطَعُنِي، وَأَصِلُهُ فَيَقْطَعُنِي[11] حَتّٰى لَقَدْ هَمَمْتُ لِقَطِيعَتِهِ إِيَّايَ أَنْ أَقْطَعَهُ، أَ تَأْذَنُ لِي قَطْعَهُ[12]؟ ١٥٦/٢

قَالَ: «إِنَّكَ إِذاً[13] وَصَلْتَهُ وَقَطَعَكَ، وَصَلَكُمَا اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- جَمِيعاً، وَإِنْ قَطَعْتَهُ وَقَطَعَكَ، قَطَعَكُمَا اللّٰهُ[14]».[15]

١٩٩٨ / ٢٥ . عَنْهُ[16]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

---

١. في «ض» والبحار: «في».

٢. في «ف»: «فأورقتني».

٣. في «ز، ص، ف»: «جلّ ذكره». وفي «ج»: «عزّ وجلّ». وفي «ض، بف»: «عزّ وجلّ ذكره». وفي الوافي: «تعالى».

٤. الرعد (١٣): ٢١.

٥. في «بر» والوافي: «قال».

٦. في «ب، ف»: «فكأنّي».

٧. في «بر» والوافي: - «قطّ».

٨. في مرآة العقول: «الظاهر أنّ هذا كان لتنبيه عبدالله وتذكيره بالآية ليرجع ويتوب، وإلّا فلم يكن ما فعله عليه السلام بالنسبة إليه قطعاً للرحم، بل كان عين الشفقة عليه لينزجر عمّا أراده من الفسق بل الكفر؛ لأنّه كان يطلب البيعة منه عليه السلام لولده الميشوم، كما مرّ [ح ٩٣٨] أو شيء آخر مثل ذلك».

٩. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٣١، عن صفوان بن مهران الجمّال، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥١٣، ح ٢٤٦٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٩٨، ح ٢٤؛ وج ٧٤، ص ١٢٦، ح ٩٠.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

١١. في الوسائل: - «وأصله فيقطعني».

١٢. في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والوسائل والبحار: - «أتأذن لي قطعه».

١٣. في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والوافي: «إن».

١٤. في «ز» والوسائل: + «جميعاً».

١٥. الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٨، ح ٢٧٨٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٨، ح ٩١.

١٦. في «ز»: - «عنه». وفي «ف، بف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؛ «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ اللّٰهُ أَنِّي قَدْ أَذْلَلْتُ رَقَبَتِي فِي رَحِمِي، وَإِنِّي لَأُبَادِرُ أَهْلَ بَيْتِي أَصِلُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْنُوا عَنِّي».[١]

١٩٩٩ / ٢٦ . عَنْهُ[٢]، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ[٣] الصَّيْرَفِيِّ، عَنِ الرِّضَا ، قَالَ: «إِنَّ رَحِمَ آلِ مُحَمَّدٍ الْأَئِمَّةِ لَمُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ[٤]: اللّٰهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، ثُمَّ هِيَ جَارِيَةٌ بَعْدَهَا فِي أَرْحَامِ الْمُؤْمِنِينَ» ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَ اتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٥].[٦]

٢٠٠٠ / ٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾[٧] فَقَالَ: «قَرَابَتُكَ».[٨]

٢٠٠١ / ٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ وَ[٩] هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَدُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[١٠] : ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّٰهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾؟

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٢.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٣ . هكذا في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «د» والمطبوع: «فضيل».

٤ . في «ب، بر»: «يقول».

٥ . النساء (٤): ١.

٦ . راجع: ح ٧ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٤٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٣.

٧ . الرعد (١٣): ٢١.

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٤.

٩ . في البحار: «عن» بدل الواو. وهو سهوٌ؛ فإنّ هشام بن الحكم روى ابن أبي عمير كتابه، وتكرّرت روايته عنه في الأسناد، ولم يثبت رواية حمّاد بن عثمان عن هشام بن الحكم. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣١٣-٣١٥.

١٠ . في حاشية «ج»: «سألت أبا عبد الله».

قَالَ: «نَزَلَتْ فِي رَحِمِ آلِ مُحَمَّدٍ -عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ[١]- وَقَدْ تَكُونُ[٢] فِي قَرَابَتِكَ». ثُمَّ قَالَ: «فَلَا تَكُونَنَّ[٣] مِمَّنْ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: إِنَّهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ[٤]».[٥]

٢٠٠٢ / ٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْوَصَّافِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَمُدَّ اللّٰهُ فِي عُمُرِهِ، وَأَنْ[٦] يَبْسُطَ لَهُ[٧] فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ؛ فَإِنَّ الرَّحِمَ لَهَا لِسَانٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذَلْقٌ[٨] تَقُولُ[٩]: يَا رَبِّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، فَالرَّجُلُ[١٠] لَيُرىٰ[١١] بِسَبِيلِ خَيْرٍ[١٢] إِذَا أَتَتْهُ الرَّحِمُ الَّتِي قَطَعَهَا، فَتَهْوِي بِهِ إِلىٰ[١٣] أَسْفَلِ قَعْرٍ فِي[١٤] النَّارِ».[١٥]

٢٠٠٣ / ٣٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ١٥٧/٢

---

١ . في «ب، ج» والوافي: «صلّى الله عليه وآله». وفي «ز، ص»: «عليهم السلام». وفي «ض»: «عليه وعليهم السلام». وفي «ف»: «صلّى الله عليه وآله وسلّم».

٢ . في «ج، ز، ض، ف، بر، بس، بف» والبحار: «وقد يكون».

٣ . في «ض»: «ولا تكوننّ». وفي «بس»: «فلا يكوننّ».

٤ . في الوافي: «يعني إذا نزلت آية في شيء خاصّ، فلا تخصّص حكمها بذلك الأمر، بل عمّمه في نظائره».

٥ . راجع: تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٣٠؛ وص ٢٠٩، ح ٣٣؛ وص ٢٠٩، ح ٣٤. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٤٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٠، ح ٩٥.

٦ . في البحار: - «أن».

٧ . في الوافي والبحار: - «له».

٨ . «ذلق»، أي فصيح بليغ، هكذا جاء في الحديث على فُعَل بوزن صُرَد. ويقال: طَلِقٌ ذَلِقٌ، وطُلُقٌ ذُلُقٌ، وطليقٌ ذَليقٌ. ويراد بالجميع المَضاء والنَفاذ. وذَلْقُ كلّ شيء حدّه. النهاية، ج ٢، ص ١٦٥ (ذلق).

٩ . في «ب، ص، ض، ف» والبحار: «يقول».

١٠ . في البحار: «والرجل».

١١ . في الوافي ومرآة العقول: + «أنّه».

١٢ . في «ف»: + «حتّى».

١٣ . في «ز»: «في».

١٤ . في «ب»: «من». وفي «ف»: - «في».

١٥ . الخصال، ص ٣٢، باب الواحد، ح ١١٢، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٥٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف وزيادة في أوّله، وفي كلّها إلى قوله: «فليصل رحمه». الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٤٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٠، ح ٩٦.

صَفْوَانَ، عَنِ الْجَهْمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: تَكُونُ[١] لِيَ الْقَرَابَةُ عَلىٰ غَيْرِ أَمْرِي، أَ لَهُمْ عَلَيَّ حَقٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، حَقُّ الرَّحِمِ لَا يَقْطَعُهُ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانُوا عَلىٰ أَمْرِكَ كَانَ لَهُمْ[٢] حَقَّانِ: حَقُّ الرَّحِمِ، وَحَقُّ الْإِسْلَامِ».[٣]

٢٠٠٤ / ٣١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ وَالْبِرَّ لَيُهَوِّنَانِ الْحِسَابَ، وَيَعْصِمَانِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ[٤]، وَبَرُّوا بِإِخْوَانِكُمْ وَلَوْ بِحُسْنِ السَّلَامِ وَرَدِّ الْجَوَابِ».[٥]

٢٠٠٥ / ٣٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «صِلَةُ الرَّحِمِ تُهَوِّنُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ مَنْسَأَةٌ فِي الْعُمُرِ، وَتَقِي مَصَارِعَ[٦] السُّوءِ؛ وَصَدَقَةُ اللَّيْلِ[٧] تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ».[٨]

---

١ . في «ب، ز، ص، بر، بس، بف» والبحار: «يكون».

٢ . في حاشية «ف، بف»: + «عليك».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣١، ح ٩٧.

٤ . في تحف العقول: «إخوانكم».

٥ . تحف العقول، ص ٣٧٦ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣١، ح ٩٨.

٦ . الصرع: الطرح على الأرض، ومصارع السوء كناية عن الوقوع في البلايا العظيمة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٨ (صرع).

٧ . في حاشية «ف»: «السرّ».

٨ . الزهد، ص ١٠٤، ح ١٠٢، عن القاسم، عن عبد الصمد بن بشير، عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية: «إنّ صلة الرحم تهوّن الحساب يوم القيامة، ثمّ قرأ: ﴿يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ...﴾ [الرعد (١٣): ٢١]. الأمالي للطوسي، ص ٤٨٠، المجلس ١٧، ذيل ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن ←

٢٠٠٦ / ٣٣ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تُزَكِّي[1] الْأَعْمَالَ، وَتُنْمِي الْأَمْوَالَ، وَتُيَسِّرُ الْحِسَابَ، وَتَدْفَعُ الْبَلْوىٰ، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ[2]».[3]

٦٩ ـ بَابُ الْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ

٢٠٠٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ؛
وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ الْحَنَّاطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[4]: مَا هٰذَا الْإِحْسَانُ؟

فَقَالَ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تُحْسِنَ صُحْبَتَهُمَا، وَأَنْ لَا تُكَلِّفَهُمَا أَنْ يَسْأَلَاكَ شَيْئاً مِمَّا يَحْتَاجَانِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَا مُسْتَغْنِيَيْنِ؛ أَلَيْسَ يَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[5]».

↩ رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «صلة الرحم تهوّن الحساب وتقي ميتة السوء». وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب صدقة الليل، ح ٦٠٢٧؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٣٠٠؛ والزهد، ص ١٠٤، ح ١٠٤؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٥؛ وثواب الأعمال، ص ١٧٢، ح ١؛ وتفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١١٤. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٢، ح ٩٩.

١. في «بر»: «تزكى» على بناء الإفعال. ٢. في الزهد: «في العمر».

٣. الزهد، ص ١٠٠، ح ٩٢، عن ابن أبي عمير، عن حسين، عن عثمان، عمّن ذكره. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ١٩٧٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٤١، عن الحسين بن عثمان. تحف العقول، ص ٢٩٩، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨٥، ح ١٩٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٥٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٢، ح ١٠٠.

٤. البقرة (٢): ٨٣؛ الإسراء (١٧): ٢٣ ومواضع أُخر.

٥. آل عمران (٣): ٩٢. وفي الوافي: «كأنّ وجه الاستشهاد بالآية الكريمة أنّه على تقدير استغنائهما عنه، ↩

١٥٨/٢ قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «وَ أَمَّا قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ[١] : ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾» قَالَ: «إِنْ أَضْجَرَاكَ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ، وَلَا تَنْهَرْهُمَا إِنْ ضَرَبَاكَ».

قَالَ: «﴿وَ قُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾» قَالَ: «إِنْ[٢] ضَرَبَاكَ فَقُلْ لَهُمَا[٣]: غَفَرَ[٤] اللّٰهُ[٥] لَكُمَا، فَذٰلِكَ مِنْكَ قَوْلٌ كَرِيمٌ».

قَالَ[٦]: «﴿وَ اخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾»[٧] قَالَ: «لَا تَمْلَأْ[٨] عَيْنَيْكَ[٩] مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِمَا إِلَّا بِرَحْمَةٍ[١٠] وَرِقَّةٍ، وَلَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ فَوْقَ أَصْوَاتِهِمَا، وَلَا يَدَكَ فَوْقَ أَيْدِيهِمَا، وَلَا تَقَدَّمْ قُدَّامَهُمَا».[١١]

= لاضرورة داعية إلى قضاء حاجتهما، كما أنّه لاضرورة داعية إلى الإنفاق من المحبوب؛ إذ بالإنفاق من غير المحبوب أيضاً يحصل المطلوب، إلّا أنّ ذلك لمّا كان شاقّاً على النفس فلاينال البرّ إلّا به، فكذلك لاينال برّ الوالدين إلّا بالمبادرة إلى قضاء حاجتهما قبل أن يسألاه، وإن استغنيا عنه فإنّه أشقّ على النفس لاستلزامه التفقّد الدائم.

ووجه آخر: وهو أنّ سرور الوالدين بالمبادرة إلى قضاء حاجتهما أكثر منه بقضائها بعد الطلب، كما أنّ سرور المنفق عليه بإنفاق المحبوب أكثر منه بإنفاق غيره».

١ . في «ج، ص»: - «﴿لَن تَنَالُوا﴾ - إلى - عزّ وجلّ».

٢ . في «ب، بف»: «فإن».

٣ . في «بس»: - «لهما».

٤ . في «د»: «يغفر».

٥ . في «بس»: - «الله».

٦ . في «ج»: «ثمّ قال».

٧ . الإسراء (١٧): ٢٣-٢٤.

٨ . في «ب، ج، ص، ض، ف، بس، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار: «لا تمل». وفي المرآة: «الظاهر: لا تملأ، بالهمزة كما في مجمع البيان وتفسير العيّاشي. وأمّا على ما في نسخ الكتاب [أي: لاتمل] فلعلّه أبدلت الهمزة حرف علّة ثمّ حذفت بالجازم، فهو بفتح اللام المخفّفة. ولعلّ الاستثناء في قوله: «إلّا برحمة» منقطع. والمراد بملء العينين حدّة النظر».

٩ . في «بس، بف»: «عينك».

١٠ . في «ف»: + «ورأفة».

١١ . الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨٣، معلّقاً عن الحسن بن محبوب. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٣٩، عن أبي ولّاد الحنّاط، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٣، ح ٢٤١٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٧، ح ٢٧٦٦٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٩، ح ٣.

٢٠٠٨ / ٢ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[١]، عَنْ خَالِدِ[٢] بْنِ نَافِعٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ[٣]، أَوْصِنِي، فَقَالَ: لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ شَيْئاً، وَإِنْ حُرِّقْتَ[٤] بِالنَّارِ وَعُذِّبْتَ إِلَّا وَقَلْبُكَ[٥] مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَوَالِدَيْكَ فَأَطِعْهُمَا[٦] وَبَرَّهُمَا حَيَّيْنِ كَانَا أَوْ مَيِّتَيْنِ، وَإِنْ[٧] أَمَرَاكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ فَافْعَلْ، فَإِنَّ ذٰلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ».[٨]

٢٠٠٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَيْءٌ مِثْلُ الْكُبَّةِ[٩]، فَيَدْفَعُ[١٠] فِي ظَهْرِ

---

١ . في «ب»: «عن ابن محبوب». وعلى أيّ تقدير، السند معلّق على سابقه، وينسحب إليه كلا الطريقين المتقدّمين إلى الحسن بن محبوب.

٢ . في «ز»: «خلاد». وخالد بن نافع هو المذكور في رجال البرقي، ص ٣١؛ ورجال الطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٥٥٤.

٣ . في الوسائل: - «يا رسول الله».

٤ . في الوسائل: «إن أحرقت».

٥ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٩٣: «لاتشرك بالله شيئاً، أي لا بالقلب ولا باللسان، أو المراد به الاعتقاد بالشريك، فعلى الأوّل الاستثناء متّصل، أي إلّا إذا خفت التحريق أو التعذيب، فتكلّم بالشرك تقيّة، وقلبك مطمئنّ بالايمان، كما قال سبحانه في قصّة عمّار، حيث أكره على الشرك وتكلّم به: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَٰنِ﴾ [النحل (١٦): ١٠٦]».

٦ . في «د، بر، بف»: + «ووالديك فأطعهما».

٧ . في «ف»: «فإن».

٨ . الزهد، ص ٨١، ح ٤٥، بسند آخر عن زيد بن عليّ، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف وزيادة في آخره. تحف العقول، ص ٤١. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ٢٤١٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٤٢٦، إلى قوله: «ووالديك فأطعهما»؛ وج ٢١، ص ٤٨٩، ح ٢٧٦٦٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤، ح ٢.

٩ . في مرآة العقول: «مثل الكبّة، أي الدفعة والصدمة، أو مثل كبّة الغزل في الصغر، أو مثل البعير في الكبر، قال الفيروز آبادي: الكَبّة: الدفعة في القتال والجَرْي، والحملةُ في الحرب، والزحامُ، والصدمةُ بين الخيلين؛ ومن الشتاء: شدّتُه ودفعتُه. والرميُ في الهُوّة، وبالضمّ: الجماعةُ، والجَرْوَهَقُ - وهو ما جمع مستديراً كهيئة الكبّة، فارسيّ معرّب - من الغزل، والإبلُ العظيمة والثقلُ. وقال الجزري: الكبّة، بالضمّ: الجماعة من الناس وغيرهم، فيه: وإيّاكم وكبّة السوق، أي وجماعة السوق، والكبّة، بالفتح: شدّة الشيء ومعظمه، وكبّة النار: صدمتها. وكأنّ فيه تصحيفاً، ولم أجده في غير هذا الكتاب». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٤، ص ١٣٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٨ (كبب).

١٠ . في «ف، بر، بف»: «فتدفع».

الْمُؤْمِنِ، فَيُدْخِلَهُ[1] الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ: هٰذَا الْبِرُّ».[2]

٢٠١٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ[3]: أَيُّ الْأَعْمَالِ[4] أَفْضَلُ؟

قَالَ: «الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ».[5]

٢٠١١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:

١٥٩/٢ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ ﷺ، قَالَ: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ: مَا حَقُّ الْوَالِدِ عَلىٰ وَلَدِهِ؟

قَالَ:[6] لَا يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ، وَلَا يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَجْلِسُ قَبْلَهُ، وَلَا يَسْتَسِبُّ لَهُ[7]».[8]

٢٠١٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ

---

١ . في «ف»: «فتدخله».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٢، ح ٢٤٣٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٤، ح ٤.

٣ . في «ف»: + «له».

٤ . في حاشية «ف»: «العمل».

٥ . المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٥، عن الوشّاء، عن مثنّى، عن منصور بن حازم. الخصال، ص ١٦٣، باب الثلاثة، ح ٢١٣، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢٧٦٦٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٥، ح ٥.

٦ . في «بر، بف» والوافي ومرآة العقول: + «أن».

٧ . في شرح المازندراني: - «له». وفي المرآة: «أي لا يفعل ما يصير سبباً لسبّ الناس له، كأن يسبّهم أو أباهم؛ وقد يسبّ الناس والد من يفعل فعلاً شنيعاً قبيحاً».

٨ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ٢٤١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٥، ح ٦.

بَحْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ[١] بْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ[٢] -وَ أَنَا عِنْدَهُ- لِعَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَنْصَارِيِّ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ بِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾، فَظَنَنَّا أَنَّهَا[٣] الْآيَةُ الَّتِي[٤] فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَ قَضىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيّاهُ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾[٥]، فَلَمَّا كَانَ بَعْدُ سَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «هِيَ الَّتِي فِي لُقْمَانَ[٦]: ﴿وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ (حُسْناً)﴾[٧]، ﴿وَ إِنْ جاهَداكَ عَلىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُما﴾[٨]». فَقَالَ[٩] عليه السلام: «إِنَّ ذٰلِكَ أَعْظَمُ مِنْ[١٠] أَنْ

---

١. في «بس»: - «عبد الله».

٢. في «ف»: - «قال».

٣. في «ب»: «هذه».

٤. في «ص، ف»: «نزلت».

٥. الإسراء (١٧): ٢٣. وفي «ب، ج، د، بر، بس، بف» والوافي: - ﴿وَ بِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾. وفي «ز»: - «فظننّا - إلى - ﴿إحسانًا﴾».

٦. في المرآة: «هذا الحديث ضعيف، وهو من الأخبار العويصة الغامضة التي سلك كلّ فريق من الأماثل فيها وادياً، فلم يأتوا بعد الرجوع بما يسمن أو يغني من جوع، وفيه إشكالات لفظيّة ومعنويّة».
واعلم أنّ هاهنا إشكالين:
الأوّل: صرّح الراوي أوّلاً بأنّ الكلام كان في قوله تعالى: ﴿وَ بِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ وجوابه عليه السلام بما لا يوافقه، ممّا لا يكاد يستقيم ظاهراً؛ لأنّه غير مذكور في سورة لقمان.
الثاني: أنّ الآيات الدالّة على فضل برّ الوالدين كثيرة، وما يناسب المقام منها أربع: الآية ٢٣ من سورة الإسراء (١٧)، والآية ٨ من سورة العنكبوت (٢٩)، والآية ١٤ و ١٥ من سورة لقمان (٣١)؛ فأمّا الآية الأُولى في الحديث فهي موافقة لما في المصاحف، والآية المنسوبة إلى لقمان لاتوافق شيئاً من الآيات المذكورة في لقمان والعنكبوت، فكيف التوفيق؟
أُجيب عن كليهما بأنّ المقصود هو الإشارة إلى الآيات بالنقل بالمعنى، أو بأنّ ذلك من تغيير الراوي وتصرّفه. وقيل غير ذلك من وجوه الدفع، يتغيّر على بعضها معنى الكلام وإعراب بعض الكلمات. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢١ - ٢٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٤٩٥؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٠٠ - ٤١٠.

٧. لقمان (٣١): ١٤. ولفظة «حسناً» ليست في سورة لقمان، بل في العنكبوت (٢٩): ٨.

٨. لقمان (٣١): ١٥.

٩. قائل «فقال» هذا والآتي يختلف باختلاف وجوه الدفع، فهو إمّا الإمام عليه السلام، أو الراوي. وفي الآتي احتمال آخر وهو كون القائل هو الله تعالى. ومقول القول إمّا خبر أو استفهام إنكاريّ.

١٠. في «د، ز، ص، ض، ف، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: - «من».

يَأْمُرَ[١] بِصِلَتِهِمَا وَحَقِّهِمَا عَلىٰ كُلِّ حَالٍ». ﴿وَ إِنْ جاهَدَاكَ عَلىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ[٢]﴾؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ يَأْمُرُ[٣] بِصِلَتِهِمَا، وَإِنْ جَاهَدَاهُ عَلَى الشِّرْكِ مَا زَادَ[٤] حَقَّهُمَا إِلَّا عِظَماً».[٥]

٢٠١٣ / ٧ . عَنْهُ[٦]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ أَنْ يَبَرَّ وَالِدَيْهِ حَيَّيْنِ وَ[٧] مَيِّتَيْنِ، يُصَلِّيَ[٨] عَنْهُمَا، وَيَتَصَدَّقَ عَنْهُمَا، وَيَحُجَّ عَنْهُمَا، وَيَصُومَ عَنْهُمَا، فَيَكُونَ الَّذِي صَنَعَ لَهُمَا، وَلَهُ مِثْلُ ذٰلِكَ، فَيَزِيدَهُ[٩] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِبِرِّهِ وَصِلَتِهِ[١٠] خَيْراً كَثِيراً».[١١]

٢٠١٤ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: أَدْعُو لِوَالِدَيَّ إِذَا[١٢] كَانَا لَا يَعْرِفَانِ الْحَقَّ؟

---

١ . في «ج، ف، بر، بس، بف»: «أن تأمر».

٢ . في «ف»: + ﴿فَلا تُطِعْهُما﴾.

٣ . في «ف»: «أمر». وفي «بس، بف»: «تأمر».

٤ . في «بف»: + «من». وفي مرآة العقول: «قوله: ما زاد حقّهما، جملة اُخرى مؤكّدة، أي ما زاد حقّهما بذلك إلّا عظماً، برفع «حقّهما»، أو بنصبه فيكون «زاد» متعدّياً، أي لم يزد ذلك حقّهما إلّا عظماً. ويحتمل أن يكون «يأمر» مبتدأ بتقدير أن و «ما زاد» خبره».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٤٩٥، ح ٢٤١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٣، ح ١.

٦ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧ . في «ز» والبحار، ج ٧٤: «أو».

٨ . في «بف»: «ويصلّي». ويجوز فيه وما يليه الرفع والنصب؛ لأنّه إمّا حال، أو بدل عن «يبرّ».

٩ . في الوسائل، ح ١٠٦٤٧: «فيزيد».

١٠ . في «ب، د، بس، بف» والوسائل، ح ٢٧٠٧٦، والبحار: «وصلاته». وفي «ز، ص» وحاشية «ض»: «وصَلَواته».

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤١٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٧٦، ح ١٠٦٤٧؛ وج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٦، ح ٧؛ وج ٨٨، ص ٣١٣.

١٢ . في «بس»: «إن».

قَالَ: «ادْعُ لَهُمَا، وَتَصَدَّقْ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَا حَيَّيْنِ لَا يَعْرِفَانِ الْحَقَّ فَدَارِهِمَا[1]؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللّٰهَ بَعَثَنِي بِالرَّحْمَةِ، لَا بِالْعُقُوقِ[2]».[3]

٢٠١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ».[4] ٢ / ١٦٠

٢٠١٦ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتىٰ رَجُلٌ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، إِنِّي[5] رَاغِبٌ فِي الْجِهَادِ نَشِيطٌ[6]».

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تُقْتَلْ تَكُنْ حَيّاً عِنْدَ اللّٰهِ تُرْزَقْ، وَإِنْ تَمُتْ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُكَ عَلَى اللّٰهِ، وَإِنْ رَجَعْتَ، رَجَعْتَ[7] مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا وُلِدْتَ[8].

قَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، إِنَّ لِي وَالِدَيْنِ كَبِيرَيْنِ يَزْعُمَانِ أَنَّهُمَا يَأْنَسَانِ بِي[9] وَيَكْرَهَانِ خُرُوجِي.

---

١. في حاشية «ف»: «فداوهما».
٢. في «ب»: «بالعقوبة».
٣. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٢٤٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٧، ح ٨.
٤. الزهد، ص ١٠٦، ح ١١٠، عن محمّد بن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب العقيقة، باب برّ الأولاد، ح ١٠٦١٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٨٨. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٩، ح ٩.
٥. في «ض»: «إنّني».
٦. «نشيط»، أي سريع، يقال: نشط في عمله، أي خفّ وأسرع. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشط).
٧. في الأمالي: «خرجت».
٨. في «ض، ف» وحاشية «ز، ف»: + «أمّك».
٩. في «ب»: «لي» وفي «ف»: - «بي».

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: فَقِرَّ[١] مَعَ وَالِدَيْكَ، فَوَ الَّذِي[٢] نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأُنْسُهُمَا بِكَ يَوْماً وَلَيْلَةً خَيْرٌ مِنْ جِهَادِ سَنَةٍ».[٣]

٢٠١٧ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

كُنْتُ نَصْرَانِيّاً، فَأَسْلَمْتُ وَحَجَجْتُ، فَدَخَلْتُ[٥] عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ وَإِنِّي أَسْلَمْتُ، فَقَالَ: «وَ أَيَّ[٦] شَيْءٍ رَأَيْتَ فِي الْإِسْلَامِ؟» قُلْتُ: قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ﴾[٧] فَقَالَ: «لَقَدْ[٨] هَدَاكَ اللّٰهُ». ثُمَّ قَالَ: «اللّٰهُمَّ اهْدِهِ[٩] - ثَلَاثاً - سَلْ عَمَّا شِئْتَ يَا بُنَيَّ».

فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي وَأُمِّي[١٠] عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ وَأَهْلَ بَيْتِي، وَأُمِّي مَكْفُوفَةُ الْبَصَرِ، فَأَكُونُ مَعَهُمْ، وَآكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ فَقَالَ[١١]: «يَأْكُلُونَ[١٢] لَحْمَ الْخِنْزِيرِ؟» فَقُلْتُ[١٣]: لَا، وَلَا يَمَسُّونَهُ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، فَانْظُرْ أُمَّكَ فَبَرَّهَا، فَإِذَا مَاتَتْ فَلَا تَكِلْهَا إِلىٰ غَيْرِكَ، كُنْ[١٤] أَنْتَ الَّذِي

---

١ . في «ض»: «فأقم». وفي الأمالي: «أقم».

٢ . في «ز»: + «بعثني بالحقّ نبيّاً و».

٣ . الأمالي للصدوق، ص ٤٦١، المجلس ٧٠، ح ٨، بسنده عن أحمد بن النضر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٥٢، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «وإن رجعت رجعت من الذنوب» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠، ذيل ح ١٩٩٢٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٢، ح ١٠.

٤ . في «ز»: - «بن خالد».

٥ . في «ب، ج»: «ودخلت».

٦ . في «ب، ج»: «فأيّ».

٧ . الشورى (٤٢): ٥٢. وفي «بر» ومرآة العقول: + ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾.

٨ . في «ف»: «فقد».

٩ . في المرآة: «إنّه ﷺ لمّا سأله عن سبب إسلامه، وقال: وأيّ شيء رأيت في الإسلام من الحجّة والبرهان صار سبباً لإسلامك، فأجاب بأنّ الله تعالى ألقى الهداية في قلبي وهداني للإسلام، كما هو مضمون الآية الكريمة؛ فصدّقه ﷺ وقال: لقد هداك الله، ثمّ قال: اللهمّ اهده ثلاثاً، أي زد في هدايته أو ثبّته عليها».

١٠ . في «ج، ض»: «أمّي وأبي».

١١ . في الوسائل: «قال».

١٢ . في «ج، بر، بس»: «ما يأكلون».

١٣ . في «ب»: «قلت».

١٤ . في «ج، د»: «كنت».

٢ / ١٦١ تَقُومُ بِشَأْنِهَا، وَلَا تُخْبِرَنَّ أَحَداً أَنَّكَ أَتَيْتَنِي حَتّىٰ تَأْتِيَنِي بِمِنىٰ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ»[١].

قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِمِنىٰ وَالنَّاسُ حَوْلَهُ كَأَنَّهُ مُعَلِّمُ صِبْيَانٍ هٰذَا يَسْأَلُهُ، وَهٰذَا يَسْأَلُهُ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْكُوفَةَ أَلْطَفْتُ لِأُمِّي[٢]، وَكُنْتُ أُطْعِمُهَا، وَأَفْلِي[٣] ثَوْبَهَا وَرَأْسَهَا، وَأَخْدُمُهَا، فَقَالَتْ لِي: يَا بُنَيَّ، مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِي هٰذَا وَأَنْتَ عَلىٰ دِينِي؟ فَمَا الَّذِي أَرىٰ مِنْكَ مُنْذُ هَاجَرْتَ، فَدَخَلْتَ فِي الْحَنِيفِيَّةِ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ نَبِيِّنَا أَمَرَنِي بِهٰذَا، فَقَالَتْ: هٰذَا الرَّجُلُ هُوَ نَبِيٌّ؟ فَقُلْتُ: لَا، وَلٰكِنَّهُ ابْنُ نَبِيٍّ، فَقَالَتْ:[٤] يَا بُنَيَّ[٥]، هٰذَا نَبِيٌّ؛ إِنَّ هٰذِهِ[٦] وَصَايَا الْأَنْبِيَاءِ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّهْ[٧]، إِنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ بَعْدَ نَبِيِّنَا نَبِيٌّ، وَلٰكِنَّهُ ابْنُهُ.

فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ، دِينُكَ خَيْرُ دِينٍ، اعْرِضْهُ عَلَيَّ، فَعَرَضْتُهُ عَلَيْهَا، فَدَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَعَلَّمْتُهَا، فَصَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ[٨]، ثُمَّ عَرَضَ لَهَا[٩] عَارِضٌ فِي اللَّيْلِ، فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ، أَعِدْ عَلَيَّ مَا عَلَّمْتَنِي، فَأَعَدْتُهُ عَلَيْهَا، فَأَقَرَّتْ بِهِ وَمَاتَتْ، فَلَمَّا أَصْبَحَتْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ غَسَّلُوهَا، وَكُنْتُ أَنَا الَّذِي صَلَّيْتُ عَلَيْهَا، وَنَزَلْتُ فِي قَبْرِهَا».[١٠]

---

١. في الوافي: «لعلّه ﷺ إنّما نهاه عن إخباره بإتيانه إليه كيلا يصرفه بعض رؤساء الضلالة عنه ﷺ ويدخله في ضلالته قبل أن يهتدي للحقّ، ولعلّه إنّما طوى حديث اهتدائه في إتيانه الثاني بمنى كتماناً لأسرارهم، أو لعدم تعلّق الغرض بذكره».

٢. في الوافي: «لطفت بأمّي».

٣. يجوز فيه التفعيل أيضاً. قال في القاموس، ج ٢، ص ١٧٣٢ (فلى): «فلاه بالسيف يَفليه كيفلوه، ورأسه: بحثه عن القَمْل، كفلّاه». هكذا نقله عنه في مرآة العقول. وقرأه المازندراني في شرحه، من باب رمى.

٤. في «ص، ف، بف» والوافي: + «لا».

٥. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: + «إنّ».

٦. في «ب»: «هذا».

٧. في حاشية «بف»: «يا أمّاه». وفي البحار، ج ٤٧: «يا أمّ».

٨. في «ف»: + «والصبح».

٩. في «ف»: - «لها». وفي البحار، ج ٤٧: «بها».

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٩، ح ٢٤٢٨؛ وفي الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧١، ملخّصاً؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٤، ح ٩٧؛ وج ٧٤، ص ٥٣، ح ١١.

٢٠١٨ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ؛ وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ جَمِيعاً، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ حَيَّانَ، قَالَ:

خَبَّرْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام بِبِرِّ إِسْمَاعِيلَ ابْنِي بِي، فَقَالَ: «لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّهُ وَقَدِ ازْدَدْتُ لَهُ حُبّاً؛ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله أَتَتْهُ أُخْتٌ لَهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ[1]، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا[2] سُرَّ بِهَا، وَبَسَطَ مِلْحَفَتَهُ[3] لَهَا، فَأَجْلَسَهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ يُحَدِّثُهَا، وَيَضْحَكُ فِي وَجْهِهَا.

ثُمَّ قَامَتْ فَذَهَبَتْ[4] وَجَاءَ أَخُوهَا، فَلَمْ يَصْنَعْ بِهِ[5] مَا صَنَعَ بِهَا، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، صَنَعْتَ بِأُخْتِهِ مَا لَمْ تَصْنَعْ بِهِ وَهُوَ رَجُلٌ[6]؟ فَقَالَ: لِأَنَّهَا كَانَتْ أَبَرَّ بِوَالِدَيْهَا[7] مِنْهُ».[8]

١٦٢/٢ ٢٠١٩ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ أَبِي قَدْ كَبِرَ جِدّاً[9] وَضَعُفَ، فَنَحْنُ[10] نَحْمِلُهُ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ؟

فَقَالَ: «إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَلِيَ ذٰلِكَ مِنْهُ فَافْعَلْ، وَلَقِّمْهُ بِيَدِكَ؛ فَإِنَّهُ جُنَّةٌ[11] لَكَ

---

١ . أُخته وأخوه صلى الله عليه وآله من الرضاعة هما ولدا حليمة السعديّة.

٢ . في «ز»: + «رسول الله».

٣ . في الزهد: «ردائه».

٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «وذهبت».

٥ . في «ز»: + «شيئاً».

٦ . في الوسائل: - «وهو رجل».

٧ . في الزهد: «بأبيها».

٨ . الزهد، ص ١٠٠، ح ٩١، عن فضالة بن أيّوب، عن سيف بن عميرة، وفيه: «أخبرني أبو عبد الله ببرّ ابنه إسماعيل له، وقال: ولقد كنت أُحبّه وقد ازداد إليّ حبّاً، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ...». الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢٧٦٦٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٦٦، ح ١١، من قوله: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أتته»؛ وج ٧٤، ص ٥٥، ح ١٢.

٩ . في حاشية «بر»: «جسداً».

١٠ . في «ف»: «ونحن».

١١ . «الجُنّة»: الدِّرْع، وكلّ ما وقاك فهو جُنّتك. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جنّ).

غَداً».[١]

٢٠٢٠ / ١٤ . عَنْهُ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلاً يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ لِي أَبَوَيْنِ مُخَالِفَيْنِ؟

فَقَالَ: «بَرَّهُمَا كَمَا تَبَرُّ الْمُسْلِمِينَ[٣] مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا[٤]».[٥]

٢٠٢١ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[٦]، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ مُصْعَبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَمْ يَجْعَلِ[٧] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِأَحَدٍ فِيهِنَّ رُخْصَةً: أَدَاءُ الْأَمَانَةِ إِلَى الْبَرِّ[٨] وَالْفَاجِرِ، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ[٩] لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، بَرَّيْنِ كَانَا أَوْ

---

١ . الزهد، ص ١٠١، ح ٩٤، عن فضالة بن أيّوب، عن سيف بن عميرة، عن ابن مسكان ـ الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٢٤٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٣.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٣ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٢٧: «كما تبرّ المسلمين، بصيغة الجمع، أي للأجنبيّ المؤمن حقّ الإيمان، وللوالدين المخالفين حقّ الولادة، فهما متساويان في الحقّ. ويمكن أن يقرأ بصيغة التثنية، أي كما تبرّهما لو كانا مسلمين، فيكون التشبيه في أصل البرّ لا في مقداره، لكنّه بعيد».

٤ . في «ج، ص، ف، بر، بس، بف»: «يتوالانا».

٥ . الزهد، ص ١٠١، ح ٩٦، عن فضالة، عن سيف بن عميرة ـ الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٢٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٤.

٦ . في الوسائل: - «عن ابن محبوب». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن محبوب كتاب مالك بن عطيّة. وتكرّرت رواية إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطيّة في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٠، الرقم ٧٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٦٦ـ٣٦٧؛ و ص ٢٧٥ـ٢٧٦.

٧ . في «ف»: «لا يجعل».

٨ . في حاشية «ف»: «البارّ».

٩ . في «ج»: «للعهد».

فَاجِرَيْنِ».[١]

٢٠٢٢ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ وَالْبِرِّ[٣] أَنْ يُكَنّى[٤] الرَّجُلُ بِاسْمِ أَبِيهِ[٥]».[٦]

٢٠٢٣ / ١٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ - سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ - عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ وَسَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله عَنْ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، فَقَالَ: ابْرَرْ أُمَّكَ، ابْرَرْ أُمَّكَ، ابْرَرْ أُمَّكَ[٧]، ابْرَرْ أَبَاكَ، ابْرَرْ أَبَاكَ، ابْرَرْ أَبَاكَ، وَبَدَأَ بِالْأُمِّ قَبْلَ الْأَبِ».[٨]

٢٠٢٤ / ١٨ . الْوَشَّاءُ[٩]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

---

١ . الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٢٩، بسنده عن الحسن بن محبوب... عن أبي عبد الله عليه السلام . وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب أداء الأمانة، ح ٨٦١٤؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٨٨؛ والخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٨، بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام . تحف العقول، ص ٣٦٧، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٠، ح ٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٥.

٢ . في «ج»: - «بن إبراهيم».

٣ . في «بر»: - «والبرّ».

٤ . في قوله عليه السلام : «أن يكنّى» وجوه ثلاثة: الأوّل: أن يقرأ معلوماً. والمعنى: أن يكنّي الرجل ولده باسم أبيه، أو المراد بالتكنية أعمّ من التسمية. الثاني: أن يقرأ مجهولاً. والمعنى: أن يكنّي المتكلّمُ الرجلَ باسم أبيه أو ابنه على ما في بعض النسخ. وعلى هذا الوجه لا يكون الحديث في برّ الوالدين بل يكون في برّ المؤمن مطلقاً، إلّا أن يقال: إنّ برّ الوالدين داخل في عمومه. الثالث: أن يقرأ بصيغة المعلوم. والمعنى يكنّي عن نفسه باسم أبيه. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٥٠١ - ٥٠٢؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٢٨.

٥ . في «ب، بر» وحاشية «ص، ض»: «ابنه».

٦ . الجعفريّات، ص ١٨٩، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٧، ح ٢٧٣٩٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٧، ح ١٦.

٧ . في «ب»: - «ابرر أمّك».

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٨، ح ١٧.

٩ . السند معلّق على سابقه، وينسحب إليه كلا الطريقين المتقدّمين إلى الوشّاء.

عَنْ أَبِي عَبْدِاللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى[١] النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي وَلَدْتُ[٢] بِنْتاً وَرَبَّيْتُهَا حَتّىٰ إِذَا بَلَغَتْ، فَأَلْبَسْتُهَا وَحَلَّيْتُهَا، ثُمَّ جِئْتُ بِهَا إِلىٰ قَلِيبٍ[٣]، فَدَفَعْتُهَا فِي[٤] جَوْفِهِ[٥]، وَكَانَ[٦] آخِرُ مَا سَمِعْتُ[٧] مِنْهَا وَهِيَ[٨] تَقُولُ: يَا أَبَتَاهْ؛ فَمَا كَفَّارَةُ ذٰلِكَ؟ ٢/ ١٦٣

قَالَ: أَ لَكَ أُمٌّ حَيَّةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَكَ[٩] خَالَةٌ حَيَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَابْرَرْهَا؛ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ؛ يُكَفِّرْ[١٠] عَنْكَ مَا صَنَعْتَ».

قَالَ أَبُو خَدِيجَةَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: مَتىٰ كَانَ هٰذَا؟

فَقَالَ: «كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا[١١] يَقْتُلُونَ الْبَنَاتِ مَخَافَةَ أَنْ يُسْبَيْنَ[١٢]، فَيَلِدْنَ فِي[١٣] قَوْمٍ آخَرِينَ».[١٤]

١٩/٢٠٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: هَلْ يَجْزِي الْوَلَدُ وَالِدَهُ[١٥]؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا فِي خَصْلَتَيْنِ: يَكُونُ[١٦] الْوَالِدُ مَمْلُوكاً، فَيَشْتَرِيهِ ابْنُهُ

---

١ . في البحار: - «إلى».

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «قد ولدت». وفي «ض»: + «لي».

٣ . «القليب»: البئر، وهو مذكّر. قال الأزهري: القليب عند العرب البئر العادية القديمة. المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلب).

٤ . في الوسائل: «إلى».

٥ . في «بر»: «جوفها».

٦ . في الوسائل: «فكان».

٧ . في «د»: «سمعته».

٨ . في «بر»: - «وهي».

٩ . في «ف» وحاشية «بف» والوافي: «ألك».

١٠ . في «ج، ض، بس» والبحار: «تكفّر».

١١ . في «ض»: «فكانوا».

١٢ . في «ض»: «أن يُسْبَيْنَ».

١٣ . في «بر، بف»: «من».

١٤ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٠، ح ٢٤٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٩، ح ٢٧٦٩١؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٢، ح ٩٩؛ وج ٧٤، ص ٥٨، ح ١٨.

١٥ . وفي الوسائل: «أباه».

١٦ . في الأمالي: «أن يكون». وفي مرآة العقول: «ويكون - في الموضعين - إمّا مرفوعان بالاستيناف، أو منصوبان بتقدير: أن».

فَيُعْتِقَهُ؛ أَوْ[١] يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَيَقْضِيهِ عَنْهُ».[٢]

٢٠٢٦ / ٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ[٣]، قَالَ:

«أَتىٰ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ رَجُلٌ[٤]، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ نَشِيطٌ، وَأُحِبُّ الْجِهَادَ، وَلِي وَالِدَةٌ تَكْرَهُ ذٰلِكَ؟

فَقَالَ لَهُ[٥] النَّبِيُّ[٦] ﷺ: «ارْجِعْ، فَكُنْ مَعَ وَالِدَتِكَ؛ فَوَ الَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيّاً[٧]، لَأُنْسُهَا بِكَ لَيْلَةً[٨] خَيْرٌ مِنْ جِهَادِكَ[٩] فِي سَبِيلِ اللّٰهِ سَنَةً[١٠]».[١١]

٢٠٢٧ / ٢١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ[١٢]:

---

١ . في «ج، د، ز، ف» ومرآة العقول والوسائل: «و» بدل «أو».

٢ . الأمالي للصدوق، ص ٤٦٢، المجلس ٧٠، ح ٩، بسنده عن حنان بن سدير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٦، ح ٢٧٧٠٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٨، ح ١٩.

٣ . جابر في مشايخ عمرو بن شمر، هو جابر بن يزيد الجعفي، و هو من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. ولا تستقيم روايته عن رسول الله ﷺ مباشرةً، فالظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٣٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ١٠٨.
يؤكّد ذلك ما تقدّم في الحديث ١٠ من الباب، من نقل مضمون الخبر مفصّلاً بسند آخر عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتى رجل رسول الله ﷺ الخبر.

٤ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة الحجريّة والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أتى رجلٌ رسول الله ﷺ».

٥ . في الوسائل: - «له».

٦ . في «بر، بف»: - «النبيّ».

٧ . في «ج، ز، ض، ف، بس» والوافي والوسائل: - «نبيّاً».

٨ . في «ز»: - «ليلة».

٩ . في «ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والوسائل: «جهاد».

١٠ . في «ز، ص، ف»: «سنة في سبيل الله».

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠، ح ١٩٩٣٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٩، ح ٢٠.

١٢ . لم يثبت رواية عبدالله بن سنان عن محمّد بن مسلم. والخبر رواه الحسين بن سعيد - مع اختلافٍ وزيادةٍ -

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكُونُ بَارّاً بِوَالِدَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ يَمُوتَانِ، فَلَا يَقْضِي عَنْهُمَا دُيُونَهُمَا[1] وَلَا يَسْتَغْفِرُ لَهُمَا، فَيَكْتُبُهُ اللّٰهُ عَاقّاً، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ عَاقّاً لَهُمَا[2] فِي حَيَاتِهِمَا، غَيْرَ بَارٍّ بِهِمَا، فَإِذَا مَاتَا قَضىٰ[3] دَيْنَهُمَا وَاسْتَغْفَرَ[4] لَهُمَا، فَيَكْتُبُهُ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بَارّاً[5]».[6]

٧٠ ـ بَابُ الِاهْتِمَامِ بِأُمُورِ[7] الْمُسْلِمِينَ وَالنَّصِيحَةِ لَهُمْ وَنَفْعِهِمْ

٢٠٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأُمُورِ[8] الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».[9]

٢٠٢٩ / ٢ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

---

* في الزهد، ص ٩٩، ح ٨٩، عن النضر وفضالة، عن عبدالله بن سنان، عن حفص، عن محمّد بن مسلم. وهو الظاهر؛ فقد روى [عبدالله] بن سنان، عن حفص [بن البختري]، عن محمّد بن مسلم، في الكافي، ح ٣٤٦٠ و ٤٥٣٢؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٧.

١ . في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بف» والوافي والبحار: «دينهما».

٢ . في الزهد: - «عاقّاً لهما».

٣ . في حاشية «ف» والزهد: + «عنهما».

٤ . في «ف»: + «الله».

٥ . في «بف»: + «بهما».

٦ . الزهد، ص ٩٩، ح ٨٩، عن النضر وفضالة، عن عبد الله بن سنان، عن حفص، عن محمّد بن مسلم، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٦، ح ٢٧٧٠٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٩، ح ٢١.

٧ . في «ج»: «في أمور».

٨ . في حاشية «ض»: «بأمر».

٩ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩؛ تحف العقول، ص ٥٨، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيه مع زيادة في أوّله وآخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥١٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٦، ح ٢١٧٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٧، ح ١١٦.

١٦٤/٢ «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَنْسَكُ[١] النَّاسِ نُسُكاً أَنْصَحُهُمْ جَيْباً[٢] وَأَسْلَمُهُمْ قَلْباً لِجَمِيعِ[٣] الْمُسْلِمِينَ[٤]».[٥]

٢٠٣٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[٦]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ[٧] عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؑ يَقُولُ: «عَلَيْكَ بِالنُّصْحِ لِلّٰهِ فِي خَلْقِهِ؛ فَلَنْ تَلْقَاهُ بِعَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ».[٨]

٢٠٣١ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».[٩]

---

١ . «النُّسْك» و «النُّسُك»: الطاعة والعبادة، وكلّ ما تُقُرِّبَ به إلى الله تعالى. والناسك: العابد. وسئل ثعلب عن الناسك ما هو؟ فقال: هو مأخوذ من النَّسيكة، وهي سَبيكة الفِضّة المصفّاة، كأنّه صفّى نفسه لله تعالى. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٢ . «الجيب» أي القلب والصدر؛ ورجل ناصح الجيب، أي ناصح الصدر والقلب، أمين لا غشّ فيه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٤ (جيب). وفي الوافي: «في بعض النسخ: أنصحهم حبّاً، ولعلّ الأوّل ـ أي ما في المتن ـ هو الصواب. وأصل النصح الخلوص، يقال: نصحته ونصحت له. ومعنى نصيحة الله صحّة الاعتقاد في وحدانيّته وإخلاص النيّة في عبادته، والنصيحة لكتاب الله هو التصديق له والعمل بما فيه، ونصيحة رسول الله ﷺ التصديق بنبوّته ورسالته والانقياد بما أمر به ونهى عنه، ونصيحة أئمّة الحقّ صلوات الله عليهم التصديق بإمامتهم ووصايتهم وخلافتهم من عند الله وإطاعتهم فيما أمروا به ونهوا عنه، ونصيحة عامّة المسلمين إرشادهم إلى مصالحهم». وفي الجعفريّات: «أفصحهم حسباً».

٣ . في «بر، بف»: «بجميع».

٤ . سقط هذا الحديث بتمامه من نسخة «ز».

٥ . الجعفريّات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ؑ عن رسول الله ﷺ ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥٢١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٠، ح ٢١٧٠٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٧.

٦ . في «بس»: «القاشاني».

٧ . لفظة «بن» ساقطة من المطبوع.

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب نصيحة المؤمن، ح ٢٢١٤، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن المنقري ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٨.

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥١٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٦، ح ٢١٧٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٩.

٢٠٣٢ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَاصِمٍ الْكُوزِيِّ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ[٢]، وَمَنْ سَمِعَ[٣] رَجُلاً يُنَادِي: يَا لَلْمُسْلِمِينَ[٤]، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».[٥]

٢٠٣٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الْخَلْقُ عِيَالُ اللّٰهِ، فَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَى اللّٰهِ مَنْ نَفَعَ عِيَالَ اللّٰهِ، وَأَدْخَلَ عَلىٰ أَهْلِ بَيْتٍ[٦] سُرُوراً».[٧]

٢٠٣٤ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

---

١ . في «ج، ض» وحاشية «د، ص، بر»: «الكوفي».
والظاهر أنّ عاصماً هذا، هو عاصم بن سليمان الكُوزي، وهو من أهل البصرة. يروي كتابه ابن أخيه سليمان بن سماعة. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٤، الرقم ٤٨٧؛ و ص ٣٠١، الرقم ٨٢٠؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم ٣٧٤٢؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ١٠٧.

٢ . في «ز»: «بمسلم».

٣ . في البحار: «من يسمع». وفي الجعفريّات: «من شهد».

٤ . في «د، ص، بر، بس، بف»: «بالمسلمين» بدل «يا للمسلمين».

٥ . الجعفريّات، ص ٨٨؛ التهذيب، ج ٦، ص ١٧٥، ح ٣٥١ من قوله: «من سمع رجلاً»، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩، إلى قوله: «فليس منهم» مع اختلاف يسير ◆ الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥٢٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٧، ح ٢١٧٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٠.

٦ . في «ز»: «بيته».

٧ . الجعفريّات، ص ١٩٣، مع زيادة في آخره؛ قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢١، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا: «الخلق كلّهم عيال الله، فأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ أنفعهم لعياله». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩، وفيه: «الخلق عيال الله، فأحبّ الخلق إلى الله من أدخل على أهل بيت مؤمن سروراً، ومشى مع أخيه في حاجته» ◆ الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢١.

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «سُئِلَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ[١] أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللّٰهِ؟ قَالَ: أَنْفَعُ النَّاسِ لِلنَّاسِ».[٢]

٢٠٣٥ / ٨. عَنْهُ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ الْحَنَّاطِ، عَنْ فِطْرِ[٤] بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ:

عَنْ أَبِيهِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِما، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ رَدَّ عَنْ[٥] قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَادِيَةَ[٦] مَاءٍ[٧] أَوْ نَارٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».[٨]

٢٠٣٦ / ٩. عَنْهُ[٩]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[١٠] قَالَ: «قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً[١١]، وَلَا تَقُولُوا إِلَّا خَيْراً حَتّىٰ ←

---

١. في «ف»: «عمّن».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٢.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «ب، بس، بف»: «قطر». وهو سهو. وفطر هذا، هو فطر بن خليفة أبو بكر المخزومي. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٩١؛ تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ٣١٢، الرقم ٤٧٧٣.

٥. في البحار: «على».

٦. رفعت عنك عادية فلان، أي ظُلْمه وشرّه. مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٨٣ (عدا). وراجع أيضاً: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٥٧ (عدو).

٧. في «ص، بر، بف»: - «ماء».

٨. الكافي، كتاب الجهاد، باب (بدون العنوان)، ح ٨٣١٧، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن مثنّى، عن فطر بن خليفة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه صلوات الله عليهم، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. قرب الإسناد، ص ١٣٢، ح ٤٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام عن عليّ عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «من ردّ على المسلمين عادية ماء وعادية نار وعادية عدوّ مكابر للمسلمين غفر الله ذنبه». الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٤٢، ح ٢٠١٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٣.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٠. البقرة (٢): ٨٣.

١١. في «ب، ز، ص، ف، بس»: - «قال: قولوا للناس حسناً».

تَعلَمُوا مَا هُوَ[١]».[٢]

٢٠٣٧ / ١٠ . عَنْهُ[٣]، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ -الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ- عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ: ٢ / ١٦٥

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾: قَالَ: «قُولُوا لِلنَّاسِ أَحْسَنَ مَا تُحِبُّونَ أَنْ يُقَالَ فِيكُمْ[٤]».[٥]

٢٠٣٨ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ[٦] فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ جَعَلَنِى مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾[٧] قَالَ: «نَفَّاعاً».[٨]

٧١ـ بَابُ إِجْلَالِ الْكَبِيرِ

٢٠٣٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

---

١ . في الوافي: «يعني لاتقولوا لهم إلّا خيراً ما تعلمون فيهم الخير وما لم تعلموا فيهم الخير، فأمّا إذا علمتم أنّه لاخير فيهم وانكشف لكم عن سوء ضمائرهم بحيث لاتبقى لكم مرية، فلا عليكم أن لاتقولوا خيراً. و«ما» تحتمل الموصوليّة والاستفهام والنفي».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٠، ح ٢١٧١٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٠، ح ١٢٤.

٣ . في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤ . في تفسير العيّاشي والأمالي وتحف العقول: «لكم».

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ح ٤، عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم، عن المفضّل، عن جابر. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٣، عن جابر. تحف العقول، ص ٣٠٠، من قوله: «قولوا للناس أحسن»، وفي كلّها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤١، ح ١٢٥.

٦ . في الوسائل ومعاني الأخبار: - «قال».

٧ . مريم (١٩): ٣١.

٨ . تفسير القمّي، ج ٢، ص ٥٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٢١٢، ح ١، بسند آخر عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٨، ح ٢٥٢٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٢، ح ٢١٧١٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤١، ح ١٢٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ إِجْلَالِ اللّٰهِ إِجْلَالُ[1] ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ».[2]

٢٠٤٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا[3]، وَيَرْحَمْ[4] صَغِيرَنَا[5]».[6]

٢٠٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبَانٍ[7]، عَنِ

---

١. في «ز»: + «الكبير».

٢. الكافي، كتاب العشرة، باب وجوب إجلال ذي الشيبة المسلم، ح ٣٧٠٦ و ٣٧١٠ و ٣٧١١؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٩٩، المجلس ٣٩، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله. وفيه، ص ٣١١، المجلس ١١، ح ٧٨، [مع زيادة في أوّله]؛ و ص ٥٣٥، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١؛ وثواب الأعمال، ص ٢٢٤، ح ١ [مع زيادة في أوّله]، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الجعفريّات، ص ١٩٦، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله وآخره، وفي كلّ المصادر -إلّا الكافي ح ٣٧١١- مع اختلاف يسير •الوافي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١٥٧٤٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٨، ح ٢.

٣. في «ف»: «كبيراً».

٤. في حاشية «ف» والوافي: «ولم يرحم». ٥. في «ف»: «صغيراً».

٦. الجعفريّات، ص ١٨٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع زيادة: «ويعرف فضلنا أهل البيت». الأمالي للمفيد، ص ١٨، المجلس ٢، ح ٦، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع زيادة: «ويعرف حقّنا». • الوافي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١٥٧٤٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٨، ح ٣.

٧. لم نجد رواية ابن أبي عمير عن عبد الله بن أبان، ولا رواية عبد الله بن أبان عن الوصّافي في غير سند هذا الخبر.

والخبر أورده الطبرسي في مشكاة الأنوار، ص ٢٩٥ عن عبد الله بن أبان، عن الرضا عليه السلام، قال: «يا عبد الله عظّموا كباركم» الخبر. والظاهر صحّة ما في مشكاة الأنوار، و وقوع التحريف في ما نحن فيه.

يؤيّد ذلك ما ورد في رجال البرقي، ص ٥٣، و رجال الطوسي، ص ٣٦٢، الرقم ٥٣٥٨؛ من عدّ عبد الله بن أبان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام. وكذا ما ورد في الكافي، ح ٥٨٦؛ التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١٣٤١؛ بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢؛ و ص ٤٣٠، ح ٨ و ٩ و ١١؛ و ص ٥١٥، ح ٣٨؛ من رواية عبد الله بن أبان [الزيّات] عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. والراوي عن عبد الله في بعض تلك المواضع هو محمّد بن عمرو [الزيّات].

والمحتمل قويّاً أنّ الأصل في ما نحن فيه كان هكذا: «محمّد بن عمرو عن عبد الله بن أبان»، ثمّ صحّف

←

الْوَصَّافِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «عَظِّمُوا كِبَارَكُمْ[١]، وَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ، وَلَيْسَ تَصِلُونَهُمْ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ كَفِّ الْأَذىٰ عَنْهُمْ».[٢]

٧٢ـ بَابُ أُخُوَّةِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ[٣]

٢٠٤٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّمَا[٤] الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ، بَنُو أَبٍ وَأُمٍّ[٥]، وَإِذَا[٦] ضَرَبَ[٧] عَلىٰ رَجُلٍ

← «محمّد بن عمرو» بـ«محمّد بن أبي عمير» ثمّ اختصر العنوان فعبّر عنه بابن أبي عمير فتُلقّي الخبر من أحاديث ابن أبي عمير وأضاف المصنّف إليه أحد طرقه المعروفة إلى أخباره. وهذا النوع من التصحيف كثير في النسخ لا يسع المجال ذكر موارده.

يؤيّد ذلك أنّا لم نجد رواية ابن أبي عمير ـ بعناوينه المختلفة ـ عن عبدالله بن أبان في غير سند هذا الخبر.

ثمّ إنّ تصحيف «الرضا عليه السلام قال: يا عبد الله» بـ«الوصّافي قال: قال أبو عبد الله» ممّا لا معونة له في بعض الخطوط القديمة.

١ . في الوسائل: «كبراءكم».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ١٩٨٢؛ وقرب الإسناد، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٢، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا، عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام، وفي كلّها: «أفضل ما توصل به الرحم كفّ الأذى عنها» مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١٥٧٤٥؛ وفيه، ص ٩٩، ح ١٥٧٤٦، من قوله: «وليس تصلونهم»؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٩، ح ٤.

٣ . في «بر»: «باب أنّ المؤمنين بعضهم لبعض إخوة».

٤ . في المؤمن: - «إنّما».

٥ . في الوافي: «أُريد بالأب روح الله الّذي نفخ منه في طينة المؤمن، وبالأُمّ الماء العذب والتربة الطيّبة اللذين مضى شرحهما في أوائل هذا الكتاب كما يظهر من الأخبار الآتية، لا آدم وحوّاء كما يتبادر إلى الأذهان؛ لعدم اختصاص الانتساب إليهما بالإيمان».

٦ . في المؤمن: «فإذا».

٧ . «الضَّرَبان»: شدّة الألم الذي يحصل في الباطن. من قولهم: ضَرَب الجُرح ضَرَباناً، إذا اشتدّ وجعه وهاج ←

مِنْهُمْ عِرْقٌ، سَهِرَ لَهُ الْآخَرُونَ».[١]

١٦٦/٢ ٢٠٤٣ / ٢ . عَنْهُ[٢]، عَنْ أَبِيهِ[٣]، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

تَقَبَّضْتُ[٤] بَيْنَ يَدَيْ أَبِي جَعْفَرٍ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رُبَّمَا حَزِنْتُ[٥] مِنْ غَيْرِ فَقَالَ[٦]: «نَعَمْ[٧]، يَا جَابِرُ، إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلَقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ طِينَةِ[٨] الْجِنَانِ، وَأَجْرىٰ فِيهِمْ مِنْ رِيحِ[٩] رُوحِهِ[١٠]، فَلِذٰلِكَ الْمُؤْمِنُ ←

← ألمه. وضَرَبَ العِرْق: إذا تحرّك بقوّة. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٠٦ (ضرب). فضرب العرق حركته بقوّة، وهذا كناية عن الألم المخصوص أو مطلقاً، أو المراد هنا المبالغة في قلّة الأذى، وتعديته هنا بـ«على» لتضمين معنى الغلبة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٩.

١ . المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٤، عن أبي عبدالله. الوافي، ج ٥، ص ٥٥١، ح ٢٥٥٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٤، ح ٤.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣ . الخبر أورده المجلسي نقلاً من الكافي، تارةً في البحار، ج ٦١، ص ١٤٧، ح ٢٤، عن العدّة، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب، وأُخرى في ج ٦٧، ص ٧٥، ح ١١، عن العدّة عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن فضالة، وثالثةً في ج ٧٤، ص ٢٦٥، ح ٥، عن عليّ، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب.
والموضع الثاني والثالث من البحار مختلاّن؛ فإنّ الخبر رواه أحمد بن محمّد بن خالد. في المحاسن، ص ١٣٣، ح ١٠ -مع اختلاف- عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب. هذا بالنسبة إلى الموضع الثاني.
وأمّا بالنسبة إلى الموضع الثالث، فإنّ المراد من عليّ الراوي عن أبيه في صدر أسناد الكافي، هو عليّ بن إبراهيم، ولم نجد رواية إبراهيم بن هاشم -والد عليّ- عن فضالة بن أيّوب مباشرة في موضع، بل طبقته تأبى عن ذلك».

٤ . في الوافي: «تقبّضت، أي حصل لي قبض وحزن».

٥ . في المحاسن: «ثمّ قلت: يا ابن رسول الله أهتمّ» بدل «فقلت: جعلت فداك ربما حزنت».

٦ . في البحار، ج ٦٧ والمحاسن: «قال».

٧ . في المحاسن: + «يا جابر، قلت: وممّ ذاك يابن رسول الله؟ قال: وما تصنع بذاك؟ قلت: أحبّ أن أعلمه، فقال».

٨ . في المؤمن: «طين».

٩ . في «بر»: «روح».

١٠ . في المؤمن: «سهم من ريح الجنّة روحه» بدل «فيهم من ريح روحه». وفي مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ -أي روحه- بفتح الراء، أي من نسيم رحمته، كما ورد في خبر آخر: وأجرى فيهم من روح رحمته».

أَخُو[١] الْمُؤْمِنِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَإِذَا أَصَابَ رُوحاً مِنْ[٢] تِلْكَ الْأَرْوَاحِ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ حُزْنٌ، حَزِنَتْ هٰذِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْهَا[٣]».[٤]

٢٠٤٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ[٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ[٦] أَخُو الْمُؤْمِنِ: عَيْنُهُ وَدَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَغُشُّهُ، وَلَا يَعِدُهُ عِدَةً فَيُخْلِفَهُ».[٧]

٢٠٤٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[٨] عِيسىٰ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِنِ اشْتَكىٰ شَيْئاً مِنْهُ وَجَدَ أَلَمَ ذٰلِكَ فِي سَائِرِ جَسَدِهِ، وَأَرْوَاحُهُمَا مِنْ رُوحٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّ رُوحَ الْمُؤْمِنِ

---

١ . في البحار، ج ٦٧: «أخ».

٢ . في المحاسن: - «روحاً من».

٣ . في المحاسن: «بشيء حزنت عليه الأرواح؛ لأنّها منه» بدل «حزن حزنت هذه؛ لأنّها منها». وفي شرح المازندراني: «لايقال: السبب الذي ذكره ﷺ ... يقتضي أن يكون كلّ مؤمن محزوناً دائماً؛ إذ لايخلو مؤمن من إصابة حزن قطعاً. لأنّا نقول: يجوز أن يتفاوت ذلك بسبب تفاوت القرب والاتّصال في الشدّة والضعف».

٤ . المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٨٧، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب؛ المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٧، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥١، ح ٢٥٥٨؛ البحار، ج ٦١، ص ١٤٧، ح ٢٤؛ وج ٦٧، ص ٧٥، ح ١١؛ وج ٧٤، ص ٢٦٥، ح ٥.

٥ . في الوافي والوسائل: + «والحجّال»، وهذا إشارة إلى ما يأتي في ح ٢٠٤٩، من نقل الخبر بنفس السند عن الحجّال، عن علي بن عقبة.

٦ . في الوافي: «إنّ المؤمن».

٧ . مصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ٢، عن فضيل بن يسار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ، مع زيادة. وفي المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، عن أبي عبدالله ﷺ؛ الاختصاص، ص ٢٧، مرسلاً، إلى قوله: «لا يخونه» مع زيادة في آخره، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٣، ح ٢٥٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٥، ح ١٦٠٩٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٨، ح ٧.

٨ . في «بر»: - «محمّد بن».

لَأَشَدُّ اتِّصَالاً بِرُوحِ اللّٰهِ مِنِ اتِّصَالِ شُعَاعِ الشَّمْسِ بِهَا».[1]

٢٠٤٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنًّى الْحَنَّاطِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «الْمُسْلِمُ[2] أَخُو الْمُسْلِمِ، هُوَ عَيْنُهُ وَمِرْآتُهُ وَدَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَخْدَعُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ[3]، وَلَا يَغْتَابُهُ».[4]

٢٠٤٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام وَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ لِي: «تُحِبُّهُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ[5]، فَقَالَ لِي: «وَ لِمَ لَا تُحِبُّهُ وَهُوَ أَخُوكَ، وَشَرِيكُكَ فِي دِينِكَ، وَعَوْنُكَ عَلىٰ عَدُوِّكَ، وَرِزْقُهُ عَلىٰ غَيْرِكَ؟».[6]

٢٠٤٨ / ٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[7]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ..................... ←

---

١ . مصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ٢، عن فضيل بن يسار، عن أبي بصير، مع زيادة. وفي المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٦، عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ وفيه، ص ٣٨، ح ٨٥، عن أحدهما عليهما السلام ، إلى قوله: «في سائر جسده»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ٢٥٥٩؛ البحار، ج ٦١، ص ١٤٨، ح ٢٥؛ و ج ٧٤، ص ٢٦٨، ح ٨.

٢ . في «ج، ص»: - «المسلم».

٣ . يجوز فيه بناء الإفعال والتفعيل أيضاً.

٤ . الكافي، كتاب الايمان والكفر، باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، ح ٢٠٧٠، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ وفيه، كتاب الزكاة، باب النوادر، ح ٦١٩٤، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. وفي المؤمن، ص ٤٣، ح ٩٨، عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله ؛ وفيه، ص ٤٣، ح ١٠١، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع زيادة في أوّله وآخره؛ وفيه، ص ٤٥، ح ١٠٥، عن أبي عبدالله عليه السلام ، مع زيادة في آخره، وفي كلّها مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٤، ح ١٦٠٩٤؛ وفيه، ص ٢٧٩، ح ١٦٣٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧٣، ح ١٤.

٥ . استظهر في حاشية «ف» كونه: «لا».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧١، ح ١٠.

٧ . اجتمع محمّد بن الحسين ـ وهو ابن أبي الخطّاب الراوي لكتاب محمّد بن الفضيل كما في رجال النجاشي، ص ٣٦٧، الرقم ٩٩٥ ـ مع أبي عليّ الأشعري ـ وهو أحمد بن إدريس ـ في أسناد قليلة جداً، والواسطة بينهما ←

الْفُضَيْلِ[١]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَلَقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ طِينَةِ[٢] الْجِنَانِ، وَأَجْرىٰ فِي صُوَرِهِمْ[٣] مِنْ[٤] رِيحِ الْجَنَّةِ[٥]، ١٦٧/٢ فَلِذٰلِكَ هُمْ[٦] إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ».[٧]

٢٠٤٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَخُو الْمُؤْمِنِ: عَيْنُهُ وَدَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَغُشُّهُ، وَلَا يَعِدُهُ عِدَةً فَيُخْلِفَهُ».[٨]

← واحدة. راجع: الكافي، ح ٥٢٣ و ٤٨٣٢ و ١٤٦٦١؛ التهذيب، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٦، و ص ٢٣٨، ح ٦٩٠.

فعليه رواية أبي عليّ الأشعري عن محمّد بن الحسين بوسائط ثلاث بعيدة جدّاً، يؤيّد ذلك أنّ المصنّف يروي عن محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب] في أسناد كثيرة جدّاً بتوسّط شيخه محمّد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٧ـ٨.

أضف إلى ذلك أنّ مشايخ محمّد بن أورمة، متقدّمون طبقةً على محمّد بن الحسين، بل الظاهر أنّ لابن أُورمة نفسه نوع تقدّم على محمّد بن الحسين، كما يعلم من المعلومات الواردة حوله. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ١١٥ـ١١٩.

فعليه رواية ابن أُورمة أيضاً عن محمّد بن الحسين بواسطة واحدة بعيدة.

والحاصل أنّ وقوع الخلل في السند ممّا لا ريب فيه، وأمّا كيفيّة وقوعه، وما هو الصواب في السند، فلم نجد له جواباً مُقْنِعاً.

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة والبحار. وفي المطبوع: «فضيل».

٢. في المؤمن: «طين».

٣. في «بر» وحاشية «ض» والبحار: «روحهم».

٤. في «ف»: - «من».

٥. في المحاسن: «أجرى فيهم من روح رحمته» بدل «أجرى في صورهم من روح الجنّة».

٦. في «ف»: - «هم».

٧. المحاسن، ص ١٣٤، كتاب الصفوة، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن الفضيل، مع اختلاف يسير. وفي المؤمن، ص ٣٩، ح ٨٨، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ٢٥٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧١، ح ١١.

٨. راجع: ح ٣ من هذا الباب ومصادره.

٢٠٥٠ / ٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ[٢]، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَمِيلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٣]، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُونَ خَدَمٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ[٤]». قُلْتُ: وَكَيْفَ يَكُونُونَ خَدَماً بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؟ قَالَ[٥]: «يُفِيدُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً[٦]»، الْحَدِيثَ.[٧]

٢٠٥١ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ[٨]، عَنِ الْفُضَيْلِ[٩] بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ نَفَراً مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَرَجُوا إِلىٰ سَفَرٍ لَهُمْ[١٠]، فَضَلُّوا[١١]

---

١ . السند معلّق على سابقه . ويروي عن أحمد بن محمّد بن عيسى، محمّد بن يحيى.

٢ . هكذا في «ب، د، ص، ض، بر، بس، بف، جر» والطبعة الحجريّة . وفي «ز، ج» والطبعة القديمة والوسائل: «أحمد بن محمّد بن عبد الله». وفي المطبوع: «أحمد بن أبي عبد الله». وهو سهو لا محالة؛ فإنّه لم يُعهد رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمّد بن خالد.

٣ . في «ف»: – «قال: إنّ المؤمن أخو المومن» في الحديث ٨، إلى قوله: «عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام» في هذا الحديث.

٤ . في البحار: «لبعضهم».

٥ . في الوسائل: «فقال».

٦ . في «ب»: «لبعض». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٤: «والظاهر أنّ الحديث مفعول «يفيد»، ففيه إشارة إلى بعض أنواع الإكرام وهو تعليم الحديث ونشر علوم الدين»، واستبعده المجلسي حيث قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٥: «وقوله: الحديث، أي إلى تمام الحديث، إشارة إلى أنّه لم يذكر تمام الخبر . وفهم أكثر من نظر فيه أنّ «الحديث» مفعول «يفيد» فيكون حثّاً على رواية الحديث، وهو بعيد».

٧ . مصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ١، مرسلاً . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٥، ح ٢٥٦٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٧، ح ٣٣٢٨٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧١، ح ١٢.

٨ . وردت رواية ابن أبي عمير عن أبي إسماعيل البصري عن الفضيل بن يسار في الكافي، ح ١٧٧٤ و ١١٥٦٨؛ وقد ترجم الشيخ الطوسي لأبي إسماعيل البصري في الفهرست، ص ٥٣٢ الرقم ٨٥٩، ونسب إليه كتاباً رواه عنه ابن أبي عمير . فلا يبعد أن يكون الصواب في العنوان «أبي إسماعيل البصري».

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة . وفي المطبوع: «فضيل».

١٠ . في البحار، ج ٦٣: – «لهم».

١١ . في المؤمن: «فأضلّوا».

الطَّرِيقَ، فَأَصَابَهُمْ عَطَشٌ شَدِيدٌ، فَتَكَفَّنُوا[١] وَلَزِمُوا أُصُولَ الشَّجَرِ، فَجَاءَهُمْ شَيْخٌ وَ[٢] عَلَيْهِ ثِيَابٌ بِيضٌ[٣]، فَقَالَ: قُومُوا، فَلَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ، فَهٰذَا الْمَاءُ، فَقَامُوا وَشَرِبُوا[٤] وَارْتَوَوْا[٥]، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللّٰهُ؟ فَقَالَ: أَنَا مِنَ الْجِنِّ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ عَيْنُهُ وَدَلِيلُهُ، فَلَمْ تَكُونُوا تَضَيَّعُوا بِحَضْرَتِي».[٦]

٢٠٥٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ[٧] بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؈ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ[٨]، وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَخُونُهُ[٩]، وَلَا يَحْرِمُهُ[١٠]».

قَالَ رِبْعِيٌّ[١١]: فَسَأَلَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ[١٢]: سَمِعْتَ الْفُضَيْلَ[١٣]

---

١ . في «ص» وحاشية «ج، د» والوافي: «فتكنّفوا». وفي المؤمن: «فتيمّموا». وقال في الوافي: «فتكنّفوا: أحاطوا واجتمعوا. وفي بعض النسخ بتقديم الفاء على النون، أي لبسوا أكفانهم وتهيّأوا للموت».

٢ . في «ض» والبحار والمؤمن: -«و».

٣ . في «د، بس، بف» وحاشية «ض، بر» والبحار، ج ٧٤: «بياض».

٤ . في «ب، ض، ف، بس، بف»: «فشربوا». ٥ . في المؤمن: «فأرووا».

٦ . المؤمن، ص ٤٣، ح ١٠٠، عن أبي جعفر ؈، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٦؛ البحار، ج ٦٣، ص ٧١، ح ١٥؛ وج ٧٤، ص ٢٧٢، ح ١٣.

٧ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة والوسائل. وفي المطبوع: «فضيل».

٨ . في «ف»: «ولا يحزنه». ٩ . في حاشية «ض»: «ولا يحزنه».

١٠ . في «ب، د، ز، ص، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: -«ولا يغتابه، ولا يخونه، ولا يحرمه». وفي «ج»: «ولا يحرمه، ولا يخونه، ولا يغتابه». وفي «جه»: -«ولا يخونه ولا يحرمه». وفي «ض، بج، بع، جس، جم» والبحار كما في المتن.

١١ . معلّق على صدر السند وينسحب إليه كلا الطريقين.

١٢ . في «ب، ج، ز، بر» والوافي ومرآة العقول والبحار: «قال».

١٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: «فضيل».

يَقُولُ ذٰلِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَإِنِّي[١] سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٢] يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ[٣]، وَلَا يَغُشُّهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَخُونُهُ، وَلَا يَحْرِمُهُ[٤]».[٥]

٧٣ ـ بَابٌ فِيمَا يُوجِبُ الْحَقَّ لِمَنِ انْتَحَلَ الْإِيمَانَ وَيَنْقُضُهُ[٦]

٢/١٦٨

٢٠٥٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ ـ وَ سُئِلَ[٧] عَنْ إِيمَانِ مَنْ يَلْزَمُنَا حَقُّهُ وَأُخُوَّتُهُ: كَيْفَ هُوَ؟ وَبِمَا يَثْبُتُ؟ وَبِمَا يَبْطُلُ؟ فَقَالَ عليه السلام ـ : «إِنَّ الْإِيمَانَ قَدْ يُتَّخَذُ[٨] عَلىٰ وَجْهَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا[٩]، فَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ[١٠] لَكَ[١١] مِنْ صَاحِبِكَ، فَإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ مِثْلُ الَّذِي تَقُولُ بِهِ أَنْتَ، حَقَّتْ وَلَايَتُهُ وَأُخُوَّتُهُ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ نَقْضٌ[١٢] لِلَّذِي وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَظْهَرَهُ لَكَ[١٣]، فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ مَا تَسْتَدِلُّ[١٤] بِهِ عَلىٰ نَقْضِ[١٥] الَّذِي أَظْهَرَ لَكَ[١٦]، خَرَجَ[١٧] عِنْدَكَ مِمَّا

---

١. في «ز» ومرآة العقول: «إنّي».

٢. في «ز»: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٣. في مرآة العقول: «وربّما يقرأ: ولا يظلّمه، على بناء التفعيل، أي لا ينسبه إلى الظلم، وهو تكلّف».

٤. في الوافي: «ولا يخونه، ولا يخذله، ولا يغتابه، ولا يحرمه» بدل «ولا يخذله ـ إلى ـ ولا يحرمه». وفي الوسائل: «ولا يخذله، ولا يغتابه، ولا يغشّه، ولا يحرمه» بدل «ولا يغشّه ـ إلى ـ ولا يحرمه».

٥. راجع: ح ٥ من هذا الباب ومصادره ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٥٣، ح ٢٥٦٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٩، ح ١٦٣٠٣ و ١٦٣٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧٣، ح ١٤.

٦. في «ص، ف، بف»: «وينقصه». وفي «بس»: «وتنقصه»، كلاهما بالصاد المهملة.

٧. في «بس»: «ويسأل».

٨. في «ز»: «قد يتّجه».

٩. في الوافي: «إنّما اكتفى بذكر أحد الوجهين عن الآخر؛ لأنّ الآخر كان معلوماً، وهو ما يعرف بالصحبة المتأكّدة والمعاشرة المتكرّرة الموجبة لليقين. وإنّها ذكر الفرد الأخفى وهو ما يظهر منه بدون ذلك».

١٠. في «ج»: «ظهر».

١١. في «ص»: «بك».

١٢. في «ز، ص، ف»: «نقص» بالصاد المهملة.

١٣. في «ف»: «وأظهر لك».

١٤. في «ص»: «يستدلّ».

١٥. في «ص، ف، بف»: «نقص» بالصاد المهملة.

١٦. في «ف»: «ظهر لك». وفي «بف»: «أظهره لك».

١٧. في «ج، ض، ف» وحاشية «د، بر»: «لكن خرج». وفي «ز»: «وخرج».

وَصَفَ لَكَ وَأَظْهَرَ[١]، وَكَانَ[٢] لِمَا[٣] أَظْهَرَ لَكَ نَاقِضاً[٤]، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ ذٰلِكَ تَقِيَّةً، وَمَعَ ذٰلِكَ يُنْظَرُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ[٥] التَّقِيَّةُ فِي مِثْلِهِ، لَمْ يُقْبَلْ[٦] مِنْهُ ذٰلِكَ؛ لِأَنَّ لِلتَّقِيَّةِ مَوَاضِعَ، مَنْ أَزَالَهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا لَمْ تَسْتَقِمْ[٧] لَهُ.

وَ تَفْسِيرُ مَا يُتَّقىٰ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ[٨] قَوْمُ[٩] سَوْءٍ، ظَاهِرُ[١٠] حُكْمِهِمْ وَفِعْلِهِمْ عَلىٰ غَيْرِ حُكْمِ الْحَقِّ وَفِعْلِهِ، فَكُلُّ[١١] شَيْءٍ يَعْمَلُ الْمُؤْمِنُ بَيْنَهُمْ لِمَكَانِ التَّقِيَّةِ -مِمَّا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْفَسَادِ فِي الدِّينِ- فَإِنَّهُ جَائِزٌ».[١٢]

٧٤ـ بَابٌ فِي أَنَّ التَّوَاخِيَ لَمْ يَقَعْ عَلَى الدِّينِ وَإِنَّمَا هُوَ التَّعَارُفُ[١٣]

٢٠٥٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «لَمْ تَتَوَاخَوْا عَلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ، وَ[١٤] إِنَّمَا[١٥] تَعَارَفْتُمْ

---

١ . في «ب، ص، بر»: «وأظهره».

٢ . في «ص»: «فكان».

٣ . في «ض»: «كما».

٤ . في «ص، ف»: «ناقصاً» بالصاد المهملة.

٥ . في «ج، د، ز، ص، ض، ف»: «أن يكون».

٦ . في الوافي: «لم تقبل».

٧ . في «ب، ج، ض، بس»: «لم يستقم».

٨ . في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي: - «أن يكون». وفي «ب» والوسائل والبحار كما في المتن.

٩ . في «ج»: + «به».

١٠ . قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٩: «ظاهر، صفة «السوء»، وجملة «حكمهم» إلخ صفة للقوم، أو «ظاهر» صفة القوم؛ لكونه بحسب اللفظ مفرداً، أي قوم غالبين، و «حكمهم» إلخ جملة أُخرى كما مرّ، أو «حكمهم» فاعل «ظاهر»، أي قوم سوء كون حكمهم وفعلهم على غير الحقّ ظاهراً، أو «ظاهر» مرفوع مضاف إلى «حكمهم»، وهو مبتدأ، و «على غيره» خبره، والجملة صفة القوم».

١١ . في «ص»: «وكلّ».

١٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٦٧، ح ٢٥٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٦، ح ٢١٣٩٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٢٨، ح ١٥.

١٣ . في «ض، بر، بف»: «إنّما وقع على التعارف». وفي «ف»: «إنّما هو وقع على التعارف».

١٤ . في «ب، بس»: - «و».

١٥ . في «ز، ص، بس»: «لكن».

عَلَيْهِ[١]».[٢]

١٦٩/٢ ٢٠٥٥ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ وَسَمَاعَةَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ تَتَوَاخَوْا عَلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ، وَ[٣] إِنَّمَا تَعَارَفْتُمْ عَلَيْهِ».[٤]

٧٥ ـ بَابُ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلىٰ أَخِيهِ وَأَدَاءِ حَقِّهِ

٢٠٥٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلىٰ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يُشْبِعَ جَوْعَتَهُ، وَيُوَارِيَ عَوْرَتَهُ، وَيُفَرِّجَ عَنْهُ كُرْبَتَهُ، وَيَقْضِيَ دَيْنَهُ، فَإِذَا[٥] مَاتَ خَلَفَهُ[٦] فِي أَهْلِهِ وَوُلْدِهِ».[٧]

٢٠٥٧ / ٢ . عَنْهُ[٨]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْهَجَرِيِّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

---

١ . في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٦: «لعلّ المراد أنّ المؤاخاة على هذا الأمر والأُخوّة في الدين كانت ثابتة بينكم في عالم الأرواح، ولم تقع في هذا اليوم وهذه الدار، وإنّما الواقع في هذه الدار هو التعارف على هذا الأمر الكاشف عن الأُخوّة في ذلك العالم. ويؤيّده قوله صلى الله عليه وآله: «الأرواح جنود مجنّدة، ما تعارف منها ائتلف، وما تخالف منها اختلف» قيل: معناه أنّ الأرواح خلقت مجتمعة على قسمين: مؤتلفة ومختلفة، كالجنود التي يقابل بعضها بعضاً، ثمّ فرّقت في الأجساد، فإذا كان الائتلاف والمؤاخاة أوّلاً كان التعارف والتآلف بعد الاستقرار في البدن، وإذا كان التناكر والتخالف هناك كان التنافر والتناكر هنا». وذكر في الوافي احتمالاً آخر، ومن أراد التفصيل فليراجع.

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٦٨، ح ٢٥٨٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٤، ح ١٠.

٣ . في «خ، ف»: - «و».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٥٦٨، ح ٢٥٨٨.

٥ . في «ض»: «وإذا».

٦ . يقال: خلفتُ الرجلَ في أهله: إذا أقمتَ بعده فيهم، وقمتَ عنه بما كان يفعله. النهاية، ج ٢، ص ٦٦ (خلف).

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٧، ح ٢٥٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٤، ح ١٦٠٩٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٣٧، ح ٣٩.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : مَا حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ؟

قَالَ : «لَهُ سَبْعُ حُقُوقٍ وَاجِبَاتٍ[١] مَا مِنْهُنَّ[٢] حَقٌّ إِلَّا وَهُوَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ، إِنْ ضَيَّعَ مِنْهَا شَيْئاً[٣] خَرَجَ مِنْ وَلَايَةِ[٤] اللّٰهِ وَطَاعَتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلّٰهِ فِيهِ مِنْ[٥] نَصِيبٍ».

قُلْتُ لَهُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، وَمَا هِيَ؟

قَالَ : «يَا مُعَلَّى ، إِنِّي عَلَيْكَ شَفِيقٌ ، أَخَافُ أَنْ تُضَيِّعَ وَلَا تَحْفَظَ ، وَتَعْلَمَ وَلَا تَعْمَلَ».

قَالَ[٦] : قُلْتُ لَهُ[٧] : لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ .

قَالَ : «أَيْسَرُ حَقٍّ مِنْهَا أَنْ تُحِبَّ لَهُ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ ، وَتَكْرَهَ لَهُ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ .

وَ الْحَقُّ الثَّانِي : أَنْ تَجْتَنِبَ[٨] سَخَطَهُ ، وَتَتَّبِعَ[٩] مَرْضَاتَهُ ، وَتُطِيعَ أَمْرَهُ .

وَ الْحَقُّ الثَّالِثُ : أَنْ تُعِينَهُ بِنَفْسِكَ وَمَالِكَ[١٠] وَلِسَانِكَ وَيَدِكَ وَرِجْلِكَ .

وَ الْحَقُّ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ عَيْنَهُ وَدَلِيلَهُ وَمِرْآتَهُ[١١] .

---

١ . في مرآة العقول : «واجبات ، بالجرّ صفة للحقوق . وقيل : أو بالرفع خبر للسبع» .

٢ . في المصادقة : «منها» .

٣ . في «ز ، ص» وحاشية «بر ، بس ، بف» : «حقّاً» .

٤ . في المصادقة : «ولاء» . و«الوَلْي» : القرب والدنوّ ، و«الوليّ» : الاسم منه ، والمحبّ والصديق والنصير . وولي الشيءَ وعليه وِلايةً ووَلايةً . القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧٦٠ (ولي) . و«خرج من ولاية الله» ، أي خرج عن محبّته سبحانه أو نصرته . ذكره في مرآة العقول ، ثمّ قال : «وحمل جميع على المبالغة وأنّه ليس من خلّص أولياء الله» وهو إجمال جواب عن إشكال وارد هاهنا ، ذكره المازندراني في شرحه ، وهو أنّ المؤمن لا يخرج عن حقيقة الإيمان إلّا بالكفر ، لا بترك الأخلاق المذكورة ؛ فإنّها ليست بواجبة بل هي من الآداب المرغّبة فيها ، فلابدّ من تأويل ظاهر الكلام وصرفه عن ظاهره ، فنقول : لعلّ المراد بالوجوب التأكّد والمبالغة ، أو وجوب الإقرار بأنّ تلك الأمور من حقوق الإخوة ، وبالولاية الولاية الكاملة برعاية تلك الحقوق ، وبالنصيب النصيب الكامل الذي في خلّص أولياء الله تعالى .

٥ . في الوسائل ، ح ١٦٠٩٧ والمصادقة : - «من» .

٦ . في الوسائل ، ح ١٦٠٩٧ والمصادقة : - «قال» .

٧ . في الوسائل ، ح ١٦٠٩٧ : - «له» .

٨ . في «ض» : «تجنب» .

٩ . في حاشية «ب» : + «تحصيل» .

١٠ . في مرآة العقول : «وبمالك» .

١١ . في المصادقة : + «وقميصه» .

وَ الْحَقُّ الْخَامِسُ: أَنْ[١] لَا تَشْبَعَ وَيَجُوعُ، وَلَا[٢] تَرْوىٰ وَيَظْمَأُ، وَلَا تَلْبَسَ وَيَعْرىٰ.

وَ الْحَقُّ السَّادِسُ: أَنْ[٣] يَكُونَ[٤] لَكَ خَادِمٌ وَلَيْسَ لِأَخِيكَ خَادِمٌ، فَوَاجِبٌ أَنْ تَبْعَثَ خَادِمَكَ، فَيَغْسِلَ[٥] ثِيَابَهُ، وَيَصْنَعَ[٦] طَعَامَهُ، وَيُمَهِّدَ[٧] فِرَاشَهُ.

وَ الْحَقُّ السَّابِعُ: أَنْ تُبِرَّ[٨] قَسَمَهُ[٩]، وَتُجِيبَ دَعْوَتَهُ، وَتَعُودَ مَرِيضَهُ[١٠]، وَتَشْهَدَ جَنَازَتَهُ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ لَهُ حَاجَةً، تُبَادِرُهُ إِلىٰ قَضَائِهَا، وَلَا تُلْجِئُهُ[١١] أَنْ يَسْأَلَكَهَا، وَلٰكِنْ[١٢] تُبَادِرُهُ[١٣] مُبَادَرَةً، فَإِذَا فَعَلْتَ ذٰلِكَ، وَصَلْتَ وَلَايَتَكَ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتَهُ بِوَلَايَتِكَ».[١٤]

---

١. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والبحار والمصادقة: - «أن». وفي «ب، بس» والوسائل والخصال والأمالي كما في المتن.

٢. في «بر»: - «لا».

٣. في المصادقة: + «لا تكون لك امرأة، وليس لأخيك امرأة و».

٤. في شرح المازندراني: «تكون».

٥. في الوافي والوسائل: «فتغسل». وفي البحار: «ويغسل». ويجوز فيه التجريد وعلى بناء التفعيل، والنسخ أيضاً مختلفة.

٦. في «بس»: «وتصنع».

٧. في «بس» والوافي والوسائل: «وتمهّد».

٨. يجوز فيه على بناء المجرّد والإفعال.

٩. في «ص»: «قِسْمه» بالفتح والكسر في أوّله. وفي الوافي: «برّ القسم وإبراره: إمضاؤه على الصدق». وفي شرح المازندراني: «أصل البرّ الإحسان، ثمّ استعمل في القبول، يقال: برّ الله عمله، إذا قبله، كأنّه أحسن إلى عمله بأن يقبله ولم يردّه. وقبول قَسَمه وإن لم يكن واجباً شرعاً، لكنّه مؤكّد لئلاّ يكسر قلبه ويضيع حقّه».

١٠. في الوافي: «مرضته».

١١. في حاشية «ج» وشرح المازندراني والوسائل والمصادقة: + «إلى».

١٢. في «ف»: - «لكن».

١٣. في المصادقة: «بادره».

١٤. الخصال، ص ٣٥٠، باب السبعة، ح ٢٦؛ والأمالي للطوسي، ص ٩٨، المجلس ٤، ح ٣، بسند آخر عن معلّى بن خنيس. وفي الاختصاص، ص ٢٨؛ والمؤمن، ص ٤٠، ح ٩٣، عن معلّى بن خنيس، وفي كلّها مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٤٠، ح ٤، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٧، ح ٢٥٧٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٥، ح ١٦٠٩٧؛ وج ١٩، ص ٢١٧، ح ٢٤٤٥٨، إلى قوله: «ويصنع طعامه ويمهّد فراشه»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٣٨، ح ٤٠.

٢٠٥٨ / ٣. عَنْهُ[1]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ سَيْفٍ، ٢ / ١٧٠
عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

كَتَبَ أَصْحَابُنَا[2] يَسْأَلُونَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ أَشْيَاءَ، وَأَمَرُونِي[3] أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ[4] عَلىٰ أَخِيهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَلَمْ يُجِبْنِي، فَلَمَّا جِئْتُ لِأُوَدِّعَهُ، قُلْتُ[5]: سَأَلْتُكَ[6] فَلَمْ تُجِبْنِي؟

فَقَالَ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكْفُرُوا؛ إِنَّ مِنْ أَشَدِّ مَا افْتَرَضَ اللّٰهُ عَلىٰ خَلْقِهِ ثَلَاثاً[7]: إِنْصَافَ الْمَرْءِ[8] مِنْ نَفْسِهِ حَتّىٰ لَا يَرْضىٰ لِأَخِيهِ[9] مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا بِمَا[10] يَرْضىٰ لِنَفْسِهِ مِنْهُ[11]، وَمُؤَاسَاةَ[12] الْأَخِ فِي الْمَالِ، وَذِكْرَ اللّٰهِ عَلىٰ كُلِّ حَالٍ، لَيْسَ سُبْحَانَ[13] اللّٰهِ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ[14]، وَلٰكِنْ عِنْدَ[15] مَا حَرَّمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ، فَيَدَعُهُ».[16]

---

١. الضمير راجع إلى محمّد بن يحيى المذكور في سند الحديث ١.
٢. هكذا في «ج، د، ص، ض، بر، بس، بف» وحاشية «ز» والطبعة الحجريّة والوافي والبحار. وفي «ب، ز، ف» والمطبوع: «بعض أصحابنا».
٣. في حاشية «بر»: «فأمروني».
٤. في «ز، ض» وحاشية «د، بر»: «المؤمن».
٥. هكذا في «ب، ص، بر، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».
٦. في المصادقة: «سألتكم».
٧. في المصادقة: «ثلاث خصال».
٨. في «بر، بس» والوسائل والمصادقة: «المؤمن».
٩. في «بف»: - «لأخيه».
١٠. في المصادقة: «ما».
١١. في المصادقة: - «منه».
١٢. «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق. وأصلها الهمزة فقلبت واواً تخفيفاً. النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسا).
١٣. في «بر»: «بسبحان».
١٤. في «ف»: + «ولا إله إلّا الله والله أكبر». وفي المصادقة: + «ولا إله إلّا الله».
١٥. في «ف»: - «عند».
١٦. مصادقة الإخوان، ص ٤٠، مرسلاً عن ابن أعين. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ومصادرها. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٩، ح ٢٥٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٧، ح ١٢٤٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٢، ح ٤١.

٢٠٥٩ / ٤ . عَنْهُ[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُرَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «مَا عُبِدَ اللّٰهُ[٢] بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَاءِ حَقِّ الْمُؤْمِنِ».[٣]

٢٠٦٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى[٤] الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يَشْبَعَ وَيَجُوعُ أَخُوهُ، وَلَا يَرْوىٰ وَيَعْطَشُ أَخُوهُ، وَلَا يَكْتَسِيَ[٥] وَيَعْرىٰ أَخُوهُ، فَمَا أَعْظَمَ حَقَّ الْمُسْلِمِ عَلىٰ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ».

وَ قَالَ: «أَحِبَّ لِأَخِيكَ الْمُسْلِمِ مَا تُحِبُّ[٦] لِنَفْسِكَ؛ وَإِذَا[٧] احْتَجْتَ فَسَلْهُ[٨]، وَإِنْ سَأَلَكَ فَأَعْطِهِ، لَا تَمَلَّهُ[٩] خَيْراً، ←

---

١ . الضمير راجع إلى محمّد بن يحيى المذكور في سند الحديث ١.

٢ . في المؤمن، ص ٤٢: «والله ما عبدالله».

٣ . المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٤٣، ح ٩٧، كلاهما عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ الاختصاص، ص ٢٨، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٣، ح ١٦٠٩١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٣، ح ٤٢.

٤ . في «بر»: + «أخيه».

٥ . في «ف» والاختصاص: «ولا يكسي». وفي حاشية «د»: «لا يلبس».

٦ . في «ض، بر»: «تحبّه».

٧ . في «ب»: «فإن». وفي «ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

٨ . في «ز، ض، ف، بف» وحاشية «ج»: «فاسأله».

٩ . في «ف»: + «لك». وفي الاختصاص: «لا يملّه». ويجوز فيه وما يأتي النهي والنفي. مَلِلْتُه، ومنه: مَلَلاً ومَلالةً وملالاً: سَئِمتُه، كاستمللته. وأملّني وأملّ عليّ: شقّ عليّ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٧؛ أساس البلاغة، ص ٤٣٧ (ملل). وقال في الوافي: «لعلّ المراد بقوله: لا تملّه خيراً ولا يملّ لك: لا تسأمه من جهة إكثارك الخير له، ولا يسأم هو من جهة إكثاره الخير لك».

ثمّ إنّ المازندراني جعل الفعلين من الإملاء بمعنى التأخير والإمهال، وأمّا الإملال فبعيد عنده. وعكس هذا ↞

وَلَا يَمَلَّهُ[١] لَكَ، كُنْ لَهُ ظَهْراً[٢]؛ فَإِنَّهُ لَكَ ظَهْرٌ؛ إِذَا[٣] غَابَ[٤] فَاحْفَظْهُ فِي غَيْبَتِهِ، وَإِذَا شَهِدَ فَزُرْهُ، وَأَجِلَّهُ، وَأَكْرِمْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْكَ وَأَنْتَ مِنْهُ، فَإِنْ[٥] كَانَ عَلَيْكَ عَاتِباً فَلَا تُفَارِقْهُ حَتّىٰ تَسِلَّ[٦] سَخِيمَتَهُ[٧]، وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ فَاحْمَدِ اللّٰهَ، وَإِنِ ابْتُلِيَ فَاعْضُدْهُ، وَإِنْ تُمُحِّلَ لَهُ فَأَعِنْهُ[٨]، وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: أُفٍّ، انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوَلَايَةِ، وَإِذَا قَالَ[٩]: أَنْتَ عَدُوِّي، كَفَرَ[١٠] أَحَدُهُمَا، فَإِذَا اتَّهَمَهُ انْمَاثَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ كَمَا

← عند المجلسي، حيث قال: «ولا تملّه خيراً، هي من باب علم ... ويحتمل النفي والنهي، والأوّل أوفق بقوله ﷺ: فإنّه لك ظهر، ولو كان نهياً كان الأنسب: وليكن لك ظهراً، ويؤيّده أنّ في مجالس الشيخ: «لا تملّه خيراً فإنّه لا يملّك، وكن له عضداً فإنّه لك عضد» [الأمالي، ص ٩٧، ح ٢]. وقد يقرأ الثاني من باب الإفعال ... وقيل: هما من الإملاء بمعنى التأخير، أي لا تؤخّره خيراً. ولا يخفى ما فيه، والأوّل أصوب». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٤٠؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٣ ـ ٣٤.

١. في الوافي: «ولا يملّ».

٢. في «ب»: «ظهيراً».

٣. في الاختصاص: «فإذا».

٤. في الوافي: + «عنك ـ خ».

٥. في الوسائل والاختصاص: «وإن».

٦. هكذا في «ج، د، ض، بر، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتّى تسأل» وفي الوافي: «السلّ: انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق. والسخيمة: الحقد».

٧. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف» وحاشية «ض» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سميحته». وفي مرآة العقول نقل «سميحته» عن بعض النسخ، ثمّ قال: «أي حتّى تطلب منه السماحة والكرم والعفو. ولم أر مصدره على وزن فعيلة، إلّا أن يقرأ على بناء التصغير، فيكون مصغّر السمح أو السماحة. والظاهر أنّه تصحيف للنسخة الأُولى». وفي شرح المازندراني: «حتّى تسأل سميحته، أي جوده بالعفو عن التقصير ومساهلته بالتجاوز لئلاّ يستقرّ في قلبه فيوجب التنافر والتباغض. وفي بعض النسخ «سخيمته» بالخاء المعجمة قبل الياء، أي حتّى تسأل عن سبب سخيمته، وهي الحقد والبغض، فإذا ظهر لك فتداركه حتّى تزول السخيمة عنه فيخلص لك المودّة، فإن استمرّ فاعذر إليه حتّى يقبل منك».

٨. في الاختصاص: «وتمحل له وأعنه». وفي مرآة العقول: «وإذا تمحّل له فأعنه، أي إذا كاده إنسان واحتال لضرره فأعنه على دفعه، أو إذا احتال له رجل فلا تكله إليه وأعنه أيضاً. وقرأ بعضهم: يمحل بالياء على بناء المجرّد المجهول بالمعنى الأوّل، وهو أوفق باللغة، لكن لا تساعده النسخ». و «المِحال»: من المَكيدة، ورَوْم ذلك بالحِيَل. ومَحَل فلان بفلانٍ: إذا كاده بسِعاية إلى السلطان. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٨١ (محل).

٩. في الوسائل: + «له». وفي الاختصاص: + «الرجل».

١٠. في الاختصاص: «فقد كفر».

يَنْمَاثُ[1] الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ».

٢ / ١٧١ وَ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّهُ قَالَ[2]: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَزْهَرُ نُورُهُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ كَمَا تَزْهَرُ[3] نُجُومُ السَّمَاءِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

وَ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ وَلِيُّ اللّٰهِ، يُعِينُهُ، وَيَصْنَعُ لَهُ، وَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ إِلَّا الْحَقَّ، وَلَا يَخَافُ غَيْرَهُ».[4]

٢٠٦١ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «لِلْمُسْلِمِ عَلىٰ أَخِيهِ[5] الْمُسْلِمِ[6] مِنَ الْحَقِّ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيَعُودَهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَنْصَحَ لَهُ إِذَا غَابَ[7]، وَيُسَمِّتَهُ[8] إِذَا عَطَسَ، وَيُجِيبَهُ إِذَا

---

١. في «بر»: «كانميات». وماث الشيءُ مَوثاً ويَمِيث مَيثاً ـ لغة ـ: ذاب في الماء. المصباح المنير، ص ٥٨٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٩٢ (موث).

٢. في الاختصاص: + «كذا والله».

٣. في «ز، ص، بر، بف» والاختصاص: «يزهر».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التهمة وسوء الظنّ، ح ٢٧٧٧، وفيه قطعة منه. وفيه، باب السباب، ح ٢٧٧٥، بسند آخر، قطعة منه، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. وفي الأمالي للطوسي، ص ٩٧، المجلس ٤، ح ٢، بسند آخر، إلى قوله: «فإنّه منك وأنت منه»؛ المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، عن أبي عبدالله ؑ، إلى قوله: «وإن تحمل له فأعنه» مع زيادة في أوّله، وفيهما مع اختلاف يسير؛ الاختصاص، ص ٢٧، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٩، ح ٢٥٧٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٦، ح ١٦٠٩٨، إلى قوله: «كما ينماث الملح في الماء»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٣، ح ٤٣.

٥. في الوسائل: - «أخيه».

٦. في الكافي ح ٣٦٧٩ والمؤمن: - «المسلم».

٧. في «ج»: «طاب». «ونَصَحَ الشيءُ: خَلَصَ. أي يكون خالصاً طالباً لخيره، دافعاً عنه الغيبة وسائر الشرور. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٥ (نصح).

٨. في «ج»: «ويسمّيه». و «التسميت»: ذكر الله تعالى على الشيء، وتسميت العاطس: الدعاء له. والشين المعجمة مثله. وقال ثعلب: المهملة هي الأصل؛ أخذاً من السَّمْت، وهو القصد والهُدى والاستقامة. وكلّ داعٍ بخيرٍ فهو مُسمِّت، أي داعٍ بالعود والبقاء إلى سَمْتِه. المصباح المنير، ص ٢٨٧ (سمت).

دَعَاهُ، وَيَتْبَعَهُ[١] إِذَا مَاتَ».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، مِثْلَهُ.[٢]

٢٠٦٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْمَأْمُونِ الْحَارِثِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: مَا حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ؟

قَالَ: «إِنَّ مِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمَوَدَّةَ لَهُ فِي صَدْرِهِ، وَالْمُؤَاسَاةَ[٣] لَهُ فِي مَالِهِ، وَالْخَلَفَ لَهُ فِي أَهْلِهِ، وَالنُّصْرَةَ لَهُ عَلىٰ مَنْ ظَلَمَهُ، وَإِنْ[٤] كَانَ نَافِلَةٌ[٥] فِي الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ غَائِباً، أَخَذَ لَهُ بِنَصِيبِهِ، وَإِذَا[٦] مَاتَ الزِّيَارَةَ[٧] إِلىٰ قَبْرِهِ، وَأَنْ لَا يَظْلِمَهُ، وَأَنْ لَا يَغُشَّهُ، وَأَنْ لَا يَخُونَهُ، وَأَنْ لَا يَخْذُلَهُ، وَأَنْ لَا يُكَذِّبَهُ[٨]، وَأَنْ لَا يَقُولَ لَهُ: أُفٍّ، وَإِذَا[٩] قَالَ لَهُ: أُفٍّ، فَلَيْسَ[١٠] بَيْنَهُمَا وَلَايَةٌ، وَإِذَا قَالَ لَهُ[١١]: أَنْتَ عَدُوِّي، فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا،

---

١. في المؤمن: «ويشيّعه».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العطاس والتسميت، ح ٣٦٧٩؛ وفيه، كتاب الأطعمة، باب إجابة دعوة المسلم، ح ١١٥٨٣، وتمام الرواية فيه: «إنّ من حقّ المسلم على المسلم أن يجيبه إذا دعاه»، وفيهما بسند آخر. المؤمن، ص ٤٥، ح ١٠٥، مع زيادة؛ وفيه، ص ٤٣، ح ٩٩، مع اختلاف يسير، وفيهما عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفي الأمالي للطوسي، ص ٤٧٨، المجلس ١٧، ح ١٢؛ وص ٦٣٤، المجلس ٣١، ح ١١؛ وص ٦٣٥، المجلس ٣١، ح ١٢؛ والاختصاص، ص ٢٣٣، مرسلاً عن عليّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٠، ح ٢٥٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦٠٩٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٧، ح ٤٤.

٣. في حاشية «ج»: «والمساواة».

٤. في مرآة العقول: «وإذا».

٥. «النافلة»: العَطيّة. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٨٥ (نفل).

٦. في «ف»: «فإذا».

٧. في الوسائل: + «له».

٨. في مرآة العقول: «وأن يكذّبه، بالتشديد. والتخفيف بعيد».

٩. في «ب، ض»: «فإذا». وفي البحار: «وإن».

١٠. في «ز، ف»: + «يكون».

١١. في «ف»: - «له».

وَإِذَا[١] اتَّهَمَهُ انْمَاثَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ كَمَا يَنْمَاثُ[٢] الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ».[٣]

٢٠٦٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الْكِلَلِ[٤]، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، فَعَرَضَ لِي[٥] رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا كَانَ سَأَلَنِي[٦] ١٧٢/٢ الذَّهَابَ مَعَهُ فِي حَاجَةٍ، فَأَشَارَ[٧] إِلَيَّ، فَكَرِهْتُ[٨] أَنْ أَدَعَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ وَأَذْهَبَ إِلَيْهِ[٩]، فَبَيْنَا[١٠] أَنَا أَطُوفُ إِذْ[١١] أَشَارَ إِلَيَّ أَيْضاً[١٢]، فَرَآهُ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، إِيَّاكَ يُرِيدُ هٰذَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَنْ هُوَ؟» قُلْتُ[١٣]: رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: «هُوَ عَلىٰ مِثْلِ مَا[١٤] أَنْتَ عَلَيْهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبْ إِلَيْهِ» قُلْتُ: فَأَقْطَعُ[١٥] الطَّوَافَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، دَعْهُ[١٦] ←

---

١. في «ض»: «فإذا».

٢. في «بر»: «كانمياث».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التهمة وسوء الظنّ، ح ٢٧٧٧، بسند آخر، من قوله: «وإذا اتّهمه انماث الإيمان». وفي المؤمن، ص ٦٧، ح ١٧٥، عن أبي عبدالله ، من قوله: «وإذا قال له اُفّ فليس بينهما» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٠، ح ٢٥٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦١٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٨، ح ٤٥.

٤. صاحب الكلل، أي كان يبيعها. والكلل جمع كِلّة، وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت، يُتوقّى فيه من البقّ والبعوض. وصوفة حمراء في رأس الهودج. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٤ (كلل).

٥. في «د، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ف»: «له».

٦. في البحار: «يسألني».

٧. في «بر»: «وأشار».

٨. في المصادقة: - «فكرهت».

٩. في الوسائل: - «فأشار - إلى - وأذهب إليه».

١٠. في الوسائل: «فبينما».

١١. في «ب»: «إذا».

١٢. في الوسائل: - «أيضاً».

١٣. في «ف»: + «هو».

١٤. في الوسائل: «الذي».

١٥. في «ز، ف، بر، بس، بف» والوسائل: «وأقطع».

١٦. في «ب»: + «و».

لَا تَرِدْهُ[١]» قُلْتُ: بَلىٰ جُعِلْتُ فِدَاكَ[٢]، فَلَمْ أَزَلْ أُرَدِّدُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، تُقَاسِمُهُ شَطْرَ مَالِكَ». ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَرَأىٰ مَا دَخَلَنِي، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَدْ ذَكَرَ الْمُؤْثِرِينَ عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ؟» قُلْتُ: بَلىٰ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «أَمَّا[٣] إِذَا[٤] أَنْتَ قَاسَمْتَهُ فَلَمْ تُؤْثِرْهُ بَعْدُ، إِنَّمَا أَنْتَ وَهُوَ سَوَاءٌ[٥]، إِنَّمَا تُؤْثِرُهُ[٦] إِذَا[٧] أَنْتَ أَعْطَيْتَهُ[٨] مِنَ النِّصْفِ الْآخَرِ».[٩]

٢٠٦٤ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَنَا وَابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ وَعَبْدُ اللّٰهِ بْنُ طَلْحَةَ، فَقَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: سِتُّ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَعَنْ يَمِينِ اللّٰهِ[١٠]».

---

١. في البحار: + «قلت: بلى جعلت فداك، قال: يا أبان لا ترده». وفي المصادقة: «لا تريده». ويجوز كونه من الإرادة.

٢. في «ب، ج، بر»: + «قال: يا أبان، دعه لا ترده، قلت: بلى جعلت فداك». وفي «د، بس، بف» والوافي: + «قال: يا أبان، لا ترده، قلت: بلى جعلت فداك».

٣. في «ب، بس، بف» والوافي والمصادقة: - «أمّا».

٤. في «ب»: «إذ».

٥. في «ج»: - «إنّما أنت وهو سواء».

٦. في «ب»: «تؤثر».

٧. في «ب»: «إذ».

٨. في «بر»: «أعطيت».

٩. الكافي، كتاب الحجّ، باب الرجل يطوف فتعرض له الحاجة أو العلّة، ح ٧٥٤٦، بسند آخر عن أبي أحمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. مصادقة الإخوان، ص ٣٨، ح ٢، مرسلاً عن أبان بن تغلب. الوافي، ج ٥، ص ٥٦١، ح ٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٣، ح ١٨٠١٨، إلى قوله: «قال: نعم، فذهبت معه»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٨، ح ٤٦.

١٠. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٢: «بين يدي الله، أي قدّام عرشه، وعن يمين عرشه؛ أو كناية عن نهاية القرب والمنزلة عنده تعالى. ويحتمل أن يكون الوصفان لجماعة واحدة، عبّر عنهم في بعض الأحيان بالوصفين وفي بعضها بأحدهما، وهم أصحاب اليمين. ويحتمل أن يكون الطائفتان كلّ منهما اتّصفوا بالخصال الستّ في الجملة، لكن بعضهم اتّصفوا بأعلى مراتبها، فهم أصحاب اليمين، وبعضهم نقصوا عن تلك المرتبة، فهم بين

⇐

فَقَالَ[١] ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ: وَمَا هُنَّ[٢] جُعِلْتُ فِدَاكَ؟

قَالَ: «يُحِبُّ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِأَعَزِّ أَهْلِهِ[٣]، وَيَكْرَهُ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ[٤] مَا يَكْرَهُ لِأَعَزِّ أَهْلِهِ[٥]، وَيُنَاصِحُهُ الْوَلَايَةَ».

فَبَكَى ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ، وَقَالَ: كَيْفَ[٦] يُنَاصِحُهُ الْوَلَايَةَ؟

قَالَ: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، إِذَا كَانَ مِنْهُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ بَثَّهُ[٧] هَمَّهُ[٨]، فَفَرِحَ لِفَرَحِهِ إِنْ هُوَ فَرِحَ، وَحَزِنَ لِحُزْنِهِ إِنْ هُوَ حَزِنَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُفَرِّجُ[٩] عَنْهُ فَرَّجَ[١٠] عَنْهُ، وَإِلَّا دَعَا اللّٰهَ[١١] لَهُ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «ثَلَاثٌ لَكُمْ[١٢]، وَثَلَاثٌ لَنَا: أَنْ تَعْرِفُوا فَضْلَنَا، وَ[١٣] أَنْ تَطَؤُوا عَقِبَنَا[١٤]، وَأَنْ[١٥] تَنْتَظِرُوا[١٦] عَاقِبَتَنَا، فَمَنْ كَانَ هٰكَذَا، كَانَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ ١٧٣/٢

← يديه، كما أنّ من يخدم بين يدي الملك أنقص مرتبة وأدنى منزلة ممّن جلس عن يمينه؛ فالواو في قوله: وعن يمين الله، للتقسيم. والأوّل أظهر، لاسيّما في الحديث النبويّ» وراجع أيضاً الوافي، ج ٥، ص ٥٦٢.

١. في الوسائل: + «له».

٢. في «ب، ج، ض، بر» وحاشية «بف» والوافي: «هي».

٣. في الوافي: + «عليه».

٤. في «ف»: - «لأخيه».

٥. في الوافي: + «عليه».

٦. في «ب»: «وكيف».

٧. في «بر»: «بثّ».

٨. في الوافي: «لعلّ المراد بقوله عليه السلام: إذا كان منه بتلك المنزلة: أنّه إذا كانت منزلة أخيه عنده بحيث يحبّ له ما يحبّ لأعزّ أهله عليه ويكره له ما يكره لأعزّ أهله عليه، بثّه همّه، أي نشره وأظهره، فإذا بثّه همّه فرح لفرحه وحزن لحزنه، وفرّج عنه أو دعا له. وهذا معنى مناصحته الولاية. ويحتمل أن يكون المراد بتلك المنزلة صلاحيته للأخوّة والولاية».

٩. في «ف»: «يفرح».

١٠. في «ف»: «فرح».

١١. في الوسائل: - «الله».

١٢. في الوافي: «ثلاث لكم، يعني هذه الثلاث المذكورات لكم» وهي الحبّ والكراهة والمناصحة.

١٣. في «ب»: «أو».

١٤. في المؤمن: «أعقابنا».

١٥. في «بس»: - «أن».

١٦. في المؤمن: «وتنظروا» بدل «وأن تنتظروا». وفي المرآة: «وأن تنتظروا عاقبتنا، أي ظهور قائمنا وعود الدولة إلينا في الدنيا، أو الأعمّ منها ومن الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف (٧): ١٢٨؛ القصص (٢٨): ٨٣]».

عَزَّ وَجَلَّ، فَيَسْتَضِيءُ بِنُورِهِمْ مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُمْ؛ وَأَمَّا الَّذِينَ عَنْ يَمِينِ اللّٰهِ، فَلَوْ أَنَّهُمْ يَرَاهُمْ مَنْ دُونَهُمْ لَمْ يَهْنِئْهُمُ[1] الْعَيْشُ مِمَّا يَرَوْنَ مِنْ فَضْلِهِمْ».

فَقَالَ ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ: وَ[2] مَا لَهُمْ لَا يَرَوْنَ وَهُمْ عَنْ يَمِينِ اللّٰهِ؟

فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، إِنَّهُمْ مَحْجُوبُونَ[3] بِنُورِ اللّٰهِ، أَ مَا بَلَغَكَ الْحَدِيثُ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لِلّٰهِ خَلْقاً عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ بَيْنَ يَدَيِ[4] اللّٰهِ وَعَنْ يَمِينِ اللّٰهِ[5]، وُجُوهُهُمْ أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَضْوَأُ مِنَ الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ، يَسْأَلُ السَّائِلُ: مَا[6] هٰؤُلَاءِ؟ فَيُقَالُ[7]: هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ تَحَابُّوا[8] فِي جَلَالِ[9] اللّٰهِ».[10]

٢٠٦٥ / ١٠ . عَنْهُ[11]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ ؑ: «كَيْفَ مَنْ خَلَّفْتَ مِنْ إِخْوَانِكَ؟» قَالَ: فَأَحْسَنَ الثَّنَاءَ، وَزَكّىٰ وَأَطْرىٰ[12]، فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ عِيَادَةُ أَغْنِيَائِهِمْ

---

١ . في «ض»: «لا يَهْنِيهم». وفي «ف، بر»: «لم يَهْنِهم». وأصله: يَهْنِئُ، قلبت الهمزة ياءً ثمّ حذفت الياء بالجزم فصار: لم يَهْنِ. وفي «بس»: «لم يمسّهم».

٢ . في «ز، بس، بف» والوافي: - «و».

٣ . في «ج»: «محجّبون».

٤ . في «ف»: - «يدي».

٥ . في «ب، ز، ف، بس»: + «و». في الوسائل: - «وعن يمين الله».

٦ . في المؤمن: «من».

٧ . في «ف، بر»: «فيقول».

٨ . في «ف»: «تحابون». وفي مرآة العقول: «وقرأ بعض الأفاضل بتخفيف الباء، من الحبوة، والتحابي: أخذ العطاء. أي أخذوا ثوابهم في مكان ستروا فيه بأنوار جلاله. وفيه ما فيه».

٩ . في «بر»: «حلال» بالحاء المهملة.

١٠ . المحاسن، ص ٩، كتاب القرائن، ح ٢٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ؑ، وفيه قطعة منه مع اختلاف يسير. المؤمن، ص ٤١، ح ٩٤، عن عيسى بن أبي منصور. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٢، ح ٢٥٧٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٤، ح ١٦٠٩٣.

١١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

١٢ . الإطراء: مجاوزة الحدّ في المدح. لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٤ (طرأ).

عَلىٰ فُقَرَائِهِمْ؟» فَقَالَ: قَلِيلَةٌ، قَالَ[١]: «وَكَيْفَ[٢] مُشَاهَدَةُ أَغْنِيَائِهِمْ لِفُقَرَائِهِمْ؟» قَالَ: قَلِيلَةٌ، قَالَ[٣]: «فَكَيْفَ[٤] صِلَةُ[٥] أَغْنِيَائِهِمْ لِفُقَرَائِهِمْ فِي ذَاتِ[٦] أَيْدِيهِمْ[٧]؟» فَقَالَ[٨]: إِنَّكَ لَتَذْكُرُ أَخْلَاقاً قَلَّمَا[٩] هِيَ فِيمَنْ عِنْدَنَا، قَالَ[١٠]: فَقَالَ: «فَكَيْفَ[١١] يَزْعُمُ[١٢] هٰؤُلَاءِ أَنَّهُمْ[١٣] شِيعَةٌ؟!».[١٤]

٢٠٦٦ / ١١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ الشِّيعَةَ عِنْدَنَا كَثِيرٌ[١٥]، فَقَالَ: «فَهَلْ[١٦] يَعْطِفُ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ؟ وَهَلْ[١٧] يَتَجَاوَزُ الْمُحْسِنُ عَنِ[١٨] الْمُسِيءِ، وَيَتَوَاسَوْنَ؟» فَقُلْتُ[١٩]:

---

١ . في «ج، ض» والبحار: «فقال».

٢ . في «ب» والبحار وصفات الشيعة: «كيف» بدون الواو. وفي «ص، ض، ف، بر» والوافي والوسائل: «فكيف».

٣ . في «بف» والبحار: «فقال».

٤ . في «ج، بر، بف»: «وكيف». وفي «ز، ف» والبحار: «كيف». وفي صفات الشيعة: - «مشاهدة - إلى - فكيف».

٥ . في صفات الشيعة: «مواصلة».

٦ . في «ف»: «ذوات».

٧ . أي أموالهم. يقال: كان خفيف ذات اليد، أي فقيراً قليلَ المال والحظّ من الدنيا. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٤ (خفف).

٨ . في «ب، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي والوسائل: «قال».

٩ . في الوسائل وصفات الشيعة: «ما» بدل «قلّما».

١٠ . في «بر، بف»: - «قال».

١١ . في البحار: «كيف».

١٢ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بس» والوافي وصفات الشيعة. وفي «بر، بف» والمطبوع ومرآة العقول: «تزعم».

١٣ . في صفات الشيعة: + «لنا».

١٤ . صفات الشيعة، ص ٨، ح ١٣، بسنده عن محمّد بن عجلان. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٣، ح ٢٥٨٠؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٢٤٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٣، ح ٤٨.

١٥ . في «ف»: «كثيرة».

١٦ . في «د، ص، ض، ف، بر» والوافي: «هل».

١٧ . في «ز، ض، بف» والوافي: - «هل».

١٨ . في «ض، ف» والبحار: «على».

١٩ . في «ب، بر، بف» والوافي: «قلت».

لَا، فَقَالَ: «لَيْسَ هٰؤُلَاءِ شِيعَةً، الشِّيعَةُ مَنْ يَفْعَلُ هٰذَا».[١]

٢٠٦٧ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفُضَيْلِ[٢]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ - صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: عَظِّمُوا أَصْحَابَكُمْ وَوَقِّرُوهُمْ، وَلَا يَتَجَهَّمْ[٣] بَعْضُكُمْ بَعْضاً[٤]، وَلَا تَضَارُّوا[٥] وَلَا تَحَاسَدُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالْبُخْلَ، كُونُوا عِبَادَ اللّٰهِ الْمُخْلَصِينَ[٦]».[٧]

٢٠٦٨ / ١٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: ٢ / ١٧٤

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «أَ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ إِلىٰ أَخِيهِ، فَيُدْخِلَ يَدَهُ فِي كِيسِهِ، فَيَأْخُذَ حَاجَتَهُ، فَلَا يَدْفَعَهُ؟» فَقُلْتُ: مَا أَعْرِفُ ذٰلِكَ فِينَا، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «فَلَا شَيْءَ إِذاً» قُلْتُ: فَالْهَلَاكُ[٨] إِذاً، فَقَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يُعْطَوْا أَحْلَامَهُمْ[٩] بَعْدُ».[١٠]

---

١. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٤، ح ٢٥٨١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٢٤٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٤٩.

٢. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «ب» والمطبوع: «فضيل».

٣. في «بف»: «لا يتهجّم». ورجل جَهْم الوجه، أي غليظه. وتجهّمتُ له وتجهّمته، أي استقبلته بوجه كريه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٧؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩١ (جهم).

٤. في الكافي، ح ٣٦٠٦ والوافي والوسائل: «على بعض» بدل «بعضاً».

٥. أصله: لا تتضارّوا. ويجوز فيه المفاعلة أيضاً كما في «ب». وكذا قوله: «تحاسدوا».

٦. في «ص»: «المخلِصين» بكسر اللام. وفي الكافي، ح ٣٦٠٦: + «الصالحين».

٧. الكافي، كتاب العشرة، باب حسن المعاشرة، ح ٣٦٠٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٠، ح ٢٥١٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥، ح ١٥٥١٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٥٠.

٨. في المؤمن: «فالهلكة».

٩. «الحِلم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلوم. ومنه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَـٰمُهُم بِهَـٰذَآ﴾ [الطور (٥٢): ٣٢]. والمعنى: لم يكمل عقولهم بعدُ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

١٠. المؤمن، ص ٤٤، ح ١٠٣، عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٤، ح ٢٥٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٦٠٩٠؛ وج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٢٤٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٥١.

٢٠٦٩ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ رَفَعَهُ، عَنْ[1] مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ: «سَبْعُونَ حَقّاً لَا أُخْبِرُكَ إِلَّا بِسَبْعَةٍ؛ فَإِنِّي عَلَيْكَ مُشْفِقٌ[2] أَخْشىٰ[3] أَلَّا تَحْتَمِلَ[4]».

فَقُلْتُ: بَلىٰ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ.

فَقَالَ: «لَا تَشْبَعُ وَ[5] يَجُوعُ، وَلَا تَكْتَسِي[6] وَيَعْرىٰ، وَ[7] تَكُونُ دَلِيلَهُ وَقَمِيصَهُ الَّذِي يَلْبَسُهُ[8]، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَتُحِبُّ لَهُ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ كَانَتْ لَكَ جَارِيَةٌ بَعَثْتَهَا[9] لِتُمَهِّدَ[10] فِرَاشَهُ، وَتَسْعىٰ فِي حَوَائِجِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِذَا فَعَلْتَ[11] ذٰلِكَ وَصَلْتَ وَلَايَتَكَ بِوَلَايَتِنَا، وَوَلَايَتَنَا بِوَلَايَةِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ».[12]

٢٠٧٠ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ،

---

١ . في حاشية «بف»: «إلى».

٢ . في «بس»: «مشفق عليك». وفي حاشية «ف»: «شفيق».

٣ . في «بس»: «أخاف».

٤ . في حاشية «ص، ض»: «ألّا تحمل».

٥ . في «ف»: «وهو».

٦ . في «د، ف، بف»: «ولا تكسى».

٧ . في «ز»: - «و».

٨ . في «ف»: «يقمصه». وفي المرآة: «أي تكون محرم أسراره ومختصّاً به غاية الاختصاص؛ وهذه استعارة شائعة بين العرب والعجم. أو المعنى: تكون ساتر عيوبه. وقيل: تدفع الأذى عنه كما يدفع القميص عنه الحرّ والبرد. وهو بعيد».

٩ . في حاشية «بف»: «تبعثها».

١٠ . في «بف»: + «له».

١١ . في «ف»: «جعلت».

١٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٨، ح ٢٥٧٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦١٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٥، ح ٥٢.

وَلَا يَخُونُهُ، وَ[١] يَحِقُّ[٢] عَلَى الْمُسْلِمِينَ الِاجْتِهَادُ فِي التَّوَاصُلِ[٣]، وَالتَّعَاوُنُ[٤] عَلَى التَّعَاطُفِ، وَالْمُوَاسَاةُ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ، وَتَعَاطُفُ بَعْضِهِمْ عَلىٰ بَعْضٍ حَتّىٰ تَكُونُوا[٥] -كَمَا أَمَرَكُمُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[٦]- مُتَرَاحِمِينَ، مُغْتَمِّينَ لِمَا[٧] غَابَ عَنْكُمْ مِنْ[٨] أَمْرِهِمْ، عَلىٰ مَا مَضىٰ عَلَيْهِ[٩] مَعْشَرُ الْأَنْصَارِ عَلىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ».[١٠]

٢٠٧١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ[١١] ﷺ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا أَرَادَ سَفَراً أَنْ يُعْلِمَ إِخْوَانَهُ، وَحَقٌّ عَلىٰ إِخْوَانِهِ[١٢] إِذَا قَدِمَ أَنْ يَأْتُوهُ».[١٣]

---

١ . في الكافي، ح ٢٠٧٥: - «المسلم - إلى - ولا يخونه و».

٢ . في «بر»: «حقّ».

٣ . في «ب»: + «والتعاقد».

٤ . في «د، ز، ص، ض، ف، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل: «والتعاقد».

٥ . في «ج»: «حتّى يكونوا».

٦ . هكذا في القرآن: الفتح (٤٨): ٢٩ و«ز» والكافي، ح ٢٠٧٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رحماء بينكم».

٧ . في «ب»: «لمّا» بالتشديد.

٨ . في «ف»: «عن».

٩ . في «ف»: - «عليه».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التراحم والتعاطف، ح ٢٠٧٥، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم. وفيه، كتاب الزكاة، باب النوادر، ح ٦١٩٤، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله ؑ، إلى قوله: «﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ متراحمين». المؤمن، ص ٤٣، ح ١٠١، عن سماعة، عن أبي عبدالله ؑ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أخوّة المؤمنين بعضهم لبعض، ح ٢٠٤٦ ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٤٨، ح ٢٥٥٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٣، ح ١٦٠٩٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٦، ح ٥٣.

١١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «رسول الله».

١٢ . في «ف»: + «أنّه».

١٣ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٥٠ ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٨، ح ١٥٢٢٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٧، ح ٥٤.

١٧٥/٢

٧٦ ـ بَابُ التَّرَاحُمِ[1] وَالتَّعَاطُفِ

٢٠٧٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ شُعَيْبٍ الْعَقَرْقُوفِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ[2]: «اتَّقُوا اللّٰهَ، وَكُونُوا إِخْوَةً بَرَرَةً، مُتَحَابِّينَ فِي اللّٰهِ[3]، مُتَوَاصِلِينَ، مُتَرَاحِمِينَ، تَزَاوَرُوا، وَتَلَاقَوْا، وَتَذَاكَرُوا أَمْرَنَا، وَأَحْيُوهُ[4]».[5]

٢٠٧٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ كُلَيْبٍ الصَّيْدَاوِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «تَوَاصَلُوا، وَتَبَارُّوا، وَتَرَاحَمُوا، وَكُونُوا إِخْوَةً بَرَرَةً كَمَا أَمَرَكُمُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ».[6]

٢٠٧٤ / ٣ . عَنْهُ[7]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَوَاصَلُوا، وَتَبَارُّوا، وَتَرَاحَمُوا، وَتَعَاطَفُوا[8]».[9]

---

١ . في «بر»: «الترحّم».

٢ . في الأمالي والمصادقة: + «وأنا حاضر».   ٣ . في «ف»: + «وكونوا».

٤ . في الأمالي: «وأحيوا أمرنا».

٥ . الأمالي للطوسي، ص ٥٨، المجلس ٢، ح ٥٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٨، مرسلاً عن شعيب العقرقوفي. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١٦١١٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٥.

٦ . الزهد، ص ٨٣، ح ٤٩، عن محمّد بن سنان، عن كليب الأسدي. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٦، ح ١٦١٢٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٦.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٨ . في الغيبة: - «وتعاطفوا».

٩ . الغيبة للنعماني، ص ١٥٠، صدر ح ٨، بسنده عن محمّد بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٦، ح ١٦١٢١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٧.

٢٠٧٥ / ٤ . عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «يَحِقُّ[٢] عَلَى الْمُسْلِمِينَ الاجْتِهَادُ فِي[٣] التَّوَاصُلِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى التَّعَاطُفِ، وَالْمُؤَاسَاةُ[٤] لِأَهْلِ الْحَاجَةِ، وَتَعَاطُفُ بَعْضِهِمْ عَلىٰ بَعْضٍ حَتّىٰ تَكُونُوا[٥] -كَمَا أَمَرَكُمُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[٦]- مُتَرَاحِمِينَ، مُغْتَمِّينَ لِمَا غَابَ عَنْكُمْ[٧] مِنْ أَمْرِهِمْ، عَلىٰ مَا مَضىٰ عَلَيْهِ مَعْشَرُ[٨] الْأَنْصَارِ عَلىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ».[٩]

٧٧ـ بَابُ زِيَارَةِ الْإِخْوَانِ

٢٠٧٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ[١٠]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ[١١] ﷺ، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ لِلّٰهِ لَا لِغَيْرِهِ الْتِمَاسَ مَوْعِدِ اللّٰهِ وَتَنَجُّزَ مَا عِنْدَ اللّٰهِ، وَكَّلَ اللّٰهُ[١٢] بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُنَادُونَهُ: أَلَا طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ».[١٣]

---

١ . في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢ . في حاشية «ز»: «الحقّ».

٣ . في «ف»: «و» بدل «في».

٤ . «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق. وأصلها الهمزة، فقلبت واواً تخفيفاً. النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسا).

٥ . في «ف»: «يكونوا».

٦ . الفتح (٤٨): ٢٩.

٧ . في الوسائل: «عنهم».

٨ . في «ج» وحاشية «بر»: «معاشر».

٩ . راجع: ح ٢٠٧٠ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١٦١١٩.

١٠ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «[عليّ] ابن فضّال». وهو سهو؛ فإنّ ابن فضّال في مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى، هو الحسن بن عليّ بن فضّال الراوي لكتاب عليّ بن عقبة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٦٥ـ٦٦٦.

١١ . في حاشية «بر»: «أبي جعفر».

١٢ . في «ف»: - «الله».

١٣ . مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ح ٤، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ٥، ص ٥٨٩، ح ٢٦٣١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٢، ح ١.

٢٠٧٧ / ٢ . عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ أُوَدِّعُهُ[٢]، فَقَالَ: «يَا خَيْثَمَةُ، أَبْلِغْ مَنْ تَرىٰ مِنْ مَوَالِينَا السَّلَامَ، وَأَوْصِهِمْ[٣] بِتَقْوَى اللّٰهِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ يَعُودَ غَنِيُّهُمْ عَلىٰ فَقِيرِهِمْ، وَ قَوِيُّهُمْ عَلىٰ ضَعِيفِهِمْ، وَأَنْ يَشْهَدَ حَيُّهُمْ جِنَازَةَ مَيِّتِهِمْ، وَأَنْ يَتَلَاقَوْا فِي بُيُوتِهِمْ؛ فَإِنَّ لُقِيَّا[٤] بَعْضِهِمْ ١٧٦/٢ بَعْضاً[٥] حَيَاةٌ لِأَمْرِنَا، رَحِمَ اللّٰهُ عَبْداً أَحْيَا أَمْرَنَا؛ يَا خَيْثَمَةُ، أَبْلِغْ مَوَالِيَنَا: أَنَّا لَا نُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللّٰهِ شَيْئاً إِلَّا بِعَمَلٍ، وَأَنَّهُمْ لَنْ يَنَالُوا وَلَايَتَنَا إِلَّا بِالْوَرَعِ، وَأَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ[٦] عَدْلاً، ثُمَّ خَالَفَهُ[٧] إِلىٰ غَيْرِهِ».[٨]

---

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد روى محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن عليّ بن النعمان في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١ و ص ٦٨٨.

٢. في المصادقة: + «وأنا أُريد الشخوص».

٣. في «ف»: «و أوص».

٤. «لُقِيّا» بكسر اللام أو ضمّها وتشديد الياء، وهو في الأصل على فعول، مصدر لقيه كرضيه، أي رآه؛ كذا قرأه الشرّاح. ويجوز فتح اللام وسكون القاف وتخفيف الياء. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٣؛ المصباح المنير، ص ٥٥٨ (لقا).

٥. في «ض، ف»: + «في بيوتهم».

٦. وصفته وصفاً: نعتُّه بما فيه. ويقال: هو مأخوذ من قولهم: وصف الثوبُ الجسمَ؛ إذا أظهر حاله وبيّن هيئته. المصباح المنير، ص ٦٦١ (وصف). وقال في مرآة العقول، ج ٩، ص ٥٤: «قوله ﷺ: وصف عدلاً، أي أظهر مذهباً حقّاً ولم يعمل بمقتضاه، كمن أظهر موالاة الأئمّة ﷺ ولم يتابعهم، أو وصف عملاً صالحاً للناس ولم يعمل به».

٧. في «ج»: «خالف».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٨، بسند آخر عن خيثمة؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أبي جعفر ﷺ، خطاباً لخيثمة، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٦٧٩، المجلس ٣٧، ح ٢٠، مع زيادة في أوّله؛ قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٦، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «أبلغ موالينا أنّا لا نغني عنهم» مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٦، مرسلاً عن خثيمة، عن أبي عبدالله ﷺ. وورد من قوله: «إنّ أشدّ الناس حسرة» مع اختلاف يسير في هذه المصادر: المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٤ و ٢٥١٥ و ٢٥١٦؛ والزهد، ص ٧٨، ح ٣٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٣٠، بسند آخر عن

٢٠٧٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: حَدَّثَنِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام أَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَهْبَطَ إِلَى[1] الْأَرْضِ مَلَكاً، فَأَقْبَلَ ذٰلِكَ الْمَلَكُ يَمْشِي حَتّىٰ دُفِعَ[2] إِلىٰ[3] بَابِ عَلَيْهِ[4] رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ عَلىٰ رَبِّ الدَّارِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلَكُ: مَا حَاجَتُكَ[5] إِلىٰ رَبِّ هٰذِهِ الدَّارِ؟ قَالَ: أَخٌ لِي، مُسْلِمٌ، زُرْتُهُ فِي اللّٰهِ[6] تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ.

قَالَ[7] لَهُ الْمَلَكُ: مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا ذَاكَ؟ فَقَالَ[8]: مَا جَاءَ بِي إِلَّا ذَاكَ، فَقَالَ[9]: إِنِّي[10] رَسُولُ اللّٰهِ إِلَيْكَ وَهُوَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: وَجَبَتْ لَكَ الْجَنَّةُ[11]، وَقَالَ الْمَلَكُ: إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: أَيُّمَا مُسْلِمٍ زَارَ مُسْلِماً، فَلَيْسَ إِيَّاهُ زَارَ[12]، إِيَّايَ زَارَ، وَثَوَابُهُ عَلَيَّ الْجَنَّةُ».[13]

← أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٩٨، عن أبي جعفر عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦. وراجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب لزوم الحجّة على العالم...، ح ١٢٧ . الوافي، ج ٥، ص ٥٤٩، ح ٢٥٥٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٣، ح ٢.

١ . في «ب»: «على».

٢ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بر، بس، بف» وحاشية «ص» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي «ص» والمطبوع والوسائل والبحار والمؤمن والاختصاص: «وقع». و«حتّى دفع»، أي انتهى، يقال: دُفعت إلى كذا بالبناء للمفعول، أي انتهيت إليه. راجع: المصباح المنير، ص ١٩٦ (دفع).

٣ . في «ب»: «على».

٤ . في المؤمن والاختصاص: - «عليه».

٥ . في حاشية «ص»: «ما جاء بك».

٦ . في «ب»: «لله».

٧ . في «بر، بف» والوافي: «فقال».

٨ . في الوافي: + «له».

٩ . في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» والوافي والبحار والمؤمن والاختصاص: «قال».

١٠ . في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار والمؤمن والاختصاص: «فإنّي».

١١ . في «ص، ف»: + «قال».

١٢ . في البحار والاختصاص: + «بل». وفي المؤمن: + «وإنّما».

١٣ . الأمالي للصدوق، ص ١٩٩، المجلس ٣٦، ح ٧؛ وثواب الأعمال، ص ٢٠٤، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ص ٢٦، مرسلاً عن جابر، عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام ←

٢٠٧٩ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ[١] النَّهْدِيِّ، عَنِ الْحُصَيْنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللّهِ، قَالَ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِيَّايَ زُرْتَ، وَثَوَابُكَ عَلَيَّ، وَلَسْتُ أَرْضىٰ لَكَ ثَوَاباً دُونَ[٢] الْجَنَّةِ».[٣]

٢٠٨٠ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي جَانِبِ الْمِصْرِ[٤] ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللّهِ، فَهُوَ زَوْرُهُ[٥]، وَحَقٌّ عَلَى اللّهِ أَنْ يُكْرِمَ زَوْرَهُ».[٦]

٢٠٨١ / ٦ . عَنْهُ[٧]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

١٧٧/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي بَيْتِهِ[٨]، قَالَ اللّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ: أَنْتَ ضَيْفِي وَزَائِرِي، عَلَيَّ[٩] قِرَاكَ[١٠]، وَقَدْ أَوْجَبْتُ لَكَ الْجَنَّةَ بِحُبِّكَ إِيَّاهُ».[١١]

عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ المؤمن، ص ٥٩، ح ١٥٠، عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٣، ح ١٩٨٦٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٤، ح ٣.

١ . في «ب» والوسائل: + «بن».

٢ . في الوسائل: «بدون».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٢٦٣٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٤.

٤ . «المصر»: البلد. وفي جانب المصر، أي ناحية من البلد، داخلاً أو خارجاً. وهو كناية عن بعد المسافة بينهما. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٥٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٦ (مصر).

٥ . «الزَّوْر»: الزائر. وهو في الأصل مصدر وضع موضع الاسم، كصوم ونوم، بمعنى صائم ونائم. النهاية، ج ٢، ص ٣١٨ (زور).

٦ . تحف العقول، ص ٦، ضمن الحديث الطويل، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٢٦٣٧؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨١، ح ١٩٨٥٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٥.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

٨ . في الوسائل: + «في الله».

٩ . في «ض»: «وعليّ».

١٠ . قَرَى الضيفَ قِرىً - بالكسر والقصر، والفتح والمدّ -: أضافه، كاقتراه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٤ (قرى).

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٢٦٣٨؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٦.

٢٠٨٢ / ٧ . عَنْهُ[١]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي غُرَّةَ[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللّٰهِ فِي مَرَضٍ أَوْ صِحَّةٍ لَا يَأْتِيهِ خِدَاعاً وَلَا اسْتِبْدَالاً[٣]، وَكَّلَ اللّٰهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُنَادُونَ فِي[٤] قَفَاهُ: أَنْ طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ، فَأَنْتُمْ زُوَّارُ اللّٰهِ، وَأَنْتُمْ وَفْدُ الرَّحْمٰنِ حَتّٰى يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ».

فَقَالَ لَهُ[٥] بَشِيرٌ[٦]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَإِنْ[٧] كَانَ الْمَكَانُ بَعِيداً؟

قَالَ[٨]: «نَعَمْ يَا[٩] بَشِيرُ[١٠]، وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ مَسِيرَةَ سَنَةٍ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ جَوَادٌ[١١]، وَالْمَلَائِكَةَ كَثِيرَةٌ[١٢] يُشَيِّعُونَهُ حَتّٰى يَرْجِعَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ».[١٣]

٢٠٨٣ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ[١٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ[١٥] النَّهْدِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ[١٦] فِي اللّٰهِ وَلِلّٰهِ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

---

١ . في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد.

٢ . في «ب، ض»: «أبي غُزَّة». وفي «ج، ز، بف»: «أبي عزّة».

٣ . في الوافي: «الاستبدال: أن يتّخذ منه بدلاً، يعني لا يأتيه لخداع أو عوض أو غرض دنيويّين، بل إنّما يأتيه لله وفي الله».

٤ . في «بف»: «من».

٥ . في «ض»: - «له».

٦ . هكذا في «ب، د، ز، ض، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسير».

٧ . في «ج، ف، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل: «فإن».

٨ . في «ض»: «فقال».

٩ . في «ف»: - «يا».

١٠ . هكذا في «ب، د، ز، ض، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسير».

١١ . في حاشية «ج» والوافي: «كريم».

١٢ . في «ج، د، ز، ص، ض، ف» والوافي والوسائل: «كثير».

١٣ . الكافي، كتاب الجنائز، باب ثواب عيادة المريض، ح ٤٢٨١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «وطابت لك الجنّة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٢، ح ٢٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٨، ح ١٩٨٧٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٧.

١٤ . في الوسائل: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو، كما يُعلم ذلك من ملاحظة طبقة عليّ بن النهدي ومن الحديث الرابع في نفس الباب، فلاحظ.

١٥ . في البحار: - «بن».

١٦ . في الوسائل: + «المؤمن».

يَخْطُرُ[١] بَيْنَ قَبَاطِيَّ[٢] مِنْ نُورٍ[٣]، لَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ إِلَّا أَضَاءَ لَهُ حَتّىٰ يَقِفَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ[٤]: مَرْحَباً، وَإِذَا[٥] قَالَ[٦]: مَرْحَباً، أَجْزَلَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ[٧]- لَهُ الْعَطِيَّةَ».[٨]

٢٠٨٤ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[٩] عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ بَشِيرٍ[١٠]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ زَائِراً أَخَاهُ لِلّٰهِ لَا لِغَيْرِهِ؛ الْتِمَاسَ وَجْهِ اللّٰهِ[١١] رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَهُ، وَكَّلَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُنَادُونَهُ مِنْ خَلْفِهِ إِلىٰ أَنْ يَرْجِعَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ: أَلَا طِبْتَ، وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ».[١٢]

---

١ . في «ج، ف، بر» وشرح المازندراني والوافي: «يخطو». وخَطَران الرجل: اهتزازه في المشي وتبختره. ويُخطِر في مشيه، أي يتمايل ويمشي مشية المُعْجَب بنفسه. و«القباطيّ»: ثياب بيض رقيقة تجلب من مصر، واحدها: قِبْطي. والمعنى: أنّه يهتزّ بين ثياب بيض رقيقة من نور. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩٠ (خطر)؛ وج ٤، ص ٢٦٦ (قبط).

٢ . يجوز فيه فتح القاف وضمّها، إلّا أنّه على الأوّل غير مصروف وعلى الثاني مصروف.

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والمصادقة. وفي المطبوع: + «و».

٤ . في «بف» والبحار: - «له».

٥ . في الوافي: «فإذا».

٦ . في «د» والمصادقة: + «له». وفي البحار: «الله له».

٧ . في الوسائل: «قال الله عزّ وجلّ: مرحباً أجزل له العطيّة» بدل «قال: مرحباً - إلى - العطيّة».

٨ . مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ٧، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٢، ح ٢٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٧؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٦٨؛ وج ٧٤، ص ٣٤٧، ح ٨.

٩ . في «بر»: - «محمّد بن».

١٠ . في «ب، د، بف، جر» وحاشية «ض»: «يسير» وفي البحار: - «عن بشير». والظاهر أنّ بشيراً هذا هو بشير الكُناسيّ؛ فقد روى يحيى الحلبي عن بشير الكناسي في الكافي، ح ١٨٨٩؛ والمحاسن، ص ١٦٢، ح ١٠٨؛ وص ١٧٧، ح ١٦٠؛ وص ٢٦٥، ح ٣٤٤.

١١ . في المؤمن: + «و».

١٢ . المؤمن، ص ٥٨، ح ١٤٨، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ٩.

٢٠٨٥ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَارَ مُسْلِمٌ[٢] أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي اللّٰهِ وَلِلّٰهِ إِلَّا نَادَاهُ اللّٰهُ ٢/١٧٨ عَزَّ وَجَلَّ: أَيُّهَا الزَّائِرُ، طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ».[٣]

٢٠٨٦ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً[٤]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- جَنَّةً لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ[٥] حَكَمَ عَلىٰ[٦] نَفْسِهِ بِالْحَقِّ، وَرَجُلٌ زَارَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي اللّٰهِ، وَرَجُلٌ آثَرَ[٧] أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي اللّٰهِ».[٨]

---

١. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» وحاشية «بف» والطبعة الحجريّة. وفي «بف»: + «عن أحمد بن محمّد». وفي المطبوع: + «[عن أحمد بن محمّد]».
والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق مباشرة في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٣٩ـ ٣٤٠.

٢. في «ف»: «المسلم».

٣. قرب الإسناد، ص ٣٦، ح ١١٦، عن أحمد بن إسحاق بن سعد؛ ثواب الأعمال، ص ٢٢١، ح ١، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد. مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ح ١، مرسلاً عن بكر بن محمّد؛ وفيه، ص ٥٦، ح ٥، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاختصاص، ص ١٨٨، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨١، ح ١٩٨٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١٠.

٤. في الكافي، ح ١٩٦٥: - «وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً».

٥. في الكافي، ح ١٩٦٥: «أحدهم من» بدل «رجل».

٦. في الكافي، ح ١٩٦٥ والمؤمن والخصال: «في».

٧. في المؤمن: «أبرّ».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٦٥، إلى قوله: «حكم على نفسه بالحقّ». وفي الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٦٠، ح ١٥٥، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٣، ح ٢٦٤١؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٢، ح ١٩٨٦٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١١.

٢٠٨٧ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَخْرُجُ إِلىٰ أَخِيهِ يَزُورُهُ[1]، فَيُوَكِّلُ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مَلَكاً، فَيَضَعُ جَنَاحاً فِي الْأَرْضِ وَجَنَاحاً فِي السَّمَاءِ يُظِلُّهُ[2]، فَإِذَا دَخَلَ إِلىٰ مَنْزِلِهِ نَادىٰ[3] الْجَبَّارُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُعَظِّمُ لِحَقِّي[4]، الْمُتَّبِعُ لآثَارِ نَبِيِّي، حَقٌّ[5] عَلَيَّ إِعْظَامُكَ؛ سَلْنِي أُعْطِكَ؛ ادْعُنِي أُجِبْكَ؛ اسْكُتْ أَبْتَدِئْكَ، فَإِذَا انْصَرَفَ شَيَّعَهُ الْمَلَكُ يُظِلُّهُ بِجَنَاحِهِ حَتّىٰ يَدْخُلَ[6] إِلىٰ مَنْزِلِهِ، ثُمَّ يُنَادِيهِ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: أَيُّهَا الْعَبْدُ[7] الْمُعَظِّمُ لِحَقِّي[8]، حَقٌّ عَلَيَّ إِكْرَامُكَ، قَدْ أَوْجَبْتُ لَكَ جَنَّتِي، وَشَفَّعْتُكَ فِي عِبَادِي».[9]

٢٠٨٨ / ١٣ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ[10]، عَنْ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَزِيَارَةُ[11] الْمُؤْمِنِ[12] فِي اللّٰهِ خَيْرٌ[13] مِنْ عِتْقِ عَشْرِ رِقَابٍ[14] مُؤْمِنَاتٍ، وَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً وَقىٰ[15] كُلَّ[16] عُضْوٍ[17] ←

---

١ . في «ب، بف» والوافي: «ليزوره».
٢ . في حاشية «ض»: «يظلّله».
٣ . في «ب»: «ناداه الله». وفي «ص، ض، ف، بر، بف» والوافي: «ناداه».
٤ . في حاشية «بر»: + «المبتغي لإرادتي».
٥ . في «بر»: - «حقّ». ويجوز فيه وفيما يأتي البناء على الماضي أيضاً.
٦ . في «ب»: «حتّى يدخله».
٧ . في حاشية «بف»: + «المبتغي لإرادتي».
٨ . في «ب»: + «المتّبع لحقّ نبيّه».
٩ . الوافي، ج ٥، ص ٥٩٣، ح ٢٦٤٢؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٩، ح ١٩٨٧٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١٢.
١٠ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن صالح بن عقبة، محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.
١١ . في «ب»: «زيارة».
١٢ . في «ج، د، ف، بر» والبحار: «مؤمن».
١٣ . في «ف»: «لخير».
١٤ . في «ز، ص، ف»: «رقبات».
١٥ . في «ب» والبحار: + «الله عزّ وجلّ». وفي «بر، بس، بف» وحاشية «ز»: + «الله».
١٦ . في البحار: «بكلّ».
١٧ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٦٠: «وقي كلّ عضو، وزيد في بعض النسخ الجلالة في البين، وكأنّه من ←

عُضواً[١] مِنَ النَّارِ حَتّىٰ أَنَّ الْفَرْجَ يَقِي الْفَرْجَ».[٢]

٢٠٨٩ / ١٤ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ[٣]، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا ثَلَاثَةِ مُؤْمِنِينَ اجْتَمَعُوا عِنْدَ أَخٍ لَهُمْ، يَأْمَنُونَ بَوَائِقَهُ[٤]، وَلَا يَخَافُونَ غَوَائِلَهُ[٥]، وَيَرْجُونَ مَا عِنْدَهُ، إِنْ دَعَوُا اللّٰهَ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ سَأَلُوا أَعْطَاهُمْ، وَإِنِ اسْتَزَادُوا زَادَهُمْ، وَإِنْ سَكَتُوا ابْتَدَأَهُمْ».[٦]

٢٠٩٠ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ ﷺ[٧] يَقُولُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ لِلّٰهِ لَا لِغَيْرِهِ، يَطْلُبُ بِهِ ثَوَابَ اللّٰهِ وَتَنَجُّزَ مَا وَعَدَهُ[٨] اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَّلَ اللّٰهُ[٩] -عَزَّ وَجَلَّ- ← ٢/١٧٩

= تحريف النسّاخ. وفي بعضها: وقي الله بكلّ، وهو أيضاً صحيح، لكنّ الأوّل أنسب بهذا الخبر».

١ . في الوسائل: + «منه».

٢ . الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، ثواب العتق وفضله والرغبة فيه، ح ١١١٥٢، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ح ١١١٥٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ عن النبيّ ﷺ؛ وفيه، ح ١١١٥٤، بسند آخر عن النبيّ ﷺ، مع زيادة في آخره؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢١٦، ح ٧٦٩، بسند آخر؛ وفيه، ص ٢١٦، ح ٧٧٠، بسند آخر عن النبيّ ﷺ، مع زيادة في آخره؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٩٠، المجلس ١٤، ح ٣، بسند آخر عن فاطمة ﷺ عن أبيها ﷺ؛ الفقيه، ج ٣، ص ١١٣، ح ٣٤٣٣، مرسلاً عن النبيّ ﷺ، وفيهما مع زيادة في آخره، وفي كلّها ورد فقرة: «من أعتق رقبة مؤمنة وقى كلّ عضو عضواً من النار» مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٤، ح ٢٦٤٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٩٠، ح ١٩٨٨٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٩، ح ١٣.

٣ . هذا السند أيضاً معلّق كسابقه.

٤ . «البائقة»: النازلة، وهي الداهية والشرّ الشديد. وجمعها: بوائق. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦؛ النهاية، ج ١، ص ١٦٢ (بوق).

٥ . «الغائلة»: الفساد والشرّ. وغائلة العبد: إباقه وفجوره ونحو ذلك. والجمع: الغوائل. وقال الكسائي: الغوائل: الدواهي. المصباح المنير، ص ٤٥٧ (غول).

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٩٣، ح ٢٦٤٣؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٧، ح ١٩٨٧٣.

٧ . في «ض»: + «وهو».

٨ . في «ب»: «وعد».

٩ . هكذا في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوسائل والبحار والمؤمن. وفي «د، بر» والمطبوع: =

بِهِ[1] سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنْ حِينِ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ حَتّىٰ يَعُودَ إِلَيْهِ، يُنَادُونَهُ: أَلَا طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ، تَبَوَّأْتَ[2] مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلاً».[3]

٢٠٩١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ[4] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ[5]: لِقَاءُ الْإِخْوَانِ مَغْنَمٌ جَسِيمٌ وَإِنْ قَلُّوا[6]».[7]

٧٨ ـ بَابُ الْمُصَافَحَةِ

٢٠٩٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

كُنْتُ زَمِيلَ[8] أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، وَكُنْتُ أَبْدَأُ بِالرُّكُوبِ، ثُمَّ يَرْكَبُ هُوَ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا سَلَّمَ، وَسَاءَلَ مُسَاءَلَةَ رَجُلٍ لَا عَهْدَ لَهُ بِصَاحِبِهِ، وَصَافَحَ، قَالَ: وَكَانَ إِذَا نَزَلَ نَزَلَ قَبْلِي، فَإِذَا اسْتَوَيْتُ أَنَا وَهُوَ عَلَى الْأَرْضِ سَلَّمَ، وَسَاءَلَ مُسَاءَلَةَ مَنْ لَا عَهْدَ لَهُ بِصَاحِبِهِ، فَقُلْتُ:

← «الله وكّل».

١ . في «ز»: «به عزّ وجلّ». وفي «ض»: «جلّ وعزّ له».

٢ . «تبوّأتَ» أي اتّخذتَ، يقال: تبوّأت منزلاً، أي اتّخذته. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٩؛ المصباح المنير، ص ٦٧ (بوأ).

٣ . المؤمن، ص ٦٠، ح ١٥٢، عن أبي حمزة. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٢؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٢، ح ١٩٨٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٠، ح ١٥.

٤ . في «ف»: + «لي».

٥ . في «ض»: + «قال: قال رسول الله ﷺ».

٦ . في حاشية «ف»: «إن قلّ».

٧ . مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٤، وفيه: «عن عليّ بن إبراهيم، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي جعفر، عن آبائه ﷺ أنّ عليّاً ﷺ، كان يقول: إنّ لقى الإخوان مغنم جسيم». الوافي، ج ٥، ص ٥٩٤، ح ٢٦٤٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٦، ح ١٩٨٧١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٠، ح ١٦.

٨ . «الزميل»: العَديل الذي حِمْله مع حِمْلك على البعير. وقد زاملني: عادلني. والزميل أيضاً: الرفيق في السفر الذي يعينك على اُمورك. النهاية، ج ٢، ص ٣١٣ (زمل).

يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، إِنَّكَ لَتَفْعَلُ شَيْئاً مَا[1] يَفْعَلُهُ أَحَدٌ[2] مَنْ قِبَلَنَا، وَإِنْ فَعَلَ مَرَّةً فَكَثِيرٌ[3]؟

فَقَالَ: «أَ مَا عَلِمْتَ مَا[4] فِي الْمُصَافَحَةِ؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ يَلْتَقِيَانِ[5]، فَيُصَافِحُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَلَا تَزَالُ[6] الذُّنُوبُ تَتَحَاتُّ[7] عَنْهُمَا كَمَا يَتَحَاتُّ[8] الْوَرَقُ عَنِ الشَّجَرِ[9]، وَاللّٰهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا حَتّٰى يَفْتَرِقَا[10]».[11]

٢٠٩٣ / ٢ . عَنْهُ[12]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا وَتَصَافَحَا، أَدْخَلَ اللّٰهُ يَدَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَصَافَحَ أَشَدَّهُمَا حُبّاً لِصَاحِبِهِ».[13]

٢٠٩٤ / ٣ . ابْنُ فَضَّالٍ[14]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ السَّمَيْدَعِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ الْجُهَنِيِّ:

---

١ . في «ف»: + «يشاء».

٢ . في «ب، ج، ز، ص، ض، ف» والوافي والوسائل والبحار: - «أحد».

٣ . في البحار، ج ٤٦: «الكثير».

٤ . في حاشية «ج»: + «نزل».

٥ . في «بس»: «يلقيان».

٦ . في «د، ص، ف، بر» والبحار: «فما تزال». وفي الوافي: «فلا يزال».

٧ . تحاتّت الشجرةُ: تساقَطَ ورقُها. المصباح المنير، ص ١٢٠ (حتت).

٨ . في «ص، ض، ف، بر، بف» والبحار، ج ٧٦: «تتحاتّ».

٩ . في الوافي: «الشجرة».

١٠ . في «ز»: «حتّى يتفرّقا». وفي البحار، ج ٤٦: «حتّى يفترقان».

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٠٧، ح ٢٦٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٣، ح ١٦١٤٦؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٢، ح ٤٧؛ وج ٧٦، ص ٢٣، ح ١١.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

١٣ . المؤمن، ص ٣٦، ح ٧٨، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٦٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١٦١٣٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٤، ح ١٢.

١٤ . السند معلّق. ويروي عن ابن فضّال، عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا فَتَصَافَحَا[1] ، أَدْخَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَدَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا ، وَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلىٰ أَشَدِّهِمَا حُبّاً لِصَاحِبِهِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِوَجْهِهِ[2] عَلَيْهِمَا ، تَحَاتَّتْ عَنْهُمَا الذُّنُوبُ[3] كَمَا يَتَحَاتُّ[4] الْوَرَقُ مِنَ[5] الشَّجَرِ».[6] ١٨٠/٢

٢٠٩٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا فَتَصَافَحَا ، أَقْبَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ ، وَتَسَاقَطَتْ[7] عَنْهُمَا الذُّنُوبُ كَمَا يَتَسَاقَطُ[8] الْوَرَقُ مِنَ[9] الشَّجَرِ».[10]

٢٠٩٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ ، قَالَ :

زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فِي شِقِّ مَحْمِلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلىٰ مَكَّةَ ، فَنَزَلَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ، فَلَمَّا قَضىٰ حَاجَتَهُ وَعَادَ ، قَالَ[11] : «هَاتِ[12] يَدَكَ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ» فَنَاوَلْتُهُ يَدِي ، فَغَمَزَهَا[13] حَتّىٰ وَجَدْتُ الْأَذىٰ فِي أَصَابِعِي ، ثُمَّ قَالَ : «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ[14] ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ لَقِيَ أَخَاهُ

---

١ . في «ف» : «وتصافحا».
٢ . في مرآة العقول والبحار : - «بوجهه».
٣ . في حاشية «بف» : «الذنوب عنهما».
٤ . في «ب ، بس» : «تحاتّت». وفي «ف ، بر ، بف» : «تتحاتّ».
٥ . في «ز ، بر» وحاشية «بف» والوافي والبحار : «عن».
٦ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٨ ، ح ٢٦٨٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢١٩ ، ح ١٦١٣٣ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٢٤ ، ح ١٣.
٧ . في «ص» : «وتساقط».
٨ . في «بف» والبحار : «تتساقط».
٩ . في «ز ، بر» وحاشية «بف» والبحار : «عن».
١٠ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٨ ، ح ٢٦٨٥ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢١٨ ، ح ١٦١٢٨ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٢٥ ، ح ١٤.
١١ . في البحار : «عاد و قال» بدل «وعاد ، قال».
١٢ . في «ب ، ج ، د ، ز ، ص ، ف ، بر» والوافي : «هات».
١٣ . في «بر» : «فغمّزها» بالتشديد . و «الغمز» : العَصْر باليد . ترتيب كتاب العين ، ج ٢ ، ص ١٣٥٤ (غمز).
١٤ . في الوسائل : - «يا أبا عبيدة».

الْمُسْلِمَ، فَصَافَحَهُ، وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي أَصَابِعِهِ[١] إِلَّا تَنَاثَرَتْ عَنْهُمَا ذُنُوبُهُمَا كَمَا يَتَنَاثَرُ[٢] الْوَرَقُ مِنَ[٣] الشَّجَرِ فِي الْيَوْمِ الشَّاتِي[٤]».[٥]

٢٠٩٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا مَالِكُ، أَنْتُمْ شِيعَتُنَا؟! أَ لَا تَرىٰ[٦] أَنَّكَ تُفْرِطُ[٧] فِي أَمْرِنَا، إِنَّهُ لَا يُقْدَرُ[٨] عَلىٰ صِفَةِ اللّٰهِ، فَكَمَا لَا يُقْدَرُ[٩] عَلىٰ صِفَةِ اللّٰهِ، كَذٰلِكَ[١٠] لَا يُقْدَرُ[١١] عَلىٰ صِفَتِنَا؛ وَكَمَا لَا يُقْدَرُ[١٢] عَلىٰ صِفَتِنَا، كَذٰلِكَ لَا يُقْدَرُ[١٣] عَلىٰ صِفَةِ الْمُؤْمِنِ؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَلْقَى الْمُؤْمِنَ فَيُصَافِحُهُ، فَلَا يَزَالُ اللّٰهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا وَالذُّنُوبُ تَتَحَاتُّ عَنْ وُجُوهِهِمَا كَمَا يَتَحَاتُّ[١٤] الْوَرَقُ مِنَ[١٥] الشَّجَرِ حَتّىٰ يَفْتَرِقَا، فَكَيْفَ يُقْدَرُ[١٦] عَلىٰ صِفَةِ مَنْ هُوَ كَذٰلِكَ».[١٧]

---

١. في المرآة: «كأنّ المراد بالتشبيك هنا أخذ أصابعه بأصابعه، فإنّهما تشبهان الشبكة، لا إدخال الأصابع في الأصابع كما زعم».

٢. في «ص، بف»: «تتناثر». وفي «بر»: «تناثر».

٣. في الوسائل: «عن».

٤. «الشاتي»، أي شديد البرد. راجع: المصباح المنير، ص ٣٠٥ (شتو).

٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٦٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١٦١٤٧؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٥، ح ١٥.

٦. في «ب، ص، بس» ومرآة العقول: «لاترى» بدون الهمزة.

٧. لكلّ من الإفعال والتفعيل وجه. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٦١٣؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٦٥.

٨. في «بر»: «لا تقدر».

٩. في «بر»: «لا تقدر».

١٠. في الوافي: «فكذلك».

١١. في «بر»: «لا تقدر».

١٢. في «ف، بر»: «لا تقدر».

١٣. في «ف، بر»: «لا تقدر».

١٤. في «بر، بس، بف»: «تتحاتّ».

١٥. في «ب، ز، ص، ض، ف، بر» والوافي والبحار: «عن».

١٦. في «بر»: «تقدر».

١٧. المحاسن، ص ١٤٣، كتاب الصفوة، ح ٤١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٨، ح ٣٧، بسند آخر عن مالك الجهني. المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٦، عن مالك الجهني، وفي كلّها مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ١، مرسلاً عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٦، ح ١٦.

٢٠٩٨ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ [١] ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ، قَالَ:

زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام ، فَحَطَطْنَا الرَّحْلَ [٢] ، ثُمَّ مَشىٰ قَلِيلاً ، ثُمَّ جَاءَ فَأَخَذَ [٣] بِيَدِي [٤] ، فَغَمَزَهَا غَمْزَةً شَدِيدَةً ، فَقُلْتُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، أَ وَمَا كُنْتُ مَعَكَ فِي الْمَحْمِلِ؟

فَقَالَ : «أَ مَا [٥] عَلِمْتَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا جَالَ جَوْلَةً ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ أَخِيهِ ، نَظَرَ اللّٰهُ إِلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ ، فَلَمْ يَزَلْ مُقْبِلاً عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ ، وَ [٦] يَقُولُ لِلذُّنُوبِ : تَحَاتَّ [٧] عَنْهُمَا [٨] ، فَتَتَحَاتُّ [٩] يَا أَبَا حَمْزَةَ ، كَمَا يَتَحَاتُّ [١٠] الْوَرَقُ عَنِ [١١] الشَّجَرِ ، فَيَفْتَرِقَانِ وَمَا عَلَيْهِمَا مِنْ ذَنْبٍ». [١٢] ٢ / ١٨١

٢٠٩٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الْمُصَافَحَةِ [١٣] ، فَقَالَ : «دَوْرُ نَخْلَةٍ». [١٤]

٢١٠٠ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ عَمْرٍ والْأَفْرَقِ [١٥] ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

---

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة . وفي المطبوع : «فضيل».

٢ . «الرَّحْلُ» : كلّ شيء يعدّ للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير وحِلْس ، وهو ما يوضع على ظهر الدابّة تحت السرج أو الرحل . ورحل الشخص : مأواه في الحضر ، ثمّ أُطلق على أمتعة المسافر ؛ لأنّها هناك مأواه . راجع : المصباح المنير ، ص ٢٢٢ (رحل).

٣ . في «ب» : «وأخذ».

٤ . في الوسائل : «يدي».

٥ . في حاشية «ج» والوسائل والبحار : «أوما».

٦ . في «بس» : - «و».

٧ . هكذا في «ج ، ض ، بر» والوسائل والبحار . وفي سائر النسخ والمطبوع : «تتحاتّ».

٨ . في «ب» : - «عنهما».

٩ . في «ج» : «فيتحاتّ» . وفي حاشية «ض» : «فتحاتّ» بحذف إحدى التاءين .

١٠ . في «ج ، بر ، بس» : «تتحاتّ».

١١ . في الوسائل : «من».

١٢ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٩ ، ح ٢٦٨٨ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢٢٤ ، ح ١٦١٤٨ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٢٧ ، ح ١٧.

١٣ . في الوافي : «أُريد بحدّ المصافحة حدّ تجديدها».

١٤ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٩ ، ح ٢٦٨٩ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢٢٣ ، ح ١٦١٤٥ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٢٧ ، ح ١٨.

١٥ . هكذا في «ب ، ج ، د ، ز ، ض ، ف ، بر ، بس ، بف ، جر» وحاشية «ص» وهامش المطبوع والوسائل والبحار . ←

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا تَوَارىٰ[١] أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِشَجَرَةٍ[٢]، ثُمَّ الْتَقَيَا، أَنْ يَتَصَافَحَا».[٣]

٢١٠١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٤]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنّىٰ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَيْدٍ[٥]، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ[٦] وَلْيُصَافِحْهُ، فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَكْرَمَ بِذٰلِكَ الْمَلَائِكَةَ؛ فَاصْنَعُوا صُنْعَ[٧] الْمَلَائِكَةِ».[٨]

٢١٠٢ / ١١ . عَنْهُ[٩]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرٍو

= وفي «ص» والمطبوع: «عمرو بن الأفرق».

وقد روى محمّد بن سنان عن عمرو الأفرق الخيّاط عن أبي عبيدة الحذّاء في المحاسن، ص ٢٨٣، ح ٤١٦. وروى عن عمرو (عمر -خ ل) الأفرق عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد في الأمالي للمفيد، ص ١٢، ح ١٠. هذا، وقد عُدَّ عمرو الأفرق في رجال البرقي، ص ٣٦ من أصحاب أبي عبد الله ، كما عُدَّ عمرو بن خالد الأفرق الحنّاط من أصحابه في رجال الطوسي، ص ٢٤٩، الرقم ٣٤٩٢. والنجاشي ذكر عُمَرَ بن خالد الحنّاط الأفرق في رجاله، ص ٢٨٦، الرقم ٧٦٤، وقال: «روى عن أبي عبد الله ».

والظاهر أنّ المحكيّ بهذه العناوين ليس إلّا واحداً، وأنّ التحريف واقع في أحد العنوانين: «عمرو» و«عمر»؛ وفي أحد اللقبين: «الخيّاط» و«الحنّاط».

١. في «ف»: «يواري». ٢. في الوسائل: «شجرة».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١٦١٤٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ١٩.

٤. في «ب»: «بعض أصحابنا».

٥. في «ج، د، بس» وحاشية «ص، ض، ف، بر»: «يزيد». والظاهر أنّه سهو؛ فقد روى محمّد بن المثنّى، عن أبيه، عن عثمان بن زيد الجُهني، في الأمالي للطوسي، ص ٤١٣، المجلس ١٤، ح ٩٢٧. وعثمان بن زيد الجُهني مذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٩، الرقم ٣٦٨٧؛ و ص ٢٩٠، الرقم ٤٢١٧.

٦. في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والبحار: - «عليه».

٧. في المصادقة: «بصنع».

٨. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ٢، مرسلاً عن جابر، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٠.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا[١] الْتَقَيْتُمْ[٢] فَتَلَاقَوْا بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّصَافُحِ، وَإِذَا[٣] تَفَرَّقْتُمْ فَتَفَرَّقُوا[٤] بِالِاسْتِغْفَارِ».[٥]

٢١٠٣ / ١٢. عَنْهُ[٦]، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ جَدِّهِ[٧] مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ رَزِينٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا غَزَوْا مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، وَمَرُّوا[٨] بِمَكَانٍ كَثِيرِ الشَّجَرِ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى الْفَضَاءِ[٩]، نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلىٰ بَعْضٍ فَتَصَافَحُوا».[١٠]

٢١٠٤ / ١٣. عَنْهُ[١١]، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ الْهِلَالِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَافَحَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ، فَالَّذِي يَلْزَمُ التَّصَافُحَ أَعْظَمُ أَجْراً

---

١. في «ص»: «إذ».

٢. في الأمالي: «تلاقيتم».

٣. في «ض، ف»: «فإذا».

٤. في «ب»: «تفارقوا». وفي حاشية «بف»: «إذا تفارقتم فتفارقوا». وقوله: «بالاستغفار» يعني بأن تقولوا: غفر الله لك مثلاً.

٥. الأمالي للطوسي، ص ٢١٥، المجلس ٨، ح ٢٤، بسنده عن سيف بن عميرة. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٥؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢١.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٧. في «ز، ف» وحاشية «ص، بر»: + «الحسن بن راشد عن».
ووقوع السهو في هذه النسخ واضح؛ فإنّ موسى بن القاسم، هو موسى بن القاسم بن معاوية بن وَهْب البجلي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٣، الرقم ٧١٨.
وكأنّ قد اشتبه موسى بن القاسم بالقاسم بن يحيى الراوي عن جدّه الحسن بن راشد، كثيراً، فتأمّل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٦٦.

٨. في «ف» والبحار: «ثمّ مرّوا».

٩. «الفضاء»: الخالي الفارغ الواسع من الأرض. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضا).

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١٦١٥٠؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٢.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

مِنَ الَّذِي يَدَعُ، أَلَا وَإِنَّ الذُّنُوبَ لَتَتَحَاتُّ[١] فِيمَا بَيْنَهُمْ[٢] حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ ذَنْبٌ».[٣]

٢١٠٥ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ بِوَجْهٍ قَاطِبٍ[٤]، فَقُلْتُ: مَا الَّذِي غَيَّرَكَ لِي؟

قَالَ: «الَّذِي غَيَّرَكَ لِإِخْوَانِكَ، بَلَغَنِي يَا إِسْحَاقُ أَنَّكَ أَقْعَدْتَ بِبَابِكَ بَوَّاباً يَرُدُّ عَنْكَ[٥] ٢ / ١٨٢ فُقَرَاءَ الشِّيعَةِ».

فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي خِفْتُ الشُّهْرَةَ.

فَقَالَ[٦]: «أَ فَلَا خِفْتَ[٧] الْبَلِيَّةَ؟ أَ وَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا فَتَصَافَحَا، أَنْزَلَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الرَّحْمَةَ عَلَيْهِمَا[٨]، فَكَانَتْ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ[٩] لِأَشَدِّهِمَا حُبّاً لِصَاحِبِهِ، فَإِذَا تَوَافَقَا[١٠] غَمَرَتْهُمَا الرَّحْمَةُ، فَإِذَا[١١] قَعَدَا يَتَحَدَّثَانِ[١٢]، ←

---

١ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي «ج» والمطبوع: «ليتحاتّ».

٢ . في الوافي: «بينهما».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦١١، ح ٢٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٣، ح ١٥٨٨٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٣.

٤ . قطب يَقْطِبُ قَطْباً وقطوباً فهو قاطب وقَطوب: زوى ما بين عينيه وكلح كما يفعله العَبوس، كقطّب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٧٩ (قطب).

٥ . في حاشية «ز»: + «من يرد من».

٦ . في «د، ص، بر، بف» والوافي والوسائل والبحار، ج ٧٦: «قال».

٧ . في «ف»: «فلا خفت» بدون الهمزة.

٨ . في «ز»: «عليهما الرحمة». وفي البحار، ج ٥٩: «عليها».

٩ . هكذا في الوافي. وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «تسعين». وفي مرآة العقول: «كأنّ الأنسب: تسعون، كما في بعض نسخ الحديث. وفي نسخ الكتاب: وتسعين، فالواو بمعنى مع. وليس في بعض الروايات: «فكانت» فيستقيم من غير تكلّف».

١٠ . في الوافي: «تعانقا». وفي الوسائل والبحار: «تواقفا».

١١ . في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار، ج ٥٩ و ٧٦: «وإذا». وفي البحار، ج ٥: «إذا».

١٢ . في «ب، ج، د، ص» وحاشية «ض» والوسائل: «يتحادثان».

قَالَ[1] الْحَفَظَةُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ: اعْتَزِلُوا بِنَا، فَلَعَلَّ[2] لَهُمَا سِرّاً وَقَدْ سَتَرَ[3] اللّٰهُ عَلَيْهِمَا؟».

فَقُلْتُ: أَ لَيْسَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[4]؟

فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، إِنْ كَانَتِ الْحَفَظَةُ لَا تَسْمَعُ، فَإِنَّ عَالِمَ السِّرِّ[5] يَسْمَعُ وَيَرىٰ».[6]

٢١٠٦ / ١٥ . عَنْهُ[7]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَيْمَنَ بْنِ مُحْرِزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا صَافَحَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ رَجُلاً قَطُّ، فَنَزَعَ[8] يَدَهُ[9] حَتّىٰ يَكُونَ[10] هُوَ الَّذِي يَنْزِعُ[11] يَدَهُ[12] مِنْهُ[13]».[14]

٢١٠٧ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ

---

١ . في «د، ز، بر، بس، بف» والوسائل والبحار: «قالت».

٢ . في الوسائل: «لعلّ».

٣ . في «ب»: «ستّر» بالتشديد. وفي البحار، ج ٥٩: «ستره».

٤ . قٓ (٥٠): ١٨.

٥ . في «ز» ومرآة العقول: + «يعلم و».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٦١١، ح ٢٦٩٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٩، ح ١٦١٦٢؛ وفي البحار، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١، من قوله: «فإذا قعدا يتحدّثان»؛ وفيه، ج ٥٩، ص ١٨٩، ح ٤٢، من قوله: «أنّ المؤمنين إذا التقيا فتصافحا»؛ وج ٧٦، ص ٢٩، ح ٢٤.

٧ . الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو عن إسماعيل بن مهران في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٠٧ـ٥٠٨.

٨ . في «ف»: «فينزع». ونزع الشيء: جذبه من مقرّه، كنَزْع القَوس عن كَبِده. ويستعمل ذلك في الأعراض. المفردات للراغب، ص ٧٩٨ (نزع).

٩ . في الكافي، ح ١٤٩٩٠: + «من يده».

١٠ . في الكافي، ح ١٤٩٩٠: + «الرجل».

١١ . في حاشية «ج، ض، بر»: «هو النازع». وفي حاشية «ص»: «نزع».

١٢ . في «د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: - «يده».

١٣ . في «ب، بس»: «عنه».

١٤ . الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٩٩٠، بسند آخر. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٤، ح ١٥٨٩٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨٢؛ وج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٥.

وَقَالَ[١] فِي كِتَابِهِ: ﴿وَ مَا قَدَرُوا اللّٰهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[٢]؟ فَلَا يُوصَفُ بِقَدَرٍ[٣] إِلَّا كَانَ أَعْظَمَ مِنْ ذٰلِكَ.

وَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ عَبْدٌ احْتَجَبَ اللّٰهُ[٤] -عَزَّ وَجَلَّ- بِسَبْعٍ[٥]، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ فِي الْأَرْضِ كَطَاعَتِهِ فِي السَّمَاءِ[٦]، فَقَالَ: ﴿وَ[٧] مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٨] وَمَنْ أَطَاعَ هٰذَا فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَاهُ فَقَدْ عَصَانِي، وَفَوَّضَ إِلَيْهِ؟

وَ إِنَّا لَا نُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ قَوْمٌ رَفَعَ اللّٰهُ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَهُوَ الشَّكُّ[٩].

وَ الْمُؤْمِنُ لَا يُوصَفُ[١٠]، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَلْقىٰ أَخَاهُ، فَيُصَافِحُهُ، فَلَا يَزَالُ اللّٰهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، وَالذُّنُوبُ تَتَحَاتُّ عَنْ وُجُوهِهِمَا كَمَا يَتَحَاتُّ[١١] الْوَرَقُ عَنِ[١٢] الشَّجَرِ.[١٣]

---

١. في «ب، بف» والكافي، ح٢٨٣: «وقد قال». ٢. الأنعام (٦): ٩١؛ الحجّ (٢٢): ٧٤؛ الزمر (٣٩): ٦٧.

٣. في «ب، بس» وحاشية «ص» ومرآة العقول والبحار والتوحيد: «بقدرة».

٤. لقوله ﷺ: «احتجب الله» وجوه، عدّها المجلسي أربعة، أوّلها ما قاله الفيض في الوافي، حيث قال: «قد ورد في الحديث أنّ لله سبعين ألف حجاب من نور وظلمة، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره. وعلى هذا فيحتمل أن يكون معنى قوله ﷺ: «احتجب الله بسبع» أنّه ﷺ قد ارتفع الحجب بينه وبين الله سبحانه حتّى بقي من السبعين ألف سبع». وقال في رابعها: «الرابع أن يقرأ الجلالة بالنصب، أي احتجب مع الله عن الخلق فوق سبع سماوات، أو سبعة حجب بعد السماوات فكلّمه الله وناجاه هناك، وفيه بُعدٌ لفظاً». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٥٧؛ الوافي، ج ٥، ص ٦١٤؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٧٢.

٥. في حاشية «ج»: + «سماوات».

٦. في «ب، ج، بف» والوافي: - «في السماء». وفي المؤمن: «كيف يوصف عبد رفعه الله عزّ وجلّ إليه، وقرّبه منه، وجعل طاعته في الأرض كطاعته» بدل «كيف يوصف - إلى - في السماء».

٧. في «ج، د، ز، ص، بر، بف» والوافي: - «و».

٨. الحشر (٥٩): ٧. ٩. في المؤمن: «الشرك».

١٠. في حاشية «ز»: + «وكيف يوصف».

١١. في «ض»: «تتحاتّ». وفي «بر»: «تحاتّ» بحذف إحدى التاءين.

١٢. في «بر»: «من».

١٣. الكافي، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى، ح ٢٨٣؛ والتوحيد، ص ١٢٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «إلّا كان أعظم من ذلك». المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٥، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦١٣، ح ٢٧٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١٦١٢٩، من قوله: «المؤمن لا يوصف»؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٦.

٢١٠٨ / ١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ[١] ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ : «إِذَا[٢] الْتَقَى الْمُؤْمِنَانِ فَتَصَافَحَا ، أَقْبَلَ اللّٰهُ بِوَجْهِهِ عَلَيْهِمَا ، وَتَتَحَاتُّ[٣] الذُّنُوبُ عَنْ وُجُوهِهِمَا حَتّىٰ يَفْتَرِقَا».[٤]

١٨٣/٢ ٢١٠٩ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «تَصَافَحُوا ؛ فَإِنَّهَا تَذْهَبُ بِالسَّخِيمَةِ[٥]».[٦]

٢١١٠ / ١٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَقِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله حُذَيْفَةَ ، فَمَدَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله يَدَهُ ، فَكَفَّ[٧] حُذَيْفَةُ يَدَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله : يَا حُذَيْفَةُ ، بَسَطْتُ يَدِي إِلَيْكَ ، فَكَفَفْتَ يَدَكَ عَنِّي؟ فَقَالَ[٨] حُذَيْفَةُ : يَا رَسُولَ اللّٰهِ ، بِيَدِكَ الرَّغْبَةُ[٩] ، وَلٰكِنِّي كُنْتُ جُنُباً ، فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ تَمَسَّ يَدِي يَدَكَ وَأَنَا جُنُبٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله : أَ مَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْلِمَيْنِ إِذَا[١٠] الْتَقَيَا ، فَتَصَافَحَا ، تَحَاتَّتْ ذُنُوبُهُمَا كَمَا يَتَحَاتُّ[١١] ←

---

١ . في «ز» : + «الحذّاء».

٢ . في «ص» : «إذ» . وفي «ف» : «إن».

٣ . في «ض ، ف ، بر ، بس ، بف» والوافي : «تحاتّت».

٤ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٨ ، ح ٢٦٨٦ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢١٨ ، ح ١٦١٢٧ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٣٢ ، ح ٢٧.

٥ . «السخيمة» : الحقد والضغينة والموجِدَة في النفس . لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٢٨٢ (سخم).

٦ . تحف العقول ، ص ٣٦٠ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٠٧ ، ح ٢٦٨١ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢١٩ ، ح ١٦١٣١ ؛ البحار ، ج ٧٦ ، ص ٣٢ ، ح ٢٨.

٧ . في الوسائل : «وكفّ».

٨ . في البحار ، ج ٧٦ : + «يا».

٩ . في المرآة : «بيدك الرغبة ، كأنّ الباء بمعنى «في» أي يرغب جميع الخلق في مصافحة يدك الكريمة . وقيل : الباء للسببيّة ، والرغبة بمعنى المرغوب ، أي يحصل بسبب يدك مرغوب الخلائق ، وهو الجنّة . وهو تكلّف بعيد».

١٠ . في «ص» : «إذ».

١١ . في «ج ، ص» : «تتحاتّ» . وفي «ض» : «تحاتّ» بحذف إحدى التاءين.

وَرَقُ[1] الشَّجَرِ».[2]

٢١١١ / ٢٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ، وَكَذٰلِكَ لَا يَقْدِرُ قَدْرَ نَبِيِّهِ، وَكَذٰلِكَ لَا يَقْدِرُ قَدْرَ الْمُؤْمِنِ؛ إِنَّهُ لَيَلْقىٰ أَخَاهُ، فَيُصَافِحُهُ، فَيَنْظُرُ اللّٰهُ إِلَيْهِمَا، وَالذُّنُوبُ تَتَحَاتُّ[3] عَنْ وُجُوهِهِمَا حَتّىٰ يَفْتَرِقَا، كَمَا يَتَحَاتُّ[4] الرِّيحَ الشَّدِيدَةَ الْوَرَقُ عَنِ الشَّجَرِ».[5]

٢١١٢ / ٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مُصَافَحَةُ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ مِنْ مُصَافَحَةِ الْمَلَائِكَةِ».[6]

٧٩ـ بَابُ الْمُعَانَقَةِ

٢١١٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

---

١ . في «ف»: «الورق عن».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨٣؛ وج ٧٦، ص ٣٢، ح ٢٩.

٣ . في ثواب الأعمال: «تحاتّ». وفي المصادقة: «تحاطّ».

٤ . هكذا في «بس، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تتحاتّ». وفي الوافي: «تحاتّ» بحذف إحدى التاءين. وفي ثواب الأعمال والمصادقة: «تحطّ». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: كما تتحاتّ، الظاهر: كما تحتّ، كما في ثواب الأعمال؛ فإنّ التحاتّ لازم، إلّا أن يتكلّف بنصب الريح على الظرفيّة الزمانيّة بتقدير مضاف، أي يوم الريح. ورفع الورق، بالفاعليّة».

٥ . ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمّد، مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ١، مرسلاً عن إسحاق بن عمّار. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١٦١٣٧، من قوله: «لا يقدر قدر المؤمن إنّه ليلقى أخاه»؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٣، ح ٣٠.

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٦٠٧، ح ٢٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١٦١٣٠؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٣، ح ٣١.

بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

٢ / ١٨٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ[١] أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَا[٢]: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ خَرَجَ[٣] إِلىٰ أَخِيهِ يَزُورُهُ عَارِفاً بِحَقِّهِ[٤]، كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ[٥] حَسَنَةً، وَمُحِيَتْ[٦] عَنْهُ سَيِّئَةٌ، وَرُفِعَتْ لَهُ دَرَجَةٌ، وَإِذَا[٧] طَرَقَ الْبَابَ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَإِذَا الْتَقَيَا وَتَصَافَحَا وَتَعَانَقَا، أَقْبَلَ اللهُ عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، ثُمَّ بَاهىٰ[٨] بِهِمَا الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلىٰ عَبْدَيَّ تَزَاوَرَا وَتَحَابَّا فِيَّ، حَقٌّ[٩] عَلَيَّ أَلَّا أُعَذِّبَهُمَا بِالنَّارِ[١٠] بَعْدَ هٰذَا[١١] الْمَوْقِفِ، فَإِذَا انْصَرَفَ شَيَّعَهُ[١٢] الْمَلَائِكَةُ[١٣] عَدَدَ[١٤] نَفَسِهِ وَخُطَاهُ وَكَلَامِهِ، يَحْفَظُونَهُ[١٥] مِنْ[١٦] بَلَاءِ الدُّنْيَا وَبَوَائِقِ[١٧] الْآخِرَةِ إِلىٰ مِثْلِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ[١٨] مِنْ قَابِلٍ، فَإِنْ مَاتَ فِيمَا بَيْنَهُمَا أُعْفِيَ مِنَ الْحِسَابِ، وَإِنْ كَانَ الْمَزُورُ يَعْرِفُ

---

١. في «ز، ص، ض»: «أو».

٢. في «ج، ز، ص، ض، ف»: «قال».

٣. في «بس»: «يخرج».

٤. في المرآة: «كأنّ المراد بعرفان حقّه أن يعلم فضله وأنّ له حقّ الزيارة والرعاية والإكرام، فيرجع إلى أنّه زاره لذلك وأنّ الله تعالى جعل له حقّاً عليه، لا للأغراض الدنيويّة».

٥. «الخُطوة» بالضمّ: ما بين القدمين. لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣١ (خطا).

٦. في حاشية «بف»: «ومحا».

٧. في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والوسائل والبحار: «فإذا».

٨. في «ص»: + «الله».

٩. يمكن قراءته على بناء الماضي.

١٠. في «ج، د، ف، بس»: - «بالنار». وفي «ض» وحاشية «بر»: «في النار».

١١. في «ج، د، ص، ف، بس» وحاشية «ض، بر» والبحار: «ذا». وفي الوسائل: «ذلك».

١٢. في «ز»: «شيّعته».

١٣. في «ب، ج، ص، ض، ف» والبحار: «ملائكة».

١٤. في مرآة العقول: «بعدد».

١٥. في «بر»: «تحفظونه».

١٦. في البحار: «عن».

١٧. «البائقة»: النازلة، وهي الداهية والشرّ الشديد. وجمعها: بوائق. المصباح المنير، ص ٦٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٦ (بوق).

١٨. في المرآة: «كأنّ ذكر الليلة لأنّ العرب تضبط التواريخ بالليالي، أو إيماء إلى أنّ الزيارة الكاملة هي أن يتمّ عنده إلى الليل؛ وقيل: لأنّهم كانوا للتقيّة يتزاورون بالليل».

مِنْ حَقِّ الزَّائِرِ مَا عَرَفَهُ الزَّائِرُ مِنْ حَقِّ الْمَزُورِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».[١]

٢١١٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؛ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا اعْتَنَقَا غَمَرَتْهُمَا[٢] الرَّحْمَةُ، فَإِذَا الْتَزَمَا[٣] لَا يُرِيدَانِ بِذٰلِكَ إِلَّا وَجْهَ اللّٰهِ وَلَا يُرِيدَانِ غَرَضاً مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، قِيلَ لَهُمَا: مَغْفُوراً[٤] لَكُمَا فَاسْتَأْنِفَا[٥]، فَإِذَا أَقْبَلَا عَلَى الْمُسَاءَلَةِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ: تَنَحَّوْا عَنْهُمَا؛ فَإِنَّ لَهُمَا سِرّاً، وَقَدْ[٦] سَتَرَ اللّٰهُ عَلَيْهِمَا».

قَالَ إِسْحَاقُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِمَا لَفْظُهُمَا، وَقَدْ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٧]؟

قَالَ: فَتَنَفَّسَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ الصُّعَدَاءَ[٨]، ثُمَّ بَكىٰ حَتّٰى اخْضَلَّتْ دُمُوعُهُ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - إِنَّمَا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ تَعْتَزِلَ عَنِ[٩] الْمُؤْمِنَيْنِ إِذَا الْتَقَيَا إِجْلَالاً لَهُمَا[١٠]، وَإِنَّهُ وَإِنْ[١١] كَانَتِ الْمَلَائِكَةُ لَا تَكْتُبُ لَفْظَهُمَا، وَلَا تَعْرِفُ كَلَامَهُمَا؛ فَإِنَّهُ يَعْرِفُهُ وَيَحْفَظُهُ عَلَيْهِمَا عَالِمُ السِّرِّ وَأَخْفىٰ[١٢]».[١٣]

---

١ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب السعي في حاجة المؤمن، ح ٢١٦٢ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٨٩، ح ٢٦٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١٦١٦٦؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٤، ح ٣٢.

٢ . أي عَلَتْهما الرحمة وغطَّتْهما، من قولهم: غَمرَه الماء يغمُره، أي علاه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٢ (غمر).

٣ . «الالتزام»: الاعتناق. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٩ (لزم).

٤ . في «ص، ف»: «مغفور». وقوله: «مغفوراً» منصوب بمقدّر، أي ارجعا، أو كونا مغفوراً.

٥ . في «بس»: + «فاستأنفا».

٦ . في «ف»: - «وقد».

٧ . قٓ (٥٠): ١٨.

٨ . «الصعداء»: تنفُّس ممدود وبتوجّع. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٨٩؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨ (صعد).

٩ . في البحار: «من».

١٠ . في «ف»: - «لهما».

١١ . في «ج»: - «وإن».

١٢ . في حاشية «ج»: «والخفيّ».

١٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٥، ح ٢٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١٦١٦٧، إلى قوله: «فإنّ لهما سرّاً وقد ستر الله عليهما»؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٥، ح ٣٣.

٢ / ١٨٥

٨٠ ـ بَابُ التَّقْبِيلِ

٢١١٥ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لَكُمْ لَنُوراً تُعْرَفُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، حَتّىٰ أَنَّ[1] أَحَدَكُمْ إِذَا لَقِيَ أَخَاهُ، قَبَّلَهُ فِي مَوْضِعِ النُّورِ مِنْ جَبْهَتِهِ».[2]

٢١١٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُقَبَّلُ رَأْسُ أَحَدٍ وَلَا يَدُهُ إِلَّا يَدُ[3] رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، أَوْ مَنْ أُرِيدَ بِهِ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[4]».[5]

٢١١٧ / ٣ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدٍ النَّرْسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَزْيَدٍ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَتَنَاوَلْتُ يَدَهُ، فَقَبَّلْتُهَا، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِنَبِيٍّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيٍّ».[6]

٢١١٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ

---

١ . يجوز كسر الهمزة وفتحها باعتبارين.

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٦؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٧، ح ٣٤.

٣ . في «ج، د، ز، ص، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «يد».

٤ . في الوافي: «لعلّ المراد بمن أُريد رسول الله صلى الله عليه وآله الأئمّة المعصومون عليهم السلام كما يستفاد من الحديث [الآتي]. ويحتمل شمول الحكم العلماء بالله وبأمر الله معاً العاملين بعلمهم الهادين للناس ممّن وافق قوله فعله؛ لأنّ العلماء الحقّ ورثة الأنبياء، فلا يبعد دخولهم فيمن يراد به رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٣؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٧، ح ٣٥.

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٩، ح ٣٦.

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: نَاوِلْنِي يَدَكَ أُقَبِّلْهَا، فَأَعْطَانِيهَا، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رَأْسَكَ[1]، فَفَعَلَ، فَقَبَّلْتُهُ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رِجْلَاكَ[2]، فَقَالَ: «أَقْسَمْتُ، أَقْسَمْتُ[3]،

---

١. في «ف»: «فرأسك».

٢. في «ب، ج، ض، ف» وحاشية «ص» والبحار: «فرجلاك». وفي الوسائل: «رجلك». وقوله: «رجلاك» فاعل لفعل محذوف عند المازندراني؛ أي بقي رجلاك، ومبتدأ لخبر محذوف عند المجلسي؛ أي رجلاك أريد أُقبّلهما، أو رجلاك ما حالهما، أي أيجوز لي تقبيلهما. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٢.

٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٨١: «قوله ﷺ: أقسمت، يحتمل وجوهاً:

الأوّل: أن يكون على صيغة المتكلّم ويكون إخباراً، أي حلفت أن لا أُعطي رجلي أحداً يقبّلها، إمّا لعدم جوازه، أو عدم رجحانه، أو للتقيّة. وقوله: «بقي شيء» استفهام على الإنكار، أي هل بقي احتمال الرخصة والتجويز بعد القسم؟

الثاني: أن يكون إنشاءاً للقسم ومناشدة، أي أُقسم عليك أن تترك ذلك للوجوه المذكورة، وهل بقي بعد مناشدتي إيّاك من طلبك التقبيل شيء؟ أو لم يبق بعد تقبيل اليد والرأس شيء تطلبه؟

الثالث: ما كان يقوله بعض الأفاضل، وهو أن يكون المعنى: أقسمت قسمة بيني وبين خلفاء الجور، فاخترت اليد والرأس وجعلت الرجل لهم. «بقي شيء» أي ينبغي أن يبقى لهم شيء؛ لعدم التضرّر منهم.

الرابع: ما قال بعضهم أيضاً: إنّه أقسمت، بصيغة الخطاب على الاستفهام للإنكار، أي أقسمت أن تفعل ذلك فتبالغ فيه؟ و«بقي شيء» على الوجه السابق.

الخامس: ما ذكره بعض أفاضل الشارحين، وهو أنّ «أقسمت» على صيغة الخطاب، و«ثلاثاً» كلام الإمام ﷺ، أي أقسمت قسماً لتقبيل اليد، وآخر لتقبيل الرأس، وآخر لتقبيل الرجلين، وفعلت اثنين وبقي الثالث، وهو تقبيل الرجلين فافعل؛ فإنّه يجب عليك.

السادس: ما قيل: إنّ «أقسمت» بصيغة الخطاب من القسم بالكسر، وهو الحظّ والنصيب، أي أخذت حظّك ونصيبك، وليبق شيء ممّا يجوز أن يقبّل للتقيّة.

وأقول: لا يخفى ما في الوجوه الأخيرة من البعد والركاكة، ثمّ إنّه يحتمل على بعض الوجوه المتقدّمة أن يكون المراد بقوله: «بقي شيء» التعريض بيونس وأمثاله، أي بقي شيء آخر سوى هذه التواضعات الرسميّة والتواضعات الظاهريّة، وهو السعي في تصحيح العقائد القلبيّة ومتابعتنا في جميع أعمالنا وأقوالنا، وهي أهمّ من هذا الذي تهتمّ به؛ لأنّه ﷺ كان يعلم أنّه سيضلّ ويصير فطحيّاً. وأمّا قوله: «رأسك» فيحتمل الرفع والنصب، والأخير أظهر، أي ناولني رأسك. وقوله: «فرجلاك» مبتدأ، وخبره محذوف، أي أُريد أن أُقبّلها، أو ما حالها؟

⇔

أَقْسَمْتُ ـ ثَلَاثاً ـ وَبَقِيَ شَيْءٌ، وَبَقِيَ شَيْءٌ، وَبَقِيَ شَيْءٌ».[١]

٢١١٩ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١٨٦/٢ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَبَّلَ لِلرَّحِمِ ذَا قَرَابَتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ[٢]، وَقُبْلَةُ الْأَخِ[٣] عَلَى الْخَدِّ، وَقُبْلَةُ الْإِمَامِ[٤] بَيْنَ عَيْنَيْهِ».[٥]

٢١٢٠ / ٦ . وَ عَنْهُ[٦]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

← أي يجوز لي تقبيلها؟».

واعلم أنّ العلّامة المازندراني قال بأوّل الوجوه، كالعلّامة الفيض، واحتمل السادس ونقل الخامس عن خليل الفضلاء.

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٥؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٩، ح ٣٧.

٢ . في الوافي: «فليس عليه شيء، أي ذنب وحرج، يعني إذا كان الباعث على التقبيل المحبّة الطبيعيّة؛ فأمّا إذا كان لله وفي الله فهو مثاب عليه».

٣ . في الوافي: «لعلّ المراد بالأخ، اللاأخ في النسب؛ إذ الأخ في الدين إنّما يقبّل جبهته كما مرّ. ويحتمل الأخ في الدين أو ما يشملهما، فيكون رخصةً».

٤ . في حاشية «ج، بر»: «الأمّ».

٥ . تحف العقول، ص ٤٥٠، عن الرضا ﷺ، وتمام الرواية فيه: «قبلة الأمّ على الفم، وقبلة الأخت على الخدّ، وقبلة الإمام بين عينيه». الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٣، ح ١٦١٧١؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٠، ح ٣٨.

٦ . في «ض، ف»: «عنه» بدون الواو.

٧ . المراد من أحمد بن محمّد بن خالد في هذه الطبقة هو البرقي، ويروي عنه المصنّف بواسطة واحدة. فعليه، الظاهر رجوع الضمير الواقع في صدر السند إلى محمّد بن يحيى المذكور في السند السابق، لكن لم يثبت رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد في أسناد الكافي. والمراد من أحمد بن محمّد في مشايخ محمّد بن يحيى ـ شيخ المصنّف ـ هو أحمد بن محمّد بن عيسى؛ فقد روى محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عيسى قريباً من ٦٨٠ مورداً، وقد روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن سنان في خمسة وخمسين مورداً منها.

والظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمّد المتوسّط بين محمّد بن يحيى ومحمّد بن سنان في تسعة وثمانين مورداً من أسناد الكافي، هو أحمد بن محمّد بن عيسى.

هذا، وقد ورد في بعض أسناد الكافي ما يوهم خلاف ذلك؛ فقد وردت في الكافي، ح ٣٢٣٩، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عيسى بن عبدالله القمّي، وفي ح ٣٣٩٨، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عمر بن يزيد، وفي ح ٣٨٣٩، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن

←

أَبِي[١] الصَّبَّاحِ مَوْلىٰ آلِ سَامٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «لَيْسَ الْقُبْلَةُ عَلَى الْفَمِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ، أَوِ[٢] الْوَلَدِ الصَّغِيرِ».[٣]

٨١ ـ بَابُ تَذَاكُرِ[٤] الْإِخْوَانِ

٢١٢١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ

← خالد والحسين بن سعيد، وفي ح ٤٠٦٦، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسين بن سعيد، وفي ح ١٠٦٢٤، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن سعد بن سعد الأشعري، وفي ح ١٢٣٧٢، رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن بكير. لكن يأتي أنّ هذه الأسناد الستّة كلّها مختلّة ونبيّن وجه الاختلال في مواضعها، إن شاء الله.

إذا تبيّن ذلك فنقول: الظاهر في سندنا هذا إمّا زيادة «بن خالد» وأنّه زيادة تفسيريّة اُدرجت في المتن سهواً، ويؤيّد هذا الاحتمال خلوّ نسخة «ص» من هذه العبارة؛ أو أنّ الأصل في السند كان هكذا «أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد» لكن جواز النظر من «محمّد» الأوّل إلى «محمّد» الثاني أوجب السقط في السند. ويؤيّد هذا الاحتمال ما ورد في الكافي، ح ٣٨١٣، من رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن البرقي المراد به محمّد بن خالد عن ابن سنان المراد به محمّد بن سنان؛ وما ورد في الكافي، ح ١٥٢٥٢، من رواية علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد عن محمّد بن سنان؛ والله هو العالم.

أضعف إلى ذلك، أنّه لم يرد في شيءٍ من أسناد الكافي في رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن أبي عبدالله» وهو عنوان آخر لأحمد بن محمّد بن خالد.

١ . في «ب، ج، د، ص، ف، بر، بس، بف»: - «أبي».

والظاهر أنّ أبا الصبّاح هذا، هو صبيح أبو الصبّاح مولى بسّام بن عبد الله الصيرفي المذكور في رجال النجاشي، ص ٢٠٢، الرقم ٥٤٠، ورجال الطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٠٥١. وبسّام بن عبد الله الصيرفي مذكور في رجال النجاشي، ص ١١٢، الرقم ٢٨٨؛ ورجال الطوسي، ص ١٢٨، الرقم ١٣٠٠، و ص ١٧٣، الرقم ٢٠٢٣، كما ذكر بسّام الصيرفي، في رجال البرقي، ص ١٥.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في ما نحن فيه، وكذا ما ورد في رجال البرقي، ص ٣٨؛ من أبي الصبّاح العبدي مولى سام، وما ورد في الفهرست للطوسي، ص ٥٤١، ٨٩٩ من أبي الصبّاح مولى آل سام.

٢ . في الوافي والوسائل والبحار وتحف العقول: «و».

٣ . تحف العقول، ص ٤٠٩، عن الكاظم . الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤١، ح ٣٩.

٤ . في «د، ز»: «تذكّر».

أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «شِيعَتُنَا الرُّحَمَاءُ بَيْنَهُمْ، الَّذِينَ إِذَا خَلَوْا ذَكَرُوا اللّٰهَ، إِنَّ ذِكْرَنَا مِنْ ذِكْرِ اللّٰهِ[1]، إِنَّا[2] إِذَا ذُكِرْنَا ذُكِرَ اللّٰهُ، وَإِذَا ذُكِرَ عَدُوُّنَا ذُكِرَ الشَّيْطَانُ».[3]

٢١٢٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «تَزَاوَرُوا؛ فَإِنَّ فِي[4] زِيَارَتِكُمْ إِحْيَاءً لِقُلُوبِكُمْ، وَذِكْراً لِأَحَادِيثِنَا؛ وَأَحَادِيثُنَا تُعَطِّفُ[5] بَعْضَكُمْ عَلىٰ بَعْضٍ، فَإِنْ أَخَذْتُمْ بِهَا رَشَدْتُمْ[6] وَنَجَوْتُمْ، وَإِنْ تَرَكْتُمُوهَا ضَلَلْتُمْ وَهَلَكْتُمْ، فَخُذُوا بِهَا، وَأَنَا[7] بِنَجَاتِكُمْ زَعِيمٌ[8]».[9]

٢١٢٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

---

١. في «ح، د، ز، ف، بس، بف» والوسائل والبحار: - «إنّ ذكرنا من ذكر الله».

٢. في «ض»: - «إنّا».

٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب ذكر الله عزّ وجلّ كثيراً، ح ٣١٩٩، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «شيعتنا الذين إذا خلوا ذكروا الله كثيراً»؛ وفيه، باب ما يجب من ذكر الله عزّ وجلّ في كلّ مجلس، ح ٣١٨٦، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «إنّ ذكرنا من ذكر الله وذكر عدوّنا من ذكر الشيطان». الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ٢٧٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٥، ح ٢١٧٢٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٨، ح ٥٥.

٤. في «ض»: - «في».

٥. يجوز فيه الثلاثيّ المجرّد أيضاً. وعطفت عليه وتعطّف، أي أشفقت. وعطف الناقة على ولدها: حنّت عليه ودرّ لبنُها. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٥؛ المصباح المنير، ص ٤١٦ (عطف).

٦. «الرشد»: الصلاح، وهو خلاف الغيّ والضلال، وهو إصابة الصواب. المصباح المنير، ص ٢٢٧ (رشد).

٧. في «ض»: «فأنا».

٨. زعمت بالمال زَعْماً: كَفَلْتُ به. والزَّعم والزَّعامة اسم منه، فأنا زعيم به. المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعم).

٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ٢٧٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٦، ح ٢١٧٢٤؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٨٧، ح ٣٣٢٨٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٨، ح ٥٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: إِنِّي مَرَرْتُ بِقَاصٍّ[١] يَقُصُّ وَهُوَ يَقُولُ: هٰذَا الْمَجْلِسُ الَّذِي[٢] لَا يَشْقىٰ بِهِ جَلِيسٌ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، أَخْطَأَتْ أَسْتَاهُهُمُ الْحُفْرَةَ[٣]؛ إِنَّ لِلّٰهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ[٤] سِوَى الْكِرَامِ[٥] الْكَاتِبِينَ[٦]، فَإِذَا مَرُّوا بِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ، قَالُوا[٧]: قِفُوا، فَقَدْ[٨] أَصَبْتُمْ حَاجَتَكُمْ[٩]؛ فَيَجْلِسُونَ، فَيَتَفَقَّهُونَ[١٠] مَعَهُمْ، فَإِذَا قَامُوا عَادُوا مَرْضَاهُمْ، وَشَهِدُوا جَنَائِزَهُمْ، وَتَعَاهَدُوا غَائِبَهُمْ؛ فَذٰلِكَ الْمَجْلِسُ الَّذِي لَا يَشْقىٰ بِهِ جَلِيسٌ».[١١] ١٨٧/٢

٢١٢٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ النَّخَعِيِّ[١٢]، عَمَّنْ[١٣] رَوَاهُ:

---

١ . «القاصّ»: من يأتي بالقِصّة. والمراد هنا القصص الكاذبة الموضوعة. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٥١ (قصص).

٢ . في «ب، د، ز، ص، ف، بس» والوسائل: - «الذي».

٣ . «الخَطَأ»: نقيض الصواب. و«السَّتْه» ويحرّك: الإست، وجمعه: أستاه: العَجُز أو حَلَقَة الدبُر. الصحاح، ج ١، ص ٤٧ (خطأ)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٧ (سته).

وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٥: «والإخطاء عند أبي عبيد: الذهاب إلى خلاف الصواب مع قصد الصواب، وعند غيره: الذهاب إلى غير الصواب مطلقاً ... والمراد بالحُفرة: الكنيف الذي يتغوّط فيه. وكأنّ هذا كان مثلاً سائراً يضرب لمن استعمل كلاماً في غير موضعه، أو أخطأ خطأً فاحشاً».

٤ . يقال: ساح في الأرض يسيح سياحة: إذا ذهب فيها. النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢ (سيح).

٥ . في «ض»: + «البَرَرة».

٦ . في حاشية «ز»: «البررة».

٧ . في «د، ز، ص، ض، بر، بس» والبحار: «فقالوا».

٨ . في «ب، ض»: «قد».

٩ . في الوسائل: - «فقد أصبتم حاجتكم».

١٠ . في الوافي: «ويتفقّهون».

١١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ٢٧٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٥، ح ٢١٧٢٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٩، ح ٥٧.

١٢ . ورد الخبر - مع زيادة - في الكافي، ح ١٥٣٣٦، عن محمّد بن يحيى - قد عبّر عنه بالضمير - عن أحمد، عن عليّ بن المستورد النخعي. وهو سهوٌ ظاهراً؛ فإنّ المراد من المستورد النخعي هو المستورد بن نهيك النخعي المعدود من أصحاب أبي عبدالله ﷺ في رجال الطوسي، ص ٣١٢، الرقم ٤٦٢٦. وظهر ممّا ذكرنا وقوع السهو في ما ورد في تأويل الآيات، ص ٦٦٧، من نقل الخبر مع الزيادة عن محمّد بن يعقوب عن أحمد بن عليّ المستورد النخعي.

١٣ . في «ز»: + «ذكره و».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ[١] لَيَطَّلِعُونَ[٢] إِلَى[٣] الْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَهُمْ يَذْكُرُونَ فَضْلَ آلِ مُحَمَّدٍ».

قَالَ[٤]: «فَتَقُولُ[٥]: أَ مَا تَرَوْنَ إِلىٰ[٦] هٰؤُلَاءِ فِي قِلَّتِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدُوِّهِمْ يَصِفُونَ فَضْلَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟» قَالَ[٧]: «فَتَقُولُ[٨] الطَّائِفَةُ الْأُخْرىٰ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: ﴿ذٰلِكَ فَضْلُ اللّٰهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللّٰهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٩]».[١٠]

٢١٢٥ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُيَسِّرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ [١١]، قَالَ: قَالَ لِي: «أَ تَخْلُونَ وَتَتَحَدَّثُونَ[١٢]، وَتَقُولُونَ مَا شِئْتُمْ؟» فَقُلْتُ: إِي وَاللّٰهِ[١٣]، إِنَّا لَنَخْلُو وَنَتَحَدَّثُ، وَنَقُولُ مَا شِئْنَا، فَقَالَ: «أَمَا وَاللّٰهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي مَعَكُمْ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ؛ أَمَا وَاللّٰهِ، إِنِّي لَأُحِبُّ رِيحَكُمْ وَأَرْوَاحَكُمْ، وَ[١٤] إِنَّكُمْ عَلىٰ

---

١ . في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «في سماء الدنيا». وفي الوافي: + «الدنيا».

٢ . في «ص، ف»: «ليطلّعون» بتشديد اللام. ويجوز على بناء الإفعال.

٣ . في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «على».

٤ . في «ف» والكافي، ح ١٥٣٣٦: - «قال».

٥ . في «ب، د، ز، ض، ف، بس، بف» والوافي: «فيقول». وفي «ج» والكافي، ح ١٥٣٣٦: «فتقولون». وفي حاشية «ج، بر»: «فيقولون».

٦ . في الكافي، ح ١٥٣٣٦: - «إلى».

٧ . في الكافي، ح ١٥٣٣٦: - «قال».

٨ . في «ب»: «فيقول».

٩ . الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

١٠ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٣٦، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن المستورد النخعي. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٠، ح ٢٧٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٦، ح ٢١٧٢٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٠، ح ٥٨.

١١ . ورد الخبر في مصادقة الإخوان بسنده عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبدالله بن مسكان، عن ميسّر، عن أبي جعفر الثاني . وهو سهو؛ فإنّ المراد من ميسّر، ميسّر بن عبدالعزيز، وهو مات في حياة أبي عبدالله .
راجع: رجال الكشّي، ص ٢٤٤، الرقم ٤٤٦-٤٤٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٧٢.

١٢ . في «ب» والمصادقة: «وتحدّثون».

١٣ . في «ب»: + «و».

١٤ . في «ض»: - «و».

دِينِ اللّٰهِ وَدِينِ مَلَائِكَتِهِ، فَأَعِينُوا[١] بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ».[٢]

٦/٢١٢٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «مَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَصَاعِداً إِلَّا حَضَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِثْلُهُمْ، فَإِنْ دَعَوْا بِخَيْرٍ، أَمَّنُوا؛ وَإِنِ اسْتَعَاذُوا مِنْ شَرٍّ، دَعَوُا اللّٰهَ لِيَصْرِفَهُ عَنْهُمْ؛ وَإِنْ سَأَلُوا حَاجَةً، تَشَفَّعُوا[٤] إِلَى اللّٰهِ وَسَأَلُوهُ قَضَاءَهَا.

وَ مَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْجَاحِدِينَ إِلَّا حَضَرَهُمْ عَشَرَةٌ[٥] أَضْعَافِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ، فَإِنْ[٦] تَكَلَّمُوا، تَكَلَّمَ الشَّيْطَانُ[٧] بِنَحْوِ كَلَامِهِمْ؛ وَإِذَا ضَحِكُوا، ضَحِكُوا مَعَهُمْ، وَإِذَا نَالُوا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللّٰهِ، نَالُوا مَعَهُمْ، فَمَنِ ابْتُلِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ، فَإِذَا خَاضُوا فِي ذٰلِكَ[٨]، فَلْيَقُمْ، وَلَا يَكُنْ[٩] شِرْكَ[١٠] شَيْطَانٍ وَلَا جَلِيسَهُ؛ فَإِنَّ غَضَبَ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَقُومُ لَهُ شَيْءٌ،

---

١ . في «ف» والمصادقة: «فأعينونا».

٢ . مصادقة الإخوان، ص ٣٢، ح ٢، بسنده عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبد الله بن مسكان، عن ميسّر، عن أبي جعفر الثاني ؈ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٠، ح ٢٧٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٠، ح ٥٩.

٣ . في «ب، ز، ص، ض» وحاشية «ف، بر»: «سعيد». وفي «ف»: «إسماعيل». وفي البحار: + «بن إسماعيل». وتقدّم الكلام في الكافي، ح ١٦٤٢ حول رواية الحسين بن محمّد، عن عليّ بن محمّد بن سعيد، عن محمّد بن مسلم، وقلنا: إنّ الصواب هو «عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم»، فراجع.

٤ . في الوسائل: «شفعوا».

٥ . في «ض»: - «عشرة».

٦ . في «ض»: «وإن».

٧ . في «ب، ج، ض» وحاشية «بر»: «الشياطين».

٨ . في «ب» وحاشية «بس»: «تلك».

٩ . في «ض»: «فلا يكن». وفي «ف»: «ولا تكن».

١٠ . احتمل المازندراني في لفظ «شرك» ثلاث احتمالات: فتح الشين وكسر الراء مصدر شركه في الأمر، أو كسر الأوّل وسكون الثاني بمعنى النصيب والشريك أيضاً، أو فتحهما بمعنى حبالة الصيد وما ينصب للطير. والمجلسي اختار الأوّل ونسب الأخير إلى التصحيف لفظاً ومعنى. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦٥؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٨.

وَلَعْنَتَهُ لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ».

١٨٨/٢ ثُمَّ قَالَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَلْيُنْكِرْ بِقَلْبِهِ، وَلْيَقُمْ وَلَوْ حَلْبَ شَاةٍ أَوْ فُوَاقَ نَاقَةٍ[1]».[2]

٢١٢٧ / ٧ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْفُوظٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَنْكىٰ[4] لِإِبْلِيسَ[5] وَجُنُودِهِ مِنْ[6] زِيَارَةِ الْإِخْوَانِ فِي اللّٰهِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ».

قَالَ[7]: «وَ إِنَّ الْمُؤْمِنَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، فَيَذْكُرَانِ اللّٰهَ، ثُمَّ يَذْكُرَانِ فَضْلَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَلَا يَبْقىٰ عَلىٰ وَجْهِ إِبْلِيسَ[8] مُضْغَةٌ[9] ←

---

١ . «فواق الناقة»: رجوع اللبن في ضرعها بعد حَلبها. تقول العرب: ما أقام عندي فواق ناقة. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥١، ح ٢٧٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٨، إلى قوله: «تشفعوا إلى الله وسألوه قضاءها»؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٨، ح ١٣٠؛ وج ٧٤، ص ٢٦١، ح ٦٠.

٣ . لم يتقدّم في الأسناد المتقدّمة ذكرٌ لمحمّد بن سليمان حتّى يظهر المراد من «بهذا الإسناد»، لكن تأتي في الكافي، ح ٢٧١٤ رواية الحسين بن محمّد، عن عليّ بن محمّد بن سعيد، عن محمّد بن مسلم، عن محمّد بن محفوظ، وعرفنا آنفاً أنّ الصواب في مثل السند هو: «عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم».
والظاهر أنّ محمّد بن سليمان أيضاً، في سندنا هذا مصحّف من «محمّد بن سالم»، كما كان الأمر في محمّد بن مسلم المتقدّم هكذا. والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المتقدّم إلى محمّد بن مسلم.
هذا، ولا يخفى عليك أنّ الوجه في تحريف «سالم» ببعض الألفاظ، هو حذف «الألف» في بعض الخطوط القديمة، وهذا الأمر قد أوجب تحريف «سالم» ببعض الألفاظ المشابهة له بعد حذف «الألف»، منها: مسلم، سلمة، مسلمة و سليمن.

٤ . في «بس»: «أبكى». يقال: نكيت في العدوّ أنكِي نكايةً فأنا ناكٍ، إذا أكثرت فيهم الجِراحَ والقتل فوهنوا لذلك. وقد يهمز لغة فيه. يقال: نكأت القَرْحةَ أنكؤُها، إذا قَشَرتها. النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

٥ . في «ض»: + «لعنه الله».

٦ . في البحار، ج ٧٤: «عن».

٧ . في البحار: «وقال».

٨ . في «ض»: + «لعنه الله».

٩ . «المُضْغَة»: القطعة من اللحم قَدْرَ ما يمضغ. وجمعها: مُضَغ. النهاية، ج ٤، ص ٣٣٩ (مضغ).

لَحْمٍ[١] إِلَّا تَخَدَّدَ[٢]، حَتّىٰ أَنَّ[٣] رُوحَهُ لَتَسْتَغِيثُ مِنْ شِدَّةِ مَا يَجِدُ[٤] مِنَ الْأَلَمِ، فَتَحُسُّ[٥] مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَخُزَّانُ الْجِنَانِ، فَيَلْعَنُونَهُ حَتّىٰ لَا يَبْقىٰ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ إِلَّا لَعَنَهُ، فَيَقَعُ خَاسِئاً[٦] حَسِيراً[٧] مَدْحُوراً[٨]».[٩]

٨٢ ـ بَابُ إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ[١٠]

٢١٢٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ سَرَّ مُؤْمِناً فَقَدْ سَرَّنِي وَمَنْ سَرَّنِي فَقَدْ سَرَّ اللّٰهَ».[١١]

---

١ . في البحار، ج ٦٣: - «لحم».

٢ . في «ف»: «تتخدّد». و تخدّد اللحم: زواله عن وجه الجسم. المفردات للراغب، ص ٢٧٦ (خدّ).

٣ . يجوز فتح الهمزة وكسرها باعتبارين.

٤ . في «ز، ض، بر، بس، بف» والبحار: «ما تجد».

٥ . في «د، ف»: «فتحسر».

٦ . «الخاسئ»: المُبْعَد والمطرود. ويكون الخاسئ بمعنى الصاغر القميء، أي الذليل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

٧ . «الحسير»: المتلهّف والمتأسّف ومن اشتدّت ندامته وحسرته على أمر فاته. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٨٨؛ المصباح المنير، ص ١٣٥ (حسر).

٨ . «المدحور»: المطرود والمُبْعَد؛ من الدُّحُور بمعنى الطرد والإبعاد. أو المدفوع؛ من الدَّحْر بمعنى الدفع بعُنْف على سبيل الإهانة والإذلال. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٣ (دحر).

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥١، ح ٢٧٩٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٩؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٨، ح ١٣١؛ و ج ٧٤، ص ٢٦٣، ح ٦١.

١٠ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بس، بف». وفي «بر»: «إخوان المؤمن». وفي قليل من النسخ والمطبوع: «المؤمنين».

١١ . مصادقة الإخوان، ص ٦٢، ح ٩، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي؛ المؤمن، ص ٤٨، ح ١١٤، مرسلاً؛ فقه

↩

٢١٢٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ -يُكَنّىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ[1] - عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «تَبَسُّمُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِ أَخِيهِ حَسَنَةٌ، وَصَرْفُ[2] الْقَذىٰ[3] عَنْهُ حَسَنَةٌ، وَمَا عُبِدَ اللّٰهُ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَى اللّٰهِ[4] مِنْ إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ».[5]

٢١٣٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللّٰهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ، قَالَ:

١٨٩/٢ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ: «إِنَّ فِيمَا نَاجَى[6] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ عَبْدَهُ مُوسىٰ قَالَ: إِنَّ لِي عِبَاداً أُبِيحُهُمْ[7] جَنَّتِي، وَأُحَكِّمُهُمْ فِيهَا، قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَنْ هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ تُبِيحُهُمْ جَنَّتَكَ وَتُحَكِّمُهُمْ فِيهَا؟ قَالَ: مَنْ أَدْخَلَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ سُرُوراً».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مُؤْمِناً كَانَ فِي مَمْلَكَةِ جَبَّارٍ، فَوَلَعَ بِهِ[8]، فَهَرَبَ مِنْهُ إِلىٰ دَارِ الشِّرْكِ،

↩ الرضا ، ص ٣٧٤، مع اختلاف يسير وزيادة . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٧، ح ١٤.

١ . هكذا في «بس» وحاشية «ب، د، ز، ص». وفي «ز، ف» وحاشية «ض»: «بأبي محمّد». وفي «ج»: «أبي محمّد». وفي «ب، د، ص، ض، بر، بف» وحاشية «ج» والمطبوع: «أبو محمّد». وفي الوافي والوسائل: - «من أهل الكوفة يكنّى أبا محمّد».

٢ . في «ز، ص، ض، ف» والوسائل والبحار: «وصرفه».

٣ . «القَذى»: جمع قَذاة. وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبنٍ أو وَسَخ أو غير ذلك. النهاية، ج ٤، ص ٣٠ (قذا).

٤ . في «ض»: «إليه».

٥ . مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٢، مرسلاً عن جابر بن يزيد. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في إلطاف المؤمن وإكرامه، ح ٢١٩٩؛ ومصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ١ و ٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٨، ح ١٥.

٦ . في المصادقة: «ناجاه».

٧ . في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦٧: «الظاهر أنّ «أبيحهم» من الإباحة ... و يحتمل أن يكون من الإتاحة بالتاء المثنّاة الفوقانيّة. يقال: أتاحه الله لفلان، أي هيّأه وقدّره ويسّره له. والمتاح: المقدر».

٨ . في المؤمن: «وكان مولعاً به» بدل «فولع به». ووَلِعَ به يَوْلَعُ وَلَعاً و وَلُوعاً فهو وَلُوع، أي لجّ في أمره وحَرَص على إيذائه. تاج العروس، ج ١١، ص ٥٣١ (ولع).

فَنَزَلَ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ، فَأَظَلَّهُ[١] وَأَرْفَقَهُ وَأَضَافَهُ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْحَى[٢] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَوْ كَانَ لَكَ[٣] فِي جَنَّتِي مَسْكَنٌ[٤] لَأَسْكَنْتُكَ فِيهَا، وَلٰكِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلىٰ مَنْ مَاتَ بِي مُشْرِكاً، وَلٰكِنْ يَا نَارُ هِيدِيهِ[٥]، وَلَا تُؤْذِيهِ[٦]، وَيُؤْتىٰ بِرِزْقِهِ[٧] طَرَفَيِ النَّهَارِ».

قُلْتُ: مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «مِنْ حَيْثُ شَاءَ[٨] اللّٰهُ».[٩]

٢١٣١ / ٤ . عَنْهُ[١٠]، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمْ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ».[١١]

٢١٣٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

---

١ . في المؤمن: «فألطفه».

٢ . في «ب»: «فأوحى».

٣ . في المؤمن: - «لك».

٤ . في المؤمن: + «المشرك».

٥ . في المؤمن: «هاربيه». وأصل الهَيْد: الحركة. وقد هُدْت الشيء أهِيدُه هَيْداً، إذا حرّكته وأزعجته. النهاية، ج ٥، ص ٢٨٦ (هيد).

٦ . في المؤمن: + «قال».

٧ . في «بس»: «رزقه».

٨ . في «ب، ج، ض، ف» وحاشية «ص»: «يشاء».

٩ . المؤمن، ص ٥٠، ح ١٢٣، عن أبي جعفر عليه السلام؛ مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٢، مرسلاً عن عبد الله بن الوليد الوصّافي، إلى قوله: «من أدخل على مؤمن سروراً». الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٨؛ البحار، ج ٨، ص ٣١٤، ح ٩٢، من قوله: «إنّ مؤمناً كان في مملكة جبّار»؛ و ج ٧٤، ص ٢٨٨، ح ١٦.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

١١ . مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٣، مرسلاً عن جعفر بن محمّد، عن عليّ بن الحسين عليه السلام. كامل الزيارات، ص ١٤٦، الباب ٥٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره؛ المؤمن، ص ٥٢، ح ١٣١، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٦، مرسلاً عن صفوان بن مهران الجمّال، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٠، ح ٤، مرسلاً عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير، من دون الإسناد إلى آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٧٩٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٩، ح ١٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ[١]: «أَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلىٰ دَاوُدَ عليه السلام: أَنَّ[٢] الْعَبْدَ مِنْ عِبَادِي لَيَأْتِينِي بِالْحَسَنَةِ، فَأُبِيحُهُ جَنَّتِي، فَقَالَ دَاوُدُ: يَا رَبِّ، وَمَا تِلْكَ الْحَسَنَةُ؟ قَالَ: يُدْخِلُ[٣] عَلىٰ عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ سُرُوراً وَلَوْ بِتَمْرَةٍ، قَالَ دَاوُدُ: يَا رَبِّ، حَقٌّ لِمَنْ[٤] عَرَفَكَ أَنْ لَا يَقْطَعَ رَجَاءَهُ مِنْكَ».[٥]

٢١٣٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَرىٰ أَحَدُكُمْ إِذَا أَدْخَلَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ سُرُوراً أَنَّهُ عَلَيْهِ أَدْخَلَهُ[٦] فَقَطْ، بَلْ[٧] وَاللّٰهِ عَلَيْنَا، بَلْ[٨] وَاللّٰهِ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ[٩] صلى الله عليه وآله».[١٠]

٢١٣٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

---

١. في «ج» والوسائل: - «قال».

٢. يجوز فتح الهمزة وكسرها باعتبارين.

٣. في «ف»: «أن تدخل».

٤. في حاشية «د»: «على من».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٦٠٣، المجلس ٨٨، ح ٣، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ ثواب الأعمال، ص ١٦٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٤، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه الكاظم، عن أبيه الصادق عليهم السلام؛ معاني الأخبار، ص ٣٧٤، ح ١، بسند آخر عن الرضا، عن الصادق عليهما السلام؛ قرب الإسناد، ص ١١٩، ح ٤١٧، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٥١٥، المجلس ١٨، ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. المؤمن، ص ٥٦، ح ١٤٣، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٨٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٩٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٩، ح ١٨.

٦. في «بر، بس»: «أدخله عليه».

٧. في «بس» وحاشية «د»: «بلى».

٨. في «بس» وحاشية «د»: «بلى».

٩. في «ز، ص»: «رسوله».

١٠. مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ١، مرسلاً عن خلف بن حمّاد يرفع الحديث إلى أحدهما عليهما السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب القرض، ح ٦١٣١. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٨٠١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ١٩.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ[١] أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ:[٢] شَبْعَةُ مُسْلِمٍ[٣]، أَوْ قَضَاءُ دَيْنِهِ[٤]».[٥] ١٩٠/٢

٢١٣٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ[٦]، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِذَا بَعَثَ اللّٰهُ الْمُؤْمِنَ مِنْ قَبْرِهِ[٧]، خَرَجَ مَعَهُ مِثَالٌ[٨] يَقْدَمُ[٩] أَمَامَهُ، كُلَّمَا رَأَى الْمُؤْمِنُ هَوْلاً مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ لَهُ الْمِثَالُ:

---

١. في الوسائل: + «من».

٢. في «ب، ج، بر، بف» والوسائل: + «من». وفي المحاسن: + «و».

٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٩٣: «شبعة مسلم، بفتح الشين، إمّا بالنصب بنزع الخافض، أي بشبعة، أو بالرفع بتقدير هو شبعة، أو بالجرّ بدلاً أو عطف بيان للسرور».

٤. في «ف»: «دين».

٥. المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١١، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٤٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ٢٠.

٦. روى الحسن بن محبوب كتاب حنان بن سَدير، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٦٤، الرقم ٢٥٤. ولم نجد روايته عن سدير مباشرةً إلّا في هذا المورد، وما ورد في ثواب الأعمال، ص ١٨٠، ح ١؛ وص ٢٣٨، ح ٢. والخبر في المواضع الثلاثة واحد، إلّا أنّ تفصيل الخبر ورد في الموضع الثاني من ثواب الأعمال، وما ورد هنا وفي ثواب الأعمال، ص ١٨٠، قطعة منه.

فعليه رواية الحسن بن محبوب، عن سدير منحصرة في خبرٍ واحدٍ. لكنّ الخبر بتفصيله ورد في الأمالي للمفيد، ص ١٧٧، المجلس ٢٢، ح ٨، وفي الأمالي للطوسي، ص ١٩٥، المجلس ٧، ح ٣٣٣، مسنداً عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي عبد الله .

فعليه، الظاهر وقوع السقط في ما نحن فيه.

٧. في الوسائل: - «من قبره».

٨. في ثواب الأعمال، ص ١٥٠: + «من قبره».

٩. في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بس، بف» والوسائل والبحار والوافي وثواب الأعمال، ص ٢٠٠ والأمالي للطوسي: «يقدمه». وفي «ص»: «تقدّمه». وفي شرح المازندراني ومرآة العقول نقلاً عن الشيخ البهائي : «المثال: الصورة، ويقدم على وزن يُكرِم، أي يقوّيه ويشجعه، من الإقدام في الحرب، وهو الشجاعة وعدم الخوف. ويجوز أن يقرأ على وزن ينصر وماضيه قدم كنصر، أي يتقدّمه». وفي الوافي: «يقدمه، أي يتقدّمه، كما في قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ﴾ [هود (١١): ٩٨]. ولفظة «أمامه» تأكيد».

لَا تَفْزَعْ[1] وَلَا تَحْزَنْ، وَأَبْشِرْ بِالسُّرُورِ وَالْكَرَامَةِ[2] مِنَ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- حَتّىٰ يَقِفَ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُحَاسِبُهُ حِسَاباً يَسِيراً، وَيَأْمُرُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَالْمِثَالُ أَمَامَهُ، فَيَقُولُ لَهُ الْمُؤْمِنُ: يَرْحَمُكَ[3] اللّٰهُ نِعْمَ الْخَارِجُ خَرَجْتَ مَعِي مِنْ قَبْرِي، وَمَا زِلْتَ تُبَشِّرُنِي[4] بِالسُّرُورِ وَالْكَرَامَةِ مِنَ اللّٰهِ حَتّىٰ رَأَيْتُ ذٰلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ[5] أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي كُنْتَ أَدْخَلْتَهُ[6] عَلىٰ أَخِيكَ الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا، خَلَقَنِي اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْهُ لِأُبَشِّرَكَ».[7]

٢١٣٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، قَالَ:

كَانَ النَّجَاشِيُّ -وَ هُوَ رَجُلٌ مِنَ الدَّهَاقِينِ[8]- عَامِلاً عَلَى الْأَهْوَازِ وَفَارِسَ، فَقَالَ[9] بَعْضُ أَهْلِ عَمَلِهِ[10] لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ فِي ←

---

١ . في الأمالي للمفيد والأمالي للطوسي: «لا تجزع».

٢ . في ثواب الأعمال والأمالي للمفيد والأمالي للطوسي: + «من الله، فلا يزال يبشّره بالسرور والكرامة».

٣ . في «ف» وحاشية «ص» وثواب الأعمال والأمالي للمفيد: «رحمك».

٤ . في «ب»: «تبشّر لي».

٥ . في الوسائل وثواب الأعمال: «فمن» بدل «فيقول من».

٦ . هكذا في «ب، ج، د، ص، ف، بر» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار وثواب الأعمال، ص ١٥٠ والأمالي للطوسي. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٠٠: «تدخله». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أدخلت».

٧ . ثواب الأعمال، ص ٢٣٨، ذيل ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن محبوب؛ وفيه، ص ١٨٠، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الأمالي للمفيد، ص ١٧٧، المجلس ٢٢، ذيل ح ٨؛ الأمالي للطوسي، ص ١٩٥، المجلس ٧، ذيل ح ٣٥، وفيهما بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير، عن أبيه. المؤمن، ص ٥١، ح ١٢٦، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٢، ح ٢١٧٤٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٧٠؛ وج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ٢١.

٨ . «الدّهقان» بكسر الدال وضمّها: رئيس القرية، ومقدّم التُّنّاء -وهم المقيمون في البلد- وأصحاب الزراعة. وقيل: هو التاجر، فارسيّ معرّب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٤٥؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٣ (دهقن).

٩ . في «ب»: «وقال».

١٠ . «العامل»: هو الذي يتولّى اُمور الرجل في ماله وملكه وعمله. قال في مرآة العقول: «أي بعض أهل ←

دِيوَانِ[١] النَّجَاشِيِّ عَلَيَّ خَرَاجاً[٢] وَهُوَ مُؤْمِنٌ[٣] يَدِينُ بِطَاعَتِكَ، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَكْتُبَ لِي[٤] إِلَيْهِ كِتَاباً.

قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، سُرَّ أَخَاكَ؛ يَسُرَّكَ اللّٰهُ».

قَالَ[٥]: فَلَمَّا وَرَدَ الْكِتَابُ عَلَيْهِ، دَخَلَ عَلَيْهِ[٦] وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا خَلَا نَاوَلَهُ الْكِتَابَ، وَقَالَ: هٰذَا كِتَابُ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَبَّلَهُ، وَوَضَعَهُ عَلىٰ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ[٧] لَهُ[٨]: مَا حَاجَتُكَ؟ قَالَ: خَرَاجٌ عَلَيَّ[٩] فِي دِيوَانِكَ، فَقَالَ لَهُ: وَ[١٠]كَمْ هُوَ؟ قَالَ[١١]: عَشَرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَدَعَا كَاتِبَهُ، وَأَمَرَهُ[١٢] بِأَدَائِهَا عَنْهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْهَا، وَأَمَرَ[١٣] أَنْ يُثْبِتَهَا لَهُ لِقَابِلٍ[١٤]، ثُمَّ[١٥] قَالَ لَهُ:[١٦] سَرَرْتُكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ[١٧] بِمَرْكَبٍ[١٨] وَجَارِيَةٍ وَغُلَامٍ،

= المواضع التي كانت تحت عمله وكان عاملاً عليها». وانظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٠ (عمل).

١. «الديوان»: جريدة الحساب، ثمّ أُطلق على الحساب، ثمّ أُطلق على موضع الحساب. وهو معرّب. المصباح المنير، ص ٢٠٤ (دون).

٢. «الخرج» و«الخراج»: ما يخرج من المال في السنة بقَدَر معلوم، وما يأخذه السلطان. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٧٣ (خرج).

٣. في الوافي والتهذيب والاختصاص: «ممّن» بدل «مؤمن».

٤. في البحار والتهذيب والاختصاص: - «لي».

٥. في «ب، ف»: - «قال».

٦. في الوافي: «فلمّا ورد عليه» بدل «فلمّا ورد الكتاب عليه، دخل عليه».

٧. في الوافي والتهذيب: «ثمّ قال».

٨. في الوافي: - «له».

٩. في الوافي: «عليّ خراج».

١٠. في الوافي: - «و».

١١. في «ف»: + «له». وفي الوافي: + «هو».

١٢. في الوافي والبحار، ج ٧٤ والتهذيب: «فأمره».

١٣. في الوافي: «أخرج مثله فأمره» بدل «أخرجه منها وأمر».

١٤. في «بس»: «القابل».

١٥. في الاختصاص: + «قال له: سررتك؟ فقال له: نعم. قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أُخرى». وفي التهذيب: + «قال له: هل سررتك؟ قال: نعم. قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أُخرى».

١٦. في «ب»: - «له». وفي الوافي والبحار، ج ٧٤: + «هل».

١٧. في البحار: - «له».

١٨. في البحار، ج ٤٧: «بركب».

٢/١٩١ وَأَمَرَ لَهُ بِتَخْتِ[١] ثِيَابٍ، فِي[٢] كُلِّ ذٰلِكَ يَقُولُ لَهُ[٣]: هَلْ سَرَرْتُكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَكُلَّمَا[٤] قَالَ: نَعَمْ، زَادَهُ حَتّىٰ فَرَغَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: احْمِلْ فُرُشَ هٰذَا الْبَيْتِ الَّذِي كُنْتَ جَالِساً فِيهِ[٥] حِينَ دَفَعْتَ إِلَيَّ كِتَابَ مَوْلَايَ الَّذِي نَاوَلْتَنِي فِيهِ، وَارْفَعْ إِلَيَّ[٦] حَوَائِجَكَ.

قَالَ: فَفَعَلَ، وَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَصَارَ[٧] إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ بَعْدَ ذٰلِكَ، فَحَدَّثَهُ[٨] بِالْحَدِيثِ عَلىٰ جِهَتِهِ، فَجَعَلَ يُسَرُّ بِمَا فَعَلَ[٩]، فَقَالَ[١٠] الرَّجُلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، كَأَنَّهُ قَدْ سَرَّكَ مَا فَعَلَ بِي؟

فَقَالَ: «إِي وَاللّٰهِ، لَقَدْ سَرَّ اللّٰهَ وَرَسُولَهُ».[١١]

٢١٣٧ / ١٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَمَّارٍ أَبِي الْيَقْظَانِ[١٢]، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

---

١ . «التخت»: وعاء يصان فيه الثياب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤٣ (تخت).

٢ . في «ص»: «وفي».

٣ . في «ج، ز، ض، ف، بر، بس، بف» والبحار: - «له».

٤ . في «ف»: «وكلّما».

٥ . في «ف»: «فيه جالساً».

٦ . في التهذيب والاختصاص: + «جميع».

٧ . في «ب»: «و صار».

٨ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والتهذيب والاختصاص. وفي المطبوع: + «الرجل».

٩ . في الوافي: «يستبشر بما فعله».

١٠ . في الوافي: + «له».

١١ . التهذيب، ج ٦، ص ٣٣٣، ح ٩٢٥، بسنده عن السيّاري، عن ابن جمهور وغيره من أصحابنا. الاختصاص، ص ٢٦٠، مرسلاً عن السيّاري. الوافي، ج ١٧، ص ١٧٠، ح ١٧٠٦٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٠، ح ٨٩؛ وج ٧٤، ص ٢٩٢، ح ٢٢.

١٢ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بف، جر» والوسائل والبحار. وفي «ف»: «عمّار، عن أبي اليقظان». وفي «بس»: «عمّار بن أبي اليقطان». وفي المطبوع: «عمّار بن أبي اليقظان».
والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ اليقظان من أعرف الكنى للمسمَّينَ باسم عمّار. ومن أشهر المسمَّيْنَ بهذ الاسم والمكنَّينَ بهذه الكنية هو عمّار بن ياسر الشهيد أبو اليقظان العنسي، راجع: تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٢١٥، الرقم ٤١٧٤.
ثمّ إنّ الظاهر أنّ عمّاراً هذا، هو عمّار أبو اليقظان المذكور في أصحاب أبي عبد الله ﷺ. راجع: رجال البرقي، ص ٣٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٩١، الرقم ٧٨١.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ[١]: «حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ مِنْ ذٰلِكَ، لَوْ حَدَّثْتُكُمْ لَكَفَرْتُمْ[٢]؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ، خَرَجَ مَعَهُ مِثَالٌ مِنْ قَبْرِهِ يَقُولُ لَهُ: أَبْشِرْ بِالْكَرَامَةِ مِنَ اللّٰهِ وَالسُّرُورِ، فَيَقُولُ لَهُ: بَشَّرَكَ اللّٰهُ بِخَيْرٍ».

قَالَ: «ثُمَّ يَمْضِي مَعَهُ يُبَشِّرُهُ[٣] بِمِثْلِ مَا قَالَ، وَإِذَا مَرَّ بِهَوْلٍ، قَالَ: لَيْسَ هٰذَا[٤] لَكَ، وَإِذَا مَرَّ بِخَيْرٍ، قَالَ: هٰذَا لَكَ، فَلَا يَزَالُ مَعَهُ، يُؤْمِنُهُ[٥] مِمَّا يَخَافُ، وَيُبَشِّرُهُ بِمَا يُحِبُّ حَتّٰى يَقِفَ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا أَمَرَ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ الْمِثَالُ: أَبْشِرْ[٦]؛ فَإِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ أَمَرَ بِكَ إِلَى الْجَنَّةِ».

قَالَ[٧]: «فَيَقُولُ[٨]: مَنْ أَنْتَ رَحِمَكَ[٩] اللّٰهُ، تُبَشِّرُنِي مِنْ حِينِ خَرَجْتُ مِنْ قَبْرِي، وَآنَسْتَنِي فِي طَرِيقِي، وَخَبَّرْتَنِي عَنْ رَبِّي؟».

قَالَ: «فَيَقُولُ: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي كُنْتَ تُدْخِلُهُ عَلٰى إِخْوَانِكَ فِي الدُّنْيَا، خُلِقْتُ مِنْهُ لِأُبَشِّرَكَ[١٠]، وَأُونِسَ[١١] وَحْشَتَكَ».[١٢]

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، مِثْلَهُ.

٢١٣٨ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ

---

١ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والمؤمن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال، فقال». و في «ض»: - «فقال».

٢ . في مرآة العقول: «قيل: يمكن أن يقرأ بالتشديد على بناء التفعيل، أي لنسبتم أكثر المؤمنين إلى الكفر؛ لعجزكم عن أداء حقوقهم؛ اعتذاراً لتركها».

٣ . في «بف»: «فيبشّره».

٤ . في البحار: «هذا ليس».

٥ . في «ب»: «يؤمّنه».

٦ . في المؤمن: + «بالجنّة».

٧ . في الوسائل والمؤمن: - «قال».

٨ . في «بر» والوسائل والمؤمن: + «له».

٩ . في «ب، ز، ص، ف، بس» والوسائل والمؤمن: «يرحمك».

١٠ . في حاشية «ز»: «لأسرّك».

١١ . في «بر»: «وأونسك».

١٢ . المؤمن، ص ٥٥، ح ١٤٢، عن أبان بن تغلب. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٢١٧٤٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٥، ح ٢٣.

عَطِيَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[١]: أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللّٰهِ سُرُورٌ[٢] تُدْخِلُهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ[٣]: تَطْرُدُ عَنْهُ جَوْعَتَهُ، أَوْ[٤] تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَتَهُ».[٥]

٢١٣٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ سُرُوراً، خَلَقَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ ذٰلِكَ السُّرُورِ خَلْقاً، فَيَلْقَاهُ[٦] عِنْدَ مَوْتِهِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَبْشِرْ يَا وَلِيَّ اللّٰهِ بِكَرَامَةٍ مِنَ اللّٰهِ وَرِضْوَانٍ[٧]، ثُمَّ لَا يَزَالُ مَعَهُ[٨] حَتّىٰ يَدْخُلَهُ[٩] قَبْرَهُ[١٠]، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذٰلِكَ، فَإِذَا بُعِثَ يَلْقَاهُ[١١]، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذٰلِكَ، ثُمَّ لَا يَزَالُ مَعَهُ عِنْدَ كُلِّ هَوْلٍ، يُبَشِّرُهُ[١٢]، وَيَقُولُ[١٣] لَهُ مِثْلَ ذٰلِكَ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ رَحِمَكَ[١٤] اللّٰهُ؟ فَيَقُولُ[١٥]: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي أَدْخَلْتَهُ عَلىٰ فُلَانٍ».[١٦] ١٩٢/٢

٢١٤٠ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

---

١ . في «ف»: + «إنّ».

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «[الذي]».

٣ . في «ب، ج، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «مؤمن».

٤ . في «ب، ج، د» والوسائل: «و» بدل «أو».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٦، ح ٢٨٠٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٢١٧٤٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٥، ح ٢٤.

٦ . في البحار: «فيتلقّاه».

٧ . في المؤمن: + «منه».

٨ . في «ف»: + «عند كلّ هول».

٩ . في المؤمن: «يدخل».

١٠ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والمؤمن. وفي المطبوع: + «[يلقاه]».

١١ . في الوسائل والبحار والمؤمن: «تلقاه».

١٢ . في «بر»: «ويبشّره».

١٣ . في «بر»: «فيقول».

١٤ . في «ب، ز، ص، ض» والوسائل: «يرحمك».

١٥ . في «ض» والوافي: + «له».

١٦ . المؤمن، ص ٥١، ح ١٢٦، عن أبي عبدالله عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١، بسند آخر عن لوط بن إسحاق، عن أبيه، عن جدّه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٥، مرسلاً عن لوط بن إسحاق، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٦، ح ٢٨٠٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٦، ح ٢٥.

عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

كَانَ[١] رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَرَأَ هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَ[٢] الَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[٣] قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «فَمَا ثَوَابُ مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ السُّرُورَ؟» فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، عَشْرُ حَسَنَاتٍ، قَالَ[٤]: «إِي وَاللّٰهِ، وَأَلْفُ أَلْفِ[٥] حَسَنَةٍ».[٦]

٢١٤١ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ[٧] الْوَلِيدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ السُّرُورَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ[٨]، فَقَدْ أَدْخَلَهُ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله؛ وَمَنْ أَدْخَلَهُ عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَقَدْ وَصَلَ ذٰلِكَ[٩] إِلَى اللّٰهِ، وَكَذٰلِكَ مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ كَرْباً[١٠]».[١١]

---

١. في «ب»: - «كان».
٢. في «ص»: - «و».
٣. الأحزاب (٣٣): ٥٨.
٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فقال».
٥. قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٠٠: «حكم السائل بالعشر لقوله تعالى: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾ [الأنعام (٦): ١٦٠] وتصديقه عليه السلام إمّا مبنيّ على أنّ العشر حاصل في ضمن ألف ألف، أو على أنّ أقلّ مراتبه ذلك ويرتقي بحسب الإخلاص ومراتب السرور إلى ألف ألف؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يُضاعِفُ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [البقرة (٢): ٢٦١]». وراجع أيضاً: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٧٢.
٦. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٤، ح ٢١٧٤٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٦، ح ٢٦.
٧. في حاشية «ز»: «بن».
٨. في «ز»: «المؤمن».
٩. في مرآة العقول: «فقد وصل ذلك، أي السرور مجازاً، كما مرّ. أو على بناء التفعيل، فضمير الفاعل راجع إلى المدخل».
١٠. «الكُرْبة»: الغمّ الذي يأخذ النفس. وكذلك الكَرْب. تقول منه: كَرَبه الغمّ، إذا اشتدّ عليه. الصحاح، ج ١، ص ٢١١ (كرب).
١١. المؤمن، ص ٦٨، ح ١٨٣، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٧.

٢١٤٢ / ١٥ . عَنْهُ[١]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ لَقِيَ مُسْلِماً فَسَرَّهُ، سَرَّهُ[٢] اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ».[٣]

٢١٤٣ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ: إِشْبَاعُ جَوْعَتِهِ، أَوْ[٤] تَنْفِيسُ كُرْبَتِهِ، أَوْ[٥] قَضَاءُ دَيْنِهِ».[٦]

٨٣ـ بَابُ قَضَاءِ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ

٢١٤٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَرْدَمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ[٧]: قَالَ لِي: «يَا مُفَضَّلُ، اسْمَعْ مَا أَقُولُ لَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ

---

١ . الظاهر رجوع الضمير إلى سهل بن زياد المذكور في السند المتقدّم، كما أرجعه العلّامة المجلسي في البحار، ج ٧١، ص ٢٩٧، ح٢٨؛ وكذا الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٧؛ فإنّه بعد امتناع رجوع الضمير إلى عدّة من أصحابنا ـ كما هو واضح ـ وعدم وقوع محمّد بن أورمة مرجعاً للضمير في شيءٍ من أسناد الكافي، واشتهار سهل بن زياد ووقوعه مرجعاً للضمير في أسناد الكافي، يتعيّن رجوع الضمير إلى سهل، فتأمّل.

٢ . في «ص»: «سرّ».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٨.

٤ . في التهذيب والمصادقة: «و» بدل «أو».

٥ . في التهذيب والمصادقة: «و» بدل «أو».

٦ . قرب الإسناد، ص ١٤٥، ح ٥٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٢، مرسلاً عن هشام بن الحكم. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦٢٠١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣١٨، بسند آخر عن ابن أبي عمير؛ المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١٣، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. المقنعة، ص ٢٦٧، مرسلاً عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير، والرواية في الأربعة الأخيرة هكذا: «من أحبّ الأعمال إلى الله عزّ وجلّ إشباع جوعة المؤمن ...». الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٩.

٧ . في «بس»: - «قال».

الْحَقُّ، وَافْعَلْهُ[١]، وَأَخْبِرْ بِهِ عِلْيَةَ[٢] إِخْوَانِكَ[٣]».

١٩٣/٢

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا[٤] عِلْيَةُ إِخْوَانِي؟

قَالَ: «الرَّاغِبُونَ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِ إِخْوَانِهِمْ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَ مَنْ قَضىٰ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ حَاجَةً، قَضَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ مِنْ ذٰلِكَ أَوَّلُهَا الْجَنَّةُ، وَمِنْ ذٰلِكَ أَنْ يُدْخِلَ قَرَابَتَهُ وَمَعَارِفَهُ وَإِخْوَانَهُ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُوا نُصَّاباً[٥]».

وَ كَانَ[٦] الْمُفَضَّلُ إِذَا سَأَلَ الْحَاجَةَ أَخاً مِنْ إِخْوَانِهِ، قَالَ لَهُ: أَ مَا تَشْتَهِي أَنْ تَكُونَ مِنْ عِلْيَةِ الْإِخْوَانِ؟[٧]

٢١٤٥ / ٢ . عَنْهُ[٨]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ[٩]، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ

---

١ . في المصادقة: «واتبعه».

٢ . في «د، بر»: «عَلِيَّة». وفي «بف»: «عِلِّيَة». وعِلْيَة الناس وعِلْيُهم: جِلَّتهم. وفلان من عِلْيَة الناس، وهو جمع رجُل عَلِيّ، أي شريف رفيع. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٥ (علا).

٣ . في «ف»: + «وأصحابك». وفي حاشية «ض، بس»: «أصحابك».

٤ . في «ف»: + «هو».

٥ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٠٢: «الناصب في عرف الأخبار يشمل المخالفين المتعصّبين في مذهبهم، فغير النصّاب هم المستضعفون».

٦ . في «ض»: «فكان».

٧ . مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٢، مرسلاً عن المفضّل. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٩، ح ٢٨١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٣، من قوله: «ومن قضى لأخيه المؤمن حاجة»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٢، ح ٩٠.

٨ . في «ب»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فإنّ محمّد بن زياد، هو محمّد بن أبي عمير، فقد عنونه النجاشي في رجاله، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧ هكذا: «محمّد بن أبي عمير زياد بن عيسى». وقال الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨: «محمّد بن أبي عمير يكنّى أبا أحمد من موالي الأزد، واسم أبي عمير زياد».

يؤيّد ذلك ما ورد في السند الآتي من: «عنه، عن محمّد بن زياد، عن الحكم بن أيمن»؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير كتاب الحكم بن أيمن. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦؛ رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤.

٩ . في «ج، ض، ف» وحاشية «د، ز، ص، بر»: «خالد بن كثير»، وهو عنوان غريب لم نجده في شيء من ←

عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلَقَ خَلْقاً مِنْ خَلْقِهِ، انْتَجَبَهُمْ لِقَضَاءِ حَوَائِجِ فُقَرَاءِ شِيعَتِنَا لِيُثِيبَهُمْ عَلىٰ ذٰلِكَ الْجَنَّةَ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ، فَكُنْ». ثُمَّ قَالَ: «لَنَا وَاللّٰهِ رَبٌّ نَعْبُدُهُ، لَا[1] نُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً[2]».[3]

٢١٤٦ / ٣. عَنْهُ[4]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ صَدَقَةَ الْأَحْدَبِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عِتْقِ أَلْفِ رَقَبَةٍ[5]، وَخَيْرٌ مِنْ حُمْلَانِ[6] أَلْفِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ».[7]

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، مِثْلَ الْحَدِيثَيْنِ.

٢١٤٧ / ٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَنْدَلٍ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لَقَضَاءُ حَاجَةِ امْرِئٍ مُؤْمِنٍ أَحَبُّ إِلَى اللّٰهِ[8] مِنْ عِشْرِينَ حَجَّةً،

← مصادرنا؛ من الأسناد والطرق وكتب الرجال.

١. في حاشية «ب»: «ولا».

٢. في الوافي: «لعلّ المراد بآخر الحديث بيان أنّهم عليهم السلام لايطلبون حوائجهم إلى أحد سوى الله سبحانه وأنّهم منزّهون عن ذلك». وفي المرآة: «الظاهر أنّه تنبيه للمفضّل وأمثاله لئلاّ يصيروا إلى الغلوّ».

٣. المؤمن، ص ٤٦، ح ١٠٨، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «ليثيبهم على ذلك الجنّة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٩، ح ٢٨١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٤، إلى قوله: «فإن استطعت أن تكون منهم فكن»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٣، ح ٩١.

٤. في «ف»: «وعنه». وتقدّم أنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٥. في المؤمن، ص ٤٩: «نسمة».

٦. «الحُملان»: ما يُحمل عليه من الدوابّ في الهبة خاصّة. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٢٨ (حمل).

٧. المؤمن، ص ٤٧ و ٤٩، ح ١١١ و ١١٧؛ ومصادقة الإخوان، ص ٥٤، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٦، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٦٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٢.

٨. في «ص، ض، ف، بف»: «إليّ» بدل «إلى الله».

كُلُّ حَجَّةٍ يُنْفِقُ فِيهَا صَاحِبُهَا مِائَةَ أَلْفٍ».[١]

٢١٤٨ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ[٢]، الْمُؤْمِنُ رَحْمَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَكَيْفَ[٣] ذَاكَ[٤]؟ قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَتىٰ أَخَاهُ[٥] فِي حَاجَةٍ، فَإِنَّمَا ذٰلِكَ رَحْمَةٌ مِنَ[٦] اللّٰهِ سَاقَهَا إِلَيْهِ، وَسَبَّبَهَا[٧] لَهُ، فَإِنْ قَضىٰ[٨] حَاجَتَهُ، كَانَ قَدْ قَبِلَ الرَّحْمَةَ بِقَبُولِهَا؛ وَإِنْ رَدَّهُ عَنْ حَاجَتِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلىٰ قَضَائِهَا، فَإِنَّمَا رَدَّ عَنْ نَفْسِهِ رَحْمَةً مِنَ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- سَاقَهَا إِلَيْهِ[٩]، وَسَبَّبَهَا لَهُ، وَذَخَرَ[١٠] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- تِلْكَ الرَّحْمَةَ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتّىٰ يَكُونَ الْمَرْدُودُ عَنْ حَاجَتِهِ هُوَ الْحَاكِمَ فِيهَا، إِنْ شَاءَ صَرَفَهَا إِلىٰ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَرَفَهَا إِلىٰ غَيْرِهِ. ١٩٤/٢

يَا إِسْمَاعِيلُ، فَإِذَا[١١] كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَهُوَ الْحَاكِمُ فِي رَحْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ قَدْ شُرِعَتْ لَهُ، فَإِلىٰ مَنْ تَرىٰ[١٢] يَصْرِفُهَا؟» قُلْتُ: لَا أَظُنُّ يَصْرِفُهَا عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: «لَا تَظُنَّ، وَلٰكِنِ اسْتَيْقِنْ؛ فَإِنَّهُ[١٣] لَنْ يَرُدَّهَا عَنْ نَفْسِهِ.

يَا إِسْمَاعِيلُ، مَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ فِي حَاجَةٍ يَقْدِرُ عَلىٰ قَضَائِهَا، فَلَمْ يَقْضِهَا لَهُ، سَلَّطَ

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٣.
٢ . في الوسائل: - «جعلت فداك».
٣ . في «ف»: + «هو».
٤ . في «بر» والوافي: «ذلك».
٥ . في «ز» وثواب الأعمال: «أتاه أخوه».
٦ . في البحار: - «من».
٧ . في الوسائل: «وسبّبها».
٨ . في «ز»: «فإنّ قضاء».
٩ . في «ب»: «إليها».
١٠ . في حاشية «ب»: + «له».
١١ . في «بر»: «وإذا».
١٢ . في «ز»: «يرى». وفي «ف»: - «ترى».
١٣ . في الوسائل: «إنّه».

اللّٰهُ عَلَيْهِ شُجَاعاً[1] يَنْهَشُ[2] إِبْهَامَهُ فِي قَبْرِهِ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَغْفُوراً لَهُ أَوْ مُعَذَّباً.[3]

٢١٤٩ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعاً، كَتَبَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَهُ سِتَّةَ آلَافِ[4] حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ آلَافِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سِتَّةَ آلَافِ دَرَجَةٍ».

قَالَ[5]: وَزَادَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ: «وَ قَضىٰ لَهُ سِتَّةَ آلَافِ حَاجَةٍ» قَالَ[6]: ثُمَّ قَالَ: «وَ قَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ مِنْ طَوَافٍ وَطَوَافٍ»، حَتّىٰ عَدَّ عَشْراً.[7]

---

١ . «الشُّجاع»: ضَرب من الحيّات. المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شجع).

٢ . نَهَشَتْه الحيّة: لَسَعَتْه. والنَّهْش: النهس، وهو أخذ اللحم بمقدّم الأسنان. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٢٣ (نهش).

٣ . ثواب الأعمال، ص ٢٩٦، ح ١، بسنده عن هارون بن الجهم. الأمالي للطوسي، ص ٦٦٤، المجلس ٣٥، ح ٣٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي المؤمن، ص ٤٩، ح ١١٩؛ و ص ٦٨، ح ١٧٩، كلاهما عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «من أتاه أخوه في حاجة يقدر على قضائها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٢٨٢١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٢١٧٥٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٤.

٤ . في «بس»: «ألف».

٥ . لا شكّ في كون جملة: «قال: و زاد فيه إسحاق بن عمّار وقضىٰ له ستّةَ آلاف حاجةٍ» معترضةً جيء بها تتميماً لما عُدَّ في رواية أبان بن تغلب من الثواب على الطواف بالبيت. فإن حذفناها من البين يستقيم معنى رواية أبان بلا خلل. والمراد من «قال: ثمّ قال» أنّه قال أبان بن تغلب: قال أبو عبد الله عليه السلام، بعد ما عَدَّ من الثواب على الطواف: قضاء حاجة إلخ.

هذا، وأمّا الضمير المستتر في «قال: و زاد فيه إسحاق بن عمّار» فالظاهر رجوعه إلى ابن أبي عمير الراوي لكتاب إسحاق بن عمّار، والراوي عنه في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٩، الرقم ٥٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤١٨؛ و ج ٢٢، ص ٢٤٤.

٦ . في البحار: - «قال».

٧ . التهذيب، ج ٥، ص ١٢٠، ضمن ح ٣٩٢ و ٣٩٣، بسند آخر عن أبان بن تغلب. الأمالي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ذيل ح ١١، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. المؤمن، ص ٤٩، ح ١١٦، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٥٩، مرسلاً، من قوله: «قضاء حاجة المؤمن أفضل». راجع: الكافي، كتاب الحجّ، باب فضل الطواف، ح ٧٥٣٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ٣٩، ضمن ح ٢١؛ وفقه الرضا عليه السلام،

←

٢١٥٠ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ[١]، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَا قَضىٰ مُسْلِمٌ لِمُسْلِمٍ حَاجَةً[٢] إِلَّا نَادَاهُ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: عَلَيَّ ثَوَابُكَ، وَلَا أَرْضىٰ لَكَ بِدُونِ الْجَنَّةِ».[٣]

٢١٥١ / ٨ . عَنْهُ[٤]، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: قَالَ: «مَنْ طَافَ بِهٰذَا الْبَيْتِ طَوَافاً وَاحِداً، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ سِتَّةَ آلَافِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ آلَافِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ[٥] لَهُ سِتَّةَ آلَافِ دَرَجَةٍ، حَتّىٰ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمُلْتَزَمِ[٦]، فَتَحَ[٧] لَهُ[٨] سَبْعَةَ أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ».

قُلْتُ لَهُ[٩]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هٰذَا الْفَضْلُ كُلُّهُ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَأُخْبِرُكَ بِأَفْضَلَ مِنْ ذٰلِكَ[١٠]، قَضَاءُ حَاجَةِ ....←

← ص ٣٣٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٧٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٥.

١ . هكذا في النسخ والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أحمد [بن محمّد] بن إسحاق». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ح ٢٠٨٥.

٢ . في البحار: «حاجته».

٣ . قرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٤، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمّد الأزدي؛ ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد. الاختصاص، ص ١٨٨، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٢٨١٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٢١٧٥٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٦.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن إسحاق المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتاب سعدان بن مسلم وتوسّط بينه وبين الحسين بن محمّد في عددٍ من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٥.

٥ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «الله».

٦ . «الملتزم»: دَبْرُ الكعبة. سمّي به؛ لأنّ الناس يعتنقونه، أي يضمّونه إلى صدورهم. مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٦٢ (لزم).

٧ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: + «الله».

٨ . في «ز»: - «له».

٩ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بس» والوسائل والبحار: - «له».

١٠ . في «ف»: + «قلت: وما هو جعلت فداك؟ قال: بلى».

الْمُسْلِمِ[١] أَفْضَلُ مِنْ طَوَافٍ وَطَوَافٍ وَطَوَافٍ[٢]»، حَتّىٰ بَلَغَ[٣] عَشْراً.[٤]

٢١٥٢ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخَارَفِيِّ[٥]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَشىٰ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ يَطْلُبُ بِذٰلِكَ مَا عِنْدَ اللّٰهِ حَتّىٰ تُقْضىٰ[٦] لَهُ، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِذٰلِكَ مِثْلَ أَجْرِ[٧] حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَبْرُورَتَيْنِ[٨]، وَصَوْمِ شَهْرَيْنِ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرُمِ وَاعْتِكَافِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ وَمَنْ مَشىٰ فِيهَا بِنِيَّةٍ وَلَمْ تُقْضَ[٩]، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ بِذٰلِكَ[١٠] مِثْلَ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ؛ فَارْغَبُوا فِي الْخَيْرِ[١١]».[١٢]

٢/١٩٥

---

١. في «ض»: «للمسلم».

٢. في «ب، ج، ص، ف، بر، بس» والوافي والوسائل والبحار: - «وطواف».

٣. في حاشية «بف»: «عدّ».

٤. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ١٣، بسنده عن سعدان بن مسلم. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٥، ولم يرد فيه: «حتّى إذا كان -إلى- بأفضل من ذلك»، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦١، ح ٢٨١٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٤، ح ٢١٧٧١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٧.

٥. هكذا في «ص، ض». وفي «ب، ج، د، ز، ف، بر، بس، بف، جر» والوسائل والبحار والمطبوع: «الخارقي». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ المذكور في الإكمال لابن ماكولا، ج٣، ص٢٣٥؛ والأنساب للسمعاني، ج٢، ص٣٠٥؛ وتوضيح المشتبه، ج٣، ص٢٨ هو «الخارفي» وهو بطن من هَمْدان. وعدّ الشيخ الطوسي في رجاله إبراهيم بن زياد الخارفي، وإبراهيم بن هارون الخارفي من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص١٥٧، الرقم ١٧٥٢؛ وص١٥٨، الرقم ١٧٦٤. ثمّ إنّ في حاشية «ض»: + «بن زياد». والظاهر أنّه تفسير لإبراهيم.

٦. في الوافي: «يقضي» على بناء الفاعل. وفي مرآة العقول: «حتّى يقضى، بالتاء على بناء المفعول، أو بالياء على بناء الفاعل. وفي بعض النسخ: حتّى يقضيها».

٧. في «بر»: - «أجر».

٨. الحجّ المبرور: الذي لايخالطه شيء من المآثم، وقيل: هو المقبول. لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢ (برر).

٩. في البحار: «ولم يقض».

١٠. في «ب، ص، ض» والبحار: «بذلك له».

١١. في البحار: «بالخير».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٥، ح ١٤١٠٥، إلى قوله: «واعتكافهما في ←

٢١٥٣ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّهِ عليه السلام: «تَنَافَسُوا[1] فِي الْمَعْرُوفِ لِإِخْوَانِكُمْ، وَكُونُوا مِنْ أَهْلِهِ؛ فَإِنَّ لِلْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ:[2] الْمَعْرُوفُ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنِ اصْطَنَعَ الْمَعْرُوفَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ[3] الْعَبْدَ لَيَمْشِي فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُوَكِّلُ اللّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مَلَكَيْنِ: وَاحِداً عَنْ يَمِينِهِ، وَآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ يَسْتَغْفِرَانِ لَهُ رَبَّهُ[4]، وَ[5] يَدْعُوَانِ[6] بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَ اللّهِ، لَرَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله أَسَرُّ بِقَضَاءِ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ[7] إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ صَاحِبِ الْحَاجَةِ».[8]

٢١٥٤ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَ اللّهِ، لَأَنْ أَحُجَّ حَجَّةً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ رَقَبَةً وَرَقَبَةً[9] وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا - حَتّى بَلَغَ[10] عَشْراً - وَمِثْلَهَا .... ←

← المسجد الحرام»؛ و ج ١٦، ص ٣٦٤، ح ٢١٧٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٧، ح ٩٨.

١ . «تنافسوا»، أي ارغبوا، والتنافس من المنافسة، وهي الرغبة في الشيء والانفراد به. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

٢ . في «ف»: + «باب».

٣ . في الوسائل: «وإنّ».

٤ . في «ض»: - «ربّه».

٥ . في «ب، ز، بر، بس» والوسائل: - «و».

٦ . في الوسائل: + «له». وفي البحار: «يدعون».

٧ . في الوسائل: «أسرّ بحاجة المؤمن».

٨ . الكافي، كتاب الزكاة، باب إنّ أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، ح ٦١١٤، بسند آخر، مع زيادة؛ الزهد، ص ٩٧، ح ٨٤، بسند آخر؛ قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي كلّها هذه القطعة: «فإنّ للجنّة باباً - إلى - في الحياة الدنيا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦١، ح ٢٨١٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٢١٧٥٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٨، ح ٩٩.

٩ . في «ج»: - «ورقبة».

١٠ . في مرآة العقول: «قوله: حتّى بلغ، في الموضعين كلام الراوي، أي قال مثلها سبع مرّات في الموضعين، ←

وَمِثْلَهَا[1] - حَتّىٰ بَلَغَ السَّبْعِينَ - وَلَأَنْ أَعُولَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَسُدُّ جَوْعَتَهُمْ، وَأَكْسُو عَوْرَتَهُمْ، فَأَكُفُّ[2] وُجُوهَهُمْ عَنِ النَّاسِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحُجَّ حَجَّةً وَحَجَّةً وَحَجَّةً وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا[3] - حَتّىٰ بَلَغَ عَشْراً - وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا - حَتّىٰ بَلَغَ السَّبْعِينَ -».[4]

١٢/٢١٥٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الشَّعِيرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

١٩٦/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلىٰ مُوسىٰ عليه السلام: أَنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ[5] يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالْحَسَنَةِ، فَأُحَكِّمُهُ فِي الْجَنَّةِ. فَقَالَ مُوسىٰ: يَا رَبِّ، وَمَا تِلْكَ الْحَسَنَةُ[6]؟ قَالَ: يَمْشِي مَعَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فِي قَضَاءِ[7] حَاجَتِهِ، قُضِيَتْ أَوْ لَمْ تُقْضَ[8]».[9]

١٣/٢١٥٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ،

= فصار المجموع سبعين. ويحتمل كونه كلام الإمام عليه السلام، ويكون «بلغ» بمعنى: يبلغ».

١ . في مرآة العقول: «والظاهر أنّ ضمير مثلها في الأوّلين راجع إلى الرقبة، وفي الأخيرين إلى العشر، وقوله «حتّى بلغ» في الموضعين كلام الراوي، أي قال مثلها سبع مرّات في الموضعين، فصار المجموع سبعين. ويحتمل كونه كلام الإمام عليه السلام ويكون «بلغ» بمعنى يبلغ.

٢ . في «ب، د، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «وأكفّ». ويكفّ ماء وجهه، أي يصونه ويجمعه عن بذل السؤال. وأصله: المنع. النهاية، ج ٤، ص ١٩١ (كفف).

٣ . في «د، بس» : + «ومثلها».

٤ . الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٢، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل الجوهري، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ ثواب الأعمال، ص ١٧٠، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل الجوهري، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ٢٨٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٠٠.

٥ . في الوسائل والمصادقة: «لمن».

٦ . في «ف» : «الجنّة».

٧ . في «د، ص، بس، بف» والوافي : - «قضاء».

٨ . في «ص، ض، بس» والبحار : «أم لم تقض». وفي مرآة العقول: «هذا محمول على ما إذا لم يقصر في السعي كما مرّ، مع أنّ الاشتراك في دخول الجنّة والتحكيم فيها لاينافي التفاوت بحسب الدرجات».

٩ . مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٢، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٢١٧٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٩، ح ١٠١.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ الْمُؤْمِنُ فِي حَاجَةٍ، فَإِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ مِنَ اللّٰهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- سَاقَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَبِلَ ذٰلِكَ، فَقَدْ وَصَلَهُ بِوَلَايَتِنَا وَهُوَ مَوْصُولٌ[١] بِوَلَايَةِ اللّٰهِ؛ وَإِنْ رَدَّهُ عَنْ حَاجَتِهِ[٢] وَهُوَ يَقْدِرُ عَلىٰ قَضَائِهَا، سَلَّطَ اللّٰهُ عَلَيْهِ شُجَاعاً مِنْ نَارٍ يَنْهَشُهُ[٣] فِي قَبْرِهِ إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَغْفُوراً لَهُ أَوْ مُعَذَّباً، فَإِنْ عَذَرَهُ[٤] الطَّالِبُ كَانَ أَسْوَأَ حَالاً[٥]».[٦]

١٤/٢١٥٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَتَرِدُ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ لِأَخِيهِ، فَلَا تَكُونُ[٧] عِنْدَهُ، فَيَهْتَمُّ[٨] بِهَا قَلْبُهُ، فَيُدْخِلُهُ اللّٰهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ- بِهَمِّهِ الْجَنَّةَ».[٩]

---

١. في حاشية «ف»: «وهي موصولة». استظهر هذا.

٢. في «ج»: «حاجة».

٣. في «بر، بف»: «تنهشه».

٤. يجوز على بناء التفعيل أيضاً.

٥. في الوافي: «وإنّما كان المعذور أسوأ حالاً لأنّ العاذر لحسن خلقه وكرمه أحقّ بقضاء الحاجة ممّن لا يعذر، فردّ قضاء حاجته أشنع، والندم عليه أعظم، والحسرة عليه أدوم. ووجه آخر، وهو أنّه إذا عذره لا يشكوه ولا يغتابه، فيبقى حقّه عليه سالماً إلى يوم الحساب عمّا يعارضه ويقاصّ به».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من منع مؤمناً شيئاً من عنده أو من عند غيره، ح ٢٧٩٩، مع زيادة في آخره. الاختصاص، ص ٢٥٠، مرسلاً عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٢٨٢٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٢١٧٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٢.

٧. في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف»: «فلا يكون».

٨. في «ب»: «فيهمّ». وفي «ج، ص، ض، بس» والوسائل: «يهتمّ» بدون الفاء. وفي «د»: «يهمّ». وفي «ز»: «فيتهمّ».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٣، ح ٢٨٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٧، ح ٢١٧٠٣؛ وص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣١، ح ١٠٤.

٨٤ـ بَابُ السَّعْيِ فِي حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ

٢١٥٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ:[1] قَالَ: «مَشْيُ الرَّجُلِ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ[2] يُكْتَبُ[3] لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَيُمْحىٰ[4] عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَيُرْفَعُ[5] لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ». قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «وَ يَعْدِلُ[6] عَشْرَ رِقَابٍ، وَأَفْضَلُ مِنِ اعْتِكَافِ شَهْرٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ[7]».[8] ١٩٧/٢

٢١٥٩ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ يَقُولُ: «إِنَّ لِلّٰهِ عِبَاداً فِي الْأَرْضِ يَسْعَوْنَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ، هُمُ الْآمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ أَدْخَلَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ سُرُوراً، فَرَّحَ[9] اللّٰهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[10]

٢١٦٠ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ[11]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ

---

١ . في «ب» والوسائل: - «قال».

٢ . في المصادقة والمؤمن: «المسلم».

٣ . في المؤمن: «تكتب». وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ١١١: «يكتب له، على بناء المفعول، والعائد محذوف. أو على بناء الفاعل، والإسناد على المجاز».

٤ . في الوسائل والمؤمن: «وتمحى».

٥ . في الوسائل: «وترفع».

٦ . في الوسائل: «وتعدل».

٧ . في المؤمن: + «وصيامه».

٨ . المؤمن، ص ٥٣، ح ١٣٥، عن محمّد بن مروان، عن أحدهما . مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٧، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٥، ح ٢١٧٧٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣١، ح ١٠٥.

٩ . في «ف» والمصادقة: «فرّج» بالجيم.

١٠ . مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ٨، عن معمّر بن خلّاد؛ وفيه، ص ٧٠، ح ١١، عن أحمد بن محمّد، عن معمّر بن خلّاد. تحف العقول، ص ٥٢، عن النبيّ مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «هم الآمنون يوم القيامة». الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٢، ح ١٠٦.

١١ . في «ج»: + «بن محمّد».

الْحَذَّاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ مَشىٰ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ[١]، أَظَلَّهُ اللّٰهُ بِخَمْسَةٍ[٢] وَسَبْعِينَ[٣] أَلْفَ مَلَكٍ، وَلَمْ يَرْفَعْ قَدَماً إِلَّا كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ[٤] حَسَنَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا[٥] سَيِّئَةً، وَيَرْفَعُ[٦] لَهُ بِهَا دَرَجَةً، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِهَا أَجْرَ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ».[٧]

٢١٦١ / ٤ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ صَدَقَةَ[٨] -رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ حُلْوَانَ[٩]-:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَمْشِيَ فِي حَاجَةِ أَخٍ لِي مُسْلِمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

---

١ . في حاشية «ز»: «المؤمن».

٢ . في الوسائل: «بخمس».

٣ . في «ص»: «وتسعين».

٤ . في الوسائل: + «بها». وفي المصادقة: «بها» بدل «له».

٥ . في «ف»: «بها عنه».

٦ . في المصادقة: «ورفع».

٧ . مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٣، عن أبي عبيدة الحذّاء. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٢، ح ١٠٧.

٨ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بف، جر» وحاشية «ج» والوسائل والبحار. وفي «ج، ف، بس» والمطبوع: + «عن». والظاهر من «ف» إضافة «عن» بَعدُ.
والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى العلّامة المجلسي تفصيل الخبر في البحار، ج ٧١، ص ٣١٥ نقلاً من كتاب قضاء الحقوق بإسناده عن صدقة الحُلْواني.
ثمّ إنّ الخبر بتفصيله رواه الحسين بن سعيد في كتابه المؤمن، ص ٤٨ عن رجل من حُلوان، لكن اختلاف الألفاظ بين هذا النقل ونقل البحار من كتاب قضاء الحقوق بحيث يبعّد الأخذ من كتاب الحسين بن سعيد، فقرينيّة «صدقة الحُلْواني» باقية بحالها، فافهم جيّداً.

٩ . «حُلْوان»: في آخر حدود السواد ممّا يلي الجبال من بغداد. قال أبوزيد: إنّها مدينة عامرة ليس بأرض العراق بعد الكوفة والبصرة وواسط وبغداد وسرّ من رأى أكبر منها. وأكثر ثمارها التين. وهي بقرب الجبل. وليس للعراق مدينة بقرب الجبل غيرها. معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٩٠ (حلوان).

أُعْتِقَ أَلْفَ نَسَمَةٍ، وَأَحْمِلَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ عَلىٰ أَلْفِ فَرَسٍ مُسْرَجَةٍ[1] مُلْجَمَةٍ[2]».[3]

٢١٦٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَا مِنْ[4] مُؤْمِنٍ يَمْشِي لِأَخِيهِ[5] الْمُؤْمِنِ[6] فِي حَاجَةٍ إِلَّا كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا[7] سَيِّئَةً، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَزِيدَ[8] بَعْدَ ذٰلِكَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَشُفِّعَ[9] فِي عَشْرِ حَاجَاتٍ».[10]

٢١٦٣ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ[11]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَنْ سَعىٰ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ طَلَبَ وَجْهِ اللّٰهِ، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ يَغْفِرُ فِيهَا لِأَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ وَإِخْوَانِهِ[12]

---

١ . في «ب، ز، بر» والوافي: «مسرَّجة» بالتضعيف.

٢ . في «ض، بر» والوافي: «ملجَّمة» بالتضعيف. وفي حاشية «ف»: «ملتجمة». وفي مرآة العقول: «وأحمل في سبيل الله، أي أركب ألف إنسان على ألف فرس كلّ منها شدّ عليه السرج وألبس اللجام وأبعثها في الجهاد».

٣ . المؤمن، ص ٤٨، ذيل ح ١١٣، عن رجل من حلوان ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٢، ح ١٠٨.

٤ . في «بر»: - «من».

٥ . في «ز، ص، ض»: + «المسلم».

٦ . في «ب، بس، بف» وحاشية «ج» والبحار: «المسلم».

٧ . في «ب، ف» والبحار: «بها عنه».

٨ . الضمير في «زيدَ» عائد إلى «المؤمن». و «عشر» منصوب على التميز.

٩ . في «ج، ف»: + «له».

١٠ . المؤمن، ص ٤٧، ح ١١١، عن أبي عبدالله ، إلى قوله: «ورفع له بها درجة»؛ الاختصاص، ص ٢٧، ضمن الحديث مرسلاً. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المعانقة، ح ٢١١٣ ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٩.

١١ . هكذا في «د، ز، ض، بر». وفي «ب، ج، ص، ف، بر، بس، بف» والمطبوع: «الخزّاز». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

١٢ . في البحار، ج ٨: - «وإخوانه».

وَمَعَارِفِهِ[١]؛ وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفاً فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قِيلَ لَهُ: ادْخُلِ النَّارَ، ٢/١٩٨ فَمَنْ وَجَدْتَهُ فِيهَا صَنَعَ إِلَيْكَ مَعْرُوفاً فِي الدُّنْيَا، فَأَخْرِجْهُ بِإِذْنِ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاصِباً[٢]».[٣]

٢١٦٤ / ٧. عَنْهُ[٤]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «مَنْ سَعىٰ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ[٥]، فَاجْتَهَدَ[٦] فِيهَا، فَأَجْرَى اللّٰهُ عَلىٰ يَدَيْهِ[٧] قَضَاءَهَا، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ حَجَّةً وَعُمْرَةً وَاعْتِكَافَ شَهْرَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَصِيَامَهُمَا، وَإِنِ[٨] اجْتَهَدَ فِيهَا[٩] وَلَمْ يُجْرِ اللّٰهُ قَضَاءَهَا عَلىٰ يَدَيْهِ[١٠]، كَتَبَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ[١١] حَجَّةً وَعُمْرَةً».[١٢]

٢١٦٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «كَفىٰ بِالْمَرْءِ اعْتِمَاداً عَلىٰ أَخِيهِ[١٣] أَنْ يُنْزِلَ بِهِ

---

١. في الوسائل: «معارفه وجيرانه وإخوانه».

٢. في «ب، ج، د، بس» وحاشية «ص، ض، ف، بر»: «ناصبيّاً». «والنصب»: المعاداة. يقال: نصبت لفلانٍ نصباً: إذا عاديته. والنواصب والناصبيّة وأهل النُّصْب: المتديّنون ببِغْضَةِ عليّ ؑ؛ لأنّهم نصبوا له، أي عادوه. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

٣. مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٤، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨٠؛ البحار، ج ٨، ص ٣٦٢، ح ٣٨؛ وج ٧٤، ص ٣٢٣، ح ١١٠.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٥. في حاشية «بف»: «المؤمن».

٦. في حاشية «بر» والوافي: «واجتهد».

٧. في «ف»: «يده».

٨. في «ز، ص» والبحار والمصادقة: «فإن».

٩. في «ب، د، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي والوسائل والمصادقة: - «فيها».

١٠. في «ف»: «يده».

١١. في الوافي: - «له».

١٢. مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٥، مرسلاً عن أبي بصير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٤، ح ١١١.

١٣. في «ف»: + «المسلم».

حَاجَتَهُ».[١]

٢١٦٦ / ٩ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

كُنْتُ جَالِساً مَعَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ -يُقَالُ لَهُ[٢]: مَيْمُونٌ- فَشَكَا إِلَيْهِ تَعَذُّرَ الْكِرَاءِ[٣] عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «قُمْ، فَأَعِنْ[٤] أَخَاكَ» فَقُمْتُ مَعَهُ[٥]، فَيَسَّرَ اللّٰهُ كِرَاهُ، فَرَجَعْتُ إِلىٰ مَجْلِسِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ فِي حَاجَةِ[٦] أَخِيكَ؟[٧]» فَقُلْتُ[٨]: قَضَاهَا اللّٰهُ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي[٩]، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكَ أَنْ[١٠] تُعِينَ[١١] أَخَاكَ الْمُسْلِمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ طَوَافِ أُسْبُوعٍ بِالْبَيْتِ[١٢] مُبْتَدِئاً».[١٣]

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ رَجُلاً أَتَى الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ﷺ، فَقَالَ[١٤]: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَعِنِّي عَلىٰ قَضَاءِ حَاجَةٍ، فَانْتَعَلَ[١٥] وَقَامَ مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ -وَ هُوَ قَائِمٌ

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٤، ح ١١٢.

٢ . في «ف»: - «له».

٣ . في «بر»: «الكرى». وفي الوافي: «الكراء، ممدوداً مصدر، ومقصوراً أجر المستأجر. وكلاهما محتمل هنا. وعلى الأوّل يحتمل أن يكون أجيراً ومستأجراً». والمراد بتعذّر الكراء إمّا تعذّر الدابّة التي يكتريها، أو تعذّر من يكتري دوابّه، بناءً على كونه مكارياً، أو عدم تيسير أُجرة المكاري له. وكلّ ذلك مناسب لحال صفوان الراوي. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ١١٥.

٤ . في «ب»: «فأعد».

٥ . في «ب»: - «معه».

٦ . في حاشية «بف»: «الحاجة» بدل «في حاجة».

٧ . في حاشية «ب»: + «المؤمن». وفي المؤمن: + «المسلم».

٨ . في «ض، ف»: + «له».

٩ . في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والمصادقة: «بأبي وأمّي أنت».

١٠ . في «ز»: - «أن».

١١ . في المؤمن والمصادقة: «إن تعن» بدل «أن تعين».

١٢ . في «ز»: «في البيت».

١٣ . في شرح المازندراني، ج ٩، ص ١١٥: «مبتدئاً» حال عن فاعل «قال» أي قال ﷺ ذلك مبتدئاً قبل أن أسأله عن أجر من قضى حاجة أخيه، أو قبل أن يتكلّم بكلام، وذلك لشدّة الاهتمام به. أو عن فاعل «تعين» أي تعين مبتدئاً قبل السؤال؛ أو عن الطواف، فيدلّ على أنّ الطواف الأوّل أفضل وأنّ قضاء الحاجة أفضل منه. أو تمييز عن نسبة «أحبّ» إلى الإعانة، أي الإعانة أحبّ من حيث الابتداء، يعني قبل الشروع في الطواف، لا بعده.

١٤ . في «ض» والمصادقة: + «له».

١٥ . في البحار والمصادقة: «فانتقل».

يُصَلِّي - فَقَالَ لَهُ[١]: أَيْنَ كُنْتَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام تَسْتَعِينُهُ عَلىٰ حَاجَتِكَ؟ قَالَ[٢]: قَدْ فَعَلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَذَكَرَ[٣] أَنَّهُ مُعْتَكِفٌ، فَقَالَ لَهُ[٤]: أَمَا إِنَّهُ لَوْ[٥] أَعَانَكَ[٦] كَانَ خَيْراً لَهُ[٧] مِنِ اعْتِكَافِهِ شَهْراً».[٨]

٢١٦٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ: ٢ / ١٩٩

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْخَلْقُ عِيَالِي، فَأَحَبُّهُمْ[٩] إِلَيَّ أَلْطَفُهُمْ بِهِمْ، وَأَسْعَاهُمْ فِي حَوَائِجِهِمْ».[١٠]

٢١٦٨ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ[١١]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[١٢]، عَنْ أَبِي عُمَارَةَ، قَالَ:

---

١ . في «ج، د، ض، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والمصادقة: - «له».

٢ . في «بف»: «فقال».

٣ . في المؤمن: + «لي».

٤ . في «د، بس» والوسائل والمؤمن والمصادقة: - «له».

٥ . في الوسائل: «لو أنّه» بدل «إنّه لو».

٦ . هاهنا استبعاد؛ فإنّه لقائل أن يقول: كيف لم يختر الإمام عليه السلام إعانته مع كونها أفضل؟ أُجيب بوجوه، منها قد ظهر للحسين أنّ أخاه الحسن عليه السلام يسعى فيه، فآثره لأخيه تكريماً وتعظيماً له. قال المحقّق الشعراني: «هذا لا يدفع الاستبعاد عن مضمون الحديث؛ لأنّ قوله عليه السلام: «أما إنّه لو أعانك كان خيراً له من اعتكافه شهراً» لو كان قوله حقيقة ولم يحرّفه الراوي كان عتاباً وتخطئة لا يناسب شأن الأئمّة عليهم السلام، فالأولى حمله على وَهْم الراوي وتصرّفه خصوصاً مع جهالته». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٨١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ١١٦.

٧ . في «د»: - «له».

٨ . المؤمن، ص ٥٢، ح ١٣٢، عن صفوان؛ مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ١٠، مرسلاً عن صفوان. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٥، ح ١١٣.

٩ . في «بر»: «وأحبّهم».

١٠ . مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ١٢، مرسلاً عن محمّد بن عجلان، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٨، ح ٢٨٣٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٦، ح ١١٤.

١١ . في الوسائل: - «عن أبيه».

١٢ . في البحار، ج ١٤: - «عن بعض أصحابه».

كَانَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَقِيَنِي، قَالَ: كَرِّرْ عَلَيَّ حَدِيثَكَ[١]؛ فَأُحَدِّثُهُ، قُلْتُ: رُوِّينَا أَنَّ[٢] عَابِدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْعِبَادَةِ، صَارَ مَشَّاءً[٣] فِي حَوَائِجِ النَّاسِ، عَانِياً[٤] بِمَا يُصْلِحُهُمْ.[٥]

٨٥ـ بَابُ تَفْرِيجِ كُرَبِ الْمُؤْمِنِ[٦]

٢١٦٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٧]، عَنِ[٨] ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَغَاثَ[٩] أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهْفَانَ[١٠] اللَّهْثَانَ[١١] عِنْدَ[١٢] جَهْدِهِ[١٣]، فَنَفَّسَ[١٤] ←

---

١ . في الوافي: «كرّ على حديثك، بتشديد الراء، أي ارجع إليه، كأنّه كان محدّثاً. وفي بعض النسخ: كرّر عليّ، بالراءين وتشديد الراء، والأوّل هو الصواب». وقال المجلسي في مرآة العقول: «هو مخالف لما عندنا من النسخ».

٢ . في «بس»: «أنّه».

٣ . في «ف»: «مشى».

٤ . عناني كذا يعنيني: عرض لي وشغلني فأنا معنيّ به، وعنيت بأمر فلانٍ ـ بالبناء للمفعول ـ عناية وعُنيّاً: شُغِلتُ به. وربّما قيل: عَنيتُ بأمره ـ بالبناء للفاعل ـ فأنا عانٍ. المصباح المنير، ص ٤٣٤ (عنو).

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٦٦٩، ح ٢٨٣٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨٢؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٨، ح ٣٤، وفيهما: «...عن أبي عمارة قال: روينا أنّ عابد...»؛ وج ٧٤، ص ٣٣٦، ح ١١٥.

٦ . في حاشية «بف»: «المؤمنين».

٧ . في البحار: «أحمد بن عيسى».

٨ . في حاشية «ز»: + «الحسن».

٩ . في «ف» والمؤمن، ص ٥٦ وثواب الأعمال، ص ٢٢٠: «أعان».

١٠ . «اللهفان»: المكروب. يقال: لَهِفَ يَلْهَفُ فهو لَهْفان. ولُهِفَ فهو ملهوف. النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لهف).

١١ . في الوسائل وثواب الأعمال: - «اللهثان». ولَهِثَ يَلْهَثُ لَهْثاً ولُهاثاً: أخرج لسانه عطشاً، أو تَعَباً، أو إعياءً. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٤؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٧٨ (لهث).

١٢ . في «ب، بر، بف»: «عن».

١٣ . «الجَهْد»: ما جَهَدَ الإنسان من مرضٍ أو أمرٍ شاقٍّ، فهو مجهود. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٥ (جهد).

١٤ . نَفَّسَ كُرْبَتَه تنفيساً: كشفها. المصباح المنير، ص ٦١٧ (نفس).

كُرْبَتَهُ[١]، وَأَعَانَهُ[٢] عَلىٰ نَجَاحِ[٣] حَاجَتِهِ، كَتَبَ[٤] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ[٥] بِذٰلِكَ ثِنْتَيْنِ[٦] وَسَبْعِينَ رَحْمَةً مِنَ[٧] اللّٰهِ، يُعَجِّلُ لَهُ مِنْهَا وَاحِدَةً يُصْلِحُ بِهَا أَمْرَ مَعِيشَتِهِ، وَيَدَّخِرُ[٨] لَهُ إِحْدىٰ وَسَبْعِينَ رَحْمَةً لِأَفْزَاعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَهْوَالِهِ».[٩]

٢١٧٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ أَعَانَ[١٠] مُؤْمِناً، نَفَّسَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُ ثَلَاثاً وَسَبْعِينَ كُرْبَةً: وَاحِدَةً[١١] فِي الدُّنْيَا وَثِنْتَيْنِ[١٢] وَسَبْعِينَ كُرْبَةً عِنْدَ كُرَبِهِ[١٣] الْعُظْمىٰ». قَالَ: «حَيْثُ يَتَشَاغَلُ[١٤] النَّاسُ بِأَنْفُسِهِمْ».[١٥]

---

١ . «الكُرْبَة»: الغمّ الذي يأخذ بالنفس، وكذلك الكَرْب. تقول منه: كَرَبَه الغمُّ: إذا اشتدّ عليه. الصحاح، ج ١، ص ٢١١ (كرب).

٢ . في حاشية «ف»: «وأغاثه».

٣ . يقال: نجح فلان وأنجح: إذا أصاب طلبته. ونجحت طلبته وأنجحَت، وأنجَحه الله. النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجح).

٤ . في حاشية «بر» والبحار: «أوجب».

٥ . في «ز»: «له عزّ وجلّ».

٦ . في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «اثنتين».

٧ . قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١١٩: «ربّما يقرأ: منّ، بالفتح والتشديد والإضافة، منصوباً بتقدير اطلبوا، أو انظروا منّ الله، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، أي هذا منّ الله، وعلى التقادير معترضة تقوية للسابق واللاحق أو منصوب مفعولاً لأجله لكتب. وأقول: كلّ ذلك تكلّف بعيد».

٨ . في «ز»: «ويذخر».

٩ . ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١؛ وص ٢٢٠، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٥٦، ح ١٤٥، عن أبي عبدالله ؛ وفيه، ص ٥٤، ح ١٣٧، عن أبي عبدالله عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٠، ح ٢١٧٨٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣١٩، ح ٨٥.

١٠ . في «ف»: «أغاث».

١١ . في «ض»: + «منها».

١٢ . في «ز»: «واثنتين».

١٣ . في «بر» وحاشية «ص» والوافي: «كربته».

١٤ . في «بر»: «تشاغل».

١٥ . الجعفريّات، ص ١٩٨، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عن النبيّ ﷺ؛ المحاسن، ص ٣٦٢، كتاب السفر، ح ٩٥، بسند آخر؛ وفيه، ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه ، من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ. الفقيه، ص ٢٩٣، ح ٢٤٩٧، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وفي كلّها: «من أعان مؤمناً مسافراً ...»، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٢، ح ٢١٧٩٣؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٧٠؛ وج ٧٤، ص ٣٢٠، ح ٨٦.

٢١٧١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:

٢/٢٠٠ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً[1]، نَفَّسَ اللّٰهُ عَنْهُ كُرَبَ الْآخِرَةِ، وَخَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ ثَلِجُ[2] الْفُؤَادِ؛ وَمَنْ أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، أَطْعَمَهُ اللّٰهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ سَقَاهُ شَرْبَةً[3]، سَقَاهُ اللّٰهُ مِنَ الرَّحِيقِ[4] الْمَخْتُومِ».[5]

٢١٧٢ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ:
عَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ فَرَّجَ عَنْ مُؤْمِنٍ[6]، فَرَّجَ[7] اللّٰهُ عَنْ[8] قَلْبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».[9]

٢١٧٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ذَرِيحٍ[10]، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً[11] - وَ هُوَ مُعْسِرٌ -

---

١. في «ب»: «كربته». وفي حاشية «ف»: + «في الدنيا».
٢. ثَلِجَت نفسُه بكذا: بَرَدت وسُرَّت. أساس البلاغة، ص٤٧ (ثلج).
٣. في البحار، ج٧ وثواب الأعمال، ص١٧٩: «شربة ماء».
٤. «الرحيق»: من أسماء الخمر. يريد خمرَ الجنّة. و«المختوم»: المصون الذي لم يبتذل لأجل ختامه. النهاية، ج٢، ص٢٠٨ (رحق).
٥. المؤمن، ص٤٨، ح١١٥، عن مسمع، إلى قوله: «وهو ثلج الفؤاد»؛ ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن الحسن بن نعيم، عن مسمع كردين. وفيه، ص ١٧٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إطعام المؤمن، ح ٢١٧٨ ومصادره ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٩؛ الوسائل، ج١٦، ص ٣٧١، ح ٢١٧٩٢؛ البحار، ج٧، ص١٩٨، ح ٧١؛ و ج ٧٤، ص ٣٢١، ح ٨٧.
٦. في «ف»: + «كربة».
٧. في الوسائل: «فرح».
٨. في «ب، د، ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «عن».
٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٢، ح ٢٨٤٠؛ الوسائل، ج١٦، ص ٣٧٢، ح ٢١٧٩٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢١، ح ٨٨.
١٠. هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة والوسائل والبحار. وفي حاشية «ج، بر» والمطبوع: + «المحاربي».
١١. في «بر»: «كربة مؤمن». وفي المؤمن وثواب الأعمال: + «نفّس الله عنه سبعين كربة من كرب الدنيا ←

يَسَّرَ اللّٰهُ لَهُ[1] حَوَائِجَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

قَالَ: «وَ مَنْ سَتَرَ عَلىٰ مُؤْمِنٍ عَوْرَةً يَخَافُهَا، سَتَرَ اللّٰهُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ عَوْرَةً مِنْ عَوْرَاتِ الدُّنْيَا[2] وَالْآخِرَةِ».

قَالَ: «وَ اللّٰهُ[3] فِي عَوْنِ الْمُؤْمِنِ مَا كَانَ[4] الْمُؤْمِنُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ؛ فَانْتَفِعُوا بِالْعِظَةِ، وَارْغَبُوا فِي الْخَيْرِ».[5]

٨٦ ـ بَابُ إِطْعَامِ الْمُؤْمِنِ

٢١٧٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَشْبَعَ مُؤْمِناً، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ؛ وَمَنْ أَشْبَعَ كَافِراً، كَانَ حَقّاً عَلَى اللّٰهِ أَنْ يَمْلَأَ جَوْفَهُ مِنَ الزَّقُّومِ[6]، مُؤْمِناً كَانَ أَوْ كَافِراً».[7]

٢١٧٥ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أُطْعِمَ رَجُلاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

= وكرب يوم القيامة. وقال: من يسّر على مؤمن».

١. في «ض»: - «له».

٢. في المؤمن وثواب الأعمال: «من عوراته التي يخافها في الدنيا» بدل «من عورات الدنيا».

٣. في المؤمن وثواب الأعمال: «وإنّ الله».

٤. في حاشية «بر»: «مادام».

٥. ثواب الأعمال، ص ١٦٣، ح ١، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى. المؤمن، ص ٤٦، ح ١٠٩، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٢، ح ٢٨٤١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧١، ح ٢١٧٩٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٢، ح ٨٩.

٦. «الزقّوم»: عبارة عن أطعمة كريهة في النار. المفردات للراغب، ص ٣٨٠ (زقم).

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٢؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٢٧٣، ح ٣٠٥٢٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٦٩، ح ٦٣.

أُطْعِمَ أُفُقاً مِنَ النَّاسِ[١]». قُلْتُ: وَمَا الْأُفُقُ؟ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ».[٢]

٢١٧٦ / ٣. عَنْهُ[٣]، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ[٤]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ أَطْعَمَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَطْعَمَهُ اللّٰهُ مِنْ[٥] ثَلَاثِ جِنَانٍ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ[٦]: الْفِرْدَوْسِ، ٢/٢٠١ وَجَنَّةِ عَدْنٍ، وَطُوبىٰ، وَ[٧] شَجَرَةٍ[٨] تَخْرُجُ فِي[٩] جَنَّةِ عَدْنٍ غَرَسَهَا ←

---

١. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٨٥: «لعلّ المراد بالرجل من المسلمين المؤمن، وبالأفق من الناس المخالفون. والأُفق ـ بضمّتين ـ اسم جمع وليس منحصراً في عدد معيّن؛ ولهذا فسّره هنا بمائة ألف أو يزيدون، وفسّره أبوه في خبر عبيدالله الوصّافي عنه [ح ٢١٨٣] بعشرة آلاف».

٢. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣٠؛ وثواب الأعمال، ص ١٨٠، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٢٩، ح ١، بسند آخر مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣١، بسند آخر عن أبي جعفر، وفيه: «لأن أُطعم رجلاً من شيعتي أحبّ ...». مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٦، مرسلاً عن أبي بصير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٣؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧١، ح ٦٤.

٣. في «ف»: «وعنه».

٤. لم نجد رواية صفوان بن يحيى عن أبي حمزة مباشرةً في غير سند هذا الخبر. وتأتي في ح ٢١٩٦ رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: من كسا أحداً من فقراء المسلمين، الخبر. ويحتمل اتّحاد الخبرين كما يظهر من ألفاظهما وموضوعهما.

وصفوان في مشايخ أحمد بن محمّد ـ والمراد به ابن عيسى ـ هو صفوان بن يحيى.

ثمّ إنّ هذا الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٤٣ ـ باختلاف يسير ـ عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن مهران الجمّال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر؛ وذكر الخبر من دون نقله عن رسول الله ﷺ.

هذا، وقد روى صفوان الجمّال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر، في المحاسن، ص ٤٢٥، ح ٢٢٤؛ والكافي، ح ١١٦٥٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٩٨، ح ٤٢٤، والخبر في هذه المواضع واحد.

فعليه، احتمال وجود الخلل في سندنا هذا وما يأتي في، ح ٢١٩٦ غير منفيّ.

٥. في «ف»: «في».

٦. في المحاسن وثواب الأعمال والمصادقة: «السماء».

٧. في الوسائل وثواب الأعمال: «وهي». وفي البحار: ـ «و».

٨. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٢٤: «في أكثر النسخ: شجرة، بدون واو العطف. وهو الظاهر ... فشجرة عطف بيان لطوبى. وقد يقال: «طوبى» مبتدأ و«شجرة» خبره». وفي الوافي: «شجرة» عطف على «ثلاث» يعني أطعمه الله من ثلاث جنان ومن شجرة في جنّة عدن غرسها الله بيده».

٩. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والوسائل والمحاسن. ←

رَبُّنَا[١] بِيَدِهِ». [٢]

٢١٧٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُدْخِلُ بَيْتَهُ مُؤْمِنَيْنِ، فَيُطْعِمُهُمَا شِبَعَهُمَا، إِلَّا كَانَ ذٰلِكَ[٣] أَفْضَلَ مِنْ عِتْقِ نَسَمَةٍ[٤]». [٥]

٢١٧٨ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ[٦]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، قَالَ: «مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مِنْ جُوعٍ[٧]، أَطْعَمَهُ اللّٰهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ سَقىٰ مُؤْمِناً مِنْ ظَمَأٍ، سَقَاهُ اللّٰهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ». [٨]

↔ وفي «ب» والمطبوع: «من».

١ . في «ف»: «ربّها».

٢ . المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤٣، عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن مهران الجمّال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ، قال: «من أطعم ثلاثة نفر من المسلمين أطعمه الله من ثلاث جنان: ملكوت السماء الفردوس، ومن جنّة عدن، ومن شجرة في جنّة عدن غرسها ربّي بيده». ثواب الأعمال، ص ١٦٥، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله ، من دون الإسناد إلى النبيّ ؛ مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٥، عن أبي حمزة. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧١، ح ٦٥.

٣ . في «د، ص، بر، بس، بف» وشرح المازندراني: - «ذلك».

٤ . في «ز، ص، ف»: «رقبة».

٥ . المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٥٤، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى؛ المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦٠، عن أبي عبدالله . الاختصاص، ص ٢٧، ضمن الحديث، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٤، ح ٢٨٤٥؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠١، ح ٣٠٦٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٣، ح ٦٦.

٦ . في «ز، ص، ف»: + «بن عيسى».

٧ . في «ب»: «جوعه». وفي الأمالي للمفيد: «جوعة».

٨ . المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤١، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، وتمام الرواية فيه: «من أطعم مؤمناً أطعمه الله من ثمار الجنّة». وفي ثواب الأعمال، ص ١٦٤، ح ٢؛ والأمالي للمفيد، ص ٩، المجلس ١، ح ٥، بسند آخر عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر، مع زيادة في آخره. المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦١، عن عليّ بن الحسين ؛ الاختصاص، ص ٢٨، وفيه: «عن أبي حمزة الثمالي، قال: من أطعم ...» وفيهما مع زيادة في آخره. وفي الكافي،

↔

٢١٧٩ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً حَتّىٰ يُشْبِعَهُ، لَمْ يَدْرِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللّٰهِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ، لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، إِلَّا اللّٰهُ[1] رَبُّ الْعَالَمِينَ».

ثُمَّ قَالَ: «مِنْ مُوجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ[2] السَّغْبَانِ[3]». ثُمَّ تَلَا قَوْلَ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ﴾[4].[5]

٢١٨٠ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : مَنْ سَقىٰ مُؤْمِناً شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ مِنْ حَيْثُ يَقْدِرُ[6] عَلَى الْمَاءِ، أَعْطَاهُ اللّٰهُ بِكُلِّ ←

↩ كتاب الإيمان والكفر، باب تفريج كرب المؤمن، ح٢١٩٦؛ وثواب الأعمال، ص١٤٩، ح١، بسند آخر عن أبي‌عبدالله عليه السلام ، مع زيادة في أوّله. وفي قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٢؛ والأمالي للصدوق، ص٢٨٣، المجلس ٤٧، ح١٥، بسند آخر عن أبي‌عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع زيادة. الأمالي للطوسي، ص١٨٢، المجلس ٧، ضمن الحديث الطويل ٨، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله . المحاسن، ص٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤٠، بسند آخر عن أبي‌جعفر عليه السلام ، وتمام الرواية فيه: «من أطعم جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنّة». المؤمن، ص٦٤، ح١٦٢ و ١٦٤ و١٦٦، عن أبي‌عبدالله عليه السلام ، مع زيادة. مصادقة الإخوان، ص٤٢، ح١، عن أبي‌عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج٥، ص٦٧٤، ح٢٨٤٦؛ الوسائل، ج٢٤، ص٣٠٩، ح٣٠٦٢٦؛ البحار، ج٧٤، ص٣٧٣، ح٦٧.

١ . في «ف»: - «الله».
٢ . في «ب»: - «المسلم».

٣ . سَغِبَ سَغَباً وسُغوباً: جاع، فهو ساغب وسَغْبان. وقيل: لا يكون السَّغَبُ إلّا الجوع مع التعب. المصباح المنير، ص٢٧٨ (سغب).

٤ . البلد (٩٠): ١٤-١٦.

٥ . المحاسن، ص٣٨٩، كتاب المآكل، ح١٧، عن جعفر بن محمّد الأشعري، عن ابن القدّاح. ثواب الأعمال، ص١٦٥، ح١، عن جعفر بن محمّد بن عبيدالله، عن عبدالله بن ميمون القدّاح. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح٦١٩٥ و ٦٢٠٥؛ والمحاسن، ص٣٨٩، كتاب المآكل، ح ١٨ و١٩. الوافي، ج٥، ص٦٧٤، ح٢٨٤٧؛ الوسائل، ج٢٤، ص٣٠٩، ح٣٠٦٢٧؛ البحار، ج٧٤، ص٣٧٣، ح٦٨.

٦ . في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ «يقدر» في الموضعين على بناء المجهول، وعلى بناء المعلوم أيضاً، فالضمير للمؤمن».

شَرْبَةٍ[١] سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَإِنْ سَقَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ عَشْرَ رِقَابٍ مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ».[٢]

٨/٢١٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نُعَيْمٍ الصَّحَّافِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَ تُحِبُّ إِخْوَانَكَ يَا حُسَيْنُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «تَنْفَعُ[٣] فُقَرَاءَهُمْ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ يَحِقُّ عَلَيْكَ أَنْ تُحِبَّ مَنْ يُحِبُّ اللّٰهُ[٤]، أَمَا وَاللّٰهِ[٥]، لَا ٢٠٢/٢ تَنْفَعُ مِنْهُمْ أَحَداً حَتّىٰ تُحِبَّهُ، أَ تَدْعُوهُمْ إِلىٰ مَنْزِلِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ[٦]، مَا آكُلُ إِلَّا وَمَعِيَ مِنْهُمُ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَقَلُّ وَالْأَكْثَرُ[٧]، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَمَا إِنَّ[٨] فَضْلَهُمْ عَلَيْكَ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِكَ عَلَيْهِمْ».

فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أُطْعِمُهُمْ طَعَامِي، وَأُوطِئُهُمْ[٩] رَحْلِي، وَيَكُونُ فَضْلُهُمْ عَلَيَّ أَعْظَمَ[١٠]؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا مَنْزِلَكَ، دَخَلُوا بِمَغْفِرَتِكَ وَمَغْفِرَةِ عِيَالِكَ؛ وَإِذَا خَرَجُوا

---

١. في «ب»: - «بكلّ شربة». واحتمل في مرآة العقول أن تقرأ الشربة الأولى بضمّ الشين، وهي قدر ما يروي الإنسان، والثانية بفتحه، وهي الجرعة تُبلَعُ مرّة واحدة.

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ٢٨٦٢؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٢٥٣، ح ٣١٨٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٤، ح ٦٩.

٣. في الوسائل: «وتنفع».

٤. في مرآة العقول: «من يحبّ الله، برفع الجلالة، أي يحبّه الله. ويحتمل النصب، والأوّل أظهر».

٥. في الوسائل: «أما إنّك» بدل «أما والله».

٦. في «ج، ز، بف» والوافي والوسائل والمحاسن: - «نعم».

٧. في المحاسن: «أو الثلاثة أو الأقلّ أو الأكثر».

٨. في المحاسن: - «أما إنّ».

٩. في «ب، ص، ف، بر»: «وأوطّنهم» على بناء التفعيل.

١٠. في المحاسن: «فقلت: أدعوهم إلى منزلي، وأُطعمهم طعامي، وأُسقيهم، وأُوطئهم رحلي، ويكونون عليّ أفضل منّا» بدل «فقلت جعلت - إلى - عليّ أعظم».

مِنْ مَنْزِلِكَ ، خَرَجُوا بِذُنُوبِكَ وَذُنُوبِ عِيَالِكَ».[١]

٢١٨٢ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَابِشِيِّ، قَالَ: ذُكِرَ أَصْحَابُنَا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؑ ، فَقُلْتُ: مَا أَتَغَدّىٰ وَلَا أَتَعَشّىٰ إِلَّا وَمَعِيَ مِنْهُمُ الِاثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ وَأَقَلُّ وَأَكْثَرُ[٢]، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ[٣] ؑ : «فَضْلُهُمْ عَلَيْكَ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِكَ عَلَيْهِمْ».

فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، كَيْفَ[٤] وَأَنَا أُطْعِمُهُمْ طَعَامِي، وَأُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْ[٥] مَالِي، وَأُخْدِمُهُمْ[٦] عِيَالِي[٧]؟!

فَقَالَ: «إِنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا عَلَيْكَ[٨]، دَخَلُوا بِرِزْقٍ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- كَثِيرٍ؛ وَإِذَا خَرَجُوا، خَرَجُوا بِالْمَغْفِرَةِ لَكَ».[٩]

٢١٨٣ / ١٠ . عَنْهُ[١٠]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْوَصَّافِيِّ[١١]:

---

١ . المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٨ . الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٤٨؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٥، ح ٧٠.

٢ . في المحاسن: «أو الثلاثة أو أقلّ أو أكثر».

٣ . في «ب، ج، د، ص، ض، ف» والوافي والبحار: - «أبوعبدالله».

٤ . في «ف»: - «كيف».

٥ . في «ف، بر، بس، بف» والمحاسن: - «من».

٦ . في «ز»: «وأخدّمهم» على بناء التفعيل. وفي «ص»: «وأخدمتهم».

٧ . في المحاسن: «يخدمهم خادمي» بدل «أخدمهم عيالي».

٨ . في «ج، ص، ف، بر، بف» وحاشية «د» والوافي: «إليك».

٩ . المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٦، عن أبيه، عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الأطعمة، باب أنّ الضيف يأتي رزقه معه، ح ١١٦٢٩، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير، عن محمّد بن قيس، عن أبي‌عبدالله ؑ ؛ الأمالي للطوسي ص ٢٣٧، المجلس ٩، ح ١١، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن محمّد بن زياد، عن أبي‌محمّد الوابشي. مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٧، مرسلاً عن أبي‌بصير، عن أبي‌عبدالله ؑ ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٤٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٥، ح ٧١.

١٠ . في «بف»: «عليّ».

١١ . في «ب»: «عبيدالله بن الوصّافي».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «لَأَنْ أُطْعِمَ رَجُلاً مُسْلِماً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أُفُقاً مِنَ النَّاسِ».

قُلْتُ[١]: وَكَمِ الْأُفُقُ؟ فَقَالَ[٢]: «عَشَرَةُ آلَافٍ[٣]».[٤]

٢١٨٤ / ١١ . عَلِيٌّ[٥]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيٍّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ فِي اللّٰهِ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ مَنْ أَطْعَمَ[٦] فِئَاماً مِنَ النَّاسِ». قُلْتُ: وَمَا الْفِئَامُ[٧]؟ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ مِنَ النَّاسِ».[٨]

٢١٨٥ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي[٩] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «مَا مَنَعَكَ[١٠] أَنْ تُعْتِقَ كُلَّ يَوْمٍ نَسَمَةً؟» قُلْتُ: لَا يَحْتَمِلُ ٢/٢٠٣ مَالِي ذٰلِكَ، قَالَ: «تُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مُسْلِماً» فَقُلْتُ: مُوسِراً أَوْ مُعْسِراً؟ قَالَ[١١]: فَقَالَ: «إِنَّ

---

١. في «ب، ض» والبحار: «فقلت».

٢. في «ص، ف، بر، بس، بف»: «قال».

٣. في «ز، بر، بف» والوافي: + «من الناس».

٤. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣٢، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠١، ح ٣٠٦٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٦، ح ٧٢.

٥. هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «ج» وحاشية «بر»: «عنه». وفي «ف» والمطبوع: «عليّ بن إبراهيم».

٦. في الوسائل: «كان كمن أطعم» بدل «كان له من الأجر مثل من أطعم».

٧. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار وثواب الأعمال. وفي المطبوع: + «[من الناس]». والفئام: الجماعة من الناس. لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٨ (فأم).

٨. المحاسن، ص ٣٩٢، كتاب المآكل، ح ٣٤، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى. ثواب الأعمال، ص ١٦٤، ح ١، بسنده عن حمّاد بن ربعيّ. الاختصاص، ص ٣٠، عن ربعيّ. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥١؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٥، ح ٣٠٦١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٦، ح ٧٣.

٩. في «ص، بر» والوسائل والمؤمن: - «لي».

١٠. في «ض»: + «من».

١١. في «ض» والوسائل والبحار والمحاسن: - «قال».

الْمُوسِرَ قَدْ يَشْتَهِي الطَّعَامَ».[١]

٢١٨٦ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «أُكْلَةٌ[٢] يَأْكُلُهَا أَخِي الْمُسْلِمُ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ[٣] رَقَبَةً».[٤]

٢١٨٧ / ١٤ . عَنْهُ[٥]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «لَأَنْ أُشْبِعَ رَجُلاً مِنْ إِخْوَانِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْخُلَ سُوقَكُمْ هٰذِهِ[٦]، فَأَبْتَاعَ مِنْهَا رَأْساً فَأُعْتِقَهُ».[٧]

٢١٨٨ / ١٥ . عَنْهُ[٨]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ

---

١. المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٤٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. المؤمن، ص ٦٥، ح ١٦٩، عن سدير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٢؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٤.

٢. في شرح المازندراني: «الأكلة، بالفتح: المرّة، وبالضمّ: اللقمة والقرص. وإرادة اللقمة أنسب بما مرّ من أنّ إطعام المسلم أحبّ إليّ من أن أعتق أُفقاً من الناس، ولا اختلاف؛ لما ذكرناه آنفاً». وقال في مرآة العقول: «فعلى الأوّل ـ أي الفتح ـ الضمير في «يأكلها» مفعول مطلق، وعلى الثاني ـ أي الضمّ ـ مفعول به».

٣. في المحاسن والمصادقة: «من عتق» بدل «من أن أعتق».

٤. المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٥٣، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر. وفيه، ص ٣٩٣، ح ٣٩٣، عن ابن أبي نجران وعليّ بن الحكم، عن صفوان الجمّال. مصادقة الإخوان، ص ٣٨، ح ٦، مرسلاً، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٣؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٥.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو الخبر بنفس السند في كتابه المحاسن، ص ٣٩٤، ح ٥٢. ووردت روايته عن إسماعيل بن مهران في غير واحد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٧، وص ٦٣٣ ـ ٦٣٤.

٦. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والوافي والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذا». والسوق يذكّر ويؤنّث.

٧. المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٥٢، عن إسماعيل بن مهران. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٤؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٦.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «لَأَنْ آخُذَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَأَدْخُلَ[1] إِلىٰ سُوقِكُمْ هٰذِهِ[2]، فَأَبْتَاعَ بِهَا الطَّعَامَ، وَأَجْمَعَ[3] نَفَراً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ نَسَمَةً».[4]

٢١٨٩ / ١٦ . عَنْهُ[5]، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «سُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا: مَا يَعْدِلُ عِتْقَ رَقَبَةٍ؟

قَالَ: إِطْعَامُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ».[6]

٢١٩٠ / ١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي شِبْلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «مَا أَرىٰ شَيْئاً يَعْدِلُ زِيَارَةَ الْمُؤْمِنِ إِلَّا إِطْعَامَهُ، وَحَقٌّ عَلَى اللّٰهِ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ».[7]

٢١٩١ / ١٨ . مُحَمَّدٌ[8]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ

---

١ . في «ب، ج، د، ف، بس» والوافي والبحار: «أدخل» بدون الواو. وفي «ض» والوسائل والمحاسن، ص٣٩٣: «فأدخل».

٢ . هكذا في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والمحاسن، ص٣٩٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذا». والسوق يذكّر ويؤنّث.

٣ . في «ف»: «فأجمع». وفي المحاسن، ص٣٩٣: «ثمّ أجمع».

٤ . المحاسن، ص٣٩٣، كتاب المآكل، ح٤٤، عن عليّ بن الحكم. وفيه، ص٣٩٦، ح٦٣، بسند آخر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج٥، ص٦٧٧، ح٢٨٥٥؛ الوسائل، ج٢٤، ص٣٠٢، ح٣٠٦٠٩؛ البحار، ج٧٤، ص٣٧٨، ح٧٧.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٦ . المحاسن، ص٣٩٣، كتاب المآكل، ح٤٥، عن الحسن بن عليّ الوشّاء ـ الوافي، ج٥، ص٦٧٧، ح٢٨٥٦؛ الوسائل، ج٢٤، ص٣٠٣، ح٣٠٦١٠؛ البحار، ج٧٤، ص٣٧٨، ح٧٨.

٧ . الوافي، ج٥، ص٦٧٧، ح٢٨٥٧؛ الوسائل، ج٢٤، ص٣٠٦، ح٣٠٦١٨؛ البحار، ج٧٤، ص٣٧٨، ح٧٩.

٨ . في «د، ض»: + «بن يحيى».

عُقْبَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أُطْعِمَ مُؤْمِناً مُحْتَاجاً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَزُورَهُ، وَلَأَنْ أَزُورَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ عَشْرَ رِقَابٍ».[1]

٢١٩٢ / ١٩ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ[2]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام[3]؛

وَيَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ:

«مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مُوسِراً، كَانَ لَهُ يَعْدِلُ[4] رَقَبَةً مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ يُنْقِذُهُ مِنَ الذَّبْحِ؛ وَمَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مُحْتَاجاً، كَانَ لَهُ يَعْدِلُ[5] مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ يُنْقِذُهَا[6] مِنَ الذَّبْحِ».[7]

٢١٩٣ / ٢٠ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ[8]، عَنْ نَصْرِ[9] بْنِ قَابُوسَ: ٢٠٤/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَإِطْعَامُ مُؤْمِنٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِتْقِ عَشْرِ رِقَابٍ وَعَشْرِ

---

١. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٨؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٨٠.

٢. السند معلّق على سابقه. ويروي عن صالح بن عقبة، محمّد [بن يحيى]، عن محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب]، عن محمّد بن إسماعيل.

٣. هكذا في أكثر النسخ والطبعة الحجريّة والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «عن أبي عبدالله عليه السلام».
هذا وقد تقدّمت رواية محمّد بن إسماعيل [بن بزيع]، عن صالح بن عقبة، عن عبدالله بن محمّد الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي، ح ١٢٤٨ و ٢١١٣. وتقدّمت أيضاً رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبدالملك، عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي، ح ٢١٢٢.
فعليه في السند تحويل بعطف «يزيد بن عبدالملك، عن أبي عبدالله عليه السلام» على «عبدالله بن محمّد، عن أبي عبدالله عليه السلام».

٤. في «ب، د» والوسائل: «بعدل».

٥. في «ب، د، ض» والوسائل: «بعدل».

٦. في «بر» وحاشية «ز» والوافي: «ينقذهم».

٧. المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤٧، بسند آخر، وتمام الرواية: «ما من مؤمن يطعم مؤمناً موسراً كان أو معسراً إلّا كان له بذلك عتق رقبة من ولد إسماعيل». الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٩؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١٢؛ البحار، ج ٧٤ ص ٣٧٨، ح ٨١.

٨. السند معلّق كسابقه.

٩. في «ب، ج»: «نضر». وهو سهو. ونصر هذا، هو نصر بن قابوس اللّخمي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٧، الرقم ١١٤٦؛ رجال البرقي، ص ٣٩.

حِجَجٍ[١].

قَالَ: قُلْتُ: عَشْرِ رِقَابٍ وَعَشْرِ حِجَجٍ[٢]؟!

قَالَ: فَقَالَ: «يَا نَصْرُ، إِنْ لَمْ تُطْعِمُوهُ مَاتَ، أَوْ[٣] تُذِلُّونَهُ[٤] فَيَجِيءُ[٥] إِلىٰ نَاصِبٍ فَيَسْأَلُهُ، وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ نَاصِبٍ؛ يَا نَصْرُ، مَنْ أَحْيَا مُؤْمِناً فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً، فَإِنْ لَمْ تُطْعِمُوهُ فَقَدْ أَمَتُّمُوهُ، وَإِنْ[٦] أَطْعَمْتُمُوهُ فَقَدْ أَحْيَيْتُمُوهُ».[٧]

٨٧ ـ بَابُ مَنْ كَسَا مُؤْمِناً

٢١٩٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَسَا أَخَاهُ كِسْوَةَ شِتَاءٍ أَوْ صَيْفٍ[٨]، كَانَ حَقّاً عَلَى اللّٰهِ أَنْ يَكْسُوَهُ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، وَأَنْ يُهَوِّنَ عَلَيْهِ[٩] سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَأَنْ يُوَسِّعَ عَلَيْهِ فِي[١٠] قَبْرِهِ، وَأَنْ يَلْقَى[١١] الْمَلَائِكَةَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ بِالْبُشْرىٰ، وَهُوَ قَوْلُ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي

---

١ . في «ف»: «حجّ». ٢ . في «ف»: «حجّ».

٣ . في «ف»: «و».

٤ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوافي. وفي «بر» والمطبوع والبحار: «تدلونه» من دلوته وأدليته، أي أرسلته. واختاره المازندراني في شرحه. وفي مرآة العقول: «كأنّ الظاهر حينئذٍ: «أو تدلّوه» للعطف على الجزاء، ولذا قرأ بعضهم بفتح الواو على الاستفهام الإنكاري. و«تدلّونه» بالدال المهملة واللام المشدّدة من الدلالة». ٥ . في «ب، ج» وحاشية «ص، ض، ف» والبحار: «فيأتي».

٦ . في البحار: «فإن».

٧ . راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب سقي الماء، ح ٦٢٣٣ ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ٢٨٦٠؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٩، ح ٨٢.

٨ . في «ف»: «صيفاً». والنصب على الظرفيّة.

٩ . في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» وشرح المازندراني والوافي والوسائل والمصادقة: + «من».

١٠ . في «ب»: ـ «في».

١١ . في «ض»: «أن تلقّى». واحتمل المجلسي كون «الملائكة» مرفوعاً والمفعول محذوفاً. وقال: «يمكن أن ←

كِتَابِهِ: ﴿وَ تَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هٰذا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾[1]».[2]

٢١٩٥ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

٢/٢٠٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَسَا أَحَداً مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ثَوْباً مِنْ عُرْيٍ، أَوْ أَعَانَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقُوِّيهِ[3] مِنْ[4] مَعِيشَتِهِ[5]، وَكَّلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ سَبْعَةَ آلَافِ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَسْتَغْفِرُونَ[6] لِكُلِّ ذَنْبٍ عَمِلَهُ إِلىٰ أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ».[7]

٢١٩٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ[8]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ كَسَا أَحَداً مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ثَوْباً مِنْ عُرْيٍ، أَوْ أَعَانَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقُوِّيهِ[9] مِنْ[10] مَعِيشَتِهِ[11]، وَكَّلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ[12] سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَسْتَغْفِرُونَ[13] لِكُلِّ ذَنْبٍ عَمِلَهُ إِلىٰ أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ».[14]

٢١٩٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ

= يقرأ ... من باب التفعيل، والمستتر راجع إلى الله، والمفعول الأوّل محذوف، ومفعوله الثاني الملائكة». راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ١٣٣.

١ . الأنبياء (٢١): ١٠٣.

٢ . مصادقة الإخوان، ص ٧٨، ح ١، مرسلاً مع زيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٤، ح ٦٠٧٨؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٨، ح ٧٢؛ وج ٧٤، ص ٣٧٩، ح ٨٣.

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «يقوته».

٤ . في حاشية «بر»: «على».

٥ . في «ج، د، ز»: «معيشة».

٦ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «تستغفرون».

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٣، ذيل ح ٦٠٧٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨٠، ح ٨٤.

٨ . تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢١٧٦، احتمال وجود الخلل في السند، فلاحظ.

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «يقوته».

١٠ . في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف» وحاشية «بر» والوسائل: «على».

١١ . في «ز»: «معيشة».

١٢ . في «ص»: - «به».

١٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «تستغفرون».

١٤ . الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٣، ح ٦٠٧٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨٠، ح ٨٥.

أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَسَا مُؤْمِناً، كَسَاهُ اللّٰهُ مِنَ الثِّيَابِ الْخُضْرِ».[١]

● وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ:[٢] «لَا يَزَالُ فِي ضَمَانِ اللّٰهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ سِلْكٌ[٣]».[٤]

٢١٩٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَنْ كَسَا مُؤْمِناً ثَوْباً مِنْ عُرْيٍ، كَسَاهُ اللّٰهُ مِنْ إِسْتَبْرَقِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ كَسَا مُؤْمِناً ثَوْباً[٥] مِنْ غِنًى، لَمْ يَزَلْ فِي سِتْرٍ مِنَ اللّٰهِ مَا بَقِيَ[٦] مِنَ الثَّوْبِ خِرْقَةٌ[٧]».[٨]

---

١. ثواب الأعمال، ص١٦٤، ح٢؛ والأمالي للمفيد، ص٩، المجلس ١، ح٥، بسندهما عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر، مع زيادة في أوّله. ثواب الأعمال، ص ١٧٥، ضمن ح ١، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، والرواية هكذا: «من كساه من عري كساه الله من استبرق وحرير». المؤمن، ص٦٣، ح ١٦١، عن عليّ بن الحسين عليه السلام؛ وفيه، ص٦٥، ح١٦٦، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج٥، ص ٦٨٠، ح٢٨٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص١١٣، ح ٦٠٧٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨١، ح٨٦.

٢. في الأمالي: - «قال في حديث آخر».

٣. السِّلْكَة: الخيط الذي يخاط به الثوب، وجمعه سِلْك وأسلاك وسلوك. لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٢ (سلك).

٤. الأمالي للمفيد، ص٩، المجلس ١، ح٥، بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر. ثواب الأعمال، ص١٧٥، ضمن ح ١، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، وفيه: «من كساه من غير عري لم يزل في ضمان الله ...». قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الاختصاص، ص٢٨، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي؛ المؤمن، ص٦٣، ح ١٦١، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج٥، ص ٦٨٠، ح٢٨٦٧؛ الوسائل، ج٥، ص١١٤، ح٦٠٧٦؛ البحار، ج٧٤، ص ٣٨١، ح٨٦.

٥. في «ف»: - «ثوباً».

٦. في «ف»: «بقت».

٧. «الخِرقة»: القطعة من الثوب والمِزْقَةُ منه. لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٣ (خرق).

٨. ثواب الأعمال، ص ١٧٥، ضمن الحديث ١، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، وفيه: «من كساه من عري

٨٨ـ بَابٌ فِي إِلْطَافِ الْمُؤْمِنِ وَإِكْرَامِهِ

٢١٩٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ:

٢٠٦/٢ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ وَجْهِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ قَذَاةً[1]، كَتَبَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ؛ وَمَنْ تَبَسَّمَ فِي وَجْهِ أَخِيهِ، كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ».[2]

٢٢٠٠ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ[3]: مَرْحَباً، كَتَبَ اللّٰهُ لَهُ مَرْحَباً إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».[4]

٢٢٠١ / ٣ . عَنْهُ[5]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[6]، عَنْ يُونُسَ عَنْ

↩ كساه الله من إستبرق وحرير». الوافي، ج ٥، ص ٦٨٠، ح ٢٨٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٤، ح ٦٠٧٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨١، ح ٨٧.

١ . «قَذاة»: مايقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك. النهاية، ج ٤، ص ٣٠ (قذا).

٢ . مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٣، مرسلاً. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إدخال السرور على المؤمنين، ح ٢١٢٩، ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٥، ح ٢٧٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٤، ح ٢١٨٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٣٠.

٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والمصادقة. وفي المطبوع: + «المؤمن».

٤ . مصادقة الإخوان، ص ٧٨، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه. ثواب الأعمال، ص ١٧٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر، وفيه: «إنّ المؤمن إذا لقي أخاه المؤمن فقال له: مرحباً ...». الوافي، ج ٥، ص ٦٤٥، ح ٢٧٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٤، ح ٢١٨٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣١.

٥ . في «ف»: «وعنه».

٦ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف، جر» والوسائل والبحار. وفي «ض» والمطبوع: «أحمد بن محمّد بن عيسى» بدل «أحمد بن محمّد عن محمّد بن عيسى».

وقد توسّطَ أحمد بن محمّد [بن عيسى] بين محمّد بن يحيى وبين محمّد بن عيسى في عدّة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٧٠ ـ ٥٧١، وص ٦٩٧ ـ ٦٩٨.

عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَأَكْرَمَهُ، فَإِنَّمَا أَكْرَمَ اللّٰهَ عَزَّ وَجَلَّ».[١]

٢٢٠٢ / ٤ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ نَصْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حَمَّادٍ[٢]، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَا فِي أُمَّتِي عَبْدٌ أَلْطَفَ[٣] أَخَاهُ[٤] فِي اللّٰهِ بِشَيْءٍ مِنْ لُطْفٍ[٥] إِلَّا أَخْدَمَهُ[٦] اللّٰهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ».[٧]

٢٢٠٣ / ٥ . وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ أَكْرَمَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ[٨] بِكَلِمَةٍ يُلْطِفُهُ[٩] بِهَا وَفَرَّجَ عَنْهُ كُرْبَتَهُ، لَمْ يَزَلْ فِي ظِلِّ اللّٰهِ الْمَمْدُودِ، ←

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٥، ح ٢٧٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٦، ح ٢١٨٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣٢.

٢ . كذا في النسخ والمطبوع والوسائل والبحار. والظاهر وقوع التحريف في العنوان، والصواب: «الهيثم بن جمّاز»؛ فإنّ أبا داود الراوي عن زيد بن أرقم هو نفيع بن الحارث أبوداود الأعمى، وقد عُدَّ الهيثم بن جمّاز من رواة نفيع هذا. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٩، الرقم ٢٠٨٧؛ وج ٣٠، ص ٩، الرقم ٦٤٦٦.

٣ . ألطفه بكذا، أي برّه به. والاسم اللُّطَف. يقال: جاءتنا لَطَفَةٌ من فلان، أي هديّة. الصحاح، ج ٤ ص ١٤٢٧ (لطف).

٤ . في ثواب الأعمال «ما من عبد لاطف أخاه» بدل «ما في اُمّتي عبد ألطف أخاه».

٥ . في «ز، ص»: «لطفه». وفي ثواب الأعمال: «اللطف».

٦ . في الوسائل: «ألطفه».

٧ . ثواب الأعمال، ص ١٨١، ح ١، بسنده عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن محمّد، عن النضر بن إسحاق، عن الحارث بن النعمان، عن الهيثم بن حمّاد، عن داود، عن زيد بن أرقم. مصادقة الإخوان، ص ٧٨، ح ١، عن زيد بن أرقم ـ الوافي، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ٢٧٨٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٥، ح ٢١٨٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣٣.

٨ . في الوسائل: «المؤمن».

٩ . في «ب، ز»: «تلطّفه» فعلاً ماضياً من باب التفعّل. وفي «ف»: «يلطف».

عَلَيْهِ[١] الرَّحْمَةُ مَا كَانَ[٢] فِي ذٰلِكَ».[٣]

٢٢٠٤ / ٦ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا خَصَّ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ الْمُؤْمِنَ أَنْ يُعَرِّفَهُ بِرَّ إِخْوَانِهِ[٤] وَإِنْ قَلَّ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِالْكَثْرَةِ[٥]، وَذٰلِكَ أَنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ[٦] فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٧] وَمَنْ عَرَّفَهُ[٨] اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِذٰلِكَ أَحَبَّهُ اللّٰهُ[٩]، وَمَنْ أَحَبَّهُ اللّٰهُ[١٠] -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- وَفَّاهُ[١١] أَجْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ».

ثُمَّ قَالَ: «يَا جَمِيلُ، ارْوِ هٰذَا الْحَدِيثَ لِإِخْوَانِكَ؛ فَإِنَّهُ تَرْغِيبٌ[١٢] فِي الْبِرِّ[١٣]».[١٤]

---

١ . في الوسائل: + «من».

٢ . في الوافي: «ما دام - خ ل».

٣ . ثواب الأعمال، ص ١٧٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله بن محمّد الغفاري، عن جعفر بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام . الجعفريّات، ص ١٩٤، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . علل الشرائع، ص ٥٢٣، صدر ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير . المؤمن، ص ٥٢، ح ١٢٨، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ٢٧٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٦، ح ٢١٨٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٩، ح ٣٤.

٤ . في مرآة العقول: «أي ثواب البرّ، أو التعريف كناية عن التوفيق للفعل».

٥ . في الوافي: «معناه أنّه لايتوقّف البرّ على كثرة المال، بل ينبغي للمقلّ أيضاً أن يبرّ إخوانه؛ وذلك لأنّ الله سبحانه حمد أهل الحاجة بالإيثار . والخصاصة: الحاجة».

٦ . في «ف»: «وذلك يقول الله عزّ وجلّ».

٧ . الحشر (٥٩): ٩.

٨ . في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ: عرفه، على بناء المجرّد».

٩ . في الوسائل، ح ٢١٨٠٦: - «الله».

١٠ . في «ف»: - «الله».

١١ . في «ز»: «لأوفاه».

١٢ . في «ب» وحاشية «ص، بر»: + «لإخوانك».

١٣ . في البحار: + «لإخوانك».

١٤ . مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٢، عن جميل بن درّاج . ثواب الأعمال، ص ٢٢٠، ح ١، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، عن عمر بن عبدالعزيز، وتمام الرواية فيه: «من فضل الرجل عند الله محبّته لإخوانه، ومن عرّفه الله محبّته إخوانه أحبّه الله، ومن أحبّه الله وفّاه أجره يوم القيامة» . الوافي، ج ٥،

٢٢٠٥ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ: ٢٠٧/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؏، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُتْحِفُ أَخَاهُ التُّحْفَةَ».

قُلْتُ[١]: وَأَيُّ شَيْءٍ[٢] التُّحْفَةُ؟

قَالَ: «مِنْ مَجْلِسٍ وَمُتَّكَأٍ وَطَعَامٍ[٣] وَكِسْوَةٍ وَسَلَامٍ، فَتَطَاوَلُ[٤] الْجَنَّةُ[٥] مُكَافَأَةً لَهُ، وَيُوحِي اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهَا: أَنِّي قَدْ حَرَّمْتُ طَعَامَكِ عَلىٰ أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَّا عَلىٰ نَبِيٍّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيٍّ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَوْحَى اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهَا: أَنْ كَافِئِي[٦] أَوْلِيَائِي[٧] بِتُحَفِهِمْ، فَيَخْرُجُ[٨] مِنْهَا وُصَفَاءُ وَوَصَائِفُ[٩]، مَعَهُمْ أَطْبَاقٌ[١٠] مُغَطَّاةٌ بِمَنَادِيلَ مِنْ لُؤْلُؤٍ، فَإِذَا نَظَرُوا إِلىٰ جَهَنَّمَ وَهَوْلِهَا، وَإِلَى الْجَنَّةِ وَمَا فِيهَا، طَارَتْ[١١] عُقُولُهُمْ، وَامْتَنَعُوا أَنْ يَأْكُلُوا، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ: أَنَّ[١٢] اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَدْ[١٣] حَرَّمَ جَهَنَّمَ عَلىٰ مَنْ[١٤] أَكَلَ

← ص٦٤٦، ح٢٧٨٤؛ الوسائل، ج١٦، ص٣٧٧، ح٢١٨٠٦؛ وج٢٧، ص٨٨، ح٣٣٢٨٥؛ البحار، ج٧٤، ص٢٩٩، ح٣٥.

١ . في «ز، ض، هـ»: + «به».

٢ . في «ف»: + «هي».

٣ . في «هـ»: «وإطعام».

٤ . في «د، ص، ف، هـ، بف» والوافي والوسائل: «فتتطاول». وفي «بس»: «فيتطاول». وفي الوافي: «فتتطاول الجنّة، أي تمتدّ وترتفع أن تكافيه في الدنيا بطعام أو شراب».

٥ . في «ف»: + «له».

٦ . في «ج، ض»: «كافي»، وهو من تخفيف الهمزة.

٧ . في «ز»: «أولياء لي».

٨ . في شرح المازندراني والوافي والبحار: «فتخرج».

٩ . الوصيف: الغلام دون المراهق، والوصيفة: الجارية كذلك، والجمع: وُصَفاء و وصائف، مثل كريم وكرماء وكرائم. المصباح المنير، ص٦٦١ (وصف).

١٠ . «الطَّبَق»: من أمتعة البيت، يؤكل عليه. والجمع: أطباق. المصباح المنير، ص٣٩٩؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١١٩٧ (طبق).

١١ . في حاشية «ف»: «حارت».

١٢ . في مرآة العقول: «إنّ الله، يحتمل كسر الهمزة وفتحها».

١٣ . في «ف»: - «قد».

١٤ . في «ز، هـ» والوافي: - «من».

مِنْ طَعَامِ جَنَّتِهِ[١]، فَيَمُدُّ الْقَوْمُ أَيْدِيَهُمْ، فَيَأْكُلُونَ».[٢]

٢٢٠٦ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ[٤]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ[٥] سَبْعِينَ كَبِيرَةً».[٦]

٢٢٠٧ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَمْلىٰ عَلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَحْسِنْ -يَا إِسْحَاقُ- إِلىٰ أَوْلِيَائِي مَا اسْتَطَعْتَ، فَمَا أَحْسَنَ مُؤْمِنٌ إِلىٰ مُؤْمِنٍ وَلَا أَعَانَهُ إِلَّا خَمَشَ[٧] وَجْهَ إِبْلِيسَ[٨]، وَقَرَّحَ قَلْبَهُ[٩]».[١٠]

---

١ . في «ه»: «الجنّة».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٧، ح ٢٧٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٥، ح ٢١٨٠٣؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٩٧؛ وج ٧٤، ص ٣٠٠، ح ٣٦.

٣ . هكذا في النسخ والطبعة الحجريّة من الكتاب والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى».

وقد توسّطَ محمّد بن أحمد [بن يحيى] بين محمّد بن يحيى ومحمّد بن عيسى في كثيرٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤ـ ٤٤٥؛ ج ١٥، ص ٣٢٨ـ ٣٢٩.

٤ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، ه، بر، بف، جر» والطبعة الحجريّة والوسائل. وفي «بس» والمطبوع والبحار: «الفضيل».

٥ . في «ف»: «على المؤمن».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٩، ح ٢١٨١٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٠١، ح ٣٧.

٧ . الخَمْش: الخدش في الوجه. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٩٩ (خدش).

٨ . في «ز، ض، ه»: + «لعنه الله».

٩ . «قَرَّحَ قَلْبَهُ» مبالغة وتكثير من قَرَحَ قَلْبَهُ، من باب منع، أي جرحه. وقال العلّامة المجلسي: «قرّح، بالقاف من باب التفعيل كناية عن شدّة الغمّ واستمراره»، وقرأه العلّامة الفيض من باب المجرّد، حيث قال: «القَرْح، بضمّ

⇐

٨٩ ـ بَابُ فِي خِدْمَتِهِ[1]

٢٢٠٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي الْمُعْتَمِرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: أَيُّمَا مُسْلِمٍ[2] خَدَمَ قَوْماً مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا[3] أَعْطَاهُ اللّٰهُ مِثْلَ عَدَدِهِمْ خُدَّاماً[4] فِي الْجَنَّةِ».[5]

٩٠ ـ بَابُ نَصِيحَةِ الْمُؤْمِنِ

٢٠٨/٢

٢٢٠٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُنَاصِحَهُ[6]».[7]

= القاف والمهملتين: الألم، قرح قلبه، أي آلمه». وأمّا العلامة المازندراني فإنّه قرأه بالفاء، حيث قال: «فرّح قلبه، إذا غمّه، وأفرحه، إذا أثقله، وحقيقته: أزال عنه الفرح، كأشكيته. ويجوز أن يقرأ بالقاف، يقال: قرحه، من باب منع، أي جرحه». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٢٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٥٢ (فرح)؛ المصباح المنير، ص ٤٩٦ (قرح)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ٩٣ و ٩٤؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ١٤١.

١٠ . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٧، ح ٢٧٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٧، ح ٢١٨٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ح ٣٠١، ح ٣٨.

١ . في «ف»: «خدمة المؤمن». ٢ . في «بر، بف»: «مؤمن».

٣ . في «هـ»: - «إلّا». وهي زائدة، أو استثناء من مقدّر، أي ما فعل ذلك إلّا أعطاه الله. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٩٤؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ١٤١. ٤ . في «هـ» وحاشية «ف»: «خدماً».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٦٤٨، ح ٢٧٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٠، ح ٢١٨١٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٧، ح ٣.

٦ . نصحتُ لزيد أنصَح نُصحاً ونصيحةً؛ هذه اللغة الفصيحة. وفي لغة يتعدّى بنفسه، فيقال: نصحتُه. وهو الإخلاص والصدق والمشورة والعمل. والفاعل: ناصح ونصيح. والجمع: نُصَحاء. والنصيحة: كلمة يُعبَّر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له. المصباح المنير، ص ٦٠٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٦٣ (نصح).

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٦٨١، ح ٢٨٦٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨١، ح ٢١٨١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٧، ح ٤.

٢٢١٠ / ٢ . عَنْهُ[١]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ[٢] النَّصِيحَةُ لَهُ فِي الْمَشْهَدِ وَالْمَغِيبِ[٣]».[٤]

٢٢١١ / ٣ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[٥]، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ[٦]، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ النَّصِيحَةُ[٧]».[٨]

٢٢١٢ / ٤ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[٩]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: لِيَنْصَحِ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ كَنَصِيحَتِهِ[١٠] لِنَفْسِهِ».[١١]

٢٢١٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ[١٢] صلى الله عليه وآله: إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ

---

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.
٢ . في «ب»: + «من».
٣ . في «هـ»: «أن يناصحه» بدل «النصيحة له في المشهد والمغيب».
٤ . فقه الرضا عليه السلام، ص٣٦٩، وتمام الرواية: «حقّ المؤمن على المؤمن أن يمحضه النصيحة في المشهد والمغيب كنصيحته لنفسه». الوافي، ج٥، ص٦٨١، ح٢٨٧٠؛ الوسائل، ج١٦ ص٣٨١، ح٢١٨١٨؛ البحار، ج٧٤، ص٣٥٨، ح٥.
٥ . السند معلّق، ويروي عن ابن محبوب، عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد.
٦ . في «ز»: «عليّ بن رئاب».
٧ . في «ف»: + «لنفسه». وفي البحار: + «له».
٨ . الوافي، ج٥، ص٦٨١، ح٢٨٧١؛ الوسائل، ج١٦، ص٣٨١، ح٢١٨١٩؛ البحار، ج٧٤، ص٣٥٨، ح٦.
٩ . السند معلّق، كسابقه.
١٠ . في «ج»: «كنصيحة». وفي «هـ»: «كنصحه».
١١ . الأمالي للطوسي، ص٢٣١، المجلس ٩، ضمن الحديث ٢، عن الكليني، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج٥، ص٦٨١، ح٢٨٧٢؛ الوسائل، ج١٦، ص٣٨٢، ح٢١٨٢٠؛ البحار، ج٧٤، ص٣٥٨، ح٧.
١٢ . في «هـ»: «النبيّ».

اللّهِ[١] يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْشَاهُمْ فِي أَرْضِهِ[٢] بِالنَّصِيحَةِ لِخَلْقِهِ».[٣]

٢٢١٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ[٤] بِالنُّصْحِ لِلّهِ فِي خَلْقِهِ، فَلَنْ تَلْقَاهُ[٥] بِعَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ».[٦]

٩١ ـ بَابُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ

٢٠٩/٢

٢٢١٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حَبِيبٍ الْأَحْوَلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَدَقَةٌ يُحِبُّهَا اللّهُ: إِصْلَاحٌ[٧] بَيْنِ النَّاسِ إِذَا تَفَاسَدُوا، وَتَقَارُبُ بَيْنِهِمْ إِذَا تَبَاعَدُوا».

● عَنْهُ[٨]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.[٩]

---

١. في «ب»: «عند الله منزلة».

٢. في مرآة العقول: «الأرض». والمشي كناية عن شدّة الاهتمام.

٣. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٢، ح ٢١٨٢١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٨.

٤. في «هـ» والوافي: «عليك».

٥. في «هـ»: «فلن تلقّاه» بالتشديد. أي تتلقّاه.

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاهتمام بأُمور المسلمين والنصيحة لهم ونفعهم، ح ٢٠٣٠، عن عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن محمّد القاساني، عن القاسم بن محمّد. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٢، ح ٢١٨٢٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٩.

٧. في «ز»: «الإصلاح».

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد، كما هو الظاهر.

٩. الأمالي للمفيد، ص ١٢، المجلس ١، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن عمرو الأفرق وحذيفة بن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٩، ح ٢٥٣٠ و ٢٥٣١؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٣٩، ح ٢٤٠٠١؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٤، ح ٦ وذيله.

٢٢١٦ / ٢ . عَنْهُ[1]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «لَأَنْ أُصْلِحَ بَيْنَ اثْنَيْنِ[2] أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارَيْنِ».[3]

٢٢١٧ / ٣ . عَنْهُ[4]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «إِذَا رَأَيْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْ شِيعَتِنَا مُنَازَعَةً، فَافْتَدِهَا[5] مِنْ مَالِي[6]».[7]

٢٢١٨ / ٤ . ابْنُ سِنَانٍ[8]، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ سَابِقٍ[9] الْحَاجِّ، قَالَ:

مَرَّ بِنَا الْمُفَضَّلُ - وَ[10] أَنَا وَخَتَنِي[11] نَتَشَاجَرُ فِي مِيرَاثٍ - فَوَقَفَ عَلَيْنَا سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ

---

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد. ٢ . في «ف»: «الناس».

٣ . ثواب الأعمال، ص١٧٨، ح١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبدالله، عن أمير المؤمنين . الوافي، ج٥، ص٥٣٩، ح٢٥٣٢؛ الوسائل، ج١٨، ص٤٣٩، ح٢٤٠٠٠؛ البحار، ج٧٦، ص٤٤.

٤ . الضمير راجع إلى محمّد بن يحيى في سند ح١، خلافاً لظاهر السياق؛ فإنّ ابن سنان الراوي عن مفضّل -وهو ابن عمر- هو محمّد بن سنان. وتوسّط أحمد بن محمّد [بن عيسى] بينه وبين محمّد بن يحيى في كثيرٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج٢، ص٥٦٥-٥٦٨، وص٦٩٥-٦٩٦.

٥ . في «هـ»: «فافتد بها». و«الفِدىٰ» و«الفِداء»: حفظ الإنسان عن النائبة بما يبذله عنه. يقال: فديته بمالٍ، وفديتُه بنفسي، وفاديت بكذا. و«افتدى»: إذا بذل ذلك عن نفسه. وفَدَت المرأة نفسَها من زوجها وافتدت: أعطته مالاً حتّى تخلّصت منه بالطلاق. المفردات للراغب، ص٦٢٧؛ المصباح المنير، ص٤٦٥ (فدى).

٦ . في «هـ»: «مالك».

٧ . الوافي، ج٥، ص٥٣٩، ح٢٥٣٣؛ الوسائل، ج١٨، ص٤٤٠، ح٢٤٠٠٢؛ البحار، ج٧٦، ص٤٤، ح٨.

٨ . السند معلّق على سابقه، ويروي عن ابن سنان، محمّد بن يحيى المعبَّر عنه بالضمير عن أحمد بن محمّد.

٩ . في «ب» والبحار: «سائق». وفي «ج، ز، بس»: «سايق». والمذكور في كتب الرجال «سابق» و«سائق». راجع: رجال النجاشي، ص١٨٠، الرقم٤٧٦؛ رجال البرقي، ص٤٢؛ رجال الكشّي، ص٣١٨، الرقم٥٧٥ و٥٧٦؛ رجال الطوسي، ص٢١٤، الرقم٢٨٠٧؛ الفهرست للطوسي، ص٥٣٣، الرقم٨٦٤.

١٠ . في «ج، بس»: - «و».

١١ . «الخَتَن»، بالتحريك: كلّ من كان من قبل المرأة، مثل الأب والأخ، قال الجوهري: «هكذا عند العرب، ←

لَنا[١]: تَعالَوْا إِلَى الْمَنْزِلِ، فَأَتَيْنَاهُ، فَأَصْلَحَ[٢] بَيْنَنَا بِأَرْبَعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا[٣] إِلَيْنَا مِنْ عِنْدِهِ حَتّىٰ إِذَا[٤] اسْتَوْثَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنْ صَاحِبِهِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَالِي، وَلٰكِنْ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام أَمَرَنِي[٥] إِذَا تَنَازَعَ رَجُلَانِ[٦] مِنْ أَصْحَابِنَا فِي شَيْءٍ أَنْ أُصْلِحَ بَيْنَهُمَا[٧]، وَأَفْتَدِيَهَا[٨] مِنْ مَالِهِ، فَهٰذَا مِنْ مَالِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام.[٩]

٢٢١٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُصْلِحُ لَيْسَ بِكَاذِبٍ[١٠]».[١١] ٢/٢١٠

٢٢٢٠ / ٦ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللّٰهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾[١٢] قَالَ: «إِذَا دُعِيتَ لِصُلْحٍ[١٣] بَيْنَ اثْنَيْنِ[١٤]، فَلَا تَقُلْ: عَلَيَّ

= وأمّا عند العامّة فختن الرجل: زوج ابنته». وعن ابن المظفّر: «الختن: الصِّهر»، والصهر: زوج بنت الرجل وأخته. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٤٧٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٤ (ختن).

١ . في الوسائل والتهذيب: - «لنا».

٢ . في «ف»: «فإذا أصلح».

٣ . في «هـ»: «ودفعها».

٤ . في «ب»: «إذ».

٥ . في «ف»: + «بأن».

٦ . في حاشية «بر»: «اثنان».

٧ . في «ص» وحاشية «ض»: «بينهم».

٨ . في «بر» وحاشية «ز» والبحار: «وأفتديهما». وفي الوسائل: «أفتدي بها».

٩ . التهذيب، ج ٦، ص ٣١٢، ح ٨٦٣، بسنده عن محمّد بن سنان، عن أبي حنيفة السابق ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٣٩، ح ٢٥٣٤؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٠، ح ٢٤٠٠٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٧، ح ١٠٦؛ وج ٧٦، ص ٤٥، ح ٩.

١٠ . في «هـ» وحاشية «د» والكافي، ح ٢٧٠١: «بكذّاب». وفي الوافي: «يعني أنّه إذا تكلّم بما لا يطابق الواقع فيما يتوقّف عليه الإصلاح، لم يعدّ كلامه كذباً».

١١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٧٠١، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة ـ الوافي، ج ٥، ص ٥٤٠، ح ٢٥٣٥؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٢، ح ٢٤٠٠٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٦، ح ١٠.

١٢ . البقرة (٢): ٢٢٤.

١٣ . في «هـ»: «تصلح».

١٤ . في «ب»: «بين اثنين لصلح». وفي «ج»: «اثنتين».

يَمِينٌ أَلَّا أَفْعَلَ[١]».[٢]

٢٢٢١ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ -أَوْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ-:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: قَالَ[٣]: «أَبْلِغْ عَنِّي كَذَا وَكَذَا» فِي أَشْيَاءَ أَمَرَ[٤] بِهَا. قُلْتُ: فَأُبَلِّغُهُمْ عَنْكَ وَأَقُولُ عَنِّي[٥] مَا قُلْتَ لِي وَغَيْرَ الَّذِي قُلْتَ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ[٦] الْمُصْلِحَ لَيْسَ بِكَذَّابٍ، إِنَّمَا هُوَ الصُّلْحُ لَيْسَ بِكَذِبٍ[٧]».[٨]

٩٢ - بَابٌ فِي إِحْيَاءِ الْمُؤْمِنِ

٢٢٢٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى الْأَرْضِ[٩] فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ ←

---

١ . في الوافي: «يعني لاتقل: حلفت بالله ألّا أُصلح بين الناس».

٢ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٩، ح ١٠٦٦، معلّقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي‌نجران، عن ابن أبي‌عمير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١١٢، ح ٣٤٠، عن أيّوب، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٠، ح ٢٥٣٧؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٠، ح ٢٤٠٠٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٦، ح ١١.

٣ . في «هـ»: + «له». وفي الوسائل: - «قال».

٤ . في «ب»: «آمر».

٥ . في «ب»: «عنك و». وفي حاشية «ض»: «عنك». وفي الوسائل: «على».

٦ . في «ب»: «إنّما».

٧ . في «ب» والوسائل: - «إنّما هو الصلح ليس بكذب». وفي «ض، ف، بس»: «إنّما هو المصلح ليس بكذب». وفي مرآة العقول: «ذهب بعض الأصحاب إلى وجوب التورية في هذه المقامات ليخرج عن الكذب، كأن ينوي بقوله: قال كذا، رضي بهذا القول، ومثل ذلك؛ وهو أحوط».

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٥٤٠، ح ٢٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٢، ح ٢٤٠٠٨؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٨، ح ١٢.

٩ . هكذا في القرآن و«ض، بر» والوسائل والمحاسن وتفسير العيّاشي، ح ٨٥ والأمالي. وفي «ف»: ←

جَمِيعاً﴾[١]؟

قَالَ[٢]: «مَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ ضَلَالٍ[٣] إِلىٰ هُدًى فَكَأَنَّمَا[٤] أَحْيَاهَا، وَمَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ هُدًى إِلىٰ ضَلَالٍ فَقَدْ قَتَلَهَا».[٥]

٢٢٢٣ / ٢ . عَنْهُ[٦]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

٢١١/٢ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ؑ: قَوْلُ اللّٰهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾؟ قَالَ: «مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَرَقٍ». قُلْتُ: فَمَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ ضَلَالٍ إِلىٰ هُدًى؟ قَالَ: «ذَاكَ[٧] تَأْوِيلُهَا الْأَعْظَمُ».[٨]

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللّٰهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، مِثْلَهُ.

٢٢٢٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: أَسْأَلُكَ أَصْلَحَكَ اللّٰهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ[٩]: كُنْتُ عَلىٰ حَالٍ

= - ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾. وفي سائر النسخ والمطبوع: - ﴿أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

١ . المائدة (٥): ٣٢.

٢ . في الوسائل والمحاسن: «فقال».

٣ . في المحاسن: «ضلالة».

٤ . في المحاسن وتفسير العيّاشي والأمالي: «فقد».

٥ . المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨١. وفي الأمالي للطوسي، ص ٢٢٦، المجلس ٨، ح ٤٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٥، عن سماعة. الوافي، ج ٥ ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٧، ح ٢١٣٠٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٨.

٦ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧ . في المحاسن: «فقال: ذلك».

٨ . المحاسن، ص ٢٣٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٢، عن عليّ بن الحكم. تفسير القمّي، ح ١، ص ١٦٧، بسند آخر عن أبي جعفر ؑ. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٧، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر ؑ، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٦، ح ٢١٣٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠٣، ح ٤٩.

٩ . في «ه» والمحاسن: «قال».

وَأَنَا الْيَوْمَ عَلىٰ حَالٍ أُخرىٰ، كُنتُ أَدْخُلُ الْأَرْضَ، فَأَدْعُو الرَّجُلَ وَالِاثْنَيْنِ وَالْمَرْأَةَ، فَيُنْقِذُ اللّٰهُ مَنْ شَاءَ[1]، وَأَنَا الْيَوْمَ لَا أَدْعُو أَحَداً.

فَقَالَ: «وَ مَا عَلَيْكَ[2] أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ، فَمَنْ أَرَادَ اللّٰهُ أَنْ يُخْرِجَهُ[3] مِنْ ظُلْمَةٍ إِلىٰ نُورٍ أَخْرَجَهُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَ لَا عَلَيْكَ -إِنْ آنَسْتَ[4] مِنْ أَحَدٍ خَيْراً[5]- أَنْ تَنْبِذَ إِلَيْهِ الشَّيْءَ نَبْذاً[6]».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ مَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾.

قَالَ: «مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَرَقٍ[7]». ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «تَأْوِيلُهَا[8] الْأَعْظَمُ أَنْ دَعَاهَا فَاسْتَجَابَتْ[9] لَهُ[10]».[11]

٩٣ - بَابٌ فِي[12] الدُّعَاءِ لِلْأَهْلِ إِلَى الْإِيمَانِ

٢٢٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[13] عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ،

---

١ . في «ب، هـ» والوسائل والمحاسن: «يشاء».

٢ . في الوافي: «وما عليك، أي الذي يجب عليك؛ بأن تكون «ما» موصولة. أو وما بأس عليك؛ بأن تكون نافية. أو أيّ شيء عليك؛ بأن تكون استفهاميّة للإنكار».

٣ . في «هـ»: «فمن أراد أن يخرجه الله».

٤ . «آنس»: أبصر ورأى شيئاً لم يعهده. يقال: آنست منه كذا، أي علمت. النهاية، ج ١، ص ٧٤ (آنس).

٥ . في الوافي: «بخير».

٦ . نبذتُه نَبْذاً: ألقيته فهو منبوذ. والنَّبذ يكون بالفعل والقول، في الأجسام والمعاني. المصباح المنير، ص ٥٩٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٧ (نبذ). وفي الوافي: «ولا عليك، أي لابأس عليك. «أن تنبذ إليه الشيء» أي تلقي إليه كلمة حقّ وإرشاد في دين أو هداية إلى معرفة».

٧ . في المحاسن: + «أو غدر».

٨ . في «بر»: «و تأويلها».

٩ . في «ف»: «فاستجاب»؛ لأنّ النفس ممّا يذكّر ويؤنّث.

١٠ . في «بر، بف»: «به».

١١ . المحاسن، ص ٢٣٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٦، ح ٢١٣٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠٣، ح ٥٠.

١٢ . في «ف»: - «في».

١٣ . في «بر»: - «محمّد بن».

عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ لِي أَهْلَ بَيْتٍ وَهُمْ يَسْمَعُونَ مِنِّي، أَ فَأَدْعُوهُمْ[1] إِلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ناراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ﴾[2]».[3]

٢١٢/٢

٩٤ـ بَابٌ فِي[4] تَرْكِ دُعَاءِ النَّاسِ

٢٢٢٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ كُلَيْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الصَّيْدَاوِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي[5] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِيَّاكُمْ وَالنَّاسَ[6]؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً[7]، فَتَرَكَهُ وَهُوَ يَجُولُ[8] لِذٰلِكَ وَيَطْلُبُهُ».

ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُمْ إِذَا كَلَّمْتُمُ النَّاسَ، قُلْتُمْ[9]: ذَهَبْنَا حَيْثُ ذَهَبَ اللّٰهُ، وَاخْتَرْنَا مَنِ

---

١ . في «ف»: «فأدعوهم» بدون الهمزة.

٢ . التحريم (٦٦): ٦.

٣ . المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٠، عن أخيه، عن عليّ بن النعمان. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٣، ح ٢٨٧٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٨٦، ح ١٠١.

٤ . في «بس»: - «في».

٥ . في «ه»: - «لي».

٦ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٥٤: «إيّاكم والناس، أي احذروا دعوتهم في زمن شدّة التقيّة. وعلّل ذلك بأنّ من كان قابلاً للهداية وأراد الله ذلك نكت في قلبه نكتة من نور، كناية عن أنّه يلقى في قلبه ما يصير به طالباً للحقّ، متهيّئاً لقبوله».

٧ . في مرآة العقول: + «من نور». وفي المحاسن: + «بيضاء». والنكتة في الشيء: كالنقطة وشِبْه وسخ في المرآة، وكلّ شيء مثله سواد في بياض أو بياض في سواد فهو نكتة. والجمع: نُكَت ونِكات. المصباح المنير، ص ٦٢٤؛ ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٣٧ (نكت).

٨ . في المحاسن: «فإذا هو يجول».

٩ . في «ب»: «فقلتم».

اخْتَارَ اللّٰهُ، اخْتَارَ[1] اللّٰهُ مُحَمَّداً، وَاخْتَرْنَا[2] آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ[3]».[4]

٢/٢١٣ ٢٢٢٧ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتٍ أَبِي سَعِيدٍ[5]، قَالَ:

قَالَ لِي[6] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ[7]؟ كُفُّوا عَنِ النَّاسِ،

---

١ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «واختار». وفي «ز»: - «اختار الله».

٢ . في «ض، هـ»: «فاخترنا».

٣ . قال العلّامة الطباطبائي: «ظاهر هذه الأخبار -كما يفسّره الخبر الرابع، وكما يدلّ عليه العلّة المذكورة فيها؛ أعني النكتة القلبيّة - : أنّ المعرفة من صنع الله وأنّ الإنسان لاصنع له فيها، أي أنّ المعرفة غير اختياريّة، بل مستندة إلى أسباب إلهيّة غير اختياريّة للإنسان، فلا في اختيار الداعي أن يصنع المعرفة في قلب المدعوّ المنكر، ولا في اختيار المدعوّ أن يعتقد بالحقّ من غير وجود الأسباب الإلهيّة.

ومحصّل ما يظهر من هذه الأخبار وغيرها ممّا ينافيها بظاهرها أنّ الله سبحانه خلق الإنسان على دين الفطرة، أي أنّه لو خلّي وطبعه أذعن بالحقّ واعترف به، ثمّ إنّه لو وقع في مجرى معتدل في الحياة رسخت في نفسه صفات وملكات حسنة، كالعدل والإنصاف ونحوهما، وتمايل إلى الحقّ أينما وجده، وكان على أهل العلم والإيمان أن يدعوا مثل هذا الإنسان حتّى يتشرّف بمعرفة تفاصيل الحقّ، كما اعترف في نفسه بإجماله، وهذا هو المراد بالآيات والأخبار الدالّة على وجوب الدعوة والتبليغ.

وإن وقع في مجرى الهوى والشهوات ومباغضة الحقّ رسخت في نفسه ملكة العصبيّة الجاهليّة والعناد والطغيان، وهو المراد بالنكتة السوداء، وزالت عنه صفة الإنصاف والميل إلى الحقّ، وامتنع تأثير الكلام الحقّ فيه، ولا يزيد المخاصمة والإصرار إلّا بعداً وعناداً.

قوله عليه السلام: «لو أنّكم إذا» إلى آخره، «لو» حرف تمنّ، والمراد: ليتكم إذا كلّمتم الناس لم تقولوا: يجب عليكم كذا عقلاً، ويستحيل كذا عقلاً حتّى يصرّوا في الخصام ويشتدّ بذلك إصرارهم على الباطل، بل قلتم: إنّ ديننا دين الله ومذهبنا مذهب من اختاره الله، فلعلّ ذلك يوقظ روح الإنصاف والإذعان منهم».

٤ . الأمالي للطوسي، ص٢٢٦، المجلس ٨، ح٤٧، بسنده عن ابن أبي عمير، من قوله: «لو أنّكم إذا كلّمتم»، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح٣٦، عن القاسم بن محمّد وفضّالة بن أيّوب، عن كليب بن معاوية الأسدي، إلى قوله: «وهو يجول لذلك ويطلبه». الوافي، ج ١، ص٥٦٣، ح ٤٧٤؛ الوسائل، ج١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٤؛ البحار، ج٦٨، ص٢٠٧، ح ١١.

٥ . في البحار: «ثابت بن أبي سعيد». والظاهر أنّ ثابتاً هذا، هو ثابت بن عبدالله أبو سعيد البجلي، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٠، فلاحظ.

٦ . في «هـ، بس»: - «لي».

٧ . في «د، بر، بف» وشرح المازندراني: «والناس».

وَ[١] لَا تَدْعُوا أَحَداً إِلىٰ أَمْرِكُمْ؛ فَوَ اللّٰهِ لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ[٢] وَأَهْلَ[٣] الْأَرْضِ[٤] اجْتَمَعُوا عَلىٰ[٥] أَنْ يُضِلُّوا عَبْداً يُرِيدُ اللّٰهُ هُدَاهُ[٦]، مَا اسْتَطَاعُوا[٧]؛ كُفُّوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَقُولُ[٨] أَحَدُكُمْ[٩]: أَخِي[١٠] وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي؛ فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً طَيَّبَ[١١] رُوحَهُ، فَلَا يَسْمَعُ بِمَعْرُوفٍ[١٢] إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا بِمُنْكَرٍ[١٣] إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْذِفُ اللّٰهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ».[١٤]

٢٢٢٨ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ[١٥]، عَنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: نَدْعُو النَّاسَ إِلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ؟

فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ[١٦]، إِنَّ اللّٰهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، أَمَرَ مَلَكاً، فَأَخَذَ[١٧] بِعُنُقِهِ[١٨] حَتّىٰ

---

١. في «هـ»: - «و».

٢. في «هـ» والوافي: «السماوات».

٣. في «ب، ض، هـ»: - «أهل».

٤. في الوافي: «الأرضين».

٥. في «هـ»: - «على».

٦. في الكافي، ح ٤٣٠: «هدايته».

٧. في الكافي، ح ٤٣٠ والمحاسن: + «أن يضلّوه».

٨. في المحاسن: «ولا يقل».

٩. في «ب»: «أحد منكم».

١٠. في الوافي والكافي، ح ٤٣٠: «أحد عمّي وأخي» بدل «أحدكم أخي». وفي الوافي: «أي لا يتأسّف على ضلال أقربائه وجيرانه».

١١. في «ف»: + «له».

١٢. في الكافي، ح ٤٣٠: «معروفاً».

١٣. في الكافي، ح ٤٣٠: «منكراً».

١٤. الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ، ح ٤٣٠، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤، عن محمّد بن إسماعيل، وفيهما مع زيادة. تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن الحديث الطويل، عن أبي عبدالله عليه السلام، خطاباً لأبي جعفر محمّد بن النعمان الأحول. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، ح ١٤٥٠؛ وبصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٧. الوافي، ج ١، ص ٥٦١، ح ٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٢.

١٥. في «هـ»: «هارون».

١٦. في الوافي والكافي، ح ٤٣٣ والمحاسن، ح ٤٤: «لا، يا فضيل».

١٧. في «ز»: «فأخذه». وفي «ض، هـ»: «فيأخذ».

١٨. في «ب»: «عنقه».

أَدْخَلَهُ[١] فِي هٰذَا الْأَمْرِ طَائِعاً أَوْ كَارِهاً[٢]».[٣]

٢٢٢٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ هٰذَا[٤] لِلّٰهِ، وَلَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلّٰهِ فَهُوَ لِلّٰهِ[٥]، وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ فَلَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ[٦]، وَلَا[٧] تُخَاصِمُوا بِدِينِكُمُ النَّاسَ[٨]؛ فَإِنَّ الْمُخَاصَمَةَ[٩] مَمْرَضَةٌ لِلْقَلْبِ؛ إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قَالَ لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللّٰهَ يَهْدِى مَنْ يَشَاءُ﴾[١٠] وَقَالَ[١١]: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[١٢] ذَرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ[١٣] رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله وَ[١٤] عَلِيٍّ عليه السلام

---

١ . في «ض، هـ»: «يدخله». وفي الوافي والكافي، ح ٤٣٣ والمحاسن، ح ٤٤: «فأدخله» بدل «حتّى أدخله».

٢ . في «ب، د، ص، ف، هـ، بر، بس، بف»: «مكرهاً».

٣ . الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ، ح ٤٣٣. وفي المحاسن، ص ٢٠٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤، عن صفوان، عن محمّد بن مروان؛ وفيه، ح ٤٢، بسند آخر عن الفضيل بن يسار؛ وفي ذيل ح ٤٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٤٣ و ٤٦، بسند آخر؛ قرب الإسناد، ص ٣٥، ح ١١٣، بسند آخر، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «أدخله في هذا الأمر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٦٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٣.

٤ . في الوافي: - «هذا».

٥ . في «هـ»: «له».

٦ . في الوافي: «الله».

٧ . في «هـ»: «فلا».

٨ . في «هـ»: «الناس بدينكم». وفي الوافي: «الناس لدينكم». وفي مرآة العقول: «أي لا تجادلوا مجادلة يكون غرضكم فيها المغالبة والمعاندة بإلقاء الشبهات الفاسدة، لا لظهور الحقّ؛ فإنّ المخاصمة على هذا الوجه يمرض القلب بالشكّ والشبهة والأغراض الباطلة. وإن كان غرضكم إجبارهم على الهداية، فإنّها ليست بيدكم، كما قال تعالىٰ لنبيّه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى...﴾».

٩ . في «ب»: «الخصومة».

١٠ . القصص (٢٨): ٥٦.

١١ . في «ف»: «فقال».

١٢ . يونس (١٠): ٩٩. وفي «ف»: + «﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللّٰهِ﴾ الآية».

١٣ . في «ف، بس، بف»: «من».

١٤ . في «ف»: «وعن».

وَلَا سَوَاءٌ ، وَإِنَّنِي[١] سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ[٢] : إِذَا كَتَبَ اللَّهُ[٣] عَلىٰ عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَهُ[٤] فِي هٰذَا الْأَمْرِ ، ٢/ ٢١٤ كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلىٰ وَكْرِهِ[٥]».[٦]

٢٢٣٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ قَوْماً لِلْحَقِّ ؛ فَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْحَقِّ ، قَبِلَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ ؛ وَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ[٧] الْبَاطِلِ ، أَنْكَرَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ ؛ وَخَلَقَ قَوْماً لِغَيْرِ ذٰلِكَ ، فَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْحَقِّ ، أَنْكَرَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ[٨] كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ ؛ وَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْبَاطِلِ ، قَبِلَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ[٩]».[١٠]

٢٢٣١ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ : «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً ، نَكَتَ فِي

---

١ . في «هـ» والوافي : «وإنّي» .

٢ . في شرح المازندراني : + «إنّ الله» . وفي الوافي : + «إنّ الله عزّ وجلّ» .

٣ . في شرح المازندراني والوافي : - «الله» .

٤ . في شرح المازندراني والوافي : «أن يدخل» .

٥ . وَكْرُ الطائر : عُشّه أين كان في جبل أو شجر . والجمع : وِكار وأوكار . المصباح المنير ، ص ٦٧٠ (وكر) .

٦ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب الرياء ، ح ٢٤٨٨ ، إلى قوله : «وما كان للناس فلا يصعد إلى السماء» . وفيه ، كتاب التوحيد ، باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ ، ح ٤٣٢ ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد ، عن ابن فضّال . التوحيد ، ص ٤١٤ ، ح ١٣ ، بسنده عن أحمد بن محمّد ، عن ابن فضّال . المحاسن ، ص ٢٠١ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٣٨ ، عن ابن فضّال . تفسير العيّاشي ، ج ٢ ، ص ١٣٧ ، ح ٤٨ ، عن عليّ بن عقبة . الوافي ، ج ١ ، ص ٥٦٤ ، ح ٤٧٦ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ١٩٠ ، ح ٢١٣١٦ ؛ البحار ، ج ٦٥ ، ص ٢٠٩ ، ح ١٤ .

٧ . في «ب ، ج ، ز ، ص ، ض ، بر ، بس ، بف» والوافي والبحار : - «الباب من» .

٨ . في «بف» : «ولو» .

٩ . في «هـ» : - «وخلق قوماً لغير ذلك - إلى - يعرفونه» .

١٠ . الوافي ، ج ١ ، ص ٥٦٣ ، ح ٤٧٥ ؛ البحار ، ج ٦٨ ، ص ٢١٠ ، ح ١٥ .

قَلْبِهِ نُكْتَةً مِنْ نُورٍ، فَأَضَاءَ لَهَا[١] سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ[٢] حَتّىٰ يَكُونَ أَحْرَصَ عَلىٰ مَا فِي أَيْدِيكُمْ مِنْكُمْ؛ وَإِذَا[٣] أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءاً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، فَأَظْلَمَ لَهَا[٤] سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ[٥]».

ثُمَّ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾[٦].[٧]

٢٢٣٢ / ٧. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ[٨]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً بَيْضَاءَ[٩]، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكاً يُسَدِّدُهُ؛ وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءاً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، وَسَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَاناً يُضِلُّهُ».[١٠]

---

١. في «بر»: «بها». وفي مرآة العقول: «له».

٢. يجوز نصب «سمعه» و«قلبه» كما في «ب».

٣. في «ف»: «فإذا».

٤. في «بر»: «بها».

٥. في «ض»: «قلبه وسمعه».

٦. الأنعام (٦): ١٢٥.

٧. الوافي، ج ١، ص ٥٦٣، ح ٤٧٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٠، ح ١٦.

٨. في الكافي، ح ٤٣١ والتوحيد: «سليمان بن خالد» بدل «محمّد بن مسلم».

٩. في الكافي، ح ٤٣١ والتوحيد: + «من نور». وفي الوافي: «ألقى في قلبه نيّة صالحة أو خاطر خير يؤثّر فيه من فعلٍ فَعَلَ أو قول سَمِعَ، والنكت: أن يضرب في الأرض بقضيب ونحوه فيؤثّر فيها». وفي هامشه عن رفيع رحمه الله تعالى: «أي أدخل في قلبه وأحدث فيه أثراً من نور وفتح مسامع قلبه وجعلها مفتوحة تسع المعارف، ووكّل به ملكاً يسدّده ويعرّفها إيّاه ويحفظه عن الزيغ. وقوله: «إذا أراد بعبد سوءً» أراد به وقوع مراد العبد وعلمه بأنّه يريد السوء «نكت في قلبه نكتة سوداء» بأن يتركه مخلّى بينه وبين مراده فيحدث في قلبه نكتة سوداء من سوء اختياره، ويصير مسامع قلبه مسدودة، وتركه والشيطان الموكّل به لإضلاله لما فيه من سوء اختياره».

١٠. الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنّها من الله عزّ وجلّ، ح ٤٣١، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير، عن محمّد بن حمران، عن سليمان بن خالد، عن أبي‌عبدالله عليه السلام. التوحيد، ص ٤١٥، ح ١٤، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير، عن محمّد بن حمران، عن سليمان بن خالد، عن أبي‌عبدالله عليه السلام. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥، بسند آخر عن سليمان بن خالد، عن ←

٩٥ ـ بَابُ أَنَّ اللّٰهَ إِنَّمَا يُعْطِي الدِّينَ[١] مَنْ يُحِبُّهُ

٢٢٣٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي[٢] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا أَبَا الصَّخْرِ، إِنَّ اللّٰهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَ[٣] يُبْغِضُ، وَلَا يُعْطِي هٰذَا الْأَمْرَ إِلَّا صَفْوَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ؛ أَنْتُمْ وَاللّٰهِ عَلىٰ دِينِي وَدِينِ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ ٢١٥/٢ وَإِسْمَاعِيلَ، لَا أَعْنِي عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَلَا[٤] مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ وَإِنْ كَانَ هٰؤُلَاءِ عَلىٰ دِينِ هٰؤُلَاءِ»[٥].[٦]

← أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. وفي تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٠؛ وص ٣٧٦، ح ٩٤، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ١، ص ٥٦٢، ح ٤٧٢؛ بحار الأنوار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١٧.

١ . في حاشية «ف»: «الدنيا».

٢ . في «ج، د، ز، ص، هـ، بس، بف» والوافي: - «لي».

٣ . في مرآة العقول: «ومن».

٤ . في «هـ»: - «لا».

٥ . قال العلّامة الطباطبائي: «الحبّ انجذاب خاصّ من المحبّ نحو المحبوب؛ ليجده، ففيه شوب من معنى الانفعال، وهو بهذا المعنى وإن امتنع أن يتّصف به الله سبحانه، لكنّه تعالى يتّصف به من حيث الأثر، كسائر الصفات من الرحمة والغضب وغيرهما، فهو تعالى يحبّ خلقه من حيث إنّه يريد أن يجده وينعم عليه بالوجود والرزق ونحوهما، وهو تعالى يحبّ عبده المؤمن حيث إنّه يريد أن يجده ولا يفوته فينعم عليه بنعمة السعادة والعاقبة الحسنى، فالمراد بالمحبّة في هذه الروايات المحبّة الخاصّة. قوله: «لا أعني عليّ بن الحسين» إلى آخره، أي أنّ المراد بآبائي آبائي الأقربون والأبعدون جميعاً، لا خصوص آبائي الأدنين، وهو كناية عن أنّ الدين الحقّ واحد، ودين إبراهيم ومذهب أهل البيت دين واحد، لا أنّ هذا المذهب شعبة من شعب دين الحقّ».

٦ . فضائل الشيعة، ص ٤٠، ح ٤١، بسنده عن عمر بن حنظلة؛ المحاسن، ص ٢١٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٠، عن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ كتاب سليم بن قيس، ص ٨٢٦، ضمن الحديث الطويل ٣٨، عن أبان، عن سليم، عن أميرالمؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٣٧٤، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إلّا صفوته من خلقه» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٣٩، ح ٢٩٥٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠١، ح ١.

٢٢٣٤ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «يَا مَالِكُ، إِنَّ اللّٰهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَيُبْغِضُ، وَلَا يُعْطِي دِينَهُ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ».[1]

٢٢٣٥ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ مُعَلًّى، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ وَ[2] عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ حُمْرَانَ[3]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ هٰذِهِ الدُّنْيَا يُعْطِيهَا اللّٰهُ الْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ[4] إِلَّا صَفْوَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ».[5]

---

١ . المحاسن، ص٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح١٠٧، عن الحسن بن عليّ الوشّاء ومحمّد بن عبدالحميد العطّار، عن عاصم بن حميد. فضائل الشيعة، ص٣٥، ح٣٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. المؤمن، ص٢٧، ح٤٧، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما: «ولا يعطي الآخرة» بدل «ولا يعطي دينه» مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص٣٠٠؛ فقه الرضا عليه السلام، ص٣٦٠، وفيه: «... من يحبّ ومن لا يحبّ ...». الوافي، ج٥، ص٧٣٩، ح٢٩٥٤؛ البحار، ج٦٨، ص٢٠٣، ح٢.

٢ . في «هـ»: - «و»، ولازمه رواية عمر بن حنظلة عن حمزة بن حمران، لكن تقدّمت في الحديث الأوّل من الباب رواية حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، وهذا يقتضي تقدّم طبقة ابن حنظلة على ابن حمران.
يؤيّد ذلك أنّ البرقي في رجاله، ص١١، وص١٧ وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص١٤٢ الرقم ١٥٢٩، وص٢٥٢، الرقم ٣٥٤٢، عدّا عمر بن حنظلة من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله عليهما السلام، ووردت روايته عن أبي جعفر عليه السلام في بصائر الدرجات، ص٢١٠، ح١.
وأمّا حمزة بن حمران فقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٦٩٦ أنّه ليس من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام. فراجع.
فعليه الظاهر ثبوت «و» كما عليه أكثر النسخ، ونأخذ بظاهرها من عطف «حمزة بن حمران» على «عمر بن حنظلة» وإن كان في البين بعض احتمالات أُخر.

٣ . في «ص، هـ»: - «عن حمران».

٤ . في «هـ»: «إيمانه».

٥ . المحاسن، ص٢١٧، كتاب مصابيح الظلم، ح١٠٩، عن الوشّاء، وفيه: «وإنّ هذا الدين لا يعطيها إلّا أهله خاصّة» بدل «ولا يعطي الإيمان». وفيه، ح١١١، بسند آخر عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله عليه السلام. كتاب سليم بن قيس، ص٨٢٦، ضمن الحديث الطويل ٣٨، عن أبان، عن سليم، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص٢٩٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج٥، ص٧٣٩، ح٢٩٥٢؛ البحار، ج٦٨، ص٢٠٣، ح٣.

٢٢٣٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ مُيَسِّرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؑ : «إِنَّ الدُّنْيَا يُعْطِيهَا اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مَنْ أَحَبَّ وَمَنْ أَبْغَضَ، وَإِنَّ الْإِيمَانَ لَايُعْطِيهِ[١] إِلَّا مَنْ أَحَبَّهُ[٢]».[٣]

٩٦ ـ بَابُ سَلَامَةِ الدِّينِ

٢٢٣٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا﴾[٤] فَقَالَ: «أَمَا[٥] لَقَدْ بَسَطُوا[٦] عَلَيْهِ وَقَتَلُوهُ، وَلٰكِنْ أَ تَدْرُونَ مَا وَقَاهُ؟ وَقَاهُ أَنْ يَفْتِنُوهُ[٧] فِي[٨] دِينِهِ».[٩] ٢/ ٢١٦

---

١ . في حاشية «بف»: + «الله».

٢ . في «ب، ص، ض، بر» والوافي والبحار والمحاسن، ح١٠٨: «أحبّ». وفي «ف»: «يحبّ».

٣ . المحاسن، ص٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح١٠٨، عن أبيه، عن عليّ بن النعمان. وفيه، ح١١٢، بسند آخر، وتمام الرواية هكذا: «إنّ الله يعطي المال البرّ والفاجر، ولا يعطي الإيمان إلّا من أحبّ». الوافي، ج٥، ص٧٣٩، ح٢٩٥٣؛ البحار، ج٦٨، ص٢٠٣، ح٤.

٤ . غافر (٤٠): ٤٥. وفي الوافي: «الآية حكاية عن مؤمن آل فرعون حيث أراد فرعون أن يفتنه عن دينه بالمكر والعذاب».

٥ . في «ب»: + «والله».

٦ . «بسطوا عليه»، أي بسطوا أيديهم عليه، وبسط اليد: مدّها، أو هو كناية عن السلطة عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام (٦): ٩٣]، أي مسلّطون عليهم، كما يقال: بُسِطَتْ يده عليه، أي سُلّط عليه. راجع: لسان العرب، ج٧، ص٢٦٠؛ القاموس المحيط، ج١، ص٨٩٠ (بسط). وفي «ه» وحاشية «ب» وشرح المازندراني والوافي: «لقد قسطوا» أي جاروا. وفي الوافي ومرآة العقول عن بعض النسخ: «لقد سطوا» من السطو بمعنى القهر بالبطش.

٧ . في «بر»: «أن يفتّنوا». وفي «بس»: «أن يفشوه».

٨ . في «بر»: «عن».

٩ . المحاسن، ص٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح١١٩، عن أبيه، عن عليّ بن النعمان. تفسير القمّي، ج٢، ص٢٥٨،

↔

٢٢٣٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ[١]، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «كَانَ فِي وَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِأَصْحَابِهِ[٢]: اعْلَمُوا أَنَّ[٣] الْقُرْآنَ هُدَى اللَّيْلِ وَ[٤] النَّهَارِ، وَنُورُ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ عَلىٰ مَا كَانَ مِنْ جَهْدٍ وَفَاقَةٍ، فَإِذَا حَضَرَتْ بَلِيَّةٌ فَاجْعَلُوا أَمْوَالَكُمْ دُونَ أَنْفُسِكُمْ، وَإِذَا نَزَلَتْ[٥] نَازِلَةٌ[٦] فَاجْعَلُوا أَنْفُسَكُمْ دُونَ دِينِكُمْ؛ وَاعْلَمُوا[٧] أَنَّ الْهَالِكَ مَنْ هَلَكَ دِينُهُ، وَالْحَرِيبَ[٨] مَنْ حُرِبَ[٩] دِينَهُ[١٠]، أَلَا وَإِنَّهُ لَا فَقْرَ بَعْدَ الْجَنَّةِ، أَلَا وَإِنَّهُ لَا غِنىٰ بَعْدَ النَّارِ، لَا يُفَكُّ أَسِيرُهَا، وَلَا يَبْرَأُ ضَرِيرُهَا[١١]».[١٢]

٢٢٣٩ / ٣ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «سَلَامَةُ الدِّينِ وَصِحَّةُ الْبَدَنِ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ؛ وَالْمَالُ زِينَةٌ

← مرسلاً؛ المؤمن، ص ١٥، ح ٢، عن الصادق عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٤٥، ح ٢٩٦٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١.

١ . في الكافي، ح ٣٤٧٨: «عن محمّد بن عيسى، عن يونس». واستظهرنا في ما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ١٦٦٩، سقوط الواسطة بين محمّد بن عيسى وأبي جميلة، فراجع.

٢ . في «ب، ج، د، ص، ض، بر، بس» والوافي والبحار والكافي، ح ٣٤٧٨: «أصحابه». وفي «ه» : - «لأصحابه».

٣ . في «ض»: + «هذا».

٤ . في الكافي، ح ٣٤٧٨: - «الليل و».

٥ . في شرح المازندراني: + «بكم».

٦ . «النازلة»: الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالقوم. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨١ (نزل).

٧ . في البحار: «فاعلموا».

٨ . حريبة الرجل: ما له الذي يعيش به؛ تقول: حَرَبه يحربه حَرَباً، إذا أخذ ما له وتركه بلا شيء. وقد حرب ماله، أي سلبه، فهو محروب وحريب. الصحاح، ج ١، ص ١٠٨ (حرب).

٩ . في «د، ز، ه»: «والخريب من خُرب» بالخاء المعجمة. ولم أجد له معنى مناسباً.

١٠ . «دينَه»: منصوب على أنّه مفعول ثان لـ«حرب»، والمفعول الأوّل ضمير مستتر راجع إلى الموصول.

١١ . «الضرير»: المريض المهزول، وكلّ ما خالطه ضَرّ كالمضرور. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠١ (ضرر).

١٢ . الكافي، كتاب فضل القرآن، ح ٣٤٧٨، إلى قوله: «على ما كان من جهد وفاقة». تحف العقول، ص ٢١٦، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، من قوله: «فإذا حضرت بليّة» إلى قوله: «وإنّه لا غنى بعد النار». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٥، ح ٢٩٦٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٢، ح ٢١٣٢٠، من قوله: «فإذا حضرت بليّة»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٢، ح ٢.

مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ».[١]

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلَهُ.

٢٢٤٠ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٢] مِنْ أَصْحَابِهِ، فَغَبَرَ[٣] زَمَاناً[٤] لَا يَحُجُّ[٥]، فَدَخَلَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَعَارِفِهِ[٦]، فَقَالَ لَهُ: «فُلَانٌ مَا فَعَلَ؟» قَالَ: فَجَعَلَ يُضَجِّعُ[٧] الْكَلَامَ يَظُنُّ[٨] أَنَّهُ[٩] إِنَّمَا[١٠] .... ←

---

١ . المحاسن، ص٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح١٢٠، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعيّ بن عبدالله، عن فضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «سلامة الدين وصحّة البدن خير من زينة الدنيا حسب». الوافي، ج٥، ص٧٤٦، ح٢٩٦٦؛ الوسائل، ج١٦، ص١٩٢، ح٢١٣١٩؛ البحار، ج٦٨، ص٢١٣، ح٣.

٢ . في المحاسن: «أبي جعفر عليه السلام».

٣ . في «ب» وحاشية «ج، د، ص، ض» ومرآة العقول والبحار والمحاسن: «فصبر». وغَبَر غُبُوراً: بقي. وقد يستعمل فيما مضى أيضاً، فيكون من الأضداد. وقال الزبيدي: غَبَر غُبْراً: مكث. المصباح المنير، ص٤٤٢ (غبر).

٤ . في المحاسن: «حيناً».

٥ . حجّ علينا فلان، أي قَدِم. والحجّ: كثرة القصد إلى من يعظَّم. ترتيب كتاب العين، ج١، ص٣٤٧ (حجّ). وفي الوافي: «يعني به أنّه لايقدم مكّة حتّى يلقى أبا عبدالله عليه السلام فيتعرّف حاله».

٦ . في المحاسن: + «ممّن كان يدخل عليه معه».

٧ . «يضجع الكلام»، إمّا من الإضجاع بمعنى الخفض، يقال: أضجعته، أي خفضته، وإمّا من التضجيع بمعنى التقصير، يقال: ضجّع في الأمر، أي قصّر. والمعنى: يخفضه أو يقصّره ولا يصرّح بالمقصود ويشير إلى سوء حاله وكان يمجمج في بيان حاله ويخفي فقد ماله؛ لئلّا يغتمّ الإمام بذلك. راجع: القاموس المحيط، ج٢، ص٩٩٤ (ضجع)؛ شرح المازندراني، ج٩، ص١٠٩؛ الوافي، ج٥، ص٧٤٦؛ مرآة العقول، ج٩، ص١٦٤.

٨ . في مرآة العقول والبحار: «فظنّ».

٩ . في «ب، ج، د، ص، ف، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي: - «أنّه».

١٠ . يجوز في «إنّما» فتح الهمزة وكسرها. والأوّل على أنّ «ما» موصولة في محلّ النصب اسم «إنّ»، والثاني على ←

يَعْنِي[1] الْمَيْسَرَةَ وَالدُّنْيَا، فَقَالَ[2] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كَيْفَ[3] دِينُهُ؟» فَقَالَ[4]: كَمَا تُحِبُّ، فَقَالَ: «هُوَ وَاللّٰهِ[5] الْغِنىٰ».[6]

٩٧ ـ بَابُ التَّقِيَّة

٢١٧/٢

٢٢٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُولٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ قَالَ: «بِمَا صَبَرُوا عَلَى التَّقِيَّةِ»، ﴿وَيَدْرَؤُنَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾[7] قَالَ: «الْحَسَنَةُ: التَّقِيَّةُ، وَالسَّيِّئَةُ: الْإِذَاعَةُ[8]».[9]

٢٢٤٢ / ٢ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ[10]، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْأَعْجَمِيِّ[11]، قَالَ:

← كونها كافّة. و«الميسرة» على الأوّل مرفوع خبر «أنّ»، وعلى الثاني منصوب على أنّه مفعول لـ: يعني. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ١٦٤.

١ . في المحاسن: «عنى». وفي شرح المازندراني: «يظن إنّما يعني الميسرة والدنيا، يعني تقاعد عن الحجّ لفقدهما».

٢ . في المحاسن: + «له».

٣ . في المحاسن: + «حاله في».

٤ . في المحاسن: + «له».

٥ . في «ص»: + «هو».

٦ . المحاسن، ص ٢١٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٣، عن الحسن بن عليّ بن فضّال. الوافي، ج ٥، ص ٧٤٦، ح ٢٩٦٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٤، ح ٤.

٧ . القصص (٢٨): ٥٤.

٨ . ذاع الحديث ذَيْعاً وذُيوعاً: انتشر وظهر، وأذعتُه: أظهرته. المصباح المنير، ص ٢١٢ (ذيع).

٩ . المحاسن، ص ٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٩٦، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٣، ح ٢١٣٥٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٢، ح ٨١.

١٠ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، عليّ بن إبراهيم عن أبيه.

١١ . في حاشية «ص، ف، بر»: «ابن عمر الأعجمي». والظاهر أنّ أبا عمر هذا، هو أبوعمر العَجَمي المذكور في رجال البرقي، ص ٣٧ في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام. و«الأَعْجَمي» و«العَجَمي» بمعنى واحد. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ١٨٦؛ و ج ٤، ص ١٦١.

قَالَ لِي[١] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا أَبَا[٢] عُمَرَ، إِنَّ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الدِّينِ فِي[٣] التَّقِيَّةِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ، وَالتَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي[٤] النَّبِيذِ[٥] وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ[٦]».[٧]

٢٢٤٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «التَّقِيَّةُ مِنْ دِينِ اللّٰهِ» قُلْتُ: مِنْ دِينِ اللّٰهِ؟ قَالَ: «إِي وَاللّٰهِ، مِنْ دِينِ اللّٰهِ؛ وَلَقَدْ قَالَ يُوسُفُ: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[٨] وَاللّٰهِ مَا كَانُوا سَرَقُوا[٩] شَيْئاً؛ وَلَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[١٠] وَاللّٰهِ مَا كَانَ سَقِيماً».[١١]

---

١. في «ج، ض، ف، ه»: - «لي».

٢. في حاشية «ف»: «ابن».

٣. في الوافي: - «في».

٤. في المحاسن والخصال: + «شرب».

٥. يقال للخمر المعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنبيذ: خمر. النهاية، ج ٥، ص ٧ (نبذ).

٦. في شرح المازندراني: «ومسح الخُفّين». وفي الوافي: «وذلك لعدم مسّ الحاجة إلى التقيّة فيهما إلّا نادراً». و«الخُفّ»: ما يلبس في الرِّجل من جلد رقيق. المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٤٧ (خفف). وقال بعض الشارحين: ظهر عندي من إطلاقات أهل الحَرَمين ومن تتبّع الأحاديث: إطلاق الخُفّ على ما يستر ظهر القدمين سواء كان له ساق أو لم يكن. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٩ (خفف).

٧. المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام وعن أبي عمر العجمي، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ الخصال، ص ٢٢، باب الواحد، ح ٧٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن جندب، عن أبي عمر العجمي. الفقيه، ح ٢، ص ١٢٨، ح ١٩٢٨، مرسلاً، وتمام الرواية فيه: «لا دين لمن لا تقيّة له». راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧١؛ والمحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦؛ وصفات الشيعة، ص ٣، ح ٣؛ وكفاية الأثر، ص ٢٧٤؛ وكمال الدين، ص ٣٧١، ح ٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٥٨، إلى قوله: «لا دين لمن لا تقيّة له»؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٤، من قوله: «لا دين لمن لا تقيّة له»؛ البحار، ح ٧٥، ص ٤٢٣، ح ٨٢.

٨. يوسف (١٢): ٧٠.

٩. في حاشية «بف»: «قد سرقوا».

١٠. الصافّات (٣٧): ٨٩.

١١. المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٣. وفي علل الشرائع، ص ٥١، ح ٢، بسنده عن عثمان بن عيسى. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٤٨، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين إلى قوله: «والله ماكانوا سرقوا شيئاً». راجع: كتاب سليم بن قيس، ص ٧٠٢، ح ١٥؛ و ص ٨٩٥، ح ٥٨. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٦، ح ٢٨٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٥، ح ٨٣.

٢٢٤٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعاً ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ بِشْرٍ [١] ، قَالَ :

قَالَ [٢] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ : لَا وَاللّٰهِ ، مَا عَلىٰ وَجْهِ [٣] الْأَرْضِ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ التَّقِيَّةِ [٤] ؛ يَا حَبِيبُ [٥] ، إِنَّهُ مَنْ كَانَتْ لَهُ تَقِيَّةٌ رَفَعَهُ اللّٰهُ ؛ يَا حَبِيبُ ، مَنْ [٦] لَمْ تَكُنْ [٧] لَهُ تَقِيَّةٌ وَضَعَهُ اللّٰهُ ؛ يَا حَبِيبُ ، إِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا [٨] هُمْ فِي هُدْنَةٍ ، فَلَوْ قَدْ كَانَ ذٰلِكَ [٩] ، كَانَ هٰذَا [١٠]» . [١١]

٢١٨/٢ ٢٢٤٥ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ جَابِرٍ الْمَكْفُوفِ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «اتَّقُوا [١٢] عَلىٰ دِينِكُمْ ، فَاحْجُبُوهُ [١٣] بِالتَّقِيَّةِ ، فَإِنَّهُ

---

١ . في «ج ، ز ، ص ، ف» وحاشية «ب ، د» والوسائل والمحاسن : «بشير» .

٢ . في «ج» : - «قال» . وفي المحاسن : + «لي» .

٣ . في المحاسن : - «وجه» .

٤ . في «ه» : «تقيّة» .

٥ . في «ض ، ه» : + «ابن بشر» .

٦ . في «ه ، بر ، بف» : «ومن» .

٧ . في «ز ، ص ، ف ، بس» والبحار والمحاسن : «لم يكن» .

٨ . في المحاسن : «إنّما الناس» بدل «إنّ الناس إنّما» .

٩ . في «بر ، بف» والوافي : «ذاك» .

١٠ . في الوافي : «يعني أنّ مخالفينا اليوم في هدنة وصلح ومسالمة معنا لايريدون قتالنا والحرب معنا ، ولهذا نعمل معهم بالتقيّة . فلو كان ذاك ، يعني لو كان في زمن أميرالمؤمنين والحسين بن عليّ عليه السلام أيضاً الهدنة ، لكانت التقيّة ، فإنّ التقيّة واجبة ما أمكنت ؛ فإذا لم تمكن جاز تركها لمكان الضرورة . وفي بعض النسخ : هكذا ، بدل هذا» . وفي مرآة العقول : «فلو قد كان ذلك ، أي ظهور القائم عليه السلام والأمر بالجهاد معهم ومعارضتهم ، كان هذا ، أي ترك التقيّة الذي هو محبوبكم ومطلوبكم» .

١١ . المحاسن ، ص ٢٥٦ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٢٩٤ ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٨٦ ، ح ٢٨٨١ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٠٥ ، ح ٢١٣٦٤ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٢٦ ، ح ٨٤ .

١٢ . في «ف» : + «الله» .

١٣ . في «د ، ز ، ص ، ف ، بر ، بس ، بف» والوافي والوسائل والبحار : «واحجبوه» .

لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ، إِنَّمَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالنَّحْلِ فِي الطَّيْرِ؛ لَوْ[1] أَنَّ الطَّيْرَ تَعْلَمُ[2] مَا فِي أَجْوَافِ النَّحْلِ، مَا بَقِيَ مِنْهَا[3] شَيْءٌ إِلَّا أَكَلَتْهُ؛ وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ عَلِمُوا مَا فِي أَجْوَافِكُمْ -أَنَّكُمْ تُحِبُّونَّا أَهْلَ الْبَيْتِ- لَأَكَلُوكُمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَلَنَحَلُوكُمْ[4] فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ؛ رَحِمَ اللّٰهُ عَبْداً مِنْكُمْ كَانَ عَلىٰ وَلَايَتِنَا».[5]

٢٢٤٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ لَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ قَالَ: «الْحَسَنَةُ: التَّقِيَّةُ، وَالسَّيِّئَةُ: الْإِذَاعَةُ». وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ (السَّيِّئَةَ)[6]﴾ قَالَ: «الَّتِي[7] هِيَ أَحْسَنُ[8]: التَّقِيَّةُ، ﴿فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾[9]».[10]

---

١. في الوسائل: «ولو».

٢. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بف» والوسائل والبحار: «يعلم». وفي حاشية «بف»: «لو علم الطير» بدل «لو أنّ الطير تعلم».

٣. في المحاسن: «فيها».

٤. في «ب»: «ولنجلوكم» أي ضربوكم بمقدّم رجلهم. وفي «بس»: «ولتحلوكم». وفي حاشية «د»: «لتحملوكم». وفي حاشية «ص»: «ليحملوكم». ونحل فلان فلاناً، أي سابّه، فهو يَنْحَله، أي يُسابّه. وتقول العرب: نَحلته القول أنْحَلُه نحلاً: إذا أضفت إليه قولاً قاله غيره وادّعيته عليه. والنُّحلة: النسبة بالباطل. ترتيب كتاب العين، ج٣، ص١٧٦٧؛ مجمع البحرين، ج٥، ص٤٧٨ (نحل).

٥. المحاسن، ص٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح٣٠٠، عن عدّة من أصحابنا النهديان وغيرهما، عن عبّاس بن عامر القصبي. راجع: الغيبة للنعماني، ص٢٥؛ وص٢٠٩، ح١٧. الوافي، ج٥، ص٦٨٧، ح٢٨٨٢؛ الوسائل، ج١٦، ص٢٠٥، ح٢١٣٦٣؛ البحار، ج٢٤، ص١١٢، ح٤؛ وج٧٥، ص٤٢٦، ح٨٥.

٦. في مرآة العقول، ج٩، ص١٧١: «وكأنّ الجمع بين أجزاء الآيات المختلفة من قبيل النقل بالمعنى وإرجاع بعضها إلى بعض، فإنّ في سورة حم سجدة هكذا: ﴿وَ لَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَ لَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ عَدٰوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾. وفي سورة المؤمنون [(٢٣): ٩٦]: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ فإلحاق السيّئة في الآية الأولى لتوضيح المعنى، أو لبيان أنّ دفع السيّئة في الآية الأخرى أيضاً بمعنى التقيّة ... قال الطبرسي: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ أي السيّئة، أي ادفع بحقّك باطلهم، وبحلمك جهلهم...».

٧. في «هـ»: «والتي».

٨. في «ف»: + «هي».

٩. فصّلت (٤١): ٣٤.

١٠. المحاسن، ص٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح٢٩٧، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى. الاختصاص، ص٢٥، ←

٧/٢٢٤٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو[1] الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي[2] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا أَبَا عَمْرٍو، أَ رَأَيْتَكَ[3] لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ، أَوْ أَفْتَيْتُكَ[4] بِفُتْيَا[5]، ثُمَّ جِئْتَنِي بَعْدَ ذٰلِكَ، فَسَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُكَ بِخِلَافِ مَا كُنْتُ أَخْبَرْتُكَ، أَوْ[6] أَفْتَيْتُكَ بِخِلَافِ ذٰلِكَ بِأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟»

قُلْتُ: بِأَحْدَثِهِمَا، وَأَدَعُ الْآخَرَ.

فَقَالَ: «قَدْ[7] أَصَبْتَ يَا أَبَا عَمْرٍو، أَبَى[8] اللّٰهُ إِلَّا أَنْ يُعْبَدَ سِرّاً[9]، أَمَا وَاللّٰهِ لَئِنْ فَعَلْتُمْ ذٰلِكَ[10] إِنَّهُ لَخَيْرٌ[11] لِي وَلَكُمْ، وَ[12] أَبَى اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَنَا وَلَكُمْ[13] فِي دِينِهِ إِلَّا التَّقِيَّةَ».[14]

٨/٢٢٤٨ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دُرُسْتَ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

= مرسلاً عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير فرات، ص ٣٨٥، ح ٥١٣، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٨، ح ٨٦.

١ . في الوسائل، ح ٢١٣٦٦: «أبي عمر».

٢ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «لي».

٣ . في «د، ص، ف، بر» والوافي والوسائل، ح ٣٣٣٥٠: «أرأيت». وفي حاشية «ب»: «رأيت».

٤ . في شرح المازندراني: «أفتيك».

٥ . في «هـ»: «بفتوى».

٦ . في «ض، هـ»: «و».

٧ . في «بس»: - «قد».

٨ . في «ض، بر»: «وأبى».

٩ . في «ز»: «أبى الله أن يعبد إلّا سرّاً».

١٠ . في «ص، بس»: «ذاك».

١١ . في «ص» وحاشية «ج» والبحار: «خير».

١٢ . في «ج، د، ص، هـ، بر، بس، بف»: - «و».

١٣ . في الوسائل، ح ٣٣٣٥٠: - «ولكم».

١٤ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح ٢٠٠، بسند آخر، إلى قوله: «بأحدثهما» مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٧، ح ٢٨٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٦، من قوله: «يا أباعمرو أبى الله إلّا أن يعبد سرّاً» ولم يرد فيه فقرة: «أما والله لئن فعلتم ذلك إنّه لخير لي ولكم»؛ وج ٢٧، ص ١١٢، ح ٣٣٣٥٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٨، ح ٨٧.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا بَلَغَتْ تَقِيَّةُ أَحَدٍ تَقِيَّةَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ إِنْ[١] كَانُوا لَيَشْهَدُونَ الْأَعْيَادَ، وَيَشُدُّونَ الزَّنَانِيرَ[٢]، فَأَعْطَاهُمُ اللّٰهُ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ».[٣]

٢٢٤٩ / ٩. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ وَاقِدٍ اللَّحَّامِ، قَالَ: ٢١٩/٢

اسْتَقْبَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي طَرِيقٍ، فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ بِوَجْهِي[٤]، وَمَضَيْتُ، فَدَخَلْتُ[٥] عَلَيْهِ بَعْدَ ذٰلِكَ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي لَأَلْقَاكَ[٦]، فَأَصْرِفُ وَجْهِي كَرَاهَةَ[٧] أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ؟

فَقَالَ لِي[٨]: «رَحِمَكَ اللّٰهُ، وَلٰكِنَّ[٩] رَجُلاً[١٠] لَقِيَنِي أَمْسِ فِي مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ[١١] يَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ، مَا أَحْسَنَ وَلَا أَجْمَلَ[١٢]».[١٣]

٢٢٥٠ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:
قِيلَ[١٤] لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَرْوُونَ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام قَالَ عَلىٰ مِنْبَرِ الْكُوفَةِ:

---

١. في «ف، بر»: «أن» بفتح الهمزة. وفي حاشية «ف»: «أنّهم».

٢. زنرالرجل: ألبسه الزُّنّار، وهو ما على وسط النصارى والمجوس. والجمع: زنانير. القاموس المحيط، ج١، ص٥٦٦؛ مجمع البحرين، ج٣، ص٣١٩ (زنر).

٣. تفسير العيّاشي، ج٢، ص٣٢٣، ح٩، عن درست، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج٥، ص٦٨٨، ح٢٨٨٤؛ الوسائل، ج١٦، ص٢١٩، ح٢١٤٠٢؛ البحار، ج١٤، ص٤٢٨، ح١٤؛ وج ٧٥، ص ٤٢٩، ح٨٨.

٤. في «هـ»: «وجهي عنه» بدل «عنه بوجهي».

٥. في «بف»: «ودخلت».

٦. في «هـ»: «ألقاك».

٧. في «هـ»: «كراهية».

٨. في «هـ، بف»: - «لي».

٩. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والبحار: «لكنّ» بدون الواو.

١٠. في «ز»: «رجلٌ»، فلابدّ من تخفيف «لكن».

١١. في «ب، بر»: «السلام عليك».

١٢. في «بس»: «ولا أجلّ». وفي الوافي: «أي لم يفعل حسناً ولا جميلاً». حيث ترك التقيّة وسلّم على وجه المعرفة والإكرام بمحضر المخالفين.

١٣. الوافي، ج٥، ص٦٨٨، ح٢٨٨٥؛ البحار، ج٧٥، ص٤٢٩، ح٨٩.

١٤. في الوسائل: «قلت».

«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ سَتُدْعَوْنَ إِلىٰ سَبِّي، فَسُبُّونِي، ثُمَّ تُدْعَوْنَ[١] إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنِّي، فَلَا تَبَرَّؤُوا[٢] مِنِّي»؟

فَقَالَ[٣]: «مَا أَكْثَرَ مَا يَكْذِبُ النَّاسُ عَلىٰ عَلِيٍّ عليه السلام!»

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا قَالَ: إِنَّكُمْ سَتُدْعَوْنَ[٤] إِلىٰ سَبِّي، فَسُبُّونِي، ثُمَّ سَتُدْعَوْنَ إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنِّي[٥]، وَإِنِّي لَعَلىٰ دِينِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَلَمْ يَقُلْ: لَا تَبَرَّؤُوا[٦] مِنِّي».

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: أَ رَأَيْتَ، إِنِ اخْتَارَ الْقَتْلَ دُونَ الْبَرَاءَةِ؟

فَقَالَ: «وَ اللّٰهِ، مَا ذٰلِكَ[٧] عَلَيْهِ وَمَا لَهُ إِلَّا مَا مَضىٰ عَلَيْهِ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، حَيْثُ أَكْرَهَهُ أَهْلُ مَكَّةَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ[٨]: «إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمٰنِ»[٩] فَقَالَ لَهُ[١٠] النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عِنْدَهَا: يَا عَمَّارُ، إِنْ عَادُوا فَعُدْ؛ فَقَدْ[١١] أَنْزَلَ اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عُذْرَكَ[١٢]، وَأَمَرَكَ[١٣] أَنْ تَعُودَ إِنْ عَادُوا».[١٤]

---

١. في «ز» والبحار، ج ٧٥: «ثمّ ستدعون».

٢. في «هـ»: «تتبرّؤوا» بدل «فلا تبرّؤوا».

٣. في «ض، ف»: «قال».

٤. في «ج، د، ض، ف، بس» والوسائل والبحار، ج ٣٩: «تدعون».

٥. في «ج»: + «فلا تبرّؤوا منّي». وفي قرب الإسناد: - «فلا تبرّؤوا منّي - إلى - البراءة منّي».

٦. في «ج»: «فلا تبرّؤوا». وفي «ض، بر» وشرح المازندراني والوسائل والبحار: «ولا تبرّؤوا». وفي قرب الإسناد: «وتبرّؤوا».

٧. في الوافي: «ذاك».

٨. في «ض، ف»: - «فيه».

٩. النحل (١٦): ١٠٦. وفي «بس، بف»: - «فأنزل الله - إلى - «بالإيمان»».

١٠. في «هـ»: - «له».

١١. في «بف»: - «فقد».

١٢. في قرب الإسناد: + «بالكتاب».

١٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٧٩: «قوله عليه السلام: وأمرك، يمكن أن يكون ... بصيغة المضارع المتكلّم».

١٤. قرب الإسناد، ص ١٢، ح ٣٨، عن هارون بن مسلم. الأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «ستدعون إلى سبّي فسبّوني، وتدعون إلى البراءة منّي فمدّوا الرقاب، فإنّي على الفطرة». تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٧٣، عن معمّر بن يحيى بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٨، ح ٢٨٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٥، ح ٢١٤٢٣؛ البحار، ج ٣٩، ص ٣١٦، ح ١٤؛ وج ٧٥، ص ٤٣٠، ح ٩٠.

٢٢٥١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ هِشَامٍ الْكِنْدِيِّ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ : «إِيَّاكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا عَمَلاً يُعَيِّرُونَّا[١] بِهِ[٢] ؛ فَإِنَّ وَلَدَ السَّوْءِ يُعَيَّرُ وَالِدُهُ بِعَمَلِهِ ، كُونُوا لِمَنِ انْقَطَعْتُمْ إِلَيْهِ زَيْناً ، وَلَا تَكُونُوا عَلَيْهِ شَيْناً ، صَلُّوا[٣] فِي عَشَائِرِهِمْ[٤] ، وَعُودُوا مَرْضَاهُمْ ، وَاشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ ، وَلَا يَسْبِقُونَكُمْ[٥] إِلىٰ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ ، فَأَنْتُمْ أَوْلىٰ بِهِ مِنْهُمْ ، وَاللّٰهِ مَا عُبِدَ اللّٰهُ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْخَبْءِ» . قُلْتُ[٦] : وَمَا الْخَبْءُ؟ قَالَ : «التَّقِيَّةُ» .[٧]

٢٢٥٢ / ١٢ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْقِيَامِ لِلْوُلَاةِ[٨] ، فَقَالَ : «قَالَ[٩] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : التَّقِيَّةُ مِنْ دِينِي وَدِينِ آبَائِي ، وَلَا إِيمَانَ[١٠] لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ» .[١١]

---

١ . في «ب ، ج ، د ، ز ، ص ، ف» والوسائل والبحار : «نعيّر» .

٢ . في «بس» : - «به» .

٣ . في مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ١٧٩ : «يمكن أن يقرأ : صلّوا ، بالتشديد من الصلاة ، أو بالتخفيف من الصلة ، أي صلوا المخالفين مع عشائرهم ، أي كما يصلهم عن عشائرهم» .

٤ . في «ب ، ص ، ف ، بس ، بف» والوافي : «عشائركم» . وقال في الوافي : «عشائركم ، يعني عشائركم المخالفين لكم في الدين» .

٥ . في الوافي : «ولا يسبقوكم» . وهو الأنسب بالمقام .

٦ . في «ض ، هـ» والبحار : «فقلت» .

٧ . معاني الأخبار ، ص ١٦٢ ، ح ١ ، بسنده عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، من قوله : «ما عبدالله بشيء» . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٨٩ ، ح ٢٨٨٧ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢١٩ ، ح ٢١٤٠٣ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣١ ، ح ٩١ .

٨ . في «بف» : «للولاية» . وفي الوافي : «القيام للولاة يحتمل معنيين : أحدهما : القيام لهم عند اللقاء إكراماً لهم و تواضعاً . والثاني : القيام بأُمورهم والائتمار بما يأمرون به ، فيكون معنى الجواب الرخصة في ذلك دفعاً لشرّهم» .

٩ . في «ج ، هـ» : «قال : فقال» .

١٠ . في حاشية «ب» والكافي ، ح ٢٢٧١ والمحاسن : «دين» .

١١ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب الكتمان ، ضمن ح ٢٢٧١ ؛ المحاسن ، ص ٢٥٥ ، كتاب مصابيح الظلم ،

٢٢٥٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ ضَرُورَةٍ، وَصَاحِبُهَا أَعْلَمُ بِهَا[1] حِينَ تَنْزِلُ بِهِ».[2]

٢/٢٢٠ ٢٢٥٤ / ١٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَقَرُّ لِعَيْنِي مِنَ التَّقِيَّةِ؟ إِنَّ التَّقِيَّةَ جُنَّةُ[3] الْمُؤْمِنِ[4]».[5]

٢٢٥٥ / ١٥ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ[6]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَا مَنَعَ مِيثَمَ[7] - رَحِمَهُ اللّٰهُ - ....←

← ضمن ح ٢٨٦، وفيهما بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «التقيّة من ديني». الجعفريّات، ص ١٨٠، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «التقيّة ديني ودين أهل بيتي». الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٥٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣١، ح ٩٢.

١ . في «ه»: - «بها».

٢ . المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٧، بثلاثة أسانيد أُخر، وتمام الرواية: «التقيّة في كلّ ضرورة». تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٧١، ذيل ح ٧٣، عن معمّر بن يحيى بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه: «التقيّة في كلّ ضرورة» مع زيادة في أوّله. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٣، ح ٤٢٨٧، مرسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٤، ح ٢١٣٩٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٣.

٣ . «الجُنّة»: الدِّرْع وكلّ ما وقاك فهو جُنّتك. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جنّ).

٤ . في مرآة العقول: «للمؤمن».

٥ . المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٣٠١، عن الحسن بن محبوب؛ وفيه، صدر ح ٣٠١، بسند آخر عن جميل بن صالح، إلى قوله: «أقرّ لعيني من التقيّة» وفيهما مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٠٧، عن أبي عبدالله عليه السلام، ضمن وصيّته لأبي جعفر محمّد بن النعمان الأحول. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٦٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٤.

٦ . في «ج، ض»: + «بن صالح».

٧ . استظهر في حاشية «د» نصب ميثم، وهو يبتني على قراءة «منع» معلوماً. قال في مرآة العقول: «كأنّه ميثماً، ←

مِنَ[1] التَّقِيَّةِ، فَوَ اللّٰهِ لَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هٰذِهِ[2] الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَمَّارٍ وَأَصْحَابِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمانِ﴾[3]».[4]

٢٢٥٦ / ١٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبٍ الْحَدَّادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُحْقَنَ بِهَا الدَّمُ، فَإِذَا بَلَغَ الدَّمَ فَلَيْسَ[5] تَقِيَّةٌ».[6]

٢٢٥٧ / ١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «كُلَّمَا تَقَارَبَ[7] هٰذَا الْأَمْرُ[8]، كَانَ أَشَدَّ لِلتَّقِيَّةِ».[9]

٢٢٥٨ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ

= فصحّف». ثمّ قال في تفسير ما في المتن: «أي لم يكن ميثم ممنوعاً من التقيّة في هذا الأمر فَلِمَ لم يتّق؟ فيكون الكلام مسوقاً للإشفاق لا الذمّ والاعتراض، كما هو الظاهر على تقدير النصب. ويحتمل أن يكون على الرفع مدحاً بأنّه مع جواز التقيّة تركه لشدّة حبّه لأمير المؤمنين ... ويمكن أن يقرأ: مَنَع، على بناء المعلوم. أي ليس فعله مانعاً للغير عن التقيّة؛ لأنّه اختار أحد الفردين المخيّر فيهما، أو لاختصاص الترك به».

١ . في «ض»: «في».

٢ . في «ه»: - «هذه».

٣ . النحل (١٦): ١٠٦.

٤ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٧٢، عن محمّد بن مروان. الوافي، ج ٥، ص ٦٩١، ح ٢٨٩٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٤٢٤؛ البحار، ج ١٩، ص ٩١، ح ٤٧؛ وج ٤٢، ص ١٢٦، ذيل ح ٨؛ وص ١٣٩، ح ٢١؛ وج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٥.

٥ . في «بس»: «فلا».

٦ . المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١٠، عن أبيه ومحمّد بن عيسى اليقطيني، عن صفوان بن يحيى، عن شعيب الحدّاد. التهذيب، ج ٦، ص ١٧٢، ضمن ح ٣٣٥، بسند آخر عن أبي عبدالله . الوافي، ج ٥، ص ٦٩٥، ح ٢٨٩٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٤، ح ٢١٤٤٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٤، ح ٩٦.

٧ . في الوافي: «يقارب».

٨ . المراد هنا: خروج القائم .

٩ . المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١١، عن عليّ بن فضّال. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٣، ح ٢٨٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٤، ح ٩٧.

الْجُعْفِيِّ وَمُعَمَّرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَامٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَزُرَارَةَ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا جَعْفَرٍ[١] عليه السلام يَقُولُ: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُضْطَرُّ[٢] إِلَيْهِ ابْنُ آدَمَ فَقَدْ أَحَلَّهُ[٣] اللّٰهُ لَهُ».[٤]

٢٢٥٩ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ[٥]: «التَّقِيَّةُ تُرْسُ[٦] اللّٰهِ[٧] بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ».[٨]

٢٢٦٠ / ٢٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «خَالِطُوهُمْ[٩] بِالْبَرَّانِيَّةِ، وَخَالِفُوهُمْ بِالْجَوَّانِيَّةِ[١٠]، إِذَا كَانَتِ

---

١. في «هـ»: «جعفراً» بدل «أبا جعفر».

٢. في المحاسن: «التقيّة في كلّ شيء، وكلّ شيء اضطرّ».

٣. في الوافي: «أحلّ».

٤. المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٨، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن محمّد بن مسلم وإسماعيل الجعفي وعدّة، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٩١، ح ٢٨٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٤، ح ٢١٣٩٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٥، ح ٩٨.

٥. في الوافي: - «قال».

٦. التُّرس من السلاح: المتوقّى بها. وجمعه: أتراس وتِراس وتِرَسَة وتُروس. وفي المرآة: «أي ترس يمنع الخلق من عذاب الله أو من البلايا النازلة من عنده». راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٢ (ترس).

٧. في حاشية «هـ»: «ترس من الله عزّ وجلّ».

٨. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٧، ح ٢١٣٦٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٥، ح ٩٩.

٩. في «ف»: «خالطوا».

١٠. في النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر): «في حديث سلمان: من أصلح جوّانيّه أصلح الله برّانيّه. أراد بالبرّاني العلانية، والألف والنون من زيادات النسب، كما قالوا في صنعاء: صنعاني. وأصله من خرج فلان برّاً، أي خرج إلى البرّ والصحراء، وليس من قديم الكلام وفصيحه. وقال أيضاً فيه، ص ٣١٩ (جوا): «في حديث سلمان عليه السلام: إنّ لكلّ امرئ جوّانيّاً وبرّانيّاً، أي باطناً وظاهراً، وسرّاً وعلانية، وهو منسوب إلى جوّ البيت وهو داخله، وزيادة الألف والنون للتأكيد».

الْإِمْرَةُ صِبْيَانِيَّةٌ[1]».[2]

٢٢٦١ / ٢١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ[3] ، عَنْ زَكَرِيَّا ٢ / ٢٢١ الْمُؤْمِنِ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَسَدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَطَاءٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أُخِذَا ، فَقِيلَ لَهُمَا : ابْرَءَا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَبَرِئَ[4] وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَأَبَى الْآخَرُ ، فَخُلِّيَ سَبِيلُ الَّذِي بَرِئَ ، وَقُتِلَ الْآخَرُ؟ فَقَالَ : «أَمَّا الَّذِي بَرِئَ فَرَجُلٌ فَقِيهٌ فِي دِينِهِ ، وَأَمَّا[5] الَّذِي لَمْ يَبْرَأْ فَرَجُلٌ تَعَجَّلَ إِلَى الْجَنَّةِ».[6]

---

١ . في مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ١٨٤ : «الإمرة ـ بالكسر ـ : الإمارة ، والمراد بكونها صبيانيّة كون الأمير صبيّاً أو مثله في العقل والسفاهة ؛ أو المعنى أنّه لم تكن بناء الإمارة على أمر حقّ ، بل كانت مبنيّة على الأهواء الباطلة كلعب الأطفال . والنسبة إلى الجمع تكون على وجهين : أحدهما : أن يكون المراد النسبة إلى الجنس فيردّ إلى المفرد . الثاني : أن تكون الجمعيّة ملحوظة ، فلا يردّ . وهذا من الثاني ؛ إذ المراد التشبيه بإمارة يجتمع عليها الصبيان».

٢ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٩٣ ، ح ٢٨٩٥ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢١٩ ، ح ٢١٤٠٤ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣٦ ، ح ١٠٠ .

٣ . هكذا في «ض ، هـ» . وفي «ب ، ف ، بس ، بف ، جر» والمطبوع : «محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» . وفي «ج ، د ، ز ، ص ، بر» وحاشية «بف» والبحار : «محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن عيسى» .

والصواب ما أثبتناه ؛ فقد روى محمّد بن عيسى بن عبيد كتاب زكريّا بن محمّد المؤمن ، كما في رجال النجاشي ، ص ١٧٢ ، الرقم ٤٥٣ ؛ والفهرست للطوسي ، ص ٢٠٦ ، الرقم ٣٠٦ . ولم نجد رواية أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن المؤمن في غير هذا المورد .

وأمّا توسّط أحمد بن محمّد بين محمّد بن يحيى ومحمّد بن عيسى في ما يروي محمّد بن عيسى عن زكريّا المؤمن ، فهو منحصر بهذا المورد وماورد في مطبوع الكافي ، ح ٦٨٨٠ ، وقد توسّط في كلا الموضعين في بعض النسخ المعتبرة «محمّد بن أحمد» بينهما . وقد روى محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن أحمد ، عن محمّد بن عيسى ، عن زكريّا المؤمن ـ بعناوينه المختلفة ـ في الكافي ، ح ٦٦٢٦ و ٦٨٧٦ و ٦٨٧٧ و ٦٨٧٨ .

ولا يخفى عليك أنّ كثرة روايات محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، بحيث يوجب وقوع التحريف في «محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن أحمد» ، لوجود الأُنس الذهني عند النسّاخ والاستعجال حين الاستنساخ ، بخلاف العكس . فافهم جيّداً .

٤ . في «هـ» : «فتبرّأ» .

٥ . في «ض ، هـ» : + «الآخر» .

٦ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٩٤ ، ح ٢٨٩٦ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٢٦ ، ح ٢١٤٢٥ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣٦ ، ح ١٠١ .

٢٢٦٢ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «احْذَرُوا عَوَاقِبَ الْعَثَرَاتِ[١]».[٢]

٢٢٦٣ / ٢٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ : «التَّقِيَّةُ تُرْسُ الْمُؤْمِنِ ، وَ[٣] التَّقِيَّةُ حِرْزُ الْمُؤْمِنِ ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ ؛ إِنَّ[٤] الْعَبْدَ لَيَقَعُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا ، فَيَدِينُ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ[٥] فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَيَكُونُ لَهُ عِزّاً[٦] فِي الدُّنْيَا ، وَنُوراً فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَقَعُ إِلَيْهِ[٧] الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا[٨] ، فَيُذِيعُهُ[٩] ، فَيَكُونُ لَهُ ذُلّاً فِي الدُّنْيَا ، وَيَنْزِعُ[١٠] اللّٰهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذٰلِكَ النُّورَ مِنْهُ[١١]».[١٢]

---

١ . في الوافي : «يعني كلّ ما تقولونه أو تفعلونه فانظروا أوّلاً في عاقبته ومآله ، ثمّ قولوه أو افعلوه ، فإنّ العثرة قلّما تفارق القول والفعل ، ولا سيّما إذا كثرا ؛ أو المراد أنّه كلّما عثرتم عثرة في قول أو فعل فاشتغلوا بإصلاحها وتداركها كيلا تؤدّي في العاقبة إلى فساد لا يقبل الصلاح» . وفي المرآة : «احذروا عواقب العثرات ، أي في ترك التقيّة ، كما فهمه الكليني رحمه الله ظاهراً ، أو الأعمّ فيشمل تركها» .

٢ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٩٤ ، ح ٢٨٩٨ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٠٥ ، ح ٢١٣٦١ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣٧ ، ح ١٠٢ .

٣ . في «ه» : - «و» .

٤ . في «ض ، ه» وشرح المازندراني : «وإنّ» .

٥ . في «ه» : - «عزّ وجلّ به» . وفي الوسائل ، ح ٣٣٢٨٦ والبحار : - «به» .

٦ . في «ه» : «عزّاً له» .

٧ . في «ب» : «فيه» . وفي حاشية «بف» : «له» .

٨ . في «بس» : + «أهل البيت» .

٩ . في «بس» : - «فيذيعه» .

١٠ . في «ه» : «فنزع» .

١١ . في «ب ، بر» : «عنه» . وفي «ف» : + «في الآخرة» .

١٢ . قرب الإسناد ، ص ٣٥ ، ح ١١٤ ، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام ، وفيه : «إنّ التقيّة ترس المؤمن ، ولا إيمان لمن لا تقيّة له» مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٥ ، ص ٦٩٤ ، ح ٢٨٩٧ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٠٥ ، ح ٢١٣٦٢ ، إلى قوله : «ولا إيمان لمن لا تقيّة له» ؛ وفيه ، ج ٢٧ ، ص ٨٨ ، ح ٣٣٢٨٦ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٤٣٧ ، ح ١٠٣ .

٩٨ ـ بَابُ الْكِتْمَانِ

٢٢٦٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «وَدِدْتُ[١] وَاللّٰهِ[٢] أَنِّي افْتَدَيْتُ[٣] خَصْلَتَيْنِ فِي الشِّيعَةِ[٤] لَنَا بِبَعْضِ لَحْمِ سَاعِدِي[٥]: النَّزَقَ[٦]، وَقِلَّةَ الْكِتْمَانِ[٧]».[٨] ٢٢٢/٢

٢٢٦٥ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ[٩]، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أُمِرَ النَّاسُ بِخَصْلَتَيْنِ، فَضَيَّعُوهُمَا، فَصَارُوا مِنْهُمَا عَلىٰ غَيْرِ

---

١ . في مرآة العقول: «لوددت».

٢ . في «ف»: - «و». وفي «هـ»: - «والله».

٣ . «الفِدى» و «الفِداء»: حفظ الإنسان عن النائبة بما يبذله عنه. يقال: فديته بمال وفديته بنفسي وفاديت بكذا. وافتدى: إذا بذل ذلك عن نفسه، وفدت المرأة نفسها من زوجها، وافتدت: أعطته مالاً حتّى تخلّصت منه بالطلاق. المفردات للراغب، ص٦٢٧؛ المصباح المنير، ص٤٦٥ (فدى).

٤ . في البحار: «شيعة».

٥ . في «هـ، بر»: «ساعديّ». وفي المرآة: «كأنّ المعنى: وددت أن أُهلك وأُذهب تينك الخصلتين عن الشيعة، ولو انجرّ الأمر إلى أن يلزمني أن أُعطي فداءً عنها بعض لحم ساعدي».

٦ . «النَّزَق»: خِفّة في كلّ أمر، وعجلة في جهل وحُمق. ترتيب كتاب العين، ج٣، ص ١٧٨٠ (نزق).

٧ . في المرآة: «والمراد بالكتمان: إخفاء أحاديث الأئمّة وأسرارهم عن المخالفين عند خوف الضرر عليهم وعلى شيعتهم، أو الأعمّ منه ومن كتمان أسرارهم وغوامض أخبارهم عمّن لايحتمله عقله».

٨ . الخصال، ص٤٤، ح ٤٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج٥، ص٦٩٧، ح ٢٩٠٠؛ الوسائل، ج١٦، ص ٢٣٥، ح٢١٤٤٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧١، ح١٨.

٩ . في المحاسن: + «عن حسين بن مختار». ولا يبعد كون الصواب فيه «وحسين بن مختار»؛ فقد روى محمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن زيد الشحّام في الكافي، ح ١٧٩٩ و ١٩٢٠ و ٢٣٥٤ و ٤٦٤٩، كما روى عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحّام في الكافي، ح ٨١٦٧؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٤؛ و ص ٤٦٤، ح ١٥٢٠؛ و ج ٦، ص ٤٧، ح ١٠٢؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٢١، ح ١٠؛ ورجال الكشّي، ص ٢٩، الرقم ٥٥.

شَيْءٍ: الصَّبْرِ[١]، وَالْكِتْمَانِ».[٢]

٢٢٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا سُلَيْمَانُ، إِنَّكُمْ عَلىٰ دِينٍ مَنْ كَتَمَهُ أَعَزَّهُ اللّٰهُ، وَمَنْ أَذَاعَهُ أَذَلَّهُ اللّٰهُ».[٣]

٢٢٦٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: دَخَلْنَا[٤] عَلَيْهِ جَمَاعَةً، فَقُلْنَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللّٰهِ، إِنَّا نُرِيدُ الْعِرَاقَ، فَأَوْصِنَا، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لِيَقْوَ شَدِيدُكُمْ ضَعِيفَكُمْ، وَلْيَعُدْ[٥] غَنِيُّكُمْ عَلىٰ فَقِيرِكُمْ، وَلَا تَبُثُّوا[٦] سِرَّنَا، وَلَا تُذِيعُوا أَمْرَنَا، وَإِذَا[٧] جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ عَلَيْهِ شَاهِداً أَوْ شَاهِدَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ، فَخُذُوا بِهِ، وَإِلَّا فَقِفُوا عِنْدَهُ[٨]، ثُمَّ رُدُّوهُ إِلَيْنَا حَتّىٰ يَسْتَبِينَ لَكُمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْمُنْتَظِرَ لِهٰذَا الْأَمْرِ لَهُ[٩] مِثْلُ أَجْرِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ؛ وَمَنْ أَدْرَكَ قَائِمَنَا، فَخَرَجَ مَعَهُ، فَقَتَلَ عَدُوَّنَا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ عِشْرِينَ شَهِيداً؛ وَمَنْ قُتِلَ مَعَ

---

١. في المحاسن: «كثرة الصبر».

٢. المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٥، عن أبيه، عن محمّد بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٢، ح ١٩.

٣. المحاسن، ص ٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٩٥، عن أبيه، عن محمّد بن أبي‌عمير. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٥، ح ٢١٤٤٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٢، ح ٢٠.

٤. في «بر»: «دخل».

٥. عاد بمعروفه عَوْداً: أفضل. والاسم: العائدة. والعائدة: العطف والمنفعة. يقال: هذا الشيء أعود عليك من كذا، أي أنفع. المصباح المنير، ص ٤٣٦؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥١٤ (عود).

٦. بثثت الشيءَ والخبرَ: نشرته. ترتيب كتاب العين، ص ٦٨ (بثّ).

٧. في «ض، بس»: «فإذا».

٨. في «ص»: «عنه».

٩. في «بر»: + «أجر».

قَائِمِنَا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ شَهِيداً».[١]

٢٢٦٨ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[٢] بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنِ[٣] احْتِمَالِ أَمْرِنَا التَّصْدِيقُ لَهُ وَ الْقَبُولُ فَقَطُّ؛ مِنِ[٤] احْتِمَالِ أَمْرِنَا سَتْرُهُ وَصِيَانَتُهُ مِنْ[٥] غَيْرِ أَهْلِهِ، فَأَقْرِئْهُمُ[٦] السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُمْ: ٢٢٣/٢ رَحِمَ اللّٰهُ عَبْداً اجْتَرَّ[٧] مَوَدَّةَ النَّاسِ إِلىٰ نَفْسِهِ[٨]، حَدِّثُوهُمْ بِمَا يَعْرِفُونَ[٩]، وَاسْتُرُوا عَنْهُمْ مَا يُنْكِرُونَ[١٠]».

ثُمَّ قَالَ: «وَ اللّٰهِ، مَا النَّاصِبُ لَنَا حَرْباً بِأَشَدَّ عَلَيْنَا مَؤُونَةً مِنَ النَّاطِقِ عَلَيْنَا بِمَا نَكْرَهُ، فَإِذَا عَرَفْتُمْ مِنْ عَبْدٍ إِذَاعَةً، فَامْشُوا إِلَيْهِ وَرُدُّوهُ عَنْهَا، فَإِنْ قَبِلَ[١١] مِنْكُمْ، وَإِلَّا فَتَحَمَّلُوا عَلَيْهِ بِمَنْ[١٢] يُثَقِّلُ عَلَيْهِ وَيَسْمَعُ مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ يَطْلُبُ الْحَاجَةَ، فَيَلْطُفُ[١٣] فِيهَا حَتّىٰ تُقْضىٰ لَهُ، فَالْطُفُوا فِي حَاجَتِي كَمَا تَلْطُفُونَ فِي حَوَائِجِكُمْ، فَإِنْ

---

١. الأمالي للطوسي، ص ٢٣١، المجلس ٩، ح ٢، بسنده عن الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب، ح ٢٠٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «وإذا جاءكم عنّا حديث» إلى قوله: «وإلّا فقفوا عنده» مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٥٠، من قوله: «ليقو شديدكم ضعيفكم - إلى - ولا تذيعوا أمرنا»؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٣، ح ٢١.

٢. في «هـ»: - «محمّد».

٣. في الوسائل: - «من».

٤. في «بس»: «مع».

٥. في الوسائل: «عن».

٦. في «ض»: «فأقرهم». أصله: أقرئهم، فحذفت الهمزة بعد قلبها ياءً لكسرة ما قبلها.

٧. «الجرّ»: الجَذْب، كالاجترار والاجدرار والاستجرار والتجرير. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٨ (جرر).

٨. في الوسائل: «إلينا» بدل «إلى نفسه».

٩. في «ز، بس، بف»: «تعرفون».

١٠. في «ز، بس»: «تنكرون».

١١. في «ز، بس» وحاشية «د، بف»: «قبلوا».

١٢. في «ب» وحاشية «ف» ومرآة العقول: «من».

١٣. اللُطف في العمل: الرِّفق فيه. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٧ (لطف).

هُوَ قَبِلَ مِنكُمْ، وَإِلَّا فَادْفِنُوا كَلَامَهُ تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ، وَلَا تَقُولُوا: إِنَّهُ يَقُولُ وَيَقُولُ؛ فَإِنَّ ذٰلِكَ يُحْمَلُ[١] عَلَيَّ وَعَلَيْكُمْ؛ أَمَا وَاللّٰهِ لَوْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ مَا أَقُولُ، لَأَقْرَرْتُ أَنَّكُمْ أَصْحَابِي، هٰذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ أَصْحَابٌ، وَهٰذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَهُ أَصْحَابٌ، وَأَنَا امْرُؤٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ[٢] وَلَدَنِي[٣] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ، وَعَلِمْتُ كِتَابَ اللّٰهِ، وَفِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ: بَدْءِ[٤] الْخَلْقِ، وَأَمْرِ السَّمَاءِ، وَأَمْرِ الْأَرْضِ، وَأَمْرِ الْأَوَّلِينَ، وَأَمْرِ[٥] الْآخِرِينَ، وَأَمْرِ مَا كَانَ، وَأَمْرِ[٦] مَا يَكُونُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ ذٰلِكَ نُصْبَ عَيْنِي[٧]».[٨]

٢٢٦٩ / ٦ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا زَالَ سِرُّنَا مَكْتُوماً حَتّىٰ صَارَ فِي يَدَيْ[٩] وُلْدِ كَيْسَانَ[١٠]، فَتَحَدَّثُوا بِهِ فِي الطَّرِيقِ ←

---

١ . في «ز»: «يحمّل».
٢ . في مرآة العقول: «وقد».
٣ . في «ب، ز، هـ»: «ولّدني». أي أخبرني بولادتي وإمامتي في اللوح. وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ١٩٠: «ومن قرأ: ولّدني، على بناء التفعيل، أي أخبرني بولادتي وإمامتي في خبر اللوح، فقد تكلّف».
٤ . في «ب»: «وبدء». وقوله: «بدء» مجرور، بدل أو بيان من «كلّ شيء»، ويجوز فيه الرفع أيضاً، إمّا بدل، أو بيان عن «تبيان»، أو مبتدأ بحذف العاطف.
٥ . في «هـ»: - «أمر».
٦ . في «ج، د، ص، هـ، بر، بس، بف» والبحار: - «أمر».
٧ . في «ز»: «عينيّ» بصيغة التثنية.
٨ . الغيبة للنعماني، ص ٣٤، ح ٣؛ وفيه، ص ٣٥، ح ٥، وفيهما بسند آخر عن عبدالأعلى بن أعين، إلى قوله: «الناطق علينا بما نكره» مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٩، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «يا مدرك، رحم الله عبداً اجترّ مودّة الناس إلى نفسه، فحدّثهم بما يعرفون، وترك ما ينكرون». الوافي، ج ٥، ص ٦٩٨، ح ٢٩٠٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٥١، إلى قوله: «واستروا عنهم ما ينكرون». البحار، ج ٤٧، ص ٣٧١، ح ٩٢؛ وج ٧٥، ص ٧٤، ح ٢٢.
٩ . في «ز، ص، ف، بر» والوافي: «يد».
١٠ . «كيسان» لقب مختار بن أبي عبيدة، الذي طلب ثار أبي عبدالله الحسين ؑ، المنسوب إليه الكيسانيّة. وقيل: ←

وَقُرَى السَّوَادِ[١]». [٢]

٧/٢٢٧٠ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ[٣]، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «وَ اللّٰهِ[٤]، إِنَّ أَحَبَّ أَصْحَابِي إِلَيَّ أَوْرَعُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ وَأَكْتَمُهُمْ لِحَدِيثِنَا[٥]، وَإِنَّ أَسْوَأَهُمْ عِنْدِي حَالاً وَأَمْقَتَهُمْ[٦] لَلَّذِي[٧] إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ يُنْسَبُ[٨] إِلَيْنَا وَيُرْوىٰ عَنَّا، فَلَمْ يَقْبَلْهُ[٩]، اشْمَأَزَّ مِنْهُ وَجَحَدَهُ، وَكَفَّرَ مَنْ[١٠] دَانَ بِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الْحَدِيثَ مِنْ عِنْدِنَا خَرَجَ، وَإِلَيْنَا أُسْنِدَ، فَيَكُونَ بِذٰلِكَ خَارِجاً مِنْ[١١] وَلَايَتِنَا». [١٢]

---

* المراد بولد كيسان: أصحاب الغدر والمكر الذين ينسبون أنفسهم من الشيعة وليسوا منهم، قال في القاموس: «كَيْسان: اسم للغَدْر، ولقب المختار بن أبي عبيد المنسوب إليه الكيسانيّة». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢١؛ الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ١٩٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٨٢ (كيس).

١. العرب تسمّي الأخضر أسودَ؛ لأنّه يُرى كذلك على بُعد. ومنه سَواد العراق؛ لخُضرة أشجاره وزروعه. وحدّه طولاً من حديثة الموصل إلى عبّادان، وعرضاً من العذيب إلى حُلْوان. وهو أطول من العراق بخمسة وثلاثين فرسخاً. المصباح المنير، ص ٢٩٤؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٧٢ (سود).

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩، ح ٢٩٠٥؛ البحار، ج ٤٥، ص ٣٤٥، ح ١٤؛ و ج ٧٥، ص ٧٥، ح ٢٣.

٣. في «ه»: «جميل بن درّاج». وهو سهو؛ فإنّه لم يعهد رواية جميل بن درّاج عن أبي عبيدة الحذّاء في موضع. وأمّا جميل بن صالح فقد توسّط بين [الحسن] بن محبوب و بين أبي عبيدة [الحذّاء] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٨.

٤. في «ه» والبصائر: «أما والله».

٥. في البصائر: «بحديثنا».

٦. «المَقْت»: أشدّ البُغض. النهاية، ج ٤، ص ٣٤٦ (مقت).

٧. في «ب، ج، ص، ف، ه، بر» والوافي والبحار: «الذي». وفي الوسائل: - «للذي». وفي البصائر: «إليّ الذي».

٨. في «ب»: «وينسب».

٩. في البصائر: «فلم يعقله ولم يقبله قلبه» بدل «فلم يقبله».

١٠. في البصائر: «بمن».

١١. هكذا في النسخ والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «عن».

١٢. بصائر الدرجات، ص ٥٣٧، ح ١، عن أحمد بن محمّد. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩، ح ٢٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٧، ح ٣٣٢٨٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٦، ح ٢٤.

٢٢٧١ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

٢/٢٢٤ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «يَا مُعَلّىٰ، اكْتُمْ أَمْرَنَا، وَلَا تُذِعْهُ، فَإِنَّهُ مَنْ كَتَمَ أَمْرَنَا وَلَمْ يُذِعْهُ، أَعَزَّهُ اللّٰهُ بِهِ[1] فِي الدُّنْيَا، وَجَعَلَهُ نُوراً بَيْنَ عَيْنَيْهِ[2] فِي الْآخِرَةِ يَقُودُهُ إِلَى[3] الْجَنَّةِ؛ يَا مُعَلّىٰ، مَنْ[4] أَذَاعَ[5] أَمْرَنَا وَلَمْ يَكْتُمْهُ[6]، أَذَلَّهُ اللّٰهُ بِهِ فِي الدُّنْيَا، وَنَزَعَ النُّورَ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَجَعَلَهُ ظُلْمَةً تَقُودُهُ إِلَى النَّارِ؛ يَا مُعَلّىٰ، إِنَّ التَّقِيَّةَ مِنْ[7] دِينِي وَدِينِ آبَائِي، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ[8]. يَا مُعَلّىٰ، إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ فِي السِّرِّ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ فِي الْعَلَانِيَةِ؛ يَا مُعَلّىٰ، إِنَّ الْمُذِيعَ لِأَمْرِنَا كَالْجَاحِدِ لَهُ[9]».[10]

٢٢٧٢ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ لِي[11] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «أَخْبَرْتَ[12] بِمَا[13] أَخْبَرْتُكَ بِهِ أَحَداً؟» قُلْتُ: لَا، إِلَّا

---

١. في «هـ» والمحاسن: - «به».
٢. في «هـ» وحاشية «بر»: «يديه».
٣. في «ج، ز، ص، ف»: «في».
٤. في «هـ»: «ومن».
٥. في المحاسن: + «حديثنا و».
٦. في المحاسن: «ولم يكتمها».
٧. في المحاسن: - «من».
٨. في «ج، بف»: - «له».
٩. في المحاسن: «به».
١٠. المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقيّة، ح ٢٢٥٢، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له». الجعفريّات، ص ١٨٠، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «التقيّة ديني ودين أهل بيتي». راجع: الكافي، نفس الباب، ح ٢٢٤٢؛ والغيبة للنعماني، ص ٣٨، ح ١٢ .الوافي، ج ٥، ص ٧٠٠، ح ٢٩٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٥٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٦، ح ٢٥.
١١. في «ج، د، ص، ض، هـ، بس، بف»: - «لي».
١٢. في مرآة العقول: «قوله: أخبرت، إمّا على بناء الإفعال بحذف حرف الاستفهام، أو بناء التفعيل بإثباته».
١٣. في «ص»: «ما».

سُلَيْمَانَ بْنَ خَالِدٍ، قَالَ: «أَحْسَنْتَ[١]، أَ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ الشَّاعِرِ[٢]:

فَلَا يَعْدُوَنْ[٣] سِرِّي وَسِرُّكَ ثَالِثاً أَلَا كُلُّ سِرٍّ جَاوَزَ اثْنَيْنِ شَائِعٌ؟».[٤]

٢٢٧٣ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ[٥]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَبىٰ وَأَمْسَكَ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أَعْطَيْنَاكُمْ كُلَّ مَا[٦] تُرِيدُونَ كَانَ شَرّاً لَكُمْ، وَأُخِذَ[٧] بِرَقَبَةِ صَاحِبِ هٰذَا الْأَمْرِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ[٨] عليه السلام: وَلَايَةُ اللّٰهِ أَسَرَّهَا إِلىٰ جَبْرَئِيلَ عليه السلام، وَأَسَرَّهَا جَبْرَئِيلُ إِلىٰ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَأَسَرَّهَا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله إِلىٰ عَلِيٍّ عليه السلام، وَأَسَرَّهَا عَلِيٌّ عليه السلام إِلىٰ مَنْ شَاءَ اللّٰهُ، ثُمَّ أَنْتُمْ تُذِيعُونَ ذٰلِكَ، مَنِ الَّذِي أَمْسَكَ حَرْفاً سَمِعَهُ؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ: يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِنَفْسِهِ، مُقْبِلاً عَلىٰ شَأْنِهِ، عَارِفاً بِأَهْلِ زَمَانِهِ، فَاتَّقُوا[٩] اللّٰهَ، وَلَا تُذِيعُوا حَدِيثَنَا، فَلَوْلَا[١٠] أَنَّ اللّٰهَ

---

١. في «ب، ض» وحاشية «بر»: «ما أحسنت»، وهو الأنسب. وفي شرح المازندراني: «أحسنت، للتوبيخ والتقريع، كما دلّ عليه ما بعده». وفي مرآة العقول: «فيه مدح عظيم لسليمان بن خالد إن حمل قوله: «أحسنت» على ظاهره، وإن حمل على التهكّم فلا، وهو أوفق بقوله: «أو ماسمعت»؛ فإنّ سليمان كان ثالثاً».

٢. القائل: جميل بن عبدالله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمر، المعروف بجميل بُثَيْنَة. وبثينة محبوبته؛ شاعر من العشّاق، شعره يذوب رقّة، قصد مصر في أواخر حياته وافداً على عبدالعزيز بن مروان، فأكرمه، وأمر له بمنزل فأقام به قليلاً، ومات فيه سنة ٨٢. الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٣٨؛ الأمثال الحكم للرازي ص ١٥٥؛ الكامل للمبرّد، ج ٢، ص ٣١٠.

٣. في مرآة العقول: «ولا يعدون».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٠٠، ح ٢٩٠٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٧، ح ٢٦.

٥. في «هـ» ـ «بن يحيى».

٦. في «بس»: «كما».

٧. احتمل كون «آخذ» على صيغة التفضيل عطفاً على «شرّاً».

٨. في شرح المازندراني: «قوله: قال أبوجعفر ...، الظاهر أنّه من كلام أبي الحسن الرضا نقلاً عن جدّه عليه السلام. ويحتمل أن يكون من المصنّف نقلاً لحديث آخر بحذف الإسناد».

٩. في «ف»: «واتّقوا». وفي الوافي: «فاتّقوا الله، من كلام الرضا عليه السلام».

١٠. في الوافي: «جواب «لولا» محذوف، يعني: لولا مدافعة الله عنّا وانتقامه لنا لما بقي منّا أثر بسبب إذاعتكم حديثنا».

يُدَافِعُ عَنْ أَوْلِيَائِهِ، وَيَنْتَقِمُ لِأَوْلِيَائِهِ مِنْ[١] أَعْدَائِهِ.

أَ مَا رَأَيْتَ مَا[٢] صَنَعَ اللّٰهُ بِآلِ بَرْمَكَ، وَمَا انْتَقَمَ اللّٰهُ[٣] لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَ قَدْ كَانَ بَنُو الْأَشْعَثِ عَلىٰ خَطَرٍ[٤] عَظِيمٍ، فَدَفَعَ اللّٰهُ عَنْهُمْ بِوَلَايَتِهِمْ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَ[٥] أَنْتُمْ بِالْعِرَاقِ تَرَوْنَ أَعْمَالَ[٦] هٰؤُلَاءِ[٧] الْفَرَاعِنَةِ، وَمَا أَمْهَلَ[٨] اللّٰهُ[٩] لَهُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللّٰهِ، وَلَا تَغُرَّنَّكُمُ[١٠] الدُّنْيَا، وَلَا تَغْتَرُّوا بِمَنْ قَدْ[١١] أُمْهِلَ[١٢] لَهُ[١٣]، فَكَأَنَّ[١٤] الْأَمْرَ قَدْ وَصَلَ إِلَيْكُمْ».[١٥] ٢/٢٢٥

٢٢٧٤ / ١١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ[١٦]،

---

١ . في «بر» : «عن».

٢ . في «بس» : - «ما». في الوافي : «أما رأيت، بيان للمدافعة والانتقام، وأراد بما صنع الله استيصالهم بسبب عداوتهم لأبي الحسن عليه السلام وإعانتهم على قتله. وأراد بأبي الحسن أباه موسى عليه السلام».

٣ . في «ب، ز، ص، ض، ف، ه‍، بر، بف» والوافي : - «الله». وفي حاشية «بر» : + «به».

٤ . في «بر» : «خطب». و«الخَطَر» بالتحريك : الإشراف على الهلاك.

٥ . في «ص، ض، ف، ه‍، بف» والبحار، ج ٧٥ : - «و».

٦ . في «د» : - «أعمال». وفي «ه‍» : «الأعمال».

٧ . في «ه‍» : «لهؤلاء».

٨ . في «ف» : «أسهل». وفي «ه‍» : «أُمهِل». ٩ . في «ف، ه‍» : - «الله».

١٠ . هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع : + «[الحياة]».

١١ . في «ب، د، ز، ه‍، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي : - «قد».

١٢ . في «بس، بف» : + «الله». ١٣ . في «ج، ص، بف» : «لهم».

١٤ . في «ه‍» : «فكان». وفي «بر» : «وكأنّ».

١٥ . قرب الإسناد، ص ٣٨٠، ح ١٣٤٠ و ١٣٤١، بسنده عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، مع زيادة في أوّله. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان، ح ١٨٣٩؛ والفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٣، بسند آخر، من قوله : «في حكمة آل داود» إلى قوله : «عارفاً بأهل زمانه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٠١، ح ٢٩٠٩؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٩، ح ٥٨، من قوله : «فلولا أنّ الله يدافع عن أوليائه» إلى قوله : «فدفع الله عنهم بولايتهم لأبي الحسن عليه السلام»؛ وج ٧٥، ص ٧٧، ح ٢٧.

١٦ . في «ه‍» : - «الوشّاء».

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ[١] يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: طُوبىٰ لِعَبْدٍ نُوَمَةٍ[٢] عَرَفَهُ اللّٰهُ[٣] وَلَمْ يَعْرِفْهُ النَّاسُ، أُولٰئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدىٰ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ، يَنْجَلِي[٤] عَنْهُمْ كُلُّ فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ، لَيْسُوا بِالْمَذَايِيعِ الْبُذُرِ[٥]، وَلَا بِالْجُفَاةِ[٦] الْمُرَائِينَ».[٧]

٢٢٧٥ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ[٨]:

عَنْ أَبِي عَبْدِاللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: طُوبىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ نُوَمَةٍ لَا يُؤْبَهُ[٩]

---

١. في «هـ»: «قال: سمعت أباعبدالله عليه السلام» بدل «عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته».

٢. في «هـ»: - «نومة». وفي «بر»: + «لا يؤبه». و «النومة» بالضمّ وسكون الواو: الرجل الضعيف. وعن أبي عبيدة: هو الخامل الذِّكر الغامِضُ في الناس الذي لا يعرف الشرّ وأهله. وقال الدريدي في كتاب الجمهرة: رجلٌ نُوْمَة؛ إذا كان خاملاً. ونُوَمَة، بفتح الواو: إذا كان كثير النوم. مجمع البحرين، ج٦، ص١٨١ (نوم).

٣. في مرآة العقول: «قوله: عرفه الله، على بناء المجرّد ... ويمكن أن يقرأ على بناء التفعيل، أي عرّفه الله نفسه وأولياءه ودينه بتوسّط حججه عليهم السلام ولم تكن معرفته من الناس، أي من سائر الناس ممّن لا يجوز أخذ العلم عنه لكنّه بعيد».

٤. في «ب، ف»: «يتجلّى». وفي «ج، د، هـ»: «تتجلّى». وفي «ص، بر، بف»: «تنجلي».

٥. «البُذُر» جمع: بَذور. يقال: بَذَرتُ الكلام بين الناس كما تُبذر الحبوب، أي أفشيته وفرّقته. النهاية، ج١، ص١١٠ (بذر). وفي الوافي: «والمذاييع، جمع مذياع. وهو من لايكتم السرّ. والبُذر ـ بالضمّ ـ جمع البَذُور والبذير، وهو النمّام ومن لايستطيع كتم سرّه، وككتف كثير الكلام».

٦. جفا عليه: ثَقُل. والجَفاء: نقيض الصِّلَة، ويُقصر. ورجل جافي الخِلْقَة والخُلْق: كَزّ غليظ. القاموس المحيط، ج٢، ص١٦٦٨ (جفا). وجفاني فلانٌ: فعل بي ماساءني. أساس البلاغة، ص٦١ (جفو). وفي الوافي: «كأنّه جعله لانقباضه مقابلاً لمنبسط اللسان الكثير الكلام. والمراد النهي عن طرفي الإفراط والتفريط ولزوم الوسط».

٧. راجع: الخصال، ص٢٧، باب الواحد، ح٩٨؛ ومعاني الأخبار، ص٣٨٠، ح٨. الوافي، ج٥، ص٧٠٢، ح٢٩١٠؛ الوسائل، ج١٦، ص٢٤٨، ح٢١٤٧٨؛ البحار، ج٧٥، ص٧٩، ح٢٨.

٨. في «د، ز»: «الإصفهاني». وفي الكافي، ح٢٨٠٥: + «عمّن ذكره».

٩. «لا يؤبه»: لا يُحتفل به لحقارته. النهاية، ج١، ص١٨ (أبه).

لَهُ، يَعْرِفُ[١] النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُهُ[٢] النَّاسُ، يَعْرِفُهُ[٣] اللّٰهُ مِنْهُ[٤] بِرِضْوَانٍ[٥]، أُولٰئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدىٰ، تَنْجَلِي[٦] عَنْهُمْ[٧] كُلُّ فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ[٨]، وَيُفْتَحُ[٩] لَهُمْ[١٠] بَابُ كُلِّ رَحْمَةٍ، لَيْسُوا بِالْبُذْرِ[١١] الْمَذَايِيعِ، وَلَا الْجُفَاةِ الْمُرَائِينَ».

وَ قَالَ: «قُولُوا الْخَيْرَ؛ تُعْرَفُوا بِهِ، وَاعْمَلُوا الْخَيْرَ[١٢]؛ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا تَكُونُوا عُجُلاً[١٣] مَذَايِيعَ؛ فَإِنَّ خِيَارَكُمُ الَّذِينَ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِمْ ذُكِرَ[١٤] اللّٰهُ، وَشِرَارَكُمُ الْمَشَّاؤُونَ بِالنَّمِيمَةِ، الْمُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ، الْمُبْتَغُونَ لِلْبُرَآءِ[١٥] الْمَعَايِبَ».[١٦]

---

١. في «ف»: «عرف». وفي «ض»: «ليعرف».

٢. في «بس»: «ولا تعرفه».

٣. في «ص» ومرآة العقول: «يعرّفه».

٤. في مرآة العقول: «قوله: «منه» متعلّق بـ«يعرفه» أي من عنده ومن لدنه ... وربّما يقرأ: منّه، بفتح الميم وتشديد النون، أي نعمته التي هي الإمام أو معرفته».

٥. في «ض»: + «منه».

٦. هكذا في «ج، ص، ض، بر، بس، بف». وفي «ب، د، هـ»: «تتجلّى». وفي «ز»: «يتجلّى». وفي المطبوع: «ينجلي».

٧. في «ز، ص»: «منهم».

٨. في «ب، ز، هـ، بف» والوافي: - «مظلمة».

٩. في «ف»: «ويفتتح».

١٠. في «بر»: + «كلّ».

١١. في «ض، هـ»: «البذر».

١٢. في الوسائل، ح ٢١٤٧٩: «بالخير». وفي الوسائل، ح ٢١١٤٢: «به».

١٣. في الوسائل: + «مرائين». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢٦: «العُجُل، بضمّ العين وتشديد الجيم المفتوحة: جمع عاجل».

١٤. في «ف، هـ»: «ذكروا».

١٥. أي الطالبون لمن برأ من العيب مطلقاً أو ظاهر العيوب الخفيّة ليظهروه للناس، أو يفتروا عليهم حسداً وبغياً. أصل البُرْء، والبَراء، والتبرّي: التفصّي ممّا يكره مجاورته؛ ولذلك قيل: برأت من المرض، وبَرِئتُ من فلان، وتبرّأتُ وأبرأته من كذا، وبرّأته، ورجل بريء، وقوم بُرَآء وبريؤون. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ١٩٩؛ المفردات للراغب، ص ١٢١ (برأ).

١٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النميمة، ح ٢٨٠٥، من قوله: «شراركم المشّاؤون بالنميمة». وفيه، نفس الباب، ح ٢٨٠٣؛ الزهد، ص ٦٦، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٥، ح ٥٧٦٢، ذيل وصايا النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفي الخصال، ص ١٨٢، باب الثلاثة، ذيل ح ٢٤٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٦٢، المجلس ١٦، ضمن ح ٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها من قوله: «شراركم المشّاؤون» مع

←

١٣/٢٢٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ ، وَالْزَمُوا بُيُوتَكُمْ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُصِيبُكُمْ أَمْرٌ تَخُصُّونَ بِهِ أَبَداً[1] ، وَلَا تَزَالُ[2] الزَّيْدِيَّةُ لَكُمْ وِقَاءً[3] أَبَداً».[4]

٢٢٧٧ / ١٤ . عَنْهُ[5] ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[6] صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ، قَالَ : «إِنْ كَانَ فِي يَدِكَ هٰذِهِ شَيْءٌ ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ[7] أَنْ لَا تَعْلَمَ هٰذِهِ ، فَافْعَلْ».

قَالَ : وَكَانَ عِنْدَهُ إِنْسَانٌ ، فَتَذَاكَرُوا الْإِذَاعَةَ ، فَقَالَ : «احْفَظْ لِسَانَكَ ؛ تُعَزَّ ، وَلَا تُمَكِّنِ النَّاسَ مِنْ قِيَادِ[8] رَقَبَتِكَ ؛ فَتَذِلَّ[9]».[10] ٢/٢٢٦

← اختلاف يسير . المحاسن ، ص١٥ ، كتاب القرائن ، ح٤٢ ، عن محمّد بن عيسى بن يقطين ، عن يونس بن عبدالرحمن ؛ تحف العقول ، ص٢١٦ ، عن عليّ عليه السلام ، وتمام الرواية فيهما : «قولوا الخير» إلى «تكونوا من أهله» . الوافي ، ج٥ ، ص٧٠٢ ، ح٢٩١١ ؛ الوسائل ، ج١٦ ، ص١٢٣ ، ح٢١١٤٢ ، من قوله : «قولوا الخير» إلى «تكونوا من أهله» ؛ وفيه ، ج١٦ ، ص٢٤٨ ، ح٢١٤٧٩ ؛ البحار ، ج٧٥ ، ص٨٠ ، ح٢٩.

١ . في الغيبة : + «ويصيب العامّة».

٢ . في «هـ ، بر ، بف» : «ولا يزال».

٣ . في حاشية «ف» : «وقاية».

٤ . الغيبة للنعماني ، ص١٩٧ ، ح٧ ، بسند آخر عن عليّ بن أسباط ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي ، ج٥ ، ص٧٠٣ ، ح٢٩١٢ ؛ الوسائل ، ج١٦ ، ص٢٤٨ ، ح٢١٤٨٠ ، إلى قوله : «والزموا بيوتكم» ؛ البحار ، ج٧٥ ، ص٨٢ ، ح٣٠.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

٦ . في «ز» : + «الرضا».

٧ . في «هـ» والوافي : «فاستطعت» بدل «فإن استطعت».

٨ . في «هـ» : «قيادك و» . و «القِيادُ» : حبل تُقاد به الدابّة . وتمكين الناس من القياد كناية عن الحبس والإذلال والأخذ الشديد وتسليط المخالفين على الإنسان بسبب ترك التقيّة وإفشاء الأسرار عندهم . راجع : الصحاح ، ج٢ ، ص٥٢٩ (قيد) ؛ شرح المازندراني ، ج٩ ، ص١٢٧ ؛ مرآة العقول ، ج٩ ، ص٢٠١.

٩ . في «هـ» : - «فتذلّ» . وفي الكافي ، ح١٨٢٣ : «من قيادك فتذلّ رقبتك».

١٠ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب الصمت وحفظ اللسان ، ح١٨٢٣ ، وفيه : «عنه ، عن عثمان بن عيسى ، ←

٥/٢٢٧٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ أَمْرَنَا مَسْتُورٌ مُقَنَّعٌ بِالْمِيثَاقِ[١]، فَمَنْ هَتَكَ عَلَيْنَا أَذَلَّهُ اللّٰهُ».[٢]

١٦/٢٢٧٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ يَقُولُ: «نَفَسُ الْمَهْمُومِ لَنَا الْمُغْتَمِّ لِظُلْمِنَا[٤] تَسْبِيحٌ، وَهَمُّهُ لِأَمْرِنَا عِبَادَةٌ، وَكِتْمَانُهُ لِسِرِّنَا[٥] جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ».

قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ: اكْتُبْ هٰذَا بِالذَّهَبِ؛ فَمَا كَتَبْتَ[٦] شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْهُ.[٧]

قال: حضرت أبا الحسن صلوات الله عليه، وقال له رجل: أوصني، فقال له: احفظ لسانك ...». قرب الإسناد، ص٣٠٩، ح١٢٠٤، وفيه: «محمّد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن أبي الحسن الأوّل ، قال: سمعته يقول لرجل: لا تمكّن الناس من قيادك فتذلّ». الوافي، ج٥، ص٧٠٣، ح٢٩١٣؛ الوسائل، ج١٦، ص٢٤٨، ح٢١٤٨١؛ البحار، ج٧٥، ص٨٢، ح٣١.

١. في المرآة: «المقنّع، اسم مفعول على بناء التفعيل، أي مستور، وأصله من القناع. «بالميثاق» أي بالعهد الذي أخذ الله ورسوله والأئمّة أن يكتموه عن غير أهله».

٢. بصائر الدرجات، ص٢٨، ح٢ و ٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج٥، ص٧٠٣، ح٢٩١٤؛ البحار، ج٧٥، ص٨٣، ح٣٢.

٣. تقدّم في الكافي، ذيل ح١٦٤٤ أنّ الصواب في العنوان هو «محمّد بن أسلم» فلاحظ.

٤. في الوسائل: «لمظلمتنا».

٥. في «ص، هـ، بر» وحاشية «ض» والوافي: «سرّنا».

٦. في المرآة: «فما كتبت، بالخطاب، ويحتمل التكلّم».

٧. الأمالي للمفيد، ص٣٣٨، المجلس ٤٠، ح٣، بسنده عن محمّد بن سعيد بن غزوان وعيسى بن أبي منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله ؛ الأمالي للطوسي، ص١١٥، المجلس ٤، ح٣٢، بسنده عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج٥، ص٧٠٤، ح٢٩١٥؛ الوسائل، ج١٦، ص٢٤٩، ح٢١٤٨٥؛ البحار، ج٧٥، ص٨٣، ح٣٣.

٩٩ ـ بَابُ الْمُؤْمِنِ وَعَلَامَاتِهِ وَصِفَاتِهِ[١]

٢٢٨٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ دَاهِرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ قُثَمَ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْحَرَّانِيِّ[٣]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ ـ يُقَالُ لَهُ: هَمَّامٌ، وَكَانَ عَابِداً نَاسِكاً مُجْتَهِداً ـ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ[٤]، صِفْ لَنَا[٥] صِفَةَ الْمُؤْمِنِ كَأَنَّنَا نَنْظُرُ إِلَيْهِ.

فَقَالَ: يَا هَمَّامُ، الْمُؤْمِنُ هُوَ الْكَيِّسُ[٦] الْفَطِنُ[٧]، بِشْرُهُ فِي وَجْهِهِ، وَحُزْنُهُ فِي قَلْبِهِ،

---

١ . في «ه، بر»: «وصفاته وعلاماته».

٢ . في «ز، ه» وحاشية «بر» والبحار: «محمّد بن يحيى». وفي «ص»: «محمّد بن يحيى، عن جعفر». وكلاهما سهو؛ فإنّ محمّد بن جعفر هذا، هو محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي الذي يقال له: محمّد بن أبي عبدالله؛ روى هو كتاب محمّد بن إسماعيل البرمكي، والبرمكي روى كتاب عبدالله بن داهر الأحمري. راجع: رجال النجاشي، ص٢٢٨، الرقم ٦٠٢؛ وص٣٤١، الرقم ٩١٥؛ و ص٣٧٣، الرقم ١٠٢٠.

ثمّ إنّ ماورد في التوحيد للصدوق، ص٣٠٨، ح٢ من توسّط الحسين بن الحسن بين محمّد بن إسماعيل البرمكي وعبدالله بن داهر، فاحتمال وقوع الخلل فيه غير منفيّ؛ فقد روى محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن عبدالله بن داهر في علل الشرائع، ص ١٦١، ح ١؛ والخصال، ص٥٨، ذيل ح٧٨ أيضاً مباشرة.

٣ . هكذا في «ب، ف، جر». وفي «ج، د، ز، ه، بر، بس، بف» والمطبوع: «قثم أبي قتادة الحرّاني».

والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد ذكر ابن حبّان في كتابه الثقات، ج٩، ص٢٥، قثم بن أبي قتادة، أبا أسامة الحرّاني، وأما قثم أبوقتادة فلم نجده في موضع، مع الفحص الأكيد.

يؤيّد ما استظهرناه ما ورد في الطبعة الحجريّة من الكتاب؛ من «قسم بن أبي قتادة الحرّاني». وكذا ماورد في التوحيد، ص٣٠٨، ح٣ من رواية عبدالله بن داهر عن الحسين بن يحيى الكوفي، عن قثم بن قتادة، عن عبدالله بن يونس.

ثمّ إنّ أباقتادة الحرّاني ليس إلّا واحداً، وهو عبدالله بن واقد الحرّاني. راجع: تهذيب الكمال، ج١٦، ص٢٥٩، الرقم ٣٦٣٨؛ وج ٣٤، ص١٩٧، وهذا مؤيّد آخر لصحّة ما أثبتناه.

٤ . في «بف»: ‑ «يا أميرالمؤمنين».

٥ . في «بف»: «لي».

٦ . «الكيّس»: العاقل. وقد كاس يكيس كَيْساً. والكَيْس: العقل. النهاية، ج ٤، ص٢١٧ (كيس).

٧ . «الفِطْنَة»: الحِذق، وضدّه: الغَباوة. وقيل: الفِطْنة: الفهم. وقيل: الفَطانة: جودة استعدادِ الذهن لإدراك ←

أَوْسَعُ شَيْءٍ صَدْراً، وَأَذَلُّ شَيْءٍ نَفْساً، زَاجِرٌ عَنْ كُلِّ فَانٍ، حَاضٌّ[1] عَلىٰ كُلِّ حَسَنٍ، لَا حَقُودٌ وَلَا حَسُودٌ، وَلَا وَثَّابٌ[2] وَلَا سَبَّابٌ، وَلَا عَيَّابٌ وَلَا مُغْتَابٌ، يَكْرَهُ الرِّفْعَةَ، وَيَشْنَأُ السُّمْعَةَ[3]، طَوِيلُ الْغَمِّ[4]، بَعِيدُ[5] الْهَمِّ، كَثِيرُ الصَّمْتِ، وَقُورٌ[6]، ذَكُورٌ، صَبُورٌ، شَكُورٌ، مَغْمُومٌ بِفِكْرِهِ، مَسْرُورٌ[7] بِفَقْرِهِ، سَهْلُ الْخَلِيقَةِ[8]، لَيِّنُ الْعَرِيكَةِ[9]، رَصِينُ[10] الْوَفَاءِ، قَلِيلُ الْأَذىٰ، لَا مُتَأَفِّكٌ[11] .... ←

٢٢٧/٢

⇐ ما يرد عليه من الغير. تاج العروس، ج ١٨، ص ٤٣٤ (فطن).

١ . «حضّه»: حثّه. الصحاح، ج ٢، ص ١٠٧١ (حضض).

٢ . قوله عليه السلام: «ولاوثّاب»، أي لايثب ولايطفر في وجوه الناس بالمنازعة والمعارضة؛ من الوَثْب، وهو الطَفْر، وحيث إنّ هذه الصفة من لوازم الحمق وخفّة العقل فسّره العلّامة الفيض بالطيش، حيث قال: «الوثبة: الطيش». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٣ (وثب).

٣ . أي يبغض الرياء.

٤ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٠٤: «طويل الغمّ، أي لما تستقبله من سكرات الموت وأحوال القبر وأهوال الآخرة. «بعيد الهمّ» إمّا تأكيد للفقرة السابقة، فإنّ الهمّ والغمّ متقاربان، أي يهتمّ للأمور البعيدة عنه من اُمور الآخرة. أو المراد بالهمّ القصد، أي هو عالي الهمّة لا يرضى بالدون من الدنيا».

٥ . في «بف»: «كثير».

٦ . في المرآة: «أي ذو وقار ورزانة، لايستعجل في الأمور، ولايبادر في الغضب، ولا تجرّه الشهوات إلى ما لاينبغي فعله».

٧ . في «ه»: «مشهور». وفي المرآة: «مغموم بفكره، أي بسبب فكره في اُمور الآخرة. «مسرور بفقره» لعلمه بقلّة خطره، ويسر الحساب في الآخرة، وقلّة تكاليف الله فيه».

٨ . «الخليقة»: الخُلُق، والخليقة: الطبيعة. والجمع: الخلائق. أي ليس في طبعه خشونة وغلظة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٢١ (خلق).

٩ . «العَريكة»: الطبيعة. وفلان ليّن العريكة: إذاكان سلساً مطاوعاً منقاداً قليل الخلاف والنُّفور. النهاية، ج ٣، ص ٢٢٢ (عرك).

١٠ . رصنتُ الشيءَ أرصنُه رَصناً: أكملتُه. وأرصنته: أحكمتُه. والرَّصين: المحكم الثابت. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٤٤ (رصن). وقال في المرآة: «وما في بعض نسخ الكافي بالضاد المعجمة تصحيف».

١١ . في حاشية «بف»: «مُتَفتِّك». و«المتأفّك»: من لا يبالي أن ينسب إليه الإفك، أي الكذب؛ قاله المازندراني. وأمّا المجلسي، فإنّه قال: «كأنّه مبالغة في الإفك بمعنى الكذب، أي لا يكذب كثيراً، أو المعنى لا يكذب على ⇒

وَلَا مُتَهَتِّكٌ[١].

إِنْ ضَحِكَ لَمْ يَخْرَقْ[٢]، وَإِنْ غَضِبَ لَمْ يَنْزَقْ[٣]؛ ضِحْكُهُ تَبَسُّمٌ، وَاسْتِفْهَامُهُ تَعَلُّمٌ، وَمُرَاجَعَتُهُ تَفَهُّمٌ، كَثِيرٌ عِلْمُهُ، عَظِيمٌ حِلْمُهُ، كَثِيرُ الرَّحْمَةِ، لَا يَبْخَلُ[٤]، وَلَا يَعْجَلُ، وَلَا يَضْجَرُ[٥]، وَلَا يَبْطَرُ[٦]، وَلَا يَحِيفُ[٧] فِي حُكْمِهِ، وَلَا يَجُورُ[٨] فِي عِلْمِهِ، نَفْسُهُ أَصْلَبُ مِنَ الصَّلْدِ[٩]، وَمُكَادَحَتُهُ[١٠] أَحْلىٰ مِنَ الشَّهْدِ، .... ←

⇐ الناس. وفي بعض النسخ: لا مستأفك، أي لا يكذب على الناس فيكذبوا عليه، فكأنّه طلب منهم الإفك». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٣٠؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٠٦.

١. هتك السِّتْرَ وغيرَه يَهْتِكه فانهتك وتهتّك: جذبه فقطعه من موضعه، أو شقّ منه جزءاً فبدا ماوراءه. ورجل مُنْهَتِكٌ ومُتَهتِّك ومُسْتَهْتِكٌ: لا يبالي أن يُهتَك ستره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٧ (هتك).

٢. «لم يخرق» من الخَرْق بمعنى الشقّ، والمعنى: إن ضحك لم يشقّ فاه ولم يفتحه كثيراً حتّى يبلغ القهقهة كما هو شأن الكرماء، أو من الخُرْق والخَرَق بمعنى الحمق، والمعنى: لا يبالغ في الضحك حتّى ينتهي إلى الخرق والسفه والحمق، بل يقتصر على التبسّم. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٧ (خرق).

٣. «النَّزق»: خِفّةٌ في كلّ أمر، وعجلة في جهل وحمق. ترتيب الكتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٠ (نزق).

٤. في حاشية «ج»: «ولا يبخل». وفي مرآة العقول: «وربّما يقرأ بالنون ثمّ الجيم من النجل، وهو الرمي بالشيء، أي لا يرمي بالكلام من غير رويّة. وهو تصحيف». راجع أيضاً: البحار، ج ٦٧، ص ٣٧١.

٥. الضَجْر: القلق والاضطراب من الغمّ، يقال: ضجر من الشيء، أي اغتمّ وقلق واضطرب منه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٩؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٧١ (ضجر).

٦. البَطَر: الأَشَر، وهو شدّة الفرح، والنشاط، وقلّة احتمال النعمة، والدهش، والحيرة، والطغيان عند النعمة وطول الغنى، وكراهية الشيء من غير أن يستحقّ الكراهة؛ وفعل الكلّ: كفرح. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٢؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٣ (بطر).

٧. حاف يحيف حَيْفاً: جار وظَلَم، وسواء كان حاكماً أو غير حاكم، فهو حائف. المصباح المنير، ص ١٥٩ (حيف).

٨. في مرآة العقول: «أي لايظلم أحداً بسبب علمه وربّما يقرأ: يجوز، بالزاي، أي لا يتجاوز عن العلم الضروري إلى غيره».

٩. حجرٌ صَلْد: صُلْب أملس. كناية عن شدّة تحمّله للميثاق، أو عن عدم عدوله عن الحقّ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨ (صلد).

١٠. «الكَدْح»: العمل والسعي والكسب، يقال: هو يَكدَح في كذا، أي يَكِدّ. وهو يكدح لعياله وتكتدح، أي ⇐

٢٢٨/٢ لَا جَشِعٌ[1]، وَلَا هَلِعٌ[2]، وَلَا عَنِفٌ[3]، وَلَا صَلِفٌ[4]، وَلَا مُتَكَلِّفٌ، وَلَا مُتَعَمِّقٌ[5]، جَمِيلُ الْمُنَازَعَةِ[6]، كَرِيمُ الْمُرَاجَعَةِ، عَدْلٌ إِنْ غَضِبَ، رَفِيقٌ إِنْ طَلَبَ[7]، لَا يَتَهَوَّرُ[8]، وَلَا يَتَهَتَّكُ، وَلَا يَتَجَبَّرُ، خَالِصُ الْوُدِّ، وَثِيقُ الْعَهْدِ، وَفِيُّ الْعَقْدِ، شَفِيقٌ، وَصُولٌ، حَلِيمٌ، خَمُولٌ[9]، قَلِيلُ الْفُضُولِ[10]، رَاضٍ عَنِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ، مُخَالِفٌ لِهَوَاهُ، ....←

--- يكتسب لهم. الصحاح، ج ١، ص ٣٩٨ (كدح).

في شرح المازندراني: «وصف عمله ومبالغته في الخيرات بأنّه أحلى من العسل في مذاقه، وميل طبعه اللطيف إليه»، وقال الفيض في الوافي: «الكدح: الكدّ والسعي، وحلاوة مكادحته لحلاوة ثمرتها ويقينه في نيلها؛ فإنّ التعب في سبيل المحبوب راحة»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قيل: المكادحة: المنازعة، أي منازعته لرفقه فيها أحلى من العسل، وأقول: يحتمل أن يكون المعنى أنّ سعيه في تحصيل المعيشة والأمور الدنيويّة لمساهلته فيها حسن لطيف».

١. «الجَشَعُ»: أشدّ الحِرص وأسوَؤه، أو أن تأخذ نصيبك وتطمع في نصيب غيرك. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٥٤ (جشع).

٢. «الهلع»: أشدّ الجزع والضَّجَر. ورجل هَلِعٌ هَلُوعٌ هِلواع وهِلْواعَة: جَزوع حريص. النهاية، ج ٥، ص ٢٦٩؛ ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٩٤ (هلع).

٣. عَنُفَ به وعليه عُنْفاً: إذا لم يَرفُق به. وكلّ ما في الرِّفق من الخير ففي العنف من الشرّ مثله. المصباح المنير، ص ٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٩ (عنف).

٤. «الصَّلَف»: التكلّم بما يكرهه صاحبك، والتمدّح بما ليس عندك، أو مجاوزة قدر الظرف والادّعاء فوق ذلك تكبّراً، وهو صَلِف من صلافىٰ وصُلَفاء وصَلِفين. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٤ (صلف).

٥. «المتعمّق»: المبالغ في الأمر، المتشدّد فيه، الذي يطلب أقصى غايته. والمراد عدم المبالغة في الأمور الدنيويّة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٩ (عمق).

٦. «التنازع» و«المنازعة»: المجاذبة. ويعبّر بهما عن المخاصمة والمجادلة. المفردات للراغب، ص ٧٩٨ (نزع).

٧. احتمل في «طلب» البناء للفاعل والمفعول باعتبارين. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٣٢؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٠٩.

٨. «التَّهَوُّر»: الوقوع في الشيء بقلّة مبالاة. الصحاح، ج ٢، ص ٨٥٦ (هور).

٩. في «د، بس» والوافي والبحار: «حمول» بالمهملة. وفي المرآة: «في أكثر النسخ بالخاء المعجمة، وفي بعضها بالحاء المهملة؛ فعلى الأوّل المعنى أنّه خامل الذكر، غير مشهور بين الناس، وكأنّه محمول على أنّه لا يحبّ الشهرة ولا يسعى فيها، لا أنّ الشهرة مطلقاً مذمومة. وعلى الثاني: إمّا المراد به الحلم تأكيداً، أو المراد بالحليم: العاقل؛ أو أنّه يتحمّل المشاقّ للمؤمنين. والأوّل أظهر».

١٠. فَضَلَ فَضْلاً: زاد. وخُذِ الفضل، أي الزيادة. والجمع: فُضول. وقد استُعمل الجمع استعمال المفرد فيما ---

لَا يَغْلُظُ[١] عَلىٰ مَنْ دُونَهُ[٢]، وَلَا يَخُوضُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، نَاصِرٌ لِلدِّينِ، مُحَامٍ عَنِ[٣] الْمُؤْمِنِينَ، كَهْفٌ لِلْمُسْلِمِينَ، لَا يَخْرِقُ[٤] الثَّنَاءُ سَمْعَهُ، وَلَا يَنْكِي[٥] الطَّمَعُ قَلْبَهُ، وَلَا يَصْرِفُ اللَّعِبُ حُكْمَهُ[٦]، وَلَا يُطْلِعُ[٧] الْجَاهِلَ عِلْمَهُ، قَوَّالٌ، عَمَّالٌ، عَالِمٌ، حَازِمٌ[٨]، لَا بِفَحَّاشٍ، وَلَا بِطَيَّاشٍ[٩]، وَصُولٌ فِي غَيْرِ عُنْفٍ، بَذُولٌ فِي غَيْرِ سَرَفٍ، لَا بِخَتَّالٍ[١٠]، وَلَا بِغَدَّارٍ، وَلَا يَقْتَفِي أَثَراً[١١]، ....←

← لا خير فيه. والمراد: زيادات القول والفعل. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٥ (فضل).

١. في «ج»: «لا يغلِّظ». وفي مرآة العقول: «لا يغلظ، على بناء الإفعال. يقال: أغلظ له في القول، أي خشن. أو على بناء التفعيل. أو على بناء المجرّد، ككرُم». وهو الظاهر من شرح المازندراني.

٢. في «هـ، بر» وحاشية «د» والوافي: «من يؤذيه».

٣. في «بس»: + «المسلمين».

٤. في شرح المازندراني: «أي لا يشقّه ولا يدخل فيه؛ لأنّه يتأبّى من استماعه ويستكرهه». وقال الفيض في الوافي: «نفي الخرق والنكاية كناية عن عدم التأثّر بهما». وفي مرآة العقول: «كأنّ المراد بالخرق الشقّ، وعدمه كناية عن عدم التأثير فيه كأنّه لم يسمعه. وما قيل من أنّه على بناء الإفعال، أي لا يصير سمعه ذا خرق وأحمق، فلا يخفى بعده». وخرقتُ الثوب: إذا شققته، وخرقتُ الأرض: إذا قطعتها فبلغت أقصاها. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٧٩ (خرق).

٥. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ مهموزاً وغير مهموز». يقال: نكيت في العدوّ أنكي نِكايةً فأنا ناكٍ، إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل فوهنوا لذلك. وقد يهمزلغة فيه. يقال: نكأتُ القَرْحة أنكَؤُها: إذا قشرتها. والمراد: عدم تأثير الطمع وعدم استقراره في قلبه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

٦. في «ب»: «حِكَمَه» على صيغة الجمع.

٧. قال المازندراني: «أي لا يعلم الجاهل علمه، يقال: اطّلعه على افتعله إذا علمه، أو لا يعلو الجاهل علمه ولا يبلغ مبلغه، من طلع الجبل كمنع ونصر وعلم إذا علاه، وذلك لأنّه حكيم يضع علمه وحكمته في موضعه ويمنعه عن غير أهله». وصرّح المجلسي بكونه من باب الإفعال. وطلع الكوكب طلوعاً ومَطْلِعاً: ظهر، كأطلع، وعلى الأمر طلوعاً: علمه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٧ (طلع).

٨. في «د»: «جازم».

٩. «الطَّيش»: النَّزَقُ والخفّة. والرجل طيّاش. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٠٩ (طيش).

١٠. في «ج» والبحار: «ولا بختّال». وخَتَله يَختِله: خدعه وراوغَه. النهاية، ج ٢، ص ٩ (ختل). وفي الوافي ومرآة العقول: «ولا بختّارٍ». والختر: الغدر والخديعة.

١١. في الوافي: «نفي اقتفاء الأثر كناية عن عدم التجسّس لعيوب الناس».

وَلَا يَحِيفُ[١] بَشَراً، رَفِيقٌ بِالْخَلْقِ، سَاعٍ[٢] فِي الْأَرْضِ، عَوْنٌ لِلضَّعِيفِ، غَوْثٌ لِلْمَلْهُوفِ[٣]، لَا[٤] يَهْتِكُ سِتْراً، وَلَا يَكْشِفُ سِرّاً، كَثِيرُ الْبَلْوىٰ، قَلِيلُ الشَّكْوىٰ.

٢٢٩/٢ إِنْ رَأىٰ خَيْراً ذَكَرَهُ، وَإِنْ عَايَنَ[٥] شَرّاً سَتَرَهُ، يَسْتُرُ الْعَيْبَ، وَيَحْفَظُ الْغَيْبَ، وَيُقِيلُ[٦] الْعَثْرَةَ، وَيَغْفِرُ الزَّلَّةَ، لَا يَطَّلِعُ عَلىٰ نُصْحٍ فَيَذَرَهُ[٧]، وَلَا يَدَعُ جِنْحَ[٨] حَيْفٍ فَيُصْلِحَهُ، أَمِينٌ، رَصِينٌ[٩]، تَقِيٌّ، نَقِيٌّ، زَكِيٌّ[١٠]، رَضِيٌّ، يَقْبَلُ الْعُذْرَ، وَيُجْمِلُ[١١] الذِّكْرَ، وَيُحْسِنُ بِالنَّاسِ الظَّنَّ، وَيَتَّهِمُ عَلَى الْعَيْبِ[١٢] نَفْسَهُ، يُحِبُّ فِي اللّٰهِ بِفِقْهٍ وَعِلْمٍ، وَيَقْطَعُ فِي اللّٰهِ بِحَزْمٍ[١٣] وَعَزْمٍ، لَا يَخْرَقُ بِهِ فَرَحٌ[١٤]، وَلَا يَطِيشُ[١٥] بِهِ

---

١. في «ص، هـ» والبحار: «لا يخيف». وفي «ض»: «لا يجيف».

٢. في «ض»: «وساع».

٣. «الملهوف»: المكروب. النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لهف).

٤. في «ز، بس»: «ولا».

٥. في «ف»: «عابر».

٦. في «ج»: «يقبل». وأقال الله عثرته: رفعه من سقوطه. ومنه الإقالة في البيع؛ لأنّها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٧. في مرآة العقول: «أي إذا اطّلع على نصح لأخيه لا يتركه، بل يذكره له».

٨. في مرآة العقول: «الحاصل أنّه لا يدع شيئاً من الظلم يقع منه، أو من غيره على أحد؛ بل يصلحه، أو لا يصدر منه شيء من الظلم، فيحتاج إلى أن يصلحه. وفي بعض النسخ: جنف، بالجيم والنون، وهو محرّكة: الميل والجور». و «الجِنح»: الجانب والكَنَف والناحية. ومن الليل: الطائفة. ويضمّ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٢٩ (جنح).

٩. في «ب، ج، د، ض، ف، هـ، بر، بس»: «رضين» بالضاد المعجمة. و«الرصين»: المحكم الثابت. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٢٤؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨١ (رصن).

١٠. في حاشية «د»: «ذكيّ» بالذال. و«زكيّ» أي طاهر من العيوب. و«ذكيّ» أي يدرك المطالب العليّة من المبادي الخفيّة بسهولة.

١١. في «بر»: «ويجمّل» بالتشديد. وفي «بس»: «ويحمل».

١٢. هكذا في «ف» ومرآة العقول والوافي. ويكون «على» بمعنى الباء، أي يتّهم بالعيب نفسه. وفي أكثر النسخ والمطبوع: «الغيب» بالغين المعجمة، فيكون «على» بمعنى «في».

١٣. في «د، هـ»: «يجزم».

١٤. في «بر»: «فرج» بالجيم المعجمة. وفي مرآة العقول: «أي لا يصير الفرح سبباً لخرقه وسفهه».

١٥. في «ض»: «ولا يبطش». وطاش السهم عن الهدف طَيْشاً: انحرف عنه فلم يصبه، فهو طائش وطيّاش. ←

مَرَحٌ[١]، مُذَكِّرٌ لِلْعَالِمِ، مُعَلِّمٌ لِلْجَاهِلِ، لَا يُتَوَقَّعُ لَهُ بَائِقَةٌ[٢]، وَلَا يُخَافُ لَهُ[٣] غَائِلَةٌ[٤]، كُلُّ سَعْيٍ أَخْلَصُ عِنْدَهُ مِنْ سَعْيِهِ، وَكُلُّ نَفْسٍ أَصْلَحُ عِنْدَهُ[٥] مِنْ نَفْسِهِ، عَالِمٌ بِعَيْبِهِ، شَاغِلٌ بِغَمِّهِ، لَا يَثِقُ بِغَيْرِ رَبِّهِ، غَرِيبٌ[٦]، وَحِيدٌ، جَرِيدٌ[٧]، حَزِينٌ[٨]، يُحِبُّ فِي اللّٰهِ، وَيُجَاهِدُ فِي اللّٰهِ لِيَتَّبِعَ[٩] رِضَاهُ، وَلَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُوَالِي فِي سَخَطِ رَبِّهِ، مُجَالِسٌ لِأَهْلِ الْفَقْرِ، مُصَادِقٌ لِأَهْلِ الصِّدْقِ، مُؤَازِرٌ[١٠] لِأَهْلِ الْحَقِّ، عَوْنٌ لِلْغَرِيبِ[١١]، أَبٌ لِلْيَتِيمِ، بَعْلٌ لِلْأَرْمَلَةِ[١٢]، حَفِيٌّ[١٣] بِأَهْلِ[١٤] الْمَسْكَنَةِ، مَرْجُوٌّ لِكُلِّ كَرِيهَةٍ[١٥]، مَأْمُولٌ لِكُلِّ ←

= المصباح المنير، ص٣٨٣ (طيش). وفي مرآة العقول: «أي لا يصير شدّة فرحه سبباً لنزقه وخفّته وذهاب عقله أو عدوله عن الحقّ وميله إلى الباطل».

١. في «بر» وحاشية «ج»: «ترح». ومَرِحَ مَرَحاً فهو مَرِح، مثل فَرِحَ، وزناً ومعنى. وقيل: أشدّ من الفرح. المصباح المنير، ص٥٦٨ (مرح).

٢. «البائقة»: النازلة، وهي الداهية والشرّ الشديد. وجمعها: بوائق. المصباح المنير، ص٦٦؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١١٥٦ (بوق).

٣. في «ه»: «عليه».

٤. «الغائلة»: الفساد والشرّ. وغائلة العبد: إباقُه وفجوره ونحو ذلك. والجمع: الغوائل. وقال الكسائي: الغوائل: الدواهي. المصباح المنير، ص٤٥٧ (غول).

٥. في «ص، ض، ف، ه، بف»: «عنده أصلح».

٦. في «ج، ز، ص، ف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «قريب». ولكن استظهر المجلسي في البحار والمرآة: «غريب».

٧. في «ض، ه، بر» والوافي ومرآة العقول والبحار: - «جريد».

٨. في «ج، د، ف، بس» وشرح المازندراني: - «حزين».

٩. في «بر» والوافي: «ليبتغ».

١٠. «آزره»: ظاهره وعاونه على أمر. ترتيب كتاب العين، ج١، ص٨٠ (أزر).

١١. هكذا في «د، ج، ص، ف، ه» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للقريب».

١٢. «الأرملة»: المرأة التي مات زوجها، سواء كانت غنيّة أو فقيرة، أو هي المحتاجة المسكينة. راجع: النهاية، ج٢، ص٢٦٦؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٣٣٢ (رمل).

١٣. «الحفيّ»: البَرُّ اللطيف. ويقال: حفيتُ بفلان وتحفّيت به، إذا عُنيتَ بإكرامه. المفردات للراغب، ص٢٤٦ (حفي).

١٤. في شرح المازندراني: «لأهل».

١٥. في الوافي: «كريمة». و«الكريهة»: الشدّة في الحرب. الصحاح، ج٦، ص٢٢٤٧ (كره).

شِدَّةٍ[١]، هَشَّاشٌ[٢]، بَشَّاشٌ[٣]، لَا بِعَبَّاسٍ وَلَا بِجَسَّاسٍ[٤]، صَلِيبٌ، كَظَّامٌ، بَسَّامٌ[٥]، دَقِيقُ النَّظَرِ، عَظِيمُ الْحَذَرِ.

لَا يَجْهَلُ، وَإِنْ جُهِلَ عَلَيْهِ[٦] يَحْلُمُ[٧]، لَا يَبْخَلُ[٨]، وَإِنْ بُخِلَ[٩] عَلَيْهِ[١٠] صَبَرَ، عَقَلَ فَاسْتَحْيَا، وَقَنِعَ فَاسْتَغْنىٰ، حَيَاؤُهُ[١١] يَعْلُو شَهْوَتَهُ، وَوُدُّهُ يَعْلُو حَسَدَهُ[١٢]، وَعَفْوُهُ يَعْلُو ٢/٢٣٠ حِقْدَهُ، لَا يَنْطِقُ بِغَيْرِ صَوَابٍ، وَلَا يَلْبَسُ إِلَّا الِاقْتِصَادَ، مَشْيُهُ[١٣] التَّوَاضُعُ، خَاضِعٌ[١٤] لِرَبِّهِ بِطَاعَتِهِ، رَاضٍ[١٥] عَنْهُ فِي كُلِّ حَالَاتِهِ، نِيَّتُهُ خَالِصَةٌ، أَعْمَالُهُ لَيْسَ فِيهَا غِشٌّ[١٦] وَلَا خَدِيعَةٌ، نَظَرُهُ عِبْرَةٌ، وسُكُوتُهُ[١٧] فِكْرَةٌ، وَكَلَامُهُ حِكْمَةٌ، مُنَاصِحاً مُتَبَاذِلاً مُتَوَاخِياً، نَاصِحُ

---

١. في «ف، هـ»: «شديدة».

٢. «الهَشّ»: كلّ شيء فيه رَخاوة. ورجل هشّ: إذا هشَّ إلى إخوانه. والمشاشة: الارتياح والخفّة للمعروف. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٨٧ (هشّ).

٣. في «بر»: «بشّاش هشّاش». و«البشّ»: اللطف في المسألة والإقبال على أخيك. ورجل هشّ بشّ. والبشاشة: طلاقة الوجه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٦٥ (بشّ).

٤. جسّ الأخبار وتجسّسها: تتبّعها. ومنه الجاسوس؛ لأنّه يتتبّع الأخبار ويفحص عن بواطن الأمور. المصباح المنير، ص ١٠١ (جسس).

٥. «البسّام»: كثير التبسّم، وهو أقلّ الضحك وأحسنه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠ (بسم).

٦. هو يجهل على قومه: يُتسافَه عليهم. أساس البلاغة، ص ٦٧ (جهل).

٧. في «ب، ج، د، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: -«لا يجهل، وإن جهل عليه يحلم». وفي «ز، ص»: -«يحلم».

٨. في «بس»: «لا يتحمّل».

٩. في «بس»: «وإن يخل». وفي شرح المازندراني: «لا ينجل، وإن نجل» من النجل وهو اظهار العيب ونحوه، والطعن بمقدم الرجل ليسقطه كما يفعله المصارع، والرمي بالشيء.

١٠. في «بس» وحاشية «د، ز، بف»: «عنه».

١١. في «هـ»: «حياه» بحذف الهمزة تخفيفاً.

١٢. في «بس»: «جسده».

١٣. في «ب»: «مشيّته». وفي مرآة العقول: «ومشيه».

١٤. في «ف»: «خاض».

١٥. في «ف»: «راضياً».

١٦. في «هـ»: «مكر».

١٧. هكذا في «ب، ص، ض، ف، هـ، بر، بف» والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سكوته» بدون الواو.

فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، لَا يَهْجُرُ أَخَاهُ وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَمْكُرُ بِهِ، وَلَا يَأْسَفُ عَلىٰ مَا فَاتَهُ، وَلَا يَحْزَنُ عَلىٰ مَا أَصَابَهُ، وَلَا يَرْجُو مَا لَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجَاءُ، وَلَا يَفْشَلُ فِي الشِّدَّةِ[١]، وَلَا يَبْطَرُ[٢] فِي الرَّخَاءِ[٣]، يَمْزُجُ الْحِلْمَ بِالْعِلْمِ[٤]، وَالْعَقْلَ بِالصَّبْرِ.

تَرَاهُ بَعِيداً كَسَلُهُ، دَائِماً نَشَاطُهُ، قَرِيباً أَمَلُهُ، قَلِيلاً[٥] زَلَلُهُ، مُتَوَقِّعاً لِأَجَلِهِ، خَاشِعاً قَلْبُهُ، ذَاكِراً رَبَّهُ، قَانِعَةً[٦] نَفْسُهُ، مَنْفِيّاً جَهْلُهُ، سَهْلاً أَمْرُهُ، حَزِيناً لِذَنْبِهِ، مَيِّتَةً شَهْوَتُهُ، كَظُوماً غَيْظَهُ، صَافِياً[٧] خُلُقُهُ، آمِناً مِنْهُ[٨] جَارُهُ، ضَعِيفاً كِبْرُهُ، قَانِعاً بِالَّذِي قُدِّرَ لَهُ، مَتِيناً[٩] صَبْرُهُ، مُحْكَماً أَمْرُهُ، كَثِيراً ذِكْرُهُ، يُخَالِطُ النَّاسَ لِيَعْلَمَ، وَيَصْمُتُ لِيَسْلَمَ، وَيَسْأَلُ لِيَفْهَمَ، وَيَتَّجِرُ[١٠] لِيَغْنَمَ، لَا يُنْصِتُ[١١] لِلْخَبَرِ[١٢] لِيَفْخَرَ[١٣] بِهِ[١٤]، وَلَا يَتَكَلَّمُ لِيَتَجَبَّرَ بِهِ[١٥] عَلىٰ مَنْ سِوَاهُ، نَفْسُهُ مِنْهُ فِي عَنَاءٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، أَتْعَبَ نَفْسَهُ لِآخِرَتِهِ، فَأَرَاحَ[١٦] النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، إِنْ بُغِيَ عَلَيْهِ صَبَرَ حَتّىٰ يَكُونَ اللّٰهُ الَّذِي يَنْتَصِرُ لَهُ، بُعْدُهُ

---

١. في «ز»: + «ولا يفرح بما أتاه».

٢. في «ف»: «ولا ينظر». و «البَطَر» في معنىً: كالحيرة والدَّهش. يقال: لا يُبْطِرَنَّ جهلُ فلان حلمك، أي لا يُدهشك. وفي معنىً: كالأشِرِ وغَمْطِ النِّعمة. يقال: بطر فلان نعمة الله، أي كأنّه مَرِح حتّى جاوز الشُّكرَ فتركه وراءه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٧٠ (بطر).

٣. في «بس»: «الرجاء».

٤. في «ز» وحاشية «ف» والوافي ومرآة العقول: «العلم بالحلم».

٥. في «هـ»: «قليل»، أي هو قليل. وكذا فيما يأتي.

٦. في حاشية «ف»: «قانعاً».

٧. في «بس»: «ماقياً».

٨. في «ج»: - «منه».

٩. في «د، ص، هـ»: «مبيناً». وفي «ض»: «متبيّناً».

١٠. في «ض»: «ويتجبّر».

١١. في «ب»: «لا ينصب».

١٢. في «ب، ج، د، ص، ض، هـ، بف» والوافي والبحار: «للخير». وفي «بس»: «للجزء».

١٣. هكذا في «ب، د، ز، هـ، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليفجر».

١٤. في حاشية «ج»: - «به».

١٥. في شرح المازندراني: - «به».

١٦. في «هـ»: «وأراح».

مِمَّنْ[١] تَبَاعَدَ مِنْهُ بُغْضٌ وَنَزَاهَةٌ[٢]، وَدُنُوُّهُ مِمَّنْ دَنَا مِنْهُ لِينٌ وَرَحْمَةٌ، لَيْسَ تَبَاعُدُهُ تَكَبُّراً وَلَا عَظَمَةً، وَلَا دُنُوُّهُ[٣] خَدِيعَةً وَلَا خِلَابَةً[٤]، بَلْ يَقْتَدِي بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، فَهُوَ إِمَامٌ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِ الْبِرِّ».

قَالَ: «فَصَاحَ هَمَّامٌ صَيْحَةً، ثُمَّ وَقَعَ مَغْشِيّاً عَلَيْهِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَمَا وَاللّٰهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَخَافُهَا عَلَيْهِ، وَقَالَ: هٰكَذَا تَصْنَعُ الْمَوْعِظَةُ[٥] الْبَالِغَةُ بِأَهْلِهَا، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: فَمَا بَالُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنَّ لِكُلٍّ أَجَلاً لَا يَعْدُوهُ[٦]، وَسَبَباً لَا يُجَاوِزُهُ، فَمَهْلاً لَا تُعِدْ[٧]، فَإِنَّمَا نَفَثَ[٨] عَلىٰ لِسَانِكَ شَيْطَانٌ[٩]».[١٠]

---

١. في حاشية «ج»: «ممّا».

٢. في نهج البلاغه وكتاب سليم: «ممّن تباعد عنه زهد ونزاهة».

٣. في «ه»: + «بمكر و».

٤. «الخلابة»: المخادعة. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥١٢ (خلب).

٥. في «ج، د، ف» وحاشية «ض» وشرح المازندراني ومرآة العقول والبحار: «المواعظ».

٦. في «ج، ز، ف، بر، بف» وحاشية «ه» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «لن يعدوه».

٧. في الوافي: «ولا تعد».

٨. أي ألقى؛ من النَّفْث بالفم، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقلّ من التَّفْل؛ لأنّ التفل لا يكون إلّا ومعه شيء من الريق. النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

٩. في «ف»: «الشيطان». وفي الوافي: «قول السائل: «فما بالك» أي لم تقع مغشيّاً عليك؟ أو ذكرت له ذلك مع خوفك عليه الموت؟ فأجابه عليه السلام بالإشارة إلى السبب البعيد، وهو الأجل المحكوم به القضاء الإلهي. وهو جواب مقنع للسامع، مع أنّه حقّ وصدق. وأمّا السبب القريب للفرق بينه وبين همّام ونحوه، فقوّة نفسه القدسيّة على قبول الواردات الإلهيّة وتعوّده بها وبلوغ رياضته حدّ السكينة عند ورود أكثرها، وضعف نفس همّام عمّا ورد عليه من خوف الله ورجائه، وأيضاً فإنّه عليه السلام كان متّصفاً بهذه الصفات لم يفقدها حتّى يتحسّر على فقدها. قيل: ولم يجب عليه السلام بمثل هذا الجواب؛ لاستلزامه تفضيل نفسه، أو لقصور فهم السائل ونهيه له عن مثل هذا السؤال، والتنفير عنه بكونه من نفثات الشيطان لوضعه له في غير موضعه، وهو من آثار الشيطان، وبالله العصمة والتوفيق. إن قيل: كيف جاز منه عليه السلام أن يجيبه مع غلبة ظنّه بهلاكه، وهو كالطبيب يعطي كلاً من المرضى بحسب احتمال طبيعته من الدواء؟ قلت: إنّه لم يكن يغلب على ظنّه إلّا الصعقة عن الوجد الشديد، فأمّا أنّ تلك الصعقة فيها موته، فلم يكن مظنوناً له؛ كذا قاله ابن ميثم رحمه الله».

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٥٧٢، المجلس ٨٤، ح ٢؛ وصفات الشيعة، ص ٢٣، ح ٣٥، بسند آخر عن جعفر بن ←

٢٢٨١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ[١] بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَمَانُ[٢] خِصَالٍ: وَقُورٌ عِنْدَ الْهَزَاهِزِ[٣]، صَبُورٌ عِنْدَ الْبَلَاءِ، شَكُورٌ عِنْدَ الرَّخَاءِ، قَانِعٌ[٤] بِمَا رَزَقَهُ اللّٰهُ، لَا يَظْلِمُ الْأَعْدَاءَ، وَلَا يَتَحَامَلُ[٥] لِلْأَصْدِقَاءِ، بَدَنُهُ مِنْهُ فِي تَعَبٍ[٦] وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، إِنَّ الْعِلْمَ[٧] خَلِيلُ الْمُؤْمِنِ، وَالْحِلْمَ[٨] وَزِيرُهُ، وَالصَّبْرَ[٩] أَمِيرُ جُنُودِهِ، وَالرِّفْقَ أَخُوهُ، وَاللِّينَ[١٠] وَالِدُهُ».[١١] ٢ / ٢٣١

↤ محمّد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين ﷺ. كتاب سليم بن قيس، ص٨٤٩، ح٤٣، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم، عن أمير المؤمنين ﷺ. نهج البلاغة، ص٣٠٣، الخطبة ١٩٣، وفي كلّها مع اختلاف. وفي نهج البلاغه، ص ٥٣٣، الحكمة ٣٣٣، قطعة منه. تحف العقول، ص١٥٩، مع اختلاف وتقدّم وتأخر في بعض فقراته. الوافي، ج ٤، ص١٥٣، ح١٧٤٧؛ البحار، ج٦٧، ص٣٦٥، ح ٧٠.

١ . تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٥٣٩، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبدالملك بن غالب. وتكلّمنا هناك حول الصواب في العنوان، فلاحظ.

٢ . في الكافي، ح ١٥٣٩: «ثماني».

٣ . «الهزاهز»: الفتن يهتزّ فيها الناس. المصباح المنير، ص٦٣٧ (هزز).

٤ . في «ج»، بس»: «قانعاً».

٥ . في حاشية «بر»: «ولا يتجاهل». وتحامَلَ الشيء: تكلّفه على مشقّة، وتحامل في الأمر وبه: تكلّفه على مشقّة، وعليه: كلّفه ما لا يطيق. قال المجلسي: «أي لا يحمل الوزر لأجلهم، أو لا يتحمّل عنهم ما لا يطيق الإتيان به من الأمور الشاقّة فيعجز عنها، والأوّل أظهر معنى، والثاني لفظاً». راجع: النهاية، ج ١، ص٤٤٣؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٣٠٦ (حمل)؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٢٥.

٦ . في «ه»: «التعب».

٧ . في «ه»: «العليم».

٨ . في «ه»: «والعلم».

٩ . في الكافي، ح ١٥٣٩: «والعقل».

١٠ . في حاشية «ج»: «والدين». وفي الكافي، ح ١٥٣٩ والبحار: «والبرّ». وفي مرآة العقول: «وقرأ بعض الأفاضل: والدين، مكان قوله: واللين، أي هو والده الروحاني؛ فإنّ الوالد سبب للحياة الجسمانيّة الفانية، والدين سبب للحياة الروحانيّة الأبديّة. وهذا أظهر وأنسب».

١١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٣٩؛ والأمالي للصدوق، ص٥٩٢، المجلس ٨٦، ↤

٢٢٨٢ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَصْمُتُ[١] لِيَسْلَمَ، وَيَنْطِقُ لِيَغْنَمَ[٢]، لَا يُحَدِّثُ أَمَانَتَهُ الْأَصْدِقَاءَ، وَلَا يَكْتُمُ شَهَادَتَهُ مِنَ الْبُعَدَاءِ[٣]، وَلَا يَعْمَلُ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ رِيَاءً، وَلَا يَتْرُكُهُ حَيَاءً، إِنْ[٤] زُكِّيَ خَافَ مِمَّا[٥] يَقُولُونَ، وَيَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ لِمَا[٦] لَا يَعْلَمُونَ، لَا يَغُرُّهُ[٧] قَوْلُ مَنْ جَهِلَهُ، وَيَخَافُ إِحْصَاءَ مَا عَمِلَهُ».[٨]

٢٢٨٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَاهُ:

رَفَعَهُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ[٩] لَهُ قُوَّةٌ فِي دِينٍ[١٠]، وَحَزْمٌ فِي لِينٍ، وَإِيمَانٌ فِي يَقِينٍ، وَحِرْصٌ فِي فِقْهٍ، وَنَشَاطٌ فِي هُدًى، وَبِرٌّ فِي اسْتِقَامَةٍ، وَعِلْمٌ فِي

← ح١٧؛ والخصال، ص٤٠٦، ح١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج٤، ص٣٥٢، ح٥٧٦٢، ضمن وصايا النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام؛ والخصال، ص٤٠٦، باب الثمانية، ح٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «والناس منه في راحة». تحف العقول، ص٣٦١. الوافي، ج٤، ص١٥٨، ح١٧٤٨؛ الوسائل، ج١٥، ص١٨٥، ذيل ح٢٠٢٣٥؛ البحار، ج٦٧، ص٢٦٨، ح١.

١ . في الوسائل: «يُنصِتُ».

٢ . في «ف، هـ» وحاشية «بر، بف»: «ليعلم». وفي حاشية «هـ»: «ليفهم».

٣ . في «ز»: «الأعداء». وفي «ص»: + «من الأعداء».

٤ . في «ب»: «وإن».

٥ . في الوسائل: «ما». ٦ . في «هـ»: «ممّا».

٧ . في «ض»: «ولا يغرّه». وفي «ف، بف»: «لا يعزّه». وفي «هـ»: «لا يغيّره».

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحلم، ح١٨١٢، بسند آخر عن أبي حمزة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الأمالي للصدوق، ص٤٩٣، المجلس ٧٤، ضمن ح١٢، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج٤، ص١٥٨، ح١٧٤٩؛ الوسائل، ج١٥، ص١٨٦، ح٢٠٢٣٨؛ البحار، ج٦٧، ص٢٧٠، ح٢.

٩ . في «ف»: + «من».

١٠ . في «ف»: + «الله».

حِلْمٍ، وَكَيْسٌ[١] فِي رِفْقٍ، وَسَخَاءٌ فِي حَقٍّ، وَقَصْدٌ فِي غِنًى، وَتَجَمُّلٌ[٢] فِي فَاقَةٍ، وَعَفْوٌ فِي قُدْرَةٍ، وَطَاعَةٌ لِلّٰهِ[٣] فِي نَصِيحَةٍ، وَانْتِهَاءٌ فِي شَهْوَةٍ، وَوَرَعٌ فِي رَغْبَةٍ، وَحِرْصٌ[٤] فِي جِهَادٍ[٥]، وَصَلَاةٌ فِي شُغُلٍ[٦]، وَصَبْرٌ فِي شِدَّةٍ، وَفِي الْهَزَاهِزِ وَقُورٌ، وَ[٧] فِي الْمَكَارِهِ صَبُورٌ، وَفِي الرَّخَاءِ شَكُورٌ، وَ[٨] لَا يَغْتَابُ وَلَا يَتَكَبَّرُ، وَلَا يَقْطَعُ الرَّحِمَ، وَلَيْسَ بِوَاهِنٍ وَلَا فَظٍّ[٩] وَلَا غَلِيظٍ، وَ[١٠] لَا يَسْبِقُهُ بَصَرُهُ[١١]، وَلَا يَفْضَحُهُ بَطْنُهُ، وَلَا يَغْلِبُهُ فَرْجُهُ، وَلَا يَحْسُدُ النَّاسَ، يُعَيَّرُ وَلَا يُعَيِّرُ، وَلَا يُسْرِفُ[١٢]، يَنْصُرُ الْمَظْلُومَ، وَيَرْحَمُ الْمِسْكِينَ، نَفْسُهُ مِنْهُ فِي عَنَاءٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، لَا يَرْغَبُ فِي عِزِّ[١٣] الدُّنْيَا، وَلَا يَجْزَعُ مِنْ ذُلِّهَا[١٤]، لِلنَّاسِ هَمٌّ قَدْ أَقْبَلُوا عَلَيْهِ، وَ[١٥] لَهُ هَمٌّ قَدْ شَغَلَهُ، لَا يُرىٰ فِي حُكْمِهِ[١٦] نَقْصٌ، وَلَا[١٧] فِي رَأْيِهِ

---

١. في الخصال وصفات الشيعة: «وشكر». و«الْكَيْس»: العقل. والكيس في الأمور، يجري مجرى الرفق فيها. النهاية، ج ٤، ص ٢١٧ (كيس).

٢. في «بر، بف» والوسائل: «وتحمّل» بالحاء المهملة. وفي مرآة العقول: «وقد يقرأ بالحاء المهملة، أي تحمّل وصبر في الفقر».

٣. وفي الخصال وصفات الشيعة: - «لله».

٤. في «ف»: «وحصن».

٥. في «ض، هـ» وحاشية «ز»: «اجتهاد».

٦. في الوافي: «لعلّ المراد بالصلاة في الشغل ذكر الله في أشغاله، أو أنّ المراد أنّه لا يشغله أشغاله عن إتيان الصلاة، بل يدع الشغل ويأتي الصلاة ثمّ يعود إليه؛ ويشملهما قوله سبحانه: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾. [النور (٢٤): ٣٧]».

٧. في «ز»: - «و».

٨. في «هـ» وشرح المازندراني: - «و».

٩. رجل فظّ: أي سيّئ الخلق، وفلان أفظّ من فلان، أي أصعب خُلُقاً وأشرس. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٩ (فظظ).

١٠. في «ج، ص، بف»: - «و».

١١. في «ف»: «بسوء». وفي صفات الشيعة: «بطره».

١٢. في الوافي: «وفي بعض النسخ: لا يحسد الناس بعزّ - أي بسبب عزّه - ولا يقتر ولا يسرف. ولعلّه الأصحّ». وكذا قاله في مرآة العقول، إلّا أنّ فيه: «ولعلّه أصوب».

١٣. في «ف»: «غنى».

١٤. في «ب»: «في ذلّها». وفي الخصال: «من ألمها».

١٥. في «بر، بف»: - «و».

١٦. في «ج، د، ص» وحاشية «بر»: «علمه». وفي الوسائل والخصال وصفات الشيعة: «حلمه».

١٧. في «د»: «ولا يرى».

وَهْنٌ، وَلَا فِي دِينِهِ ضَيَاعٌ[1]، يُرْشِدُ مَنِ اسْتَشَارَهُ، وَيُسَاعِدُ مَنْ سَاعَدَهُ، وَيَكِيعُ[2] عَنِ الْخَنَا[3] وَالْجَهْلِ».[4]

٢٣٢/٢ ٢٢٨٤ / ٥ . عَنْهُ[5]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِمَجْلِسٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِذَا[6] هُوَ بِقَوْمٍ[7] بِيضٍ[8] ثِيَابُهُمْ، صَافِيَةٍ أَلْوَانُهُمْ، كَثِيرٍ ضِحْكُهُمْ، يُشِيرُونَ بِأَصَابِعِهِمْ إِلىٰ مَنْ يَمُرُّ[9] بِهِمْ، ثُمَّ مَرَّ عليه السلام بِمَجْلِسٍ لِلْأَوْسِ[10] وَالْخَزْرَجِ، فَإِذَا قَوْمٌ[11] بَلِيَتْ مِنْهُمُ الْأَبْدَانُ، وَدَقَّتْ مِنْهُمُ الرِّقَابُ، وَاصْفَرَّتْ مِنْهُمُ الْأَلْوَانُ، وَقَدْ تَوَاضَعُوا[12] بِالْكَلَامِ، فَتَعَجَّبَ[13] عَلِيٌّ عليه السلام مِنْ ذٰلِكَ، وَدَخَلَ[14] عَلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنِّي[15] مَرَرْتُ بِمَجْلِسٍ لِآلِ[16] فُلَانٍ، ثُمَّ

---

١ . في مرآة العقول: «أي دينه قويّ متين، لايضيّع بالشكوك والشبهات ولا بارتكاب المعاصي».

٢ . في «ص» وحاشية «د»: «يكنع» وفي الوافي: «يكتع» والكلّ متقاربة المعنى. و «يكيع» أي يهاب ويَجبُن. القاموس المحيط، ج ٢، ص١٠١٨ (كيع).

٣ . «الخنا»: الفحش في القول. النهاية، ج ٢، ص٨٦ (خنا).

٤ . الخصال، ص ٥٧١، أبواب الخمسين ومافوقه، ح ٢، بسنده عن الحسن بن عليّ، عن أبي سليمان الحلواني، أو عن رجل عنه، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ صفات الشيعة، ص٣٤، ح ٥٤، بسنده عن محمّد بن أحمد، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص١٥٩، ح ١٧٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص١٨٧، ح ٢٠٢٤٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٧١، ح ٣.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦ . في «ض، هـ»: «وإذا».

٧ . في «ض، هـ»: «هم قوم» بدل «هو بقوم».

٨ . في مرآة العقول: «ويحتمل فيه وفي نظائره الجرّ والرفع».

٩ . في «ص، ض، هـ، بف»: «مرّ». وفي مرآة العقول: «يشيرون بأصابعهم، استهزاءً وإشارة إلى عيوبهم».

١٠ . في «ب، بف»: «الأوس».

١١ . في «ز، ص، ض، ف، هـ، بف» والوافي والبحار: «أقوام».

١٢ . في «ص، هـ»: «تواصفوا».

١٣ . في «ب»: + «أمير المؤمنين». وفي حاشية «د»: «فعجب».

١٤ . في «ض»: «فدخل».

١٥ . في «هـ»: - «إنّي».

١٦ . في «هـ»: «آل».

وَصَفَهُمْ، وَ[١] مَرَرْتُ بِمَجْلِسٍ لِلْأَوْسِ[٢] وَالْخَزْرَجِ، فَوَصَفَهُمْ. ثُمَّ قَالَ ﷺ: وَجَمِيعٌ مُؤْمِنُونَ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللّٰهِ، بِصِفَةِ الْمُؤْمِنِ.

فَنَكَسَ[٣] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ[٤]، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ[٥]، فَقَالَ: عِشْرُونَ خَصْلَةً[٦] فِي الْمُؤْمِنِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ[٧] فِيهِ لَمْ يَكْمُلْ إِيمَانُهُ.

إِنَّ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ يَا عَلِيُّ: الْحَاضِرُونَ الصَّلَاةَ[٨]، وَالْمُسَارِعُونَ[٩] إِلَى الزَّكَاةِ، وَالْمُطْعِمُونَ الْمِسْكِينَ[١٠]، الْمَاسِحُونَ رَأْسَ[١١] الْيَتِيمِ، الْمُطَهِّرُونَ أَطْمَارَهُمْ[١٢]، الْمُتَّزِرُونَ[١٣] عَلىٰ أَوْسَاطِهِمْ؛ الَّذِينَ إِنْ[١٤] حَدَّثُوا لَمْ يَكْذِبُوا[١٥]، ....←

---

١. في «بس»: «ثمّ».

٢. في «ب»: «الأوس». وفي «ف»: «لآل أوس».

٣. في «هـ»: «فنكّس» بالتشديد.

٤. في «ب، هـ»: + «رأسه».

٥. في «هـ»: - «رأسه».

٦. المعدود من الخصال تسع عشرة، وكأنّ واحدة منها سقطت من قلم النسّاخ أو الرواة، قال الفيض: «ولا يبعد أن يكون تلك: رحماء بينهم»، وقال المجلسي: «إلّا أن يقال: المطهّرون أطمارهم، مشتملة على خصلتين: التطهير ولبس أخلاق الثياب، وقيل: الدعاء في آخر الخبر إشارة إلى العشرين وهي التقوى». راجع: الوافي، ج ٤، ص ١٦١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٣٦.

٧. في «ب، ص، بر، بس، بف» والبحار: «لم يكنّ».

٨. في «هـ»: «الصلاة».

٩. في «ب»: «والسارعون».

١٠. في الوسائل: «للمسكين». وفي البحار: «المساكين».

١١. في «ج»: «والماسحون». وفي الوسائل: «لرأس».

١٢. «الطمر»: الثوب الخَلَق، أو الكساء البالي من غير الصوف. وجمعه: أطمار. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٤ (طمر).

١٣. في «هـ»: «المؤتزرون». وفي الوافي: «إمّا كناية عن اجتهادهم البليغ في العبادة، أو محمول على ظاهره». وفي مرآة العقول: «أي يشدّون المئزر على وسطهم احتياطاً لستر العورة، فإنّهم كانوا لايلبسون السراويل. أو المراد شدّ الوسط بالإزار كالمنطقة ليجمع الثياب ...». و «اتّزرتُ»: لبست الإزار. وأصله بهمزتين، الأولى همزة وصل، والثانية فاء افتعلت. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٤؛ و مصباح المنير، ص ١٣؛ و القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩١ (أزر).

١٤. في «هـ»: «إذا». وفي مرآة العقول: «وإن».

١٥. «إن حدّثوا لم يكذبوا»، كأنّه تأكيد لجملة «وإذا تكلّموا صدقوا» ففيه شائبة تكرار، ولكن يمكن أن يراد بالتحديث نقل الأحاديث والأخبار، وبالتكلّم غيره، أو يقرأ: حدّثوا على بناء المجهول من التفعيل، ولم يكذّبوا على بناء المعلوم من التفعيل. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٤٩؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٣٥.

وَإِذَا[1] وَعَدُوا لَمْ يُخْلِفُوا، وَإِذَا[2] ائْتُمِنُوا لَمْ يَخُونُوا، وَإِذَا[3] تَكَلَّمُوا صَدَقُوا، رُهْبَانٌ بِاللَّيْلِ[4]، أُسْدٌ[5] بِالنَّهَارِ[6]، صَائِمُونَ النَّهَارَ، قَائِمُونَ اللَّيْلَ[7]، لَا يُؤْذُونَ جَاراً، وَلَا يَتَأَذّىٰ بِهِمْ جَارٌ؛ الَّذِينَ مَشْيُهُمْ[8] عَلَى الْأَرْضِ هَوْنٌ[9]، وَخُطَاهُمْ إِلىٰ بُيُوتِ الْأَرَامِلِ[10]، وَعَلىٰ أَثَرِ الْجَنَائِزِ؛ جَعَلَنَا اللّٰهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْمُتَّقِينَ».[11]

٦/٢٢٨٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ[12]، ←

---

١ . في «د، بس» وحاشية «ض، ف» والوسائل: «وإن».

٢ . في «ج، د، بس» وحاشية «ف» والوسائل: «وإن».

٣ . في «ج، د، ز، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «وإن».

٤ . في «د، ض، ف» وحاشية «ج» والوسائل: «الليل». وفي مرآة العقول: «رهبان بالليل، أي يمضون إلى الخلوات ويتضرّعون رهبة من الله، أو يتحمّلون مشقّة السهر والعبادة كالرهبان. وفسّر الرهبانيّة في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد (٥٧): ٢٧] بصلاة الليل».

٥ . في «بر»: «أشدّاء».

٦ . في حاشية «ج»: «النهار».

٧ . في مرآة العقول: «الفرق بينه وبين رهبان الليل أنّ الرهبان إشارة إلى التضرّع والرهبة، أو التخلّي والترهّب. وقيام الليل للصلاة لايستلزم شيئاً من ذلك».

٨ . في «ص، ف»: «يمشون».

٩ . في «ص، ف، هـ»: «هوناً». و «الهَوْن»: مصدر الهيّن في معنى السكينة والوقار. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٠٩ (هون).

١٠ . عن ابن السكّيت: «الأرامل: المساكين من رجال ونساء، ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء». وقال ابن الأثير: «الأرامل: المساكين من رجال ونساء، ويقال لكلّ واحد من الفريقين على انفراده: أرامل، وهو بالنساء أخصّ وأكثر استعمالاً، والواحد: أرمل وأرملة ... فالأرمل: الذي ماتت زوجته، والأرملة: التي مات زوجها، وسواء كانا غنيّين أو فقيرين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦٦ (رمل).

١١ . الأمالي للصدوق، ص ٥٤٧، المجلس ٨١، ح ١٦، بسند آخر عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «فأخبرني يا رسول الله بصفة المؤمن» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٦٠، ح ١٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٨، ح ٢٠٢٤١، من قوله: «فأخبرني يا رسول الله بصفة المؤمن»؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٧٦، ح ٤.

١٢ . في «ج، بر» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار وصفات الشيعة: «من سرّته حسنة وساءته سيّئة».

فَهُوَ مُؤْمِنٌ».[١]

٢٢٨٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَعْلَانَ[٢] ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْخُرَاسَانِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ الْعَبْدِيِّ : ٢ / ٢٣٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «شِيعَتُنَا[٣] الشَّاحِبُونَ[٤] الذَّابِلُونَ[٥] النَّاحِلُونَ[٦] ، الَّذِينَ إِذَا جَنَّهُمُ[٧] اللَّيْلُ[٨] ، اسْتَقْبَلُوهُ بِحُزْنٍ[٩]».[١٠]

---

١ . التوحيد، ص٤٠٧، ضمن الحديث الطويل ٦، عن أحمد بن زياد بن جعفر الصمداني، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي‌عمير، عن موسى بن جعفر عليه السلام . وفي الأمالي للصدوق، ص١٩٩، المجلس ٣٦، ذيل ح٨؛ وصفات الشيعة، ص٣٢، ح٤٤، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير . الخصال، ص٤٧، باب الاثنين، ح٤٩؛ عيون الأخبار، ج١، ص١٣٧، ضمن ح٣٥، مع زيادة في آخره، وفيهما مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله . الوافي، ج٤، ص١٦١، ح١٧٥٣؛ الوسائل، ج١، ص١٠٦، ح٢٥٩؛ وج١٦، ص٦١، ح٢٠٩٨٢؛ البحار، ج٦٧، ص٣٥٠، ح٥٣.

٢ . في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بس» والوسائل: «محمّد بن الحسن بن علّان». وفي «ص، هـ» والبحار «محمّد بن الحسن زعلان». وفي «بف»: «محمّد بن الحسن علان».

٣ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: + «هم».

٤ . في «هـ»: «السيّاحون». وفي «بف» والوافي: «السائحون» أي الملازم للمساجد، والسيح: الذهاب في الأرض للعبادة. وفي حاشية «ب، بر»: «الشاحون». وشَحِبَ يشحَبُ شحوباً، أي تغيّر من سفر أو هُزال أو عملٍ أو جوع. ترتيب كتاب العين، ج٢، ص٨٩٢؛ القاموس المحيط، ج١، ص١٨١ (شحب).

٥ . الذابل: من قَلَّ ماء بشرته وذهبت نُدُوّته ونَضارته، يقال: ذبلت بشرته، أي قلّ ماء جلده وذهبت نضارته، او هو اليابس الشفه، يقال: ذبل فوه يذبُل، إذا جفّ ويبس ريقه، وذبل النبات، إذا ذوي، أي يبس من الحرّ. راجع: النهاية، ج٢، ص١٥٥؛ لسان العرب، ج١١، ص٢٥٥ (ذبل).

٦ . نحل الجسم يَنْحَلُ نحولاً فهو ناحل، وأنحله الهمّ، أي أهزله. ترتيب كتاب العين، ج٣، ص١٧٦٧ (نحل).

٧ . في «ض»: «أجنّهم». يقال: أجَنّه الليل، وجنّ عليهم الليل: إذا أظلم حتّى يستره بظلمة. ترتيب كتاب العين، ج١، ص٣٢٤ (جنّ).

٨ . في «ز»: + «عليهم».

٩ . في «ز»: «الحزن».

١٠ . الخصال، ص٤٤٤، باب العشرة، ح٤٠؛ وصفات الشيعة، ص١٠، ح١٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفيه، ص١٣، ح٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «الذابلون الناحلون»، مع ←

٢٢٨٧ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «شِيعَتُنَا أَهْلُ الْهُدىٰ، وَأَهْلُ[١] التُّقىٰ[٢]، وَأَهْلُ الْخَيْرِ، وَأَهْلُ الْإِيمَانِ، وَأَهْلُ الْفَتْحِ وَ[٣] الظَّفَرِ».[٤]

٢٢٨٨ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ بُزُرْجَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ[٥] وَالسَّفِلَةَ[٦]، فَإِنَّمَا[٧] شِيعَةُ[٨] عَلِيٍّ عليه السلام مَنْ عَفَّ[٩] بَطْنُهُ وَفَرْجُهُ، وَاشْتَدَّ جِهَادُهُ[١٠]، وَعَمِلَ لِخَالِقِهِ، وَرَجَا ثَوَابَهُ، وَخَافَ عِقَابَهُ، فَإِذَا رَأَيْتَ أُولٰئِكَ، فَأُولٰئِكَ شِيعَةُ جَعْفَرٍ عليه السلام».[١١]

⇐ اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٦٩، ح ١٧٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٠٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٦، ح ٤٠.

١ . في «هـ»: - «أهل».

٢ . في «ب، ف، بر، بف» والوافي: «التقوى».

٣ . في «هـ»: + «أهل».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ١٧٠، ح ١٧٧٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٦، ح ٤١.

٥ . في شرح المازندراني: «وإيّاك».

٦ . في مرآة العقول: «أقول: ربما يقرأ: سَفَلة، بالتحريك، جمع سافل». و «السَّفِلَة»: السُّقاط من الناس. يقال: هو من السَّفِلَة، ولا يقال: هو سَفِلَة. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفل).

٧ . في «ز»: «وإنّما».

٨ . في حاشية «بر»: «شيعتنا».

٩ . عفّ عن الحرام يَعِفّ عفّاً وعِفّةً وعفافاً وعفافةً، أي كفّ، فهو عَفٌّ وعفيف. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٥ (عفف).

١٠ . في حاشية «ب»: «اجتهاده».

١١ . الخصال، ص ٢٩٥، باب الخمسة، ح ٦٣، بسند آخر عن المفضّل بن عمر؛ صفات الشيعة، ص ١١، ح ٢١، بسند آخر عن المفضّل. وفيه، ص ٧، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن عبدالله يرفعه، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «وخاف عقابه» مع اختلاف يسير، وفي كلّها: «إنّما شيعة جعفر عليه السلام». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ذيل ح ١٦٣٣، بسند آخر، وفيه: «إنّما أصحابي من اشتدّ ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهؤلاء أصحابي». الوافي، ج ٤، ص ١٧٠، ح ١٧٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٠٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٧، ح ٤٢.

٢٢٨٩ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ شِيعَةَ عَلِيٍّ عليه السلام كَانُوا خُمْصَ[1] الْبُطُونِ، ذُبَّلَ الشِّفَاهِ[2]، أَهْلَ[3] رَأْفَةٍ وَعِلْمٍ وَحِلْمٍ، يُعْرَفُونَ[4] بِالرَّهْبَانِيَّةِ[5]، فَأَعِينُوا عَلىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِالْوَرَعِ وَالِاجْتِهَادِ».[6]

٢٢٩٠ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي[7] إِذَا غَضِبَ، لَمْ يُخْرِجْهُ غَضَبُهُ مِنْ[8] حَقٍّ؛

---

١ . قرأ المازندراني: خَمْص مصدراً أو خَمِص وصفاً، وكذا في ذبل، ثمّ قال: «وهما هنا إمّا مصدران والحمل للمبالغة، أو صفتان والإفراد لإسنادهما إلى الظاهر، وأمّا قراءة خُمُص بضمّتين جمع خميص، كرغف جمع رغيف، وقراءة ذُبَّل بالضمّ وفتح الباء المشدّدة جمع ذابل كطُلَّبَ جمع طالب فبعيدة». وأمّا المجلسي، فإنّه قال: «والخمص ـ بالضمّ ـ: أخمص، أو بالفتح: مصدر، والحمل للمبالغة. وربّما يقرأ خُمُصاً بضمّتين جمع خميص كرغف ورغيف. والذبل قد يقرأ بالفتح مصدراً، والحمل كما مرّ، أو بالضمّ أو بضمّتين أو كركّع والجميع جمع ذابل». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٥١ ـ ١٥٢؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٤٠.
ورجل خُمصان وخميص الحشا، أي ضامر البطن. والجمع: خِماص. وامرأة خميصة وخمصانة. وفلان خميص البطن من أموال الناس، أي عفيف عنها، وهم خُماص البطون. الصحاح، ج ٣، ص ٣٨؛ ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٢٨ (خمص).

٢ . الذُّبَّل: جمع ذابِل، وذابل الشفه: يابسها، يقال: ذبل فوه يذبُل، أي جفّ وذهب ريقه، وذبل النبات، إذا ذوي، أي يبس من الحرّ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٥٥؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٥ (ذبل).

٣ . في «ض» وصفات الشيعة: «وأهل».

٤ . في «ز»: «تعرفون».

٥ . هي من رَهْبَنة النصارى. وأصلها من الرَّهبة: الخوف. كانوا يترهّبون بالتخلّي من أشغال الدنيا، وترك ملاذّها، والزهد فيها. النهاية، ج ٢، ص ٢٨٠ (رهب).

٦ . صفات الشيعة، ص ٩، ح ١٨، بسند آخر ـ الوافي، ج ٤، ص ١٧٠، ح ١٧٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٠٥؛ وج ١٥، ص ١٨٩، ح ٢٠٢٤٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٨، ح ٤٣.

٧ . في «ز»: ـ «الذي».

٨ . في «ف»: «عن».

وَإِذَا رَضِيَ، لَمْ يُدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي بَاطِلٍ؛ وَإِذَا قَدَرَ، لَمْ يَأْخُذْ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُ[١]».[٢]

٢٢٩١ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: ٢ / ٢٣٤

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام[٣]: «يَا سُلَيْمَانُ، أَ تَدْرِي[٤] مَنِ الْمُسْلِمُ؟» قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ[٥]».

ثُمَّ قَالَ: «وَ تَدْرِي[٦] مَنِ الْمُؤْمِنُ؟» قَالَ[٧]: قُلْتُ: أَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ[٨]: «الْمُؤْمِنُ مَنِ ائْتَمَنَهُ الْمُسْلِمُونَ[٩] عَلىٰ أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَالْمُسْلِمُ حَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَظْلِمَهُ، أَوْ يَخْذُلَهُ[١٠]، أَوْ يَدْفَعَهُ دَفْعَةً تُعَنِّتُهُ[١١]».[١٢]

٢٢٩٢ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

---

١. في «د، ف، هـ» وصفات الشيعة: «من ماله»، واختلاف النسخة يتوقّف على وصل «من» وفصله. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٤١.

٢. صفات الشيعة، ص ٢٦، ح ٣٦، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن صفوان بن مهران، مع اختلاف يسير • الوافي، ج ٤، ص ١٦١، ح ١٧٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٤، ح ٥٥.

٣. في «هـ»: - «قال أبو جعفر عليه السلام».

٤. في «ف، هـ»: «تدري» بدون الهمزة.

٥. في «هـ»: «يده ولسانه».

٦. في «ص»: «أوَ تدري».

٧. في «ص، هـ»: - «قال».

٨. هكذا في النسخ والوافي. وفي المطبوع: + «[إنّ]».

٩. في شرح المازندراني: «المؤمنون».

١٠. في «بس»: «أن يخذله أو يظلمه». وفي مرآة العقول: «ولا يخذله، أي لا يترك نصرته مع القدرة عليها».

١١. في مرآة العقول: «أي إذا لم يقدر على نصرته يجب عليه أن يعتذر منه، ويردّه بردّ جميل، ولا يدفعه دفعة تلقيه تلك الدفعة في العنت والمشقّة». و«العَنَت»: المشقّة. وتعنّته: أدخل عليه الأذى. المصباح المنير، ص ٤٣١ (عنت).

١٢. معاني الأخبار، ص ٢٣٩، ح ١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «المسلم من سلم الناس من يده ولسانه، والمؤمن من ائتمنه الناس على أموالهم وأنفسهم» • الوافي، ج ٤، ص ١٦١، ح ١٧٥٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٨، ذيل ح ١٦٣٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٤، ح ٥٦.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي إِذَا رَضِيَ، لَمْ يُدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي إِثْمٍ وَلَا بَاطِلٍ؛ وَإِذَا[1] سَخِطَ، لَمْ يُخْرِجْهُ سَخَطُهُ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ؛ وَالَّذِي إِذَا قَدَرَ، لَمْ تُخْرِجْهُ[2] قُدْرَتُهُ إِلَى التَّعَدِّي إِلىٰ مَا لَيْسَ لَهُ بِحَقٍّ».[3]

٢٢٩٣ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ رَفَعَهُ[4]، قَالَ:

سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ[5] لَيِّنُونَ[6]، كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ[7]، إِنْ[8] قِيدَ انْقَادَ، وَإِنْ أُنِيخَ عَلىٰ صَخْرَةٍ اسْتَنَاخَ».[9]

---

١. في الوسائل: «وإن». ٢. في «ج، ز، ف» والوافي والبحار، ج ٦٧: «لم يخرجه».

٣. الخصال، ص ١٠٥، باب الثلاثة، ح ٦٥، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٢، ح ٢٠٢٥٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٥، ح ٥٧؛ و ج ٧٥، ص ٢٣٥.

٤. في «بس»: - «رفعه».

٥. هان الشيء هوناً: لان وسَهُل، فهو هيّن. ويجوز التخفيف فيقال: هَيْن، لين. وأكثر ماجاء المدح بالتخفيف.

٦. «هينون ولينون» بالتخفيف تخفيف الهَيِّن واللَّيِّن وبالتشديد، قيل: هما في كلا الحالين بمعنى واحد، وقال ابن الأثير: «قال ابن الأعرابي: العرب تمدح بالهَيْن اللين مخفّفين، وتذمّ بهما مثقّلين. وهَيِّن: فَيْعل من الهَوْن، وهو السكينة والوقار والسهولة فعينه واو، وشيء هَيْنٌ وهَيِّنٌ، أي سهل». واللين: ضدّ الخشونة. قال المازندراني «والمقصود بيان حسن أخلاقهم وأنّهم سهل الانقياد لحكم الله تعالى فيما أمر ونهى». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٨؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٩؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٥٣؛ الوافي، ج ٤، ص ١٦٣؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٤٣.

٧. في «ب، ج، ص، ف، هـ» والوافي: «الالف» من الألفة، أي الذي لايكون وحشيّاً. وفي «د، ض، بر» والوسائل: «الآلف». و«الأنف»: المألوف، وهو الذي عقر الخِشاش أنفه، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به. وقيل: الأنف: الذّلول، يقال: أنف البعير أنَفاً، فهو أنف: إذا اشتكى أنفه من الخِشاش. ويروى: كالجمل الآنف، بالمدّ وهو بمعناه. النهاية، ج ١، ص ٧٥ (أنف).

٨. هكذا في النسخ والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «إذا».

٩. الجعفريّات، ص ١٧٠، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «المؤمنون هيّنون ليّنون كالجمل الأنوف إن استنختَه أناخ». الوافي، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٩، ح ١٥٩٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٥، ح ٥٨.

٢٢٩٤ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ: ٢٣٥/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ: الْعِلْمُ بِاللّٰهِ، وَمَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ يَكْرَهُ[1]».[2]

٢٢٩٥ / ١٦ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ[3]:

«قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله : الْمُؤْمِنُ كَمِثْلِ شَجَرَةٍ[4] لَا يَتَحَاتُّ[5] وَرَقُهَا فِي شِتَاءٍ وَلَا[6] صَيْفٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، وَ[7] مَا هِيَ؟ قَالَ: النَّخْلَةُ[8]».[9]

٢٢٩٦ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَعْجَمِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ حَلِيمٌ لَا يَجْهَلُ، وَإِنْ جُهِلَ عَلَيْهِ يَحْلُمُ[10]؛

---

١ . في «هـ»: «يكرم». وفي الكافي، ح ١٨٨٥ والمحاسن: «يبغض».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحبّ في الله والبغض في الله، ح ١٨٨٥؛ والمحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٢؛ وصفات الشيعة، ص ٣٠، ح ٤٢، بسند آخر. الجعفريّات، ص ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٦٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٨، ح ٢١٢٥٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٧، ح ٦٠.

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبدالله عليه السلام ، فيُعلم المراد من «بهذا الإسناد».

٤ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٤٤: «كمثل شجرة، بالتحريك، أي مثل المؤمن كمثلها. أو بكسر الميم، فالكاف زائدة».

٥ . في «ج، ص، ف، بس» ومرآة العقول: «تتحاتّ» وهو باعتبار جنس الورق لا بأس به. وتحاتّت الشجرة: تساقط ورقها. المصباح المنير، ص ١٢٠ (حتت).

٦ . في «ف»: + «في».

٧ . في «ز»: - «و».

٨ . في «ف»: «هي النخلة». وفي الوافي: «يعني أنّه مستقيم الأحوال، ينتفع منه دائماً».

٩ . الجعفريّات، ص ١٩٣، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٦١.

١٠ . في «هـ»: «تحلّم».

وَلَا يَظْلِمُ، وَإِنْ ظُلِمَ غَفَرَ؛ وَلَا يَبْخَلُ[١]، وَإِنْ بُخِلَ[٢] عَلَيْهِ صَبَرَ».[٣]

٢٢٩٧ / ١٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَيْفَرٍ[٤]، عَنْ آدَمَ أَبِي الْحُسَيْنِ[٥] اللُّؤْلُؤِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مَنْ طَابَ مَكْسَبُهُ، وَحَسُنَتْ خَلِيقَتُهُ، وَصَحَّتْ سَرِيرَتُهُ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَفَى النَّاسَ شَرَّهُ[٦]، وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ».[٧]

٢٢٩٨ / ١٩ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ[٨] بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ[٩]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ: أَ لَا أُنَبِّئُكُمْ بِالْمُؤْمِنِ[١٠]؟ مَنِ ائْتَمَنَهُ

---

١ . في «ف»: «ولا يبجل». وفي حاشية «ف» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «لا ينجل»، أي لا يطعن.

٢ . في «ف»: «و إن بجل». وفي حاشية «ف» وشرح المازندراني: «و إن نجل».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٩، ح ٢٠٢٤٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٨، ح ٦١.

٤ . في «د، بر، بس، بف»: «خنفر». وفي «ص»: «خُنْفُر». وهو سهو؛ فقد ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٤٦٧، الرقم ٧٦٧؛ وفي كتابه الرجال، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٦٥: منذر بن جيفر العبدي.

٥ . في النسخ والبحار: «الحسن». والظاهر أنّ آدم هذا، هو آدم بن المتوكّل أبوالحسين بيّاع اللؤلؤ. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٤، الرقم ٢٦٠.

٦ . في الخصال: «من شرّه».

٧ . الخصال، ص ٣٥١، باب السبعة، ح ٣٠، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد وغيره، بإسناده رفعاه إلى أمير المؤمنين. الوافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٩، ح ٢٠٢٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٩٣، ذيل ح ١٦.

٨ . في الوسائل: «الحسين». وهو سهو ظاهراً. والمراد من الحسن بن عليّ هو [الحسن بن عليّ] بن فضّال الراوي عن أبي كهمس في التهذيب، ج ٤، ص ٣٧، ح ٩٥، والمحاسن، ص ١٦٠، ح ١٠٣.

٩ . في البحار: «كهمش». والمتكرّر في الأسناد والمذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧٠، والفهرست للطوسي، ص ٥٤١، الرقم ٨٨٨، ورجال البرقي، ص ٤٣ هو أبو كهمس. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٠٩-٢١١.

١٠ . في «د، ز، ف، بف»: + «المؤمن». وفي «ج»: «المؤمن» بدون الباء. وفي حاشية «بر»: «بالمسلم». وفي الوسائل: «المؤمن» بدل «ألا أنبّئكم بالمؤمن».

الْمُؤْمِنُونَ[١] عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ[٢]؛ أَ لَا أُنَبِّئُكُمْ بِالْمُسْلِمِ[٣]؟ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ[٤]؛ وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ[٥] السَّيِّئَاتِ وَتَرَكَ مَا حَرَّمَ اللّٰهُ[٦]، وَالْمُؤْمِنُ حَرَامٌ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَظْلِمَهُ، أَوْ يَخْذُلَهُ، أَوْ يَغْتَابَهُ، أَوْ يَدْفَعَهُ دَفْعَةً».[٧]

٢٢٩٩ / ٢٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْعَطَّارِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «إِنَّمَا شِيعَةُ عَلِيٍّ ﷺ الْحُلَمَاءُ الْعُلَمَاءُ[٨]، الذُّبُلُ الشِّفَاهِ، تُعْرَفُ[٩] الرَّهْبَانِيَّةُ عَلىٰ[١٠] وُجُوهِهِمْ».[١١]

٢٣٠٠ / ٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذَ: ٢٣٦/٢

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «صَلّىٰ[١٢] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بِالنَّاسِ الصُّبْحَ بِالْعِرَاقِ، فَلَمَّا[١٣] انْصَرَفَ وَعَظَهُمْ، فَبَكىٰ وَأَبْكَاهُمْ مِنْ خَوْفِ اللّٰهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَاللّٰهِ، لَقَدْ عَهِدْتُ أَقْوَاماً

---

١ . في «ب» وحاشية «ض، ف»: «المسلمون».
٢ . في «ز، ف»: «أموالهم وأنفسهم».
٣ . في «ج، د، ز، ف، بف»: «المسلم».
٤ . في «ب، هـ» والوسائل: «يده ولسانه». ٥ . في «ز، ف»: «هاجر».
٦ . في «ز، بف»: + «عليه».
٧ . المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٦، بسند آخر عن أبي النعمان، عن أبي جعفر ﷺ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبيّ لعليّ ﷺ، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ﷺ عن النبيّ ﷺ. صفات الشيعة، ص ٣١، ح ٤٣، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ عن النبيّ ﷺ. علل الشرائع، ص ٥٢٣، ضمن ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ﷺ عن النبيّ ﷺ، وفي كلّها إلى قوله: «وترك ما حرّم الله» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٨، ح ١٦٣٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٨، ح ٦٢.
٨ . في شرح المازندراني: «العلماء الحلماء». ٩ . في «بر»: «يعرف».
١٠ . في «ص»: «عن».
١١ . الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٧٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٩، ح ٤٤.
١٢ . في «ب»: + «عليّ». ١٣ . في «هـ»: + «أن».

عَلىٰ عَهْدِ خَلِيلِي رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، وَ[١] إِنَّهُمْ لَيُصْبِحُونَ وَيُمْسُونَ شُعْثاً[٢] غُبْراً[٣] خُمْصاً[٤]، بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ كَرُكَبِ[٥] الْمِعْزىٰ[٦]، يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً، يُرَاوِحُونَ بَيْنَ أَقْدَامِهِمْ وَجِبَاهِهِمْ[٧]، يُنَاجُونَ رَبَّهُمْ، وَيَسْأَلُونَهُ[٨] فَكَاكَ رِقَابِهِمْ مِنَ النَّارِ، وَاللّٰهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ مَعَ[٩]

---

١ . في «ض»: - «و».

٢ . الشُّعْثُ، بضمّ الشين وسكون العين: جمع الأشعث، قال العلّامة المازندراني في شرحه: «والأشعث: المنتشر أمره، والمتغيّر لونه، والمتلبّد شعره لقلّه تعهّده بالدهن، والمتّسخ ثوبه من غير استحداد ولا تنظّف». راجع: المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).
وفي مرآة العقول: «فإن قيل: التمشّط والتدهّن والتنظّف كلّها مستحبّة مطلوبة للشارع، فكيف مدحهم ﷺ بتركها؟ قلنا: يحتمل أن يكون تلك الأحوال لفقرهم وعدم قدرتهم على إزالتها، فالمدح على صبرهم على الفقر. أو المعنى أنّهم لايهتمّون بإزالتها زائداً على المستحبّ، أو يقال: إذا كان تركها لشدّة الاهتمام بالعبادة وغلبة خوف الآخرة يكون ممدوحاً».

٣ . الغُبْر» بضمّ الغين وسكون الباء: جمع الأغبر، وهو المتلطّخ بالغبار، أو هو الذي لونه الغُبْرة، وهو لون الغبار. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٥ (غبر).

٤ . في الأمالي: «يمشون شعثاء غبراء خمصاء» بدل «يمسون - إلى - خمصاً». و«الخمص» بضمّتين: جمع الخميص، وهو الجائع، اختاره العلّامة المازندراني، أو بضمّ الأوّل وسكون الثاني: جمع الأخمص، وهو ضامر البطن؛ من الخَمْص. والخَمَص والمخمصة: الجوع، وهو خلاء البطن من الطعام؛ اختاره العلّامة المجلسي، ثمّ قال: «أي بطونهم خالية إمّا للصوم أو للفقر، أو لايشبعون لئلاً يكسلوا في العبادة، وقد مرّ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٣٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠ (خمص). هذا وقد نقلنا وجوهاً في ضبط هذه الكلمة ونظائرها ذيل الحديث ١٠ من هذا الباب.

٥ . في «ز»: «فكركب». و«الرُّكَب»: جمع الرُّكْبَة، و هو موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ و أطراف الساق، أو موصل الوظيف والذراع، أو مرفق الذراع من كلّ شيء. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤٣٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٠ (ركب).

٦ . «المَعْز»: اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهو اسم جامع لذوات الشعر من الغنم، والواحدة: شاة وكذلك المِعْزى، وألفها للإلحاق، لا للتأنيث ولهذا ينوّن في النكرة ويصغّر على مُعَيز، ولو كانت الألف للتأنيث لم تحذف. وقال الفرّاء: المعزى مؤنّثة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧١٤؛ الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٠؛ المصباح المنير، ص ٥٧٥ (معز).

٧ . في «ز، ف»: «جباههم وأقدامهم». وفي الوافي: «المراوحة بين الأقدام والجباه أن يقوم على القدمين مرّة، ويضع جبهته على الأرض أُخرى».

٨ . في «ج»: «ويسألون».

٩ . في «ب»: «على».

هٰذَا وَهُمْ خَائِفُونَ مُشْفِقُونَ».[1]

٢٣٠١ / ٢٢ . عَنْهُ[2]، عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «صَلّىٰ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام الْفَجْرَ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِي مَوْضِعِهِ حَتّىٰ صَارَتِ الشَّمْسُ عَلىٰ[3] قِيدِ[4] رُمْحٍ، وَأَقْبَلَ[5] عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: وَاللّٰهِ لَقَدْ أَدْرَكْتُ أَقْوَاماً يَبِيتُونَ[6] لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً، يُخَالِفُونَ[7] بَيْنَ جِبَاهِهِمْ وَرُكَبِهِمْ، كَأَنَّ زَفِيرَ النَّارِ فِي آذَانِهِمْ؛ إِذَا[8] ذُكِرَ اللّٰهُ عِنْدَهُمْ مَادُوا[9] كَمَا يَمِيدُ[10] الشَّجَرُ، كَأَنَّمَا[11] الْقَوْمُ بَاتُوا[12] غَافِلِينَ».

قَالَ: «ثُمَّ قَامَ، فَمَا رُئِيَ ضَاحِكاً حَتّىٰ قُبِضَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ».[13]

---

١. الأمالي للطوسي، ص١٠٢، المجلس ٤، ح١١، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج٤، ص١٧٤، ح١٧٨٤؛ الوسائل، ج١، ص٨٧، ح٢٠٦؛ البحار، ج٦٩، ص٣٠٣، ح٢٥.

٢. الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو بعنوان أحمد بن أبي عبدالله كتاب سندي بن محمّد. راجع: الفهرست للطوسي، ص٢٢٨، الرقم ٣٤١.

٣. في «ب»: «في».

٤. في «ص، هـ» وشرح المازندراني: «قدر». والقيد: المقدار. راجع: لسان العرب، ج٥، ص١٩٦ (قيد).

٥. في «هـ»: «فأقبل».

٦. في «ب»: «تبيتون».

٧. في شرح المازندراني: «أي يضعون جباههم على التراب خلف وضع رُكبهم عليه، يأتون بأحدهما عقب الآخر».

٨. في شرح المازندراني: «وإذا».

٩. ماد يميد: مال وتحرّك. النهاية، ج٤، ص٣٧٩ (ميد). وفي مرآة العقول: «مادوا، أي اضطربوا وتحرّكوا واقشعرّوا من الخوف».

١٠. في «هـ، بس»: «تميد» باعتبار جنس الشجر.

١١. في «هـ»: «كأنّ».

١٢. في البحار: «ماباتوا». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: ماتوا، أي كأنّهم بسبب غفلتهم أموات غير أحياء».

١٣. الزهد، ص٨٤، ح٥٣؛ والأمالي للمفيد، ص١٩٦، المجلس ٢٣، ح٣٠، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. الإرشاد، ج١، ص٢٣٦، مرسلاً عن صعصعة بن صوحان العبدي، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع ←

٢٣٠٢ / ٢٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ؈: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَصْحَابِي، فَانْظُرْ[١] مَنِ اشْتَدَّ وَرَعُهُ، وَخَافَ خَالِقَهُ، وَرَجَا ثَوَابَهُ، فَإِذَا[٢] رَأَيْتَ هٰؤُلَاءِ، فَهٰؤُلَاءِ أَصْحَابِي».[٣]

٢٣٠٣ / ٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ:

٢٣٧/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؈، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؈: شِيعَتُنَا الْمُتَبَاذِلُونَ فِي وَلَايَتِنَا، الْمُتَحَابُّونَ فِي مَوَدَّتِنَا، الْمُتَزَاوِرُونَ[٤] فِي إِحْيَاءِ أَمْرِنَا؛ الَّذِينَ إِنْ[٥] غَضِبُوا لَمْ يَظْلِمُوا، وَإِنْ رَضُوا لَمْ يُسْرِفُوا، بَرَكَةٌ عَلىٰ مَنْ جَاوَرُوا، سِلْمٌ لِمَنْ خَالَطُوا».[٦]

٢٣٠٤ / ٢٥ . عَنْهُ[٧]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عِيسَى النَّهْرِتِيرِيِّ[٨]:

← اختلاف • الوافي، ج ٤، ص ١٧٤، ح ١٧٨٥؛ البحار، ج ٤١، ص ٢٤، ح ١٧؛ وج ٤٢، ص ٢٤٧، ح ٤٩؛ وج ٦٧، ص ٣٦٠، ح ٦٣.

١ . هكذا في النسخ والوافي. وفي المطبوع: + «إلى».

٢ . هكذا في «ب، ج، د، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «ز» والمطبوع: «وإذا».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ذيل ح ١٦٣٣، بسند آخر مع اختلاف يسير • الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٩، ح ٤٥.

٤ . في حاشية «ف»: «المتوازرون». والتزاور: زيارة بعضهم بعضاً.

٥ . في «ب، بر»: «إذا».

٦ . الخصال، ص ٣٩٧، باب السبعة، ح ١٠٤، بسند آخر عن ظريف بن ناصح، عن عمرو بن أبي المقدام، عن محمّد بن عليّ ؈ . صفات الشيعة، ص ١٣، ح ٢٣، بسند آخر عن ظريف بن ناصح، رفعه إلى محمّد بن عليّ ؈ . تحف العقول، ص ٣٠٠، عن الباقر ؈، وفي كلّها من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين ؈، مع اختلاف يسير • الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٠، ح ٢٠٢٤٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٩٠، ح ٤٦.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨ . هكذا في «جص» وحاشية «بع». وفي «د، ز، ض، بر، بس، بف»: «النهربيري». وفي «ص»: «البهربيري». ←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ عَرَفَ اللّٰهَ وَعَظَّمَهُ[1] مَنَعَ فَاهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَطْنَهُ مِنَ الطَّعَامِ، وَعَفَا[2] نَفْسَهُ بِالصِّيَامِ وَالْقِيَامِ.

قَالُوا: بِآبَائِنَا[3] وَأُمَّهَاتِنَا يَا رَسُولَ اللّٰهِ[4]، هٰؤُلَاءِ أَوْلِيَاءُ اللّٰهِ؟

قَالَ: إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّٰهِ سَكَتُوا؛ فَكَانَ سُكُوتُهُمْ ذِكْراً[5]، وَنَظَرُوا؛ فَكَانَ نَظَرُهُمْ عِبْرَةً، وَنَطَقُوا؛ فَكَانَ نُطْقُهُمْ حِكْمَةً، وَمَشَوْا؛ فَكَانَ مَشْيُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ بَرَكَةً، لَوْ لَا الْآجَالُ الَّتِي قَدْ كُتِبَتْ[6] عَلَيْهِمْ، لَمْ تَقِرَّ[7] أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ؛ خَوْفاً مِنَ الْعَذَابِ[8]، وَشَوْقاً إِلَى الثَّوَابِ».[9]

وفي «هـ»: «النهرنيري». وفي حاشية «د»: «النهري». وفي حاشية «ض» والوسائل: «النهرسيري». وفي المطبوع والبحار: «النهريري».

والمذكور من هذه الألقاب في ما يترقّب منه ذلك هو النهري والنهرتيري. أمّا النهري، فلا نتكلّم حوله لاتّفاق النسخ على خلافه. وأمّا النهرتيري فقد ذكره السمعاني في كتابه الأنساب، ج ٥، ص ٤٣٥ وقال: «هذه النسبة إلى قرية يقال لها: نهرُ تيري بنواحي البصرة». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٨، الرقم ٣٦٥٤، أيضاً، هو عيسى النهرتيري.

ويؤكّد ذلك أنّ المجلسي نقل في مرآة العقول، من بعض نسخ الكافي: «النهرتيري».

١. في شرح المازندراني: «وعظمته».

٢. في «ب، بف»: «وعفى». وفي «ج، د» والوافي ومرآة العقول والوسائل والأمالي، ص٣٠٣ و ٥٥٢: «عنّى» من «عني»، أي آذاها وكلّفها ما يشقّ عليها. وفي «هـ»: «عنى»، أي شغلها بالصيام والقيام.

وعفا الشيء: درس ولم يبقَ له أثر، وعفا الشيء يعفو: صفا وخَلُص. والعَفو من البلاد: مالا أثر لأحدٍ فيها بملك. وعفت الإبل المرعى: تناولَته قريباً. النهاية، ج٣، ص٢٦٦؛ القاموس المحيط، ج٢، ص١٧٢١ (عفو).

٣. في «هـ»: + «نفديك».

٤. في «هـ»: + «صلّى الله عليك».

٥. في الأمالي، ص ٣٠٣: «فكان سكوتهم فكراً، وتكلّموا فكان كلامهم ذكراً» بدل «فكان سكوتهم ذكراً».

٦. في البحار: «كتب الله».

٧. في الأمالي، ص٣٠٣ و ٥٥٢ «لم تستقرّ».

٨. في الوسائل: «العقاب».

٩. الأمالي للصدوق، ص٣٠٣، المجلس ٥٠، ح٧، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن محمّد بن سنان، عن عيسى النهريري، عن الصادق، عن آبائه عن النبيّ ﷺ؛ وفيه، ص٥٥٢، المجلس ٨٢، ح٦، بسنده عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن محمّد بن سنان، عن عيسى النهريزي، عن

٢٣٠٥ / ٢٦ . عَنْهُ[١]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ رَفَعَهُ، قَالَ:

خَطَبَ النَّاسَ[٢] الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَنَا[٣] أُخْبِرُكُمْ عَنْ أَخٍ[٤] لِي كَانَ مِنْ[٥] أَعْظَمِ النَّاسِ فِي عَيْنِي، وَكَانَ رَأْسُ مَا عَظُمَ بِهِ[٦] فِي عَيْنِي صِغَرَ الدُّنْيَا فِي عَيْنِهِ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ بَطْنِهِ؛ فَلَا يَشْتَهِي[٧] مَا لَا يَجِدُ، وَلَا يُكْثِرُ إِذَا وَجَدَ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ فَرْجِهِ؛ فَلَا يَسْتَخِفُّ[٨] لَهُ عَقْلَهُ وَلَا رَأْيَهُ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ الْجَهَالَةِ؛ فَلَا يَمُدُّ يَدَهُ إِلَّا عَلىٰ ثِقَةٍ لِمَنْفَعَةٍ[٩]، كَانَ لَا يَتَشَهّىٰ[١٠] وَلَا يَتَسَخَّطُ وَلَا يَتَبَرَّمُ[١١]، كَانَ أَكْثَرَ دَهْرِهِ صَمَّاتاً[١٢]، فَإِذَا قَالَ، بَذَّ[١٣] الْقَائِلِينَ، كَانَ

← الصادق، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ١٧٥، ح ١٧٨٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٠٧؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٨٨، ح ٢٣.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٢. في «ض، ه»: - «الناس».

٣. في «ب»: «أما». وفي «ز، ف» والبحار: «إنّما».

٤. في «ف» وحاشية «ج، د»: «بأخ».

٥. في «ه»: - «من».

٦. في «ض»: - «به».

٧. في «بس»: «فلا يشهى».

٨. قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٦٠: «هذه الفقرة تحتمل وجوهاً: ... الثالث: أن يقرأ: يستخفّ، على بناء المجهول وعقله ورأيه مرفوعين وضمير له إمّا راجع إلى الأخ أو إلى الفرج. وماقيل: إنّ يستخفّ على بناء المعلوم، وعقله ورأيه مرفوعان، وضمير له للأخ، فلا يساعده ما مرّ من معاني الاستخفاف».

٩. في مرآة العقول: «فلا يمدّ يده، أي إلى أخذ شيء؛ كناية عن ارتكاب الأمور «إلّا على ثقة» واعتماد بأنّه ينفعه نفعاً عظيماً في الآخرة أو في الدنيا أيضاً إذا لم يضرّ بالآخرة».

١٠. في «بس»: «لا يشتهي». وفي المرآة: «لايتشهّى، أي لايكثر شهوة الأشياء. ولايتسخّط، أي لايسخط كثيراً لفقد المشتهيات، أو لايغضب لإيذاء الخلق له أو لقلّة عطائهم».

١١. في «ه»: «لا يتبرّم و». وبَرِمت بكذا، أي ضَجِرتُ منه بَرَماً. ومنه التبرّم. وأبرمني فلان: أضجرني. والمعنى: أي لايضجر ولايملّ من حوائج الخلق وكثرة سؤالهم وسوء معاشرتهم. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧٦ (برم).

١٢. في «ه»: «صامتاً». وقال في مرآة العقول: «وقرئ بضمّ الصاد وتخفيف الميم مصدراً، فالحمل للمبالغة».

١٣. أي سبقهم وغلبهم. النهاية، ج ١، ص ١١٠ (بذذ).

لَا يَدْخُلُ فِي مِرَاءٍ[١]، وَلَا يُشَارِكُ فِي دَعْوَىٰ، وَلَا يُدْلِي بِحُجَّةٍ حَتّىٰ يَرىٰ[٢] قَاضِياً، وَ[٣]كَانَ لَا يَغْفُلُ عَنْ إِخْوَانِهِ، وَ لَا يَخُصُّ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ دُونَهُمْ، كَانَ ضَعِيفاً مُسْتَضْعَفاً، فَإِذَا[٤] جَاءَ الْجِدُّ[٥] كَانَ لَيْثاً عَادِياً[٦]، كَانَ لَا يَلُومُ أَحَداً فِيمَا يَقَعُ الْعُذْرُ فِي مِثْلِهِ حَتّىٰ يَرَى اعْتِذَاراً[٧]، كَانَ[٨] يَفْعَلُ مَا يَقُولُ، وَيَفْعَلُ مَا لَا يَقُولُ، كَانَ[٩] إِذَا ابْتَزَّهُ[١٠] أَمْرَانِ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، نَظَرَ إِلىٰ أَقْرَبِهِمَا إِلَى الْهَوىٰ فَخَالَفَهُ، كَانَ[١١] لَا يَشْكُو وَجَعاً إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَرْجُو عِنْدَهُ الْبُرْءَ، وَلَا يَسْتَشِيرُ إِلَّا مَنْ يَرْجُو عِنْدَهُ النَّصِيحَةَ، كَانَ لَا يَتَبَرَّمُ وَلَا يَتَسَخَّطُ وَلَا يَتَشَكّىٰ وَلَا يَتَشَهّىٰ وَلَا يَنْتَقِمُ، وَلَا يَغْفُلُ عَنِ الْعَدُوِّ؛ فَعَلَيْكُمْ بِمِثْلِ هٰذِهِ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ ٢٣٨/٢

---

١. ماريته أُماريه مماراةً ومِراءً: جادلته. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى).

٢. في «ه»: «يعطى». وقرأه بعض الأفاضل: يُرِي، على بناء الإفعال، على ما نقل عنه المجلسي في مرآة العقول، ثمّ قال: «وفسّر القاضي بالبرهان القاطع الفاصل بين الحقّ والباطل، أي كان لا يتعرّض للدعوى إلّا أن يظهر حجّة قاطعة».

٣. في «ه»: -«و».

٤. في مرآة العقول: «وإذا».

٥. الجِدُّ في الأمر: الاجتهاد. وهو مصدر، يقال منه: جدّ يجدّ. والاسم: الجِدّ. وجدّ في كلامه جِدّاً: ضدّ هزل. والاسم منه: الجِدّ أيضاً. المصباح المنير، ص ٩٢ (جدد). والمراد به هنا المحاربة والمجاهدة. شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٦٢؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٦٣.

٦. في «ض، ف»: «غادياً» بالغين المعجمة، أي باكراً. وفي شرح المازندراني: «وقرئ: غادياً، بالغين المعجمة أيضاً». والسَّبُع العادي، أي الظالم الذي يفترس الناس. النهاية، ج ٣، ص ١٩٣ (عدا). وفي شرح المازندراني: «يعني إن كان وقت المجاهدة مع أعداء الدين فهو بمنزلة الأسد في الهيبة والقوّة والصولة».

٧. في شرح المازندراني: «أي كان من عادته الحسنة أن لا يسرع بملامة أحد إذا قصّر في حقّه؛ لإمكان أن يكون له عذر. وليس المقصود اللوم بعد الاعتذار».

٨. في مرآة العقول: «وكان».

٩. في «ج»: «وكان».

١٠. في مرآة العقول: «أي استلبه وغلبه وأخذه قهراً؛ كناية عن شدّة ميله إليهما وحصول الدواعي في كلّ منهما. ولا يبعد أن يكون في الأصل: انبراه، بالنون والباء الموحّدة على الحذف والإيصال، أي اعتراض له». و«البَزّ»: الغلبة، كالابتزاز. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٩٥ (بزز).

١١. في البحار: «وكان».

إِنْ أَطَقْتُمُوهَا، فَإِنْ[1] لَمْ تُطِيقُوهَا كُلَّهَا[2]، فَأَخْذُ الْقَلِيلِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الْكَثِيرِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ».[3]

٢٣٠٦ / ٢٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مِهْزَمٍ؛

وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَاهِلِيِّ؛

وَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مِهْزَمٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «يَا مِهْزَمُ، شِيعَتُنَا[4] مَنْ لَا يَعْدُو[5] صَوْتُهُ سَمْعَهُ، وَلَا شَحْنَاؤُهُ[6] بَدَنَهُ[7]، وَلَا يَمْتَدِحُ[8] بِنَا مُعْلِناً، وَلَا يُجَالِسُ لَنَا عَائِباً[9]، وَلَا يُخَاصِمُ لَنَا قَالِياً[10]؛ إِنْ لَقِيَ

---

١ . في «هـ»: «وإن».

٢ . في «ز»: - «كلّها».

٣ . تحف العقول، ص ٢٣٤، عن الحسن بن عليّ عليه السلام. نهج البلاغة، ص٥٢٦، الحكمة ٢٨٩، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص١٧٦، ح١٧٨٧؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٩٤، ح ٢٤.

٤ . في «ص»: «شيعتنا يا مهزم».

٥ . في «د» وحاشية «بف»: «لا يعلو». وفي مرآة العقول، ج٩، ص٢٦٧: «من لا يعدو، أي يتجاوز. وفي بعض النسخ: لا يعلو صوته سمعه، كأنّه كناية عن عدم رفع الصوت كثيراً، ويحمل على ما إذا لم يحتج إلى الرفع لسماع الناس ... أو على الدعاء والتلاوة والعبادة؛ فإنّ خفض الصوت فيها أبعد من الرياء. ويمكن أن يكون المراد بالسمع الإسماع كما ورد في اللغة، أو يكون بالإضافة إلى المفعول، أي السمع منه، أي لا يرفع الصوت زائداً على إسماع الناس، أو يكون بضمّ السين وتشديد الميم المفتوحة جمع سامع، أي لا يتجاوز صوته السامعين منه. وقرئ السمع بضمّتين جمع سموع بالفتح، أي لا يقول شيئاً إلّا لمن يسمع قوله ويقبل منه».

٦ . في «ج»: «شحناه» بتخفيف الهمزة. و «الشحناء»: العداوة والبغضاء. وشحِنت عليه شَحْناً: حقدت وأظهرت العداوة. المصباح المنير، ص٣٠٦ (شحن). وفي مرآة العقول: «أي لا يتجاوز عداوته بدنه، أي يعادي نفسه ولا يعادي غيره، وإن عادى غيره في الله لا يظهره تقيّة».

٧ . في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بر، بس» وشرح المازندراني والوسائل: «يديه»، أي لا تغلب عليه عداوته، بل هي بيده واختياره.

٨ . في «هـ»: «ولا يمدح». وفي «بر» وحاشية «ج، بف» والوافي: «ولا يتمدّح».

٩ . في «ز»: «غالياً». وفي الغيبة للنعماني: «ولا يمدح بنا معلناً، ولا يخاصم بنا قالياً ولا يجالس لنا غائباً» بدل «ولا يمتدح - إلى - قالياً».

١٠ . في «ز»: - «ولا يخاصم لنا قالياً». وفي الوسائل: + «و». و «القِلى»: البُغض. يقال: قلاه يقليه قِلًى وقَلًى: ←

مُؤْمِناً أَكْرَمَهُ، وَإِنْ لَقِيَ جَاهِلاً هَجَرَهُ».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ[١] بِهٰؤُلَاءِ الْمُتَشَيِّعَةِ؟

قَالَ[٢]: «فِيهِمُ التَّمْيِيزُ[٣]، وَفِيهِمُ التَّبْدِيلُ، وَفِيهِمُ التَّمْحِيصُ[٤]، تَأْتِي[٥] عَلَيْهِمْ سِنُونَ[٦] تُفْنِيهِمْ، وَطَاعُونٌ يَقْتُلُهُمْ، وَاخْتِلَافٌ يُبَدِّدُهُمْ؛ شِيعَتُنَا مَنْ لَا يَهِرُّ[٧] هَرِيرَ الْكَلْبِ، وَلَا يَطْمَعُ طَمَعَ الْغُرَابِ، وَلَا يَسْأَلُ عَدُوَّنَا وَإِنْ مَاتَ جُوعاً». ٢٣٩/٢

قُلْتُ[٨]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَيْنَ أَطْلُبُ هٰؤُلَاءِ؟

قَالَ: «فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ، أُولٰئِكَ الْخَفِيضُ[٩] عَيْشُهُمْ، الْمُنْتَقِلَةُ[١٠] دِيَارُهُمْ؛ إِنْ شَهِدُوا لَمْ يُعْرَفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، وَ[١١] مِنَ الْمَوْتِ لَا يَجْزَعُونَ، وَفِي الْقُبُورِ يَتَزَاوَرُونَ، وَ[١٢] إِنْ لَجَأَ إِلَيْهِمْ ذُو حَاجَةٍ مِنْهُمْ رَحِمُوهُ، لَنْ تَخْتَلِفَ[١٣] قُلُوبُهُمْ وَإِنِ اخْتَلَفَ[١٤] بِهِمُ الدَّارُ[١٥]».

↩ إذا أبغضه. النهاية، ج ٤، ص ١٠٥ (قلا).

١. في «ب»: «يصنع».

٢. في «ز، ص، ف» وحاشية «بر»: «فقال».

٣. في حاشية «ض»: «التميز».

٤. في «ف»: «فيهم التمحيص وفيهم التبديل».

٥. في «ص» والوافي: «يأتي».

٦. السِنون: جمع السَّنَة، وهي الجَدْب والقَحْط. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠١ (سنو).

٧. هرّ الكلبُ إليه يَهِرُّ هَريراً: هو صوتُه دون نُباحه من قلّة صبره على البرد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٧ (هرر). وفي مرآة العقول: «أي لا يجزع عند المصائب أو لا يصول على الناس بغير سبب كالكلب».

٨. في «ز، ف»: «فقلت».

٩. خَفُض عَيشُه: سهل ووَطُؤ، يخفُض خفضاً، وهو في خفضٍ من العيش، ومخفوض وخفيض. أساس البلاغة، ص ١١٦ (خفض).

١٠. في «ف»: «المتنقّلة».

١١. في «ز»: - «و».

١٢. في «هـ»: - «و».

١٣. في «ج، ض، هـ، بر»: «لن يختلف». وفي «ص»: «لن يخلف». وفي «ف»: «لن يتخلّف».

١٤. في «ج، د، ض، هـ، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «و إن اختلفت».

١٥. في «ب، هـ، بر» وحاشية «ف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «الديار».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَنَا الْمَدِينَةُ[١] وَعَلِيٌّ ﷺ الْبَابُ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ لَا مِنْ قِبَلِ الْبَابِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُحِبُّنِي وَيُبْغِضُ عَلِيّاً صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ».[٢]

٢٣٠٧ / ٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ: «مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمْهُمْ[٣]، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ، وَوَعَدَهُمْ[٤] فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ[٥]، كَانَ مِمَّنْ حُرِّمَتْ غِيبَتُهُ، وَكَمَلَتْ مُرُوءَتُهُ[٦]، وَظَهَرَ عَدْلُهُ، وَوَجَبَتْ أُخُوَّتُهُ».[٧]

٢٣٠٨ / ٢٩ . عَنْهُ[٨]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْحَسَنِ[٩]:

---

١ . في «ب، ز»: «أنا مدينة العلم».

٢ . الغيبة للنعماني، ص٢٠٣، ح٤، بسند آخر، مع زيادة. تحف العقول، ص٣٧٨، وفيهما إلى قوله: «وإن اختلفت بهم الدار» مع اختلاف يسير. صفات الشيعة، ص١٧، ح٣٤، بسند آخر؛ وفيه، ص١٣، ح٢٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، وفيهما إلى قوله: «وفي القبور يتزاورون» مع اختلاف. الوافي، ج٤، ص١٧٢، ح١٧٨٢؛ الوسائل، ج١٥، ص١٩٢، ح٢٠٢٥٣، إلى قوله: «ولا يسأل عدوّنا وإن مات جوعاً»؛ البحار، ج٦٨، ص١٨٠، ح٣٩.

٣ . في «هـ»: «فلن يظلمهم». وفي حاشية «بس»: «فلا يظلمهم».

٤ . في الوسائل، ح ١٠٧٧٢: «وواعدهم».

٥ . في «هـ»: «فلن يخلفهم».

٦ . في حاشية «بر»: «مودّته».

٧ . الخصال، ص٢٠٨، باب الأربعة، ح٢٩، بسند آخر. وفيه، ص٢٠٨، ح٢٨؛ وعيون الأخبار، ج٢، ص٣٠، ح٣٤؛ وصحيفة الرضا ﷺ، ص٤٧، ح٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص٥٧، عن النبيّ ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج٤، ص٥٦٩، ح٢٥٨٩؛ الوسائل، ج٨، ص١٥، ح١٠٧٧٢؛ وج١٢، ص٢٧٨، ح١٦٣٠١؛ البحار، ج٧٥، ص٢٣٦.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٩ . في «هـ»: «الحسين». وهو سهو؛ فإنّ عبدالله هذا، هو عبدالله المحض ابن الحسن بن الحسن بن عليّ بن ←

عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ[١] الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ[٢] عليهما السلام، قَالَ[٣]: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: «ثَلَاثُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ اسْتَكْمَلَ[٤] خِصَالَ الْإِيمَانِ[٥]: إِذَا رَضِيَ لَمْ يُدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي بَاطِلٍ[٦]، وَإِذَا[٧] غَضِبَ لَمْ يُخْرِجْهُ الْغَضَبُ[٨] مِنَ الْحَقِّ، وَإِذَا قَدَرَ لَمْ يَتَعَاطَ[٩] مَا لَيْسَ لَهُ».[١٠]

٢٣٠٩ / ٣٠. عَنْهُ[١١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ لِأَهْلِ الدِّينِ عَلَامَاتٍ

= أبي طالب، وأمّه هي فاطمة بنت الحسين بن عليّ بن أبي طالب. راجع: تهذيب الأنساب، ص ٣٤.

١. في «هـ»: «ابنة».

٢. الظاهر سقوط الواسطة من السند؛ فقد روى الصدوق الخبر في الخصال، ص ١٠٥، ح ٦٦، بسنده عن فاطمة بنت الحسين بن عليّ عليه السلام، عن أبيها عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله. وكذا الشيخ الطوسي رواه في أماليه، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ح ١٢٤٩، بسنده عن فاطمة بنت الحسين عليه السلام، عن أبيها الحسين، عن أبيه عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله.

٣. كذا في النسخ. وهو يؤيّد أنّ الناقل عن النبيّ صلى الله عليه وآله غيرها. وفي المحاسن: «قالت».

٤. في المحاسن: «ليستكمل».

٥. في «بس»: + «إيمانه». وفي المحاسن والخصال والاختصاص والأمالي للطوسي وتحف العقول: + «الذي».

٦. في الخصال: «في إثم ولا باطل».

٧. في حاشية «ف»: «وإن».

٨. في المحاسن والاختصاص: «غضبه».

٩. التعاطي: تناول ما لا يحقّ ولا يجوز تناوله. لسان العرب، ج ١٥، ص ٦٩ (عطا).

١٠. المحاسن، ص ٦، كتاب القرائن، ح ١٢، عن ابن فضّال، عن عاصم بن حمزة، عن عبدالله بن الحسن، عن أمّه فاطمة بنت الحسين، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ١٠٥، باب الثلاثة، ح ٦٦، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، ... عن أمّه فاطمة بنت الحسين بن علي، عن أبيها عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ح ٥، بسنده عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عاصم بن حميد الحنّاط، عن أبي حمزة ثابت بن أبي صفيّة، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ، عن آبائه عليهم السلام، قال عاصم: وحدّثني أبو حمزة عن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن أمّه فاطمة بنت الحسين عليه السلام عن أبيها الحسين، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الاختصاص، ص ٢٣٣، مرسلاً عن أبي حمزة، عن فاطمة بنت الحسين عليه السلام. الخصال، ص ١٠٦، باب الثلاثة ح ٦٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٣. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٦٦، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٠، ح ٢٠٢٤٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠٠، ذيل ح ٢٨.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

يَعْرَفُونَ بِهَا: صِدْقَ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءَ الْأَمَانَةِ، وَوَفَاءَ بِالْعَهْدِ[١]، وَصِلَةَ الْأَرْحَامِ، وَرَحْمَةَ الضُّعَفَاءِ، وَقِلَّةَ الْمُرَاقَبَةِ[٢] لِلنِّسَاءِ -أَوْ قَالَ[٣]: قِلَّةَ الْمُوَاتَاةِ[٤] لِلنِّسَاءِ[٥]- وَبَذْلَ الْمَعْرُوفِ، وَحُسْنَ الْخُلُقِ[٦]، وَسَعَةَ الْخُلُقِ، وَاتِّبَاعَ الْعِلْمِ وَمَا يُقَرِّبُ[٧] إِلَى اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- زُلْفىٰ[٨]، طُوبىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ؛ وَطُوبىٰ[٩] شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ أَصْلُهَا فِي دَارِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ[١٠] ﷺ، وَلَيْسَ مِنْ[١١] مُؤْمِنٍ إِلَّا وَفِي دَارِهِ غُصْنٌ مِنْهَا، لَا يَخْطُرُ[١٢] عَلىٰ قَلْبِهِ شَهْوَةُ شَيْءٍ إِلَّا أَتَاهُ بِهِ ذٰلِكَ[١٣]، وَلَوْ أَنَّ رَاكِباً مُجِدّاً سَارَ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ، مَا خَرَجَ مِنْهُ[١٤]؛ وَلَوْ طَارَ مِنْ أَسْفَلِهَا غُرَابٌ، مَا بَلَغَ أَعْلَاهَا حَتّىٰ يَسْقُطَ هَرِماً، أَلَا فَفِي هٰذَا فَارْغَبُوا، إِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنْ[١٥] نَفْسِهِ[١٦] ٢/ ٢٤٠

---

١. في الوافي والوسائل: «العهد».
٢. في «هـ»: «المنافثة». وفي الوسائل: «المواقعة».
٣. في الأمالي وصفات الشيعة: - «قلّة المراقبة للنساء، أو قال». وفي الوسائل: + «و».
٤. في «بر»: «المواساة». والمواتاة: المطاوعة والموافقة.
٥. في «بس»: - «للنساء».
٦. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٧٥: «الظاهر أنّ الخلق بالضمّ في الموضعين ... وربّما يقرأ الأوّل بالفتح؛ فإنّ الظاهر عنوان الباطل، لكن هذا ليس كلّيّاً؛ فإنّ حسن الخلق قد يوجد في غير أهل الدين ... وقيل: المراد حسن الأعضاء الظاهرة بالأعمال الفاضلة؛ فإنّه من علامات أهل الدين». وفي الوسائل: «الجوار».
٧. في «ز»: «تقرّب» باعتبار المعنى المراد من الموصول. وفي مرآة العقول: «يقرّبهم».
٨. في الأمالي وصفات الشيعة: - «زلفى».
٩. في الوافي: «تأويل طوبى: العلم؛ فإنّ لكلّ نعيم من الجنّة مثالاً في الدنيا، ومثال طوبى شجرة العلوم الدينيّة التي أصلها في دار النبيّ ﷺ الذي هو مدينة العلم، وفي دار كلّ مؤمن غصن منها، وإنّما شهوات المؤمن ومثوباته في الآخرة فروع معارفه وأعماله الصالحة في الدنيا، فإنّ المعرفة بذر المشاهدة، والعمل الصالح غرس النعيم، إلّا أنّ من لم يذق لم يعرف، ولا يذوق إلّا من أخلص دينه لله وقوي إيمانه بالله بأن يتّصف بصفات المؤمن المذكورة في هذا الباب».
١٠. في «ب، ص، هـ» والوافي والأمالي وصفات الشيعة: - «محمّد».
١١. في صفات الشيعة: - «من».
١٢. في الأمالي: «لا تخطر».
١٣. في الأمالي وصفات الشيعة: + «الغُصن».
١٤. في «بر» وحاشية «ف» والأمالي: «منها».
١٥. قال في مرآة العقول: «من، بكسر الميم، وقد يقرأ بالفتح اسم موصول، أي مشغول بإصلاح نفسه لا يلتفت إلى عيوب غيره، ولا إلى التعرّض لضررهم».
١٦. في الوسائل والأمالي وصفات الشيعة: «نفسه منه» بدل «من نفسه».

فِي شُغُلٍ وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ؛ إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ افْتَرَشَ وَجْهَهُ، وَسَجَدَ لِلّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- بِمَكَارِمِ بَدَنِهِ، يُنَاجِي الَّذِي خَلَقَهُ فِي فَكَاكِ رَقَبَتِهِ، أَلَا[1] فَهٰكَذَا كُونُوا[2]».[3]

٢٣١٠ / ٣١. عَنْهُ[4]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو[5] النَّخَعِيِّ؛

قَالَ[6]: وَحَدَّثَنِي[7] الْحُسَيْنُ بْنُ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ عَلِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ خِيَارِ الْعِبَادِ، فَقَالَ: الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا أُعْطُوا شَكَرُوا، وَإِذَا ابْتُلُوا صَبَرُوا،

---

١. في «هـ»: - «ألا».

٢. في «ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «فكونوا».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٢٢١، المجلس ٥٩، ح٧، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبيه، عن عبدالله بن قاسم؛ صفات الشيعة، ص٤٦، ح٦٦، بسنده عن أبي بصير، وفيهما: «عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أميرالمؤمنين ﷺ». الخصال، ص٤٨٣، ح٥٦، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر، عن أميرالمؤمنين ﷺ. تفسير العيّاشي، ج٢، ص٢١٣، ح ٥٠، عن أبي بصير، عن أبي جعفر، عن أميرالمؤمنين ﷺ. تحف العقول، ص ٢١١، عن أميرالمؤمنين ﷺ، إلى قوله: «طوبى لهم وحسن مآب»، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص١٦٥، ح ١٧٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٠، ح٢٠٢٤٧؛ البحار، ج ٦٩، ص٣٦٤، ح ١.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٥. في «ز، ص، ف، هـ» والوسائل: «عمر». إلاّ أنّ في الوسائل بإسقاط «النخعي». وهو سهو؛ فإنّ المذكور في كتب الرجال هو سليمان بن عمرو النخعي. راجع: رجال البرقي، ص٣٢؛ رجال الطوسي، ص٢١٧، الرقم ٢٨٦٤. وتبيّن بذلك وقوع التصحيف في ماورد في الأمالي للصدوق، ص١٩، المجلس ٣، ح٤؛ والخصال، ص٣١٧، ح٩٩؛ من نقل الصدوق الخبر بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن سليمان بن جعفر النخعي.

٦. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد روى هو عن الحسين بن سيف في كتابه المحاسن، ص٢٧، ح ٧؛ و ص٣٥٦، ح٥٩؛ و ص ٤٨٥، ح٥٣٣؛ و ص٤٨٦، ح٥٤٢. ووردت روايته عن الحسين بن سيف، عن أخيه عليّ، عن سليمان بن عمرو في المحاسن، ج٢، ص٤٨٦، ح٥٤٣. فعليه، في السند تحويل.

٧. في «هـ»: + «به».

وَإِذَا غَضِبُوا غَفَرُوا». [١]

٢٣١١ / ٣٢ . وَ بِإِسْنَادِهِ [٢]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ خِيَارَكُمْ [٣] أُولُو النُّهىٰ، قِيلَ: يَا [٤] رَسُولَ اللّٰهِ، وَمَنْ [٥] أُولُو النُّهىٰ؟ قَالَ: هُمْ أُولُو الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ، وَالْأَحْلَامِ الرَّزِينَةِ [٦]، وَصَلَةُ الْأَرْحَامِ [٧]، وَالْبَرَرَةُ بِالْأُمَّهَاتِ وَالْآبَاءِ، وَالْمُتَعَاهِدُونَ [٨] لِلْفُقَرَاءِ وَ [٩] الْجِيرَانِ وَالْيَتَامىٰ، وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ، وَيُفْشُونَ [١٠] السَّلَامَ فِي الْعَالَمِ، وَيُصَلُّونَ وَالنَّاسُ نِيَامٌ غَافِلُونَ». [١١]

---

١ . الأمالي للصدوق، ص ١٠، المجلس ٣، ح ٤؛ والخصال، ص ٣١٧، باب الخمسة، ح ٩٩، عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن سليمان بن جعفر النخعي، عن محمّد بن مسلم وغيره، عن أبي جعفر . صفات الشيعة، ص ٤٥، ح ٦٤، بسند آخر ومع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا ؛ فقه الرضا ، ص ٣٥٤. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الصوم في السفر، ح ٦٤٩٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٨، بسند آخر هكذا: «خيار أُمّتي الذين إذا سافروا أفطروا وقصّروا، وإذا أحسنوا استبشروا، وإذا أساؤوا استغفروا» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٦٦، ح ١٧٦٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢٦٠؛ و ج ١٥، ص ١٩١، ح ٢٠٢٤٨؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٥، ح ٢٦.

٢ . الظاهر أنّ المراد من «بإسناده»، هو الإسناد المتقدّم في الحديث السابق، إلى أبي جعفر .

٣ . في «هـ»: «أخياركم».

٤ . في «ف»: - «يا».

٥ . في «ب، ج، د، بف» والوافي والوسائل: «من» بدون الواو. وفي «ف»: «وما».

٦ . «الأحلام الرزينة» أي العقول المتينة.

٧ . في مرآة العقول: «وصلة الأرحام، عطف على الأحلام. ويمكن أن تكون الواو جزء الكلمة، والصاد مفتوحة جمع واصل ... ويمكن على الاحتمال الثاني ... نصب «الوصلة» على المدح».

٨ . هكذا في «د، ض» والوافي والوسائل، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والمتعاهدين». و قال في مرآة العقول: «والمتعاهدين، في أكثر النسخ بالنصب، فيكون نصباً على المدح».

٩ . في الوسائل: - «للفقراء و».

١٠ . فَشَت، أي كَثُرت وانتشرت. النهاية، ج ٣، ص ٤٤٩ (فشا).

١١ . الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦١٩٧، بسنده آخر عن أبي عبدالله عن رسول الله ﷺ، من قوله: «ويطعمون الطعام» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٦، ح ١٧٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩١، ح ٢٠٢٤٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٥، ح ٢٧.

٢٣١٢ / ٣٣ . عَنْهُ، عَنِ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ[١]، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٢]، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَيُّ الْخِصَالِ بِالْمَرْءِ أَجْمَلُ؟

فَقَالَ: «وَقَارٌ بِلَا مَهَابَةٍ، وَسَمَاحٌ بِلَا طَلَبِ مُكَافَأَةٍ، وَتَشَاغُلٌ بِغَيْرِ مَتَاعِ الدُّنْيَا».[٣]

٢٣١٣ / ٣٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ الْحَنَّاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ الْمَعْرِفَةَ بِكَمَالِ دِينِ الْمُسْلِمِ تَرْكُهُ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَقِلَّةُ مِرَائِهِ[٤]، وَحِلْمُهُ، وَصَبْرُهُ، وَحُسْنُ خُلُقِهِ».[٥]

٢٣١٤ / ٣٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشْبَهِكُمْ بِي؟ قَالُوا: بَلىٰ

---

١ . الهيثم النهدي هو الهيثم بن أبي مسروق عبدالله النهدي، كما في رجال النجاشي، ص٤٣٧، الرقم ١١٧٥. وروى أحمد بن محمّد بن خالد في المحاسن، ص١٤٤، ح٤٧ عن الهيثم بن عبدالله النهدي، فالضمير في «عنه» راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المصرّح باسمه في سند الحديث ٢٨.

٢ . في «بف»: «أصحابنا».

٣ . الأمالي للصدوق، ص٢٨٩، المجلس ٤٨، ح٨؛ والخصال، ص٩٢، باب الثلاثة، ح٣٦، بسند آخر عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن عبدالعزيز بن عمر، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص٣٥٤. الوافي، ج٤، ص١٦٧، ح١٧٦٨؛ البحار، ج٦٩، ص٣٦٧، ح٢.

٤ . «المراء»: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشكّ والريبة. ويقال للمناظرة: مماراة؛ لأنّ كلّ واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه كما يمتري الحالبُ اللبن من الضرع. النهاية، ج٤، ص٣٢٢ (مرا). وفي الوافي: «المراء: المجادلة والاعتراض على كلام من غير غرض ديني».

٥ . الخصال، ص٢٩٠، باب الخمسة، ح٥٠، بسند آخر عن أحمد بن محمّد بن عيسى. الأمالي للمفيد، ص٣٤، المجلس ٤، ح٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «من حسن إسلام المرء تركه الكلام فيما لا يعنيه». تحف العقول، ص٢٧٩، عن عليّ بن الحسين عليه السلام. الوافي، ج٤، ص١٦٧، ح١٧٦٩؛ الوسائل، ج١٥، ص١٩١، ح٢٠٢٥٠؛ البحار، ج٦٧، ص٣٦١، ح٦٤.

٢٤١/٢ يَا رَسُولَ اللهِ[١]، قَالَ: أَحْسَنُكُمْ خُلُقاً، وَأَلْيَنُكُمْ كَنَفاً[٢]، وَأَبَرُّكُمْ بِقَرَابَتِهِ، وَأَشَدُّكُمْ حُبّاً لِإِخْوَانِهِ فِي دِينِهِ، وَأَصْبَرُكُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَكْظَمُكُمْ لِلْغَيْظِ، وَأَحْسَنُكُمْ عَفْواً، وَأَشَدُّكُمْ مِنْ نَفْسِهِ إِنْصَافاً فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ».[٣]

٢٣١٥ / ٣٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ الْإِنْفَاقُ عَلىٰ قَدْرِ الْإِقْتَارِ، وَالتَّوَسُّعُ[٤] عَلىٰ قَدْرِ التَّوَسُّعِ، وَإِنْصَافُ النَّاسِ[٥]، وَابْتِدَاؤُهُ[٦] إِيَّاهُمْ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ».[٧]

٢٣١٦ / ٣٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَصْلَبُ مِنَ الْجَبَلِ، الْجَبَلُ[٨] ←

---

١. هكذا في جميع النسخ والمصادر والشروح. وفي المطبوع: - «رسول الله».

٢. «الكنف»: الجانب. وكنفا الطائر: جناحاه. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٤ (كنف).

قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٧٩: «وألينكم كنفاً، أي لا يتأذّى من مجاورتهم ومجالستهم ومن ناحيتهم أحد ... وفي النهاية، فيه: ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم منّي مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموطّؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون. هذا مثل، وحقيقته من التوطئة، وهي التمهيد والتذليل. وفراش وَطيء: لا يؤذي جنب النائم. والأكناف: الجوانب. أراد الذين جوانبهم وطيئة يتمكّن فيها من يصاحبهم ولا يتأذّى». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠١ (وطأ)، وراجع أيضاً: أساس البلاغة، ص ٤١٩ (لين).

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤٨، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٦٧، ح ١٧٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٦، ح ٢٨.

٤. في «ه»: «والوسع».

٥. في «ب، ض، ه» وحاشية «ف، بر» والوافي: + «من نفسه».

٦. في «ب»: «و ابتداء».

٧. تحف العقول، ص ٢٨٢. الوافي، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥، ح ١٥٦٣٢؛ و ج ١٥، ص ١٩٢، ح ٢٠٢٥١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦١، ح ٦٥.

٨. في البحار: - «الجبل».

يُسْتَقَلُّ[١] مِنْهُ، وَالْمُؤْمِنَ لَا يُسْتَقَلُّ مِنْ دِينِهِ شَيْءٌ».[٢]

٢٣١٧ / ٣٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ حَسَنُ الْمَعُونَةِ، خَفِيفُ الْمَؤُونَةِ، جَيِّدُ التَّدْبِيرِ لِمَعِيشَتِهِ[٣]، لَا يُلْسَعُ[٤] مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ».[٥]

٢٣١٨ / ٣٩ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَارِثِ[٦]:

---

١. في «هـ» والوافي: «يستفلّ» في الموضعين. وفي البحار: «تستقلّ». وفي مرآة العقول: «من القلّة، أي ينقص ويؤخذ منه بعضاً بالفأس والمعول ونحوهما».

٢. الكافي، كتاب الجهاد، باب كراهة التعرّض لما لا يطيق، ح ٨٣٤٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٦٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. وفي صفات الشيعة، ص ٣٠، ذيل ح ٤٢؛ وعلل الشرائع، ص ٥٥٧، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٠١، ذيل ح ١١١، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨١٩، ح ٣٠٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦٢، ح ٦٦.

٣. في «ج»: «لعيشه». وفي «هـ»: «للمعيشة».

٤. في الوسائل: + «ولا يلسع». ولَسَعَتْه العقرب والزنبور: وهو الضرب بالذَّنَب واللَّدغ بالفم. و«الجُحْر»: ثقب الحيّة. وهو استعارة هاهنا، أي لا يُدهى المؤمن من جهة واحدة مرّتين؛ فإنّه بالأُولى يعتبر. أساس البلاغة، ص ٤٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٨ (لسع).

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٨، ح ٥٧٨٥؛ علل الشرائع، ص ٤٩، ذيل الحديث الطويل ١، وفيهما مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، هكذا: «لا يلسع المؤمن من جحر مرّتين»؛ تنزيه الأنبياء عليهم السلام، ص ٧٤، مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «لن يلدغ المؤمن من جحر مرّتين»؛ الاختصاص، ص ٢٤٥، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «لا يلسع العاقل من جحر مرّتين». الوافي، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦٢، ح ٦٧.

٦. لم نجد عنوان سهل بن الحارث في ما تتبّعنا من الأسناد وكتب الرجال، والخبر رواه الشيخ الصدوق في الخصال، ص ٨٢، ح ٧؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩، بسنده عن محمّد بن أحمد [بن يحيى بن عمران الأشعري] قال: حدّثني سهل بن زياد، عن الحارث بن الدلهاث مولى الرضا عليه السلام، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في ما نحن فيه، والصواب «سهل، عن الحارث بن الدلهاث مولى الرضا».

عَنِ الدَّلْهَاثِ مَوْلَى الرِّضَاعليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَاعليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً حَتّىٰ يَكُونَ[1] فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: سُنَّةٌ مِنْ رَبِّهِ، وَسُنَّةٌ مِنْ نَبِيِّهِ، وَسُنَّةٌ مِنْ وَلِيِّهِ.

فَأَمَّا[2] السُّنَّةُ[3] مِنْ رَبِّهِ، فَكِتْمَانُ[4] سِرِّهِ؛ قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً ○ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾[5].

وَ أَمَّا السُّنَّةُ[6] مِنْ نَبِيِّهِ، فَمُدَارَاةُ النَّاسِ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَمَرَ نَبِيَّهُصلى الله عليه وآله بِمُدَارَاةِ النَّاسِ، فَقَالَ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾[7]. ٢٤٢/٢

وَ أَمَّا السُّنَّةُ[8] مِنْ وَلِيِّهِ، فَالصَّبْرُ فِي[9] الْبَأْسَاءِ[10] وَالضَّرَّاءِ[11]».[12]

← يؤيّد ذلك أنّ الخبر رواه الشيخ الصدوق في معاني الأخبار، ص ١٨٤، ح ١؛ وفي الأمالي، ص ٢٧٠، المجلس ٥٣، ح ٨، بسند آخر عن سهل بن زياد الآدمي عن مبارك مولى الرضا.

١. في «ص، هـ، بر»: «تكون».

٢. في «بر»: «وأمّا».

٣. في «ض، هـ»: + «التي».

٤. في الخصال وصفات الشيعة والعيون: «كتمان».

٥. الجنّ (٧٢): ٢٦ و ٢٧.

٦. في «ض، هـ»: + «التي».

٧. الأعراف (٧): ١٩٩. وفي «ب، ج، بس» ومرآة العقول: «بالمعروف». قال في المرآة: «وأقول: روى الصدوق -قدّس سرّه- في العيون هذا الخبر عن هذا الراوي ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ موجود فيه. وزاد في آخره أيضاً: قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة (٢): ١٧٧] وكأنّه سقط من النسّاخ». وفي الأمالي والخصال وصفات الشيعة والعيون والمعاني: + ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

٨. في «ض، هـ»: + «التي».

٩. في «هـ»: «على».

١٠. «البأساء»: الشدّة. الصحاح، ج ٣، ص ٩٠٧ (بأس).

١١. في الأمالي والمعاني: + «يقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ... وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾». وفي الخصال وصفات الشيعة والعيون: + «فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾». و«الضرّاء»: الزَّمانة والشدّة، والنقص في الأموال والأنفس. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠١ (ضرر).

١٢. الخصال، ص ٨٢، باب الثلاثة، ح ٧؛ وصفات الشيعة، ص ٣٧، ح ٦١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩، بسند آخر عن سهل بن زياد، عن الحارث بن الدلهاث. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٢٩، المجلس ٥٣، ح ٨؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٤، ح ١، بسند آخر عن سهل بن زياد الآدمي، عن مبارك مولى الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٤٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٦؛ البحار، ج ٢٤، ص ٣٩، ذيل ح ١٧؛ و ج ٦٧، ص ٢٨٠، ذيل ح ٥.

١٠٠ ـ بَابٌ فِي[1] قِلَّةِ عَدَدِ الْمُؤْمِنِينَ[2]

٢٣١٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعْشىٰ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُؤْمِنَةُ أَعَزُّ[3] مِنَ الْمُؤْمِنِ، وَ[4]الْمُؤْمِنُ أَعَزُّ مِنَ الْكِبْرِيتِ الْأَحْمَرِ[5]؛ فَمَنْ رَأىٰ مِنْكُمُ الْكِبْرِيتَ الْأَحْمَرَ؟».[6]

٢٣٢٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنًّى الْحَنَّاطِ، عَنْ كَامِلٍ التَّمَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «النَّاسُ كُلُّهُمْ بَهَائِمُ ـ ثَلَاثاً ـ إِلَّا قَلِيلاً[7] مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنُ غَرِيبٌ[8] ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ».[9]

٢٣٢١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ[10] .... ←

---

١ . في «ض» ومرآة العقول: - «في».

٢ . في شرح المازندراني: «باب في قلّة المؤمن».

٣ . عزّ الشيء: قلّ فلا يكاد يوجد، فهو عزيز. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٢ (عزز).

٤ . في «ض»: - «و».

٥ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٨٥: «المشهور أنّ الكبريت الأحمر هو الجوهر الذي يطلبه أصحاب الكيميا، وهو الإكسير».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٧٢٧، ح ٢٩٣٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٩، ح ٣.

٧ . هكذا في حاشية «بج» ومرآة العقول عن بعض النسخ، وهو الصواب. وفي معظم النسخ والمطبوع والمصادر: «قليل»، ولا تساعده القواعد النحويّة. وفي «هـ» وحاشية «ض»: «القليل».

٨ . في «ب، ج، د، هـ، بس» وحاشية «ض، ف، بف» وشرح المازندراني: «عزيز».

٩ . بصائر الدرجات، ص ٥٢٢، ذيل ح ١٣، بسنده آخر عن كامل التمّار، مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢٧١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٦٦؛ و ص ٢٧٢، ح ٣٦٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٧، ح ٢٩٣٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٩، ح ٤.

١٠ . في «هـ»: - «عن ابن محبوب». وهو سهو؛ فقد توسّط [الحسن] بن محبوب بين إبراهيم بن هاشم ←

عَنِ[1] ابْنِ رِئَابٍ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ لِأَبِي بَصِيرٍ: «أَمَا وَاللّٰهِ، لَوْ أَنِّي أَجِدُ مِنْكُمْ ثَلَاثَةَ[2] مُؤْمِنِينَ يَكْتُمُونَ حَدِيثِي، مَا اسْتَحْلَلْتُ أَنْ أَكْتُمَهُمْ[3] حَدِيثاً».[4]

٢٣٢٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[5] وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: وَاللّٰهِ[6] مَا يَسَعُكَ الْقُعُودُ، فَقَالَ[7]: «وَ[8] لِمَ يَا سَدِيرُ؟» قُلْتُ: لِكَثْرَةِ مَوَالِيكَ وَشِيعَتِكَ وَأَنْصَارِكَ؛ وَاللّٰهِ لَوْ كَانَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ مَا لَكَ مِنَ الشِّيعَةِ وَالْأَنْصَارِ وَالْمَوَالِي، مَا طَمِعَ فِيهِ تَيْمٌ وَلَا عَدِيٌّ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، وَكَمْ عَسىٰ[9] أَنْ يَكُونُوا»[10] قُلْتُ: مِائَةَ أَلْفٍ، قَالَ: «مِائَةَ أَلْفٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، وَمِائَتَيْ أَلْفٍ، قَالَ[11]: «مِائَتَيْ أَلْفٍ؟!» قُلْتُ: نَعَمْ، وَنِصْفَ الدُّنْيَا.

قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: «يَخِفُّ عَلَيْكَ أَنْ تَبْلُغَ مَعَنَا إِلىٰ يَنْبُعَ؟» قُلْتُ: ٢٤٣/٢ نَعَمْ، فَأَمَرَ بِحِمَارٍ وَبَغْلٍ أَنْ يُسْرَجَا[12]، فَبَادَرْتُ، فَرَكِبْتُ الْحِمَارَ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ،

↩ وبين [عليّ] بن رئاب في غير واحدٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ص ٣٥٩ـ٣٦١؛ و ج ٢٣، ص ٢٤٤ـ٢٤٥؛ و ص ٢٧٠ـ٢٧١.

١ . في حاشية «بر»: + «عليّ».

٢ . في مرآة العقول: «ثلاثة، إمّا بالتنوين و«مؤمنين» صفتها أو بالإضافة، فمؤمنين تميز».

٣ . في «ب»: «أن أكتم».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٧٢٧، ح ٢٩٣٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٦٠، ح ٥.

٥ . في حاشية «بف»: + «الصفّار»، والظاهر أنّه تفسير لمحمّد بن الحسن.

٦ . في «ف»: - «والله».

٧ . في «ف، بف» والبحار: «وقال».

٨ . في البحار، ج ٦٧: - «و».

٩ . في «ه»: «ترى».

١٠ . في «ج، ز» والوافي والبحار، ج ٤٧: «أن تكونوا».

١١ . في «ج، ز، ف، بر» والوافي: «فقال». وفي «ض» والبحار: «فقال و».

١٢ . في «ج»: «أن يسرّجا» بالتشديد.

تَرىٰ[١] أَنْ تُؤْثِرَنِي بِالْحِمَارِ؟» قُلْتُ: الْبَغْلُ أَزْيَنُ وَأَنْبَلُ[٢]، قَالَ: «الْحِمَارُ أَرْفَقُ بِي[٣]». فَنَزَلْتُ، فَرَكِبَ الْحِمَارَ، وَرَكِبْتُ[٤] الْبَغْلَ، فَمَضَيْنَا، فَحَانَتِ[٥] الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، انْزِلْ بِنَا نُصَلِّ[٦]».

ثُمَّ قَالَ: «هٰذِهِ أَرْضٌ سَبِخَةٌ[٧] لَا تَجُوزُ[٨] الصَّلَاةُ فِيهَا» فَسِرْنَا حَتّىٰ صِرْنَا إِلىٰ أَرْضٍ حَمْرَاءَ، وَنَظَرَ إِلىٰ غُلَامٍ يَرْعىٰ جِدَاءً، فَقَالَ: «وَ اللّٰهِ يَا سَدِيرُ[٩]، لَوْ كَانَ لِي شِيعَةٌ بِعَدَدِ هٰذِهِ الْجِدَاءِ، مَا[١٠] وَسِعَنِي الْقُعُودُ» وَنَزَلْنَا وَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنَ الصَّلَاةِ، عَطَفْتُ عَلَى[١١] الْجِدَاءِ، فَعَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ.[١٢]

٢٣٢٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قَالَ لِي عَبْدٌ صَالِحٌ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: «يَا سَمَاعَةُ، أَمِنُوا[١٣] عَلىٰ فُرُشِهِمْ وَأَخَافُونِي[١٤]، أَمَا وَاللّٰهِ، لَقَدْ كَانَتِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا[١٥] إِلَّا وَاحِدٌ يَعْبُدُ اللّٰهَ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَأَضَافَهُ اللّٰهُ

---

١ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار . وفي المطبوع : «أترى».

٢ . النُّبل -بالضمّ-: الذكاء والنجابة . القاموس المحيط ، ج ٢، ص ١٣٩٩ (نبل).

٣ . في «ها» : «لي».

٤ . في «ف» : «فركبت».

٥ . في «ج ، ز ، بف» وحاشية «بر» : «فجاءت».

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت . وفي المطبوع والبحار : «نصلّي».

٧ . قال الخليل : «أرضٌ سَبِخَةٌ ، أي ذات ملح ونزّ» ، والنزّ : ما يتحلّب من الأرض من الماء ، وقال ابن الأثير : «هي الأرض التي تعلوها المُلُوحة ولا تكاد تنبت إلّا بعض الشجر» . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ٢، ص ٧٨٢؛ النهاية ، ج ٢، ص ٣٣٣ (سبخ).

٨ . في «ص ، هـ ، بر» والبحار : «لا يجوز».

٩ . في «هـ» : - «يا سدير».

١٠ . في «ز ، بف» : «لما».

١١ . في «ب» : - «على» . وفي «ج ، د ، ز ، ص ، ف ، هـ ، بر» والوافي والبحار : «إلى».

١٢ . الوافي ، ج ٥، ص ٧٢٨، ح ٢٩٤٠؛ البحار ، ج ٤٧، ص ٣٧٢، ح ٩٣؛ وج ٦٧، ص ١٦٠، ح ٦.

١٣ . في «ز» : «آمنوا».

١٤ . في المرآة : «وأخافوني ، أي بالإذاعة وترك التقيّة . والضمير في «آمنوا» راجع إلى المدّعين للتشيّع الذين لم يطيعوا أئمّتهم».

١٥ . «وما فيها» ، الواو حاليّة ، و«ما» نافية ، و«كانت» تامّة .

-عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ حَيْثُ يَقُولُ[١]: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٢] فَغَبَرَ[٣] بِذٰلِكَ مَا شَاءَ اللّٰهُ.

ثُمَّ إِنَّ اللّٰهَ آنَسَهُ بِإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً، أَمَا وَاللّٰهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَقَلِيلٌ، ٢/٢٤٤ وَإِنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ[٤] لَكَثِيرٌ[٥]، أَ تَدْرِي لِمَ ذَاكَ[٦]؟» فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «صُيِّرُوا أُنْساً لِلْمُؤْمِنِينَ[٧]، يَبُثُّونَ إِلَيْهِمْ مَا[٨] فِي صُدُورِهِمْ، فَيَسْتَرِيحُونَ إِلىٰ ذٰلِكَ، وَيَسْكُنُونَ إِلَيْهِ».[٩]

٦/٢٣٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنِ النَّضْرِ، عَنْ يَحْيىٰ، عَنْ[١٠] أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

---

١ . في «بر»: «قال». ٢ . النحل (١٦): ١٢٠.

٣ . في «ج» وحاشية «ب، ص، ض، ف، بر» والبحار وتفسير العيّاشي: «فصبر». وفي «ز»: «فصير». وفي «هـ»: «فعمل». وفي مرآة العقول عن بعض النسخ: «فعبر». و«غبر»، أي مضى، فهو الغابر، أي الماضي وقد يكون بمعنى الباقي، فهو من الأضداد، وعن الأزهري: المعروف الكثير أنّ الغابر الباقي، وقال غير واحد من الأئمّة: إنّه يكون بمعنى الماضي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٧ (غبر).

٤ . في الوافي: «يعني بهم من كان في زيّ المؤمنين وفي عدادهم». وفي المرآة: «الكفر هنا مقابل الإيمان الكامل».

٥ . في «ب، د، ص، ض، بس، بف» ومرآة العقول والبحار: «كثير».

٦ . في «ز، ض، هـ» ومرآة العقول: «ذلك». ٧ . في شرح المازندراني: «للمؤمن».

٨ . في «بف»: «عمّا».

٩ . تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٨٤، عن سماعة بن مهران، إلى قوله: «فصاروا ثلاثة» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٢٨، ح ٢٩٤١؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٣، ح ٩٤؛ وج ٦٧، ص ١٦٢، ح ٧.

١٠ . هكذا في حاشية «ض، ف». وفي النسخ والمطبوع: «بن».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من «النضر، عن يحيى» هو «النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي»؛ فإنّ النضر بن سويد روى كتاب يحيى الحلبي، وروايته عنه في الأسناد كثيرة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧ـ٣٨٩.

هذا، وقد روى النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أبي خالد القمّاط، عن حمران بن أعين، في

↔

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّنَا؟! لَوِ اجْتَمَعْنَا عَلىٰ شَاةٍ مَا أَفْنَيْنَاهَا، فَقَالَ: «أَ لَا أُحَدِّثُكَ بِأَعْجَبَ مِنْ ذٰلِكَ؟ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ذَهَبُوا إِلَّا -وَ[1] أَشَارَ بِيَدِهِ[2]- ثَلَاثَةً».

قَالَ حُمْرَانُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ[3]، مَا حَالُ عَمَّارٍ؟

قَالَ[4]: «رَحِمَ اللّٰهُ عَمَّاراً[5] أَبَا الْيَقْظَانِ بَايَعَ وَقُتِلَ شَهِيداً». فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تَرىٰ أَنَّهُ مِثْلُ الثَّلَاثَةِ، أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ[6]».[7]

٧/٢٣٢٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ[8] بِوَلَايَتِنَا مُؤْمِناً، وَلٰكِنْ جُعِلُوا[9] أُنْساً لِلْمُؤْمِنِينَ[10]».[11]

← المحاسن، ص ٢٣٢، ح ١٨٣، والخبر تقدّم في الكافي، ح ٢٢٢٤ بنفس السند. فراجع. وأمّا رواية محمّد بن أُورمة عن النضر بن سويد، فقد وردت في الكافي، ح ٣٠٠٦؛ وكامل الزيارات، ص ٣٢٢، ح ١٣.

١. في حاشية «بر»: «وقد».

٢. يعني أشار ﷺ بثلاث أصابع من يده. والمراد بالثلاثة: سلمان وأبوذرّ ومقداد. وللمزيد راجع: رجال الكشّي، ص ٨، ح ١٧؛ و ص ١١، ح ٢٤.

٣. في «ب»: «قلت» بدل «قال حمران: فقلت: جعلت فداك».

٤. في «د، ه»: «فقال». وفي «ف»: + «فقال».

٥. في «ه»: + «رضي الله عنه».

٦. في «ج»: «هيهات هيهات». و«أيهات»: لغة في هيهات. ومعناها البعد. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٢ و ١٦٤٩ (أيه) و(هيه).

٧. راجع: رجال الكشّي، ص ١١، ح ٢٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٩، ح ٢٩٤٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٣٤٤، ح ٥٤؛ وج ٦٧، ص ١٦٤، ح ٨.

٨. في حاشية «ض، بر» والبحار: «يقول».

٩. في «ز»: «جعل».

١٠. في «ف»: «للمسلمين».

١١. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٩، ح ٢٩٤٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٦٥، ح ٩.

١٠١ ـ بَابُ الرِّضَا بِمَوْهِبَةِ الْإِيمَانِ وَالصَّبْرِ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَهُ ٢/ ٢٤٥

٢٣٢٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «يَا عَبْدَ الْوَاحِدِ، مَا يَضُرُّ[٢] رَجُلاً ـ إِذَا كَانَ عَلىٰ ذَا[٣] الرَّأْيِ ـ مَا قَالَ النَّاسُ لَهُ وَلَوْ قَالُوا: مَجْنُونٌ؛ وَمَا[٤] يَضُرُّهُ وَلَوْ كَانَ عَلىٰ رَأْسِ جَبَلٍ يَعْبُدُ اللّٰهَ حَتّىٰ يَجِيئَهُ الْمَوْتُ».[٥]

٢٣٢٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: قَالَ اللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ: لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَاحِدٌ، لَاسْتَغْنَيْتُ بِهِ[٦] عَنْ جَمِيعِ خَلْقِي، وَلَجَعَلْتُ لَهُ مِنْ إِيمَانِهِ أُنْساً لَا يَحْتَاجُ[٧] إِلىٰ أَحَدٍ».[٨]

٢٣٢٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

---

١ . في البحار: «العدّة، عن البرقي، عن أحمد بن محمّد». وهو سهو واضح.

٢ . في مرآة العقول، ج٩، ص٢٩٢: «ما يضرّ، ما نافية، ويحتمل الاستفهام على الإنكار»، وكذا في «ما يضرّه» حيث قال: «وهو أيضاً يحتمل الاستفهام».

٣ . في «ذ، هـ»: «هذا». وفي المرآة: «على ذا الرأي، أي على هذا الرأي، وهو التشيّع».

٤ . في «ز»: «ولا».

٥ . الوافي، ج٥، ص٧٤١، ح٢٩٥٧؛ البحار، ج٦٧، ص١٥٣، ح١٢.

٦ . في «هـ»: ـ «به».

٧ . في المحاسن: + «معه». وفي المؤمن: + «فيه».

٨ . المحاسن، ص١٥٩، كتاب الصفوة، ح ٩٩، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ؛ المؤمن، ص٣٦، ح ٨٠، عن أبي جعفر ﷺ، وفيهما مع زيادة في أوّله. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من آذى المسلمين واحتقرهم، ح٢٧٣٥، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف، وفي كلّها من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ. الوافي، ج٥، ص٧٤١، ح٢٩٥٦؛ البحار، ج٦٧، ص١٥٤، ح١٣.

أَبِي نَصْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسىٰ، عَنِ الْفُضَيْلِ[1] بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا يُبَالِي[2] مَنْ عَرَّفَهُ اللّٰهُ هٰذَا الْأَمْرَ أَنْ يَكُونَ عَلىٰ قُلَّةِ جَبَلٍ يَأْكُلُ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ حَتّىٰ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ».[3]

٢٣٢٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ كُلَيْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا يَنْبَغِي[4] لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَوْحِشَ إِلىٰ أَخِيهِ فَمَنْ دُونَهُ[5]، الْمُؤْمِنُ عَزِيزٌ فِي دِينِهِ».[6]

٢/٢٤٦ ٢٣٣٠ / ٥ . عَنْهُ[7]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ وَسَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي مَرْضَةٍ مَرِضَهَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا رَأْسُهُ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ، إِنَّنِي[8] كَثِيراً مَا أَقُولُ: مَا عَلىٰ رَجُلٍ[9] عَرَّفَهُ اللّٰهُ هٰذَا الْأَمْرَ لَوْ كَانَ فِي[10]

---

١ . هكذا في النسخ والطبعة القديمة . وفي المطبوع: «فضيل».

٢ . في «ه»: «ماضرّ». وفي المرآة: «ما يبالي، خبر. أو المعنى: ينبغي أن لايبالي من عرّفه الله هذا الأمر، أي دين الإماميّة».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٤، ح ١٤.

٤ . في «ص، ض، ه»: «لا ينبغي».

٥ . في المرآة: «وأقول: في بعض النسخ: عمّن دونه، وفي بعضها: عن دونه، فهو صلة للاستيحاش، أي يأنس بأخيه مستوحشاً عمّن هو غيره». وفي الوافي: «ضمّن الاستيحاش معنى الاستيناس، فعدّاه بـ «إلى». وإنّما لاينبغي له ذلك لأنّه ذلّ، فلعلّ أخاه الذي ليس في مرتبته لايرغب في صحبته».

٦ . مصادقة الإخوان، ص ٤٨، وفيه: «عن يونس بن عبدالرحمن، عن كليب بن معاوية، قال: سمعته يقول ...». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٣، ح ٢٩٦٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٠، ح ١٠.

٧ . الظاهر رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم المذكور في السند السابق؛ فقد روى عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد في الكافي، ح ١١٣٤ و ٥٧٣٦ و ١٥٢٥٢.

٨ . في «ه»: «إنّي».

٩ . في مرآة العقول: «ما، في قوله: ما على رجل، نافية، أو استفهاميّة للإنكار. وحاصلهما واحد، أي لا ضرر أو لا وحشة عليه».

١٠ . في «ب»: «على».

رَأْسِ جَبَلٍ حَتّىٰ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ.

يَا فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ، إِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا يَمِيناً وَشِمَالاً، وَإِنَّا وَشِيعَتَنَا هُدِينَا[١] الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ يَا فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَوْ أَصْبَحَ لَهُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، كَانَ ذٰلِكَ خَيْراً لَهُ، وَلَوْ أَصْبَحَ مُقَطَّعاً أَعْضَاؤُهُ[٢]، كَانَ ذٰلِكَ خَيْراً لَهُ.

يَا فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ، إِنَّ اللّٰهَ لَا يَفْعَلُ بِالْمُؤْمِنِ إِلَّا مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ؛ يَا فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ، لَوْ عَدَلَتِ الدُّنْيَا عِنْدَ اللّٰهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، مَا سَقىٰ عَدُوَّهُ مِنْهَا[٣] شَرْبَةَ مَاءٍ[٤]؛ يَا فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ[٥]، إِنَّهُ مَنْ كَانَ هَمُّهُ هَمّاً وَاحِداً[٦]، كَفَاهُ[٧] اللّٰهُ[٨] هَمَّهُ؛ وَمَنْ كَانَ هَمُّهُ فِي كُلِّ وَادٍ، لَمْ يُبَالِ اللّٰهُ بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ».[٩]

٢٣٣١ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ الصَّيْقَلِ وَالْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَا:

---

١ . في «ص»: + «معاً».

٢ . في «ص، هـ»: «أعضاءً». وفي مرآة العقول: «ومنهم من قرأ: أعضاءً، بالنصب على التميز».

٣ . في «ض، هـ»: «منها عدوّه».

٤ . في «ب، د، ز، هـ، بف»: - «ماء».

٥ . في «هـ»: - «بن يسار».

٦ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩٦: «من كان مقصوده أمراً واحداً وهو طلب دين الحقّ ورضاء الله تعالى وقربه وطاعته ولم يخلطه بالأغراض النفسانيّة والأهواء الباطلة، فإنّ الحقّ واحد وللباطل شعب كثيرة «كفاه الله همّه» أي أعانه على تحصيل ذلك المقصود ونصره على النفس والشيطان وجنود الجهل «ومن كان همّه في كلّ وادٍ» من أودية الضلالة والجهالة «لم يبال الله بأيّ واد هلك» أي صرف الله لطفه وتوفيقه عنه، وتركه مع نفسه وأهوائها حتّى يهلك باختيار واحد من الأديان الباطلة».

٧ . في «بر» وحاشية «ص» والوافي: «كفى».

٨ . في «هـ»: + «كلّ».

٩ . راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبيّ ﷺ لعليّ ؑ؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٣٤، المجلس ٤١، ذيل ح ٧؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ح ١، ضمن وصايا النبيّ ﷺ لأبي ذرّ ؓ؛ الاختصاص، ص ٢٤٣ وفي كلّها قطعة: «لو عدلت الدنيا عند الله - إلى - شربة ماء». الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٠، ح ١١.

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا تَرَدَّدْتُ[1] فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي فِي مَوْتِ[2] عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ، إِنَّنِي[3] لَأُحِبُّ لِقَاءَهُ، وَ[4] يَكْرَهُ الْمَوْتَ، فَأَصْرِفُهُ[5] عَنْهُ؛ وَإِنَّهُ لَيَدْعُونِي، فَأُجِيبُهُ؛ وَإِنَّهُ[6] لَيَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ عَبِيدِي مُؤْمِنٌ، لَاسْتَغْنَيْتُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ خَلْقِي، وَلَجَعَلْتُ لَهُ مِنْ إِيمَانِهِ أُنْساً لَا يَسْتَوْحِشُ[7] إِلىٰ أَحَدٍ».[8]

---

١. في المرآة: «هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بين الفريقين، ومن المعلوم أنّه لم يرد التردّد المعهود من الخلق في الأُمور التي يقصدونها فيتردّدون في إمضائها إمّا لجهلهم بعواقبها أو لقلّة ثقتهم بالتمكّن منها لمانع ونحوه، ولهذا قال: «أنا فاعله» أي لامحالة أنا أفعله لحتم القضاء بفعله، أو المراد به التردّد في التقديم والتأخير، لا في أصل الفعل. وعلى التقديرين فلابدّ فيه من تأويل، وفيه وجوه عند الخاصّة والعامّة» وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩٧.

٢. في حاشية «ج، بر»: «قبض روح».

٣. في «ض، هـ» والمؤمن، ص٣٣ والمصادقة: «إنّي».

٤. في المصادقة: «وهو».

٥. في «ض، هـ»: «وأصرفه».

٦. في «ف»: «فإنّه».

٧. في «ز»: + «به». وضمّن الاستيحاش معنى الاستيناس لتعديته بإلى. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٧٤٣.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من آذى المسلمين واحتقرهم، ح ٢٧٤٥، بسند آخر عن ابن مسكان، عن معلّى بن خنيس، إلى قوله: «وإنّه ليدعوني فأجيبه» مع اختلاف يسير؛ مصادقة الإخوان، ص٧٤، ح١، عن منصور الصيقل والمعلّى بن خنيس؛ المؤمن، ص٣٣، ح٦٣، عن أبي عبدالله ﷺ، وفي كلّها مع زيادة في أوّله. المحاسن، ص١٥٩ ـ ١٦٠، كتاب الصفوة، ح٩٩ و١٠٠، بسند آخر. المؤمن، ص٣٦، ح٨٠، عن أبي جعفر ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من آذى المسلمين واحتقرهم، ح ٢٧٤١؛ والمحاسن، ص ٢٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح٤٤٣، بسند آخر، مع زيادة في أوّله. المؤمن، ص٣٢، ضمن ح ٦١، وفيه: «عن أبي عبدالله ﷺ قال: نزل جبرئيل على النبيّ ﷺ فقال ....» وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ويكره الموت فأصرفه عنه» مع اختلاف يسير. وفي المؤمن، ح٦٢، عن أبي جعفر ﷺ؛ وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من آذى المسلمين واحتقرهم، ضمن ح٢٧٤٢، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ عن النبيّ ﷺ. وفي التوحيد، ص٣٩٨، ضمن ح١؛ وعلل الشرائع، ص١٢، ضمن ح٧، بسند آخر عن النبيّ ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «وإنّه ليسألني فأعطيه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج٥، ص٧٤٢، ح ٢٩٦٠؛ البحار، ج٦٧، ضمن ١٥٤، ح١٥.

١٠٢ ـ بَابٌ فِي سُكُونِ الْمُؤْمِنِ إِلَى الْمُؤْمِنِ

٢٤٧/٢

٢٣٣٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَسْكُنُ إِلَى الْمُؤْمِنِ، كَمَا يَسْكُنُ الظَّمْآنُ إِلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ».[1]

١٠٣ ـ بَابٌ فِيمَا يَدْفَعُ اللهُ بِالْمُؤْمِنِ

٢٣٣٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ[2]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زُرَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَيَدْفَعُ بِالْمُؤْمِنِ الْوَاحِدِ عَنِ الْقَرْيَةِ الْفَنَاءَ».[3]

٢٣٣٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «لَا يُصِيبُ قَرْيَةً عَذَابٌ وَفِيهَا سَبْعَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ».[4]

٢٣٣٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

---

١ . الجعفريّات، ص١٩٧، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ . الوافي، ج٥، ص٧٤٣، ح٢٩٦٢؛ البحار، ج٦٧، ص١٦٥، ح١٠.

٢ . في «ز» وحاشية «بر»: «الميثمي». وهو سهو؛ فإنّ عليّ بن الحسن الراوي عن محمّد بن عبدالله بن زرارة، هو عليّ بن الحسن بن فضّال، وهو يلقّب في أسناده تارة بالتيمي، وأُخرى بالتيمُلي؛ لأنّهم من موالي تيم الله، كما ورد في ترجمة أبيه. راجع: رجال النجاشي، ص٣٤، الرقم ٧٢؛ رجال البرقي، ص٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص١٢٣، الرقم ١٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج١١، ص٣٤٥، الرقم ٨٠١٦، وص٣٤٦، الرقم ٨٠١٧، وص٥٦٦؛ الأنساب للسمعاني، ج١، ص٤٩٧ـ٤٩٨.

٣ . الوافي، ج٥، ص٧٥٥، ح٢٩٧٨؛ البحار، ج٦٧، ص١٤٣، ح١.

٤ . الاختصاص، ص٣٠، وفيه: «عن ربعي، عن عمر بن يزيد، قال: سمعت أباعبدالله ﷺ يقول: ما عذّب الله قرية فيها سبعة من المؤمنين». الوافي، ج٥، ص٧٥٥، ح٢٩٧٩؛ البحار، ج٦٧، ص١٤٣، ح٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قِيلَ لَهُ فِي الْعَذَابِ: إِذَا نَزَلَ بِقَوْمٍ يُصِيبُ[1] الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلٰكِنْ يَخْلُصُونَ[2] بَعْدَهُ[3]».[4]

١٠٤ ـ بَابٌ فِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ[5] صِنْفَانِ

٢٤٨/٢

٢٣٣٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[6]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ نُصَيْرٍ أَبِي الْحَكَمِ الْخَثْعَمِيِّ[7]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَانِ: فَمُؤْمِنٌ صَدَقَ[8] بِعَهْدِ اللّٰهِ[9]، وَوَفىٰ بِشَرْطِهِ، وَذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللّٰهَ عَلَيْهِ﴾[10] فَذٰلِكَ الَّذِي[11] لَا تُصِيبُهُ[12] أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَلَا أَهْوَالُ الْآخِرَةِ، وَذٰلِكَ مِمَّنْ يَشْفَعُ[13] وَلَا يُشْفَعُ لَهُ؛ وَمُؤْمِنٌ

---

١ . في «ز»: «أيصيب».

٢ . في حاشية «ز، هـ»: «يخلّصون» بالتشديد.

٣ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٠٢: «بعده، أي في البرزخ والقيامة ... ويشكل الجمع بينه وبين الخبرين السابقين، ويمكن الجمع بوجوه: الأوّل: حمل العذاب في الأوّلين على نوع منه كعذاب الاستيصال، كما أنّه سبحانه أخرج لوطاً وأهله من بين قومه ثمّ أنزل العذاب عليهم، وهذا الخبر على نوع آخر كالوباء والقحط. الثاني: أن يحمل هذا على النادر، وما مرّ على الغالب على بعض الوجوه. الثالث: حمل هذا على أقلّ من السبعة، وحمل الواحد على النادر. وما قيل من أنّ المراد بالخلاص الخلاص في الدنيا فهو بعيد، مع أنّه لا ينفع في رفع التنافي».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٧٧٧، ح ٣٠٢٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٤٤، ح ٣.

٥ . في «ب، ج، د، ص، هـ»: «المؤمنين».

٦ . في «ض، بر»: - «بن محمّد».

٧ . استظهرنا فيما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ١٩٨ اتّحاد نصير هذا، مع نصر أبي الحكم الخثعمي المذكور في أصحاب الصادق ﷺ، فراجع.

٨ . في «هـ»: «صدّق» بالتشديد.

٩ . في «ص»: «صدق الله بعهده» وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٠٤: «قيل: الباء بمعنى في، أي في عهد الله. فقوله: صدق، كنصر بالتخفيف ... ويمكن أن يقرأ: صدّق، بالتشديد، بياناً لحاصل معنى الآية، أي صدّقوا بعهد الله وماوعدهم من الثواب وما اشترط في الثواب من الإيمان والعمل الصالح. والأوّل أظهر».

١٠ . الأحزاب (٣٣): ٢٣.

١١ . في «ض، هـ»: - «الذي».

١٢ . في «ب، ج، د، ز، ض، ف، هـ، بر، بس» والوافي: «لا يصيبه».

١٣ . في «ب، ف»: «يشفّع» بالتشديد.

كَخَامَةِ[١] الزَّرْعِ تَعْوَجُّ[٢] أَحْيَاناً، وَتَقُومُ[٣] أَحْيَاناً، فَذٰلِكَ[٤] مِمَّنْ تُصِيبُهُ[٥] أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَأَهْوَالُ الْآخِرَةِ، وَذٰلِكَ مِمَّنْ يُشْفَعُ لَهُ وَلَا يَشْفَعُ[٦]».[٧]

٢٣٣٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ خَالِدٍ الْعَمِّيِّ[٨]، عَنْ خَضِرِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَانِ: مُؤْمِنٌ وَفىٰ لِلّٰهِ[٩] بِشُرُوطِهِ الَّتِي اشْتَرَطَهَا[١٠] عَلَيْهِ، فَذٰلِكَ[١١] مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ أُولٰئِكَ رَفِيقاً، وَذٰلِكَ[١٢] مِمَّنْ[١٣] يَشْفَعُ وَلَا يُشْفَعُ لَهُ، وَذٰلِكَ مِمَّنْ لَا تُصِيبُهُ[١٤] أَهْوَالُ الدُّنْيَا، وَلَا أَهْوَالُ الْآخِرَةِ؛ وَمُؤْمِنٌ زَلَّتْ بِهِ قَدَمٌ، فَذٰلِكَ كَخَامَةِ الزَّرْعِ، كَيْفَمَا كَفَأَتْهُ[١٥] الرِّيحُ انْكَفَأَ، وَذٰلِكَ مِمَّنْ[١٦] تُصِيبُهُ[١٧] أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَ[١٨] الْآخِرَةِ، وَيُشْفَعُ لَهُ وَهُوَ عَلىٰ خَيْرٍ».[١٩]

---

١ . «الخامة»: الطاقة الغَضّة اللَّيِّنَةُ من الزرع، وأوّل ما نبت على ساق. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خوم).

٢ . في «ز، ه» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «يعوّج».

٣ . في «ز، ه» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول على ما يظهر منه: «ويقوم».

٤ . في «ب»: «وذلك».

٥ . في «د، ز، ص، ض، ف، ه، بف»: «يصيبه».

٦ . في «د»: «ولا يشفّع» بالتشديد.

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٣، ح ٢٩٧٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٨٩، ح ١.

٨ . في «ج، ه، بر، بف، جر» والبحار: «القمّي».

٩ . في «ز، ص»: «الله» بدون اللام.

١٠ . هكذا في «ب، د، ص، ض، ه، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «شرطها».

١١ . في «ض»: «فلذلك».

١٢ . في «ه»: «فذلك».

١٣ . هكذا في «ب، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

١٤ . في «ج، ز، ض، ه، بر، بف» والبحار: «لا يصيبه».

١٥ . في «ب»: «كفاه». وفي حاشية «ب، ص» والبحار: «كفته». وكَفَأَه: قَلَبَه. لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ).

١٦ . في البحار: «من».

١٧ . في «ه»: «يصيبه».

١٨ . في «ب، ج، د، ز، ض، بر» والبحار: + «أهوال».

١٩ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٣، ح ٢٩٧٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٩٢، ح ٢.

٢٣٣٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ بِالْبَصْرَةِ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنِ الْإِخْوَانِ، فَقَالَ ﷺ: الْإِخْوَانُ صِنْفَانِ: إِخْوَانُ الثِّقَةِ، وَإِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ[1].

فَأَمَّا إِخْوَانُ الثِّقَةِ، فَهُمُ: الْكَفُّ، وَالْجَنَاحُ[2]، وَالْأَهْلُ، وَالْمَالُ، فَإِذَا[3] كُنْتَ مِنْ أَخِيكَ عَلىٰ حَدِّ الثِّقَةِ، فَابْذُلْ لَهُ مَالَكَ وَبَدَنَكَ[4]، وَصَافِ مَنْ صَافَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَاكْتُمْ سِرَّهُ ٢/٢٤٩ وَعَيْبَهُ[5]، وَأَظْهِرْ مِنْهُ الْحَسَنَ، وَاعْلَمْ أَيُّهَا السَّائِلُ أَنَّهُمْ أَقَلُّ مِنَ الْكِبْرِيتِ الْأَحْمَرِ.

وَ أَمَّا إِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ، فَإِنَّكَ تُصِيبُ لَذَّتَكَ مِنْهُمْ، فَلَا تَقْطَعَنَّ ذٰلِكَ مِنْهُمْ، وَلَا تَطْلُبَنَّ مَا وَرَاءَ ذٰلِكَ مِنْ[6] ضَمِيرِهِمْ، وَابْذُلْ لَهُمْ مَا بَذَلُوا لَكَ مِنْ[7] طَلَاقَةِ الْوَجْهِ وَحَلَاوَةِ اللِّسَانِ».[8]

---

١. «الكشر»: ظهور الأسنان للضحك. وكاشره: إذا ضحك في وجهه وباسطه. النهاية، ج ٤، ص١٧٦ (كشر).

٢. في «ه»: «الجناح واليد» بدل «الكفّ والجناح».

٣. في «بس» والمصادقة: «وإذا».

٤. في المصادقة وتحف العقول: «ويدك».

٥. في المصادقة: «وأعنه».

٦. في «بر» والوافي: «عن».

٧. في مرآة العقول: «منهم».

٨. الخصال، ص٤٩، باب الاثنين، ح٥٦، بسنده عن إسماعيل بن مهران، عن محمّد بن حفص، عن يعقوب بن بشير، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ؛ مصادقة الإخوان، ص٢٩، ح١، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي جعفر الثاني ﷺ؛ الاختصاص، ص ٢٥١، عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي مريم. تحف العقول، ص٢٠٤، عن أمير المؤمنين ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج٥، ص٥٦٩، ح ٢٥٩٠؛ الوسائل، ج١٢، ص١٣، ذيل ح١٥٥١٥؛ البحار، ج٦٧، ص١٩٣، ح٣.

١٠٥ ـ بَابُ مَا أَخَذَهُ اللّٰهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ مِنَ الصَّبْرِ عَلىٰ مَا يَلْحَقُهُ فِيمَا ابْتُلِيَ بِهِ[١]

٢٣٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «أَخَذَ اللّٰهُ مِيثَاقَ الْمُؤْمِنِ عَلىٰ أَنْ لَا تُصَدَّقَ[٢] مَقَالَتُهُ، وَلَا يَنْتَصِفَ[٣] مِنْ عَدُوِّهِ، وَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَشْفِي[٤] نَفْسَهُ إِلَّا بِفَضِيحَتِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُلْجَمٌ[٥]».[٦]

٢٣٤٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ اللّٰهَ أَخَذَ مِيثَاقَ الْمُؤْمِنِ عَلىٰ بَلَايَا أَرْبَعٍ أَيْسَرُهَا[٧] عَلَيْهِ مُؤْمِنٌ يَقُولُ بِقَوْلِهِ يَحْسُدُهُ[٨]، أَوْ[٩] مُنَافِقٌ يَقْفُو[١٠] أَثَرَهُ،

---

١ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣١١: «أي ما يلحقه من الهمّ والغمّ فيما ابتلي به من الأمور الأربعة المذكورة في الأخبار، أو ما يلحقه من معاشرة الخلق».

٢ . في «ب، ص، بف»: «لا يصدّق».

٣ . «لا ينتصف»، أي لا ينتقم. وقراءته مبنيّاً للمفعول أيضاً صحيحة.

٤ . في «ب» والوافي: «يشفّي» بالتشديد.

٥ . في الوافي: «يعني إذا أراد المؤمن أن يُشفّي غيظه بالانتقام من عدوّه افتضح، وذلك لأنّه ليس بمطلق العنان، خليع العذار، يقول ما يشاء ويفعل ما يريد؛ إذ هو مأمور بالتقيّة والكتمان، والخوف من العصيان، والخشية من الرحمن، ولأنّ زمام أمره بيدالله سبحانه؛ لأنّه فوّض أمره إليه، فيفعل به ما يشاء ممّا فيه مصلحته».

٦ . الخصال، ص ٢٢٩، باب الأربعة، ح ٦٩؛ وعلل الشرائع، ص ٦٠٥، ح ٧٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. المؤمن، ص ٢٥، ح ٣٨، عن أبي عبدالله ؈، إلى قوله: «ولا ينتصف من عدوّه». الوافي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٥، ح ٥.

٧ . في «ب، هـ» وحاشية «د، ض، بر، بس» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «أشدّها».

٨ . في مرآة العقول: «يقول بقوله، أي يعتقد مذهبه ويدّعي التشيّع، لكنّه ليس بمؤمن كامل، بل يغلبه الحسد».

٩ . في «هـ»: «و».

١٠ . قفوتُ أثره: تَبِعته. المصباح المنير، ص ٥١٢ (قفو).

أوْ[١] شَيْطَانٌ يُغْوِيهِ[٢]، أوْ كَافِرٌ يَرىٰ جِهَادَهُ، فَمَا بَقَاءُ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ هٰذَا؟».[٣]

٣/٢٣٤١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَا أُفْلِتَ[٤] الْمُؤْمِنُ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ[٥] -وَ لَرُبَّمَا اجْتَمَعَتِ الثَّلَاثُ[٦] عَلَيْهِ-: إِمَّا بُغْضُ[٧] مَنْ يَكُونُ مَعَهُ فِي الدَّارِ يُغْلِقُ عَلَيْهِ بَابَهُ يُؤْذِيهِ[٨]، أَوْ جَارٌ[٩] يُؤْذِيهِ، أَوْ مَنْ فِي طَرِيقِهِ إِلىٰ حَوَائِجِهِ يُؤْذِيهِ؛ وَلَوْ أَنَّ مُؤْمِناً عَلىٰ قُلَّةِ جَبَلٍ، لَبَعَثَ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ[١٠] شَيْطَاناً يُؤْذِيهِ[١١]، وَيَجْعَلُ اللّٰهُ[١٢] لَهُ مِنْ إِيمَانِهِ أُنْساً لَا يَسْتَوْحِشُ

٢/٢٥٠

---

١ . في «هـ»: «و».

٢ . في مرآة العقول: «وربّما يقرأ: يغوّيه، على بناء التفعيل، أي ينسبه إلى الغواية. وهو بعيد».

٣ . الأمالي للصدوق، ص ٤٩٢، المجلس ٧٤، ح ٩؛ والخصال، ص ٢٢٩، باب الأربعة، ح ٧٠، بسند آخر عن أبي عبدالله ، من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ. المؤمن، ص ٢١، ح ٢٠، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ، وفي كلّها مع اختلاف وزيادة ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠١٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٦، ح ٦.

٤ . الإفلات: التخلّص من الشيء فجأة من غير تمكّث. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧ (فلت).

٥ . في الوسائل: «ثلاثة».

٦ . في «ج، د، بف» وشرح المازندراني والبحار: «الثلاثة».

٧ . في «ج، د، ز، ص، بر» وشرح المازندراني ومرآة العقول والبحار: «بعض». قال في المرآة: «والظاهر أنّ «بعض» مبتدأ، و«يؤذيه» خبره. ويحتمل أن يكون «بعض» خبر مبتدأ محذوف، و«يؤذيه» صفة أو حالاً».

٨ . في الوافي: -«يؤذيه».

٩ . في «هـ» والبحار: «جاره».

١٠ . في «ض» وحاشية «د، بر»: «عليه».

١١ . في المرآة: «وذكروا لتسليط الشياطين والكفرة على المؤمنين وجوهاً من الحكمة: الأوّل: أنّه لكفّارة ذنوبه. الثاني: أنّه لاختبار صبره وإدراجه في الصابرين. الثالث: أنّه لتزهيده في الدنيا لئلاّ يفتتن بها ويطمئنّ إليها، فيشقّ عليه الخروج منها. الرابع: توسّله إلى جناب الحقّ سبحانه في الضرّاء وسلوكه مسلك الدعاء لدفع ما يصيبه من البلاء، فترتفع بذلك درجته. الخامس: وحشته عن المخلوقين وأُنسه بربّ العالمين ... والغرض من هذا الحديث وأمثاله حثّ المؤمن على الاستعداد لتحمّل النوائب والمصائب وأنواع البلاء بالصبر والشكر والرضا بالقضاء».

١٢ . في «هـ» والوسائل: -«الله».

مَعَهُ إِلىٰ أَحَدٍ».[١]

٢٣٤٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَرْبَعٌ[٢] لَا يَخْلُو مِنْهُنَّ[٣] الْمُؤْمِنُ، أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: مُؤْمِنٌ يَحْسُدُهُ -وَ هُوَ أَشَدُّهُنَّ[٤] عَلَيْهِ- وَمُنَافِقٌ يَقْفُو أَثَرَهُ، أَوْ[٥] عَدُوٌّ يُجَاهِدُهُ، أَوْ شَيْطَانٌ يُغْوِيهِ».[٦]

٢٣٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٧]، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ[٨]، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- جَعَلَ وَلِيَّهُ فِي الدُّنْيَا غَرَضاً[٩] لِعَدُوِّهِ».[١٠]

٢٣٤٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ

---

١ . علل الشرائع، ص ٤٤، ذيل ح ٢، بسند آخر؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن عليّ بن الحسين، عن أبيه عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله، وفيهما من قوله: «ولو أنّ مؤمناً» إلى قوله: «شيطاناً يؤذيه» مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٨، ح ٧.

٢ . في «هـ»: «أربعة».

٣ . في «هـ»: «منها».

٤ . في حاشية «ج، ض»: «أيسرهنّ».

٥ . في مرآة العقول: «و».

٦ . الأمالي للصدوق، ص ٤٩٢، المجلس ٧٤، ح ٩؛ والخصال، ص ٢٢٩، باب الأربعة، ح ٧٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٩، ح ٨.

٧ . في «هـ»: - «بن عيسى».

٨ . في «ص، هـ»: + «عن محمّد بن سنان».

٩ . «الغَرَض»: الهَدَف الذي يُرمى إليه. والجمع: أغراض. وتقول: غَرَضُه كذا، على التشبيه بذلك، أي مرماه الذي يقصده. المصباح المنير، ص ٤٤٥ (غرض). وقال في المرآة: «أي جعل محبّه في الدنيا هدفاً لسهام عداوة عدوّه وحيله وشروره».

١٠ . المؤمن، ص ٢٠، ح ١٧، عن سماعة ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٩٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢١، ح ١٠.

مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَشَكَا إِلَيْهِ رَجُلٌ الْحَاجَةَ، فَقَالَ لَهُ[1]: «اصْبِرْ؛ فَإِنَّ[2] اللّٰهَ سَيَجْعَلُ لَكَ فَرَجاً» قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: «أَخْبِرْنِي عَنْ سِجْنِ الْكُوفَةِ، كَيْفَ هُوَ؟» فَقَالَ: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، ضَيِّقٌ مُنْتِنٌ، وَأَهْلُهُ بِأَسْوَإِ حَالٍ، قَالَ: «فَإِنَّمَا أَنْتَ فِي السِّجْنِ فَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ[3] فِي[4] سَعَةٍ؟ أَ مَا عَلِمْتَ أَنَّ الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ».[5]

٢٣٤٥ / ٧. عَنْهُ[6]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَذَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ، فَأَيُّ سِجْنٍ[7] جَاءَ مِنْهُ خَيْرٌ؟».[8]

٢٥١/٢ ٢٣٤٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ

---

١. في «ب، د، ز، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار والمؤمن: - «له».

٢. في «ب»: «إنّ».

٣. في «هـ»: - «فيه».

٤. في «ب، بر» وحاشية «ص»: «على».

٥. المؤمن، ص٢٦، ح٤٣، عن محمّد بن عجلان. الوافي، ج ٥، ص٧٥٩، ح ٢٩٩١؛ البحار، ج٦٨، ص٢١٩، ح٩.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في مرآة العقول: «فأيّ سجن، استفهام للإنكار، والمعنى أنّه ينبغي للمؤمن أن لايتوقّع الرفاهية في الدنيا».

٨. الجعفريّات، ص٢٠٤، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص١٠٨، ح٧٤، بسند آخر عن أبي الحسن الأوّل، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع زيادة في آخره. الأمالي للطوسي، ص٣٤٦، المجلس ١٢، ح٥٥، بسند آخر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص٥٢٩، المجلس ١٩، ضمن ح ١، بسند آخر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله. معاني الأخبار، ص٢٨٨، ضمن ح ٣، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ تصحيح الاعتقاد، ص٩٦، مرسلاً عن آل محمّد عليهم السلام؛ تحف العقول، ص٥٣، عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص٣٦٣، عن جعفر بن محمّد عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة في آخره، ولم يرد في كلّها فقرة: «فأيّ سجن جاء منه خير». الوافي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٢؛ البحار، ج٦٨، ص ٢٢١، ح ١١.

دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُكَفَّرٌ[١]».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرىٰ: «وَ ذٰلِكَ أَنَّ مَعْرُوفَهُ يَصْعَدُ إِلَى اللّٰهِ، فَلَا يُنْشَرُ[٢] فِي النَّاسِ، وَالْكَافِرُ مَشْكُورٌ».[٣]

٢٣٤٧ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ اللّٰهُ[٤] بِهِ أَرْبَعَةً: شَيْطَاناً[٥] يُغْوِيهِ يُرِيدُ أَنْ يُضِلَّهُ، وَكَافِراً[٦] يَغْتَالُهُ[٧]، وَمُؤْمِناً يَحْسُدُهُ -وَ هُوَ أَشَدُّهُمْ عَلَيْهِ- وَمُنَافِقاً يَتَتَبَّعُ[٨] عَثَرَاتِهِ».[٩]

٢٣٤٨ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ، خَلّىٰ[١٠] عَلىٰ جِيرَانِهِ

---

١ . المُكَفَّرُ كمعظَّم: المجحود النعمة مع إحسانه وهو ضدّ للمشكور. أي لايشكر الناس معروفه. ويفسّره رواية الصدوق في علل الشرائع، ص ٥٦٠، ح ٣، بسنده عن الحسين بن موسى، عن أبيه، عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ مكفَراً لايشكر معروفه، ولقد كان معروفه على القرشي والعربي والعجمي، ومن كان أعظم معروفاً من رسول الله ﷺ على هذا الخلق؛ وكذلك نحن أهل البيت مكفَرون لايشكروننا، وخيار المؤمنين مكفَرون لايشكر معروفهم».

٢ . في «ب، بر» وحاشية «ص» والوافي: «فلا ينتشر».

٣ . علل الشرائع، ص ٥٦٠، ح ١، بسند آخر، مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٣ و ٢٩٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠٨، ح ٢١٦٢٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٦٠، ح ٣.

٤ . في «بف»: - «الله».

٥ . في «ز، بف»: «شيطان».

٦ . في «ز»: «وكافر».

٧ . في حاشية «ض» ومرآة العقول والبحار: «يقاتله».

٨ . في «ب، ج، د، ز، ض، هـ» والوافي والبحار: «يتبع». وفي مرآة العقول: «يتبع، كيعلم، أو على بناء الافتعال، أي يتفحّص ويتطلّب عثراته».

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢١، ح ١٢.

١٠ . على بناء المعلوم، والضمير المستتر راجع إلى الموت، والإسناد مجازي. ويجوز فيه البناء على المجهول ←

مِنَ الشَّيَاطِينِ[1] عَدَدَ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ، كَانُوا مُشْتَغِلِينَ بِهِ».[2]

٢٣٤٩ / ١١ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ[3]، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَا كَانَ وَلَا يَكُونُ وَلَيْسَ بِكَائِنٍ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ، وَلَوْ أَنَّ مُؤْمِناً فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، لَابْتَعَثَ[4] اللّٰهُ[5] لَهُ[6] مَنْ يُؤْذِيهِ».[7]

٢٣٥٠ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَا كَانَ فِيمَا مَضىٰ، وَلَا فِيمَا بَقِيَ، وَلَا فِيمَا أَنْتُمْ فِيهِ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ».[8]

٢/٢٥٢ ٢٣٥١ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا كَانَ وَلَا يَكُونُ إِلىٰ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ».[9]

← أيضاً. والتخلية هنا ضمّنت معنى الاستيلاء، يعني يخلّي بين الشياطين المشتغلين به أيّام حياته وبين جيرانه. وربيعة ومضر قبيلتان صارتا مثلاً في الكثرة. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٣١٩.

١ . في «هـ»: «الشيطان». وفي شرح المازندراني: - «من الشياطين».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٢، ح ١٣.

٣ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٤ . في «ب، ج، هـ، بر، بف» والوافي والبحار: «لا نبعث». وفي الوسائل: «لبعث».

٥ . في «بر» والوافي ومرآة العقول والبحار: - «الله».

٦ . في «ض»: «إليه».

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٤.

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٥.

٩ . صحيفة الرضا ، ص ٨٨، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٣، ح ٥٩، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عن ←

١٠٦ ـ بَابُ شِدَّةِ[1] ابْتِلَاءِ[2] الْمُؤْمِنِ

٢٣٥٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[3]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً[4] الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ[5]».[6]

٢٣٥٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

ذُكِرَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ الْبَلَاءُ، وَمَا يَخُصُّ[7] اللّٰهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بِهِ[8] الْمُؤْمِنَ، فَقَالَ:

↩ رسول الله ﷺ. الأمالي للطوسي، ص ٢٨٠، المجلس ١٠، ح ٧٧، بسند آخر عن عليّ بن محمّد، عن آبائه، عن الصادق ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير ◆الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٣، ح ١٥٨٢٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٦.

١ . في «ب، ص، بف»: - «شدّة».

٢ . في «ب، ض»: «بلاء».

٣ . في «بس»: - «بن إبراهيم».

٤ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٢١: «البلاء ما يختبر ويمتحن من خير أو شرّ وأكثر ما يأتي مطلقاً الشرّ، وما أُريد به الخير يأتي مقيّداً، كما قال تعالى: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال (٨): ١٧]».

٥ . «الأمثل فالأمثل»، أي الأشرف فالأشرف، والأعلى فالأعلى في الرتبة والمنزلة. يقال: هذا أمثل من هذا، أي أفضل وأدنى إلى الخير. وأماثل الناس: خيارهم. النهاية، ج ٤، ص ٢٩٦ (مثل).

٦ . الأمالي للطوسي، ص ٦٥٩، المجلس ٣٥، ح ٧، بسنده عن محمّد بن أبي عمير. الخصال، ص ٣٩٩، باب السبعة، ضمن ح ١٠٨، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ﷺ عن النبيّ ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٦٥، المجلس ١٦، ضمن ح ٣٧، بسند آخر عن النبيّ ﷺ. تنزيه الأنبياء، ص ٦١، مرسلاً عن النبيّ ﷺ؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٧١٩، ضمن ح ٦١، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبدالله ﷺ؛ مصباح الشريعة، ص ١٨٣، الباب ٨٧، ضمن الحديث، عن الصادق ﷺ عن النبيّ ﷺ، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف يسير ◆الوافي، ج ٥، ص ٧٦٣، ح ٢٩٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٠، ح ٣.

٧ . في «بر»: «يمحض».

٨ . في «هـ»: «به جلّ وعزّ».

«سُئِلَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً فِي الدُّنْيَا؟ فَقَالَ ﷺ: النَّبِيُّونَ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، وَيُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ بَعْدُ عَلىٰ قَدْرِ إِيمَانِهِ وَحُسْنِ أَعْمَالِهِ[1]؛ فَمَنْ صَحَّ إِيمَانُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ، وَمَنْ سَخُفَ إِيمَانُهُ[2] وَضَعُفَ عَمَلُهُ قَلَّ بَلَاؤُهُ».[3]

٢٣٥٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ[4]، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ عَظِيمَ الْأَجْرِ لَمَعَ[5] عَظِيمِ الْبَلَاءِ، وَمَا أَحَبَّ اللّٰهُ قَوْماً إِلَّا ابْتَلَاهُمْ».[6]

٢٣٥٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، عَنِ الْفُضَيْلِ[7] بْنِ يَسَارٍ:

٢٥٣/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمَاثِلُ

---

١. في شرح المازندراني: «عمله».

٢. أي نقص إيمانه، من السُّخف: وهو رِقّة العقل ونقصانه. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٦٩ (سخف).

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدّة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٨٠؛ علل الشرائع، ص ٤٤، ح ١، وفيهما بسند آخر: «إنّ في كتاب عليّ أنّ أشدّ الناس بلاءً ...»، مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ٣٩، عن النبيّ ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٣، ح ٣٠٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٣٥٨٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٧، ح ٦.

٤. في الكافي، ح ١٧٩٩: + «وعليّ بن النعمان». ٥. في «هـ»: «مع». وفي الكافي، ح ١٧٩٩: «لَمِن».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب كظم الغيظ، ح ١٧٩٩، مع زيادة في أوّله. الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٤، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن سهل بن زياد الآدميّ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن محمّد بن سنان، عن زيد أبي أُسامة الشحّام، عن أبي عبدالله ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفيه مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٦، عن أبي عبدالله ﷺ، مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٤١، عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٥، ح ٣٠٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٣٥٩٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٧، ح ٧.

٧. هكذا في النسخ والطبعة القديمة والوسائل. وفي المطبوع: «فضيل».

فَالأَمَاثِلُ[١]».[٢]

٢٣٥٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِبَاداً فِي الْأَرْضِ مِنْ خَالِصِ عِبَادِهِ، مَا يُنْزِلُ[٣] مِنَ السَّمَاءِ تُحْفَةً[٤] إِلَى الْأَرْضِ إِلَّا صَرَفَهَا عَنْهُمْ إِلىٰ غَيْرِهِمْ، وَلَا[٥] بَلِيَّةً إِلَّا صَرَفَهَا إِلَيْهِمْ».[٦]

٢٣٥٧ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ[٧] بْنِ عُلْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ -وَ عِنْدَهُ سَدِيرٌ-: «إِنَّ اللّٰهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْداً غَتَّهُ[٨] بِالْبَلَاءِ غَتّاً، وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ يَا سَدِيرُ، لَنُصْبِحُ بِهِ وَنُمْسِي».[٩]

٢٣٥٨ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَلَا[١٠]، عَنْ ←

---

١ . في «هـ»: «الأمثل فالأمثل».

٢ . تحف العقول، ص ٣٩، عن النبيّ ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٣، ح ٣٠٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٨٩.

٣ . في «ج»: «ما تنزّل». ويحتمل كونه على بناء المجرّد.

٤ . «التُّحْفَة»: ما أتحفتَ به الرجلَ من البِرّ واللُّطف. وكذلك «التُّحَفَة». الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٣ (تحف).

٥ . في «ض»: + «تنزل من السماء». وفي «هـ»: + «ينزل من السماء». وفي الوافي: + «ينزل».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٦، ح ٣٠٠٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٧، ح ٨.

٧ . في «ز، هـ»: «الحسن». وقد روى أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن عبيد، عن الحسين بن علوان في المحاسن، ص ٤٢، ح ٥٤؛ وص ١٤١، ح ٣٤؛ وص ٥٣٤، ح ٧٩٨.

٨ . غتّه في الماء، أي غطّه. وغتّه بالأمر، أي كدّه. والغَتُّ: أن تُتبع القولَ القولَ، والشربَ الشربَ. الصحاح، ج ١، ص ٢٥٦، ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٣٢٨ (غتت).

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٥، ح ٣٠٠٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٣٥٩٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٨، ح ٩.

١٠ . هكذا في «ب، ج، د، ص، ض، هـ، بر، بس، بف، جر». وفي «ز»: «معلّى». وفي المطبوع: «علاء».

حَمَّادٍ[١]، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - إِذَا[٢] أَحَبَّ عَبْداً غَتَّهُ بِالْبَلَاءِ غَتّاً[٣]، وَثَجَّهُ بِالْبَلَاءِ ثَجّاً[٤]، فَإِذَا دَعَاهُ، قَالَ: لَبَّيْكَ عَبْدِي، لَئِنْ عَجَّلْتُ لَكَ مَا سَأَلْتَ، إِنِّي عَلىٰ ذٰلِكَ لَقَادِرٌ؛ وَلَئِنِ[٥] ادَّخَرْتُ[٦] لَكَ[٧]، فَمَا ادَّخَرْتُ لَكَ فَهُوَ[٨] خَيْرٌ لَكَ».[٩]

٢٣٥٩ / ٨. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ زَيْدٍ الزَّرَّادِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ عَظِيمَ الْبَلَاءِ يُكَافَأُ بِهِ[١٠] عَظِيمُ الْجَزَاءِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللّٰهُ عَبْداً ابْتَلَاهُ[١١] بِعَظِيمِ الْبَلَاءِ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ عِنْدَ اللّٰهِ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ[١٢] الْبَلَاءَ[١٣] فَلَهُ عِنْدَ اللّٰهِ[١٤] السَّخَطُ».[١٥]

٢٣٦٠ / ٩. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ الْحُرِّ[١٦]، عَنْ

---

١. لم نعرف حمّاداً هذا. والخبر مذكور في التمحيص، ص ٣٤، ح ٢٥، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام. فعليه يحتمل وقوع التصحيف في العنوان وأنّ الصواب هو «حنان» والمراد به حنان بن سدير الراوي عن أبيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٣٨١ـ ٣٨٤.

٢. في الوسائل: «إذ».

٣. في المؤمن: «غثّه بالبلاء غثّاً».

٤. أي صبّه عليه وأسال. و«الثجّ»: شدّة انصباب المطر و الدم. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٧ (ثجّ).

٥. في حاشية «ض»: «ولكن».

٦. في «بس»: «أذخرت» بالذال المعجمة في الموضعين.

٧. في «بر»: - «لك».

٨. في «ب، ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي: - «فهو».

٩. المؤمن، ص ٢٥، ح ٣٩، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٥، ح ٣٠٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٨، ح ١٠.

١٠. في «هـ»: - «به».

١١. في البحار: + «الله».

١٢. في «هـ»: «تسخّط».

١٣. في مرآة العقول: «القضاء».

١٤. في «ز، ص، بف» والوافي والوسائل وتحف العقول والخصال: - «عند الله».

١٥. الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٦، ح ٣٠٠٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٩، ح ١١.

١٦. في «هـ»: «الحسن».

جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «إِنَّمَا يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا عَلىٰ قَدْرِ دِينِهِ -أَوْ قَالَ-: عَلىٰ حَسَبِ دِينِهِ».[1]

٢٣٦١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُهْلُولِ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ: ٢/٢٥٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ بِمَنْزِلَةِ كِفَّةِ[2] الْمِيزَانِ، كُلَّمَا زِيدَ[3] فِي إِيمَانِهِ زِيدَ[4] فِي بَلَائِهِ».[5]

٢٣٦٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَمْضِي[6] عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً إِلَّا عَرَضَ لَهُ[7] أَمْرٌ يَحْزُنُهُ، يُذَكَّرُ بِهِ».[8]

٢٣٦٣ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ نَاجِيَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ : إِنَّ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُبْتَلىٰ بِالْجُذَامِ، وَلَا بِالْبَرَصِ،

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٤، ح ٣٠٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٠، ح ١٢.

٢ . يجوز فيه فتح الكاف أيضاً.

٣ . في «ب، ج، ص»: «زاد».

٤ . في «ص»: «زاد». وفي «هـ»: «يزيد».

٥ . الأمالي للطوسي، ص ٦٣١، المجلس ٣١، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى بن جعفر . تحف العقول، ص ٤٠٨، عن موسى بن جعفر ، وفيهما مع اختلاف يسير .الوافي، ج ٥، ص ٧٦٤، ح ٣٠٠٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٠، ح ١٣.

٦ . في «ج، ز»: «لا تمضي».

٧ . في «ز»: «عليه».

٨ . المؤمن، ص ٢٣، ح ٣٠، عن محمّد بن مسلم .الوافي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٩٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١١، ح ١٤.

وَلَا بِكَذَا، وَلَا بِكَذَا[١]؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ لَغَافِلاً عَنْ صَاحِبِ يَاسِينَ[٢] إِنَّهُ كَانَ مُكَنَّعاً[٣]». ثُمَّ رَدَّ أَصَابِعَهُ، فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلىٰ تَكْنِيعِهِ[٤] أَتَاهُمْ، فَأَنْذَرَهُمْ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْغَدِ، فَقَتَلُوهُ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ[٥] الْمُؤْمِنَ يُبْتَلىٰ بِكُلِّ بَلِيَّةٍ، وَيَمُوتُ بِكُلِّ مِيتَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ».[٦]

٢٣٦٤ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ[٧]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ:

---

١ . في شرح المازندراني: «وكذا».

٢ . في الوافي: «صاحب ياسين هو حبيب بن إسرائيل النجّار ﷺ، وهو الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وكان ممّن آمن بنبيّنا ﷺ وبينهما ستّمائة سنة».

٣ . في «ب، ص»: «مكتّعاً». و«المُكَنَّعُ»: الذي قُفِعت يداه، أي تقبّضت، أو هو الذي يبست يداه وشلّت، أو هو الذي قطعت يداه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠٤؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣١٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٧ (كنع). وفي الوافي: «المكنّع، بتشديد النون المفتوحة: أشلّ اليد أو مقطوعها. وفي بعض النسخ بالتاء المثنّاة من فوق، وهو من رجعت أصابعه إلى كفّه وظهرت مفاصل أُصول الأصابع. وردّ أصابعه عليه السلام يؤيّد النسخة الثانية؛ إذ لا ردّ في الأشلّ والأقطع».

٤ . في «ب، ض، بس»: «تكتيعه».

٥ . في «ب»: - «إنّ».

٦ . الكافي، كتاب الجنائز، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٤٢٤٨، من قوله: «إنّ المؤمن يبتلى». كتاب سليم بن قيس، ص ٦٦٣، ح ١٢، ضمن خطبة أميرالمؤمنين ﷺ، عن أبان، عن سليم، من قوله: «إنّ المؤمن يبتلى» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٥، ح ٣٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤، ح ٣٥٠٦١، من قوله: «إنّ المؤمن يبتلى»؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٧٤، ح ٦، إلى قوله: «ثمّ عاد إليهم من الغد فقتلوه»؛ وج ٦٧، ص ٢٠١، ح ٤.

٧ . في الوسائل: - «عن أبيه». وهو سهو؛ فإنّه مضافاً إلى ما ورد في الحديث الخامس عشر من نفس الباب والكافي، ح ٦١٢٣، من رواية أحمد بن محمّد بن خالد وأحمد بن أبي عبدالله - والمراد منهما واحد - عن أبيه، عن إبراهيم بن محمّد الأشعري، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ٢٤٢، ح ١، من رواية أبي عبدالله البرقي - وهو والد أحمد بن أبي عبدالله - عن إبراهيم بن محمّد الأشعري، يكون رواة إبراهيم بن محمّد الأشعري، كابن فضّال وابن أبي نصر وصفوان بن يحيى، هم في طبقة مشايخ أحمد بن أبي عبدالله. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٧٢، الرقم ٢٤٩.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنَ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَبِأَفْضَلِ مَكَانٍ[1] -ثَلَاثاً- إِنَّهُ لَيَبْتَلِيهِ بِالْبَلَاءِ، ثُمَّ يَنْزِعُ[2] نَفْسَهُ[3] عُضْواً عُضْواً مِنْ جَسَدِهِ وَهُوَ يَحْمَدُ اللّٰهَ عَلىٰ ذٰلِكَ».[4]

٢٣٦٥ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثْمَانَ: ٢ / ٢٥٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً[5] لَا يَبْلُغُهَا عَبْدٌ إِلَّا بِالِابْتِلَاءِ[6] فِي جَسَدِهِ».[7]

٢٣٦٦ / ١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ[8]، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْحَنَّاطِ[9]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

شَكَوْتُ إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ مَا أَلْقىٰ مِنَ الْأَوْجَاعِ -وَكَانَ مِسْقَاماً[10]- فَقَالَ لِي:

---

١. في «ب، ص، ض، بر»: + «إنّ المؤمن من الله عزّ وجلّ لبأفضل مكان». وفي «ج، د، ز، هـ، بس»: + «إنّ المؤمن بأفضل مكان».

٢. في «ز»: «لينزع».

٣. في مرآة العقول: «قال بعضهم: النفس، بضمّ النون والفاء، جمع نفيس، أي يقطع أعضاءه النفيسة بالجذام. ولا يخفى ما فيه».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٦١، ح ٢٩٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٣٥٣٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١١، ح ١٥.

٥. في حاشية «ص»: «منزلاً». ويأباه تأنيث الضمير في «لا يبلغها».

٦. في «ز»: «بابتلاء». وفي «هـ»: «بالبلاء».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٠؛ وص ٢٦١، ح ٣٥٨٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٢، ح ١٦.

٨. في «هـ»: - «الأشعري».

٩. في «ز، بس»: «الخيّاط». والمذكور في كتب الرجال هو أبو يحيى الحنّاط. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٦، الرقم ١٢٣٦؛ رجال البرقي، ص ٣٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٣٥، الرقم ٨٦٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، الرقم ٥١٨٧.

١٠. في مرآة العقول: «هذا كلام أبي يحيى، وضمير «كان» عائد إلى «عبدالله». والمسقام -بالكسر- الكثير السقم والمرض».

«يَا عَبْدَ اللّٰهِ[1]، لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ[2] فِي الْمَصَائِبِ، لَتَمَنّىٰ أَنَّهُ قُرِّضَ بِالْمَقَارِيضِ».[3]

١٦ / ٢٣٦٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاطٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ لَمْ يَزَالُوا مُنْذُ كَانُوا فِي شِدَّةٍ، أَمَا إِنَّ ذٰلِكَ إِلىٰ مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ، وَعَافِيَةٍ طَوِيلَةٍ».[4]

١٧ / ٢٣٦٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ حُسَيْنِ[5] بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيَتَعَاهَدُ[6] الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ، كَمَا يَتَعَاهَدُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ بِالْهَدِيَّةِ مِنَ الْغَيْبَةِ، وَيَحْمِيهِ[7] الدُّنْيَا، كَمَا يَحْمِي الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ».[8]

١٨ / ٢٣٦٩ . عَلِيٌّ[9]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ[10]،

---

١ . في «ب»: «أبو عبدالله ﷺ» بدل «يا عبدالله». وفي الوسائل: - «يا عبدالله».

٢ . في البحار: «الجزاء».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٢، ح ١٧.

٤ . الغيبة للنعماني، ص ٢٨٥، ح ٤، بسندين آخرين عن محمّد بن سنان. المؤمن، ص ٢٠، ح ١٦، عن يونس بن رباط. الوافي، ج ٥، ص ٧٦١، ح ٢٩٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٣٥٨٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ١٨.

٥ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الحسين».

٦ . تعهّده وتعاهده: تفقّده وأحدث العهد به. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤١ (عهد).

٧ . أي يمنعه الدنيا. وحَمَى المريضَ ما يضرُّه حِمْيةً: منعه إيّاه. واحْتَمىٰ هو من ذلك وتحمّى: امتنع. لسان العرب، ج ١٤، ص ١٩٧ (حما).

٨ . المؤمن، ص ٢١، ذيل ح ٢١، عن حمران. تحف العقول، ص ٣٠٠، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: المؤمن، ص ٢٢، ح ٢٦، عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٩، ح ٣٠١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٣٥٩٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ١٩.

٩ . في «ب، ج»: «عنه».

١٠ . في «هـ»: - «الخثعمي».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُهْلُولٍ الْعَبْدِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمْ يُؤْمِنِ[1] اللّٰهُ[2] الْمُؤْمِنَ مِنْ هَزَاهِزِ[3] الدُّنْيَا، وَلٰكِنَّهُ آمَنَهُ[4] مِنَ الْعَمىٰ[5] فِيهَا وَالشَّقَاءِ[6] فِي الْآخِرَةِ».[7]

٢٣٧٠ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نُعَيْمٍ الصَّحَّافِ، عَنْ ذَرِيحٍ الْمُحَارِبِيِّ: ٢٥٦/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ﷺ يَقُولُ: إِنِّي لَأَكْرَهُ لِلرَّجُلِ[8] أَنْ يُعَافىٰ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يُصِيبَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَائِبِ».[9]

٢٣٧١ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلىٰ طَعَامٍ، فَلَمَّا[10] دَخَلَ مَنْزِلَ الرَّجُلِ، نَظَرَ إِلىٰ دَجَاجَةٍ فَوْقَ حَائِطٍ[11] قَدْ بَاضَتْ، فَتَقَعُ[12] الْبَيْضَةُ عَلىٰ وَتِدٍ فِي حَائِطٍ، فَثَبَتَتْ عَلَيْهِ،

---

١ . في «هـ»: «لا يؤمن». ٢ . في «هـ»: - «الله».

٣ . «الهزاهز»: الفِتَن يهتزّ فيها الناس والهَزْهَزَة: تحريك البلايا والحروب للناس. لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٤؛ المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هزز). ٤ . في «بر»: «أمنه».

٥ . في الوافي: «والمراد بالعمى عمى القلب، قال الله عزّوجلّ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحجّ (٢٢): ٤٦]. وأمّا عمى البصر فيه مكرمة؛ روى الصدوق رحمه الله في الخصال [ص ١٣، ح ٤٥] بإسناده عن أبي جعفر ﷺ: إذا أحبّ الله عبداً نظر إليه، فإذا نظر إليه أتحفه بواحدة من ثلاث [في الخصال: من ثلاثة بواحدة]: إمّا صداع، وإمّا عمى، وإمّا رمد».

٦ . في حاشية «ز»: «والتعب».

٧ . صفات الشيعة، ص ٣٣، ح ٥٠؛ والغيبة للنعماني، ص ٢١١، ضمن ح ١٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٧٧٦، ح ٣٠٢٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ٢٠.

٨ . في «هـ»: «للعبد». ٩ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٧، ح ٣٠١٠.

١٠ . في «هـ»: + «أن». ١١ . في «ب»: «حائطه».

١٢ . في «د»: «فوقعت». وفي «ض»: «فتقع». وفي الوافي: «فوقع».

وَلَمْ تَسْقُطْ، وَلَمْ تَنْكَسِرْ، فَتَعَجَّبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَ عَجِبْتَ[1] مِنْ هٰذِهِ الْبَيْضَةِ؟ فَوَ الَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رُزِئْتُ[2] شَيْئاً قَطُّ».

قَالَ[3]: «فَنَهَضَ رَسُولُ اللّٰهِ[4] ﷺ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ شَيْئاً، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُرْزَأْ[5] فَمَا لِلّٰهِ فِيهِ مِنْ[6] حَاجَةٍ».[7]

٢٣٧٢ / ٢١. عَنْهُ[8]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ وَأَبِي بَصِيرٍ[9]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: لَا حَاجَةَ لِلّٰهِ فِيمَنْ لَيْسَ لَهُ[10] فِي

---

١. في «هـ»: «عجبت» بدون الهمزة.

٢. «ما رُزِئْتُ شيئاً»، أي ما اُخذت وما اُصبت وما نُقِصتُ شيئاً؛ من الرُّزْء، وهو النقص، يقال: ما رزأتُ من مالك شيئاً، أي ما نقصت ولا أخذت، وما رَزَأَ فلاناً شيئاً، أي ما أصاب من ماله شيئاً ولانقص منه، ومنه الرُّزْء بمعنى المصيبة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٥٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٢١٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٨٥ (رزأ).

٣. في «ب، د، ز، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: - «قال».

٤. في «ز، ض، هـ»: «النبيّ».

٥. في «ب، بر»: «لم يُرْزَ»، وهو بقلب الهمزة ياءً تخفيفاً وحذفها بالجزم.

٦. في «هـ»: - «من».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٧، ح ٣٠١١؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٣٠، ح ١٠٧؛ وج ٦٧، ص ٢١٤، ح ٢١.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبدالله المذكور في السند السابق.

٩. هكذا ظاهر الوافي، المؤيّد بالمخطوطتين من الكافي كما في هامش الوافي. وفي «ب، ج، د»: «عبدالرحمن، عن أبي عبدالله ؈ قال: قال رسول الله». وفي «ز، ص، ض، هـ، بف» والمطبوع: «عبدالرحمن، عن أبي عبدالله ؈، وأبي بصير، عن أبي عبدالله ؈». وفي «بر»: «عبدالرحمن وأبي‌بصير، عن أبي عبدالله ؈». وفي «بس»: «عبدالرحمن، عن أبي عبدالله ؈، وأبي‌بصير، قال: قال رسول الله».

والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه، كما يظهر بأدنىٰ تأمّل؛ فإنّه يستبعد وقوع العطف على نحو ماورد في المطبوع والنسخ الموافقة له؛ لعدم مبرّر له. ووقوع عبارة «أبي‌عبدالله» في انتهاء السند قبل أبي‌بصير، يؤكّد وقوع التحريف في السند. هذا، وقد أكثر أبان [بن عثمان] من الرواية عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٨-٣٩١؛ و ص ٤٢١-٤٢٥.

١٠. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٣٨: «ليس له، أي لله. وإرجاعه إلى المؤمن كما زعم بعيد. والظاهر أنّ المراد

↔

مَالِهِ وَبَدَنِهِ[١] نَصِيبٌ».[٢]

٢٣٧٣ / ٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّاءِ ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[٣] ، قَالَ : «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَبْتَلِي الْمُؤْمِنَ بِكُلِّ بَلِيَّةٍ ، وَيُمِيتُهُ بِكُلِّ مِيتَةٍ ، وَلَا يَبْتَلِيهِ بِذَهَابِ عَقْلِهِ ، أَ مَا تَرىٰ أَيُّوبَ[٤] كَيْفَ سُلِّطَ[٥] إِبْلِيسُ عَلىٰ مَالِهِ ، وَعَلىٰ[٦] وُلْدِهِ[٧] ، وَعَلىٰ أَهْلِهِ ، وَعَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ ....←

← بالنصيب النقص الذي وقع بقضاء الله وقدره في ماله أو بدنه بغير اختياره ، ويحتمل شموله للاختياري أيضاً ، كأداء الحقوق الماليّة ، وإبلاء البدن بالطاعة». وفي الوافي : «نصيب الله سبحانه في مال عبده وبدنه ما يأخذه منهما ليبلوه فيهما ، وهو زكاتهما ، كما يأتي بيانه ؛ قال الله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران (٣) : ١٨٦]».

١ . في نهج البلاغة وخصائص الأئمّة : «ونفسه».

٢ . نهج البلاغة ، ص ٤٩١ ، الحكمة ١٢٧ ؛ وخصائص الأئمّة عليهم السلام ، ص ١٠١ ، مرسلاً عن عليّ عليه السلام ، مع زيادة في أوّله .الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٦٧ ، ح ٣٠١٢ ؛ البحار ، ج ٦٧ ، ص ٢١٥ ، ح ٢٢.

٣ . في البحار ، ج ١٢ : + «أنّه».

٤ . قال العلّامة الطباطبائي : «شاهد ذلك من كتاب الله قوله تعالى : ﴿وَ ٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بِنُصْبٍ وَ عَذَابٍ﴾ [ص (٣٨) : ٤١] . فإن قلت : إطلاقُ قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ الآية ينافي ذلك ، قلت : ذيل الآية يفسّر صدرها ، وهو قوله : ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر (١٥) : ٤٢] الآية . توضيحه أنّ جميع الآيات الواردة في قصّة سجدة آدم تدلّ على أنّ إبليس شأنه الإغواء ، والإضلال يقابل الهداية ، وهما من الأُمور القلبيّة المرتبطة بالإيمان والعمل ، فالذي اتّخذه لعنه الله ميداناً لعمله هو قلب الإنسان ، وعمله الإضلال عن صراط الإيمان والعمل الصالح ، والذي ردّ الله عليه وحفظ عباده من كيده فيه هو عبوديّتهم ، فعباده تعالى الواقعون في صراط العبوديّة مأمونون من كيده، كما قال تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَـٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الآية [النحل (١٦) : ٩٩] فالإيمان هو العبوديّة ، والتوكّل من لوازمها . وأمّا أجسام العباد وما يلحق بها فليست بمأمونة عن كيده ومكره ، فله أن يمسّ العبد المؤمن في غير عقله وإيمانه من جسم ، أو مال ، أو ولد ، أو نحو ذلك ، وأثره الإيذاء ، وأمّا ماوراء ذلك فلا . ومن هنا يظهر أنّ الوصف في قوله : ﴿إِنَّ عِبَادِى﴾ إلى آخره ، كالمشعر بالعلّيّة».

٥ . في «ض» : + «عزّ وجلّ عليه» . وفي «هـ» وحاشية «ض ، بر» والبحار ، ج ٦٧ : + «الله» .

٦ . في الكافي ، ح ٤٢٥٠ : - «على» .

٧ . في «هـ» : - «وعلى ولده» .

٢٥٧/٢ وَلَمْ يُسَلِّطْ[1] عَلىٰ عَقْلِهِ، تُرِكَ لَهُ لِيُوَحِّدَ[2] اللّٰهَ بِهِ ؟».[3]

٢٣٧٤ / ٢٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ[4] مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيَكُونُ لِلْعَبْدِ مَنْزِلَةٌ عِنْدَ اللّٰهِ، فَمَا يَنَالُهَا[5] إِلَّا بِإِحْدىٰ خَصْلَتَيْنِ: إِمَّا بِذَهَابِ مَالِهِ[6]، أَوْ بِبَلِيَّةٍ فِي جَسَدِهِ».[7]

٢٣٧٥ / ٢٤ . عَنْهُ[8]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَّاطِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَوْ لَا أَنْ يَجِدَ عَبْدِيَ الْمُؤْمِنُ فِي قَلْبِهِ[9]، لَعَصَبْتُ[10] رَأْسَ الْكَافِرِ بِعِصَابَةِ حَدِيدٍ لَا يُصْدَعُ[11] رَأْسُهُ أَبَداً».[12]

---

١ . في «بس» والكافي، ح ٤٢٥٠: «ولم يسلّطه».

٢ . في «ب، د، ص، هـ، بر» والوافي والبحار، ج٦٣: «يوحّد». وفي «ج»: «ليؤخذ». وفي الكافي، ح ٤٢٥٠: «مايوحّد».

٣ . الكافي، كتاب الجنائز، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٤٢٥٠، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن سنان .الوافي، ج٥، ص٧٧٧، ح٣٠٢٧؛ البحار، ج١٢، ص٣٤١، ح١؛ وج٦٣، ص٢٠١، ح١٨؛ وج٦٧، ص٢٠٦، ح٥.

٤ . في البحار: - «أحمد بن». وهو سهو؛ فقد روى محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [بن عيسى] عن [الحسن بن عليّ] بن فضّال في كثيرٍ من الأسناد جدّاً. ولم نجد في ما تتبّعنا توسّط محمّد بن عيسى بين محمّد بن يحيى وابن فضّال. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠-٤٧٦؛ و ص ٤٩٦-٤٩٧؛ و ص ٦٥٦-٦٥٧؛ و ص ٦٦٥-٦٦٦.

٥ . في «هـ» وحاشية «ض»: «فلا ينالها».

٦ . في مرآة العقول: «بذهاب ماله، بكسر اللام. وقد يقرأ بالفتح».

٧ . المؤمن، ص٢٨، ح ٥٠، عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف يسير .الوافي، ج٥، ص٧٦٩، ح٣٠١٦؛ الوسائل، ج٣، ص٢٦٢، ح٣٥٨٧؛ البحار، ج٦٧، ص٢١٥، ح٢٣.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩ . في الوافي: «يعني لولا مخافة انكسار قلب المؤمن بوجده على ما يراه على الكافر من العافية المستمرّة، لقوّيت رأس الكافر حتّى لايصدع أبداً».

١٠ . يجوز فيهما التشديد أيضاً.

١١ . يجوز فيهما التشديد أيضاً.

١٢ . الوافي، ج٥، ص٧٧٠، ح٣٠٢٠؛ البحار، ج٦٧، ص٢١٦، ح٢٤.

٢٣٧٦ / ٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ[1] الزَّرْعِ ٢٥٨/٢ تُكَفِّئُهَا[2] الرِّيَاحُ[3] كَذَا وَكَذَا، وَكَذٰلِكَ الْمُؤْمِنُ تُكَفِّئُهُ الْأَوْجَاعُ وَالْأَمْرَاضُ؛ وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الْإِرْزَبَّةِ[4] الْمُسْتَقِيمَةِ الَّتِي لَا يُصِيبُهَا شَيْءٌ حَتّىٰ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ، فَيَقْصِفَهُ[5] قَصْفاً».[6]

٢٣٧٧ / ٢٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ[7] صلى الله عليه وآله يَوْماً لِأَصْحَابِهِ: مَلْعُونٌ كُلُّ مَالٍ لَايُزَكّىٰ، مَلْعُونٌ كُلُّ جَسَدٍ لَا يُزَكّىٰ وَلَوْ[8] فِي كُلِّ[9] أَرْبَعِينَ يَوْماً مَرَّةً، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَمَّا زَكَاةُ الْمَالِ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا[10]، فَمَا زَكَاةُ الْأَجْسَادِ[11]؟ فَقَالَ لَهُمْ: أَنْ تُصَابَ بِآفَةٍ».

قَالَ: «فَتَغَيَّرَتْ وُجُوهُ[12] الَّذِينَ سَمِعُوا ذٰلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَآهُمْ قَدْ تَغَيَّرَتْ أَلْوَانُهُمْ، قَالَ لَهُمْ: أَتَدْرُونَ[13] مَا عَنَيْتُ بِقَوْلِي[14]؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ:

---

١ . «الخامة»: الطاقة الغَضّة اللَّيِّنَة من الزرع. النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خوم).

٢ . في «بس»: «يكفيها» بقلب الهمزة ياءً. وكفأه: قَلَبَه. لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ).

٣ . في «بر»: «الريح».

٤ . في حاشية «ج، ض، هـ، بر»: «الأرزة»، وهو شجر الصنوبر. وهو الأنسب بالمقام بقرينة قوله الموت. و«الإرْزَبّة» و«المِرْزَبّة»: عُصَيَّة من حديد. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٨ (رزب).

٥ . قصفتُ العُودَ فانقصف: مثل كسرتُه فانكسر وزناً ومعنى. وربّما استُعمل لازماً أيضاً، فقيل: قصفته فقصف. المصباح المنير، ص ٥٠٦ (قصف).

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٧، ح ٢٥.

٧ . في «ب، د، ز، ص، بر، بف» والوافي والبحار: «النبيّ».

٨ . في «ض، هـ»: «ولوكان».

٩ . في «ب»: - «كلّ».

١٠ . في «هـ»: «فعرفناه». وفي «بر»: «عرفناه».

١١ . في «بر»: «الجسد».

١٢ . في «ض، هـ» وقرب الإسناد: + «القوم».

١٣ . في «ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار وقرب الإسناد: «هل تدرون».

١٤ . في «بس»: + «ذلك».

بَلىٰ[1]، الرَّجُلُ يُخْدَشُ الْخَدْشَةَ، وَيُنْكَبُ النَّكْبَةَ[2]، وَيَعْثُرُ الْعَثْرَةَ، وَيَمْرَضُ الْمَرْضَةَ، وَيُشَاكُ الشَّوْكَةَ، وَمَا أَشْبَهَ هٰذَا[3]، حَتّىٰ ذَكَرَ فِي[4] حَدِيثِهِ[5] اخْتِلَاجَ[6] الْعَيْنِ».[7]

٢٣٧٨ / ٢٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَ يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ بِالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ[8] وَأَشْبَاهِ هٰذَا؟ قَالَ[9]: فَقَالَ: «وَ هَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِ؟».[10]

---

١ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٤٩: «قال: بلى، أقول: كأنّه جواب عن سؤال مقدّر، كأنّ القوم قالوا: ألا تفسّره لنا؟ قال: بلى. وصحّف بعض الأفاضل فقرأ: بلى الرجل، مصدراً مضافاً إلى الرجل أي خلقه، كأنّ البلايا تبلي الجسد وتخلقها، و«يخدش» صفة «الرجل» لأنّ اللام للعهد الذهني. ولا يخفى مافيه».

٢ . في «هـ»: «وينكت النكتة». وفي مرآة العقول: «النكبة» أن يقع رجله على الحجارة ونحوها، أو يسقط على وجهه، أو أصابته بليّة خفيفة من بلايا الدهر».

٣ . في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٠٦: «وما أشبه هذا، يحتمل أن يكون من كلام النبيّ صلى الله عليه وآله، وأن يكون من كلام الراوي». وقال المجلسي في مرآة العقول: «أقول: الظاهر أنّه من كلام الصادق عليه السلام إلى آخر الخبر، وضمير «حديثه» راجع إلى النبيّ صلى الله عليه وآله».

٤ . في «ج، د، هـ» والبحار وقرب الإسناد: + «آخر».

٥ . في «هـ» وقرب الإسناد: «الحديث».

٦ . «الاختلاج»: الحركة والاضطراب. النهاية، ج ٢، ص ٦٠ (خلج).

٧ . قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٨، عن هارون بن مسلم. الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ح ٥٧٥٢، بنفس السند عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٥٠، نفس الباب، ح ٨، بسند آخر؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٦، بإسناده عن مسعدة، عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «ملعون ملعون مال لا يزكّى». الوافي، ج ٥، ص ٧٦٨، ح ٣٠١٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٨، ح ٢٦.

٨ . «البَرَص»: بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٣ (برص).

٩ . في «ض، هـ»: «وأشباههما» بدل «وأشباه هذا؟ قال».

١٠ . قرب الإسناد، ص ١٧٤، ح ٦٣٨، عن محمّد بن الوليد، عن عبدالله بن بكير. وفي المحاسن، ص ٣٢٦، كتاب العلل، ح ٧٦؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٧، ح ٩٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٧، ح ٣٠٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٦٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢١، ح ٢٧.

٢٣٧٩ / ٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَكْرُمُ[1] عَلَى اللهِ حَتّىٰ لَوْ سَأَلَهُ[2] الْجَنَّةَ بِمَا فِيهَا، أَعْطَاهُ ذٰلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ[3] مِنْ مُلْكِهِ شَيْئاً[4]؛ وَإِنَّ[5] الْكَافِرَ لَيَهُونُ[6] عَلَى ٢٥٩/٢ اللهِ حَتّىٰ لَوْ سَأَلَهُ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا، أَعْطَاهُ ذٰلِكَ[7] مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ[8] مِنْ مُلْكِهِ شَيْئاً[9]؛ وَإِنَّ اللهَ لَيَتَعَاهَدُ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ، كَمَا يَتَعَاهَدُ الْغَائِبُ أَهْلَهُ بِالطُّرَفِ[10]؛ وَإِنَّهُ[11] لَيَحْمِيهِ الدُّنْيَا، كَمَا يَحْمِي الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ».[12]

٢٣٨٠ / ٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ﷺ: أَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً النَّبِيُّونَ، ثُمَّ الْوَصِيُّونَ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ؛ وَإِنَّمَا يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ عَلىٰ قَدْرِ أَعْمَالِهِ الْحَسَنَةِ[13]، فَمَنْ صَحَّ دِينُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ، اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ، وَذٰلِكَ أَنَّ اللهَ[14] - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَجْعَلِ الدُّنْيَا ثَوَاباً

---

١. في «هـ»: «مكرّم».

٢. في «ب»: «لو سأل».

٣. في «د» وحاشية «ب، ج، ص، ض، هـ» وشرح المازندراني والوافي: «أن ينقص».

٤. في «ض»: «شيء».

٥. في «ب»: - «إنّ».

٦. في «ص»: «ليهوّن» بالتشديد.

٧. في «ض» والبحار: - «ذلك».

٨. في «ج، هـ» والوافي والبحار: «أن ينقص». وفي مرآة العقول: «أن انتقص».

٩. في «ب»: «شيء».

١٠. «الطُرَف»: واحده الطرفة، وهي: ما يُستَطْرف ويُستَمْلَح. وأطرف فلاناً: أعطاه ما لم يعطه أحداً قبله. مجمع البحرين، ج٥، ص٨٩ (طرف).

١١. في «بر»: - «إنّه».

١٢. المؤمن، ص٢١، ح٢١، عن حمران، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج٥، ص٧٦٩، ح٣٠١٤؛ الوسائل، ج٣، ص٢٦٥، ح٣٦٠١، من قوله: «إنّ الله ليتعاهد عبده المؤمن»؛ البحار، ج٦٧، ص٢٢١، ح٢٨.

١٣. في «ب»: «على قلّة الحسنة».

١٤. في الوافي: «قوله عليه السلام: وذلك أنّ الله، دفعٌ لما يتوهّم أنّ المؤمن لكرامته على الله تعالى كان ينبغي أن لايبتلى، أو يكون بلاؤه أقلّ من غيره. وتوجيهه أنّ المؤمن لمّا كان محلّ ثوابه الآخرة دون الدنيا، فينبغي أن لايكون له في الدنيا إلّا ما يوجب الثواب في الآخرة. وكلّما كان البلاء في الدنيا أعظم، كان الثواب في الآخرة أعظم؛ فينبغي أن يكون بلاؤه في الدنيا أشدّ».

لِمُؤْمِنٍ، وَلَا عُقُوبَةٌ[١] لِكَافِرٍ، وَمَنْ سَخُفَ دِينُهُ وَضَعُفَ عَمَلُهُ، قَلَّ بَلَاؤُهُ؛ وَ[٢] أَنَّ الْبَلَاءَ أَسْرَعُ إِلَى الْمُؤْمِنِ التَّقِيِّ مِنَ الْمَطَرِ إِلىٰ قَرَارِ[٣] الْأَرْضِ».[٤]

٢٣٨١ / ٣٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ[٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ[٦] هٰذَا الَّذِي ظَهَرَ[٧] بِوَجْهِي يَزْعُمُ النَّاسُ أَنَّ اللّٰهَ لَمْ يَبْتَلِ بِهِ عَبْداً لَهُ فِيهِ حَاجَةٌ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «لَقَدْ كَانَ[٨] مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ[٩] مُكَنَّعَ[١٠] الْأَصَابِعِ،

---

١ . في «ج»: «عقاباً».

٢ . في «ج، د، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: - «و».

٣ . «القَرار» واحده: القَرارة. وهي المطمئنّ من الأرض وما يستقرّ فيه ماء المطر. لسان العرب، ج٥، ص٨٥ (قرر).

٤ . علل الشرائع، ص٤٤، ح١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدّة ابتلاء المؤمن، ح٢٣٥٣، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ عن النبيّ ﷺ. تحف العقول، ص٣٩، عن النبيّ ﷺ، وفيهما إلى قوله: «قلّ بلاؤه» مع اختلاف يسير .الوافي، ج٥، ص٧٦٤، ح٣٠٠٢؛ الوسائل، ج٣، ص٢٦٢، ح٣٥٩١؛ البحار، ج٦٧، ص٢٢٢، ح٢٩.

٥ . في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: - «بن عيسى».

٦ . في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «جعلت فداك» بدل «إنّ».

٧ . في الكافي، ح ٣٤٠٥: «قد ظهر». والآثار التي ظهرت بوجهه كان برصاً، ويحتمل الجذام.

٨ . في الكافي، ح ٣٤٠٥: «فقال لي: لا لقد كان». وفي الكافي، ح ٥٠٤٣: «فقال: لا، قد كان» كلاهما بدل «قال: فقال لي: لقد كان».

٩ . هاهنا إشكال، وهو أنّ الآية المذكورة هي حكاية قول مؤمن آل ياسين، والمذكور هنا مؤمن آل فرعون. وُجّه الإشكال بوجوه: الأوّل: لعلّ ذكر مؤمن آل فرعون في هذا الخبر من اشتباه الرواة أو النسّاخ. الثاني: أنّ المراد بالفرعون هنا فرعون عيسى ﷺ، والفرعون يطلق على كلّ جبّار متكبّر. الثالث: كونهما واحداً، وكان طويل العمر جدّاً ومع إدراكه زمان موسى أدرك زمان عيسى ﷺ. قال المجلسي: «ولا يخفى بعد الوجهين -أي الأخيرين- لا سيّما الأخير؛ فإنّه ينافيه أخبار كثيرة دالّة على تعدّد المؤمنين». راجع: شرح المازندراني، ج٩، ص٢٠٧؛ الوافي، ج٥، ص٧٧٦؛ مرآة العقول، ج٩، ص٣٥٣.

١٠ . في «ب، ض» والكافي، ح ٥٠٤٣: «مكتّع». و«مكنّع الأصابع»: أشلّها، أي هو من رجعت أصابعه إلى كفّه وظهرت دواجيه، وهي مفاصل أُصول الأصابع. ويقال: كَنِعَت أصابِعُه كَنَعاً، أي تَشَنَّجَتْ ويَبِسَت. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠٤؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص٣٨٦ (كنع).

فَكَانَ يَقُولُ هٰكَذَا، وَيَمُدُّ يَدَيْهِ[١]، وَيَقُولُ: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾[٢]».

ثُمَّ[٣] قَالَ لِي[٤]: «إِذَا كَانَ الثُّلُثُ الْأَخِيرُ[٥] مِنَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِهِ، فَتَوَضَّ[٦]، وَ[٧] قُمْ إِلىٰ صَلَاتِكَ الَّتِي تُصَلِّيهَا، فَإِذَا كُنْتَ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ[٨]، فَقُلْ -وَأَنْتَ سَاجِدٌ-: يَا عَلِيُّ، يَا عَظِيمُ، يَا رَحْمَانُ، يَا رَحِيمُ، يَا سَامِعَ الدَّعَوَاتِ، يَا مُعْطِيَ الْخَيْرَاتِ، صَلِّ عَلىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ[٩]، وَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، وَاصْرِفْ عَنِّي مِنْ[١٠] شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا[١١] أَنْتَ[١٢] أَهْلُهُ، وَاذْهَبْ[١٣] عَنِّي بِهٰذَا[١٤] الْوَجَعِ[١٥] -وَ تُسَمِّيهِ[١٦]- فَإِنَّهُ قَدْ غَاظَنِي[١٧] وَأَحْزَنَنِي[١٨]؛ وَأَلِحَّ فِي الدُّعَاءِ». ٢ / ٢٦٠

قَالَ[١٩]: فَمَا وَصَلْتُ إِلَى الْكُوفَةِ حَتّىٰ أَذْهَبَ[٢٠] اللّٰهُ بِهِ[٢١] عَنِّي كُلَّهُ.[٢٢]

---

١. في «هـ» والكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣ والوافي: «يده».
٢. يس (٣٦): ٢٠.
٣. لم يرد في الوافي من هنا إلى آخر الحديث.
٤. في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: - «لي».
٥. في «هـ»: «الآخر».
٦. في «ب» وحاشية «هـ»: «فتوضّأ».
٧. في الكافي، ح ٥٠٤٣: «ثمّ».
٨. في «هـ، بس، بف»: «الأوّلتين».
٩. في الكافي، ح ٥٠٤٣: «وأهل بيت محمّد» بدل «وآل محمّد».
١٠. في «هـ»: - «من».
١١. في «ض، هـ» وحاشية «بر»: «وما».
١٢. في «بر» والكافي، ح ٥٠٤٣: «أنا».
١٣. في «هـ» وحاشية «بر»: «واصرف».
١٤. في «ز، هـ» والكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «هذا» بدون الباء.
١٥. في «هـ»: «البلاء».
١٦. في «هـ»: «وشدّته». وفي الكافي، ح ٣٤٠٥: «وسمّه».
١٧. في «هـ»: «قد أغاضني».
١٨. في «ز»: «وأخرسني».
١٩. في «ب، بس»: - «قال». وفي الكافي، ح ٥٠٤٣: + «ففعلت».
٢٠. في «ض، هـ»: «أذهبه».
٢١. في «هـ» والكافي، ح ٥٠٤٣: - «به».
٢٢. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للعلل والأمراض، ح ٣٤٠٥؛ و كتاب الصلاة، باب السجود والتسبيح والدعاء فيه ...، ح ٥٠٤٣. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٦، ح ٣٠٢٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢٣، ح ٣٠.

١٠٧ ـ بَابُ فَضْلِ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ

٢٣٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ[1] يَتَقَلَّبُونَ[2] فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفاً[3]».

ثُمَّ[4] قَالَ: «سَأَضْرِبُ لَكَ مَثَلَ ذٰلِكَ[5]، إِنَّمَا مَثَلُ ذٰلِكَ مَثَلُ سَفِينَتَيْنِ مُرَّ بِهِمَا عَلىٰ عَاشِرٍ[6]، فَنَظَرَ فِي إِحْدَاهُمَا، فَلَمْ يَرَ فِيهَا شَيْئاً، فَقَالَ: أَسْرِبُوهَا[7]، وَنَظَرَ[8] فِي الْأُخْرىٰ،

---

١ . في «ج، د، بر» وحاشية «ب، ز، ص، ض، هـ، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار: «المؤمنين».

٢ . «التقلّب»: التصرّف. المفردات للراغب، ص ٦٨٢ (قلب).

٣ . في النهاية، ج ٢، ص ٢٤: «وفيه: فقراء اُمّتي يدخلون الجنّة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً. الخريف: الزمان المعروف من فصول السنة ما بين الصيف والشتاء، ويريد به أربعين سنة؛ لأنّ الخريف لايكون في السنة إلّا مرّة واحدة، فإذا انقضى أربعون خريفاً فقد مضت أربعون سنة».

وفي الوافي: «وفي بعض الأخبار: إنّ الخريف ألف عام، والعام ألف سنة».

وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٥٥: «روى في معاني الأخبار بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ عبداً مكث في النار سبعين خريفاً، والخريف سبعون سنة، إلى آخر الخبر، وفسّره صاحب المعالم بأكثر من ذلك، وفي بعض الروايات أنّه ألف عام، والعام ألف سنة، وقيل: إنّ التفاوت بهذه المدّة إذا كان الأغنياء من أهل الصلاح والسداد، وأدّوا الحقوق الواجبة، ولم يكتسبوا من وجه الحرام، فيكون حبسهم بمجرّد خروجهم من عهدة الحساب والسؤال عن مكسب المال ومخرجه، وإلّا فهم على خطر عظيم». وراجع: أيضاً: معاني الأخبار، ص ٢٢٦، ح ١.

٤ . في الوافي: - «ثمّ».

٥ . في «ص، ض، هـ»: «مثلاً لذلك».

٦ . «العاشر»: من يأخذ العُشر. يقال: عَشَرتُ مالَه أعْشُر عُشْراً فأنا عاشر، وعشّرته فأنا مُعَشِّر وعَشّار: إذا أخذتَ عُشره. النهاية، ج ٣، ص ٢٣٩ (عشر).

٧ . «أسرِبوها»: أرسلوها؛ من السَّرَب: الذهاب في حدورٍ. يقال: سَرَب سَرْباً وسُروباً وانسرب انسراباً. والسارب: الذاهب على وجهه في الأرض. المفردات للراغب، ص ٤٠٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٧ (سرب).

٨ . في «ج»: «فنظر».

فَإِذَا هِيَ مَوْقُورَةٌ[١]، فَقَالَ: احْبِسُوهَا».[٢]

٢٣٨٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «الْمَصَائِبُ مِنَحٌ[٣] مِنَ اللّٰهِ، وَالْفَقْرُ مَخْزُونٌ عِنْدَ اللّٰهِ».[٤]

٢٣٨٤ / ٣ . وَ عَنْهُ[٥] رَفَعَهُ:

عَنْ[٦] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ اللّٰهَ جَعَلَ الْفَقْرَ أَمَانَةً عِنْدَ خَلْقِهِ، فَمَنْ سَتَرَهُ[٧]، أَعْطَاهُ اللّٰهُ[٨] مِثْلَ أَجْرِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ؛ وَمَنْ أَفْشَاهُ إِلىٰ مَنْ يَقْدِرُ عَلىٰ قَضَاءِ حَاجَتِهِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ، أَمَا إِنَّهُ مَا قَتَلَهُ بِسَيْفٍ وَلَا رُمْحٍ، وَلٰكِنَّهُ[٩] قَتَلَهُ بِمَا[١٠] نَكىٰ[١١] .... ← ٢/ ٢٦١

---

١ . في «ج، د، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «موقرة» من الإفعال. وفي «ب» والبحار والأمالي: «موقّرة» من التفعيل. و«الوِقْر»: الحِمْل الثقيل، أو أعمّ. وجمعه: أوقار. وأوقر الدابّة إيقاراً وَقِرَة، ودابّة وَقرىٰ: موقَرة. ورجل مُوقَر: ذو وِقْر، ونخلة موقِرة وموقَرَة وموقِر ومُوَقَّرَة وميقار ومُوقَر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٣ (وقر).

٢ . الأمالي للمفيد، ص ١٤١، المجلس ١٧، ح ٧، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٩، ح ٣٠٤٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦، ح ٤.

٣ . «المنح»: العَطا، مَنَحه يمنَحه ويَمْنِحُه. والاسم: المِنْحَة والمَنِيحَة. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٨؛ المصباح المنير، ص ٥٨٠ (منح).

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٩، ح ٣٠٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٧، ح ٥.

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦ . في «هـ» وحاشية «بر»: «إلى».

٧ . في البحار: «سرّه».

٨ . في «هـ»: - «الله».

٩ . في «بر»: «لكن». وفي «بس»: «ولكن» كلاهما بدل «ولكنّه».

١٠ . في «هـ»: «ممّا».

١١ . في «د» وشرح المازندراني: «نكأ». يقال: نكيتُ في العدوّ أنكي نِكاية فأنا ناكٍ: إذا أكثرتَ فيهم الجِراحَ والقتلَ ←

مِنْ[1] قَلْبِهِ».[2]

٢٣٨٥ / ٤ . عَنْهُ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الْحَذَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «كُلَّمَا ازْدَادَ الْعَبْدُ إِيمَاناً، ازْدَادَ ضِيقاً فِي مَعِيشَتِهِ».[4]

٢٣٨٦ / ٥ . وَ بِإِسْنَادِهِ[5]، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لَوْ لَا إِلْحَاحُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، لَنَقَلَهُمْ[6] مِنَ الْحَالِ[7] الَّتِي[8] هُمْ فِيهَا إِلىٰ حَالٍ[9] أَضْيَقَ مِنْهَا».[10]

٢٣٨٧ / ٦ . عَنْهُ[11]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

← فوهنوا لذلك. وقد يهمز لغة فيه. يقال: نكأت القَرْحةَ أنكؤُها: إذا قشرتها. والمراد جرح القلب وانكساره ووَغر الصدر، وهو توقّده من الغيظ. النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

١ . في «هـ»: «في».

٢ . ثواب الأعمال، ص ٢١٧، ح ١، بسنده عن عبدالله البصري، يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٠، ح ٣٠٤٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٨، ح ٦.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٨، ح ٧.

٥ . الظاهر أنّ المراد من «بإسناده» هو السند المذكور إلى أبي عبدالله عليه السلام في الحديث المتقدّم. يؤيّد ذلك وقوع الضمير الراجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد في صدر السندين ٦ و ٧.

٦ . في «ض، هـ»: + «الله جلّ وعزّ».

٧ . في «بس» وحاشية «ج»: «الحالة».

٨ . في «ج»: «الذي».

٩ . في «هـ»: + «هي». وفي «بس»: «حالة». وفي الوسائل: «ما هو».

١٠ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٩، ح ٨٧١٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٩، ذيل ح ٧.

١١ . الضمير في هذا السند والسند الآتي راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما مرّ آنفاً؛ فقد روى أحمد عن نوح بن شعيب في عدّة من أسناد المحاسن، أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٤٢٣ ـ ٥٠٠. وتقدّمت روايته عنه بعنوان أحمد بن أبي عبدالله في الكافي، ح ٢٣٧١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «مَا أُعْطِيَ عَبْدٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا اعْتِبَاراً، وَمَا زُوِيَ[1] عَنْهُ إِلَّا اخْتِبَاراً[2]».[3]

٢٣٨٨ / ٧. عَنْهُ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ الْخَفَّافِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ لِمُصَاصِ[4] شِيعَتِنَا فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ إِلَّا الْقُوتُ، شَرِّقُوا إِنْ شِئْتُمْ أَوْ غَرِّبُوا لَنْ تُرْزَقُوا[5] إِلَّا الْقُوتَ».[6]

٢٣٨٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ[7] الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، الْحَاجَةُ أَمَانَةُ اللّٰهِ عِنْدَ خَلْقِهِ؛ فَمَنْ كَتَمَهَا عَلىٰ نَفْسِهِ، أَعْطَاهُ اللّٰهُ ثَوَابَ مَنْ صَلّىٰ؛ وَمَنْ كَشَفَهَا إِلىٰ مَنْ يَقْدِرُ أَنْ يُفَرِّجَ عَنْهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ بِسَيْفٍ وَلَا سِنَانٍ[8] وَلَا سَهْمٍ، وَلٰكِنْ[9] قَتَلَهُ بِمَا نَكىٰ[10] مِنْ قَلْبِهِ».[11]

---

١. في «ج، هـ»: «لا زوّي». وفي «د، ز، ص» وشرح المازندراني والوافي والبحار: «لا زوي». وزواه زيّاً وزُوِيّاً: نحّاه فانزوى، والشيء: جَمَعه وقَبَضه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زوا).

٢. في مرآة العقول: «قوله: إلّا اختباراً، في بعض النسخ بالياء المثنّاة التحتانيّة، أي لأنّه اختاره وفضّله وأكرمه بذلك».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٩، ح ٨.

٤. «المصاص»: خالص كلّ شيء. النهاية، ج ٤، ص ٣٣٧ (مصص).

٥. في البحار: «لم ترزقوا».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠، ح ١٠.

٧. في «هـ»: «الحسين». وهو سهو، ومحمّد بن الحسن هذا، هو ابن أبي خالد الأشعري، وتقدّم الكلام حوله في الكافي، ذيل ح ١٥٧، فراجع.

٨. في «هـ»: «ولا بسنان».

٩. في «ض» وحاشية «بر»: «ولكنّه».

١٠. في «ج، د»: «نكأ». تقدّم ترجمته في الحديث ٣ من هذا الباب.

١١. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٠، ح ٣٠٤٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠، ح ٩.

٢٣٩٠ / ٩ . وَ عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ سَعْدَانَ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام : «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَلْتَفِتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[١] إِلىٰ فُقَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيهاً بِالْمُعْتَذِرِ إِلَيْهِمْ ، فَيَقُولُ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٢] ، مَا أَفْقَرْتُكُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ بِكُمْ عَلَيَّ ، وَلَتَرَوُنَّ[٣] مَا أَصْنَعُ[٤] بِكُمُ الْيَوْمَ ، فَمَنْ زَوَّدَ أَحَداً[٥] مِنْكُمْ فِي دَارِ الدُّنْيَا مَعْرُوفاً ، فَخُذُوا بِيَدِهِ ، فَأَدْخِلُوهُ[٦] الْجَنَّةَ» .

قَالَ : «فَيَقُولُ رَجُلٌ مِنْهُمْ : يَا رَبِّ ، إِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا تَنَافَسُوا فِي دُنْيَاهُمْ ، فَنَكَحُوا النِّسَاءَ ، وَلَبِسُوا الثِّيَابَ اللَّيِّنَةَ ، وَأَكَلُوا الطَّعَامَ ، وَسَكَنُوا الدُّورَ ، وَرَكِبُوا الْمَشْهُورَ مِنَ الدَّوَابِّ ؛ فَأَعْطِنِي مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُمْ ، فَيَقُولُ[٧] تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ : لَكَ وَلِكُلِّ عَبْدٍ مِنْكُمْ مِثْلُ مَا أَعْطَيْتُ أَهْلَ الدُّنْيَا مُنْذُ كَانَتِ[٨] الدُّنْيَا إِلىٰ أَنِ انْقَضَتِ الدُّنْيَا سَبْعُونَ ضِعْفاً» .[٩]

٢/٢٦٢

٢٣٩١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ جَمِيعاً يَرْفَعَانِهِ :

إِلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ : «مَا كَانَ مِنْ وُلْدِ آدَمَ مُؤْمِنٌ إِلَّا فَقِيراً ، وَلَا كَافِرٌ إِلَّا غَنِيّاً حَتّىٰ جَاءَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام ، فَقَالَ : ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١٠] فَصَيَّرَ اللّٰهُ فِي هٰؤُلَاءِ

---

١ . في «هـ» : - «يوم القيامة» .
٢ . في «بر» والوافي : - «وجلالي» .
٣ . في مرآة العقول : «ولترون ، بسكون الواو وتخفيف النون ، أو بضمّ الواو وتشديد النون المؤكّد» .
٤ . في مرآة العقول : «ما أصنع ، «ما» موصولة أو استفهاميّة» .
٥ . في «ب ، ج ، د ، ض ، هـ ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار ، ج٧ : - «أحداً» .
٦ . في «ب ، بس» : «وأدخلوه» .
٧ . في الوافي : + «الله» .
٨ . في «ج» : «كان» .
٩ . الوافي ، ج٥ ، ص ٧٩١ ، ح ٣٠٤٩ ؛ البحار ، ج٧ ، ص ٢٠٠ ، ح ٧٧ ؛ وج ٧٢ ، ص ١١ ، ح ١١ .
١٠ . الممتحنة (٦٠) : ٥ . وهذا من تتمّة قول إبراهيم عليه السلام في سورة الممتحنة ، ومعناه : لا تعذّبنا بأيديهم ولا ببلاء من عندك فيقولوا : لو كان هؤلاء على الحقّ لما أصابهم هذا البلاء . والمعنى المستفاد من الخبر قريب من هذا ؛ لأنّ الفقر أيضاً بلاء يصير سبباً لافتتان الكفّار ، إمّا بأن يقولوا : لو كان هؤلاء على الحقّ لما ابتلوا بعموم الفقر فيهم ، أو بأن يفرّوا من الإسلام خوفاً من الفقر . راجع : مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ٣٦٢ .

أَمْوَالًا وَحَاجَةً، وَفِي هٰؤُلَاءِ أَمْوَالًا وَحَاجَةً».[١]

٢٣٩٢ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ مُوسِرٌ إِلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ[٢] ﷺ نَقِيُّ الثَّوْبِ، فَجَلَسَ إِلىٰ[٣] رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ مُعْسِرٌ دَرِنُ[٤] الثَّوْبِ، فَجَلَسَ إِلىٰ[٥] جَنْبِ[٦] الْمُوسِرِ، فَقَبَضَ الْمُوسِرُ ثِيَابَهُ[٧] مِنْ تَحْتِ فَخِذَيْهِ[٨]، فَقَالَ لَهُ[٩] رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَ خِفْتَ

---

١ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٦، ح ٣٠٤٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٢، ح ١٢.

٢ . في «ج»: «النبيّ».

٣ . قال الشيخ البهائي في أربعينه، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٩: «إلى، إمّا بمعنى مع، كما قال بعض المفسّرين في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران (٣): ٥٢؛ الصفّ (٦١): ١٤]، أو بمعنى «عند»، كما في قول الشاعر: أشهى إليّ من الرحيق السلسل. ويجوز أن يضمّن «جلس» معنى توجّه ونحوه».

٤ . في «هـ»: «دنس». و«الدَّرَن»: الوسخ. النهاية، ج ٢، ص ١١٥ (درن).

٥ . في «هـ، بف»: + «جنب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم».

٦ . في «هـ»: «بجنب».

٧ . في «هـ»: + «إليه».

٨ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٦٣: «قال الشيخ المتقدّم -أي الشيخ البهائي- رحمه الله: ضمير «فخذيه» يعود إلى الموسر، أي جمع الموسر ثيابه وضمّها تحت فخذي نفسه؛ لئلاّ تلاصق ثياب المعسر. ويحتمل عوده إلى المعسر. و«من» على الأوّل إمّا بمعنى «في»، أو زائدة على القول بجواز زيادتها في الإثبات؛ وعلى الثاني لابتداء الغاية. والعود إلى الموسر أولى، كما يرشد إليه قوله ﷺ: «فخفت أن يوسّخ ثيابك»؛ لأنّ قوله ﷺ: فخفت أن يوسّخ ثيابك، الغرض منه مجرّد التقريع للموسر، كما هو الغرض من التقريعين السابقين؛ أعني قوله: خفت أن يمسّك من فقره شيء؛ خفت أن يصيبه من غناك شيء، وهذه التقريعات الثلاث منخرطة في سلك واحد. ولو كان ثياب الموسر تحت فخذي المعسر لأمكن أن يكون قبضها من تحت فخذيه خوفاً من أن يوسّخها.

أقول: ما ذكره قدّس سرّه وإن كان التقريع فيه أظهر وبالأوّلين أنسب، لكن لا يصير هذا مجوّزاً لارتكاب بعض التكلّفات؛ إذ يمكن أن يكون التقريع لأنّ سراية الوسخ في الملاصقة في المدّة القليلة نادرة، أو لأنّ هذه مفسدة قليلة لا يحسن لأجلها ارتكاب إيذاء المؤمن». وراجع أيضاً: الأربعون حديثاً للشيخ البهائي، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٩.

٩ . في البحار، ج ٢٢: - «له».

٢٦٣/٢ أَنْ يَمَسَّكَ[١] مِنْ فَقْرِهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ[٢]: فَخِفْتَ[٣] أَنْ يُصِيبَهُ مِنْ غِنَاكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَخِفْتَ أَنْ يُوَسِّخَ[٤] ثِيَابَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلىٰ مَا صَنَعْتَ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، إِنَّ لِي قَرِيناً[٥] يُزَيِّنُ لِي كُلَّ قَبِيحٍ، وَيُقَبِّحُ لِي كُلَّ حَسَنٍ، وَقَدْ[٦] جَعَلْتُ لَهُ نِصْفَ مَالِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ لِلْمُعْسِرِ: أَ تَقْبَلُ؟ قَالَ: لَا.

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَلِمَ[٧]؟ قَالَ: أَخَافُ أَنْ يَدْخُلَنِي[٨] مَا دَخَلَكَ».[٩]

١٢/٢٣٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[١٠]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «فِي مُنَاجَاةِ مُوسىٰ ؑ: يَا مُوسىٰ، إِذَا رَأَيْتَ الْفَقْرَ مُقْبِلاً، فَقُلْ: مَرْحَباً بِشِعَارِ[١١] الصَّالِحِينَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْغِنىٰ مُقْبِلاً، فَقُلْ: ذَنْبٌ عُجِّلَتْ عُقُوبَتُهُ».[١٢]

---

١. في «هـ»: «أن يصيبك».

٢. في «بر»: «فقال».

٣. في «ب»: «أفخفت».

٤. في «بر، بف» والوافي: «أن توسّخ».

٥. في الوافي: «إنّ لي قريناً، أي شيطاناً يغويني ويجعل القبيح حسناً في نظري، والحسن قبيحاً، وهذا الصادر منّي من جملة إغوائه». وقال العلاّمة المجلسي في المرآة بعد نقل ما في الوافي: «ويمكن أيضاً أن يراد بالقرين النفس الأمّارة التي طغت وبغت بالمال».

٦. في مرآة العقول: - «قد».

٧. في البحار، ج ٧٢: «لِمَ» بدون الواو.

٨. في «ب»: + «مثل».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٢، ح ٣٠٥٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٣٠، ح ١٠٨؛ وج ٧٢، ص ١٣، ح ١٣.

١٠. في «هـ»: «القاشاني».

١١. أي علامة الصالحين. وشعار القوم في الحرب: علامتهم ليعرف بعضهم بعضاً في ظلمة الليل. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٤٧ (شعر).

١٢. تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٠٠، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٢٤٢، ضمن الحديث الطويل، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٦٦، المجلس ٩٥، ضمن الحديث الطويل ٢، بسنده عن القاسم بن محمّد الأصبهاني. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث ١٤٨٢٣، بسند ←

٢٣٩٤ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ[1] صلى الله عليه وآله: طُوبىٰ لِلْمَسَاكِينِ[2] بِالصَّبْرِ، وَ[3] هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ».[4]

٢٣٩٥ / ١٤ . وَ بِإِسْنَادِهِ[5]، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ[6] صلى الله عليه وآله: يَا مَعْشَرَ[7] الْمَسَاكِينِ[8]، طِيبُوا نَفْساً[9]، وَأَعْطُوا اللّٰهَ الرِّضَا مِنْ قُلُوبِكُمْ؛ يُثِبْكُمُ اللّٰهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلىٰ فَقْرِكُمْ، فَإِنْ[10] لَمْ تَفْعَلُوا فَلَا ثَوَابَ[11] لَكُمْ».[12]

٢٣٩٦ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ[13]، عَنْ عِيسَى الْفَرَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

⇐ آخر، عن عليّ بن عيسى رفعه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٩٣، ضمن مناجاة الله عزّ وجلّ لموسى بن عمران عليه السلام، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٥، ح ١٤.

١ . في «ض، هـ»: «رسول الله».

٢ . في «ب»: «للمسكين». وفي مرآة العقول: «لا يبعد أن يقرأ: المسّاكين، بالتشديد للمبالغة، أي المتمسّكين كثيراً بالصبر».

٣ . في «هـ»: - «و».

٤ . الجعفريّات، ص ١٦٥؛ المقنعة، ص ٣٧٤، بسندهما عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٥، ح ١٥.

٥ . المراد من «بإسناده» هو السند المتقدّم في الحديث السابق.

٦ . في «ز» وحاشية «د، ص»: «رسول الله».

٧ . في «د»: «معاشر».

٨ . في «هـ»: «المسلمين».

٩ . في حاشية «ص»: «أنفساً».

١٠ . في «ص»: «وإن».

١١ . في «ب»: «فلا يثاب».

١٢ . ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ٢، عن حمزة بن محمّد العلوي، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٧، ح ١٦.

١٣ . هكذا في «ج، ز، هـ، بر، بس، بف، جر». وفي «ب، ص، ض» والمطبوع: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر». وفي البحار: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر».

⇐

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، أَمَرَ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ مُنَادِياً يُنَادِي بَيْنَ يَدَيْهِ: أَيْنَ الْفُقَرَاءُ؟ فَيَقُومُ عُنُقٌ[1] مِنَ النَّاسِ كَثِيرٌ، فَيَقُولُ: عِبَادِي، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: إِنِّي لَمْ أُفْقِرْكُمْ[2] لِهَوَانٍ بِكُمْ عَلَيَّ، وَلٰكِنِّي[3] إِنَّمَا اخْتَرْتُكُمْ ٢/٢٦٤ لِمِثْلِ هٰذَا الْيَوْمِ، تَصَفَّحُوا وُجُوهَ النَّاسِ، فَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً لَمْ يَصْنَعْهُ إِلَّا فِيَّ، فَكَافُوهُ عَنِّي بِالْجَنَّةِ».[4]

٢٣٩٧ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَذَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ : «لَوْ لَا إِلْحَاحُ هٰذِهِ الشِّيعَةِ عَلَى اللّٰهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، لَنَقَلَهُمْ مِنَ الْحَالِ الَّتِي هُمْ فِيهَا إِلىٰ مَا هُوَ[5] أَضْيَقُ مِنْهَا[6]».[7]

٢٣٩٨ / ١٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ الْخَزَّازِ[8]:

↩ هذا، ووقوع السقط في المطبوع وما وافقه من النسخ ـ لجواز النظر من «أحمد بن محمّد» الأوّل إلى «أحمد بن محمّد» الثاني ـ واضح.

١ . «العنق»: الجماعة من الناس والرؤساء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عنق).

٢ . في حاشية «بر»: «لم أفقر تكم». فيه ما لا يخفى بُعده.

٣ . في حاشية «بر» ومرآة العقول والبحار: «ولكن».

٤ . ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ١، بسند آخر عن يعقوب بن يزيد، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٩١، ح ٣٠٥١؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠٠، ح ٧٨؛ وج ٧٢، ص ٢٤، ح ١٧.

٥ . في الوافي: «حال» بدل «ما هو».

٦ . في «ج، د، ص، بر، بس» وحاشية «بف» والبحار: - «منها».

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٩، ذيل ح ٨٧١٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٤، ح ١٨.

٨ . في «بر، بف»: «الخراز». والظاهر صحّة «الخزّاز»؛ فقد روى محمّد بن الحسين بن كثير الخزّاز، عن أبيه في الكافي، ح ١٢٤٨٦. والحسين بن كثير الخزّاز مذكور في رجال أبي عبدالله . راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٤، الرقم ٢٢٣٤ و ٢٢٣٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي[١]: «أَ مَا تَدْخُلُ السُّوقَ؟ أَ مَا تَرَى الْفَاكِهَةَ تُبَاعُ وَالشَّيْءَ مِمَّا تَشْتَهِيهِ؟» فَقُلْتُ: بَلىٰ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّ لَكَ بِكُلِّ مَا[٢] تَرَاهُ فَلَا تَقْدِرُ عَلىٰ شِرَائِهِ[٣] حَسَنَةً».[٤]

١٨/٢٣٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ[٥]، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- لَيَعْتَذِرُ إِلىٰ[٦] عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ الْمُحْوِجِ[٧] فِي الدُّنْيَا، كَمَا يَعْتَذِرُ الْأَخُ إِلىٰ أَخِيهِ[٨]، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٩]، مَا أَحْوَجْتُكَ فِي الدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ كَانَ بِكَ عَلَيَّ، فَارْفَعْ هٰذَا السَّجْفَ[١٠]، فَانْظُرْ إِلىٰ[١١] مَا عَوَّضْتُكَ مِنَ الدُّنْيَا» قَالَ: «فَيَرْفَعُ[١٢]، فَيَقُولُ: مَا ضَرَّنِي مَا مَنَعْتَنِي مَعَ مَا[١٣] عَوَّضْتَنِي».[١٤]

٢٤٠٠ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَامَ عُنُقٌ مِنَ النَّاسِ حَتّىٰ يَأْتُوا

---

١. في «بر»: - «لي».

٢. في «بر»: «بما» بدل «بكلّ ما».

٣. في «ب، د، ض، بر، بس، بف» والبحار: «شراه». وفي ثواب الأعمال: + «وتصبر عليه».

٤. ثواب الأعمال، ص ٢١٤، ح ١، بسنده عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، يرفعه إلى أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٥، ح ١٩.

٥. في «ب، ز، بر، بس» وحاشية «ج، ض»: «عثمان».

٦. في «ب»: «على».

٧. في «هـ»: «المَحُوج» اسم المفعول من المجرّد. وفي مرآة العقول: «المحوج، يحتمل كسر الواو وفتحها». وحاج الرجل يحوج: إذا احتاج. وأحوج، من الحاجة، فهو مُحوِج. وجمعه: محاويج. المصباح المنير، ص ١٥٥ (حوج).

٨. في «بر»: «لأخيه».

٩. في «ج، ص، بف» والوافي: - «وجلالي».

١٠. «السجف»: السِّتْر. النهاية، ج ٢، ص ٣٤٣ (سجف).

١١. في «هـ»: - «إلى».

١٢. في «هـ»: «فيرقع».

١٣. في «هـ»: «عمّا».

١٤. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٥، عن أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٩١، ح ٣٠٥٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٥، ح ٢٠.

بَابَ الْجَنَّةِ، فَيَضْرِبُوا[١] بَابَ الْجَنَّةِ[٢]، فَيُقَالُ لَهُمْ[٣]: مَنْ[٤] أَنْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْفُقَرَاءُ، ٢/٢٦٥ فَيُقَالُ لَهُمْ: أَقَبْلَ الْحِسَابِ؟ فَيَقُولُونَ[٥]: مَا أَعْطَيْتُمُونَا شَيْئاً[٦] تُحَاسِبُونَّا عَلَيْهِ، فَيَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقُوا، ادْخُلُوا[٧] الْجَنَّةَ».[٨]

٢٤٠١ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُبَارَكٍ غُلَامِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسىٰ[٩] عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أُغْنِ الْغَنِيَّ لِكَرَامَةٍ بِهِ عَلَيَّ، وَلَمْ أُفْقِرِ الْفَقِيرَ لِهَوَانٍ بِهِ عَلَيَّ، وَهُوَ مِمَّا ابْتَلَيْتُ بِهِ الْأَغْنِيَاءَ بِالْفُقَرَاءِ، وَلَوْ لَا الْفُقَرَاءُ لَمْ يَسْتَوْجِبِ الْأَغْنِيَاءُ الْجَنَّةَ».[١٠]

٢٤٠٢ / ٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَالْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَيَاسِيرُ[١١] شِيعَتِنَا أُمَنَاؤُنَا عَلىٰ مَحَاوِيجِهِمْ[١٢]، فَاحْفَظُونَا

---

١ . في «هـ»: «فيضربون».

٢ . في «هـ»: «الباب» بدل «باب الجنّة».

٣ . في «ج، د، بف» والوافي: - «لهم».

٤ . في «ض»: «ما».

٥ . في «ف»: «فيقال».

٦ . في «ف»: + «حتّى».

٧ . في مرآة العقول: «المخاطب في «صدقوا» الملائكة، وفي «ادخلوا» الفقراء، إذا قرئ على بناء المجرّد كما هو الظاهر ... ويمكن أن يقرأ على بناء الإفعال، فالمخاطب الملائكة أيضاً».

٨ . ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ١، بسنده عن يعقوب بن يزيد، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٥، ح ٢١.

٩ . في «ض، هـ»: - «موسى».

١٠ . الوافي، ج ٥، ص ٧٩٤، ح ٣٠٥٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٦، ح ٢٢.

١١ . «المَيْسرة» مثلّثة السين: الغِنى. وأيسر يساراً: صار ذا غنى، فهو مُوسِر، وجمعه: مياسير. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٩١ (يسر).

١٢ . حاج الرجل يحوج: إذا احتاج. وأحوج، من الحاجة، فهو مُحْوِج، وجمعه: محاويج. المصباح المنير، ص ١٥٥ (حوج).

فِيهِمْ؛ يَحْفَظْكُمُ اللّٰهُ».[١]

٢٤٠٣ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الْفَقْرُ أَزْيَنُ لِلْمُؤْمِنِ[٢] مِنَ الْعِذَارِ[٣] عَلىٰ خَدِّ الْفَرَسِ».[٤]

٢٤٠٤ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام، عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ قَالَ: «عَنىٰ بِذٰلِكَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله أَنْ يَكُونُوا عَلىٰ دِينٍ وَاحِدٍ كُفَّاراً كُلَّهُمْ ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[٥] وَلَوْ فَعَلَ اللّٰهُ[٦] ذٰلِكَ بِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله لَحَزِنَ الْمُؤْمِنُونَ، وَغَمَّهُمْ ذٰلِكَ، وَلَمْ يُنَاكِحُوهُمْ وَلَمْ يُوَارِثُوهُمْ».[٧]

---

١. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٤، ح ٣٠٦٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٧، ح ٢٣.

٢. في حاشية «ض، بر»: «للمؤمنين».

٣. العِذاران من الفرس: كالعارضين من وجه الإنسان. ثمّ سمّي السّير الذي يكون عليه من اللّجام عِذاراً باسم موضعه. النهاية، ج ٣، ص ١٩٨ (عذر).

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٤، ح ٣٠٥٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨، ح ٢٤.

٥. الزخرف (٤٣): ٣٣. وفي العلل: + ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ وفي الوافي: «معنى الآية: لولا كراهة أن يجتمع الناس على الكفر لجعلنا للكفّار سقوفاً من فضّة ... إلى آخرها. ومعنى الحديث: أنّها نزلت في هذه الأمّة خاصّة، يعني لولا كراهة أن تجتمع هذه الأمّة يعني عامّتهم وجمهورهم على الكفر، فيلحقوا بسائر الكفّار ويكونوا جميعاً أمّة واحدة، ولا يبقى إلّا قليل ممّن محض الإيمان محضاً. فعبّر بالناس عن الأكثرين لقلّة المؤمنين، فكأنّهم ليسوا منهم».

٦. في شرح المازندراني والعلل: - «الله».

٧. علل الشرائع، ص ٥٨٩، ح ٣٣، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٦، ح ٣٠٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨، ح ٢٥.

٢/٢٦٦

١٠٨ ـ بَابٌ[1]

٢٤٠٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ الْأَرْقَطُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، أَوْ[2] عَنْ شُعَيْبٍ[3]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ، فَقَالَ لَهُ[4]: أَصْلَحَكَ اللّٰهُ، إِنِّي رَجُلٌ مُنْقَطِعٌ إِلَيْكُمْ بِمَوَدَّتِي، وَقَدْ أَصَابَتْنِي[5] حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَقَدْ تَقَرَّبْتُ بِذٰلِكَ إِلىٰ أَهْلِ بَيْتِي وَقَوْمِي، فَلَمْ يَزِدْنِي بِذٰلِكَ[6] مِنْهُمْ إِلَّا بُعْداً.

قَالَ: «فَمَا آتَاكَ اللّٰهُ خَيْرٌ مِمَّا أَخَذَ مِنْكَ».

قَالَ[7]: جُعِلْتُ فِدَاكَ، ادْعُ[8] اللّٰهَ لِي[9] أَنْ يُغْنِيَنِي عَنْ خَلْقِهِ.

قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ قَسَّمَ رِزْقَ مَنْ شَاءَ عَلىٰ يَدَيْ[10] مَنْ شَاءَ[11]، وَلٰكِنْ سَلِ[12] اللّٰهَ أَنْ

---

١. في «ص»: «باب آخر منه». وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٧٤: «إنّما جعله باباً آخر ولم يعنونه لأنّ أخباره مناسبة للباب الأوّل، لكن بينهما فرق؛ فإنّ الباب الأوّل كان معقوداً لفضل الفقر، والخبران المذكوران في هذا الباب يظهر منهما الفرق بين الفقر الممدوح والمذموم. وقيل: لأنّ أخبار الباب السابق كانت تدلّ على مدح الفقراء منطوقاً، وهذان يدلّان عليه مفهوماً. وكأنّ ما ذكرنا أظهر».

٢. الظاهر من السند عطف «شعيب، عن أبي عبدالله ﷺ» على «أبي عبدالله ﷺ»، ومفاده الترديد في رواية بكر الأرقط عن أبي عبدالله ﷺ هل كانت مباشرة أو بتوسّط شعيب.
هذا، وفي الوسائل: «بكر الأرقط أو شعيب».

٣. في «د، ز، ف، بر»: «شبيب». وفي «ه»: «مسيّب».

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: - «له».

٥. في «ه»: «أصابني».

٦. في «ض»: «ذلك».

٧. في «ب، ه»: «قلت». وفي «ض، ف»: + «قلت».

٨. في حاشية «ف»: «اسأل».

٩. في «ب، ج، د، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «لي».

١٠. في «ه»: «يد». وفي الوسائل: - «يدي».

١١. في الوسائل: «يشاء».

١٢. في «ج، ز» وحاشية «ض، بر» والبحار: «اسأل».

يُغْنِيكَ[١] عَنِ الْحَاجَةِ الَّتِي تَضطَرُّكَ إِلىٰ لِئَامِ خَلْقِهِ».[٢]

٢٤٠٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَحْمَرُ[٣]». فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: الْفَقْرُ مِنَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلٰكِنْ مِنَ الدِّينِ».[٤]

١٠٩ ـ بَابُ أَنَّ لِلْقَلْبِ أُذُنَيْنِ يَنْفُثُ فِيهِمَا الْمَلَكُ وَالشَّيْطَانُ[٥]

٢٤٠٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ[٦]، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَلَهُ أُذُنَانِ، عَلىٰ إِحْدَاهُمَا[٧] مَلَكٌ مُرْشِدٌ، وَعَلَى الْأُخْرىٰ[٨] شَيْطَانٌ مُفْتِنٌ[٩]، هٰذَا يَأْمُرُهُ، وَهٰذَا يَزْجُرُهُ، الشَّيْطَانُ يَأْمُرُهُ بِالْمَعَاصِي، ٢ / ٢٦٧ وَالْمَلَكُ يَزْجُرُهُ عَنْهَا، وَهُوَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝ مَا يَلْفِظُ مِنْ

---

١ . في «بر»: + «به».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٧٤٧، ح ٢٩٦٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٣٨، ح ٨٩٤٣، من قوله: «قال: جعلت فداك، أدع الله»؛ البحار، ج ٧٢، ص ٤، ح ٢.

٣ . قد يستعار الموت للأحوال الشاقّة كالفقر والذُلّ وغير ذلك. والموت الأحمر: القتل؛ لما فيه من حمرة الدم، أو لشدّته. يقال: موت أحمر، أي شديد. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٩ (موت)؛ و ج ١، ص ٤٣٨ (حمر).

٤ . معاني الأخبار، ص ٢٥٩، ح ١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٦، عن النبيّ ﷺ، ضمن وصيّته لعليّ ﷺ، مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٦٠١، كتاب المنافع، ح ١٦؛ ونهج البلاغة، ص ٥٠٠، الحكمة ١٦٣؛ والاختصاص، ص ٢٢٦؛ والأمالي للمفيد، ص ١٨٨، المجلس ٢٣، ح ١٥؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٢٩، المجلس ٨، ح ٥٤، وفي كلّها: «الفقر الموت الأكبر». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٧، ح ٢٩٦٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥، ح ٣.

٥ . في «هـ»: - «باب - إلى - الشيطان».

٦ . في البحار، ج ٧٠: - «عن أبيه». وهو سهو واضح.

٧ . في «ض، هـ» والبحار، ج ٦٣: «أحدهما».

٨ . في «هـ»: «الآخر».

٩ . في «د، ف، بر»: «مفتر». وقوله: «مفتن» يجوز فيه على بناء الإفعال والتفعيل كما في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٨٧.

قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[1]».[2]

٢٤٠٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلْقَلْبِ أُذُنَيْنِ[3]، فَإِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِذَنْبٍ، قَالَ لَهُ رُوحُ الْإِيمَانِ: لَا تَفْعَلْ، وَقَالَ لَهُ الشَّيْطَانُ: افْعَلْ، وَإِذَا[4] كَانَ عَلىٰ بَطْنِهَا[5] نُزِعَ مِنْهُ رُوحُ الْإِيمَانِ».[6]

٢٤٠٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلِقَلْبِهِ أُذُنَانِ فِي جَوْفِهِ: أُذُنٌ يَنْفُثُ

---

١. قٓ (٥٠): ١٧ ـ ١٨. وفي الوافي: «المستفاد من هذا الحديث أنّ صاحب الشمال شيطان، والمشهور أنّهما جميعاً ملكان، كما يأتي في باب الهمّ بالسيّئة أو الحسنة؛ إلّا أن يقال: إنّ المرشد والمفتّن غير الكاتبين الرقيبين».
وقال العلّامة الطباطبائي: «إنّ غاية ما تدلّ عليه أنّ مع الإنسان من يراقبه ويحفظ عليه أقواله، وإنّ هذا الرقيب قاعد عن يمين الإنسان وشماله، فهو أكثر من واحد؛ وأمّا أنّه من هو وهل هو ملك أو شيطان فلا دلالة فيها على ذلك، ولذا صحّ أن ينطبق على ما في بعض الأخبار من أنّه شيطان وملك كما في هذا الخبر، وعلى ما في آخر أنّهما ملكان كاتبان للحسنات والسيّئات».

٢. تفسير القمّي، ج ١، ص ٣١، بسند آخر؛ وج ٢، ص ٤٥٠، مرسلاً مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «هذا يأمره وهذا يزجره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٣؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٥، ح ٣٤؛ وج ٧٠، ص ٣٣، ح ١.

٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٨٨: «للنفس طريق إلى الخير وطريق إلى الشرّ، وللخير مشقّة حاضرة زائلة ولذّة غائبة دائمة، وللشرّ لذّة حاضرة فانية ومشقّة غائبة باقية، والنفس يطلب اللذّة ويهرب عن المشقّة، فهو دائماً متردّد بين الخير والشرّ، فروح الإيمان يأمره بالخير وينهاه عن الشرّ، والشيطان بالعكس».

٤. في «هـ»: «فإذا».

٥. في الوافي: «المجرور في بطنها يعود إلى المزنيّ بها، كما وقع التصريح به في الأخبار الآتية».

٦. قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٨، بسند آخر، وتمام الرواية: «إنّ للقلب أذنين: روح الإيمان يسارّه بالخير، والشيطان يسارّه بالشرّ، فأيّهما ظهر على صاحبه غلبه». الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٢؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٦، ح ٣٥؛ وج ٦٩، ص ١٩٨، ح ١٦؛ وج ٧٠، ص ٤٤، ح ٢.

فِيهَا الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ[١]، وَأُذُنٌ يَنْفُثُ فِيهَا الْمَلَكُ، فَيُؤَيِّدُ اللّٰهُ الْمُؤْمِنَ بِالْمَلَكِ، فَذٰلِكَ[٢] قَوْلُهُ: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[٣]».[٤]

١١٠ ـ بَابُ الرُّوحِ الَّذِي أُيِّدَ بِهِ الْمُؤْمِنُ[٥]

٢٦٨/٢

٢٤١٠ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ[٦]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلىٰ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ لِي: «إِنَّ اللّٰهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ ـ أَيَّدَ الْمُؤْمِنَ بِرُوحٍ مِنْهُ[٧]، تَحْضُرُهُ[٨] فِي كُلِّ وَقْتٍ يُحْسِنُ فِيهِ وَيَتَّقِي، وَتَغِيبُ[٩] عَنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ

---

١. خَنَستُ الرجلَ خَنساً: أخّرته، أو قبضته وزويته. ويستعمل لازماً أيضاً فيقال: خنس هو، ومنه: الخَنّاس في صفة الشيطان؛ لأنّه يخنس إذا سمع ذكر الله تعالى، أي ينقبض. المصباح المنير، ص١٨٣ (خنس).

٢. في البحار: «وذلك».

٣. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٤. الوافي، ج٥، ص١٠١٣، ح٣٥٠١؛ البحار، ج٦٩، ص ١٩٩، ح١٧؛ وج ٧٠، ص٤٧، ح٣.

٥. في «هـ»: - «باب - إلى - المؤمن».

٦. تقدّم في ذيل ح ١٦٤٢ و ٢١٢٧، الإشارة إلى وقوع التصحيف في أسناد عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة، وأنّ لفظة «سالم» قد يصحّف بـ«مسلم» و«سلمة» و«مسلمة» و«سليمان»، والموجب لهذا الأمر هو حذف «الألف» عن لفظة «سالم» كما أشرنا إليه سابقاً.

إذا تبيّن هذا، فنقول: أكثر النسخ في ما نحن فيه مصحّفة؛ فإنّ في «ج، د، ض، بر، بس، بف» والمطبوع: «محمّد بن مسلم، عن أبي سلمة». وفي «ف»: «محمّد بن مسلم أبي سلمة». وفي «جر»: «محمّد بن المسلم عن أبي سلمة». وفي البحار: «محمّد بن مسلم بن أبي سلمة».

وأمّا ما أثبتناه فهو مأخوذ مؤلّف من نسخ أربع؛ فإنّ في «ب، هـ، بس»: «محمّد بن مسلم بن أبي سلمة». وفي «ص»: «محمّد بن سلم، عن أبي سلمة». والظاهر أنّ «سلم» في «ص» هو «سالم» قد حذفت الألف منه.

٧. في «ج، د، ص، ض، هـ، بر» والوافي: - «منه».

٨. في «ب»: «يحضر». وفي «ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوسائل: «يحضره».

٩. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوسائل: «ويغيب».

يُذْنِبُ فِيهِ وَيَعْتَدِي، فَهِيَ مَعَهُ تَهْتَزُّ سُرُوراً عِنْدَ إِحْسَانِهِ، وَتَسِيخُ[١] فِي الثَّرىٰ[٢] عِنْدَ إِسَاءَتِهِ، فَتَعَاهَدُوا عِبَادَ اللّٰهِ نِعَمَهُ بِإِصْلَاحِكُمْ أَنْفُسَكُمْ؛ تَزْدَادُوا يَقِيناً، وَتَرْبَحُوا نَفِيساً ثَمِيناً؛ رَحِمَ اللّٰهُ امْرَأً هَمَّ بِخَيْرٍ فَعَمِلَهُ، أَوْ هَمَّ بِشَرٍّ فَارْتَدَعَ عَنْهُ». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نُؤَيِّدُ[٣] الرُّوحَ بِالطَّاعَةِ لِلّٰهِ وَالْعَمَلِ لَهُ[٤]».[٥]

---

١. في «بف»: «ويسيخ». وفي الوسائل: «تسيح» بدون الواو. وساخت قوائمه في الأرض سَوخاً، وتسيخ سيخاً: هو مثل الغَرَق في الماء. وساخت بهم الأرض: خَسَفَتْ. المصباح المنير، ص٢٩٤ (سوخ).

٢. «الثرى»: التُّراب، وكلّ طين لا يكون لازباً إذا بُلّ. ترتيب كتاب العين، ج١، ص٢٣٩ (ثرو).

٣. في «ب، ف، بس»: «نزيد». وفي الوسائل: «نريد».

٤. قال العلّامة الطباطبائي في شرح الحديث وحقيقة الروح: «قال الله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَـٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ الآية [الأنعام (٦): ١٢٢] دلّت الآية على ما يخصّ الله تعالى به الإيمان في مقابل الكفر من الآثار، وهو النور الذي يسري في أفعال العبد، فيرى به الخير ويفرّقه من الشرّ ويميّز به النفع من الضرّ. والدّليل على أنّ هذا النور لغاية الإبصار قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف (٧): ٢٠١] وهذا النور الذي هو نور الإبصار والإدراك من خواصّ الحياة، كما أنّ نور الإدراك الحسّيّ والخياليّ في الإنسان وسائر أنواع الحيوان لا يتحقّق إلّا بعد تحقّق الحياة، وهذه الحياة التي أثبتها الله تعالى للمؤمن حياة خاصّة زائدة على الحياة العامّة التي يشترك فيها المؤمن والكافر، فللمؤمن حياتان وللكافر حياة واحدة، ومن هنا يمكن للمتدبّر أن يحدس أنّ للمؤمن روحاً آخر وراء الروح الذي يشترك فيه المؤمن والكافر؛ فإنّ خاصّة الحياة إنّما يترشّح من الروح، واختلاف الخواصّ يؤدّي إلى اختلاف المبادي.

وهذا هو الذي يظهر من مثل قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ الآية [المجادله (٥٨): ٢٢] هو الذي تدلّ عليه هذه الرواية.

وليست هذه الروح من الملائكة؛ فإنّ الله أينما ذكر الروح عدّه غير الملائكة كقوله: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ الآية [النحل (١٦): ٢] وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ الآية [النبأ (٧٨): ٣٨] وقوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ الآية [القدر (٩٧): ٤] إلى غير ذلك، فهذه الروح غير الملائكة الداعية إلى الخير، كما أنّها غير الروح المشترك بين المؤمن والكافر على ما عرفت، نعم يمكن أن يقال: إنّ هذه الروح ليست مغايرة للروح الإنساني بالعدد، بل إنّما هي مغايرة لها بحسب المرتبة، كما وقع نظيره في الرواية؛ حيث عدّ روح الحركة مغايرة لروح الشهوة، مع أنّ المغايرة بينهما إنّما هي بحسب المرتبة دون العدد.

←

١١١ ـ بَابُ الذُّنُوبِ

٢٤١١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ أَبِي ﷺ[١] يَقُولُ: مَا مِنْ شَيْءٍ أَفْسَدَ لِلْقَلْبِ مِنْ خَطِيئَةٍ[٢]؛ إِنَّ الْقَلْبَ لَيُوَاقِعُ الْخَطِيئَةَ، فَمَا تَزَالُ[٣] بِهِ حَتّىٰ تَغْلِبَ عَلَيْهِ، فَيُصَيِّرَ[٤] أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ».[٥]

٢٤١٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[٦] فَقَالَ[٧]: ٢٦٩/٢ «مَا أَصْبَرَهُمْ عَلىٰ فِعْلِ[٨] مَا يَعْلَمُونَ[٩] أَنَّهُ يُصَيِّرُهُمْ ←

= وقوله: «تهتزّ سروراً»، كناية عن تمكّنها في الإنسان واُلفتها له وأُنسها به، وقوله: «تسيخ في الثرى» كناية عن انفعالها وسقوطها عن الإنسان بعوده إلى ماكان عليه من الحال».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ١٠١٣، ح ٣٥٠٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٤، ح ١٠.

١ . في «هـ»: - «قال كان أبي عليه السلام».

٢ . في البحار: «خطيئته». وفي الأمالي للصدوق والأمالي للطوسي: «الخطيئة».

٣ . في البحار: «فلا تزال».

٤ . في «ب، ج، ص، ف، هـ» ومرآة العقول: «فيصير». وفي «ز، بر، بف» والوافي: «فتصيّر». وهذا هو مقتضى السياق. وفي الأمالي للصدوق والطوسي: + «أسفله أعلاه و». وفي الوافي: «يعني فما تزال تفعل تلك الخطيئة بالقلب وتؤثّر فيه بحلاوتها حتّى تجعل وجهه الذي إلى جانب الحقّ والآخرة إلى جانب الباطل والدنيا».

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٣٩٧، المجلس ٦٢، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٣٨، المجلس ١٥، ح ٣٦، بسندهما عن محمّد بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩، ح ٣٤٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٢، ح ١.

٦ . البقرة (٢): ١٧٥.

٧ . في «هـ»: «قال».

٨ . في «هـ»: - «فعل».

٩ . في «بس، بف» وحاشية «بر»: «ما يعملون».

إِلَى النَّارِ».[١]

٢٤١٣ / ٣ . عَنْهُ[٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِرْقٍ يَضْرِبُ، وَلَا نَكْبَةٍ، وَلَا صُدَاعٍ، وَلَا مَرَضٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ -عَزَّ وَجَلَّ[٣]- فِي كِتَابِهِ[٤]: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾[٥]». قَالَ: ثُمَّ قَالَ[٦]: «وَ[٧] مَا يَعْفُو اللّٰهُ أَكْثَرُ مِمَّا يُؤَاخِذُ بِهِ».[٨]

٢٤١٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «مَا مِنْ[٩] نَكْبَةٍ تُصِيبُ[١٠] الْعَبْدَ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَعْفُو اللّٰهُ عَنْهُ[١١] أَكْثَرُ».[١٢]

٢٤١٥ / ٥ . عَلِيٌّ[١٣]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

---

١. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٧٥، ح ١٧٥، عن ابن مسكان، رفعه إلى أبي عبدالله . الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩، ح ٣٤٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٣، ح ٢.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣. في «ض، هـ»: «قوله: جلّ وعزّ».

٤. في «ج»: - «في كتابه».

٥. الشورى (٤٢): ٣٠.

٦. في «ص»: - «ثمّ قال».

٧. في «هـ»: - «و».

٨. الأمالي للمفيد، ص ٣٤، المجلس ٥، ح ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٣١، المجلس ٣١، ح ٢، مع زيادة في آخره، وفيهما بسند آخر عن عليّ بن الحسين ؛ وفيه، ص ٥٧٠، المجلس ٢٢، ح ٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن آبائه عن رسول الله ، وفي كلّها مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩، ح ٣٤٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٥، ح ٣.

٩. في «ض»: - «من».

١٠. هكذا في النسخ وهو مقتضى القاعدة. وفي المطبوع: «يصيب».

١١. في «هـ»: «منه». وفي الوسائل: - «عنه».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧١.

١٣. في «ج»: «عنه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ يَقُولُ[١]: لَا تُبْدِيَنَّ عَنْ وَاضِحَةٍ[٢] وَقَدْ عَمِلْتَ الْأَعْمَالَ الْفَاضِحَةَ، وَلَا يَأْمَنِ[٣] الْبَيَاتَ[٤] مَنْ عَمِلَ السَّيِّئَاتِ».[٥]

٢٤١٦ / ٦. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «تَعَوَّذُوا بِاللّٰهِ مِنْ[٦] سَطَوَاتِ[٧] اللّٰهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». قَالَ[٨]: قُلْتُ[٩] لَهُ[١٠]: وَمَا سَطَوَاتُ اللّٰهِ؟ ←

---

١. في الكافي، ح ٣٧٤٢: «قال: إنّ من الجهل الضحك من غير عجب، قال: وكان يقول» بدل «قال: كان أمير المؤمنين ﷺ يقول».

٢. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٠١: «الإبداء: الإظهار، وتعديته بـ«عن» لتضمين معنى الكشف. وفي الصحاح والقاموس و المصباح: الواضحة: الأسنان تبدو عند الضحك. وفي القاموس: فضحه ـ كمنعه ـ: كشح مساويه، أي لاتضحك ضحكاً يبدو به أسنانك ويكشف عن سرور قلبك، وقد عملت أعمالاً قبيحة ... لا تدري أغفر الله لك أم يعذّبك عليها». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٤١٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٨ (وضح).

٣. في الجعفريّات: «ولا يأمننّ». وفي الاختصاص: «فلا تأمننّ». وفي مرآة العقول: «لا يأمن البيات، بكسر النون ليكون نهياً، والكسرة لالتقاء الساكنين. أو بالرفع خبراً بمعنى النهي. وما قيل: إنّه معطوف على الجملة الحالية بعيد».

٤. بيّت العدوّ، أي أوقع بهم ليلاً. والاسم: البيات. والمراد الأخذ بالمعاصي. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٥ (بيت).

٥. الكافي، كتاب العشرة، باب الدعابة والضحك، ح ٣٧٤٢. وفي الجعفريّات، ص ٢٣٥، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ. الاختصاص، ص ٢٥٢، مرسلاً عن الرضا، عن أمير المؤمنين ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٠، ح ٢٠٥٧٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٧، ح ٤.

٦. في الزهد والأمالي للمفيد: «احذروا» بدل «تعوّذوا بالله من».

٧. «السَّطْوَة»: القهر بالبَطْش. والجمع: السَّطوات. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٦ (سطا).

٨. في «ب» والوسائل والزهد والأمالي: - «قال».

٩. في الوسائل والزهد والأمالي: «فقلت».

١٠. في «ب، ز، ص، ف، هـ، بس» والوسائل والزهد والأمالي: - «له».

قَالَ: «الْأَخْذُ عَلَى[1] الْمَعَاصِي».[2]

٢٤١٧ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ[3] الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ: ٢/٢٧٠

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الذُّنُوبُ كُلُّهَا شَدِيدَةٌ، وَأَشَدُّهَا مَا نَبَتَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَالدَّمُ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَرْحُومٌ، وَإِمَّا[4] مُعَذَّبٌ، وَالْجَنَّةُ[5] لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا طَيِّبٌ».[6]

٢٤١٨ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[7] عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيُذْنِبُ الذَّنْبَ، فَيُزْوىٰ[8] عَنْهُ الرِّزْقُ».[9]

٢٤١٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ[10]، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

---

١ . في «ص»: «إلى».

٢ . الزهد، ص٧٩، ح ٤٠؛ الأمالي للمفيد، ص١٨٤، المجلس ٢٣، ح٨، بسندهما عن إبراهيم بن عبدالحميد. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٥، ح ٢٠٥٨٨.

٣ . في الوسائل: + «بن جعفر».

٤ . في «ز» والبحار: «أو» بدل «وإمّا». وفي شرح المازندراني: «لعلّ المرحوم من كفّرت ذنوبه بالتوبة أو البلايا أو العفو، والمعذّب من لم تكفّر ذنوبه بأحد هذه الوجوه».

٥ . في «ض، هـ»: «فالجنّة».

٦ . الوافي، ج ٥، ص١٠٥٧، ح ٣٥٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص٢٩٩، ح ٢٠٥٦٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٧، ح ٥.

٧ . في «هـ»: «أبي عبدالله».

٨ . يجوز فيه البناء على الفاعل أيضاً، والضمير المستتر فيه راجع إلى «الذنب». وزوى الشيء: قبضه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زوا). وفي مرآة العقول: «أي قد يكون تقتير الرزق بسبب الذنب عقوبة أو لتكفير ذنبه، وليس هذا كلّياً، بل هو بالنسبة إلى غير المستدرجين، فإنّ كثيراً من أصحاب الكبائر يوسّع عليهم الرزق».

٩ . تحف العقول، ص ١١٠، ضمن حديث أربعمائة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «احذروا الذنوب، فإنّ العبد يذنب الذنب فيحبس عنه الرزق». راجع: علل الشرائع، ص٢٩٧، ح ١؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٨١. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص٣١٨، ح ٦.

١٠ . في الكافي، ح ١٠٣٠٦: + «الكليني».

النَّوْفَلِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ[1] بْنِ مُخْتَارٍ، عَنْ رَجُلٍ[2]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ عَبَدَ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ كَمَّهَ[3] أَعْمىً، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ[4] مَنْ نَكَحَ[5] بَهِيمَةً».[6]

٢٤٢٠ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ[7]، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ[8] بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اتَّقُوا الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّ لَهَا طَالِباً يَقُولُ أَحَدُكُمْ: أُذْنِبُ وَأَسْتَغْفِرُ[9] إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿(سَنَكْتُبُ)[10]

---

١ . هكذا في النسخ . وفي المطبوع والكافي، ح ١٠٣٠٦: «الحسين».

٢ . في الكافي، ح ١٠٣٠٦: «عن بعض أصحابه» بدل «عن رجل».

٣ . في «كمه» وجوه ثلاثة: التخفيف، والتشديد، وضمّ الكاف وتشديد الميم اسماً. وهو بالتشديد، أي قال له: يا أعمى، أو يا أكمه؛ معيّراً له بذلك، أو أضلّه عن الطريق ولم يهدِه إليه، أو كان جاهلاً فأعماه عن الحقّ، أو ضالاً فزاده عمىً، أي ضلالاً. وفي القاموس: الكامه: من يركب رأسه لا يدري إلى أين يتوجّه. قال: ويحتمل: كمه، بالتخفيف والمعنى: من ركب أعمى، وهو كناية عمّن لم يسلك الطريق الواضح. مجمع البحرين، ج٦، ص ٣٦٠ (كمه). وفي معاني الأخبار بعد نقل الحديث قال: «قال مصنّف هذا الكتاب: قوله ﷺ: ملعون ملعون من أكمه أعمى، يعني من أرشد متحيّراً في دينه إلى الكفر وقرّره في نفسه حتّى اعتقده. ومعنى قوله ﷺ: ملعون ملعون من عبدالدينار والدرهم، فإنّه يعني به من يمنع زكاة ماله ويبخل بمؤاساة إخوانه، فيكون قد آثر عبادة الدينار والدرهم على عبادة خالقه». وللمزيد راجع: شرح المازندراني، ج٩، ص ٢٣١؛ مرآة العقول، ج٩، ص٤٠٦ـ٤٠٧.

٤ . في «ض»: - «ملعون».

٥ . في مرآة العقول: «ربما يقرأ «نكّح» بالتشديد على بعض الوجوه».

٦ . الكافي، كتاب النكاح، باب الخضخضة ونكاح البهيمة، ح ١٠٣٠٦، وتمام الرواية فيه: «ملعون ملعون من نكح بهيمة». وفي الخصال، ص١٢٩، باب الثلاثة، ح ١٣٢؛ ومعاني الأخبار، ص٤٠٢، ح٦٧، بسندهما عن محمّد بن إبراهيم النوفلي، عن الحسين بن المختار بإسناده رفعه، قال: قال رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير .الوافي، ج٥، ص ١٠٦٨، ح ٣٥٩٤؛ البحار، ج٧٣، ص٣١٩، ح٧.

٧ـ في «بس»: - «بن محمّد».

٨ . في «بس»: - «عليّ».

٩ . في «ب، ز» والبحار: + «الله». وفي «هـ»: + «الله جلّ وعزّ».

١٠ . كذا في النسخ. وفي القرآن: ﴿وَنَكْتُبُ﴾. قال في مرآة العقول: «وكأنّه -أي إضافة السين- من النسّاخ أو الرواة. وقيل: هذا نقل للآية بالمعنى؛ لبيان أنّ هذه الكتابة تكون بعد إحياء الموتى على أجسادهم لفضيحتهم».

٢ / ٢٧١ ما قَدَّمُوا وَآثارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ فِي إِمامٍ مُبِينٍ﴾[١] وَقالَ[٢] عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّماواتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللّهُ إِنَّ اللّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[٣].[٤]

١١/٢٤٢١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ[٥]، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرِيفٍ[٦]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الذَّنْبَ يَحْرِمُ الْعَبْدَ الرِّزْقَ».[٧]

١٢/٢٤٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْفُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُذْنِبُ الذَّنْبَ، فَيُدْرَأُ[٨] عَنْهُ الرِّزْقُ»، وَتَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّها مُصْبِحِينَ ○ وَلا يَسْتَثْنُونَ ○ فَطافَ عَلَيْها طائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ

---

١ . يس (٣٦): ١٢.

٢ . في «ص»: «فقال». وفي «د، هـ»: + «الله».

٣ . لقمان (٣١): ١٦.

٤ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب استصغار الذنب، ذيل ح ٢٤٦٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: ﴿فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٥، ص ١٠١٠، ح ٣٤٩٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١١، ح ٢٠٦٠٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢١، ح ٨.

٥ . في الوسائل: - «عن ابن فضّال». وهو سهو؛ فقد روى [الحسن بن عليّ] بن فضّال عن ثعلبة [بن ميمون] في كثيرٍ من الأسناد، وقد توسّط ابن فضّال في بعضها بين محمّد بن عبدالجبّار و بين ثعلبة. راجع: معجم الرجال الحديث، ج ٥، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٥؛ و ج ٢٣، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

٦ . في «ج، هـ»: «ظريف».

٧ . المحاسن، ص ١١٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٤٥، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «إنّ المؤمن لينوي الذنب، فيحرم رزقه». قرب الإسناد، ص ٣٢، ح ١٠٤، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «إنّ المؤمن ليأتي الذنب، فيحرم به الرزق» مع زيادة في أوّله . الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٤.

٨ . الدَّرْءُ: الدفع. لسان العرب، ج ١، ص ٧١ (درأ). وفي مرآة العقول: «الفعل هنا على بناء المجهول، ويحتمل المعلوم بإرجاع المستتر إلى الذنب».

نَائِمُونَ﴾[١].[٢]

٢٤٢٣ / ١٣ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا أَذْنَبَ الرَّجُلُ خَرَجَ[٣] فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِنْ[٤] تَابَ انْمَحَتْ، وَإِنْ[٥] زَادَ زَادَتْ حَتّىٰ تَغْلِبَ عَلىٰ قَلْبِهِ، فَلَا يُفْلِحُ بَعْدَهَا أَبَداً».[٦]

٢٤٢٤ / ١٤ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَسْأَلُ[٧] اللهَ[٨] الْحَاجَةَ، فَيَكُونُ مِنْ شَأْنِهِ قَضَاؤُهَا[٩] إِلىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ، أَوْ إِلىٰ وَقْتٍ بَطِيءٍ، فَيُذْنِبُ الْعَبْدُ ذَنْباً، فَيَقُولُ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ - لِلْمَلَكِ: لَا تَقْضِ حَاجَتَهُ، وَاحْرِمْهُ إِيَّاهَا[١٠]؛ فَإِنَّهُ تَعَرَّضَ لِسَخَطِي، وَاسْتَوْجَبَ الْحِرْمَانَ مِنِّي».[١١]

---

١. القلم (٦٨): ١٧-١٩. وفي الوافي: «الآية نزلت في قوم كانت لأبيهم جنّة، فكان يأخذ منها قوت سنته ويتصدّق بالباقي، فلمّا مات قال بنوه: إن فعلنا ما كان يفعل أبونا ضاق علينا الأمر، فحلفوا أن يقطعوها، وقد بقي من الليل ظلمة داخلين في الصبح منكرين، ولم يستثنوا في يمينهم، أي لم يقولوا: إن شاء الله، فطاف عليها بلاء أو هلاك. «طائف» أي محيط بها. وهذا كقوله سبحانه: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ [الكهف (١٨): ٤٢] قيل: احترقت جنّتهم فاسودّت، وقيل: يبست وذهبت خضرتها ولم يبق منها شيء».

٢. المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٩، مرسلاً عن الفضيل. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠١، ح ٣٤٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٤، ح ٩.

٣. في «هـ»: «خرجت».

٤. في «ض، هـ»: «فإذا».

٥. في «هـ»: «فإن».

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٣، ح ٣٤٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٢، ح ٢٠٥٧٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٧، ح ١٠.

٧. في حاشية «بر»: «ليسأل».

٨. في «ف»: - «الله».

٩. في «ض، هـ»: «قضاها» وهو من تخفيف الهمزة.

١٠. في الوسائل، ح ٢٠٥٧٧: - «إيّاها».

١١. الاختصاص، ص ٣١، مرسلاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠١، ح ٣٤٦٩؛ الوسائل، ج ٧، ←

٢٧٢/٢ ٢٤٢٥ / ١٥ . ابْنُ مَحْبُوبٍ[١]، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّهُ مَا مِنْ سَنَةٍ أَقَلَّ مَطَراً[٢] مِنْ سَنَةٍ، وَلٰكِنَّ اللّٰهَ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ؛ إِنَّ اللّٰهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا عَمِلَ قَوْمٌ بِالْمَعَاصِي، صَرَفَ عَنْهُمْ مَا كَانَ قَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْمَطَرِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ إِلىٰ غَيْرِهِمْ، وَإِلَى الْفَيَافِي[٣] وَالْبِحَارِ وَالْجِبَالِ، وَإِنَّ اللّٰهَ لَيُعَذِّبُ الْجُعَلَ[٤] فِي جُحْرِهَا بِحَبْسِ[٥] الْمَطَرِ عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ بِمَحَلِّهَا[٦] بِخَطَايَا مَنْ بِحَضْرَتِهَا، وَقَدْ جَعَلَ اللّٰهُ لَهَا السَّبِيلَ فِي[٧] مَسْلَكٍ[٨] سِوىٰ مَحَلَّةِ[٩] أَهْلِ الْمَعَاصِي».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِى الْأَبْصَارِ»[١٠].[١١]

٢٤٢٦ / ١٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ[١٢]:

= ص ١٤٤، ح ٨٩٦١؛ وج ١٥، ص ٣٠٢، ح ٢٠٥٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٩، ح ١١.

١ . السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمّد بن يحيى المعبّر عنه بالضمير، عن أحمد بن محمّد.

٢ . في «ف»: «مطر».

٣ . «الفيافي»: البراري الواسعة، جمع فَيْفاء. النهاية، ج ٣، ص ٤٨٥ (فيف).

٤ . «الجُعَل»: دابّةٌ سوداء من دوابّ الأرض، وقيل: هو أبو جَعْران؛ أو الحِرباء، وهي ذكر أُمّ حُبَين، وجمعه: جِعلان. المصباح المنير، ص ١٠٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ١١٢ (جعل).

٥ . في البحار: «فيحبس».

٦ . في «ب» والمحاسن والأمالي: «بمحلّتها».

٧ . في «ز، هـ» والمحاسن والأمالي: «إلى».

٨ . في «ز»: «المسلك».

٩ . في «ف»: «محلّ».

١٠ . الحشر (٥٩): ٢.

١١ . المحاسن، ص ١١٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٢، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٠٨، المجلس ٥١، صدر ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٠، بسندهما عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠١، ح ٣٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٥٧، ذيل ح ٢١٥٠٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٩، ح ١٢.

١٢ . في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف، جر» والوسائل: - «عن ابن بكير». والصواب ما ورد في «د» =

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ يُذْنِبُ الذَّنْبَ، فَيُحْرَمُ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَإِنَّ الْعَمَلَ السَّيِّئَ أَسْرَعُ فِي صَاحِبِهِ مِنَ السِّكِّينِ فِي اللَّحْمِ».[١]

٢٤٢٧ / ١٧ . عَنْهُ[٢]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ[٣]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَعْمَلْهَا[٤]، فَإِنَّهُ رُبَّمَا عَمِلَ[٥] الْعَبْدُ السَّيِّئَةَ، فَيَرَاهُ الرَّبُّ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ[٦] ـ فَيَقُولُ:[٧] وَعِزَّتِي وَجَلَالِي[٨]، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَ ذٰلِكَ[٩] أَبَداً».[١٠]

٢٤٢٨ / ١٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ،

= والمطبوع والبحار من ثبوت «عن ابن بكير»؛ فإنّ ابن فضّال في مشايخ محمّد بن عبدالجبّار، هو الحسن بن عليّ بن فضّال، وهو من أصحاب الرضا ﷺ، روى هو كتاب عبدالله بن بكير، وتوسّط ابن بكير بينه وبين أبي‌عبدالله ﷺ في عددٍ من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٢٤، الرقم ١٦٤؛ وص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١؛ ج ٢٢، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤. ويؤيّد ذلك رواية ابن فضّال، عن ابن بكير، عن أبي‌عبدالله ﷺ في الحديث الآتي.

١ . المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٩، عن محمّد بن عليّ، عن ابن فضّال، عن رجل، عن أبي‌عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٣، ح ٣٤٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٢، ح ٢٠٥٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٠، ح ١٣.

٢ . الضمير راجع إلى محمّد بن عبدالجبّار المذكور في السند السابق.

٣ . في الكافي، ح ١٩٤٢ والمحاسن وثواب الأعمال: + «عن بعض أصحابنا».

٤ . «فلا يعملها» بصيغة النهي.

٥ . في «ب» والبحار: «يعمل».

٦ . في الكافي، ح ١٩٤٢: «فيراه الله سبحانه» بدل «فيراه الربّ تبارك وتعالى».

٧ . في الكافي، ح ١٩٤٢: + «لا».

٨ . في «ز»: «بعزّتي وجلالي». وفي «ص»: - «وعزّتي وجلالي». وفي الوافي: - «وجلالي».

٩ . في الكافي، ح ١٩٤٢: «بعدها». وفي المحاسن: - «بعد ذلك».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب تعجيل فعل الخير، ح ١٩٤٢، مع زيادة في أوّله. وفي المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٨، ح ١، بسندهما عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابه، عن أبي‌عبدالله ﷺ. الأمالي للمفيد، ص ٢٠٥، المجلس ٢٣، ذيل ح ٣٦، بسند آخر، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٣، ح ٣٤٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٠٥٧٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٤.

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[١] عليه السلام، قَالَ: «حَقٌّ عَلَى اللّٰهِ أَنْ لَا يُعْصىٰ فِي دَارٍ إِلَّا أَضْحَاهَا[٢] لِلشَّمْسِ حَتّىٰ تُطَهِّرَهَا[٣]».[٤]

١٩/٢٤٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْأَصَمِّ[٥]، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ الْعَبْدَ لَيُحْبَسُ عَلىٰ[٦] ذَنْبٍ مِنْ ذُنُوبِهِ مِائَةَ عَامٍ، وَإِنَّهُ لَيَنْظُرُ إِلىٰ أَزْوَاجِهِ فِي الْجَنَّةِ يَتَنَعَّمْنَ[٧]».[٨]

٢/٢٧٣ ٢٠/٢٤٣٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، فَإِذَا[٩] أَذْنَبَ ذَنْباً[١٠]، خَرَجَ فِي النُّكْتَةِ نُكْتَةٌ[١١] سَوْدَاءُ؛ فَإِنْ تَابَ[١٢] ذَهَبَ ذٰلِكَ[١٣] السَّوَادُ[١٤]، وَإِنْ[١٥] تَمَادىٰ فِي

---

١ . في «هـ»: «أبي عبدالله».

٢ . ضَحِيتُ للشمس ضحاءً ـ ممدود ـ : إذا برزت لها. وضَحَيتُ ـ بالفتح ـ مثله. وفي الوافي: «أضحاها: أظهرها؛ كناية عن تخريبها وهدمها».

٣ . في «ج، ص، هـ، بف»: «يطهّرها».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٦، ح ٢٠٥٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٥.

٥ . في «هـ»: - «الأصمّ».

٦ . في «هـ»: «من».

٧ . في «ز، هـ»: «يتنعّمن في الجنّة». وفي الأمالي: «أزواجه وإخوانه في الجنّة» بدل «أزواجه في الجنّة يتنعّمن».

٨ . الأمالي للصدوق، ص ٤١٢، المجلس ٦٤، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٦.

٩ . في «هـ»: «فإن».

١٠ . في «هـ»: - «ذنباً».

١١ . في «ف»: - «نكتة».

١٢ . في «هـ»: «أناب».

١٣ . في البحار: «تلك».

١٤ . في «ف، هـ»: «السوداء».

١٥ . في «ز، ف»: «فإن». وتمادى فلان في غيّه: إذا لجّ فيه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧٣ (مدى).

الذُّنُوبِ زَادَ ذٰلِكَ السَّوَادُ[١] حَتّىٰ يُغَطِّيَ[٢] الْبَيَاضَ، فَإِذَا غُطِّيَ[٣] الْبَيَاضُ[٤] لَمْ يرجِعْ صَاحِبُهُ إِلىٰ خَيْرٍ أَبَداً، وَهُوَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلاَّ بَلْ رٰانَ عَلىٰ قُلُوبِهِمْ مٰا كٰانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٥]».[٦]

٢٤٣١ / ٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: لَا تُبْدِيَنَّ عَنْ وَاضِحَةٍ وَ قَدْ عَمِلْتَ الْأَعْمَالَ الْفَاضِحَةَ[٧]، وَ لَا تَأْمَنِ[٨] الْبَيَاتَ وَ قَدْ عَمِلْتَ السَّيِّئَاتِ».[٩]

٢٤٣٢ / ٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ وَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ[١٠] بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْمَدَائِنِيِّ[١١]:

---

١ . في «ف»: «السوداء».

٢ . في «ف، بس»: «تغطّي».

٣ . هكذا في «ص، ض، ف، هـ، بر، بف» والوسائل والبحار. ويجوز فيه أيضاً البناء على الفاعل من التفعيل ونصب «البياض». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تغطّي».

٤ . في «ب» والاختصاص: - «فإذا غُطّي البياض».

٥ . المطفّفين (٨٣): ١٤.

٦ . الاختصاص، ص٢٤٣، مرسلاً مع اختلاف يسير .الوافي، ج٥، ص١٠٠٣، ح٣٤٧٥؛ الوسائل، ج١٥، ص٣٠٣، ح ٢٠٥٨٠؛ البحار، ج٧٣، ص٣٣٢، ح ١٧.

٧. في «ف»: + «عن واضحة».

٨ في «هـ» والوافي والاختصاص: «لاتأمننّ». وفي الجعفريّات: «لايأمننّ».

٩. الكافي، كتاب العشرة، باب الدعابة والضحك، ح ٣٧٤٢، بسند آخر؛ الجعفريّات، ص ٢٣٥، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين. الاختصاص، ص ٢٥٢، مرسلاً عن أمير المؤمنين، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٠، ح ٢٠٥٦٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٤، ح ١٨.

١٠. في «هـ، بف»: «الحسن». والحسين هذا، هو الحسين بن إسحاق التاجر، وقد توسّط بين محمّد بن يحيى العطّار وبين عليّ بن مهزيار في عدّة من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الفقيه، ج ٤، ص ٤٤٦؛ علل الشرائع، ص ٤١٨، ح ٥؛ وص ٤٤٨، ح ١؛ الخصال، ص ٤، ح ٧؛ وص ٣٩، ح ٢٣ و ٢٥؛ و ص ٨١، ح ١؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ١٩٨، الرقم ٣٣٠٥.

١١. في «ز»: «أبي عمير المدائني».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ أَبِي ﷺ يَقُولُ[١]: إِنَّ اللّٰهَ قَضىٰ قَضَاءً حَتْماً أَلَّا يُنْعِمَ[٢] عَلَى الْعَبْدِ بِنِعْمَةٍ فَيَسْلُبَهَا إِيَّاهُ، حَتّىٰ يُحْدِثَ[٣] الْعَبْدُ ذَنْباً يَسْتَحِقُّ[٤] بِذٰلِكَ النَّقِمَةَ».[٥]

٢/٢٧٤ ٢٤٣٣ / ٢٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿رَبَّنا[٦] باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا وَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[٧] الْآيَةَ، فَقَالَ: «هٰؤُلَاءِ قَوْمٌ كَانَتْ[٨] لَهُمْ قُرًى مُتَّصِلَةٌ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ[٩] إِلىٰ بَعْضٍ، وَ أَنْهَارٌ جَارِيَةٌ، وَ أَمْوَالٌ ظَاهِرَةٌ، فَكَفَرُوا[١٠] نِعَمَ[١١] اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ غَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ مِنْ عَافِيَةِ اللّٰهِ، فَغَيَّرَ[١٢] اللّٰهُ مَا بِهِمْ مِنْ نِعْمَةٍ، وَ ﴿إِنَّ اللّٰهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتّىٰ يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ﴾[١٣] فَأَرْسَلَ اللّٰهُ عَلَيْهِمْ[١٤] سَيْلَ الْعَرِمِ، فَغَرَّقَ قُرَاهُمْ، وَخَرَّبَ دِيَارَهُمْ، وَأَذْهَبَ[١٥] أَمْوَالَهُمْ[١٦]، وَ أَبْدَلَهُمْ مَكَانَ جَنَّاتِهِمْ[١٧] جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ

---

١. في البحار: - «كان أبي ﷺ يقول».

٢. في «ج، د، ص، ض، بس» ومرآة العقول والوسائل والبحار وتفسير العيّاشي: «لاينعم» بدون الهمزة.

٣. في «هـ»: «حتّى يذنب».

٤. في «ض، ف»: «يستوجب».

٥. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ١٩، عن أبي عمرو المدائني، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٥، ح ٣٤٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٠٥٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٤، ح ١٩.

٦. هكذا في «بس، بف، جل». وفي القرآن: ﴿فَقالُوا رَبَّنا﴾. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قالوا ربّنا».

٧. سبأ (٣٤): ١٩.

٨. في «ض»: «قد كانت».

٩. في الوسائل: «بعضها».

١٠. في «ب»: «فكفّروا» بالتشديد.

١١. في «د»: «أنعم». وفي الكافي، ح ١٥٤١٢: «بأنعم».

١٢. في «ز»: «فيغيّر».

١٣. الرعد (١٣): ١١. وفي الكافي، ح ١٥٤١٢: - «من عافية - إلى - ﴿بِأَنْفُسِهِمْ﴾».

١٤. في «بر»: «إليهم».

١٥. في «بر، بس» والوافي والوسائل والبحار: «وذهب».

١٦. في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١٢: «بأموالهم».

١٧. في البحار: «جنّتيهم».

خَمْطٍ[١] وَ أَثْلٍ[٢]، وَ شَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ، ثُمَّ قَالَ[٣]: «ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَ هَلْ نُجَازِى إِلَّا الْكَفُورَ»[٤]».[٥]

٢٤٣٤ / ٢٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ سَمَاعَةَ[٦]، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا أَنْعَمَ اللّٰهُ عَلىٰ عَبْدٍ نِعْمَةً فَسَلَبَهَا[٧] إِيَّاهُ، حَتّىٰ يُذْنِبَ ذَنْباً يَسْتَحِقُّ بِذٰلِكَ السَّلْبَ».[٨]

٢٤٣٥ / ٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ الْجَزَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بَعَثَ نَبِيّاً مِنْ أَنْبِيَائِهِ[٩] إِلىٰ

---

١. «خَمْط»: ضرب من الأراك يُؤكل. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٢٨ (خمط).

٢. «الأثل»: شجر يشبه الطَّرفاء، إلاّ أنّه أعظم منها وأجود منها عوداً. تصنع منه الأقداح الصُّفر الجياد. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٦-٦٧.

٣. في الكافي، ح ١٥٤١٢: + «الله عزّ وجلّ».

٤. سبأ (٣٤): ١٧.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٤١٢، عن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن سدير، قال: سأل رجل أباجعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٥، ح ٣٤٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٤، ح ٢٠٦١٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٤، ح ٢٠.

٦. روى محمّد بن سنان عن سماعة بن مهران في تأويل الآيات، ص ٤٦٣، و ص ٦٥٤، و ص ٧٣٣، والطريق في المواضع الثلاثة واحد؛ روى محمّد بن العبّاس، عن محمّد بن أحمد [بن ثابت]، عن القاسم بن إسماعيل، عن محمّد بن سنان، عن سماعة بن مهران، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام. والمعهود في غير هذا الطريق رواية محمّد بن سنان، عن سماعة [بن مهران] بالتوسّط والواسطة في الأغلب هو عمّار بن مروان، فعليه، احتمال سقوط الواسطه في ما نحن فيه غير منفي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٧٢-٣٧٣.

٧. في حاشية «ج»: «فيسلبها».

٨. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٦، ح ٣٤٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٩، ح ٢١.

٩. في المحاسن: - «من أنبيائه».

قَوْمِهِ[١]، وَأَوْحىٰ[٢] إِلَيْهِ: أَنْ قُلْ لِقَوْمِكَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَ لَا أُنَاسٍ[٣] كَانُوا عَلىٰ طَاعَتِي، فَأَصَابَهُمْ فِيهَا سَرَّاءُ[٤]، فَتَحَوَّلُوا[٥] عَمَّا أُحِبُّ إِلىٰ مَا أَكْرَهُ، إِلَّا[٦] تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يُحِبُّونَ إِلىٰ مَا يَكْرَهُونَ؛ وَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَ لَا أَهْلِ بَيْتٍ كَانُوا عَلىٰ مَعْصِيَتِي، فَأَصَابَهُمْ فِيهَا ضَرَّاءُ[٧]، فَتَحَوَّلُوا عَمَّا أَكْرَهُ إِلىٰ مَا أُحِبُّ، إِلَّا تَحَوَّلْتُ لَهُمْ[٨] عَمَّا يَكْرَهُونَ إِلىٰ مَا يُحِبُّونَ، وَقُلْ لَهُمْ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي؛ فَلَا تَقْنَطُوا[٩] مِنْ رَحْمَتِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَاظَمُ[١٠] عِنْدِي[١١] ذَنْبٌ[١٢] أَغْفِرُهُ؛ وَ قُلْ لَهُمْ: لَا يَتَعَرَّضُوا مُعَانِدِينَ لِسَخَطِي، وَ لَا يَسْتَخِفُّوا بِأَوْلِيَائِي؛ فَإِنَّ لِي سَطَوَاتٍ عِنْدَ غَضَبِي لَا يَقُومُ لَهَا شَيْءٌ مِنْ خَلْقِي».[١٣] ٢٧٥/٢

٢٦/٢٤٣٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ،[١٤] عَنْ جَدِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ

---

١. في «بف»: «قوم».

٢. في «هـ»: «فأوحى». وفي المحاسن: «فأوحى الله».

٣. في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «ناس». وفي المحاسن: «أهل بيت».

٤. في «هـ»: «شرّ».

٥. في المحاسن: «فيها سوء، فانتقلوا» بدل «فيها سرّاء، فتحوّلوا».

٦. في «ف»: + «ما».

٧. في «هـ»: «خير».

٨. في «د، بف»: - «لهم».

٩. في «ض، ف»: «فلا يقنطوا».

١٠. في «هـ»: «لا يتعاظمني».

١١. في «هـ»: - «عندي».

١٢. في البحار، ج ٧٣: + «عبد».

١٣. المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٣، عن ابن محبوب، عن الهيثم بن واقد. ثواب الأعمال، ص ٣٠٢، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن الهيثم بن واقد، مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «عمّا تحبّون إلى ما يكرهون». الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٦، ح ٣٤٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٦، ح ٢٠٥٩٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٥٨، ح ١٣؛ و ج ٧٣، ص ٣٣٩، ح ٢٢.

١٤. روى المصنّف عن محمّد بن يحيى، عن عليّ بن إبراهيم الهاشمي في الكافي، ح ١١٩٤٦. فربما يُتَخَيَّلُ اتّحاد عليّ بن إبراهيم الهاشمي في ما نحن فيه مع المذكور هناك، لكن لا دليل على ذلك، بل القرينة تقوم على خلافه؛ فإنّ عليّ بن إبراهيم هذا، هو عليّ بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيدالله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الجوّاني. روى كتابه أبوالفرج الإصفهاني المتوفّى سنة ٣٥٦، كما في رجال النجاشي، ص ٢٦٢، الرقم ٦٨٧. و قال نجم الدين النسّابة في كتابه المجدي: «لقيه أبوالفرج الإصفهاني

←

اللهِ[١]، عَنْ سُلَيْمانَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنِ الرِّضَا[٢]ﷺ، قَالَ: «أَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلىٰ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: إِذَا أُطِعْتُ رَضِيتُ، وَ إِذَا رَضِيتُ بَارَكْتُ، وَ لَيْسَ لِبَرَكَتِي نِهَايَةٌ، وَ إِذَا عُصِيتُ غَضِبْتُ، وَ إِذَا غَضِبْتُ لَعَنْتُ؛ وَ لَعْنَتِي تَبْلُغُ السَّابِعَ مِنَ الْوَرَاءِ[٣]».[٤]

٢٤٣٧ / ٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِﷺ: أَنَّهُ[٥] قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَكْثُرُ ←

↩ صاحب كتاب الأغاني». لاحظ أيضاً: تهذيب الأنساب، ص ٢٢٩.

فعليه عليّ بن إبراهيم هذا، هو عليّ بن إبراهيم الجوّاني. وقد روى الشيخ الصدوق في عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٧٤، ح ١، مسنداً عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن عليّ بن إبراهيم العلوي الجوّاني.

ثمّ إنّه لايبعد اتّحاد عليّ بن إبراهيم الهاشمي المذكور في الكافي، ح ١١٩٤٦ مع عليّ بن إبراهيم الجعفري الذي روى عنه محمّد بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٣.

١. في البحار: «عبدالله».

٢. في «ز، ض، هـ»: «أبي الحسن الرضا».

٣. هكذا في «بع» والبحار، ج ١٤ و ٧٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الورى». وفي حاشية «ج، د، ف، بس، بف» والوافي: «الولد». و ما أثبتناه هو الصحيح الأظهر؛ فإنّ الشرّاح ترجموه بولد الولد، وهو معنى «الوراء»، وأمّا «الورى» فهو بمعنى الناس، وهو غير مناسب لسياق الحديث الشريف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٣؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٨ (ورا)؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٩١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٣ (ورأ). وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٢٦: «ويستشكل بأنّه أيّ تقصير لأولاد الأولاد حتّى تبلغ اللعنة إليهم إلى البطن السابع؟ فمنهم من حمله على أنّه قد يبلغهم وهو إذا رضوا بفعل آبائهم ... وأقول: يمكن أن يكون المراد به الآثار الدنيويّة، كالفقر والفاقة والبلايا والأمراض والحبس والمظلوميّة، كما نشاهد أكثر ذلك في أولاد الظلمة، وذلك عقوبة لآبائهم؛ فإنّ الناس يرتدعون عن الظلم بذلك؛ لحبّهم لأولادهم، ويعوّض الله الأولاد في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية [النساء (٤): ٩]. وهذا جائز على مذهب العدليّة، بناءً على أنّه يمكن إيلام شخص لمصلحة الغير مع التعويض بأكثر منه، بحيث يرضى من وصل إليه الألم، مع أنّ في هذه الأمور مصالح للأولاد أيضاً؛ فإنّ أولاد المترفين بالنعم إذا كانوا مثل آبائهم، يصير ذلك سبباً لبغيهم وطغيانهم أكثر من غيرهم».

٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٥٩، ح ١٥؛ و ج ٧٣، ص ٣٤١، ح ٢٣.

٥. في الوافي: - «أنّه».

بِـهِ[١] الْـخَوْفُ مِـنَ السُّـلْطَانِ، وَ مَـا[٢] ذٰلِكَ إِلَّا بِـالذُّنُوبِ، فَـتَوَقَّوْهَا مَـا اسْـتَطَعْتُمْ، وَ لَا تَمَادَوْا[٣] فِيهَا».[٤]

٢٤٣٨ / ٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا وَجَعَ أَوْجَعُ لِلْقُلُوبِ مِنَ الذُّنُوبِ، وَ لَا خَوْفَ أَشَدُّ مِـنَ الْمَوْتِ، وَكَفىٰ بِمَا سَلَفَ تَفَكُّراً، وَكَفىٰ بِالْمَوْتِ وَاعِظاً».[٥]

٢٤٣٩ / ٢٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ[٦]، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ الشَّامِيِّ - مَوْلىً لِأَبِي[٧] الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام - قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «كُلَّمَا أَحْدَثَ الْعِبَادُ مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَ، أَحْدَثَ اللّٰهُ[٨] لَهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ[٩]».[١٠]

---

١. في الوسائل: - «به».
٢. في «ص»: «فما».
٣. تمادى فلانٌ في غَيِّه: إذا لجّ ودام على فعله. المصباح المنير، ص ٥٦٧ (مدى).
٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٢، ح ٢٤.
٥. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٦٨٠؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٧، المجلس ١، ح ٣١؛ ومصباح الشريعة، ص ١١٣، الباب ٥٣؛ وتحف العقول، ص ٣٥. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٢، ح ٢٥.
٦. هكذا في «هـ». وفي «ب، ج، د، ز، ف، بر، بس، بف، جر» والوسائل والبحار والمطبوع: «الميثمي». والصواب ما أثبتناه؛ فإنّ عليّ بن الحسن في مشايخ أحمدبن محمّد الكوفي هو عليّ بن الحسن بن فضّال. وتقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٣٣٣، أنّ الصواب في لقبه هو «التَّيمي» و «التَّيْمُلي». راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٧-٧٠٨.
٧. في «ص»: «أبي» بدل «لأبي».
٨. في الوسائل والأمالي: - «الله».
٩. في تحف العقول: «يعدون».
١٠. علل الشرائع، ص ٥٢٢، ح ٧، عن عليّ بن حاتم، عن أحمد بن محمّد العاصمي وعليّ بن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن الحسين، عن العبّاس بن عليّ مولى لأبي الحسن موسى عليه السلام عن الرضا عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ٢٢٨، المجلس ٨، ح ٥٢، بسنده عن أحمد بن محمّد العاصمي، عن عليّ بن الحسين، عن العبّاس بن عليّ الشامي، عن الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤١٠، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٣، ح ٢٦.

٢٤٤٠ / ٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ: ٢٧٦/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: إِذَا عَصَانِي مَنْ عَرَفَنِي[١]، سَلَّطْتُ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَعْرِفُنِي».[٢]

٢٤٤١ / ٣١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ مُنَادِياً[٣] يُنَادِي: مَهْلاً مَهْلاً عِبَادَ اللّٰهِ عَنْ مَعَاصِي اللّٰهِ، فَلَوْ لَا بَهَائِمُ رُتَّعٌ، وَ صِبْيَةٌ رُضَّعٌ، وَ شُيُوخٌ رُكَّعٌ، لَصُبَّ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ صَبّاً، تُرَضُّونَ[٤] بِهِ رَضّاً[٥]».[٦]

١١٢ ـ بَابُ الْكَبَائِرِ

٢٤٤٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبائِرَ ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ

---

١. في الوسائل والفقيه والأمالي: «يعرفني».

٢. الأمالي للصدوق، ص ٢٢٩، المجلس ٤٠، ح ١٢، بسند آخر عن زيد بن عليّ، عن أبيه عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٥٨٧١، مرسلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٨، ح ٣٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٣، ح ٢٧.

٣. في الخصال: «ملكاً».

٤. «تُرَضُّون»، أي تُدَقّون و تُجَرْشون، والرضّ: الدقّ الجريش. والدقّ: كسر الشيء قطعة قطعة، والجرش: حكّ شيء خشن بشيء مثله. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٧٩؛ لسان العرب، ج ٧، ص ١٥٤ (رضض).

٥. في «هـ»: + «تمّت - والصحيح: «تمّ» - آخر الجزء الأوّل من كتاب الايمان والكفر، ويتلوه بمشيّة الله وعونه في الجزء الثاني. بسم الله الرحمن الرحيم».

٦. الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٨، ح ٣٤٩٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٤، ح ٢٨.

سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً»[1] قَالَ: «الْكَبَائِرُ، الَّتِي أَوْجَبَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَيْهَا النَّارَ».[2]

٢٤٤٣ / ٢. عَنْهُ[3]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، قَالَ:

كَتَبَ مَعِي[4] بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ الْكَبَائِرِ: كَمْ هِيَ؟ وَ مَا هِيَ؟ فَكَتَبَ[5]: «الْكَبَائِرُ[6]: مَنِ اجْتَنَبَ[7] مَا وَعَدَ[8] اللّٰهُ عَلَيْهِ النَّارَ، كَفَّرَ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ إِذَا كَانَ مُؤْمِناً، وَ السَّبْعُ الْمُوجِبَاتُ[9]: قَتْلُ النَّفْسِ الْحَرَامِ، وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا، ٢٧٧/٢

---

١. النساء (٤): ٣١.

٢. ثواب الأعمال، ص ١٥٨، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ح ٢، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، و فيهما مع زيادة في آخره؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٩، ح ٤٩٤٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ مسائل عليّ بن جعفر عليه السلام، ص ١٤٩، ح ١٩١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٣٨، ح ١١٢، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٣٩، ح ١١٤، عن كثير النوا، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون ذكر الآية، وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩، ح ٣٥٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦٢٠.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

٤. في «هـ»: - «معي».

٥. في «ب»: «قال» بدل «و ما هي فكتب».

٦. لفظ «الكبائر» خبر مبتدأ محذوف بتقدير مضاف أو مضافين، أي هذا بيان الكبائر، أو بيان حقيقة الكبائر. أو هو مفعول «كتب» كما بعدها، أي كتب لفظ الكبائر في صدر الكتاب؛ ليعلم أنّ ما بعدها متعلّق ببيانها، كما هو المتعارف في ذكر الشيء مجملاً ثمّ مفصّلاً، وفي ذكر العنوانات. وقيل غير ذلك من الوجوه. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٤٣؛ الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٦.

٧. «من اجتنب» مبتدأ، و«كفّر» على بناء المعلوم أو المجهول خبره. أو «الكبائر» مبتدأ و «من اجتنب» خبره بتقدير مضاف، أي ذنوب من اجتنب، وجملة «كفّر عنه سيّئاته» معترضة، و«السبع الموجبات» معطوف على الخبر عطفاً تفسيريّاً. وقيل غير ذلك. راجع: مرآة العقول.

٨ في «هـ»: «وعّد» بالتشديد.

٩. «السبع الموجبات» عطف على «ما وعد الله»، أي من اجتنب السبع الموجبات للنار كفّر عنه سيّئاته، من باب عطف الخاصّ على العامّ. أو مبتدأ و «قتل النفس» خبره. أو عطف على «من اجتنب» أي الكبائر السبع الموجبات. وأمّا «الموجبات» فبفتح الجيم، أي التي أوجب الله عليها النار. أو بكسرها، أي التي توجب النار.

وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ[١]، وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ[٢]، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ».[٣]

٢٤٤٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ[٤]: «الْكَبَائِرُ سَبْعٌ: قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّداً، وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ[٥]، وَ كُلُّ مَا أَوْجَبَ اللّٰهُ عَلَيْهِ النَّارَ».[٦]

٢٤٤٥ / ٤ . يُونُسُ[٧]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: ٢٧٨/٢

---

١. «التعرّب بعد الهجرة» هو أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب بعد أن كان مهاجراً. وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر، يعدّونه كالمرتدّ. النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب). وفي الوافي بعد نقل ما في النهاية: «ولا يبعد تعميمه لكلّ من تعلّم آداب الشرع وسُننه، ثمّ تركها وأعرض عنها و لم يعمل بها».

٢. في «ب، ج، د، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والوسائل: «المحصنة». وهي المعروفة بالعفّة.

٣. ثواب الأعمال، ص ١٥٨، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله، من قوله: «من اجتنب ما وعد الله» مع اختلاف يسير و زيادة في أوّله. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ٤٩٣٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩، ح ٣٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ٢٠٦٢٨.

٤. في الوسائل: - «سمعته يقول».

٥. في الوافي: «أي بعد أن يتبيّن له تحريمه، كما يستفاد من بعض الأخبار؛ ولمّا كان ما سوى هذه الستّ من الكبائر ليس في مرتبة هذه الستّ في الكبر ولا في عدادها، لم يعدّ معها مفصّلاً، كأنّها بمجموعها كواحدة منها».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦١، ح ٤٩٣١؛ والخصال، ص ٣٦٣، باب السبعة، ح ٥٦؛ و علل الشرائع، ص ٤٧٤، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٤١٧، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ و في علل الشرائع، ص ٣٩٢، ح ٢، بسند آخر، و تمام الرواية فيه: «إنّ الكبائر سبع». تفسير فرات، ص ١٠٢، ح ٩١، عن جعفر بن محمّد الفزاري، معنعناً عن أبي عبدالله؛ وفيه، ص ١٠٣، ح ٩٢، عن الحسين بن سعيد، معنعناً عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٣٧، ح ١٠٥، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبدالله؛ المقنعة، ص ٢٩٠، مرسلاً، وفي كلّها مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء قبل الصلاة، ح ٣٣٤٩؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٤١، ح ٥٩٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٢، ح ٣٣. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٣.

٧. السند معلّق على سابقه. ويروي عن يونس، عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنَ الْكَبَائِرِ[١] عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ، وَ الْيَأْسَ مِنْ رَوْحِ اللّٰهِ، وَ الْأَمْنَ لِمَكْرِ[٢] اللّٰهِ».[٣]

٢٤٤٦ / ٥ . وَ قَدْ رُوِيَ: «أَنَّ[٤] أَكْبَرَ الْكَبَائِرِ الشِّرْكُ بِاللّٰهِ[٥]».[٦]

٢٤٤٧ / ٦ . يُونُسُ[٧]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ نُعْمَانَ[٨] الرَّازِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَنىٰ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَ مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّداً[٩] خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ».[١٠]

٢٤٤٨ / ٧ . عَنْهُ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدَةَ[١٢]، قَالَ:

---

١. في «ف»: «الكبار».

٢. في «ز» و حاشية «د»: «من مكر». والأمن لمكر الله، أي عذابه واستدراجه وإمهاله عند المعاصي.

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٤.

٤. في «د، ز، ص، بر، بس، بف»: - «أنّ». ٥. في «هـ»: - «بالله».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ضمن ح ٢٤٦٦؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٦٣، ضمن ح ٤٩٣٢؛ وعلل الشرائع، ص ٣٩١، ضمن ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٥، ضمن ح ٣٣، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه، عن موسى بن جعفر ﷺ. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥٠، صدر ح ٤١٧؛ وتفسير فرات، ص ١٠٢، صدر ح ١٠٢؛ والخصال، ص ٤١١، باب الثمانية، ضمن ح ١٥، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٣٧، ضمن ح ١٠٥، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبدالله ﷺ. المقنعة، ص ٢٩٠، مرسلاً عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٥.

٧. السند معلّق، كسابقه. ٨ في «ب»: «النعمان».

٩. في «بس»: - «متعمّداً».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٨١، ح ١، بسنده عن يونس بن حمّاد الرازي، عن أبي عبدالله ﷺ؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٣، ح ٧٤، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن يونس بن عمّار، عن أبي عبدالله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٨٩٢، مع زيادة في آخره؛ المقنعة، ص ٣٤٧، وفي الأخيرين مرسلاً، وفي كلّها من قوله: «من أفطر يوماً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٧١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٣.

١١. ظاهر السياق ومقتضى الطبقة رجوع الضمير إلى يونس.

١٢. في «هـ»: «عبيدة». ومحمّد بن عبدة، ومحمّد بن عبيدة كلاهما مذكوران في أصحاب أبي عبدالله ﷺ، ←

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ: أَيَزْنِي[1] الزَّانِي[2] وَ هُوَ مُؤْمِنٌ؟

قَالَ: «لَا[3]، إِذَا كَانَ عَلىٰ بَطْنِهَا سُلِبَ الْإِيمَانَ[4]، فَإِذَا قَامَ رُدَّ إِلَيْهِ[5]، فَإِنْ[6] عَادَ سُلِبَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ؟

فَقَالَ: «مَا أَكْثَرَ مَنْ[7] يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ، فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَداً».[8]

٢٤٤٩ / ٨. يُونُسُ[9]، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبٰائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَوٰاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ»[10] قَالَ: «الْفَوَاحِشُ: الزِّنىٰ وَ السَّرِقَةُ؛ وَ اللَّمَمُ: الرَّجُلُ يُلِمُّ بِالذَّنْبِ[11] فَيَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ[12] مِنْهُ».

قُلْتُ: بَيْنَ الضَّلَالِ وَ الْكُفْرِ مَنْزِلَةٌ؟

↞ راجع: رجال البرقي، ص ٢٠؛ رجال الطوسي، ٢٨٩، الرقم ٤٢١١ و ٤٢١٣.

ثمّ إنّه لم يُعْلم ضبط «عبدة» بالجزم. فإنّ في «بر»: «عَبَدة» وسائر النسخ ساكتة عن الضبط. وهذا اللفظ متعدّدٌ ضبطه؛ فقد ذكر «عَبْدة»، «عَبَدة»، «عُبَدة» و «عُبْدة». راجع: توضيح المشتبه، ج ٦، ص ١٠٤ـ١٠٧.

١. هكذا في «هـ» وحاشية «بر» والبحار، وهو الأنسب. وفي أكثر النسخ والمطبوع: «لا يزني».

٢. في «بس»: «المؤمن».

٣. في «هـ»: - «لا». وفي مرآة العقول: «لا، هنا في كلامه ليس لنفي النفي، بل لتصديق النفي».

٤. في مرآة العقول: «الإيمان، إمّا مرفوع بنيابة الفاعل، أو منصوب بكونه ثاني مفعولي «سلب» والمفعول الأوّل النائب للفاعل الضمير الراجع إلى الزاني».

٥. في «ز»: «عليه».

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فإذا».

٧. في «بر»: «ما».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان)، ضمن الحديث ١٥١٨، بسند آخر عن أبي جعفر ؑ، إلى قوله: «سلب الإيمان». فقه الرضا ؑ، ص ٢٧٥؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣١، مرسلاً عن النبيّ ﷺ، وفيهما إلى قوله: «فإذا قام ردّ إليه»، وفي كلّها مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٣٧؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٤.

٩. السند معلّق، كالثلاثة السابقة.

١٠. النجم (٥٣): ٣٢. واللَّمَمُ: مقاربة المعصية، ويعبّر به عن الصغيرة، ويقال: فلان يفعل كذا لمماً، أي حيناً بعد حين. المفردات للراغب، ص ٧٤٦ (لمم).

١١. في «بر»: «الذنب».

١٢. في «ب»: - «الله».

فَقَالَ: «مَا أَكْثَرَ عُرَى الْإِيمَانِ[1]».[2]

٩/٢٤٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنِ الْكَبَائِرِ، فَقَالَ: «هُنَّ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام سَبْعٌ: الْكُفْرُ بِاللّٰهِ، وَ قَتْلُ النَّفْسِ، وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ».

قَالَ: قُلْتُ[3]: فَهٰذَا[4] أَكْبَرُ الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَأَكْلُ دِرْهَمٍ[5] مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً[6] أَكْبَرُ أَمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «تَرْكُ الصَّلَاةِ».

٢/٢٧٩ قُلْتُ: فَمَا عَدَدْتَ تَرْكَ الصَّلَاةِ فِي الْكَبَائِرِ؟ فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ أَوَّلُ مَا قُلْتُ لَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: الْكُفْرُ، قَالَ: «فَإِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ» يَعْنِي[7] مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ.[8]

---

١. في الوافي: «أراد السائل هل يوجد ضالّ ليس بكافر، أو كلّ من كان ضالاًّ فهو كافر؟ فأشار عليه السلام في جوابه باختيار الشقّ الأوّل وبيّن ذلك بأنّ عرى الإيمان كثيرة، منها ما هو بحيث من يتركها يصير كافراً، ومنها ما هو بحيث من يتركها لايصير كافراً، بل يصير ضالاًّ؛ فقد تحقّق المنزلة بينهما بتحقّق بعض عرى الإيمان دون بعض». والمراد بعرى الإيمان مراتبه؛ تشبيهاً بعروة الكوز في احتياج حمله إلى التمسّك بها». وفي توجيه السؤال والجواب وجوه اُخر ذكرت في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٤٩، ومرآة العقول، ج ١٠، ص ١٨-١٩.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب اللمم، ح ٢٩٩٠، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن إسحاق بن عمّار، إلى قوله: «فيستغفر اللّه منه» مع زيادة في أوّله. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٦٦، ذيل ح ٤٩، عن عبدالرحمن بن كثير الهاشمي، عن أبي عبداللّه عليه السلام، من قوله: «قلت: بين الضلال والكفر». الوافي، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ١٨٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٣٨، إلى قوله: «فيستغفر اللّه منه».

٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».

٤. في «بر»: «وهو». وفي حاشية «بر» والوسائل، ح ٢٠٦٣١: «هذا».

٥. في الوسائل، ح ٢٠٦٣١: «الدرهم».

٦. في «هـ»: «يتيم هذا» بدل «اليتيم ظلماً».

٧. في «هـ»: - «يعني». والظاهر أنّ «يعني» كلام المصنّف - قدّس سرّه - أو بعض الرواة. قال المجلسي: «وكونه من كلامه عليه السلام على سبيل الالتفات - كما زعم - بعيد جدّاً».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٧٧، ح ١؛ والخصال، ص ٢٧٣، باب الخمسة، ح ١٧؛ وعلل الشرائع، ص ٤٧٥، ح ٣، ←

٢٤٥١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ[١]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ جُنَّةً حَتّىٰ يَعْمَلَ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً، فَإِذَا عَمِلَ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً انْكَشَفَتْ[٢] عَنْهُ الْجُنَنُ[٣]، فَيُوحِي اللّٰهُ إِلَيْهِمْ: أَنِ اسْتُرُوا عَبْدِي بِأَجْنِحَتِكُمْ،

← بسند آخر عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف. وفي الخصال، ص ٢٧٣، باب الخمسة، ح ١٦؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٧، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي كلّ المصادر إلى قوله: «والتعرّب بعد الهجرة»، وورد في كلّها أنّ الكبائر خمس. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢، ح ٤٤٦٥، من قوله: «إنّ تارك الصلاة»؛ و ج ١٥، ص ٣٢١، ح ٢٠٦٣١.

١. لم يُعهَد محمّد بن حبيب في هذه الطبقة وفي مشايخ أحمد بن محمّد بن خالد، فربّما يحتمل كونه مصحّفاً وأنّ الصواب هو محمّد بن حسن، والمراد به محمّد بن الحسن بن شمّون؛ فقد تقدّمت في الكافي، ح ٢٣٠٣، و تأتي أيضاً في ح ٢٦٨١ رواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون. لكن لم نجد لهذا الاحتمال مؤيّداً؛ فإنّ أحمد بن محمّد بن خالد وإن روى عن ابن شمّون في قليلٍ من الأسناد، لكن لم يرو ابن شمّون في شيءٍ من هذه الأسناد عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ، و قد أكثر محمّد بن الحسن بن شمّون من الرواية عنه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٣ ـ ٤٧٨. وانظر أيضاً: المحاسن، ص ٢٦٠، ح ٣١٦؛ و ص ٢٦١، ح ٣٢٢؛ و ص ٣٩١، ح ٣١؛ و ص ٣٩٣، ح ٤٨؛ و ص ٥٣٣، ح ٧٩٣؛ و ص ٥٧٢، ح ١٥؛ و ص ٦٠٨، ح ٧.

٢. في «ب»: «ارتفع». وفي الوافي: «انكشف».

٣. في الوافي: «الجنّة، بالضمّ: ما يستر و يقي، وكأنّها هنا كناية عن نتائج أخلاقه الحسنة وثمرات أعماله الصالحة التي تخلق منها الملائكة. وأجنحة الملائكة كناية عن معارفه الحقّة التي بها يرتقي في الدرجات، وذلك لأنّ العمل أسرع زوالاً من المعرفة، وإنّما يأخذ في بغض أهل البيت؛ لأنّهم الحائلون بينه وبين الذنوب التي صارت محبوبة له ومعشوقة لنفسه الخبيثة بمواعظهم ووصاياهم عليهم السلام».

وقال في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٢: «كأنّ المراد بالجنن ألطافه سبحانه التي تصير سبباً لترك المعاصي وامتناعه، فبكلّ كبيرة ـ سواء كانت من نوع واحد، أو أنواع مختلفة ـ يستحقّ منع لطف من ألطافه، أو رحماته تعالى وعفوه وغفرانه، فلا يفضحه الله بها، فإذا استحقّ غضب الله سلبت عنه، لكن يرحمه سبحانه و يأمر الملائكة بستره، ولكن ليس سترهم كستر الله تعالى.

أو المراد بالجنن ترك الكبائر؛ فإنّ تركها موجب لغفران الصغائر عند الله و سترها عن الناس، فإذا عمل بكبيرة لم يتحتّم على الله مغفرة صغائره و شرع الناس في تجسّس عيوبه، وهكذا إلى أن يعمل جميع الكبائر، وهي ←

فَتَسْتُرُهُ[1] الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا».

٢/ ٢٨٠ قَالَ: «فَمَا يَدَعُ شَيْئاً مِنَ الْقَبِيحِ إِلَّا قَارَفَهُ حَتّىٰ يَمْتَدِحَ[2] إِلَى النَّاسِ بِفِعْلِهِ الْقَبِيحِ، فَيَقُولُ[3] الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، هٰذَا عَبْدُكَ مَا يَدَعُ شَيْئاً إِلَّا رَكِبَهُ، وَ إِنَّا لَنَسْتَخْيِي[4] مِمَّا[5] يَصْنَعُ، فَيُوحِي اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَيْهِمْ: أَنِ[6] ارْفَعُوا أَجْنِحَتَكُمْ عَنْهُ؛ فَإِذَا فُعِلَ ذٰلِكَ[7] أَخَذَ فِي بُغْضِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَعِنْدَ ذٰلِكَ يَنْهَتِكُ[8] سِتْرُهُ فِي السَّمَاءِ وَ سِتْرُهُ فِي الْأَرْضِ، فَيَقُولُ[9] الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، هٰذَا عَبْدُكَ قَدْ بَقِيَ مَهْتُوكَ السِّتْرِ، فَيُوحِي اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَيْهِمْ: لَوْ كَانَتْ[10] لِلّٰهِ فِيهِ[11] حَاجَةٌ، مَا أَمَرَكُمْ[12] أَنْ تَرْفَعُوا أَجْنِحَتَكُمْ عَنْهُ».[13]

← أربعون تقريباً فيفتضح عند الله و عند الناس بكبائره و صغائره.

أو أراد بالجنن الطاعات التي يوفّقه الله تعالى لفعلها بسبب ترك الكبائر، فكلّما أتى بكبيرة سلب التوفيق لبعض الطاعات التي هي مكفّرة لذنوبه عند الله وساترة لعيوبه عند الناس. ويؤيّده ما ورد عن الصادق عليه السلام، وذلك أنّ الصلاة ستر و كفّارة لما بينها من الذنوب. فهذه ثلاثة وجوه خطر بالبال على سبيل الإمكان والاحتمال».

ثمّ ذكر ما نقلناه عن الوافي رابع الوجوه وقال: «الخامس: ما قيل: إنّ تلك الجنن أجنحة الملائكة. ولا يخفى إباء ما بعده عنه إلّا بتكلّف تامّ.

السادس: أنّ المراد بالجنن الملائكة أنفسهم؛ لأنّهم جنن له من دفع شرّ الشيطان ووساوسه، فإذا عمل كبيرة فارق عنه ملك إلى أن يفارق الجميع، فإذا فارقوه جميعاً أوحى الله إليهم أن استروه بأجنحتكم من بعيد؛ ليكون محفوظاً في الجملة من شرّ الشياطين، فضمير «إليهم» في قوله: فيوحي الله إليهم، راجع إلى الجنن. وأقول: على الوجوه الأُخر ضمير «إليهم» راجع إلى الملائكة بقرينة ما بعده».

١. في «بر، بف»: «فيستره».

٢. في «ب، ج، ز، ص، بر» والوافي والعلل: «يتمدّح».

٣. في «د، هـ، بس» والوافي: «فتقول».

٤. في «هـ»: «نستحيي».

٥. في «بر»: «بما».

٦. في «هـ»: - «أن».

٧. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٣: «فإذا فعل - على بناء المجهول - ذلك، أي رفع الأجنحة. أو على بناء المعلوم، و«ذلك» إشارة إلى ما هو سبب رفع الأجنحة».

٨. في مرآة العقول: «فينهتك».

٩. في «د، ص، هـ» والوافي والعلل: «فتقول».

١٠. في «ز، ص، بر» ومرآة العقول: «كان».

١١. في «ز»: «فيه لله».

١٢. في «ب» والعلل: «أمرتكم».

١٣. علل الشرائع، ص ٥٣٢، ح ١، بسنده عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ البصري، مع اختلاف يسير. ←

● وَ رَوَاهُ[١] ابْنُ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ.

٢٤٥٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ[٢] عليه السلام يَقُولُ: «الْكَبَائِرُ: الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللّٰهِ، وَ الْيَأْسُ[٣] مِنْ رَوْحِ اللّٰهِ، وَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللّٰهِ[٤]، وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللّٰهُ، وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً[٥]، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ[٦]».

فَقِيلَ لَهُ: أَ رَأَيْتَ، الْمُرْتَكِبُ لِلْكَبِيرَةِ يَمُوتُ عَلَيْهَا، أَ تُخْرِجُهُ[٧] مِنَ الْإِيمَانِ؟ وَ إِنْ عُذِّبَ بِهَا فَيَكُونُ[٨] عَذَابُهُ[٩] كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ لَهُ انْقِطَاعٌ؟

قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِذَا زَعَمَ أَنَّهَا حَلَالٌ وَ لِذٰلِكَ[١٠] يُعَذَّبُ أَشَدَّ[١١] الْعَذَابِ، وَ إِنْ كَانَ مُعْتَرِفاً بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَ هِيَ[١٢] عَلَيْهِ حَرَامٌ، وَ[١٣] أَنَّهُ يُعَذَّبُ[١٤] عَلَيْهَا، وَ أَنَّهَا غَيْرُ حَلَالٍ، فَإِنَّهُ مُعَذَّبٌ[١٥] عَلَيْهَا، وَ هُوَ[١٦] أَهْوَنُ عَذَاباً مِنَ الْأَوَّلِ، وَ يُخْرِجُهُ[١٧] مِنَ الْإِيمَانِ،

← الاختصاص، ص ٢٢٠، بسند آخر عن الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٦، ح ٢٠٦٢١، إلى قوله: «انكشفت عنه الجنن».

١. الظاهر أنّ قائل «ورواه» هو المصنّف، فيكون الخبر مرسلاً.

٢. في البحار، ج ٦٨: «أباجعفر».

٣. في حاشية «ب، ج، د، بر، بس، بف» والبحار، ج ٦٨: «والإياس». وفي الوافي: «لعلّ الثانية عطف بيان للأولى؛ لعدم التغاير بينهما في المعنى؛ إذ لافرق بيّناً بين اليأس والقنوط، ولا بين الرَّوْح والرحمة. وربّما يخصّ اليأس بالأمور الدنيويّة، والقنوط بالأمور الأُخرويّة».

٤. في «ص، هـ» والوافي: «والأمن لمكر الله».

٥. في «هـ»: - «ظلماً».

٦. في الوسائل، ح ٢٠٦٤٠: «بعد الزحف».

٧. في «هـ»: «أيخرجه».

٨. في «هـ»: - «فيكون».

٩. في «هـ»: «فعذابه».

١٠. في «هـ»: «وكذلك».

١١. في الوسائل، ح ٥٠: «بأشدّ».

١٢. في الوسائل، ح ٥٠: «وأنّها» بدل «وهي».

١٣. في «بس»: «وهو».

١٤. في «ص»: «عذّب».

١٥. في «هـ»: «يعذّب».

١٦. في «هـ»: «و هذا».

١٧. في «ب، د، ز»: «وتخرجه».

وَ لَا يُخْرِجُهُ[١] مِنَ[٢] الْإِسْلَامِ».[٣]

٢٤٥٣ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ[٤]، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: فِي قَوْلِ[٥] رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ فَارَقَهُ رُوحُ الْإِيمَانِ»؟ قَالَ: «هُوَ[٦] قَوْلُهُ: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[٧] ذَاكَ[٨] الَّذِي يُفَارِقُهُ[٩]».[١٠]

---

١. في «ب، د، ز»: «ولاتخرجه».

٢. في «بر»: «عن».

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا ﷺ. تحف العقول، ص ٤٢٢، ضمن الحديث الطويل، عن الرضا ﷺ، و فيهما إلى قوله: «والفرار من الزحف»، مع اختلاف يسير و زيادة. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٥؛ وج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣، ح ٥٠، من قوله: «فقيل له: أرأيت المرتكب للكبيرة»؛ و ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٠، إلى قوله: «والفرار من الزحف»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٦٠، ح ١٨.

٤. ابن بكير هذا هو عبدالله بن بكير روى كتابه الحسن بن عليّ بن فضّال وتكرّرت روايته عنه في الأسناد. وعبدالله بن بكير من أحداث أصحاب أبي عبدالله ﷺ الذين لم يدركوا أبا جعفر ﷺ كالرواة عنه، بل روى ابن بكير عن أبي جعفر ﷺ في كثيرٍ من الأسناد جدّاً بالتوسّط والواسطة في أكثر هذه الأسناد هو عمّه زرارة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ رجال الكشّي، ص ٣٥٧، الرقم ٧٠٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠؛ و ص ٤٤٨.

فعليه، الظاهر إمّا سقوط الواسطة في سندنا بين ابن بكير و بين أبي جعفر ﷺ، أو وقوع التحريف في عنوان المعصوم ﷺ.

٥. في «هـ»: «قال» بدل «في قول».

٦. في المحاسن وثواب الأعمال: - «هو».

٧. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٨. في «د، ز» ومرآة العقول والمحاسن وثواب الأعمال: «ذلك».

٩. في المحاسن: «يفارقهم».

١٠. المحاسن، ص ١٠٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٠، عن ابن فضّال، عن عبدالله بن بكير. ثواب الأعمال، ص ٣١٣، ح ٨، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن ابن فضّال. قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٩، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ، و فيه: «قال أبو عبدالله ﷺ: إذا زنى الرجل...» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢، ذيل ح ٤٩٩٠، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه ﷺ، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، و تمام الرواية فيه: «إذا زنى الزاني فارقه روح الإيمان» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤١؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٠، ذيل ح ٥.

٢/ ٢٨١

٢٤٥٤ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «يَسْلُبُ مِنْهُ رُوحَ الْإِيمَانِ مَا دَامَ عَلىٰ بَطْنِهَا؛ فَإِذَا نَزَلَ[1]، عَادَ الْإِيمَانُ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ[2]: أَ رَأَيْتَ إِنْ هَمَّ؟ قَالَ: «لَا[3]، أَ رَأَيْتَ إِنْ هَمَّ أَنْ يَسْرِقَ أَ تُقْطَعُ[4] يَدُهُ؟».[5]

٢٤٥٥ / ١٤ . عَلِيٌّ[6]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ صَبَّاحِ بْنِ سَيَابَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدَةَ[7]: يَزْنِي[8] الزَّانِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا كَانَ عَلىٰ بَطْنِهَا سُلِبَ الْإِيمَانُ مِنْهُ، فَإِذَا قَامَ رُدَّ عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ[9] أَرَادَ أَنْ يَعُودَ؟ قَالَ: «مَا أَكْثَرَ مَا يَهُمُّ[10] أَنْ يَعُودَ، ثُمَّ لَا يَعُودُ».[11]

٢٤٥٦ / ١٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

---

١. في «ز، هـ»: «ترك».

٢. في «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «له».

٣. في «هـ، بر، بف» والوافي: + «قال».

٤. في «ج، ز، بر»: «أيقطع». وفي «هـ»: «يقطع» بدون همزة الاستفهام. وفي «بس، بف»: «انقطع».

٥. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٨، ح ٣٥٠٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٥.

٦. هكذا في أكثر النسخ. وفي «جر»: «عنه». وفي المطبوع: + «بن إبراهيم».

٧. في «هـ»: «عبيدة». وتقدّم في ذيل ح ٢٤٤٨ تعدّد الضبط في لفظة «عبدة»، فراجع. وفي المحاسن وثواب الأعمال: «فقيل له» بدل «فقال له محمّد بن عبدة».

٨. في «ب، ز» وحاشية «بر»: + «الرجل».

٩. في «ب» وحاشية «بر» والمحاسن: + «إذا». وفي «هـ، بر، بف»: «فإن».

١٠. في «هـ» وحاشية «د، بر» وثواب الأعمال: «من يهمّ».

١١. المحاسن، ص ١٠٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٣، عن ابن أبي عمير. ثواب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٣، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٨، ح ٣٥٠٨.

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْكَبَائِرُ سَبْعَةٌ[1]: مِنْهَا: قَتْلُ النَّفْسِ مُتَعَمِّداً، وَ الشِّرْكُ بِاللّٰهِ الْعَظِيمِ، وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً».

قَالَ: «وَ التَّعَرُّبُ وَ الشِّرْكُ وَاحِدٌ».[2]

٢٤٥٧ / ١٦ . أَبَانٌ[3]، عَنْ زِيَادٍ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «وَ الَّذِي[4] إِذَا دَعَاهُ أَبُوهُ لَعَنَ أَبَاهُ، وَ الَّذِي إِذَا أَجَابَهُ ابْنُهُ يَضْرِبُهُ[5]».[6]

٢٤٥٨ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الْغَنَوِيِّ[7]، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:

٢٨٢/٢ جَاءَ رَجُلٌ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ نَاساً[8] زَعَمُوا أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَزْنِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْرِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَ هُوَ

---

١. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٨: «سبعة، كأنّ التاء بتأويل «الكبيرة» بالذنب إن لم يكن من تصحيف النسّاخ. وقيل: «الكبائر» مبتدأ، و«سبعة» مبتدأ ثانٍ، و«منها» صفة للسبعة، و«قتل» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأوّل. ولا يخلو من وجه».

٢. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٣٧، ضمن ح ١٠٤، عن ميسر، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٣.

٣. السند معلّق على سابقه. ويروي عن أبان، الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء.

٤. في «ز»: «فالذي».

٥. في الوافي: «لعلّ أبان روى الرواية السابقة تارة اُخرى عن الكناسي وزاد في آخرها هذه الزيادة. والأمران من أفراد العقوق. وفيه تنبيه على أنّ العقوق قد يكون من جانب الوالد أيضاً».

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٢، ح ٣٥٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٥، ح ٢٠٦٤٤.

٧. في «بس، جر»: «العنوي». والمذكور في الأنساب هو الغَنَوي. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣١٥.

٨. في «هـ»: «أُناساً».

مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَأْكُلُ الرِّبَا وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْفِكُ الدَّمَ الْحَرَامَ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، فَقَدْ ثَقُلَ عَلَيَّ هٰذَا[١] وَ حَرِجَ[٢] مِنْهُ صَدْرِي حِينَ أَزْعُمُ أَنَّ هٰذَا الْعَبْدَ يُصَلِّي صَلَاتِي، وَ يَدْعُو دُعَائِي، وَ يُنَاكِحُنِي وَ أُنَاكِحُهُ، وَ يُوَارِثُنِي وَ أُوَارِثُهُ، وَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ مِنْ أَجْلِ ذَنْبٍ يَسِيرٍ أَصَابَهُ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: «صَدَقْتَ[٣]، سَمِعْتُ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ[٤]: وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ[٥] كِتَابُ اللّٰهِ، خَلَقَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ النَّاسَ عَلىٰ ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ، وَ أَنْزَلَهُمْ[٦] ثَلَاثَ مَنَازِلَ، وَ ذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي الْكِتَابِ[٧]: ﴿أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾، ﴿وأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾، ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾.[٨]

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ[٩] مِنْ أَمْرِ[١٠] السَّابِقِينَ، فَإِنَّهُمْ[١١] أَنْبِيَاءُ مُرْسَلُونَ وَ غَيْرُ مُرْسَلِينَ، جَعَلَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَمْسَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْقُدُسِ، وَ رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، وَرُوحَ الْبَدَنِ؛ فَبِرُوحِ الْقُدُسِ بُعِثُوا أَنْبِيَاءَ مُرْسَلِينَ[١٢] وَ غَيْرَ مُرْسَلِينَ، وَ بِهَا عَلِمُوا الْأَشْيَاءَ؛ وَ بِرُوحِ الْإِيمَانِ عَبَدُوا اللّٰهَ، وَ لَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً[١٣]؛ وَ بِرُوحِ الْقُوَّةِ جَاهَدُوا عَدُوَّهُمْ، وَعَالَجُوا مَعَاشَهُمْ[١٤]؛ وَ بِرُوحِ الشَّهْوَةِ أَصَابُوا لَذِيذَ الطَّعَامِ، وَ نَكَحُوا الْحَلَالَ مِنْ شَبَابِ

---

١. في «ج»: - «هذا».

٢. في «ج، ص، بف»: «وجرح».

٣. في الوافي: «صُدِقتَ، على البناء للمفعول، أي صدقوك فيما زعموا». وفي مرآةالعقول: «صدقت، على بناء المعلوم المخاطب... أو المعلوم الغائب».

٤. مفعول «يقول» محذوف، أي يقول ذلك.

٥. في الوسائل: - «عليه».

٦. في «ب»: «فأنزلهم».

٧. في «هـ»: «وذلك قوله عزّوجلّ في كتابه».

٨ الواقعة (٥٦): ٨ ـ ١٠.

٩. في «د، ز، بس، بف» والوافي والبحار: «ما ذكره».

١٠. في «هـ»: - «أمر».

١١. في مرآة العقول: «فإنّهم، بكسر الهمزة وقد يقرأ بفتحها، فلأنّهم أنبياء».

١٢. في «ص»: «المرسلين».

١٣. في «هـ»: - «وبروح الإيمان ـ إلى ـ شيئاً».

١٤. في «ب»: «معاشرهم». وفي «هـ» وحاشية «بف»: «معايشهم».

النِّسَاءِ[١]؛ وَ بِرُوحِ الْبَدَنِ دَبُّوا[٢] وَ دَرَجُوا[٣]؛ فَهٰؤُلَاءِ مَغْفُورٌ لَهُمْ، مَصْفُوحٌ عَنْ ذُنُوبِهِمْ[٤]».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللّٰهُ وَ رَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَ آتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَ أَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾[٥] ثُمَّ قَالَ فِي جَمَاعَتِهِمْ: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[٦] يَقُولُ: أَكْرَمَهُمْ بِهَا، فَفَضَّلَهُمْ[٧] عَلىٰ مَنْ سِوَاهُمْ؛ فَهٰؤُلَاءِ مَغْفُورٌ لَهُمْ، مَصْفُوحٌ عَنْ ذُنُوبِهِمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَصْحَابَ الْمَيْمَنَةِ - وَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ[٨] حَقّاً - بِأَعْيَانِهِمْ، جَعَلَ اللّٰهُ فِيهِمْ أَرْبَعَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، وَ رُوحَ الْبَدَنِ؛ فَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْتَكْمِلُ[٩] هٰذِهِ الْأَرْوَاحَ الْأَرْبَعَةَ حَتّىٰ تَأْتِيَ[١٠] عَلَيْهِ حَالَاتٌ. ٢/٢٨٣

فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا هٰذِهِ الْحَالَاتُ؟

فَقَالَ: «أَمَّا أُولَاهُنَّ[١١]، فَهُوَ[١٢] كَمَا قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ[١٣] بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً﴾[١٤] فَهٰذَا يَنْتَقِصُ[١٥] مِنْهُ جَمِيعُ الْأَرْوَاحِ، وَ لَيْسَ بِالَّذِي يَخْرُجُ مِنْ دِينِ اللّٰهِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِهِ رَدَّهُ إِلىٰ أَرْذَلِ عُمُرِهِ[١٦]، فَهُوَ[١٧] لَا يَعْرِفُ لِلصَّلَاةِ وَقْتاً،

---

١. في «ج، ز، بف» وحاشية «د»: «الدنيا». وفي «ص»: «نساء الدنيا».
٢. دبّ الصغير يدبّ دبيباً، ودبّ الجيش دبيباً أيضاً: ساروا سَيراً ليّناً. المصباح المنير، ص ١٨٨ (دبّ).
٣. في «ص، بس» + «فيها». و دَرَج دروجاً ودَرَجاناً: مشى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٣ (درج).
٤. في البصائر، ص ٤٤٧ و ٤٤٩: - «فهؤلاء مغفور لهم، مصفوح عن ذنوبهم». وعلى ما في المتن كأنّ الذنب هنا ما دلّ على ترك الأولى، أو كناية عن عدم صدورها عنهم.
٥. البقرة (٢): ٢٥٣.
٦. المجادلة (٥٨): ٢٢.
٧. في «بر»: «فضّلهم» بدون الفاء العاطفة.
٨. في «هـ»: «المرسلون».
٩. في «هـ»: «مستكملاً».
١٠. في «د، ص، بر، بف» والوافي والبحار: «يأتي».
١١. في «ب، ج، ص، هـ» والبحار: «أوّلهنّ».
١٢. كذا في النسخ والأولى: «فهي».
١٣. في «ب، هـ»: + «من». وهو كما في سورة الحجّ (٢٢): ٥.
١٤. النحل (١٦): ٧٠. سيأتي في الكافي، ح ١٤٨٩٨، أنّ أرذل العمر مائة سنة. وللمزيد راجع: البحار، ج ٦، ص ١١٩.
١٥. في «ز»: «ينقص».
١٦. في «هـ، بر» والوافي والبحار: «العمر».
١٧. في «هـ»: «وهو».

وَ[١] لَا يَسْتَطِيعُ التَّهَجُّدَ[٢] بِاللَّيْلِ وَ لَا بِالنَّهَارِ[٣]، وَ لَا الْقِيَامَ فِي الصَّفِّ مَعَ النَّاسِ؛ فَهٰذَا نُقْصَانٌ مِنْ رُوحِ الْإِيمَانِ، وَ لَيْسَ يَضُرُّهُ شَيْئاً.

وَ مِنْهُمْ[٤]: مَنْ يَنْتَقِصُ[٥] مِنْهُ رُوحُ الْقُوَّةِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ[٦] جِهَادَ عَدُوِّهِ، وَ لَا يَسْتَطِيعُ طَلَبَ الْمَعِيشَةِ[٧].

وَ مِنْهُمْ: مَنْ يَنْتَقِصُ[٨] مِنْهُ[٩] رُوحُ الشَّهْوَةِ، فَلَوْ مَرَّتْ بِهِ أَصْبَحُ[١٠] بَنَاتِ آدَمَ لَمْ يَحِنَّ إِلَيْهَا[١١]، وَ لَمْ يَقُمْ، وَ تَبْقىٰ[١٢] رُوحُ الْبَدَنِ فِيهِ[١٣]، فَهُوَ يَدِبُّ وَ يَدْرُجُ حَتّىٰ يَأْتِيَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَهٰذَا الْحَالُ[١٤] خَيْرٌ[١٥]؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - هُوَ الْفَاعِلُ بِهِ[١٦]، وَ قَدْ تَأْتِي[١٧] عَلَيْهِ حَالَاتٌ[١٨] فِي قُوَّتِهِ وَ شَبَابِهِ[١٩]، فَيَهُمُّ بِالْخَطِيئَةِ، فَيُشَجِّعُهُ[٢٠] رُوحُ الْقُوَّةِ، وَ يُزَيِّنُ[٢١] لَهُ رُوحُ الشَّهْوَةِ، وَ يَقُودُهُ[٢٢] رُوحُ الْبَدَنِ حَتّىٰ ←

---

١. في «هـ»: «وهو».

٢. في حاشية «د»: «لتهيّؤ».

٣. في «ز»: «والنهار» بدون «لا» والباء. وفي «هـ»: «ولاالنهار».

٤. في «ب، د، ز، بس» وحاشية «بر» ومرآة العقول: «فيهم».

٥. في «ز، هـ»: «ينقص».

٦. في الوافي والبحار: «ولا يستطيع».

٧. في «هـ»: «طلباً لمعيشته».

٨. في «ز، هـ»: «ينقص».

٩. في «ص»: - «منه».

١٠. «الصَّباحة»: الجمال. وقد صَبُح صباحة فهو صبيح وصُباح. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠ (صبح).

١١. لم يحنّ إليها، أي لا يشتاق إليها. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٢٨ (حنن). و لم يقم، أي لم يقم إليها لطلبها و مراودتها.

١٢. في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر» ومرآة العقول: «ويبقى».

١٣. في «بر» ومرآة العقول: - «فيه».

١٤. في «ج، د، ص، هـ، بر» والوافي والبحار: «بحالٍ». وفي مرآة العقول: «مجال».

١٥. في «ج»: «بخير».

١٦. في «ج»: - «به».

١٧. في «د، ص، بر، بف» والوافي والبحار: «يأتي».

١٨. في «بس»: + «فهو».

١٩. في الوسائل: - «في قوّته وشبابه».

٢٠. في «هـ» والوافي والوسائل: «فتشجّعه».

٢١. في «ج، هـ» والوافي: «وتزيّن».

٢٢. في الوافي والوسائل والبحار: «وتقوده».

تُوْقِعَهُ[١] فِي الْخَطِيئَةِ[٢]، فَإِذَا[٣] لَامَسَهَا نَقَصَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَ تَفَصّىٰ[٤] مِنْهُ، فَلَيْسَ[٥] يَعُودُ[٦] فِيهِ حَتّىٰ يَتُوبَ، فَإِذَا تَابَ تَابَ اللّٰهُ عَلَيْهِ، وَ إِنْ[٧] عَادَ أَدْخَلَهُ اللّٰهُ[٨] نَارَ جَهَنَّمَ.

فَأَمَّا[٩] أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ، فَهُمُ الْيَهُودُ وَ النَّصَارىٰ؛ يَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿الَّذِينَ آتَيْناهُمُ الْكِتابَ يَعْرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُونَ أَبْناءَهُمْ﴾ يَعْرِفُونَ مُحَمَّداً ﷺ وَ الْوَلَايَةَ فِي التَّوْرَاةِ وَ الْإِنْجِيلِ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ[١٠] فِي مَنَازِلِهِمْ ﴿وَ إِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾: أَنَّكَ[١١] الرَّسُولُ إِلَيْهِمْ ﴿فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[١٢] فَلَمَّا جَحَدُوا مَا عَرَفُوا، ابْتَلَاهُمُ اللّٰهُ[١٣] بِذٰلِكَ، فَسَلَبَهُمْ رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ أَسْكَنَ أَبْدَانَهُمْ ثَلَاثَةَ أَرْوَاحٍ: رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، وَ رُوحَ الْبَدَنِ.

٢/ ٢٨٤ ثُمَّ أَضَافَهُمْ إِلَى الْأَنْعَامِ، فَقَالَ: ﴿إِنْ هُمْ إِلّا كَالْأَنْعامِ﴾[١٤] لِأَنَّ الدَّابَّةَ إِنَّمَا تَحْمِلُ بِرُوحِ الْقُوَّةِ، وَ تَعْتَلِفُ[١٥] بِرُوحِ الشَّهْوَةِ، وَ تَسِيرُ بِرُوحِ الْبَدَنِ».

فَقَالَ لَهُ[١٦] السَّائِلُ[١٧]: أَحْيَيْتَ قَلْبِي بِإِذْنِ اللّٰهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ[١٨].[١٩]

---

١. في «ب، ج، د، ز، هـ، بر، بس، بف»: «يوقعه».

٢. في الوسائل: «يواقع الخطيئة» بدل «توقعه في الخطيئة».

٣. في الوافي: «وإذا».

٤. في «ب، ج»: «تقضى». وفي «د، ز»: «تقضّى» بالقاف. وقال في مرآة العقول: «وهو تصحيف». وفي «هـ»: «يفصّى». و تفصّيت من الأمر تفصّياً: إذا خرجتَ منه وتخلّصتَ. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٢ (فصا).

٥. في «هـ»: «وليس».

٦. في الوافي: «تعود».

٧. في «هـ»: «فإن».

٨. في الوسائل: - «الله».

٩. في «هـ»: «وأمّا».

١٠. في «ب»: - «يعرفون محمّداً - إلى - أبناءهم».

١١. في «بس»: «وأنّك».

١٢. البقرة (٢): ١٤٦ - ١٤٧.

١٣. في «ج، د، هـ بر، بف» والوافي والبحار: - «الله».

١٤. الفرقان (٢٥): ٤٤.

١٥. في «بر»: «وتعلف».

١٦. في «ب، ج، د، ص، بس، بف» والوافي والبحار: - «له».

١٧. في «ز»: «السائل له».

١٨. في «ض»: - «يا أميرالمؤمنين».

١٩. بصائر الدرجات، ص ٤٤٩، ح ٦، بسنده عن محمّد بن داود، عن ابن هارون العبدي، عن محمّد، عن ←

٢٤٥٩ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ فَارَقَهُ[1] رُوحُ الْإِيمَانِ»، قَالَ: فَقَالَ: «هُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ[2]: ﴿وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾[3]».

ثُمَّ قَالَ: «غَيْرُ هٰذَا أَبْيَنُ مِنْهُ، ذٰلِكَ قَوْلُ اللّٰهِ عَزَّ وَجَلَّ[4]: ﴿وَ أَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[5] هُوَ الَّذِي فَارَقَهُ».[6]

٢٤٦٠ / ١٩ . يُونُسُ[7]، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «﴿إِنَّ اللّٰهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[8] الْكَبَائِرَ فَمَا سِوَاهَا». قَالَ: قُلْتُ: دَخَلَتِ الْكَبَائِرُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ[9]؟ قَالَ: «نَعَمْ».[10]

← الأصبغ بن نباتة. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٥، بسند آخر عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «خلق الله عزّوجلّ الناس على ثلاث طبقات». تحف العقول، ص ١٨١، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرات، ص ٤٢٦، ح ٦٠٨. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢١، ح ٢٠٦٣٠، إلى قوله: «والدليل عليه كتاب الله» و من قوله: «وقد تأتي عليه حالات في قوّته وشبابه» إلى قوله: «وإن عاد أدخله الله نار جهنّم». البحار، ج ٦٩، ص ١٧٩، ح ٣.

١. في «هـ»: «فارقته».

٢. في «هـ»: «قوله تعالى».

٣. البقرة (٢): ٢٦٧.

٤. في «ص، بس، بف» والوافي: - «﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ - إلى - قول الله عزّوجلّ». وقال العلّامة المجلسي: «هو [أي عدمها] أظهر».

٥. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٣٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٥، ح ١١.

٧. السند معلّق على سابقه. ويروي عن يونس، عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى.

٨. النساء (٤): ٤٨ و ١١٦.

٩. في الوافي: «أراد بالاستثناء استثناء المشيئة، يعني هل يغفر الكبائر لمن يشاء كما يغفر الصغائر، وأنّ ما قلت كما قلت».

١٠. تفسير القمّي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ٤٩٦٦، مرسلاً، مع زيادة في آخره. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٢، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ح ١٥١، عن قتيبة الأعشى، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٣٠، ح ٣٥٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ٢٠٦٦٥.

٢٤٦١ / ٢٠ . يُونُسُ[١]، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: الْكَبَائِرُ فِيهَا اسْتِثْنَاءٌ[٢] أَنْ يَغْفِرَ[٣] لِمَنْ يَشَاءُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».[٤]

٢٤٦٢ / ٢١ . يُونُسُ[٥]، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً»[٦] قَالَ: «مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ عليه السلام، وَ اجْتِنَابُ الْكَبَائِرِ الَّتِي أَوْجَبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا النَّارَ[٧]».[٨]

٢٤٦٣ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ[٩] عليه السلام: الْكَبَائِرُ تُخْرِجُ مِنَ الْإِيمَانِ؟

٢/٢٨٥ فَقَالَ[١٠]: «نَعَمْ، وَ مَا[١١] دُونَ الْكَبَائِرِ؛ قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: لَا يَزْنِي الزَّانِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ».[١٢]

---

١. السند معلّق، كسابقه.

٢. في «بف»: «الاستثناء».

٣. في الوسائل: «أن تغفر».

٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٣١، ح ٣٥٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ٢٠٦٦٦.

٥. السند معلّق، كسابقَيه.

٦. البقرة (٢): ٢٦٩.

٧. في الوافي: «يعني أنّ الحكمة عبارة عن اعتقاد وعمل. والظاهر أنّ الوصف بالتي أوجب الله عليها النار وصفٌ تفسيري ...؛ إذ لو كان تقييدياً لكانت الكبائر صنفين، وليست كذلك. إلّا أن يقال: إنّ الذنوب كلّها كبائر».

٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب معرفة الإمام والردّ إليه، ح ٤٧٩، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن أيّوب بن الحرّ، عن أبي بصير. المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسند آخر عن أبي بصير. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٦، عن أبي بصير، وتمام الرواية في كلّها بعد ذكر الآية: «طاعة الله ومعرفة الإمام». وفيه، ص ١٥١، ح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٨، ح ٣٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦١٩.

٩. في الوسائل: + «موسى».

١٠. في «هـ، بر» والوافي: «قال».

١١. في «ز»: «فما».

١٢. قرب الإسناد، ص ٢٢٩، ح ١١٧٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان)، ضمن الحديث ١٥١٨؛ وفيه، كتاب المعيشة، باب القمار والنهبة، ح ٨٥٧٠، مع زيادة في آخره؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢٢، ضمن ح ٤٩٩٠، مع زيادة؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٧١، ح ١٠٧٤، مع زيادة في آخره، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الأمالي للمفيد، ص ٢١،

←

٢٤٦٤ / ٢٣ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ [١]، عَنْ عَلِيٍّ [٢] الزَّيَّاتِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ:

دَخَلَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرِ وَ عُمَرُ [٣] بْنُ ذَرٍّ ـ وَ أَظُنُّ [٤] مَعَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ ـ عَلىٰ أَبِي جَعْفَرٍ، فَتَكَلَّمَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: إِنَّا لَا نُخْرِجُ أَهْلَ [٥] دَعْوَتِنَا وَ أَهْلَ مِلَّتِنَا مِنَ الْإِيمَانِ فِي الْمَعَاصِي وَ الذُّنُوبِ.

قَالَ: فَقَالَ لَهُ [٦] أَبُو جَعْفَرٍ: «يَا ابْنَ قَيْسٍ، أَمَّا رَسُولُ اللّٰهِ، فَقَدْ [٧] قَالَ: لَا يَزْنِي الزَّانِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَ أَصْحَابُكَ حَيْثُ شِئْتَ». [٨]

٢٤٦٥ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

المجلس ٣، ضمن ح ٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد عن رسول الله، مع زيادة في آخره. الخصال، ص ٦٠٨، باب المائة فمافوقه، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا، وفيهما من دون الإسناد إلى الرسول. تحف العقول، ص ٤٢٠، عن الرضا، ضمن الحديث الطويل، وفي كلّ المصادر (إلاّ قرب الإسناد) مع اختلاف يسير. تفسير القمّي، ج ١، ص ٣١، مرسلاً عن رسول الله، مع زيادة في آخره، وفي كلّ المصادر من قوله: «لايزني الزاني وهو مؤمن». الوافي، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٧١٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٥، ح ٢٠٦٤٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ٦٣، ح ٧.

١. السند معلّق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، عليّ بن إبراهيم، عن أبيه.

٢. هكذا في «ب، د، ص، هـ، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج، ز» والمطبوع: + «بن». وفي «جر»: - «عليّ».

٣. هكذا في «ب، ز، ص، بر، بف، جر» والبحار. وفي «ج، د، هـ، بس» والمطبوع: «عمرو». والصواب ما أثبتناه. وعمر هذا، هو عمر بن ذرّ بن عبدالله المرهبي. راجع: رجال الكشّي، ص ٢١٩، الرقم ٣٩٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٣٣٤، الرقم ٤٢٣٠، وما بهامشه من المصادر.

٤. في «ج»: + «و».

٥. في «هـ»: «بأهل».

٦. في «ص، هـ، بس»: - «له».

٧. في «ص، بر»: - «فقد».

٨. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٦٣، ح ٨.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَرْتَكِبُ الْكَبِيرَةَ مِنَ الْكَبَائِرِ[١] فَيَمُوتُ، هَلْ يُخْرِجُهُ ذٰلِكَ[٢] مِنَ الْإِسْلَامِ؟ وَ إِنْ[٣] عُذِّبَ، كَانَ عَذَابُهُ كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ، أَمْ لَهُ مُدَّةٌ وَ انْقِطَاعٌ؟

فَقَالَ: «مَنِ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً مِنَ الْكَبَائِرِ، فَزَعَمَ[٤] أَنَّهَا[٥] حَلَالٌ، أَخْرَجَهُ ذٰلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَ عُذِّبَ أَشَدَّ الْعَذَابِ؛ وَ إِنْ كَانَ مُعْتَرِفاً أَنَّهُ ذَنْبٌ[٦] وَ مَاتَ عَلَيْهَا[٧]، أَخْرَجَهُ[٨] مِنَ الْإِيمَانِ، وَ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ عَذَابُهُ أَهْوَنَ مِنْ عَذَابِ الْأَوَّلِ».[٩]

٢٤٦٦ / ٢٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ الْحَسَنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبو جَعْفَرٍ الثَّانِي[١٠] صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبِي ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ: دَخَلَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ عَلىٰ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ وَ جَلَسَ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَوَاحِشَ»[١١] ثُمَّ[١٢] أَمْسَكَ، فَقَالَ لَهُ[١٣] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: مَا أَسْكَتَكَ؟ قَالَ[١٤]: أُحِبُّ أَنْ أَعْرِفَ الْكَبَائِرَ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

فَقَالَ: نَعَمْ يَا عَمْرُو، أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللّٰهِ؛ يَقُولُ اللّٰهُ: «مَنْ[١٥] يُشْرِكْ بِاللّٰهِ فَقَدْ

---

١. في الوسائل: - «من الكبائر».
٢. في «هـ»: «يخرج بذلك».
٣. في «هـ»: «فإن».
٤. في «هـ»: «وزعم».
٥. في «ز»: «أنّ ذلك» بدل «أنّها».
٦. هكذا في «ب، ج، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي «د» والمطبوع: «أذنب».
٧. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عليه».
٨. في «د، ز»: + «ذلك».
٩. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣، ح ٤٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٩، ح ٥٦؛ و ج ٨٢، ص ٢١٧، ذيل ح ٣٢.
١٠. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف، جر» والوافي. وفي المطبوع: - «الثاني».
١١. الشورى (٤٢): ٣٧؛ النجم (٥٣): ٣٢.
١٢. في «هـ»: «و» بدل «ثمّ».
١٣. في الوافي: - «له».
١٤. في «ب، هـ»: «فقال».
١٥. هكذا في القرآن والوسائل. وفي النسخ والمطبوع: «ومن».

حَرَّمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾[١].

وَ بَعْدَهُ الْإِيَاسُ[٢] مِنْ رَوْحِ اللّٰهِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ[٣]: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللّٰهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[٤].

٢٨٦/٢ ثُمَّ الْأَمْنُ لِمَكْرِ[٥] اللّٰهِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللّٰهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[٦].

وَ مِنْهَا عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ الْعَاقَّ ﴿جَبَّاراً شَقِيّاً﴾[٧].

وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللّٰهُ إِلَّا بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾[٨] إِلىٰ آخِرِ[٩] الْآيَةِ.

وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١٠].

وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَ سَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾[١١].

وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَ مَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللّٰهِ وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[١٢].

وَ أَكْلُ الرِّبَا؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾[١٣].

---

١. المائدة (٥): ٧٢.

٢. في «هـ»: «اليأس».

٣. في «هـ»: + ﴿وَ لَا تَايْئَسُوا مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾.

٤. يوسف (١٢): ٨٧.

٥. في «هـ»: «مكر». وفي الوسائل: «من مكر».

٦. الأعراف (٧): ٩٩.

٧. إشارة إلى الآية ٣٢ من سورة مريم (١٩): ﴿وَ بَرًّا بِوَٰلِدَتِى وَ لَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا﴾.

٨ النساء (٤): ٩٣.

٩. في «بر»: - «إلى آخر».

١٠. النور (٢٤): ٢٣.

١١. النساء (٤): ١٠.

١٢. الأنفال (٨): ١٦.

١٣. البقرة (٢): ٢٧٥.

وَ السِّحْرُ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَ لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِى الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[١].

وَ الزِّنىٰ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَ مَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ○ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ يَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾[٢].

٢/٢٨٧ وَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ[٣] الْفَاجِرَةُ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿إِنَّ[٤] الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّٰهِ وَ أَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُولٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِى الْآخِرَةِ﴾[٥].

وَ الْغُلُولُ[٦]؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَ مَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[٧].

وَ مَنْعُ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ[٨]: ﴿فَتُكْوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَ جُنُوبُهُمْ وَ ظُهُورُهُمْ﴾[٩].

وَ شَهَادَةُ الزُّورِ، وَ كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[١٠].

وَ شُرْبُ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - نَهىٰ عَنْهَا، كَمَا نَهىٰ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ[١١].

---

١. البقرة (٢): ١٠٢. أي الذي اشترى السحر بدل دين الله. والخلاق: النصيب.

٢. الفرقان (٢٥): ٦٨-٦٩. وأثاماً، أي عقوبة.

٣. «اليمين الغموس»: هي اليمين الكاذبة الفاجرة. سمّيت غموساً؛ لأنّها تَغْمِس صاحبها في الإثم ثمّ في النار. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمس).

٤. هكذا في «بر» ومرآة العقول والوسائل، وهو مطابق للقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إنّ».

٥. آل عمران (٣): ٧٧.

٦. غلّ غُلولاً: خانَ، كأغلّ، أو خاصّ بالفيء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٢ (غلل).

٧. آل عمران (٣): ١٦١.

٨. في «هـ»: + ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾.

٩. التوبة (٩): ٣٥. وفي «ز، ص»: - «وظهورهم». وكوى فلاناً، أي أحرق جلده بحديدة.

١٠. البقرة (٢): ٢٨٣.

١١. إشارة إلى الآية ٩٠ من سورة المائدة (٥): ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾.

وَ تَرْكُ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّداً، أَوْ شَيْئاً مِمَّا فَرَضَ اللّٰهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّداً، فَقَدْ بَرِئَ مِنْ ذِمَّةِ اللّٰهِ وَ ذِمَّةِ رَسُولِ اللّٰهِ[١] ﷺ.

وَ نَقْضُ الْعَهْدِ وَ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ يَقُولُ: ﴿أُولٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدّارِ﴾»[٢].

قَالَ: «فَخَرَجَ عَمْرٌو ـ وَلَهُ[٣] صُرَاخٌ مِنْ بُكَائِهِ ـ وَ هُوَ[٤] يَقُولُ: هَلَكَ مَنْ قَالَ بِرَأْيِهِ، وَ نَازَعَكُمْ فِي الْفَضْلِ وَ الْعِلْمِ».[٥]

١١٣ ـ بَابُ اسْتِصْغَارِ الذَّنْبِ

٢٤٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدٍ الشَّحَّامِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُغْفَرُ». قُلْتُ:

---

١. في «د، ص، هـ، بس، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل: «رسوله».

٢. الرعد (١٣): ٢٥.

٣. في «ب»: «له» بدون الواو.

٤. في «بس»: ـ «هو».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ٤٩٣٢، معلّقاً عن عبدالعظيم الحسني. عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٣٣؛ علل الشرائع، ص ٣٩١، ح ١؛ وفيه، ص ٤٧٨، ح ٢، من قوله: «قتل النفس التي» إلى قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾؛ وفيه، ص ٤٧٩، ح ٢، من قوله: «عقوق الوالدين» إلى قوله «جبّاراً شقيّاً»؛ وفيه، ص ٤٨٠، ح ٢، من قوله: «قذف المحصنة» إلى قوله: ﴿وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وفي كلّها (إلّا الفقيه) بسند آخر عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عبدالعظيم الحسني. وفي الفقيه، ص ٥٧١، ضمن ح ٤٩٥٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٩٢، ضمن ح ١٥، بسند آخر عن محمّد بن عليّ ﷺ، هكذا: «ما أكبر الكبائر؟ قال: شرب الخمر». الكافي، كتاب الايمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٤٦، مرسلاً، وتمام الرواية فيه: «وقد روي أنّ أكبر الكبائر الشرك بالله». فقه الرضا ﷺ، ص ٣٣٢، من قوله: «وأكل مال اليتيم» إلى قوله: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٢، ح ٣٥٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ٢٠٦٢٩.

وَ مَا الْمُحَقَّرَاتُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ يُذْنِبُ الذَّنْبَ[١]، فَيَقُولُ: طُوبىٰ لِي لَوْ[٢] لَمْ يَكُنْ لِي[٣] غَيْرُ ذٰلِكَ».[٤]

٢٤٦٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[٥]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَسْتَكْثِرُوا كَثِيرَ الْخَيْرِ، وَ لَا تَسْتَقِلُّوا قَلِيلَ الذُّنُوبِ[٦]؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الذُّنُوبِ يَجْتَمِعُ حَتّىٰ يَكُونَ[٧] كَثِيراً، وَ خَافُوا اللّٰهَ[٨] فِي السِّرِّ[٩] حَتّىٰ تُعْطُوا مِنْ أَنْفُسِكُمُ النَّصَفَ».[١٠] ٢/٢٨٨

٢٤٦٩ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ وَ الْحَجَّالِ جَمِيعاً، عَنْ ثَعْلَبَةَ[١١]، عَنْ زِيَادٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله نَزَلَ بِأَرْضٍ قَرْعَاءَ[١٢]، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: ائْتُوا[١٣]

---

١. في «هـ»: - «الذنب».
٢. في الوسائل: «إن» بدل «لو».
٣. في «بس»: - «لي».
٤. تحف العقول، ص ٥، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، و تمام الرواية: «اتّقوا المحقَّرات من الذنوب، وهي قول العبد: ليت لايكون لي غير هذا الذنب». الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٥، ح ٢٩.
٥. في الكافي، ح ٣٠٣٧: «أحمد بن محمّد بن خالد». وفي الوسائل، ح ٢٠٦٠٤: «أحمد بن محمّد بن عيسى».
٦. في «بس»: «الذنب».
٧. في «هـ» والكافي، ح ٣٠٣٧ والزهد: «حتّى يصير».
٨. في «ز»: - «الله».
٩. في الزهد: + «والعلانية».
١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب محاسبة العمل، ح ٣٠٣٧. وفي الزهد، ص ٧٧، ح ٣٣، عن عثمان بن عيسى. الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٨، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٢٩، إلى قوله: «ولا تستقلّوا قليل الذنوب»؛ و ج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٦، ح ٣٠.
١١. في «بف»: + «بن ميمون».
١٢. أصبحت الأرضُ قرعاء: رعي نباتها، أي لانبات فيها. راجع: أساس البلاغة، ص ٥٠٣ (قرع).
١٣. في «ج» والوافي والبحار، ج ٧٣: «ائتونا». وفي «د، هـ»: «ايتونا».

بِحَطَبٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ بِأَرْضٍ قَرْعَاءَ، مَا بِهَا مِنْ حَطَبٍ، قَالَ[١]: فَلْيَأْتِ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا قَدَرَ[٢] عَلَيْهِ، فَجَاؤُوا بِهِ حَتّىٰ رَمَوْا بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضَهُ عَلىٰ بَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: هٰكَذَا تَجْتَمِعُ[٣] الذُّنُوبُ.

ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَ الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ طَالِباً، أَلَا وَ إِنَّ طَالِبَهَا يَكْتُبُ «مَا قَدَّمُوا وَ آثَارَهُمْ، وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ[٤] فِي إِمَامٍ مُبِينٍ».[٥]

١١٤ ـ بَابُ الْإِصْرَارِ عَلَى الذَّنْبِ

٢٤٧٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّهِيكِيِّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ الْقَنْدِيِّ[٦]، .... ←

---

١. في «ب» والوسائل: «فقال».
٢. في «هـ»: «يقدر».
٣. في «ز، بر»: «يجتمع».
٤. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٧٠: «وأمّا قوله: أحصيناه، فيحتمل أن يكون في الأصل: أحصاه، فصحّف النسّاخ موافقاً للآية، أي على سبيل الحكاية وقرأ بعض الأفاضل: نكتب، بالنون موافقاً للآية خبراً لـ«إنّ»، أي طالبها هذه الآية على الإسناد المجازيّ. وله وجه، لكنّه مخالف للمضبوط في النسخ». والجملة إشارة إلى الآية ١٢ من سورة يس (٣٦): «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَـٰرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ».
٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، صدر ح ٢٤٢٠، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ، من قوله: «إيّاكم والمحقّرات من الذنوب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٦، ح ٣١.
٦. لم نجد عمّار بن مروان القندي في غير سند هذا الخبر، فالظاهر وقوع التصحيف في العنوان. والمحتمل في بادي الرأي وقوع التصحيف إمّا في لقب العنوان، أو بعض أجزائه الآخر.
أمّا احتمال التصحيف في اللقب، فضعيف؛ فإنّ عمّار بن مروان في رواتنا اثنان: عمّار بن مروان اليشكري، وعمّار بن مروان الكلبي، وروايتهما عن عبدالله بن سنان، أو رواية النهيكي عنهما، غير معهودة لم نجدها في موضع مع الفحص الأكيد.
والظاهر أنّ الصواب في العنوان هو زياد بن مروان القندي؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن خالد في المحاسن، ص ٤٠٢، ذيل ح ٩٦، عن النهيكي، عن القندي؛ وفي المحاسن، ص ٤٢١، ذيل ح ٢٠٠، عن النهيكي، عن زياد ←

عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ[1]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِصْرَارِ[2]، وَ لَا كَبِيرَةَ مَعَ الِاسْتِغْفَارِ[3]».[4]

٢٤٧١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ لَمْ يُصِرُّوا عَلىٰ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ»[5] قَالَ: «الْإِصْرَارُ[6] أَنْ يُذْنِبَ الذَّنْبَ[7]، فَلَا يَسْتَغْفِرَ[8] اللّٰهَ[9]، وَ لَا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِتَوْبَةٍ[10]؛ فَذٰلِكَ الْإِصْرَارُ».[11]

← القندي.

وأمّا ما ورد في المحاسن، ص ٥٤٤، ح ٨٥١ من روايته عن النهيكي عن عبدالله بن محمّد، عن زياد بن مروان، أو ص ٥٩٣، ح ١٠٧ من روايته عن النهيكي، عن عبدالله بن محمّد، عن زياد بن مروان القندي، فقد ورد الأوّل في البحار، ج ٦٣، ص ١٦٢، ح ٩؛ و ج ٨٦، ص ٣٦٠، ح ٣٩. والثاني في البحار، ج ٦٣، ص ٣٩٧، ح ١٢، وفي المواضع الثلاثة «النهيكي عبدالله بن محمّد» وهو الصواب.

هذا، و روى زياد بن مروان عن عبدالله بن سنان في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٨٦.

١. في «ه»: - «عن عبدالله بن سنان».

٢. في «ه»: «إصرار».

٣. في «ه»: «استغفار».

٤. الأمالي للصدوق، ص ٤٣٣، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ التوحيد، ص ٤٠٧، ضمن الحديث الطويل ٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ ثواب الأعمال، ص ٣٣٠، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن النبيّ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦١٨.

٥. آل عمران (٣): ١٣٥.

٦. هكذا في «ب، د، ز، ص، ه، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار وتفسير العيّاشي. وفي المطبوع: + «هو».

٧. في تفسير العيّاشي: «العبد».

٨. في «بر» والبحار وتفسير العيّاشي: «ولا يستغفر».

٩. في «ج، ه، بر، بف» والوافي والبحار: - «الله».

١٠. في «ه» وحاشية «بر، بف»: «بتركه». وفي الوسائل وتفسير العيّاشي: «بالتوبة».

١١. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٩٨، ح ١٤٤، عن جابر. الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٨؛ الوسائل، ج ١٥، ←

٢٤٧٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا وَ اللّهِ، لَا يَقْبَلُ[1] اللّهُ شَيْئاً مِنْ طَاعَتِهِ عَلَى الْإِصْرَارِ عَلىٰ شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِيهِ».[2]

١١٥ ـ بَابٌ فِي أُصُولِ الْكُفْرِ وَ أَرْكَانِهِ

٢٨٩/٢

٢٤٧٣ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّهِ عليه السلام[3]: «أُصُولُ الْكُفْرِ[4] ثَلَاثَةٌ: الْحِرْصُ، وَ الِاسْتِكْبَارُ، وَ الْحَسَدُ؛ فَأَمَّا الْحِرْصُ، فَإِنَّ آدَمَ عليه السلام حِينَ نُهِيَ عَنِ الشَّجَرَةِ حَمَلَهُ الْحِرْصُ عَلىٰ أَنْ أَكَلَ[5] مِنْهَا؛ وَ أَمَّا الِاسْتِكْبَارُ، فَإِبْلِيسُ[6] حَيْثُ[7] أُمِرَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ، فَأَبىٰ[8]؛ وَ أَمَّا الْحَسَدُ، فَابْنَا آدَمَ

---

* ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٨٢؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٩.

١. في «ه»: «ما يقبل».

٢. الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٧٩.

٣. في حاشية «بر»: «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول».

٤. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٧٣: «كأنّ المراد بأُصول الكفر ما يصير سبباً للكفر أحياناً، لا دائماً، وللكفر أيضاً معان كثيرة: منها ما يتحقّق بإنكار الربّ سبحانه والإلحاد في صفاته. ومنها ما يتضمّن إنكار أنبيائه و حججه، أو ما أتوابه من أُمور المعاد و أمثالها. ومنها ما يتحقّق بمعصية الله و رسوله. ومنها ما يكون بكفران نعم الله تعالى إلى أن ينتهي إلى ترك الأولى، فالحرص يمكن أن يصير داعياً إلى ترك الأولى، أو ارتكاب صغيرة أو كبيرة حتّى ينتهي إلى جحود يوجب الشرك والخلود، فما في آدم عليه السلام كان من الأوّل، ثمّ تكامل في أولاده حتّى انتهى إلى الأخير، فصحّ أنّه أصل الكفر، وكذا سائر الصفات».

٥. في «بس» والخصال: «أن يأكل».

٦. في «ه»: «فإنّ إبليس».

٧. في حاشية «ج» والبحار والخصال والأمالي: «حين».

٨. في «ه»: «فلم يسجد». وفي البحار والأمالي: «استكبر». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٦٨: «قد كان إباء إبليس لعنه الله من السجود عن حسد و استكبار، وإنّما خصّ الاستكبار بالذكر لأنّه تمسّك به، حيث قال: ﴿أنا

حَيْثُ[1] قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ[2]».[3]

٢٤٧٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ[4] ﷺ: أَرْكَانُ الْكُفْرِ أَرْبَعَةٌ: الرَّغْبَةُ، وَ الرَّهْبَةُ، وَ السَّخَطُ[5]، وَ الْغَضَبُ».[6]

٢٤٧٥ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللّٰهِ[7] الدُّهْقَانِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: إِنَّ[8] أَوَّلَ مَا عُصِيَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ

= خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦]، أو لأنّ الاستكبار أقبح من الحسد؛ لأنّ المتكبّر يدّعي مشاركة الباري في أخصّ صفاته».

١. في الخصال والأمالي: «حين».

٢. في الخصال والأمالي: + «حسداً».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٧؛ والخصال، ص ٩٠، باب الثلاثة، ح ٢٨، بسندهما عن بكر بن محمّد ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٣٩، ح ٣١٠٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٤، إلى قوله: «والاستكبار والحسد»؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٤، ح ١.

٤. في حاشية «ج»: «رسول الله».

٥. في «بر»: + «بقضاء الله». ولعلّ المراد بالرغبة الرغبة في الدنيا والحرص عليها، وبالرهبة الخوف من فواتها والهمّ من زوالها، وبالسخط عدم الرضا بقضاء الله وانقباض النفس في حكمه، وبالغضب ثوران النفس نحو الانتقام عند مشاهدة ما لايلائمها من المكاره والآلام. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٦٩.

٦. الأمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٨، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم. الجعفريّات، ص ٢٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أميرالمؤمنين ﷺ، مع زيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٢٢٣، مع زيادة في أوّله؛ وفيه، ص ٢٠٧، عن أميرالمؤمنين ﷺ ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ١٨٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٥، ح ٢.

٧. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف، جر». وفي «هـ» والمطبوع: «عبدالله». والصواب ما أثبتناه، وعبيدالله هذا، هو عبيدالله بن عبدالله الدهقان المترجم في رجال النجاشي، ص ٢٣١، الرقم ٦١٤، و في الفهرست للطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٦٩. و روى نوح بن شعيب عنه بعنوان عبيدالله بن عبدالله الدهقان في الكافي، ح ١٢٩.

٨. في «هـ» والخصال: ـ «إنّ».

بِهِ سِتٌّ[١]: حُبُّ الدُّنْيَا، وَ حُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَ حُبُّ الطَّعَامِ، وَ حُبُّ النَّوْمِ، وَ حُبُّ الرَّاحَةِ[٢]، وَ حُبُّ النِّسَاءِ».[٣]

٢٤٧٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَنَّ رَجُلاً مِنْ خَثْعَمٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَبْغَضُ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ؟ فَقَالَ: الشِّرْكُ بِاللّٰهِ، قَالَ: ثُمَّ[٤] مَا ذَا؟ قَالَ: قَطِيعَةُ الرَّحِمِ، قَالَ: ثُمَّ مَا ذَا؟ قَالَ: الْأَمْرُ بِالْمُنْكَرِ، وَ النَّهْيُ عَنِ الْمَعْرُوفِ».[٥] ٢٩٠/٢

٢٤٧٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ يَزِيدَ الصَّائِغِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: رَجُلٌ عَلىٰ هٰذَا الْأَمْرِ إِنْ حَدَّثَ كَذَبَ، وَ إِنْ وَعَدَ أَخْلَفَ، وَ إِنِ ائْتُمِنَ خَانَ، مَا مَنْزِلَتُهُ؟

---

١. في «ص» والوافي: + «خصال». وفي الخصال: «بستّ خصال».

٢. في «هـ»: «وحبّ الراحة و حبّ النوم». والمراد الإفراط في تلكم الصفات بحيث ينتهي إلى ارتكاب الحرام أو ترك السنن والاشتغال عن ذكرالله؛ أو حبّ الحياة الدنيا المذمومة، وحبّ الرئاسة بالجور والظلم، و حبّ الطعام بحيث لايبالي حصل من حلال أو حصل من حرام، وحبّ النوم بحيث يصير مانعاً من الطاعات الواجبة والمندوبة، وكذا حبّ الراحة وحبّ النساء. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٧٥.

٣. المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٩، عن نوح بن شعيب النيسابوري، عن عبيد بن عبدالله الدهقان. الخصال، ص ٣٣٠، باب الستّة، ح ٢٧، بسنده عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٥، ح ٣.

٤. في «هـ»: «ثمّ قال». وفي «بف»: «ثمّ قال: ثمّ».

٥. المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٠، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة ومحمّد بن سنان. وفي الكافي، كتاب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٨٣٢٧؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٣٥٥، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦، و فيه: «نروى أنّ رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ...»، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٥، ص ٩١٥، ح ٣٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢١، ذيل ح ٢١١٣٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٦، ح ٤.

قَالَ: «هِيَ أَدْنَى الْمَنَازِلِ مِنَ الْكُفْرِ وَ لَيْسَ بِكَافِرٍ».[١]

٢٤٧٨ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ عَلَامَاتِ[٢] الشَّقَاءِ جُمُودُ الْعَيْنِ[٣]، وَ قَسْوَةُ الْقَلْبِ، وَ شِدَّةُ الْحِرْصِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا[٤]، وَ الْإِصْرَارُ عَلَى الذَّنْبِ».[٥]

٢٤٧٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «خَطَبَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله النَّاسَ[٦]، فَقَالَ: أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟ قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ[٧] صلى الله عليه وآله: الَّذِي يَمْنَعُ رِفْدَهُ[٨]، وَ يَضْرِبُ عَبْدَهُ، وَ يَتَزَوَّدُ[٩] وَحْدَهُ؛ فَظَنُّوا أَنَّ اللّٰهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقاً هُوَ شَرٌّ[١٠] مِنْ هٰذَا.

---

١. الوافي، ج ٤، ص ١٩٩، ح ١٨١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٨٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٦، ح ٥.

٢. في «ج، هـ، بر» وشرح المازندراني والوافي: «علامة».

٣. جمدت عينه: قلّ دَمْعُها. المصباح المنير، ص ١٠٧ (جمد).

٤. في الخصال، ص ٢٤٢: «الرزق».

٥. الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٦، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله . وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٢٤٣، باب الأربعة، ح ٩٧؛ والجعفريّات، ص ١٦٨، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله . تحف العقول، ص ١٠، ضمن الحديث الطويل؛ و ص ٤٧، عن النبيّ صلى الله عليه وآله . الاختصاص، ص ١١١، وفيه: «أنّ للمنافق أربع علامات ...»؛ وفيه، ص ٢٢٨: «أربع من علامات النفاق ...»، وفيهما مرسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام ، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ، ومع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٨٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٧، ح ٦.

٦. في «ز»: «للناس».

٧. في «ج» والوسائل والبحار: «فقال».

٨. رَفَدَه رَفْداً: أعطاه أو أعانه. والرِّفْد: اسم منه. المصباح المنير، ص ٢٣٢ (رفد).

٩. في «هـ»: «ينزل». وفي مرآة العقول: «ويتزوّد وحده، أي يأكل زاده وحده من غير رفيق مع الإمكان. أو أنّه لا يعطي من زاده غيره شيئاً من عياله وغيرهم. وقيل: أي لا يأخذ نصيب غيره عند أخذ العطاء، وهو بعيد». و«الزاد»: طعام يتّخذ للسفر. الصحاح، ج ٢، ص ٤٨١ (زود).

١٠. في «هـ»: «أشرّ» وكذا فيما يأتي.

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْ ذٰلِكَ؟ قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ ﷺ: الَّذِي لَا يُرْجىٰ خَيْرُهُ، وَ لَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ؛ فَظَنُّوا أَنَّ اللّٰهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقاً هُوَ شَرٌّ مِنْ هٰذَا.

ثُمَّ قَالَ: أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْ ذٰلِكَ[١]؟ قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ[٢]، قَالَ ﷺ: الْمُتَفَحِّشُ اللَّعَّانُ، الَّذِي إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَنَهُمْ، وَ إِذَا ذَكَرُوهُ لَعَنُوهُ».[٣]

٢٤٨٠ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقاً ـ وَ إِنْ صَامَ وَ صَلّىٰ، وَ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ـ: مَنْ إِذَا ائْتُمِنَ خَانَ، وَ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَ إِذَا[٥] وَعَدَ أَخْلَفَ؛ إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ قَالَ[٦] فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّ اللّٰهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾[٧] وَ قَالَ: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللّٰهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[٨] وَ فِي[٩] قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ اذْكُرْ فِى الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَ كَانَ رَسُولاً نَبِيًّا﴾[١٠]».[١١] ٢٩١/٢

٢٤٨١ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

---

١. في «هـ»: «ذلكم».
٢. في الوسائل: - «يا رسول الله».
٣. راجع: معاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢ ـ الوافي، ج ٥، ص ٩٥٦، ح ٣٣٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٩٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٧، ح ٧.
٤. في حاشية «ج»: «أصحابنا».
٥. في «ص»: «وإن».
٦. في «بر»: «يقول».
٧. الأنفال (٨): ٥٨.
٨ النور (٢٤): ٧.
٩. في «هـ»: - «في».
١٠. مريم (١٩): ٥٤.
١١. قرب الإسناد، ص ٢٨، ح ٩٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ؑ عن النبيّ ﷺ، إلى قوله: «وإذا وعد أخلف» مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله. الخصال، ص ٢٥٤، باب الأربعة، ح ١٢٩، بسند آخر عن النبيّ ﷺ. مصباح الشريعة، ص ١٤٤، الباب ٦٨، عن أبي عبدالله ؑ عن النبيّ ﷺ، وفيهما مع اختلاف وزيادة. تحف العقول، ص ١٠، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين ؑ؛ وفيه، ص ٣١٥، ضمن الحديث الطويل، عن الصادق ؑ، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ١٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٨، ح ٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْعَدِكُمْ مِنِّي شَبَهاً[1]؟ قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، قَالَ ﷺ: الْفَاحِشُ الْمُتَفَحِّشُ الْبَذِيءُ[2] الْبَخِيلُ الْمُخْتَالُ[3]، الْحَقُودُ[4] الْحَسُودُ، الْقَاسِي الْقَلْبِ، الْبَعِيدُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ يُرْجىٰ، غَيْرُ الْمَأْمُونِ مِنْ كُلِّ شَرٍّ[5] يُتَّقىٰ».[6]

٢٤٨٢ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ رَفَعَهُ إِلىٰ سَلْمَانَ، قَالَ:

إِذَا أَرَادَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - هَلَاكَ عَبْدٍ، نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ، فَإِذَا[7] نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ، لَمْ تَلْقَهُ[8] إِلَّا خَائِناً مَخُوناً[9]، فَإِذَا[10] كَانَ خَائِناً مَخُوناً، نُزِعَتْ[11] مِنْهُ الْأَمَانَةُ، فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ، لَمْ تَلْقَهُ[12] إِلَّا فَظّاً[13] غَلِيظاً، فَإِذَا كَانَ فَظّاً غَلِيظاً، نُزِعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ[14] الْإِيمَانِ، فَإِذَا[15] نُزِعَتْ مِنْهُ

---

١. في «هـ»: «سبباً».

٢. «البذي»: الفاحش القول؛ من البذاء، وهو الفحش في القول. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٩ (بذا)؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٠ (بذأ).

٣. «المختال»: المتكبّر. تقول منه: اختال فهو ذو خُيَلاء، وذو خال وذو مَخيلة، أي ذو كبر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

٤. في «بف»: - «الحقود».

٥. في «هـ»: «شيء».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤١، ح ٢٠٦٩١؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٩، ح ٩.

٧. في «بر، بف»: «وإذا».

٨. في «ص، بس»: «لم يلقه» أي الإنسان.

٩. في «د»: «مخوّناً». وفي الوافي: «مخوّناً، على صيغة الفاعل أو المفعول؛ من خوّنه تخويناً، إذا نسبه إلى الخيانة. ونقّصه». وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨١.

١٠. في البحار: «فإن».

١١. في البحار: «نزع».

١٢. في «ص»: «لم يلقه».

١٣. رجل فظّ، أي سيّئ الخلق. وفلان أفظّ، أي أصعب خُلُقاً وأشرس. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٩ (فظظ).

١٤. «الرِّبقة» في الأصل: عروة في حَبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تُمسكها، فاستعارها للإيمان، يعني ما يشدّ المؤمن به نفسه من عُرى الإيمان، أي حدوده وأحكامه، وتجمع الربقة على رِبَق. و يقال للحبل الذي تكون فيه الربقة: رِبْق، وتجمع على أرباق ورِباق. النهاية، ج ٢، ص ١٩٠ (ربق).

١٥. في «ب»: «ومن». وفي حاشية «ب»: «وإذا».

رِبْقَةَ الْإِيمَانِ[١]، لَمْ تَلْقَهُ[٢] إِلَّا شَيْطَاناً مَلْعُوناً[٣].

٢٤٨٣ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الْكَرْخِيِّ: ٢٩٢/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَلْعُونَاتٌ مَلْعُونٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ: الْمُتَغَوِّطُ فِي ظِلِّ النُّزَّالِ[٤]، وَ الْمَانِعُ الْمَاءَ[٥] الْمُنْتَابَ[٦]، وَ السَّادُّ الطَّرِيقَ الْمَعْرَبَةَ[٧]».[٨]

٢٤٨٤ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: ثَلَاثٌ[٩] مَلْعُونٌ[١٠] مَنْ فَعَلَهُنَّ: الْمُتَغَوِّطُ فِي ظِلِّ النُّزَّالِ[١١]، وَ الْمَانِعُ الْمَاءَ[١٢] الْمُنْتَابَ، .... ←

---

١. في «ب»: «الإسلام». وفي حاشية «ب»: «إيمان».

٢. في «ص»: «لم يلقه». وفي «هـ»: «فلم تلقه».

٣. الاختصاص، ص ٢٤٨، مرسلاً عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ، وفيه: «أوّل ما ينزع من العبد الحياء...» مع اختلاف يسير. راجع: معاني الأخبار، ص ٤١٠، ح ٩٤ ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٠، ح ١٠.

٤. المراد بظلّ النزّال تحت سقف أو شجرة ينزلها المسافرون، وقد يعمّ بحيث يشمل المواضع المعدّة لنزولهم وإن لم يكن فيه ظلّ؛ لاشتراك العلّة أو بحمله على الأعمّ. والتعبير بالظلّ لكونه غالباً كذلك. والظاهر اختصاص الحكم بالغائط؛ لكونه أشدّ ضرراً، وربّما يعمّ ليشمل البول. البحار، ج ٦٩، ص ١١٢، ذيل ح ١١.

٥. «الماء» مفعول أوّل للمانع، إمّا مجرور بالإضافة من باب الضارب الرجل، أو منصوب على المفعوليّة و«المنتاب» مفعول ثان. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٤؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨٣.

٦. انتابه: قصده مرّة بعد مرّة. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب). والمراد: الماء المباح الذي يتناوب عليه و يؤتى مرّة بعد أُخرى، أي يرد عليه الناس متناوبة ومتبادلة؛ لعدم اختصاصه بأحدهم، كالماء المملوك المشترك بين جماعة.

٧. في «ج، د، هـ، بف» و شرح المازندراني والوافي والبحار: «المقربة». وفي «بر»: «المقرّبة». و «الطريق المعربة»: البيّنة الواضحة. راجع: مجمع البحرين، ج ٢، ص ١١٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٠ (عرب).

٨. الوافي، ج ١٨، ص ١٠١٦، ح ١٨٧٢٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٢، ح ١١.

٩. في الكافي، ح ٣٨٧٥: + «خصال».

١٠. في البحار: «ملعونات».

١١. في الفقيه: «النزل».

١٢. في البحار: «للماء».

وَ السَّادُّ[1] الطَّرِيقَ الْمَسْلُوكَ[2]».[3]

٢٤٨٥ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: «أَ لَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِ رِجَالِكُمْ؟». قُلْنَا[4]: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللّٰهِ.

فَقَالَ[5] ﷺ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ[6] رِجَالِكُمُ الْبَهَّاتَ[7] الْجَرِيءَ[8] الْفَحَّاشَ، الْآكِلَ وَحْدَهُ، وَ[9] الْمَانِعَ رِفْدَهُ، وَ الضَّارِبَ عَبْدَهُ، وَ الْمُلْجِئَ عِيَالَهُ إِلىٰ غَيْرِهِ».[10] ٢٩٣/٢

٢٤٨٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُيَسِّرٍ[11]، عَنْ أَبِيهِ:

---

١. في الكافي، ح ٣٨٧٥ والوافي والتهذيب: «وساد».

٢. في حاشية «بر»: «المعربة».

٣. الكافي، كتاب الطهارة، باب الموضع الذي يكره أن يتغوّط فيه أو يبال، ح ٣٨٧٥، بسنده عن إبراهيم الكرخي. التهذيب، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٥، وفيه: «وفي خبر آخر لعن الله المتغوّط ...» . الوافي، ج ٦، ص ١٠٨، ح ٣٨٦٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٥، ذيل ح ٨٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٤، ح ١٢.

٤. في «ب»: «فقلنا». وفي «ص، هـ، بر، بف» و حاشية «بس» والوافي: «فقالوا».

٥. في «ب، د، ز» والبحار: «قال».

٦. في الوسائل: «قال: شرار» بدل «فقال: إنّ من شرار».

٧. بَهَتَه بَهْتاً وبَهَتاً وبُهتاناً فهو بهّات، أي قال عليه ما لم يفعله. الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤ (بهت).

٨. في «د، بر» والوافي: «الجريّ»، وهو من تخفيف الهمزة بقلبها ياءً وإدغام الياءين. والجريء والجريّ: المقدام على القبيح. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨٥.

٩. في الوافي: - «و».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٠، ذيل ح ١٥٩٧، معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٣٥٦، كتاب المآكل، ح ٦٠، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٢٧، ضمن الحديث، عن النبيّ ﷺ، وفيهما مع اختلاف . الوافي، ج ٥، ص ٨٤١، ح ٣١١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٨٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٤، ح ١٣.

١١. لم نجد رواية ابن أبي عمير عن مُيَسِّر إلاّ في سند هذا الخبر وما ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٣٩٧٧ من

←

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: خَمْسَةٌ لَعَنْتُهُمْ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ[1]: الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللّٰهِ، وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي، وَالْمُكَذِّبُ بِقَدَرِ[2] اللّٰهِ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللّٰهُ، وَالْمُسْتَأْثِرُ[3] بِالْفَيْءِ وَالْمُسْتَحِلُّ[4] لَهُ».[5]

١١٦ ـ بَابُ الرِّيَاءِ

٢٤٨٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ

= رواية محمّد بن أبي عمير، عن ميسّر بن عبدالعزيز. لكن خبر الفقيه ورد في الكافي، ح ٩٠٣٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٦٦، ح ٢٨٣، و ص ١٢٨، ح ٥٦٠، وقد توسّط جميل [بن درّاج] بين ابن أبي عمير وميسّر. والمظنون في ما نحن فيه وقوع التحريف في العنوان، بأن كان الأصل إمّا «ابن ميسّر، عن أبيه» أو «محمّد بن ميسّر، عن أبيه»؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب محمّد بن ميسّر عبدالعزيز، وروى في بعض الأسناد عنه بعنوان محمّد بن ميسّر. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢٠، الرقم ٦٤٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٤٥٧.

ثمّ إنّه روى إبراهيم بن عقبة، عن محمّد بن ميسّر، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي، ح ٨٩٥٣؛ و التهذيب، ج ٧، ص ٧١، ح ٣٠٣ ـ والخبر واحد ـ كما روى إبراهيم بن عقبة، عن محمّد بن ميسّر، عن أبيه، عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليه السلام في المحاسن، ص ٥٣١، ح ٧٧٩.

وبذلك يعرف الخلل في ما ورد في الكافي، ح ١١٩٧٣ من نقل خبر المحاسن عن إبراهيم بن عقبة، عن ميسّر، عن محمّد بن عبدالعزيز، عن أبيه، عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليهما السلام.

١. «كلّ نبيّ» عطف على فاعل «لعنتهم»، أو منصوب على أنّه مفعول معه. و«مجاب» صفة لـ«نبيّ»، أو «كلّ نبيّ» مبتدأ، و«مجاب» خبره، والجملة حاليّة، أو معطوفة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨٦.

٢. في «ه»: «القدر».

٣. الاستئثار: الانفراد بالشيء. النهاية، ج ١، ص ٢٢ (أثر).

٤. في «ب، ج، د، ز» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «المستحلّ» بدون الواو.

٥. المحاسن، ص ١١، كتاب القرائن، ح ٣٣؛ والخصال، ص ٣٤٩، باب السبعة، ح ٢٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي الخصال، ص ٣٥٠، نفس الباب، ح ٢٥، بسند آخر عن عليّ بن الحسين، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٣٣٨، باب الستّة، ح ٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ١٨٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤١، ح ٢٠٦٩٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٥، ح ١٤.

ابْنِ الْقَدَّاحِ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لِعَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ فِي الْمَسْجِدِ: «وَيْلَكَ يَا عَبَّادُ، إِيَّاكَ وَ الرِّيَاءَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللّٰهِ وَكَلَهُ اللّٰهُ إِلىٰ مَنْ عَمِلَ لَهُ».[٢]

٢٤٨٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ هٰذَا[٣] لِلّٰهِ، وَ لَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلّٰهِ فَهُوَ لِلّٰهِ، وَ مَا كَانَ لِلنَّاسِ فَلَا يَصْعَدُ[٤] إِلَى اللّٰهِ[٥]».[٦]

٢٤٨٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «كُلُّ رِيَاءٍ شِرْكٌ؛ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِلنَّاسِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى النَّاسِ،

---

١. في البحار: + «عن أبي بصير». والمراد من ابن القدّاح هو عبدالله بن ميمون، ولم نجد في شيء من الأسناد روايته عن أبي بصير، سواءٌ أقلنا بكونه يحيى الأسدي أو ليثاً المرادي. فالظاهر زيادة «عن أبي بصير» في سند البحار.

٢. المحاسن، ص ١٢٢، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٣٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٩، ذيل ح ١، بسند آخر، وتمام الرواية فيهما: «قال الله عزّ وجلّ: من عمل لي ولغيري، فهو لمن عمل له». الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٦٦، ح ١.

٣. في الكافي، ح ٤٣٢ والمحاسن والتوحيد: - «هذا».

٤. في «ص»: «فهو لا يصعد». والصعود إليه كناية عن القبول.

٥. في الكافي، ح ٢٢٢٩: «إلى السماء».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، صدر ح ٢٢٢٩. وفيه، كتاب التوحيد، باب الهداية أنّها من الله عزّوجلّ، صدر ح ٤٣٢، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال. المحاسن، ص ٢٠١، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٨، عن ابن فضّال؛ التوحيد، ص ٤١٤، صدر ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٣٧، صدر ح ٤٨، عن عليّ بن عقبة. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٢.

وَ مَنْ عَمِلَ لِلّٰهِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى اللّٰهِ».[١]

٢٤٩٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحٍ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؈ فِي[٢] قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ[٣]: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً»[٤] قَالَ: «الرَّجُلُ[٥] يَعْمَلُ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ[٦] لَا يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللّٰهِ، إِنَّمَا يَطْلُبُ[٧] تَزْكِيَةَ النَّاسِ يَشْتَهِي أَنْ يُسْمِعَ بِهِ النَّاسَ[٨]، فَهٰذَا[٩] الَّذِي أَشْرَكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ». ٢ / ٢٩٤

ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ أَسَرَّ خَيْراً فَذَهَبَتِ[١٠] الْأَيَّامُ أَبَداً[١١] حَتّىٰ يُظْهِرَ اللّٰهُ لَهُ خَيْراً، وَ مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ شَرّاً فَذَهَبَتِ[١٢] الْأَيَّامُ[١٣] حَتّىٰ يُظْهِرَ اللّٰهُ لَهُ شَرّاً».[١٤]

٢٤٩١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ، قَالَ:

---

١. الزهد، ص ١٣٤، ح ١٧٦، عن محمّد بن سنان، عن يزيد بن خليفة. علل الشرائع، ص ٥٦٠، ح ٤، بسنده عن يزيد بن خليفة، مع زيادة في أوّله. وفي المحاسن، ص ١٢١، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٩، ح ١، بسند آخر. فقه الرضا ؈، ص ٣٨٧، وفي كلّها مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٥؛ الوسائل، ج ١ ص ٧١، ح ١٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٣.

٢. في الزهد: «قال سألته عن» بدل «في».

٣. في «هـ»: «قال في قوله» بدل «في قول الله عزّوجلّ».

٤. الكهف (١٨): ١١٠.

٥. في الزهد: «هو العبد» بدل «الرجل».

٦. في الزهد: «الطاعات».

٧. في الزهد: + «به».

٨ في الزهد: - «الناس».

٩. في «بر»: «فهو».

١٠. في الزهد: «فتذهب».

١١. في الزهد: - «أبداً».

١٢. في الزهد: «و ما من عبد أسرّ شرّاً فتذهب».

١٣. هكذا في النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والوافي والوسائل والبحار والزهد. وفي المطبوع: + «أبداً».

١٤. الزهد، ص ١٣٦، ح ١٨٠، عن النضربن سويد. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٩٣، عن جرّاح؛ فقه الرضا ؈، ص ٣٨٧، مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «فهذا الذي أشرك بعبادة ربّه»؛ وفيه، ص ٣٨٨، من قوله: «ما من عبد أسرّ خيراً»، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٤؛ وج ٨٤، ص ٣٤٨.

قَالَ لِيَ[1] الرِّضَا عليه السلام : «وَيْحَكَ، يَا ابْنَ عَرَفَةَ، اعْمَلُوا لِغَيْرِ رِيَاءٍ وَ لَا سُمْعَةٍ؛ فَإِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللّٰهِ وَكَلَهُ اللّٰهُ إِلىٰ مَا عَمِلَ[2]؛ وَيْحَكَ، مَا عَمِلَ أَحَدٌ عَمَلاً إِلَّا رَدَّاهُ[3] اللّٰهُ[4]، إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ[5]، وَ إِنْ شَرّاً فَشَرٌّ[6]».[7]

٢٤٩٢ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

إِنِّي لَأَتَعَشّىٰ مَعَ[8] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام إِذْ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۞ وَلَوْ أَلْقىٰ مَعَاذِيرَهُ»[9]: «يَا أَبَا حَفْصٍ[10]، مَا يَصْنَعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَى اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ[11] ـ بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُ اللّٰهُ تَعَالىٰ؟! إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَةً رَدَّاهُ اللّٰهُ[12] رِدَاءَهَا، إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ[13]، وَ إِنْ شَرّاً فَشَرٌّ[14]».[15]

---

١. في «ه»: - «لي».

٢. في مرآة العقول والبحار: «من عمل».

٣. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٠٧: «ردّاه تردية: ألبسه الرداء، أي يلبسه الله رداءاً؛ فإنّه يلبس فوق الثياب ولايكون مستوراً بثوب آخر ... وربّما يقرأ: رداه، بالتخفيف والهمز. يقال: رداه به، أي جعله له ردءاً وقوّة وعماداً» ونسبه إلى الخبط والتصحيف.

٤. في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: + «به».

٥. في «ب، ه» و شرح المازندراني ومرآة العقول: «فخيراً».

٦. في «ب، ه» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «فشرّاً».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤، ح ٣١٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٦، ح ١٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٤، ح ٥.

٨ في البحار: «عند».

٩. القيامة (٧٥): ١٤ ـ ١٥.

١٠. في الوسائل، ح ١٤٢: «ثمّ قال» بدل «يا أبا حفص».

١١. في الكافي، ح ٢٥٠١: «أن يعتذر إلى الناس بخلاف ما يعلم الله منه» بدل «أن يتقرّب ـ إلى ـ ما يعلم الله تعالى».

١٢. في الكافي، ح ٢٥٠١: «ألبسه الله» بدل «ردّاه الله».

١٣. في «ب، ه»: «فخيراً».

١٤. في «ب، ه»: «فشرّاً».

١٥. سيأتي هذا الحديث بعينه سنداً و متناً في هذا الباب ذيل الرقم ١٥، ولا اختلاف إلّا في موضعين أشرنا إليه. الجعفريّات، ص ١٥٨، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، و تمام الرواية فيه: «من أستر سريرة ألبسه الله تعالى رداها، إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ». الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤، ح ٣١٣٩؛

٢٤٩٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ[1] ﷺ: إِنَّ الْمَلَكَ لَيَصْعَدُ[2] بِعَمَلِ الْعَبْدِ ٢ / ٢٩٥ مُبْتَهِجاً[3] بِهِ، فَإِذَا صَعِدَ بِحَسَنَاتِهِ يَقُولُ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: اجْعَلُوهَا فِي سِجِّينٍ، إِنَّهُ[4] لَيْسَ إِيَّايَ أَرَادَ بِهَا[5]».[6]

٢٤٩٤ / ٨ . وَ بِإِسْنَادِهِ[7] قَالَ:

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؑ: ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ لِلْمُرَائِي: يَنْشَطُ إِذَا رَأَى النَّاسَ، وَ يَكْسَلُ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، وَ يُحِبُّ أَنْ يُحْمَدَ[8] فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ».[9]

٢٤٩٥ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ؑ يَقُولُ: «قَالَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ: أَنَا خَيْرُ شَرِيكٍ، مَنْ أَشْرَكَ مَعِي

ـ الوسائل، ج ١، ص ٥٧، ح ١١٨، من قوله: «إنّ رسول الله ﷺ كان يقول»؛ و ص ٦٥، ح ١٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٥، ح ٦.

١. في «ج، هـ، بر، بف»: «رسول الله».

٢. في «ص»: «يصعد».

٣. في «ص»: «متبهّجاً».

٤. في الجعفريّات: «فإنّه».

٥. في «ب، ج، د، ص، بر، بس، بف» والوسائل والبحار والجعفريّات: «به».

٦. الجعفريّات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ؑ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٧، ح ٧.

٧. المراد من «بإسناده»، هو السند المتقدّم إلى النبيّ ﷺ.

٨. في شرح المازندراني: «أن يحمدوه».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسنده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه ؑ عن النبيّ ﷺ. الجعفريّات، ص ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ؑ. قرب الإسناد، ص ٢٨، صدر ح ٩٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن النبيّ صلوات الله عليهم. الخصال، ص ١٢١، باب الثلاثة، ضمن ح ١١٣، بسند آخر عن أبي عبدالله ؑ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ١٠، عن النبيّ ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٣، ح ١٦٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ٨.

غَيْرِي فِي عَمَلٍ عَمِلَهُ لَمْ أَقْبَلْهُ، إِلَّا مَا كَانَ لِي خَالِصاً».[1]

٢٤٩٦ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَظْهَرَ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ اللّٰهُ، وَ بَارَزَ اللّٰهَ بِمَا كَرِهَهُ[2]، لَقِيَ اللّٰهَ وَ هُوَ مَاقِتٌ[3] لَهُ».[4]

٢٤٩٧ / ١١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ فُضَيْلٍ[5]:

---

١. المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧٠. وفي الزهد، ص ١٣١، ح ١٧٠، عن عثمان بن عيسى، و فيه: «أنا أغنى الأغنياء عن الشريك من أشرك ...»؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٩٤، عن عليّ بن سالم؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١، وفي كلّها مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧١، و تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٩٥؛ و فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ٩.

٢. في «هـ»: «يكرهه». وفي مرآة العقول: «المستفاد من اللغة أنّه من المبارزة في الحرب، فإنّ من يعصي الله سبحانه بمرأى و مسمع، فكأنّه يبارزه ويقاتله».

٣. «المَقْت»: أشدّ البغض. النهاية، ج ٤، ص ٣٤٦ (مقت).

٤. الزهد، ص ١٣٨، ح ١٨٨، بسند آخر. قرب الإسناد، ص ٩٢، ح ٣٠٩، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٤، ح ١٤٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ١٠.

٥. هكذا في «هـ». وفي «بف»: «فضيل أبي العبّاس». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس» والمطبوع والوسائل والبحار: «فضل أبي العبّاس».

وما أثبتناه هو الظاهر، والمراد من فضيل هو فضيل بن عثمان الأعور، ويقال له: الفضل أيضاً، روى صفوان [بن يحيى] عنه بعناوينه المختلفة في الكافي، ح ٣١٦ و ١٥٨٥، والتهذيب، ج ١، ص ٥٨، ح ١٦٢؛ و ص ٧٩، ح ٢٠٤، والمحاسن، ص ٣٩٤، ح ٥٠، والتوحيد، ص ٣١٤، ح ٢؛ و ص ٤٥٧، ح ١٥؛ ورجال الكشّي، ص ٢٣٥، الرقم ٤٢٨؛ و رجال النجاشي، ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٥. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤؛ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧٧؛ رجال النجاشي، ص ٣٠٨، الرقم ٨٤١.

وأمّا رواية صفوان ـ والمراد منه صفوان بن يحيى ـ عن الفضل أبي العبّاس ـ وهو الفضل بن عبدالملك البقباق ـ فلم تثبت في موضع.

والمحتمل قويّاً أنّ لفظة «أبي العبّاس» زيدت في حاشية بعض النسخ تفسيراً لفضل ثمّ اُدرجت في المتن، في الاستنساخات التالية سهواً.

هذا، وجدير بالذكر أنّ نسخة «هـ» هي أقدم النسخ وأكثرها اعتباراً في ما نحن فيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَا يَصْنَعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُظْهِرَ حَسَناً وَ يُسِرَّ[١] سَيِّئاً، أَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلىٰ نَفْسِهِ، فَيَعْلَمَ أَنَّ ذٰلِكَ لَيْسَ كَذٰلِكَ؟ وَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾[٢] إِنَّ السَّرِيرَةَ إِذَا صَحَّتْ[٣]، قَوِيَتِ الْعَلَانِيَةُ».[٤]

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْفَضْلِ[٥]، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، مِثْلَهُ.

٢٤٩٨ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ خَيْراً إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْأَيَّامُ حَتّىٰ يُظْهِرَ اللّٰهُ لَهُ خَيْراً، وَ مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ شَرّاً إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْأَيَّامُ حَتّىٰ يُظْهِرَ اللّٰهُ لَهُ شَرّاً».[٦] ٢٩٦/٢

٢٤٩٩ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ[٧] بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِالْقَلِيلِ مِنْ عَمَلِهِ، أَظْهَرَ[٨] اللّٰهُ لَهُ[٩] أَكْثَرَ مِمَّا أَرَادَ[١٠]؛ وَ مَنْ أَرَادَ النَّاسَ بِالْكَثِيرِ مِنْ عَمَلِهِ[١١] فِي تَعَبٍ مِنْ[١٢] بَدَنِهِ وَ سَهَرِ

---

١. في «هـ»: «ويستر».

٢. القيامة (٧٥): ١٤. وفي «ج»: + ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾.

٣. في الوسائل: «صلحت».

٤. الأمالي للمفيد، ص ٢١٤، المجلس ٢٤، ح ٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٥، ح ٣١٤٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٤، ح ١٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٩، ح ١١.

٥. هكذا في «ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف». وفي «ب، جر» والمطبوع: «الفضيل».

هذا، ولا يبعد اتّحاد الفضل هذا مع الفضيل المذكور في السند السابق؛ فإنّه يقال له: الفضل والفضيل كلاهما.

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤، ح ٣١٣٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٧، ح ١١٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٩، ح ١٢.

٧. في «هـ»: - «عليّ».

٨. في البحار: «أظهره»، وكذا في مرآة العقول نقلاً عن بعض النسخ.

٩. في «هـ»: «جلّ وعزّ» بدل «له».

١٠. في المحاسن: «أراده به».

١١. في «ص»: + «كان».

١٢. في «بر»: «في».

مِنْ لَيْلِهِ[١]، أَبَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَّا أَنْ يُقَلِّلَهُ فِي عَيْنِ مَنْ سَمِعَهُ».[٢]

٢٥٠٠ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ[٣] زَمَانٌ تَخْبُثُ[٤] فِيهِ سَرَائِرُهُمْ، وَ تَحْسُنُ فِيهِ عَلَانِيَتُهُمْ طَمَعاً فِي الدُّنْيَا، لَا[٥] يُرِيدُونَ بِهِ مَا عِنْدَ رَبِّهِمْ[٦]، يَكُونُ دِينُهُمْ[٧] رِيَاءً، لَا يُخَالِطُهُمْ خَوْفٌ، يَعُمُّهُمُ اللّٰهُ[٨] بِعِقَابٍ، فَيَدْعُونَهُ[٩] دُعَاءَ الْغَرِيقِ[١٠]، فَلَا يَسْتَجِيبُ[١١] لَهُمْ».[١٢]

٢٥٠١ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

إِنِّي لَأَتَعَشّىٰ مَعَ[١٣] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام إِذْ تَلَا هٰذِهِ الْآيَةَ: ﴿بَلِ الْإِنْسٰانُ عَلىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۝ وَ لَوْ أَلْقىٰ مَعٰاذِيرَهُ﴾[١٤]: «يَا أَبَا حَفْصٍ، مَا يَصْنَعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَعْتَذِرَ إِلَى النَّاسِ بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُ اللّٰهُ مِنْهُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله كَانَ[١٥] يَقُولُ: مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَةً أَلْبَسَهُ اللّٰهُ رِدَاءَهَا، إِنْ

---

١. في «هـ»: «ليلته».

٢. المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٤، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط، عن يحيى بن بشير النبّال، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ٥، ص ٨٥٥، ح ٣١٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٠، ح ١٣.

٣. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «على أُمّتي». وفي ثواب الأعمال: «في أُمّتي».

٤. في «هـ» ومرآة العقول: «يخبث».

٥. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «ولا».

٦. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «عند الله ربّهم». وفي ثواب الأعمال: «عند الله» كلاهما بدل «عند ربّهم».

٧. في ثواب الأعمال: «أمرهم».

٨. في الكافي، ح ١٥٢٩١: + «منه».

٩. في «هـ»: «فيدعون».

١٠. في «ب»: + «له».

١١. في «ز، هـ» وحاشية «بر، بف» وثواب الأعمال: «فلا يستجاب».

١٢. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٩١. وفي ثواب الأعمال، ص ٣٠١، ح ٣، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٠، ح ١٤.

١٣. في البحار: «عند».

١٤. القيامة (٧٥): ١٤ـ ١٥.

١٥. في «بس»: - «كان».

خَيْراً فَخَيْرٌ، وَ إِنْ شَرّاً فَشَرٌّ[١]».[٢]

٢٥٠٢ / ١٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : أَنَّهُ[٣] قَالَ: «الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ[٤] أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ». قَالَ: وَ مَا الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ؟ قَالَ: «يَصِلُ الرَّجُلُ بِصِلَةٍ، وَ يُنْفِقُ نَفَقَةً لِلّٰهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَكُتِبَ[٥] لَهُ سِرّاً، ثُمَّ يَذْكُرُهَا[٦] فَتُمْحىٰ[٧]، فَتُكْتَبُ[٨] لَهُ عَلَانِيَةً، ثُمَّ يَذْكُرُهَا فَتُمْحىٰ، وَ تُكْتَبُ[٩] لَهُ رِيَاءً».[١٠] ٢٩٧/٢

٢٥٠٣ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

---

١. في «ب، هـ»: «إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً». وفي «ص»: «إن خير فخيراً، و إن شرّاً فشرّاً».

٢. قد مرّ هذا الحديث بعينه سنداً و متناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٦، ولااختلاف إلّا في قوله: «أن يعتذر إلى الناس» وقوله: «ألبسه الله» كما أشرنا في موضعه. وقال العلّامة المجلسي في مرآة العقول: «كأنّه أعاده لاختلاف النسخ في ذلك. وهو بعيد. ولعلّه كان على السهو. وما هنا كأنّه أظهر في الموضعين». وقال المحقّق الشعراني في هامش شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٨٢: «هذا يدلّ على جواز نقل الحديث بالمعنى، دون اللفظ».

٣. في «هـ»: - «أنّه».

٤. أبقيت عليه: إذا رحمته وأشفقت عليه. النهاية، ج ١، ص ١٤٧ (بقي). وفي مرآة العقول: «الإبقاء على العمل، أي حفظه ورعايته والشفقة عليه من ضياعه».

٥. في «د، هـ» ومرآة العقول والبحار: «فتكتب». وفي المرآة على بناء المجهول. وفي «ز، بر» والوسائل: «فكتبت». وفي «بس»: «تكتب». وفي حاشية «بس»: «يكتب». وفي الوافي: «فيكتب».

٦. اتّفقت النسخ على بناء المجرّد في الموضعين، وهو أنسب.

٧. في مرآة العقول: «قوله: فتمحى، على بناء المجهول من باب الإفعال. ويمكن أن يقرأ على بناء المعلوم من الافتعال بقلب التاء ميماً».

٨. في الوافي: «ويكتب». وفي البحار، ج ٧٠: «وتكتب».

٩. في «ج، هـ» والبحار، ج ٧٠: «فتكتب». وفي «ز»: «فيكتب».

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٣؛ وج ٧٢، ص ٢٩٢، ح ١٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ: اخْشَوُا اللّٰهَ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعْذِيرٍ[١]، وَ اعْمَلُوا لِلّٰهِ فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَ لَا سُمْعَةٍ؛ فَإِنَّهُ[٢] مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللّٰهِ وَكَلَهُ اللّٰهُ[٣] إِلىٰ عَمَلِهِ[٤]».[٥]

١٨/٢٥٠٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَعْمَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْخَيْرِ، فَيَرَاهُ إِنْسَانٌ، فَيَسُرُّهُ ذٰلِكَ؟ فَقَالَ[٦]: «لَا بَأْسَ، مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ هُوَ يُحِبُّ أَنْ يَظْهَرَ[٧] لَهُ فِي النَّاسِ الْخَيْرُ[٨]، إِذَا[٩] لَمْ يَكُنْ صَنَعَ[١٠] ذٰلِكَ لِذٰلِكَ».[١١]

١١٧ ـ بَابُ طَلَبِ الرِّئَاسَةِ

٢٥٠٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[١٢] عليه السلام: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلاً، فَقَالَ[١٣]: «إِنَّهُ يُحِبُّ الرِّئَاسَةَ». فَقَالَ: «مَا ذِئْبَانِ

---

١. في المحاسن: «بتغدير».
٢. في «ب، ج، بر، بس»: «فإنّ».
٣. في «د»: - «الله».
٤. في المحاسن: + «يوم القيامة».
٥. المحاسن، ص ٢٥٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٢، عن جعفر بن محمّد بن عبدالله الأشعري. الكافي، كتاب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ضمن الحديث ٨٣٢٤، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٦٤، ضمن الخطبة ٢٣، وفيهما مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٥٧، ح ٣١٤٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٦، ذيل ح ١٤٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٣، ح ١٧.
٦. في «ب، ج، د، ز، هـ، بس» والوسائل والبحار: «قال».
٧. في «هـ»: + «الله جلّ وعزّ». وفي الوافي: + «الله».
٨. في «هـ»: «الخيرات».
٩. في «بس»: «إذ».
١٠. في «ب» وحاشية «ج»: «يصنع».
١١. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٧، ح ٣١٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٨؛ البحار، ٧٢، ص ٢٩٤، ح ١٨.
١٢. في «ج، ص، هـ» والوافي: + «الرضا».
١٣. في «ب»: «يقال». وفي مرآة العقول: «ضمائر «أنّه» و «ذكر» و «فقال» أوّلاً راجعة إلى معمّر ويحتمل ←

ضَارِيَانِ[١] فِي غَنَمٍ قَدْ تَفَرَّقَ رِعَاؤُهَا بِأَضَرَّ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ[٢] مِنَ[٣] الرِّئَاسَةِ».[٤]

٢٥٠٦ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَخِيهِ أَبِي عَامِرٍ[٥]، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ هَلَكَ».[٦]

٢٥٠٧ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[٧]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَ هٰؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءَ الَّذِينَ يَتَرَأَّسُونَ[٨]، فَوَ اللّٰهِ مَا خَفَقَتِ[٩] النِّعَالُ خَلْفَ رَجُلٍ إِلَّا ←

← رجوعها إلى الإمام عليه السلام».

١. الذئب الضاري: الذي اعتاد بالصيد وإهلاكه؛ من الضراوة بمعنى العادة، يقال: ضَرِيَ بالشيء، إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه، وضري الكلب بالصيد، إذا تطعّم بلحمه ودمه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٨٢ (ضرا).

٢. «في دين المسلم» صلة للضرر المقدّر، وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: ليس ضرر الذئبين في الغنم بأشدّ من ضرر الرئاسة في دين المسلم. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١١٨.

٣. في «ز، بر» والبحار: + «طلب».

٤. رجال الكشّي، ص ٥٠٣، ح ٩٦٦، بسنده عن معمّر بن خلّاد، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره . الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٤٥، ح ١.

٥. في «ب، هـ، بف، جر»: «عن أخيه عن أبي عامر». وهو سهو؛ فإنّ أبا عامر هذا هو أبو عامر بن جناح أخو سعيد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩١، الرقم ٥١٢؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، الرقم ٥١٨٣.

٦. التوحيد، ص ٤٦٠، ح ٣٢، بسند آخر مع زيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٤٠٩، عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره. وفيه، ص ٤٨٦، عن العسكري عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوّله؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٤، مع اختلاف يسير و زيادة . الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٢.

٧. في «هـ»: «عيسى» بدل «خالد».

٨. قرأه المازندراني في شرحه، ج ٩، ص ٢٨٦: «يتراءسون»، ثمّ قال: «الإتيان بصيغة التفاعل ليدلّ على أنّهم أظهروا أنّ أصل الفعل وهو الرئاسة حاصل لهم وهو منتفٍ عنهم، كما في تجاهل وتغافل».

٩. «الخفق»: صوت النعل وما أشبهه من الأصوات. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٠٨ (خفق). وفي مرآة العقول: ←

هَلَكَ[1] وَ أَهْلَكَ».[2]

٢٩٨/٢ ٢٥٠٨ / ٤ . عَنْهُ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ وَ غَيْرِهِ رَفَعُوهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَلْعُونٌ مَنْ تَرَأَّسَ[4]، مَلْعُونٌ[5] مَنْ هَمَّ بِهَا، مَلْعُونٌ مَنْ حَدَّثَ بِهَا نَفْسَهُ[6]».[7]

٢٥٠٩ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ[8] أَبِي عَقِيلَةَ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَرَّامٌ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ[9]، قَالَ:

قَالَ لِي[10] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[11]: «إِيَّاكَ[12] وَ الرِّئَاسَةَ، وَ إِيَّاكَ أَنْ[13] تَطَأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَمَّا الرِّئَاسَةُ فَقَدْ عَرَفْتُهَا؛ وَ أَمَّا أَنْ أَطَأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ،

← «هذا ... تحذير عن تسويل النفس وتكبّرها و استعلائها باتّباعها العوامّ ورجوعهم إليه، فيهلك بذلك، ويهلكهم بإضلالهم وإفتائهم بغير علم».

١. اتّفقت النسخ على التخفيف، وهو ظاهر شرح المازندراني؛ حيث قال: «أمّا هلاكه فلأنّه يورث الفخر والعجب والتكبّر وغيرها من المهلكات». ويجوز فيه البناء على المفعول من التفعيل.

٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧١٠؛ و ج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٣٨٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٣.

٣. في «ب، ج، د، ز»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «بر»: «تراءس».

٥. في البحار: + «كلّ».

٦. في الوسائل: «نفسه بها».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٤، ح ٣١١٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥١، ح ٥.

٨ هكذا في «ز» وحاشية «هـ، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن». والصواب ما أثبتناه. والحسن هذا، هو الحسن بن أيّوب بن أبي عقيلة المذكور في الفهرست للطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٧٩. ويؤيّد ذلك أنّ الخبر رواه الشيخ الصدوق في معاني الأخبار، ص ١٦٩، ح ١، بسنده عن حسين بن أيّوب بن أبي عقيلة الصيرفي.

٩. في «هـ»: - «الثمالي».

١٠. في «هـ» والوسائل، ح ٣٣٣٨٧ والبحار والمعاني، ص ١٦٩: - «لي».

١١. في «هـ»: «عن معمّر بن خلّاد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، أنّه ذكر رجلاً فقال: إنّه يحبّ الرئاسة، فقال» بدل «عن الحسن بن أيّوب - إلى - أبو عبدالله عليه السلام».

١٢. في حاشية «ص»: «إيّاكم».

١٣. في «بر» والوافي: «وأن».

فَمَا ثُلُثَا[١] مَا فِي يَدِي[٢] إِلَّا مِمَّا وَطِئَتْ أَعْقَابَ الرِّجَالِ[٣]؟

فَقَالَ لِي[٤]: «لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ، إِيَّاكَ أَنْ تَنْصِبَ رَجُلاً دُونَ الْحُجَّةِ، فَتُصَدِّقَهُ فِي كُلِّ مَا قَالَ».[٥]

٢٥١٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي: «وَيْحَكَ[٦] يَا أَبَا الرَّبِيعِ، لَا تَطْلُبَنَّ[٧] الرِّئَاسَةَ، وَ لَا تَكُنْ[٨] ذِئْباً[٩]، وَ لَا تَأْكُلْ بِنَا النَّاسَ؛ فَيُفْقِرَكَ[١٠] اللّٰهُ، وَ لَا تَقُلْ[١١] فِينَا مَا لَا نَقُولُ فِي أَنْفُسِنَا؛ فَإِنَّكَ مَوْقُوفٌ[١٢] وَ مَسْؤُولٌ لَا مَحَالَةَ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقاً صَدَّقْنَاكَ، وَ إِنْ كُنْتَ كَاذِباً كَذَّبْنَاكَ».[١٣]

٢٥١١ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ ابْنِ مَيَّاحٍ[١٤]،

---

١. في حاشية «د»: «ثلث». ٢. في «هـ»: «يديّ».

٣. في الوافي: «وطء العقب كناية عن الاتّباع في الفعال وتصديق المقال. واكتفى في تفسيره بأحدهما لاستلزامه الآخر غالباً». وفي مرآة العقول: «أي مشيت خلفهم لأخذ الرواية عنهم، فأجاب ﷺ بأنّه ليس الغرض النهي عن ذلك، بل الغرض النهي عن جعل غير الإمام المنصوب من قبل الله تعالى بحيث تصدّقه في كلّ ما يقول».

٤. في «هـ» والمعاني، ص ١٦٩: - «لي».

٥. معاني الأخبار، ص ١٦٩، ح ١، بسنده عن حسين بن أيوب بن أبي عقيلة الصيرفي، عن كرّام الخثعمي، عن أبي حمزة الثمالي. وفيه، ص ١٧٩، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٥، ص ٨٤٤، ح ٣١٢٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٩؛ وج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٣٨٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٤.

٦. في الوسائل: - «ويحك». ٧. في «ب»: «لاتطلب».

٨. في «ب، ج، د، بس»: «ولاتك».

٩. في «ب، ج» وحاشية «د» ومرآة العقول: «ذَنَباً» أي لا تكن تابعاً للجهّال. وفي «هـ»: «دنيّاً».

١٠. في «هـ» وحاشية «بر»: «فيغيرك». ١١. في «هـ»: «ولاتقول».

١٢. في «هـ»: «مُوقَف». وكلامه عليه السلام إشارة إلى الآية ٢٤ من سورة الصافّات (٣٧) ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾.

١٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٦٨٣، بسند آخر، مع اختلاف - الوافي، ج ٥، ص ٨٤٥، ح ٣١٢١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٤، إلى قوله: «فيفقرك الله»؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥١، ح ٦.

١٤. في «بس» وحاشية «د» والوسائل: «أبي ميّاح». وهو سهو، و ابن ميّاح هذا، هو الحسين بن ميّاح المدائني.

٢/٢٩٩ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ الرِّئَاسَةَ هَلَكَ».[1]

٢٥١٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَ تَرىٰ[2] لَا أَعْرِفُ خِيَارَكُمْ مِنْ شِرَارِكُمْ؟ بَلىٰ وَاللّٰهِ[3]، وَإِنَّ شِرَارَكُمْ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوطَأَ عَقِبُهُ[4]، إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَذَّابٍ، أَوْ عَاجِزِ الرَّأْيِ[5]».[6]

١١٨ ـ بَابُ اخْتِتَالِ[7] الدُّنْيَا بِالدِّينِ

٢٥١٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ يَقُولُ:

= ذكره ابن داود والعلّامة نقلاً عن ابن الغضائري. راجع: خلاصة الأقوال، ص ١٧، الرقم ١٢؛ الرجال لابن داود، ص ٤٤٦، الرقم ١٥٠.

١. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٢، ح ٧.

٢. في «هـ، بر، بف» وحاشية «ص» والوافي والبحار، «أتراني». وفي مرآة العقول: «أترى، على المعلوم أو المجهول استفهام إنكار».

٣. في الوسائل: «الله» بدون الواو.

٤. «أن يوطأ عقبه»، أي يكثر أتباعه، بأن يكون سلطاناً أو مقدّماً أو ذا مالٍ، فيتبعه الناس ويمشون وراءه. النهاية، ج ٥، ص ٢٠٢ (وطأ).

٥. في الوافي: «آخر الحديث يحتمل معنيين: أحدهما: من أحبّ أن يوطأ عقبه لابدّ أن يكون كذّاباً أو عاجز الرأي؛ لأنّه لايعلم جميع ما يسأل عنه، فإن أجاب عن كلّ ما يُسأل فلابدّ من الكذب، وإن لم يجب عمّا لايعلم فهو عاجز الرأي. والثاني: أنّه لابدّ في الأرض من كذّاب يطلب الرئاسة ومن عاجز الرأي يتبعه».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٥، ح ٣١٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٢، ح ٨.

٧. في «ص»: «اختيال»، وقال في مرآة العقول: «هو تصحيف». وفي «هـ»: «احتيال» بالمهملة.

وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَخْتِلُونَ[1] الدُّنْيَا بِالدِّينِ، وَ وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ[2] الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ، وَ وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَسِيرُ[3] الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ بِالتَّقِيَّةِ[4]، أَ بِي يَغْتَرُّونَ[5]، أَمْ عَلَيَّ يَجْتَرِئُونَ[6]؟ فَبِي حَلَفْتُ لَأُتِيحَنَّ[7] لَهُمْ فِتْنَةً تَتْرُكُ[8] الْحَلِيمَ[9] مِنْهُمْ حَيْرَانَ[10]».[11]

١١٩ ـ بَابُ مَنْ وَصَفَ عَدْلاً وَ عَمِلَ بِغَيْرِهِ

٢٥١٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُوسُفَ الْبَزَّازِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام[12]، قَالَ: «إِنَّ[13] مِنْ[14] أَشَدِّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ

---

١. في «ز»: «يختتلون». وفي «ص» و حاشية «بف»: «يختالون». وفي «هـ» وحاشية «بر»: «يحتالون» بالمهملة. وقوله: «يختلون» أي يطلبون الدنيا بعمل الآخرة. يقال: خَتَله يَخْتِله: إذا خَدَعه وراوَغه، وختل الذئب الصيد: إذا تخفّى له. النهاية، ج ٢، ص ٦ (ختل).

٢. في «هـ»: «يفتنون».

٣. في «ص»: «يشير». وفي «هـ، بف»: «يستتر».

٤. في «ب»: «بالتقيّة فيهم».

٥. في «ز»: «يفترّون». وفي «ص»: «تغترّون».

٦. في «ز»: «يجترّون». وفي «ص»: «تجترئون».

٧. في «هـ، بف»: «لأنتجز». وفي «بس» وحاشية «ج، د، بف»: «لأمتحنّ». و«المتح»: النزع والاستخراج. و«لأُتيحنّ»، أي لأُقدّرنّ. يقال: أتاح الله له الشيءَ، أي قدّره له وأنزله به، وتاح له الشيء، وأُتيح، أي قُدّر له. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٥٧؛ النهاية، ج ١، ص ٢٠٢ (تيح).

٨. في «ب، ز»: «يترك».

٩. «الحلم»: الأناة والعقل، وجمعه: أحلام و حلوم. و منه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَـٰمُهُم بِهَـٰذَآ﴾، وهو حليم، وجمعه حُلَماء وأحلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

١٠. في «ب، د» والوافي ومرآة العقول: «حيراناً». وقال في المرآة بأنّ تنوينه للتناسب.

١١. قرب الإسناد، ص ٢٨، ح ٩٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام، من دون الإسناد إلى الرسول صلى الله عليه وآله، مع زيادة. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦، فيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٨، ح ٣١٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٦، ح ٢٠٧٢٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٨٥، ح ٤٩.

١٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «[أنّه]».

١٣. في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر»: - «إنّ».

١٤. في «بف» والوافي والوسائل والبحار والأمالي وتحف العقول: - «من».

عَدلًا، ثُمَّ[1] عَمِلَ بِغَيْرِهِ[2]».[3]

٢/٣٠٠ ٢٥١٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعْشىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ[4]: «مِنْ[5] أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدلًا، وَ عَمِلَ بِغَيْرِهِ».[6]

٢٥١٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مِنْ[7] أَعْظَمِ النَّاسِ حَسْرَةً[8] يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدلًا، ثُمَّ[9] خَالَفَهُ إِلىٰ غَيْرِهِ».[10]

٢٥١٧ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ

---

١. في «بس» والأمالي: «و» بدل «ثمّ».

٢. في الأمالي وتحف العقول: «خالفه إلى غيره» بدل: «عمل بغيره». وفي الوافي: «العدل: الوسط الغير المائل إلى إفراط أو تفريط؛ يعني من علّم غيره طريقاً وسطاً في الأخلاق والأعمال، ثمّ لم يعمل به و لم يحمل نفسه عليه، تكون حسرته يوم القيامة أشدّ من كلّ حسرة؛ وذلك لأنّه يرى ذلك الغير قد سعد بما تعلّمه منه، وبقي هو بعلمه شقيّاً؛ قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصفّ (٦١): ٢-٣] وقال عزّ وجلّ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَ تَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة (٢): ٤٤]».

٣. الأمالي للطوسي، ص ٦٧٩، المجلس ٣٨، ذيل ح ٢٠، بسند آخر؛ المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، صدر ح ١٣٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٩٨، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٩، ح ٣١٢٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٥، ح ٢٠٥٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٣، ح ١.

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: + «إنّ».

٥. في «ب»: - «من».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٩، ح ٣١٢٦.

٧. في «ص، هـ»: - «من».

٨. في «هـ»: «حيرة».

٩. في البحار: «و» بدل «ثمّ».

١٠. الزهد، ص ٧٨، ح ٣٩، بسنده عن ابن أبي يعفور؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٣٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن هشام، عن ابن أبي يعفور. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٩، ح ٣١٢٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٣.

عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ يَحْيىٰ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: قَالَ[١] فِي قَوْلِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَ الْغَاوُونَ﴾[٢] قَالَ[٣]: «يَا أَبَا بَصِيرٍ، هُمْ قَوْمٌ وَصَفُوا عَدْلاً بِأَلْسِنَتِهِمْ، ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلىٰ غَيْرِهِ».[٤]

٢٥١٨ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي[٥] أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَبْلِغْ شِيعَتَنَا أَنَّهُ لَنْ يُنَالَ[٦] مَا عِنْدَ اللّٰهِ إِلَّا بِعَمَلٍ[٧]، وَ أَبْلِغْ شِيعَتَنَا أَنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدْلاً، ثُمَّ يُخَالِفُهُ[٨] إِلىٰ غَيْرِهِ».[٩]

١٢٠ ـ بَابُ الْمِرَاءِ وَ الْخُصُومَةِ[١٠] وَ مُعَادَاةِ الرِّجَالِ

٢٥١٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

---

١. في «هـ» والوافي: - «قال».

٢. الشعراء (٢٦): ٩٤.

٣. في «هـ» والوسائل والزهد، ح ١٨٥: «فقال».

٤. الكافي، كتاب فضل العلم، باب لزوم الحجّة على العالم وتشديد الأمر عليه، ح ١٢٧؛ والزهد، ص ١٣٧، ح ١٨٥، عن عبدالله بن بحر، عن ابن مسكان، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ح ١٨٤، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٣٤، بسند آخر. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٢٣، مرسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦، مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٠، ح ٣١٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٤.

٥. في «ب»: - «لي».

٦. في «ج، هـ، بس»: «لاينال».

٧. في «ب»: + «صالح».

٨ في «هـ» والكافي، ح ٢٠٧٧ والأمالي: «خالفه».

٩. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ذيل ح ٢٠٧٧، بسنده عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن خيثمة. الأمالي للطوسي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٦، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٦، مرسلاً عن خيثمة، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع زيادة، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٠، ح ٣١٢٩.

١٠. في «هـ»: «والخصومات».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِيَّاكُمْ وَ الْمِرَاءَ[1] وَ الْخُصُومَةَ؛ فَإِنَّهُمَا يُمْرِضَانِ[2] الْقُلُوبَ عَلَى الْإِخْوَانِ، وَ يَنْبُتُ عَلَيْهِمَا[3] النِّفَاقُ».[4]

٢٥٢٠ / ٢ . وَ بِإِسْنَادِهِ[5]، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ثَلَاثٌ مَنْ لَقِيَ[6] اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ: مَنْ حَسُنَ[7] خُلُقُهُ، وَ خَشِيَ اللّٰهَ فِي الْمَغِيبِ وَ الْمَحْضَرِ، وَ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَ إِنْ كَانَ مُحِقّاً».[8]

٢/٣٠١ ٢٥٢١ / ٣ . وَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ[9]:

«مَنْ نَصَبَ اللّٰهَ غَرَضاً[10] لِلْخُصُومَاتِ، أَوْشَكَ[11] أَنْ يُكْثِرَ الِانْتِقَالَ[12]».[13]

٢٥٢٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ[14] بْنِ السِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ

---

١. مَارَيْتُه أُمَارِيه مماراةً ومِراءً: جادلته. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى). وفي الوافي: «المراء: الجدال والاعتراض على كلام الغير من غير غرض ديني».

٢. في «هـ»: «تمرضان».

٣. في «بس، بف» وحاشية «ج، د»: «عليها».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ح ٥.

٥. المراد من «بإسناده» هو الطريق المذكور إلى أمير المؤمنين عليه السلام في السند السابق.

٦. في «ص»: «لقيه».

٧. في «ب» والوافي: «حسّن» بتشديد السين.

٨. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥.

٩. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبدالله عليه السلام في سند الحديث ١. والمراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدّم إليه في السند السابق.

١٠. في «بر، بس»: «عَرَضاً»، أي جانباً. و«الغَرَض»: الهدف الذي يرمى إليه. والجمع: أغراض. المصباح المنير، ص ٤٤٥ (غرض). والمراد: كثرة المخاصمة في ذات الله سبحانه وصفاته. نهي عن التفكّر فيها؛ لأنّ العقول قاصرة عن إدراكها، والجدال في الله والخوض في آيات الله يورثان الشكوك والشبه. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٣٧.

١١. في حاشية «بف»: «يوشك».

١٢. في الوافي: + «[من الحقّ إلى الباطل]». والظاهر أنّ هذه الزيادة ليست من الرواية، بل بيانٌ وتفسيرٌ لما قبله من العلّامة الفيض الكاشاني.

١٣. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥.

١٤. في «هـ»: - «صالح».

مَرْوَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «لَا تُمَارِيَنَّ حَلِيماً[1] وَ لَا سَفِيهاً[2]؛ فَإِنَّ الْحَلِيمَ يَقْلِيكَ[3]، وَ السَّفِيهَ يُؤْذِيكَ[4]».[5]

٢٥٢٣ / ٥ . عَلِيٌّ[6]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَا كَادَ[7] جَبْرَئِيلُ عليه السلام يَأْتِينِي إِلَّا قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ شَحْنَاءَ[8] الرِّجَالِ وَ عَدَاوَتَهُمْ[9]».[10]

٢٥٢٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكِنْدِيِّ[11]:

---

١. «الحلم»: الأناة والعقل، وجمعه: أحلام وحلوم. ومنه: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَـٰمُهُم بِهَـٰذَآ﴾، و هو حليم، وجمعه: حُلَماء وأحلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

٢. «السفيه»: الجاهل. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).

٣. في «هـ» وحاشية «بف» وتحف العقول والاختصاص: «يغلبك». وفي «بس»: «يقلبك». و«القِلى»: البغض. يقال: قلاه يقليه قِلىً وقَلىً: إذا أبغضه. النهاية، ج ٤، ص ١٠٥ (قلا).

٤. في «هـ» وتحف العقول والاختصاص: «يرديك».

٥. تحف العقول، ص ٣٧٩؛ الاختصاص، ص ٢٣١، وفيهما ضمن الحديث مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٠، ح ٣٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٦، ح ٨.

٦. في «ج»: «عنه». في «هـ»: + «بن إبراهيم».

٧. في «هـ» وحاشية «بر» والوافي: «ما كان». وجعل في مرآة العقول المبالغة في «ما كاد» أكثر من «ما كان». قال: «وفي الأوّل المبالغة أكثر، أي لم يقرب إتيانه إلّا قال».

٨. «الشحناء»: العَداوة والبغضاء وشَحِنْتُ عليه شَحْناً: حَقَدتُ وأظهرت العداوة. المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شحن).

٩. في «هـ»: «وعداواتهم».

١٠. سيأتي هذا الحديث بعينه سنداً و متناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٩. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٠، ح ٣٣٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١٦١٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ٩.

١١. في «هـ»: «الحسين بن الحسن الكندي». هذا، و قد ترجم النجاشي في رجاله، ص ٤٦، الرقم ٩٥ للحسن بن الحسين بن الحسن الجحدري الكندي. وكذا ذكره الشيخ في رجاله، ص ١٨٠، الرقم ٢١٥١. وذكر البرقي في

←

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «قَالَ جَبْرَئِيلُ ؑ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِيَّاكَ وَ مُلَاحَاةَ[١] الرِّجَالِ».[٢]

٢٥٢٥ / ٧. عَنْهُ[٣]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ؑ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَ الْمُشَارَّةَ[٤]، فَإِنَّهَا تُورِثُ الْمَعَرَّةَ[٥]، وَ تُظْهِرُ الْمُعْوِرَةَ[٦]».[٧]

٢٥٢٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ الْعَابِدِ:

← رجاله، ص ٢٦، حسن بن الحسين، وقال: «كندي». ثمّ إنّه روى عليّ بن الحكم، عن الحسين بن الحسن الكندي، عن أبي عبدالله ؑ في التهذيب، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٤٦٣. واحتمال وقوع التحريف غير منفيّ؛ والله هو العالم.

١. «ملاحاة الرجال»: مقاوَلتهم ومخاصمتهم. يقال: لحيتُ الرجلَ ألحاه لَحْياً: إذا لُمْتَه وعَذَلته. ولا حيته مُلاحاة ولحا: إذا نازعته. النهاية، ج ٤، ص ٢٤٣ (لحا).

٢. الأمالي للصدوق، ص ٤١٦، المجلس ٦٥، ح ١، بسند آخر؛ الأمالي للمفيد، ص ١٩٢، المجلس ٢٣، ح ٢١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه ؑ عن رسول الله ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٥١٢، المجلس ١٨، ح ٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه ؑ عن رسول الله ﷺ، وفي كلّها ضمن الحديث، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٢، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ١٠.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد المذكور في السند السابق.

٤. في «هـ، بر» والوافي: «والمماراة». و«المشارّة»: المخاصمة. ولاتشارّ أخاك: تفاعل من الشرّ، أي لاتفعل به شرّاً يُحوجه إلى أن يفعل بك مثله. الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٥٦ (شرر).

٥. «المعرّة»: الإثم، والأذى، والغُرم، والدية، والخيانة، وتلوّن الوجه غضباً. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦١٣ (عرر).

٦. في «هـ، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «العورة». و«المعورة»: اسم فاعل من أعور الشيء: إذا صار ذا عَوارٍ، أو ذا عَورة. والعَورة: كلّ شيء يستره الإنسان أنَفَةً وحياءً. والعوار: العَيب. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

٧. الاختصاص، ص ٢٣٠، مرسلاً، و تمام الرواية فيه: «إيّاك وعداوة الرجال، فإنّها تورث المعرّة وتبدي العورة». الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ١١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَ الْخُصُومَةَ[1]؛ فَإِنَّهَا تَشْغَلُ الْقَلْبَ[2]، وَ تُورِثُ النِّفَاقَ، وَ تَكْسِبُ الضَّغَائِنَ[3]».[4]

٢٥٢٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: مَا كَادَ[5] جَبْرَئِيلُ عليه السلام يَأْتِينِي إِلَّا قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ شَحْنَاءَ الرِّجَالِ وَ عَدَاوَتَهُمْ[6]».[7] ٢/٣٠٢

٢٥٢٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: مَا أَتَانِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام قَطُّ إِلَّا وَعَظَنِي، فَآخِرُ قَوْلِهِ لِي[8]: إِيَّاكَ وَ مُشَارَّةَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهَا تَكْشِفُ الْعَوْرَةَ[9]، وَ تَذْهَبُ بِالْعِزِّ[10]».[11]

---

١. في الأمالي: + «في الدين». ٢. في الأمالي: + «عن ذكر الله عزّ وجلّ».

٣. في الأمالي: + «وتستجيز الكذب». والضِّغْن والضَّغَن: الحقد والجمع أضغان وكذلك الضغينة وجمعها: الضغائن. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٥٥ (ظغن).

٤. الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ◆ الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٧، ح ١٦١٨٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٨، ح ١٢.

٥. في الوافي: «ما كان». ٦. في «هـ»: «وعداواتهم».

٧. قد مرّ هذا الحديث بعينه سنداً ومتناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٥، فكأنّه تكرار من النسّاخ، كما قال به في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٢؛ و مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٤٠.

٨ في «هـ»: + «قال».

٩. «العورة»: كلّ شيء يستره الإنسان أنَفَةً وحياءً. المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

١٠. في شرح المازندراني: «بالغرّ» بالغين المعجمة والراء المهملة، وقال: «الغرّ، جمع الأغرّ؛ من الغرّة، وهي البياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، وكلّ شيء ترفع قيمته، كما يقال: غرّة ماله. والمراد بها هاهنا محاسن الأُمور والأعمال الصالحة والأخلاق الفاضلة على سبيل التشبيه والاستعارة». وفيه تكلّف واضح.

١١. الأمالي للطوسي، ص ٤٨٢، المجلس ١٧، ح ٢١، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ↩

٢٥٢٩ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَا[1] عَهِدَ إِلَيَّ جَبْرَئِيلُ عليه السلام[2] فِي[3] شَيْءٍ مَا عَهِدَ إِلَيَّ فِي مُعَادَاةِ الرِّجَالِ».[4]

٢٥٣٠ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنْ زَرَعَ الْعَدَاوَةَ، حَصَدَ مَا[5] بَذَرَ[6]».[7]

١٢١ ـ بَابُ الْغَضَبِ

٢٥٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: الْغَضَبُ يُفْسِدُ الْإِيمَانَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ[8]».[9]

← وتمام الرواية: «إيّاكم ومشاورة الناس؛ فإنّها تظهر العرّة وتدفن العزّة». الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٨، ح ١٣.

١. في مرآة العقول: «كلمة «ما» في الأُولى نافية، وفي الثانية مصدريّة، والمصدر مفعول مطلق للنوع. والمراد هنا المداراة مع المنافقين من أصحابه كما فعل صلى الله عليه وآله أو مع الكفّار أيضاً قبل الأمر بالجهاد».

٢. في الوافي: «قطّ».

٣. في حاشية «بس»: «لي».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١٦١٩٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٩، ح ١٤.

٥. في «ج» و حاشية «ص»: «بما».

٦. في «هـ»: «بزر».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٩، ح ١٥.

٨. في مرآة العقول: «أي إذا اُدخل الخلّ العسل ذهبت حلاوته وخاصّيته، وصار المجموع شيئاً آخر، فكذا الإيمان إذا دخله الغضب فسد ولم يبق على صرافته وتغيّرت آثاره، فلا يسمّى إيماناً حقيقة. أو المعنى: أنّه إذا كان طعم العسل في الذائقة فشرب الخلّ، ذهبت تلك الحلاوة بالكلّيّة فلا يجد طعم العسل، فكذا الغضب إذا ورد على صاحب الإيمان، لم يجد حلاوته وذهبت فوائده».

٩. الجعفريّات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية: ←

٢٥٣٢ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُيَسِّرٍ، قَالَ:

ذُكِرَ الْغَضَبُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ[1]، فَمَا يَرْضىٰ أَبَداً حَتّىٰ يَدْخُلَ النَّارَ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ غَضِبَ عَلىٰ قَوْمٍ - وَ هُوَ قَائِمٌ - فَلْيَجْلِسْ مِنْ فَوْرِهِ[2] ذٰلِكَ؛ فَإِنَّهُ[3] سَيَذْهَبُ[4] عَنْهُ[5] رِجْزُ[6] الشَّيْطَانِ، وَ أَيُّمَا رَجُلٍ غَضِبَ عَلىٰ ذِي رَحِمٍ، فَلْيَدْنُ مِنْهُ، فَلْيَمَسَّهُ[7]، فَإِنَّ الرَّحِمَ إِذَا مُسَّتْ[8] سَكَنَتْ[9]».[10]

« الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الصبر العسل و كما يفسد الخلّ العسل ». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب سوء الخلق، ح ٢٦١١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيه «سوء الخلق» بدل «الغضب» . الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٥٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٦٧، ح ٢٢.

١. في «ج»: «لغضب».

٢. فارت القدر تَفور فوراً وفَوَراناً: جاشت. ومنه قولهم: ذهبتُ في حاجة ثمّ أتيت فلاناً من فَوْري، أي قبل أن أسكن. وفار فائره: جاش غضبُه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٣ (فور). وفي مرآة العقول: «أي في غليان الحال وقبل سكون الأمر».

٣. في «هـ»: «وإنّه».

٤. في الوسائل: «يذهب». وفي مرآة العقول: «فإنّه سيذهب، كيمنع، و«الرجز» فاعله. أو على بناء الإفعال، والضمير المستتر فاعله وراجع إلى مصدر «فليجلس»، و«الرجز» مفعوله».

٥. في «بر»: «منه».

٦. «رجز الشيطان»: وساوسه. النهاية، ج ٢، ص ٢٠٠ (رجز).

٧. في «هـ»: «فليلمسه».

٨ وفي الأمالي: «فأيّما رجل غضب وهو قائم فيجلس، فإنّه سيذهب عنه رجز الشيطان؛ وإن كان جالساً فليقم. وأيّما رجل غضب على ذي رحمه فليقم إليه وليدن منه وليمسّه ...». وفي مرآة العقول: «إذا مسّت، على بناء المجهول، أي بمثلها. ويحتمل المعلوم، أي مثلها. وما في رواية المجالس -أي مجالس الصدوق المتقدّم ذكره - أظهر. ويظهر منها أنّه سقط من رواية الكتاب بعض الفقرات متناً وسنداً. فتفطّن؛ إذ هي عين هذه الرواية».

٩. في مرآة العقول: «الظاهر أنّ «سكنت» على بناء المعلوم المجرّد. ويحتمل المجهول من بناء التفعيل».

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٣٤٠، المجلس ٥٤، ح ٢٥، بسنده عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه، عن أبي بصير، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٠، ح ٢٣.

٣٠٣/٢ ٣/٢٥٣٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «الْغَضَبُ مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ».[1]

٤/٢٥٣٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: أَتىٰ رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله رَجُلٌ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْكُنُ الْبَادِيَةَ، فَعَلِّمْنِي جَوَامِعَ الْكَلَامِ[2]، فَقَالَ: آمُرُكَ أَنْ لَا تَغْضَبَ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ[3] الْأَعْرَابِيُّ[4] الْمَسْأَلَةَ[5] ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[6] حَتّىٰ رَجَعَ الرَّجُلُ إِلىٰ[7] نَفْسِهِ، فَقَالَ: لَا أَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ هٰذَا، مَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا بِالْخَيْرِ».

قَالَ: «وَ كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: أَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِنَ الْغَضَبِ؟ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ[8]، فَيَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّٰهُ، وَ يَقْذِفُ الْمُحْصَنَةَ[9]».[10]

٥/٢٥٣٥ . عَنْهُ[11]، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ،

---

١. الزهد، ص ٨٩، ضمن ح ٦٢، عن فضالة بن أيوب، عن داود بن فرقد؛ الخصال، ص ٧، باب الواحد، ح ٢٢، بسند آخر عن يونس بن عبدالرحمن، عن داود بن فرقد. تحف العقول، ص ٣٩٥، عن موسى بن جعفر عليه السلام، ضمن وصيّته للهشام؛ وفيه، ص ٤٨٨، عن العسكري عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٤، ح ٢٤.

٢. في «هـ، بر، بف» والوافي: «الكلم».

٣. في «بر»: - «عليه».

٤. في الوافي: «الأعرابي عليه».

٥. في «هـ»: - «المسألة».

٦. في «هـ»: «مرار».

٧. في «بر»: «على».

٨ في «ب، ج، ز، ص، بس» والوافي والبحار: «يغضب».

٩. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٥: «المحصنة، بالكسر وبالفتح أيضاً على غير قياس، وهي العفيفة يقال: أحصنت المرأة إذا عفّت، و أحصنت نفسها بعقلها التامّ».

١٠. الزهد، ص ٨٩، ح ٦٢، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ٢٠٧٣٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٤، ح ٢٥.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: عَلِّمْنِي عِظَةً أَتَّعِظُ بِهَا، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ[١]: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، عَلِّمْنِي عِظَةً أَتَّعِظُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ[٢]: انْطَلِقْ وَ لَا تَغْضَبْ،[٣] ثُمَّ أَعَادَ[٤] إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ[٥]: انْطَلِقْ وَ لَا تَغْضَبْ؛[٦] ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».[٧]

٢٥٣٦ / ٦ . عَنْهُ[٨]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ:

عَمَّنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ، سَتَرَ اللّٰهُ عَوْرَتَهُ[٩]».[١٠]

٢٥٣٧ / ٧ . عَنْهُ[١١]، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبٍ السِّجِسْتَانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَاةِ فِيمَا نَاجَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِهِ[١٢] مُوسىٰ ﷺ: يَا مُوسىٰ، أَمْسِكْ[١٣] غَضَبَكَ عَمَّنْ مَلَّكْتُكَ عَلَيْهِ؛ أَكُفَّ[١٤] عَنْكَ غَضَبِي[١٥]».[١٦]

---

١. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: - «له».

٢. في الوسائل: - «له».

٣. في «ب، ج، د، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «فلاتغضب».

٤. في «ز» والوافي والوسائل والبحار: «عاد».

٥. في «هـ» والوسائل: - «له».

٦. في «ب، د، ز، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «فلاتغضب».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٣٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٦.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٩. «العورة»: كلّ شيء يستر الإنسانُ أنفةً وحياءً. المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور). وفي مرآة العقول: «ستر الله عورته، أي عيوبه وذنوبه في الدنيا فلا يفضحه بها، أو في الآخرة فيكون كفّارةً عنها، أو الأعمّ منهما».

١٠. ثواب الأعمال، ص ١٦١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٣٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٧.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٢. في «بر»: «به عزّ وجلّ».

١٣. في «هـ»: «أملك».

١٤. يجوز فيه الجزم بالضمّة أيضاً.

١٥. في «هـ»: «غضبي عنك».

١٦. الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ضمن ح ٦؛ والأمالي للمفيد، ص ٢١٠، المجلس ٢٣، ضمن ح ٤٦، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٨.

٨/٢٥٣٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلىٰ بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ: يَا[1] ابْنَ آدَمَ، اذْكُرْنِي فِي غَضَبِكَ؛ أَذْكُرْكَ فِي غَضَبِي، لَا[2] أَمْحَقْكَ فِيمَنْ أَمْحَقُ، وَ ارْضَ بِي مُنْتَصِراً؛ فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ خَيْرٌ مِنِ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ».[3]

٢/٣٠٤

٩/٢٥٣٩ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ[4] عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام مِثْلَهُ، وَ زَادَ فِيهِ[5]: «وَ إِذَا ظُلِمْتَ بِمَظْلِمَةٍ فَارْضَ بِانْتِصَارِي لَكَ[6]، فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ[7] خَيْرٌ مِنِ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ».[8]

١٠/٢٥٤٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

---

١. في «د، هـ، بس، بف» والوافي: - «يا». ٢. في «هـ» والأمالي: «ولا».

٣. الأمالي للطوسي، ص ٢٧٨، المجلس ١٠، ذيل ح ٧٠، بسند آخر عن الهادي، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه: «يقول الله عزّوجلّ: يابن آدم ...» إلى قوله: «لا أمحقك فيمن أمحق» مع اختلاف يسير و زيادة في أوّله. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٦، ح ٢٩.

٤. في «ب، ج، د، بر، بس»: - «عليّ بن». والظاهر ثبوته؛ فقد روى الحسن بن عليّ بن فضّال - و هو المراد من ابن فضّال في مشايخ محمّد بن عبدالجبّار - كتاب عليّ بن عقبة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٤، و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥.

٥. المراد بالزيادة وقوع جملة: «وإذا ظلمت بمظلمة فارض بانتصاري لك» بدل جملة «وارض بي منتصراً» في الخبر السابق، كما في الرواية الآتية. قال المجلسي: «ومفادهما - أي مفاد الجملتين - واحد. ولمّا كان هذا في اللفظ أطول، أطلق عليه لفظ الزيادة. وإنّما ذكر ما بعدها مع كونه مشتركاً بينهما؛ للعلم بموضع الزيادة». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٧؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٥١.

٦. في «ز»: - «لك». ٧. في الوافي: - «فإنّ انتصاري لك».

٨ كنز الفوائد، ج ١، ص ١٣٥، عن عبدالله بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٦، ح ٣٠.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِي التَّوْرَاةِ مَكْتُوباً: يَا[١] ابْنَ آدَمَ، اذْكُرْنِي حِينَ تَغْضَبُ؛ أَذْكُرْكَ عِنْدَ[٢] غَضَبِي، فَلَا أَمْحَقْكَ فِيمَنْ أَمْحَقُ، وَ إِذَا[٣] ظُلِمْتَ بِمَظْلِمَةٍ[٤] فَارْضَ بِانْتِصَارِي لَكَ؛ فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ خَيْرٌ مِنِ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ».[٥]

٢٥٤١ / ١١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ[٦]: «قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ عَلِّمْنِي، قَالَ: اذْهَبْ وَ لَا تَغْضَبْ[٧]، فَقَالَ الرَّجُلُ: قَدِ اكْتَفَيْتُ بِذَاكَ[٨]، فَمَضىٰ إِلَىٰ أَهْلِهِ[٩]، فَإِذَا بَيْنَ قَوْمِهِ[١٠] حَرْبٌ قَدْ قَامُوا صُفُوفاً، وَ لَبِسُوا السِّلَاحَ، فَلَمَّا رَأَىٰ ذٰلِكَ لَبِسَ سِلَاحَهُ، ثُمَّ قَامَ مَعَهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ: لَا تَغْضَبْ، فَرَمَى السِّلَاحَ[١١]، ثُمَّ جَاءَ يَمْشِي إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ عَدُوُّ قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا هٰؤُلَاءِ، مَا كَانَتْ لَكُمْ مِنْ جِرَاحَةٍ[١٢] أَوْ قَتْلٍ أَوْ ضَرْبٍ لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ[١٣]، فَعَلَيَّ فِي مَالِي أَنَا[١٤] .... ←

---

١. في «بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «يا».

٢. في حاشية «ج»: «حين».

٣. في «ز» والبحار: «فإذا».

٤. في «بر»: «مظلمة».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٦.

٦. في «هـ»: - «يقول: إنّ في التوراة مكتوباً» في الحديث السابق، إلى قوله: «عن معلّى بن خنيس عن أبي عبدالله ﷺ قال».

٧. في الوسائل: «فلا تغضب».

٨. في «ب، بر» والبحار، ج ٢٢ و ٧٣: «بذلك».

٩. في «ز»: «قومه».

١٠. في حاشية «بر»: «أهله».

١١. في «هـ»: «بالسلاح».

١٢. في «بف»: «جراحاً» بدل «من جراحة».

١٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٥٣: «ليس فيه أثر، أي علامة جراحة؛ لتصحّ مقابلته للجراحة. والأثر - بالتحريك -: بقيّة الشيء وعلامته؛ وبالضمّ وضمّتين: أثر الجراحة يبقى بعد البرء».

١٤. في «ز»: - «أنا». وفي مرآة العقول: «أنا، إمّا تأكيد للضمير المجرور؛ لأنّهم جوّزوا تأكيده بالمرفوع المنفصل. أو مبتدأ وخبره «أوفيكموه» على بناء الإفعال أو التفعيل. والضمير راجع إلى الموصول، أي عليّ دية ما ذكر».

أُوفِيكُمُوهُ[١]، فَقَالَ الْقَوْمُ: فَمَا كَانَ فَهُوَ[٢] لَكُمْ، نَحْنُ أَوْلىٰ بِذٰلِكَ مِنْكُمْ».

قَالَ: «فَاصْطَلَحَ[٣] الْقَوْمُ، وَ ذَهَبَ الْغَضَبُ».[٤]

٢٥٤٢ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

٢/٣٠٥ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ: «إِنَّ هٰذَا الْغَضَبَ جَمْرَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، تُوقَدُ[٥] فِي قَلْبِ[٦] ابْنِ آدَمَ، وَ إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا غَضِبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ[٧]، وَ انْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ[٨]، وَ دَخَلَ الشَّيْطَانُ فِيهِ، فَإِذَا خَافَ أَحَدُكُمْ ذٰلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، فَلْيَلْزَمِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رِجْزَ الشَّيْطَانِ لَيَذْهَبُ[٩] عَنْهُ[١٠] عِنْدَ ذٰلِكَ».[١١]

٢٥٤٣ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

---

١. في «ج»: «أُوفّيكموه»، على بناء التفصيل. والإيفاء والتوفية: إعطاء الحقّ تامّاً.

٢. في «هـ»: + «خير».

٣. في «ص، بس»: «فأصلح».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ٢٠٧٣٥، إلى قوله: «اذهب ولا تغضب»؛ البحار، ج ٢٢، ص ٨٤، ح ٣٥؛ و ج ٧٣، ص ٢٧٧، ح ٣١.

٥. في «هـ»: «يوقد».

٦. في «ج، د، بس» وحاشية «بر»: «جوف».

٧. في «ب»: «عينه».

٨. «الأوداج»: ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح. واحدها: وَدَج. وقيل: الوَدَجان: عِرقان غليظان عن جانبي ثُغْرَة النحر. النهاية، ج ٥، ص ١٦٥ (ودج).

٩. في «ج، د، ص، بر، بس، بف» والوافي: «يذهب».

١٠. في «ز»: - «عنه».

١١. الأمالي للصدوق، ص ٣٤٠، المجلس ٥٤، ضمن ح ٢٥، بسند آخر عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢١٧، ذيل ح ٨، عن الأصبغ بن نباتة، عن أميرالمؤمنين عليه السلام، وفيهما من قوله: «فإذا خاف أحدكم» مع اختلاف . الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤٢؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٥، ح ١٤٩؛ و ج ٧٣، ص ٢٧٨، ح ٣٢.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «الْغَضَبُ مَمْحَقَةٌ[١] لِقَلْبِ الْحَكِيمِ[٢]». وَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَمْلِكْ غَضَبَهُ، لَمْ يَمْلِكْ عَقْلَهُ».[٣]

٢٥٤٤ / ١٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[٤] ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ: مَنْ كَفَّ نَفْسَهُ[٥] عَنْ أَعْرَاضِ النَّاسِ[٦]، أَقَالَ[٧] اللّٰهُ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَ مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ عَنِ النَّاسِ، كَفَّ اللّٰهُ ـ تَبَارَكَ وَ تَعَالىٰ ـ عَنْهُ عَذَابَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».[٨]

٢٥٤٥ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ عَنِ النَّاسِ، كَفَّ اللّٰهُ عَنْهُ عَذَابَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».[٩]

---

١. في «ب» و شرح المازندراني: «مِمْحقة» بكسر الميم الأُولى. اسم آلة للمحق، وهو الإبطال. و«المحق»: النقص والمحو والإبطال. وقد مَحَقه يَمحَقُه. ومَمْحقة: مَفْعَلة منه، أي مَظِنّة له ومَحْراة به. النهاية، ج ٤، ص ٣٠٣: (محق).

٢. «لقلب الحكيم»: لعقله. يقال: ما قلبُك معك، أيما عَقلُك. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٦ (قلب). وفي شرح المازندراني: «وإنّما خصّ قلب الحكيم بالذكر؛ لأنّ المحق الذي هو إزالة النور إنّما يتعلّق بقلب له نور، وقلب غير الحكيم مظلم ليس له نور؛ أو لأنّ قلب غير الحكيم يُعلم بالأولويّة».

٣. تحف العقول، ص ٣٧١ ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٨، ح ٣٣.

٤. في «هـ» وحاشية «بر»: «أبي عبدالله».

٥. في «ز»: - «نفسه».

٦. في «هـ»: «المسلمين».

٧. في «هـ»: «أقاله». وأقال الله عَثرته: رفعه من سقوطه. ومنه الإقالة في البيع؛ لأنّها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٨. ثواب الأعمال، ص ١٦١، ح ١، بسنده عن عاصم. الزهد، ص ٦٦، ح ٩، بسند آخر. الاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلاً، وفي كلّها عن أبي جعفر ﷺ من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ٢٠٧٣٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٠، ح ٣٤.

٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦١، ح ٢٠٧٤٣.

٣٠٦/٢

١٢٢ ـ بَابُ الْحَسَدِ

٢٥٤٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِي بِأَيِّ[١] بَادِرَةٍ[٢] فَيَكْفُرُ[٣]، وَ إِنَّ الْحَسَدَ لَيَأْكُلُ[٤] الْإِيمَانَ كَمَا تَأْكُلُ[٥] النَّارُ الْحَطَبَ».[٦]

٢٥٤٧ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحٍ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ[٧] الْإِيمَانَ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ[٨]».[٩]

٢٥٤٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

---

١. في الوسائل: «بأدنى».

٢. «البادرة»: ما يَبْدُر من حِدَّة الرجل عند الغضب من قول أو فعل. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧١ (بدر).

٣. في «ب، ص، بر»: «فيكفّر» بالتضعيف. وذكر في مرآة العقول ج ١٠، ص ١٥٦ وجوهاً في معناه. قال في ثالثها: «الثالث: أن يقرأ: فتكفّر، على بناء المجهول من باب التفعيل، أي البوادر عند الغضب مكفّرة غالباً؛ لعذر الإنسان فيه في الجملة، لاسيّما إذا تعقّبتها ندامة ... ويمكن أن يقرأ بالياء، كما في النسخ على هذا البناء أيضاً، أي ينسب إلى الكفر، وإن كان معذوراً عند الله لرفع الاختيار».

٤. في «ز، ص»: «يأكل». ٥. في «بف»: «يأكل».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣٧، ح ١.

٧. في الوسائل: «ليأكل». ٨. في قرب الإسناد: + «اليابس».

٩. الكافي، كتاب الصيام، باب أدب الصائم، ح ٦٣٢٨؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٧٥، بسند آخر. قرب الإسناد، ص ٢٩، ح ٩٤، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي كلّها مع زيادة في أوّله. تحف العقول، ص ٣٦٣، ذيل الحديث، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ص ١٥١، ضمن الخطبة المعروفة بالديباج، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ نهج البلاغة، ص ١١٨، ضمن الخطبة ٨٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤٤، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا اللّٰهَ، وَ لَا يَحْسُدْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً؛ إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ كَانَ مِنْ[١] شَرَائِعِهِ السَّيْحُ فِي الْبِلَادِ، فَخَرَجَ فِي بَعْضِ سَيْحِهِ[٢] وَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ[٣] قَصِيرٌ، وَ كَانَ كَثِيرَ اللُّزُومِ لِعِيسىٰ ﷺ، فَلَمَّا انْتَهىٰ عِيسىٰ إِلَى الْبَحْرِ، قَالَ: بِسْمِ اللّٰهِ بِصِحَّةِ يَقِينٍ مِنْهُ، فَمَشىٰ عَلىٰ ظَهْرِ الْمَاءِ، فَقَالَ الرَّجُلُ الْقَصِيرُ - حِينَ نَظَرَ إِلىٰ عِيسىٰ ﷺ جَازَهُ[٤] -: بِسْمِ اللّٰهِ بِصِحَّةِ يَقِينٍ مِنْهُ، فَمَشىٰ[٥] عَلَى الْمَاءِ، وَ لَحِقَ[٦] بِعِيسىٰ ﷺ، فَدَخَلَهُ[٧] الْعُجْبُ[٨] بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: هٰذَا عِيسىٰ رُوحُ اللّٰهِ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ، وَ أَنَا أَمْشِي عَلَى الْمَاءِ، فَمَا فَضْلُهُ عَلَيَّ؟».

قَالَ: «فَرُمِسَ[٩] فِي الْمَاءِ، فَاسْتَغَاثَ بِعِيسىٰ، فَتَنَاوَلَهُ مِنَ الْمَاءِ، فَأَخْرَجَهُ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ[١٠]: مَا قُلْتَ يَا قَصِيرُ؟ قَالَ: قُلْتُ: هٰذَا[١١] رُوحُ اللّٰهِ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ[١٢]، وَ أَنَا أَمْشِي عَلَى الْمَاءِ[١٣]، فَدَخَلَنِي مِنْ ذٰلِكَ عُجْبٌ[١٤].

فَقَالَ لَهُ عِيسىٰ: لَقَدْ وَضَعْتَ نَفْسَكَ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَكَ اللّٰهُ فِيهِ، فَمَقَتَكَ اللّٰهُ عَلىٰ مَا قُلْتَ، فَتُبْ إِلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - مِمَّا قُلْتَ[١٥]». ٣٠٧/٢

---

١. في «ب، ص»: «في».

٢. يقال: ساح في الأرض يسيح سياحةً: إذا هبّ فيها. والسيح: الذهاب في الأرض للعبادة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢ (سيح).

٣. في «بس»: - «من أصحابه».

٤. في «ز، ص، هـ، بر، بس»: + «قال».

٥. في «ز»: «ومشى».

٦. في البحار، ج ١٤: «فلحق».

٧. في «ب»: «فلحقه».

٨. ورد هاهنا أنّ العُجب غير الحسد فلايناسب ذكر هذاالحديث في هذا الباب. وأُجيب بوجوه: منها: أنّ الحاسد والمعجب يضع نفسه في غير موضعه، وأنّ الحامل له على الجرأة على هذا التمنّي الحسد بمنزلة عيسى ﷺ واختصاصه بالنبوّة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٠١؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٦٤.

٩. «الرَّمْس»: السّتر والتغطية. والرمس في الماء: إدخال الرأس فيه حتّى يغطّيه. وهو كـ«الغَمْس» بالغين. وقيل: هو بالراء أن لايطيل اللّبث في الماء، وبالغين أن يطيله. النهاية، ج ٢، ص ٢٦٣ (رمس).

١٠. في شرح المازندراني: - «له».

١١. في «هـ»: + «عيسى».

١٢. في «ب، ج، د، ز، بر، بس»: - «على الماء».

١٣. في الوافي والبحار: - «على الماء».

١٤. في «هـ»: «العُجب».

١٥. في «هـ»: - «ممّا قلت».

قَالَ: «فَتَابَ الرَّجُلُ، وَ عَادَ إِلىٰ مَرْتَبَتِهِ[1] الَّتِي وَضَعَهُ اللّٰهُ فِيهَا؛ فَاتَّقُوا اللّٰهَ، وَ لَا يَحْسُدَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضاً».[2]

۲۵۴۹ / ۴. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً، وَ كَادَ الْحَسَدُ أَنْ يَغْلِبَ الْقَدَرَ[3]».[4]

۲۵۵۰ / ۵. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «آفَةُ الدِّينِ: الْحَسَدُ، وَ الْعُجْبُ، وَ الْفَخْرُ».[5]

۲۵۵۱ / ۶. يُونُسُ[6]، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله[7]: قَالَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِمُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام: يَا ابْنَ عِمْرَانَ، لَا تَحْسُدَنَّ[8] النَّاسَ عَلىٰ ...... ←

---

۱. في البحار، ج ۷۳: «المرتبة».

۲. الوافي، ج ۵، ص ۸۶۰، ح ۳۱۵۶؛ الوسائل، ج ۱۵، ص ۳۶۵، ح ۲۰۷۵۶، و تمام الرواية فيه: «اتّقوا الله ولا يحسد بعضكم بعضاً»؛ البحار، ج ۱۴، ص ۲۵۴، ح ۴۹؛ و ج ۷۳، ص ۲۴۴، ح ۳.

۳. في الوافي: «لعلّ المراد بغلبة القدر ما قدّر للحاسد والمحسود من الخير».

۴. الخصال، ص ۱۱، باب الواحد، ح ۴۰، عن حمزة بن محمّد، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الأمالي للصدوق، ص ۲۹۵، المجلس ۴۹، ح ۶، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ۲، ص ۱۳۲، ح ۱۶، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، و تمام الرواية فيه: «كاد الحسد أن يسبق القدر». الوافي، ج ۵، ص ۸۶۰، ح ۳۱۵۵؛ الوسائل، ج ۱۵، ص ۳۶۵، ح ۲۰۷۵۷؛ البحار، ج ۷۳، ص ۲۴۶، ح ۴.

۵. الكافي، كتاب الروضة، ح ۱۴۸۱۹، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أميرالمؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ۹۲، عن أميرالمؤمنين عليه السلام، وفيهما ضمن الخطبة المعروفة بالوسيلة هكذا: «الحسد آفة الدين». الوافي، ج ۵، ص ۸۵۹، ح ۳۱۵۳؛ الوسائل، ج ۱۵، ص ۳۶۶، ح ۲۰۷۵۸؛ البحار، ج ۷۳، ص ۲۴۸، ح ۵.

۶. السند معلّق على سابقه. ويروي عن يونس، عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى.

۷. في «بس، بف»: - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله».

۸. في مرآة العقول: «لا تحسدون».

مَا آتَيْتُهُمْ[١] مِنْ فَضْلِي، وَ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلىٰ ذٰلِكَ، وَ لَا تُتْبِعْهُ[٢] نَفْسَكَ؛ فَإِنَّ الْحَاسِدَ سَاخِطٌ لِنِعَمِي[٣]، صَادٌّ لِقَسْمِيَ[٤] الَّذِي[٥] قَسَمْتُ بَيْنَ عِبَادِي، وَ مَنْ يَكُ كَذٰلِكَ، فَلَسْتُ مِنْهُ، وَ لَيْسَ مِنِّي».[٦]

٢٥٥٢ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ فُضَيْلِ[٧] بْنِ عِيَاضٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغْبِطُ[٨] وَ لَا يَحْسُدُ، وَ الْمُنَافِقَ يَحْسُدُ وَ لَا يَغْبِطُ».[٩]

١٢٣ ـ بَابُ الْعَصَبِيَّةِ

٢٥٥٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تُعُصِّبَ لَهُ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ[١٠]

---

١. في «ص، هـ»: «آتاهم».
٢. في «بس»: «فلاتبتغه».
٣. في «هـ» والوسائل: «لنعمتي». وفي «بس»: «النعما» بحذف الهمزة تخفيفاً.
٤. في «هـ»: «لقسمتي».
٥. في البحار، ج ١٣: «التي».
٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ٢٠٧٥٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٧؛ و ج ٧٣، ص ٢٤٩، ح ٦.
٧. هكذا في «ب، ج، ص، هـ، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «د» والمطبوع: «الفضيل». وفي «ز»: «فضل». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٠، الرقم ٨٤٧.
٨. «الغِبْطَة»: أن تتمنّى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحسد. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط).
٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦١، ح ٣١٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ٢٠٧٦٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٥٠، ح ٧.
١٠. في «د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «ربق». و «الرِّبْقَة» في الأصل: عُروة في حبل تُجعل في عُنُق ←

الْإِيمَانِ[١] مِنْ عُنُقِهِ».[٢]

٣٠٨/٢ ٢٥٥٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تُعُصِّبَ لَهُ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَ[٣] الْإِيمَانِ[٤] مِنْ عُنُقِهِ».[٥]

٢٥٥٥ / ٣ . عَلِيٌّ[٦]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله : مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ[٧] حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ عَصَبِيَّةٍ، بَعَثَهُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَعْرَابِ الْجَاهِلِيَّةِ».[٨]

٢٥٥٦ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ، عَنْ

← البهيمة أو يدها تُمسكها، فاستعارها للإيمان، يعني ما يشدّ المؤمن به نفسه من عُرى الإيمان، أي حدوده وأحكامه، وتُجمع الرِّبقة على رِبَق. ويقال للحبل الذي تكون فيه الرِّبقة: رِبْق، وتجمع على أرباق ورِباق. النهاية، ج ٢، ص ١٩٠ (ربق).

١. في «هـ» وثواب الأعمال: «الإسلام».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٢، بسند آخر . الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٣، ح ١.

٣. في «ب، ز، بر»: «ربقة».

٤. في «هـ» وثواب الأعمال: «الإسلام».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ١، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم . الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٣، ذيل ح ١.

٦. هكذا في «ب، ج، د، هـ، بر، بس، بف». وفي «ز» والمطبوع: + «بن إبراهيم».

٧. في «هـ» وحاشية «بر» والأمالي: + «مثقال».

٨. الأمالي للصدوق، ص ٦٠٧ المجلس ٨٨، ح ١٤؛ والجعفريّات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٤، بسند آخر عن العمركي رفعه، قال: «من تعصّب حشره الله يوم القيامة مع أعراب الجاهليّة». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٤، ح ٢.

خَضِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ[١]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَعَصَّبَ، عَصَبَهُ[٢] اللّٰهُ بِعِصَابَةٍ مِنْ نَارٍ».[٣]

٢٥٥٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[٤] أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ السِّمْطِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي[٥] ثَابِتٍ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «لَمْ يَدْخُلِ[٦] الْجَنَّةَ حَمِيَّةٌ غَيْرُ[٧] حَمِيَّةِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَ ذٰلِكَ حِينَ أَسْلَمَ غَضَباً لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي حَدِيثِ السَّلَى[٨] الَّذِي أُلْقِيَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله».[٩]

٢٥٥٨ / ٦ . عَنْهُ[١٠]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَحْسَبُونَ أَنَّ إِبْلِيسَ مِنْهُمْ، وَ كَانَ

---

١. في «هـ» و حاشية «بر»: «سليمان».

٢. في «ب، ج، د، ص، هـ، بر»: «عصّبه».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٣، بسنده عن صفوان، عن حفص، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ٢٠٧٧٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٤، ح ٣.

٤. في «بس»: - «محمّد بن».

٥. في الوسائل: - «أبي». وحبيب هذا، هو حبيب بن أبي ثابت الأسدي المترجم في مصادرنا ومصادر العامّة. راجع: رجال البرقي، ص ٩؛ رجال الطوسي، ص ١١٢، الرقم ١١٠٠؛ تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٣٥٨، الرقم ١٠٧٩.

٦. في «ب» وشرح المازندراني ومرآة العقول والبحار: «لم تدخل».

٧. في «ب»: «إلّا».

٨ «السَّلَى»: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من المواشي من بطن اُمّه ملفوفاً فيه، تنزع من الفصيل ساعة يولد وإلّا قتلته. والجمع: أسلاء. النهاية، ج ٢، ص ٣٩٦؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٢٢ (سلى). وقد مرّ قصّة السّلى في الكافي، ح ١٢٢١.

٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٨، ح ٣١٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ٢٠٧٧٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٨٣، ح ٤٥؛ و ج ٧٣، ص ٢٨٥، ح ٤.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

فِي عِلْمِ اللّٰهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَاسْتَخْرَجَ مَا فِي نَفْسِهِ[١] بِالْحَمِيَّةِ وَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: ﴿خَلَقْتَنِى مِنْ نَارٍ وَ خَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[٢]».[٣]

٢٥٥٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيُّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيُّ[٤]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ الْعَصَبِيَّةِ، فَقَالَ: «الْعَصَبِيَّةُ ـ الَّتِي يَأْثَمُ عَلَيْهَا[٥] صَاحِبُهَا ـ أَنْ يَرَى الرَّجُلُ شِرَارَ قَوْمِهِ خَيْراً مِنْ خِيَارِ[٦] قَوْمٍ آخَرِينَ، وَ لَيْسَ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ أَنْ يُحِبَّ[٧] الرَّجُلُ قَوْمَهُ، وَلٰكِنْ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ أَنْ يُعِينَ[٨] قَوْمَهُ عَلَى[٩] الظُّلْمِ».[١٠] ٣٠٩/٢

١٢٤ ـ بَابُ الْكِبْرِ

٢٥٦٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[١١]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ حُكَيْمٍ[١٢]، قَالَ:

---

١. في حاشية «ج»: «قلبه».

٢. الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.

٣. الزهد، ص ٨٩، ذيل ح ٦٢، عن فضالة بن أيّوب، إلى قوله: «بالحميّة والغضب»، مع اختلاف يسير. تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٩، ح ٥، عن داود بن فرقد. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٢، ح ٢٠٧٧٦؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٩، ح ١٣٣.

٤. في «ز، هـ»: «القاشاني».

٥. في «ب»: «عليها يأثم».

٦. في «هـ»: - «خيار».

٧. في «هـ»: «أن يعين».

٨ في الوسائل: + «الرجل».

٩. في «ص»: «عن».

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٨، ح ٣١٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٢، ح ٢٠٧٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٨، ح ٦.

١١. في البحار: + «عن أبيه». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧.

١٢. ورد الخبر في معاني الأخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٧، بسند آخر عن أبان بن عثمان، عن حبيب بن حكيم. و حبيب هذا ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٩٧، الرقم ٢٤٨٥ في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، لكن لم نجد روايه أبان عنه في غير سند هذا الخبر. والظاهر وقوع الخلل في أحد العنوانين ـ على الأقلّ ـ كما أنّه يحتمل وقوع الخلل في كلا العنوانين وأنّ الصواب هو حديد بن حكيم أو حكم بن حكيم، الراوي عنهما أبان في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٣٩، و ج ٦، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام عَنْ أَدْنَى الْإِلْحَادِ، فَقَالَ[1]: «إِنَّ الْكِبْرَ أَدْنَاهُ».[2]

٢٥٦١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْكِبْرُ[3] قَدْ يَكُونُ فِي شِرَارِ النَّاسِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ، وَ الْكِبْرُ رِدَاءُ اللّٰهِ؛ فَمَنْ نَازَعَ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - رِدَاءَهُ[4]، لَمْ يَزِدْهُ اللّٰهُ[5] إِلَّا سَفَالاً[6]؛ إِنَّ[7] رَسُولَ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله مَرَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ[8] الْمَدِينَةِ وَ سَوْدَاءُ تَلْقُطُ[9] السِّرْقِينَ، فَقِيلَ لَهَا: تَنَحَّيْ عَنْ طَرِيقِ رَسُولِ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ: إِنَّ الطَّرِيقَ لَمُعْرَضٌ[10]، فَهَمَّ بِهَا بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَنَاوَلَهَا[11]، فَقَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: دَعُوهَا؛ فَإِنَّهَا جَبَّارَةٌ[12]».[13]

---

١. في «ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «قال».

٢. معاني الأخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٧، بسنده عن أبان بن عثمان، عن حبيب بن حكيم، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى الإلحاد، فقال: إنّ الكبر منه». الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩٠، ح ١.

٣. في «ب» و حاشية «بس»: «إنّ الكبر».

٤. في «هـ»: «في ردائه».

٥. في «هـ»: - «الله».

٦. في «هـ»: «شقاء».

٧. في «هـ»: «لأنّ».

٨ في «هـ»: «طرقات».

٩. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٠٣: «تلقط، كتنصر، أو على بناء التفعّل بحذف إحدى التاءين».

١٠. في «ب» والوافي: «المعرّض». وفي مرآة العقول: «لمعرض، على بناء المفعول من الإفعال أو التفعيل، وقد يقرأ على بناء الفاعل من الإفعال. فعلى الأوّلين من قولهم: أعرضت الشيء وعرّضته، أي جعلته عريضاً. وعلى الثالث من قولهم: عرضت الشيء، أي أظهرته فأعرض، أي ظهر، و هو من النوادر». راجع أيضاً: مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢١٢؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٢٧٠ (عرض).

١١. نال من عدوّه نيلاً: بلغ مقصوده. و نِلْتُه أنيله وأناله نيلاً: أصبتُه. المصباح المنير، ص ٦٣٢؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٦٢ (نيل). وفي مرآة العقول: «يتناولها، أي يأخذها فينحّيها قسراً عن طريقه صلى الله عليه وآله، أو يشتمها من قولهم: نال من عرضه، أي شتمه. والأوّل أظهر».

١٢. في «ص»: «حيارة». وفي حاشية «ج»: «حيازة». و«الجبّار»: العاتي عن أمر ربّه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٩ (جبر).

١٣. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦، بأسناد مختلفة عن أبي عبدالله عليه السلام. تحف العقول، ص ٣١٣، ←

٢٥٦٢ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: الْعِزُّ رِدَاءُ اللّٰهِ، وَ الْكِبْرُ[1] إِزَارُهُ، فَمَنْ تَنَاوَلَ شَيْئاً مِنْهُ[2]، أَكَبَّهُ اللّٰهُ فِي جَهَنَّمَ».[3]

٢٥٦٣ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْكِبْرُ رِدَاءُ اللّٰهِ، وَ الْمُتَكَبِّرُ يُنَازِعُ اللّٰهَ رِدَاءَهُ».[4]

٢٥٦٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ لَيْثٍ الْمُرَادِيِّ: ٢ / ٣١٠

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكِبْرُ[5] رِدَاءُ اللّٰهِ؛ فَمَنْ نَازَعَ اللّٰهَ[6] شَيْئاً مِنْ ذٰلِكَ، أَكَبَّهُ[7] اللّٰهُ فِي النَّارِ».[8]

= وفيهما ضمن رسالته عليه السلام إلى جماعة الشيعة هكذا: «الكبر رداء الله عزّوجلّ، فمن نازع الله رداءه خصمه الله [وفي التحف: قصمه الله] وأذلّه يوم القيامة». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٢، وفيه: «الكبر رداء الله من نازع الله رداءه قصمه». الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ٢٠٨٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٩٤، من قوله: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مرّ»؛ و ج ٧٣، ص ٢٠٩، ح ٢.

١. في الوافي وثواب الأعمال: «والكبرياء».

٢. في حاشية «ج»: «منهما».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ١، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن أبي عبدالله. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ٣١٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٣، ح ٣.

٤. تحف العقول، ص ٢٩٢، و تمام الرواية فيه: «والله، المتكبّر ينازع الله رداءه». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ٣١٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٤، ح ٤.

٥. في ثواب الأعمال: «الكبرياء».

٦. في «هـ»: «نازعه» بدل «نازع الله».

٧. في ثواب الأعمال: «كبّه».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٢، بسنده عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن أبي جميلة المرادي، عن أبي عبدالله عليه السلام. الزهد، ص ١٣٠، ح ١٦٧، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٩٦، عن موسى بن جعفر عليه السلام، ضمن =

٢٥٦٥ / ٦ . عَنْهُ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ[٢]:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليهما السلام ، قَالَا[٣]: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ[٤]».[٥]

٢٥٦٦ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام ، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الْكِبْرِ». قَالَ : فَاسْتَرْجَعْتُ[٦]، فَقَالَ: «مَا لَكَ تَسْتَرْجِعُ؟» قُلْتُ: لِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ، فَقَالَ: «لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ، إِنَّمَا أَعْنِي الْجُحُودَ، إِنَّمَا هُوَ[٧] الْجُحُودُ».[٨]

٢٥٦٧ / ٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

= وصيّته للهشام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ٣١٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٥، ح ٥.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٢. في «ص، هـ»: + «بن أعين». ٣. في «هـ»: «قال».

٤. في «هـ»: «الكبر».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن القاسم بن عروة. الزهد، ص ١٢٩، ح ١٦٥، بسند آخر. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٥؛ و معاني الأخبار، ص ٢٤١، ح ١، بسند آخر، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٩٦، عن موسى بن جعفر عليه السلام ، ضمن وصيّته للهشام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٥، ح ٦.

٦. الاسترجاع: أن يقول الإنسان عند المصيبة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.

٧. في «ب»: «وهو».

٨. معاني الأخبار، ص ٢٤١، صدر ح ٢، بسنده عن يونس بن عبدالرحمن، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام ، إلى قوله: «من خردل من الكبر» مع زيادة في آخره. وفيه، ح ٣، بسند آخر عن يزيد بن فرقد، عمّن سمع أبا عبدالله عليه السلام ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٥، ح ٢٠٨١٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٦، ح ٧.

عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ حُرٍّ[١]، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ[٢]: «الْكِبْرُ أَنْ تَغْمِصَ[٣] النَّاسَ، وَ تَسْفَهَ[٤] الْحَقَّ».[٥]

٢٥٦٨ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ[٦]، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ أَعْظَمَ الْكِبْرِ غَمْصُ الْخَلْقِ[٧]، وَ سَفَهُ الْحَقِّ».

قَالَ[٨]: قُلْتُ: وَ[٩] مَا غَمْصُ الْخَلْقِ[١٠]، وَ سَفَهُ الْحَقِّ؟

قَالَ: «يَجْهَلُ[١١] الْحَقَّ، وَ يَطْعُنُ[١٢] عَلىٰ أَهْلِهِ؛ فَمَنْ[١٣] فَعَلَ ذٰلِكَ ←

---

١. هكذا في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «هـ» والمطبوع: «الحرّ».

٢. في «بف»: + «قال».

٣. في «هـ»: «يغمص». وفي «بر»: «تغمّص». وغَمِصَ الناسَ: احتقرهم ولم يرهم شيئاً. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمص).

٤. في «هـ، بس»: «ويسفه». و «السفه»: نقص العقل. والمراد هنا لازمه، وهو الجهل بالحقّ وطعن أهله. وقيل: السفه: الجهل، وأصله الخفّة والطيش، ومعنى سفه الحقّ: الاستخفاف به وأن لايراه على ما هو عليه من الرجحان والرزانة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٠٩؛ الوافي، ج ٥، ص ٨٧١؛ مرآةالعقول، ج ١٠، ص ٢٠٩.

٥. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٥، بسنده عن ابن فضّال؛ المحاسن، ص ٦٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٢٤، عن ابن فضّال، عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٧، ح ٨.

٦. في المعاني: - «بن عميرة». وفي التهذيب: - «عن سيف بن عميرة». هذا، وروى عليّ بن الحكم عن عبدالأعلى [بن أعين] بتوسّط سيف [بن عميرة] في الكافي، ح ١٩٧٠ و ٢٨٣٥ و ٦٨٦٤؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٥.

٧. في التهذيب: «الحقّ».

٨. في الوسائل والكافي، ح ٦٨٦٤ والتهذيب والمعاني: - «قال».

٩. في الوافي والكافي، ح ٦٨٦٤: - «و».

١٠. في التهذيب: «الحقّ».

١١. في «هـ»: «تجهل».

١٢. في «هـ، بر، بف»: «وتطعن».

١٣. في الكافي، ح ٦٨٦٤ والتهذيب والمعاني: «ومن».

فَقَدْ[1] نَازَعَ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - رِدَاءَهُ».[2]

٢٥٦٩ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي جَهَنَّمَ لَوَادِياً لِلْمُتَكَبِّرِينَ يُقَالُ لَهُ: سَقَرُ، شَكَا إِلَى اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - شِدَّةَ حَرِّهِ، وَ سَأَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ[3]، فَتَنَفَّسَ، فَأَحْرَقَ جَهَنَّمَ».[4]

٢٥٧٠ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَخِيهِ، قَالَ: ٢ / ٣١١

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَكَبِّرِينَ يُجْعَلُونَ فِي صُوَرِ[5] الذَّرِّ، يَتَوَطَّؤُهُمُ[6] النَّاسُ حَتّىٰ يَفْرُغَ اللّٰهُ مِنَ الْحِسَابِ».[7]

---

١. في الكافي، ح ٦٨٦٤ والتهذيب: - «فقد».

٢. الكافي، كتاب الحجّ، باب فضل الحجّ والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٦٤، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم؛ التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩، معلّقاً عن الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، وفيهما مع زيادة في أوّله. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٥، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٤٧، مرسلاً عن الصادق ﷺ، من دون الإسناد إلى النبيّ ﷺ، وفيه: «الكبر هو أن يجهل الحقّ ...» مع زيادة في أوّله. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٨، ح ٩.

٣. في الزهد: + «فأذن له».

٤. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٥١، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير؛ الزهد، ص ١٨٤، ح ٢٨٤، عن محمّد بن أبي عمير؛ المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٨، مرفوعاً عن ابن أبي عمير؛ ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ٧، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن أبي بكر، عن أبي عبدالله ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٨، ح ١٠.

٥. في «هـ» وشرح المازندراني و ثواب الأعمال: «صورة».

٦. في الوسائل: «تتوطّؤهم». وفي المحاسن: «فيطؤهم».

٧. المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٧، عن أبيه البرقي بإسناده رفعه إلى أبي عبدالله ﷺ؛ ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن محمّد بن سنان. الوافي، ج ٥،

١٢/٢٥٧١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلىٰ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الْكِبْرُ؟ فَقَالَ: «أَعْظَمُ الْكِبْرِ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ[1]، وَ تَغْمِصَ النَّاسَ».

قُلْتُ: وَ مَا سَفَهُ الْحَقِّ[2]؟ قَالَ: «تَجْهَلُ[3] الْحَقَّ، وَ تَطْعُنُ[4] عَلىٰ أَهْلِهِ».[5]

١٣ / ٢٥٧٢ . عَنْهُ[6]، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنَّنِي[7] آكُلُ الطَّعَامَ الطَّيِّبَ، وَ أَشَمُّ الرِّيحَ[8] الطَّيِّبَةَ، وَ أَرْكَبُ الدَّابَّةَ الْفَارِهَةَ[9]، وَ يَتْبَعُنِي الْغُلَامُ، فَتَرىٰ فِي هٰذَا شَيْئاً[10] مِنَ التَّجَبُّرِ؛ فَلَا أَفْعَلَهُ[11]؟

فَأَطْرَقَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ[12]: «إِنَّمَا الْجَبَّارُ الْمَلْعُونُ مَنْ غَمَصَ النَّاسَ، وَ جَهِلَ الْحَقَّ».

قَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ[13]: أَمَّا الْحَقُّ فَلَا أَجْهَلُهُ، وَ[14] الْغَمْصُ لَا أَدْرِي[15] مَا هُوَ.

ص ٨٧٠، ح ٣١٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٧؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠١، ح ٧٩؛ و ج ٧٣، ص ٢١٩، ح ١١.

١. في «هـ»: «أن يسفه ابن آدم».

٢. في «ب، ج، د، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «وما تسفه الحقّ». وقرأ في مرآة العقول: «ما تسفه الحقّ». ثمّ قال: «ويمكن أن يقرأ بصيغة المصدر من باب التفعّل».

٣. هكذا في «ص، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يجهل».

٤. هكذا في «ص، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يطعن».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢، ح ٣١٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٠، ح ١٢.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في «هـ» والوافي: «إنّي».

٨. في الوسائل: «الرائحة».

٩. «الدابّة الفارهة» أي نشيطة قويّة. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٥٥ (فره).

١٠. في «هـ»: «فترى في هذا عليّ شيء».

١١. في «هـ»: «فلا أفعل».

١٢. في «ب»: «فقال». وفي «هـ»: «وقال».

١٣. في «هـ» والبحار: «قلت».

١٤. في «بس» وحاشية «بف»: «وأمّا».

١٥. في «بس»: «فلا أدري».

قَالَ: «مَنْ حَقَّرَ النَّاسَ وَ تَجَبَّرَ عَلَيْهِمْ، فَذٰلِكَ الْجَبَّارُ».[١]

٢٥٧٣ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللّٰهُ، وَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ لَا يُزَكِّيهِمْ، وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ[٢]: شَيْخٌ زَانٍ، وَ مَلِكٌ جَبَّارٌ، وَ مُقِلٌّ[٣] مُخْتَالٌ[٤]».[٥]

٢٥٧٤ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِاللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ يُوسُفَ عليه السلام لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ يَعْقُوبُ عليه السلام، دَخَلَهُ عِزُّ الْمُلْكِ، فَلَمْ يَنْزِلْ إِلَيْهِ[٦]، فَهَبَطَ عَلَيْهِ[٧] جَبْرَئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: يَا يُوسُفُ، ابْسُطْ رَاحَتَكَ[٨]، ٣١٢/٢

١. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢، ح ٣١٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٧، ح ٢٠٨١٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٠، ح ١٣.

٢. في «ب»: «عظيم».

٣. رجل مُقِلّ وأقلّ: فقير. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨٦ (قلل).

٤. الخَال والخُيَلاء والخِيَلاء: الكِبْر. والمختال: المتكبّر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ١٢، بسنده عن محمّد بن عبدالحميد العطّار. الفقيه، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٢ مرسلاً؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٨، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب الغيرة، ح ١٠٢٨٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٣. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢، ح ٣١٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ٢٠٧٩٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢١، ح ١٤.

٦. النزول إمّا عن الدابّة أو عن السرير، وكلاهما مرويّان. وينبغي حمله على أنّ ما دخله لم يكن تكبّراً وتحقيراً لوالده؛ لكون الأنبياء منزّهين عن أمثال ذلك؛ بل راعى فيه المصلحة لحفظ عزّته عند عامّة الناس لتمكّنه من سياسة الخلق وترويج الدين؛ إذا كان نزول الملك عندهم لغيره موجباً لذلّه، مكان رعاية الأدب للأب مع نبوّته ومقاساة الشدائد لحبّه أهمّ وأولى من رعاية تلك المصلحة، فكان هذا منه عليه السلام تركاً للأولى، فلذا عوتب عليه و خرج نور النبوّة من صلبه؛ لأنّهم لرفعة شأنهم وعلوّ درجتهم يعاتبون بأدنى شيء، فهذا كان شبيهاً بالتكبّر ولم يكن تكبّراً. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢١٥.

٧. هكذا في «ب، ج، د، ص، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

٨. «الراحة»: باطن الكفّ. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٦٢ (روح).

فَخَرَجَ مِنْهَا نُورٌ سَاطِعٌ، فَصَارَ فِي جَوِّ السَّمَاءِ، فَقَالَ يُوسُفُ: يَا جَبْرَئِيلُ[1]، مَا هٰذَا النُّورُ الَّذِي خَرَجَ مِنْ رَاحَتِي؟ فَقَالَ[2]: نُزِعَتِ النُّبُوَّةُ مِنْ[3] عَقِبِكَ عُقُوبَةً؛ لِمَا لَمْ تَنْزِلْ[4] إِلَى الشَّيْخِ[5] يَعْقُوبَ، فَلَا يَكُونُ مِنْ عَقِبِكَ نَبِيٌّ».[6]

٢٥٧٥ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ[7] عَبْدٍ إِلَّا وَ فِي رَأْسِهِ حَكَمَةٌ[8] وَ مَلَكٌ يُمْسِكُهَا، فَإِذَا تَكَبَّرَ، قَالَ لَهُ: اتَّضِعْ، وَضَعَكَ اللّٰهُ، فَلَا يَزَالُ أَعْظَمَ النَّاسِ فِي نَفْسِهِ، وَ[9] أَصْغَرَ النَّاسِ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ؛ وَ إِذَا[10] تَوَاضَعَ رَفَعَهُ[11] اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: انْتَعِشْ نَعَشَكَ اللّٰهُ[12]، فَلَا يَزَالُ أَصْغَرَ النَّاسِ فِي نَفْسِهِ، وَ أَرْفَعَ[13] النَّاسِ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ».[14]

٢٥٧٦ / ١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ[15]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ النَّهْدِيِّ،

---

١. في البحار: - «يا جبرئيل».

٢. في «ز، ص، هـ، بر»: «قال».

٣. في «ج»: «في». وفي البحار: «عن».

٤. في «ب، ج»: «لم تنزّل» بالتضعيف.

٥. في «هـ»: «للشيخ».

٦. علل الشرائع، ص ٥٥، ح ١، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٣، ح ١٥.

٧. في «هـ»: «يتكبّر» بدل «من».

٨ في الوافي: «الحَكَمَةُ - محرّكةً -: ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه وفيه العذاران» وفي شرح المازندراني: «حكمت بكذا: إذا منعته من خلافه، فلم يقدر على الخروج من ذلك؛ ومنه الحكمة؛ لأنّها تمنع صاحبها من أخلاق الأراذل. ولعلّ المراد بالحكمة هنا الحالة المقتضية لسلوكه سبيل الهداية على سبيل الاستعارة، وبإمساك الملك إيّاها إرشاده إلى ذلك السبيل و نهيه عن العدول عنه».

٩. في «ج، بف» والوافي: +«هو». وفي «هـ، بر»: «هو» بدل «و».

١٠. في «هـ، بر»: «فإذا».

١١. في «ب، ص، هـ، بر، بس، بف» وحاشية «ج» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «رفعها».

١٢. أي ارتفع رفعك الله.

١٣. في «هـ»: «أرفع» بدون الواو. و في حاشية «ج»: «وأكبر».

١٤. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٦، ح ٢٠٧٨٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٤، ح ١٦.

١٥. في «ب»: «أحمد بن محمّد».

عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتِيهُ[1] إِلَّا مِنْ ذِلَّةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ».[2]

٢٥٧٧ / ١٨ . وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ تَكَبَّرَ أَوْ تَجَبَّرَ[3] إِلَّا لِذِلَّةٍ وَجَدَهَا[4] فِي نَفْسِهِ».[5]

١٢٥ ـ بَابُ الْعُجْبِ ٣١٣/٢

٢٥٧٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ـ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ مِنْ وُلْدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّارٍ[6] ـ يَرْفَعُهُ[7]:

عَنْ[8] أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللّٰهَ عَلِمَ أَنَّ الذَّنْبَ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْعُجْبِ، وَ لَوْ لَا ذٰلِكَ مَا ابْتُلِيَ مُؤْمِنٌ[9] بِذَنْبٍ أَبَداً».[10]

---

١. في «ص»: «ينبه». و«يتيه» أي يتكبر. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٢ (تيه).

٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ٢٠٨٠٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٥، ح ١٧.

٣. في مرآة العقول: «أو تجبّر، يمكن أن يكون الترديد من الراوي، وإن كان منه ﷺ فيدلّ على فرق بينهما في المعنى».

٤. في «هـ» والوسائل: «يجدها».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ٢٠٨٠١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٥، ح ١٧.

٦. في «هـ» و حاشية «بر»: «سنان». وفي الوسائل: - «من أصحابنا - إلى - بن سيّار».

٧. في الوافي والبحار، ج ٦٩: «رفعه».

٨. في حاشية «بر»: «إلى».

٩. في «ص، هـ» وحاشية «ج، د» و شرح المازندراني: «مؤمناً».

١٠. علل الشرائع، ص ٥٧٩، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أسباط، عن رجل من أصحابنا من أهل خراسان رفعه إلى أبي عبدالله ﷺ. الأمالي للطوسي، ص ٥٧١، المجلس ٢٢، ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. وفي تحف العقول، ص ٣٦٣؛ والاختصاص، ص ٢٤٢ مرسلاً. وفي كلّها مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٤٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣٥، ح ٢؛ و ج ٧٢، ص ٣٠٦، ح ١.

٢٥٧٩ / ٢ . عَنْهُ[١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَخِيهِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «مَنْ دَخَلَهُ الْعُجْبُ هَلَكَ».[٢]

٢٥٨٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَّالِ[٣]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ[٤] ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعُجْبِ الَّذِي يُفْسِدُ الْعَمَلَ، فَقَالَ: «الْعُجْبُ دَرَجَاتٌ: مِنْهَا أَنْ يُزَيَّنَ لِلْعَبْدِ سُوءُ عَمَلِهِ، فَيَرَاهُ[٥] حَسَناً، فَيُعْجِبَهُ، وَ يَحْسَبَ أَنَّهُ يُحْسِنُ صُنْعاً؛ وَ مِنْهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْعَبْدُ بِرَبِّهِ، فَيَمُنَّ عَلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ لِلّٰهِ عَلَيْهِ فِيهِ الْمَنُّ[٦]».[٧]

٢٥٨١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُذْنِبُ[٨] الذَّنْبَ، فَيَنْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَعْمَلُ الْعَمَلَ،

---

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتابي سعيد بن جناح، وتوسّط بينه و بين محمّد بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩١، الرقم ٥١٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥١٩، و ص ٦٧٦.

٢. الأمالي للصدوق، ص ٤٤٦، المجلس ٦٨، ضمن ح ٩؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٢٠٤، وفيهما بسند آخر عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الرضا، عن آبائه، عن أمير المؤمنين . تحف العقول، ص ٤٠٩، عن موسى بن جعفر ، مع زيادة في أوّله ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٠٩، ح ٣.

٣. في «هـ»: «الخلال». وأحمد هذا، اختُلف في لقبه، والغالب في الأسناد وكتب الرجال هو «الحلّال». راجع: رجال النجاشي، ص ٩٩، الرقم ٢٤٨؛ رجال البرقي، ص ٥٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٥٢، الرقم ٥٢١٣؛ وص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٢، الرقم ١٠٣؛ خلاصة الأقوال، ص ١٤، الرقم ٤؛ الرجال لابن داود، ص ٣٥، الرقم ١٠٤؛ معجم الحديث، ج ٢، ص ١٧٩، الرقم ٧٢٧.

٤. في المعاني: + «موسى».

٥. في مرآة العقول: «فرآه».

٦. في «هـ»: «المنّ فيه». وفي تحف العقول: «المنّة عليه فيه».

٧. معاني الأخبار، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن عليّ بن أسباط. تحف العقول، ص ٤٤٤، عن أحمد بن نجم، عن الرضا ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١٠، ح ٤.

٨. في «ز»: «يذنب».

فَيَسُرُّهُ ذٰلِكَ، فَيَتَرَاخىٰ عَنْ حَالِهِ[١] تِلْكَ[٢]، فَلَأَنْ يَكُونَ عَلىٰ حَالِهِ تِلْكَ خَيْرٌ لَهُ[٣] مِمَّا دَخَلَ فِيهِ».[٤]

٢٥٨٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ نَضْرِ[٥] بْنِ قِرْوَاشٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «أَتىٰ عَالِمٌ عَابِداً، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ صَلَاتُكَ؟ فَقَالَ: مِثْلِي يُسْأَلُ عَنْ صَلَاتِهِ[٦] وَ أَنَا أَعْبُدُ اللّٰهَ مُنْذُ كَذَا وَ كَذَا؟! قَالَ: فَكَيْفَ[٧] بُكَاؤُكَ؟ قَالَ: أَبْكِي حَتّىٰ تَجْرِيَ دُمُوعِي، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: فَإِنَّ[٨] ضَحِكَكَ ـ وَ أَنْتَ خَائِفٌ[٩] ـ أَفْضَلُ[١٠] مِنْ بُكَائِكَ وَ أَنْتَ مُدِلٌّ[١١]؛ إِنَّ الْمُدِلَّ لَا يَصْعَدُ مِنْ عَمَلِهِ شَيْءٌ».[١٢]

٢٥٨٣ / ٦ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا[١٣]: ٢ / ٣١٤

عَنْ أَحَدِهِمَا ﷺ، قَالَ: «دَخَلَ رَجُلَانِ الْمَسْجِدَ[١٤]: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَ الْآخَرُ فَاسِقٌ،

---

١. في حاشية «بس»: + «فلا يكون على حاله».

٢. في «بس»: «ذلك».

٣. في مرآة العقول: - «له».

٤. الزهد، ص ١٣٦، ح ١٨١، عن محمّد بن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١١، ح ٥.

٥. في «ص، بر، بس، بف»: «نصر». وهو سهو. و ابن قِرواش هذا، هو النضر بن قِرواش الجمّال. راجع: رجال البرقي، ص ٤١؛ رجال الطوسي، ص ٣١٥، الرقم ٤٦٨٥.

٦. في البحار: «عبادته».

٧. في «ز» والبحار والزهد: «كيف».

٨. في «هـ، بف»: «إنّ».

٩. في فقه الرضا: «عارف بالله» بدل «خائف».

١٠. في «ز» والوافي: «خير».

١١. «أنت مدلّ»: واثق بعملك، من قولهم: هو يدلّ بفلان، أي يثق به. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩ (دلل).

١٢. الزهد، ص ١٣٢، ح ١٧١، عن النضر بن سويد، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٨٨، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٠٧، ح ٢.

١٣. في «د، هـ» والوافي: «أصحابه».

١٤. في «ز»: «المسجد رجلان».

فَخَرَجَا مِنَ الْمَسْجِدِ وَ الْفَاسِقُ صِدِّيقٌ[١]، وَ الْعَابِدُ فَاسِقٌ، وَ ذٰلِكَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْعَابِدُ الْمَسْجِدَ مُدِلًّا بِعِبَادَتِهِ يُدِلُّ بِهَا، فَتَكُونُ[٢] فِكْرَتُهُ فِي ذٰلِكَ، وَ تَكُونُ[٣] فِكْرَةُ الْفَاسِقِ فِي التَّنَدُّمِ عَلىٰ[٤] فِسْقِهِ، وَ يَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ مِمَّا صَنَعَ[٥] مِنَ الذُّنُوبِ».[٦]

٢٥٨٤ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَعْمَلُ الْعَمَلَ وَ هُوَ خَائِفٌ مُشْفِقٌ، ثُمَّ يَعْمَلُ شَيْئاً[٧] مِنَ الْبِرِّ، فَيَدْخُلُهُ شِبْهُ الْعُجْبِ بِهِ[٨]، فَقَالَ: «هُوَ فِي حَالِهِ الْأُولىٰ ـ وَ هُوَ خَائِفٌ ـ أَحْسَنُ حَالاً[٩] مِنْهُ فِي حَالِ عُجْبِهِ».[١٠]

٢٥٨٥ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: بَيْنَمَا مُوسىٰ عليه السلام جَالِسٌ[١١] إِذْ أَقْبَلَ[١٢]

---

١. في مرآة العقول: «صدّيق، أي مؤمن صادق في إيمانه كثير الصدق والتصديق قولاً و فعلاً ... وقيل لمن صدّق بقوله و اعتقاده، وحقّق صدقه بفعله».

٢. في «بر، بف»: «فيكون».

٣. في «ز، هـ، بر» والعلل: «ويكون».

٤. في «هـ»: «في».

٥. في «هـ، بر، بف» والوافي: «لما ذكر».

٦. علل الشرائع، ص ٣٥٤، ح ١، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن محمّد رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢١٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١١، ح ٦.

٧. في «ص»: «عملاً».

٨. في «هـ»: - «به».

٩. في «ص، بس»: - «حالاً».

١٠. المحاسن، ص ١٢١، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٥، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١٢، ح ٧.

١١. هكذا في «ز، بر، بف» وحاشية «ب» والوافي. وهو مقتضى القاعدة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جالساً».

١٢. في البحار، ج ٧٢: + «عليه».

إِبْلِيسُ وَ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ[1] ذُو أَلْوَانٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنْ مُوسىٰ[2]ﷺ خَلَعَ الْبُرْنُسَ، وَ قَامَ إِلىٰ مُوسىٰ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ مُوسىٰ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا إِبْلِيسُ، قَالَ: أَنْتَ؟! فَلَا قَرَّبَ[3] اللّٰهُ دَارَكَ، قَالَ: إِنِّي إِنَّمَا جِئْتُ[4] لِأُسَلِّمَ عَلَيْكَ؛ لِمَكَانِكَ مِنَ اللّٰهِ».

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ[5] مُوسىٰﷺ: فَمَا[6] هٰذَا الْبُرْنُسُ؟ قَالَ: بِهِ أَخْتَطِفُ[7] قُلُوبَ بَنِي آدَمَ، فَقَالَ[8] مُوسىٰ: فَأَخْبِرْنِي بِالذَّنْبِ[9] الَّذِي[10] إِذَا[11] أَذْنَبَهُ[12] ابْنُ آدَمَ، اسْتَحْوَذْتَ عَلَيْهِ[13]. قَالَ[14]: إِذَا أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ، وَ اسْتَكْثَرَ[15] عَمَلَهُ، وَ صَغُرَ فِي عَيْنِهِ[16] ذَنْبُهُ».

وَ قَالَ: «قَالَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِدَاوُدَﷺ: يَا دَاوُدُ، بَشِّرِ الْمُذْنِبِينَ، وَ أَنْذِرِ الصِّدِّيقِينَ، قَالَ: كَيْفَ[17] أُبَشِّرُ الْمُذْنِبِينَ وَ أُنْذِرُ الصِّدِّيقِينَ؟ قَالَ: يَا دَاوُدُ، بَشِّرِ الْمُذْنِبِينَ أَنِّي أَقْبَلُ التَّوْبَةَ، وَ أَعْفُو عَنِ[18] الذَّنْبِ[19]، وَ أَنْذِرِ الصِّدِّيقِينَ أَلَّا يُعْجَبُوا[20] بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَبْدٌ

---

١. «البُرْنس»: كلّ ثوب رأسه منه ملتزق به، درّاعة كان أو مِمْطراً أو جبّةً. وقيل: قلنسوة طويلة وكان النسّاك يلبسونها في صدر الإسلام. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٨٠؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٦ (برنس).

٢. في «ص، هـ، بر»: «منه» بدل «من موسى».

٣. في «بف»: «قرن». وفي شرح المازندراني: «فلا قرّب الله دارك، لعلّه كناية عن حيرته، أو بعد منزله عن المؤمن». وفي مرآة العقول: «أي لاقرّبك الله منّا، أو من أحد. وقيل: أي حيّرك الله. وقيل: لاتكون دارك قريبة من المعمورة؛ كناية عن تخريب داره».

٤. في «هـ»: «أحببت».

٥. في «بس»: - «له».

٦. في «بس»: «ما».

٧. في «ز، بس»: «اختطفت». والاختطاف: استلاب الشيء وأخذه بسرعة. راجع: النهاية، ج ٢: ص ٤٩؛ المصباح المنير، ص ١٧٤ (خطف).

٨. في «ج، ز، هـ، بر، بف» والبحار، ج ٦٣: + «له».

٩. في البحار، ج ٦٣: «عن الذنب».

١٠. في «بس»: «بالذي» بدل «بالذنب الذي».

١١. في «بف»: «إذ».

١٢. في «بس»: «ذنبه».

١٣. «استحوذت عليه»، أي غلبت عليه، يقال: استحوذ عليه الشيطان، أي غلبه واستماله إلى ما يريده منه. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٥ (حوذ).

١٤. في «بر، بف»: «فقال».

١٥. في «هـ»: «فاستكثر».

١٦. في «ج»: «عينيه».

١٧. في «ج»: «فكيف».

١٨. في «بر»: «أغفر» بدل «أعفو عن».

١٩. في «ج»: «الذنوب».

٢٠. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٢٧: «أن لايعجبوا، قيل: «أن» ناصبة، و«لا» نافية، أو «أن» مفسّرة و«لا» ناهية. ←

أُنصِبَهُ[1] لِلْحِسَابِ إِلَّا هَلَكَ».[2]

١٢٦ ـ بَابُ حُبِّ الدُّنْيَا وَ الْحِرْصِ عَلَيْهَا

٣١٥/٢

٢٥٨٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ؛

وَ[3] هِشَامٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ[4]، قَالَ:

«رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ حُبُّ الدُّنْيَا».[5]

= و«يعجبوا» من باب الإفعال على بناء المجهول، أو على بناء المعلوم، نحو أغدّ البعير. وأقول: الأوّل أظهر».

١. في مرآة العقول: «أنصبه، كأضربه، أي أُقيمه. وكونه على بناء الإفعال بمعنى الإتعاب بعيد».

٢. الأمالي للمفيد، ص ١٥٦، المجلس ١٩، ح ٧، عن الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى اليقطيني، عن يونس بن عبدالرحمن، عن سعدان بن مسلم، عن أبي عبدالله ﷺ، إلى قوله: «وصغر في عينه ذنبه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٨١، ح ٣٢١٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٦، من قوله: «فقال موسى فأخبرني بالذنب الذي»؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٠، ح ٢٢، من قوله: «قال: قال الله عزّ وجلّ لداود ﷺ»؛ وفيه، ج ٦٣، ص ٢٥٩، ح ١٣٤، إلى قوله: «وصغر في عينه ذنبه»؛ و ج ٧٢، ص ٣١٢، ح ٨.

٣. في السند تحويل بعطف «هشام، عن أبي عبدالله ﷺ» على «درست بن أبي منصور، عن رجل، عن أبي عبدالله ﷺ»؛ فقد روى الشيخ الطوسي الخبر في الأمالي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ١٣٧، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم. وقد روى ابن أبي عمير كتب هشام بن سالم وأكثر من الرواية عنه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣؛ وج ٢٢، ص ٣١٥ ـ ٣١٥.

٤. في «هـ»: - «وهشام، عن أبي عبدالله ﷺ». ولا يخفى ما فيه؛ من جواز النظر عن «أبي عبدالله ﷺ» إلى «أبي عبدالله ﷺ» الموجب للسقط.

٥. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٧، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن درست بن أبي منصور، عن رجل؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ٢٢، بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله ﷺ. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث ١٤٩١٨، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن أسباط، عنهم ﷺ؛ الأمالي للصدوق، ص ٥٢١، المجلس ٧٨، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ. =

٢٥٨٧ / ٢ . عَلِيٌّ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ بَشِيرٍ[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ[٣] فِي غَنَمٍ قَدْ فَارَقَهَا[٤] رِعَاؤُهَا[٥] - أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِهَا، وَ الْآخَرُ فِي آخِرِهَا - بِأَفْسَدَ[٦] فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ[٧] وَ الشَّرَفِ[٨] فِي دِينِ الْمُسْلِمِ».[٩]

٢٥٨٨ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ لَيْسَ لَهَا رَاعٍ - هٰذَا فِي أَوَّلِهَا، وَهٰذَا فِي آخِرِهَا - بِأَسْرَعَ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ[١٠] وَ الشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُؤْمِنِ[١١]».[١٢]

٢٥٨٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

← تحف العقول، ص ٢١٥، عن أميرالمؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوّله وآخره؛ فيه، ص ٥٠٠، ضمن مناجاة الله عزّوجلّ لعيسى بن مريم عليه السلام؛ و ص ٥٠٧، ضمن مواعظ المسيح عليه السلام، وفي كلّ المصادر (إلّا الأمالي للطوسي) مع اختلاف يسير .الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٢٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٨، ح ٢٠٨٢١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧، ح ١.

١. في «ج»: «عنه». وفي «هـ، بر»: + «بن إبراهيم».

٢. في «هـ»: «بشر».

٣. الذئب الضاري: الذي اعتاد بالصيد وإهلاكه؛ من الضراوة بمعنى العادة، يقال: ضَرِي بالشيء، إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه، و ضري الكلب بالصيد، إذا تطعّم بلحمه و دمه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٨٢ (ضرا).

٤. في الوسائل: «قد غاب عنها» بدل «قد فارقها».

٥. «الرعاء»: جمع راعي الغنم، وقد يجمع على رُعاة. النهاية، ج ٢، ص ٢٣٥ (رعى).

٦. في الوسائل: «بأضرّ».

٧. في «ص، هـ، بر» والوافي: «الدنيا».

٨. في البحار: «والثروة».

٩. الزهد، ص ١٢٧، ح ١٥٨، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير؛ المؤمن، ص ٥٥، ضمن ح ١٤١، عن إبراهيم التميمي، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٤.

١٠. في الوافي: «الدنيا».

١١. في «ج»: «المسلم».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٥.

الْخَزَّازِ[١]، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُدِيرُ[٢] ابْنَ آدَمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا[٣] أَعْيَاهُ[٤]، جَثَمَ[٥] لَهُ عِنْدَ الْمَالِ، فَأَخَذَ بِرَقَبَتِهِ».[٦]

٢٥٩٠ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدٍ[٧]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ لَمْ يَتَعَزَّ بِعَزَاءِ اللّٰهِ[٨]، تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ عَلَى الدُّنْيَا؛ وَ مَنْ أَتْبَعَ[٩] بَصَرَهُ[١٠] مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، كَثُرَ هَمُّهُ، وَ لَمْ يَشْفِ غَيْظَهُ؛ وَ مَنْ لَمْ يَرَ[١١] لِلّٰهِ[١٢] - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَيْهِ[١٣] نِعْمَةً إِلَّا فِي مَطْعَمٍ أَوْ مَشْرَبٍ أَوْ مَلْبَسٍ، فَقَدْ قَصَرَ عَمَلَهُ[١٤]، ←

٣١٦/٢

---

١. في «ج، ز، ص، بر، بس»: «الخرّاز». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٤؛ خلاصة الأقوال، ص ١٥٨، الرقم ١٢٠؛ رجال ابن داود، ص ٣٤٠، الرقم ١٤٩٩.

٢. في «ص»: «يريد». وفي البحار: «يدبّر». وفي مرآة العقول: «أي يبعثه على ارتكاب كلّ ضلالة ومعصية، أو يكون معه ويلازمه عند عروض كلّ شبهة أو شهوة، لعلّه يضلّه أو يزلّه».

٣. في «هـ»: «فإذ».

٤. «أعياه»: أعجزه، من قولهم: داءٌ عياء، أي صعب لا دواء له، كأنّه أعيا الأطبّاء. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٣ (عيى).

٥. جَثَم يجثِم جُثوماً، أي لزم مكاناً لايبرح. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٦٢ (جثم).

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٠، ح ٣٢٣٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٨؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٠، ح ١٣٥؛ و ج ٧٣، ص ٢٢، ح ١١.

٧. في «هـ، بر»: - «زيد».

٨. في «بر»: «للّه». وفي الوافي: «العزاء: الصبر والسلوة، أو حسن الصبر». وراجع أيضاً: المصباح المنير، ص ٤٠٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٨ (عزا).

٩. في «ب»: «اتّبع».

١٠. في مرآة العقول: «نظره».

١١. في «ص، بر، بف» وحاشية «ج»: + «بأنّ». وفي «هـ» و مرآة العقول والوافي: + «أنّ».

١٢. في «ص»: «اللّه».

١٣. في «بس»: - «عليه».

١٤. في «هـ» وحاشية «بر»: «قضي عليه» بدل «قصر عمله».

وَ دَنَا عَذَابُهُ[١]».[٢]

٢٥٩١ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ[٣] يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادٍ الْقَنْدِيِّ، عَنْ أَبِي وَكِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ:

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ[٤] صلى الله عليه وآله: إِنَّ[٥] الدِّينَارَ وَ الدِّرْهَمَ أَهْلَكَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَ هُمَا مُهْلِكَاكُمْ».[٦]

٢٥٩٢ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقْبَةَ الْأَزْدِيِّ:

---

١. في الوافي: «معنى الحديث أنّ من لم يصبر ولم يسلُ، أو لم يحسن الصبر والسلوة على ما رزقه الله من الدنيا، بل أراد الزيادة في المال أو الجاه ممّا لم يرزقه إيّاه، تقطّعت نفسه متحسّراً حسرة بعد حسرة على ما يراه في يدي غيره ممّن فاق عليه في العيش، فهو لم يزل يتبع بصره ما في أيدي الناس، ومن أتبع بصره ما في أيدي الناس كثر همّه ولم يشف غيظه، فهو لم ير أنّ لله عليه نعمة إلّا نعم الدنيا، وإنّما يكون كذلك من لا يوقن بالآخرة، ومن لم يوقن بالآخرة قصر عمله، وإذ ليس له من الدنيا بزعمه إلّا قليل مع شدّة طمعه في الدنيا وزينتها، فقد دنا عذابه؛ نعوذ بالله من ذلك، ومنشأ ذلك كلّه الجهل وضعف الإيمان.
وأيضاً لمّا كان عمل أكثر الناس على قدر ما يرون من نعم الله عليهم عاجلاً و آجلاً، لاجرم من لم ير من النعم عليه إلّا القليل فلا يصدر عنه من العمل إلّا القليل، وهذا يوجب قصور العمل ودنوّ العذاب».

٢. الزهد، ص ١١٤، ح ١٢٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوّله؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٩٠، المجلس ١٧، ح ٤٥، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «ومن لم ير للّه عزّ وجلّ»؛ الخصال، ص ٦٤، باب الاثنين، ح ٩٥، بسند آخر عن عليّ بن الحسين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيه إلى قوله: «حسرات على الدنيا»، مع زيادة في آخره؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٨١، بسند آخر، مع زيادة في أوّله وآخره. وفيه، ج ٢، ص ٦٦، مرسلاً، مع زيادة في أوّله؛ تحف العقول، ص ٥١، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، مع زيادة، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٩٠، ح ٣٢٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧، ح ٢.

٣. في «ب، ج، د، ز، بس، بف» وحاشية «بر» والوسائل: «و» بدل «عن». وهو سهو؛ فقد أكثر أحمد بن أبي عبدالله من الرواية عن يعقوب بن يزيد، قد توسّط يعقوب بن يزيد في بعضها بين أحمد وبين زياد القندي. اُنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٢٤٩، ح ٦٠؛ و ص ٤٢١، ح ٢٠٠؛ وص ٤٦٥، ح ٤٣٢؛ و ص ٤٧٦، ح ٤٨٢؛ و ص ٤٨١، ح ٥٠٧؛ و ص ٤٩٩، ح ٦١٤؛ و ص ٥٢٠، ح ٧٣٠؛ و ص ٥٣٣، ح ٧٩١؛ و ص ٥٣٥، ح ٨٠٢.

٤. في «هـ»: «النبيّ».

٥. في الخصال: - «إنّ».

٦. الخصال، ص ٤٣، باب الاثنين، ح ٣٧، بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان، عن أبي وكيع ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٩١، ح ٣٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: مَثَلُ الْحَرِيصِ عَلَى الدُّنْيَا مَثَلُ[١] دُودَةِ الْقَزِّ، كُلَّمَا ازْدَادَتْ مِنَ الْقَزِّ[٢] عَلىٰ نَفْسِهَا لَفّاً، كَانَ أَبْعَدَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ حَتّىٰ تَمُوتَ غَمّاً».

وَ قَالَ[٣] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أَغْنَى الْغِنىٰ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحِرْصِ أَسِيراً».

وَ قَالَ: «لَا تُشْعِرُوا[٤] قُلُوبَكُمُ الِاشْتِغَالَ بِمَا[٥] قَدْ فَاتَ؛ فَتَشْغَلُوا[٦] أَذْهَانَكُمْ عَنِ[٧] الِاسْتِعْدَادِ لِمَا لَمْ يَأْتِ».[٨]

٢٥٩٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً[٩]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ٣١٧/٢ عَنْ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[١٠] مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللّٰهِ[١١]، قَالَ:

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللّٰهِ[١٢]؟

قَالَ[١٣]: «مَا مِنْ عَمَلٍ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللّٰهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَعْرِفَةِ .... ←

---

١. في الكافي، ح ١٩١٢: «كمثل».

٢. في الكافي، ح ١٩١٢ والوسائل: - «من القزّ». وفي «هـ»: - «من».

٣. في «ج»: + «قال».

٤. في «ب، ص»: «لاتشغلوا».

٥. في «ب»: «بالاشتغال بما». وفي «ز»: «لاشتغال ما».

٦. في «هـ، بر»: «فتشتغلوا».

٧. في الوافي: «من».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذمّ الدنيا والزهد فيها، ح ١٩١٢، إلى قوله: «حتّى تموت غمّاً» مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، ضمن ح ٥٨٤٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «أغنى الناس من لم يكن للحرص أسيراً». الوافي، ج ٥، ص ٨٩١، ح ٣٢٣٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩، ح ٢٠٨٥٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٣.

٩. في الكافي، ح ١٩٠٣: «عن عليّ بن محمّد القاساني» بدل «وعليّ بن محمّد جميعاً». وتقدّم أنّه سهو، فلاحظ.

١٠. في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف» والوسائل: + «عن». وهو سهو؛ والزُّهري هذا، هو محمّد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ٤١٩، الرقم ٥٦٠٦.

١١. في «ز، هـ، بر» وحاشية «بف»: «مسلم بن عبدالله». وفي الكافي، ح ١٩٠٣: «مسلم بن شهاب».

١٢. في الوسائل: - «عندالله».

١٣. في الكافي، ح ١٩٠٣: «فقال».

رَسُولِهِ[١] ﷺ أَفْضَلَ مِنْ بُغْضِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ[٢] لِذٰلِكَ لَشُعَباً[٣] كَثِيرَةً، وَ لِلْمَعَاصِي شُعَبٌ[٤]:

فَأَوَّلُ مَا عُصِيَ اللّٰهُ بِهِ الْكِبْرُ[٥]، مَعْصِيَةُ إِبْلِيسَ[٦] حِينَ[٧] ﴿أَبىٰ وَ اسْتَكْبَرَ وَ كٰانَ مِنَ الْكٰافِرِينَ﴾[٨].

ثُمَّ الْحِرْصُ، وَ هِيَ[٩] مَعْصِيَةُ آدَمَ وَ حَوَّاءَ عليهما السلام حِينَ قَالَ اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَهُمَا: ﴿فَكُلاٰ[١٠] مِنْ حَيْثُ شِئْتُمٰا وَ لاٰ تَقْرَبٰا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونٰا مِنَ الظّٰالِمِينَ﴾[١١] فَأَخَذَا مَا لَا حَاجَةَ بِهِمَا إِلَيْهِ، فَدَخَلَ ذٰلِكَ عَلىٰ ذُرِّيَّتِهِمَا إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ ذٰلِكَ[١٢] أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَطْلُبُ ابْنُ آدَمَ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ الْحَسَدُ، وَ هِيَ مَعْصِيَةُ ابْنِ آدَمَ حَيْثُ حَسَدَ أَخَاهُ، فَقَتَلَهُ، فَتَشَعَّبَ مِنْ ذٰلِكَ: حُبُّ النِّسَاءِ، وَ حُبُّ الدُّنْيَا، وَ حُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَ حُبُّ الرَّاحَةِ، وَ حُبُّ الْكَلَامِ، وَ حُبُّ الْعُلُوِّ وَ الثَّرْوَةِ؛ فَصِرْنَ سَبْعَ خِصَالٍ، فَاجْتَمَعْنَ كُلُّهُنَّ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، فَقَالَتِ[١٣] الْأَنْبِيَاءُ وَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ ذٰلِكَ: حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ؛ وَ الدُّنْيَا دُنْيَاءَانِ: دُنْيَا بَلَاغٍ[١٤]،

---

١. في «ب، ج» والوسائل: «رسول الله».

٢. في «هـ، بر» والكافي، ح ١٩٠٣: «وإنّ»، واستظهره في مرآة العقول.

٣. في «ب، د، ز، بس، بف»: «شعباً». في الوافي: «المشار إليه في قوله ﷺ: «فإنّ لذلك لشعباً» يعني أنّ للأعمال الصالحة لشعباً يرجع كلّها إلى بغض الدنيا، وللمعاصي شعباً يرجع كلّها إلى حبّ الدنيا. ثمّ اكتفى ببيان أحدهما عن الآخر. وأراد بحبّ الدنيا أوّلاً حبّ المال، وثانياً حبّ كلّ ما لا حاجة به في تحصيل الآخرة».

٤. في «ز» وحاشية «بف» والوسائل: «شعباً». وفي «بر»: «لشعباً».

٥. في الكافي، ح ١٩٠٣: + «وهي».

٦. في «ز، ص، بر، بف»: + «لعنه الله».

٧. في حاشية «ص»: «حيث».

٨. البقرة (٢): ٣٤.

٩. في حاشية «بف»: «فهو».

١٠. هكذا في القرآن و«د، ص». وفي «ز»: «وكلا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلا».

١١. الأعراف (٧): ١٩.

١٢. في «ص، هـ، بر، بف» والوافي: «فلذلك». وفي مرآة العقول: «فذلك».

١٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس» والوافي والبحار. وفي قليل من النسخ والمطبوع والكافي، ح ١٩٠٣: «فقال».

١٤. «بلاغ»: الكفاية. لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٩ (بلغ).

وَ دُنْيَا مَلْعُونَةٍ».[١]

٢٥٩٤ / ٩ . وَ بِهٰذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي مُنَاجَاةِ مُوسىٰ عليه السلام: يَا مُوسىٰ، إِنَّ[٢] الدُّنْيَا دَارُ عُقُوبَةٍ، عَاقَبْتُ فِيهَا[٣] آدَمَ عِنْدَ خَطِيئَتِهِ[٤]، وَ جَعَلْتُهَا مَلْعُونَةً، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا مَا كَانَ فِيهَا لِي؛ يَا مُوسىٰ، إِنَّ عِبَادِيَ الصَّالِحِينَ زَهِدُوا فِي الدُّنْيَا بِقَدْرِ عِلْمِهِمْ، وَ سَائِرَ الْخَلْقِ رَغِبُوا فِيهَا بِقَدْرِ جَهْلِهِمْ؛ وَ مَا مِنْ أَحَدٍ عَظَّمَهَا فَقَرَّتْ عَيْنَاهُ[٥] فِيهَا[٦]، وَ لَمْ يُحَقِّرْهَا أَحَدٌ إِلَّا انْتَفَعَ بِهَا».[٧]

٣١٨/٢ ٢٥٩٥ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ[٨] فِي غَنَمٍ قَدْ فَارَقَهَا رِعَاؤُهَا[٩] - وَاحِدٌ فِي أَوَّلِهَا، وَ هٰذَا[١٠] فِي آخِرِهَا - بِأَفْسَدَ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ[١١] وَ الشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ».[١٢]

---

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذمّ الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٣ . الوافي، ج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٨، ح ٢٠٨٢٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩، ح ٩.

٢. في حاشية «ب»: + «في».

٣. في «د»: «بها».

٤. في «ص»: «خطيئة».

٥. في «ب، ز، ص، بس، بف» وحاشية «بر» وشرح المازندراني ومرآة العقول والوسائل والبحار والأمالي: «عينه».

٦. في الوسائل: «بها».

٧. تفسير القمّي، ج ١ ص ٢٤٢، ضمن الحديث، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٦٦، المجلس ٩٤، ضمن ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ١، بسند آخر عن القاسم بن محمّد، وفي كلّها مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٥، ص ٨٩٣، ح ٣٢٣٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٩، ح ٢٠٨٢٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١، ح ١٠.

٨. في «ز، بس»: - «ضاريان».

٩. في «د، بر»: «رعاتها».

١٠. في «ص، هـ، بر، بف» وحاشية «د»: «وآخر». وفي الوافي: «والآخر».

١١. في «ج» والوافي: «الدنيا».

١٢. راجع: ح ٢ و ٣، من هذا الباب . الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣١.

٢٥٩٦ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ[١] بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُهَاجِرٍ الْأَسَدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﵇، قَالَ: «مَرَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﵇ عَلىٰ قَرْيَةٍ قَدْ مَاتَ أَهْلُهَا وَ طَيْرُهَا وَ دَوَابُّهَا، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَمُوتُوا إِلَّا بِسَخْطَةٍ[٢]، وَ لَوْ مَاتُوا[٣] مُتَفَرِّقِينَ لَتَدَافَنُوا.

فَقَالَ الْحَوَارِيُّونَ: يَا رُوحَ اللّٰهِ وَ كَلِمَتَهُ، ادْعُ اللّٰهَ أَنْ يُحْيِيَهُمْ لَنَا، فَيُخْبِرُونَا مَا كَانَتْ[٤] أَعْمَالُهُمْ؟ فَنَجْتَنِبَهَا[٥].

فَدَعَا عِيسىٰ ﵇ رَبَّهُ[٦]، فَنُودِيَ مِنَ الْجَوِّ: أَنْ نَادِهِمْ، فَقَامَ عِيسىٰ ﵇ بِاللَّيْلِ عَلىٰ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ هٰذِهِ[٧] الْقَرْيَةِ، فَأَجَابَهُ مِنْهُمْ مُجِيبٌ: لَبَّيْكَ يَا رُوحَ اللّٰهِ وَ كَلِمَتَهُ[٨]، فَقَالَ: وَيْحَكُمْ، مَا كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ؟ قَالَ: عِبَادَةَ[٩] الطَّاغُوتِ، وَ حُبَّ الدُّنْيَا مَعَ خَوْفٍ قَلِيلٍ، وَ أَمَلٍ بَعِيدٍ[١٠]، وَ غَفْلَةٍ فِي لَهْوٍ[١١] وَ لَعِبٍ.

فَقَالَ: كَيْفَ كَانَ حُبُّكُمْ لِلدُّنْيَا[١٢]؟ قَالَ: كَحُبِّ الصَّبِيِّ لِأُمِّهِ، إِذَا أَقْبَلَتْ عَلَيْنَا فَرِحْنَا وَ سُرِرْنَا، وَ إِذَا أَدْبَرَتْ عَنَّا[١٣] بَكَيْنَا وَ حَزِنَّا.

قَالَ: كَيْفَ[١٤] كَانَتْ[١٥] عِبَادَتُكُمْ لِلطَّاغُوتِ؟ قَالَ: الطَّاعَةُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي.

---

١. في «بس»: «عبدالرحمن».

٢. في «بر»: «بسخط». والسخط: الغضب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣١٢ (سخط).

٣. في «ب»: «كانوا».

٤. في «بر» والوافي: «كان».

٥. في «هـ، بر، بف» والوافي: «فنتجنّبها».

٦. في الوسائل: - «ربّه».

٧. في البحار: - «هذه».

٨ في الوسائل: - «يا روح الله وكلمته».

٩. يقتضي السياق لزوم نصب «عبادة» أو ترجيحه. وجواز الرفع لايخلو من وجه.

١٠. في «هـ»: «طويل».

١١. في البحار: «في غفلة ولهو».

١٢. في «ج، ز»: «الدنيا».

١٣. في «بس»: - «عنّا». و في شرح المازندراني: «علينا».

١٤. في الوافي: «فكيف».

١٥. في الوسائل: - «كانت».

قَالَ: كَيْفَ كَانَ[١] عَاقِبَةُ أَمْرِكُمْ؟ قَالَ: بِتْنَا لَيْلَةً[٢] فِي عَافِيَةٍ، وَ أَصْبَحْنَا فِي الْهَاوِيَةِ، فَقَالَ: وَ مَا الْهَاوِيَةُ؟ فَقَالَ[٣]: سِجِّينٌ[٤].

قَالَ: وَمَا[٥] سِجِّينٌ[٦]؟ قَالَ: جِبَالٌ مِنْ جَمْرٍ تُوقَدُ عَلَيْنَا إِلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ: فَمَا قُلْتُمْ، وَ مَا قِيلَ لَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: رُدَّنَا إِلَى الدُّنْيَا فَنَزْهَدَ فِيهَا، قِيلَ لَنَا: كَذَبْتُمْ[٧].

قَالَ: وَيْحَكَ، كَيْفَ[٨] لَمْ يُكَلِّمْنِي غَيْرُكَ مِنْ بَيْنِهِمْ؟ قَالَ: يَا رُوحَ اللّٰهِ[٩]، إِنَّهُمْ[١٠] مُلْجَمُونَ[١١] بِلِجَامٍ[١٢] مِنْ نَارٍ بِأَيْدِي مَلَائِكَةٍ غِلَاظٍ شِدَادٍ، وَ إِنِّي[١٣] كُنْتُ فِيهِمْ وَ لَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ[١٤]، فَلَمَّا نَزَلَ الْعَذَابُ عَمَّنِي مَعَهُمْ، فَأَنَا مُعَلَّقٌ بِشَعْرَةٍ عَلىٰ شَفِيرِ جَهَنَّمَ[١٥] لَا أَدْرِي أُكَبْكَبُ[١٦] فِيهَا، أَمْ أَنْجُو مِنْهَا؟

٣١٩/٢ فَالْتَفَتَ عِيسىٰ عليه السلام إِلَى الْحَوَارِيِّينَ، فَقَالَ: يَا أَوْلِيَاءَ اللّٰهِ، أَكْلُ الْخُبْزِ الْيَابِسِ بِالْمِلْحِ

---

١. في «بر» والبحار: «كانت».

٢. في الوسائل: - «ليلة».

٣. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بف» والوسائل والبحار: «قال».

٤. في «هـ»: «سجّيل».

٥. في شرح المازندراني: «ما» بدون الواو.

٦. في «هـ»: «سجّيل».

٧. في «ج»: «كذّبتم» بالتشديد. وفي مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٠: «وربّما يقرأ بالتشديد، أي كذّبتم الرسل فلا محيص عن عذابكم».

٨. في «بر»: «لِمَ» بدل «كيف».

٩. في «ج، د، هـ»: + «وحكمته». وفي «بر» والوافي: + «وكلمته بقدس الله». وفي البحار: + «وكلمته».

١٠. في «ب»: «هم».

١١. في «ب» وحاشية «ج»: «ملجَمون». وفي «ج، هـ» وحاشية «ب»: «ملجومون».

١٢. في «د، هـ، بر» والوافي والوسائل: «بلُجُم».

١٣. في «ز، بر، بف» والوافي: «وأنا».

١٤. في البحار: «عنهم».

١٥. «شفير جهنّم»: جانبها وحرفها. وشفير كلّ شيء: حَرْفه. النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥ (شفر).

١٦. «أُكبكب» أي أُطرَح فيها على وجهي. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥٩ (كبب).

الْجَرِيشِ[١]، وَ النَّوْمُ عَلَى الْمَزَابِلِ[٢] خَيْرٌ كَثِيرٌ مَعَ عَافِيَةِ الدُّنْيَا و الْآخِرَةِ».[٣]

٢٥٩٧ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَا فَتَحَ[٤] اللهُ عَلىٰ عَبْدٍ بَاباً مِنْ أَمْرِ[٥] الدُّنْيَا إِلَّا فَتَحَ اللهُ[٦] عَلَيْهِ مِنَ الْحِرْصِ مِثْلَهُ[٧]».[٨]

٢٥٩٨ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ[٩] الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: تَعْمَلُونَ لِلدُّنْيَا وَ أَنْتُمْ تُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ، وَ لَا تَعْمَلُونَ لِلْآخِرَةِ وَ أَنْتُمْ لَا تُرْزَقُونَ فِيهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَيْلَكُمْ عُلَمَاءَ سَوْءٍ، الْأَجْرَ تَأْخُذُونَ[١٠]، وَ الْعَمَلَ تُضَيِّعُونَ، يُوشِكُ رَبُّ الْعَمَلِ أَنْ يُقْبَلَ[١١]

---

١. جَرْش الشيء: أن يُدقّ و لايُنْعَم دقُّه. يقال: جرشه وهو جريش. معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٤٤٢ (جرش).

٢. في «بر» والوافي: «التراب».

٣. ثواب الأعمال، ص ٣٠٣، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ٤٦٦، ح ٢١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٤١، ح ١، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٣، ح ٣٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٥٥، ح ٢١٥٠٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٠، ح ٣.

٤. في «بف»: «فسح».

٥. في «ص، هـ» والوافي وتحف العقول: - «أمر».

٦. في «هـ» والوافي و تحف العقول: - «الله».

٧. في تحف العقول: «مثليه».

٨. تحف العقول، ص ٣٧٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٦، ح ٤.

٩. في البحار: - «عن». وهو سهو، والقاسم بن محمّد هذا هو الأصفهاني، روى إبراهيم بن هاشم عنه عن [سليمان بن داود] المنقري في أسنادٍ عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣؛ و ص ٣٥٩-٣٦٠؛ و ص ٣٦٥.

١٠. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٢: «الأجر تأخذون، بحذف حرف الاستفهام وهو على الإنكار. ويحتمل أن يكون المراد أجر الدنيا، أي نعم الله سبحانه. وعلى هذا يحتمل أن يكون توبيخاً لا استفهاماً، وأن يكون المراد أجر الآخرة، فالاستفهام متعيّن».

١١. في الوافي: «أُريد بربّ العمل: العابد الذي تقلّد أهل العلم في عبادته، أعني يعمل بما يأخذ عنهم. وفيه توبيخ لأهل العلم الغير العامل». وفي مرآة العقول: «قرأ بعضهم: يقيل، بالياء المثنّاة من الإقالة، أي يردّ عمله؛ فإنّ المقيل يردّ المتاع».

عَمَلَهُ، وَ يُوشِكُ[1] أَنْ يَخرَجُوا[2] مِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا إِلىٰ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ، كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ هُوَ فِي مَسِيرِهِ إِلىٰ آخِرَتِهِ وَ هُوَ مُقْبِلٌ عَلىٰ دُنْيَاهُ، وَ مَا يَضُرُّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَنْفَعُهُ؟!».[3]

٢٥٩٩ / ١٤ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو[4] ـ فِيمَا أَعْلَمُ ـ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَذَّاءِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَبْعَدُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ: إِذَا[5] لَمْ يَهِمَّهُ[6] إِلَّا بَطْنُهُ وَ فَرْجُهُ».[7]

٢٦٠٠ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ وَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ وَ أَمْسىٰ[8] وَ الدُّنْيَا أَكْبَرُ هَمِّهِ، جَعَلَ اللّٰهُ تَعَالَى الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَ شَتَّتَ أَمْرَهُ، وَ لَمْ يَنَلْ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُسِمَ[9] لَهُ؛ وَ مَنْ أَصْبَحَ وَ أَمْسىٰ وَ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ هَمِّهِ، جَعَلَ اللّٰهُ[10] الْغِنىٰ[11] فِي قَلْبِهِ، وَ جَمَعَ لَهُ أَمْرَهُ[12]».[13]

---

١. في «هـ»: «ويوشكوا».
٢. في «ب، د، ص، بس» والوافي: «أن تخرجوا».
٣. الأمالي للطوسي، ص ٢٠٧، المجلس ٨، ح ٦، بسند عن القاسم بن محمّد، مع اختلاف يسير • الوافي، ج ٥، ص ٨٩٥، ح ٣٢٤١؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٦، ح ٥.
٤. في البحار: «عمر».
٥. في «ص»: «إذ».
٦. في حاشية «ب»: «لا يهمّه».
٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠، ح ٢٠٨٥٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٨، ح ٧.
٨. في «ز»: «أمسى وأصبح».
٩. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي المطبوع: + «الله».
١٠. في «ب، بس»: + «له».
١١. في الوافي: «الغناء».
١٢. في «هـ» وحاشية «بف»: «المسرّة».
١٣. ثواب الأعمال، ص ٢٠١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان ←

٢٦٠١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ قُرْطٍ: ٢ / ٣٢٠

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَثُرَ[١] اشْتِبَاكُهُ[٢] بِالدُّنْيَا[٣]، كَانَ أَشَدَّ لِحَسْرَتِهِ عِنْدَ فِرَاقِهَا».[٤]

٢٦٠٢ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِالدُّنْيَا[٥] تَعَلَّقَ قَلْبُهُ[٦] بِثَلَاثِ خِصَالٍ: هَمٍّ لَا يَفْنىٰ[٧]، وَ أَمَلٍ لَا يُدْرَكُ، وَ رَجَاءٍ لَا يُنَالُ».[٨]

← وعبدالعزيز بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله ﷺ عن رسول الله ﷺ. الزهد، ص ١١٧، ح ١٣٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٨، عن النبيّ ﷺ. وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧، ح ٦.

١. في «ب»: «أكثر».

٢. في «هـ»: «استيكاله». وفي «بر، بف»: «اشتكاله». و«الاشتكال»: الالتباس. واشتبك الظلام: اختلط. واشتبكت النجوم: إذا تداخلت واتّصل بعضها ببعض. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٨٥ (شبك). وهو هنا كناية عن كثرة تعلّق القلب بالدنيا والاشتغال بها. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٥.

٣. في «ص» والوسائل: «في الدنيا». وفي «هـ»: «للدنيا».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٥٨٣٣؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٩٣، المجلس ٦٢، ح ٤؛ معاني الأخبار، ص ١٩٧، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٣٤، المجلس ١٥، ح ٣١، وفي كلّها ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن آبائه، عن أميرالمؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٧، ح ٣٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠، ح ٢٠٨٥٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩، ح ٨.

٥. في حاشية «ص»: «في الدنيا».

٦. في الخصال: «منها» بدل «قلبه».

٧. في البحار: «لا يغنى» وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٣٢: «لا يغنى، بالغين، أي لا ينفع. أو بالفاء، أي لا يزول؛ لبقائه بعد الموت».

٨. الخصال، ص ٨٨، باب الثلاثة، ح ٢٢، بسنده عن عبدالعزيز العبدي. تحف العقول، ص ٣٦٧؛ نهج البلاغة، ص ٥٠٨، ذيل الحكمة ٢٢٨؛ خصائص الأئمّة ﷺ، ص ١٠٣، مرسلاً عن أميرالمؤمنين ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٧، ح ٣٢٤٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٦.

١٢٧ ـ بَابُ الطَّمَعِ

٢٦٠٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: «مَا أَقْبَحَ بِالْمُؤْمِنِ أَنْ تَكُونَ[1] لَهُ رَغْبَةٌ تُذِلُّهُ».[2]

٢٦٠٤ / ٢ . عَنْهُ[3]، عَنْ أَبِيهِ:

عَمَّنْ ذَكَرَهُ بَلَغَ بِهِ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ[4] لَهُ طَمَعٌ يَقُودُهُ، وَ بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ لَهُ رَغْبَةٌ تُذِلُّهُ».[5]

٢٦٠٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ[6]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ﷺ: «رَأَيْتُ الْخَيْرَ كُلَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ فِي قَطْعِ الطَّمَعِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ[7]».[8]

---

١. في «د، ز، ص، بر، بس»: «أن يكون».

٢. صفات الشيعة، ص ٣٢، ح ٤٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٨٩، عن العسكري ﷺ ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٤٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «ب» والوسائل: + «يكون».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٤٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٠، ح ٩.

٦. في البحار: - «عن أبيه». وهو سهو. كما يعلم ممّا قدّمناه ذيل ح ٢٥٩٨.

٧. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٥٨: «لأنّ الطمع يورث الذلّ والحقارة والحسد والحقد والعداوة والغيبة والوقيعة وظهور الفضائح والظلم والمداهنة والنفاق والرياء والصبر على باطل الخلق والإعانة عليه و عدم التوكّل على الله والتضرّع عليه والرضا بقسمته والتسليم لأمره، إلى غير ذلك من المفاسد التي لا تحصى، وقطع الطمع يورث أضداد هذه الأُمور التي كلّها خيرات».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاستغناء عن الناس، ح ١٩٦٩، مع زيادة في آخره ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٥٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١٠.

٢٦٠٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ[١]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ[٣]، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ سَعْدَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا[٤] الَّذِي يُثْبِتُ الْإِيمَانَ فِي الْعَبْدِ؟ قَالَ: «الْوَرَعُ». وَ الَّذِي يُخْرِجُهُ[٥] مِنْهُ؟ قَالَ[٦]: «الطَّمَعُ».[٧]

١٢٨ ـ بَابُ الْخُرْقِ

٣٢١/٢

٢٦٠٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلىٰ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ: «مَنْ قُسِمَ لَهُ الْخُرْقُ[٨]، حُجِبَ[٩] عَنْهُ الْإِيمَانُ».[١٠]

٢٦٠٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

---

١. في «جر» وهامش المطبوع عن بعض النسخ: «أحمد بن محمّد».

٢. هكذا في «ب، ج، د، ز، هـ، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي «بف، جر» والمطبوع: «أصحابنا».

٣. في «جر»: «راشد».

٤. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «ما». وفي «ج، بس»: - «له ما».

٥. في «بر»: «يخرج».

٦. في «د، هـ» والوسائل والخصال: - «قال».

٧. الخصال، ص ٩، باب الواحد، ح ٢٩، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أبي عبدالله الرازي، عليّ بن سليمان بن رشيد، عن موسى بن سلام، عن أبان بن سويد، عن أبي عبدالله . الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٥١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١٢.

٨. «الخُرق»: الجهل والحُمق، ونقيض الرفق. وقد خَرِق يخرق خَرَقاً، فهو أخرق. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦ (خرق).

٩. في البحار: «يحجب».

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٢٠٥، المجلس ٣٧، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي جعفر . تحف العقول، ص ٢٩٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦، ح ٢٠٨٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٨، ح ٤.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: لَوْ كَانَ الْخُرْقُ خَلْقاً يُرىٰ، مَا كَانَ شَيْءٌ[1] مِمَّا خَلَقَ[2] اللّهُ أَقْبَحَ مِنْهُ».[3]

١٢٩ ـ بَابُ سُوءِ الْخُلُقِ

٢٦٠٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ سُوءَ الْخُلُقِ لَيُفْسِدُ[4] الْعَمَلَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ».[5]

٢٦١٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ[6] صلى الله عليه وآله: أَبَى اللّهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لِصَاحِبِ الْخُلُقِ السَّيِّئِ بِالتَّوْبَةِ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَاكَ[7] يَا رَسُولَ اللّهِ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ[8] إِذَا تَابَ مِنْ ذَنْبٍ، وَقَعَ فِي ذَنْبٍ أَعْظَمَ مِنْهُ».[9]

٢٦١١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ سُوءَ الْخُلُقِ لَيُفْسِدُ[10] الْإِيمَانَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ

---

١. في «ب»: + «منه».

٢. في الوسائل: «ما كان في شيء من خلق».

٣. الزهد، ص ٨٨، ح ٦٠، عن علي بن النعمان، مع زيادة في أوّله وآخره ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٤.

٤. في «ب»: «يفسد».

٥. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٥، بسند آخر، مع زيادة في أوّله. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الغضب، ح ٢٥٣٢؛ والجعفريّات، ص ١٦٣ ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٩٦، ح ١.

٦. في «بر، بف»: «رسول الله».

٧. في «ز، هـ، بر»: «فكيف ذلك».

٨. في «ب، ص، هـ، بس» والوسائل: ـ «لأنّه».

٩. علل الشرائع، ص ٤٩٢، ح ١ ـ الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٦.

١٠. في «ب، هـ، بر»: «يفسد».

الْعَسَلَ[١]».[٢]

٢٦١٢ / ٤ . عَنْهُ[٣]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، قَالَ: «مَنْ سَاءَ[٤] خُلُقُهُ، عَذَّبَ نَفْسَهُ».[٥]

٢٦١٣ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: ٣٢٢/٢

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ: «أَوْحَى اللّٰهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلىٰ بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ: الْخُلُقُ السَّيِّئُ يُفْسِدُ الْعَمَلَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ».[٦]

---

١. أي إذا أدخل الخلّ العسل ذهبت حلاوته وخاصّيّته وصار المجموع شيئاً آخر، فكذا الإيمان إذا دخله سوء الخلق فسد ولم يبق على صرافته وتغيّرت آثاره فلا يسمّى إيماناً حقيقة. أو المعنى: أنّه إذا كان طعم العسل في الذائقة فشرب الخلّ، ذهبت تلك الحلاوة بالكلّيّة فلا يجد طعم العسل، فكذا سوء الخلق إذا ورد على صاحب الإيمان لم يجد حلاوته وذهبت فوائده. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٤١.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الغضب، ح ٢٥٣١، بسند آخر عن أبي عبدالله عن رسول الله، وفيه «الغضب» بدل «سوء الخلق». الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٧.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في الفقيه والأمالي للصدوق، ص ٢٠٥: «أساء».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٢٠٥، المجلس ٣٧، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. وفيه، ص ٥٤٣، المجلس ٨١، ضمن ح ٣، بسند آخر؛ الأمالي للطوسي، ص ٥١٢، المجلس ١٨، ضمن ح ٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه عن رسول الله. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٨، ضمن الحديث الطويل ٥٨٣٤، مرسلاً عن أمير المؤمنين؛ تحف العقول، ص ٣٦٣؛ وفيه، ص ٥٨، عن النبيّ، مع زيادة في أوّله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨، ح ٢٠٨٧٨.

٦. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٦؛ وصحيفة الرضا، ص ٦٥، ح ١١٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عن رسول الله، هكذا: «قال رسول الله: الخلق السيّئ يفسد ...». الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨، ح ٢٠٨٧٩.

١٣٠ ـ بَابُ السَّفَهِ

٢٦١٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ[1]، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ[2]:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ السَّفَهَ[3] خُلُقُ لَئِيمٍ[4]، يَسْتَطِيلُ[5] عَلىٰ مَنْ هُوَ[6] دُونَهُ، وَ يَخْضَعُ لِمَنْ هُوَ[7] فَوْقَهُ».[8]

٢٦١٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسىٰ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَسْفَهُوا[9]؛ فَإِنَّ أَئِمَّتَكُمْ لَيْسُوا بِسُفَهَاءَ».

---

١. في «بس»: - «بن خالد».

٢. هكذا في «ز، جر» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الفضل بن أبي غرّة». والمذكور في مصادرنا الرجاليّة هو الفضل بن أبي قرّة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٨، الرقم ٨٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٦٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٥؛ رجال البرقي، ص ٣٤.

٣. «السفه» في الأصل: الخِفّة والطَّيش. وسَفِهَ فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. و«السفيه»: الجاهل. و«السَّفَه»: نقيض الحلم. وسَفِه الرجل: صار سفيهاً. وسفه حِلمه ورأيه ونفسه: إذا حملها على أمر خطأ. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦؛ ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٣١ (سفه).

٤. في «ص»: «خَلق» بفتح الخاء. وقال في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٦٢: «قوله: خلق لئيم، بضمّ الخاء وجرّ لئيم بالإضافة، فالوصفان بعد للئيم. ويمكن أن يقرأ «لئيم» بالرفع على التوصيف، فيمكن أن يقرأ بكسر الفاء و فتحها وضمّ الخاء وفتحها، فالإسناد على أكثر التقادير في الأوصاف على التوسّع والمجاز. أو يقدّر مضاف في السفه على بعض التقادير. أو فاعل لقوله: يستطيل، أي صاحبه، فتفطّن».

٥. «يستطيل»، أي يترفّع أو يغلب، يقال: طال عليه واستطال وتطاول: إذا علاه وترفّع عليه، أو قهره وغلب عليه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٥؛ المصباح المنير، ص ٣٨٢ (طول).

٦. في «ب، ج، د، ز، بس» وشرح المازندراني والوسائل والبحار: - «هو».

٧. في «ب، د، ز، بس» و شرح المازندراني والوسائل والبحار: - «هو».

٨. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٣٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٣، ح ١.

٩. في «ص»: «لاتسفّهوا»، بتشديد الفاء على بناء التفعّل. وقال في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٣٧: ←

● وَ قَالَ[١] أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: «مَنْ كَافَأَ[٢] السَّفِيهَ بِالسَّفَهِ، فَقَدْ رَضِيَ بِمَا[٣] أُتِيَ[٤] إِلَيْهِ حَيْثُ[٥] احْتَذىٰ[٦] مِثَالَهُ».[٧]

٢٦١٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسىٰ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ يَتَسَابَّانِ، فَقَالَ[٨]: «الْبَادِئُ مِنْهُمَا أَظْلَمُ، وَ وِزْرُهُ وَ وِزْرُ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ الْمَظْلُومُ».[٩][١٠]

٢٦١٧ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيىٰ[١١]، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

= و مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٦٣: «نقل عن المبرّد وتغلب أنّ سفه بالكسر متعدّ، وبالضمّ لازم. فإن كسرت الفاء هنا كان المفعول محذوفاً، أي لاتسفهوا أنفسكم».

١. قوله: «قال» الظاهر أنّها رواية اُخرى مرسلة محذوفة الإسناد، كما قاله المازندراني في شرحه. أو من تتمّة الخبر السابق، كما قاله المجلسي في مرآة العقول وإن احتمل الأوّل أيضاً.

٢. في الوافي: «كافى» بتخفيف الهمزة بقلبها ياءً.   ٣. في الوسائل: «بمثل ما».

٤. في «د، ص، بف»: «أُتي». وفي «بف»: - «أتى». وقرأه المازندراني: «آتى». وقال المجلسي: «بما أتى إليه، على بناء المجرّد، أي جاء إليه من قبل خصمه ... وقد يقرأ آتى، على بناء الإفعال أو المفاعلة».

٥. في «هـ»: «حتّى».

٦. في «ز»: «احتذر». واحتذيتُ به: اقتديتُ به في اُموره. المصباح المنير، ص ١٢٦ (حذف).

٧. الاختصاص، ص ٢٤١، مرسلاً، وفيه: «لاتسفهوا، فإنّ أئمّتكم ليسوا بسفهاء» مع زيادة في أوّله - الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٤٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٩، ح ٣.

٨. في الكافي، ح ٢٧٧١: «قال».

٩. في الكافي، ح ٢٧٧١: «مالم يعتذر إلى المظلوم» بدل «ما لم يتعدّ المظلوم».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب السباب، ح ٢٧٧١، بسنده عن ابن محبوب. تحف العقول، ص ٤١٢، مرسلاً عن الكاظم عليه السلام - الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٤٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩، ح ٢٠٨٨٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٤، ح ٢.

١١. هكذا في «ج، د، ز، هـ، بر، بف، جر». وفي «ب، بس» والمطبوع: - «بن يحيى». هذا، وقد روى صفوان بن يحيى كتاب العيص بن القاسم وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤١٨-٤٢١.

٣٢٢٣ / ٢ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ خَلْقِ اللّٰهِ عَبْدٌ اتَّقَى النَّاسُ لِسَانَهُ».[1] [2]

[تَمَّ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ مِنْ هٰذِهِ الطَّبْعَةِ، وَيَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الرَّابِعُ إِنْ شَاءَ الله تَعَالى، وَفِيهِ]

[تَتِمَّةُ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ وَكِتَابُ الدُّعَاءِ وَفَضْلِ الْقُرآنِ وَالْعِشْرَةِ]

---

١. في شرح المازندراني: «ذكر هذا الحديث في باب «من يتّقى شرّه» أنسب، ولعلّ ذكره في هذا الباب باعتبار أنّه مبدؤه السفه». وقريب منه في مرآة العقول.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من يتّقى شرّه، ح ٢٦٣٥، بسند آخر، وتمام الرواية: «من خاف الناس لسانه، فهو في النار»؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفيه: «من خاف الناس لسانه، فهو من أهل النار». الوافي، ج ٥، ص ٩٥٦، ح ٣٣٦٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٨.

فهرس الموضوعات